

مَحَلَّاتُ الشُّرَاكِ
وَأَبْنَاءِ الْعِبَادِيَّةِ

عَلَى
تَحْفَةِ الْمُخْتَلَجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

لِابْنِ حَبْرَةَ الْهَيْتِيِّ

الجزء الثالث

دار صادر
بيروت



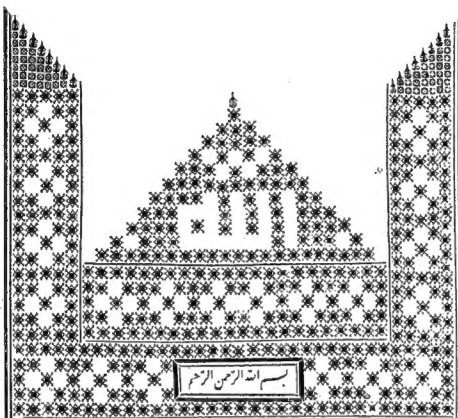
﴿الجزء الثالث﴾

من حواشي العلامتين الفهاتين والامامين
القدوتين العلامة العرف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ آجدين
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة حاشية
المحققين شهاب الدين آجدين هجر
الهجرى الشافعى تزيل مكة
المشرفة تعدد الله الجميع
روحته واسكنهم
فسيح جنته
آمين

﴿وهمامته تحفة المحتاج بشرح المنهاج﴾

﴿تفتية﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولة بينهما جدول وجعلت التعقيد تابعة لحاشية الشرواني



(باب صلاة الخوف)

قول الحق: (صلاة الخوف) أي وما يشعها من حكم اللباس ونحو الاستباح بالدهن الجبس عش أي ومن حكم خوف نوان الحج (قوله من حيث) أي قوله وحيد في أنها بقوله الغني (قوله في غيره) أي غير الخوف يعني في فرض غير مكان الانساق في غيره عبوات الغني والنهاية وحكم صلاته كصلاة الأمان وإنما أفردته بدرجة لأنه يحتمل في الصلاة عنده في الجماع وتوضيها ما لا يحتمل فيها عند غيره اهـ (قوله كليات) أي في المتن والشرح (قوله لما صرحوا به في الإربعين) أي عبارة الغني هناك فرع بصلي عبد الفطر وعبد الإضي وكسوف الشمس والقمر في شدة الخوف صلاتهم لأنه يخاف فوتها ويخطأ لها إن أمكن بخلاف صلاة الاستسقاء لأنها لا تفوت ويؤخذ من ذلك أنها لا تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وأنها لا تشرع في الغائبة بعذر إلا إذا خفف فوتها بالموت اهـ زاد النهاية بخلاف ما إذا كانت بقدر عذرهم بانظر اهـ قال عش قوله مر إلا إذا خفف فوتها الخ أي الغائبة بعذر ومنها يقال في الاستسقاء فإذا خفف فونه صلى صلاة شدة الخوف وقوله مر بخلاف ما إذا فاتت الخ أي فصلها نحو وجن المصيبة كذا في حواشي شرح الروض والند الشرح مر ولوقيل شدة الخوف عذر في التأخير ولا مصيبة لم بعد اهـ وفي سم تعبد كرم عن الأسى مثل ما مر من الغني ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل المطلق اهـ وفي عش وعليه أي على ما نقله سم عن الأسى فالظاهر أنه لا يأتي قبله فعمل جعله كالوائب والمكتوب بات إذا صليت فرد أي الصلاة شدة الخوف بدون غيرها لعدم تأني صفتهما من التفرق في ذلك ثم إن أمكنهم التناوب بان صلى كل جماعة وحدا ما مع غيره هم فعملوا والأصل صلاة شدة الخوف اهـ (قوله وحيد) أي

(باب صلاة الخوف)

(قوله لأنه لا يفوت) قال في شرح الروض ومن ذلك يؤخذ أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وأنها لا تشرع في الغائبة بعذر إلا إذا خفف فوتها بالموت اهـ ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل

(باب كيفية صلاة الخوف)

من حيث أنه يحتمل في الفرض فيه ما لا يحتمل في غيره كما يأتي وتعبيرهم بالفرض هنا لأنه الأصل والا فلو صلوا فيه عدا مثلا جاز فيه الكيفيات الآتية لما صرحوا به في الإربعين جواز نحو عبود وكسوف الاستسقاء لأنه لا يفوت وحيد فيحتمل استثناءه أيضا من بقية الأنواع

حين استثناهم الاستسقاء من الرابع وقال التكردي أي حين عدم القوات اه (قوله يحتمل العموم)
أي عموم بقية الأنواع سم وأشار الشارع إلى بجمانه بعبارة دين الاحتفال الاول (قوله وأصلها الح)
وتجوز في الحاضر كالسفر خلافا لما لمعني ونهاية أي بان دهم المسلمين العدو وبلادهم ما في الأمن لا يجوز
لهم صلاة عشرين لافهم من الخلف الفاضل تجوز صلاة بطن نخل وذات الإقاع إذا توفى الفرقة الثانية
المعارفة كالاولى عش (قوله وإذا كنتهم الآية) يحتمل أن تكون ولادة في صلاة ذات الإقاع نقوله
تعالى فيها إذا جعدوا أي فرقة وأمن السجود وتنام ركعتهم ويحتمل ورودها في صلاة بطن نخل نقوله
المذكور بمعنى فرغوا من الصلاة بجبري (قوله مع ما في) أي من الأخبار مع خبر مالا يكرأ في أولى أصل
واستمرت الصلاة فوضي الله تعالى عنهم على فعلها بعد دعوى الزنى نضها أي الأيتام تركه صلى الله عليه
وسلم لها يوم الخندق أمأوا عنها تأخرز ولها عنه ان لها نزلت ستست والخذف كان سنة أربع وخمس مفي
ونهاية قول المتن (هي أنواع) أي أرى بعلمه ان اشتد الخوف فالرابع أولا والعدو في جهتها قبله فالاول وثى
غيرها فالآخر نهاية (قوله تبلغ) أي قوله وبعضها في النهاية بقوله بعضها والى التنبيه في المعنى الإذعان
(قوله وبعضها في الأحداث) كذا في أكثر النسخ وفي بعض النسخ الصحيحة في الأحداث باسقاط لفظة بعضها
وهذا هو الموافق للنهاية والمعنى وغيرهم وجود الستة عشر نوعا بعضها في الأحداث وبعضها في القرآن
(قوله وذكر الرابع الح) قضية صناعية أي كالغني وشرح المنهج أن الرابع ليس من الستة عشر وكلام
المشارح مكرر كالصريح في أنه منها عش عبارة الجبري بقوله في القرآن الخ أي صريحاً لا ينافي الله
جاء بغيره فسمى بستة عشر نوعاً لا الجهرى وبعبارة عش يفهم من كلام الشارع أي شيخ الاسلام
التماسية عشر نوعاً وخالف لقول من ان الرابع من الستة عشر نوعاً واجباً بقوله منها تارة عشرين
اختار وذكر اه بآدي تصرف (قوله) أي بالربيع وكذا له بالثمة المعنى (قوله مشكل الخ) وقد جعلت
الاشكال بان الشافعي انما اعطى الحكم بعضاً الحديث فيما اذا تردد فيسألوا انكم من أحداث صحت وليست
مذهبها تأمل شو برى وحفي عبارة الرشيدى والتظاهر أن معنى اختيار الشافعي لهذه الأنواع الثلاثة
قصر كلامه عليها بين أحكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لا لبطانه عنده لانه صرح بالحديث بل لقله
ما فيها من المبطلات ولا غنائها عن الباقيات ويجوز أن يكون أحداثها لم تنقل للشافعي إلا ذلك من طرف
صحته فكأن أحداثاً لم تستقر بعضها إلا بعد عصر الشافعي كغيره الامام أجدوه متأخر عنه يقول لأعلم
في هذا الباب حديثاً بعضها اه وبذلك يسقط قول بعضهم ان أحداثها صححت لأخذ للشافعي فيها وجه
سقوطه أنه لا يلزم من بعضها وصولها إليه بطريق صحيحة ويحتمل أنه اطلع فيها على قانع فتأمل هذه ثلاثة
أجوبة كل واحد منها على حدة كافي في دفع هذا التشنيع على عالم قريش من ملا طبايق الأرض علما
رضي الله تعالى عنه وعنه اه (قوله لا عذري في مخالفتها الخ) يؤخذ منه كالشارح من ان من تتبع
الأحداث الصحاح يعرف كثرة من الكيفيات الستة عشر جازة صلاتها تلك الكيفية هو ظاهر لكن
نقل عن ممر أي غير النهاية متخللاً وفيه وثقة والأقرب ما قلناه عش (قوله ولو جعل الخ) ان لم يكن
في كلام الشافعي ما ينافي ذلك لم يتبعه جملته الا على ذلك سم (قوله ما ذكر) أي من كثرة التغيير (قوله
وحذف هذا) أي قوله صلاة عشرين (قوله افهمه) أي كونه النوع وهذا جواب عما قيل ان في جعل
المصنف هذه الأحوال أنواعاً نظراً وانما الأنواع الصلوات المنعولة فيها كردي (قوله ما ذكره) أي في قوله
الآتي وهذه صلاة رسول الله الخ قول المتن (يكون العدو الخ) ذكر المراد أي أنهم في كلام اللفظة أن
حذف أن ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل ومذهب أبي

المطلق (قوله يحتمل العموم) أي عموم بقية الأنواع (قوله ولو جعل الخ) ان لم يكن في كلام الشافعي
ما ينافي ذلك لم يتبعه لاجله على ذلك (قوله في المتن يكون العدو في القبلة) ذكر المراد أنه يفهم من كلام
اللافة ان حذف أن ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل

ويحتمل العموم لان
الراية محتاط لهما فيها من
كثرة البطلات ما ليس في
غيرها وأصلها قوله تعالى
وإذا كنتهم الا تسمع
ما ياتي (هي أنواع) تسليخ
ستة عشر نوعاً بعضها في
الأحداث وبعضها في القرآن
واستشار الشافعي رضي الله
عنه من الثلاثة لا يمتثلها
أقر بالي بقية الصلوات
وأقل تغييراً وذكر الرابع
الآتي لفي القسرات به
(تنبيه) وهذا الاختيار
مشكل لأن أحداثها ما
تلك الثلاثة لا عذري في مخالفتها
مع صحته وان كثرة تغييرها
وكيف تكون هذه الكثرة
التي فعلها عنه صلى الله
عليه وسلم من غير ناسخ لها
مقتضية لإبطال ولو جعلت
مقتضية للمفضولة لاتباعه
وقد صرحه ما تشبه به غيره
من قوله اذا صحت الحديث
فهو مذهب واضر بواقعي
الحااط وهو وان أراد من
غير معارض لكن ما ذكر
لا يصح معارضاً لا يعرف
من قواعد في الأصول فتأمل
(الاول) صلاة عشرين
وحذف هذا مع انه النوع
حقيقة لفهمه مما ذكره
وكذا في الباقي (يكون)

بالعبدى خبر من ان تراه
فانذع ما هنالك من العبد
في جهة القبلة ولا حائل
بيننا وبيننا كثر بحيث
تقدم كل فرقة من العبد
كذا قوله صرحين بأنه شرط
الجواز هذه الكيفية وهو
مشكل مع ما يلزم من كلامهم
الآن فإنه يكفي جعلهم صفا
واحدا وحاسة واحدة منهم
وقد يجب بأنه صلى الله
عليه وسلم لم يعلمها الا مع
الكثرة لانه كان في ألف
وأربع مائة من الولد
رضي الله عنه في مائتين من
المشرقيين في صحراء واسعة
والغالب على هذه الأنواع
الاتباع والتعدد فاختص
الجواز بما في معنى الوارد
من غير نظر إلى أن حاسة
واحدة قد كدها لا يستحال
ان يسوق فيها العدوا صاين
فقال منهم وقلوا أيضا
فقالهم وربما كانت سلمة
العبد على الهجوم وهم
في سجودهم خلاف كثيرهم
فلما نزل هذه الكيفية
الكثرة وأدق مراتبها
يكون مجموعها ثلثه مائة
تكون مائة وهم متشابهة
فصدد حديثنا ان افترقا
فرقتين كأفان كل منهما
العدو سواء جعلنا فرقة ثم
فرقة فقلوهم بحيث إلى آخر
ان اردنا من غير بات
يكافئ بعض من العدو
ذكر كاهن ظاهر لاسمع
القلبة في ترتيب الامام للفرق
معتق (أي كثر) (بمعنى بهم) بأن عزم الجميع إلى أن يعتدل بهم (فأذا سمعوا سجدوا سجدت به

العدو لا الى موضع سجوده وحتمل أن يفصل بين أن يأمن هجوم العدو ولا بالنظر اليه فينظر اليه وبين أن يحس بهجومه وان لم ينظر اليه فينظر الى موضع سجوده اهـ قول المتن (وحس صف) أي أخفى الاعتدال المذكور ثم ساءتومة حتى قال ع ش قوله مر في الاعتدال المذكور مفهومه أنهم لو أرادوا أن يحسوا ويحسوا وهم السون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لان ذلك هو الواجب في حلولهم احداثه وسر غير معهود في الصلاة فلو جاسوا جهلا أو سهوا فلا قرب أنهم يدعون الجالس وكذا لو هو واقصد السجود ثا من الحرس فليست بعد تلك الركعة تعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم بالفاضة بالتحلف والزجة العارضة لهم بعد الجالس فلا يجوز لهم العدو كما لا يجوز يحتمل جواز العدو فيها لانه أبلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الزجة ع ش (قوله ولحقوه في القيام الخ) ينبغي أن يأتي ههنا مقبلا في مسئلة الزجة لولم يكن ثا من قراءته لا تخضعه بعد السجود وذكر كون كالسجود ثم أتت في الروض ما يؤخذ منه ذلك ع ش أقول ويؤخذ ذلك أيضا من قول الشارح الآتي كما هو ذلك كله مما مر في الزحوم وغيره وباقي عن سم ما يصح بذلك (قوله بان لم يفرغوا الخ) أنظر كيف يكون هذا نص بالسبق باكثر من ثلاثة ثم أتت قوله الآتي الخ ولا يخفى ما فيه فانه لا يبعد دفع هذا سم (قوله بشرطه) أي بان يطمئن اقبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع (قوله فيه) أي الركوع (قوله بشرطه) وهو العلم والاعتد كمردي (قوله نعم يتردد النظر الخ) قد يقال لاحسبان ههنا السجود تن عليهم لان وجوبه ما اقتضاه الامام في الركوع لانه لا يسبقهم من ثلاثة أركان ولو كان طو يله وانما يكون كذلك لو ركع الامام وهم في الاعتدال وليس كذلك بدليل قوله بان لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذا الركعة متسبوقون والسبق يجب أن توافق الامام في الركوع حين لم يفرغوا من القيام في غير الفاتحة كجاء نص بره هذا وعلى هذا فاختلفهم عن الركوع مع الامام له حكم ما مر في ركعتي السجود فلتأمل سم (قوله في حسبان السجودين) أي سجد في الامام كمردي (قوله له الصلة الغير) متعلق بالتحلف (قوله تلك النظائر) أي الزحوم وغيره من الناسي ونحوها يضرب على المخرج (قول المتن في الثانية) أي الركعة الثانية سم (قوله وحسب الآخرون) أي الفرقة التي يجب تنع الامام (وقوله فاذا جلس) أي الامام للشهد (وقوله وهذه) أي الكعبة المذكورة (صلاة الخ) أي صفت صلاته نهاية (قوله بضم العين) أي وسكون السين للمهلين وهي قرية بقر بخلص بينها وبين مكة أو بعهودتها بتومغني (قوله لعسف السبول فيه) أي التسلط السبول عليه ويعرف لأن بئر فيه مرموى (قوله فيه بان الصف الاول الخ) عبارة المغني وانهاية وعبارته كغيره صادقة بان يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وتوكل منهما ما به امكنه أو تحول مكان الآخرو بعكس ذلك فهي أربح كفيات وكلها ما تذاكر أكثر أفعالهم في القول والذى في خبر مسلم بخبره الاول في الاول والثاني في الثانية مع القول فهو لو ان رتبهم صفوا فام بحس صفان كما ذكر اهـ (قوله مع تقدم الثاني الخ) أي في الركعة الثانية سم (قوله وتجاو) أي ما في مسلم (قوله الصادق

وحس صف فاذا قاموا بعد
من حرس ولحقوه في القيام
لقرأ السكت فان لم يلحقوه
فيه بأن سبقهم بأكثر من
ثلاثة طوي يله السجودين
والقيام بان لم يفرغوا من
سجودتهم الا وهو راسع
وأفقه في الركوع وأذكره
بشرطه فان لم يوافقوه فيه
وجوا على ترتيب أنفسهم
بطلت صلاتهم بشرطه
كما علم ذلك كله مما مر في
الزحوم وغيره نعم يتردد
النظر ههنا فيما ذكره في
حسبان السجودين عليهم
مع كونهم ماؤرين
بالتحلف بهما مع امكان
فعلهم لهما مع الامام لهجة
الغير بخلاف تلك النظائر
(وسجد سم في الثانية من
حرس) وأول وحسب الآخرون
فاذا جلس سجد من حرس
وتشهد بالصغير وسلم وهذه
صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعقدان) بضم
العين سم بذلك لعسف
السبول فيه واهام سلم
لكن فيه أن الصف الاول
مصدعه في الركعة الاولى
والثاني في الثانية مع تقدم
الثاني وتأخر الاول وحلوه
على الأفضل الصادق

به) أي بالافضل (قوله ككس) أي كايصدق المتن على عكس الفضل وهو عدم سجود الصف الاول
بل الثاني أو عدم التقدم والتأخر كرى واقتصر سم على الاول كياتي (قوله وذلك) أي خصص صلاة
عنه مع التقدم والتأخر (قوله بشرط ان لاكثر أفعالهم الخ) أي بان لم يشك كل منهم أكثرت من
خطوتين فان شئ أكثر منهما باطلت صلاته وبطل كل واحد من رجلين شيئا يتو بقى مراعاة ذلك عند
الاحرام بان يتقوا على حاله يسهل معهما ذكر ع (قوله المطلوب) أي ماذا كرم التقدم والتأخر في
العكس وهو أن يسجد الثاني في الأولى والأول في الثاني والمراد المطلوب في الثانية من العكس (قوله
قاساعلى الوارد) أي وهو سجود الاول في الاول والثاني في الثاني مع تقدم الثاني فيها لسجود وتأخر
الاول فيها للعراس وما ذكره من مطلوبية التقدم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعل الصفة
الاولى أي سجود الثاني في الاولى والاولى في الثانية متلازمة كل صفة كانه أفضل قال في شرحه كياتي المجموع
عن العراقيين قالوا في لفظ الشافعي اشارته الى أنه ثم أي لم يرد عليه سم (قوله لان الاول الخ) علة لقوله
قبل الفضل شرحه أي سم (قوله بالافضل) صفة للسجود والاول الخ (قوله أيضا) أي كالف الاول (قوله
هنا) أي في صلاة تصفان (قوله ولا حراسة الخ) عبارة النهاية والمغني وانما خصت الحراسة بالسجود دون
الركوع لان الرأع يمكنه الشاهدة اه (قوله أي الركعتين) الى قول المتن الثاني في النهاية والمغني
قول المتن (فرقة تصف الخ) أي أو بعض كل صفة نهاية (قوله على المناوبة) أي ودوام غيرهما على
المناوبة نهاية ومعنى قول المتن (جاز) أي بشرط ان تكون الحراسة متعاقبة بالسجود حتى لو كان الحارس
واحد الشتر أو ثلاثين يد الكفار على اثنين نهاية ومعنى وتقدم في الشرح ما يتخالف من كفاية امكان
الانقسام (قوله وكذا يجوز الخ) لكن المناوبة أفضل لانها ثابتة في الخبر ويكره أن يصلى باخل من
ثلاثين أو يحرس أثل منها نهاية ومعنى قال ع (قوله مر) ويكره الخ أي حيث كان القوم فهم كثر
ومراده مر الكراهة في هذا النوع وصيغة الانواع كما صرح به شرح الروض اه (قوله ولو واحد) أي
اذا كان العدوانين فقط كالنحوذ مما تقدم له ع (قوله أي النهاية) ومثله المتن خلافا للفتاوى قول المتن الثاني
يكون أي يكون أي ذكركون سم (قوله أي القبله) الى قوله وصغيري في النهاية والمغني القول خلافاً لقال
كثرتنا وقوله بحيث الى شوق (قوله وليس هذا) أي أحد الامر من قول المتن (فبصلى الخ) أي جميع
الصلاة ثمانية كانت أو ثلاثة أو واحدة نهاية ومعنى (قوله واحد الخ) الابلغ تأخير عن قول المصنف
بفرقة و أراد أنه بان يجعل قول المتن مرتين الخ أي تكون الصلاة الثانية للامام نقلاً لسقوط فرضه
بالاولي نهاية ومعنى قال ع (قوله واستواء الصلاتين في الفضل لان الثانية وان كانت خلف تفصل
لا كراهة فيها هنا مساوت الاولى قال شيخنا الشووي والاشاعة عادة ومع ذلك لا يجب فيها نسبة الامامة فيصلى
مستأنفاً من وجوبها في العادة اه ووجه بان الاعادة وان صلاته لكن المقصود هنا حصول الجماعة
لهم ثم ان كانا ذكره متعاقلاً فلم لا يقتضيه ان لا بد من نسبة الامامة لم يتعرض لبيان شرط العادة و ينبغي
أنه لا بد منها اه وبجوابه على المنهج وفي كل من الاستثناء والتوجب نظر لأن يكون الاستثناء متعاقلاً عن
كلام الاصحاب والافتقار ككل عليه كالامهم وجوبه في الجماعة اه قول المتن (وهذه صلاة رسول الله

به المتن ككس وذلك بشرط
أن لاكثر أفعالهم في التقدم
والتأخر الخ لا يفي العكس
أي قاساً على الواردان
الاول أفضل نفس بالسجود
اولاً مع الامام الأفضل أيضاً
واختصر هنا للعراس وهذا
التفصيل للعرض ولا حراسة في
غير السجود تن لعدم الحاجة
اليها (ولو حرس فيما) أي
الركعتين (فرقة تصف) على
المناوبة فرقة الاولى وفرقة
في الثانية (جاز) فتعلقا حصول
المقصود وهو الحراسة
(وكذا) يجوز ان تحرس
فيها (فرقة) واحدة ولو
واحدة (في الاصح) إذ
لا يحذور فيه وفرضهم
الركعتين باعتبار انه الوارد
والاقل ان ادعاهما حكمهما
(الثاني يكون) العدو (في
غيرهما) أي القبله أو فيها
ثم سائر وليس هذا شرطاً
لبوار هذه الكيفية بل
لندبها كما في المجموع عن
الاصحاب (فبصلى) الانبم
بعد جعله القوم فرقتين
واحدتين جعل العدوين
صلاة بالاولي منذهب هذه
لوجه هو تأتي الاخرى اليه
(مرتبتين كل مرتبة فرقة)
وهذه صلاة رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعان نقل
موضع من تجدد وها
الشيخان

الح) أي صفة صلته وهي وان بارت في غير الخوف فهي مسندوبة بعبه بالشرط الزائدة على المتن فقولهم
يسن للمعترض أن لا يشتدي بالتأخير ليعرض من خلاف أي حقيقته في الأمن أو في غير الصلاة كما عرفت
ونهاية زاد الاعياب أي لصحة الحديث فيها فاعلى فرض جريان الخلاف فيها أو في أحدهما لا رأى مخالفتها
للمسححة اه قال ع ش قوله مر بخله في الأمن أي ومع كونه خلاف السنة لا اقتداء فيه أفضل من
الانفراد وعليه ينبغي أن يقد قولهم يسن أن لا يفعل أي إذا تعددت الأئمة وكانت الصلاة خلفاً أحدهم سالمة
بما طلب ترك الصلاة خلف غيره لاجله اه (قوله) فنظر إلى انها مع فقد بعض الشرط الخ) يتأمل فيه
فان من الشرط كون الهدو في غير القبلة أو ذهابهم سائر مع أن فقد ذلك بان يكون فيها ولا سائر لا تفر وفيه
ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم لا تفر وفيه سم (قوله) لان هذا الخ) عليه قوله
خلاف الخ والأشارة إلى التفر وفيه دليل الاسنوى (قوله) كثرنا) خبر قوله السابق وشرط الخ) (قوله)
بحسب تقادم الخ) نقله في الخادم عن صاحب الوافي لكن ظاهر كلامهم بحالته نهاية عبارة الخالي المراد
بالكثرة هنا زيادة في المقاومة فهي عند المقاومة متواترة ومع الزيادة في ذلك مسجحة اه (قوله) أي بالاعتبار
السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل الخ) سم (قوله) وخوف هجومهم الخ) عطف
على قوله كثرنا (قوله) لولم يفعلوها) كان الصبر اوده الكيفية (قوله) لولم يفعلوها) أي هذه الكيفية سم
(قوله) والامام ينتظرهم) راجع إلى قوله وتأتي الأخرى اليه وانما أخوه إلى هنا الحسن اتساق قوله نعم الخ) سم
(قوله) ليسلوا الخ) عبارة في شرح العباب نعم بحث الاسنوى أن الأولى يصلي بالثانية من لم يصل أي
لغير وجه من صور اقتداء المقرض بالمتنقل وانما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقين الخ) سم (قوله) الخلف
الخ) هو صفة لاقتدائهم شارح اه سم (قوله) في الجله) متعلق بقوله الخلف الخ وقال ع ش متعلق
بقوله ليسلوا الخ) اه وعليه في معنى الجله) أي قوله أو يكون) أي كون أي ذكركون (قوله) بالسدو) أي قوله
كذلك قبل التباينة والحق الأول كاستنبط في شرح العباب قول المتن (تتعالى) بالنسب والتقدير والشارح
قوله يكون العدو لأن يزيدنا للغة قول المتن (و يصل بفرقة) أي من الشائبة بعد أن يتأخر بهم أن
مكان لا يلغهم فيسهلهم العدو نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر بعد أن يتأخر بهم الخ) أي الأولى له ذلك

كون أي ذكركون (قوله) وشرط ندب هذه كالأه) هذا يقتضي ندب هذه في الأمن وظاهره في غير الامام من
حيث كونه معيدا للماهون هذه الحقيقة فهو مندوب في الأمن لانه يسن له الاعتداء (قوله) خلافا لما عرفت الاسنوى
نظر الخ) عبارة شرح الأراشد قول الاسنوى اعتراضا على الشقيين بل هذه شروط للعدوان التفرير
بالمسلمين أي عند فقدتها أو فقد واحد منها لا يجوز وفيان مفهوم كلامهما انه ان تنقأ أو واحد منها انتفى
الندب وانتفاءه صادق مع الحرمان وجد تفرير وواجب على الاقتداء أو مع الإباحة لم يوجد ذلك انتهى
أي لا تفرير وليس لازما لاقتدائهم يكون شرط الجواز فتأمل في شرح العباب وروايته لا تفرير ولا
ما ينال كل فرقة يمكن ان تتداركه الأخرى انتهى وانظر قوله بل هذه شروط للجواز كيف يتأخر مع قوله
وخوف هجومهم الخ) إذ يلزم انتفاء الجواز عند انعدام الهجوم وهو غير ممكن فتأمل (قوله) مع فقد بعض
الشرط اه يتأمل فيه فان من الشرط كون الهدو في غير القبلة أو ذهابهم سائر مع ان فقد ذلك بان يكون فيها
لا سائر لا تفرير وفيه ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم لا تفرير وفيه (قوله) بالاعتبار
السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل الخ) (قوله) لولم يفعلوها) كان الصبر اوده الكيفية
(قوله) لولم يفعلوها) أي هذه الكيفية (قوله) الخلف) هو صفة لاقتدائهم ش (قوله) في الجله) في شرح العباب
ولا ينافي الندب حينئذ قولهم يسن للمعترض أن لا يقتدى بالتأخير لعرض من خلاف من منعنا من محله في
الأمن أو في غير الصلاة لاعتداده أي لصحة الحديث فيها فاعلى فرض جريان الخلاف فيها أو في أحدهما لا رأى مخالفتها
لا رأى مخالفتها لمسححة اه نعم بحث الاسنوى أن الأولى يصلي بالثانية من لم يصل أي للفرج من صورة
اقتداء المقرض بالمتنقل وانما صلى صلى الله عليه وسلم بالفرقين لان الصبيات رضوان الله عليهم لا يسبحون

وشرط ندب هذه كالأه
لا يجوزها خلافا لما عرفت
الاسنوى فنظر إلى انها مع
فقد بعض الشرط فيها
تفرير بالمسلمين لان هذا
ملحق آخر لا تعلق له بالصلاة
على انه لا تفرير وفيه لأن
أكرههم على الاقتداء به
مع علمه بأن ضررنا عليهم
كثرت بحيث تقويم كل فرقة
من العدو أي بالاعتبار السابق
كجملهم ظاهر وخوف
هجومهم في الصلاة
يفعلوها غير بعضهم أي من
مكرهم ولا تخالفان المراد
أمنه لو فعلوا والامام
ينتظرهم ثم ان يمكن أن
يؤم الثانية واحدهما كان
أفضل ليسلوا من اقتدائهم
بالتنقل المختلف في حصته في
الجلسة وصلاته صلى الله
عليه وسلم بالفرقين لانهم
لا يسبحون بالصلاة خلف
غيره مع وجوده (أو) يكون
العدو في غيرهما أي في وقت
سائر وهذا هو النوع
الثالث كالأه قوله الآتي
الرابع (تقف فرقة في
وجهه) أي العدو تحرس
(و يصل بفرقة) كعة

لأن الضرر لهم غير محقق سيما وقد وقعت الفرقة الثانية في وجه العدو اه **(قوله)** وعلم منه أي من قول
المتكبر فاذن المتكبر الثاني الخ **(قوله)** أنه لا تنس لهم الخ أي وتجاوز بعد الرفع من السجود ثمانية وخمسين
(قوله) قائم أي الإمام قول المتكبر وأتت أي نفسها (وذهبت أي بعد سلامها) أي وجهه أي العدو
وبين للإمام تخفيف الأولى لا اشتغال فلو جهم بجهم فبإولاهم كلهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها بالتلا بطول
الاستقرار معنًى وثم ثمانية وياقي في الشرح مشله **(قوله)** ينتظروهم) وبين إطالة القيام إلى خوفهم ثم ثمانية
ومعنى قول المتكبر (فاقتدوا به) أي ولا يحتاج الإدمام لنسبة الإمامة في هذه الحالة كجهوم بعد أولهم لأن الجماعة
حصلت بنية الأولى وهي متعينة على بنية آخرها الصلاة وهي كالأقدي بالإمام قوم في الأمن وبطلت صلاتهم
وجاء مسوقون واقتدوا به في الركعة الثانية عرش قول المتكبر (وصل بهم الثانية) أي لأولهم بدركوها معه
للسرعة قرائنه فعمل أن يوافقوه فيها وفيه وبأقوال الصلاة ثمانية بعد سلامه بمحتل أنه ينتظرهم في
التهجد فبأقوالهم وسلم بالإمام وأقوال الأخرى بعد سلامه بمحتل وهو الأقرب أنه ينتظرهم في التهجد أيضاً
حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم عرش **(قوله)** قائم أو را أي فان جاءه ومع الإمام على نية القيام بعد الظاهر
بطلان صلاتهم لأحدانهم جلوساً غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا مع الإمام على نية أن يقوموا بعد سلام
الإمام فإنه لا ينظر في ثمانية أمرهم أنهم مسوقون عرش وقوله فالظاهر بطلان صلاتهم لعله أخذ بما سار في
صلاة الأمن فيها فاذن داخلهم على جلسة الاستراحة فحقت التهجد **(قوله)** كيان أي في شرح وكذا ثانية
الثانية الخ قول المتكبر (فأمرنا أن نقيم) أي وهو منتظر لهم معنى قول المتكبر (وسلم بهم) أي ليعوزوا ونفضله الخلل
معه كما رأيت الأولى فضله القدر مع معنًى وثمانية قول المتكبر (صلاة رسول الله الخ) أي صفة صلاته معنى **(قوله)**
رواها الشيخان) و ينبغي أن يشترط لجوازها الكثرة ككل صلاة عسفت بل أولى لأن العدو هنا في غير جهة
القبلة أو يحتمل بخلافه فمعنًى ينبغي أن راد بالجواز الشرط بذلك الخلل وكذا الصحت حيث تنفتح في الأمن
كأنه حق الطائفة الثانية فلا تنمفر فقتلوا محض حازت في الأمن فلا يعمى لاشتراط ذلك في بعضها وهو أطا في
النهاية والمغنى وشرح المنهج أن الكثرة شرط لمن صلاة ذات الرقاب لا يعتدوا فارقوا أيديهم بصلواته عسفت
حيث كانت الكثرة شرط الصحت إلا أنها لم تحل كأي عرش أصالة ذات الرقاب لا كان يجوز لمخالف في
الأمن في الخلعة كيجوزها لمطلقا وصاله عسفت لا كانت مخالفة للأمن في كل من الركعتين أقصر فصاعداً على
ما ورد في ذلك من الكثرة دون غيرها **(قوله)** موضع من نجد أي بأرض غطفان ثمانية ومعنى يفتح أوله أجمع
وأنه المجهل حلى **(قوله)** فكانوا يلقون الحرق أي والحرق والرفاع معني واحد بصحري **(قوله)** يجوز فيها غير
تلك الكيفية الخ عبارة النهاية والمغنى والعباب مع شرحه ولو لم يتم القعود به في الركعة الأولى بل ذهبوا
إلى وجه العدو وسكنوا في الصلاة وبعثت الفرقة الأخرى فصلى بهم ركعتين سلم ذهبوا إلى وجه العدو وأى
سكنوا وجاءت تلك الفرقة ثلثي مكان صلاتهم وأتموا لانفسهم وذهبوا إلى العدو وبعثت تلك الجماعة أي
مكان صلاتهم وأتموها باز وهداه الكيفية وأها بن عمر اه **(قوله)** ودوم الاتصال الخ أي بلا ضرورة

في اقام للشان بخارقه) بالنسبة
والإبطلات صلاتها وعلم منه
انه لا تنس لهم نية المخارقة
الابعد غمام الانتصا بل انه
قائم أيضاً فيكون انتصاهم
في حال القسوة (وأتمت
وذهبت الخ وجهه وجهه
الواقفون) في وجه العدو
والإمام ينتظروهم (فاقتدوا
به وصل بهم) الركعة الثانية
فاجلس للتهجد قائم
نذافوا ومن غير نية لانهم
معتدون به حكما كما رأيت
(فأما نحن انهم لم يلقوه وسلم
بهم وهذه صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم بنات
الزقاق) موضع من نجد
رواها الشيخان أيضاً وحيث
بذلك لنقطع جواز اقدامهم
فيها كانوا يلقون عليها
الحرق وقيل غير ذلك
ويجوز فيها غير تلك الكيفية
طبع الأفعال الكثيرة

بالصلاة تخلف غير مع وجوده انتهى **(قوله)** في المتن فاذن اقام للثانية فتمتوا فذهب الخ قال في الر وض
ولو لم يتمها أي الثانية فمعتدون أي به في الركعة الأولى الخ عبارة العباب وابن لان لا يواصلهم بل ينووا
مخارقة للإمام ويذهبوا لوجه العدو ويقفوا أسكوا الخ إلى بل ذهبوا ووقفوا لوجه العدو وسكنوا في الصلاة وحالت
الفرقة الأخرى فصلى بهم ركعتين سلم ذهبوا إلى وجه العدو وبعثت تلك الجماعة أي مكان صلاتهم
وأتموا لانفسهم وذهبوا إلى وجه العدو وحالت تلك الجماعة أي مكانهم وأتموا لانفسهم وذهبوا إلى وجه العدو وبعثت تلك الجماعة أي مكانهم
الكيفية رواها بن عمر والأول والأهل بن أبي حنيفة **(قوله)** فيكون انتصاهم في حال القعود) ه لا قيل
لا يفرقونه الاعتدال اداة الزكوع **(قوله)** في المتن وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاق) ينبغي
أن يشترط لجوازها الكثرة ككل صلاة عسفت بل أولى لأن العدو هنا في غير جهة القبلة أو يحتمل بخلافه
وعليه ينبغي أن راد بالجواز الشرط بذلك الخلل وكذا الصحت حيث تنفتح في الأمن كحق الطائفة الثانية

(قوله لهما طهر به) أي مع عدم المعارض لأن إحدى الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم نهاية ومعنى
 (قوله أي هذه الكيفية) عبارة تشرح المنهج أي صلاة ذات الرقاع بكيفية أي صورها
 من كونها ثمانية أو ثلاثة أو رباعية اهـ (قوله أفضل من يطن نخل وعصفان) وعليه فعليل الحكم في
 تأخيرها عنهما في الكرم كونهما أفضل منهما من نخل قد وجد صورهما في الامن بالاعادة في صلاة يطن
 نخل وتختلف الامور من لغز حجة في عصفان وفي صلاة يطن نخل مع عصفان فاهما أفضل والاخر في يطن
 نخل أفضل من عصفان أيضا لجوازها في الامن على ما مر في نقل شيخنا الشوري عن العلقمي ما هو أقدم
 (قوله لهما طهر الخ) أي دونهما شرح المنهج (قوله وفارق صلاة عصفان الخ) كذا في شرح المنهج قال شيخنا
 الشهاب البرلسي قد بين مراد من قوله واحصتها بالاجاع في الجملة اهـ أقول وحاصله أنه أراد في الجملة احصتها
 في بعض الاحوال وذلك للفرقة الاولى مطلقا والثانية فان كانت المارقة فضلا فهاهما فان صلاة يطن نخل اقتداء
 المفترض بالتفضل في جواز اختلاف وفي صلاة عصفان تختلف عن الامم بثلاثة اركان طويلة ثم التأخر للاثنتين
 بهما وذلك بسبب في الامن فتأمل ثم قال شيخنا المذكور واعلم أن الحكم بتفضيلهما على صلاة عصفان لم أره في غيره
 وتعليقه بما قاله فيه كما كان صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوق في الفرقة الاولى واثبات الفرقة الثانية بركعة
 لنفسها مع دوام القدوة والامر الاول منه أو بحقيقة مطلقا وكذا الامام أحمد إذا كان بغير عذر وهو أحد
 القولين عندنا وأما الثاني فممنوع بحالة الامن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الامن عندنا في المارقة خروج
 عن صورته المستند بالجملة قال في يظهر أن الاعتذار لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عصفان لان الجملة
 التي تشرح فيها هذه غير الجملة التي تشرح فيها هذه بخلاف ذات الرقاع ويطن نخل فانها مباشرة في حالة
 واحدة فاحتاجوا رضى الله تعالى عنهم أن يبينوا الأفضل منهما كما يقدم على الآخر انتهى وفيه تأييد
 النظر الشارح المذكور سم قوله قال في يظهر ان الاعتذار لم يرد في قوله الشارح الا في قوله ثم تأييد
 (قوله ثم رأيت ذلك) أي اولي بذات الرقاع عنهما كروى (قوله ورأيت) أي الرافي و (قوله ووضعه)
 أي كون صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة عصفان (قوله بالقرآن) أي بحملها على القرآن من النوع
 الرابع (قوله ندبا) أي قول المتن ويسن في النهاية الا قوله ان يتي الى المتن وقوله يدعو الى المتن وقوله حرمها
 الى صاحبها وكذا في الغنى الاول اهـ بل هو مكره (قوله ثم يرد من تلك السور الخ) وهل يطلب منه
 الاسرار حيث بدأ القراءته اذ اجهر في حالة قراءتهم لاعتدائهم قوت عليهم مع قراءتهم لهم أولا وفيه نظر
 اذا قلنا لم كنهنا الثاني بملازمة مفارقة والمحدث حاز في الامن فلا معنى لاستعرا ذلك في جملة (قوله)
 واحصتها بالاجاع في الجملة كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلسي قد بين مراده منه بقوله الا في
 وفارق صلاة عصفان الخ انتهى (أقول) وحاصله أنه أراد في الجملة احصتها في بعض الاحوال وذلك للفرقة
 الاولى مطلقا والثانية فان كانت المارقة فضلا فهاهما فان صلاة يطن نخل اقتداء المفترض بالتفضل في جوازها
 بخلاف وفي صلاة عصفان تختلف عن الامم بثلاثة اركان ثم التأخر للاثنتين بهما وذلك بسبب في الامن فتأمل
 انتهى ثم قال شيخنا المذكور واعلم أن الحكم بتفضيلهما على صلاة عصفان لم أره في غيره وتعليقه بما قاله فيه
 وذلك لان صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى واثبات الفرقة الثانية بركعة لنفسها مع دوام
 القدوة والامر الاول منه أو بحقيقة مطلقا وكذا الامام أحمد إذا كان بغير عذر وهو أحد القولين عندنا ولما
 الثاني فممنوع بحالة الامن اتفاقا والاعتذار بجواز الثاني في الامن عندنا في المارقة خروج عن صورته المستند
 وأضاف في البين ان الكيفيتين لو كانتا في الامن كانت صلاة الامام على كيفية صلاة عصفان صحيحة اتفاقا على
 كيفية ذات الرقاع باطله في قول عندنا الاول لا يتطابق من غير عذر هذا ولكن عذر الشارح وجماعه تعالى
 ان صلاة الفرقة الاولى صحيحة في الامن على كيفية ذات الرقاع بخلاف صلاة عصفان فان صلاة الفرقتين باطله
 عند الامن وبالجملة قال في يظهر ان الاعتذار لم يتكلموا على تفضيل ذات الرقاع على عصفان لان الجملة التي
 تشرح فيها هذه غير الجملة التي تشرح فيها الاخرى بخلاف ذات الرقاع ويطن نخل فانها مباشرة في حالة

وحيث من زمن السورة (و يشهد) ندبا في انتظارها في الجلوس وينبغي أن تعلموا معكم ويرغبوا من تشهدهم بكم لان الصلاة ليس فيها سكوت والقيام ليس بحل ذكر (١٠) (وفي قول: يشغل بالذكر) (يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد ندبا (للتجمل) وتعادل الفقرة الاولى فانه قرأها معهم وبينه

وتخفيف الاولى ولهم تخفيف ما يغفرون به (فان صلى مغربا) بهذه الكيفية (في) يصلي (بفرقة كعتين) وبالثانية كعتين افضل من عكسه الجائر ايضا بل هو مكره (في الاظهر) لان التفضل لا بد منها سابق اوليه ولسلامته من التغويل في عكسه زيادة تشهد في اولي الثانية (وينظر) الثانية اذا صلى بالاولى كعتين (في) جلوس (تشهد) الاول (أوقام) الثالثة (ويشاهد) أي انتظارها في القيام (افضل) من في التشهد (في الاصح) لبنائه على التغويل بخلاف التشهد الاول ويرقى انتظاره في القيام ويشهد في انتظاره فان راقته الاولى قبله الاولى أن لا يفارقه الابعده لانه يعمل تشهدهم (أو) صلى بهم (زيادة) (في) صلى (بكل) من الفرقتين (وكعتين) تسوية بينهما والافضل انتظار الثانية في قيام الثانية (في) قيام الثانية ايضا (ولو) فرقتهم أربع فرقتي الاربعة وثلاثا في الثلاثة (و) صلى بكل فرقة كعتين وفارقت كل من الثلاث الاولى وصلتها نفسها ما بقي عليها وهو متعارف فرائعها حتى الاربعة فصلى بها ركعة واحدة فاجتنبوا رضى الله عنهم ان يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر اوفيه ما يبدل نظر الشارع المذكور (قوله) والقيام ليس بحل يرجع لقول المتن ويشترط الخ (قوله) زيادة تشهد لعل المراءى يادنه بالنسبة لثلاثة الامام (قوله) في المتن ولو صلى بكل فرقة كعتين الخ قال في الروض فان صلى بفرقة كعتين الثانية ثلاثا أو عكس كرو بسجد الامام والطائفة الثانية بسجود الامام والافضل الخ شرحه المعالفة بالانتظار في غير محله خلافاً الاولى فافارقتها قبل الانتظار المتعصى للسجود اه ثم قال في الروض فان صلى صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقتهم أربع فرق سجدوا أي الامام وغير الفرقة الاولى بسجود السجود ايضا المعالفة أي عاذا كسر انتهى ولا يشك السجود هذا بسجد السجود وفيما لو انتظر الامام من بدالاته وان كره بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير وذلك لان الانتظار هناك مغلوب في الحجة بخلافه فانه مغلوب في غير مغلوب مطلقا وايضا فالانتظار هناك من غير افراد الانتظار هناك لان ثانی الطائفة الانتظار اه بلا اقتداء بهو سكته صلا في المغرب بفرقة كعتين بالآخرى كعتين هل سجد للسجود للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم روده (قوله) وفارقت كل من الثلاث (الاول) أي في صورة الرابعة (قوله) لجواز في الامن

واحدة فاجتنبوا رضى الله عنهم ان يبينوا الافضل منهما كي يقدم على الآخر اوفيه ما يبدل نظر الشارع المذكور (قوله) والقيام ليس بحل يرجع لقول المتن ويشترط الخ (قوله) زيادة تشهد لعل المراءى يادنه بالنسبة لثلاثة الامام (قوله) في المتن ولو صلى بكل فرقة كعتين الخ قال في الروض فان صلى بفرقة كعتين الثانية ثلاثا أو عكس كرو بسجد الامام والطائفة الثانية بسجود الامام والافضل الخ شرحه المعالفة بالانتظار في غير محله خلافاً الاولى فافارقتها قبل الانتظار المتعصى للسجود اه ثم قال في الروض فان صلى صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقتهم أربع فرق سجدوا أي الامام وغير الفرقة الاولى بسجود السجود ايضا المعالفة أي عاذا كسر انتهى ولا يشك السجود هذا بسجد السجود وفيما لو انتظر الامام من بدالاته وان كره بان كان في غير الركوع والتشهد الاخير وذلك لان الانتظار هناك مغلوب في الحجة بخلافه فانه مغلوب في غير مغلوب مطلقا وايضا فالانتظار هناك من غير افراد الانتظار هناك لان ثانی الطائفة الانتظار اه بلا اقتداء بهو سكته صلا في المغرب بفرقة كعتين بالآخرى كعتين هل سجد للسجود للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم روده (قوله) وفارقت كل من الثلاث (الاول) أي في صورة الرابعة (قوله) لجواز في الامن

وتدبا بالابق وهو منظر لها في التشهد ثم سلم بها (باحتصلا) ج في الاظهر) اذ لا يحسد وفيه لجواز في الامن ولو لم يفر الاظهر حاجة وانما اقتصر على الله وسلم على الانتظار لان الافضل (وهو كل فرقة)

ذا فرقه من فرقته من كماله عليه

كلامه وصرح به أصله
(بحول لى أولاهم) لاقتنائهم
فيما حواشكا (وكذا الثانية
الثانية في الاصح) لاقتنائهم
فيما حواشكا والاحتجاج بالنية
القدوة اذا جاسوا للتشهد
معهم (لأنانية الأولى)
لا تفردهم فيما حواشكا
(وسهوه) أى الامام (في
الأولى يبقى الجميع) أما
تعالى فظاهر فتشددت
تمامه - وأما الثانية
فلا تفردهم بغير ما حواشكا
نافعة لغيره من أن أدى
بينهما قبل اقتداء به بلحقه
سهوه فيسجدون معه فلم
يسجدوا بعد سلامه
(وسهوه) (في الثانية يلقى
الأول) لأنهم فارقه قبل
السجود بلحق الآخرين
وان كان في حال انتظارهم
في التشهد الأخير وهذا كله
وان علم بمقامه في سجود
السجود لكنهم ذكره بها
لأنه لما بقي ولو كان الخوف
في بلد وحضر صلاة الجمعة
صاها على هتسفتان وهو
واضح على هتسفتان الرفاع
لكن بشرط حرجه في
شرح الارشاد واصلها ان
يكون في كل ركعة أو يعون
سهوه الخطيئة لكن لا يضر
النقص في الركعة الثانية
(ويسن) للمصلى صلاة
الخوف (حبل السراح)
الذي لا ينعى حجة الصلاة
لأنه يحس ويضع فتع
السجود فلا يجزئ وحله

الاطهر (قوله) اذا فرقه ما جرى أى الامام في صلاة ذات الرفاع معنى قول المتن (وسهوه كل فرقته) (وقوله)
وسهوه في الأولى (الح) ويقاس بذلك السهو في الثلاثين وأما معنى (قوله) (لما سر) الأولى وقد مر أى
في سجود السهو (قوله) بلحق الآخرين بكسر الخاء والراء (قوله) صاها على هتسفتان (الح) ولزم
تمكينا لجمعة فصل جميع الظاهر ثم أمكننا بالجمعة قال الصديقي لم يجب عليهم لكن يجب على من لم يصل معهم ولوأعالم
أكرهه ويقدم غيره لغيره من الخلاف حكاه العرفاني بما ينوأسى قال سم قوله لم يجب عليهم لا يردان
المسوق في الجملة إذا لم يذكر تكامع الامام ثم تمكن منها وجبت لو جرد العذر هنا وتقصير الملبى اه وقال
عش قوله مر ولوأعالم أكرهه أى أعادها جمة - فوان كل مع الطائفة التي صلح معاه أولاد قوله مر
وبقدم غيره عند ما اه (قوله) على هتسفتان الرفاع) أى الصلاة بين نخل الاقام جمعة بعد أخرى
معنى ونهاية (قوله) واصلها أن يكون (الح) أى خلاف ما لو خطب بفرقة توصلي بأخرى وتجر الطائفة الأولى
في الركعة الثانية لأنهم مفردون ولا تجوز الثانية في الثانية لأنهم مفردون وبقي ذلك في كل صلاة جمة رنة
نهاية بمعنى (قوله) في كل ركعة أو يعون (الح) قضيت أنه لو سجد من الفرقة الثانية دون أربعين لم يكف ولا معنى
له مع جواز تفصيص الاربعين ولو عند التحريم كلياتي أى في النهاية توقفت قوله مر المار في الجملة في شرح
أن تقام باربعين الح ولا يشترط بلذهم أى الفرقة الثانية في الصبح أن ملها بتجديد عرش
(قوله) سهوه الخطيئة) ذكرته في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطيئة سم (قوله) لكن لا يضر (الح)
عبارة المأني والنهاية يقول حدث نقص في السجدة في الركعة الأولى في الصلاة بطلت وفي الثانية فلا يصح اجتماع
سبق اقتنائهم اه (قوله) لكن لا يضر (الح) في الركعة الثانية وهذا شامل للاحصل القصص والله يحرم
الثانية وهو الاوجوهان قال الجوزي أنه يجوز له أن يركع من النقص منها بعد اتمام جميع الاربعين والام
يقل لا يشترط الخطيئة باربعين من كل فرقة بمعنى نهاية يتجدة سم قوله لا يضر النقص قال في شرح الارشاد
قبل اقتنائهم أو بعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد من سبيل الامام انتهى أى أدى الأولى
الفرقة الثانية بنفسه فصرح بأنه لا يضر نقص الفرقة الأولى وأولاهم وهو ظاهر اه قال عش قوله مر
بجاء يحرم الثانية (الح) ولو انتهى النقص الى واحد اه (قوله) (للمصلى) الى قولنا المصنف الرابع في الرابع في الثاني
قوله وقوس وقوله وفيما ينافي وكذا في المغنى الا قبله ولو خاف الخلو والتفتي (قوله) الذي لا ينعى (الح) قال في المنتهى
لا ينعى حجة ولا يؤذى ولا يظلم بتركه خطاه اه وقال في شرحه وخبر جمة زائدة ما يتع من تحس وغيره فمتنع
جمله وما يؤذى كمرعى وسط الصف فيكره حمله بل قال الاسوي وغيره ان غلب على ظنه ذلك الحرام وما يظهر
بتركه خطاه فوجب حمله انتهى اه سم (قوله) لا ينعى تحس (الح) عبارة المغنى والنهاية يتصور متعس ونسبة
وتحسها بتمامه مباشرة لجهة ما في ذلك من لبطال الصلاة ويكره عه أو تحس يؤذيه بان يكون في وسطهم
وحله كما قال الاثرى ان شغبه لا يؤذى ولا يضر ولو كان في ترك الحلة تعرض للهلكا يظهر واجب حمله أو
وضعه بين يديه ان كان بحيث يسهل تناوله الخيل يتعين وضعه ما منع حمله الضعوف لا يبطل صلاته بترك ذلك
أى بالنسبة لغيره الرابعة التي لم تنو المغفرة (قوله) واصلها ان يكون في كل ركعة أو يعون (الح) الظاهر
ان ذلك لو وقع مثله في الامن صحت الفرقة الأولى فقط ويؤيد ذلك ما مر من العباد قال في شرح الرضا
عقب هذا فرع لو لم تمكنا لجمعة فصل جميع الظاهر ثم أمكننا بالجمعة قال الصديقي لم يجب عليهم لكن
يجب على من لم يصل معهم ولوأعالم أكرهه ويقدم غيره لغيره من الخلاف حكاه العرفاني بما ينوأسى انتهى
وقوله لم يجب عليهم لا يردان المسوق في الجملة إذا لم يذكر تكامع الامام ثم تمكن منها وجبت لو جرد العذر
هنا وتقصير الملبى اه (قوله) سهوه الخطيئة) ذكرته في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطيئة قوله
لكن لا يضر النقص) قال في شرح الارشاد قبل اقتنائهم أو بعده وقوله في الركعة الثانية قال في شرح الارشاد
من صلاة الامام انتهى أى أدى الأولى للفرقة الثانية بنفسه فصرح بأنه لا يضر نقص الفرقة الأولى وأولاهم وهو
ظاهر (قوله) الذي لا ينعى حجة الصلاة) قال في المنتهى ولا يؤذى ولا يظلم بتركه خطاه اه قال في شرحه

حكمه وضع بين يديه ان سهل اخذه كسوته وهو محمول وجوزها ما لم يخو سهو ورج وسكن وقوس وث بلا ما دفع كرس ودر ع بكره حمله كترك حل الاول حدث لا عندي في هذه الا انواع الثلاثة وفي قول يعجب لظاهر قوله فعلى وانما خذوا اسلحتهم وحملوا الاول على الذنب ولا لمثل الصلاة بتركه ولا فانها وفيه ما يوافق ضرر اربع النعم بترك حله وجب في الا انواع الثلاثة على الاوجه ولو ثبت اومالها للسجود والذي يغيب عنه باقي في القضاء هناك ما في في حل السلاح القس في حال القتال وان فرض ان هذا اندر ولو اتى خوف الضرر واذى غير بحمله كره ان يخاف الضرر بان احسب عادته للاحرم به يجمع بين اطلاق كراهته واطلاق حرمة (الرابع) من الا انواع بحمله كذا قاله الشارح منته به على ان قوله الرابع واقع في حمله وان لم يذكر الثالث لانه ذكره ضمنا كاسم (ن) فيلتصم القتال بان يتخاطب بعضهم ببعض ولم يكنوا من تركه تشبها باختلاف طوائف الارب بسداه (او شدت الخوف) بلا التعميم بان ما منو الهجوم لعدو ولو اواقتسوا (كف)

وان قلنا وجوب حمله او وضعه كاصلا في العار المتصورة اه قال ع ش قوله والا فحرم ما لم يخف على نفسه والاجاز بل وجب يقال ان ما دى حفظ النفس ولا نظر للضرر وغيره جئت اه (قوله لغير عز وجل) اي بدون خوف الضرر (قوله وضة) يتأمل وجه استثناء البضة عن عام ما في من ان الراد بالسلاح هنا ما يقتل لما يشمل ما يدفع بعرضي (قوله في سائر احكامه) اي الا تستمن الكراهة ولو وجب بالحرمه (قوله ما يقتل) اي بنفسه او بواسطة دليل غشيه بالقوس حتى (قوله فبكره حمله) اي كونه يتقلا بشغل عن الصلاة كما لمعنتها بنوعه في قال البصري لا يخفى ما فيه اي في كراهة حل ما يدفع اذا كان خوف متوثر على تركه بل لو قيل بوجوبه حينئذ لم يعد لعل قول الشارح حديث لا عندي راجع اليه ايضا اه (قوله) حدث لا عندي ان من مرض او اذى من مطر او غيره معنى (قوله وفيه ما فيه) اي اذ لا يلزم من الوجوب البطان وانما يلزم لو وجب لصلته لانه لا ويس كذلك سم اي بل لا يمتنع راجع اليه (قوله وجب الخ) اي ولو اذى غيره كاسم ع ش وقد شير اليه قوله الا في لوان في الخ (قوله ما في في حل السلاح الخ) اي والراجح وجوب بالقضاء ع ش (قوله في حل السلاح القس في حال القتال الخ) وقضيه ان العدو ولو كان مسلما لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا ما ياتي بان لم يكن لصلته عامة تتعلق بالسلمين مثلا ع ش (قوله خوف الضرر) اشار بالام في قوله ضرر اربع الخ كردي (قوله كذا قاله الشارح) وكتب عليه غير يعني انه ذكر النوع وحمله وقال هنا جملة وقال فيها ما في كراهة مجرد تقن انتهى وهذا في من جواب الشارح مر ع ش (قوله منته به الخ) ويحتمل احكام الا في بيان ان يكون الباه في بحمله يعني مع اي بحله اشارة الى ان ما وقع ضمرا عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل هو بحمله لا قوله ان يلزم الخ ليس هو الرابع بل بحله وحاصله انه اراد بالارابع الرابع وحمله لكونه لا يخبر عنه به مع حمله سم (قوله) على ان قوله الخ اي قوله بحله خبر مستد اخذون واليه يعني في عبارة الرشد بعد كلام على ان الذي يتبعه ان الشارح الجلال انما اشار بذلك الى دفع ما يقال ان المصنف لم يعنون عن النوع الذي قبل هذا بلغنا الثالث وكيف يتأتى له التعبير بالارابع وجب الرفع وان لم يكن راجعا باللفظ فهو رابع باصل الظرف متعلق بالاربع والباء في حله الباء في قولهم الاول والثاني والثاني بالعرض والشهاب ع اشار الى هذا انه قد قدر الظرف متعلقا بالخارج ولا يخفى ان ما ذكرناه ائتم اه (قوله كاسم) اي في شرح او تفق فرقة الخ (قوله بان يتخاطب) الى قوله وظاهر كلامهم في انها يتوالفتي (قوله تشبه به الخ) عبارة انها يتوالفتي وهذا كما يتبع اختلاط بعضهم ببعض كاشتهاء الجنان ببول السدى اه (قوله لجملة الثوب) بفتح اللام وضمة اللام يعكس الحصة بمعنى القرابة و(قوله بسداه) بالفتح والقصر ع ش (قوله ولو) اي عن القتال وتركه و(قوله او اقتسوا) اي على كفتين الكفتين الثلاث المتقدمة هكذا يظهر في العبري عن شعبة العشاوي قوله ولو اي على بعضهم الى جهة الامام اي وصلى خلفه صلا ذات القاع ووطن يقتل لانهم لا يصلون معهم في آن واحد وقوله او اقتسوا اي وصالوا لاعتسفتان اه قول المتن (راكبا واشيا)

خرج زهده ما عمن من عبي وغيره فتمنع حله وما يؤذى كرم وسطا المصف فبكره حله بل قال الاستسوي وغيره ان غلب على كنه ذلك حرم وما ينافي بتركه خطا فحله اه (قوله وفيه ما فيه) اي اذ يلزم من الوجوب البطان وانما يلزم لو وجب لصلته الصلا وليس كذلك وقدره روحا يمانية لا يتصل الصلاة بترك حله وان قلنا وجوب حمله (قوله والاحرم) قال في شرح الروض قاله الا ذري (قوله كذا قاله الشارح) منته به الخ) ويحتمل احكام الا في بيان ان تكون الباه في بحله يعني مع اي بحله اشارة الى ان ما وقع ضمرا عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل هو بحمله لا قوله ان يلزم الخ ليس هو الرابع بل بحله وحاصله انه اراد بالارابع الرابع وحمله لكونه لا يخبر عنه به مع حمله فلما تأمل فانه قد رد على هذا انه لم يقل مثل ذلك في الا انواع السابقة (قوله بان يتخاطب بعضهم ببعض) يعني انه على حذف متعلق على هذا ان يلزم احكام القتال في القتال (قوله وهو متخاطب الخ) ينبغي ان يخبر هذا النزاع في كل ما استنع من الامن من الا انواع السابقة وقد

وهو ظاهر ما يرى في صلاة فاقد الطهورين ونحوه لكن مراد ابن الرقبة باشتراط ضيقه (١٣) ونقله الأذري عن بعض شرح المختص

واعتمده هو وغيره وزاد
أعني الأذري أن ذلك
مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة
لهم في أمور كثيرة
غلبة كون التأخير بها سببا
لإتاحة الصلاة بأحوالها
عن وقتها الكثرة اشتغالهم
بما هم فيه مع عسر معرفتهم
بأحوال وقتهم ونحوها
التي قالوا فيها طهروا (ويعنى
في ترك القبلة) لحاجة القتال
لقدوة تعالى فإن خففتم
فربا أوركبا قال ابن
عمر مستغلب القبلة وغير
مستغيبها قال الشافعي ورواه
ابن عمر رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ويجوز اقتداء بعضهم
ببعض وإن اختلف جهتهم
كلما وممن حول الكعبة
ثم يجوز الاقتداء بهما في
الأمم للضرورة بل الجماعة
لهم حيث لم يكن الانفراد
هو الحزم أفضل أم لا تعرف
في الحاجة القتال بل
لتجوزها فاشتهى وطال
الفصل في تبطل صلاته
(وكذا الأعمال الكثيرة)
كغير ما تضمنه اليهود كمن
كثير وروى ما يحتاجه
أنه الصلاة ونحوه
فعل كغيره فيها
(الحاجة) إليها (في الأصح)
كلشي للذكر في الآية
أما حيث لا حاجة تبطل
فقلنا (لا يصح) أن يترك
بدونه فلا بد منه لعدم

أي ولو مما يركع وسجد عجز عنهما والسجود أخفض من الركوع كما يأتي ع (قوله وهو نظير
الح) ينبغي أن يجري هذا النزاع في كل ما استنع من الأم من الأنواع السابقة وقد يفرق بكثره لا غيرها سم
والتحسين ع استتباع الفرق (قوله لكن صرح ابن الرقبة وغيره باشتراط ضيق الوقت) فاعلمه المغني
والاشي وقال النهاية وهو كذلك مادام برحس الامن والآفة فعلها أي وإن اتسع الوقت فيما يظهر اه وأقره
سم ثم قال وهل المراد بضيقه أن يبقى ما سجد جميعها فقط أو ما سجد أدناها فقط وهو قدس ركعتي التمام الأول
فلتأمل اه وقال ع وشي الأول الذي يظهر لأنه لا ضرر ورأى لزواج بعض الصلاة عن وقتها اه ثم قال قوله
مر وهو كذلك أي خلافا لما قيل سم على المنهج والقباس أابقة الأنواع كذلك وقال غيره والظاهر فيها عدم
اشتراط ذلك فلتأمل اه والآخر بما قلناه غيره و (قوله فيما يظهر) أي عليه فلو حصل الامن ببقية الوقت
وجبت العادة ولا غيره فالظن لا بين خطوه اه ع (قوله فالوجه ما ظنوه) من عن النهاية والاشي والمغني
خلافه (قوله لحاجة القتال) أي قوله وفرض الاحتياج في النهاية والمغني الا قوله وركب إلى بعدد (قوله
لحاجة القتال) متعلق بركب القبلة وسيد جريحه بقوله أم لا تعرف الخ (قوله قال ابن عمر الخ) أي بآلة
على معنى الآية كما هو ظاهر سم عبارة ع ش أي في مقام تفسير الآية وليس المراد أنه جعله من معنى الآية
اه (قوله قال الشافعي رضي الله تعالى عنه) عبارة أنها أي في المغني قال نافع لأراه الأمر في عزاءه البخاري قال بل
الشافعي الخ (قوله يجوز التقدم الخ) ومثله ما لو تخلفوا عنه باكثر من ثلاثا فتزاد عنها بقية العير أي أو من
ثلاثة أركان طويلا حتى ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامم ع اه (قوله حيث الخ) أقره ع (قوله
بل يجوز حاجه ما يشاء) أي يتصرف في الأمور الثلاث ويصرفها في غير ذلك أو نسيانها ومفهومه أنه لم ينس ما تقدم
في نقل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث وسجد السهو ع (قوله وطال الفصل الخ) أي على خلاف ما تقدم
زمنه نهاية أي وسجد السهو في قياس ما يرى في نقل السفر ع ش قولنا نحن وكذا الأعمال الكثيرة الخ) ولو
احتاج نفس ضربات متواليات لقتل قصدا أن يأتي بستموتية فهل تبطل بمجرد الشرع في السلافة غير
احتياج البها وغيره المحتاج الميسر فهل الشرع فيها شرع في الميسر أو لا تبطل لأن النفس جارة فلا يغير
قصد هاهنا غير هاهنا فاعمل النفس لم تبطل بها الجواز هاهنا بالاتباع بالسادسة لأنها وحدها لا تبطل فيه نظر
والمجتهل إلا أن الأول وقد يؤيده أنه لو صرح بجوابه الثاني بما ذكره لم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال متوالية
لأن الفعلين الأولين غير مبطلين فلا يضر قصد هاهنا غير هاهنا فلتأمل سم على حج وقديرة لبل المصالح الثاني
ويرى في بنو مدين ما قاس عليه ناس كلام من الخطوط فيمنهني عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والنفس
في القبس مطاوعه فقل في عاقبة الشيء إلا بالسادس فما قبله لا تدخله في الابطال أصلا إذا لم تبطل هو انتهى عنه
ونقل بالدرس عن شيخنا الشوري ما وافقه فلتأمل ع ش (قوله لا يصح) أي مشي على حرف مفهم
أو حرفين لما تقدم أن الصوت الخالي عن الحرف لا يبطل كافي الحلي بغيري (قوله تادر) أي فلا يعتبر به
يرد ما في النثر أي أن فضيلة تعليلهم أن يكون الصياح في غير سوانجب ع ش (قوله أو تنصب) أي قول
المنزوع في المغني الأقوال أن قل المتن وقوله لا يصح أن تنصب بان وقوله ولا يبعد في فتقوله أن كمنهنا في

يعرف بكثره التغيير هنا (قوله وابن صرح ابن الرقبة وغيره باشتراط ضيقه) هو كذلك مادام رجوا الامن والآ
فاه فعلها أي فيما يظهر كما يظهره فاقد الطهورين شرح مر وهل المراد بضيقه أن يبقى ما سجد جميعها فقط
أو ما سجد أدناها فقط وهو قدس ركعتي التمام الأول فلتأمل (قوله قال ابن عمر الخ) أي بآلة على معنى الآية
هو ظاهر (قوله في المتن وكذا الأعمال الكثيرة لم تلجأ) لو احتاج نفس ضربات متواليات لقتل قصدا أن يأتي
بستموتية فهل تبطل بمجرد الشرع في الثالث لاحتياجها غير البها وغير المحتاج الميسر ففي الشرع
فيها شرع في الميسر أو لا تبطل لأن النفس جارة فلا يضر قصد هاهنا غير هاهنا فاعمل النفس لم تبطل بها
لجوازها ولا بالاتباع بالسادسة لأنها وحدها لا تبطل فيه نظر والمجتهل إلا أن الأول وقد يؤيده أنه لو صرح

الحاجة إلى السبا كشافه فرض الاحتياج الملتزم تنبيه من خشية وقوعه ماله بة أول جرحيل أول يعرف أنه فلان المشهور
بالشخصية تأدر (ويقال السلاح أذادي)

أوتجس بما لا يفي عندهم
 يتجس فور وجوه بخذرا
 من ثلاث مناته بما سكه
 وله جعله بقره تحس كوله
 ان قل زمن هذا الجبل بان
 كان قري يمان زمن الاقامة
 وبغفره حذو العطفة
 البسيرة الى القائمة من
 التعريض لاضاعة المال
 مع انه يغفر هذا ما لا يغفر
 في غيره ومن ثم تكن الاثارة
 الثلاثة كما هنا (فان عجز
 عن القائه كل احتياج
 لاسمائه وان لم يضطر اليه
 كما انبسه كلام الروضة
 و صاهيا (اسمك) الصالحة
 ولا فقه في الظاهر) لانه
 عذر مع فتح القتال
 فاشبه الاستحالة والتعذر
 في الترحيل والروضة
 والجموع عن الاصحاب
 وجوبه واستعداده الاسوي
 وغيره ومنعوا التعذر
 المذكور وقال بل ذلك نادر
 فان عجز عن ركس وجود
 (وما) بهما وجوب العذر
 (والسجود) أخفض خبر
 بمعنى الامر أي ليحصل
 سجود أخفض وقيل
 منصوب بان يتقدم ريعل
 المذكور بأشبهه (ط)
 سفرا وحضرا (ذا النوع)
 أي صلاة شدة الخوف قال
 الاثرى فقلان غير موكدا
 النوع الثالث بالاولى في
 كل قتال وهن متباينين
 قتال ذي يد وغيره لافضل
 أخذه ظملا ولا بعدا لخاف
 الاختصاص في ذلك وقوة
 عادة بالاشبه بخلاف عكسه

وتجرب (قوله أو تجس) أي بغير الله مغي (قوله بما لا يفي عنه) تناف في الفعلان (قوله ولم يحج) أي
 بأن لم يحج من الزمان عذرا عشا (قوله فور وجوه بالخ) راجع للمتن (قوله وله جعله) أي قوله ان
 حكمته في النهاية لا قوله مع انه يغفر الى المتن وقوله ولا يعدل في وقت (قوله وله جعله) أي الذي ان يغفر
 من صلاته مغي (قوله بقره) أي عذره (قوله بان كان غير صالح) فلا يضرب باده بغيره على من لا لواء
 تظلم الصلح حفظ السلاح سم (قوله وان لم يضطر اليه) قد يبدو تخالفا لقوله الشاوخ مو أي لم يغي
 بدله بان لم يكن له منه بداي غنى ويمكن جلي قوله هو بان لم يكن له الخ على مصلحة القتال وان لم يحج للهلالة تركه
 فلا تخالفه عشا قول المتن (ولا قضاء الخ) ضيق عشا (قوله وما عدا الخ) أي وما عدا المنهج والنهاية
 والمغني قول المتن (أو ما الخ) ظاهره الاكتفاء بأقل اعماه وان قدر على أو بدنه ولو جاهد في تركه بغير باده
 على ذلك المستقور بما يقرب من الاستحالة ثم تدبير أمر الحرب فكيف فيه ما يصدق عليه اعماه عشا قول المتن
 (والمعجود) أخفض أي من الكوع لحصل التبر بغيره فلا يحجب على المائتي وضع جبهته على الارض كما
 لا يجب عليه الاستقبال ولو في الحرم والركوع والسجود لما في تركه من ذلك نعم قوله لا اله الا الله بخلاف
 قطعه في المائتي المتغل في السفر كالمصر ولو أمكنه الاستقبال بترك القيام تركوه وكأي وجوبه بالان
 الاستقبال كأي من القيام بدليل النقل أي حذو من قد عود لم يحز لغبر القلة نهبا مغي (قوله
 خبر) أي هذا التركيب جلة خبرية مركبة من مبتدأ وخبر عشا (قوله خبر) به معنى الامر المناسب
 حيث جعل الواصل والعال والعلطف على الجلة الشرطية سم (قوله وقيل الخ) ويجوز أيضا رفع الاول
 ونصب الثاني بتقدير يكون وان كان قبله لا عشا (قوله وكذا الأنواع الخ) فيصلي بطائفة
 ويستعمل طائفة في الليل واغفاه الحرق ودفع السبع ونحو ذلك وهذا كله مستوفى فوف الوقت
 نهاية ومغني وتقدم في الشرح خلافت قول المتن (مباحين) قال الخطي أي لا ثم اتفهما قتال أهل العدل
 لاهل البقي وقتال الرفقة لقطع الطريق بخلاف عكسهما وفيه تصريح بأن البغاة يقتل أهل العدل
 سم أي مطاعة اصحابه والنهاية وذلك كالفتنة بالهالة في قتال الباطنية اعانت على المعصية اه قال عشا
 قضيت من اهل الباغ عاص بقتاله مطلقا وهو مخالف لما مرخ به الشارح هو في اول البغاة من ان البغي
 ليس اسم ضم عندنا لانهم اختلفوا في الجا في اعتقادها فكيف يخطون في فعلهم لما فهم من أنهم أهل
 الاجتهاد في عذر وما ورد من فهمه وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيتهم أو فسقهم بمحولان
 على من لا أهله لا يجتهد ولا تاويله أهله تاويل قطعي المعلن انتهى اه عشا وزاد الشارح
 هنا لك عقب تلك الفقرة ما فيه تأويله لا له الاجتهاد لكن نحو وجلا جورا امامه بعد استقرار الامر
 لما يأتي فيما علموه منه أن أهلية الاجتهاد انما تختم العصاة في الصدر الاول فقط فادفع ما يقال في كيف
 يستوطن التاويل المتوقف على الاجتهاد المطلق الى الآن وهم مصرحون بانقطاعه من نحو سبنا ثقتنة
 اه (قوله وغيره) أي غير صاحب المال عاصرا الغنى والاسنى قتال العدل ودافع عن نفسه وغيره أو مال
 لنفسه أو حرمه أو مال غيره أو حرمه اه (قوله ولا يعدل الخ) آخره سم عشا (قوله بخلاف عكسه الخ)
 أي قتال الباطنية لاهل العدل مطلقا وقاله لانه كما مر وخلافا لمغني حيث يفيد بقوله بغير تاويل في سم
 توجيه الثاني بما ذكرتم تبطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال متوالية السلطان الفعلي المتوالية غير مطلق فلا
 يضرب قد هما غير غيرهما فليست (قوله وله جعله) بقره تحس كوله كزاد العباد ان يمكن في خدمته الاقامة
 قال الشارح في سره وهي عبارة الوسيط وغيره عبارة من الرفقة كلاما بقلان الاثارة قري شمن من
 الاثارة وهي أحسن اه فلا تضرب باده بسيرة حتى فتن الاثارة انما انما المصلحة حفظ السلاح (قوله خبر مغي
 الامر) المناسب حيث جعل الواصل والعال والعلطف على الجلة الشرطية (قوله وكذا الأنواع الخ) بالاولى
 فيصلي بطائفة يستعمل طائفة في الليل واغفاه الشارح م (قوله في المتن مباحين) قال الخطي أي
 لا ثم اتفهما قتال أهل العدل لاهل البقي وقال الرفقة لقطع الطريق بخلاف عكسهما وفيه تصريح

عن شرح الارشاد ما وافقه **(قوله أي ليس مفسقا)** أي وان كانوا عصاة كليسائي سبطه سم قول المتن
 (وهرب من حريق الخ) قال في القوت يشبهه اذا جوزنا الهارب بذلك وكان الهرب إلى جهة القبلة كقولنا
 غيرها أنه لا يجوز له العدول عنه اهـ **(تنبيه)** سأتذكر اختلاف فحين أخذناه وهو في الصلاة وأراد
 السعي في تخليصه اهـ فلورثت دابته وخاف ضياعها وأراد اتباعها الردها فهل له صلاة شدة الخوف يحتمل
 فتحرج به على مسئلة الاختصاص المذكورة في جواز هر فيه صلاة شدة الخوف جوزها جميعا الخوف على
 فوات المال ومن منع من غير هذا جامع أن لا يحصل لاثناها أن يفرق شرأبت فتأوى شيخنا الشهاب
 الرمي لورثت فرسه وحشي ضياعها فهي كولو رقت متده در اه سم وينبغي أن مثل العبادة الشاردة نحو
 الكراس الطائر بالرج أو البتل بالمار **(قوله وجبة)** إلى قوله أي وحشي في النهاية والمعنى **(قوله وهرب)**
 غريم الخ) أي وهرب من مقتض رجو بسكون غضبه بالهرب عفو عنه معنى **(قوله مع عدم تصديق الخ)**
 أي وهو من لا يصدق فيه نهاية أي في الاعتصام كان عرفه مال قبل وأدى تلقه عن **(قوله ولا إعادة الخ)**
 عبارة القوت ولا إعادة في هذا المسائل على المذهب وليتظر فيما لو بان أن بينه وبين الفعل القصد والسبل لا
 يصل مكانه ولم أرفبه شيأ وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله لا يتوصلوا السواد الخ وجوب القصد فيما
 توقف فيه سم **(قوله هنا)** أي فيما إذا صلى صلاة شدة الخوف في قتال وهرب عقيباً أو في هرب من نحو
 حريق قول المتن (منهم غرم) أي بغرض أو نقل هر ولو ضاقت الوقت قبيل الاحرام يجب عتلا سب السائق
 ادراكه الوقوف مع العشاء فهل يجوز الاحرام ولو نفلت يجب تركه العشاء ولو ادرك الوقوف فيه نظر وظاهر
 أن ما كان فلا يجوز ولكن لو أومع مع احرامه وجب تأخير العشاء سم عبارة الجعري وأما إذا كان قبيل
 الاحرام فحين الصلاة فمتنع عليه الاحرام بالجم حل اهـ **(قوله في وقت العشاء)** مثال لا قد بل لم يكن
 يحصل الوقوف لا ترك صلاتاً ثم وجب الترك زيادى وبأنه عن عشم مثله **(قوله وبه يصل الخ)** أي
 بأتم البغاة يقال أهل العدل **(قوله ان حكمنا بانهم في الحالة الا)** يتفق بأهم قال في شرح الارشاد أول الباب
 ولا ينبغي ما تقرر من حجية القتال على البغاة ما سأتقن من أن البغي باسم خدم لا معناه وليس مفسقا وان
 كانوا عصاة كليسائي بسبطه سم يمكن حمل كلامهم هنا على من لم يوجد فيه الشر والالتية وكلامهم ثم
 على من وجد فيه لكنه لم ينساقه همر بهم بحرمة الشر وح على الجائر وقد تمت لثاقا فان التصريح
 المذكور وليس نصافي الترميم مع التأويل الغنبر أيضاً وان لم يوجد فيه الشر ولو لا يصح باغيا
 اصطلاحاً اهـ ثم قال هنا وبه بقوله ان حل على أنه ليس لعاص يقتله كبقية بقية الذي قدمته وأول الباب اهـ
(قوله في المتن وهرب الخ) قال في القوت اشارة تشبهه اذا جوزنا الهارب بذلك وكان الهرب إلى جهة القبلة
 كقولنا غيرها أنه لا يجوز له العدول عنه اهـ **(تنبيه)** سأتذكر اختلاف فحين أخذناه وهو في الصلاة
 وأراد السعي في تخليصه اهـ فلورثت دابته وخاف ضياعها وأراد اتباعها الردها فهل له صلاة شدة الخوف
 يحتمل فتحرج به على مسئلة الاختصاص المذكورة في جواز هر فيه صلاة شدة الخوف جوزها جميعا الخوف على
 المال ومن منع من غير هذا جامع ان لا يحصل لاثناها أن يفرق لكن في الميمري ما نضره فرغ لورثت
 فرسه فتبعها إلى صوب القبلة شيأ يسير لم تبطل صلاته وان تبعها كثيراً فسلت دون تبعها إلى غير القبلة بطلت
 صلاته مطلقاً اهـ فان كان بناء على جواز صلاة شدة الخوف فليجز الاتباع اليسير مطلقاً أيضاً الآن ويذهب
 الفعل الغير المطلق في سراج المتفقين لشيخنا الكبرى ولورثت فرسه فخاف ضياعها فتبعها القبله ولو كثيراً
 لم تبطل أولغيرها بطلت اهـ ثلثاً ولما رجع شرأبت شيخنا الشهاب الرمي في فتاوى به على ما قاله الميمري
 على ما إذا ظن عدم ضياعها جاز ثم قال في رد السير الفعل الذي لا يبطل الصلاة ما لو وحشي ضياعها فهي كولو
 سرق متاعه در **(قوله ولا إعادة الخ)** عبارة القوت ومنها أي التنبهات لا إعادة في هذا المسائل على المذهب
 وليتظر فيما لو بان أن بينه وبين الفعل والسبل لا يصل مكانه ولم أرفبه شيأ وهو محتمل اهـ ويؤخذ من
 قوله لا يتوصلوا السواد الخ وجوب القصد فيما توقف فيه **(قوله في المتن ولا يصح منهم غرم)** أي بغرض

ان حكمنا بانهم في الحالة
 الا يتفق بأهم وقولهم
 لبين البسني اسم ضم أي
 وليس مفسقا وكهرب
 مسلم يقتل كقارن ثلاثة
 لاثنين (وهرب من حريق
 وسبل ووسع) وجهه ونحوها
 اذا لم يكن المنع ولا التعصن
 بشي (و) هرب (غريم)
 من دابته (عند الاصهار
 وخوف محسسه) ان تحقه
 لجهه عن بينة الاصهار
 عدم تصديق فيه أو
 لكون حاكم ذلك المحلل
 لا يقبل بينة الاصهار الابد
 حبسه مدة فيما يظهر ثم
 رأيت غير واحد بحث ذلك
 ولا إعادة هنا (والاصح منه
 لغرم) قصد صرف في وقت
 العشاء (خاف) ان صلاها
 كالعادة (قوت الخ) بان لم
 يدرك عرفة قبل الفجر فلا
 يجوز له صلاة شدة الخوف
 لانه يحصل لاثنا وبه
 يعلم انه لا يصل

بالتعجيل و يعلم ذلك أيضاً أن الهارب عن نحو المظرمية لا يجوز فيه عن التصريح به يصلي صلاة شدة الخوف
لأنه لا يحصل (قوله طالب عدو) أي منهزم من خوفه لو صلى من مكانه مخي (قوله إلا أن خشى
كرهه عليها) أي أنه لا يصلي إلا ما لا يخاف ويؤمن ذلك أنه لو خلف شخص علمته أو دأبته مثلاً
وهرب به وأمكنه تحصيله أنه هذه الصلاة لأنه خاف فوت ما هو حاصل عنده مخي وبأنه من النهاية من قبله وفي
الشرح خلافه (قوله بذلك) أي الكرم ما عطف عليه (قوله لا يجوز له الخ) لا يخالف ذلك قول الروض
ومن دفع عن نفسه مواله وحرمه ونفس غيره أي له صلاة شدة الخوف لأنه فما ذكره يحصل لا ما عطف ونحو
المال من بدو وادنه وودد المساو فبما ذكره الروض ما عطف لا يحصل لأن المذكور ما حاصله عند مو يخشى
فواتها فتأمل سم عبارة النهاية على حق بعضهم بالحرم المستغل بانقاذ بق دفعه صائل عن نفس أو
مال أو صلاة على مستخفافا به اه قال ع ش قوله أو دفعه صائل الخ أي لغريمه بشر نسبة ما عطف قوله
الخوف على ما له جشجوز في صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير وقوله على ميت الخ أي فميت كبراهن
وبقي ما عطف على ما له جشجوز في صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير وقوله على ميت الخ أي فميت كبراهن
والأقرب الثاني وتوجب أن الخ يمكن تذكره ولو بمسألة بخلاف غيره اه ع ش وقوله أي لغيره تقديم
الشرح وعن المخي والأسي ما عطفه (قوله على الأوج) خلافاً للمخني كبراهن لانه عبارة ولو
خطف نعه مثلاً في الصلاة عازلة له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه في آتني به الوالدرج الله تعالى تعالى بعلم
العماد ولا يضر وطؤه الخاصة كمال سلاحه المظفر بالدم العاجي ويزم فعله أن لا يعالج المعاد والمستلة
ما خذوه من قولهم أنه يجوز صلاة شدة الخوف على ما له الخ اه أقول ويؤمن من قولهم المذكور أي بأنه
لوجه نحو المظفر في الصلاة على نحو كتابه عازلة له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه حتى في مرضي الشارح
فمن أخذ هذه الخ لأنه متخافها كما قال ع ش قوله مر إذا خاف ضياعه الخ استشكل هذا به
لم يخف فوت ما هو حاصل وهذا النوع إنما يجوز ذلك الخ ع ش مر عن هذا الاشكال بأن المراد
ما يشمل ما كان حاصله ردياً لا يشغال بأفاد نحو الغريق فأنهم حصلوا كالخ مع أن فيه تحصيل ما كان
حاصلاً وأوردت عليه مر ذلك فقول التخص به أنه لم يكن حاصله وأنه ينبغي كون المراد بالحاصل
ما كان حاصله وما في معناه اه فليراجع فإن فيه نظر أو ضيقه الجواز إذا كان الغريق عبيده مثلاً
فليرجى سم على المنهج وقوله مر ويلزم فعله أن لا يعالج الخ أي في حال تلطفه بالخاصة فقط اه مؤلف
مر ويعمل الاعادة مطلقاً لأن هذا نادر وهو الأقرب وإذا أدرجك فليس له العود إلى محله الأول ولو
كان أمراً فبما يظهر ويرجح أن العمل الكثير إنما يخفف في سعيه لتخلص من متاعه لأنه لم يبق بشدة الحرب
والخاصة قد انقضت باستلثمه على متاعه فلا وجه لعوده اه ع ش (قوله وإذا استمتع) أي قوله قبل في النهاية
والمخني (قوله زما) ظاهره أن تعمد ترك الذهاب لمر فقال أن ضاق الوقت سم (قوله أخرج العشاء
الخ) عبارة النهاية تأخير الصلاة والمراد بتأخيرها تركها بالكلية وليس له أن يرد على الأحوال التأخير اه قال

كذلك طالب عدو إلا أن
خشى كرهه عليه أو كئنا أو
انقطاعاً عن رفقته أي
وخشى بذلك ضرراً كما هو
ظاهر وإن من أخذ له مال
وهو في الصلاة لا يجوز له إذا
تبعه أن يبق فيها ويصلها
كذلك على الأوجب خلافاً
لجم بل يقطعها ويذهب
أن شاء وإذا استمتع على الحرم
ذلك لزمه كقوله ابن الزعة
أخرج العشاء عن وقتها
وتحصيل الوقوف لأن قضاء
الخ معب بخلاف قضاء
الصلاة ولأنه عهد جواز
تأخيرها عن وقتها نحو
عدو السفر وتجهيزت
نصفه غيره فهذا أولى ولو
كان بذلك منهار كعبه
تفصيل الوقوف وجب
تأخيرها جازاً

أفضل مر ولو ضاق الوقت قبل الأحرام بحيث لا يسع الباقي أدرك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الأحرام
ولو فلا يجب ترك العشاء وأدرك الوقوف فيه نظر وظاهره أن ما كان لا يجوز تركه لو أحرم مع أحرامه
وجب تأخير العشاء (قوله إذا انقطع) كما صرح به الجرجاني وأما قوله الزركشي وغيره ش (قوله وإن
من أخذ له مال وهو في الصلاة الخ) لا يخالف ذلك قول الروض ومن دفع عن نفسه مواله وحرمه ونفس غيره أي
له صلاة شدة الخوف وذلك لأنه فما ذكره يحصل لا ما عطف ونحو وج المال من بدو وادنه وودد المساو فبما ذكره
ذكره الروض بالعكس أي ما عطف لا يحصل لأن المذكور ما حاصله عند مو يخشى فواتها فتأمل (قوله خلافاً
لجم) منهم ابن العماد وأتني بما قاله شيخنا الشهاب الزملي وعليه لا يضر وطؤه الخاصة كمال سلاحه المظفر
بالدم العاجي ويزم فعله أن لا يعالج الخ اه ع ش مر (قوله لزمه) أي وإن كان ما حرم به فلا يشرع مر
(قوله لزمه كقوله ابن الزفة) تأخير العشاء ظاهره أن تعمد ترك الذهاب لمر فقال أن ضاق الوقت (قوله

عش قوله حر تأخير الصلاة أي وإن تعددت ينبغي أن لا يجب قضاءها فور العذر وفيها أمها (قوله)
 قبل العذر المذكور (الخ) فله التهاين إفتاءه والمؤثر ولكن أقر الشورى بمقالة الشارح وكذا لا يال إليه
 عش كلفاني (قوله كالسج في هذا) أي يجب عليه تقديم العبرة على الصلاة كما قدمه فوقف عرقها لها
 (قوله والعمر لا تقوت الخ) قد يقال بل تقوت لأن المعين بالجعل كالمعين بالشرع ثم رد على ما قاله الشارح
 أي المولى أنه إنما استعت الصلاة عند خوف الموت الخ إلى فضاء من المشقة وهو متصف بالعبرة بتقدير
 فوتها عش (قوله وفي الجلب الخ) اعتد التهاين والمغنى (قوله لو ضاق الوقت الخ) أي وقت الصلاة فلوهم
 بعض الطلبة أن قياس ذلك لو أحرم أنه لا يسر روجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن عنده
 إلا ذلك التوب من الحر ووجوب استراولة بسوا منعت الحر ووجوب من الصلاة لأن فقد غير الحر ووجوب عليه
 الاستئذان به في الصلاة وإن كان عنده غيره مما يجوز للسفان أمكنه نزاع الحر وليس مما يجوز من غير أن يعنى
 زمن تبدد نفسه ووجه وجب بذلك واستغن قطع الصلاة وإن لم يكن ذلك إلا مع مضي ذلك الزمن فيجتم
 وجوب الاستئذان إلى فراغ الصلاة فيجتم وجوب نزعه والحر ووجوبها ولو أحرم في توبه معصوب فإن لم يكن
 من غيره وجب نزعه والاستراولة في الصلاة وإن لم تكن ممنوعة من نزعه المعصوب وليس غيره بل زمن تبدد العورة
 وجب ولا فيجتم وجوب النزعه وقطع الصلاة لغيره ووجه وجب الاستئذان إلى فراغ الصلاة ولا أقرب
 (قوله أحرم ما شيا) أي وجوبها وظاهره أنه يفعلها بالاعتناء في هذه الحالة ولا يكف عدم طالة الافتراء وهو
 ظاهر في رسم على المنهج قال الأذرى في شئني وجوب الأعادة لتقصيره انتهى واعتد حر انتهى أه عش
 وعياؤهم هذا على شرح العباب وإنما ينبغي أن يقال الأذرى أن كان ضار بغير نائب أو نائباً وقتنا أنه من ترك
 في المعصية والأفلاجه وعدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج نائباً عن خوفه من الأثم
 تكوف من السبع انتهى أه سم (قوله ما تقرر الخ) يتأمل سم لعل وجه التأمل ما قدمه من فضاء العباب
 من أن خوفه من الأثم تكوف من السبع ولعل ملط الشارح أنه يحصل التوب بالتوقف على الخروج (قوله)
 يلزمه الترك) أي ترك الصلاة بالكلية وتعددت (قوله بل أولى) أي الترك لتقصير ماله وقوله ومن ثم
 أي من أجل أولو يتركه للتخلص (قوله يقصده) لعل المراد يقصد تألفاً أخذاً بما بعده (قوله منه) أي
 من الظالم (قوله أو يفرق) عطف على قوله يقصده (قوله لم يتخلص الخ) قد يتجه هنا جواز صلاة شدة
 الخوف لأنه خائف فترك ما هو حاصل الآن يكون الغرض أنه لو فعلها كشدة الخوف فأتى التخلص فيجبها
 ذكر مراد سم (قوله وتأخيرها) أي أن كان قبل الأحرام بها (قوله أو ماله) أي يحترق ما يقصده ظالم أو يفرق

وفي الجلب الخ) فهم بعض الطلبة أن قياس ذلك أنه لو أحرم لا يسر روجب عليه قطع الصلاة والوجه
 أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك التوب من الحر ووجوب استراولة بسوا منعت الحر ووجوب من الصلاة لأن فقد
 فقد غير الحر ووجوبها بالاستئذان به في الصلاة فضاء من كان عنده غيره مما يجوز للسفان
 أمكنه نزاع الحر وليس مما يجوز من غير أن يعنى زمن تبدد نفسه ووجه وجب بذلك واستغن قطع
 الصلاة وإن لم يكن ذلك إلا مع مضي ذلك الزمن فيجتم وجوب الاستئذان إلى فراغ الصلاة فيجتم وجوب نزعه والحر ووجوبها ولو أحرم في توبه معصوب فإن لم يكن
 أتمه بالأس المنع به ووجه وجب نزعه والاستراولة في الصلاة وإن لم تكن ممنوعة من نزعه المعصوب وليس غيره بل زمن تبدد العورة
 وجب ولا فيجتم وجوب النزعه وقطع الصلاة لغيره ووجه وجب الاستئذان إلى فراغ الصلاة ولا أقرب
 (قوله أحرم ما شيا) أي وجوبها وظاهره أنه يفعلها بالاعتناء في هذه الحالة ولا يكف عدم طالة الافتراء وهو
 ظاهر في رسم على المنهج قال الأذرى في شئني وجوب الأعادة لتقصيره انتهى واعتد حر انتهى أه عش
 وعياؤهم هذا على شرح العباب وإنما ينبغي أن يقال الأذرى أن كان ضار بغير نائب أو نائباً وقتنا أنه من ترك
 في المعصية والأفلاجه وعدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج نائباً عن خوفه من الأثم
 تكوف من السبع انتهى أه سم (قوله ما تقرر الخ) يتأمل سم لعل وجه التأمل ما قدمه من فضاء العباب
 من أن خوفه من الأثم تكوف من السبع ولعل ملط الشارح أنه يحصل التوب بالتوقف على الخروج (قوله)
 يلزمه الترك) أي ترك الصلاة بالكلية وتعددت (قوله بل أولى) أي الترك لتقصير ماله وقوله ومن ثم
 أي من أجل أولو يتركه للتخلص (قوله يقصده) لعل المراد يقصد تألفاً أخذاً بما بعده (قوله منه) أي
 من الظالم (قوله أو يفرق) عطف على قوله يقصده (قوله لم يتخلص الخ) قد يتجه هنا جواز صلاة شدة
 الخوف لأنه خائف فترك ما هو حاصل الآن يكون الغرض أنه لو فعلها كشدة الخوف فأتى التخلص فيجبها
 ذكر مراد سم (قوله وتأخيرها) أي أن كان قبل الأحرام بها (قوله أو ماله) أي يحترق ما يقصده ظالم أو يفرق

صالحا) صلاة شدة الخوف

كفي أصله والروضة يدرك

الاسلام أو الحرب (لسواد

غزوه) ولو بأخبار عدل

(عدو أبا بن) أن لا عدو

أوثق بينهم وبينه مانع

وصوله اليهم يتخوف أو أن

يقربهم أي عرفا حضا

يتكتمهم الحصن به منه أي

من غير أن يجاسروهم

فيه كالجوارح أو أنه عدو

يجب قتاله لكونه ضعفهم

أو شكوا في شيء من ذلك

(قضايا الظاهر) لعدم

الخوف في نفس الأمر أو

الشك فيه أو ما لولا صلاة

الخوف فإن كانت كبطن

نخل أو ذات الرقاع بالكيفية

السابقة في المتن فلا قضاء

لأنهم لم يسطروا فرضا ولا

غيره وكانوا أصلا تصفان

أوقات الرقاع على رواية

ابن عمر فصار في المجموع

وغيره ولو بان عدو لكن نيته

الصالح أو العجزة فلا قضاء لأنه

هنا تقصير منه في تأمله إذ

لا اطلاع له على نيته

* (فصل في لباس

وذكره هنا الأكثرون

اقتداء بالشافي رضي الله

عنه وكان وجه مناسبتان

المقاتلين كثيرا ما يحتاجون

لبس الحر والبرص للبرد

والقتال وذكره جمع في

العبد وهو مناسب أيضا

(بحرم على الرجل) وأنفق

(استعمال الحر) ولو لوقرا

أو غيرهم منسوخ أخذنا ما

(قوله بلا ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو دية أو مال يتم تحديده أو وقفه وقفه

سم (قوله صلاة شدة الخوف) إلى قوله وفي المجموع في النهاية وإلى الفصل في الخفي الأقوله كافي أصله إلى المتن

وقول ولو بأخبار عدل قول المتن (لسواد) كابل وشجر (ظنوه عدوا) أو أكثر من ضعفنا منسج ونهاية ومعنى

(قوله من غير أن يجاسروهم) أي العدو عش (قوله وأنه عدو يجب قتاله) فضيحة أن العدو الذي يجب

قتاله لا يصلي إلا صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع سم عبارة الحلبي وهذا يعني أن صلاة شدة الخوف لا تجوز

إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا أصلا تصفان صلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازها

في الأمن فليحذر (قوله أو شكوا في شيء من ذلك) أي وقد صلوها ثم لا توغنى (قوله من ذلك) أي من وجود

العدو أو بانه الوصول أو الحصن أو كونه أكثر من ضعفنا (قوله أو ما لولا صلوا) أي لسواد الخ سم (قوله في

الكيفية السابقة) الخ ينبغي ألا بالنسبة للفرقة الثانية إذا لم تنو الماخوقة للركعة الثانية ثم أيته في شرح

العياب وشرح الروض سم وبقي عن الخفي ونهاية ما وافقه (قوله أو ذات الرقاع) على روايه ابن عمر أي

وكذا الفرقة الثانية تنها على رواية غيره أي السابق في المتن معنى ونهاية (قوله على رواية ابن عمر) تقدم

بناها هنا لك عن النهاية وغيره واجبه (قوله فحضر) ولو طعن العدو بقصد فبان خلافه فلا قضاء قطعا كافي

المهذب معنى وعش (قوله الصلح أو التجارة) أي أو نحوهما ولو وصل من متكنا على الأرض حدث خوف

لملجركو به ركوب بني فأن لم يجسه بل ركبا حيا طاعاد وجوب باق من المصل وهو راكب قتل حالا

وجوب ما بين أن لم يستدبر في قتل القيلة ولا في الزماد استنفذ فوكر وانصرفا عن القبلة في قتل في علة أو بيسرة

ولا تسطبل به صلاته فإن أشرا لنزول بعد الأمن بطلت صلاته لتركه الواجب معنى وأسن

* (فصل في لباس) * (قوله في لباس) أي في بيان نحر وجهه وما يتبع ذلك كاستصحاب بالدهن الغس

والمشاور أن الراد بالباس الملبوس فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية حرمة الملبوس يعني

الخطاط سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل شيئا قول المتن (بحرم على الرجل الخ) أي

ولو بصلاته لأنه مخاطب بفروعه الشرع ومع ذلك لا نعلم من إيسه لأنه لم يترجم حكما فيهموه من الكاثر عش

صلوة شيئا وهذه الحر ممن الكاثر كائن عليه الشيخ عطية ونقل عن الشرح لمسلم اه وهو ظاهر كلام

الشارح في الزاوي (قوله والحشي) أي المشكل بها توغنى (قوله ولو قرا) أي قوله أجاز على النهاية وكذا

في الخفي الأقوله لأشبه إلى المتن (قوله ولو قرا) سياق تفسيره وأما الأمر فهو ما حله عن الدود بعدموته

داخله والحر برعهم لمخللا لما وقع في بعض العبارات من أنه اسم لما أتت به الدعوة وحل عنها بعد الموت

وعليه فهو بيان للقر لا عنهم منه شيئا (قوله نحو جلوسه الخ) أي كاستناد إليه يوم قسده عيابه وعند أي حذفة

يجوز قسده واقتراش النوم عليه للرجال والنساء مطلقا فليقلده من أبش بذلك كدعى إلى باضل وبأني

في الشرع ما يفيد أن عدونا وجه يجوز إذا ذكر والتقليد به أولى من التقليد لا بد حذفة (قوله لا مشيه الخ) أي

الغس مشي يمشي يمشي ولعله مناه على أنه معطوف على نحو جلوسه فيقول واقرأه المشي ويحتمل أنه

عطف على قرش أو استعمل الحر بر كجوارح ظاهر صنيع النهاية فلا شك أن ومن ثم قال الشريدي وخرج

بالمشي قرش المشي فيحرم اه (قوله لا مشيه عليه الخ) أقول قياس ذلك بالأولى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية

الخوف فإن التخصيص فيه ذكر مر (قوله بلا ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو

ودية أو مال يتم تحديده أو وقفه وقفه (قوله صلاة شدة الخوف) ينبغي أن مثلهما لا يجوز في الأمن من

الأنواع السابقة ثم رأيت لا في (قوله وأنه عدو يجب قتاله الخ) فضيحة أن العدو الذي يجب قتاله لا يصلي إلا

صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع سم عبارة الحلبي وهذا يعني أن صلاة شدة الخوف لا تجوز

بالنسبة للفرقة الثانية إذا لم تنو الماخوقة للركعة الثانية ثم أيته في شرح العياب استشكل الأطلاق في بحث

ما قلناه وجعل كلامهم عليهم السلام ذكر أنه رأى التصريح به في المجموع ثم رأيت في شرح الروض جزء ذلك وأنه أعلم

* (فصل في لباس) * (قوله لا مشيه عليه الخ) أقول قياس ذلك بالأولى أنه لو أدخل يده تحت

ملائقة وحقوا ثم كوزا من داخلها فشر بمنه ثم أدخل يد فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحتها
لا حرج الكوز ثم فوضعه ثم أخرجهان لم ينقض عن المشي على الحرير ملاذ عليه خلافاً لآبائيه غير على
الغور مع موافقة على حل المشي عليه فليست أم على حج اه عش (قوله أفاقرت سلالاً) قد يقتضي
حرمة التردد عليه وحرمه فحشاً وفي الجبري عن الألفي أن الأثر بعصم حرمته اه (قوله من سائر
وجوه الاستعمال) أي كاستئذان الممنوع غير محال بخلاف ما لو كان محالاً ولو من غير ضابط أو ما ليس
بمظهره وبطائفة. برحور وفي وسطه حر كالفوق فلا يجوز إلا أن شطاط عليه وكذلك التغطى بما
ظاهره وبطائفة من حر بر وق وسطه حر فلا يجوز إلا أن شطاط عليه لأن اللبس والتغطى أشد لباساً للبدن
من الجلوس عليه والاستئذان هو الجلوس تحت كالجلبوس تحت سحابة أو خيمة أو ثوب وسبق من حر شحناً (قوله
أجاء في اللبس) أي لباس الرجل وأما في لبس الخنثى فاحتمال معنى (قوله وهو ما تفرج منه ما) أي غالباً
أي لا التقيد بصنع سمات فيه الذود (قوله فكما دلخ) الأولى الوضوء عاراً الخ وهو ما قطع ما للود وخرجت
منه سمته وهو كذا اللون اه (قوله والجلوس الخ) عطف على قوله أجاء (قوله خنثى) أي نعومة لونه
(قوله يستهامة الرجال) أي عتقهم شحناً (قوله وبجل) أي قوته أو مهلهل في الغنى وإلى قوله وظاهر
كلامهم في النهاية الأولى وفيه قول الأذري والذندري (قوله فرش عليه) أي خوان لم ينسحب به
بكون شطاطاً به وشحناً (قوله على حرام الخ) أي ولو حصر من حر بر حر اه سم (قوله لئلا تلخ) أي
للبس عليه (قوله وحمل حرامه) ظاهر الخ جواب عما ورد على قوله سواء اتخذ الخ من أن في هذا
اتخاذاً وهو حرام وفيه أنه لا حرمه هنا أعني في الجلوس عليه بمحائل على القول بحرمه اتخاذاً لا اختصاصاً
بصورته من عنوان الجلوس المذكور ليس بمباينة نظر ظاهر بل لا وجه لأن من يحرم عليه اتخاذاً يحرمه
وإن لم يستعمله مطلقاً لا محالاً ولا بد منه بأن لم يزد على وضعه صندوقه فخره في ما إذا جلس عليه بمحائل
أولى وكان يمكنه التخلص بأن جعل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وفيه بل لا وجه الخ
بأن عن الكردية مائة وتخلص التباين بما صفة فعل هذا أي ما قاله ابن عبد السلام على من اتخذ عليه
بخطاف ما إذا اتخذ بهر الدقينة لم يعد اه وأرضى به شحناً قال عش وفي حاشية الزبدي نقض جواز
الاتخاذ بما أ قصد الباس من استعماله والحر اه (قوله اتخاذ الخ) عبارة عن حر الرض اتخاذاً
أثواب الحر بر لابس فاقى ابن عبد السلام بأنه حرام انتهت اه سم (قوله على صورته) بحرمته كأنه يريد
تجلبوسه والجلوس عليه لا محال سم وفي الكردية على أفضل والذي يظهر لي أن المراد بقوله على صورة
بحرمته على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة استعمال الأستر الجدار جهات الألف والحر من حيث
مقبس ظاهر فأنفذ مع السهم ههنا من أنه كل كلام التحق على غير ما قلناه ثم ادترص على قوله لا وجه اه

نالموسية مثلاً فحقوا ثم كوزا من داخلها فشر بمنه ثم أدخل يد فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد
تحت لا حرج الكوز ثم فوضعه ثم أخرجهان لم ينقض عن المشي على الحرير ملاذ عليه خلافاً لآبائيه غير
على الغور مع موافقة على حل المشي عليه فليست أم على حج اه عش (قوله أفاقرت سلالاً) قد يقتضي
حرمة التردد عليه وحرمه فحشاً وفي الجبري عن الألفي أن الأثر بعصم حرمته اه (قوله من سائر
وجوه الاستعمال) أي كاستئذان الممنوع غير محال بخلاف ما لو كان محالاً ولو من غير ضابط أو ما ليس
بمظهره وبطائفة. برحور وفي وسطه حر كالفوق فلا يجوز إلا أن شطاط عليه وكذلك التغطى بما
ظاهره وبطائفة من حر بر وق وسطه حر فلا يجوز إلا أن شطاط عليه لأن اللبس والتغطى أشد لباساً للبدن
من الجلوس عليه والاستئذان هو الجلوس تحت كالجلبوس تحت سحابة أو خيمة أو ثوب وسبق من حر شحناً (قوله
أجاء في اللبس) أي لباس الرجل وأما في لبس الخنثى فاحتمال معنى (قوله وهو ما تفرج منه ما) أي غالباً
أي لا التقيد بصنع سمات فيه الذود (قوله فكما دلخ) الأولى الوضوء عاراً الخ وهو ما قطع ما للود وخرجت
منه سمته وهو كذا اللون اه (قوله والجلوس الخ) عطف على قوله أجاء (قوله خنثى) أي نعومة لونه
(قوله يستهامة الرجال) أي عتقهم شحناً (قوله وبجل) أي قوته أو مهلهل في الغنى وإلى قوله وظاهر
كلامهم في النهاية الأولى وفيه قول الأذري والذندري (قوله فرش عليه) أي خوان لم ينسحب به
بكون شطاطاً به وشحناً (قوله على حرام الخ) أي ولو حصر من حر بر حر اه سم (قوله لئلا تلخ) أي
للبس عليه (قوله وحمل حرامه) ظاهر الخ جواب عما ورد على قوله سواء اتخذ الخ من أن في هذا
اتخاذاً وهو حرام وفيه أنه لا حرمه هنا أعني في الجلوس عليه بمحائل على القول بحرمه اتخاذاً لا اختصاصاً
بصورته من عنوان الجلوس المذكور ليس بمباينة نظر ظاهر بل لا وجه لأن من يحرم عليه اتخاذاً يحرمه
وإن لم يستعمله مطلقاً لا محالاً ولا بد منه بأن لم يزد على وضعه صندوقه فخره في ما إذا جلس عليه بمحائل
أولى وكان يمكنه التخلص بأن جعل الجلوس لا ينافي التحريم من حيث اتخاذ سم وفيه بل لا وجه الخ
بأن عن الكردية مائة وتخلص التباين بما صفة فعل هذا أي ما قاله ابن عبد السلام على من اتخذ عليه
بخطاف ما إذا اتخذ بهر الدقينة لم يعد اه وأرضى به شحناً قال عش وفي حاشية الزبدي نقض جواز
الاتخاذ بما أ قصد الباس من استعماله والحر اه (قوله اتخاذ الخ) عبارة عن حر الرض اتخاذاً
أثواب الحر بر لابس فاقى ابن عبد السلام بأنه حرام انتهت اه سم (قوله على صورته) بحرمته كأنه يريد
تجلبوسه والجلوس عليه لا محال سم وفي الكردية على أفضل والذي يظهر لي أن المراد بقوله على صورة
بحرمته على الرجال والنساء كان اتخذ على هيئة استعمال الأستر الجدار جهات الألف والحر من حيث
مقبس ظاهر فأنفذ مع السهم ههنا من أنه كل كلام التحق على غير ما قلناه ثم ادترص على قوله لا وجه اه

لأنه أفاقرته خلافاً لآبائيه
مستعمله عرفاً (وقوله)
من سائر وجوه الاستعمال
الاستئذان مما ينافي بعضه
اجاء في اللبس وكانهم لم
يعتدوا بمن جوزة اغاظة
للكفار لشذوذه كالوجه
القائل بحل الحر وهو
ما يحس من منه للودحيا
فكذلكونه ولا يقصد للزينة
والجبر الصريح أنه حرام على
ذكور أمته على الله عليه
وسلم وللنبي عن لبسه
والجلوس عليه واده الخاري
ولأن فيه خنثى لا تليق
بشبهه ما لا يالو بحل
الجلوس على حر بر فرش
عليه ثوباً أو غيره ولو رقبته
أو مهلهل ما على من الحرير
من خلاله سواء اتخذ لثامه
أم لا وبحل حرمة اتخاذ
الحرير بلا استعمال الذي
أقبحه ابن عبد السلام
مالفاً كان على صورة بحرمته
وقضية قول الأذري أن الثام
يكف الماهل للفرش على
نفس لانه أعظم لوجوب
احتياط قلبه أيضاً بخلاف
الحر براه أن من الحرير
من خلاله لا يؤثر بتعين
جمله على حاشية ولا راعده
عرفاً مستعمله لم يذقلته

(قوله والتدثر) الى قوله فيما يظن في المعنى **(قوله والتدثر)** معطوف على الجلوس شارح اه سم **(قوله)**
بحر راسه يثوب بالبحر عبارة شخشا كالندثر به أى التدثر به لان خطاطه ظهره بطائفة من غير البحر
اه وياقن عش ما وافقه **(قوله)** وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين الجلوس على كسائي عال أو على سطح البحر
ثم تعليقه بأن السقف يمنع لأمر آخر وهو كونه من أفراد تدثر به بالبحر والمنوع كسائي عال أو على سطح البحر
كما يجده الشارح هذا ولو أخذ الشارح ذلك من قوله بحر أو غيره أو أن ذلك كان كإبعاد استعماله
بحر لمكان آخر بتم إثبات في المعنى والنهاية تفسير قول المصنف وغيره بجلوسه من وجوه الاستعمال كبسه
والتدثر به واتخاذ ستر أو فيه نصر يحتمل ما جاز كرتم من الأخذ بصري **(قوله)** وهو قر بيان صدق عليه السلام
عبارة عش ولو رفعت «عما يتنحى» من حر وحرم الجلوس تحتها حيث كانت قد سقطت بعد استعماله أو
منتهجا ولو جعل على الحالى أو بمن كان متلاصقا لم يأى بان جعل بطنه على ما منع ذلك حومة
الجلوس تحتها كولو كان ظاهر الحالى حر وافتضى بطنه إلى هي من كائن فانه بحر لانه مستعمل
الحر ولو رفعت «العصا» بعدا تحتها صارت في العلو كالسقف ولم يجرم الجلوس تحتها كالأجرم السقف
الذهب وان حرم فعله مطلقا واستدأته ان حصل منه شئ بالعرض على التدثر وحيث حرم الجلوس تحت
العصا ينفسر ظاهره بما جاز لها بل في جانب آخر حرم الجلوس فيه لانه مستعمل لها كولو تجر بخرم الذهب
من غير أن يتنحى عليها كذا ألب هر بعد السؤال عنه والبالغة فيه فليتلأمل كل على المنهج اه
وقوله ولو جعل الحالى يحمل وقفته كولو كان ظاهر الحالى هذا القيس فيه بالاختلاف فان الفرق بينهما
ظاهر **(قوله)** ان صدق عليه صرح بالبحر هذا التقيد بالنسبة إلى حكم الجلوس تحتها أما أصل تعليقه بالسقف
بما عدا مطلقا كغيره ظاهر لانه من أفراد تدثر بين البيوت ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة للترتين بين الحال
والانهاه أما بالنسبة لحكم الجلوس تحتها ثم حرم بقية الاثنى الذى أفاده واضع أى بقرق بينهما وأما
الحرمة انما هي بالنسبة إلى الحال فتأمل به بصري **(قوله)** هنا أى فى الجلوس تحتها حر **(قوله)** لانه يقصد
الحال قضية مان البشاعة القربى يحرم الجلوس تحتها وان قصد بمنع قول القبار وقد نفي قوله الاثنى
أى لغريضا لا أن يفرق بينها وبين ستر السقف **(قوله)** ولا كذلك ثم قد نظرت في ان السقف قد يقصد
بالجلوس تحتها نحو الشمس فيعد استعماله اذ اقر بمنه سم وقد قدم عن عش ما وافق اخلاق
الشارح الظاهر في عدم الفرق بين قرب السقف والذهب بعد قول المتن (والاصح تحريرا افتراضها) والثانى
يحل وسأبقى ترجيحتم انتمى **(قوله)** عليه أى على الاصح المذكور **(قوله)** على وجه هذا كالمصرح
أن عندنا وجهان افتراض الحر والرجل والجلوس على مباحات فليس جميع ثم رأيت في المعنى ما نصه
وقيل يجوز الجلوس عليه ورد الحديث المتقدم اه **(قوله)** و (بحرم) الى قوله أى لغريضا لانه في النهاية والمعنى
الاوله قيل **(قوله)** على الشكل أى كل من الرجل والمرأة **(قوله)** ستر سق أو باب الح أى كايضا في أيام
الزينة والفرح ثم ان كرههم الحاكم على الزينة لم يمتدحهم فليسوا عليهم بعد زهرهم وحرم التفرح عليها
خلاف الحر ورجاحة شخشا اذ عش وليس من ذلك ما لو كرهوا على مطلق الزينة فنزى بالبحر
الخاص صرح كونهم لو زينو بغيره أو بما كسرت من القطن مثلا لم يتعرض لهم فحرم عليهم ذلك اه
(قوله) أو جدار الح والمختصا قافا لم أن مثل ستر الجدران بالحر والباسه للدواب لم يحضر فية وليس
كسبي ويحتمل لظهور الغرض في الباسه والانتفاع به سم على المنهج ومثل ذلك الباسه الحلى لماعلى به
عش **(قوله)** غير الكعبة أفهم جواز ستر الكعبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها أو خارجها وأنه

والتدثر بحر راسه يثوب
ان شيعا عليه فيما يظهر
وظاهر كلامهم أنه لا فرق
في حومة التدثر بغير المستر
بين ما قر بمنه وما عدا كان
كان معلقا بالسقف وهو
جالس تحت كالبشاعة انه هو
قر بيان صدق عليه عفا
انه جالس تحت حر و يفرق
بينه وبين جلوس الجلوس
تحت سقف ذهب ما يتصل
منه بان العرف بعده هنا
مستعمل لغيره لانه يقصد
لوقاية الجالس تحتها نحو
خيار السقف فالحق
بالمستعمل فيه فنه ولا
كذلك ثم **(ويحل للمرأة)**
(لبسه) اجاعا **(والاصح)**
تحرير افتراضها) اباه
للسرف بخلاف الباس فانه
زينا عليها يحرم تدثرها
به بل أولى لانه يجوز للرجل
افتراض على وجهه دون
التدثر به وحرم على الشكل
ستره ق أو باب أو جدار
غير الكعبة

عبد السلام به سلم **(قوله)** والتدثر معطوف على الجلوس ش **(قوله)** ولا كذلك ثم قد نظرت في مان
السقف يقصد بالجلوس تحتها نحو الشمس فيعد استعماله اذ اقر بمنه **(قوله)** ستر سق أو باب أو جدار
هل مثلها للدواب أولا في الفرق **(قوله)** غير الكعبة أفهم جواز ستر الكعبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق
بين داخلها أو خارجها ولا يحرم الاستناد لجدارها المستور وبه الاتفاق لنحو المنهج بحيث يصير سترها أو

لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق النعوى المترجم بحيث يصير سترها أو رقعها سد ولا على ظهره
لأن ذلك لا يعد استعمالاً له ولا يمتنع جعل ستارة الصفتين البيت حر رواه يمتنع جعل خيتم حر وروان
كانت على خشب مركب تحتها حر اه سم عبارة عش فرع هل يجوز التبول بين ستر الكعبة
وجدارها النعوى له لا يعد سجواً لذلك لأنه ليس استعمالاً وهو دخول الحائض وهل يجوز الاستناد لسترها
من خارج في نعوى المترجم فيه فنظر قلير رسم على المنهج وقوله وهو دخول الحائض قد منع الحائض في هذا ذكر
ويقال بالحرم لئلا يقع له ليس لها بدخوله تحت سترها ويرق بين هذا وبين الجواز في نعوى المترجم بأن
المترجم ونعوى مطلوب فيه أفعلة مخصوصها وقوله فيمنظر الخ الظاهر الجواز قياساً على جواز التبول بينه
وبين الجدار اه عش (قوله قيل وملحق الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة كما ويحل ليس السكبان
والقطن والصوف ونحوها وان غلبت أعمامها ويكره تزيين البيوت بالبرص وغيره من خشب هذا العلماء
والصلحاء أي يجعل فيهم بالثياب أي غير الحر ويرحم تزيينها بالحر وروان ورتم يجوز ستر الكعبة به
تعظيمها والوجه جواز ستره صلى الله عليه وسلم وسائر الأتباع به كما خرج به الأشعري في بسطه جري على
الغداة المستمرة من غير تكبير اه وقوله ستمترج يجوز ستر الكعبة به الخ أي ان خلدن النقد خضعتا عبارة
شرح بافضل أماترين الكعبة بالذهب والفضة فلم يكسرها إليه كلامهم اه (قوله بل يعلق بهما عش) الخ
اعتمد حر أن ستر قوايت الصيدين والنساء والمجانين وقبورهم بالحر برساتر كالتن بل الأولى بخلاف
قوايت الصالحين من الذكور والبالغين العقلاء فإنه يحرم سترها بالحر برتم وقع منه من المبل لم يمتنع وقبور
النساء أي ونحوها بالحر وروان في جواز نقطة بحماره المراء سم على المنهج اه عش (قوله به) أي
بالحر وبالجدار متعلق بستر سقف الخ (قوله أي لغرض حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو
ظاهر سم (قوله وقد يشكل) أي من ستره في الخ (قوله بما يأتي في كس الدراهم الخ) قد يقال كس
الدراهم لا يكون إلا بحمل حاجته المتوقف على فقد الغير إنما هو الضرورة وكفى هذا في الفرق سم (قوله
هنا) أي في سترها بالجدار (قوله ثم) أي في كس الدراهم سم قول المتن (وان الأولى الخ) أي بمن له ولاية
الثأب فيحمل الأم والأخ الكبير مثل أخيه ولهما الباس المطر وفيما يظهر عش (قوله الأب) أي قول
المتن قلقت النهاية والمغنى قول المتن (الباس الصبي) اعتمد حر أن ما يجوز للمراة يجوز للصبي والمجنون
فيجوز الباس كل منهما لعل من ذهب حيث لا سراف عادة سم على المنهج اه عش وخضعتا (قوله كسلى
الذهب الخ) المراد بالجلسى ما يترن به وليس منه جعل الخضر المعروف والسكين المعروفة فيجزم على الأولى
الباس الصبي ذلك لأنه ليس من الخلى وأما الخاصة المعروفة فينبغي حل الباس هاهنا لأنها ما يترن به النساء
ومعابد على جوارها للنساء قوله حر السابق والخبا الذي يعقد على المنطق وهو التي يستعملها الخاصة
عش (قوله والمجنون) وتقول الباسه ما ذكر أي من المطر والخلى ولو يوم بعد أولى بكافة الشج عن الدين
في الصبي وقال لفرق بين الذكر والأنثى في الحللى أن الباس الصبي والصبي المطر ومكره ويجوز في قوله
والصبي ووقفه قلير راجع قول المتن (حل افتراشها) أي كسبه سواء في ذلك الخليل وغيره ثمانية ومعنى عبارة
شفتنا أي سائر أوجه الاستعمال كالنحو به والجلاوس تحتون نحو ذلك وبحل افتراشهن له ما يمكن
من وكسا بذهب أو فضة اه عبارة عش خرج بافتراشها استعمالها في تزيين القبس والغرض لا يحل

برقعها سد ولا على ظهره لأن ذلك لا يعد استعمالاً له ولا يمتنع جعل ستارة الصفتين البيت حر رواه يمتنع
جعل خيتم من حر وروان كانت على خشب مركب تحتها حر (قوله قيل و يعلق بهما عش) صلى الله عليه وسلم
الأوجه جواز ستره صلى الله عليه وسلم وسائر الأتباع به كما خرج به الأشعري في بسطه جري على الغداة المستمرة
من غير تكبير شرح حر (قوله أي لغرض حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو ظاهر (قوله وقد
يشكل بما يأتي في كس الدراهم) ونحوه قد يقال كس الدراهم لا يكون إلا بحمل حاجته المتوقف على نقد
الغير إنما هو الضرورة وكفى هذا في الفرق (قوله بان الخلاء هنا) أي في ستر السقف الخ أعظم منها ثم أي

قيل و يعلق بهما عش صلى
الله عليه وسلم به أي لغرض
حاجة فيما يظهر أن حرام
تزيينهم بما يترن وقد
يشكل بما يأتي في كس
الدراهم ونحوه لأن يفرق
بان الخلاء هنا أعظم منها
ثم (د) الأصح (ان الأولى)
الأب وغيره (الباس) كسلى
الذهب وغيره (الصبي)
ما يبلغ والمجنون إذا لشهامة
لها تثنى تلك الخلوثة تهم
لا خلاف في جواز ذلك يوم
العبد لانه يوم زينة قلت
الأصح حل افتراشها
إياه (وه قطع العرا فون
وغيره والله أعلم) لعموم
الخبر الصحيح له حل لانات
أتمه

وأما ما حزن به عادة الناس من انقاذ غطاء الحر ولعمامة زوجهما وتغطى به شأمن أمتعتهم المسمى الآن بالتيقيد فلا تور بالجلوز فيها اه وقوله خرج القوله وأما ما يحل تأمل (قوله وأطلق بعضهم الخ) وافقه شذضا صابرته وصرم على الرجل النوم في ناموسية الحر ولوم المرأة وكذلك دخوله في الثوب بالحر والذى تلبسه مختلفا ما ذاع له من غير دخول فلا يحرم اه ولعل ما كتبه الشارح من التقييد بالخاجة أوجه (قوله فضلا) الى قوله أى تأذنا في النهاية والغنى الاقوله وألقى به الى المتز وقوله وهذا الى المتز (قوله وألقى به جمع الخ) ان كان مرادهم ما يحصل به مشقة لا محتمل عادة فهو وجيه لا معدل عنه اسئلة الفصل الآتي ينصير أقول وصف الالم بالشديد كالصريح في ارادة ذلك (قوله وأخاضوا بالخر) الظاهر ان التقييد بالغشاء ليس بشرط بل اذا احتاج الى القتال باختيار ولم يجد غير حر جاز له لبسه سم ويأتى عن النهاية والغنى ما يفيد (قوله يقوم الخ) تنازع فيه القديران (قوله ويصح في الكفاية) قوله جمع يجوز الخ) والاوجه عدم الجواز ككله وظاهر كلام الاحزاب مغشى ونهاية (قوله يجوز النساء الخ) أى من الحر و (قوله وان وجد غيره) أى غير الحر و (قوله الذى مر) أى في شرح وغيره قول المتز (والجاجة) والاوجه ان من الحاجة ان يجد غيره لكنه ضعيف من جهة انه وضعفه أو ضعفه كونه شرح العباب اه سم (قوله كستر العورة الخ) أى اذا لم يجد غير الحر و كذا ستر ما زاد على ما اعتاد الحر وج للناس نهاية ومعنى عبارة سم أى بان قد ستر غيره أى يلقى به فيما يظهر قال في شرح العباب وأقضى أن يشكّل بانه لو احتاج الى الحر لعم التعميم عند انحر وج لعم جاعة أو شره ولم يجد غيره ولو خرج بدونه مشقة مرونة جاز له الخ ووجه به العصابة الى انتهى اه زاد عرض فان خرج من رماقتصر الى ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالساف وترك الالتفات الى ما تروى به المصلي تسقط بذلك مرونة بل يكون فاعلا لا بفضل وان لم يقصد ذلك بل فعل ذلك اختلاعا ونهانا بالمر وقصة ستمرونة كذا في الناشري بأبسط من هذا سم على النهج ومن ذلك يؤخذ ان ليس الفقهاء القائلون بالعمل بالثاب التي حرمها عادة أمثاله ثما يادون في الصفة والهيئة ان كان لهضم النفس والاقتداء بالساف الصالحين لم يحصل بمر و نه وان كان لغير ذلك أخجل م اومه ما لورثك ذلك معال لان حاله

كيس المراهم (قوله في المتز وأخاضوا بالخر ولم يجد غيره) قال في التقييد يجوز للعاصوب لبس الدياح الثخين التي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح وليس المنسوج بالذهب اذا فاجأته الحر ولم يجد غيره اه قال بان التقييد في شرحه قوله اذا فاجأته الحر ولم يجد غيره شرط في المنسوج الذهب وهل هو شرط في الدياح الثخين قبل ثم لا يصح انه لا يشترط فيه ذلك ويشترط في فعله الا يصح ان لا يقوم غيره مقامه الى آخر ما أطلقه اه ولعل الاوجه عدم اشتراط المتاجاة في المنسوج بالذهب أيضا بل الشرط أن لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حيث دونان تسبب في انحر وج للحر ولم تباحته وهو ظاهر ما نقله الشارح عن شرح المذهب كما في الحاشية الاخرى يقول الشارح ولا يمكنه طلب غيره يقوم مقامه الظاهر ان التقييد بالغة ليس بشرط بل اذا احتاج للحر وج الى القتال باختيار ولم يجد غير حر جاز له لبسه وفي العباب لان كان لضر ورة واجبة كقبعة قتال وان وجد غيره بخلافه فله غير ذلك اه ووجهه كدبيح صفق وان لم تقاضه الحر اه وبين الشارح في شرحه ان انعمد ما قاله الشيخان ثم قال والاوجه ان من الحاجة ان يجد غيره كالمر عليه اه ضعيف عن جملة انه وضعفه أو ضعفه كونه وقوله كدبيح الخ في شرحه لا في غيره وقاضيه في دفع السلاح وقوله وان لم تقاضه قال في شرحه ان اراد به حله مع تيسره ما يقوم مقامه كان ما شابه على الضعيف الذى مشى عليه أو لوان اراد حله وقت الحر بون سبب فيها اذ لم يجد غيره كان مع عدمه قال والكليرع المنسوج بذهب قائم التحمل في السرب الا اذا لم يجد ما يقوم مقامه انفقوا كماله في المجموع اه (قوله كستر العورة) أى بان قد ستر غيره اه وهو خطأ ولا لزوم جواز لبسه مطلقا وذلك بسبب الصلح بقره سم (قوله بالضرورة) انه لا يشترط هنا فقد ستره وهو خطأ ولا لزوم جواز لبسه مطلقا وذلك بسبب الصلح بقره سم (قوله كستر العورة ولو في الخلو) في شرح العباب وأقضى أن يشكّل بانه لو احتاج الى الحر لعم التعميم ولم يجد غيره

وأطلق بعضهم ان الرجل ان يعلا لبسته لانه لا يبعد استعماله وظاهره انه لا فرق بين طول بقائه على ما عليه منها وعدمه ولو لغير حاجة وفيه ما فيه ولا يحل للرجل لبسه فضلا عن غيره من بقية أنواع الاستعمال (لقسورة) كسر و برمه ليدكن) أوشى منها ضمير رابع التيم وألقى به جمع الالم الشديد لانه أول من تصور الجرب الا في (الرفاء) يضم ففتح ولد وبغض فسكون وهي البقعة (حرب) جاز (لم) يجد غيره ولا يمكنه طلب غيره يقوم مقامه بالضرورة وجمع في الكفاية قوله جمع يجوز الدياح وغيره مما يصلح للقتال وان وجد غيره اودا بالهم كقبعة السيف وهذا غير الناذ الذي مر انه يخالف للاجتماع لان الظاهر ان ذلك يكتفى بمجرد الاقامة وان لم يكن ارباب ولا صلاحة للقتال (والجاجة) كستر العورة ولو في الخلو و (كجرب وحكمة) وقد أذاه لبس غيره أى تأذنا لا يحل عادة فيما يظهر ولم يحضه هليلج التيم لانه خصه منسوخ به كستر وكذا لم يؤد غيره

لكنه في بلها كما هو ظاهر كالتدوي بالنجاسة بل لو قيل ان تخفيفها لها كإزالة النجاسة بعد كون (٢٣) الحكمة غير الحرب الذي أفاده العطف

صحيح وقوله في مجموعها وغيره كالصالح انتهى
يصل على اتحاد أصل المادة دون صورتها وكيفيةها (ودفع قل) لا يحصل إذا عاده وإن لم يكن حتى يصير كإلها المتوقف على الدوام خلافا لبعضهم ولو في الحضر في السكك خلافا لما طال به الأذرى وذلك لغير العيصين أنه سئل علي عليه وسلم أرخص لعبد الرحمن عوف والزييري ليس الحرب حكمة كانت بما هو في ضرورة بسبب القمل وروايتهم ان الأول كان في السفر لاخص ويؤخذ من قوله لاخص ويؤخذ من قوله الحاجة أنه متى وجد معينا ضمن دواء وألباس لم يجز له لبسه كالتدوي بالنجاسة واعتسده جمع وإن عني شرح بان جنس الحسرة مما أيج التغيير ذلك فكان أخضر وديان الضرورة أوجه القير ولا تأتي مثلها في النجاسة حتى يباح لأجلها عدم إباحته الغير التدوي أتمها لعدم تأثره فيها لا كونهما أغاظا على أن ليس نجس العين يجوز إزالته الحر رفهما مستويان فيها (وللقتال كد يباح لا يقوم بغيره مقامه في دفع السلاح حكمة دفع القمل بل أولى قبل هذه مفهومة من قوله أو غاة حرب بالاولى أو داخلتها وليس كذلك

معروف وأنه لا يزيمه بعد عند الناس باللبس ولا ينقص بعدم موافقها كل هذا بخلاف إفاة منصب الفقهاء فكانه استبرأ بنفس الفقهاء (قوله لكنه في بلها) لعل مرجع الضمير في بلها الضرورة سم أي العلة الشاملة لكل من الحرب والنجاسة (قوله بل لو قيل إلخ) هو الوجه بغير أن المبدأ تخفيفه وقع سم (قوله) وكون الحكمة غير الحرب إلخ أي والحكمة بكسر الخاء الحرب باليس نهاية ومعنى فيكون الحرب باعم كرهى ولا يخفى أنه لا يدفع الاشكال (قوله بدون صورتها) أي صورته مادام الحكمة والحرب ويحصل صورة الحكمة مع صورته إلخ بقول المتن (ودفع قل) أي والحاجة في دفع قل لأنه لا يعمل بالخاصة بها ومعنى قال عس قوله مر لا يعمل إلخ في المختار قل أرسمين باب طرب بوعلمه فغير ما هنا يدفع المنفعة التي تنفعه في الملبس ويكون المعنى لا يعمل من لبسه اه (قوله في السكك) كذا في النهاية والمعنى ولعل المراد بذلك قول المصنف للضرورة إلخ وقوله والعاجلة إلخ كما هو صريح شرحه بفضيل (قوله الأول) أي: أرخص لخص (للتخصص) أي: أرخص بالسفر (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله العاجلة إلخ) في الاختصاص لا تحقق الاحتياج مع وجوده في المتن وإن كان المأخوذ هو المختص سم (قوله لم يجز إلخ) معناه عس (قوله وإن عني) بفتح السين إلخ (قوله على أن ليس نجس العين إلخ) أي أما المتجسس فلا يتوقف حله على ضرورة كإباحته عس (قوله فيها) أي في الإباحة وفي الضرورة لأوجه قول المتن (وللقتال إلخ) قال في التبيين عس وللعبار بلبس الديباج الثخين الذي لا يقوم غير مقامه في دفع السلاح وليس القبول بالذهب إذا فاجأته الحرب بولم يجد غيره اه قال ابن القتيبي شرحه قوله إذا فاجأته الحرب إلخ شرط في المنسوج بالذهب فقط اه ولعل الأوجه عدم اشتراطها فيه أيضا بل الشرط أن لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز لبسه ويستدوان تسبب الحرب وجب للحر بولم يتفاجأ وهو ظاهر ما نقله الشارح في شرح قول العباب وكذا ما هو حجة في كد يباح صق وإن لم يتفاجأ الحرب اه مما هو كالمر على المنسوج يذهب فالحاجة لا تصل في الحرب اه إذا لم يجد ما يقوم مقامه اتفاقا كما قاله في المجموع انتهى اه سم قول المتن (كد يباح إلخ) بكسر الدال وفتحها فإرسى مع يباح يؤخذ من التدبير هو النقش والزين أصله ديباج بالهاء (قوله مقامه) يقع الملبس لأنه من الثلاث يقال قام هذا مقام ذلك بالفتح وأد مقامه بالضم نهاية ومعنى قال عس قوله بكسر الدال وفتحها والكسر أقص اه وقال الرشدي قوله مر مأخوذ من التدبير لا يناسب كونه مع بالذاهر بل غرض استعماله العري بمعنى وضعه في غير لغتهم وهذا الأخذ يقتضي أنه عري فتأمل اه ولعل وجه التأمل أن قوله مر أمه ديباج لا يطبقه العري ويؤخذ من الاشكال (قوله قيل هذه مفهومة إلخ) عري على المعنى (قوله بالاولى) أي فانه إذا جاز في الغسل بقوله لا يجوز للقتال بطريق الأولى معنى (قوله فان تلك إلخ) يمرر هذا لا يمنع فهم احداهما من الاخرى فتأمل اه (قوله وهذه في خصوص نوعيها إلخ) فيه نظر لأن كد يباح يدخل بقية أنواع الحرب وما المانع أن يقال في الاحتياج باللبس ضرورة تلك في الاحتياج باللبس ضرورة السراو أعم وهذا في الاحتياج لدفع السلاح فلا تكرار سم وقوله لأن كد يباح إلخ في الحرب ظاهر وقوله فلا تكرار فيه أن الاعم يعني عن الآخر (قوله فبغير أحدهما إلخ) ما عدا دفعه القمل في القتال فواضع لانها لا تخص منسوبا لعدم إضائه الحرب عن الدباج فيحصل تأمل لأن لاخص منسوج في الاعم فلو اقتصر في التعليل على الأول كان أولى ثم أبقى النهاية قال وأعاد هذه المسئلة ثلاثا بهم أن يجوز في لباس

فان تلك في خصوص النجاسة أعمر الحرب وهذه في خصوص نوعيها وعموم الفتاوى في أحدهما عن الآخر

أوريسم أي آخر برأى
أقواحه كان أو مسله مائل
عن البريد بعموده داخله
وعشيره ان زاد وزن
الأوريسم ويجعل عكسه
تقليد الحكم الأكثر ولو قلنا
كما في الأوزار ومع عن ابن
عباس رضي الله عنهما انما
نهي رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن التوب لصلحت
أي الخاص من الحسب
وأما العلم أي بفتح العين
واللام وهو الطراز ورسد
التوب فلا بأس (وكذا ان
استويا) وزنا ولو قلنا في
الاصح اذ لا يصح توب
حر ولا صعبة بالظهور
مطلقة خلافا لمعظم متقدمين
ولو شئت في لانه واذا اصل
الحل على الوجه خلافا
لبعض نسخ الأوزار وصرح
كلام الانام وبقصر بين
النظر لظن في الأولين على
ما في عدم النظر اليه في
معاملته من أكثره حرام
بان هذا القول ينتمى عداؤه
على الملك وهي البدل بقر
الظن مع ما بال ولا يقين
اذا لم تصرف بين الحرام
بغلاف ما هنا ويظهر منع
اجتهاده مع تيسر سؤال
تعيين بر وجهه وادبته
الأكثر وقسمة للزمان
مروءة العكس لاختلاف فيها
أي يعتد به فلا يكره لبسه
وان قالوا يجوز في المذهب
عجز عنه لفته لعدوت
الصحيح بخلاف المستوي
الأولى لاحتياجه لقوة

مخصوص بحاله الفخاء فقط دون الاستمرار اه وهو حسن ولا تجسبه به بالعادة يصري قول المتن (من
أوريسم) هو بكسر الهمزة والراء وبفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء آخر وهو فارسى معرب بمعنى أى
في ثلاث لغات شتيا (قوله أى سور) أي قوله ولو شئت في النهاية والمغني (قوله أى سور برأى الخ) تفسير
بالاعم وأشهره إلى أن المراد هنا الأعم بالخصوص الأوريسم شتيا (قوله عن النود) أي من شئت على حذف
المضاف فظهر داخله لهذا الحذف قول المتن ويجعل عكسه وهو مركب نقص فله الأوريسم من غيره كالخر
مداه حرر ولجنه صوف نهاية ونهى (قوله انما نهى رسول الله الخ) قد يقال صريح قوله انما الخ واطلاق
قوله ومدى التوب يقتضيان حل المركب ولو كان حرره أكثر فليست أم بصري (قوله المصمت) هو بضم
الميم وسكون الصاد وفتح الميم وبالتنوين قوله أصمته اه فاموس بالفتح عرش (قوله وأما العلم الخ) عبارة
النهاية والمغني فاما الخ بالفتح والعل الخ وبابتعته (قوله ولا عبرة الخ) عبارة النهاية وعلم من قولنا وزنا أنه
لا أثر لظاهر الخ وفي المركب مع قلة وزنه أو مساوئه لغيره خلافا للقول ولو تغطي بمصافح حرر وعشاء
بغيره انصه ان يقال ان نشاط الغشاء على مساوئ السكونه كشوا الجبة والا فلا اه قال عرش قوله مر انشاط الخ
أي من أعلى وأسفل كما يؤخذ من قوله لكونه كشوا الخ اه (قوله خلافا لمع) أي فيجوز زنا في الاطالة
لشهور وزنا كان ظاهره ان الخ فيها أكثر شتيا (قوله لمع متقدمين) عبارة للمغني خلافا للقول في
قوله ان ظهر الخ برقي المركب حرر وإن قل وزنه وان استقر بحرم وان كثروا اه (قوله في الاستواء)
أي وزنا بالخ حرر (قوله على الأوج الخ) خلافا للنهاية والمغني حيث قال ولو شئت في أكثره الخ ورو غيره
أؤستواهما حرر كما يجوز في الأول اه زاد الأول ويرق بينه ويرق عدم تحرير المصبت اذا شئت في كبر الضامة
بالعمل بالأصل فبسماء اذا أصل حل استعمال الأناة قبل تضييبه ولا يصل بحرم الخ لغير المرأة اه قال
عرش قوله مر والأصل بحرم الخ والمراد مقتضاه ان لو شئت في الحرمة ماطر زنا بالمرأة حرر استعمالها وهو
الاعتد اه (قوله ويرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يؤخذ من مالم من أكثره حرام وان ظن حرمة
ذلك المأخوذ بعينه والألم يحتمل الفرق وقد بينت الحل حيث نس وهو الظاهر (قوله ونظروا منع اجتهاده الخ)
فيه نظر (قوله مع تيسر سؤال الخ) مفهومه مجوز الاجتهاد مع التيسر وعليه فياضايط التيسر والتيسر
يشي أن يحرم بصري (قوله عن الأكثر) متعلق بسؤال الأخير من (قوله فلا يكره الخ) خلافا للنهاية والمغني
(قوله تحريمه) أي العكس (قوله بخلاف المستوي الخ) لاجمع لقوله فلا يكره لبسه ويجعل ماطر ز أو وقع
بحر الخ وتردد النظر في المطر زوال التسويع بالفتب والظاهر أنه من قبيل الماطر ز بالذهب والفضة فيحرم
استعمالها كان في وان كان قليلا حسدا كالمو ظاهر اطلاقهم في المطر ز مساوان لم أر من صرح بحكمه
بخصوصه فليراجع ثم حرم الماطر ز وأخطأ بالفتب بالنسبة إلى الفضة ظاهر لانهما تتحصل بالزنا بلا شئ
وأما بالنسبة إلى ما فيمن الذهب فينبغي تحريمه على اختلاف المتأخرين في استعمال البوس الموقر هل يجري
فيه تقصيل الأول أو يجرى استعماله مطلقا لانه أصح بالبدن من الأول أو يجرى في أكثر من شرح الروض
على الأول وكذا في التقفة كسما في جوى جمع منهم ان عتيق وابن زاد على الثاني فانه أفق في توب خطا
بذهب لا يحصل منه شئ بصري (قوله في الماطر ز والتسويج) وكان الأولى الاقتصاد على التسويج (قوله)
أورق) أي قوله قال الحلبي في النهاية والمغني ادقوله أي معتدلة (قوله أدورق الخ) هذا اذا كان زنا ما
لو كان لحاجة فلا يخلق بالتطريف لم يعد من ويا فبحر عرش خلافه (قوله أعني الطراز الخ) عبارة

تكرار (قوله ولو شئت في الاستواء) أي وزنا بالخ حرر (قوله بالأصل الحل على الأوج الخ) وعلى هذا يفرق
بينه وبين مصبت شئت في كبريته بالعمل بالأصل فبسماء اذا أصل حل استعمال الأناة قبل تضييبه ويحرم
الخ لغير المرأة ش مر (قوله ويرق الخ) قضية هذا الفرق حل ما يؤخذ من مالم من أكثره حرام وان
ظن حرمة ذلك المأخوذ بعينه والألم يحتمل الفرق وقد بينت الحل حيث نس (قوله ونظروا منع اجتهاده الخ) فيه نظر
لما اقتدوا به الجوزي (قوله أدورق) هذا اذا كان زنا ما لو كان لحاجة فلا يخلق بالتطريف لم يعد (قوله

الأولى لاحتياجه لقوة

التيها غير غيره والتطرز جعل الطراز الذي هو من رصاص من كبا على الثوب اه قال ع ش ومنما اعتد
 الآن من جعل قطع الحر على نحو الثوب اه (قوله ما ركب الخ) أي ما نسخ خارجا من الخيوط من موضع
 عليه خطط بالاربع كالشرط بغيري (قوله القبر المذكور) أي شرح بوجه عكسه (قوله أنه بشرط
 أن يكون قدر أربع أصابع الخ) أي قدر ما زاد طولها انتهى بادي يوفي سم ظهر كانه مهم أن المراد
 قدر الأصابع الأربع طول عرضها فقط لأن زيد طول الطراز على طول الأربع وعرضه على عرضها اه
 لكن الخالص من كلامهم أنه يحرم زيارته في العرض على الأربع أصابع ولا يتقدر قدر في الطول ع ش
 واعتمد القلوب والجلبي وكذا استخناصا ربه وأما ما عارض والرفع فكأنه يوجب لكنه يتقدر كل منهما
 بكونه أربع أصابع عرضا وإن زاد طولها واعتمد البشيشي في حل المرقع أن لا يزيد طولها بأصابع أربع
 أصابع ويتقدر كل منهما بما يكونه لا يزيد في الو زن ثم لا يجوز ما في مسألة الشك في كثرة ثمان الأصل هنا
 الحل اه (قوله الاموضع أصابع الخ) عبارة النهاية والفتي الاموضع أصابع وأصابع (قوله قال الحلبي
 الخ) عبارة الفتى ولو كثرت بحالهما أي الطراز والرفع بحيث زيد الخار بر على غيره ومنه لا خلا لا لما
 نقله الزركشي عن الحلبي من أنه لا يزيد على طراز من على كم وكل طراز لا يزيد على أصابعين يكون
 مجموعهما أربع أصابع اه زائد الثاني يفرق بين سويين النسوج بأن الخار برهنا يفرق بنفسه بخلافه
 ثم لا يصل ذلك حوت الزيادة على الأربع أصابع وإن لم يزد وزن الخار بر اه قال ع ش بعض م
 ويؤخذ من كلام الشارح مر حل ليس القواعد التي هي القطيعة لأنها كالمرقع المتلاصقة أو هو مجموع ولان
 هذه أمتا تفصل على هذه الكيفية التي يقع فيها ليتوصل بها إلى الهيئة التي يعدونها بنه في بابهم
 بحسب العادة وليست كالمرقع التي الأصل فيها أن تتخذ لأصلاح الثوب وهذا الوجه اه (قوله وما القوما
 صاحب الكافي الخ) الظاهر أن مراد صاحب الكافي ما يفتي به المصنف اتصال أحدهما بالآخر والامقابل
 لا يقال بعدم الجواز نظرا إلى أن المجموع أكثر من أربع أصابع فليتل بغيري (قوله كل واحد) أي من
 العلمين الذين في الطرافين (قوله لا يفتي به المصنف اه) أي العلمين (قوله وحكم الكمين حكم طرفي العمامة الخ) وفي
 الايعاب عن الطاهر يجوز أن يجعل في كل طرف من طرفي العمامة قدس أربع أصابع من الحر براتني
 والظاهر أنه يصرى في الحيازة المعروف التي تركب في طرفي العمامة من الحر رفان كان عرضها أربع
 أصابع حلت وا فلا كره على أفضل (قوله من المتأخرين) أي مقالة الحلبي والجزوي ومقالة صاحب
 الكافي (قوله لكنها) أي عبارة الروض والمجموع (قوله فالشرط أن لا يزيد المجموع الخ) تقدم عن النهاية
 والفتى خلافة وفي الكروى على أفضل لحاصله اعتمده الشارح في شرحه بأفضل والأردن اذ عقاله الحلبي
 وفي الحقيقة لا يزيد المجموع الخ وفي الايعاب أنه لا يجوز الزيادة على طراز من أو رقتين ويجوز في كل أن يكون
 أربع أصابع واعتمد شيخ الاسلام والخطيب والجال الرازي أنه إذا تددت العمامة كثرت بحيث زيد
 الحر بر على غيره ومنه والألا اه (قوله وما اقتضاء الخ) في دعوى الاقتضاء نظر بل الظاهر من مقتضى
 البصري (قوله) وأما اغتفار التعدد الخ اعتمد شيخ الاسلام والنهاية والفتى بغيري (قوله مطلقا) أي
 زائد على اثنين لم لا وازد المجموع عن سماعه على ثمانية أصابع أهلا (قوله بشرط أن لا يزيد على أربع) أي

ما ركب على الكمين مثلا
 القبر المذكور ولكن القبر
 كافي الروض والمجموع
 وغيرهما أنه بشرط أن
 يكون قدر أربع أصابع
 مضومة أي معتدلة لمخبر
 مسلم أنه لله الله عليه وسلم
 نهى عن الحر والاموضع
 أصابعين أو ثلاث أو أربع
 قال الحلبي والجلبي
 وبشرط أن لا يزيد مجموع
 الطرازين على أربع
 أصابع وما لعلمه صاحب
 الكافي قال لو كان في طرفي
 العمامة علم كل واحد
 أربع أصابع احتجبل
 وجهين والأصع الجواز
 لا يفتي به المصنف
 حكم طرفي العمامة اه
 وعبارة الروض والمجموع
 كالخبر بمقتضى لكل من
 المتأخرين لكنها إلى الثاني
 أقرب فالشرط أن لا يزيد
 المجموع على ثمانية أصابع
 وإن زاد على طرازين وما
 اقتضاء قول الصكافي
 لا يفتي به المصنف أن على العمامة
 طرازان منصفان عنها
 يعملان علما وأنهما
 اللان كطراز الكمين
 غير بعد وأما اغتفار التعدد
 في التطريز والرفع
 مطلقا بشرط أن لا يزيد
 على أربع والامجموع
 على وزن الثوب

هؤلاء والروضة والمجموع
وكذا قول الجيلي وغيره يجوز
كل منهما وان تعدد ما لم يزد
وزن الحر على غيره وان
من بعد السلام بأنه لباس
ياستعمل عامته في طرفها
سوى قدر شرا لا يبين كل
قدراً ربع أصابع منها فرق
قلم من كان أو قلن قال
الغزى إلى وهذا بناء منه على
اعتبار العادة فيه قاله
أن ذلك في حكم النظر يف
وانما قصد بالارباع على
الوجه المذكور لأن العادة
كانت كذلك فإذا تغيرت
اتبعت لما يأتي بصورة
المسئلة كما هو ظاهر أن
السدى جردولة أقل وزناً
من اللصة وله الجاهج بر
في طرفها ولم يزد وزن
السدى فإذا كان المعلوم
يحر رأسه النظر بفأما
النظر بالارباع فكانت
فتعبر الأكتوز ثمانية وما
طرز فيه كجانب السبي
والاسوى قال نعم تدعيم
في بعض النسواي كونه
من لباس النساء عند من
قال بخر من التشبه أي تشبه
النساء بالرجال وعكسه هو
الاصم وما أقامه من أن
العبر في لباس وزى كل من
النوعين حتى يجرم التشبه
فيه يعرف كل واحد جنس
وقول الأدرى الظاهر أن
التلبريز بالأزلة كالطراز
بعيد وإن تبعه غيره (أو
طرف) أي يحف ظاهره أو
باطنه (يحر) وقد رعد العادة

فلا بد من الفصل بين كل طرازين أي ورتعتين (فرع) تقطع بعض أجزائه الثوب فترقت بنقي اعتبار
الوزن سم (قوله فعدوا) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والغنى (قوله من كلام هؤلاء) أي الحاملي
والجوني وصاحب الكافي (قوله وكذا) أي بعد (قول الجيلي الخ) فعدوا الفرق بين مقالة الجيلي
ومقالة الجوني فعدوا الظاهر أنها عينا لا يقال الفرق لعدم اشتراطه أن لا يزد على أربع أصابع
لأن قول هذا مراده وإن لم يصرح به فما يظهر اذ لا تسع الخافق في ذلك مع تصريح الحديث سابق بذلك
فلتأمل بصري (قوله كل منهما) أي من الطراز والرتعة (قوله طرفها) أي في كل منهما كردى (قوله
وافق) إلى قوله وصورة المسئلة في الغنى (قوله إلا أن بن الخ) عبارة بالنهاية والغنى ووفق بين كل أربع
أصابع بمقدار الخ (قوله فرق قلم) أي مقداره كردى (قوله قال الغزى وهذا الخ) عبارة بالنهاية قال الشيخ
وفي نسخة إلا أن يقال تبعث العادة في العثم فوجدت كذلك انتهى وقد ينظر في كل منهما إذا في العمامة
من الحر ومنسوج وقد مر أن العبره فيه بالوزن حيث زاد وزن الحر بالرذى في العملة حيث والا فلا
قال عرش قوله مر وقد ينظر في كل منهما أي بما قاله ابن عبد السلام لا م وقاله الشيخ والتظاهر هو أنه بعد
وقد يحمل عبارة بن عبد السلام على علم منقول عن العملة وقد ضبط ما عوله فلا يتأني النظر المذكور
(قوله وانما قد داخ) عبارة بالغنى فان حوت العادة على خلاف ما عرفت اذ العادة تختلف باختلاف الأشخاص
والأزلة والانداس (قوله وصورة المسئلة) أي مسئلة ابن عبد السلام (قوله لهما) أي العمامة
كردى وافر عرش التصور بالذكور (قوله فاذا الخ) بالتون (قوله اما التلبريز) إلى قوله والاسوى إلى
الغنى وإلى قوله وما فاد في النهاية (قوله فكانت الخ) أي لا كالطراز أن قال الأدرى أنه مثله ويحل حسو
جبت تحو بالحر كالخند لأن الحش وليس لو مانسوا جاولا بعد صاحبه لاسحر برغى ونهاية (قوله نعم قد
يجرم الخ) أي الطراز بالارتواء لم يزد وزنه عرش (قوله لكونه من لباس النساء الخ) أي لا لكونه لحر
في نهاية (قوله بخر من التشبه الخ) وقد ضبط ابن دقيق اله دما بخر من التشبه من فيه بما كان مخصوصا
من جنس هو شتمه أو الباقين من وكذا يقال في عكسها فيقال عرش ومن العكس ما يقع للنساء العرب
من ليس الشورت وحمل السكن على الهيئة المختصة بالرجال فصرم عليهم ذلك وعلى هذا فلا تختص النساء
أو غلبه من زى مخصوص في أقام وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الذي كان قيل إن نسائه قري الشام
يغزى نرى الرجال الذين يعاطون الحصاد والراحتون يقبلون ذلك فهل يشترط في كل إقليم ما جرت به عادة أهله
أو ينظر لأكثر البلاد فيه نظراً للأقرب الأول ثم لا يشترط في كل إقليم من الأسرى ما يصرح به وعكس فليس
مأخوذ به عادة كثير من النساء يصغر الأتمن ليس قطع شاش على رؤسهن حراما لا ليس بذلك الهيئة مختصا
بالرجال ولا بالانباقيهم فليتبناه فانه دقيق وأما ما يقع من الباسن لانه جلا من عمامة ترجل فينبغي فيه الحرمة
لأن الذي يخص بالرجال (قوله وهو الاصم) بعد عرش قول المتن (أو طرف) أي بأن يجعل
طرفه مسجفاً مائة (قوله أي يحف) إلى قوله فحكمه في النهاية والغنى قال عرش ومثل السعاف الزهر بات
المرفوق فلا يما تشبهه الخاطئة فهي كالنظر بف (قوله أي يحف ظاهره الخ) قد يقال الفرق
بين السعاف الظاهر وبين الطراز زاعله والله أعلم أن السعاف الظاهر ما كان على أطرافه السكن والقوق
والجب والذيل على حث السعاف الباطن والطراز ما يجعل على الكتف مثلاً للحر وبصري قول المتن
(يحر) أحضره من النظر من النظر بف ذهب فوضه فانه حرم ونقل لكونه الخلاء فيه ولو جعل
بين الباطن والظاهر باهر رايان لسه وتعمل خيالة لوجهه ويحل لسهولة يحميه فيه تفصيل المنصب لأن
الحر رايان من الأواني يجوز زنة كسب الحصف للرجل مغنى ونهاية قول المتن (قد رعد العادة) ولو اتخذ
سجفاً بقدر عادة أمثاله ثم انتقل من من ليس هو كعادة أمثاله جازاً بقاؤه لا موضع بحق ويتغير في الدوام
ما لا يتغير في الابتداع بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجفاً لا ادعاه قد رعد عادة أمثاله ثم انتقل من من هو بقدر
ينبغي اعتبار الوزن (قوله بعد) هو المتبادر من تعبيرهم بالنظر في

الغالبية لانه في كل ناحية الميزان المصحح اهل الله عليه وسلم كانه جنة مكشوفة الغر جنة والكمين بالذبيح وفاروق امر في الطراز بانه محل حاجته وقد يحتاج لاكثر من اربع اصابع بخلاف النظر في فانه مجرد ينقض بالوارد (٢٧) ويجوز ليس التوب المصوغ غاي

عادة أمثاله فانه يحرم ابتداءه موضع بغريق فاسا على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت على السعي بانه انسلم شيئا وعش (قوله) الغالبية لانه (الح) أي سواء يوزر اربع اصابع أو لانه نهاية عبارة شيئا فاعبر بعبادة أمثاله وان زادونه فالتألف عادة أمثاله وجب قطع الزائد اه وقوله وان زادونه فيه موقفة ظاهر قبل لا يجوز العمل بذلك لا ينقل من معنى الاصحاب (قوله) مكشوفة الغر جنة (الح) المكشوف ما جعل له كفة ضمن الكاف أي بحاف نهاية (قوله) امر في الطراز (الح) أي من اعتبار اربع اصابع معنى (قوله) بانه (الح) أي التطريف (قوله) وقد يحتاج لاكثر (الح) قضيه أن الترفيع لو كان لحاجة جائز ان يادة عليها وهو محتمل والحال ان روضة يقتضي المنع شرح مر أقول قد يقال ان الترفيع لحاجة أولى بالجواز من النظر في لانه الحاجة اليه أم موقفة أقوى سم وهذا جسيم ان قال عش قوله مر يقتضي المنع معتد اه (قوله) فانه مجرد زينة قد ينصرف في الحاجة كالرفق عليه كالتطريف سم وقد يقال بل هو منه (قوله) فانه (الح) بصيغة الماضي المبني للفاعل أو لأفعل والتأنيب باعتبار عبارة الغنى وقد نقضوا النهاية فيقيد (قوله) حكم الحر وفيما (الح) عبارة شرح مر ولو صبغ بعض زينة زعفران هل هو كالتطريف فيصير مازاد على الاربع اصابع أو كالتسوية من الحر وغيره فيعتبر اكثر لا وحده أن الحر جمع في ذلك العرف فان صبغ اطلاق للمعزوف عليه عرفا هو والا فلا تأنيب سم واعتمد عش وكذا شخص ما بهر نم يحرم المعزوف وهو المصوغ بالزعفران كما وكذا بعضه لكن بقدره اطلاق المعزوف عليه عرفا بخلافه نقط من الزعفران اه وقوله النهاية كالتطريف حقه كالتطريف (قوله) وكذا المعصفر (الح) خلافا للنهاية والغنى واقفقا مع اشتقاق الكردى على افضل مال الشارح هنا كشيخ الاسلام الى حرم صبغ حرى على حله انطيطب والجمال الى وغيرهما حرى الشارح في شرح الارشاد على ما قاله الزركشي وأقر في الاسنى الزركشي اه عبارة النهاية والغنى وبحرم على غير المرأه المعزوفون المعصفر كما نص عليه الشافعي خلافا للهيقي ولا نكره لغير من ذكر مصوغ غير الزعفران والمعصفر سواء الاجر والاصفر والاخضر وغيرهما أو قبل التسبيح وبعده وانما في بعضه بعض المتأخرين اه قال عش والمعصفر مكر ومحر واما من خلاف من معتمدين في تقييد الكراهة بما لو كثر المعصفر بحيث يعدم مصفرا في العرف والأقرب كراهة الزعفران حيث قل اه وعبارة شيخنا لا يكره المعصفر كذا وكذا بعضه لكن يقيد صحة اطلاق ذلك المعصفر بخلافه من المعصفر فلا يكره ما سائر المصوغات فلا تحرم ولا تتركه سواء الاجر والاصفر والاخضر والاسود والخطط اه (قوله) تكمير كان بصيغ ثيابه بالزعفران (الح) انظر مع أن الكلام في المعصفر سم عبارة البصري قوله كان بصيغ ثيابه بالزعفران كذا في أصله فخططه جنة الله تعالى وهو محل تأمل لان كلامنا في المعصفر لا يقال بعلم حكم من ذلك بالاولى لا نقول هو كذا لان الآنة لا يلائم قوله بل فيصير به فليتام اه (قوله) ورد (الح) أي ما قاله الزركشي من التفصيل (قوله) وجه (الح) أي لا اطلاق (قوله) ويؤيده أي العرف المذكور بين الزعفران والمعصفر (قوله) حله (قوله) وقد يحتاج (الح) وقضيه ان الترفيع لو كان لحاجة جائز ان يادة عليها وهو محتمل والاطلاق روضة يقتضي المنع شرح مر أقول قد يقال ان الترفيع لحاجة أولى بالجواز من النظر في لانه الحاجة اليه أم موقفة أقوى (قوله) فانه مجرد زينة قد ينصرف في الحاجة كالرفق عليه كالتطريف (قوله) لا الزعفران (الح) ولو صبغ بعض ثوب زعفران فله هو كالتطريف فيصير مازاد على الاربع اصابع أو كالتسوية من الحر وغيره فيعتبر اكثر لا وحده أن الحر جمع في ذلك العرف فان صبغ اطلاق للمعزوف عليه عرفا جرم والا فلا شرح مر (قوله) تكمير كان بصيغ ثيابه بالزعفران (الح) انظر مع أن الكلام في المعصفر

بين ما قبل التسبيح وبعده كالمكر في المعصفر واختلف في الورس فالحق جمع متقدمون بالزعفران واعترض بان قضيه كلام اكثر من حله (قوله) والتأنيب اعتبار كذا بأصل التسبيح جنة الله ولا تأنيب اذ لم يجز تقديمها مع ذلك سقط بعد اعتبار شي ولعل الساقط الصنعة وعلمه سبق من المضاف الى الماضي في قوله بصيغة الماضي والله أعلم اه من ههنا

وفي شمس مسلم عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصنع ثيابه بالورس حتى يحسنه واعتمد جمع متأخرون وقيل قول السابق ينهي الرجل حالاً لأن يترفع (٢٨) فان فعل أمرناه بنعله حرم استعمال الزعفران في البدن وبه مخرج جمع متأخرون الحديث

المجمع ينهي أن يرتفع الرجل - وسبقهم لذلك البقي حيث قالوا رد عن ابن عمر أنه مفرطته بالزعفران فان مع اعتل أن يكون مثنى غير أن حديث ينهي الرجل عن الزعفران مطلقاً أصح أنه فهو مخرج حتى يجره استعماله في الجسم لكن جملة جمع على الكراهة لحديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصنع ثيابه بالزعفران والورس وحمل بعض العلماء الخلل على نحو العينة والنهي على ما عداها من البدن وبعضهم ينهي على الحرم والخلل على ضربه ويؤيد الخلل بجم العقيد بكرها تعالى بالخوف وهو طيب من زعفران وغيره فلو حرم الزعفران لحرم هذا أو فصل بين كونه غالباً أو مغلوباً على المتعود من الخسوف هو الزعفران فقوله تعبر بالزعفران الفرض يشاؤون المقصود متوحد بخلاف قول السابق غير أن أخواته لا يرتحل حرمه الزعفران الحديث الصريحة على لبس لأن الحديث لا ينافي على حرمته أصح ويحل أيضاً والجلب وما به عن ابن عمر وغيرهما

محمّد ع (قوله واعتمد الخ) أي الخ (جمع متأخرون) وهو قضاة طلاق النسيئة وغيرها كروى على باطل (قوله وباصرح الخ) أي بالحرمة (قوله أن يكون الخ) أي تصغير العينة (قوله ينهي الرجل) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله طلقاً) أي بدون تقييد بشئ (قوله فهو الخ) أي حديث النهي المطلق وكذا ضمير لکن جملة الخ (قوله يؤيد الخ) أي لاستعمال الزعفران في البدن (قوله بين كونه) أي الزعفران (قوله فلو حرم الخ) أي السابق أن نفا (قوله ويحل أيضاً والجلب) أي مثلاً لصار النسيئة وأفتى الوالد رحمه الله تعالى بجواز الأزار والحرر بلغ فيه المرأة قياساً على الطير في بل أولى اه (قوله وكيس نحو الدراهم الخ) وغطاه العمامة وفي شرح مدر أن الأراجيح منهما سم عبارة عيش بعد نقله عن الزيادة أي مثله الأقرب حرمه غطاء العمامة كان المباشر لاستعماله وجملة لا ينافي استعماله نذمة الرجال لأنفسها اه وقال حنبلان كل رجل حرم وأن كان لا يملكه وكرهه منديل القماش فيؤز حديث استعمال المرأة ولو في سمع فرج الرجل ويحرم حدث استعماله الرجل ولو في سمع فرج المرأة اه وقد يؤيد ما يأتي في كآبة الخ بر (قوله وليقة اللواة) وقالا للنهاية والمخني (قوله على الأوجه) فرع الوجه محل غطاه الكوز من الحر روان كان بصورة الأناة إذا استعمال الحر برأى للعاجون كان بصورة الأناة سم على ع وقيل التهم فرع ينفي وفا قامر جواز تعاقب نحو القنديل بغطا الحر ولأنه لا ينقص عن جواز حمل سلسلة الفضة تلك ومن فواسم جعلها غطاه وهو أخف منه انتهى اه ع (قوله في الثانية) وهي الكيس (قوله والثالثة) وهي الغطاء (قوله فقد مر حل رأس الكوز الخ) شرطه أن لا يكون على صورة أناء بان يكون مغطىة وقيل شرطه أن لا يكون مغطىة برأى الكوز الخ) شرطه أن لا يكون على صورة أناء بل أولي لأن بابا الحر برأى سم مدر بل الوجه محل وأن كان بصورة الأناة لأنه استعمال الحاجة سم (قوله وكذا هان أيضاً الخ) وقد يفرق بان تغطية الأناة مطلوبة بخلاف العمامة مدر سم وقوله خلاف العمامة قد عني (قوله ومن هنا) أي من التعليل بان الانفصال (قوله أن يكون في بدنه) فتنبيه جواز ربط الأمتعت وحفظها في ثوب ركن بشكل على هذا النبط ما تقدم من حرمه ستر الجدار ونحوه وانما المتبادر من كلامهم حرم استعمال نحو غرافا الحر وفي نقل الامتعة سم وقد يدفع الاشكال بان حرمته نحو الجدار وعند عدم الحاجة توماها الحاجة (قوله وصرح في المجموع الخ) اعتمد النسيئة والغسني (قوله محل خيط السبعة) ومثل ذلك فيما ينظر الخيط الذي ينظم فيه أقطعة

(قوله وكيس نحو الدراهم الخ) في شرح مدر أن الأراجيح كس الدراهم وغطاه العمامة اه وهو منزع فضايط الاسوي لا في (فرع) الوجه محل غطاء الكوز من الحر روان كان بصورة الأناة إذا استعمال الحر برأى للعاجون كان بصورة الأناة (قوله فقد مر حل رأس الكوز من فضة) شرطه أن لا يكون على صورة أناء بان يكون مغطىة وقيل شرطه أن لا يكون مغطىة برأى الكوز الخ) شرطه أن لا يكون على صورة أناء بل أولي لأن بابا الحر برأى سم مدر بل الوجه محل وأن كانت أطرافها خيط زرها تغطي أطرافها على رأس الكوز ولا يسجد عليها مدر بل الوجه محل وأن كانت بصورة الأناة لأنه استعمال الحاجة (قوله فكذا هان أيضاً الخ) قد يفرق بان تغطية الأناة مطلوبة بخلاف العمامة مدر (قوله في بدنه) فتنبيه جواز ربط الأمتعت وحفظها في ثوب ركن بشكل على هذا النبط ما تقدم من حرمه ستر الجدار ونحوه وانما المتبادر من كلامهم حرم استعمال نحو غرافا الحر وفي نقل الامتعة (قوله وصرح في المجموع محل خيط السبعة) ومثل ذلك فيما ينظر الخيط الذي

مخرج بجره له ر أي لما ذكر كس نحو الدراهم وإن جله وغطاه العمامة وتولى قضاة طلاق النسيئة خلاف ما نزع الصكران في الثانية والثالثة فقد مر حل رأس الكوز من فضة لا فضايط لا بد من استعماله فكذا هان أيضاً لا بد من هذا أخذ الاسوي أن ضابط الاستعمال الحرم هنا وفي آناه التقدان يكون في بدنه وصرح في المجموع محل خيط السبعة قال جمع ثم لا تفصل الشبهة التي برأى لها ما فيها من

الكبريان من نحو العنبر والخط الذي يعقد عليه المنطقة هي التي يسمى بها الحياصة في الأولى بالحل شرح مر
 اه سم (قوله وأخلق به آخرون البند الخ) يجتمعت أن يكون المراد به الحياصة التي تجعل بين جفت السبعة
 لم يعلم بالصلى المحل الذي يقف عنده المسجع عند سدر وض شافل مشلا فان كان هو المراد فالحكم نفسه على
 ما ذكر وهو لا شك كذا في فها يظهر صريحا عبارة شيخنا والبحري ومنها أي المستنثة علاقة المصنف
 وعلاقة السكين والسيف وعلاقة الحياصة وخط الزمان والافتتاح والسبعة وفي شرار بهادرو في محل مطلقا
 وقيل يحرم مطلقا والمعتد التفتيل فان كانت من أصل خطها جاز في الافة اه (قوله فقال يصل ذلك)
 اعتمد مر اه سم عبارة عيش قال سم على المنهج اعتمد مر جواز جعل خط السجعة من حرر
 وكذا شرار بهادرو خطها وقال ينبغي جواز خط نحو الافتتاح حرر بالجملة اه وقوله وكذا شرار بهادرو
 التي هي متصلة بطرف خطها بالمدحوت به العادة مما يفضل به بين جوب السجعة فلا وجه لجوازه ثم رأيت في
 حجابي ص بذلك قوله وقال ينبغي جواز الخ ونبني أن مثل ذلك خط السكين من الحر فيجوز وان لاحظا
 الزينة اه عيش (قوله انتهى) أي قول بعضهم (قوله حوما) أي الشراية والبند (قوله وان كان الخ)
 أي الكيس ولا ينبغي أن يذهب الغاية لموقع لها هنا ولا غلوة فها عند قوله وكيس نحو الزراهم (قوله
 ويحرم) أي قوله لان القصد في النهاية هو الغنى الاستتة النقص (قوله ويحرم خلافا لكثير من الخ) والأوجه
 عدم حرمة استعمال ورق الخ في الكتابة ونحوه حاله يشبه الاستعمال نهاية قال عيش ونقل بالفرس عن
 شيخنا الذي يادى أنه يجوز للرجل جعل نكتة لباس من الحر وأقول ولما أتت منه قاصدا في خط الافتتاح
 وقياس ذلك أيضا جواز خط الزمان لكونه أمان من الكائن ونحوه اه عبارة شيخنا ومنها أي المستنثة
 جعل الحر بروق كتابته لأنه استعمال حقيقة أخرى وهذا fark الكتابة على رقعة أو رفاها يحرم ومنها
 نكتة لباس وقال بعضهم يجوز زوال الرقوش وبعضهم يحرمون قد غلب اتخاذ في هذا الزمان فنبني تقليد
 القول بالجواز للخرج من المأثم اه (قوله كتابة الرجل) أي ولولا أنه لأن الحرمة للاستعمال وهو
 الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب به رجلا أو امرأة مر و (قوله لا المرأة) أي ولولرجل لأن تكون
 كتابتها استعمالا بعد ذلك لأن ما جازت منعت على المعصية مر اه سم وعش (قوله الصداق فيه
 الخ) التجديد ختم الحر كالكتابة فيه مر اه سم (قوله لان استعمال الخ) أو يؤخذ منه عزم كمال رجل
 فيه المراسلات ونحوها معنى (قوله كذا أفتى به المصنف الخ) وهو المعتد ومثل قاضي القضاة ابن رزين
 عن بعض للرجال الكواثر والأقلام الحر وروى شترى القماش الحر ومفصلا أو يبيعهم فقال بآثم
 بنفسه له لهم ويخاطبته أو يبعه أو شرأتمهم بآثم بوع الذهب إليهم قال وكذا خلع الحر بحرهم ببعضها
 والخارجة فيها معنى ونهاية قال عيش قوله مر ويخاطبهم كخداطة النسيج بالطريق الأولى (قوله
 ونوزع فيه الخ) وقوله وان خالف في الخ) أفتى التحريم الذي أفتى به المصنف الخ وكان الأولى ذكر الغاية
 في الخاطف عليه (قوله بين هذا) أي كخداطة الرجل في الحر ولا المرأة (قوله ونش نوب الخ) وجوز مر بحثنا
 نقش الخلى للمرأة أو الكتابة عليه لا يوزن في المرأته وهي تتجاذل بنتو بحث أشتان كتابتها على نوبها
 الحر وان احتاجت إلى ما حفظه فجعلها لرجل والافلا فليأمل (فرع) قد يسأل عن الفرق بين جواز
 كتابة المصنف بالذهب حتى للرجل وحرمة تخطيه بالذهب للرجل ولعله أن كاتبه راجعة لنفس حروفه
 الدالة عليه بخلاف تخطيه بالكتابة داخل في الخلق به سم على المنهج (قوله ان احتاجت إليها الخ) ينبغي

بنظام نفسه أقطع الكبريان من نحو العنبر والخط الذي يعقد عليه المنطقة هي التي يسمى بها الحياصة
 وأولى بالحل شرح مر (قوله ونالغ بعضهم فقال جعل ذلك) اعتمد مر (قوله ويحرم خلافا
 لكثير من كتابة الرجل) أي ولولا أنه لأن الحرمة للاستعمال وهو الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب
 له رجلا أو امرأة مر (قوله لا المرأة) أو ولولرجل لأن تكون كتابتها استعمالا بعد ذلك
 لأنها جازت منعت على معصية مر (قوله لان استعمال الخ) عمل حال الكتابة والكتاب (الكاتب) التجديد ختم الحر
 ان احتاجت إليها ما حفظه فجعلها لرجل والافلا فليأمل (فرع) قد يسأل عن الفرق بين جواز
 كتابة المصنف بالذهب حتى للرجل وحرمة تخطيه بالذهب للرجل ولعله أن كاتبه راجعة لنفس حروفه
 الدالة عليه بخلاف تخطيه بالكتابة داخل في الخلق به سم على المنهج (قوله ان احتاجت إليها الخ) ينبغي

أن يشبهه كتابتنا في الحرير إذ اطلق بأخبار الثقة وأشتهار بفعله في صراع أذنه وان الكتابة في غير
 الحرير ولا توم مقامه ونؤيد هذا لما تقدم من حل استعماله لدفع القمل ونحوه ع (قوله حفظه) أي
 المكتوب فيه (قوله نرى شكل الخ) وعلى ما شرطنا من قضية كلامهم أن لا تتقد الحرفة بالبدن لا لشكل
 هاسم (قوله في هذا) أي تحريم كتابة الصدق في الحرير وأقوله بخلاف الكتابة قائم بغيره في قوله المكتوب
 أي الحرير المكتوب فيه فيصح حذف وإصالح (قوله ونسما به) أي على جود ما ذكر في النسخ والخط أيضا
 (قوله وقول الماوردي) أي قوله فأنخذ بعضهم في النهاية والمغني (قوله يجعل على من يخشى الفتنة) أي وان
 طال الزمن وظاهر على هذا الجمل حزمة لباس المالك إياه لغيرهم وقوله فأنخذ بعضهم الخ على هذا الأخذ
 القياس حل الإلباس فليست أم (قوله من يخشى الفتنة الخ) عبارة الكردى على أن فصل وفي الإيعاب
 متى خشي من اللبس له الخلعة من راون قل جازله اللبس والأقلا اه (قوله ولا يلبس الخ) وجه الدلالة عند
 زاعها أنه إذا لم يلبس الخصة في لبس الذهب الزمن البشري في حالة الاختيار وأن ذلك القدر لا يعد استعمالا
 فالحرير أولى بنهاية (قوله لبيان المجزئة) أي لتحقيق أخبار صلى الله عليه وسلم أسرار فقد ثبت ع (قوله)
 ويكره إلى المتن تقدم من النهاية والمغني مثله زيادة عبارة بأفضل مع شرحه على الحرير والكتابة أي أسرتها
 سواء الذهب والياقوت وغيره لفضل السلف والخلفه وليس ملها في ذلك ثبوت السجدو بكرة ترين مشاهد العلماء
 والصلوات واليوبن والياب غير مسلم ويحرم بالحرير والصور وأما ترين الكتابة بالذهب والفضة
 فإمرام كالشعر الكلام اه (قوله ترين غير الكتابة الخ) عبارة النهاية والمغني ترين اليوبن حتى
 مشاهد العلماء والصلوات أي محل دفنها بالياب غير الحرير ويحرم ترينها بالحرير والصور ونرى يجوز ستر
 الكتابة بتعظيمها اه (قوله أي المتعص) أي قوله ونؤخذ في النهاية والمغني الاقوله وخرج إلى المتن
 (قوله أي المتعص) أي بغيره عنه حيث أراد سم والمتعص شامل للخاصة الحكيمة ففضية بما يأتي
 حزمة المكتوب في السجد اه (قوله لما يأتي الخ) أي بدليل قوله بعد عطف على الحرم وكذا جمل المتعص
 الأصح بمعنى (قوله أن كان جافا الخ) عبارة شرح حر نرى سبني من ذلك ما لو كان الوقت صافا بحيث
 يعرف فيتقصر فو به يحتاج إلى غسله للصلا مع تعذروا اه (قوله الفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث
 لا تعذر الماء المتعذروا إذا كان بدنه مترطبا بغير العرق كما قاده قول الشارح أن كان جافا الخ عند ابتلاء
 بالعرق كجواز في ذلك حر وعلى الجواز مع وجود العرق في الحال إذا لم تعذر الماء سم عبارة ع (قوله)
 قوله حر بحث يعرف فيتعص بدنه هو شامل للخاصة الحكيمة ومثل فو بدنه وفي شرح الروض ما يثبت
 أنه يحرم وضع الخاصة الجافة كالزبل على بدنه أو فو به بلا سجد فليحرم سم على المنه (قوله ويحتاج
 الخ) أي ينبغي أن يكون محل ذلك إذا دخل الوقت أما قبله فلا يحرم علمه لسهل لانه ليس بخطا بابا الصلاة ومن ثم
 إذا كان معه ما يحلله التصرف فيه قبل دخول الوقت وان عذر أنه لا يجد في الوقت ما ولا يزالوا وان بجميع
 زوجته قبل دخول الوقت وان عذر إذا نسا اه ع (قوله) وما نقله من شرح الروض يأتي عن النهاية والمغني
 مثله عبارة البعير قال الأسنوي الظاهر أنه لا يجوز استعمال الخاصة في الثياب أي تلطظ بها ولا في البدن

نعم يشك على هذا ما نحن
 شرطا لاستعمال الحرير أن
 يكون في البدن والكتاب
 غير مستعمل في بدنه
 اللهم إلا أن يدعى أن العرف
 بعده مستعمل المكتوب
 يسده وفيه ما يوقول
 الماوردي على لبس خلخ
 المالك يحصل على من
 يخشى الفتنة ولا يلبس
 الباس عر حذيفة أو سراق
 رضي الله عنهم سوارى
 كسرى وناجي لانه ليل
 المجرى فهو ضروري
 ضرورة فأنخذ بعضهم
 منه كلام الماوردي حل
 ليس الحرير إذا قل الزمن
 جدا بحيث انتهى الخيلاه
 ليس في حمله ويكره ولو
 لامرأة ترين غير الكتابة
 كشمس صالح بغير حرير
 ويحرم به (د) على الذي
 (لبس الثوب المتعص) أي
 المتعص لما يأتي في حله
 بطل المنة (في غير الصلاة
 ونحوها) كالملوف
 وتخلط بالجملة ومعدة
 التسلاوة والشكران كل
 جافا بدنه كذلك لا يمنع
 من ذلك ينق

أى استعمالها فيه بحيث تصل به رطبا كان أو يابسا انتهى سم اه (قوله أمانى نحو الصلاة الخ) عبارة
 النهاية بخلاف لبسه في ذلك بعد الشر وعنه فيحرم سواء كان الوقت متسعاً لم لا تقطعه الغرض بخلاف
 النفل فإنه لا يحرم طوافه أو قطعه أو معلوم أن لبسه في أثناء طوافه مفرض ينقطع ما لم يبدونه محتججاً بما إذا
 لبسه قبل أن يحرم بئفل أو فرض غير حق أو بعد تحريمه بنفل واستمر طوافه على تلبسه بعد فاسداً أو
 استمره أو فاسداً لبسه اه وكذا في المغنى الاستسالة الطواف المفروض وقوله أو بعد تحريمه بنفل (قوله
 فيحرم أن كانت فرضاً) أى بعد الشر وعنه مطلقاً وقوله إذا ضاقت الوقت يكلم من النهاية والمغنى (قوله وكذا
 أن كانت نفل الخ) أى سواء لبسه قبل تحريمه أو بعده يكلم من النهاية وإن كان الاستسالة لا يظهر أن
 الصور الثلاثة فقط (قوله تحريم تعيس البدن) وكذا الثوب على الصبح مر اه سم ويأتى عن المغنى
 ما يوافق فقوله لا يحرم تعيس ملكه كثرة وجوده ولو لم يفرغ من طوافه لم يلزم عليه ضياع المال اه
 ضعيف (قوله من غير ضرورة) يعنى من غير حاجة (قوله يحرم المكث به) أى بلباس متعيس بغير معقونة
 سم وشيخنا قال البصري ومن ذلك أى المكث المحرم المكث بالنعل المتعينة اه (قوله من غير حاجة الخ)
 أى المصلحة كالحاجة إلى النعل والبواجب التى به نجاسة فيجوز شئنا أى أن يكتفى بذلك للصلاة مثلاً (قوله كالجحفة
 الأذرى الخ) وقرر مر أن من دخل بها حتى يتخوض به أو يعلو رطبة أو غير رطبة كان تلوث بالمسح
 أو لم يكن دخول له للجحفة والافلا قد يستشكل هذا بجواز عبور رصاص أمثال التلوث بولونه بغير حاجة
 قرر تحريم دخول من يتخوض به نجاسة المسجد مكث فمن غير حاجة سم على المنهج اه عش أى
 فيحمل قهره والاول على الثاني والواقف أى فى النهاية والتحقق والمغنى قول المنز (لأجل كمال الخ) * (فرع) *
 قضية حرم استعمال نحو جلد الكلب والحزير وشعرهما الغريزى ورحمة استعماله يقال له في العرف
 الشبهة لأنهم في شعر الحزير يرمون فوقف استعمال الكائن عليهما ولو جدياً بقوم مقامها فهذا ضرورة
 بجواز استعمالها ويعنى جسدك من ملاقاتهم نداهه قال مر ينبغي الجواز أن توقف الاستعمال عليهما
 وأقول ينبغي أن يقيد الجواز بما لا يمكن تحفيف السكان وعمله عليهما فإنه تأمل سم على المنهج اه
 عش (قوله فيحمل قطعاً) اعتمد عش عبارة قوله مر فلا يحمل لبسه الخ تخرج به الفرض فيجوز به
 صرح ابن جج اه ويأتى عن الزايدى مثله (قوله كمال الأتوار) فيه نظر ظاهر والوجه من ذلك على أن
 مانسه لا أنوار لم نره فيه ولعل النسخ مختلفة سم ووافقه شيخنا فقال والافتراش والتدوير كاللبس اه قول
 المنز (وكذا جلد المتاع الخ) أى قبل البلوغ وكذا يحرم على الأدنى استعمال نحاسه في بدنه أو شعره أو ثوبه
 ولو كان النحاس مشطاً عاج في شعر الرأس إذا كانت هناك رطوبته لا يفكره كمالى الجموع خلافاً لاسنوى
 في قوله يحرم أى العاج مطلقاً كان أم استنوا العاج لسد ثغافه سم ظهوره ونفق جلد الأدنى وشعره
 وإن كان طاهر يحرم استعماله الألفى ورمق ونهاية وما صاله حرم استعمال نحاسه غير العاج لغير حاجة
 مطلقاً سواء كان في البدن أو الثوب أو الشعر وسواء كان هناك رطوبته أو لا وكذا استعمال حوز الأدنى
 وحرم استعمال العاج مع الرطوبه وكراهته بدونها قال عش قوله مشط عاج الخ وهو أن ياب ذواته ينبغي
 جواز حله لقصد استعماله عند الاحتياج اليه ومعلوم أى محل ذلك في غير الصلاة ونحوها أمانيهما فلا يجوز
 لو جوب احتساب النجاسة فهما في البدن والثوب والمكان وقوله مر إذا كانت هناك رطوبته أى لبقائه
 من تعيس الرأس والخصية وقوله مر وجلد الأدنى الخ أى ولو جوب لبسه فلا ينجح اه عش (قوله
 فيحرم لبسه الخ) أى ولو فوق الثياب يوجب لبس الافتراش فيجوز قطعاً ولو من مغلط زى وعش اه

وجود العرف في الحال إذا لم ينعذر الماء (قوله أى المنحس) شامل للنجاسة المحكمه ففقيهنا في حرمه
 المكث به في المسجد (قوله أى المنحس) قال في شرح العباب بغير معقونة (قوله أمانى نحو الصلاة) يؤخذ
 منه أن الخ المنحس معقونة (قوله لأننا) ذهب تحريم تعيس البدن (وكذا الثوب على الصبح مر (قوله
 ومع حمل لبسه يحرم المكث الخ) أخرج مجرر بالمعقونة (قوله كمال الأتوار) فيه نظر ظاهر والوجه من ذلك

أمانى نحو الصلاة فيحرم أن
 كانت فرضاً وكذا أن كانت
 نفلاً واستقر به لكن لا لحرمه
 إبطاله فإنه جائز بل لتلبسه
 بعد فاسداً وأمانى وطوبه
 فإلان المذهب يحرم
 تعيس البدن من غير
 ضرورة ومع حمل لبسه يحرم
 المكث به في المسجد من غير
 حاجة اليه كالجحفة الأذرى
 لا يجب تنزيه للمسجد من
 المنحس (لأجل كمال
 وخزير) وفرع أحدهما
 فلا يحمل لبسه لظن نجاسته
 (الأضرورة كالجحفة فقال)
 أو خوف نحو برءولم يجد
 غيره فلم يمسح بالخرس
 وشوح لبسه استعماله في
 غيره كإفراشه فحمل قطعاً كما
 في الأتوار وإن قال الزركشي
 المذهب المنصوص أنه
 لا يتعيب بشئ منهما (وكذا
 جلد الأدنى) غيره فلا يحرم
 لبسه

وباق وتقدم في الشرح موافقة **(قوله في حال الاختيار)** خرج به حال الضرورة فيجوز لبسه وهل من الضرورة رجة مستعجولة من الاعين فيه نظر ويقع أنه من المرقمين بده المشقة عليه في رؤيته وقرنه **سم** **(قوله من التبدل)** هو اللذء للطاعة وقيل هو التكايف يعبري **(قوله ويؤخذ منه)** أي من قوله مع ما علم من التبدل **(قوله أنه يعمل لباس جلد الخ)** ويحتمل خلافاً لما عليه من الراسن شأنه ذلك وهو الاوفق باطلاعهم شرح مرف وفي شرح الارشاد الصغير ولو غير مبرر كاختصاء اطلاقهم سم عبارة عن قوله مرف وهو الاوفق في المعتمد اه **(قوله والباس)** الى قوله والكسبي النباي يقول انفسى **(قوله والباس)** من اضافة المصدر الى فاعله ومرجع التفسير المكلف المسلم من المقام **(قوله لا شر)** أي لا لغيرهما عبارة النباي والنباي واما تشبيه الكسبي والخزير وفرعهما أوفرع أحد هلم مع الآخر بجلد واحد منهما فلا يعمل خلاف تشبيهه بغير جلد هلم من الجلود الاضافة فلا بد من بس **(قوله وهو يحرم الخ)** بجلة النباي واما انفسى لما هو عليه من **(قوله لبايته)** أي الجلود الاضافة فلا بد من بس **(قوله وهو يحرم الخ)** بجلة النباي واما انفسى وليس لباس الكسبي الذي لا يقتضى أو الخنزير جلد مثله مستلزماً لاقتضائه ولو لم يأخذ على الاقتضاء دون الالباس على أنه لا يجوز اقتضائه ما اضطر لاحتاج الى جعل شيء عليه أو ليس دفعه بنحو سحر أو بكون ذلك لاهل الذمة فانهم يقرعون عليها واضطر تزويده لياكله كابتزود بالمشقة عليه حينئذ إن به الله كاهن طاهر وبذلك اندفع استكمال الاستبعاد اه **(قوله أو فقط)** أي نحو الراضة قول المتن **(ويحرم الاستصباح الخ)** وفي شرح المذهب عن الرافعي لما حمله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالخضرة من عظم الغنم لغير الاستصباح فيها واهتمت شعنا الطيلاري وحملته تعالى وان وجد طاهره يستعمل فيها هو طاهر لان فرض الاستصباح حاجته في ذلك كإلزام وضع لائه القليل في آنية نجسة لغرض اطهارة ناراً ونحو ذلك وتخص الطاهر انما يصح لغير فرض فلنأمل سم على المنهج اه عن قول المتن **(الاستصباح الخ)** وكذلك دهن اللوابيه اه **(قوله مع الكراهة)** الى الفائد في النهاية والنباي الاقوله ون قد ادخلو ويجوز **(قوله يعارض الخ)** * **(فرع)** * اذا استصبح بالدهن النجس جاز اصلاح الغنمية باصبعها من نجس وأمكن اصلاحها بنحو عود لان النجس يجوز للعاجلة ولا يشترط لجواز الضرورة سم على المنهج اه عن **(قوله في الفارة الخ)** أي في جواب السؤالين الفارة التي توث الخ فقوله توث الخ مصغرة للفارة المحلى بلام الجنس الذي يحكم النكر عبارة الملقى وغيره لا صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في حنن فقال ان كان جنداً فالقوهوا وما سواه وان كان ما عفاها فصبره أو فانه تعفوا اه **(قوله وضله النجس الخ)** والخيار انما خرج من الكسبي طاهر وكذلك الخ لخرج من الدهن كالحشاه لانه لم يتحقق أنه من عين النجاسة لجواز أن تكون النجاسة الكرمية الموجودة في فعلها وانه من النجاسة لأنه من عينها نية **(قوله يعني عن قوله)** قال في المجموع ويجوز ظلي السفن شعهم المشقوا طعام البسة للكلاب والطور واما ما اعطاه المتخص للذواب مغنى زهانية **(قوله نعم يحرم ذلك في السجد)** مطلقاً به صرح الامام وأفتى به شعنا الشهاب الرملى سم عبارة شعنا يحرم في المسجد وان لم يلبث اه **(قوله حرمة ادخال النجاسة فيه الخ)** فيه ان نفس الاستصباح

في حال الاختيار (في الاصح)

لنجاسة عنه مع ما علم من التعبد باختيار النجس لإقامة الصلاة ويؤخذ منه أنه يعمل لباس جلد الصبي غير مبرر ويجوز ويجوز استعماله في غير لباس نظير الذي قبله بل أولى والباس جلد كل منهما لا يدخل في المنة ولاستواهما مائة غرام وجلد المستغنية وعوم اقتضاه الخنزير ولو جوب قوله فهو رافعي الضرورة كان اضطر لجعل متاع عليه والكسبي لا لخصوصه أو حفظ حاله من قبل (ويحرم مع الكراهة) الاستصباح بالدهن النجس يعارض أو أصالة كقول المتن أي غير المغفلة (على المشهور) لغير الصبي في الفارة توث في السن الذائب ما صجوا به أو قال فانقبضوا له ودين النجس يعني عن قلبه نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقاً لحرمة ادخال النجاسة فيه لغير حاجته من قديدان لو لم يحصل مفهومه على ما إذا احتجج لاسراج به فيه

حاجة قالو جه جواز الاستصحاب به في المحذور بشرط أمن التلوين منه ومن ضلته وان قل مر اه سم وعش
قوله وكذا الدار الخ عبارة النهاية قال الاذرى والوجه ان يلحق بالمحذور المنزل المؤجر والمار ونحوهما ان
 طال زمن الاستصحاب فيه بحيث يعاقب الشئ بالسقف والجدار ويقع عاين من ذئان المصباح لقائه
 اه **قوله** وكذا الدار المستأجرة والمار الخ الوجه الامتناع فيها حيث أدى الى تجسيسها وسواها
 مطلقا مر اه سم عبارة عش قال مر يجوز اسراج البعير النخس في بيت مستأجر معه أو مؤجر له
 بشرط أن لا يؤثر بنحو ضائه ثم البعير الذي جرت العادة بالسماحة به بحيث يعنى به المالك في العادة لا بأس
 فلا كان موقوفاً أو لغيره أو مأمراً لمعنى أى ولو يسير لانه هناك مالك به ثم رضاءه يتفرع على ذلك الطبخ ونحو
 الجلبة في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال مر وينبغي أن يمنع اذا ترتب عليه تسو يد الجدران وجوز أن
 يستثنى ما اذا علم كان في تلك البيوت الطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرم سم على التمسح اه عبارة
 شيخنا ولا يحرم تجسيس مالك غيره أو مؤثرف بغيره به عادة كثرية السباح والاوز ونحوهما بغير خلاف فإلم
 تجبر به العادة فانه يحرم ان لو اه وكذا في البعيرى الا أنه مثل المعتد بالوقوف بالسرجين في البيوت
 وروى بنحو السباح فيها وتحميد الارض بالنخس أى تسجيها به اه **قوله** ان أدى الى تجسيس شئ الخ أى
 ولم ياذن مالكه اه حاشي **قوله** ويجوز اخذها صاويها ويجوز استعماله في غيره وبذلك كاحم حوايه ثم
 بظهرها وكذلك يجوز استعمال الادوية لخصبة في البسج مع وجود غيره من الطاهر ان وان بالبرها
 فالبايع يسدده قال في الخادم وكذلك وطء المستاضة وكذلك التبعيل لخصبة تحت المائدة فانه يجوز التحليل
 الا يلاخ فيها ثم قال عش قوله مر استعمال الادوية لخصبة الخ امد بغير الجواب روى السكب والخنزير
 فلا يجوز وكذا تحميد الارض به أيضا تنهى زيادى أى ذلك لود بغيره طهر الخلدو بنفس سبها احداها
 بتراب اه وفي البعيرى عن الشورى وتخل عدم جواز البغى برون السكب والخنزير واذا وجد غيره
 صالحة اه **قوله** اخذها صاويها أى للاستعمال لا للبيع كذا في المغنى ومقتضا حرمه لاتخاذ للبيع وان
 لم يتحقق البيع فلتأثم لمصرى **قوله** لان أكثرها الخ متعلق اهمقوع لعله **قوله** وانما هي ملتفة أى
 الاكثر والتأنيث نظر المعنى **قوله** فيها أى الفائدة **قوله** منه أى من هذا التأليف **قوله** ثم أى
 ذلك التأليف **قوله** كما قاله الخ أى عدم التفرع **قوله** في طول عمامته الخ **قوله** فائده **قوله** سئل الجلال
 السبولى عن شخص من أبناء العرب ليس الفروج والزنا الاخر ومامة العرب واشغل بالعلم وفضل
 وضالط الفقهاء فامرهم أن يلبس ثياب الفقهاء لان في ذلك خرماء ومنه فهل الاولى ذلك والاستمرار
 على هيئة عشيرته وما جئنا ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته ومما قد روى عمامته وهل ليس
 أحسن من الصباغة في عهد صلى الله عليه وسلم الزنا والفروج فقال في الجواب لان الصباغة على لباسه

مر **قوله** وكذا الدار المستأجرة والمار الخ الوجه الامتناع في الدار المستأجرة والمار تحت أدى الى
 تجسيسها وتسو بهما مطلقا مر **قوله** **قوله** سئل الجلال السبولى عن شخص من أبناء العرب يلبس
 الفروج والزنا الاخر ومامة العرب واشغل بالعلم وفضل وضالط الفقهاء فامرهم أن يلبس ثياب
 الفقهاء لان في ذلك خرماء ومنه فهل الاولى ذلك والاستمرار على هيئة عشيرته وما جئنا ما كان النبي صلى
 الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته ومما قد روى عمامته وهل ليس أحسن من الصباغة في عهد صلى الله عليه وسلم الزنا
 أو الفروج فقال في الجواب لان الصباغة على لباسه ذلك ولا خرم له ومنه لان ذلك لباس عشيرته وطء وتقول
 غيره أيضا ان لباس الفقهاء لم يحرم مروه فكل حسن ذال للنساء أهل جنس موهذ المناسبة هل وصفه ثم بين
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلاص تحت العمامة وليس القلاص بغير عمامة وليس العمامة بغير
 قلاص وليس القلاص ذوات الاذان في الحرم وان كان كثيرا كان بغير العمامة الحرقانة والسود
 في اسفارهم يعتبر اعتبارا ولا اعتقار أن يضع على الرأس تحت العمامة شأوا يضر بجمالك تكن العمامة فيشد
 العصابة على رأسه وجبهته وان البهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا

وكذا الدار المستأجرة أو
 المارة ان أدى الى تجسيس
 شئ منها بما لا يعنى عنه أو
 بما ينقص قيمتها أو اجرتها
 فيما يظهر بخلاف قليل
 ذهابها الذي لا يؤثر نقصا
 البتة يجوز اخذها صاويها
 وس قد الدواب **قوله** فائده
 موهمة **قوله** لان أكثرها ليس
 في كتب الفقه وانما هي
 ملتفتة من كتب الاحاديث
 ولما كتبت أطأت الكلام
 فيها ثم رأيت أنها أخرجت
 الشرح عن موضوعه
 فأفردتها بتأليف حافظ ثم
 نصحت منه هماما ليدمنه
 بأخصر إشارة اكلا على
 ما بسطه ثم اعلم انه لم يضر
 كما قاله الحفاط في طول
 عمامته صلى الله عليه وسلم
 وعرضه انى وما وقع له على
 في طولها الله فموسمعة أفزع
 ولغيره انه نقل عن عائشة
 انها سمعت عرض خذ ذراع
 وانما كانت في الشرف يريانه
 وفي الحضر وسداه من صوف
 وان عذبها كانت في الشرف
 من غيرها في الحضر منها
 فهو شئ

استروا ولا اصل لهم وقع خلاف (٢٤) في الرداءة قبل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أر بعاً أذرع ونصف أو شران في عرض

فرضين وشرو وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الأزار والاقول الثاني وبسن لكل أحد بدل: أي كد على من يقتدي به تحبب كهيئة والمبالغة في التحمل والذفافة والمبوس بسائر أنواعه لكن المتوسط نوعان ذلك يقصد التواضع لله أفضل من الارتفاع فان قدسها اظهار النعمة والشكر عليها افضل تساو بهما للتعارض وأفضلية الاول لانه لا حظ للنفس فيه وجهه وأفضلة الثاني للغير الحسن ان الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده وينبغي عدم التوسع في الماء والمشرب الا للضرورة شربا كإكرام ضيف والتوسع على العيال وإيثار شهوهم على شهوته من غير تكاف كقرض لهم من غير رجول المقرض حاله الا ان كان له جهة ظاهرة تبسّر الوافعهما اذا طرأ لسوء ودما مشواعة وقرواية الله صلى الله عليه وسلم مشي جافا وقد يؤخذ منه تدبيل الحلق في بعض الاحوال بقصد التواضع حيث أن مؤذنا وتساووا في احتمالاً ويؤذنه لغيره في دخول مكة بهذه الشروط ويحس كل في المجموع بلا كراهة ليس بخوف من وجاهه ويتوجه أياً غير خامة لرويته لما ينافي في التلبسان

ذلك ولا خرم لرويته لان ذلك لباس عشرته وطائفة: ولو غيره أيضا لباس الفقهاء لم يحرم مروته فكل حين ذلك لما ثبته أهل جنسه وهذا المناسبة أهل وصفه ثم بين أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلانس تحت العمامة ولباس القلانس بغير عمامة ولباس العمامة بغير قلانس وليس القلانس ذات الاذان في الخ وروايته كان كثيرا ما يعم بالعمامة الخرافة السود في أعفوله ويعتبر اعتقادوا والاعتقاد أن يضع على الرأس تحت العمامة متساوياً وأنه ربما لم تكن العمامة فيشد للعصابة على رأسه وجهته مؤان البيهق وروى عن وكانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لفرق بيننا وبين المشركين العمامة على القلانس وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس قلنسوة بيضاء وبين أن القلنسوة فضاه مبطن يستتر به الرأس ثم قال دلل مجموع ما ذكر على أن القلانس كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والعصابة تحت العمامة هو القلنسوة ودل قوله بيضاء على أنه لم يكن من الزنوط الجر وأشبهه من ثيابهم من جنس الثياب القطن أو الصوف الذي هو من جنس الجلباب والكساء الذي من جنس الزنوط إلى أن قال وقد روى البيهقي في شعب الاعيان عن ابن عبد السلام قال سألت ابن عمر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس قال كان يدور العمامة على رأسه مو بغير زهلمان ورواه رسول لهاذا ما بين كتبه وهذا يدل على أنها عادة أذرع والظاهر أنها كانت نحو العشرة وأوقوها بيسير وأما القول بوج قد صرح أنه صلى الله عليه وسلم يلبسه روى البخاري عن عتبة بن عامر قال أهدى لي النبي صلى الله عليه وسلم رجوعا فلبسه فضلي فيه ثم انصرف فترعه زعماء كالكرهه وقال لا ينبغي هذا للمعتن قال العلماء الفرج هو القلانس المخرج من خلفه وهذا

ولو غير منه وروايتهم بتدويره لا تتبع اه ومرميا على من انه متى قصد لباس أو نحو نحو تكبر كان فاعا أو شها انخص

بشاهه أعكسه في لباس الخنص به المشبه به ثم لم ينسق لآفته في الحديث ويحرم على غني لمن خشن ليعلم ما يأتي أن كل من أعطى له الصفة ظننت في موضعها بالاحرام عليه وقوله ولم يلبسوا يحرم نحو جلوس على جلد سبع كثر (٣٥) وفهذه شعر وان جعل إلى الأرض على

الأوجه لانه من شأن المكبرين وحرم جمع ليس فردة النجاس والصواب كلها كنجوس وجين اشهر عليهم بشخص خشن برجل لا يفسد ذلك الا في فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الوشق شعره نفس وان دبت له فخرما كقول ابن نضش فرش احتمل حدوث مؤذنيه لانه امر به وكل من سلى الله عليه وسلم لباس الحر فهو في ثوب مخطط بل صعب انها أحب الثياب اليه وقال في ثوب خطه آخر خطه وأعطاه لغيره خشيت أن أظفر اليها فتفتت عن صلاتي وبينهما تعارض مع كون المفسر عندنا كراهة الصلاة في المخطط وأوله أعطاه وقد صعب بأنها أحب خاصة بغير الصلاة جمعين الحسدتين والأفضل في القمصين كونه من فنان وينبغي أن يلبس به سائر أنواع اللباس كالعمامة والطلستان والزده والأزار وشعرها وبسبه الصوف الحديث في الأول وحديث في الثاني لكن ذلك أقوى من هذين وكونه قصيرا بأن لا يغوار الكسب وكونه أنصف الساق أفضل وتقصير الكعبين بأن يكون

الخنص به المشبه أي أؤذنبه في لباسه من النهاية **(قوله لما يأتي)** أي في آخر الهيئة كروي **(قوله انتهى)** أي في الجموع **(قوله نحو جلوس الخ)** عبارة شرح بأفضل ويحرم على الرجل وغيره استعمال جلد العهود والنمر اه **(قوله به شعر الخ)** وفي الأعيان بخلافه إذا ذر بل ورو كروي على بأفضل **(قوله وان جعل الخ)** أي شعره **(قوله والصواب حال الخ)** ويحمل أيضا فرو والغند وقام ووصل وسور كروي على بأفضل **(قوله لا يفسد الخ)** أي وسواك اشترطه بدم الحنظل **(قوله بل لا يفسد الخ)** تقدم منه عن المغني **(قوله الا في فرو)** كذا بالوقوف بعض النسخ وفي بعضه بالمال وهي أفسد وأنب **(قوله في فرو معين)** أي علمه بذلك بخصوصه **(قوله دون مطلق الجنس)** أي دون أمثال ذلك الفرد التي لم يعلمها بذلك فلا تحرم وان اتخذ الصانع والمصنع **(قوله شعره نفس)** هذا الجملة خبر وفرو الوشق **(قوله لانه الخ)** أي الوشق **(قوله حديثه)** أي كالحيتة والعقرب **(قوله في ثوب)** أي في شأنه **(قوله خطه)** صفة ثوبه ثوب أو ماله من **(قوله خشيت الخ)** مقول قال **(قوله وبينهما)** أي الحديثين **(قوله في المخطط)** وأوله أعطاه أي لبسه أؤتمن وجهه اليه أو أوقف عليه وينبغي أخذ من التعليل بالافتتان بتقدير المخطط بالظهور بحيث يقع عليه النظر بخلافه إذا غطاه حتى يمنع وقوع التفرافح كان لبس ثوبه غير فلا كراهة حيث دللنا أنه أعلم **(قوله اليها)** أي إلى خطوط هذا الثوب **(قوله وقد يباح الخ)** لا يخفى بعده ولو حل الحديث الثاني على ذي خطوط غير ممتن شأنه الاشتغال بالحلم بعد فاته من الوقائع فغلبه الغفلة **(قوله بأنها)** أي أسبغت الحبرة **(قوله ذلك)** أي حديد القطن **(قوله وكونه)** أي قوله بل لو توفقت في النهاية والمغني لا يقول بل ينسق **(قوله وكونه الخ)** أي القمصين أي ونحوه لرجل أمثالها لغيره زهواً وسال الثوب على الأرض الذراع ويكرهه الزيادة على ذلك وأشداه الذراع من الكعبين على الأقرب شرح بأفضل ونهايه وأما ذلك في المغني لأنه اعتد أن يشدها من الحد المستحب للرجال وهو أنصاف السابق قال الكروي على بأفضل وحرمه الشارع في الفتا من الغفلة واستوى جهتي الأعيان ونقله فسمع من شيخ الإسلام اه **(قوله فليس له عرف الخ)** أي خذ بلهم نهاية ومعنى شرح بأفضل أي ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه الحقوا بهم عرش وأبى في الشرح منه **(قوله وأطلقوا الخ)** عبارة النهاية والمغني شرح بأفضل وأقراط توسعة الثياب والأكلهم بدعة صرف وتضييع لعمالهم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسهم عرفاً بذلك فيسألوا الخ توبن أن يبدأ بينه لباسه سائر ماله وان يتعلم نحو عليه إذا جلس وان يتعلمها واهه وأجبت له العذر وان يطوى ثيابه ذكر اسم الله تعالى والاسبغ الشب طين كلور اه زاد الأولان ويكرهه بل عذر المني في فعل واحدة وأتبعوها تكلف ولا يحرم استعمال النساء وهو المختص في الثوب والأولى تركه وترك ذلك الثياب وصلها اه وزاد خفاها كان ذلك أي الدق والصل على من يرد السجدة كل من الغش الحرم فصبها لعلام المشركيه اه قال عرش قوله وتضييع لما لوع ذلك هو مكره والاعتد قد استدلوا وقوله ويسن أن يبدأ بينه الخ ولو خرج من المسجد فبقي أن يقدم سائر ما روجوا يضعها على ظهره فعل اليسار مثلاً يخرج باليمين فيلبس عليها ثم يلبس ثوب اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخروج باليسار وقوله مر وان يطوى ثيابه ذكر الخ أي مع التسبحة وأما الباقي لفه على ما يتفق الهيئة التي تكون عليها عند اذابة اللبس وقوله ولو خرج من المسجد الحديث أصل في لبس الخلفاء وانما ترجمته على الله عليه وسلم لكونه كان حراً وكان لبسه قبل تحريم الحر رفرت احرام وفي جميع مسلم انه قال حين تزعمته في عجمه بل اه **(قوله ويجوز بل كراهة لبس ضيق الكعبين حضراً وسفر الخ)** في تناوئ السبوطى برجل ليس له الا ثوب فصله وليس بواقصير الكعبين

الريسة لا ابتاع فان ادعى ذلك ككل ما زاد على ما قدر وفي غير ذلك بقصد الخيل معوم بل ينسق والا كراهة كان غير العلماء بغيره بخلاف ذلك فليس له عرف فيسأل أو يمشي كلامه بل لو توفقت اذالة تحريم وأفعول واجب على ذلك وجوباً مطلقاً أن توسعوا لثوبهم بدعة في الفاحشة ويجوز بل ذكر كراهة لبس ضيق الكعبين حضراً وسفر الا ابتاع وزعم ان هذا ناص بالفرز ومن غنم ان اربادته فيه سنة كاصح

به ابن عبد البر لم يعدد من العمالة إلا ثلاثة فقصص الخلل لأحداث كثيرة منها اشتد ضعف كثير من أصحابه كثرة طرقها وزعم وضع كثير منها لفعل كجوازها بن جزي هنا والحال في التعجيل الآتري إلى حديثه اعني ازادوا حالما حيث كان ابن جزي يوضعه والحق كما يصفه استر وامامه على عادته لم يحصل السنة بكونها على الرأس وأخو قانسو فتحها في حديث ما يدل على فضيلة كبرها لكنه شديد الضعوه وحده لا يتجوز ولا في فضائل الاعمال ولا في ضبط طولها وعرضها بما يليق بلاسها عادة في زمانه ومكانه فان زاد عليها على ذلك ترك وعليه جعل اطلاقهم كراهة كرهاتوه ذكيت بها عادته أو بطلان من ثم اغترفت مروءة نفسه بلبس عمامة سوى في تاليق به وعكسه وسأني أن هؤلاء هم كرهه بن جوام على (٢٦) من تحمل شهادة لأن في حديثنا بطا لالحق الغبير ولو اطرقت عادته تحمل بارزها من أصلها لم

تتفرم من الزور وتختلفا لبعضهم وبأخفى الطبائس خلاف ذلك ويقربان تدبها على أصل وضعها فلو نظر لعرف يتخلفه فإن أصل وضعها لزمه كما صرح به بعض العلماء المتقدمين وفي حديثين ما يقتضي علم تدبها من أصلها لكن قال بعض الحفاظ لأصل لهما والأفضل في لونها البياض ووجه لبس صلى الله عليه وسلم للعمامة سودا وتزول أكر الملائكة يوم بدر بعماض صغر وقائع تخملة فلاتنفي عنهم الخبر الصحيح الأكرم بلبس البياض وأنه سحر الألوان في الحياة والموت ولا بأس بلبس القنسوة الملاحظة بالرأس والمرافعة الضربة وغديرها تحت العمامة ولا عدا بل أن كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم بقول الراوي وبلا عمامة فقد يتأيد بعض ما اعتاده بعض أهل النواحي من ترك العمامة من أصلها وغير علمائهم بلبسها على قنسوة بيشة لا مقة بالرأس لكن تسليم ذلك الأفضل ما عليه معادها هو لمن الناس من لبس العمامة بعد زنها وعادة (قوله الخ أي لو دخل في المسجد فخرج يسار من أعلاها ووضعها على ظهر عنقه ثم خرج عنقه من أعلاها ووضعها على المسجد ثم وضع اليسارية فقد جمع بين الإبداء بتعلم اليسار والاحتياط بالإن عس (قوله ولقصد الخ) أي في حضور الجمعة والمسلمين جميع الناس (قوله كاهو) أي التساوي (قوله هنا) أي في التوضيح (قوله استرواها) أي طلبا لاحتضن تعجب التحقيق (قوله على الرأس) أي بالقسوة (قوله وأخو قانسو الخ) بالجر صاع على الرأس (قوله وهو) أي شديد الضعف (قوله ولا في فضائل الاعمال) عطف على مقدر (قوله في غير الفضائل ولا في الفضائل) أي بحسب عادة أمثاله (قوله وعليه) أي ما زاد على الملائق (قوله كشيئا) أي من حدث الف والموت (قوله وعكسه) أي مروءة سوى بلبس عمامة نفسه (قوله عادته) أي عادته أمثاله في زمانه ومكانه (قوله وسأني) أي في الشهادة (قوله لا في حديثنا) أي في الحرم مع كونه متعملا الشهادة (قوله ازأناها) أي ترك العمامة فكان ينبغي ذكر الضمير في قوله عدم تدبها من أصلها (قوله خلاف ذلك) أي خرم مروءة لا يسه إذا اطرقت عادته بتركه (قوله وفي حديثين الخ) تأكيد لقوله فان أصل وضعها الخ والواو يعني بل (قوله لم تتفرم بها) يعني بلبس العمامة (قوله ونزل أكثر للملائكة) أي وصحة نزول الخ (قوله ولا بأس بلبس القنسوة) أي ولا بلبس العمامة بلا قنسوة ولا بشد صلابة على الرأس والجنبه بلا عمامة كجواز السويطي (قوله الاطية بالرأس) أي لا لا صقته (قوله المضرب الخ) أي المحسوسه فتبعد صفة القنسوة (قوله ولا عمامة) عطف على قوله تحت العمامة (قوله وبقول الراوي الخ) متعلق بقوله قد يتأيد الخ (قوله قد يتأيد بعض ما اعتاده) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى بآيات لفظية من حديثنا لها في أكثر النسخ مصطنع الجوى (قوله وغير الخ) عطف على قوله ترك العمامة (قوله ورعاية قدرها الخ) أي العمامة (قوله لكن تسليم ذلك) أي التأييد (قوله أولئك) أي بعض الحفاظ أو الكثير من العلماء (قوله وما في العزيمة الخ) هي اسم لقطع من القماش تعرف في مؤخر العمامة وينبغي أن يقوم مقامها راحة من طرف العمامة من مجملها عس أقول بل المراد بالعبادة ذنبه هنا يشمل إرسال طرف العمامة كإلى المعنى والاسم عبارة لأول والسنة أن تكون العزيمة بين الكتفين ويجوز لبس العمامة بإرسال طرفها بدونه ولا كراهة في واحد منهما ولكن الأفضل إزناؤه اه وكذا في الاسني لأنه قال بدل الاستدراك وصم في إزناؤه خير مسلم عن عمرو بن دينار قال كان أنظار الرسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة سودا وقد أرى طرفها بين كتفيه اه (قوله ناصتا الخ) صفة لأحداث الخ (قوله ولاجل هذا) أي محجة تلك لأحداث في العزيمة (قوله بأن المراد به فعل العزيمة) أي بأن مراد الشيخ بقوله لهما فعل العزيمة وخبر به بين الناس فهل في ذلك من عيب أو يقدح في الدين وإذا أنكره أحد فهو مصيب في انكاره أو تخلف في تأييد لبس في هذه السنة من عيب ولا يقدح في الدين بل التقشف في اللباس يستحسن علمائهم المرسلين وهو شعار السابق الصالحين ونص أصحابنا على أنه يستحب تقصير الكم قد قصه الله صلى الله عليه وسلم

(قوله) قلنسوة بيشة لا مقة بالرأس لكن تسليم ذلك الأفضل ما عليه معادها هو لمن الناس من لبس العمامة بعد زنها وعادة (قوله الخ) أي في حضور الجمعة والمسلمين جميع الناس (قوله كاهو) أي التساوي (قوله هنا) أي في التوضيح (قوله استرواها) أي طلبا لاحتضن تعجب التحقيق (قوله على الرأس) أي بالقسوة (قوله وأخو قانسو الخ) بالجر صاع على الرأس (قوله وهو) أي شديد الضعف (قوله ولا في فضائل الاعمال) عطف على مقدر (قوله في غير الفضائل ولا في الفضائل) أي بحسب عادة أمثاله (قوله وعليه) أي ما زاد على الملائق (قوله كشيئا) أي من حدث الف والموت (قوله وعكسه) أي مروءة سوى بلبس عمامة نفسه (قوله عادته) أي عادته أمثاله في زمانه ومكانه (قوله وسأني) أي في الشهادة (قوله لا في حديثنا) أي في الحرم مع كونه متعملا الشهادة (قوله ازأناها) أي ترك العمامة فكان ينبغي ذكر الضمير في قوله عدم تدبها من أصلها (قوله خلاف ذلك) أي خرم مروءة لا يسه إذا اطرقت عادته بتركه (قوله وفي حديثين الخ) تأكيد لقوله فان أصل وضعها الخ والواو يعني بل (قوله لم تتفرم بها) يعني بلبس العمامة (قوله ونزل أكثر للملائكة) أي وصحة نزول الخ (قوله ولا بأس بلبس القنسوة) أي ولا بلبس العمامة بلا قنسوة ولا بشد صلابة على الرأس والجنبه بلا عمامة كجواز السويطي (قوله الاطية بالرأس) أي لا لا صقته (قوله المضرب الخ) أي المحسوسه فتبعد صفة القنسوة (قوله ولا عمامة) عطف على قوله تحت العمامة (قوله وبقول الراوي الخ) متعلق بقوله قد يتأيد الخ (قوله قد يتأيد بعض ما اعتاده) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى بآيات لفظية من حديثنا لها في أكثر النسخ مصطنع الجوى (قوله وغير الخ) عطف على قوله ترك العمامة (قوله ورعاية قدرها الخ) أي العمامة (قوله لكن تسليم ذلك) أي التأييد (قوله أولئك) أي بعض الحفاظ أو الكثير من العلماء (قوله وما في العزيمة الخ) هي اسم لقطع من القماش تعرف في مؤخر العمامة وينبغي أن يقوم مقامها راحة من طرف العمامة من مجملها عس أقول بل المراد بالعبادة ذنبه هنا يشمل إرسال طرف العمامة كإلى المعنى والاسم عبارة لأول والسنة أن تكون العزيمة بين الكتفين ويجوز لبس العمامة بإرسال طرفها بدونه ولا كراهة في واحد منهما ولكن الأفضل إزناؤه اه وكذا في الاسني لأنه قال بدل الاستدراك وصم في إزناؤه خير مسلم عن عمرو بن دينار قال كان أنظار الرسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة سودا وقد أرى طرفها بين كتفيه اه (قوله ناصتا الخ) صفة لأحداث الخ (قوله ولاجل هذا) أي محجة تلك لأحداث في العزيمة (قوله بأن المراد به فعل العزيمة) أي بأن مراد الشيخ بقوله لهما فعل العزيمة وخبر به بين الناس فهل في ذلك من عيب أو يقدح في الدين وإذا أنكره أحد فهو مصيب في انكاره أو تخلف في تأييد لبس في هذه السنة من عيب ولا يقدح في الدين بل التقشف في اللباس يستحسن علمائهم المرسلين وهو شعار السابق الصالحين ونص أصحابنا على أنه يستحب تقصير الكم قد قصه الله صلى الله عليه وسلم

وقد اشتهر دوا بكونه صلى الله عليه وسلم أو ساهبا بين الكتفين نازوا إلى الجانب الأيمن أخرى على أن كلامهما استوفى هذا تصريح بهم بأن أصلها حنة
 لأن السنتي أو ساهبا إذا أخذت من فعله صلى الله عليه وسلم فأولى أن تؤخذ سنة أصلها من فعله له أو امره بهما متكررا ثم أرسل ساهبا بين
 الكتفين أفضل منه على الأيمن لأن حديث الأول أصح وأما إرسال الصوفية على الجانب الأيسر لكونه جانب القلب فتذكر قريش يغتمها
 سوى به فهو عني استحسنوه والظاهر أنهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معذورين وأما بعد أن بانهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان
 حكمه من قبلهم بما فهم من الجليلي تحسبن الله عز وجل يدي بعض مجسمي الجنابة لجلها بين الكتفين حكمة تلقى يعتقد الباطل فاجزوه ووقع
 لصاحب القاموس هناء ودون عليه كقولهم في نقلها صلى الله عليه وسلم قط والصواب أنه كان يتركها أحيانا وكقولهم طرية فان أراد أن فما
 طولها لاسياحي أرسلت بين الكتفين فواضع أو أرى بمن ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد
 ذراع وبها مشير انتهى ورمها على منة حمة فاش طولها بقصد الخلاء فان لم يقصد كرهه الاغش بال وطولها بل من أصلها
 تمثيل لما هو معلوم أن سبب الأثم إنما هو قصد نحو الخلاء فاذا وجد التتميم على فعلها هذا الغرض ثم إن لم يفعلها على الأصح كالأصم
 في كل معصية منهم على فعلها في حديث حسن من ليس فو إذا شهرة أعرض الله عنه أن كان وليا (٣٧) أي من لبسه بقصد الشهرة المستزمنة

لقد سئحو اغتياله لغير من
 ليس فو يا بياهي الناس
 لم ينظر الله إليه حتى رفعه
 ولوشى من أو ساهبا نحو
 خيلهم بومر بركها خلافا
 لم يزع لم يفعلها ومجاهدة
 نفسه في إزالة نحو الخلاء
 منها فان عجز لم يضر حتى شد
 خطور نحو رايانه قهرى
 عليه فلا يكفيه كسائر
 الواووس القهز به غاية
 ما يكفيه الله لا يسترسل
 مع نفسه فيها بل يشتغل
 بغيرها ثم لا يضر ما طرا
 قهر عليه بعد ذلك وخشعة
 إجماع الناس صلاحا وأعلما
 خلاعة بار ساهبا لأوجب
 تركها أيضا بل يفعلها
 بومر معاجلة نفسه كذا كر
 وبحت أن ركني الله يحرم

(قوله وقد استدلو الخ) إثباتا لنسب العذبة (قوله وهذا) أي استدلال الأصحاب المذكور (قوله في إرسالها)
 أي في كشبة إرسالها (قوله ثم إرسالها الخ) قضية قول الأئمة والمغني والنهاية واستئذان تكون العذبة
 بين الكتفين اه إن إرسالها إلى الأيمن خلاف السنة ولا فضيلة فيه من حيث الإرسال خلافا لما وجهه
 تفسير الشارح بصحة قسم التخصيل فليترجح (قوله فتذكر) أي العذبة بالرسالة عن الجانب الأيسر
 (قوله حكمه منها) أي ندى أصل العذبة (قوله بعض مجسمي الجنابة) يعني ابن تيمية (قوله هنا)
 أي في بيان العذبة قوله ورمها في قوله فان زاد على ذلك كمثل ما زاد الخ (قوله بل هي) أي العذبة وكان
 الأول بل أياها (قوله قصد نحو الخلاء) أي كاطهار الصلاح (قوله المستزمنة) صفة لقصد الشهرة
 فكان الأولى التذكير (قوله من إرسالها) أي العذبة (قوله) أي ترك ذلك الخاطر (قوله فما) أي
 في تلك الواووس (خلاصة) أي عن الصلاح وألهم (قوله بار ساهبا) متعلق بقوله إجماع الخ (قوله لا واجب
 الخ) خبر قوله وشبه الخ (قوله وبحت الركني الخ) معناه عش (قوله ففعلهم) أي مثلا (قوله من
 القادة السابقة) أي في أوائل الفتنة (قوله كذلك) أي موصوفاتك الصفة (قوله وعليه) أي على
 البحث المذكور أو على قصد التفرغ (بمعنى قول ابن عبد السلام الخ) هذا العمل محل نال (قوله منه) أي
 من كلام العلماء (قوله هو قسيمان) أي الطليسان (قوله نحو عمالة) أي كالقنوس (قوله على الكتفين)
 أي ورسبان الجانب الآخر (قوله في تفرغه) أي الخلق (قوله بقاء الخ) الأولى التأنيت (قوله
 ونطاق) أي الطليسان (قوله وانه) أي من ذلك الاطلاق (قوله ومثو) عطف على قوله يمكن (قوله
 والمربع) أي جعله معاهد الأول مع ذكره في تفرغه السابق توقف الآن بكون واو والسدول من ضربات
 الناحيتين (قوله وهو الخ) أي السدول (قوله وانه) أي من السدول (قوله الطرحة) بغض فكون (قوله
 كان كما في السرة) أي لبسه بسبب ضيقه الكمين وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام تطويل الكلام بدعة
 يخالف للسوق اسراف ثم طال الاستدلال لذلك

على غير الصالح التزيين به بان غر به غير معنى فظن صلاحه فخطبه وهو ظاهر أن قصد هذا التفرغ أو مأمرة التبول فهو من القاعدة
 السابقة كل من أعطى شيئا لم يتنزه به بجزء قوله ولا يملكه إلا أن كان باطنا كذلك عليه يحمل قوله بن عبد السلام لغير الصالح التزيين
 به ما لم يخف فتنة أي على نفسه وأغربه بأن يتخلل لها أوله صلاحه لو ليست كذلك وهو أعلم أنه كثر كلام العلماء عند عاود ثامن الشافعية
 وغيرهم في الطليسان وقد نصبت المهمل من في المؤلف السابق ذكره وأردت هنا أن ألخص المهمل من هذا الموضع بأو خير ما نقلت هو قسيمان
 محتل وهو ثوب طويل عريض يسمون طول وعرض الرداء على ما مر من بيع يحصل على الرأس فوق نحو عمامة أو يغطي به أكثر الوجه
 كما قاله جمع محققون وظاهر أنه لبان الأكل فيه وبجذ من تقطعت الغم في الصلاة فانه مكره ثم يداير فوق الأذن اليمنى كالحول المعهود فيه
 من تحت الخنك إلى أن يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفه على الكتفين وهذا أحسن ما يقابل في تفرغه لا تامل فيه مما بعضه غير جامع وبعضه
 غير مانع وينتفي في الأصل كفتين أخريين يشار بهن هذوندي لحنانها في تتصل أصل السنتي بطاقي جازع إلى الرداء الذي هو حقة يختص
 به يجعل على الكتفين ومنقول كثير من السلف للصحرى ليس طباسان لم يزرعه عليه ومثو والمرا منه ما دعا الأول فيمثل الدور والمثلث
 الأيمن في الأستسقاء والمربع والسدول وهو ما منى طرفا من غير أن يضمهما أو أحدهما ولو بدونهما الطرحة التي كانت معتادة لتقاضى

الشفا الشافي والخصه وبفعلا اخلصهم من شفا من السن وهو محمدا لا اله الا الله. ادعيتكم مكرهين وهلككم ايمان شعار المودولان
 فيها للسبل المكر وبكيفيةها المذكور. وتبين في الاصل مع بيان كيفية القود وتوجهه نسبتته بذلك وبانما اخلق به وانه وجوده الا انتم
 يقرب من شكله من القوة المتصورة التي يجعلونها تختص بعمائمهم واخذت في الطرحه والحاصل ان كلما كان مشهلا لاي هبة السبل بان يلقى
 طرفي نحو رداء من الجانب ولا يرد على الكفة ولا يصفه ما يبداه وغيره هلكم ودواما ما نقل عن اولئك فلعلهم كانوا مكرهين على ما
 كلبس الخلفاخر بالرصف لكن بنافعه ما زاد النجس منقول السبكي لولا انتم على شعار القضاء بطلانها على عمن هذا عدوله لهذه
 السطحة في ترجمته ثم حكم القسم الاول للبدن: بفق الفقه كماله غير واحد من افعاله الشافعية والخاصة وغيرهما بل تأكد الصلاة وحضور
 الجمعة والسجود وجميع الناس قالوا (٣٨) وكل من صرح أو أودع كلامه كراهة الطيلسان فأخا أو أدمه الثاني بأقواله المتفق على كراهة

جميعها وانما من شبه الابدود
 أو انصارى ولاجل ذلك
 كان الاصح ان انكاره
 على قوم حضر والجمعة
 متطابقين انما هو كون
 طيلسانهم مقورة كطيلسانة
 اليهود وكذا طيلسانة اليهود
 السبعين الفالدين مع السبل
 فهي مقورة أيضا كما
 بصرح به حديث رواه
 أحمد وجه في الحديث الذي
 هو الاول المذكور بأحاديث
 صحاح وغيره وأما عن
 العاصية والسلف الصالح
 ومن بعدهم فغلب عليه
 والحدس والاشارة إلى
 بعض قائلوه في ذلك مما
 يعلمه الرد الشنيع على من
 أودع كلامه صمد يندب
 الطيلسان أن أراد الحديث
 المذكور ولذا أجبت عنه
 بأنه أراد ماصدا الأول ثم
 وقع في أكثر ذلك التعبير
 عن التيلسان بالتقنع وعن
 الطيلسان بالقناع ومن ثم
 قال في الباري في جبهته في
 نفسه عليه وسلم إلى بيت أبي بكر متقنعا فلو أنه متقنعا أو أصل في لبس الطيلسان الخ
 وفيه أيضا التقنع فقط فالأصل في التيلسان هو التقنع وقد صرحوا بأن التقنع الذي يحصل به التقنع الحقيقي هو الرد
 وهو يسمى طيلسانا كأن الطيلسان قد يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الأثير الرداء يسمى الآن الطيلسان فإلى الآن مع التقنع الطيلسان
 الحقيقي ويسمى رداء حجازا وما إلى ذلك كما هو الحال في الحديث وسمى طيلسانا حجازا والاصل في جميعه معنى الصلاوة موضع عن ابن مسعود
 حكم المرفوع التقنع من أخلاق الانبياء في حديث ما أطلق ان التقنع بالليل ويتويعن بخله على حال يأتي فيه ذلك لما صرح به كلام أئمتنا
 وغيرهم أنه سنة لخص الصلاة ولولا الإحتياط لا يتوعدان أن تقنع بغيره من غير الله تعالى في ذلك لما صرح به كلام أئمتنا
 للمعتكف في المسجد وليس مراد بال هو للمعتكف أكسدا لا المقصود من الاعتكاف الخلو عن الناس وسألت عن الطيلسان الخلو
 الصعري وياتي في الشهادات ما يدل على أن محل ندبة التيلسان اذ لم تقصر به مودته والا كلبس سوقي طيلسان فقه كراهة واختلاف مودته به

والخصه لعله معطوف على قوله التي الخ ولونك وعطاف على معاذة لكان أسببا ويحمل أنه معطوف على
 الطرحه (قوله من منة الخ) من بمعنى في (قوله وهو) أي فصل الاجلاء الطرحه (قوله بكيفية الخ)
 متعلق بقوله بدعيتكم مكرهين وهو الظاهر لمكرهين (قوله المتقورة) المناسب لانه وما بعد حذف التاء
 (قوله وجهه) نسبتته بذلك أي تسمية سمي القود التي هو القسم الثاني بلفظ المتقورة (قوله الحقة به)
 أي بالمتقورة (قوله وأخذت في الطرحه) يحتمل أنه خبر مبتدأ أعيد في أي وهي أحد الخ وإلا لكان استثنائية
 أو معطوف على قوله يجعلونها ويحمل أنه معطوف على قوله خرفة الخ وعلى كل رده ما أنه جعل مطاق
 الخرف من القود فمات على جعل أحد قسميه مكرهين بامتنه (قوله وأما ما نقل عن أولئك) أي عن الاجلاء من
 الطيلسان الطرحه (قوله لكن بنافه الخ) أي بنا في الجواب بالاكرام قول السبكي المذكور والصريح في
 اقتداره على إبطال الطرحه (قوله عما زاد الخ) حال من قوله قول السبكي قال البصري قول السبكي
 المذكور فظاهر قول الشارح المتقدم كغيره من طلب كبر العصمة وتوسيع الشباب حيث صار شعار العلماء
 مع القطع بأنه بدعة تصيب الأصل فلتأمل. يعلم أنه لا يجب ولا يفتق أه أي والاكرام انما هو باعتبار
 أصل الطرحه (قوله لهذا السطة) أي للاتفة بالسقوط وبمعنى جملة قوله السبكي المذكور (قوله في
 ترجمته) أي في مناقبه وفي كلامه متعلق بعدوله (قوله ثم حكم القسم الاول) أي الطيلسان الحديث (قوله بل
 تأكد الخ) عطف على الندب والضمير له (قوله كراهة الطيلسان) تنبذ في الفعلان (قوله قسمه الثاني)
 وهو القود (قوله وانما الخ) أي وعلى أن جميع أنواعه فهد من عطف العلة (قوله ولاجل ذلك) أي لكون
 القسم الثاني مطاقا من شأنه ذكر (قوله انما هو الخ) خبر انما هو (قوله وكذلك) أي مثل
 طيلسانه والرداء وجوده في هذه الأزمنة (قوله شغل الخ) متعلق بالأحاديث والآثار (قوله ان أراد الخ)
 في الرد أو ضمير ان أو هم كلامه الخ (قوله وكذا) أي بكون الرداء على إرادة الحديث والآثار (قوله ومن
 عن الرد (قوله بانه) أي من أو هم الخ (قوله في أكثر ذلك) أي ما تقدم من الحديث والآثار (قوله ومن
 ثم) أي من أجل أن المراد التقنع الواقع في أكثر ذلك التيلسان (قوله في جبهته الخ) أي في شمس ذلك الحديث
 (قوله قوله الخ) معقول قال (قوله وهو الخ) أي ذلك الحديث (قوله وفي الخ) أي في فتح الباري (قوله وهو)
 أي الرداء يسمى الخ على الأثر في تعريف العلماء (قوله كما) أي أنما قوله وعن الطيلسان بالتقنع
 (قوله ومن ثم) أي من أجل الأثر في تسمية الرداء بالطيلسان (قوله بهما) أي الطيلسان والرداء (قوله
 من أخلاق الانبياء) أي من سننهم (قوله رية) أي وهمة قصد أمر غير مشروع كالسرقة (قوله في آخر

ولا ينافيه تعميمهم نذبه لغير الصلاة لا لعلق منعهم وإتمام الذي منع منه كونه بكيفية تلقى به كما أشار واليه يقولهم طيلسان فقه ما إذا أراد السنن ليس بكيفية تلقى به وهذا واضح وإن لم نصر حوايه بل ربما يفهم من إطلاقه أنه لا بنذبه مطلقا وقد نقل البرزوقي ترك التمسك بذكره تركه بل يحرم أن كان محتملا للشهاد فلا يحق للغير تجرعه التسبب إلى ما يبطئه وتوقف الأمام في كون تركه غير مباح بالغير أو في دوق حديث لا يتقنع الأمن استكمل الحكمة في قوله وفعله وأخذ العلماء عما ذكر أنه ينبغي أن يكون العلماء شعار شخص جسم لم يعرفوا قسما ولا وليتلا ما أمروا به وأنهم اختلفوا في قول عبد السلام أنهم لم يتناولوا حتى تحلل وليس شعار (٣٩) العلماء فلسه وأن خالف الوالد السابق فيلهذا التقيد سنة أى سنة بل واجب أن توقف علماء التمسك والطيلسان فوا قد كسبه رجلا له فيها صلاح الباطن والظاهر كلا استعماله من الله والخوف منها تقطعت رأس شأن الخائف الأتي الذي لنا صر

الخ) أى في حديث آخر (قوله ولا يناديه) أى كراهة ذلك (قوله منع) أى منع السوق من الطيلسان (قوله وهذا الخ) أى كون السنن حق السوق ما هو بكيفية تلقى به لا مطلقا (قوله لا بنذبه) أى السوفى (مطلقا) أى أصلا (قوله وتوقف الإمام الخ) جواب سؤال ظاهر البیان (قوله بالغوا الخ) خبر عن توقف الخ (قوله مما ذكر) أى من الأحاديث والأنا (قوله فلسه) أى الطيلسان ويحتمل شعار العلماء (قوله فيها) أى من تلك القوائد ففي معنى من (قوله كراهة الخ) أى كذا كراهة الاستغناء (قوله وما يلغا الخ) عطف على مقصية (قوله ما يلغا الخ) أى وانطب (قوله من يلزمه ذلك) أى يلزم الطيلسان لما ذكر من القوائد (قوله ويقهر) تفسير لما قبله وكلاهما من الباب الثالث

باب صلاة العبدین *

وهما الاستمعاء والكسوفان من خصائص هذه الأمة كقوله الجلال السيوطي شيخنا (قوله وما يتعلق بها) أى كالأكبر المرسل عش وعبارة الجبري أى من قوله وبين بعدنا خطيبان إلى آخر الباب اه (قوله من العود) أى قوله قبل في النهاية والمنفى الأقوله على حد رالي بقوله الخ وقوله وجوب الخ ولم يحب (قوله من العود) أى والعود مشتق من العود معنى ونهاية (قوله لشكر وهما الخ) على التسمية عش (قوله أفضاله) وفي المختار العائدة العطف والمنفعة يقال هذا الشيء أعود على من كذا أى أنفع وفلان ذرفضع وعائده أى ذودعو وتعطف انتهى ومعناه توجه تفسير القوائد بالأفضال عش لكن جمع فضله على أفضال محل تأمل (قوله وكان القياس الخ) عبارة الأسنى والنهاية والمنفى وإنما جاع باليه وان كان أصله الوالوالز ومما في الواحد قبل للفرق بينهما عوادا الخشب اه قال عش يعنى أشترى ومما في الباعى الواحد حكمه ذلك لأنه ما وجبه فلا يرد دفعه وما قبل من جمع معناه ويران اه قولنا (هى) سنة أى فلا اتم ولا تنال بركها ولا إمام الأميرها كقوله المارودى وهو على سبيل الوجوب كقوله المنصف وقيل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما مسمى أمرهم بما وجبت نهاية ومعنى قال عش قوله مر منى أمرهم بما الخ أى بصلاة العبد جماعة أو فرادى اه (قوله مؤكدة) أى فكره تركها عش وشحننا (قوله ومن الخ) أى من أجل تأنيدها (قوله أقول) كثر المفسر من الخ دليل لصلاة عبد الأخصى (قوله) وأولنا (قوله دليل لصلاة العبدین) (قوله وأولنا عبد الخ) والأصح تفصيل يوم من رمضان على يوم عبد نهاية (قوله ولا يحب غير الخ) يعنى أن الصادق قوله تعالى فصل الرحمن الوجوب بشهر الخ عش قولنا وقيل فرض كتابه) وأجمع المسلمون على أنها ليست فرض عين معنى ونهاية وقال شيخنا قوله أو حنفية واجبتنا وهو الموافق لما في كتب الحنفية (قوله فعل الخ) أى على القول الثاني دون الأول معنى (قوله يقاتل أهله بلدا الخ) أى واثمونها نهاية ومعنى قال عش وينبى على هذا القول أيضا أن يكفي بفعله أى وضع حيث وسع من يحضرها وان كبر الابدال كالجعة والأوجب التعدد بقدر الحاجة اه

باب صلاة العبدین *

(قوله وكان القياس في جنبه) أعواد الخ) عبارة تخرج الرضى وإنما جاع باليه وان كان أصله الوالوالز ومما لشكر وهما كل عام أو لعود السرور بعد دهم أو أكثر فعوا الله أى أفضاله على عباده فمهمسا وكان القياس في جمعه أو لادناه ولوى كجاءهم لكنهم فروقا بذلك يعنى بين عود الخشب (هى سنة) وكذا من ثم غير الشافعى رضى الله عنه لو وجب بها موضع على حديثه على الجماعة واجبه على كل محتلم أى متى كذا لنسب أقول أكثر المفسر من في فصل بل وانعمران المراد الصلاة العبد وغيره لا حتى يوافق الخبته على الله عليه وسلم جها وأولنا عبد لا معنى الله عليه وسلم عبد الغفر في تأنيدها لغير ذوق وجوب رمضان كان في شعبة ما لم يحب أن يتركها على غير هأى الحسن قاله الأنا لعلق (وقيل فرض كتابه) لأنه من شعار الإسلام فله يقاتل أهله بلدا تركه أو قبله ولو بداهه صلى الله عليه وسلم لم يتركها

باب صلاة العبدین وما يتعلق بها) من العود وهو التكرار

ورد بان هذا محله في الغفر وأما الخبر (٤٠) فصح أنه تركها يعني وخبر فعله لها بما غفر يسبغها (وتشرع) أي تسن (جماعة) وهو أفضل

الآلحاج يعني فإن الأفضل له صلاة عبد الله فرادى لكن تفرغ عليه من الاشتغال في ذلك اليوم قال في الأتوار وبكره تعدد جهات تبالا ساجدة واللام المنع منه (و) تسن (للمنفرد) ولا خطبة (والعبد والمرأة) ويأتي في خروج الحرة والامتناع جبرع ممل وأوائل الجماعة في خروجها لها (والمسافر) كسائر النوافل وبين لأم المسافر من أن يتخطه م والحنى كالأني وما اقتضاه طواهر الأخبار العيص من خروج المرأة مطلقا مخصوص خلافا لكثيرين أخذوا بالخلقة بذلك الزمن الصالح كما عرفت لذلك عاشت رضي الله عنها بقولها لولم أنزلني صلى الله عليه وسلم لأحدث النساء بعده لمتنهن المساجد كما منعتهن من أسراييل (وروتهاين) ابتدأ عوفيل تمام (طلع الشمس) من الزم الذي به دية الناس وان كان نزل في شوال كإباني آخرا لبال (وزوالها) ولا فاسر لوقت الكره لثلاث هذه صلاة لها كباني وقت محدودا لغيره في معنى صاحبة الوتر وهو على ذلك يحتاج لسياسة آخر كماله العصر وقت الغسر وبودنتها إذا أنوت عنها فادفع قول ابن لرفعة لا يمت القرب بدول

(قوله وروا) وقد يجب بان مراد صاحب القيل من عدم الترك الما ليطور تركه صلى الله عليه وسلم إياها يعني لعارض ما يلزم من الاشتغال ببناء المواضع أنه لا دليل على أنه تركه الاحتفال بأنه صلاة فرادى شخشا (قوله يباح) وبقرض ثبوته بحمل على فعله فرادى بصري (قوله وهو) إلى قوله وما اقتضاه في النهاية والمغنى الأقوله قال في الأتوار (قوله وهو أفضل) أي فعلها جماعة (قوله الآلحاج) يقصد أن الغفر يأتي بها جماعة عش (قوله يعني) الذي يظهر أن التقيد يعني جرى على الغالب فيسن فعلها للعاج فرادى وان كان يغفر من حاجة أو غيرها سم على المنهج اه عش عبارة شخشا الآلحاج وان لم يكن يعني على المعتمد فيسن فرادى لاشتغاله بأعمال الحج اه (قوله فإن الأفضل له) عبارة الغنى والنهاية فتنس له اه (قوله فرادى) لعل محل عدم مشروعية الجماعة للعاج حدث كالت على الوجه المعهود من جمع الجمع في موضع ما لو فرض أن جمعا اجتمعوا بمحل وأرادوا فعلها قالوا بل الأولى لهم حينئذ فعله فرادى فيبعد كل البعد بصري ويقع البعد عدم مجيء الجماعة عنها فعصم الله عليهم وعن السلف والخلف لأفعلوا ولا قولا مع يبعد عدم اتفاق الاجتماع المذكور لهم أصلا (قوله بالحاجة) الظاهر أن من الحاجة ضيق محل عن الجميع سم (قوله واللام الحج) ظاهر عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطلبه لكونه من الصالح العامة يبعد عش (قوله المنع منه) أي من التعدد قال في شرح العباب كسائر المكروهات انتهى أي فإن له المنع منها سم وعش وشخشا (قوله ولا خطبة) أي ولا لجماعة النساء الآن يتخطل لهن ذكر فلو قامت واحدة ممنهن وعظمتن فلا بأس شخشا في الكردى عن الأسى ما وافقه (قوله جميع ما راجع) عبارة هناك ومن ثم كره لها حضور جماعة من العبدان كانت تشتهى ولو في ثياب برة أو لا تشتهى وبها شئ من الزينة أو الطيب واللام أو رأيت منهن حينئذ يحرم عليهن بغير إذن ولحقيل أوسيد أو هما في أمتهن وجتمع خشية فتنتهن وعليها ولا آذن لها في الخروج بحكمه ومثلها على كل ذلك الحنفى اه وبعبارة بافضل مع شرحه وبين خروج النحو لصلاة العبد والجماعة ببذلة أي ثياب منتهوا عنها باللباس وبتفطير بالماء وبكره والطيب وإن يكركم الحضور والذوات الهيات ولوعاقر والشابات وان كن مبتذلات بل يصلين في بيوتهن ولا يسمعن من لسان تعظهن ولحسدو بنديان لا يخرج منهن التز من طهار السرور وانما يجوز الخروج للعلية باذن صاحبها اه (قوله لها) أي للجماعة وللمائ (والمسافر) أي والصبي فلا تعتبرها شرط الجمعين جماعة وعدو غيرهما ثمانية ومعنى زاد شخشا في طلب من وإلى الصبي المميز أمره بهم ليفعلها قسما عليها اه (قوله لأم المسافر من الحج) ومثله امام العبد من معهم ولعله خص المسافر من لا تغادرهم عن المقيمين بخلاف العبد والنساء فانهم لا ينفردون عن الحار والذكر وغائبا عش (قوله مطلقا) أي لو مشتهة أو مبرز نية أو عطية (قوله بالخلقة) أي ما اقتضاه الحج (قوله بذلك الزمن الحج) متعلق بقوله مخصوص (قوله ذلك) أي للاختصاص (قوله ما أحدث النساء الحج) ما شتهية أو موصولة (قوله من اليوم) إلى قوله واختبر في النهاية الأقوله فادفع إلى التز وإلى قوله ويؤيد في المغنى الإما ذكر (قوله كما يأتي في آخر الباب) أي من أنهم لو شهدوا يوم الثلاثاء بعد الزوال وعدلوا بعد الغفر وبأثمنا ناضى من التقيد أدهانها في قول التز (وزوالها) وكون آخر وقت الزوال والمتى عليه يمكن لو وقعت بعده محسب ثمانية أي اعتد بها فكانت قضاء عش (قوله إذا أنوت) أي سبقت صلاة العصر (غها) أي عن صلاة عصر (قوله والا) أي حوان قلنا بعدم الصلة (قوله وهو) أي مقدار الزرع والتأثير لعامة الخبر (قوله وهو) من خلاف من قال الحج فان لنا وجهه الشتره السبكو وغيره أنه انما يدخل وقتها بارتفاع معنى (قوله في الواحد) وقيل الغفر يمتنع من أهواا الخشب أي بين جمعه اه (قوله وبكره تعدد جهات بالعاج) الظاهر أن من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع (قوله واللام المنع منه) قال في شرح العباب كسائر

أوقتها بالطلوع إلا إذا تباين الصلاة وقت النهي لا يحرم ونصم والاستعمال أن تقول بدخول وقتها أو عدم صحتها وسن ومن تأخيرها لترتفع الشمس (كرخ) معتدل وهو سبعة أفرع في رأي العين خروج من خلاف من قال لا يدخل وقتها إلا بذلك واختبر

ومن ثم كره فعلها قبل
الارتقاء المذكور ويؤيده
كرهه ترك غسل المجتمع
أنه لم يرد فيه شيء رعاية
لخلاف موجب وهي
ركعتان كتمسها أركاناً
وسطاً وسنناً اجماعاً
(بحرمها) بدلالة عدد
الفطر أو النحر مطلقاً كغير
أولصفة الصلاة (ثم يأتي
بدعاء الافتتاح) كغيرها
(ثم سبع تكبيرات) غير
تكبيرة الانحراف قبل القراءة
لغير الصبي (في يقين
كل اثنين) من التكبيرات
(كأنه معتدلة) لا صغيرة
ولا طويلة وضبطها إحدى
بسورة الاخلاص (جمل
وبكر وبعد) أي يعظم
الله بالتسبيح والتعظيم ودواء
البيهق بسند جيد عن ابن
مسعود قبولاً وفعل
(ويحسن) لذلك أن يقول
(سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر) لانه
لائق بالحال وهي الباقيات
الصالحات في قول ابن عباس
وجامعاً ويسن الجهر
بالتكبير والسرار بالذكر
(ثم تعوذ) بعد التعوذ
(يقراً) الفاتحة (ويكبر
في الثالثة) بدتكبيرة
القيام (تسلياً) بالصيغة
السابقة (قبول) التهوؤ
السابق على (القراءة)
لغير الصبي

ومن ثم الخ أي الصبر ومن خلاف القوى (كره) كراهة تنزيه لانه من أوقات الكراهة المنهي عنه
بقول الرافعي ومعلوم أن أوقات الكراهة غير دائمة في وقت صلاة العيمعني وخالف النباهي فقال ومعلوم أن
أوقات الكراهة غير دائمة في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع اه وقال سلم بعد كرم ما يقع من
الشهاب الرطبي ما يصلح تناول فانه قد يقال الكراهة راعاة لانها في وقت الصلوات لا في غير ذلك
اه واعتد شافعي عدم التكبر اه وقاله النباهي كمال الغالب على أهل الأثر فقال ولو فعلها قبل الارتقاء كان
خلاف الأولى على الاعتماد على شيخ الاسلام بانه مكره اه (قوله ويؤيده) أي كراهة اعتقاد كرم رعاة
الخلاف (قوله لم يرد فيه شيء) قد يقال حديثه في غسل المجتمع لم يعل كل محتمل حيث كل غسل ظاهره على
ما ذهب إليه المقاتل به يقتضي حصة الترك والنهي عنه بصري (قوله كغيرها) إلى قوله وخرق في النهاية الا
قوله بالنسج والغصير وكذا في المعنى الا قوله وضبطها إلى المتن قول المتن (وهي ركعتان بحرمها) هذا أقولها
وبيان كمالها ذكر في قوله ثم يأتي الخ معنى عبارة شافعيان أراد الاقل اقتصر على ما سن في غيرهما وان
أراد الاقل أي بالتكبير الاتي اه (قوله كغيرها الخ) أي كسائر الصلوات وهو خبران أو خبر مبتدأ
محذوف عبارة المعنى والنباهي يوسمها في الزكنا الخ كسائر الصلوات اه (قوله اجماعاً) دليل للمتن (قوله
مطلقاً) أي سواء كانت أداء أو قضاء كروى قول المتن (بدعاء الافتتاح الخ) وبغوت التهوؤ لا بالتكبير
شافعي قول المتن (ثم سبع تكبيرات) أي أن أراد الاكل والأفانها كنهان كسنة الوضوء كغير (قوله فبسل
القراءة) أي وقيل التهوؤ فان فعلها بعد التهوؤ حصل أصل السنن بغيرها ما لا يشرع هو أو ما ينافي انفاضة
فانها تقوت شرح بافضل وياتي في الشرح ما بعده (قوله غير تكبيرة الاحرام) أي يكمل من كلام المنصف
نهاية بمعنى (قوله فيه) أي في الله على الله وسلم كبر في المدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ثمانية
ومعنى قول المتن (بن كل اثنين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعد ما سمي وفيه وفي سم عن العباد منه
(قوله وضبطها الأولى الخ) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة لا يتناول احداث سورة الاخلاص أي بات
متعددة سم على وجوده في حال تعددها لاني ما قالوه وان باتهم انصار وقد يقال ان مجموعها لا يدخل في آية
معتدلة عش قول المتن (جمل) أي يقول لا اله الا الله (ويكبر) أي يقول الله أكبر (ويحسن) سبعاً لله
الخ) ولوراد على ذلك كمال الخ والي ويطى ولوقال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان
الله بكرةً وصلى على سيدنا محمد وسلم تسليماً كثيراً كان حسناته ان الصباغتها بقومعني قال
عش قوله مدر ولوراد على ذلك الخ أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفا بين التكبيرات ومن
ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقوله مدر ولوقال أي بدلالة ما قاله المنصف قوله مدر ما اعتاده
الخ لعله في زمنه عش (قوله ويسن الجهر بالتكبير) أي بان كل ما مومنا ولو في قضاها شافعي سم
(قوله بالذكر) أي بين التكبيرات قول المتن (ويكبر في الثانية الخ) ولوشك في عدد التكبيرات أنه - ذالاً
كعدد الدلائل كانت وان كبراً بما يوافق قول في الاحرام في واحد منها استأنف الصلاة اذا اصل عدم ذلك أو
المكرهات اه أي فانه المتمع منها (قوله ومن كره فعلها) قال في شرح المنهج كماله ابن الصباغ وغيره
ومد يوقف في ذلك شافعي الشهاب الرطبي قال لان ما كرهه الزمن لا يصح فكيف تكرهه الزمن مع الصلوات إلى
عدم الكراهة ثم في مرآة أخرى قال بعد الكشف عن المسئلة صرح الرافعي في باب الاستسقاء بانه لا وقت كراهة
لصلاة العبد ومن وهو رد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه فليأمل فانه قد يقال الكراهة راعاة لانها في وقت الصلوات لا في غير ذلك
الصلوات كلام الرافعي في غير ذلك قال مدر في شرحه مومنا ان أوقات الكراهة غير دائمة في صلاة العبد فلا
يكره فعلها عقب الطلوع عموماً وفي باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفر على مرجوح شرح
مدر (قوله في المتن يقين بن كل اثنين) أي لا قبل السبع والخمس وبسببهما قاله في شرح الروض وبعبارة
العباب لا قبل الأولى ولا بعد الأخيرة (قوله وضبطها الأولى بسورة الاخلاص) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا
حقيقة الآية الواحدة لان سورة الاخلاص آيات متعددة (قوله ويسن الجهر بالتكبير الخ) شامل للمأموم

شأن في أحوالهم عليها الأخيرة وأعادهم احتياطاً بما توهم في (قوله فيه) أي في أنه صلى الله عليه وسلم كبر
في الدين في الثانية خصال القرائنها توهم في (قوله أيضاً) أي مثل لم يرفى التكبيرات السبعة (قوله
نعم أن كبر الخ) عبارة التهمة ولو اتقدي بمعنى كبرنا أو ما لك كبرنا يا به ولم يزد عليه بخلاف
تكبيرات الانتقالات وحسب الاستراحة نحو ذلك فإنه يأتي به اه قال ع ش قوله مر تابعه الخ ما هو
أنه يتابع الحق ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة والاد هو مشكل يتبع على أن العبارة باعتماد المأموم وهو
يرى أن هذه التكبيرات ليست مطلوبة فيكون الرفع فيها عند المواقفة لا لأنه يحصل به أفعال كثيرة
مترتبة فالقياس أنه لا يطلب منه تكبير وإن الأمام إذا ولى بين الرفع وجبت مغارقته قبل تسلمه
بالمطلوع عندنا اه وبقي في الشرح وعن شيخنا ما وافقه في الأخير (قوله ان كبر امامه الخ) أي وافق
أو الخالف سم (قوله تابعه الخ) ولو ترك امامه التكبيرات كلها لم يأت بها معني ونهاية أي ندباو يمكن
أن يفرق بين هذا وبين ما لو اتقدي على العدم يحصل الصبح مثلاً يأتي بها بان اتين المأموم مع ادون
الامام مع اتحاد الصلاة بعد فشاو فشاو لا كذلك مع اختلافها سم على ع ش اه ع ش وشيخنا قال
ع ش قوله لم يأت بها أي سواه كان تركها بعد اد أو هو أو وجهه الخ التكبير بقي في قوله زاد امامه على
السبع والخمس هل يتابعه أولاً، فطره وينبغي له عدم متابعتها لأن الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة
ومع ذلك لو تابعه بالرفع لم يضر لأنه مجرد ذكر اه واختار شيخنا أن يتابعه فقال و يتبع امامه فيما أتى
به وإن نقص أو زاد وقبل لا يتابعه في الزيادة اه عبارة شرح بافضل والمأموم وافق امامه ان كبرنا
أو سنا فلا يزد عليه ولا ينقص عنه ندبا فيها اه قال الكردى علم قوله ان كبرنا لا أو سنا الخ في
شرح الارشاد سواء أتبعه قبل القراءة أم بعدها وقيل في الرفع فلا يزد عليه ولا ينقص عنه بافهما
سواء اعتقد امامه ذلك أم لا ونحوه في الاعمال لكن في التخصف الذي يتبعه اه لا يتابعه الخ اه (قوله
وبين ما يأتي فيما لو كبر الخ) أي من أنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتها وحازت سم (قوله والذي
يتبعه الخ) اه كلامهم كالصريح في أنه لا يتابعه في النقص وان لم يتبعه واحد منهما سم على ع ش وهو قال
كردى على بافضل قال ع ش بعد ذكر كلام سم ونحوه والشارح مر بقوله مر ولو اتقدي بمعنى
الخ شمر بموافقتين ع ش قول المثل (و يرفع يديه في الجهر) قضية إطلاقاً استصحاب الرفع مع التكبيرات
الشامل لادافرها وماذا والاهات هو الارتفاع اليدين معها اه مع أنه أعمال كثيرة متفرقة ووجهه كما
وافق عليه مر أن هذا الرفع والتعريض مطلوب في هذا العمل فلذا لم يكن مضراً ولعل الوجوه اعتمدت شيخنا
ع ش في شرح المنهاج بما يفيد البطء لأن في ذلك فراجع سم على المنهاج أقول والاقرب ما قاله مر من
عدم البطء بذلك ادغايته أنه ترك سنة الفصل بين التكبيرات ثم ان أي بالتكبير والرفع بعد القراءة

فيه أفعال ان كبر امامه
سنا وثلاثاً سناً بعده
وان لم يعتقه الامام ويرق
بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر
امام الخنساء خمساً بان
التكبيرات ثم ان كان ومن
ثم جرى في ادخاله بخلاف
في الانبساط بخلافه هنا
والذي يتبعه أنه لا يتابعه الا
ان أتبعه باعتقه أحدهما
والا فلا وجه اتباعه مع شذو
(و يرفع يديه في الجهر) أي
في كل تكبيرة

وبصر به قوله الآتي بعد قول المتن فأتوا ويرق الخ (قوله نعم ان كبر امامه) أي الموافق أو الخالف سناً أو
ثلاثاً يتابعه بافضل في شرح الروض فولد ترك امامه التكبيرات لم يأت بها كإكمال من ذلك ومصرح به الجبلي اه
كلام شرح الروض قال في العباب وان ترك الامام الكل ترك المأموم أي ندبا كما في شرحه يمكن أن يفرق
بين هذا وامر حوايه في صلاة الجماعة أنه لو اتقدي على العدم يحصل الصبح مثلاً يأتي بها بان اتين المأموم مع اتحاد الصلاة
الامام والمأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه لأن مخالفة مع اتحاد الصلاة تفحص وتعدافاً ما عليه
مخلافهم لاختلافها (قوله لا يتابعه) اه لم يزد عليه مع انه يمتنع ليس في الاتيان بها مخالفة فاحشة بخلافه
تكبيرات الانتقالات وحسب الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به وله بهما ذكرنا من عدم مخالفة الفاتحة
ولعل الفرق أن تكبيرات الانتقالات جميع عليها فكانت آكدوا أضافاً للاستغفار بالتكبيرات هنا
نؤدي إلى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال وأما حلبة الاستراحة فتكون عند خاتمة
الصبحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها شرح مر (قوله فاعملوا كبر امام الخنساء) اه
أي فإنه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعتها وان جازت (قوله هذا والذي يتبعه الخ) كلامهم كالصريح في

سأذكر وسنأتبع منه على نسراين كل تكبيرتين وفي الكفاية عن العجلي لا يكبر (٤٣) في المقابلة حق الوقت والاطلاق

فالبطلان فيعرب كافتقار عرش واعتداده شخفا كما يأتي (قوله بما ذكر) أي من السبع والخمس
 نهايه ومعنى (قوله وسن) أي قوله لا تكبيرا في الهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله وسن أتبع منه)
 ولا بأس بالاسهام إذا قصد عدم العبث بهما وهو حاصل مع الإرسال وإن كانت السنة موضعها تحت صدره
 نهايه ومعنى وشرح المنهج (قوله عن العجلي) بفتح نون نسبة إلى عمل الجبل التي تجر هال الدواب وبالكسر
 فالتسوية نسبة إلى عمل من يكر من نوازل والأول أشهر لما قيل أنه كان يأكل من عدلها لبالب اه عرش
 (قوله واطلاقتهم بخالفه) أي فكريهما كحزم به البقيتي في شربه فقال وتقتضي إذا كانت على صورتهما هو
 المعتمد نهايه ومعنى وشرح المنهج قال عرش قوله مر على صورتهما أي من المجر وغيره والاقراب أنه تسن
 اعتدلهما أيضا إذا قصها جماعة قالوا مر على صورتهما أي من المجر وغيره والاقراب أنه تسن
 سم على المنهج ولا يبعد سبب التعرض سيما والغرض من فعلها كما إذا لاء اه (قوله لا تكبيرا في الجهر
 الخ) أي في صلاة العبد لما روي أنه يجهر في قضاها بالقراءة والتكبير (قوله يديه) أي في الكفاية
 (قوله هنا) أي في صلاة العبد (قوله لم) أي في المقضية المذكورة (قوله وهذا لوقوع الخ) الأولى إسقاط
 لفظهنا أو تأخيرها عن مقضية (قوله لا تدفع قوله الخ) أي العجلي (قوله ولو أتدعى بخفي الخ) ظاهره ولو
 في الركعة الأولى وتقدم من عرش اعتداده بالنسبة للركعة الثانية دون الأولى ووافق شخفا فقال ولو أدى
 الرفع مع موالاة التكبير لم تبطل صلاته وانزومنه الإعمال الكثيرة لأن هذا مطلوب فلا يضر من أوقات
 بخفي وإلى الرفع مع التكبير تبعه الامام لحفي بطلت صلاته على أنه دلالة على كثير في غيره بخلافه عندنا
 التكبير عند جهر بعد سبب التعرض للركعة الثانية وأما في الأولى فقبل القراءة كما هو عندنا وبطل من لا تبطل
 لانه معالوب في الجهر فاشتغل ولو في غيره اه (قوله لانه مفارقة الخ) أي قبل تلبسه بالمطل عندنا عرش
 صابرة سم قوله لانه مفارقة الخ أقول هو غير بعيد عن خالفه مر أدنى نوال الرفع ثلاثة أفعال متوالية
 وكيف يقتصر الفعل التكبير من غير ما جتمع بخالفه السنة اه (قوله لأن المأموم يرى مطلق السجود
 الخ) أي لأن زيادة السجود به لا يضر بخلاف الأفعال الكثيرة فتبطل ولو مع الجهل كما تقرر في محله سم
 (قوله لا يسهل من الخ) أي الرفع والهوى (قوله يبحث بنفسه الخ) راجع للمعنى قول المثل (ولسن
 فرضا الخ) وعليه فلا يضر ولو صلاها كسنة الظهور تحت صلاته وتخرج من عهد الذنر لما طهره الشارح
 مر من أنها هي الصلاة عرش (قوله فلا يسجد الخ) أي فان فعله عامدا لم يطل صلاته أوجاهلا
 فلا عرش (قوله لتركها) عمدا كان أو سهوا نهايه ومعنى (قوله ويكره تركها) أي كاه أو بعضها نهايه
 ومعنى (قوله خير المأموم) كان هذا التقيد لأن المأموم تابع امامه سم (قوله أتنبه في الثانية) اعتدله

أنه يتابع في النقص وإن لم يعتدده واحد منهما (قوله واطلاقتهم بخالفه) أي فكريهما كحزم به البقيتي في
 تنو به فقال وتقتضي إذا كانت على صورتهما هو المعتمد نهايه ومعنى وشرح المنهج (قوله وسن أتبع منه)
 التراجع لأن العجلي يقول إن تكبير صلاة العبد مشروط بالوقت (قوله وإلى التكبيرات والرفع) أي في نوال
 الرفع ثلاثة أفعال متوالية (قوله لانه مفارقة الخ) أقول هو غير بعيد عن خالفه مر محضا
 بالقياس على التصديق المحتاج إليه إذا كثر وتولى وإن اطلت قول الأصحاب باستحباب الفصل بين
 التكبيرات المستغر بموازي إلى ما اطلت قوله سم استحباب الرفع مع التكبير شامل لجواز نوال الرفع مع
 نوال التكبير فلا يضر نوال الرفع مع نوال التكبير حتى في صلاة المأموم الشافعي فلا يضر مفارقتها بل يجوز
 موافقتها فيه لكنها لا تطلب اه ولا يخفى أن تخصيص هذا الإطلاق بكلم من قواعدهم أولى وكيف يقتصر
 الفعل التكبير من غير ما جتمع بخالفه السنة والتصديق على خلاف القياس (قوله لأن المأموم يرى مطلق
 السجود الخ) أي ولأن زيادة السجود به لا يضر بخلاف الأفعال الكثيرة (قوله لا يرى التوازي المبط
 الخ) لا يقال الإمام هنا بمنزلة الماحل لا يعتقد جواز ذلك بشرط الإبطال العل لا نأقول الفعل الكثير مبطل
 ولو مع الجهل كما تقرر وفيه (قوله ولو لم يتركها) أي الخ (كان هذا التقيد لأن المأموم تابع امامه) قوله
 الصلاة يكره تركها والى باده عليها كافي الام وتزله الرفع فيها والذكر بينهما ولو لم يتركها المأموم تكبير الأولى أي به في الثانية مع تكبيرها على

فعله في حمله ولا غير، وتولاهم
الآتي خلا بتدار كهاصرح
فسه وبه يفرق بين هذا
ونظيره المذكور لأن قراءة
الجمعة لم تنقش ورعبها
كإصرار به قولهم القصد
أن تخلو صلاته عما ملوا
أقصد به فيها وكبرمه
خصائي في نأينه بالجلس
لئلا يفسر منها إتيانه
بالسبع كذا قال وهو
مشكل مما رآه ولو تعدد
قراءة المنافقين في الأولى
الجمعة من قراءة الجمعة
في الثانية فلم يفرق والتغير
سنة الثانية هنا وقد يفرق
بأن ما ملوك المأمور على
صلاته وإنما اقتصر على
الجلس فيها رعاية للإمام
فلم يأت في الأولى بما ينس
في الثانية فليس تقليم تلك
لكن قضيت أن المنفرد
كبر في الأولى خسا كبرها
في الثانية أيضا ولا يشكل
بتلك الأديس نظير هالأنه
هناك أتى بالبعض وتولاهم
البعض ونعم لم يأت في الأولى
بشي من صورها أصلا
وقد بيناه أنه لو قرأ بعض الجمعة
في الأولى لم يأت بما ينس
من المنافقين في الثانية وهو
يتمتع ولا يشك خلافه وما
يفرق بين الأولى والبعض
في الثانية ثم فسر مع
تخلصها هنا ثم يأت في
الجموع أثار لاستشكل

[illegible]

ما هنا من في الجملة والمنافقين ولم يجب عنه (ولو نسبها) أراد عند ذكرها كما علم يا ولي (وشرع) في التعمد لم تقف أد (في القرعة) ولو لبعض البسبب أو شرعاً ما لم يعلم به فهو (فاتت) لقوات بها لم يفلت من ذكرها

ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بسرع الإمام في الفاتحة بأن شعاره في لا يظهر به (٤٥) مخالفة بخلافها فإنه شعار ظاهر لنائب

لم يسمع من علي المنهج اه عش (قوله ويرق بين يديها) أي زاد الشارح بقوله أو شرب الخ (قوله) وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأموم وفي فتاوى شيخنا الشهابي لم يسمع فوات الافتتاح بالشروع في التكبيرات سم وانظر وأفضل الشارح لفظه الخ (قوله ويرق) أي ذلك الفرق (قوله ولو أتته) أي التكبيرات (وبعد الافتتاح) أي بخلاف ما لو أنه كره في الركوع أو بعده وعاد إلى القيام ليكره فإن صلته بطلان كان عالما بعدمعادني ونهاية وشرح فاضل (قوله من أعادتها) كذا في النهاية وأخفى (قوله ينكرها) أي الفتحة للثمن (وبقر الخ) أي الإمام والمفرد صعبا زاد شربه والمأموم الذي لا يسمع قراءة الإمام اه وهو صريح في جهر المفرد وأضاهل بجهر المأموم المذكور أيضا القياس لا يمول للثمن (ق) جبل يحيط بالدينين ووجدنا قوله الواحدى عن أكرم المفسرين أو فاتحة السورة بكافه بجهد عش زاد شربنا وهو بالسكون على الحكاية لثني في القرآن أو بالغ مع منع الصرف الملبتو التانيث اه قول المثل (بكاهما) أي حيث أتسع الوقت ولا يبيعضهما عش (قوله) وإن لم يرض) أي قوله نعم في النفس وكذا في النهاية لا تلو ولكن لا يزال أفضل (قوله أنه ترأس) أي والغاشية زاد القاف وب فسو الزكافر ونسوة الاخلاص وتبعه الخش أي المراءى شخنا قول المثل (جهر) أي قد وضعت ثمارها بغير شخنا قال عش أي ولمنفرد اه (قوله فلا يعتد بهما الخ) فلو قصدان تقديم الخطبة بعد أو تعدد كل واحد بعد الآخر لم يوافق مدر عليه سم ترددت رأيت خشنا في شرح العجائب اختيار الحزمة سم على المنهج وبدل على الحزمة قول الرض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد بهما أو أياه عش (قوله بالغ الخ) خبر وعمل الخ قول المثل (خطن) أو بأنهم ما وان خرج الوقت فلو اقتصر على خطبة فقط لم ينفرد ومن الجالس فيها الملامسة ترأحة قال الخوارزمي قد رآنا أن في الجمعة نهاية وعنف (قوله وستهما) ومنها أن يسلم إلى من عند النبوة أو يسلم على الناس أو وجه ثم يسلم عليهم شرح فاضل (قوله في أحدهما) أي الأولى أوى كرم على بقوله فلا يجزئ في قيام الخ فعبه رة أن خطب فاعاد أو مضطجعا القدرتي في القيام لعل في التوسط لاختفاء الكلام في حاله ينذر الصلاة والخطبة أما الذي يخطبها فالحاصل على في الام شرح مدر اه سم قال عش وكذلك نذر الصلاة بعد ما ذكر كالخطبة من يبقته سر خطبة الجمعة على أن السنن يسلكه مسلك واجب الشرع ومع ذلك في الفصح من الامم (قوله بطلت خطبة) فيه نظر ومما لا يمتنع من الاعتداد بها وإن آمن من حيث القراءه ثم رأيت في شرح المنهج ما ينصر بذلك حيث قال عقب قوله لا في سر وطرحه فراءة جنباً بقى أحدهما ليس لكونه كابل لكونه لا يقرأنا اه وعلى هذا فلو قرأ الجانب أية لا يصدق أن قول تجزئ لقرأة ذات الأية ولا لانه لا يكون قرأنا لا بالقصد فيه نظر سم دي = أقول الاقرب الثاني عش واعتمده شخنا فقال لابد أن يقضيا جنباً فراءة في الأية لعتد بهما وكان حرماً عليه اه وفي الكردى عن فتاوى الجلال الرلى ما يوافق في الشورى بعد ذكر ما وافق سوا ذكره ابن جمل في مسمع قراءة امامه (قوله ويرق الخ) هذا الفرق يجري بين ما لو أدرك الإمام في أثناء الافتتاح حيث أتى بجمعه وما لو أدركه في أثناء هذه التكبيرات حيث لا يتدارك ما سبق عن ان الافتتاح كدليله في كل صلاة (قوله وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأموم وفي فتاوى شيخنا الشهابي لم يسمع فوات الافتتاح بالشروع في التكبيرات (قوله في المتن ويرق بعد الافتتاح الخ) قال في العجائب يقرأ الإمام والمفرد زاد في شربه والمأموم الذي لا يسمع قراءة الإمام اه وهو صريح في جهر المفرد وأضاهل بجهر المأموم المذكور أيضا القياس لا يمول (قوله وإن لم يرض المأموم بذلك) أي كمال الأذى له الفاهر شرح مدر (قوله) فلا يجزئ نحو قيام الخ) قال في التوسط لاختفاء الكلام إذا لم ينذر الصلاة والخطبة أما الذي يخطبها فالحاصل على في الام شرح مدر (قوله بطلت خطبة) فيه نظر ومما لا يمتنع من الاعتداد بها وإن آمن من حيث القراءه ثم رأيت في شرح المنهج ونحوه بآرائهم ما يشيهم فالحاصل على في الامم وحاصل بينهما مطهر وسر بل إن نعلم كان في حاله فلا أية جنباً بطلت خطبته

١٠٠ أهلو كان جنباً في صلاة القراءة بطلت خطبته يحمل على من لم يقصد القراءة اه **(قوله ولا بد في أداء سنتها)**
 الخ اعتمد النهاية والنسفي وشيخ الاسلام فقالوا لكن يعتبر في أداء السنة الاسماع والسماع وكون
 الخطبة صريفة اه وزاد شيخنا كون الخطبة ذكراً اه قال عرش قوله مر وكون الخطبة صريفة افطر
 وان كان من غير العرب سم على المنهج أقول نأظر الخلاف الشارح مر ذلك وجهه بأنه ليس الغرض
 منها مجرد الوعظ بل الغرض تعليم الاتباع أنظر الكون باعتبار اه **(قوله لكن المتأخر، خلافاً لشيخ)**
 الاسلام والنهاية والمغني كثيراً فها **(قوله بالنسبة ان يفهمها)** يحتمل تعلقه بقوله لكأهلها وقوله لاصلها
 فعلى الأول يصير المعنى أن كونها صريفة ليس شرطاً في الأصل مطلقاً ولا في الكل بالنسبة بل لا يفهمها وفيه
 أن عدم اشتراطها للأصل بالنسبة ان يفهمها سبحانه كان لا يفهم غيرهما بل يحلوهن بعد على الثاني يصير
 المعنى أن كونها صريفة يشترط لكلها مطلقاً وللأصل بالنسبة ان لا يفهمها وفيه أنه لو عكس لكان أنسب
 بأن جعل اشتراطها للأصل بالنسبة ان يفهمها بالنسبة ان لا يفهمها اللهم إلا أن يكون المراد بغير يفهمها
 غير العرب فيقتضي بل يصري أقول سابق كلام الشارح مر في الاحتياط الأول من تعلقه بقوله لكأهلها
(قوله بل أولى) يعني كون العربية يشترط للجمعة الأولى من كون الطهارة كذلك كروى **(قوله كافر)**
 أي في الجملة لكن هذا العاقل يترجم عن الآية لأنها لا تشارك في الدين إلا أن تشاركها أولاً وتسقط في هذه
 الحالة لكنه يقف بقدرها لقولنا عزاء القرآن بالترجمة فنظر ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عزز في الصلاة
 عن الفاتحة بالعربية فاستأمل سم **(قوله ولا بد في ذلك)** أي في أداء سنتها **(قوله نأظر)** أي في قول المتن وفعلاها
 في المنسفي وكذلك في النهاية والآلة أنه لا يسن إلى المتن قول المتن (الفطرة) بكسر الفاء كأي المجموع وبضمها كما
 قال ابن الصلاح كان أي الم وهو في اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج مولدة لأمر يستلزمه مرة وكأنها
 من الفطرة أي الخلقة فهي صدقة الخلقة معني **(قوله أحكامها)** أي أحكام الفطرة والأصحية **(قوله في)**
 بعض ذلك) والذي في البعض بعض أحكام الأصحية في عيدها والذي في أبي داود والنسفي بعض أحكام
 الفطر في عيدهم ويقاس بذلك بقية أحكامها مجمل أنه لا فرق بالحال كروى على بافضل قول المتن (ينقض)
 الأولى) أي لقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ذلك من السنة وفي الحقيقة الخطبة شبيهة
 بالصلاة هذانان الركن الأول ينقضها بسبع تكبيرات مع تكبير الاحرام والركوع فجعلها السبع والثانية
 تخمس مع تكبير القيام والركوع والاولا مسنة في التكبيران وكذلك الأفراد فلو تخال ذكرين كل تكبيرتين
 أو قرن بينهما بآية نهاية ومعنى قال عرش قوله مر أو قرن بينهما أي أو بين الجميع وقوله مر أي لكنه
 خلاف الأولى اه قول المتن (تسبع تكبيرات الخ) هل تقوت هذه التكبيرات بالشروع في أو كان الخطبة
 لا بعد القنوت كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة سم دلي المنهج أول ويحتمل عدم
 القنوت وجهه بما في شرح الروض عن السيوطي من طلب الكون في فصول الخطبة أي بين جميعاتها عرش
 أقول في ذلك التوجه نأظر ظاهر والاعتماد الأول الشورى وكذا شيخنا فقالوا تقوت التكبير بالشروع في
 أو كان الخطبة كآخرة الشيخ الطوسي اه قول المتن (ولاه) أي فبضر الفضل الطويل وقول الشارح أفراداً
 أي واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين مثلاً فاعلم أنهم معني الأفراد سم على حج اه عرش قول
 ما صرح به شيخنا الخطبة مسنة قاله في تصحيحه قوله لا تطغى جمعة أي أن كان وسن ما نصه ما في شرط خلافاً للشرح
 ومثوقاً لما حنب آية في أحاديثها ليس لكونها أو كابل لكون الآية قرأ ما لكن لا يخفى أنه يعتبر في أداء
 السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة صريفة اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب الآية لا يفسد قرآن فهل
 تجزى لقراءته ذات الآية أولاً لا يترك قرأناً بالصدق فيه نظر **(قوله كافر)** أي في الجملة لكن هذا
 العاقل يترجم عن الآية لأنها لا تشارك في الدين إلا أن تشاركها أولاً وتسقط في هذه الحالة لكنه يقف بقدرها
 لقولنا عزاء القرآن بالترجمة فنظر ويؤيد الثاني ما قالوه فيمن عزز في الصلاة عن الفاتحة بالعربية فاستأمل
(قوله ولأه) أي فبضر الفضل الطويل وقوله أفراداً أي واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين مثلاً فاعلم أنهم معني

لعدم الاعتداد بها منعالم
 يطغى ويعيده ولا بد في
 أداء سنتها من كونها صريفة
 لكن المتأخر هذا شرط
 لكأهلها لاصلها بالنسبة
 ان يفهمها كالطهارة بل
 أولى لان اعتناء الشارع
 بعز الطهارة أعظم من الأثر
 أن العاقل عن العربية
 يحجب بلسانه مثلها كالمس
 ومن الطهور من الخطبة
 أصلاً فاذ لم بشرط في صحتها
 الطهور فأولى كونها صريفة
 ولا بد في ذلك أساس جماع
 الحاضر من لها بالفعل لكن
 يظهر الاحتياط بسماع
 واحد لان الخطبة كانت
 لاثنين ثم هي وان كانت
 تكلمت لجمع في سنتها إلا أنها
 تزيد بسن أخرى فاعلم
 قوله (ويعلم سم) ندبا في
 الفطر الفطرة أي كآنها
 (و في) الأصحية
 أي أحكامها التي تم الحاجة
 إليها لا يتابع في بعض ذلك
 رواه الشافعي والشافعي من
 عظم نفعهم (ينقض الأولى)
 بتسبع تكبيرات والثانية
 بسبع (ولاه) أفراداً في الكل
 وهي مقدمة لها لا مثلاً ولا
 يتأنيس التعبير بالافتتاح
 لأن الشيء قد ينقض بعض
 مقدماته

المتن (ويندب الغسل) أي أصدق وأصح إسماعيل الجمعة وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين من يحضر الصلاة وبين غيره وهو كذلك لأنه يومز بنقطة الغسل به بخلاف غسل الجمعة ففي رواية وإسناده في الشرح مثله ولا يثبت بخروج الوقت سم قال ع ش فأن ينسره الغسل تيمم قال سم على ابن ج وهل يستحب أي الغسل للباحث والنساء لما فيه معنى النظافة والزيادة وكفى غسل الأجزاء فيه نظر انتهى أقول وهو كذلك كجمهور مصر عنه في كلام بعضهم اه (قوله أيضا) لا موقله (قوله ومرا فيه) أي من أنه إن عزم من الماء للغسل تيمم بنقطة الغسل الخ قول المتن (ويندب وقته الخ) أي ولكن المستحب فعله بعد الغفر ثم يابيه ومعنى وفي الجبري عن الشوري ويعد إلى الغروب اه وتقدم عن سم ما وافقه قول المتن (نصف الليل) وهل غير الغسل ل من المندوبين كالتبكير والطيب كذلك ألا يدخل قبله أو لا يدخل بعده نظر سم على ج وفي شرح الأوسد لابن ج ما يقتضي دخوله بنصف الليل في التطيب والترين انتهى وإثني الشرح أن التبكير من الغفر وعبارته ملحق الجبري والغسل للعددين والتطيب والترين لقاعدة خارج وإن غفر حصل من نصف الليل انتهت اه ع (قوله لأن أهل السواد الخ) أي أهل القرى الذين سمحوا للنداء عنها يتوفى القاموس والواحد بالدفراها اه قول المتن (وفي قول بالغفر) وقيل يجوز في جسم الليل معنى (قوله ومرا في الخ) أي بتأخير الصلاة هناك وتقدمهاها معنى قول المتن (والطيب الخ) أي ويندب الطيب أي التطيب للذكر باحسن ما يجد منه عند من الطيب والترين باحسن ثيابه وبإزالة الشعر والظفر والريح السكر به أما الأني فبكر الفاتح الحال والهيئة الحضور ونسب غيرها باذن الزوج والسدو تنظف بالماء ولا تنظف بغيره يخرج في ثياب يذبلها ولا تفتي في هذا كالأني أما الأني القاعد في ينها فحسن لهذا الشعر في زاد النهاية وأما سبقي يوم العدد ترك الزينة والطيب كاحتج بالاسنوي وهو ظاهر وذلك لو لم يحد فله لعل جمع تعبد اه قال ع ش والأقرب أن الطيب وما ذكره مع من الترين من هذا أفضل منه في الجملة بديل لعل طابها هنا على الثياب قيمة وأحسنها منظر أول مختص الترين فغيره بالحدود بل طيب حتى من النساقي برون اه أقول وهو صرح بذلك قول الشارح الأني بل أولى الخ في الجبري عن الحاي ومثل الاستسقاء هذا الحسوف اه (قوله وأني) يعني عنه قول الأصم الآتي وبهذا ترجيح (قوله سنقنا الخ) قضية هذا الصنيع أن قول المصنف والطيب الخ مستند أقوله كالجمعة صرحه وجعله العمل والنهاية والغني معطوف على الغسل وقوله كالجمعة متعلقا بالترين (قوله لأنه) أي قوله نعم في النهاية تعالى المتن في المعنى (قوله فانه الأفضل هنا) وينبغي أن يكون ذلك الغير أفضل أيضا إذا وافق يوم العدوم الجمعة صرح سم على الجملة وتولوا واقف العدد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الأفضل ليس أحسن الثياب لأعند حضور الجمعة فلا يفر فلما لم تنت اه ع ش (قوله وإزالة الشعر) أي شعر تطلب إزالة كالعانة والابط فالج يمكن ببدنه شعره فالظاهر بل المتعين أن لا يسن له أمر الموصى في بدنه لأن إزالة الشعر ليست هذه حاله بل ثباتها بل للتنظيف وبمذايق فرق بين ما هو بين تحمل الحرم ع ش (قوله نعم لاسن الخ) أي بل يسن له من أول الشهر تأخير إزالة شعره فظفره وشعره إلى ما بعد جمعها (قوله كيات) أي في الأضحية قول المتن (أفضل) أي من الفعل في الأصغر لأن اتسع أو حصل مطر ونحوه فلو صلى في الأصغر كان تارك الأول مع الكراهة في الثاني دون الأول نهاية (قوله

(و يندب الغسل) كما قدمه أيضا في الجمعة ومرا فيه ثم وذكره هنا قوطبة لقوله (ويندب وقته نصف الليل) لأن أهل السواد يقصدونها من حيثئذ قوس لهم وكما يدخل أذان الصبح بذلك (وفي قول بالغفر) كالجمعة ومرا الفرق ثم (والتطيب والترين) والمشي وغيرها سنقنا (كالجمعة) بل أولى لأنه يومز بنقطة يأتي هنا جرح ما مر ثم لا في غير أيضا أرفع منه بنقطة الغسل أفضل هنا بالإقترين بنحو الطيب وإزالة الشعر وشعره وطره مما مر فانه يسن هنا كالأحد أو لم يحضر كالغسل بخلافه هناك نعم لا يسن إزالة ذلك في الأضحية لمريد التخصص كما يأتي (وفعله بالمسجد أفضل) لشرفه (وقسل) فعلاها (بالصغر) أفضل لأن باع ورد بأنه صلى الله عليه وسلم إنما خرج إليها الصغر مسجده

الولاء غير معنى الأفراد وقد أوضع ذلك في القوت وغيره (قوله في المتن و يندب الغسل) أي لكل أحد كما في شرح الرض لأنه لا لزوم الحلو به في هذا اليوم أيضا أي كأنه عبادة ولا يثبت بخروج وقتها وهل يستحب للباحث والنساء لما فيه معنى النظافة والزيادة وكفى غسل الأجزاء فيه نظر (قوله في المتن ويندب وقته بنصف الليل) أي ولكن فعله بعد الغفر أفضل مر وهل غير الغسل من المندوبين كالتبكير والطيب كذلك ألا يدخل وقته إلا بالغفر فيه نظر (قوله في المتن والتطيب والترين كالجمعة) في الغياب عطا على المندوبين وحضور الجائز باذن أزواجهن مبتدأت منتظفات أي ما من غير طيب ولا زينة تكلل شره فبكره أي لمن تطيب وزينة قال في شرحه بلسن نحوحي أو مصوغ غل ينشوق المولى بسن الترين حتى

وجعله) إلى قوله ولوضا المسجد في النهاية والغني (قوله ويجعله) أي الخلاف (قوله وألحق كثير من الخ) حرم به النهاية (قوله بيت المقدس) أي فتكون فيه أفضل قطعاً سم (قوله وإن أزعج الأذرى) فقال وهو أي إلحاق الصواب للأفضل والسعة المتروكة حتى وهذا الظاهر معنى (قوله وألحق به) أي بمسجد مكة (ابن الاستاذ مسجد المدينة الخ) وهو الأول وجوه من لم يلقه فيه فقال قبل اتساعها ينزوي (قوله أتسع) أي بعد العصر الأول (قوله إن ضاق المسجد الخ) عبارة النهاية ولوضا المسجد لا يجوز فعلها فيها التشويش بالزام وخرج إلى العصر أم قال ع ش أي سدا بولوقها بالعصر أم فهل الأفضل جعلهم صفوفاً أو صفواً واحداً فيه خطر والاقرب الأول الثاني من التشويش على المأمومين بالامام بعد من عدم سماعهم قراءته وفيه لا للتشويش المسافق عرض الصوف عجم يشوبه الصلاة وهو ما سمعهم عادة مصطفين من غير إضرار في السعة والاشتق ع ش (قوله كرهت فيه) والسنة في هذه الحالة الخرج إلى العصر أم وظاهر كلام العباب وأن وجد في البناء مكاناً يسعهم غير المسجد يدل عليه تعليمهم بأمره بالركب وغيره سم (قوله نحو مطر) أي كبره شيد (قوله ولوضا المسجد الخ) تنبيه على تعدد المساجد ولكن فيها ما سيعالج جميعه فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للراحة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مسجد البلد لشرف المساجد أو في البصرة لزم التعدد في فعلها في البلدة نظر ولعل الأولى لشرف المساجد ولا أثر للتعدد مع الحاجة إليه فلتأمل سم أقول قد يصح بهذا ما مر أن تغلق النهاية تحدث عن المساجد بصيغة الجمع (قوله نداء) إلى قوله وعلى كل في النهاية والآخر الأول وبقي إلى المتن (قوله ومن لم يخرج) عطف على الضعة عبارة النهاية كالشروع والمرضى ومن معهم من الأقارب اه زاد الخ قوله بالضعفة تبين بافظ الخبر اه (قوله ولا يخطب الخليفة الخ) أي بكرة كذا في شرح لروض والظاهر أنه لا بكرة أن يصلي بالضعفة بغير إذنه سم عبارة النهاية فتوبكره بالخليفة أن يخطب، غير أمر الوالي كذا في الأم الأولى أن ياذن له في أن يخطب حينئذ فلما احتج أصحاب الاستخلاف في الخطب والصلاة جميعاً وليس له في الصلوات الخمس حق في إمامة، وقد خسر وف استسقاء إلا أن نصله على ذلك أقول إمامة جميع الصلوات ومن قد صلا تصدق على عام صلاه في كل عام له أن يخطب ما عتد تشكركم، في خلاف صلاة الكسوف والاستسقاء فلا يفعله كل عام بل في العام الذي قلدها فيب وامامة التواضع والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحقها إمامها اه وكذا في المتن الأقوله والأول إلى وليس الخ قال ع ش قوله مر غير أمر الوالي الخ أهل مثل الوالي إمام الراتب إذا أراد ان يخرج العصر فاستخلف غيره أو ولده فلو لا يبعد أنه مثله لا يقر بعق الوطيفة ينزل منزله مولى موقوفه في إمامة عيد الخ فضاقتصاره على ما ذكره شمول ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد الملبوس به العادة من أفراد الجمعة إمام ع ش (قوله في ثم يخطب الكسوف) أي في شرحه (ما يمكن بحسب هنا) عبارته هناك وتكره الخطب في ع ش بدعي إذن الإمام خشية الفتنه للنساء محله فيما إذا كن في بيوتهم كذا دل عليه كلامه قاله ابن الرفعة اه وتجب العباد قوله السابق وبكره فليبدعوا ينقلوه كضوء ذات همتو جمال اه (قوله وألحق كثير من به بيت المقدس) أي فتكون فيه أفضل قطعاً (قوله وألحق به) ابن الاستاذ الخ) اعتماداً مر (تنبيه) تقدم عن الأقارب أنه يكره تعدد جوامعها بالاجتماع للظاهر أن من الحاجة في محل واحد من الجميع فلو تعددت المساجد لم يكن فيها ما سيعالج جميعه فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للراحة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في البصرة لزم التعدد في فعلها في البلدة نظر ولعل الأولى لشرف المساجد ولا أثر للتعدد مع الحاجة إليه فلتأمل فان قول العباب والأبي بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه تدب لإمامان يخرج بالناس إلى العصر اه يقتضى ترجيح الثاني (قوله كرهت فيه) والسنة في هذه الحالة الخرج إلى العصر أم ولهذا قال في العباب والأبي بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه تدب لإمامان يخرج بالناس إلى العصر اه وظاهر ما احتج به الخرو وجع الهاوان وجد في البناء مكاناً يسعهم غير المسجد يدل عليه تعليمهم بأمره بالركب وغيره سم (قوله ولا يخطب الخليفة إلا بآذنه) أي بكرة كذا في شرح الخروض والظاهر

وجعله في غير المسجد الحرام
أما صفة فيه أفضل قطعاً
ففضله ومشاهدة الكعبة
وألحق كثير من به بيت
المقدس وأعرضه المصنف
بأن ظاهر اطلاقه أنه
كسبه ونزاعه الأذرى
وألحق به ابن الاستاذ مسجد
الدينسة لأنه أتسع (الا
لعدر) راجع الوجهين
ففي الأول أن ضاق المسجد
كرهت فيه وعلى الثاني
أن كان يحسب مطر كرهت
في العصر أم ولوضا المسجد
وحصل نحو مطر صلى الإمام
فيه واستخف من يصلي
بالقبية في محل آخر
(ويستخف) ندبا إذا ذهب
إلى العصر أم يصلي في
المسجد (بالضعفة) ومن لم
يخرج ولا يخطب الخليفة
الإبانه وبأن في ثم يخطب
في الكسوف ما يمكن بحسبه
هنا

وَيُؤْتِيهِمْ أَنْ يَحْمِلُوا مَا إِذَا عُدَّ اسْتِثْنَاهُ أَوْ كَانَ لَا رَاهَا لَهُ قَوْلُ الْمَنْ (وَيُذْهِبُ) أَيُّ الْقَاعِدِ صَلَاةَ الْعِيدِ
 أَنْ كَانَ قَادِرًا أَمَّا أَوْ أَمَّا وَمَا (قَوْلُهُ فِي آخِرِ) أَيُّ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي ذَهَبَ فِيهِ وَبِحُصْنِ الذَّهَابِ أَطْوَلُهُمَا
 نِهَابُهُ وَمَعْنَى قَالَ عَشْرَ ظَاهِرُهُ وَأَنْ شَأْنُ الْوَقْتِ لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْعَمَدِ: سَبَبُ الذَّهَابِ فِي أَطْوَلِ الطَّرِيقَيْنِ
 الْأَصْلُ الْأَعْلَى فِي الْحِجَازِ فَهَذَا إِذَا كَانَتْ بِمَعْدَةِ وَغَيْرِهِ نَدَبُ الْمَابِرَةِ أَلْيَا وَالْمَشَى الْبَاهِمَانِ الطَّرِيقِ الْأَصْغَرَ
 وَكَذَا الذَّاهِي فِي قَوَاتِ الْجَمَاعَةِ وَيُؤْتِيهِمْ الْأَوَّلَى ذَنْبُ الذَّهَابِ فِي أَقْصَرِ الطَّرِيقَيْنِ وَالْأَسْرَعَ إِذَا ضَاعَ الْوَقْتُ
 بِلَيْسَ بِمَعْدَةٍ كَرَادَ خَافَ نَوْتَ الْفَرَسِ أَمْ (قَوْلُهُ وَحُكْمُهُ) أَيُّ الذَّهَابِ فِي طَرِيقِ الْخِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ أَمْرَ
 الذَّهَابِ الْخِ) هَذَا السَّبَبُ هُوَ الْأَرْجَحُ فِيهِ يَقُومُ مَعْنَى (قَوْلُهُ لِأَنَّ أَمْرَ الذَّهَابِ أَكْثَرُ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى ثُبُوتِ
 الْأَجْرِ فِي الْوَجُوعِ وَوَأَقْصَرُهُ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الْعِبَادِيَّةِ كَانَ يَذْهَبُ فِي أَطْوَلِهِمْ تَكْثِيرًا لِأَحَدِهِمْ وَرُجُوعُ
 أَقْصَرِهِمَا لِأَنَّهُ لَيْسَ قَاصِدُ قَرْنَيْنِ فَلَنَّا نَهْ شَابَعُ عَلَى الْوَجُوعِ أَنْتَهَى أَمْ سَمَ زَادَ الصَّرِي وَعَلَيْهِ غَلَا
 يَظْهَرُ تَخْصِيصُهُ الْأَطْوَلَ بِأَحَدِهِمَا وَالْأَقْصَرَ بِالْآخَرِ لِيُنْفَى أَنْ يَسْلُكَ الْأَطْوَلَ فِيهِمَا أَمْ رُبَّمَا نَظَرُ عِبَارَةَ
 الرَّشِيدِ وَاتَّخَذَ لِيَذْهَبَ بِذَلِكَ لَكِنْ جَبَتْ قَاصِدُ حُصْنِ الْعِبَادَةِ كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَحُكْمُهُ الْخِ وَأَوَّخِرُهُ وَذَكَرَهُ
 الطَّرِيقَيْنِ سَمَ (قَوْلُهُ وَهَذَا سَبَبُ كُلِّ عِبَادَةٍ) أَيُّ الْخِ وَصَادَ الْمَرْبُ فِي نِهَابِهِ (قَوْلُهُ أَوْلَى شَرْكُ الْخِ) عُلْفُ
 عَلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ أَمْرَ الْخِ وَهَذَا أَوْ بَعْدَ مِنْ الْأَوَّلِ بِالْظَّاهِرِ مَطْلُوعٌ بِخِلَافَةِ الطَّرِيقِ كَمَا ظَهَرَ لَا يَنْظُرُ
 لِتَخْصِيصِ الذَّهَابِ الْأَطْوَلَ وَالْوَجُوعِ بِالْأَقْصَرَ وَبِذَلِكَ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ رَشِيدِي (قَوْلُهُ وَدَعَى كُلَّ
 مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الْخِ) أَتَوَلَّى وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَجَمْعِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِذَا لَمَّا تَمَّ مِنْ اجْتِمَاعِهَا لَا يَصِلُ إِلَى تَأْتِي
 الْجَمْعِ بَيْنَ غَاظَةِ الْمُسَافِقِينَ وَالْحِزْمِ مِنْهُمْ لَا تَقُولُ الْحِزْمُ مِنْ مَرْبِهِمْ أَوْ لَا اجْتِمَاعًا لِيَنْتَوِيهِ قَوْلُهُ فِي آيَاتِ
 وَالْغَاظَةِ لَنْ يَمْرُجَهُمْ نَائِبًا بِصِرْطِهِ إِلَى نِهَابِهِ تَوَلَّى مِنْ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْمَعَانِي كُلِّهَا أَوْ كُنْ هَوَاؤُهَا الْأَمَّ
 وَاسْتَعْبَ الْإِلَامُ أَنْ يَفْقَهُ طَرِيقَ رُجُوعِهِ إِلَى الْقَبْلَةِ وَيَدْعُو لِحُدُوثِهِ أَمْ قَالَ عَشْرَ قَوْلُهُ أَنْ يَفْقَهُ الْخِ
 أَيُّ أَيُّ يَحْمِلُ أَتَقَبُّقُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَعْرِى وَيَعْمُ فِيمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ السَّعَاءَ الْعَامَ أَقْصَلَ مِنَ السَّعَاءِ الْخَاصِّ عَشْرَ
 (قَوْلُهُ وَلَوْلَا لَمْ تَوْجِدْ فِيهِ الْخِ) وَلِإِنَّهُ أَنْ فِي الْجَمْعِ بَعْدَ اخْتِصَاصِ الطَّرِيقَيْنِ وَتَعَاوُلِ تَنْقِصِ الْحَالِ
 لَا يَدْرِي مِنْ جُودِهِ كَرَدِي عَلَى بَافْضَلِ (قَوْلُهُ مِنَ الْغَيْرِ) أَلْزَقُ قَوْلُهُ وَكَرِهَ وَتَرَأَى نِهَابَهُ الْأَقْوَمَ وَجَحْلَهُ إِلَى
 الْمَنْ وَقَوْلُهُ وَاتَّخَذَ الْوَجْهَ إِلَى الْمَنْزِلِ وَالْفَصْلُ فِي الْمَعْنَى الْأَقْوَمَ وَمَعْلَى إِلَى الْمَنْ وَقَوْلُهُ وَجَدَ الْمَآوِدَ إِلَى الْوَاغَا
 الْوَجْهَ وَقَوْلُهُ وَالْحَقُّ بِهِ أَنْ يَسْبِقَ قَوْلُهُ أَمْ مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ إِلَى وَيَكْرَهُ (قَوْلُهُ مِنَ الْغَيْرِ) ظَاهِرُهُ الْوَقْتُ
 وَعَلَيْهِ فَلَا يَلِمْ تَقْدِيمَهُ بِقَوْلِهِ هَذَا الْخِ وَعِبَارَةُ نِهَابِهِ كَالْفَتَى بِعِدْلَتِهِمْ الصَّحْبُ فَيَذْهَبُ قَوْلُهُمَا هَذَا الْخِ وَهَذَا
 صَنِيعُ الْغَاثِ عَلَيْهِ دَعَى وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْجَعِ وَكَوْرُ بَعْدَ الصَّحْبِ فِي الْبَحْرِ بِمَعْنَى أَيْ غَيْرِ بَعْدَ الْفَارِ وَهُوَ
 لَمْ يَنْفِ الْمَسْجِدَ بِالنَّبِيِّ كَقَوْلِهِ الْمَرْبُ أَيْ هَذَا أَنْ تَقُولَ أَنْ مَرَادَ الشَّارِحِ مِنَ الْغَيْرِ الْأَقْصَرَ لَا تَقُولُ الْغَيْرِ
 عَلَى شِبْهِ الْأَسْتِخْدَامِ فَلَا يَخْلُفُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ فَضِيلَةُ الْقُرْبِ) أَيْ مِنْ الْأَمَامِ نِهَابُهُ (قَوْلُهُ وَالْأَسْنُ الْمَكْتُ) أَيُّ فِي
 الْمَسْجِدِ فَلَوْ جُودَهُ مَعْدَةٍ هَذَا هَذَا كَانَ حُضُورُهُمْ فِي الْأَصْلِ صَلَاةَ الصَّحْبِ عَلَى نِهَابِهِ تَكْتُمُ صَلَاةَ الْعِيدِ
 ثُمَّ خَرَجَ الْعَارِضُ لَمْ تَقْتِ سَنَةَ التَّكْبِيرِ وَأَنْ كَانَ الْحُضُورُ لِمَجْدِ صَلَاةِ الصَّحْبِ بِدُونِ قَدْرِ الْمَكْتُ تَحْصِلُ تِلْكَ
 السَّنَةَ عَشْرَ (قَوْلُهُ كَالْحَيْثُ) عِبَارَةُ نِهَابِهِ بِقَالَ السَّيْدَانِ قَدْ نَهَى شَهَادَةً وَقَالَ الْغَزَّيُّ أَنَّهُ الظَّاهِرُ أَمْ (قَوْلُهُ
 وَجَحْلُهُ) أَيْ مِنَ الْمَكْتُ (قَوْلُهُ وَنَحْوُهُ) أَيُّ كَثَرَتْ فِي الْفَطْرِ قَوْلُ الْأَعْيَالِ لَوْ تَعَارَضَ التَّكْبِيرُ وَتَقَرَّرَ بِصَدَقَةِ
 الْفَطْرِ كُلُّ تَقَرُّرٍ بِهَا أَوَّلَى أَنْتَهَى أَمْ كَرَدِي عَلَى بَافْضَلِ (قَوْلُهُ نَدْبًا) وَبِجُورِ أَنْ يَحْصَلَ مِنْ الثَّوَابِ
 مَا يَسَاوِي فَضْلَهُ التَّكْبِيرُ أَوْ بَزْ بِطَلْبِهِ لِحَيْثُ كَانَ تَأْخَرُ امْتِنَالًا لِمَا شَارَعَ عَشْرَ قَوْلُ الْمَنْ (وَيَجْعَلُ) أَيُّ
 أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ أَنْ يَصِلَ بِالضَّعْفَةِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ (قَوْلُهُ لِأَنَّ أَمْرَ الذَّهَابِ أَكْثَرُ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى ثُبُوتِ الْأَجْرِ فِي الْوَجُوعِ
 وَلِوَأَقْصَرُهُ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الْعِبَادِيَّةِ الْأَرْجَحُ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ فِي سَبَبِ خِلَافَةِ الْغَزَّيِّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ
 أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ فِي أَطْوَلِهِمَا تَكْثِيرًا لِأَحَدِهِمْ وَرُجُوعُ أَقْصَرِهِمَا لِأَنَّهُ لَيْسَ قَاصِدُ قَرْنَيْنِ فَلَنَّا نَهْ شَابَعُ عَلَى الْوَجُوعِ أَنْتَهَى أَمْ سَمَ زَادَ الصَّرِي وَعَلَيْهِ غَلَا

(وَيُذْهِبُ فِي طَرِيقِ وَرُجُوعِ)
 فِي آخِرِهِ نَدْبًا لِاتِّبَاعِ
 رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَحُكْمُهُ أَنَّهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَذْهَبُ
 فِي الْأَطْوَلَ لِأَنَّ أَمْرَ الذَّهَابِ
 أَكْثَرُ وَأَقْصَرُهُ فِي الْأَقْصَرَ
 وَهَذَا سَبَبُ كُلِّ عِبَادَةٍ أَوْ
 لِيَتَرَكَّ بِهِ أَهْلُهَا وَلِيَسْتَقْبِلَ
 فِيهِمَا أَوْلَى تَصَدَّقَ عَلَى
 فَرَسِهِمَا أَوْلَى وَرَأَاهُ
 أَوْ يَوْمَ رَهْمَ فِيهِمَا أَوْلَى يَنْظُرُ
 مِنْتَقِبِهِمَا أَوْلَى وَحُزْمِ
 وَلِغَاوُلِ تَقَرُّرِ الْحَالِ إِلَى
 الْغَفْرِ أَوْلَى تَهْلِكُ الْبَقَاعِ
 وَخُسْبَانِ الْعَيْنِ أَوْلَى وَجَوْدِ
 كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي يَسِينُ
 ذَلِكَ وَلَوْلَا لَمْ تَوْجِدْ فِيهِ
 كَلَامُ الْأَسْطَبَاعِ (وَيَكْرَهُ
 النَّاسُ) مِنَ الْغَيْرِ نَدْبًا
 لِيَحْصَلَ قَضِيلَةُ الْقُرْبِ
 وَاتَّخَذَ صَلَاةَ هَذَا
 خَرَجُوا الْعَصْرَ وَالْأَسْنُ
 الْمَكْتُ عَشْرَ الْغَيْرِ كَالْحَيْثُ
 وَجَحْلُهُ أَنْ يَخْتَلِجَ لِدَا تَزِينِ
 وَغَوْرِهِ وَالْأَذْهَابُ وَتَحْفُزُوا
 (وَيَحْضُرُ الْأَمَامُ وَقَدْ صَلَّاهُ)
 نَدْبًا لِاتِّبَاعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ
 (وَيَجْعَلُ) نَدْبًا لِمَا شَارَعَ فِي
 الْأَضْحَى

الامام (قوله ويؤتي) أي الخروج (قوله وهو) أي الخبر المرسل (قوله وحكمته) أي ما ذكر من التعميل في
 الاضحية والتأخير في الفطر (قوله فان هذا) أي ما قبل صلاة عبد الفطر (قوله بمعنى سدس الشهر والخالج)
 ويشأون من الفطر ع (قوله ومثلها المسجد) أي المصلى فيها به معنى (قوله ويؤتيه) أي على سن الاكل
 ولو في الفطر بن أو المسجد (قوله لعذر) أي بفعل ما طلب منه ع (قوله بالمبادرة بالاكل) أي في عيد
 الفطر (قوله وانما خبر) أي في عيد الاضحية وكان الاولى العلف بالواد (قوله تزل ذلك) أي الاكل في
 الفطر والامساك في الاضحية (قوله ويكره) الى الفصل في النهاية (قوله لا لعذر) عبارة في شرح بافضل
 ان يترك عليه أما العذر بعد أو ضعف فركبوا ما غير فلا يسلم له المشي راجعاً له ويخير بينه وبين الركوب
 ثم ان تضر للناس بركوبه نحو الزحمة كره ان خف الضرر والاحرام اه وفي الكردى على قوله وأما غير اه
 غير العاشر وهو القادر وضابط العجز أن تحصل له مشقة تنهض خشوعه تبع على الاعباب اه وبإعادة النهاية
 والمخفى فان كان عاقل لا بأس بركوبه بعذر كالرجع منها وان كان قادر لحمل ثم تأخذه أحد لا تقضاء العبادة
 فهو خير بين المشي والركوب اه (قوله أن الاولى لاهل الفراخ) بل لو قيل به في الجمعة أيضاً لم يعدوا على حكمه
 ذكرهم اه في العيد دون الجمعة كونه يوماً لم يطلب فيها طهارات ينتقلانها لا الصلاة ع (قوله لاهل الفراخ)
 أي واولي المختلطين بعد يومهم في بلد مثلاً (قوله في غير وقت الكراهة) أي بعد ارتفاع الشمس نهاية
 ومعنى قوله ان (قبلها) يخرج به بعدها وفيه تفصيل فان كان يسبح الخطبة كره له كما هو الاذلة في نهج
 (قوله في كراهة الخ) أي لا يشغاله بغير الهم ونحوه فله فعله صلى الله عليه وسلم نهاية ومعنى قال ع (قوله مر
 في كراهة الخ) أي يوجب عقوبته مر لا يشغاله بغير الهم قضية التعليق أنه لو خطب غيره لم يكره له التفرغ وصرح
 به في خلافه في شرح العباب كقوله سمعناه أنه لا توقف كراهة ان تغفل على كونه ماء للمسجد وقت
 صلاة العيد بل لو كان بالسابق من صلاة الصبح كره له وان كان لصلاة سبقت قوله لا يشغاله الخ وهو واضح
 بالنسبة اليه بعد الطلب الخطبة منه وأما بالنسبة الى أقباليه فان كان دخل وقت الصلاة وواضح أنضوا الاذان لم
 يدخل وقتها وحدث عاذم بالتأخير في وجوه الكراهة الا أن يقال لما كانت الخطبة مطلوبة بمنته كان
 الهم في حقه اشغاله بما يتعلق بمواريث الوقت الصلاة لا تقادراً باها اه ع (قوله قبلها وبعدها)
 قال في شرح العباب وان خطب غيره سمع عبارة الرشدية عبارة القوت قال الشافعي في البوطي ولا يصلي
 الامام باصلي قبل صلاة العدين ولا بعدها قال أصحابنا لا وظيفة بعده حضوره والصلاة بعده الخطبة
 وهذا يقتضي تخصيص الكراهة بمن خطب ما حث لا بخطب فالأمام كغيره ولا كراهة بعده الخطبة لا حشد
 انتهت اه وهذا هو الظاهر (قوله ومن جاء الخ) عبارة المصنف والاشعي والنهاية وينسب للناس استماع
 الخطبة بركوبه تركه من دخول والخطبة بخطب فان كل خطبة مسجد بدأ بالخطبة ثم بدفع الخ الخطبة فصلى
 في صلاة العدين فلو صلى فيه قبل الخطبة العبد وهو الذي حصل لكن لو دخل وعليه مكتوب في فعلها يحصل بها
 الخطبة أو في حجره من له الجلس يستمع اذ لا تحية وأثر الصلاة الا ان خشى فوثها فيقدمها على الاستماع واذا
 أخرها فهو خير بين أن يصليها بالضرع او بين ان يصليها بغيرها الا ان خشى الغوات بالتأخير وينسب للامام
 بعد دفعه من الخطبة أن يعد لها ان فاتته سمعها ولو نساها لا يتابع واه الشنخ اه قال ع (قوله
 مر الا ان خشى فوثها الخ) أي يخروج الوقت ومشله ما لو رضاه ما تمنع من فعلها أو أخرها في فراغ الخطبة
 وقوله مر ان بعدها الخ أي الخطبة وينبغي ما لم يؤد ذلك ان تطول بل كان كثر العاقلون وتربوا على الجدية
 الرجوع على ما اه (قوله ومن الترخا) قيل قال بعضهم انه يجري هنما قبل في الفطر من الصوم
 (قوله في المتن قبلها لغير الامام) أي قبلها بعد الارشاع شرح مر (قوله قبلها وبعدها) قال في شرح العباب
 وان خطب غيره (قوله سمع ان اسم الوقت) قال في الرضوي شرح مؤخر الصلاة فلا يقتضي فوثها بخلاف
 الخطبة ثم يخبر بين أن يصلي العبد الصبر اه وان يصلي بينه وبينه الا ان يصلي وقتها فيسب فعلها بالصبر اه ثم فلا أوفى
 المسجد بدأ بالخطبة ثم بعد استماعه الخطبة يصلي في صلاة العدين ويقار بالصبر اه في الخبر المذكور بانه

فيما لا يرسب سجداً وهو يخفى
 مثل ذلك وحكمته استماع
 وقت الاضحية وقت اشراج
 الفطرة فان هذا أفضل أو قل
 خروجهما وحدا ما وردى
 ذلك في الاضحية بمعنى سدس
 الشهر وفي الفطر بمعنى
 وبعدها بعد اذان الوجه
 انه في الاضحية يخرج عقيب
 الارتفاع كخروج الفطر
 ويؤخر عن ذلك قليلاً (قلت
 ويأكل أو يشرب في عيد
 الفطر قبل الصلاة) بل وفي
 الفطر بن كراهية به بعضهم
 ومثلها المسجد بل وفي
 وجوب فلا تضر به المروعة
 لعذره وبين التبرك كونه
 وتراوا لحق به الزبيب
 (ومعك في الاضحية)
 لا لا تبايع معك ابن حبان
 وغيره بل زوم العبد عا
 قبله بالمبادرة بالاكل أو
 تأخير اه من حيث لا يصل
 فلا تضر لصائم المهر ولا
 لفطر رمضان كقوله ظاهر
 ولندب الفطر يوم الصبر على
 شيء من إخصته بركوبه
 ذلك كافي للجسموع عن
 الامام (وذهبنا الى الا
 لعذر (بسببته) كالخطبة في
 الصود يخبر بين المشي
 والركوب ذكر ان الاستاذ
 ان الاول لاهل تفرق ب
 عدوهم بركوبهم ذهاباً
 واياباً واطهار السراح (ولا
 يكره) في غير وقت الكراهة
 (التفصل قبلها لغير الامام
 والله اعلم) الا بما ذكره

اه وقوامه بفعله او يحصل بها النجاسة قال سم والظاهر أن الافضل هناك يفعل النجاسة ثم ما ليس
المكتوبة اه (قوله ويكرهه) أي بان جاء الامام بخطبته يستحب احياءه لئلا يعبدوا بغيره ولو كانت
لله جمعة من صلاة غيره هاهن العبادات ويحصل احياء معظم الليل وعن ابن عباس يحصل صلاة العشاء
جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء بماتوا في الجمعة وليأتوا ولو جيبوا نصف عبادتهم
ومغنى واسئ قال ع ش قوله مر ولو كانت ليلة جمعة أي بان احياءها من حيث كونها ليلة عسود وكرهه
تخصيصها بقيامه اذ لم تصادف ليلة عسود قوله مر صلاة العشاء جماعة أي ولو في الوقتما الفضول وقوله
مر والعزم على صلاة الصبح الجماعة ظاهره وان لم تنقله صلاة في جماعة اه ع ش وفي الكردى على
بافضل ما نصه قوله من نحو صلاة إلى ال واتب فقط بالنسبة للعاج اذ لا ينسب له غيره هابل اختار جمع عدم
سن ال واتبه أهنا بل أي أنكر ابن الصلاح أصل احياها بالنسبة للعاج قال ابن الجاوي هو الاوفى بفعله صلى
الله عليه وسلم ونقل من السد عن البصري انه وقوله معظم الليل أي أكثره ويحصل صلاة العشاء والصبح
في جماعة بل وصلاة الصبح في جماعة كل في الاعمال كردى

﴿فصل في التكبير﴾ (قوله في توضع الخ) أي من التكبير المرسل والتمسك والشهادة ونية
الهلال قول المتن (يندب التكبير) أي خافه ومرسافر وذكر غيره مغنى ونهاية زاد خصنا يستثنى من
ذلك الخافه بل على أن يخلل لانه شعاع مادام يحرم تكبيره تعالى فلا تكبير في الصلاة الاضحية وكذا في
ليلة عيد الفطر ان حرم فيها الخافه واقتصر هم على على ليلة عيد الاضحية الغالب من عدم احرامها على ليلة عيد
الفطر اه وبقى عن سم ما وافقه (قوله الشامل) الى قوله فائدة في النهاية والفاغى الاقوله وسن الى المتن
(قوله الشامل لعيد الخ) أي فالنية الحسنة قول المتن (في المنزلة الخ) أي كذا وما شافوا فاعادوا في
غير ذلك من سائر الاحوال ولكن ينأ كعدم الرجوع وتعاير الاحوال فيها يظهر قياما على التولية للعاج شرح
بافضل قول المتن (والاسواق) جمع سوق وذكر ونوشهبت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم معنى
(قوله بحضرة غير محجور) يخرج من ذلك ما كانتا في بيتها ونحوه وليس عندهما جسد أو خشي أن يجنى
فترفعان صوتهما وهو ظاهر ع ش وم وفي الكردى على بافضل عن شرح الارشاد لشرح لكن
دون جهرا لجل قيامه على جهرا الصلاة اه (قوله عندنا كماله) أي عدة الصوم (قوله وقيس به) أي بعد
الفطر بالنسبة للفطر اما المقدس ثبت بالسنة نهاية (قوله وقيس به الاضحية) أي بذلك لكن تكبير الاول
أكذلك نص عليه معنى ونهاية وشرح بافضل أي من مرسل التلى وأما مقده فهو أفضل من مرسلها المشرفة
بنيته للصلاة ع ش (قوله بخلاف المقدس الاق) أي في تقديم على ذكر الصلاة وجهه به شعار الوقت
ولا يتكرر فكان اعتنا به أشد من الاذكار ع ش وم قول المتن (حتى يحرم الامام الخ) أي ينطق
بالزامن تكبير الاحرام بصلاة العيد اه شرح بافضل وفي ع ش عن غيره وشرح الارشاد والوض

لازمة للصلاة على نيته بخلاف المسجد فليس فيه دلالة النجاسة له بدوه أو ليحصل كن دخله وعلمه مكتوبة
بفعله او يحصل بها النجاسة اه وقوله بفعله او يحصل بها النجاسة والظاهر ان الافضل هناك يفعل النجاسة ثم
ما ليس المكتوبة (قوله صلى العيد) ظاهره ان ذلك أفضل من أن يصلي النجاسة ثم يرد الخطبة يصلي العيد به
صريح في ال ووض وشرحه قال في الصلح فيه أي في المسجد يدل النجاسة له بدوه أو ليحصل كن دخله وعلمه
مكتوبة بفعاله او يحصل بها النجاسة اه وقد يقتضى ان الاولى في المشبه بصلاة المكتوبة فلا النجاسة
المكتوبة بفعاله غير مراد والفرق انه انما كان الاول العيد لتكون صلاته قبل الخطبة وقبل فراغها كما
هو السنة

﴿فصل﴾ ينذب التكبير الخ (قوله لغیر امرأه أو خنتی بحضرة غير محجور) مفهومه عرف المرأه أو الخنتی
بحضرة محجور (قوله بخلاف المقدس الاق) ظاهره انه يقدم التقدي على أذكر الصلاة انه لا ينسب تأخيره
(قوله في المتن حتى يحرم الامام) انظر لآخر الامام الاحرام الى الزوال وأترك الصلاة يحتمل ان المعترض يحث

على العبد لحصول النجاسة
في ضمنه يكسر ويكره تنقل
زائد على ذلك ان جمع والا فلا
﴿فصل﴾ في توضع الخ
سبق (يندب التكبير
بغريه الشمس لئلا يعبد
الشامل لعيد الفطر ويعد
الفطر في المنازل والطرق
والساجد والاسواق ورفع
الصوت لغیر امرأه أو خنتی
بحضرة غير محجور لقوله
تعالى ولتكملوا العدة
عدة الصوم وتكبر والله
أي عند اكتمالها على
ما حداكم أي لاجل هدايته
اياكم وقيس به الاضحية
ويسمى هذا التكبير المرسل
والعلق لانه لا يتقدم صلاة
ولا غيره هاونس تأخيره عن
أذكرها بخلاف التقيد
الاق والظاهر ادايمته
حتى يحرم الامام بصلاة
العيد اذ التكبير لكونه
شعار الوقت

مثله وقال سم انظر لو ان الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة ويحتمل أن الاعتبار حينئذ وقت الاحرام
 غالباً إعادة اه وفي عش والكردى على بافضل عن الامداد والذى يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة بالأكية
 اعتبر في حقه عدم الامام ان والاعتبار بطولع الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقاً زاد السيد البصرى
 واد الاقرب بان اعتبار آخر الوقت اه وحتم سبحانه ذلك فقال له انه كذاه يكبر الى احرام الامام ان صلى جماعة
 ولو تأخر الى آخر الوقت والى احرام نفسه ان صلى فرادى ولو فى آخر الوقت والى الزوال ان لم يصل أصله لانه
 بسبيل من ايقاعه الصلاة فى ذلك الوقت اه **(قوله) أو الى ما تبغى به** حتى أنه اولى من الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم وقراءة سورة الكهف اذا وافقت ليلة العيدين الجبب فتلا فان ذهب الى انه يجمع بين ذلك سبحانه
 وقوله خلافه ان ذهب الى انما بذلك الى رد قول عش ولو اتفق أن ليلة السيد ليلة جمعة جمع فيها بين
 التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشغل ككل جزء من تلك الليلة بنوع من
 التلاوة يتغير فيما يقدم ومولعل تقديم التكبير اولى لانه شعار الوقت اه **(قوله) العبرة باحرام نفسه** ينفي
 مادام وقت الصلاة صرى ومن سبحانه مثله **(قوله) ورد في حديث الخ** وعلى ثبوت هذا الحديث فهل يخص
 بالامام أو لا يحل بامل والثاني أقر بك ما صرحوا بتعميم كثير من السنن هنا مع انهم ما خذوا من فعله صلى
 الله عليه وسلم لانه لا يعدنا كده بالنسبة للامام بصري قول المتن **(ولا يكبر الحاج الخ)** مقتضى ما قلناه لو شرع
 في الخل في اثنتاها لم يكبر فيما بقي وان انقض وقت التلب وهو محل بامل ولعل الاقرب فيه انه يكبر وسأبقى
 الخ عن النهاية أنه في حال الأفاضة يلى ويكبر فهل هو من على مقالة أو ما هنا مخصوص بصري عبارة الوائى
 في المسائل ويقوا بعد دلفة قد كرون بالتهليل والتكبير والتحميد والتسليم كما يقول الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر لله اكبر لله الحمد كفى شر المنهج ثم يابى ويدعون عما أجابوا لو تصدقون الى الاستقرار
 وبه مريضاً لا يغير يسير ومن سكتة وشعارهم التلبية والتكبير كفى النهاية وقال في الحقيقة وذكر اه
 ولا مانع من أن يكون المراد بالذكروا التكبير واعترض بأن وقت التكبير من الزوال ورد ان هذا وقت
 التكبير لا قبله بالصلوات اه وفي المغنى مثل ما مر عن شر المنهج وعن التفتة قول المتن **(لا اله الا الله)** انظر
 السكونين من ليلة الفطر ويحتمل أنه لان الغالب عدم الاحرام بالجمع حينئذ سم عبارة عش سكتوا عما
 لو احرم بالجمع في بقائه الزمانى وهو اول سؤال فهل يلى لانما شعار الحاج اه ويكبر فينظر والاقرب الاول ما
 ذكر من لتعلل اه وتقدم عن سبحانه اعتماده **(قوله) لان التلبية** الى قوله وما حال في النهاية والمغنى قول
 المتن **(ولا ين ليله الفطر الخ)** أى من حيث كونه مقبداً بالصلاة اذ لا يقبله فلا ينافى أنه ين من حيث كونه
 مراسلاً ليله العدا انتهى اه سبحانه بصري زاد عش وعليه فقدم اذ كان الصلاة عليه كالتقدم من ابن
 ج اه قول المتن **(في الاصح)** اعتمد المنهج والنهاية والمغنى **(قوله) اذ لم ينقل الخ** عبارة النهاية لأنه تكرر
 في زمين على الله عا ومسلم ولم ينقل أنه كبر فيه عقب الصلوات وان خالفنا صنف في ذكره وسوى بين الفطر
 والاضحى اه **(قوله) وقيل يستحب** وعليه عمل الناس في كبر خلف المغرب والعشاء والصبح ليلة الفطر
 نهاية ومعنى قول المتن **(ويكبر الحاج)** أى عقب الصلوات سم ومعنى **(قوله) أنه لو قدمه** أى التخلل
 سم **(قوله) وهو وجه** فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المجتهد لا يكبر لانه مادام لم يتخلل شعاره التلبية حتى لو
 أخر عن أيام التشرى فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فليتلل سم وتقدم عن البصري ما وافقه
 ويأتى عن سبحانه اعتماده **(قوله) وان مضى أيام التشرى** لا يخفى ما في هذه النهاية **(قوله) وانه لو صلى الخ)**
 وقت الاحرام غالباً إعادة **(قوله) في المتن ليله الاضحى)** انظر السكونين من ليلة الفطر ويحتمل أنه لان الغالب عدم
 الاحرام بالجمع حينئذ **(قوله) في المتن ويكبر الحاج)** أى عقب الصلوات **(قوله) أنه لو قدمه** أى التخلل **(قوله)**
 وهو وجه فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المجتهد لا يكبر لانه مادام لم يتخلل شعاره التلبية حتى لو أخر عن
 أيام التشرى فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فليتلل **(قوله) وانه لو صلى)** أشار الى انه معطوف على

أولى ما تبغى به بامل صلى
 منفرداً قاله ابن باهرم نفسه
 * **(فائدة)** ورد في حديث
 في مسند متر وكان أنه صلى
 لفته عليه وسلم كان يكبر في
 عيد الفطر من حين يخرج
 من بيته حتى يأتى المصلى
(ولا يكبر الحاج ليله الاضحى)
 خلافاً للفتال **(بل يلى)** أى
 لان التلبية هي شعاره الاق
 به والمعنى يلى الى أن يشرع
 في الطواف **(ولا ين ليله)**
 الفطر عقب الصلوات في
 الاصح اذ لم ينقل وقيل
 يستحب وجهه في الاذكار
 وأطال غيره في الانصاره
 وأنه المنقول المنصوص
(ويكبر الحاج) الذى غنى
 وغيرها كما يأتى **(من ظهر)**
(انظر) لانما أول صلاة تلقاه
 يصلح له باعتبار وقته
 الافضل وهو الضحى وقبيل
 أنه لو قدمه على الصبح أو
 آخره عن الظهور يعتبر ذلك
 وهو وجه خلافاً لمن أناطه
 بوجود الخلل ولو قبل
 الغير اذ ينم تأخوه بتأخر
 الخلل عن الظهور وان
 مضى أيام التشرى وهو
 بعيد من كلامهم وأنه لو
 صلى قبل الظهور فلا أوفرها

كبر لا آن يقال غيرهما تابع لما في ذلك فلم يقدم عليهما (ويجتم صبح آخر أيام (الشرق) (٥٣) وثان فتقول أولم يكن ما أصلا كما

"انقضاء الطلوعهم ولا يتناقض قولهم لانها آخر صلاة يصلونها يعني لانه باعتبار الأفضل لهم من الغداة بما انظر الثاني وتأخير الظهور الى العصر (وغيره) أي الحاج (كسهر) فيما ذكر من التكبير من ظهر الشمس الى صبح آخر أيام الشرقي (في الاظهر) تبعه (وفي قول) بكبر غير الحاج (من مغرب صلاة الغر) كعبه الغر (وفي قول) بكبر (من) حين فعل (صبح) يوم (عرفت بجمته) على القولين (بصر) أي بالتكبير بفتح فعل صبح آخر أيام (الشرقي) والعمل على هذا في الاصلين والامصار الغر الصبح فيه على ما قاله الخا كدونه تليده الامام البهي في خلاصته انه كعبه بفتح في وسيلته هو بفتح في ذلك ومن ثم اختاره المصنف في المجموع وغيره وفي الاذكار انه الاصح في الروضة انه الاظهر عند المحققين ثم ايش الذهبي في تلخيص المستدرک اشترى انه شديد الضعف وبصارته خسرناه كله موضوع تمسك ذلك ومن انما هو كذلك ليس بصحة ولا في المناظر (والاظهر انه بكبر في هذه الايام للغائبة) الغروضة والنافية فيها انه في غيرها والمنزودة والرواية والنافية تعمم بعدم

اشار الشارح الى انه معطوف على قوله انه لو قدمه الى الخ سم (قوله كبر) هذا متجه سم (قوله غيرهما) أي غير الظهور قول المتن (ويجتم صبح آخر أيام الشرقي) معتمد ع ش عبارة الرشدى أي من حيث كونه حاكما كايؤخذ من العلة أي من قولهم لانهم آخر صلاة الخ والآن المصالح انه بعد ذلك كبره فيقبل بجمته التكبير المطلوب من كل أحد في الغروب ينتبه اه (قوله ما) أي غنى (قوله وتأخير الظهور الى الخ) عطاف على البقاء قول المتن (كسهر) ضعيف ع ش (قوله تبعه) أي لانه الناس تبع للعبع بمعنى قول المتن (وفي قول من مغرب صلاة الغر) أي ويجتم ايضا صبح آخر أيام الشرقي حتى ونهاية ومعنى فابرجع هذا مع قول الشارح الا قد يجتم على القولين بصر الخ بصرى (قوله كعبه الغر) لا يجتم ما في هذا التباس اذا الكلام في المقابلة يرى (قوله من حين فعل صبح الخ) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الغبر وان لم يفعل الصبح حتى لوصل فائتة وأغيرها قبلها كبر واستمر او قتل الى غروب آخر أيام الشرقي حتى ولو ضي فائتة قبل الغروب كبر وتبعهم بالصبر حتى على الغالب فلا يفهمونه خلافا لما شئ عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدله فيه نوع عند التامل الصبح سم على ع ش وبما استظهر في ابتداء وقت التكبير هو فضي يصنع المحلى والمضى والنهاية بحيث لم يتقدم والفتلة فعل ونقل ع ش عن مرد ما واقعته وفي آخره صرح به النهاية بما روى وما تفتة كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد وانما مراده انقضاءه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجو بنى في مختصره والغزالي في خلاصته الى آخر النهار الثالث عشر في اكمل الاقوال وهذا العبارة تفهم انه يكبر الى الغروب اه واعدته من انقطاع قوله من صبح يوم عرفه أي من وقت صبح عرفه ولو قبل صلاته حتى لوصل فائتة وأغيرها قبلها كبر وهذا في غير الحاج ما هو فلا يكبر الا اذا غفل قبل الزوال أو بعده كما قاله القاتوني تبعه الابن فاسم على ان يخرج وقوله الى العصر أي الى آخر وقته ولو بعد صلاته حتى لوصل فائتة وأغيرها قبل الغروب كبر ففعله ما بس التكبير في خمسة أيام واندرج فيها ليلة العيد فيسب التكبير فيها مع الصلاة وسبى مقيد ان جهة كونه تابع للصلاة وان كان يسمى ايضا مسلمان جهة كونه واقفا ليلة العيد فله اعتباران اه قول المتن (والعمل على هذا) اعتمدته المنهج والنهاية والمضى وقال ع ش فظاهر المعتمد اه (قوله وسيلته) أي الضعف (قوله من ذلك) أي كونه شديد الضعف (قوله وصر) أي في أوائل الفائدة المهمة (قوله كذلك) أي شديد الضعف فتقول المتن (أنه) أي الشخص ذكرنا كانه أغيره حاضر أو مسافر متغيردا أو غير معنى ونهاية (قوله الغروضة) الى قول المتن وصيغته في النهاية والمضى الا قوله وقده الى وكذا (قوله فيها الخ) متعلق بقول المتن لغائبة سم (قوله تعمم الخ) أي ذكرنا السابقة بعد الائمة تعمم الخ ع ش (قوله وغيرها) أي المقابلة ونهاية ومعنى ولو عبره الشارح على سم فوهم استدراكه قوله الا في النافذة المطلقة الا أن يعطفه على الضمى (قوله وقده) أي قول المصنف والنافية (قوله وكذا صلاة الجنازة) أي فكبر عقبها سم (قوله لانه شعاع الخ) تعليل لما تقدم في المتن والشرح كلاهما يرجع صنيع النهاية على وان أوهم صنيع الشارح رجوعه صلاة الجنازة فقط

قوله انه لو قدمه (قوله كبر) هذا متجه (قوله وغيره) أي الحاج الخ قال في شرح الارشاد حاشي قوله في غير الحاج المعتمد فكيف في هذه الايام وان لم يفعل التكبير لالتباس الاعتداء بالطواف اه (قوله من صبح عرفه الخ) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الغبر وان لم يفعل الصبح حتى لوصل فائتة وأغيرها قبلها كبر واستمر وقتها الى غروب آخر أيام الشرقي حتى ولو ضي فائتة قبل الغروب كبر وتبعهم بالصبر حتى على الغالب من عدم الصلاة بعده فلا يفهمونه خلافا لما شئ عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدله فيه بمنع عند التامل الصبح (قوله في المتن يجتم بصر الشرقي الخ) عبارة الجو بنى في مختصره والغزالي في خلاصته الى آخره الثالث عشر في اكمل الاقوال الوضعية هذه العبارة قاله بكبر الى الغروب كلفنا شرح مرد (قوله فيها) متعلق بقول المتن لغائبة (قوله وكذا صلاة الجنازة) أي بكبر عقبها

تخصيص سواء ذات السبب ككسوف واستسقاء وغيرها كاضى والعبود وتوهموا النافذة المطلقة وقد شارح بالطلقة ثم أورد عليه بقوله ذات السبب والضمى وليس يحسن وكذا صلاة الجنازة لانه شعاع الوقت

ومن ثم يكبر اتعاقباً لثانيها إذا ضاعه (٥٤) خارجاً كما فهمه قوله في هذه الأيام ولم يفت بطول الزمن وبه فارق ثبوت الإجابة بطوله لأنها

للأذان وبالطول انقطعت
تسببها وهذا الزمن
فحين يهر الصلاة وإن طال
قال في البيان ما دامت أيام
التسريق باقية لا سجدة
تلاوة أو شكر على الأوجه
وفاًفاً للصالحين وآخرين
لأنهما ليسا بصلاة أصلاً
يخالف ما على الجنب أنه
يسمي صلاة لكن بقية
والخلاف في تكبير ورفع
صوته ويجعله شعار الوقت
أما ما استغرقه بالتكبير
خلال منع (وصفته المحبوبة)
أي الفاضلة لا شتم الهادي
تصوامع في مسلم على
الصفاء وزادها بأشياء
أخذوا بعضها من فعل
بعض الصحابة تارة كتساب
التكبير ثلاثاً أو أولها من
فعل بقية السلف أخرى
الله أكبر الله أكبر الله
أ أكبر الله أكبر الله
أ أكبر الله أكبر الله الحمد
ويستحب في الأم (أن
زيد) بعد التكبير الثالثة
أي وما بعد هاء ما ذكرنا
أقبح لله أكبر (كبراً كبيراً)
والجملته كثيراً وسبحان
الله بركتوا (صلوا) أي أول
التهليل وأخرو المراء جميع
الأزمنة لا الله ولا تعبد
الأزمنة مخلصين له الدين ولو
كره الكافرون لا الله
وحده صدق وعدوه نصر
عده وهزم الأحزاب وحده
لا اله الا الله والله أكبر لله
بمناس ولاه صلى الله عليه
وسلم قال نحو ذلك على الصفا (لوشهدوا معي الثلاثين) وقبلوا (قبل الزوال)

وقوله ولم يفت الخ معطوف على لم يكبر (قوله في المتن ويستحب أن يركب كبر الخ) طهارة العباد فرع
صفة التكبير في أي المرسى والمقد لله أكبر ثلاثاً تساقطت عن أن يركبها كبر كبيراً والحمد لله كثيراً
وسبحان الله بركتوا أصلاً لا اله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون الخ اه وقوله
ويحسن أن يركب قال في شرحه بعد الثلاث المتواليات الوقوف منه ثم قال في العباد بعد ما تقدم عنس ولا
بأس أن تكون الزيادة لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر لله الحمد اه وقوله ولا بأس أن تكون الزيادة
قال في شرحه أي بعد تكبيره ثلاثاً تساقطت عن أن يركبها كبر كبيراً الخ انتهى اه ويحصل حينئذ صورة
ترتيب هذا التكبير هكذا الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بركتوا أصلاً لا اله الا الله ولا تعبد الاياه الخ (قوله أي وما بعد هاء ما ذكر

في النية بقوله (قوله وقد بقي الخ) كان حقاً أن يؤخر بكتبه بقوله أدامع ابدال وقد باذا كصنع المني
والنية يقول المتن (برؤية الهلال أي هلال شوال و (قوله أظننا) أي جوب أو (قوله وصلىنا الخ) أي نداء
نهاية بمعنى (قوله فشكلوا شهدوا الخ) أي الآتي في المتن أنفا (قوله ويسن فعلها الخ) الذي في شرح الروض
وينبغي فيه الويلقي من وقتها ما يسعها أو ركعتون الاجتماع أن يصلها وحده أو عين تيسر حضوره أو تنفع
أداءه ثم يصلها مع الناس ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى ولعله مستثنى من قولهم
يجل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها العبد غير متكرر في اليوم واليلة فسوغ فيه بذلك نهاية يوم قول
المتن (وان شهدوا) أي أو شهدوا (بعد الغروب) أي غروب الشمس يوم الثلاثاء برؤية الهلال شوال اليلة
الماضية فيها بمعنى قول المتن (بعد الغروب) أي أو قبله وعدلوا بعده نهاية بمعنى (قوله بالنسبة لغيرها) (العبد)
قضية ما به لا يجوز فعلها باللائمة مفردة ولا في جماعة ولو قيل يجوز فعلها باللائمة كما في حق من لم يرد فعلها مع
الناس لم يبدل به الظاهر ثم رأيت سم على المنهج استشكل تأخيرها من أصله قال ثم رأيت الأسنوي
استشكل ذلك ونقل كلامه فراجع عرش عبارة البحرى واستشكله الأسنوي بحالها أنه قضاءها كان
ليلاها وأقرب واسطوطرافاً بالقضاء سبحانه عدلوا بخبر من عدد التواتر (قوله إذا فائدة الخ) أي أن شوالاً
من الغداة مع علمنا بالقضاء سبحانه عدلوا بخبر من عدد التواتر (قوله إذا فائدة الخ) أي أن شوالاً
قد دخل بقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة للشهادة ثم لا المنع من صلاة العبد فيها بمعنى (قوله فتصلى من
الغداء) قال الشافعي الظاهر ولو لم ير في غير ما مضى على الأفضل (قوله بل بالنسبة لغيرها) يدخل
في الغير صوم القد فيجوز صومه فاعلمنا لكن قضية الحسب المذكور خلافه وعبارته في شرح العباب ما
في حق غيرها أي الصلاة سواء حق الله تعالى في حق الآتي خلافاً لما نزع فيه كحساب العبد وحلول الأجل
ووقوف المعلق به فتسرع اتفاقاً كافي المجموع وغيره وإن لم يكن ثم مدح كقضاءه كلامهم واستشكل ابن
الزمخشري بأن اشتغاله بسماعه أو لا فائدة لها في الحال عرش رده الأسنوي والأخرى بان الحكم منصوب
للمصالح ما وقع وما يسبقه وقل أن يتحول هلال عن حق الله تعالى وأجابه فاذمها بحسبة وإن لم يكن
عند الأداء معطال بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة أن دعاه إليه كان محسناً لا عابثاً انتهى اه سم
(قوله كاجل الخ) قال عمر فزاد الأسنوي وجواز التضييق وجوب إخراج كاجل العطر قبل الغداة انتهى
أقول والظاهر جواز صومه في عيد العطر سم على المنهج اه عرش (قوله في ذلك) أي في قبول الشهادة

الخ)وافق ذلك ما مر من العباب وشرحه (قوله حيث بقي من الوقت ما سيعركم) الذي في شرح
الروض وينبغي فيه الويلقي من وقتها ما يسعها أو ركعتين من لدن الاجتماع أن يصلها وحده أو عين
تيسر حضوره أو تنفع أداءه ثم يصلها مع الناس ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه وقد
يستشكل بان صلاتها مع الناس إعادة لها تخرج الوقوع من الوقت شرط لإعادة كما تقدم في صحة اللهم
الآن نستثنى هذا المذموم بغيره ثم رأيت في شرح مدر ولعله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة
حيث بقي وقتها إذا لم يفسر متكرر في اليوم واليلة فسوغ فيه بذلك اه وعلى هذا فلو صلاها قضاءه فرادى
أو جماعة فلو أنها ثم رأيت جماعة أخرى يقضونها قبل سن إعادة القضاء معهم فيه نظر (قوله بل بالنسبة
لغيرها) يدخل في الغير صوم القد فيجوز صومه فاعلمنا لكن قضية الحسب المذكور خلافه وعبارته في شرح
العباب ما في حق غيرها أي الصلاة سواء حق الله تعالى في حق الآتي خلافاً لما نزع فيه كحساب العبد
وحلول الأجل ووقوف المعلق به فتسرع اتفاقاً كافي المجموع وغيره وإن لم يكن ثم مدح كقضاءه كلامهم
واستشكل ابن الزمخشري بأن اشتغاله بسماعه أو لا فائدة لها في الحال عرش رده الأسنوي والأخرى بان الحكم
منصوب للمصالح ما وقع وما يسبقه وقل أن يتحول هلال عن حق الله تعالى وأجابه فاذمها بحسبة وإن لم يكن عند
الأداء معطال بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة أن دعاه إليه كان محسناً لا عابثاً اه (قوله في المتن)

وقد بقي ما يسع جمع الناس
وصلاة العبد أو ركعتين
برؤية الهلال اليلة الماضية
أظننا وصلىنا العيد أداء
لبقاء وقتها أمالوا شهدوا
وقبلوا وقد بقي من الوقت
ما يسع ذلك فكلوا شهدوا
بعدلوا وال ويسن فعلها
المفرد ومن تيسر حضوره
مع حيث بقي من الوقت
ما يسع ركعة شمع الناس
(وان شهدوا بعد الغروب بل
تقبل الشهادة بالنسبة
لصلاة العبد إذا فائدة لها
فما لا تسع أدائها من الغد
ولما في الخبر الأصح العطر
يوم يظفر الناس والأصغر
يوم يغشى الناس وعرفة يوم
يعرف الناس فصلى من
الغد أداء بل بالنسبة لغيرها
كاجل وطلاق وعشق علفت
بشوال أو العطر والأخص
وأنزع في ذلك إن الرقعة بما
رقد عليه

(أو) يهدو وقيل (أو) ين
الزوال وانفرد فطرنا
وجوبا (فانت الصلاة)
أي أدائها لخروج وقتها
بإزالة العذر بغيره كماله
علم أن العذر بوقت التعديل
لا يوقت الشهادة (ويشرح
تضاواها من شاء من يده في
الظهر) كسائر التراتب
وهو في باقي اليوم أولى ما
يعسر جمع الناس فتشبه
للقدر في هذا بالنسبة لبقاء
الامام بالناس أما كل على
حدته فلا يفضل تعجيل
القضاء مطلقا وهذا وإن علم
من قوله في صلاة الأقل ولو
فان الفصل المؤقت نذب
قضاؤه في الأشهر لكن
ذكره هنا لصاحبه ليعرف
على الفسوة التي حتى
مقابله بقوله (وقبل في
قول) لا تقبل (تصل)
من الغداة) لكثرة الغلظة
في الأهل فلا يوقت به هذا
الشعار الغائب
(باب صلاة الكسوفين)
كسوف الشمس وكسوف
القمر ويقال خسوفان
والدول كسوف ولثاني
خسوف وهو الأشهر الأنصهر
وقيل عكسه ووجه شبهة
ذلك كونه أخص من معنى
كسوف تغير وضعه
وقد بين علماء الهيئة أن
كسوف الشمس لاحقة بقله
بمختلف خسوف القمر لأن
قوره مستقيم نورا

بالنسبة لتغير الصلاة كدري قول المتن (أو بين الزوال والقرب الخ) أي أو قبل الزوال من لاسع
صلاة العباد وكيفية كمالها في معنى (قوله) ان العذر بوقت التعديل الخ) أي لانه وقت جواز الحكم
بشهادتها من أي وقت وشي من التهجج واليحيى عليه قوله والعذر بوقت التعديل يقتضي انه بمجرد الشهادة
لا يثبت للشهود ولا يقول لهم بل ينتظر التعديل ثم ان ظن شي يقول عنه ولا ارتباط لهذا الشهادة
دلتا بل هو عامهم اه (قوله هذا) أي قوله وهو في باقي اليوم أولى ما يعسر كذا في كلام النهاية والافغني
القضاء مطلقا) أي من تيسر أو مفردا ثم يصحها تمام الادام كذا في كلام النهاية والافغني والاسنى
خلافا لما في عرش (قوله وهذا) أي قول المصنف بشرع قضاؤها الخ (قوله) وتغير بها الخ) عبارة انتهاء
والغنى ووقته لقوله وفي الخ اه (قوله الذي حكى الخ) نعم لقولنا ويجعل فعله تغيره بالوصول
كناية عن الظاهر البار (قوله فلا يوقت به الخ) * (خاتمة) * قال القموني لم أر لاحد من أصحابنا كلاما في
التهنية بالعدو والامام والأشهر كأيضه الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسي أنه أجاب عن
ذلك بأن الناس لم يزلوا يختلفون فيه والذي أراهم باح لا يفتون ولا يفتون بأجل الشهابين حتى بعد اطلاعهم
على ذلك بانهم امر وعوا حقه بل إن السبق عسده لذلك بإفتال باب (روى في قول الناس بعضهم لا يفتون
العذر قبل الله منا وسنك وساف ما ذكر من أن ياروا فوضعية لكن مجموعها يتجلى في مثل ذلك ثم قال
ويصح لعموم التهنية لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بشرعية وجود الشكر والتعزير يتوهم في
الجميعين من كتب من مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزو وتبوك الله أمير بشر قبول توبته وهو في التي
صلى الله عليه وسلم قال له طلبة من عبيد الله فهنا أي وأقره صلى الله عليه وسلم معنى ونهاية قال عرش قوله
مر تقبل الله الخ أي ونحو ذلك مما يجرى به العادة في التهنية ومنه المصنف يؤخذ من قوله في يوم العدا أنها
لا تطالب في أيام التشرى وما بعد يوم عيد الفطر لكن حوت عادة الناس بالتهنية في هذه الأيام ولما تمتع لان
المقصود منه التردد واطهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العدا أيضا وقت التهنية يدخل الفجر لا يسلمة
العذر خلافا لما في بعض الهوامش اه وقد يقال لا يفتون منه أيضا لاجل العادة بذلك ذكره من أن
المقصود منه التردد واطهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العدا أيضا وقت التهنية يدخل الفجر لا يسلمة
ونحو من العام والنور على المصنف المصنفات اتحاد الجنس فلا يصح الخ لمرأى أقواله عكسه ومثلها
الامر بالجليل وتسببها بنحو تقبل الله منكم أم حاكم الله لاشالة كل عام وأتم بخير اه
(باب صلاة الكسوفين)
أي وما يتبع ذلك بالاجتماع بعد وجيزة عرش (قوله كسوف الشمس) أي قوله وكان هذا في الغنى وإلى
قوله فحدث الخ في النهاية (قوله وقيل عكسه) أي الكسوف للقمر والخسوف للشمس وقيل الكسوف
أوله فيهما والخسوف آخره وقيل غير ذلك معنى عبارة عرش وقيل الخسوف للسك والكسوف لبعض
سم على التهجج وظاهره أنه في كل من الشمس والقمر اه (قوله) بان معنى كسوف تغير الخ) والحاصل أن
الكسوف ما تجوز من الكسوف هو الاستار وهو الشمس أبق لان نورها ذاتها وانما يستتر عما على كونه
بجر القمر بينما لا يتأخر اجتماعهما وذلك لا يوجد لاجل الاعتدال تمام الشهر وغالب الخسوف ما تجوز من
أرباب الزوال والقرب الخ) عبارة إلى وض وشبهه أو بعد الزوال أو قبله من لاسع وكيفية مع الاجتماع قبلت
شهادتها ما وقت تصلا لاهدو يبنى فيبقى من وقتها ما يسعها أو ركعة منها دون الاجتماع أصلها
وحده أو من تيسر حضوره ولتقم أداها اه وقضية قوله وفانت صلاة العدا بالنسبة لقوله أو قبله الخ نعم
قوله و يبنى الخ انه اذا شهدوا قبل الزوال من لاسع ركعة مع الاجتماع بحكم فبأنها بالنسبة لتصلها لالامام
بالقوم ولا تعكس فبأنها بالنسبة للاحاد وقديس شكل فليتام (قوله) علم ان العذر بوقت التعديل الخ)
يأمل والله علم

(باب صلاة الكسوفين)

فأدخِل بينهما ماصراً لنورهِ وهى مضببة فى نفسها وانما يحول بينهما لئلا يمتنع وصول (٥٧) ضوء الشاركان هذا هو سبب إشارته

الحسيف وهو المحو وهو بالقرع أى لآفة جرمه ما سد مقبل كالأرض يضرب بها لونه نور الشمس فأدخاله حرم الأرض بينهما عند المقابلة من غير وصول نورها إليه فظلم وذلك لا يوجد الا قبل أن تصاف الشهور وغالباً شخناً (قوله فادخل بينهما) أى حال ظل الأرض بينهما عند نقطة التقاطع نهاية (قوله وهى مضببة) أى الشمس (قوله سائل) وهو القمر بها بتوابعه (قوله فيخرج الخ) أى يخرج من نورها فيرى لون القمر كذا فى وجه الشمس فظن ذهب ضوءه فعنى (قوله وكان هذا) أى انكارهم لكسوف الشمس عى (قوله) هو سبب إشارته فى الترجمة زاد النهاية بناء على ما مر من مقابل الأشهر اه قال الرشدى يعنى القمر عنه بقوله وقبل عسكه لأهوا المقابل الحقيقي اه (قوله ونارعهوم الخ) أى علماء الهيئة فى ذلك أى البيان المتقدم (قوله مؤكدة) الى قول المتن ويرأى فى النهاية بما وافقه الأقوله خلافاً للاسنى وكذا فى المعنى الاقوله أو أطلق (قوله لكل من الخ) عبارة للمعنى فى حق كل مخاطب بالكتاب بان الحس ولو بعد أو امر اه زاد النهاية أو مسافراً (قوله اذا ابتاد الخ) عبارة للمعنى من جهة إطلاق الجائر على مستوى الطرفين اه (قوله) المتبادر منه فى فيه نظر ظاهر سم (قوله وانما الجبال الخ) أى بالامر المتقدم (قوله غير اه) أى الخس معنى (قوله نظير ماضى) أى فى العدم (قوله فى أنه لا بد الخ) أى من الخ (قوله وهذاه) أى قول المصنف فيخرج من الخ (قوله لكن مروح الخ) عبارة للغنى الا أنه ذكرتها لبيان أقل صلاة الكسوف اه (قوله) الصبح أو أطلق الخ) أى فى الوجود كقوله تعالى بانه اذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتختبر بين أن يصلها كسنة الصبح وأن يصلها بالكسفة المبر وقتها به قال سم دلى وعياه فهل يتعين احدى الكيفيتين بمجرد القول بها بعد اطلاق النية ولا بد من الشر وعنها بان يشرع فى القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فى نظر ويقتضى الثانى اه أقول فلو بقي بالاول بل هو الظاهر وتصرف بمجرد القدود والاراداة على ما بعد فيصاح على ما لا يحرم الخ وأطلق فبصح ويصرف لما مره به بمجرد القدود والارادة ولا يتوقف على الشر وعى الاعمال على ما لوى فى تلافيز بدو بنقص بمجرد القدود والارادة اه (قوله أن يصلها الخ) خبر قوله احداها (قوله كسنة الصبح) * (رفع) * لو نذر أن يصلها كسنة الظهور يتعين فعلها كذلك وفى سم على المنهج أفتى شخناً للشهاب الرمي بأنه اذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتختبر بين أن يصلها كسنة الظهور وان يصلها بالكسفة المبر وقتها به فلو أطلق نية التواضع على ثلاث لأم أقل الكمال جزم من جزم بأنه اذا أطلق فعلها كسنة الظهور وانما زبدان فوها بقصة الكمال وأقول قد يتبعها انعقادها بالهيئة الكاملة لان الأصل والفاضلة وتؤخذ مما أفتى به شخناً بجهة إطلاق الأموم نية الكسوف مخلف من جعل هل فواه كسنة الظهور أو بالكسفة المشهورة لان إطلاق النية صالح لكل منهما ويخطأ على مقاصد الامام أو اختاره بعد اطلاقه منها فان بطلت صلاة الامام أو فارقه عقب الاحرام وجعل مقاصده أو اختاره فبقية البطلان واذا أطلق الأموم نية مخلف من قصد الكسفة المبر وقتها بقلنا بصحة ذلك كاهو مضمون شخناً أو ادفعنا وقتها قبل الركوع وأن يصلها كسنة الظهور فهل يصح ذلك أم لا فيه نظر والعبد الثانى وأن يتبعه مخلف من فى الكسفة المبر وقتها على الكيفية المبر وقتها فيظن له انحر وجعها وانما فارق انتهى اه عى يصرف (قوله وبثبت فيها) أى هذه الكسفة (قوله وجعل ما باني) أى فى المتن أنما (قوله والوجوع عى الخ) أى باسقاط ركوع عن الركوعين (قوله فادخل الخ) خبر وجعل ما باني (قوله لما عى الاسنى) أو من انكاره هذا الكسفة يستدل بما باني ايعاب (قوله ان يزيد

(قوله اذا ابتاد ومنه الخ) فيه نظر ظاهر (قوله لانه متى الخ) ولانها احتاج لتصور هذه الصلاة فلهذا قلنا كسفتها بالكسفة ممتدة الى ان تأسد ذكر الاحرام لتكون كسفتها ممتدة بكونه بنماها فان ذلك أقعد ووضع (قوله أو أطلق الخ) أفتى شخناً للشهاب الرمي بأنه اذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتختبر بين أن يصلها كسنة الصبح وان يصلها بالكسفة المبر وقتها به فلو أطلق نية التواضع على ثلاث لأم أقل الكمال فيكون كسنة الظهور على ركعتيها اذا أطلق وتناهى أفتى به شخناً فهل يتعين احدى الكيفيتين

ان فوها صفة الكمال أن يزيد ركوعين من غير قراءة ما باني فبثبت (بقر الفاعل) (٨) - (شروانى وابن قاسم) - (ثالث)

أو سورة قصيرة (أو ركعتين) ثم يقرأ الفاتحة) أو سورة قصيرة (ثم يركع ثم يعبد ثم يسجد) سجدتين كغيرها (فهذه ركعتان

الح) خبر قوله ثانياً (قوله أو سورة قصيرة) يعني يقرأ الفاتحة فقط أو يقرأ معها سورة أخرى قصيرة
كردي قول المتن (ثم يقرأ الفاتحة) أي بعد الافتتاح والتعوذ بها يؤمن في قول المتن (ثم يركع) أي ثانياً أقصر
من الأولى نهاية ومعنى قوله المتن (ثم يعبد) أي ثانياً ويقول في الاعتدال من الركوع الأول والثاني يسمع الله
أن جده نبأنا لجدك في الوضوء صلواتك الجفوع جدها طيباً في آخره ومعنى وكذا في النهاية الآية زاد
الح قال ع ش قوله مرد ونبأنا لجدك أي أخذ كذا الاعتدال والحل و ع أقول ونبأنا أي يأتى فيما تقدم
من التصلب بين المنفرد وإمام غير محصور بن الح لأن هذا لم يرد بخصوصه بخلاف تكبير والركوع وقطو
القراءة فلا يتوقف على رضا المؤمن ولو رده اه (قوله كغيرها) أي يأتى بالطمأنينة في حالها مع
ونهاية (قوله ولا يجوز إعادة صلاتها إلا فيما يأتي) أي قرياً أو ما أخرجه صلى الله عليه وسلم جعل صلى ركعتين
ركعتين وسأل عنها هل انحلت فأجاب عنه شيخنا الشهاب الزبيلى بأنها واقعة حال فعليه بحمل أن مصلاته بعد
الركعتين لم ينو به الكسوف سم قوله المتن (لنمأدى الكسوف) أي دأبى لتفسيره سم (قوله أي
أحد الركعتين) أي قوله واعترض في النهاية والمغنى (قوله وغيره) أي غير النفل المطلق (قوله وفي الح) أي
في سلسل ع ش (قوله أو يعترض خمسة) أي ركعات نهاية (قوله أباها) أي الجهور (عنها) أي عن
روايات الأربعة نهاية ومعنى وسكت الشارح عن جواب رواية إعادة وأجاب النهاية عنها بما عارضاً فقلنا سم
عن الشهاب الزبيلى بأن أحاديث الركعتين أصح الح رأى فقد تمت على بقبال وإيات نهايتها من الغنى وهذا هو
الغنى اختاره الشافعي ثم البخاري اه (قوله واعترضه) أي الجواب المذكور (قوله وفيه نظر) أي في
الاعتراض المذكور (قوله لأن سر كلامهم) أي تتبع كلام المحدثين (قوله فالتعارض تحقيق) فديقال
قضية التعارض الأخذ بجميع التعدد المنقول لا الاعتراض على كيفية واحدة لأن يقال لما تعارض مع رفة عين
كل وارد أقصر ناعلى الأقل منه فليأتمل سم (قوله وسورة الزيادة) أي قوله كذا قوله في المغنى والنهاية ألا
قوله والنقص وقوله وعلى هذا إلى ووصلها وقوله لا العذر إلى المتن (قوله والنقص) ينبى أن يكون من
صوره أيضاً نغلي وهو في الصلاة فليس له النقص في الأصح وله ذلك على مقابله سم (قوله على التعادل) أي
مقابل الأصح (قوله أن يكون من أهل الحساب) أي والاكف يكفى في الصلاة أن الكسوف يندأى زيادة
على قدر ماؤى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لا يجزى في نص والنقص بذلك مع قول المصنف للأجلاء
فلنأتمل سم عبارة ع ش ولا حاجة لنصوير بذلك في النقص لأنه يكون عند الانحلال وهو مشاهد فليأتمل
الحساب اه (قوله وعلى هذا) أي التصوير سم (قوله ووصلها الح) عبارة عن النهاية ونظم مما تقرر
امتناع تكريرها بله الانحلال ثم ووصلها من غير الح (قوله من له أعادته الح) ويظهر مجيئ عشر وط

بصلى ثانياً كذلك) وهذه
في الصحيحين لكن من غير
تسرج بقراءة الفاتحة
كل ركعة (ولا يجوز) أعادتها
الأخبار يأتي ولا (زيادة
وصكوع ثالث) فأنكر
(لنمأدى الكسوف) ولا
نقصه أي أحد الركعتين
الذين نواهما لا الاعتراض
الأصح لأنها ليست نفلاً
مطلقاً وغيره لا يجوز الزيادة
فيه ولا النقص عنه وخبر
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
صلى ركعتين في كل ركعة
ثلاث ركعات وفيه أيضاً
أو يعترض خمسة
أي العادتها أي أباها
أحاديث الركعتين أصح
وأشهر واعترضه جميعاً
لما فيه إذا اعتدلت الواقعة
أما إذا تعددت الكسوف
النقص والقصر فالتعارض
وفيه نظائر لأن سر كلامهم
قاضي بأنه لا ينقل تعددها
بعد تلك الزيادة والخلاف
التي تزيد على سبعة وحديث
فالتعارض تحقيق وعند
تحقيقه عين الأخذ بالأصح
والأشهر وهو ما تقرر في المتن
وصورة الزيادة والنقص
على التعادل أن يكون من
أهل الحساب ويقضى
حسابه ذلك وعلى هذا
يحصل قول من قال بتصل
الكسوفية إلا تسعة أن
لا ينطبق الوقت يمكن حله
على ما يأتي في الحسوف قبل

ظواهر النص فوجهها قد نفى فلا تكون هذه الكيفية فاضلة في حجة مجتهد ولو صلها من غير رأى جماعة ثم رأى
جماعة فيصلونها من له أعادتها معهم كلهم وواضح

الاعادة

أن يحمله بل ومن أراد صلاتهم معهم ولم يكن صلاها قبل ما إذا لم يقع الخلع قبل تخريمه والامتنع لانه أنشأ صلاتهم مع زوال سبها (أو) هي
(الأكمل) على الإطلاق وإن لم يرض بها المؤمنون إلا لعذر كما إذا بدأ بالكسوف قبل غرض كإثباتي (أن يقرأ في القسم الأول بعد الفاتحة)
وسابقهما من افتتاح وتعوذ (البقرة) أو قد رهاهي أفضل إن أحسنها (وفي القيام الثاني) (٥٩) بعد التعوذ والفاتحة (كجاء آية)

معدلة (منها وفي القيام الثالث) بعد ذلك مائة وخمسين (منها وفي القيام الرابع) بعد ذلك مائة (منها (تقريباً) كذا نص عليه في أكثر كتبهم) نص آخر أنه يقرأ في الثاني آل عمران أو قد رها في الثالث النسه أو قد رها والرابع المائدة أو قد رها وليس باختلاف عند المحققين بل هو للتقريب وهذا متعارف كذا كلامه طول الثاني على الثالث وفي الثاني عكس وهذا هو الأنسب فإن الثاني تابع للأول والرابع الثالث فكان الأول أطول من الثاني والثالث أطول منه ومن الرابع ويمكن توجيه الأول بان الثاني لما تبع الأول طال على الثالث وهو على الرابع ويؤيده ما يأتي في الركوع فبحسب محل التقرب على الضيق بينهما لتعادل عليهما كما حلت (ويصح في الركوع لأول قدمائهم) إلا أن المعتدلة (من البقرة وفي الثاني) قدر (غائبة) في الثالث قدر (سبعين) بالسبعين أوله (في الرابع) قدر (تسعين تقريباً) كذا

الأعادة هنا ونظير أمثالها في هذه في إعادة أعوامها معادة كجاءت بهم في الأصلية عش (قوله) (أ) من إعادة فمما ذكر (قوله) بل ومن أراد صلاتهم (الح) أي ويحل جواز صلاتهم أراد الخ (قوله) والامتنع) أي ما ذكر من إعادة أو الانشاء (قوله) إلا لعذر (الح) عبارة الأستاذ الكبرى في كثر ويحل ما رداً لم يكن عذراً ولا من التحفظ كما يؤخذ من قول الشافعي في الأم إذا بدأ بالكسوف قبل الجعة تخففها فقرأ في كل ركوع بالفاتحة وقيل والله أحد ما أشبهها انتهى اه سم عبارة البصري قوله إلا لعذر أي فلا تكون حدثه في الأكمل بل الأكمل حديث الكعبة الثانية اه (قوله) وسابقها (قوله) وهي أفضل لمن أحسنها) أي فإن قراهم أحسنها كان خلاف الأولى عش قول المتن (وفي الثالث مائة وخمسين وفي الرابع مائة) أي مثل ذلك لكنها في معنى (قوله) نص آخر (الح) عبارة النهاية ولا يتعين ذلك فقد نص في البيهقي والامتنع صرف محل آخر أنه يقرأ (الح) (قوله) وهو متعارف (أي) ولا كثر على الأول معنى (قوله) أنه في الأول (الح) عبارة النهاية يتوفاظر به فيما تقرر من أن النص الأول في التطويل الثاني على الثاني إذ وهو الأصل إذا الثاني فيما تقرر وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني في التطويل الثاني على الثاني إذ النسبة أطول من آل عمران وبين النصين تفاوت كبير بردها يستفاد من مجموع النصين تخيير بين تطويل النسبة أو التطويل الثاني وتقصمه اه (قوله) وهذا هو الأنسب (الح) يتأمل وجه الاندفاع ويتوجه الدلالة مما احتج به عليه وهو قوله فان الثاني (الح) وقد قال السبكي ثبت بالانخبار تقدير القيام الأول بغير البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع ومما نصه الثالث عن الثالث (الح) ظاهره وإن تطويل القيام ولا مانع منه لأن تطويل الركوع أو الصلوة من حيث هو لا ضرر فيه مع ذلك الأولى أن لا يطيلها ما من مخالفة الاقتداء بغيره علماً بصلاصاته وأسلام عش ولك أن تمنع دعوى الظهور بأن الكلام هنا في الكعبة الثالثة (قوله) بالسبعين أوله) أي خلافاً لما في التمدن من تقديم المثناة وقمة على السبعين معنى قول المتن (والرابع خمسين) قال العلامة الشوهرى هـ لا قاله السبعين وما وجدنا النقص اه أقول أنه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للأول والثاني نقص عن الأول عشرين فكذلك الرابع نقص عن الثالث عشرين عش وفي البصري عن المروزي وكان التفاضل بين الثاني والثالث بعشر فقط لأنها أقل عقود العشرات اه قول المتن (تقريباً) أي في الجميع ثبوت التطويل من الشروع من غير تقدير نهايتهم معنى (قوله) أنه يسجد في كل ركعة بقدر قرأته (هل المراد أنه يسجد في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله سم واعتمده شيخنا (قوله) يقول (قوله) إلا لعذر كما إذا بدأ (الح) عبارة الأستاذ الكبرى في كثر ويحل ما رداً لم يكن عذراً ولا من التحفظ كما يؤخذ من قول الشافعي في الأم إذا بدأ بالكسوف قبل الجعة تخففها فقرأ في كل ركوع بالفاتحة وقيل والله أحد ما أشبهها اه (قوله) وهذا هو الأنسب (الح) يتأمل وجه الاندفاع ويتوجه الدلالة مما احتج به عليه وهو قوله فان الثاني (الح) وقد قال السبكي ثبت بالانخبار تقدير القيام الأول بغير البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع ومما نصه الثالث عن الثاني (الح) ظاهره وإن تطويل القيام ولا مانع منه لأن تطويل الركوع أو الصلوة من حيث هو لا ضرر فيه مع ذلك الأولى أن لا يطيلها ما من مخالفة الاقتداء بغيره علماً بصلاصاته وأسلام عش ولك أن تمنع دعوى الظهور بأن الكلام هنا في الكعبة الثالثة (قوله) بالسبعين أوله) أي خلافاً لما في التمدن من تقديم المثناة وقمة على السبعين معنى قول المتن (والرابع خمسين) قال العلامة الشوهرى هـ لا قاله السبعين وما وجدنا النقص اه أقول أنه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للأول والثاني نقص عن الأول عشرين فكذلك الرابع نقص عن الثالث عشرين عش وفي البصري عن المروزي وكان التفاضل بين الثاني والثالث بعشر فقط لأنها أقل عقود العشرات اه قول المتن (تقريباً) أي في الجميع ثبوت التطويل من الشروع من غير تقدير نهايتهم معنى (قوله) أنه يسجد في كل ركعة بقدر قرأته (هل المراد أنه يسجد في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله سم واعتمده شيخنا (قوله) يقول (قوله) إلا لعذر أنه يسجد في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله

نص عليه في أكثر كتبه أيضاً نص آخر أنه يسجد في كل ركعة بقدر قرأته ويقول في كل ركعة سم أعان جدد بالالجد إلى أن خذ كسر الاعتدال (ولطالما السجدات في الأصح) كلاً من يفتي بالتشهد والجلوس بين السجدين والاعتدال الثاني (قلت الصريح تطويلها) وهو الاعتدال لانه (ثبت في الصحيحين ونص

البحر عطف على قول المصنف في بيع الخ قال المتن (في البيوع) أي في كبله وهو توسع أو يعقوب بن يحيى
القرني من يوطر به من صه بمصر الأدنى كان خليفة الشافعي رضي الله تعالى عنه في خلفه بعد مائة سنة
الذين وثلاثين ومائتين في بيعة في قول المتن (وتسبب جماعة) وبنادى بها الصلوة جماعة كعلمهم وأمرهم وتشتب
للسنة غير ذواتها أتت الصلوة مع الإمام وذواتها لمسات بصلين في بيوتهم منفردات فإن اجتمعن فلا
بأس بها في معنى (قوله بالمسجد الخ) عبارة أنها في قول المتن وتسبب صلاتها في الجامع ككفاية في العدد اه
قال عرش قوله من كفاية في العدد فثبت أنه لو صاف بهم المسجد خرجوا إلى العصر أو قال سم على حج
قوله بالمسجد لا العذر الخ قال في العباد بالمسجد وان ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارته شرح الارشاد
دون العصر أو ان كثر الجمع اه وقوله هنا لا العذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباد ولا في شرحه ولا
في شرح الارشاد اه ويمكن توجيه قوله وان ضاق بأن أخر وجب إلى العصر وقد يؤدي إلى فواتها بالاختلاء
اه (قوله جماعة بالرفع) إلى قوله ويؤخذ في النهاية لا قوله وليس إلى بل غير وكذا في المتن لا قوله ويص
إلى المتن (قوله يصح جعله سالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس الجماعة مع أنه المقصود بالتعرض
سم (قوله وذلك الإجماع مستغنى) محل تأمل لا يمكن حل المطلق على المتقدر فلا ينبغي الإجماع بصري وسم
قول المتن (ويصح) أي الإمام والمنفرد تدافع في نهائية (قوله لا نهائية) أي أن فعلت قبل الفجر (أو
محققها) أي أن فعلت بعده فأول تنويع بصري وسم (قوله بل بسر) * فرع * لو غر بت الشمس أو
طلعت وقد بقي ركعتين صلاة كسوف الشمس في الأول أو القمر في الثاني فاحتج بالجهري في الأول ولا سراو
ففي الثاني وهو نظير ما لو غر بعد فعل ركعتين العصر أو طلعت بعد فعل ركعتين الصبح فانه يجهر في
ثانية العصر في الأول ويسر في الثانية الصبح في الثاني كقولنا ظاهر سم قول المتن (ثم يقتض الخ) أي تدبا بعد
صلاتها في بيعة في قول عرش فلوقد مضى على الصلاة هل يعتد بها أم لا في نظر والأقرب الثاني ثم أيت في
العبارة أنه لا يجوز ثبات أي الخطية ث قبل الصلاة ولا خطية فردته انتهى اه (قوله غير تكبير) وهل
يحسن أن يأتى به بالاستسقاء أو لا يستغفر قبا على الاستسقاء أم لا في نظر والأقرب الثاني ثم أيت في
الضرع والخ على التوبة والأدب تغفر من أسباب الخط على ذلك وعبارته النشري يحسن أن يأتى
بالاستغفار لأنه لم يرد فيه نص انتهى اه عرش (قوله وتكره الخطية الخ) عبارة أنها في المتن ويستثنى
من استعجاب الخطية ما قاله الأذرى تعالى نص أنه لو صلى بلبس أو بالأسر أو بالأسر أو بالأسر أو بالأسر
ورأى مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يقوض السلطان ذلك لاحتصاصه صلاحيته لا بد اه
(قوله ما إذا اعتد استئذناه الخ) الأولى الضبط تحسبه الفتنة بصري (قوله أو كان الخ) أي الإمام قول الامن
(خطبتين الخ) يعلم منه أنه لا يجوز خطبة واحدة وهو كذلك لا اتباع معنى (قوله فسنهنا) نعم يعتدل لاداء
السنن الاسماع والسماع وكون الخطبة غير بيته في بيعة في نهائية فتومسنى راد شيئا وكون الخطبة ذكر اه (قوله
(قوله بالمسجد الا بعد) قال في العباد بالمسجد وان ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارته شرح
الارشاد دون العصر اه وان كثر الجمع اه وقوله هنا لا العذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباد
ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد (قوله يصح جعله سالا) لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس
الجماعة مع أنه المقصود بالتعرض (قوله وذلك الإجماع مستغنى) أقول انتقذه ممنوع إذا لمعنى للإجماع الا
احتمال تقيد سنيتها بالجماعة فهو حاصل مع ما ذكره أو لا الباب لا احتمال تقيد بها فإداه ما هنا لا المطلق
يحمل على المتقبل للإجماع لازم لا عرف به من قوله الظاهر الخ فانه لازم الظهور وجود الاستسقاء (قوله
أو لمحققها) أي كلفي به الفجر * فرع * لو غر بت الشمس أو طلعت وقد بقي ركعتين صلاة كسوف
الشمس في الأول أو القمر في الثاني فاحتج بالجهري في الأول والأسر في الثاني وهو نظير ما لو غر بت بعد
فعل ركعتين العصر أو طلعت بعد فعل ركعتين الصبح فانه يجهر في ثالثة العصر في الأول ويسر في ثالثة الصبح
في الثاني كقولنا ظاهر (قوله أما سر وطهما فسنهنا الخ) نعم يعتدل لاداء السنن الاسماع والسماع وكون

في البيوع (سنة ٦٠)
بطونها عوار كوع الذي
قبلها رايه أعلم) فكون
الجموع الأول نحو الخروع
الأول والثاني نحو الثاني
وتسبب جماعة) والمسجد
الأعز ذلك لا اتباع رايه
الشحن وانما بسن هنا
الخروج العصر اه لأنه يعرضها
للفوات قبل جماعة بالرفع
أي فيها ولا يصح جعله سالا
لاقتضائه تقيد النسب
بجماعة الجماعة وليس كذلك
اه وفيه نظر بل النص
هو الظاهر وليس بمحال بل
ثم يجوز أن يأتى بالفاعل
ويصح جعله سالا وذلك
الإجماع مستغنى بقوله أو لا
سنة الظاهر في نهائية المنفرد
أيضا (ويصح بقرارة
كسوف القمر) جماعة
لأنه لا يلبس أو لمحققها
(لا الشمس) بل بسر لا اتباع
سمه الترمذي وغيره (ثم
يخطب) من غير تكبير كما
يحيى من الاستاذ (الإمام)
لا اتباع في كسوف الشمس
متفق عليه وليس به خسوف
القمر وتكره الخطبة في
مسجد بغير إذن الإمام خشية
الفتنة يؤخذ منه أن يخطبه
ما إذا اعتد استئذناه أو كان
لا رايه أو يخطب امام نحو
المسافر من لأمانة التمسك
ان قام واحدة فوظف
فلا بأس وكذا في العذر كقولنا
ظاهر (خطبتين بأن كلفها)
وسننها السابقة (في الجمعة)
فما عليها ما سر وطهما

هنا عطف من واحدة على ما في الكفاية عن النص وتبعه جمع لكن رده آخرون وهو المعتمد (ويحتم) الخطيب بن الحسن (على) التوفيق (المراد) عام بعد خاص وحكمة أفراده من الاهتمام بشأنه ويحرمهم على العتق والصدقة لا يتابع بسند صحيح في كسوف الشمس وقيل هما الباقي وذكر ما يناسب الحال من حيث ورجو يكسر الدعاء واستغفار (ومن) أدركه الامام في ركوع (أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أدركه) الركعة كغيرها بشرطه السابق (أو) أدركه (في) ركوع (ثان) أو قيام (ثان) من الأولى أو الثانية (فلا) يدركها (في الظاهر) لأن ما بعد الأولى في حكم الاعتدال وانما وجبت الفاتحة ونحوها السور وفيه الاتباع مما ذكره لأجل التبريز هذه الصلاة عن غيرها وفي مقابل الظاهر هنا تفصيل لما بعده وليس هنا الفصل لأن الذين السابق في الجمعة كل جمعة بعضهم يخوف فواتها (وتقوت صلاة) كسوف (الشمس) الذي يشرع فيها (بالاعتدال) فجعلها يقينا لا بعضها وأذا شككنا فيه لمصلحة معاجلات الأصل بقاؤه

كالمعتمد أي فلا يشترط كون الخطيعة مستقلة لأنها بقوا المعنى (قوله وهو المعتمد) وقفا فالقوله والنهاية قول المتن (ويحتم على التوبة) أي من التوبة مع تحذيرهم من الغفلة والتعدي في الغرور ثم أورد في عبارة شيخنا (أي بأمرهم أم أمروا) كدعالي التوبة في الزبور وهي وإن كانت واجبة قبل أمره لكنها تأتيا كربه كما أفاده القائل وقد تكون سنة قبل أمره وتجب به كإدخاله بكن عليه ذنب ككافر أسلم وصبي بالغ ومذنب تاب (قوله عام) أي ذكر الخبر بعد التوبة عام الخ نهاية (قوله ويجرحهم) إلى قوله وانما وجبت في النهاية المعنى (قوله على العتق) ويجب عنه بالامر به ما يجزئ في الكفارة لكن نال عن خط المبدأ أنه لا يشترط هذا ذلك وضابطا من يجب عليه العتق بالامر من يجب عليه العتق في الكفارة (قوله والصدقة) أي صدقة الطلاق وتحصل باقل مسمول مالم يعين الامام قدره من ذلك ولا تعين على من قدر عليه وضابطا من يجب عليه الصدقة من يفضل عنده في احتياج جنى الفطر نما تصدقه شيخنا وفي البصري عن الحنفية أنه إذا عين الامام قدره زاد على زيادة الفطر بشرط أن يكون فاضلا عن كفايته وكفايته بقية العصر الغالب اه وقال شيخنا في الاستسقاء أنه هو المعتمد (قوله والصدقة) أي والدعاء والاستغفار به ومعنى (قوله هو ذكر الخ) أي في كل وقت من الحث والرجوع (قوله ما يناسب الحال الخ) أي كالصوم والواجبة بالامر يوم كالأضحية والواجب منها بذلك ركعتان ثم إن عين قدروا من ذلك تعين على من قدر عليه شيخنا قول المتن (ركوع أول) هو بالتبني وتزك لكان أول ان استعمال بمعنى متقدم كان مصر وفا أو بمعنى أسبق كان ممنوعا من الصرف ع (قوله فلا يدركها) زاد المعنى أي شيئا منها اه أي فليس المراد أنه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام ع قول المتن (في الظاهر) محله فحين فعلها بالنية الخاصة بامان أحرمها كسنة الظاهر فيدرك الركعة بالركوع الثاني من الركعة لا ينسأه اقتضى في القيام قبله أو في مواطن يقيننا في ارتفاع الصلاة عن أقل الركوع لارتفاعه وخلق ينسأه وقلنا من أطلق نية الكسوف اعتقد بامان الكسوف في باقي ركوعي الركعة الثانية فغاب عنه وأطلق نية الكسوف اعتقد على الإطلاق فهل تعتقده ههنا على الإطلاق والخاصة أولا لأن صلاته انما تعتقد على ماؤه الامام لثلاث تكرر الخاصة نظر وأمر من اختار الأولى سم على المنهج اه ع (قوله وانما وجبت الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله تفصيل الخ) عبارة المعنى والقول الثاني يدرك ما لحقه الامام ويدرك بالركوع القومية التي قبله فإذا كان ذلك في الركعة الأولى وسلم الامام قام هو وقرا وكبر واعتدل وجلس وتشهد وسلم أوفى الثانية وسلم الامام قام وقرا ثم أتى بالركعة الثانية ركوعها ولا يفهم هذا المقابل من إطلاق المتن بل يفهم منه أنه يدرك الركعة بكلها وليس مرادها الاختلاف أنه لا يدرك الركعة بأكملها اه وفي النهاية نحوه (قوله وبسن) إلى قوله اه في المعنى الاقوله وبقر إلى أم اذا وقوله قبل وإلى قول المتن وبقر في النهاية الاقوله وأنه يلزم إلى بيان دلالة علمه (قوله لا الترتيب الخ) عبارة المعنى والنهاية لا للتنظيم بل في كماله من بعض فقهاء اليمن لضيق الوقت ولأنه حالة السؤال والظاهر أنه يخرج في ثياب بذلة ومهنة فيسأله الاستسقاء لانه لا لائق بالحال ولم أر من تعرض له اه واعتمد شيخنا (قوله اذا لم يشرع الخ) سذكر يحتمل بقوله أما اذا قال الخ (قوله وتقوت صلاة كسوف الشمس الخ) أي بخلاف الخطيعة فانها لا تقوت لأن قصد المبالغة هو ولا يقوت بذلك إلا على بعض ما كشفه الشرع وفي الصلاة كالمعتمد يتكسف منها الا ذلك القدوم بها ومعنى (قوله ولا اذا شككنا الخ) عطف على ما قبلها عبارة النهاية والمعنى ولو حال معاجيلتك في الاعتداء أو الكسوف علم يترفع فعلها في الأول دون الثاني فلا بالاصل فيهما اه (قوله ولا تنظر في هذا الباب لقول المخمخ الخ) أي اذا قالوا التجأت وانكسفت لم تعمل بقوله من فصل في الأول اذا لاصل بقائه الكسوف دون الثاني اذا الخطيعة بترجمة شرح مر (قوله لا الترتيب الخ) عبارة شرع الرضو وأما للتنظيم فخلق الشعر وقلم الفطر فلا ينسأ لها كماله من بعض فقهاء اليمن فإنه يضيق الوقت اه (قوله ولا اذا شككنا فيه لمصلحة معاجلات الخ) قال في الرضو فان حال معجب وقال معجب أي أو كما في شرحه انجالت أو كسفت لم يوتر اه قال في

والانفرد في هذا الباب لقول
 المتضمنين طاعوا ونكروا
 لانه تخمين وان لم يرد يفرق
 بين هذا الجواز على التخييم
 الوقت والصوم. عمله بأن
 هذه الصلاة تلحق بجمع
 القياس فحذف له او بانه
 يلزمه القضاء في الصوم وان
 صادق كيان في ما روي هذه
 لاقضاء فيها كغير فلا يبر
 له او بان دلالة عليه على
 ذلك أقوى منها وان دلالة
 لغوات سبها اما اذا زال
 انشاءه فانه فيها قبل ولا
 قوص بدأه ولا قضاءه اه
 والوجه صحة الصلاة
 وان تعدد القضاء كبرى
 الجواز ولو بان وجود الصلاة
 قبل الشروع فيها بالوجه
 انها ان كانت كسنة الصبح
 وقعت تغلطا مطلقا كالأحرم
 بفرضه ونفس قبل وقته
 باجلا به او كالهبة الكاملة
 بان بطلانها الا تفصل على
 هبتها يمكن انصرافها اليه
 (و يفرق ما كسنة) زوال
 سلطانها والارتفاع بها
 (د) تقوت صلاة خدوف
 (الغمر) قبل الشروع فيها
 (لا تجلوه) لجمع كسنة في
 الشمس (وطلوع الشمس)
 زوال سلطانه (لا) بطلوع
 (الغمر) وهو ناسف فلا
 تقوت (في الجديد) لبقائه
 طلعه البس والارتفاع
 بضوئه والشروع فيها
 اذا خسف بعد الغمر

الاصل عدمه نهاية ومعنى (قوله مطلقا) ظاهره ولو غلب على ظنه صدقهم وبشره قوله و يفرق الخ ع
 (قوله خارج عن القياس) في الجملة فلا ينافي انها تجوز كسنة الصبح سم (قوله وبانه يلزمه القضاء الخ) في
 لزوم القضاء كلام باق في محله وقد بعكس الفرق سم هذا فقال لم يمكن تداول هذه بالقضاء فيبقى جوازها
 للثاقوت راسولا كذلك الصوم سم (قوله دلالة علمه) اي المصم (على ذينك) اي الوقت والصوم
 (قوله وذلك الخ) اي فوائدها بالاحكام بصري (قوله اما اذا زال الخ) اي انجلي جميعها بما يؤمنه معنى (قوله)
 قانه بيهما) اي وان لم يدرك ركعة منها بما يؤمنه معنى اي وان علم عند الاحرام ان الباقي لا يسع الصلاة كليات
 في النحر (قوله قبل ولا توص الخ) منيع النهاية التي صرح في انه راجع لقوله اما اذا زال انشاءها
 الخ لكن ظاهره صريح الشارع ومجمعا باق عن سم انه في مطلق صلاة الكسوف (قوله والوجه صحة
 وصفها بالاداء) اي وان لم يدرك ركعة قبل الانحلاء وقد يقال ينبغي ان توصف بها لان لها وقتا واحدا وان كانت
 منهم فان أدركها أو ركعة منها قبل الانحلاء فاعاد وان حصل الانحلاء قبل تمام ركعة فتعذر سم يحذف
 (قوله ولو بان الخ) أي لو صرح فيها بانها بقائه ثم تخبر انه كل انجلي في نحره بما سبب (قوله وقت تغلا
 الخ) عبارة النهاية انقلب تغلا الخ قال ع في قوله انقلب الخ كالمصرح في انه اذا علم في انائها انقلب تغلا
 وهو مخالف لما تقدم في صفة الصلاة من انه اذا أحرم بالصلاة قبل دخول وقتها بطلت الصلاة وقتت تغلا مطلقا
 بشرط استمرار الجهول الى الفرغ منها فان علم ذلك في انائها بطلت فحصل هذا في ما هناك فتصور المسئلة بما
 اذا يعلم الانحلاء لا يعتد تمام الركعتين وهو الذي يظهر الآن اه اقول بل الظاهر هنا الاطلاق اذا تغتفر في
 التاخير عن الوقت كهلنا ما لا تغتفر في التقدم عليه كهلنا وأيضاً تغتفر في صلاة الكسوف ما لا تغتفر في غيرها
 (قوله كالهبة الخ) الاولى على الهبة الخ (قوله قبل الشروع) الى الباب في النهاية الاولى ولو بعد الغمر
 (قوله لجمعه) أي يقينا خضوا قبل الملت (وطلوع الشمس) أي ولو بعضا منها (قوله لا زال سلطانه) الى
 قوله وكذا في النوى المعنى (قوله لا بطلوع الغمر) أي وان كان في ليل بطلع ما وان لم يكن كسفا لا يبرح
 في ذلك الوقت كعاشر الشهر كما صرح به قوله الا في وجوب الخ ع (قوله اذا خسف بعد الغمر الخ)

شرحه فيصلي في الاول لان الاصل بقاء الكسوف ولا يصلي في الثاني لان الاصل عدمه (قوله ولا تنظر في هذا
 الباب لقول المتضمنين) أي فاذا قالوا انجلت أو انكسفت لم يعمل بقاؤهم فصلي في الاول اذا الاصل بقاء
 الكسوف دون الثاني اذا الاصل عدمه مر (قوله خارج عن القياس) أي في الجملة فلا ينافي انها تجوز
 كسنة الصبح (قوله وبانه يلزمه القضاء في الصوم الخ) في لزوم القضاء كلام باق في محله وقد بعكس الفرق
 هذا فقال لم يمكن تداول هذه بالقضاء فيبقى جوازها للثاقوت راسولا كذلك الصوم (قوله اما اذا زال
 انشاءه فانه بيهما) يجعل ان عمله ما اذا لم يكن الباقي عند الاحرام لا يسع الصلاة بان بقي لطلوع الشمس أو
 غرو وجمعا لما يتصور رايها جميع الصلاة فيما اذا كان الباقي كذلك فلا تنقطع العلم بالحال وكذا مع
 الجهول بالهبة ما عرفت وتغلا فها كسنة الظهور لانها على صورة النقل المطلق ولا يتصور ان يعلم زوال الكسوف
 قبل فراغ الصلاة بغير الطلوع والغرو وبلان زواله غير مضبوط فليست تأمل ثم لا يتقول الشارع حله الشروع
 فيها اذا خسف بعد الغمر وان علم طلوع الشمس فيها لا يؤثر اه (قوله والوجه صحة وصفها بالاداء) أي
 وان لم يدرك ركعة قبل الانحلاء ووجهه بان القضاء فعل الشيء خارج وقتا لا قدره شرعا وهذه وقته لها
 كذلك فكفي في كونها أداء صحة الاحرام بما وقد رد على هذا القول جديان الاداء فعل الشيء في وقتا مقداره
 شيء اه هذه لا وقت لها كذلك فهذا يؤيد القول المذكور والان متعين اعتبار ما ذكر في الاداء فليست تأمل وقد يقال
 ينبغي ان توصف بها لان لها وقتا مقدرا لكنهم سم فان أدركها أو ركعة منها قبل الانحلاء فاعاد وان حصل
 الانحلاء قبل تمام ركعة فتعذر لكن اذا حصل الانحلاء قبل الاحرام بما متنع فليست تأمل وفي الباب فرع انما
 يدرك المسبوق كركعة فإدراك الركوع الاول مع الامام فان كل ركعة الركوع الاول الذي أدركه من الثانية
 صلى بعد سلام الامم ركعة هبة ثم ان بقي الكسوف والامم بطل لكن يخففها اه وقوله فان كان من

وان علم طلوع الشمس قبله لانه لا نور (ولا تقوت بغيره) بناسخا ولو بعد الفجر كالأربع تحت الحساب بناسخا معناه مثل سلطانه والانتفاع به قال ابن الاستاذ هذا مشكل وان اتفقوا عليه لانه قد تم سلطانه في هذه الليلة اهـ ويجب انهم (٦٣) فطر والامن شأنه لا بالنظر لليلة

مخصوصة وان اطله الاشياء بما

وكذا فيما اذا اكتشف الشمس قبل المغرب وعلم غروبها فهاشوى يرى اهـ بحري قول المتن (ولا بغيره بناسخا) هذام قوله السابق قبل الشرع والحال نصرح بطالب انشاءه بغيره بناسخا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب ناسخا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم أرقه قتلا وينبغي أن يصل على الجدي انتهى وهو محققه انتهى اهـ سم أقول ونصرح بذلك أيضا قول الشارح هنا ولو بعد الفجر اهـ وفي شرح بافضل ولا بغيره وقبل الفجر أو بعد وقبل طلوع الشمس بناسخا اهـ (قوله هذا مشكل) أي قول الأئمة ولا تقوت بغيره بناسخا (قوله بانهم فطر والحال) عبارة الغني بأن لا تنظر إلى ليلة مخصوصة بل تنظر إلى سلطانه وهو الليل وما لحق به كأنه كانا ننظر إلى سلطان الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه إلى غير ذلك إلى غيره اهـ (قوله ولا يفوت) ابتداء الخطبة بالانحلاء أي بعد الصلاة يرى قول المتن (ولو اجتمع) عبارة النهاية والغني ولو اجتمع عليه ثلاثان فأكبر ولم يامن الفوت تقدم الا خوف فواته لا كدفعه في هذا الوجه عليه كسوف الخ اهـ قول المتن (أفترض آخر) أي لو نذرنا ثم أتى بمعنى (قوله في الجمعة) خطبة الخ أي في غير هذا بل الخطب الفرض ثم يفعل بالكسوف ما مره معنى ونهاية (قوله ثم الكسوف) أي أن يبقى أو يصعب معنى (قوله ثم خطبته) أي وأن يتحدث إلى كسوف المتن (متعرضا للكسوف) ويحترز عن التطويل الموجب لفصل نهايتها وناسي قال عس أي وجوب باظهار اطلاق المصنف لافرق في ذلك بين أن يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خصلها اهـ (قوله فيقر الخ) أي في كل قيام نهاية ومعنى (قوله لا خطبة الخ) عبارة النهاية والغني وما نطر به المصنف من أنهما يحصل عندنا بغير ذكره كالوضحة السجدة إلى الفرض ودان خطبة الجمعة لاتضمن خطبة الكسوف لانه لم يتعرض للكسوف لم تكف الخطبة عنه اهـ (قوله فبدا) ان خطبة الجمعة كان الأولى تقدم على قوله وكذا الخ (قوله أو أطاق) وهو الاعتماد نهاية وسم (قوله لان القرينة) أي تقدم الكسوف على الخطبة (قوله اله) أي الخسوف (قوله لا يقصد) أي فكيف اطلاق لا نصرا فها حيثئذ إلى الجمعة فقط (قوله معنى الخ) أي أو قول شرح الرض وهو الاقرب اهـ ضعيف عس (قوله والعد) إلى قوله انتهى في الغني (قوله ثم يجوز هنا قصد هما الخ) أي العبد والكسوف ويقي ما لو أطاق هل تنصرف لهما أو لا وفيه نظر والاقرب أن يقال تنصرف الصلاة التي فعلها عنها ومعلمها لم تستخدم قرينة أراد أحد هما بان افتتح الخطبة بالكسوف تنصرف العبد وان أحصله الكسوف أو افتتحها بالانحسار فتصرف للكسوف وان أحصله الصلاة العبد تنصرف بالقرينة عن خطبة الشورى أي أنها تنصرف لهما عس أقول وهذا يعيل قولهم وهل عندنا اطلاق هنا تنصرف لهما اهـ (قوله بالخطبتين) والظاهر أنه يرأى إليه بد

الثانية الخ عا في شرحه للمجموع نقلا عن نص البولي وقوله لم تبطل قال في شرحه قضيت أنه جواز خلافة غير اجماع وإن تنها على ههنا المشر وعصا بخلاف لان الوقت لا يبطلها خروج وقتها وان احتقال قضائها كالجمعة وقوله لكن يخففها أي نذا كافي شرحه ثم قال في العباب لا يبطله أي بالربوبية وأطلق في الاثنا اهـ (قوله وان علم طلوع الشمس فيها) أي فليست كالجمعة في امتناع انشاءها بعد متى الوقت (قوله في المتن ولا تقوت بغيره بناسخا) هذام قوله السابق قبل الشرع فيها نصرح بطالب انشاءها بعد بغيره بناسخا وفي شرح العباب قال ابن الرفعة ولو غاب ناسخا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر لم أرقه قتلا وينبغي أن يصل على الجدي اهـ وهو محمول يقال طلوع الفجر يصيرها قسلا لا ما قبل الفجر هنا كما بعده فالوقت واحد فليخرج الخ إلى طاله به من الفوائد الجلية (قوله في المتن متعرضا للكسوف) قال في شرح الرض ويحترز عن التطويل الموجب لفصل اهـ (قوله أو أطاق) هو المعتمد مر (قوله ثم يجوز هنا قصد الخطبتين) وهل عندنا اطلاق هنا تنصرف لهما

خطبة سقطت معنى على أنه لا يحتاج لخطبتين وان تعرض في خطبة الجمعة والذي مره بغيره أنه متى لم يتعرض فيها له سله خطبة أخرى (ثم يصل الجمعة) والديلم الكسوف كالفرص معه مبادكر لان العبد أفضل منه ثم يجوز هنا قصد هما بالخطبتين واستشكاله في المجموع بأنهما ممانتا مقصودا فان فليضر التشريل بينهما كتر كعتن في ممانتها الضميمة وصلة الجمع المحضية

وعجايب انهم لما كانتا اثنين (٦٤) للصلاة اشبهتا غسل الجمعة والعيد وليستا كالصلاتين لانه يغتفر في التواضع ما لا يغتفر في غيرها

فذكر في الخلعة لان التكبير حدث لا يتأني الكسوف لانه يمر طابون في خطبته لانه متمتع كذا ظهر ووافق عليه حتى ان ابي ابي شي شوي اه يجبري (قوله) لما كانتا بتعين للصلاة (الح) أي لان القصد هما الوعظ اذ ليست واحدة منهما تمرط الصلاة عش (قوله) أشار لذلك أي حيث قالوا كانهم اغتفروا ذلك في الخلعة لم يزل القصد به اختلاف في الصلاة انتهى اه سم (قوله) وتر أي أو تراويع (قوله) فوث (الوتر) أي أو التراويع نهاية ومعنى (قوله) لانه افضل أي أشر وعصا الجماعة في صلاته زى أي مطلقا عش اه يجبري (قوله) ثم فوطا نفعه لتشيدها (الح) أي ولا يشعها الامام بل يشغل الخ معني (قوله) ببقية الصلوات) بالاضافة (قوله) والأي وان لم يحضر أو حضر ولم يحضر الولى معني ونهاية (قوله) فرض (السم وقته) أي فان ضاق وقت مقدمه لم يلا الا ان خفف تغير الميث تقدمت الجماعة فان فرض مدر سم وعش وشعنا (قوله) قدمت أي وجوبا كما أتت به شعنا الشهاب الرمي ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عابسا اذا حزن عن الغرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم والاجاز التأخير فليأتمل سم واعتمد عش وشعنا (قوله) أفرد لها جماعة (الح) لعل هذا اذا كانت في مظنة الحضور ومع اشتغال الناس بغيرها والا فلا حاجة الى الافراد اذا كور سم (قوله) قال السبكي تعليمه يقتضي وجوب تقديمه (الح) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة وقد أوصى شعنا الشهاب الرمي عند موته بان تؤخر الصلاة عليه ما بعد الصلاة الغرض الذي يتفق بغيره عنده جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكك اقتاؤه وجوب التقديم بها السبكي فليأتمل سم على حج أقول وقد يجب بان الوجوب محمول بقرينة كلامه على ما ذكر ترجح كثرة المصلين كان مضرا من عادتهم الصلاة في ذلك المثل ثم حضرت للجمعة فلا يجوز اذلا فائدة فيه عش (قوله) وبقي الحالين) قال سم على حج الاحتياج اليهم في جهلها وعلى التناوب و (قوله) أي الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن رادهم كل من يتق عليه الخلف عن تشييده منهم هر اه أي لا نظرا لحسنه المعاشن أنه يحصل من كثرة المشي من جملة العناء وحر لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة ولو نحو عش (قوله) انتهى) أي كلام السبكي (قوله) وانها (الح) عبارة عن النهاية وبقي أن محل حزمة التأخير ان خشي تغيرها أو كان التأخير لكثر المصلين والا فتأخير اذا كان يسيرا وفي مصالحة للميت لا ينبغي منه اه (قوله) فالتأخير (الح) والاولى الموافقة لامرأته عن النهاية والتأخير (الح) بالوار الحالية (قوله) قيل الى الباب المني (قوله) قبل (الح) عبارة عن الغنى والنهاية واعتضت طائفة على قول الشافعي رضي الله تعالى عنه لو استمع عيد وكسوف الخ بان العدا ما الاول من الشهر أو العاشر والكسوف لا يقع الا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين (الح) (قوله) بانه لا استعمال في تغدير النجمين) أي وقول (قوله) ثم رأيت السبكي أشار الى ان في شرح الروض قال السبكي وكانهم اغتفروا ذلك في الخلعة لم يزل القصد به حصول القصد به اختلاف في الصلاة اه (قوله) ولو اجتمع معها فرض (الح) عبارة العباب أو جناز مع رفع بقية أو من فوزها قدم الجماعة والا فلا فرق بقية (قوله) ولو اجتمع معها فرض) أي ولو جمعة قدمت أي وجوبا كما أتت به شعنا الشهاب الرمي ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عابسا اذا حزن عن الغرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم والاجاز التأخير فليأتمل (قوله) اتسع وقته) أي فان خفف فوت الغرض قدم الان خفف تغير الميث تقدمت الجماعة فان فرض مدر (قوله) والا فلا حاجة الى نظرها) لعل هذا اذا كانت في مظنة الحضور ومع اشتغال الناس بغيرها والا فلا حاجة الى الافراد اذا كور (قوله) قال السبكي تعليمه يقتضي وجوب تقديمه على الجمعة (الح) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة وقد أوصى شعنا الشهاب الرمي عند موته بان تؤخر الصلاة عليه ما بعد الصلاة الغرض الذي يتفق بغيره عنده جمعة أو غيرها لاجل كثرة المصلين وحينئذ يشكك اقتاؤه وجوب التقديم بها السبكي فليأتمل (قوله) وبقي الحالين) أي الاحتياج اليهم في جهلها وعلى التناوب (قوله) أي الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن رادهم كل من يتق عليه الخلف

وود بانه لا استعمال في ذلك عند تغدير النجمين كسوف وقدم أمهم كسفت يوم موت إبراهيم وولد النبي صلى الله عليه وسلم وزوي المصطفى

المختمين لا عبرته والله على كل شيء قدير بنهاية ومعنى (قوله عن الواقدي) صريح صانع النهاية والمغنى
أنه أجمع للمعطوف فقط (قوله يوم عاشوراء) أي من المحرم عش (قوله بان يشهدا ثلث الخ) أي
فمن كسفت يوم عيدها وها هو الثامن والعشرون في نفس الامر بان الغيبة لا يصور ما يقع لتسدر
باستخراج القرع والبقية نهاية ومعنى (قوله لا أصل الخ) عبارة النهاية والمغنى يستحب لكل أحد عند
حضور الزلزال والصواعق والريح الشديدة أن يفسخ نحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلوات في بيته منفردا
كما قال ابن المقرئ تبع للنص اه قال في شرح الروض وقول المصنف في بيته من زيادته ولم أره لغيره لكنه
قياس النافذة التي لا تنشر فيها الجماعة اه وأقره عش (قوله من يجوز لزال الخ) هل من نحوهما
الطاعون المتبادر له مر اه سم على وفي الاسنى وسن الخروج الى الصلوات وقت الزلزلة قاله العبادي
و يقاس بها نحوها انتهى اه عش (قوله ركعتين الخ) أي كسنة الطهر وينوي سبها أي الصلاة
عبارة تشرع الروض وبمذاحم بن أبي القلم فقال تكون ككيفية صلوات ولا تعلق على هيئة الاستسقاء
قولا واحدا انتهت اه عش (قوله مع التضرع والدعاء) لأنه صلى الله عليه وسلم إذا دعاه عصف الريح قال
الهم إلى أسألك خيرها وخير ما فيها خير ما أرسلته وأعوذ بك من شر ما فيها وما أرسلته به قيل
ان الرياح أربع التي من جهة الريح الصبا ومن رايها الدور ومن جهة عتها الجنوب ومن شمالها
الشمال وكلها مطاع فالصبا جارة يستغالبها وباردة طيبة والجنوب حارة طيبة والشمال باردة
يا سيده وريح الجنة التي تهب على أهلها جنة الله تعالى والدين وسألتنا وأهملنا منهم مغنى وقوله
قبل الخ في النهاية اه

(باب صلاة الاستسقاء)

أي وما يتبع ذلك كركها مسبب الريح عش (قوله هولعة) أي قوله وليس في النهاية قاله
الروا كلها (قوله هولة طلب السقيا) أي مطلقا من الله تعالى أو من غيره حاجة أو بدو (قوله وشرا
طلب السقيا) أي سقيا العباد كالأول وبعض عش (قوله ولا أصل فيها الخ) أي قبل الإجماع نهاية ومعنى
قال عش أي في الجملة فلا ينافي أن بعض أنواعه يختلف فيه اه قولنا (هي سنة) أي وتجب بأمر
الامام وحيد بن زبينة الغرضية كذا كوفي في شرح العباب سم أي وفي الامداد كوفي على ما فضل قال
البحريري ويحل كونها سنة مع كذا أن لم يأمرها الامام بها ولا وجبت كالصوم وظهر وجوب التعين
وبينة الغرضية ثم ظهر في أنه يكفي بنية السبب وهو ورد الحلفي بأنه كفيلا بنوى الغرضية مع وجوبها
واعتماده لا بد من بنية الغرضية قياسا على المنذور وفي الصوم اه (قوله لكل أحد) أي لتقسيم ولو
بقربة أو بادية ومسافر ولو سفر قصر وجودة قوبالغ وغيره وذكر وأنتي شيئا ونهاية قال عش أي
ولو عاصيا بغيره أو أفاخته اه (قوله بأقواها) أي الاستسقاء والتأنيث باعتبار السنة وهو أول من قول
الرشدي الصواب بأقواها أي الاستسقاء إذا الصلاة لا تقسم الى الصلاة وغيرها اه (قوله بمجرد الدعاء) أي
فرادي أو مجتمعين خلف الصلوات أو لا عش (قوله ولو تغلا) أي وصلا متباعدة سجدة ثلاثة وشكر عش

عن تشبيعه منهم مر (قوله من يجوز لزال ومواقع) هل من نحوهما الطاعون المتبادر له مر (فرع)*
هل يصلي كسوف الخسوف كفي كسوف الشمس والقمر تحت الزر كشي أنه يصلي له وورد عليه الشارح في
قوى وأحال فيها بما يجتمع فيهم أمشاه

(باب صلاة الاستسقاء)

فرع* أنحصر معصوم بالقطع باستحبابه بدعاء شخص في الحال واضطر الناس للسقيا فهل يحبه الله
بالسنة أولا (قوله في المن هي سنة) أي وتجب بأمر الامام وحيد بن زبينة الغرضية كذا كوفي في شرح
العباب فإنه لما ذكر ان الأوجه ان الصوم بأمر الامام يجب ظاهره أو باطنا بشرط تبيت بيته بأمر حبه
كلهم في الصيام قاله ما معصومنا حتى لعدم الوجوب بان صلاة الاستسقاء يجب بأمر الامام ولم يقل أحد
بوجوب بنية الغرضية فيها فلو أن عبد الله القائلين بوجوب الصلاة بأمر الإمام كروا التضرع بوجوب بنية

الزيرين بكار واليهي عن
الواقدي أن مات يوم عاشوراء
شهر ربيع الأول وكسفت
أضواء قتل الحسين رضي
الله عنه وقد اشهر أنه كان
يوم عاشوراء على أنه قد
يتصور موافقة العيد
للشأن والعشرين بان
شهادتين يتصور وجوب
زائيه وهي في الحقيقة
كامل (فرع)*

لا يصلي لغير الكسوفين
من يجوز زلال ومواقع
جماعة بل فرادى ركعتين
لا كصلاة الكسوف في
الإجماع التضرع والدعاء
(باب صلاة الاستسقاء)*
هولة طلب السقيا وشرا
طلب السنة من الله تعالى
عند الحاجة لها وسقاه
رأسه بمعنى الأصل فيها
فعله صلى الله عليه وسلم لها
وكذا الخلفاء بعده (هي
سنة) مؤكدة لكل أحد
كالعيد بأقواها الثلاثة
أذا هاجر والدعاء وأوسطها
الدعاء خلف الصلوات ولو
غلا

(قوله وفي نحو الخطبة) أي كالدر وس شخشا (قوله ويقول فيها أي في خطبة الجمعة (قوله ثم قال الخ)
 = ما فعل في قوله صبر يجوز وداينهم مجله اعتراضا (قوله على الثاني) وهو قوله بل يغيبه (قوله
 ما ينفي) أي الكيفية لا (قوله) المأمور به فيه أي الاستغفار في القرآن (قوله المراد الخ) لا يقال
 أنه ان كان صفة أخرى للاستغفار أصارا ابتداء أي ترتيب الخ بلا خبر أو خبره لم يصح الأخبار لأن معنى هذه
 المناقشة أن وصية مستند أخبر ما بعد وهو ممنوع عن جواز دفعه على الأعمى والهاء للاستغفار وقوله لا ينفى
 الخبر وترتيب الخ نامل سم وقوله والهاء الخ أي في حقيقة أي الاستغفار الحقيقي هو الاعتان ولكن
 كان المناسب في ذلك قلب العطع على أنه لا مانع من إرجاع الهاء للاعتان بكلمة الأقرب (قوله لا تطلعاه)
 أي المأمور (قوله الثابت) أي الاستسقاء قول المتن (عند الحاجة) خرج بذلك ما لو لم تكن حاجة إلى الماء
 ولا نفيه في ذلك الوقت فلا استسقاء معنى ونهاية شخشا بل ولا تصح كقوله الخفاوى اه وقوله سم في
 ذلك الوقت ليس بشيء عند عش عبارة قوله عند الحاجة أي نازحة أو غيرها كان طلب عند عدم الماء عند
 عدم الحاجة العمل بالحق بعد مدة يتأجلون فيها البيان طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء
 أي وعكسه اه (قوله الماء) أي قوله وجعل في النهاية والمغنى الإقوله على ما يجب (قوله لفقده) أي
 وتوقف النسل أي ونحوه في أيامه ياذن شخشا (قوله وأقتل ما الخ) * (فرع) * أخبر بمصوم بالقطع
 باستحبابه دعاه شخص في الحال واضطر الناس للشفاهل بحسب عليه الدعاء ثم لا سم على الاقرار بالثالث
 لأن ما كان ضارفا إعادة لا تترتب عليه الأحكام وقال شخشا: العلامة الشورى في حديثه تفصيل وهو أنه ان
 جوز إيجابه بغير منع عدم حصول ضرر لم يجب وإن تعين طر يقا لضع الضرر فلا يعدل في جواب فلما نمل عش
 (قوله وان كان الخ) غاية للمتن (قوله فيفسر لغيرهم الخ) أي وان لم يستقوا هم عش (قوله الاستسقاء
 لهم) أي ويسألون إرادة لا تفهم غاية ومعنى أي. أكان فيها لمفعول (قوله ولو بالصلاة) أي والخطبة
 أنظر لئلا يندرك الاستسقاء في يخرج من جهة الأثر لحدى الكيفية المذكور وأقول يحمل ندره على الكيفية
 الكيفية منظر والأقرب الثاني لأن إطلاق الاستسقاء على الصلاة متوجه صار كالصوم فبعد اللفظ عند
 الإطلاق على المشهور من صاوه الأكل فلا ير بطلاق الدعاء ولا به خالف الصلوات عش ظاهره ولو لم يقدر
 على الأكل لم يدرم فعل أهل بحله (قوله ثم ان كانوا فسقوا الخ) أي أو باعة ثم بتمه معنى (قوله أو
 مبعدة) أي وان لم يكفر وأولم يسقوا بما يوقى ما لو احتلح طائفة من أهل الذمة أو المؤمنين في ذلك
 فهل ينافي إيجابهم أم لا فمنظر والأقرب الأول وقاه ذمتهم ولا يتوهم من ذلك أن فعل ذلك لحسن حالهم
 لأن كفرهم محقق معلوم وتحمل إيجابهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة
 والمبعدة عش (قوله لم تفعل لهم الخ) فديقال ان كان على وجهه يؤدي إلى ما أشاء اليس في التعليل فلا
 يعيدون في أن يلحق بهم ما لو كانوا أو قطع طريق وكلان استأصه في أمر العاش بغيرهم على طغيانهم
 وأراد أن ير عن الفساد فينبقى فعله أخذ بما أطلقهم مع إطلاق النصوص الرتب في البغاة المؤمنين وأعلى في

وفي نحو خطبة الجمعة قال في
 الأناور ويقول فيها القبلة
 عند الدعاء ويقول وداع
 واعترض بأنه من فقره
 مع أنه صلى الله عليه وسلم
 استسقى قبل أن يبعثه وأيضا
 استقبل القبلة فيها مكره
 بل مبطل على وجهه ثم
 رأيت بعضهم نقل عنه أنه
 صبر يجوز وهو الذي رأيت
 في نسخة ثم قال بل الذي
 يفهمه نبيه وجيز فلا اعتراض
 أن يفتحه على الثاني
 وأكلم الاستسقاء بخطبتين
 وركعتين على الكيفية
 الثانية لئلا يفتحا في الصحيحين
 وبغيرهما وليس في القرآن
 ما ينفي الترتيب ولو لم ينظر
 على الاستغفار المأمور به
 فيه على لسان فروع وهود
 صلى الله عليه وسلم في حديثه
 وسلم الراديه الأمان وحقيقته
 لا ينفى ندب الاستسقاء
 لا نقطاعه الثابت في الأحاديث
 التي كادت أن تتوانى على
 أن الأصح في الأصول أن
 شرع من قبلنا ليس شرع
 لنا وبسببه فعله ما لم يرد
 في شرعنا ما يخالفه (عند
 الحاجة) - للماء لفقده أو
 ملحوظة وأقلته بثلاثين
 أو ثمانية أي التي ينفى وان
 كان المحتاج لذلك طائفة
 مسلمين فليفسر لغيرهم
 الاستسقاء لهم ولو بالصلاة
 نعم ان كانوا فسقة أو مبعدة
 لم يفعل لهم على ما يجب

طريقهم وجعل شارح
من ذلك الحاجة إلى طواع
الشمس ولو جاز بان حبسها
من فائدة السبق المنع
التي والشر فكان طواعها
من تة الاستسقاء ويمكن
أن يقال لله من نحو الزلزال
التي مرفيه الله صلى
فردا وهذا الوجه
أريت في كلامهم ما
الاول (وتعد) بأواها
(تأنيوتا) وهكذا
لمستوا حتى يستقيم الله
تعالى من فضله لخبر الله
يحب الحين في الدعاء وان
ضعف اذا أرادوا اعادة
بالصلاة وانطباعا لم يبق
عليهم الخروج من ذلك
خرجت جميع صلوات
شوق وراي التأخير اياها
صامهم تلاوا خرج جميع
الرابع صاما وهكذا فان
تأهوا الصلاة ولولاز يادة
الحاج اليها (فسر) اقبلها
اجتمعوا للشكر) على تعجيل
مطالبتهم قال تعالى لن
شكرتم لاز بذنكم (والدعاء)
يطالب الزيادة ان خارجها
(و يصلون) الصلاة لا تبة
ويؤخذ منهم برون
صلاة الاستسقاء ولا ينافيه
قولهم الا في شكرنا (على
الصحيح) شكرنا أيضا به
يرق بين هذا ومال وقع
الاعلاء بعد اجتماعهم
وجهه أن القصد بالصلاة
تخرج التقوى بالقصد

اثبات الخفة بصيغة التثنية اشعار بذلك بل يتفرع الحاق الكفار ولو حرم من ذكر في اجزاء هذا التفسير
وعليه فقد السليخ الغالب بصري وقوله وأما ذناري من المفسدة أشار المسمى عما صفة قوله للثلاثين العامة
الحق انظر على هذا الواسع هذا الظن اه لكن استمد البعث المذكور والاسنى والنهاية والحق شرح بافضل
وعبرهم وعليه أو بالآداب والروح شافي الشرح وقوله ولو حرم بين فيه توقف ظاهر والاولى ما مر عن
عش من التقييد بالتمييز (قوله من ذلك) أي من الحاجة المقتضية للاستسقاء عبارة عش قوله أو من وجته
الحق به بعضهم باعدهم طالع الشمس المتعدا والوجه صدم الحاق بل هو من قسم الزلزال والصواعق
فمن له الصلاة فرداى اه (قوله ووجعنا) قد يقال أيضا ان حبسها في معنى كسونها سم (قوله
ماورد الاول) أي ما بحثه الشارح المتقدم (قوله بانواعها) فمزمع نفا عبارة شيخ الاسلام والنهاية
وأنهى الصلاة مع الخطبتين كما مر به ابن الوعت وغيره اه (قوله وهكذا) الى قوله ويؤخذ في النفس الا
قوله ولولاز يادة الى قول المنزلي الضيق في النهاية لا مذكر وقوله وان ضعف (قوله وهكذا) الى
شكر من أصبح الله قال سائق النبل بمصر خمسة وعشرين يوم لم يستوفوا حضر ابن القاسم وابن وهب
وغيرهم غنى (قوله حتى يسقيهم الله) والمراد الاول كسفي الاستحباب نهاية معنى (قوله وان ضعف)
أي لانه يعمل بالضعف في الفضائل سم (قوله ان لم يبق الخ) الاول كان لم يبق بل لم يبق فتمال
(قوله وراي التأخير) أي واقتضى الحال التأخير كقطع مصالحهم نهاية معنى (قوله المحتاج اليها)
أي التي ما تنفع عبارة اليها ويولغي ان لم يتضرر واكثر تأخر اه عبارة سم قوله ان احتاجوا هو قول
بله ان نفع كان أوفق بالسياق اه (قوله ويؤخذ منه) أي من قولهم ويخطبون الخ (قوله انهم
بنو ون صلاة الاستسقاء) ويؤيد به الرباب بقوله و يصلون صلاة الاستسقاء لله تعالى انتهى
اه سم (قوله ولا ينافيه الخ) أي لان الحمل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بميل على التعظيم فلا ينافي
ذلك فيتم بهم الاستسقاء عش (قوله الا في) أي نفا (قوله شكر أيضا) فلهذا لم ينافى ويصلون
على الصحيح (قوله وقد يفرق الخ) هل يفرق بأنه هالك لم يحدث أمر لم يكن بخلافها سم على وجه
الوجه ان يفرق بان ما حصلوا نعمة وانها لك اندفاع نعمتها بشأن ما هنا في آخر وقت الصلاة
بخلاف ما هناك وشدي (قوله بين هذا ولو وقع الخ) عبارة عش الله ان تقول ما الفرق بين الاستسقاء
بحث طلب في هذه الامور وبعد السبق قبل الصلاة شكر او بين الكسوف حيث لا تطلب فيه هذه الامور
بعد والله قبل الصلاة مع بان التوجه الاول في الا أن محاب بان التوجه جميع الامرين الشكر وطلب
الزبد أو بان الحاجة للسقاء أشد سم على المنهج اه (قوله ووجهه أن القصد الخ) الانعصر الاستسقاء
بان القصد الخ (قوله القصد) أي الخوف (قوله كذا عليه الاحاديث) أي قوله صلى الله عليه
وسلم انما هذا لا يتخوف الله ما فاذا آتته فافصلوا (قوله وقد زال) أي الخوف والكسوف
(قوله وهنا تعبد بالشكر الخ) فيه نامل لا يتخفى سم أي لان هذا فرق بين الحكم اذا السؤل لم طلب
الشكر هنادون ثم عبارة بصري قوله وهنا تعبد بالشكر قد يقال ان أراد صلاة الاستسقاء المفعلة
قبيل السبق فالقصد بالمطلب السبق لا الشكر أو المفعلة بوجه فلاجسدوى في هذا القرن لا مكان أن
لجواز عطفه على الامتن والاه لا يستغفار وقوله لا ينافي الخ تميز ترتيب نامل (قوله للثلاثين العامة الخ) انظر
على هذا لو أن هذا الظن (قوله ووجعنا) قد يقال أيضا ان حبسها في معنى كسونها (قوله وان ضعف)
أي لانه يعمل بالضعف في الفضائل (قوله يطلب الزيادة) فيسمى لان السياق اذا كان الغرض حصول
الزيادة المحتاج اليها الا ان يجعل قوله فسقوا على أعين حصول كل المحتاج اليهم بعضهم ينظر فلو كان
نفع يبدل ان احتاجوا كان أوفق بالسياق (قوله ويؤخذ منهم بنو ون صلاة الاستسقاء) ويؤيد به
الرباب بقوله و يصلون صلاة الاستسقاء شكر لله تعالى اه (قوله ويه يفرق الخ) هل يفرق بأنه هالك لم يحدث
أمر لم يكن بخلافه هنا (قوله وهنا تعبد بالشكر الخ) فيه نامل لا يتخفى

بالكسوف كذا على الاحاديث العجيبة وقد زال وهنا تعبد بالشكر على هذه النعمة الظاهرة ولم يفت ذلك

يقال فليقبل نظيره في الكسوف شكره على نعمة إزائه اه أي فالمناسب أن يشرف بما تقدم آ نفاعن
 الخواشي (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها سم عبارة النهاية والمغني واحترز بقوله قبلها بما
 اذا سئروا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا انشاء آخرها جزما كما شرع به كلامهم اه (قوله لم
 يخرجوا) أي ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي أن يخطبوا سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغني و(قوله
 أو ثابته) عبارة عما أومن يقوم مقامه اه (قوله أم من) أي من النائب (قوله لا نحو والى الشوكه) الخ
 يظهر أن المراد بالوالب الشوكه متولى أم والسبب من قبيل الامام لا ذو الشوكه لا في لسان ذلك خارج عن
 طاعة الامام لا نائب عنه ولا مناهني النائب بصري وقوله متولى أم والسبب الخ أي وتغلب على غيرها
 بشوكته (قوله وان البلاد الخ) صطف على قوله أن من الخ (قوله بعذر ذو الشوكه) الخ يظهر أن المراد بنذي
 الشوكه كذا ذكر في القضاء وهو التغلب على جهنم غير عقد صحيح له بالامامة وعلب فكان الأنسب تغيير
 الشرح بقوله الامام لها بالام لا بالياء الواحدة بصري (قوله وأمرهم بالامام أو المطاع) ظاهره ولوع
 وجود الامام وقبه نظر سم عبارة شذنا قوله أو المطاع أي في السلاطن لا لام فيها اه وفي العبايع
 شرحه ولوعم الدولة موأى علمه ذلك محل وصله آخره أي من روافقه مصلحا للجمعة والعبد
 والكسوف والاستسقاء اه قول المتن (بصام ثلاثه) الخ وأمرهم أن يصام بين استحسان معنى
 (قوله متتابعة) إلى قوله كما شمله في المغنى وإلى قوله وأنه لو نوى في النهاية (قوله بصوم معهم) لكن لا يلزمه
 الصوم لأنه انما لم يخرج من امتثال الامر وهوذا مفعول في الذا يتصور بذلك الطاعة لنفسه سم ونهاية
 وعش (قوله وأمرهم بالثلاثة أو الأربعة) الخ يصح لزوم الصوم أيضا إذا أمرهم به ما كتم من أربعة مر
 ويصح لزوم الصوم أيضا إذا أمرهم بالثلاثة أو ثابته لنحو طاعون ظهر هناك سم على كل حال وفي عليه مر
 والبلاد عش (قوله يلزمهم الصوم) دلالة بالامتنال الامر وقضية أنه لو أمرهم به خارج عن ولايته
 لم يلزمه فلو أمرهم في ولايته بتعشعش على الصوم ثم خرج من ولايته ففعل ستر الوجو باعتبار الإلزام لا بعد
 الاستمرار سم على ج (فرع) * ثم أمرهم بالصوم فستقبل امتثال الصوم قال مر لزومهم صوم
 بقية الأيام انتهى قول وجهان هذا الصوم كالنوى الواحد وثابته لم تقطع لانه بصار سببا في المازي
 سم على التمسج وبقى ما لو أمرهم بالصوم فستقبل الشرع فيمهل يجب أم لا فيصنع فطر والا قرب الثاني
 لانه كان الامر وقد فاق ببقى ما لو أمرهم بالصوم فستقبل الشرع فيمهل يجب أم لا فيصنع فطر والا قرب الثاني
 الأيام أم لا فيصنع فطر والا قرب الثاني أخذ من قولهم أنه واجبه لأنه لا شق العصا تنقل بالدرس عن شذنا
 الحلبي وشذنا أن يادى ما وافق ذلك (قائدة) * لو رجع الامام عن الامر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم
 ذلك أم لا فيصنع فطر والا قرب الثاني (قائدة) * أخرى لو حضر بعد أمر الامام من كان مسافرا فهل يجب
 عليه الصوم أم لا فيصنع فطر والا قرب الثاني أن كان من أهل ولايته وجب صوم ما بقي ولا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق
 الجنون بعد أمر الامام لم يجب عليهم الصوم لعدم تكليفهم ما لم ينداهو ببقى أيضا ما لو أمرهم بالصوم بعد
 انتصاف شعبان هل يجب أم لا فيصنع فطر والا قرب الثاني وجوبه لأن الذي منع صومه بعد النصف هو الذي سبب
 له وهذا سببه الاحتياج فليس الأمر به أمر اجبصية بل بطاعة ببقى أيضا ما لو كانت شعبان أو تنصاف وقت أمر
 (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها (قوله لم يخرجوا) أي ان كانوا لم يخرجوا لكن ينبغي أن
 يخطبوا (قوله وأمرهم بالامام أو المطاع فهم) ظاهره ولوع وجود الامام وقبه نظر (قوله بصوم معهم)
 لكن لا يلزمه الصوم كجمله ظاهر لانه انما لم يخرج من امتثال الامر وهوذا مفعول في الذا يتصور بذلك الطاعة
 لانه المصلحة العامة وهي تقتضي صومه أيضا قلنا وده أنه لو لم يأمرهم بيلزم أحد الصوم وان اقتضت المصلحة العامة
 الصوم كجمله ظاهر فليتأمل (قوله وأمرهم بالثلاثة أو الأربعة) الخ بعينه يلزمهم الصوم حاله بالامتنال الامر وقضية
 أنه لو أمرهم به خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمرهم في ولايته بتعشعش على الصوم ثم خرج من ولايته ففعل ستر
 الوجو باعتبار الإلزام لا بعد الاستمرار (قوله يلزمهم الصوم)

أو بعدهم لم يخرجوا الشكر
 وللهاء (وأمرهم) أي
 الناس ندبا (الامام) أو ثابته
 ويظهر أن من الغرض العام
 الولاية لا نحو والى الشوكه
 وان البلاد التي لا لام بها
 بعذر ذو الشوكه المطاع فيها
 ثم رأيت الأثر صرح به
 فقلوب يأمرهم بالامام أو
 المطاع (بصام ثلاثة أيام)
 متتابعة (أولا) قبل يوم
 الخروج وبصوم الرابع
 الا في يصوم معهم لان
 الصوم يعين على راحة
 النفس وتخفيف القلب
 وأمرهم بالثلاثة والأربعة
 يلزمهم الصوم

الامام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والاقرب بالاول لانها كانت أهلاً للقطب وقت الامر وبقي
 أيضاً ما لو أسلم الكافر بعد الامر هل يجب عليه أم لا فيه نظر والاقرب بالاول عش وقوله بوجه بان هذا
 الصوم الخ لا يخفى بعده بل لو قيل في تلك المسئلة بعدم لزوم صوم بقية الايام لم يعد وقوله والاقرب بالثاني اخذنا
 الخ فلو فصل قول بل بالوجوب لو خرج في اليوم الثاني مثلاً وعدم ملو تركه لم يعد وقوله فهل يجوز لهم ذلك
 أم لا الخ لعل الاقرب بفساد الاول أي جواز الفطر (قوله ظاهر او باطن) فيجب عليهم طائفة فبالبس بحرام
 ولا مكر ومن مستون وكذا مباح ان كان فيه مصلحة عامتوا لواجب يتأكد وجوبه بأمره ومن ههنا علم
 أنه اذا نادى بعدم شر باللسان المعروف الا أن وجب عليهم طائفة وقد وقع سابقاً من نائب السلطان أنه
 نادى في مصر على عدم شر في العارق والمقهاري في أمثال الناس أمره فهم عصاة الى الآن الامن شر به في
 البيت فليس به ص لانه لم يناد على عدم شر به في البيت أيضاً ولو رجع الامر عما أمر لم يسقط الوجوب
 شخناً وقوله فهم عصاة الى الآن فيه نظر بل الاقرب بما قلناه بعضهم ان وجوب امتثال أمر الامام انما هو في
 مدته ما لم يفسد بعد موته وقوله ولو رجع الامر الى المصمته من عش مع ما فيه (قوله بدليل الخ) محل
 تأمل فان فيه شبهة صادرة عن مصرى وذلك ان يجب بانه داسل الى لاني (قوله بدليل وجوب تبيت الخ) عبارة
 النهائية وعلى هذا أي ما تقدم من قول ابن عبد السلام والنووي والسبكي والقموني والاسنوي وغيرهم
 وافشاء الوالبرجعه الله تعالى بوجوب الصوم بأمر الامام فيجب في هذا الصوم التبيت والتعيين فلو لم يتيه
 يصح اه قال عش قوله مر والتعيين أي كان يقول عن الاستسقاء وقوله فلو لم يتيه يصح أي عن
 الصوم الذي يشره الامام والا فهو نقل مطلق ولا وجه لفساده ولكن ما يتم لعدم امتثاله امر الامام وعليه
 فلو كان الامام حنيفياً لم يبيت المأمور التبيت ثم فري ثم فاهل يخرج بذلك من عهد الوالوجوب لانه ان يصوم
 بجزئ عند الامام أم لا فيه نظر والاقرب بالاول للعله المذكورة قال سم على التمسح ولا يجب الاستسقاء لانه
 من خصوصية رمضان انتهى اه عشا عبارة سم قيس وجوب التبيت للصبيان بتركه لكن لو
 فري الصوم حيث شئتم ارفع وقع نقلاً ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فلي تأمل اه وقوله ولا يبعد الخ
 لعل الاقرب بما تقدم من عش من التصيل بل كون الامام حنيفياً كونه شافعياً (قوله ولا يظهر له لا يجب
 الخ) اعتد به مر اه سم (قوله وانه لو فري به نحو قضاءه) خالفه النهاية فقال ويصح صومه من النذر
 والقضاء والكفارة لان المقصود وجود صوم في تلك الايام اه واعتد به سم قال عش قوله مر
 ويصح صومه من النذر الخ قال الزايد وماله الانتزاع والتمسك كما فتي به شخناً الشهاب الرمي قال سم على
 ج بعد ما ذكر وقباس ذلك لاكتفاء بصومه رمضان أيضاً فبانه اذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل
 فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الاربعة اوفى رمضان واخرجوا لسؤال بان قصدوا تاخير الاستسقاء لم يكدوا
 لو كانوا مسافرين وقتنا المسافر كغيره فليزهم الصوم عن رمضان ليعزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر

ظاهر او باطن) يتجس زوم الصوم أيضاً اذا أمرهم بأكثر من أربعة مر ويتجس زوم الصوم أيضاً اذا
 أمر به الامام أو نائبه لخصوا طائون ظهر هناك (قوله بدليل وجوب تبيت تبيت عليهم) قياس الوجوب
 الصبيان بتركه لكن لو فري الصوم حيث شئتم ارفع وقع نقلاً ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فلي تأمل
 (قوله ولا يظهر له لا يجب الخ) اعتد به مر (قوله وانه لو فري به نحو قضاءه) فسه نظر والوجه صمد
 الاثم لان المقصود حاصل بكل صوم وقد فتي شخناً الشهاب الرمي بصحة صومه عن القضاء والنذر والكفارة
 لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام وبانه لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره
 بأمره بلا طائعه اه وقباس الاكتفاء بصوم القضاء والنذر والكفارة لاكتفاء بصوم رمضان
 أيضاً فان قيل هذا ظاهر اه اذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى فصل رمضان عن رمضان ثم خرجوا في الاربعة امدوا
 وقع الامر في رمضان فلا فائدة اذا الصوم لا بد من وقوعه فلنا بل فائدة وهو انهم لو أخر والشؤال بان قصدوا
 تاخير الاستسقاء ومقدماه الية لم يمتهم الصوم حيث نذروا كالموا مسافرين وقتنا المسافر كغيره فليزهم

ظاهر او باطن دليل وجوب
 تبيت تبيت عليهم على المعتد
 كانه قولهم يجب التبيت
 في الصوم الواجب ونظير
 أنه لا يجب قضاءها لغوات
 المعنى الذي طلبه الاداء
 وانه لو فري به نحو قضاءه
 لانه لم يصم امتثالاً للامر
 الواجب عليه امتثاله باطن
 كما قرر

يجب كالصوم ونظير أن

الوجوب سلم في الأموال

والا لفرق بينهما وبين نحو

الصوم واضع اشتقاقا

على النفوس ومن ثم خالفه

الأدري وتغيره عما يطلب

به المورسون بما يوجب

العق في الكفارة وبما

يفضل عن يوم وإسلافه في

الصدقة نعم يؤيد ما يعتد

قولهم يجب طاعة الامام في

أمره ونهيه بالمخالف

الشرع بأن أي لم يأمر

بحصر وهو هنالك بخلافه

لأنه إنما أمر بما يجب اليه

الشرع وقولهم يجب امتثال

أمره في التسعير أن جوزناه

أي كاهو رأي ضيق نعم

الذي يظهر أن أمره مما

ليس فيه مصلحة عامة لا يجب

امتثاله الا ظاهرا فقط

بخلاف ما ذهب ذلك يجب

باطنا أيضا والفرق ظاهر

وان الوجوب في ذلك على

كل صالح له عندا كفاية الا

ان يخص أمره بطائفة

فحقت بهم فلم ان قولهم

ان جوزناه قدسند وجوب

امتثاله ظاهرا او لا فلا

ان خاف فتنة كاهو ظاهر

فحب ظاهرا فقط وكذا

يقال في كل أمر يحرم عليه

بأن كان بيعا فيه ضرر زعي

المأمور به وانما ينظر

الاستوى للضرر فحرم عنه

لانه مندوب وهو لا ضرر فيه

وجب تحريم أمر الانه

به المصلحة العامة بخلاف

الباح

عن فائرها بقصد الكفارة هل يجوز ذلك أم لا فيه نظر والآخر نيل الثاني لان المتبادر من لفظ الصدقة
المنذوب بوقب أنضام الأمر بالتصدق بدنيا متلاوكان لا يمكن الا تصدق به ثم لا فيه نظر
والآخر بالاول لان كل جزء من الدين في خصوصه مطلوب في ضمن كل موقوفه غير أولى أحد خصال الكفارة
يشمل الاطعام والكسوة وتغييره وان يحجبنا مخاطبة المورسون بما يوجب العتق في الكفارة وما يفضل
عن يوم وإسلافه في الصدقة اهـ وهذا يقتضي بمن الاختيار الثاني المذكور في كلام الشارح اهـ (قوله
يجب كالصوم) يأتي عن المعنى خلافه (قوله والا لا) أي وان لم يسلم الوجوب في الأموال فهو وجه ظاهر فان
الفرق الخ (قوله ومن ثم خالفه) أي الاستوى (الأدري وغيره) ووافقهم المعنى فقال بعد كلام مانصه
في وخذ من كل ما هو أي الأدري والغري أن الأمر بالعق والصدقة لا يجب ما مثله وهـ ذاهو الظاهر اهـ
(قوله انما يطلب الخ) خبر ان الوجوب (قوله المورسون بما يوجب العتق في الكفارة) كذا مر اهـ
سم (قوله وما يفضل عن يوم وإسلافه الخ) قضيه أنه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به فاضلا عن يومه وهو
المعذلة لا قبله مر * (فرع) * هل يشترط في العبد العتق اخراؤه في الكفارة أم لا فيه نظر والآخر ب
الثاني لأنه يصدق عليه معنى الأمور عـش (قوله ما يطلب الخ) هذا يشهد وجوب المباح إذا أمر به
لأنه لا يخالف حكم الشرع وتقتل سم على المنهج عن مر آخر الشرايط أن يكون فيه مصلحة عامة وان
إذا أمر بالخر وجب الاضراء لا استقامه وجب انتهى وفي خبره ان أمر بما يجب أي ليس فيه مصلحة عامة
وجب ظاهرا أو مندوب أو باف فيه مصلحة عامة وجب ظاهرا او باطنا انتهى ونخرج بالمباح ما ذكره وكان
أمره بتركه واتباعه فرض فلا يجب طاعة في ذلك الا ظاهرا او باطنا ما يحش القنوت ونقل بالمرس عن
فتاوي الشارح مر موافقة عـش (قوله وهذا يفيد وجوب المباح الخ) للمنع بان يجب ما يح
ليس فيه مصلحة عامة بخلاف الشرع (قوله أي بان لم يأمر بحصر) قضيه أنه يجب امتثال أمر الامام بالسكره
وقد سمد عـش وشخصا خلافه الا أن يرد بالمرم انتهى بشر ينه قوله الا في نعم الذي يظهر الخ (قوله
وقولهم الخ) عطف على قوله قولهم يجب الخ (قوله ان جوزناه) أي التسعير (قوله كاهو الخ) أي يوز
التسعير (قوله ان أمر به الخ) أي من المباح ويطعن كلامه هذا أنه لا يجب امتثال أمره بالسكره والآن
خاف فتنة (قوله مما ليس فيه مصلحة الخ) أقول وكذا إذا أمره بمصلحة عامة أيضا فيما يظهر اذا كانت تحصل
مع الامتثال ظاهرا فقط وظاهر أن المنهي كالمأمور في جميع ما قاله الشارح في الأمور ففتح او تركه
وان كان مباحا على ظاهر كلامهم كاتقدم وكفي الانكشاف ظاهر اذا لم تكن مصلحة عامة أو حصلت مع
الانكشاف ظاهرا فقط وقضية ذلك أنه لو منع من شر بالتهو لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال ظاهرا فقط
وجب الامتثال ظاهرا فقط وهو متجه فلنأمل سم (قوله وان الوجوب الخ) عطف على ان أمر به الخ
(قوله في ذلك) أي فيما أمر به سواء كان فيه مصلحة عامة أولا (قوله فعل الخ) أي من الاستدراك المذكور
(قوله والا فلا) أي وان لم يجوز التسعير كاهو الربح فلا يجب امتثال أمره فلا ظاهرا او باطنا (قوله يحرم
عليه) أي على الامام (قوله فاسم) أي من وجوب المال (قوله لانه مندوب) أي ممن من الاستوى (وهو
لا ضرر فيه) أي المنذوب (وقوله وجب الخ) تعاضد للضرر والنفق (وقوله للمصلحة الخ) متعلق بالأمر (قوله
يجب كالصوم الخ) وهو المعتمد قد صرح بالتعدي الراجح في باب قتل البغاة وعلى هذا فالوجه ان المتوجه
عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من مخاطبة وكذا للفرق في فضل عنه شيء مما يعتزم أن يتصدق عنه
بأنه متول هذا ان لم يعين له الامام قدرا فان ذلك على كل انسان فلا يسعوم كلامهم زوم ذلك التقدير
المعين لكن يظهر تقيد بما اذا فضل ذلك المعين من كفاية العجز العالو ويحتمل ان يقال ان كان العين يقارب
الواجب في كفاية لظفر قدره بها وفي أحد خصال الكفارة قد قدر بها وان زاد على ذلك لم يجب عتق العتق فيحتمل
ان يعتد بالبحج والكفارة فيستلزمه يعني أحد هما لانه معتق اذا أمر به الامام شرح مر (قوله المورسون
بما يوجب العتق في الكفارة) كذا مر (قوله مما ليس فيه مصلحة عامة) أقول وكذا إذا أمره بمصلحة عامة

وهذا يعلم أن الكلام فيما
سرى المسافر وفي مخالفة
الاذن وغيره للاستوى
انما هو من حيث الوجوب
باطن المظاهر فلا يلتزم به
بل هو أول مجاهديناته
ثم هل العبرة في المسافر
ولم تدوب المأمور به باعتقاد
الاسترخاء أم بما يحرمه
سنة عند المأمور به
امتثاله بظاهر فقط أو
المأمور به بباطن أيضا
أو بالعكس فيستكسر ذلك
كل محتمل وظاهر ملاحظهم
هنا الثاني لانهم لم يفسلوا
بين كون تعويل المأمور
به هنا مندوبا ضد الاسترخاء
أولا ويؤيده ما مر أن
العبرة باعتقاد المأمور بالامام
ولو عيّن على كل شيء قدرا
فالتدبير يظهر هنا هذان
قسم المباح لان التعيين ليس
بسنة وقد تقرر في الامر
بالمباح انه انما يجب امتثاله
ظاهرا فقط (والتوبة)
لوجوبه فلو اجابا عن ان
لم يامر بها والتقرب اليه
تعالى بوجوبه والخروج
من الظلم ان الله أول العباد
دما وأعرضا وملاذكرها
لأنها أخص أركان التوبة
لان ذلك هو الأصل المتوقف
يكون منع الفلح عقوبة
لذلك لغير الحاكم والباحس
ولامنع قوم الزكاة الجبى
الله عنهم المظفر وفي خبر
ضعف تفسير الاذن في
الابتداء والارض تقول
منع القطر غضاهاهم
(ويخرجون) حيث لا قدر
(الى العبراء) لا يتابع

وهذا يعلم (أي بقوله وكذا يقال الى هنا) قوله وفي مخالفة الاذن (أي عطف على قوله في المسافر قوله)
امّا ظاهره فلا يلتزم به أي حدثت مخالفة ترك امتثاله كغيره بظاهر (وقوله بل هو أول مجاهديناته أي حيث
وجب عند خوف الفتنة الامتناع بظاهره ان الامر يحرم عليه فلا يجب ثم ظهر لمع خوف الفتنة بالاول
لان أمره لم يجرى بغيره بصرى (قوله ثم هل العبرة بالخ) وإذا اعتبرنا اعتقاد الامام فمرامهم أو
بما يحرمه حرام عند المأمور به فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتناع أي اذا لم يخف الفتنة أو يجب مطلقا ويندفع
الامتناع لاجل أمر الحاكم أو يجب بلزوم التقليد فقط وقد يعبر الاسترخاء أنه ليس للامام الامر بهرام عند
المأمور وان لم يكن حولا عند اذنيه بل حل الناس على مذهبه سم (قوله حرام الخ) أي ومكره عند
المأمور الخ (قوله بالمباح) أي الذي ليس فيه مصلحة عامة (قوله بمباح الخ) أي بما مباح الخ (قوله أو بالعكس
فتعكس ذلك أي فاذا أمر بشئ سنة عند مباح عند المأمور يجب امتثاله بظاهره او بباطنه لا الاحتياط
الاول بظاهره فقط على الثاني (قوله باعتقاد الامام الخ) كذا في أصله بخطه رحمه تعالى ولا يخفى ما فيه من
حب التركيب والافلاستظهره جملة تعالى متجوزا في حق العبارة في ظاهره أن يقول أن ترفقا أو سنة
عند مباح عند المأمور فبما بطلنا أيضا الخ بصرى أي يقول بدل بالعكس باعتقاد المأمور (قوله أو
للمأمور) يحلف على الامر (قوله الثاني) أي ان العبرة باعتقاد المأمور (قوله مامرا) أي في الجماعة (قوله
فالتدبير يظهر الخ) تقدم عن النهاية خلافة (قوله أن هذا من قسم المباح الخ) قد عيّن ذلك ما من من افراد
المطلوب فهو مطلق في الجملة سم (قوله انما يجب امتثاله بظاهر الخ) قد عيّن في اطلاق ذلك ويجه
الوجوب بباطنه أيضا اذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المعين وكان مما يستعمل عادة سم قول المتن (والتوبة)
أي بالاقتناع في المعاصي والندم عليها والعزم على عدم العودة بها نهاية ومعنى (قوله لوجوبها الخ) لظاهر
هذا التعليل عبارة المعنى والاشارة بالتوهم من الذنب واجبة على الفور أمرها بالامام أو لظاهره الخروج
من الظلم داخل فيها بل كل منهما داخل في التقرب بوجوه الخبر لكن لعظم أمرهما او كونهما أسمى
للإجابة أو فردا بالذکر فهو من عطف خاص على عام اه وفي النهاية نحوها قول المتن (بوجوه البر) أي من
عقود صفة وغيرهما نهاية ومعنى (قوله أو للعباد) الى قوله الا في مكفى في النهاية والمعنى (قوله أو ذكرها) أي
الخروج من الظلم والتأنيب باعتبار انضاف اليه (قوله لان الخ) متعلق بذكرها اذا كان دعاء خبر
له ان كان صديرا (قوله لان ذلك الخ) تعليل للمتن فامشرا اليه كل من التوبة والتقرب بواجبها
ضعف الخ عبارة انها بقوله المعنى وقال سبحانه وعكر معني قوله تعالى بل علمهم بالامام لا غنوا لتعلمهم دواب الارض
تقولون غنم المظفر غضاهاهم اه (قوله غنم القطر) كذا في أصله بخطه رحمه تعالى والذي في النهاية
والمعنى انما فعله اختلافا رواية بصرى قول المتن (ويخرجون الخ) أي الناس مع الامام وينبغي للخارج

أيضا فيما يظهر اذا كانت تفصل مع الامتناع بظاهره فقط وظاهر ان النهي كالأمر فبصرى في جميع ما قاله
الشرح في المأمور ففتنة ارتكابه وان كان لمباح على ظاهر كلامهم كما تقدم وبكى الا كيف ظاهر اذالم
تكون مصلحة عامة أو حصلت مع ارتكاف ظاهره فقط وقضى فلا يمنع من شر بالقوة لمصلحة عامة
تفصل مع الامتناع بظاهره فقط وجب الامتناع بظاهره فقط وهو متجه فاستدل (قوله باعتقاد الامر) اذا
اعتبرنا اعتقاد الامر فمرامهم أو مباح في حرام عند المأمور به فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتناع أو يجب
مطلقا ويندفع الامتناع لاجل أمر الحاكم أو يجب بلزوم التقليد فقط ومن ذلك الامر بالصوم بعد
انقضاء شعبان ولا يلزمه وجوبه لسبب جعل الاسترخاء أو امر الامام به سابقا بظهور وقد يعبر الاسترخاء انه
ليس للامام الامر بحرام عند المأمور وان لم يكن حولا عند اذنيه بل حل الناس على مذهبه (قوله ويؤيده
ما مر الخ) قد بينا شئ بأن هذا أشبه بالحكم الذي العبرة في باعتقاد الحاكم (قوله فالتدبير يظهر الخ) هذا من
قسم المباح (قد عيّن ذلك بأن المعين من آخر المطالب فهو مطلق في الجملة (قوله انما يجب امتثاله بظاهر فقط)

الافى مكتوب بيت المقدس على ما قاله الخفاف واعتمد جمع منهم الاذرى اعتداه بالخلف والسلف (٧٣) لشرف اخل وسعته المغرب ولا ينافه

أن يتخفف أكثره شرفه في تلك الليلة أن أمكن معنى ونهاية (قوله الا فى مكتوب بيت المقدس) خلافاً للثانية
والثاني شروح الرضوى وأفضل والأشواك العباد عبارة الأولين وظاهر كلامهم انه لا فرق بين مكتوب فيها
وان استثنى بعضهم مكتوب بيت المقدس لفصل البقعة منعتهم الا ناموا ورون بأحضان الصبيان وناموا ورون
بأنما فتحهم المساجد اه قال البصرى بعد ذكر كلامهم المذكور وبوخذين صنفهما انه لا فرق في
الصبيان المطلوب حضورهم بين الامين وغيرهم فان الأمور بعضهم المساجد غير المميزين ولم يصرح به
فيماسياقوى يؤخذ منه أيضاً أنهم ملامرضان الاستثناء الثاني الذى أشار اليه الشارح بقوله والان قل
المستثناة من الجن ان لم يتعرض له بنى ولا اثبات اه وقوله ولم يصرح به الخ وصرح بذلك الشارح فيما يأتى
واعتمد شيخنا وقوله وان لم يتعرض له الخ قد عذب ويعدى فتدوله فى الباقى بعد الاستثناء (قوله لشرف الله ل
وسعته) قضية هذا التعليق الاستثناء المدينة أيضاً لأنه اتسع مسجدها لأن (قوله ولا ينافيه) أى استثناء
مكتوب بيت المقدس (قوله نحو الصبيان الخ) أى كالحض والامين (قوله والان قل الخ) وشرح
العباب فنظمه ما تقدم انه لا فرق في تدبيره ورج الى الصبر امين كثره المستثنيين وقتهم وهو ظاهر فتقول
الدارى ان المسجدة أفضل عند قتلهم ضعف كقولهم انهم لا ينافى فيهم انهم لا ينافى فيهم انهم لا ينافى فيهم
والتعديل السابق انهم لو تولوا ولا يحضره اصبيان ولا حض ولا ينافى فيهم انهم لا ينافى فيهم انهم لا ينافى فيهم
للا تبايع شراً بئال زكشى أشار الى ما قدمتم من أن كلام الدارى مقالة انتهى اه سم (قوله ولو لا لاهل
عرفة) أى التقيين فسم (قوله لا تبايع الخ) أى وقوف عرفة (قوله وقضية انه لو وقع هنا الخ) وأجيب بان الامام
هنا لما أمر به صار واجبا نهايتومغنى وأقره سم وقد يقال ليس فى كلامهم هنا ما يفيد أمر الامام بصوم
يوم الخرج ويحضره وصوم امره بصيام ثلاثة أيام لا يشل هذا اليوم فظاهر كلامهم أن صيام هذا اليوم مندوب
مطلقاً أمر به الامام أولاً (قوله ويحتمل الفرق الخ) اعتمدنا هنا يقولون فى كسر الخ (قوله بكسر الخ) الى قوله
كذا فى الباقى والفقهاء وذلكت فى النهاية (قوله الخ) على الخ) عبارة لما غنى أى منه وهو من إضافة لوصف
الى صفته أى ما ليس من الثياب فى وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتوصف ارف الانسان في بيته اه اذالة هذه قال
المقول ولا يلبس الجديدين ثياب البذلة أيضاً اه قال عرش قوله مر من إضافة لوصف الى صفته والامنى
حينئذى ثياب مثله وكم يكون الاضافة تحقيقاً لانه ثكنى فى الاضافة أدنى ملاسمة وهو الظاهر من قوله
مر بعد أى ما ليس من الثياب فى وقت الشغل الخ وقوله ولا يلبس الجديدى يطلب منه أن لا يلبس ثوباً خالفاً
وفعل كان مكرها عرش (قوله غير جديده) صفة ثياب بذلة (قوله وحينئذ) أى حين العطف على بذلة (قوله

قد ينظر فى اطلاق ذلك وبقعه الوجوب ما لم يأت أيضاً اذ ظهرت المحلة العامة فى ذلك الامين وكان مما يحتمل
عادة (قوله الا فى مكتوب بيت المقدس) وظاهر كلامهم انه لا فرق شرح مر قال فى شرح العباب لكن
قال شتار كرميا وعلى قياسه يأتى هنا ما مر أى فى العبد فى غير المسجد لكن الذى عليه المصنف
استصحابا فى الصبر اعمالة الاتباع والتعليل به انه يحضره الصبيان والحض والهاشم والصبر امين اه ليق
وسقة الى ذلك الغزوى وما أسند الامام للاصحاب انما أخذهم من حيث الاطلاق لكن اذ ظهر التقيد بالهض ووجه
وجوب الاتباع لا يسامع قول الاذرى والزر كنى وناهيك هما وهو حسن وعده السلف والخلف اه فم
ذلك كذب يسوع الاختبال اطلاق بل يتعين للاخذ بالتقيد اه (قوله والان قل الخ) فى شرح العباب
ظاهر ما تقدم انه لا فرق في تدبير الخرج الى الصبر امين كثره المستثنيين وقتهم وهو ظاهر فتقول الدارى ان
المسجدة أفضل عند قتلهم ضعف كقولهم انهم لا ينافى فيهم انهم لا ينافى فيهم انهم لا ينافى فيهم
السابق انهم لو تولوا ولا يحضره اصبيان ولا حض ولا ينافى فيهم انهم لا ينافى فيهم انهم لا ينافى فيهم
الزركشى أشار الى ما قدمتم من أن كلام الدارى مقالة اه (قوله الخ) على الخ) عبارة لما غنى أى منه وهو من إضافة لوصف
هنا لما أمر به صار واجبا نهايتومغنى وأقره سم وقد يقال ليس فى كلامهم هنا ما يفيد أمر الامام بصوم
يوم الخرج ويحضره وصوم امره بصيام ثلاثة أيام لا يشل هذا اليوم فظاهر كلامهم أن صيام هذا اليوم مندوب
مطلقاً أمر به الامام أولاً (قوله ويحتمل الفرق الخ) اعتمدنا هنا يقولون فى كسر الخ (قوله بكسر الخ) الى قوله
كذا فى الباقى والفقهاء وذلكت فى النهاية (قوله الخ) على الخ) عبارة لما غنى أى منه وهو من إضافة لوصف
الى صفته أى ما ليس من الثياب فى وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتوصف ارف الانسان في بيته اه اذالة هذه قال
المقول ولا يلبس الجديدين ثياب البذلة أيضاً اه قال عرش قوله مر من إضافة لوصف الى صفته والامنى
حينئذى ثياب مثله وكم يكون الاضافة تحقيقاً لانه ثكنى فى الاضافة أدنى ملاسمة وهو الظاهر من قوله
مر بعد أى ما ليس من الثياب فى وقت الشغل الخ وقوله ولا يلبس الجديدى يطلب منه أن لا يلبس ثوباً خالفاً
وفعل كان مكرها عرش (قوله غير جديده) صفة ثياب بذلة (قوله وحينئذ) أى حين العطف على بذلة (قوله

التعش فى ملبوسهم

ففي ذاتهم من باب أولى وذلك
 في ذاتهم الخ أي فليس متروكاً سم قوله وقول المتولي إلى المتن في النهاية والمتن قوله استبعد الشائش
 الخ فان ذلك مكر وهو يقطع المروءة حيث لم يلق به عس وشيخنا قوله ولا ينسب لهم تعذيب هذا شبل
 ما لو كان يبدنه بالحق لا يزلها إلا العيب الذي تظهر ويختفي في البدن وقد ياتر لأن استعمله في نفسه ينافي
 ما هو مقصود للسنن من إظهار التبدل وعدم العرقه أو ما يحصل تغيير من الأذى بالحق الكرمية
 الحاصلة من قبله التطيب فقد يقال أنه في هذا المقام لا ينصرف إلا لا فقرة ما احتمل الأذى في جنب طلب
 الصلحة للعلماء عس قوله ويخرجون من طريقه ويرجعون الخ أي مشافهة في ذهابهم إن لم يبق عالجهم
 نهاية ومعنى زاد شيئاً أو ما في رجوعهم فالشيء مثل الركوب اه قوله نديا وبه الوجه إذا أمر الامام
 سم قول المتن الصبيان الخ أي والرقاة باذن ساداتهم نهاية ومعنى قوله والذي يتبعه الخ قضية كلام
 الصبي أي ثماني مال الصبيان وهو كذلك لأن الجسد بعسم نهاية ومعنى وكذا في الأعيان والأموال وكذا في
 الكرد على ما فصل وقال شيخنا بعد ذلك خلاف وقال سم إن كل الاستسقاء لهم فحس من مالهم
 وإن كان لغيرهم فحس على أولياتهم اه ويصح أن يكون هذا جابن القولين اه قوله وأنه جلهم أي
 الصبيان ويخرجهم معنى قوله كونهم الخ قد يفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورية سم عبارة
 عس ولعل الفرق بين هذا وما في الخ أن هذه معالجة ناجزة بخلاف تلك فلو لم يكن له مال فالأقرب أنه لا يخرج
 مؤنتهم من بيت المال في سم على المنه بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فإن كان باذن
 الزوج وهي معه فلا إشكال في وجوب نفقتها ما أو بغير إذنه فلا إشكال في عدم الوجوب أو بآذنه وهي
 وحدها فنفقة نظير والقلب إلى عدم الوجوب أم لا لانها خارجت عن رضاها به الأمر أنه قد يعود على
 الزوج نفع واسطخرو جهال كنهه لم يعنها اليه ولا طلبه منها أو ما مؤنة خروجها الزوجة نفقة الخلف
 فالولي عدم الوجوب فلي تأمل اه قوله ضاروتهم أي غلبتهم وإن أوفهم الخلق كردى قوله ويؤيد
 الأول أي الشمول وجزءه شيئاً كسخر قوله مسرزون بكسر الهمزة قول المتن والشيوخ أي أو الخشني
 التبع المنظر نهاية ومعنى قوله والمجانز الخ القول المنزلة لا يخفى في النهاية والمتن قوله والمجانز أي غير
 ذوات الهبات بخلاف الشوابع طلقوا المجانز ذوات الهبات ولا بمن أذن حليل ذات الحليل نظير ما مر في
 العبد وغيره بما رأى اه بيجرى قوله وهل تزقون في معنى النفي أي لا تزقون عس قوله أي
 لكبر سم الخ عبارة إلهية والمغنى والأعيان والمراد بالكرع من انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من
 العبادة اه قول المتن وكذا البهائم لتركوا الخروج فهل يسن إخراج البهائم وحدها لانهم قد تعالاب
 ويستحب لها فقد يجمعهم من ذلك لأن إخراجها إنما هو وهل المراد بالبهايم ما يشل نحو الكلاب فيه
 نظر ولا يبعد الشمول لأنها مستزقة أيضاً وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد أنه كذلك حيث تناقروا
 لأمراضه كمن اضطر إلى أكله وتزود له أكله ما فلي تأمل سم على ج اه عس قوله فاذا هو
 بنملة الخ قال القسري سم يعاجلون اه وبعض الخواشي قبل اسمها هو ما قيل طافق قيل شاهدة
 وكانت عس قوله رافعة بعض قوائها عبارة المغنى وقعت على ظهورها ورفعت يديها وقالت

ففي ذاتهم من باب أولى وذلك
 في ذاتهم الخ أي فليس متروكاً سم قوله وقول المتولي إلى المتن في النهاية والمتن قوله استبعد الشائش
 الخ فان ذلك مكر وهو يقطع المروءة حيث لم يلق به عس وشيخنا قوله ولا ينسب لهم تعذيب هذا شبل
 ما لو كان يبدنه بالحق لا يزلها إلا العيب الذي تظهر ويختفي في البدن وقد ياتر لأن استعمله في نفسه ينافي
 ما هو مقصود للسنن من إظهار التبدل وعدم العرقه أو ما يحصل تغيير من الأذى بالحق الكرمية
 الحاصلة من قبله التطيب فقد يقال أنه في هذا المقام لا ينصرف إلا لا فقرة ما احتمل الأذى في جنب طلب
 الصلحة للعلماء عس قوله ويخرجون من طريقه ويرجعون الخ أي مشافهة في ذهابهم إن لم يبق عالجهم
 نهاية ومعنى زاد شيئاً أو ما في رجوعهم فالشيء مثل الركوب اه قوله نديا وبه الوجه إذا أمر الامام
 سم قول المتن الصبيان الخ أي والرقاة باذن ساداتهم نهاية ومعنى قوله والذي يتبعه الخ قضية كلام
 الصبي أي ثماني مال الصبيان وهو كذلك لأن الجسد بعسم نهاية ومعنى وكذا في الأعيان والأموال وكذا في
 الكرد على ما فصل وقال شيخنا بعد ذلك خلاف وقال سم إن كل الاستسقاء لهم فحس من مالهم
 وإن كان لغيرهم فحس على أولياتهم اه ويصح أن يكون هذا جابن القولين اه قوله وأنه جلهم أي
 الصبيان ويخرجهم معنى قوله كونهم الخ قد يفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورية سم عبارة
 عس ولعل الفرق بين هذا وما في الخ أن هذه معالجة ناجزة بخلاف تلك فلو لم يكن له مال فالأقرب أنه لا يخرج
 مؤنتهم من بيت المال في سم على المنه بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فإن كان باذن
 الزوج وهي معه فلا إشكال في وجوب نفقتها ما أو بغير إذنه فلا إشكال في عدم الوجوب أو بآذنه وهي
 وحدها فنفقة نظير والقلب إلى عدم الوجوب أم لا لانها خارجت عن رضاها به الأمر أنه قد يعود على
 الزوج نفع واسطخرو جهال كنهه لم يعنها اليه ولا طلبه منها أو ما مؤنة خروجها الزوجة نفقة الخلف
 فالولي عدم الوجوب فلي تأمل اه قوله ضاروتهم أي غلبتهم وإن أوفهم الخلق كردى قوله ويؤيد
 الأول أي الشمول وجزءه شيئاً كسخر قوله مسرزون بكسر الهمزة قول المتن والشيوخ أي أو الخشني
 التبع المنظر نهاية ومعنى قوله والمجانز الخ القول المنزلة لا يخفى في النهاية والمتن قوله والمجانز أي غير
 ذوات الهبات بخلاف الشوابع طلقوا المجانز ذوات الهبات ولا بمن أذن حليل ذات الحليل نظير ما مر في
 العبد وغيره بما رأى اه بيجرى قوله وهل تزقون في معنى النفي أي لا تزقون عس قوله أي
 لكبر سم الخ عبارة إلهية والمغنى والأعيان والمراد بالكرع من انحنت ظهورهم من الكبر وقيل من
 العبادة اه قول المتن وكذا البهائم لتركوا الخروج فهل يسن إخراج البهائم وحدها لانهم قد تعالاب
 ويستحب لها فقد يجمعهم من ذلك لأن إخراجها إنما هو وهل المراد بالبهايم ما يشل نحو الكلاب فيه
 نظر ولا يبعد الشمول لأنها مستزقة أيضاً وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد أنه كذلك حيث تناقروا
 لأمراضه كمن اضطر إلى أكله وتزود له أكله ما فلي تأمل سم على ج اه عس قوله فاذا هو
 بنملة الخ قال القسري سم يعاجلون اه وبعض الخواشي قبل اسمها هو ما قيل طافق قيل شاهدة
 وكانت عس قوله رافعة بعض قوائها عبارة المغنى وقعت على ظهورها ورفعت يديها وقالت

استحب لكم من أجل شأن النملة وتقر على عنا

لهم أنت خلقنا فان رقتنا والافلاكنا اه (قوله ويرق بين الامهات والاولاد) وقد فعل ذلك مع
 الامهات سم وفيه موقفة لا يردى الخ والحق والامهات (قوله ويرق بين الامهات والاولاد) وقد فعل ذلك مع
 المتن (ولا يمنع أهل الفقه) لكن لا يدخلون المسجد الاذن كقوله لا يسبقه عس (قوله أو العهد)
 الى قوله ويرق بين الامهات والاولاد ولا يظهر الى الامهات (قوله أو العهد) أي أو المؤمنين عس (قوله أي
 لا ينبغي ذلك) أي لا يطلبوا الظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا أنه لا يطلب منهم من الخ وروى في
 يومنا عليه فقوله الاتي في نوص الخ الغرض منه سكاية قولهم مقابل لما فيهم من كلام المصنف عس (قوله
 وسأني بكرة لهم الخ) عبارة العباب وشرحه في هذا الاتي بكرة أيضا خروجهم معهم فبعض من ذلك
 ندوا فيل وجوابه بالتميز واعني أي من المسلمين يتخلف ما اذا تمزجوا فأنهم لا يمنعون قطعاً فخر جون ولو في
 يوم خروج المسلمين اه ومثله في الروض وشرحه وقضاهه مقتضى كراهة حضورهم بكنهم معهم
 فقتض من منع الامام به هذا الحال وهو موقوف وقوله فيهم فبعض من الخ فقد أكد كلامهم العلاقة المذكورة وأغنى
 عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلبهم من الخ وروى في ومناقضه بما تقرر من نيب المنع
 اذا لم يميز واعني ان قول المصنف ولا يمنع أهل الفقه هذه العبارة لا يجب اسم أو اذا تمزجوا ولم يكن خروجهم في يومنا
 على ما فيه اه وتقدم عن عس أن الغرض من ذكر النص الاتي سكاية قولهم مقابل لما فيهم من كلام
 المصنف وفي العبري وحاشية متعلقاتها ما حصل ان الكراهة قد يندب المنع كمنها متعلقاتها ما اذا لم يميز واعني
 (قوله لا يمنع الخ) تعليل المتن (قوله مستزقون) بكسر الزاي وما روى (قوله ويرق بين الامهات والاولاد) أي بكنهم قد يحمل
 لهم الاجابة استدراجاً ولو قيل وجه الحزمة أن في التأمين على دعائه تعظيمه وتفرغ بالعلمة تحسن طريقته
 لكن حسنا عس (قوله قول الجبر يحرم التأمين الخ) اعني ان الخ (قوله رأيت الاذري قال اطلاته
 بعين الخ) أفتر عس ثم قال في عس في استحباب الدعاء للكافر خلاف واعني من الجواز وأما ان قال
 لا يحرم الدعاء بالكافر الا اذا أراد الكافر مع موبه على الكفر وسأني في الجواز التصريح بغيره الدعاء
 للكافر بال كفره نعم ان أراد الله الكفر له ان اسلم أو اراد الله الدعاء بالكافر ان يحصل له سببه وهو الاسلام فلا
 يقع الا الجواز سم على التمسح وينبغي أن ذلك كان اذا لم يكن على وجهه بشعر بالتعظيم والامتنع خصوصاً
 اذا قرئت القرينة على تعظيمه وتحقير غيره كان فعل فلا دعاه له سببه ولم يقم به ثم يره من المسلمين فاشعر
 بضعف ذلك الغير اه (قوله ويكره) الى قوله واقول المالكية في المتن الا قوله وقول شاذلي لانه (قوله
 ويكره لهم الخ) عبارة شرح الروض ويكره أيضاً أي كراهتهم خروجهم معهم بكنهم به الاصل
 فبعض من الخ وروى معهم انتهى اه سم قول المتن (ولا يختلطون الخ) أي أهل الفقه ولا يخرجهم من
 سائر الكفار قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا كره من الخراج صيانتهم ما كره من خروجه كبراهم لان
 ذنوبهم أقل لكن يكره الكفرهم قال المصنف وهذا يقتضي كراهة لطف الكفار وقد اختلف العلماء فيهم
 اذا ما اوقال الاكثر انهم في النار وطائفة تعلم حكمهم والمحققون انهم في الجنة وهو الصحيح المختار لا يمنع غير

ويرق بين الامهات والاولاد
 حتى يكثر الضجيج والرقعة
 فيكون أقرب الى الاجابة
 وزاد في جمع على الجدي
 (ولا يمنع أهل الفقه) أو
 العهد (الخروج) أي
 لا ينبغي ذلك ونفاه أن يحمله
 مالم يرام المصلحة في ذلك
 على أنه ليس للامام المنع من
 المصنف كراهة حضورهم
 وسأني بكرة لهم الخ
 الان يجب ان المقام مقام
 ذلة واستكانة فلا يكسر
 خاطرهم حدث المصلحة
 تقتضي ذلك لا نهم
 مستزقون وفعل الله واسع
 وقد يحمل لهم الاجابة
 استدراجاً ويرق بين الامهات
 يحرم التأمين على دعاء
 الكافر لانه غير محمول اه
 على انه قد يتعظم بالحسن
 فلا على بعدم قبوله لا بعد
 تحقيق موبه على كفره ثم
 رأيت الاذري قال اطلاته
 بعدد الوجه جواز التأمين
 بسلبه اذا دعاه نفسه
 بالهداية ولنا بالنصر مثلاً
 ومنعه اذا جعل ما يدعو به
 لانه قد يدعو باسم أي بل هو
 الظاهر من حاله ويكره لهم
 الخروج ولنا احضارهم (ولا
 يختلطون بنا)

أي بكره لئلا يظهر تمكيتهم من ذلك (٧٦) من تحسين الخبر ورجع إلى العود كجاءه وظاهر وقول شخفا في صلواتها الظاهر أنه تصوير فقط ثم

مكة يروى ولعل القطر توثر وهذا كما قال شخفا وغيره أنهم في أحكام الدنيا كانوا أي فلا يصلي عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين وفي أحكام الآخرة مسلمون قد خلدوا في الجنة وفيها قال عرش قوله هو لأن ذنوبهم الخ المراد بالذنوب ما بعد ذنبا في الشر عن حبسهم وإن لم يتعلق بفتح الباب للصبي لعدم تكليفه بالزنا والسرقة قبل الكفر الذي هو أعظم الذنوب وعدم تكليفه لاعتناق تصانيفه والتعقيم وقوله هو وهذا يقتضي أن شخفا قد روى أنه لم يأتهم غير مكية في الخبر علة في الفتاوى في جواب أسئلة عن الأطفال أما أطفال المسلمين ففي الجنة تعاليل أجماعا واختلاف فيه شاذل غلط وأما أطفال الكفار فمهم أربعة أقوال أحدها أنهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما أكلم عيسى نوحا بنحو رسول الله وقوله ولا ترزقوا رزقا أخرى الثاني أنهم في النار تعاليل بأنهم ونسبهم النور لا كثرين لكن نوزع الثالث الوقف بعمره بينهم بأنهم تحت الشبهة الرابع أنهم يجمعون يوم القيامة فتوزع لهم نار يقال دخلوا فيها نخلها من كان في علم الله تعالى سعدوا وعمل عنهم كان في علم الله شعبة أو ذلك العمل الخ لمصاوصل العلامة الشوبري عن أطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل رد أنهم يسألون في قبرهم وأن القبر يصهم وما الحكم في أطفال المشركين من هذه الأمثلة عليهم أي أطفال المسلمين لا يعذبون بشئ من أنواع العذاب على شئ من المعاصي ولا يسألون في قبرهم كجلسه جماعة وأقرب به شيع الإسلام الحافظين من الجوع والعنفية والخلة والمالكة قول أن الطفل يسأل ورجمه جاع من هؤلاء واستدل بما لا يصح وأطفال المشركين اختلاف العلماء فهم في نحو عشرة أقوال ارجعناهم في الجنة لا أهل الجنة وسئل بعضهم هل يجوز أن يكون أسد من الأطفال في النار فأجاب بأن الأطفال في الجنة ولوا أطفال الكفار على الصحيح نعم يخلق الله تعالى يوم القيامة مشاهدا يدخلهم الجنة خلقا آخر يدخلهم النار لا يسأل عما فعل وهم يسألون والعشرة أقوال التي أشار إليها الشيخ سرد ذاتي في البراءة فارجع عرش بمصنف (قوله أي بكره الخ) كذا في النهاية (قوله لانه الخ) تعاليل المتن (قوله ووص على ان خروجهم الخ) قوله ولقول المالكية في المغنسي والنهاية زاد الثاني عقبه قال ابن فاضل شهيقه نظر اه وكله يشير إلى ما ذكره الشارح بقوله وقد يجب الخ فبين من هذا ان المعتمد عند صاحب المغنسي والنهاية ما نصه في المذكور بصري (قوله يكون الخ) أي وجوب أحد من الرذائل عرش (قوله مضاهاتهم الخ) أي مشابهتهم ومساواتهم (قوله قد قدمت أي مراعاتها سم (قوله على تلك الترهمة) أي مقسدة مقصدة المسألة والفتن (قوله ولقول المالكية) متعلق بقوله منعوهم الخ (قوله بالصلح المرسلة) هي الوصف المناسب الذي لم يدل الدليل على اعتبار ولا على الغائيه سم (قوله من الانفراد) أي يوم (قوله فلا يولد عدم افرادهم الخ) كذا في شرح الارشاد وفضل له لانه شخفا قول المتن (كالعهد) أي كصلته في الأركان وغيرها الآية مما يأتي نهاية (قوله للغير المار) أي في شرح في باب بذه وتخشع (قوله فتكون الخ) في هذا التفرع يبع تأمل عبارة شخفا لا في البنية والوقت فينبغي حصوله الاستسقاء والتعدي بوقت اه (قوله ويكره الخ) أي بعد الافتتاح قبل التعوذ ورفع يديه وبقيت كل تكبيرتين كما عتدله وينادي له الصلاة جامعة نهاية ومعنى زاد شخفا يذكر بينهم أولاد الباقين الصالحات اه (قوله وألغاشه) أي أولاد وأن أفضل معنى ومنها وشيئا (قوله يجوز زنا) باعتبار في ركنين الخ كذا في النهاية وقد كتب عليه عرش مائه قوله هو مختلف العبد له في بيان حج ونقط بعض الفضلاء أنه هذا في بعض النسخ وأن الشارح مزرجماته تعاليل ضرب على في شخفا أن المعتمد أنه لا يجوز الزنا فعلى الركنين كالعبد انتهى وهو قريب اه عبارة شخفا قوله ركنان أي بصفة صلاة الاستسقاء لا يجوز الزنا فاعلمه لانه لا يجوز من هو ما نقل عن الركني أن له الزنا فاعلمه حاضر بعله كجاءه بعضهم فاعتمد الممول عليه أنه لا يجوز الزنا فاعلمه اه قوله المتن (قبل يقرأ الخ) أي يدل اقتر بنهاية (قوله صلاة الاستسقاء الخ) قوله واقتضاها الخ في النهاية والمغنسي (قوله ففتنت) أي مراعاتها (قوله ولقول المالكية بالصلح المرسلة) هي الوصف المناسب الذي لم يدل

وأيت الاسنوي مرص بكرهاته لاختلافه قد يصيبهم عذاب قال تعالى واقتواقننه لاصبين الذين غلصوا منكم خاصة ونص على ان خروجهم يكون غير يوم خروجنا واستشكل بأنهم قد يسقون ففتن بعض العاصية ورد بأن في خروجهم معنى مقسدة بصفة وهي مضاهاتهم لنا فقدمت على تلك الترهمة ولقول المالكية بالصلح المرسلة منعوهم من الانفراد وقد يجب بأن مقسدة الفتنة أشد من مقسدة المضاهاة وادعاء تحقيقها ممنوع كغيره من غنهم من الاختلاط بنا ونصيرهم منفردن عنا كالبهايم فأى مضاهاة في ذلك فالأولى عدم افرادهم بيوم بل المضاهاة أشد (وهي ركنان كالعهد) للغير المار فتكون في وقتها ان أردنا الفضل ويكره في الأولى سبعوا الثانية خساوصرا في الأولى في أوسع وفي الثانية اقتربت والغاشية بكالهما جمعا (لكن) يجوز زنا على ركنين بخلاف العبد وأيضا قيل يقرأ في الثانية أروسلنا فوحا لانه لا تقتضي حاله إذ فيها استغفر وأوبك الآية (ولا يخص) صلاة الاستسقاء (وقت العبد في الاصح) ولا يصير به بل يجوز ولو وقت الذكر اه لانه إذا كان سبب مقسدة فدان مع سببها

واقضاء الجحرا صلى الله عليه وسلم صلاحها في وقت العبد محمول على انه لا كل كمال (ويخطب كم خطبة العبد) في الاركان والسنن دون الشر وظانها سنة كمال في الكسوف والعبد (لكن يجوز الاقتصار هنا على خطبة واحدة بناء (٧٧) على ما مر في الكسوف واستغفر

الله تعالى بديل التكبير) اولها فيقول استغفر الله الذي لا اله الا هو الخ القيوم واوباليه تسعا في الاول وسبعين في الثانية الا لايق لوعده الله تعالى بارسال المطر بعده في آية استغفر واربع ومن تسن كسوف قراءتها في قوله اهل اولوا اكابر الاستغفار وختم كلامه به وتقبل بكرا عابده واتقصر لانه آية فسنة الخير وكلام الاكثر من (ويصدق في الخطبة الاولى) جهرا بأذنيه صلى الله عليه وسلم الواردة عنوه كثيرة منها اللهم اغفرنا (مقبضا) بضم أوله أي مقبدا من السجدة (هنا) بالمسند والهمز أي لا ينقص شي أو ينفي الجواب من غير ضرر (مرضا) بفتح أوله وبالمد والهمز أي بمجد العاقبة فالهنيء النافع ظاهر والمراد النافع باطنا (مرضا) بضم أوله وبالفتحة أي أي تباريع وهو أزيد من المراجعة وهي الخصب بكسر أوله ويجوز هنا فاع الميم أي مذكرا مع أي غناه أو الموحدة من أربع البعير أكل الربيع والقويمتين رقت المشية أكلت ماشعنا والمصور واحد (عسقا) أي كثير الماء

(قوله واقضاء الجحرا) أي المار (قوله كمال) أي نفا (قوله انه لا كل) هلاجل على انه اتفاق قول المتن (ويخطب الخ) ويندب أن يجلس أولا يصعد المنبر ثم يقوم ويخطب نهاية أي بقدر أذان الجمعة عش (قوله في الاركان والسنن دون الشر وط الخ) لا يخطب ما يبعد الان حكمهما واحد من كل وجوه الظاهر أنه يعتبر ههنا باعتبار العبد من الاسماع والسماع وكونهما يرعى في التفصيل المار فيه ثم أضاف الغنى والنباهة في الاركان والسنن والشر وط وهو أقدم من منعه رحمة الله تعالى بصري وتكلف سم في ناول كلام الشارع فقال قوله في الاركان والسنن كل مرادة الاركان والسنن خطبة الجمعة لا يظهر قوله دون الشر وط الخ أي الشر وط خطبة الجمعة اه أي خطبة العبد في يوم الاثنين بالاركان خطبة الجمعة ويندب الاتيان بسنها وعدم لزوم الاتيان بشرطها كما يفيد قول الشارع فانها سنة كمال الخ (قوله فانها سنة الخ) (فرع) نذر خطبة الاستسقاء فالوجه ان نذر ليس الاجتناع هنا ولوم واحد (قوله بناء على ما مر الخ) أي وسبق أن العبد خلافة كرهى في نافذ عبارة شيخنا قوله خطبة العبد أي في كل مرة خطبة واحدة لكل العبد وقوله في الاركان وغيره أي في جواز تقديمها على الصلاة بخلاف خطبة العبد اه (قوله ويستغفر الله تعالى الخ) ويسن أن يكثر دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا انت رب العرش العظيم لا اله الا انت رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وأن يكثر ما ياتي يوم رحلتك نستغيت ومن رحلتك جوفلا تكتالي أو نفسنا طرفه غين وأصل لنا شأنا كماله الا أنت وسين في كل موطن اللهم أنت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وآية آخر البقرة معنى قال شيخنا هو أدعاء الكرب في الحقيقة فتنابوا وانما هي دعاء لانه تقدمه الدعاء الذي بعده ولا يضمن الدعاء اه (قوله اولها) أي المتن في المعنى وكذا في النهاية الاقوله وقيل الى المتن (قوله يقول الخ) أي اذا أراد الافضل والاقل اقتصر على استغفر الله كفي وانما اختار الشارع هذه الصيغة لانه وردت من قائلها غيره وان كان ممن الزحف شيخنا في النهاية ما وافقه قال عش قوله من مر قائلها غيره الخ لا تقتصر تلك بكونه في الخطبة ويكره أن يسمعا مثلا اه (قوله جهرا) كذا في النهاية (قوله اسقنا) بقطع الهمزة من أسقى وصلها من سقى معنى وعش (قوله أي مغذ الخ) أي بار وأتمه نهاية (قوله بضم أوله) أي وكسر تائه (قوله والموحدة) عطف على التبعة قول المتن (غذا) بفتح المعجمة وداله مهمله مفتوحين (قوله أو فطره كبار) عبارة عن الغنى والنباهة وقيل الذي فطره كبار اه (قوله بكسر اللام) أي وفتح الجيم معنى (قوله أي سائر الخ) عبارة عن النهاية والمغنى بجلل الأرض أي يعظم كمال الفرس وقيل هو الذي بجلل الأرض بالنبات اه (قوله للمهملتين) صوابه الخلاء المهملة كذا في النهاية والمعنى (قوله من ساح الخ) فيه تأمل جلاء المعنى يقال سم الماء سمع إذا سأل من فوق الى أسفل وساح سبع إذا جرى على وجه الأرض اه (قوله أي يطبق الأرض) من الأرض كذا في المختار أو التطبيق كذا في القاموس عش (قوله حتى يعمها) عبارة عن النهاية أي يستوعبها فاصغر كالمطبق عليها اه زاد المعنى يقال هذا مطبق لهذا أي مساو له (قوله الى انتهاء الحسنة الخ) انما فسر لانه لو كان المراد العلم الحقيقي لم يصح له يودى الى الهلاك بالفرق ونحوه شيخنا (قوله أي الأسين الخ) أي بتأخير بطر نهاية زاد شيخنا والقنوط من الكبار اه (قوله ان العباد) أي عباد الملائكة (قوله والبلاد)

الدليل على اعتبار ذلك على الغائيه قوله محمول على انه لا كل هلاجل على انه اتفاق (قوله في الاركان والسنن) كل مرادة الاركان والسنن خطبة الجمعة ظهر قوله دون الشر وط الخ أي الشر وط خطبة الجمعة (فرع) نذر خطبة الاستسقاء فالوجه ان نذر ليس الاجتناع هنا ولوم واحد (قوله بناء على ما مر الخ) أي وسبق أن العبد خلافة كرهى في نافذ عبارة شيخنا قوله خطبة العبد أي في كل مرة خطبة واحدة لكل العبد وقوله في الاركان وغيره أي في جواز تقديمها على الصلاة بخلاف خطبة العبد اه (قوله ويستغفر الله تعالى الخ) ويسن أن يكثر دعاء الكرب وهو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا انت رب العرش العظيم لا اله الا انت رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وأن يكثر ما ياتي يوم رحلتك نستغيت ومن رحلتك جوفلا تكتالي أو نفسنا طرفه غين وأصل لنا شأنا كماله الا أنت وسين في كل موطن اللهم أنت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وآية آخر البقرة معنى قال شيخنا هو أدعاء الكرب في الحقيقة فتنابوا وانما هي دعاء لانه تقدمه الدعاء الذي بعده ولا يضمن الدعاء اه (قوله اولها) أي المتن في المعنى وكذا في النهاية الاقوله وقيل الى المتن (قوله يقول الخ) أي اذا أراد الافضل والاقل اقتصر على استغفر الله كفي وانما اختار الشارع هذه الصيغة لانه وردت من قائلها غيره وان كان ممن الزحف شيخنا في النهاية ما وافقه قال عش قوله من مر قائلها غيره الخ لا تقتصر تلك بكونه في الخطبة ويكره أن يسمعا مثلا اه (قوله جهرا) كذا في النهاية (قوله اسقنا) بقطع الهمزة من أسقى وصلها من سقى معنى وعش (قوله أي مغذ الخ) أي بار وأتمه نهاية (قوله بضم أوله) أي وكسر تائه (قوله والموحدة) عطف على التبعة قول المتن (غذا) بفتح المعجمة وداله مهمله مفتوحين (قوله أو فطره كبار) عبارة عن الغنى والنباهة وقيل الذي فطره كبار اه (قوله بكسر اللام) أي وفتح الجيم معنى (قوله أي سائر الخ) عبارة عن النهاية والمغنى بجلل الأرض أي يعظم كمال الفرس وقيل هو الذي بجلل الأرض بالنبات اه (قوله للمهملتين) صوابه الخلاء المهملة كذا في النهاية والمعنى (قوله من ساح الخ) فيه تأمل جلاء المعنى يقال سم الماء سمع إذا سأل من فوق الى أسفل وساح سبع إذا جرى على وجه الأرض اه (قوله أي يطبق الأرض) من الأرض كذا في المختار أو التطبيق كذا في القاموس عش (قوله حتى يعمها) عبارة عن النهاية أي يستوعبها فاصغر كالمطبق عليها اه زاد المعنى يقال هذا مطبق لهذا أي مساو له (قوله الى انتهاء الحسنة الخ) انما فسر لانه لو كان المراد العلم الحقيقي لم يصح له يودى الى الهلاك بالفرق ونحوه شيخنا (قوله أي الأسين الخ) أي بتأخير بطر نهاية زاد شيخنا والقنوط من الكبار اه (قوله ان العباد) أي عباد الملائكة (قوله والبلاد)

والخير أو فطره كبار (محذوف) بكسر اللام أي سائر اللذان لعمومه والأرض بالنبات كل الفرس (سحا) بفتح نشدة المهملتين أي شديد الوقع بالأرض من ساح جرى (طبقا) بفتح أوله أي يطبق الأرض حتى يعمها (دائما) الى انتهاء الحاجة اليه (اللهم اغفرنا) بضم أوله أي مقبدا من السجدة (هنا) بالمسند والهمز أي لا ينقص شي أو ينفي الجواب من غير ضرر (مرضا) بفتح أوله وبالمد والهمز أي بمجد العاقبة فالهنيء النافع ظاهر والمراد النافع باطنا (مرضا) بضم أوله وبالفتحة أي أي تباريع وهو أزيد من المراجعة وهي الخصب بكسر أوله ويجوز هنا فاع الميم أي مذكرا مع أي غناه أو الموحدة من أربع البعير أكل الربيع والقويمتين رقت المشية أكلت ماشعنا والمصور واحد (عسقا) أي كثير الماء

من عطف الخ ل على الحال وهما خبران مقدم وقوله ملا تشكو الخ اسمها مؤخر وقوله من الجهد الخ بيان لما
 مذموم عليها (قوله أي بالداخل) أي وقع الادم خشنا (قوله والسنن) بفتح فسكون (قوله أنبت لنا
 الخ) أي أخرج لنا الزرع سبب المطر و (قوله وأدركنا الصرع) أي أكثر لنا دمه وهو اللبن والصرع جعل
 اللبن من البهجة وعما جرد لا در إلا أن يؤخذ الشعر الانصر و يدق ويستقر كما هو و يضاف البهجة قدره
 من غسل الخلد و يستقن بل قل لبنا من آدمي وغيره ثلاثة أيام فطر راعى الريق فإنه يكثر لبنا خشنا (قوله
 أي المطر الخ) عبارة خشنا أي خيرا لها والمراد به المطر وقوله من بركت الأرض أي خيرا لها المراد بها
 النبات والخار وذلك لأن السماء تجري بجرى الأب والأرض تجري بجرى الادم ومنها يحصل جميع الخيرات
 يخاف الله تعالى وتعبه اه (قوله والعري) بضم العين كلبس وفتحها شمس فاموس (قوله أي
 السحاب) أي بارمال ما فيه سم عبارة النسيان والغنى أي المطر ويجوز أن يراد به هنا المطر مع السحاب
 اه (قوله أي كثيرا) عبارة النهاية والغنى أي درأ كثيرا أي مطرا كثيرا اه عبارة خشنا أي كسر اللز
 متواليا اه قول المتن (و يستقبل القبلة الخ) أي بدأ واستقبل في الأولى أي للدعاء بعد في الثانية
 كخفته في العرجن نص الادم مغنى ونسيان قال عرش قوله لم يرد بعده الخ أي لطلب عادته بل ينبغي
 كراهتها وكذا ينبغي كراهة الاستقبال في الأولى وإن أجزأ الاستقبال فيها عن الاستقبال في الثانية اه (قوله
 أي نحو ثلثها) أي قوله وبالصلاة في النهاية والغنى (قوله ثم يستقبل الخ) أي وإذا فرغ من الدعاء
 استدبره وأقبل على الناس كفى الشرح والروضة نهاية في إذا الغنى لا كيشعر به كلامه من بقائه الاستقبال
 في آخرها اه أي الخطب يقول المتن (ويأتي في الدعاء الخ) قال في شرح البهجة أما الأولى أي الخطبة
 الأولى فبين فم السابعة بلام الغنة فسدع في صاحبها اه أقول أشار الشارح لما في شرح البهجة بقوله
 حيث بدأ أي حين استقبله القبلة بعد صدور الخطبة الثانية سم (قوله حيث بدأ) أي قوله وفي كتابي في الغنى
 الآخرة وكرهه والى قول المتن ولو ترك في النهاية لا يأمرك وقوله وفي كتابي في الغنى والآخرة وكرهه
 للمفعول (قوله ويجعلون ظهوراً كقهم الخ) ظاهرة أنهم يفعلون ذلك حتى في قولهم الهم استقنا
 الغنى نحو له يكون القصور برفع البلاوة مقدم في القنوت مما يقتضيه خلافه يمكن زده إلى ما هنا يقال معنى
 قولهم إن طاب رفع شيء إن طابعا القصور ومنسرف شيء بمعنى قوله وإذا دعا التخصيل شيء إن دعا يطلب
 تحصل شيء عرش عبارة خشنا بسن أن وقع بديه ويجعل ظهور رهما إلى السماء ولوعند ألقاها التخصيل
 على المعتد كما قاله الخفي تبعاً ليعاى والشارح لما في القصور في البلاوة فالما قاله القلوب في وتبعه الخفي
 برما يرى من أنه يجعل ظهور رهما إلى السماء عند ألقاها التخصيل وظهور رهما عند ألقاها التخصيل
 ألا عرفت في الصلاة توقفه فأن حصل هذا التخصيل إذا لم يكن القصور في البلاوة أرفع الظهور مطلقا
 نظر القصور دون ألقاها اه (قوله وكذا بسن الخ) وكرهه وقع بدتخصيه كان كل عليها ما حصل احتل

حاصلة بذلك وضا فالاجتماع هو لمع واحد قطعي والتبسرافة بخلاف ما يجب بقدا السكاح له فاستأمل (قوله
 أي السحاب) أي بارمال ما فيه سم عبارة النسيان والغنى أي المطر ويجوز أن يراد به هنا المطر مع السحاب
 اه (قوله أي كثيرا) عبارة النهاية والغنى أي درأ كثيرا أي مطرا كثيرا اه عبارة خشنا أي كسر اللز
 متواليا اه قول المتن (و يستقبل القبلة الخ) أي بدأ واستقبل في الأولى أي للدعاء بعد في الثانية
 كخفته في العرجن نص الادم مغنى ونسيان قال عرش قوله لم يرد بعده الخ أي لطلب عادته بل ينبغي
 كراهتها وكذا ينبغي كراهة الاستقبال في الأولى وإن أجزأ الاستقبال فيها عن الاستقبال في الثانية اه (قوله
 أي نحو ثلثها) أي قوله وبالصلاة في النهاية والغنى (قوله ثم يستقبل الخ) أي وإذا فرغ من الدعاء
 استدبره وأقبل على الناس كفى الشرح والروضة نهاية في إذا الغنى لا كيشعر به كلامه من بقائه الاستقبال
 في آخرها اه أي الخطب يقول المتن (ويأتي في الدعاء الخ) قال في شرح البهجة أما الأولى أي الخطبة
 الأولى فبين فم السابعة بلام الغنة فسدع في صاحبها اه أقول أشار الشارح لما في شرح البهجة بقوله
 حيث بدأ أي حين استقبله القبلة بعد صدور الخطبة الثانية سم (قوله حيث بدأ) أي قوله وفي كتابي في الغنى
 الآخرة وكرهه والى قول المتن ولو ترك في النهاية لا يأمرك وقوله وفي كتابي في الغنى والآخرة وكرهه
 للمفعول (قوله ويجعلون ظهوراً كقهم الخ) ظاهرة أنهم يفعلون ذلك حتى في قولهم الهم استقنا
 الغنى نحو له يكون القصور برفع البلاوة مقدم في القنوت مما يقتضيه خلافه يمكن زده إلى ما هنا يقال معنى
 قولهم إن طاب رفع شيء إن طابعا القصور ومنسرف شيء بمعنى قوله وإذا دعا التخصيل شيء إن دعا يطلب
 تحصل شيء عرش عبارة خشنا بسن أن وقع بديه ويجعل ظهور رهما إلى السماء ولوعند ألقاها التخصيل
 على المعتد كما قاله الخفي تبعاً ليعاى والشارح لما في القصور في البلاوة فالما قاله القلوب في وتبعه الخفي
 برما يرى من أنه يجعل ظهور رهما إلى السماء عند ألقاها التخصيل وظهور رهما عند ألقاها التخصيل
 ألا عرفت في الصلاة توقفه فأن حصل هذا التخصيل إذا لم يكن القصور في البلاوة أرفع الظهور مطلقا
 نظر القصور دون ألقاها اه (قوله وكذا بسن الخ) وكرهه وقع بدتخصيه كان كل عليها ما حصل احتل

أوبالدو الهمز شدة الجماعة
 والجود رأى بفتح أوله وقيل
 ضمه قلبه الخ وهو الضنك أي
 الضيق ملا تشكو أي
 بالنون لا الالك اللهم أنبت
 لنا الزرع وأدركنا الصرع
 واستقنا من بركت السماء
 أي المطر وأثبت لنا من
 مركات الأرض أي المسرى
 اللهم أرفع عنا الجهد
 واجلوع والعري وكنف
 عنا من البلاء ملا يشكو
 غيرك اللهم أنت استغفرك
 أنت كنت غفارا أعلم
 قول تغفر ما مع من هوان
 عبادك (فأرسل السماء)
 أي السحاب وأطار علينا
 مدوا أي كثيرا (ويستقبل
 القبلة بعد صدور الخطبة
 الثانية) أي نحو ثلثها إلى
 فراغ الدعاء ثم يستقبل
 الناس ويكمل الخطبة
 بالحن على الطاعة بالصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات ويقرأ أنه أو
 آمين ثم يقول أنتغفر الله لي
 ولكم (ويبلغ في الدعاء)
 حيث بدأ (سرا) ويسرون
 حيث بدأ (وهرا) ويؤمنون
 حيث بدأ قال تعالى وأدرككم
 تغر عا وخفيه ويجعلون
 ظهوراً كقهم إلى السماء
 كما ثبت في مسلم وكذا بسن
 ذلك السك من دعا لرفع بلاه
 وفي المستقبل لناسب
 المقصود وهو رفع بخلاف
 فاستقبل شيء فإنه يجعل
 نعلن كضما إلى السماء

لانه لما سمع حال الاخلاص وبنى أن يكون من دعائهم حينئذ كلّى أصالة اللهم أنت أمرتنا (٧٩) بدعائنا وهدتنا إلى ما كنا قد دعوناك
 كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا
 عدم الكراهة نهاية ومعنى قال عرش قوله هو احتل الخ عبارة فيها تقدم في القنوت ويكره ما راج
 الصلوات في السجدة المتقدمة ولو لم يحتل فيها فظهر اه (قوله لانه المناسب الخ) عبارة شيخنا والحمد لله
 ذلك التفصيل أن القاصد دفع شيء بغيره بظهوره وبديده بخلاف القاصد حصول شيء فإنه يحصل بطريقهما اه
 (قوله وبنى الخ) أي قال الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى وسماية (قوله حينئذ) أي حين استقبال
 القبلة بعد ردة خطوة الثانية (قوله كلّى أصالة الخ) أي وأسقطه المصنف اختصارا وكان الاطلاق ذكره
 معنى (قوله ما قرأناه) أي ما تركناه من الذنوب (قوله وسعة) بفتح السين على الألف مع والكسر لغة
 قليلة عرش (قوله عند استقبال القبلة) الاقربان المراد عقبه عرش وحزمه شيخنا فقال يجعل التحويل
 بعد استقبال القبلة اه قول المتن (في جعل الخ) تفسير للتحويل شيخنا قول المتن (وعكسه) بالنصب والرفع
 بجري (قوله كما ورد) أي من أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الفأل الحسن واه الشيطان
 عن أنس بلفظ ويجزي الفأل الكامة الحسنة والكامة الطيبة وفي رواية سلم وأحب الفأل الصالح معنى
 قول المتن (و ينسكس الخ) بغير أوله مخفوا وضعه معناه عند استقباله نهاية ومعنى (قوله بذلك) أي
 التنكيس (قوله خصصته) أي كسائه عرش (قوله ويجعل التحويل) والتنكيس مع الخ) أي وكل
 من التحويل والتنكيس على حديثه لا يحصل الاقباض للظاهر إلى الباطن وأما الجمع بينهما فانه يحصل مع
 ذلك الاقباض خلافا لما وقع للإمام والغزالي فاختاره نحوه محضاً بتمهلي ذلك الراجح وغيره أسنى وقوله لما
 وقع للإمام والغزالي أي وتبعهما الزركشي (قوله أما للدراخ) وفي الاعيان المدو وما ينسج أو يخطب
 مقورا كالفسرة والمثلث ما له زواوي وحسن في مقابلة زواي شين كردى على باضـ لـ (قوله والمثلث) كذا
 في الروض وقال شارحه عبارة المتألف كماله يقتضي ثغارا للمثلث ومآله وهو ظاهر والمتألف جماعته باو
 اه (قوله فيه) الأولى التنكية كغيرها النهاية (قوله التحويل) أي قطعاً نهاية ومعنى (قوله لتعسر
 التنكيس فيه) راجع لما قبله وكذا الخ أيضاً كل هو صريح مع الأسنى والمعنى (قوله كما أفاده قوله مثله)
 في أفاده نظراً لأن المفهوم من المأمثلة الواقعة قد التحويل إلى المطول من الناس غير مصدفة التحويل
 المذكور في الخطيب سم (قوله فسأوى قول أصالة الخ) هذا عجيب سم (قوله إن اعترضه) واقف على
 فقال تتبعه مرفى الحور بقوله وبفعل يدل بحول وهو أعم لا قدر ويقع بعض نسخ الكتاب كذلك لكن
 المذكور عن نسخة المصنف يحول اه (قوله أي الذي كور) أي ولا تحول للنسب ولا الخلفى للالتباس
 عوارض شيخنا ونهاية (قوله الاتباع أيضاً) لما روى الإمام أحمد في مسنده أن الناس حوّلوا مع النبي
 صلى الله عليه وسلم معنى (قوله ويترك الزداه) أي رداه الخطيب والناس معنى ونهاية (قوله بخور البيت)
 أي عند رجوعهم إلى منازلهم نهاية وعاصى وشرح بأفضل (قوله ويزرع الخ) خالف فيما معنى فقال حتى
 يزرع بفتح أوله الشيل كل من هذا عند رجوعهم إلى منازلهم اه (قوله ليعلم ذلك الإمام الخ) (فرع) ليس بكل
 أحد من يستقي أن يستشعر بمأفاه من خير بيان ذكره في نفسه فيجعله شافعاً لأن ذلك لا يتبع بالمشاهدة كما في
 خبر الثلاثة الذين أروا في الغار وأن يستشعر بأهل الصلاح لأن دعائهم أرحى للآجال لا سيما ألقاب التي صلى
 الله عليه وسلم كما استشعر عروضى الله تعالى عنه بالعباس رضى الله تعالى عنه فقال اللهم أنا كذا فدفعنا
 قوسنا إليك بنينا فاقبضنا وأثارتك السك نبع نينا فاقبضنا قوسنا وأروا البخارى معنى ونهاية زاد الأسنى وكما
 استشعر معاوية بن زيد بن الأسود فقال اللهم أنا نسقي بغيرنا وأفضلنا اللهم أنا نسقي بغيرنا بنى بن الأسود
 يار بدار فربك يدل على الله تعالى فربك بديه ورفق الناس بالديهم فثارت حجاب من القرب كأنهم أروا وهبها
 ربح فقسوا حتى كاد الناس أن لا يلبغوا منازلهم اه قول المتن (ولو ترك الإمام الخ) أي ولو لم يكن الإمام ولا
 إشارة إلى رفع البلا ووصول النعمة المطلوبة على الله قد يدعى أن العبرة بالعمل وهو واحد نحو اللهم ارفعني
 واعرفني رفع كذا وحصول كذا لتأمل (قوله كما أفاده قوله مثله) في أفاده نظراً لأن المفهوم من المأمثلة
 الواقعة قبل التحويل مجرد مصدفة التحويل المذكور في بيانه فقامه (قوله فسأوى قول أصالة) هذا عجيب (قوله)
 غير رده قبل ذلك ويترك ويزرع عنيان المعقول ليس ذلك الإمام وغيره (ولو ترك الإمام الاستسقاء

من يقوم مقامه يجبرى وتقدم عن العباب مشهورة زيادة قول المتن (فعله الناس) أى البالغون الكملون
 جميعهم لأنهم استغنوا فلا يسقط بفعله بعضهم وإن كان بالغاً فلا نكاح إذا يقال في سنن الكفاية وهذه
 سنن عيش (قوله حتى الخروج الخ) عبارة شيع بالاسلام والمغنى والنهاية فكأنهم لا يخرجون إلى العراء
 إذا كان الواجب بالبلد حتى يأذن لهم كإقتضاء كلام الشافعي بخلاف الفتنة عليه الأذرى وغيره انتهى قال
 عيش قوله حر لا يخرجون الخ ويحرم ذلك أن نظراً لثبوت اسم على المنهج وقضية أنهم حيث فعلوها
 في البلد خطبو أول بلاذن وأصله غير مراد بل حتى خافوا الفتنة فخطبوا الأباذن اه وفي سم بعد ذكره
 عن الأسنى مأمراً بفقاهه لكنهم لا يخرجون الخ أى يكره الخروج المذكور حر نعم إن أمت الفتنة ولم
 بعد الاستئذان فالمتعمد الكراهة وكذا في احتمال غير به إن أمست وإن اعتد الاستئذان ولم يستأذن
 اه عبارة الشورى هل المراد بذكر الخروج أو يحرم ويحبه أنه يكره مالم ينظر حصول الفتنة ولا يحرم اه
 (قوله من ذلك) أى من الخروج والخطبة كجهو ظاهر صنيع الشارح وأخرج فقط كجهو قضية ما من
 شيخ الاسلام وغيره ويحتمل أن الإشارة إلى فعل الناس (قوله به الخ) أى قوله نعم الخ (قوله في ذلك) أى
 في الخروج ويحتمل في فعل الناس قول المتن (حاز) أى بخلاف الـ بدو الكسوف فإنه مرد أنه خطب قبلهما
 قال شيخنا الشورى أنظر ما تابع الصفح في العبد والكسوف ولا يقال الاتباع لأنه بغيره فلا يقتضى المنع لجواز
 القياس فيم لم يرد على ما ورد في غير راتنهى اه عيش وقد يقال أن تقديم الخطب بخلاف القياس وما ورد على
 خلافه يقتصر على مورد (قوله لكن بخلاف الفضل) أى في سجن نهاية ومعنى (قوله الذى هو الخ)
 عبارة الأسنى لأن ما تقدم أى تأخير خطبة الاستسقاء عن صلواته كزرواة ومعضد بالقياس على خطبة
 العبد والكسوف اه وقضية عدم تعدد فعله صلى الله عليه وسلم صلاة الاستسقاء وكلام الشارح كالتأية
 والمغنى كالصريح في العدد فليراجع (قوله من تأخير الخطبة الخ) أى خطبة الاستسقاء يجبرى قول المتن
 (وبسم الخ) أى لكل أحد منها بنوعه (قوله أى يظهر) أى قوله ولا يقل في النهاية الأولى وكان المراد
 إلى وأنه لا أول وقوله وصح إلى المتن وكذا في المغنى الأقوله وأنه لا أول إلى المتن قول المتن (الأول مطر السنة) وهو
 ما يحصل بعد انقطاع مدة طوبى لا بقدر كونه في الحرم وغيره وينبغى أن مثله النيل في زهره ولا بفعله ما ذكر
 شكر الله تعالى زبدي ويحتمل أن يعرف بينهما ما ينصل من الماء عند قطع الخيلان ونحوها أجزأه ما هو
 يحتمل في النهى فليس كالطائر فان نزوله الآن قد بعهد بالتكوّن ولا كذلك الماء النيل (قوله) قال شيخنا
 العلامة الشورى يجرى تأخير قطع الخيل ونحوه عن الوقت الذى استحق أن يقطع فيه كبلوغ النيل بحصرنا
 سنة شرفه وأوجه الحرمة أن فيه تأخيرها عن شرب البدو إلا تشاء به على وجه الأرض الذى حرم به
 العادفة وتأخير مقتضى ما يترتب عليهم المنافع العامة انتهى اه عيش (قوله وغيره) أى غير الأول عبارة
 المغنى بل يسن عند أول كل مطر كإفاله الذى ركشى لظاهر خبر رواه الحاكم اه (قوله وكان المراد بأوله الخ)
 محتمل تأمل وكذا فعله بقوله لأنه الجبل الأقرب أن المراد ما يشاء من سرج المطر من أنه أول واقع في تلك
 السنة سواء كان مع بعد العبد أو لا وإن الرادى الشرعة إلى أولها الحرم مصرى وتقدم من عيش أن يادى
 الجرم بما استقر به الشارح (قوله لأنه المتبادر من التعليق الخ) فيه نظر بل قد يقال المتبادر المذكور لا وفاق
 قوله الآتى به بفتح الخ إن ارادوا التعليق في تأخير بفتح الخ بسم (قوله به) أى بالتعليل الذى أفاده الخبر
 فيه أن البروز لكل مطر سنة هذا واضح وأما قوله وأنه لا أول الخ فإفادة التعليق المذكور ذلك محتمل تأمل وأما
 الذى يظهر أن ما أخذ الأول من قبل الأولية فإنها تقتضى الشرف بسبب سبقه بالأصناف بالوسم وهذا

فعله الناس حتى الخروج
 العراء أو الخطبة كسائر
 السنن لا يجمع شدة
 احتجاسهم لأن خشوا
 من ذلك فتنة تركوه كجهو
 ظاهر وبه يجمع من واقع
 للمعنى في ذلك مما طاهره
 التامى (ولو خطب قبل
 الصلاة) كما صح به الخبر
 لكن بخلاف الفضل الذى
 هو أكثر أحواله صلى الله
 عليه وسلم تأخير الخطبة
 عن الصلاة (وبسم الخ) أى
 يظهر (الأول مطر السنة)
 وغيره لكن الأول أكد
 وكان المراد بأوله أول واقع
 منه بعد طول العهد بعده
 لأنه المتبادر من التعليق
 الخ به لأنه حديث عهد
 بربه وبه يتبعه أن البروز
 لكل مطر

حتى الخروج للعراء) الذى شرع الروض مائه لكن لا يخرجون إلى العراء أى يكره الخروج
 المذكور حر إذا كان الامام أو نائبه بالبلد حتى يأذن لهم كإقتضاء كلام الشافعي بخلاف الفتنة عليه
 الأذرى وغيره اه مافى شرع الروض نعم إن أمت الفتنة ولم بعد الاستئذان فالمتعمد الكراهة وكذا في
 احتمال غير بعد إن أمت وإن اعتد الاستئذان ولم يستأذن (قوله لأنه المتبادر من التعليق) فيه نظر بل قد

سنة كما تقرر وأنه لا دل كل مطر أو في سنة لا في غيره (ويكشف غير عورته ليصبه) بخبر مسلم أنه صلى (٨١) الله عليه وسلم خسر ثوبه حتى أصابه

المطر وقال أنه لا حديث عهد
بربه أي يشكو بثوبه
وصح كان إذا طرقت السماء
حس الحديث (وأن) فاقبل
أو يوضأ) والأفضل أن
يجمع الغسل ثم الوضوء
(في السيل) بخبره قطع أنه
صلى الله عليه وسلم كان إذا
سال الوادئ قال أخرجوا
بنائي هذا الذي جعله الله
طهورا فتنظف ظهره ويضمده
الله عليه قال الاستوى ولا
تشرع له نداء ما يصادف
وقب وضوءه ولا يغسل اه
ولو قيل ينوي سنا الغسل
في السيل لم يرد وأما الوضوء
فهو كالوضوء المجدد أو
المستنون لقراءة فلابد
فيمن نية معبرة عما في
بابه ولا يكفي نية سنا الوضوء
كلا يكفي في كل وضوء
مستنون ولا نية الغسل
إذا تجردت عنه سنا الوضوء
المستنون ونية الغسل وضوء
المستدل لأن هذين غير
مقصود بل تابعان على
أنه لو قيل هنا بذلك لم يبعد
(و) أن (يسمع عند الرد)
أي سمع أن يترجى
الله عنهما كان إذا سمع ترك
الحديث وقال سبحانه من
يسمع الرد بحمده
وللملائكة من خفيته
(و) عند (البرق) لما يأتي
عن المادى ولأن الذكر
عند الامور المحذورة ومن
غابها والرد ملك والبرق
أخفجه يسوق بهما السحاب
فقله الشافعي عن مجاهد

هو سنا كد أول مطر السماء فجما يظهر وما تقرر بعلم أن كل مطر سابق أكدم لاحقه بصري (قوله سنة)
خبرنا قول المتن (يعبر عورته) الوجه أن المارحما عورته المارحما كقوله الردوى عن القابوي بخبري قول المتن
(ويكشف الخ) ينبغي أن هذا هو الكامل وإن كان أم - ل السنة يحصل بكشفه من بدنه وإن قل أكثر من
والمدى ع - (قوله حشر) أي كشف (قوله الحديث) أي كل الحديث المتقدم قول المتن (وأن يغسل
الخ) أي ما يحصل بالاحتساق أو كان في غير وقت ع - وكتب سم أيضا ما صدقته في ظاهر العبارة
طلب تثلث الوضوء والغسل وليس بعدا لأن فمما سنا هو أعلى التبرك اه (قوله والأفضل أن يجمع) أي
بين الغسل والوضوء وينبغي حينئذ تقديم الوضوء على الغسل لشرف أعضائه كما في غسل الخنابة ع - قول
المتن (في السيل) ومثله أنه في أيام زياته شجنا (قوله أخرجوا) من الخروج (قوله فتنظف ظهره الخ) هذا
صادق بالغسل والوضوء نهاية (قوله قال الاستوى الخ) أعتمده النهاية والمغني وشيخ الإسلام وشرح بأفضل
وشجنا قال الكرد على ب - أنه - لا الامداد في الاعباب ظاهر كلام الأذرى وجوب انفسه ما أقره سم اه
عبارته أي سم قوله قال الاستوى ولا تشرع الخ قال لأن الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن
وفي شرح العباب وظاهر كلام الأذرى وجوب انفسه ما لان اطلاعهما شرعا لما رآه المجتهد بالان وتلو أرا دوا
محض التسبيل لم يستحب والوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهمودي اه عبارة ع -
قوله مر ولا تشرط فيه ما نال الخ لعل المراد حصول أصل السنة ما بالانسية لكونه بمنزلة آيات أمر به فلا
يظهر الاية كان يقول نية سنا الغسل من هذا السيل ثم رأيت ابن ج - قال ولو قيل ينوي سنا الغسل في
السيل لم يبعد انتهى القياس أنه لا يجب فيه شيء في الوضوء والترتيب لأن المقصود منه وصول الماء لهذه
الأعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وبعض الهوامش عن بعضهم أنه ليس الغسل في أيام زياته التبرك في كل
يوم من أيام الزيادة فهو محتمل اه وتقديمه من حيث الاعتماد (قوله إذا لم يصادف وقت وضوء الخ) أي بان
كان وضوءه لم يصل به صلاة ولم يغسله غسل واجب والمستنون بخبري وبصري (قوله إذا تجرد الخ) الخ
أي عن الحديث (قوله الوضوء الخ) مفعول نال الخ وب (قوله ونية الغسل الخ) عطف على نية الخ
(قوله ذلك) مفعول نال الغسل والشارع بالوضوء المستنون (قوله لأن هذين الخ) أي وضوء الخ
المذكور وضوءه استلام متعين بالتردد أو تعيل لعدم الورود (قوله هنا) أي في نية الخ بنية الغسل
للميت (قوله بذلك) أي بالشرطانية معبره بحاش (قوله ما صم) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله إذا
سمعه) أي الردى (قوله ترك الحديث) أي ما كان فيه وضوءه ولو قرأ نواظروا ظاهره في سنا الغسل
الذي عن ع - (قوله وقال سبحانه من سجد الرداء الخ) أي نالنا عبا واسنى وشرح بأفضل (قوله لما يأتي
الخ) عبارة فالاستوى والنهاية والمغني وقيل بالرد والبرق والمناسبات بقول عنده سبحانه من ربكم امرى
خوفا وطعما اه (قوله ولأن الذكر الخ) أي كجمله من ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن كعب رضى
الله تعالى عنهما عن اعباب (قوله الرد) أي قول المتن وقول في النهاية الا قوله وقال في قوله انتهى
في المغني الا إذا قرئ قوله وقيل مطر أو قوله تترجى أو قوله قيل (قوله والردى) أخرجهما والردى
وصححه سم (قوله نال الشافعي الخ) وردى أنه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فطلعت أحسن
المنطق وضحكت أحسن الضحك فأردت نطقها والبرق فتحكها السنى ونما يوم معنى زاد شجنا أي لعلمنا أن الزور من

يقال التمدد المذكور لا رواق قوله إلا في قوله يتعجلان أو بدو بالاعمال في الخبر يجمعه (قوله وان يغسل
أو يوضأ الخ) قد يقتضى ظاهر العبارة طلب تثلث الوضوء والغسل وليس بعد إلا أن فيه استظهار أعلى
التبرك (قوله قال الاستوى ولا تشرع له نال الخ) قال لأن الحكمة في كشف البدن وفي
شرح العباب وظاهر كلام الأذرى وجوب انفسه ما لان اطلاعهما شرعا لما رآه المجتهد بالان وتلو أرا دوا
محض التسبيل لم يستحب والوضوء بعد الغسل لحصول التبرك به ذكره السيد السهمودي اه (قوله وعند
البرق) قال في شرح الروض والمناسبات بقول عنده سبحانه من ربكم البرق خوفا وطعما (قوله والردى ملك

وقالما أنبه نفاهر القرآن قال الاسوي فالمسوح هو صوته أو صوت سوق على اختلاف فهو أطلق الرعد عليه مجازاً (ولا يشع بصرة البرق) أو انظر وأرعد قال الماوردي (٨٢) السلف الصالح كانوا يكرهون الاشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده

لا شريك له سبحانه قدوس
فختار الاقتداء بهم في ذلك
(ويقول) ندباً (عند المطر
الهم صيلاً) تشديد الياه
أي مطراً وقيل مطراً كثيراً
(نافعاً) لا يتابع رواه
الضاري وفي رواية صيلاً
هنا وفي أخرى سبأ أي يفتح
فسكون عطاه ناعماً تين
أو ثلاً تافيسد بالجمع بين
ذلك (ويصو عيشة) خبر
البيوع ان الدعاء يستجاب
في أربعة مواطن عند التقاء
الصغوف وتزول الغيث
واقامة الصلاة و رؤية
الكعبة (ويقول) (عده)
أي أو زوله (مطرنا فضل
التورحوت ويكره) تترجها
أن يقول (مطرانو) أي
وقت (كذا) أي السرايا
مشلاله وانما صرح في
أن التورحوت وقت لوقع الغيث
المطر من غير تأثره البتة
لكنه يوهم أن واديه ماني
خبر العاصمين ون قال
مطرانو كذا فسدان
كافر في مؤمن والكواكب
أي بان اعتقد أن
لكواكب تأثير في الابداع
استقلالاً وشركه فهذا كافر
اجاً نعم كان أوهرة
رضي الله عنه يقول مطرانو
بنو الفتح ثم يقرأ يفتح
الله للناس من رحمة فلا
مسلك لها قبل فيسبني هذا
من المتن اه وفيه نظر لان

ذهبت في تحكيه ما على هذا فالمسح نفس الرعد اه (قوله وقال) أي الشافعي (قوله ما شابه الخ) ما تحببة
وضير النصب يرجع إلى ما قبله أي تحببت من مشابهة ما قبله بجهد بظواهر القرآن كدري (قوله
صوته) أي صوت تسبجه نهاية (قوله قال الاسوي الخ) عبارة المعنى وعلى هذا فالمسح الخ (قوله ولا علق
الرعد الخ) أي ولا عبرة بقول الفلاس الرعد صوت اصطكاك اجرام العصباء البرق ما يتفقد من اصطكاكها
معنى (قوله) وأرعد الخ) محل نامل فانه لا يقبل الاشارة (قوله يكرهون الاشارة الخ) أي بصرة وغيره ع (قوله
فختار الاقتداء بهم الخ) ويحصل سند ذلك عبرة واحدة ولا بأس بالزيادة ع (قوله أي مطراً) قال الاسوي
من صاب بصوب في آخر لمن علوا في أسفل ع (قوله عطاه نافعاً) بالاقاف أي شاقاً للعليل ومن يلا للعطش كما
يؤخذ من فختار الصحاح ع (قوله) وفي الذي في نسخ الصفة والاسي والمعنى وغيره ما قاله فليراجع (قوله تين الخ)
من كلام الشارح وليس من الحديث فكان لا المناسب أن يؤخذ من قوله فندب عبارة النفا المعنى فيستحب
الجمع بين الاز والبات الثلاث ويكره ذلك من تين أو ثلاً ما وفي الكردى على بافضل أي اللهم صيداً نافعاً
رواية البخاري اللهم صيهاهنا رواه أبي داود اللهم صيهاهنا وقاروا به في ما جاءه اه (قوله فندب بالجمع الخ)
أي بان يقول اللهم صيهاهنا ليس بانها بافضل أي من تين أو ثلاً قال المتن (ويدعو عيشة) أي حال نزول
المطر في اية عبارة شرح بافضل وان يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر اه (قوله خبر البيهقي) القول
المتن فالسنة في النهاية (قوله عند التقاء الصغوف) المراد به التقاء المطر بقاله فقلوب اه بصيرى (قوله
وعند اقامة الصلاة) يعني ان يأتي فيما تقدمه له من الدعاء عند التقاء المطر على أن ذلك يكون قبله على
ما ذكره الباقين ثم روي الاقامة الصلاة أو بين الكلمات التي يجب بها على ما ذكره الحلبي ثم اعتضده
الشارح من روحه الله تعالى وانه لا ياقبه عند القول في العبد ويحرم الصلاة بعد ذلك هذه الامور وثيقة ثم
اذن عا ينفي له ان يشق حصول المطر لا بخباره صلى الله عليه وسلم به فان لم يحصل نسب تحمله الى سناد
ينتمو فقد شروط الدلالة ع (قوله) وروى بقا الكعبة (ظاهره وان تكر رخنه الى في المسجد الحرام
وروى يدلها وكان الزمن قريباً ولا مانع من ع (قوله أي أنزوله) عبارة المعنى اي بعد المطر الى في ثوره كاعبر
في المجموع عن الشافعي والاصحاب واپس المراد به ان تقطاعه كخبر ظاهر كلام المتن اه قول المتن (مطرنا
بنو كذا) بقوله يوهم آتوا بي وقت النجم الفلاني على عادة العرب في اضافته للمطر الى اللواؤه أو أفا
ينطبق الحكم بالباء انه لوقا لمطرنا في نو كذا لم يكره وهو كقوله شخنة ظاهر معنى زاد النهاية والنوع قوط
نجم من المنازل في القرب مع القمر وطول عرقه من المشرق معاً في كل ساعة في كل ليلة الى الاثنت عشر يوماً
وكذا كل نجم الى انقضاء السنة اخلا الجبهة فان لها لبعث عشر يوماً اه (قوله قبل الخ) واقعة المعنى (قوله
ويكره سبال الخ) أي سوله كانته متادة وغيره نادة لكن السبب انما يقع في العادة لتغير اعتاد منصوصاً
شوشت يظهر اعلى الساب ولا تقيد الكراهة بل للما قدمناه ع (قوله يكره) اي القول المتن فالسنة في
المعنى (قوله من روح الخ) أي رحمة انظر هل المراد في الجملة فلا يلزم ان التي تأتي بالاعذاب من رحمة أيضاً
سم على التبع ومطلقاً لانها من حيث صدورها خلق الله تعالى وبها وحجة في ذاتها وان كانت تأتي
بالعذاب لان اودائه تعالى والاقرب الثاني ع (قوله) ولعل الاولى لانها تأتي بالرحمة لبعض وان انت بالاعذاب
لبعض آخر (قوله واسئلوا الخ) وتقديم ما كان يتوهمه على الله عليه وسلم اذا روى الخ بالعاصفة ع (قوله
الخ) أخرجه أحد التورحوت ويوجهه (قوله من تين أو ثلاً) عبارة العجايب يقول من تين أو ثلاً عند نزول
انظر الخ (قوله في المتن) يكره مطرانو كذا) يفرق بينه وبين ما يأتي في الصيد والبايع من تحريم رسم الله
واسم مجربان الاجام ثم أشد لا تفران القول لا الفعل مع كون ذكره مجرب على صوته كره الله المشرك وعند
الذبح ولا يفرق كخبر ظاهر في الكراهة وعدم الحرمة بين الاقصة اعلى بنو كذا والجمع بينهما بين بفضل الله

هذا لانها من رحمة لا تستهان (و) يكره (سبال الخ) للغير المعبر الى رحمة من رحمة الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا
رأى الله هاتلاً تسميها واسألوا الله تعجبها واستعذوا بالله من شرها (ولو تضرعوا ويكرهوا المطر) بتأليف الكافين خشى منه على نحو البيوت

(فالسنة ان يسال الله) في غير خطبة الجمعة والقنوت لانه نازلة بكلمة راعى اعب الصلوات ومن دعم بدب قول هذا في خطبة الاستسقاء فقد اعلان
السنم ترويه ولادخل حينذ وقت الاحتياج اليه وجعل الامم صرحت في اقلنا هو في انه لا بس هنا (٨٣) خروج ولاملا ولا تخو بل رده

(رفع) فيقول وايد باموا وه
الشخات (الله هو البنا)
بغ الام (ولا علم) أي
اجعله في الاودية والراعى
التي لا يضرها لا الانيسة
والطرق فالشاي بيان المراد
بالاول لشعره والطرف التي
حو اليهم اللهم على الاكلم
والطراب ويطون الاودية
ومنات الشجر والاكلم
بالجمع اكم بضمسين
جمع الاكلم ككتاب جمع
اكم بضمسين جمع اكمة
وهي دون الجبل وفوق
الرايسة والظراب لظاه
المشاو ودهم قال بالصاد
الساقت جمع طر بفتح
فكسر الجبل الصغير
واقادت الواوان طلب المطر
حوالنا القصد منه الفات
وقاه اذاه فقبها معنى
التعليل أي اجعله حوالنا
لئلا يكون علينا وقية تعلمنا
لا في هذا الدعاء حيث لم
يدع رفقه مطلقا لانه قد
يحتاج لاستبراره بالنسبة
لبعض الاودية والسرائع
فطلب منع ضرره وقاه
نفعو اعلامنا به ينفي لن
وصلت اليه نعمته زيه أن
لا يتخطى بعرض قلوبها
بل يسأل الله زيه وبقاءها
وبأن البلاء يرفع المضر
لاننا في التوكل والتوكل نفس
(ولا يصل لذلك والله اعلم)

ندب قول هذا) اي دعاء الرغ الا في (قوله ولا تدخل حينذ) أي حين خطبة الاستسقاء (قوله ولا
صلاة) أي بال كيفية المعروفة (قوله فيقولوا) عطف تفسير على قول المتن يسأل الله الخ وقوله ندب بالاجابة اليه
قول المتن (حوالنا) أي ازلنا المطر حوالنا أي الجهات التي تحيط بنا (ولا علمنا) أي ولا ندره علينا أو لئلا
يكون علينا فتكون الواو للتعلييل شيئا في الكردى على بافضل عن الشورى حوالنا الشئ مفر دحوال كما
تقل عن التوروى في خبره ونقل عنه أيضا أنه مفرد على صور الجمع فاجبر اه وقال شخنا حوالنا
جمع حوال وان كان ظاهره التثنية اه (قوله فالثاني) أي ولا علمنا (قوله بالاول) أي حوالنا (قوله
لشعره) أي الاول (قوله اللهم) أي آت أدنى المعنى والى البابى النهاية الا قوله والاكلم الى واكثت (قوله
جمع اكمة) أي بضمسين (قوله وفيه) أي في هذا الدعاء الوار عنه صلى الله عليه وسلم (قوله لا ديد هذا الدعاء)
الاولى اسقاط لفظه هذا كلفه النهاية (قوله واعلامنا) عطف على تعلم (قوله اذ لم يزل الخ) أي لم يرد
(قوله وقياس ما مر الخ) عبارة الاسنى والنهاية ولكن تقدم في الباب السابق أنه انسن لخير الزلة في بيته
منه داو ظاهر أن هذا نحوه جعل ذلك أي لا يصل الى الخ لانه لا تشرع الهيئة لخصوصه اه وفي
العباب شرحه وحو لضعف الفرق في زيادة النسل مثلاً ومن ردوا لم الغنى أو انجست الشمس سألوا الله ان يزلها ولا
صلاته ما عسى السابق اه أي بالهيئة السابقة لا ما علقا (قوله فرادى) أي بنوى من يعرف المطر ع
وشلى (خاتمة) * وروى البيهقي في الشعب عن محمد بن حاتم قال قلت لابي بكر الو راق على شأ يقر بنى الى الله
تعالى و يقر بنى من الناس فقال أما الذى يقر بنا الى الله تعالى فستلتموما الذى يقر بنا من الناس فتركوا
مستلتموما وروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسأل الله يغضب عليه ثم أئند
الله يغضب ان تركت صلاه * وبني آدم حين يسأل يغضب معنى
* (باب في حكم نارك الصلاة) *
أي المفروض على الاعيان صالة جدها أو غيره وتقدم معنا على الجنات تبعاً للجمهور رابق في اليوم معنى أي
من تأخير عنها من ذكره في الحديث دلالة حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكر مخالفتها عرض (قوله
مكلف) الى قوله فاهم ما شرط المعنى الا قوله او وجوب الى المنز وقوله لا يمتان ناوا وقوله دون ازالة
النجاسة والى قوله وبحث في انها لا اما ذكر وقوله ويلحق الى يتخلف ما (قوله او جاهل لم يعذر) أي امامن
انكر ما حاله لقر به عهده بالاسلام ونحوه ممن يجوز أن يخفى عليه كين باخ بمنز ناوا فافا أو نأبا بعد ان اله لعماء
فليس مرئدا بل يعرف الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مرئدا معنى زاد انها يتولا يقر مسلم على ترك الصلاة
والعبادة بعد الاق مسئلة واحدة وهي ما اذا اشتبه صغيره مسلم بصغير كافر ثم لم يعلم المسلم منها ولا قاتولا
انتساب ولا يؤمر أحد ترك الصلاة والصوم ثم افتر الا انتحاضة المبدأ اذا ابتد الضعيف ثم أقوى منه
ثم أقوى منه اه (قوله بين أظهرنا أي بيننا ظاهر اكردى (قوله ولا يخبره) أي الجاهل سم أي عن
حكم العالم كرى (قوله الجحد) أي الا لا تخفى المتن (قوله لان كونه) أي الجاهل (قوله بحيث لا يخفى) أي
وجوب بالصلاة (قوله صبره في حكم العالم) أي التفضل الا في (قوله المكتوبة) أي اما نارك المذكورة
ورحمته بان يقول لطرنا بفضل الله ورحمته وكونه كتاب الامام في الاقتصار أقوى فأذ الجرح فلا يحرم
الجمع بالاولي خلافا لما اتوهه بعض الطلبة انه يحرم الجمع اخذنا من حزمة الجمع في بسم الله وحمداً ومجداً
يصل هذا الاخذنا لواقتر صر على اسم محمد فقال بسم محمد صر كلاً وظاهر فعله أنه لا فرق بين الاقتصار والجمع
(قوله وقياس ما مر الخ) حوى عليه هـ والله اعلم
* (باب في حكم نارك الصلاة) *
(قوله ولا يخبره) أي الجاهل

اذ لم يزل غير الدعاء وقياس ما مر قبل الباب الصلاة لئلا يفرادى * (باب في حكم نارك الصلاة) * (ان ترك) مكلف عالم أو جاهل لم يعذر
بجهله لكونه بين أظهرنا ولا يخبره بالجهل الذي هو انكار ما سبق اعلان كونه بين أظهرنا بحيث لا يخفى عليه صبره في حكم العالم (الصلاة)
المكتوب بقاى هي احدى الخمس كما صرح به قوله الا تخفى عن وقت الضر وركلانه انما يكون لهذا لغير

أو فعلها أو تركها لاجل التيسير (جاء وجوبها) أو وجوبه كن جمع عليه منها أو فيه خلاف أو أخذها مما روي (كفر) اجاعا ككل جمع عليه معلوم من الدين بالضرورة ولأن ذلك تكذيب للنص (أو) تركها (كسلا) منع اعتقاده وجوبها (قوله) لا يفتان تأوبا وخبرنا عن أن أقاتل الناس فإنها شر طافي الكفر عن القتل وإقامة الاسلام وإقامة الصلوة وإيتاء الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام أخذها ولو بالقتال بمن امنه أو أمها وقائلوا كانت بها على حقيقة خلافها بالصلاة فإنها لا يمكن فعلها بالقتال فكانت فيها بمعنى القتل فعلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فإنه اذا علم أنه يحبس طول النهار فوافد جردى الحبس فيه ولا صك ذلك الصلاة فتعين القتل في حدها ونحوه بالأحد الآخر ليس من احسان القتل في شيء فليقل به لا يقال لاقتل بالخاصة لأنه لم يحضر بها عن وقتها ولا بالخلوة عنه لأنه لا يقتل بالقضاء أو وجب فسر الانا قول بل يقتل بالخاصة اذا أمر بها أي من جهة الامام أو نائبه دون غيره

أو فعلها أو تركها لاجل التيسير (جاء وجوبها) أو وجوبه كن جمع عليه منها أو فيه خلاف أو أخذها مما روي (كفر) اجاعا ككل جمع عليه معلوم من الدين بالضرورة ولأن ذلك تكذيب للنص (أو) تركها (كسلا) منع اعتقاده وجوبها (قوله) لا يفتان تأوبا وخبرنا عن أن أقاتل الناس فإنها شر طافي الكفر عن القتل وإقامة الاسلام وإقامة الصلوة وإيتاء الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام أخذها ولو بالقتال بمن امنه أو أمها وقائلوا كانت بها على حقيقة خلافها بالصلاة فإنها لا يمكن فعلها بالقتال فكانت فيها بمعنى القتل فعلم وضوح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فإنه اذا علم أنه يحبس طول النهار فوافد جردى الحبس فيه ولا صك ذلك الصلاة فتعين القتل في حدها ونحوه بالأحد الآخر ليس من احسان القتل في شيء فليقل به لا يقال لاقتل بالخاصة لأنه لم يحضر بها عن وقتها ولا بالخلوة عنه لأنه لا يقتل بالقضاء أو وجب فسر الانا قول بل يقتل بالخاصة اذا أمر بها أي من جهة الامام أو نائبه دون غيره

هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الامر والتهديد أو يكفي الامر من غير تهديد اه أقول
 ظهر كلامهم الاول وقد صرح به قول الجعيري عن البرملي وخرج بالتوعد المذكور ما تركه قبله ولو غالب
 غيره فلا يقل به اه وباني ما يؤيد كلامي شرح الارشاد (قوله فيما ينظر) بوجه بان القتل لما كان مستقلا
 بالامام وثابته اعتبرت صدور مقدمته عن احدهما سم (قوله عند ضيقه) ظاهرة انه لا يطلب عند مسددة
 الوقت فاذا وقع تحت ذلك النافذ الفلجرحي وقل البرملي تكفي المطالبات ولو في اول الوقت واقره شيخنا
 الحنفى اه بجعيري (قوله فامتنع) أي لم يفعل بجعيري (قوله وذلك) أي التارك لعذر (قوله) كفاقت
 الطهور بن الخ) في ذنوب القضاة لو ترك فاذا الطهور بن الصلاة متعمدا أو من شاقى الله كراؤس
 المرأة أو نواها بنو وصلي متعمدا لا يقتل لان جواز صلاته مختلف في معنى زاد النهاية وقبده بعضهم بحثا
 بما اذا قلنا القاتل بذلك والا فلا ذى يمتنع قتله والاوجه لاخذ بالاطلاق اه فلا فرق بين النقل ودفعه في أنه
 لا يقتل عرش (قوله لانه يخاف من وجوب ما عليه) أي فكان حبان الخلاف شبهة حتمها بمن قتله
 وان لم يقتل عرش (قوله وبالحق) أي فاذا الطهور بن التارك للصلاة (قوله وان زمته) أي تلك الصلاة
 (قوله) بخلاف ما لو قال الخ عبارة الغنوي يقتل بترك الجمعة ولو قال أصابها ظهورا كجوز ياداه ورضعته
 الشاشي واختاره من الصلاح وقال في التحقيق انه الاقوى لتركها بلا قضاء اذا الطهر ليس قضاء عنها خلافا
 لما في فتاوى الغزالي وزعم به في الحواشي الصغير من عدم القتل ويقتل بفروج وقتها بحيث لا يترك من
 فعلها ان لم يتب فان تاب لم يقتل ووثقه لا يقول أنه تركها بعد ذلك كسلا وحصل الخلاف كما قال الغزالي
 فبين تلزمه اجابا فان باحقيقة يقول لاجتماعه على أهل مصر جمع اه وكذا في النهاية الاقوله قد لا يلى
 وقتل وقوله وثقه بن الخ وحمل الخلاف قال عرش قوله مر اذ الطهر ليس الخ قضيت أنه لو شهد على
 وقتل بغيرها حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلى الجمعة القابلة لكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه
 كونه لا يقتل بترك القضاء لكن في فتاوى الشارح مر أنه يقتل حيث امتنع من صلاة الطهور وان حصل
 عدم القتل بالقضاء اذ لم يجرده أو باصله كلفنا اه وتقدم عن الغنوي وباني عن سم عن الناصري
 ما هو كالمصرح بخلاف ما نقله عن فتاوى الرمي (قوله اجابا) أي من الأئمة الاربعاء بعد وقتها بعد الجمعة
 وترك فعلها لعدم علمه بالسابق فقتل بتركه لهما القدرة أو لا العذر بالشك فيه نظر والاقرب بالنفي
 فليراجع عرش (قوله ويقتل) أي حذا (أيضا) أي ترك الصلاة كسلا (بكل ركن الخ) أي بتركه على
 حذف المضاف (قوله دون إزالة الخفاصة) أي لان للمالك يقول ما مشهور راقوبان الزا النفاصة فلا وجبة

فيما يظهر) خالف في ذلك في شرح العجائب فقال ثم ظهر بانه كغيره الفعلين أعني أمره بعد المفعول
 انه لا فرق بين صدورهما عن الاوامر أو الاحاد وهو ظاهر لما يأتي انه لو قال نعمت التأخير عن الوقت
 بلا ذكر قتل سواء قال لأصليها أم سكنت فيحدث الامر والتهديد ليسا شرطين للقتل لما علمت انه يوجد
 عندهما وانما اذا تدرجما لم تعمد تأخيرها بل ان قال ثم رأيت ما يؤيد بعض ما قدمته وهو قول
 الزركشي وداعلى من زعم ان تقدم الطلب بشرط بانه ليس بشرط في القتل بلان خلاف بل متى اعترف بتعمد
 اوجبا عن وقتها استحق القتل وانما ذكر والمطالبة لا اطلاع على مراده بتأخيرها ولتعر يفهم مشروعية
 القتل فانه قد يعرفه اه اه وهو مصرح بأن من اعترف بتعمد التأخير قتل وان لم يوجد أمره وتهديد
 في الوقت لكنه متالف في ذلك في شرح الارشاد فقال المتي قال نعمت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصليها أم
 سكنت أي يكفي الجموع لتعقق جنايته بتعمد تأخيرها أي مع الطلب في الوقت كإتمام عمار اه وقوله أي
 مع الطلب الخ خلاف ظاهر الجموع والمعنى بالخفي وعبارة الر وضوان قال نعمت تركها بلا عذر قتل
 ولو لم يقتل ولا أصليها اه وانظر هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الامر والتهديد أو
 يكفي الامر من غير تهديد (قوله اجابا) احتراز عن تلزمه كذلك كاهل القرية لا تلزمه بالجمعة تداني
 حقيقة كما تقدم في باب الجمعة (قوله دون إزالة الخفاصة) أي لان للمالك يقول ما مشهور راقوبان الزا النفاصة

فيما يظهر في الوقت عند
 ضيقه وتوسع على اوجها
 عنفا متعدي حتى خرج وقتها
 لانه حينئذ معاند للشرع
 عنادا يقتضي مثله القتل
 فهو ليس لحاضرة فقط ولا
 لغائبة فقط بل لمجموع
 الامر من الامر والاخر مع
 التمييز وخرج بكسلا
 تركه العذر ولو قاضا كما
 يأتي ذلك كفاقت
 الطهور من لانه يختلف في
 وجوبه على سوي طبق به
 كل تارك لصلاة يلزمه
 قضاؤها وان زمته اتفقا
 لان اجاب قضائها شبهة في
 تركها وان صغت خلاف
 ما لو قال من تلزمه الجمعة
 اجابا لأصليها الاظهر
 فان الاصع قتله والقول
 بأنها فرض كفاية مشاذلا
 يعول عليه ويقتل أيضا
 بكل ركن أو شرط لها اجمع
 على ركنيته أو شرط طيه
 كالوضوء أو كركن الخلاف
 فسموا ههنا دون إزالة
 الخفاصة قال شارح

شرح العباب اه سم (قوله وكذلك الخ) أي كالشرط المجمع عليه شرط مختلف فيه اعتقد التارك شرطية
فقتله (قوله بتركها) من إضافة مصدر الفعل له (قوله فأنفذ الطهور من الصلاة) (قوله فالوجه الخ)
وقال النهاية يجرأ (قوله خلاف ذلك) أي فلا يقتل وإن اعتقد شرطية التارك المختلف (قوله قتله)
أي بالكفر (قوله بتركها) أي الصلاة (قوله وظاهره) أي البحث (أنه) أي التارك المذكور (قوله)
لأنه يسامح الخ) قضيت أن هذا في العباد إذا علم أن الإسامح في ذلك كاتفر وفي عمله ولعل هذا إذا لم يكن فيه
خلاف ولو وإما فليراجع سم وقوله إذا علم الخ وده ما صرح في باب شرط الصلاة من أن العباد أو العالم
على الإرجاء إذا اعتقد أن ما في الصلاة بعضها فرض وبعضها سنة عتقت ما لم يقصد بفرض معين التنبية (قوله)
لا كقرا) إلى قوله فان قلت في المغني وإلى الكتاب في النهاية لا قوله على نيب الاستتابة (قوله ليس كذلك) أي
تحت المشيئة (قوله بين العبد والكفر) أي بين العبد المسلم وبين أنصافه بالكفر اه كردى عن الهاتفي
عن شرح المشكاة الشارح (قوله والكفر) وإلى في النهاية والمغني وشرح وفاضل وبين الكفر اه ولعل
الروايت مختلفة (قوله يجوز على المستحل) أي أو على التعليل أو أرايد بين ما وجه الكفر من وجوب
القتل جميعا بين الأدلة نهاية بمعنى قول المتن (والصحيح قتله الخ) أي وجوبه بمعنى قول المتن (شرط
أخرجهما عن وقت الضرورة) هذا بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشرط وقوعهما في الوقت الحقيقي
عبارته في شرح العباب وظاهر أن اعتبار هذا الظاهر بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشرط وقوعهما في الوقت
الحقيقي فقط ولا يتحقق ذلك في المجموعتين إلا بمعنى وقت الضرورة انتهت وقضية ذلك أنه لو اتى الأمر
والتهديد في الوقت الحقيقي لم يقتل وإن وجد بعده في وقت الثانية (تنبيه) هل بشرط في التوعد في الوقت
الحقيقي أن يبق منه ما يسع جميعها أو يكفي أن يبق ما يسع الأدلة أو يسع كعقبة نظر والثاني غير بعيد
فلتأمل سم وتقدم عن النهاية أن أصح الوجهين أن يبق من الوقت من يسع مقدار الفرض أي تأمة
للصلاة ولا يجتبر شرع العباب (قوله وكذلك رد إلى الأثر الخ) هذا رد في شرح الإرشاد من تقيد ما قلناه عن
فناوى الفقه حيث قاله المراجع من أن يسامح في وقت لا يقتل بتركه كفي فنادى القائل أو تركه فأنفذ
الطهور من الصلاة لا يسامح بعد الأمر وسامح الذي كرا أو لم يتركه فأنفذ الطهور وعلى متعمد المقتل لأن
يقتل لأنه تارك لم اعتد ما لم يغير الخ اه فقله هنا ولا بد من رد الخ برقوقه في شرح الإرشاد وينبغي تقيد
الخ وهو حقيق ولولأنه أراد أنه إذا كان هناك خلاف قوي كان شهيداً فأنفذ للقتل إذا لم يبق له ما إذا قلنا فلا
يقتل لأنه أهدأه بقتل ولا يحتاج عدم قتله إلى بيان بل ولا يحتاج لتقيد الخلاف بالقول بل حيث صرح التقيد فلا
شئ عليه فتأمل واحذر ما في شرح الإرشاد (قوله لأنه يسامح في عدم هذا التهديد الخ) قضيت أن هذا في العباد إذا
العالم لا يسامح في ذلك كاتفر وفي عمله ولعل هذا أن لم يصح في خلاف ولو وإما فليراجع (قوله بشرط
أخرجهما عن وقت الضرورة) لا يخفى من صدهم أن اشتراط ذلك بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشرط
وقوعهما في الوقت الحقيقي ثم رأيت الشارح تعرض لذلك في شرح العباب فقال وظاهر أن اعتبار هذا الظاهر
هو بالنسبة للقتل كاتفر وأما الأمر والتهديد فيشرط وقوعهما في الوقت الحقيقي فقط فان فائدة هذا أن يعلم بغير
الأخرجهما عن وقت الضرورة وأما القتل فيقتضى الاحتياط بالتأخير إلى ما لا يمكن كونه وقتاً لا دفاعاً عنه من
الأحوال ولا يتحقق ذلك في المجموعتين إلا بمعنى وقت الضرورة اه وقضية ذلك أنه لو اتى الأمر والتهديد
في الوقت الحقيقي لم يقتل وإن وجد بعده في وقت الثانية (قوله بشرط أخرجهما عن وقت الضرورة) هذا
بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فيشرط وقوعهما في الوقت الأصلي كما بينا في الشارح في شرح العباب نعم لو
أثر السفر الظاهر يقصد جميعهما العصر فلما دخل وقت العصر أراد تركها فهل يكفي أمره وتهديد في هذه
الحالة في وقت العصر غير نظر (تنبيه) هل بشرط في التوعد في الوقت الحقيقي أن يبق منه ما يسع جميعها
حتى لا يكفي التوعد إذا بق أقل من ذلك وإن توسع الأداء أو يسع كعقبة أو يكفي أن يبق ما يسع الأداء غير

وصكراً ما اعتقد التارك
شرطية لأن تركه ترك لها
والتوعد بأنه ترك لها عندنا
لا جاعاً لأن ترى إلى ما صرح في
فأنفذ الطهور من الصلاة لا يقتل
بتركها وإن اعتقد وجوبها
رعاًة لمن لم يوجبها فكذلك
هنا فالوجه خلاف ما قلنا
وبحث بعضهم قتله بتركها
تأملها بتركها وظاهره أنه
ترك تعلم كيف تهاون أصلها
وهو ظاهر أنه ترك لها
لاستحالة وجودها من
بجاهل بذلك بخلاف من علم
كيف تهاون غير الفرض من
غيره لأنه يسامح في عدم هذا
التهديد وإنما يقتل بذلك حدا
لا كقرا لما في الخبر الصحيح
أن تاركها تحت المشيئة أن
أهدأه تعالى هذه وإن شاء
أدخله الجنة والكافر ليس
كذلك نفس مسلم بين العبد
والكفر ترك الصلاة يجوز
على المستحل (والصحيح قتله
بصلاة فقط) لعدم الخبر
السابق (بشرط أخرجهما
عن وقت الضرورة) أي
المجمع

والظهار اه **(قوله)** يقتل بالصبح بطولع الشمس أي وفي العصر يفروهم اوقى العشاء بطولع الفجر
فقطال باداهم اذا ضاق وقتهاو يتوسد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فان أمر وأخرج استوجب القتل
مغنى وشرح بافضل **(قوله)** لان الوقتين الخ ارجح لما قبل ويقتل بالصبح الخ **(قوله)** ومن غم الخ أي من أجل
درو القتل تلك الشبهة عبارة عنها في المعنى في شرح ثم يضرب عنقال فان أذى عذرا كسبان أو رواد
عدم ماء ونجاسة عليه صحيحة كانت الاعذار في نفس الامر أم باطلا كجلا قال صليت وطمنا كذبته يقتله لعدم
تحقق تعدد تأخير هاجر وقسمه غير عذرتهم نامرهم بعد ذكر العذرة وجو باقي العذر الباطل وقد بان في
الصحيح بان نقول له صل فان امتنع لم يقتل لذلك فان قال تعددت تركها بلا عذر قتل سواه اقال ولا أصلها أم
سكت لتحقيق حنايته بتعمد التأخير اه قال عرش قوله بتعمد التأخير قال سم على المنهج ظاهره
وان لم يكن قد أمرهم باعتد ضيق الوقت وهو مخمور جوز مر أن يقيد هذا بما اذا كان قد أمره فنه نظرم
رأيت شيئا من هذا التقيد في شرح الارشاد انتهى والاقرب ما يقديه ابن حجر اه أقول منسحب عنها في المعنى
كالعصر في التقيد بذلك **(قوله)** ولو ذكر عمر الخ أي حين ارادته قتله شرح بافضل **(قوله)** وان ظن كذبته
يخرج ماله وعلم كذبته سم وعبرة الحلي فان قطع بكذبه فالظاهر أنه كذلك لا احتمال طر ماله عليه تجوز
الصلاة بالاعلاه اه وقضيه أنه يقتل اذا قل صليت على ما تاد قطع بكذبه **(قوله)** وظاهر ان المراد الخ عبارة
النهاية وأقضى الشيخ بانه يقتل من تلزمه الجمعة جماعة بحيث أمرهم او امتنع منها أو قال أصلها ظهروا عند
ضيق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهور أي عن أقل تمكن من الخطبة والصلوة لان وقت العصر
ليس وقتا لها في صلاة يتخللها الظهور الخ **(قوله)** أوجب التأخير الخ أي وان استسلم ذلك الاحتمال عادة
حقا فلا بد ما أمكن عرش قول المتن (ويستتاب) قال في شرح العساي بان بقوله صل والقتل ان انتهى
فاشار الى أن وقت فعل تلك الصلاة تأخر وكذا في قضاؤها وهذا يأتي في الجمعة اذا لا يأتي قضاؤها فالوجه
أن التوبة بقضاهي التوبة تأخر وقد لما ذكر في الشهادات رأيت بالناسي قال قال ابن الصلاح ولا يسقط
القتل الا بالآلة لانها لا اقضاهل انتهى اه سم وتقسمه في المعنى أن توبته أن يقول لا تركها أي الجمعة
بعد ذلك كسلا اه **(قوله)** نوراً الى الكتاب في المعنى الاقوله على ندب الاستتابة **(قوله)** ندبا الخ قال
الاستاذ البكري في الكفر وجو بالانه ليس أسوأ حال من المردوقيل ندبا انتهى والوجوب قضية كلام الروضة
وأصلها والمجموع كافي شرح المبهج وغيره واعلم أن الوجوه وجوب الاستتابة لانه من قبل الامر بالمعروف
وهو واجب على الامام والا حادو ينفى جعل القول ندبا على أنه من حيث جواز القتل يعني أنه لا يتوقف
جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الامر بالمعروف فلستأمل ذلك فانه ظاهر لا ينفى الخروج عنه
سم **(قوله)** توجب تخليده في النار أي فوجب الاستتابة برفعها عنه من ذلك معنى ونهاية **(قوله)** يتخلف
هذا أي بخلاف نازك الصلاة فان عقوبته أخف لكونه يقتل حدا بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من
والثاني غير بعيد فلستأمل **(قوله)** فلا يقتل بالظهور حتى تغرب الشمس الخ صريح في أنه لا يكفي ضيق وقت
الضرورة عقوبتها قياس ما يأتي أعني في الجمعة بخلافه **(قوله)** وان ظن كذبته يخرج ماله وعلم كذبته **(قوله)**
وظاهر ان المراد وقت الضرورة في الجمعة الخ في أية نوى شيخ الاسلام انه يقتل الجمعة اذا ضاق وقتها بعناها وعن
الخطبة وصافي الشارح يقتضي اعتبار التأخير عن ذلك لان جعل ذلك وقت الضرورة وقضاؤها داعسما لمتن
الاخراج عن وقت الضرورة وقضية التقيد بضيق وقتها أنه لا يقتل جهوان سلم الامام منها بحيث يضيء الوقت
ووجه احتمال أن تذكر اختلاف في الصلاة فبعدوا فندروا كما معهم فلا تقتله مع الاحتمال كما قال ذلك
الشارح في السؤل والجوابه **(قوله)** في المتن ويستتاب قال الاستاذ البكري في الكفر وجو بالانه ليس أسوأ
حالا من المردوقيل ندبا اه والوجوب قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع كافي شرح المبهج وغيره
قال في شرح المنهج وتبقى استتابة في الحال لان تأخيرها يغني وتساوات وقيل جعل ثلاثة أيام والفتولان في
الندب وقيل في الوجوب والمعنى انها في الحال أو بعد الثلاثة بتعمد وتوقيل واجبة اه **(قوله)** ويستتاب

فلا يقتل بالظهور حتى تغرب
الشمس ولا المغرب حتى
يطلع الفجر ويقتل بالصبح
بطولع الشمس لان الوقتين
قد يقصدان فكان شبهة
دارية للقتل ومن لم يزد ذكر
عذر التأخير لم يقتل وان
كان فاسدا كجلا قال صليت
وان ظن كذبته وظاهر ان
المراد وقت الضرورة في
الجمعة حتى وقتها عن أقل
تمكن من الخطبة والصلوة
لان وقت العصر ليس وقتا لها
في صلاة يتخللها الظهور الخ
قلت ينبغي قتله صق سلام
الامام منها قلت شبهة حال
تبين فسادها واعادتها
فيلزمها أو جبت التأخير
اللباس منها بكل تقصير
وهو مولى (ويستتاب)
فورا ندبا كما يحتمل في التحقيق
وفارق الوجوب في المرد
ومنه الماحد السابق بأن
ترك استتابة توجب تخليده
في النار اجابا بخلاف
هذا

كون الحدود تسقط الأثم عنه لا يبق عليه شيء بالكيفية لانه قد حذر على هذه الجزية والاستقبال لم يتخاطب به معنى
زاد النهاية نعم ان كان في عزمة انه عاش لم يصل أيضاً بعد هاتين امر آخر ليس بماتن فيها أي فخرت
عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة فعلى العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة وان وجد منه عرش قوله
اذا لم يبق كذا في التها يقول الفخري ان لم يعد ذراعاً قال تنبيه قول المتن ثم يضرب عقوبة هذه الأسنوي
وغيره بما اذا لم يشب ولا ساجد لان الكلام فيما اذا تركها فان الصلاة اهل الترك اه (قوله) لم مع الامتناع
من القضاء الخ أي فالعلة تركه فاذا وصل زالت العلة تنبيه وهذا صريح فيما صرح سم عن الاعاب
من أن تؤمنه قضاه تلك الصلاة المتركة (قوله) بصلاته أي بقضائه لتلك الصلاة المتركة (نزول ذلك)
أي الامتناع قول المتن (يخمس بمحذبة) أي في أي محل كان لكن ينبغي أن يتوقف المقتال لان الغرض
حله على الصلاة بالعذيب ونفسه في المقتال قد يفوت ذلك الغرض عرش قول المتن (ويفعل) أي ثم يكف
(ويصل عليه) أي بعد ضله (ويذفن مع المسلمين) أي في مقامهم معنى ونهاية (قوله) وعلى نذب الاستجابة
الخ مفهومه انه يضمنه على الوجوب في شرح البهجة لشيوخ الاسلام ما صمد ذكر في الجموع وغيره انه
لو قتله في مدة الاستجابة انسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرد وان لو جن أو سكر فقبل فعل الصلاة لم يقتل
فان قتل وجب القود بخلاف ظاهره في المرد وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كله كما
قال الأذريعي هذا اذا لم يكن قد توجبه عليه القتل وعاند بالترك انتهى وما ذكره من الجموع أنه لا ضمان على
من قتله في مدة الاستجابة ظاهره عدم الضمان وان قلنا بوجوب التوبة وهو ظاهر لانه استحق القتل فهو مهدر
من قتل في مدة الاستجابة ظاهره عدم الضمان وان قلنا بوجوب التوبة وهو ظاهر لانه استحق القتل فهو مهدر
بالنسبة لقائه الذي ليس مثله سم وما نقله عن شرح البهجة في النهاية مثله وكذا في المعنى الاقوله وما ذكره
من وجوب القود الخ (قوله) قبل التوبة الخ عبارة النهاية وتوجه على القول لان الامهال يؤدى الى تأخير
صلوات وقيل لم يعمل ثلاثة أيام لو قتله في مدة استجابته أو قبلها انسان ليس مثله اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرد
الخ وكذا في الفخري الاقوله ليس مثله قال عرش قوله مر ليس مثله أي في الاداء وان استخلفه سبه كزات
محصن أو قاطم طريق مع تارك صلاة اه (قوله) مطلقاً أي سواء كان القتل في مدة الاستجابة أو قبلها
كرى (قوله) كنهه بآثم الخ) خاتمة قال الفخري ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه
الصلاة وأحلت شرب الخمر أو كل مال السلطان كجزءه بعض من ادعى التصوف فلا شك في وجوب قتله وان
كان في خلوه نظروقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أكثر معنى ونهاية قال عرش قوله هرواً كل
مال السلطان أي المال الذي يستحق السلطان قبضه موصوفه لصالح المسلمين وزعم هذا أنه يستحقه موصوفه
عن مرف في حصاره وظهر أن الحكم لا يتقد باستحلال الجميع بل متى استحل شيئاً من ذلك كفر (فائدة)
مراتب الكفر ثلاثة أحدها الكفر الأصلي وصاحبه متدين به وهو مفلور وعليه ذنبا الرجوع اليه بعد الاسلام
وهو أجمع ولهذا لم يقبل معال الاسلام بخلاف الاول حيث كل ذنبا الجزية والاستقرار وان والقداء من التها

قال في شرح العباب بان قتاله صل والقتل له اه فاشترى أن تؤمنه فعل تلك الصلاة المتركة أي قضائها
وهذا لا يتأتى في الجملة فلا يتأتى قضائها قال جمان التوبة بظاهرها وفائدة المذكور في الشهادات
عرش التاثيري قال قلنا بين السلاح ولا يستط القتل بالآب أو بآلها لا قضاء لها اه (قوله) وعلى نذب
الاستجابة لا يضمن من قتله الخ) مفهومه أن يضمنه على الوجوب في شرح البهجة لشيوخ الاسلام ما صمد
وذكر في الجموع وغيره انه لو قتله في مدة الاستجابة انسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرد وان لو جن أو سكر
قبل فعل الصلاة لم يقتل فلو قتل وجب القود بخلاف ظاهره في المرد لاقتل على قاتله لقسام الكفر وانه لا يقتل
بترك المندورة الى أن قال وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كله كما قال الأذريعي هذا اذا
لم يكن قد توجبه عليه القتل وعاند بالترك وبكل حال فيه دلالة على ان الاستجابة تواجه اه ما في شرح البهجة
وما ذكره من الجموع انه لا ضمان على من قتله في مدة الاستجابة ظاهره عدم الضمان وان قلنا بوجوب
التوبة التي هي فضية كلام الجموع كالأروضة وأصله وهو ظاهر لانه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقائه

(ثم) اذا لم يبق (يضرب
عقوبته) بالسيف ولا يجوز
قتله بغير ذلك للامر
باحسان القتلة وانما
نفعت التوبة بها بخلاف
سائر الحدود لان القتل
ليس على الاخراج عن الوقت
فقط بل مع الامتناع من
القضاء وبإلائه ولو ذلك
(وقيل) لا يقتل لعدم
الدليل الواضح على قتله بل
(يخمس بمحذبة) حتى يصل
أو يموت ومررده (ويفعل
ويصل عليه ويدفن في مقابر
المسلمين) لانه مسلم ولا
يطمس قسمه بل يترك
كبيرة تقبور أصحاب الكافر
وعلى نذب الاستجابة لا يضمنه
من قتله قبل التوبة مطلقاً
لكنه يضمن من جهته لاقتبات
على الاسلام

السبب وهو أجمع الثلاثة فإنه لا يتدبر به وفيما ذكرناه بأسماء الله ورسوله والثناء الشبهة في القلوب الضعيفة فلا ذلك
كانت جوعته أجمع الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بمختلف القسم لثاني لأنه قد يكون فيه شبهة فخلع عنه
والسبب لا يشبه فيه ولا يمكن عرض التوبة بقل مواجبالاستحسان الاعراض عنه حتى يقتل تطهيراً
للارض منه فهذا ما ظهر في سبب الاعراض مع القول بقبول التوبة انتهى من السيف المسلول على من سب
الرسول السبكي اه ع

(كتاب الجنائز)

(كتاب الجنائز)

بفتح الجيم جمع جنازة به
وبالكسر اسم للميت في
النفس وقبل بالفتح لذلك
وبالكسر النفس وهو فيه
وقبل عكسه من جفرت
قبل كان حق هذا أن يذكر
بين الفرائض والوصايا بالكن
لما كان أهم ما يفعل بالميت
الصلاة ذكرها (ليكثر)
كل مكلف ندباً أو كذا ولا
فأصل ذكره سنة أو لا
يفهمه المتن لأنه لا يلزم من
ندب الاكثر ندب الاقل
انطائي من الكثرة وإن لم
من الاثني بالاكتر الاثني
بالاقل وكونه سنة من حيث
اندرجته فهو على هذا
يحمل قول شيخنا في شرح
الروض يستحب الاكثر
من ذكر الموت المستلزم
ذلك لاستحباب ذكره
المرحبه به في الاصل أيضاً
اه (ذكر الموت)

(قوله بقضا الجيم) الى قوله قبل في النهاية والمعنى (قوله وقبل بالفتح لذلك الخ) وقبل هما الفتان ضمهما معني
(قوله وقبل عكسه) فان لم يكن عليه الميت فهو سرور ونفس معني ونهاية قال شيخنا فعلى القول الاول يصح
أن يقول ثبت أصلي على هذه الجنازة بالغنى والكسرة أي إن لم يرد بها النفس وعلى القول الثاني لا يصح
أن يقول على هذه الجنازة بالكسر إلا أن أراد بها الميت بخلاف أن أراد بها النفس ولو مع الميت أو طلق لم يصح
وعلى القول الثالث بالعكس اه (قوله من جنز) عبارة تفسيره من جنز (قوله قبل كان الخ) ولما قلنا أن
يقول كان حق أنه يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل سم (قوله بين الفرائض والوصايا)
أي مع تقدم الوصايا ثم الجنائز ثم الفرائض صريح (قوله حق هذا) أي كتاب الجنائز (قوله لما كان
الخ) وجه ما عكس عن عدم ذكرها في الجهاد مع فرض الكفاية مع أنها منها شيئاً (قوله انما) أي عقب
الصلاة أي عليها (قوله كل مكلف) أي يجبها كان أو لم يكن بضائنها يتروغى قال عيش يستثنى طالب العلم
فلا ينبغي ذكر الموت لأنه يقطع ويحرم على حج محتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك
انتهى وقوله أن يطلب أي ندبها (قوله ولا يفهم الخ) أي ندب أصل ذكر الموت قال سم قد روي عنه
له بان طلق ضمن الاكثر يدل على أنه مدخل في المقصود وذلك يشعر بطلانه يحصل بعض المقصود وأما
قوله لأنه لا يلزم ما في غير ذلك ليس المدعى اللزوم قطعاً بل يكفي اللزوم في الجملة وهذا مذكور به في قول
الشراح الاتي فيكونه سنة الخ وروايات هناك عن الكري عن سم نفسه (قوله وكونه الخ) عطف على
الاثنين بالاقل والضمير للاقل (قوله من حيث اندرج الخ) أي لا يلزم منه كونه سنة في المتن فاصراً كروى
(قوله وعلى هذا) أي لزوم كون الاقل سنة من حيث الخ (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا
مباح يطلب الاكثر منه ولا ينبغي فساد الجمل المذكور على ما قدمه لأن الكلام في ذكره في نفسه ولو على
الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر سم (قوله ذلك) أي استحباب الاكثر (قوله لاستحباب
ذكره) أي معالقه ذكره المدرج في الاكثر كروى قول المتن: ذكر الموت (أي بقوله) وأسانه بان يجعله نصب
الذي ليس هو مثله واعلم ان الوجه هو وجوب الاستحباب لأنه من قبيل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام
والاستحباب في وجوب الاستحباب على الجميع وان كان في حق الامام أكد ينبغي حمل القول بسند دعائي
انه من حيث جواز القتل يعني انه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبه لمن حيث الامر بالمعروف
فيما تامل ذلك فإنه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه

(كتاب الجنائز)

(قوله قبل كان حق هذا أن يذكر بين الوصايا والفرائض الخ) ولما قلنا أن يقول كان حق أنه يذكر قبل
الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل سم (قوله كل مكلف) محتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي ونحوه
بذلك (قوله ولا يفهم المتن) قد روي عنه فاحتمل أنه مدخل في طلبه في ضمن الاكثر وطلبه في ضمن الاكثر يدل
على انه مدخل في المقصود كما ذكره وذلك يشعر بطلانه يحصل بعض المقصود وأما قوله
لأنه لا يلزم الخ تفسيره ورواياته ليس المدعى اللزوم قطعاً بل يكفي اللزوم في الجملة (قوله المستلزم) كان وجه
الاستلزام أنه ليس لنا مباح يطلب الاكثر منه ولا ينبغي فساد الجمل المذكور على ما قدمه لأن الكلام في ذكره
في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر (قوله في المتن ذكر) قال في العباب بقوله اه

عنه نها يتوشرح بأفضل (قوله لانه) الى المتن في النهاية المغني (قوله الغير الصحيح الخ) وفي المجموع يستحب
 الاكثر من ذكر كحدثنا شيخنا من الله حق الحياه ونعمه قالوا اننا نستحي بانبي الله والحمد لله ليس كذلك
 ولكن من استحي من الله حق الحياه فليحفظ الرأس وماوى وليحفظ البطن وماحوى وليذكر الموت والبلا
 ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحي من الله حق الحياه والموت مغفرة الروح الجسد
 والروح جسم لطيف مشبكال بالبدن اشتباك الماء بالعود الانخسر وهو باق لا يفتي وأما قوله تعالى الله توفى
 الانفس حين موتها وانفسه تسرد وهو حين موتها أجسادها لها يتزاد المغني وعند جمع منهم عرض وهو الخ
 التي صار البدن بوجودها جوارها الصوفية والغلاصة فليس يندهم جسمها ولا عرضا بل جوهه مجرد غير
 متغير يتعلق بالبدن تعلق التدبير وليس داخل في قولنا خارجا عنه اه قال عرش قوله مر وماوى أى ما استعمل
 عليه من الصبح والبصر واللسان وقوله وليحفظ البطن أى يصنعه عن وصول الحرام اليه من الماطم والمشراب
 وقوله وماحوى ينبى ان راديه ما يشعل القلب والشرع وقوله والموت حفار قتال روح الخ وهل الروح موجودة
 قبل خلق الجسد أولا فيختلف في العقائد والعلمة من الاول اه عرش (قوله لانه) من الامم الخ) ويحمل أن
 يكون المراد بالكثر الشرو القليل انطير بصري قول المتن (ويستعمل) لعله بالجرم عطف على يكتمر يؤيده
 تعبير النجاشي في مادة اللام (قوله وجوبا) الى قوله قال في المجموع في النهاية والمغني الاقوله وقد صرح الى
 وقفة عن (قوله والاقتداء) أى يندبه بتجديدها عنه نهاية به شأنه الخ (قوله لانه) الاقوله وقد صرح الى
 الخ الصادق بما اذا علم أن لاحق عليه ملاحدو بما اذا شمل هل على معنى لاجلهم أو لا وتصو ريد بالرد في هاتين
 الصورتين غير ربي بما اذا شمل هل على معنى من لشخص معين وهذا لا بدعيه نذب الرد في نحو الاموال
 احتسابا لاحتمال اشتغال الذمة أاما بالنسبة للعقوبات فمعمل تأمل ان بعد كل البعدان نذب للانسان أن
 يمكن الغفر من معاقبة نفسه بغير ذلك فليتأمل اه عبارة عرش قوله والاقتداء أى بان يتجدد الندم والعزم
 على أن لا يعود وليس ثم مطالبة تردها فلا يتأتى فيها التجدد وهذا من سبق له تو بمن ذنب أماما لم يقدم
 له ذنب أصلا فمعمل المراد بالتو بغير حقه العزم على عدم فعل الذنب وعبارة الاعتباب أو ينزل نفسه منزلة
 العاصي بان يرى كل طاعة تقدمت عنه دون ما هو مطلوب منه انتهى وينبى أن المراد بتجدد الخاطا ان
 ما تودف الله هل لم ذمته أولا أن رده احتسابا اه (قوله وعلى هذا يحمل الخ) ويمكن الجمع أيضا بان يقال
 التوبير بالوجوب على الاصل وبالذنب نظر الى ملاحظة صدور التو بفعله قصد الاستعداد للموت بصري قول
 المتن (بالتوبة) ربه كما ياتي في الشهادة ان شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على أن لا يعود
 اليه مخرج عن مظلمة قدر عليها بالتو تحلل من اغتلبه أو سه نهاية (قوله بان يبادر الخ) بيان الاستعداد
 بالتو بقول المتن (ورد الخاطا) أى الممكن ردها معنى عبارة عرش وحمل توفى التو بفعله والمظالم حيث
 قدر عليه كما مر به قوله مر وخروج عن مظلمة قدر عليها الا فالشرط العزم على الروان قدر ومجمله أيضا
 حيث عرف الخاطاوم والاقتداء بما ظم به عن المظالم كذا قبل والقر بان يقال هو ما يصنع برده على
 بيت المال قلل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه أن بيت المال لا يصرف ما يأخذ على مستحقه
 ثم لو كان مستحقا بيت المال فهل يجوز الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أولا لا يتحدد القابض
 والمقبض فيه نظرا ولا قرب الاول هذا وحمل التوفى على الاحتفال أيضا حيث لم يترتب عليه ضرر في رضى
 بامر أو لم يبلغ الامام فلا ينبغي أن يطلب من روجه وأهلها الاحتفال لما في من هلك صر منهم فيكون الندم
 والعزم على أن لا يعوداه (قوله والاقتداء) لاساحة اليه قوله ونحو قضاء الصلاة أى مما ليس فيه شيء رده
 على المظالم كالاستقلال من الغيبة وفي حاشية الانصاف لابن حجر ومنها فتوى صلاة وان كثرت وتصح عليه
 صرف ما رزقه ذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه صرف ما عليه من رزقه نفسه وعياله وكذا يقال في فساد
 القرآن أو بعضه بعد البلوغ انتهى أقوله هذا واضح ان قدر على قضاها في زمن يسير أم لا كان عليه صلاتا

وإن عني في شرحه بأنه يخالف ظاهر كلامهم

لانه أدعى الى امتثال
 الاوامر واجتناب المناهي
 للغير الصحيح أكثر ومن
 ذكر هاتين السلتات أى
 بالهله من ملها من أصلها
 وبالمجسمة قطعها لكن
 قال السهيلي الرواية بالمجسمة
 فانه ما ذكر في كثير من
 الاسل الاقوله ولا قلل أى
 من العمل الأكثر (ويستعمل)
 وجوب بان علم أن عليه حقا
 والاقتداء كماله وظاهره على
 هذا يحمل قولنا شرح
 ندب بقول آخر وجوبا
 (بالتوبة) بأن يبادر اليها
 (ورد الخاطا) الى أهلها
 يعني الخرج منها ليتناول
 رد الاعتان ونحو قضاء
 الصلاة وقد مرح السبكي
 بان تاركها ظالم لجميع
 المسلمين

كثير جدا وكان يستغفر قضاها زمانا كثيرا فنبقى أن يكفى في حديثه أنه عزم على قضاها مع الشرع
 فيه حتى لو مات من العضا لم يعت عاصيا وكذا الزوج لو سئل في هذه الحالة فتزوج به صحيح لأنه فعل ما يقدره
 أخذ من قول الشارح حر ونحوه عن مظلمة قدر عليها عرش (قوله وقضاء من الخ) عطف على قضاء
 الصلاة قال السيد البصري بتأمل ما فاتته اه يعني أنه داخل في المتن بل لا حاجة إلى التناول بل بخروج (قوله
 وذلك) راجع إلى المتن عبارة النهاية ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة إليه لا إيجادها الموت المتوعد اه (قوله
 وعطفها) لعل الأولى وعطفها على أى الرسم أى ليستغنى عن اكتساب التأييد من المضاف إليه عبارة النهاية
 وصرح برد المظالم مع شموله في التوبة لمصر في الاستسقاء ولا يمس حرام من كل توبة بخلاف التوبة قبله اه
 وهي ترك الذنب والتندم عليه وتقصمه على أن لا يعود عرش قول المتن (والمرض أكد) ويسن له الصبر على
 المرض أى ترك النضر منه وتركه كثرة الشكوى نعم إن سأل نحو طبيب أو قرىب أو صدق عن حاله فأنه
 بما فيه من الشدة لا على صورنا لجزع فلا بأس ولا يكره إلا أن يكفى المجموع لكن اشتغاله بنحو التسبغ أولى
 منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والتذكر وحكايته الصالحين وأحوالهم عند
 الموت وأن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتنى في الجنائز وغيره وأن يحسن خلقه وأن
 يجنب المتأزعة في أمو والدنيا وأن يسترضى من له به علة تكلم وزوجته ولو جلا وعامل وصدق ويسن
 عبادته مرضى ولو بنحو رمد وفى أى يوم من مرضه مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذى قرب أو جار أو
 نحوهما ومن برحى أسلمه فان اتقى ذلك جازت عبادته وتركه عبادة تشق على المريض والحق الأذرى عينا
 بالثبى للمعاودة المستأنة إذا كانا يدان ونظر في عبادة أهل البع المنكر وأهل التهور والمكس إذا لم تكن
 قربة ولا حوار ولا راحة ولا تأمور ومن جازتهم وأن تكون العبادتة باقتضائهما أو أصلها كل يوم إلا أن
 يكون مغلو بأعليه ثم نحو القرير بغير الصديق ممن يستأنف به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم
 رقبته كل يوم من لهم الواصلة فإليه فهو وأول يعاوا كراهته ذلك ذكره فى المجموع وأن يخفف المكث
 عنه بل تركه إذا لم يعلم يفهم منه الرغبة فيها أو أن يدعوه إن شاء ان طمع في حياته ولو على بعدون يكون
 عليه بالتمسك بالعلم العظيم رب العرش العظيم أن يشق بشفاعة سبع مرات أو يطيب نفسه مرضه فان خاف
 دعا أو سأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشق بشفاعة سبع مرات أو يطيب نفسه مرضه فان خاف
 عليه الموت وخشى الموتى فقال الوصية وأن يطلب الدعاء منه وأن يعطى بذكره بعد عاقبته بما عاهد الله عليه
 من خير وأن يوصى أهله وصياله بالزق به والصبر عليه نهاية وكذا فى المغنى وشرح بافضل إلا أنهم ماصرا
 بأعماد نظير الأذرى في عبادة أهل البع أو الغيور أو المكس قال عرش قوله حر فلا بأس فى أى فلا
 كراهته فهو مباح وقوله حر جازت عبادته المتبادر من الجواز استواء الطرفين وأنها غير مكرهت وقوله
 حر تشق على المريض أى مشقة غير شديدة والاحرم وقوله حر إذا كانا يدان أو بنفى مشقه الذى
 وقوله حر لا تأمور ونال الخ فيه عدم من عبادتهم بل كراهتها سيما إذا كان فى ذلك حر وقوله حر
 إلا أن يكون مغلو بأعلى أى بان يكون ثمما يقتضى النهاية كل يوم كسره أو دابة ونحوها وقوله حر وأن
 يدعوه بالشفاء أى ولو كان كافرا أو فاسقا ولو كان مرضه مزمنا أو بنفى أن يحمله ما يمكن في حياته ضرر
 للمسلمين والأفلا يطلب الدعاء له بل لو قبل بطلب الدعاء عليه ما فيه من الصلح لم يعد وقوله حر وأن يكون
 دعاؤه إلى هذا أمر وض فيما لو عاد ومثله ما لو حضر المريض إليه أو أحضر بل بنفى طلب الدعاء له بذلك
 منطقة إذا علم مرضه وقوله حر والوصية الخ أنهم لم يوجب عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قبل يطلب
 ترغيبه مطلقا لم يعد سيما أن ظن أن ثمما يطلب التوبة عنه أو أن يوصى فيه وقوله وان يوصى أهله أى العائد
 وان كان غير مرضى عند أهل المريض اه عرش وفى الكرى على بافضل ما نصه (فائدة) فى فتاوى
 الشيخ زكريا ترك زيارة المرضى يوم السبت بدعة فجة أنجبرها بعض اليهود إلى أن المالك يقطع سبته
 والأتين بل وأنه فخلص منه بقوله لا ينبغي أن يدخل على مريض يوم السبت فخره كالى قال نعم هناك فجة
 (قوله وعطفها الخ) لعل الأولى وعطفها على الرد

وقضاء دين لم يسرها منه
 والمكث من استيفاء حد
 أو تفر ولا يقبل العفو أو
 يقبله ولم يعرفه وذلك
 لأنه قد يأتيه الموت بغتة
 وعطفها اعتناء بشأنها ما
 أهم شروط التوبة
 (والمرض أكد) بذلك
 أى أشملها بالقبه من غيره
 لنزول مقدسات الموت به
 (ويضغ) ندبا (المختصر)

ينبغي التفتن إليها وهي أنه إن جاز أن أذهن العنمة أن في الأسبوع أياماً مشؤمة على المريض إذا أعد فيها
 فيبقى من علمه ما اعتقد ذلك أن لا يعاد في تلك الأيام لأن ذلك يؤدي المريض ويزيد مرضه انتهى وذكر
 الشارح في كتابه الألفاظ فيمضي في المرض والاعادة ولو قيل كراهة العاد في تلك الأيام لم يعدل نفسه من
 الإتيان حيث نذر وشاع أن المعرفة في التأذي وعدمه بالمريض نفسه لا بهله لأن السنة لا تترك لكره العاصم
 لنهايته اهـ (قوله وهو من حضر الموت) أي ولم يمت نهاية ومعنى (قوله لا يسر) أي لأنه لا يبلغ في
 التوجس من استئذان نهاية ومعنى قول المتن (إلى القبلة) أي يذبا يضاً (قوله على الصحيح) راجع
 للاضجاع ومقابلته أن الاستلقاء أفضل فإن تعذراً ضجع على الأيمن نهاية ومعنى (قوله كفى العهد) راجع
 لقول المصنف لجنبه الأيمن (قوله ولان الخ) راجع لقوله إلى القبلة (قوله على المقابل) أي مقابل الصحيح
 وتقدم به أنه وذلك يعلم أن قول الشارح المذكور في قوله الخ أي في ضمن قول المصنف فإن تعذر الخ وهو
 قوله أتي على ففاه الخ يقطع النظر عن تفرعه على التعذر (قوله ذلك) أي وضعه على اليسر نهاية ومعنى
 (قوله كمل) الخ قول المتن ويقرأ في النهاية الاتوه بضع اليه والى وهو ما قوله أي مع إلى وقول مسج وقوله
 وانما القصد إلى ويبحث وقوله مع لفظ إلى إذا صير وقوله والى وأن بعد وكذا في المعنى الأقوله ويبحث
 إلى أمالك الكافر وقوله ولو يذكر (قوله بضع اليه الخ) قال في الإيعاب ويتلث الهمة أيضاً عـش (قوله
 لأنه الممكن) عله لقول المصنف فإن تعذر الخ (قوله ويرفع رأسه) أي قلباً نهياً بقوله الخ كان موضع تحت
 رأسه مرتفع اهـ (قوله ليتو جوجه الخ) ظاهر عدم اعتبار توجه الصدر سم أي كبقيدته بتقديهم
 رفع الرأس بقليل (قوله ولو غير الخ) وفي شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فحسن تلقبهما
 وهو قريبي المميز اهـ وانظر لو كان نبأ والوجه أنه لا محذور من جهة المعنى سم على جواز المعنى هو
 قوله مع السابق لأن الإتيان يتأخر دخول بعضهم من بعض الجنب في سم على البهجة وقوله وهو قريبي
 في المميز لا يعد أن غير المميز كذلك انتهى اهـ عـش وماتله عن سم على جمن قوله والوجه الخ
 وعلى البهجة من قوله لا يعد الخ لا يخفى بعلمه (قوله وبه الخ) أي بالتالي فارتأ الخ حاصله كافي المعنى
 والنهاية أن التفتن هنا للمصلحة فوم لا يفتن المشتق فيه والى لا يفتن (قوله فقط) أي ولا تسن زيادة
 مجمد رسول الله نهاية ومعنى قال عـش فلوز ادهاود كرها الحضر بهد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون
 التوحيد آخر كلامه لأنه من تمام الشهادة اهـ أقول قد يخالفه ما بين قول الشارح وانما القصد الخ
 وقوله كلاً نهياً بقاذا اتكأه ولو يذكر لكن يأتي عن المعنى ما وافقه ولعل هذا هو الأقرب (قوله أي سم حضره
 الموت) أي تسمية الشيء بما يصير اليه نهاية والمعنى كقوله إني أراي أعصر خرا اهـ (قوله أي مع
 الفاترين) يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما إذا احتاج إلى التوبة ويحتمل أنه أحسن ولا مانع
 من أن يحصل هذا الفضل إن قال ذلك وإن مانع عاصي لكن ذلك لا يتناول بعد سم عبادة عـش قال
 ابن السكيت في الطبقات فإن قلت إذا كتبتم معاشر أهل السنة تقولون أن من مات مؤمناً دخل الجنة لا محالة
 وأنه لا بد من دخول من لم يعف الله عنه من عصاة المسلمين التارخ يخرج منها هذا الذي تلقنوه من عند الموت
 كلمة التوحيد إذا كان مؤمناً ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت لعل كونها آخر كلامه مئة أنه من يعفو
 الله عن جرأته فلا يدخل النار أصلاً كإيماء في اللفظ لا تحوم الله عليه النار انتهى اهـ (قوله وإن طال
 (قوله ليتوجه وجهه القبلة) ظاهر عدم اعتبار توجه الصدر وعلى هذا فهل يجري ذلك في الإضجاع الجنب
 فيعتبر التوجه إلى وجهه دون الصدر فيه فنظر وحيث قلنا لا يصدق فهل يكفي عن الوجه فيه نظر فليحذر
 (قوله في المنز وبلقن الخ) في شرح البهجة وكلامهم يشمل الصبي والمجنون فحسن تلقبهما وهو قريبي
 المميز اهـ وانظر لو كان نبدأ والوجه أنه لا محذور من جهة المعنى (قوله أي مع الفاترين) يجمل أن ذلك
 بشرط التوبة قبل موته فيما إذا احتاج إلى التوبة ويحتمل أنه أحسن ولا مانع من أن يحصل هذا الفضل إن قال
 ذلك وإن مانع عاصي لكن ذلك لا يتناول بعد

وهو من حضر الموت (جنب
 الأيمن) فلا يسر إلى
 القبلة على الصحيح) كفى
 العهد ولا تنقل القبلة أشرف
 الجهات قال في المجموع
 والعمل على المقابل أي
 الموافق للمذكور في قوله
 (فإن تعذر) أي تعسر ذلك
 (لنفي مكان وضوء) كمله
 بجنبه (أتي على ففاه
 وجهه وأخصاه) بضع
 اليه أشهر من غيرها وكسرها
 وهما المنخفض من الرجلين
 وأراد جمع أسفلهما
 (القبلة) لأنه الممكن ورفع
 رأسه ليتوجه وجهه القبلة
 (ويلقن) يذبا الحضر ولو
 مبرأ على الوجه يحصل له
 الثواب لا فيجوز به فارق عدم
 تلقينه في القبر لأن من
 السؤل (الشهادة) أي
 لا اله الا الله فقط بحسب مسلم
 لقنوا مؤمنكم أي من
 حضره الموت لا اله الا الله مع
 الخبر الصحيح من كان آخر
 كلامه لا اله الا الله دخل
 الجنة أي مع الفاترين ولا
 فتكل مسلم ولو أقام يدخلها
 ولو بعد عذاب وإن طال
 بخلاف الكثير من فرق الضلال
 كالمترلة والحوارج

وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا الآن القصصونه على الاسلام ولا يسهى مشيلا الابهام سرود (٤٣) بأنه مسلم وانما القصصونه كلامه

أى العذاب **(قوله وقول جمع يلقن الخ)** أى يذمها حتى ونهاية **(قوله مرود الخ)** أقول لا يحمل له لأن من
الذين الواضح أن مراد الجمع المذكور هو الأسلام واسلم الكلام **(قوله واغما الضد الخ)** قد قيل عليه
لا بعد في حصول الثواب المذكور مع زيادة محذور الكلام كالشهادة والدين بكلمة التوحيد وسجد ورد في
كثير من الأدلة بالانحصار على لالة الله مع العلم القطع بأن الحكم الرتب عليها من الناحية والنار ودخول
الجنم مشروط بزيادة محذور لالتزامها أو نالها الصريح بما اكتمل فوضع المراد ذلك بل من بعضهم
القبيل بصري **(قوله الرقيق الاعلى)** أى ربه قال بل في حق فتاويه الحديث فيسئل هو على المنازل كالأسلة
تفي هي أعلى الخ فنفته أسألت بالله أن تسكننى على مراتب الجنم وقيل معناه ربه لقلعه بالله يورق
وأعلى والرفق من اسم الله تعالى الحديث الصريح أن الرفق فيك أنه طلب لقاء الله تعالى انتهى اه
عش **(قوله مرود الخ)** أى ذلوا حتى به لم يحصل سفل التفتين ونظره إلا كرهه فيه عش **(قوله فتهما الخ)** أى
الشهادتين وأمرهم ما خبر اليهودي وجوبها كقول خفي أن رضى أسلامه ولا يذمها حتى ونهاية قال
ونظاره مر وجوب ذلك أى التفتين أن رضى من أسلامه ولا يذم الفرغة ولا بعد في احتمال أن يكون عقله
حاضر أو أن ظهر لنا خلافه وإن كنا لا نرب عليه أحكام السامعين حينئذ اه **(قوله لأن النقل فيه)** أى التفتين
(قوله أن لا يقال له قبل) أى وبكره ذلك عش **(قوله بل ذكر الكسفا الخ)** أى وقيل ذكر كرهه تعالى
مبارك فذكر الله جماعته وذات النهاية وشرح بأفضل سبحانه الله وأخبره ولا اله الا الله اله أكبر وينبى
لمن عنده كرهاها اه قال عش قوله مر والله أكبر قد يقضى هذا التنبيل أن تباين الرضى بهذا المثال
لأنه أن آخر كلامه كلمة لاله الا الله مع تأخروا لله أكبرهما على البسطة وقد عني أنه يقضى ذلك لجواز
أن المراد أنه إذا ذكر ذلك في ذكر الرضى كلمة الشهادة فنطق بأمره ذلك أنه قد يقال أن الرضى انطلق به
لا بعد عليه للتفتين لا هذا الله كرهنا لأن كل من نابع كلنا الشهادة عدلته معها اه **(قوله إذا تكلم الخ)** أى
ولو بكلام نفسى بأن دل عليه مرة أخرى وأخبر بذلك وقاله في الخادم عش **(قوله ولو يذكر)** خلافا
للعنى عبارة فان قالهم قد قبل على تكلم بكلام الدنيا كقوله الصبري بخلاف التسبيح ونحو لاله لا ينأى
أن آخر كلامه لاله الله اه **(قوله ولكن)** أى للمائق نهاية **(قوله لنحو عدوا حتى)** أى كالحسد بها **(قوله)**
ووارث الخ) ولو كان تغير الاشياء فالوجه أن الوارث كغيره عش **(قوله فالوارث الخ)** بقى ما لحضر العدد
والحاسد وينبى تقديم الحاسد عش **(قوله ندى)** أى قوله وفروا وجهي النهاية والمائق **(قوله أى من)**
حضره الموت) يعنى مقدما معنى قول المتن (رس) أى بتمهله ورى الحرب من اسم الله الذى على الله عليه
وسلم قال من قرأها هو خائف آمن أو جامع شيع أو طاعن سقى أو عاكس أى أمر برض حتى يدمرى اه عش
(قوله لأن الميت لا يقرأ الخ) وانما يقرأ عند معننى **(قوله واخذان الرنة الخ)** عبارة ما عني وإن أخذان
الرنة بظاهر الخبر وعبارته أنها يتخللنا أخذنا من الرنة بعضهم من العمل بظاهر الخبر ولكن أن تقول
لأن من لم يعمل القبط في حقيقته وجزاه لحث قبل بطلب القراءة على الميت كانت بس أفضل من غيرها
أخذنا بظاهر هذا الخبر ومعنى لا يقرأ على الميت أى قبل دفنه إذا طالب بالأن لا يشتغل بغيره أما بعد
دفنه فأن فى الوصل... من أن القراءة تنفع في بعض الصور فلا مانع من يذم لحسن ذلك كالفرد غير اه قال
عش قوله مر أفضل من غيرها أى في الحيوان بعد الامان تأتسفر بها أفضل من رضى اعتبرها بالسرى
لما كرهه ومثله نكر وموافقته لم يوجبها بل لمالهان كل من يذمها بخصوصه معلول برض من طلب
كهاو يحمل أنه يقرأ ما عطف من غيرها هو ومثله على مثل ما فيها وألعل الأقرب بوقوله إذا طالب بالأن
الخ يؤخذ منه أن من له علاقة بالاشتغال بغيره تغلب الرنة ثم ان بعد عن الميت اه عش **(قوله بضئيه)**
(قوله واخذان الرنة بضئيه) أى عمله على طهره

الرفعة بقضيه وهو جنى المعنى اذا صار فعن ظاهره كون المبت لا يقرأ عليه ممنوع بل جاءه اذ لا ز وحققوا بالنسبة لسماع القرآن وحصول تركه له كالخى واذا جزم السلام عليه فالقراءة عليه أولى

أرى بظاهر الخبر معنى **(قوله)** وقدمه رجوا بأنه يتدب الزائر والمشيح قراءة شئ الخ) ينبغي حل ذلك على
قراءة سر الواصلين لما في الشارح من في المسائل المشورة ع **(قوله)** يؤيد الأول الخ) أقول غايته أنه
يدل على تدب قوله تعالى بعض أيضا وهو لا ينبغي تدبهم على البيت الذي هو ظاهر الحديث السابق بصري
(قوله) (الحكمة) الخ قوله قبل يحرم في النهاية كذا في المغني الأول قوله قيل **(قوله)** فيند كرا الخ) يؤخذ منه
أنه يستحب قراءتها عند جهرا ع **(قوله)** قبل والرعد) كذا عبر في النهاية بقوله في المغني بقوله واستحب
بعض الأصحاب أن يقرأ عند سورة الرعد الخ وهي ظاهر في اعتناده بخلاف تعبيرهما بصري قوله من
والرعد أي بنماهات اتفق له ذلك والأختصار له منها وقوله من لأنها تسهل الخ يؤخذ منه أنه يستحب
قراءتها سر أول أمره المحض بالقرآن تنجزه لأن قديمه يادعا بلامه وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقدم
يسر الاعتقاد فيها أم الرعد فظاهر وينبغي أن يقال بجراعات المال المحض فإن كان عنده شعور وذكركم بأحوال
البعث أم سورة ينش والآخر الأعد ع **(قوله)** ويجزم الماء) كذا أطلق في النهاية وقيد في المغني نقلا
عن الجليلي بالبريد بصري **(قوله)** (كان يش) أي يشرح كردي **(قوله)** (بماء زلال) قال في المصاحح الماء الزلال
العذب ع وفي القاموس يقال له ماء زلال أي سريع المرفى الخلق بارود عذب صاف سؤل سائل اه **(قوله)**
حتى استلم الخ) أي أن قال ذلك ما لم يعل غير الأيمان أن كان قد فعله حاضرا ع **(قوله)** (فيل ويجزم الخ) عبارة
المغني وبكره المعتبر أن تعذر المحض وهو بالرفع عامر ودان إلا أن كذا تامل في بيتا في كتاب ولا مودة ولا
جنبه يؤخذ من ذلك أن لكاتب الصور قوسه الخائن من وجب عليه الغسل مثلها وعبر في الرواق
والباب باليجوز يدل بكرة أي لا يجوز زوايا استوى الطرفين اه قول المتن (ولحسن) من الأحسان أو
التحسين كما يؤخذ من القاموس ع **(قوله)** (ندبا) الخ قوله وانما يأتي في النهاية يتوالمغني **(قوله)** وكذا
البريد الخ) اعتمده من وعبارته في شرحه ما لم يرض غير المحض فاعلم قدسية أنه كالمتضرر فيكون
رجاءه أغلب من خوفه كما انتهى اه سم **(قوله)** (وإن يصل الخ) قال في المجموع ويستحب له تعمد
نفسه بتقليم الظفر وأخذ شعر الشارب والأظفار والعانة وسحبته أيضا الاستدلال بالاعتساف والطيب
وابس الثياب الطاهرة مفسى قول المتن (ظنه به) والظن ينقسم في الشرع إلى واجب ومنسحب وحرام
ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهرا العدالة من المسلمين
والمباح الظن بمن يشتهر بين المسلمين بمحبة الطهارة وبالمجاهرة بالنجاسة فلا يحرم ظن السوء به لأنه قد يدل على
نفسه كما أن من شرعى نفسه لم يظن به الأخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هلك نفسه فظناه السوء
ومن الظن الجائر باجتماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم وأوروش الجنابات وما يحصل بخبر الواحد في
الأحكام بالأجراع ويجب العمل به قطعا والبيانات عند الأحكام شرح من اه سم قال ع **(قوله)** من
فالواجب حسن الظن بالله أي بان لا يظن به سوءا كسبته ما لا يليق به وقوله من والمباح الظن الخ لم يذكر
المنسوب مع أنه ذكره في الأجمال التصريح به في عبارة المصنف ولم يذكر المكروه أيضا لعله لعدم تأنسه
وقد يصور بان ظن في نفسه أن الله لا وجه لكثرة ذنوبه اه ع **(قوله)** (ثلاث) أي من الباطني **(قوله)**
وبسن الخ) والأظهر كذا في المجموع في حق الصبيح استنوا خوفه ورجاؤه من الغالب في القرآن ذكر
الترغيب والترهيب معارف الأحياء أن غلب داء القنوط قاله أولى أو داء من المكرف فالخوف أولى وإن لم
(قوله) وكذا الرريض ولم يصل إلى حالة الاحتضار الخ) اعتمده من وعبارته في شرحه ما لم يرض غير
المحضر فاعلم قدسية أنه كالمتضرر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كما هو الظن ينقسم في الشرع إلى واجب
ومنسحب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن بالله تعالى وبكل من ظاهره
العدالة للمسلمين والمباح سوء الظن بمن يشتهر بين المسلمين بمحبة الطهارة وبالمجاهرة بالنجاسة فلا يحرم ظن
السوء به لأنه قد يدل على نفسه كما أن من شرعى نفسه لم يظن به الأخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن
هلك نفسه فظناه السوء ومن الظن الجائر باجتماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم وأوروش الجنابات

وقدمه رجوا بأنه يتدب
الزائر والمشيح قراءه شئ
من انقرا تنم يؤيد الأول
ماني شبر غريب مامن
مرض يقرأ عنده يس
الانوار بانأوا دخل فيه
ربا وأحكامه في يس
استلها على أحوال القيامة
وأهوالها وتفسير الدنيا
وزوالها ونعيم الجنة
وعذاب جهنم فيذكر
بقراءتها تلك الأحوال
الموجبة لتثبيت قلب والرعد
لأنها تسهل على طمأنينة الروح
وجوع الماء من دبايل وجوبا
فيها يظهر أن ظهرت آخرة
تدل على احتياجه له كان
بش إذا فصل به ذلك
الطعن في طلب جنة لشد
الترغيب في الآخرة ليطمان
كلور دجاء لا يقول
لا اله غيري حتى أسبق قلب
ويحرم حضور الخائن
عنده ويأتي في المسائل
المشورة وقارده (ولحسن)
تدب المحض وكذا الرريض
وإن لم يصل إلى حالة الاحتضار
كافي المجموع (ظنه به
سبحانه وتعالى) أي لظنه أنه
بغفره ووجه الغفر الصبيح
أنما عند من عبدي في فلا
يظن في الأخير وصح قوله
صل الله عليه وسلم قبل موته
ثلاث لا يؤمن أحدكم إلا
وهو يحسن الظن بالله
ويس أن عنده تحسين ظنه
وتعلمه في رجته به

وبحث الأذري وجوبه إذا

رأوا منه أماره البأس

والقول للآخرين على ذلك

فهل كف - ومن النصيحة

الواجبة تأمينا يأتي على

وجوب استئابة نارك الصلاة

فقل ينها السابق ينذب

هنا لأن يفرق بأن تقصير

ذلك أشد من ما هنا يؤدي

إلى الكفر بخلاف ذلك

(فأذا مات غرض) نذا الخبر

مسل إليه صلى الله عليه وسلم

فله بأى سلة لماسق يصره

يفتح الشين وضراؤه أى

شخص يفتح أوليه قال إن

الروح إذا قبض تبعه البصر

وللا يفتح منظره فيسابع

الغن ويسن تحتدبسم الله

وعلى من قول من صلى الله

عليه وسلم (تنبه) *

يحتمل أن المراد من قوله

تبعه البصران القوة الباصرة

تذهب عقب خروج الروح

تحتدبسم الله وينبع

منظرا ويحتمل أنه يبقى

فيه عقب خروجها شئ

من حارها الغر يرى فيشخص

به ناظر أن يذهب بها ولا

بعد في هذا لأن تحتدبسم

قريستن من كل ما لذت روح

وسباني أنه يحكم عليه مع

وجوبها سائر أحكام الموتى

بقيدته (وتدلى به بعضا)

عبر عنه تمهلا ويربطها

قوى رأسه للاندخال فاه

الهوم (وليت) أصابعه

(ومقاسله) عقبره وفوق

رومته يردها على بعضه

وساته لغضده وهو لبطنه ثم

يردها

وقاب واحد منها بان استوى قبل وينبغي حمل كلام المجموع على هذه الحالة نهائية ومعنى (قوله ويبحث
الأذري وجوبه بالخ) وهو ظاهر من نهائية ومعنى (قوله إلا أن يفرق بالخ) اعتمادا نهائيا يوافق كسرا نفا (قوله)
وبان ما هنا يؤدي إلى الكفر) إشارة إلى أن البأس ليس بكفر خلافا لبعضه وكذا الأمن من العذاب كرهى
عبارة سم اعلم أنه تقر عندنا أن كل من باس الرجل من المكرمين الكبار قال الكمال في حاشية جمع
المجموع في عقائد الحنفية بأن البأس من ذر الله كفر وإن الأمن من مكر الله تعالى كفر فإن أرادوا
البأس لأنكوا سعة الرجاء القوي بالأمن واعتقاد أن لا مكر فكل منهما كفر وقاله ولقد قرأت وإن
أرادوا أن من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استعدا يدخل في حد البأس أو غلب عليه من الربا ما يدخل
به في حد الأمن فالأقرب أن كل منهما كبير لا كفر انتهى فالبأس الذى هو استعظام النفس واستعداد
العفو على الوجه المخصوص قد يجزئ أنكار سعة الرجاء من غير اختلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدي إلى
كفر لأن الاستعداد قد يشتد إلى أن يصير أنكار السعة الرجاء والترك كسلا لا يصير محذورا وجوب خلتا مثل
أه قول المتن (فأذا مات غرض) أى ولو على كمال يقبح منظره بعد الموت ثم أتت سم على الجملة مخرج
بذلك عرش (قوله نذا) إلى التنبيه على المعنى وإلى قوله لكن سوفى النهاية (قوله إن الروح إذا قبض) (الخ)
فيه تدكير الروح وفى المختار أنه يذكر ويؤنس (قوله تبعه البصر) وإذا شرح الرض ثم قال اللهم اغفر
لأبي سامعة وافرغ من جحمتي المهديين واخلفه فى عقبته فى الغابر من واغفر لنا وله بار بالعلمين واغفر له فى قبره
وفور له فيما تنهى غيراً أقول ويبنى أن يقال ذلك فحين يغضض لأن يقول ذلك أقراء به عليه الصلاة
والسلام عرش (قوله ويسن تحتدبسم الله) أى حين اغشاهه بسم الله أى وعند جده بسم الله ثم يسبح عظام
يحمده نهاية أى إلى الغسل ويحوم أمما يفعل أمام الحنازة فسباني عرش (قوله ويحتمل أنكار ادخال)
وقد قبل أن العين أو شئ يخرج منه فالمراد شئ يسرع إليه الفساد نهائى ومعنى قال عرش قوله مر
أول شئ يخرج منه الروح عبارة الاسوي وغيره آخر شئ تفرغ منه الروح أه (قوله يبقى فيه) أى
البصر (قوله من حارها) (الخ) عبارة نهائية عن آثار الحاراة الغرزية أه (قوله الفرسى) أى الطبقى
(قوله) أى هذا الشئ (قوله وسباني) أى أحوالها وضرب يقده يرجع إلى وجودها كرهى يظهر
أنه يرجع إلى الحكم وإن أراد يقده وعدم وجود الحياة المستقرة (قوله عليه) أى الحيوان (قوله مع
وجودها) أى الحركة (قوله عرش) أى قول المتن ووضع فى النفس (قوله ويربطها) بابه ضرب بوضعه
مختار أه عرش (قوله لا يدخل الخ) أى ولا يقبح منظر نهائية (قوله وليت أصابعه) قد يقال تليين
أصابعه ليس التليين مفصلا فدخل فى قول المصنف مفصلا سم أى كجوى عليه النهاية فقال عقبه فترد
أصابعه إلى بطن كفه وساعده الخ لكن صنع الخفى مثل صنع الشارح (قوله بان رد ساعده الخ) ولو احتاج
فى تليين ذلك إلى شئ من الدهن فلا بان سكاها المصنف من السجى أى ساعده الخافى وغرهم بان يوشح
بأفضل قال عرش قوله مر فلا بان الخ ظاهره باحذالك ولوقيل ينذب به حبش غشله أو تكفنه بدونه
وما يحصل بخلاف واحد فى الأحكام بالأجسام يجب العمل به قطعاً والبيان عندنا أحكام انتهت (قوله بان
ما هنا يؤدي إلى الكفر) أعلم أنه تقر عندنا أن كل من باس الرجل من المكرمين الكبار قال الكمال فى
حاشية جمع المجموع في عقائد الحنفية بأن البأس من ذر الله تعالى كفر وإن الأمن من مكر الله تعالى كفر
فإن أرادوا البأس لأنكوا سعة الرجاء القوي بالأمن الاعتقاد أن لا مكر فكل منهما كفر وقاله ولقد قرأت وإن
أرادوا أن من استعظم ذنوبه واستبعد العفو عنها استعدا يدخل فى حد البأس أو غلب عليه من الربا
ما يدخل به فى حد الأمن فالأقرب أن كل منهما كبير لا كفر أه فالبأس الذى هو استعظام النفس واستعداد
العفو على الوجه المخصوص قد يجزئ أنكار سعة الرجاء من غير اختلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدي إلى
كفر لأن الاستعداد قد يشتد إلى أن يصير أنكار السعة الرجاء والترك كسلا لا يصير محذورا وجوب خلتا مثل
(قوله وليت أصابعه) قد يقال تليين أصابعه ليس التليين مفصلا فدخل فى قول المصنف مفصلا

للبسل غسله لبقاء الحراوة عندئذ (وسر) بعد عز نيبه الأني (جمع نبيه ثوب) طرفا في غير الحرم فحصر أسره وجلبه لاتباع واحترامه
(نخف) للاتباع واللبس والفساد (٩٦) (ورضع على بطنه) تحت الثوب أو فوقه لكنه فوقه أولى كجلبه غير واحد ورضعه أخذ من المتن
غير صحيح لأن فيه كثر وضحة

بل لو قيل وجوبه إذا وقف إصلاح تكفنه على وجهه من قبل زراعته لم يعد اه (قوله لبسل غسله)
أي وتكفنه ثيابه (قوله لبقاء الحراوة عندئذ) أي حين يحرقون من وقتها ذابنت المفاصل حيث
لانت اللافلاكن تليها بعد ذلك معنى وثيابه يقول المتن (ثوب) أي فسط ثيابه ومعنى (قوله في غير الحرم)
أي أما الحرم فبستر منه ما يجب تكفنه منه ثيابه ومعنى أي وهو ما دار رأسه عرش أي على الذكر وما عدا
الوح في الأني (قوله تحترق أسره الخ) للاتباع ثيابه (قوله للاتباع عرس الخ) أي إلى اجتماعه فيسر
الفساد ثيابه (قوله كجلبه) أي قوله لكنه فوقه أولى وأما العنق وما ليد اليه (قوله غير صحيح)
قد يجب عليه أن لا يخدم من أساليب المتن لأن البليغ لا يقدم ولا يؤخر إلا لئلا يكتد (قوله لأن فيه) أي في
المنز (قوله عظمه) أي رضع الأني (قوله على وضع الثوب) يعني على ستر البدن ثوب (قوله بالواو)
أي لا يتر (قوله من حديث) أي قوله والظاهر في المغنى وأى قوله فليبر ما مر في الثيابه (قوله وأمرأة) أي ظاهره
أنه معطوف على سيفه وصرح به قوله المغنى عقب المتن كسيفه وأمرأة وتوحيه من أنواع الحديد اه
وفي الثيابه يتوحيه وعدهم المرأة من الحديد يحمل ثامل (قوله أن نحو السيف) أي كالسكين ثيابه (قوله فإ)
تيسر) أي كالحجر (قوله وأقله نحو عشرين درهما) عبارة الثيابه في المغنى وقدره أربعمائة بعشرين درهما
أي تقر يقال للأزدي وكله أقل ما يوضع والأقل موضع في يد على ذلك اه وفي الجعري عن الشوري فان
زاد على العشرين فيخلو أنه ان زاد قدر الوضوع عليه سبعا ذا حرم ولا فلا اه (قوله أن هذا الثوب) أي
أي بين الحديد والطين ويتيسر (قوله ويكره الخ) عبارة في المغنى والثيابه يتوحيه سبعا ثيابه من الخشب عنه
احترامه ولحق به كتاب الحديد والعلم الحريم كجلبه الأسنوي اه (قوله ويعين الجزم به أن من الخ)
أقره عرش (قوله أوفر به ثيابه قدر الخ) محل ثامل ما مر من أن الذهب كراهة إن الله الخ لا حرمته
نعم أن كان القرب على وجه يغلب على الظن نادته إلى غماسة القدر فلا بد فيه بصري (قوله فيقدم هذا)
أي وضع الثوب على بطنه وهو سئل على قضاء (قوله وهذا هو الأقرب) ما لا يابا ثيابه سم ولو استقر
الأولى بعد عز أي ذكر الأسنوي والمغنى المقابلة الآية نقض الأزدي وأقرها (قوله ثيابه) أي قوله نعم
في الثيابه عز أي قوله يؤيد في المغنى قول المتن (ونحوه) أي عما هو من تقع كدكتها بمعنى (قوله من غير
فراش) أي لا يلجئ عليه فيستره في قال الشوري بل يلبس جلده بالسر اه (قوله ومن ثم لو كانت
صلية الخ) قد ينظر فيه بأن الأرض لا تخلو عن ندوة وإن نخفت سم قول المتن (وزعت الخ) أي بحث لاري
شي من بدنه ثم انما في المغنى ولو قدم هذا الأدب على الذي قلناه كان أولى اه (قوله ثيابه التي مات الخ) أي
سواء كان الثوب طاهر أم نجسا يغسل فيه أم لا أخذ من العلة ثيابه وفي المغنى قال الأزدي وهذا فيمن
يغسل لاني شهدا مع كونه في أن يبق عليه القمص الذي يغسل فيه اه وقد جمع بين أفاضه كالشارح
و من باقي الثيابه أنه إذا لم يجز تفر من إبقاء القمص يبق وهو محل كلام الأزدي ومن تبعه بقرينة قوله
إذا لم يجز الخ وإذا لم يجز الخ تفر من إبقاء القمص أيضا ثم بعد إعادة الأدب الغسل وهو محل ما في الثيابه بتدليل
قوله إذا أخذ من العلة وقد أطلق الألب نزاع الثياب ولكن تعليلهم يرشد أن محل عندا احتمال التغير على
تقدر بعدم النزاع أما إذا أخذ من التغير كفي الاقطار الباردة فيبقى أن لا يحكم بالزج حينئذ لا تنفاه المغنى وفي تعبير
الوسطا بالحق شعاع بذلك لأن الاقطار مظنة لحصول التغير فأنما ثم إطلاقهم أسندته الشهيد بتعال الأزدي
محل ثامل الخ فرض عند أي الذي تأخير دفنه وغلب على الظن حصول التغير أن تفرع عن الثياب فيسبب ثوب

(قوله وهذا هو الأقرب) قد يؤيد ما طالع قول المصنف الأني وجهه لا قبله كجلبه (قوله من غير
فراش) أي لا يعمل على فراش لا يلجئ فيغير (قوله ومن ثم لو كانت صلبة فلا ندوة عليها) قد نظر فيه بأن
عليه بنحو وعاش وهذا هو الأقرب لكلامهم وإن مال الأزدي إلى الأولى حيث قال الظاهر ههنا القائل على قضاء كلامهم الزرع
وضع على بطنه ثوب (ورضع) تدل على سر ونحوه) للاتباع ندوة الأرض من غير فراش ومن ثم لو كانت صلبة فلا ندوة عليها لكن رضعه
عليها خلافاً الأولى (وزعت) تدل على نيبه) التي مات فيها لا يلجئ الجسد فيستر

الفرع حيث يصري عبارة عش قوله وزنت ثبابة الخ أي ولو شديدا على المعنى وتعادله عند التسكين انتهى زبادى وينبغي أن يقال إن ذلك مالم يرد نفسه إلا ثم رأيتنى سم على حج حيث قال قوله تعجب الأذرى الخ يفتيه أن يقال إن قرب الغسل بحيث لا يحتمل التعديل ينزع والأزعر مر اه وفي سم على المنهج قال مر وزنت ثبابة وان كان نبالي جودا فعلة وهو خوف التعديل ولا ينافسه ما ورد أنه حرم على الأرض كل لحوم الانبياء لان هذا انما يشهد امتناع كل الأرض لا التعديل والي في الجملة انتهى اه وما ذكره آخره في توقف ولا يدفعه قوله ولا ينافي الخ كالمظهر (قوله وبو يد الخ) أي بحث الأذرى (قوله) فلا تنزع عنه) قال في الايعاب هذا طاهر ان أو يدفعه فورا أو الاذلى تزعم ان اعدائهم عند الدفن خشية التعديل كرى على بافضل وتقدم آفة ان البصر وعش ما واقعهم قول المتن (وجه للقلبة) أي ان أمكن (قوله) كمحضر أي كترجمه وتقدم معنى ونهاية (قوله أي جميع) الى قوله خلافا لما في النهاية والمخى الاقوله ان لم يحس الى ذلك (قوله أي جميع مامر) عبارة شرح العباب أي جميع ما ذكر من التغميض الى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض الى هنا يتولاها أرفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة في خلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والتوقفين المقامين ظاهر لان ذلك قبل الموت فيضمر بالمتهم وهذا بعده فلا تضرر سم قول المتن (أرفق محارمه) ظاهره أن الأرفق وان كان أبعد أولى من غيره سم (قوله مع اتحاد الذكور بالخ) أي أخذنا من قول الروضة يتولاها الر جال من الر جال والنساء من النساء فان تولاه رجل يحرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل بغير نهاية ومغنى وفي سم بعده كرمته عن الأسنى وهو أي الاتحاد المذكور شرط للتدب اه (قوله ولا تؤنة) وبحث الأذرى جواز مع الاجنبى ولا يجنبه ويحكم مع الغض وعدم المس وهو بعيد نهاية واستظهر المغنى ذلك البحث وقال سم قلنا شرح الروض وبوئى اليزبادة المصنف لفظه أولى يعنى قول الروض والرجال بالرجال أولى اه وظاهره أنه البحث أن ذلك المحارم مع عدم الغض والمس وهو ظاهر في نظر ومس جازن في الحياة اه وقال عش قوله مر مع الغض الخ قال سم على المنهج بعده ما ذكر من بحث الأذرى المذكور ومال اليه مر انتهى وقوله مر وهو بعد أي فيحرم لانه مقتضى أنه متى من البدن اه عش (قوله وماله) أي المحرم قول المتن (اذن متونه) أي يظهر ريش من أمارانه كاستنائه قدم وميل أنف وانحساف صدغه مغنى وشرح المنهج وشيخنا وهذا التفسير منهم مصرح في أن الراضن القين ما يشل الفان كماله عن الايعاب (قوله ان تجسب) أي تبق (وقوله بين ظهراني أهله) بفتح الزواي يظهر أهله عش (قوله ومتى تملك في موته الخ) هذا مع مقابلة لقوله اذ اتيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى أن

الأرض لا تخلو من ندوة وان نغيت (قوله) بحث الأذرى بقاعة قصه الذي يغسل فيه اذا كان طاهر الخ) يفتيه أن يقال إن قرب الغسل بحيث لا يحتمل التعديل ينزع والأزعر مر (قوله أي جميع مامر) عبارة شرح العباب أي جميع ما ذكر من التغميض الى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التغميض الى هنا يتولاها أرفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة في خلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التغميض يعتبر فيه عدم التهمة والتوقفين المقامين ظاهر لان ذلك قبل الموت فيضمر بالمتهم وهذا بعده فلا تضرر سم قول المتن (أرفق محارمه) ظاهره أن الأرفق وان كان أبعد أولى من غيره وان كان أقرب ويحتمل أن المراد منه شأنه أنه الأرفق قال في شرح الروض وعبارته الروضة يتولاها الر جال من الر جال والنساء من النساء فان تولاه رجل يحرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل بغير نهاية ومغنى وفي سم بعده كرمته عن الأسنى وهو أي الاتحاد المذكور شرط للتدب اه (قوله ولا تؤنة) وبحث الأذرى جواز مع الاجنبى ولا يجنبه ويحكم مع الغض وعدم المس وهو بعيد نهاية واستظهر المغنى ذلك البحث وقال سم قلنا شرح الروض وبوئى اليزبادة المصنف لفظه أولى يعنى قول الروض والرجال بالرجال أولى اه وظاهره أنه البحث أن ذلك المحارم مع عدم الغض والمس وهو ظاهر في نظر ومس جازن في الحياة (قوله مع اتحاد الذكور) وقوله الاؤنة شرط للتدب (قوله ومتى تملك في موته الخ) هذا مع مقابلة لقوله اذ اتيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى أن المراد منه

نعم بحث الأذرى بقاعة قصه الذي يغسل فيه اذا كان طاهر الخ يعنى لفظه أولى يعنى قول الروض والرجال بالرجال أولى اه وظاهره أنه البحث أن ذلك المحارم مع عدم الغض والمس وهو ظاهر في نظر ومس جازن في الحياة (قوله مع اتحاد الذكور) وقوله الاؤنة شرط للتدب (قوله ومتى تملك في موته الخ) هذا مع مقابلة لقوله اذ اتيقن ومع قوله الى اليقين يقتضى أن المراد منه

وجب تأخره إلى الماء بنغير ربح (٩٨) أو نحوه فذكرهم العلامة الكبير أنه إنما ينبغي حمل ما يكن هناك شك خلافا لما هو عليه كلام

المراد به التردد باستواء أو رجحان لكنه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موبه بقوله أي طن ظننا ثم وكذا حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما يجب المبادرة احتياطاً للاحتيال انما هو وأخوه انتهى اه سم وتقدم عن المفتي وغيرهما واقعة أي الإيعاب (قوله وجب تأخره إلخ) بنيت أن الذي وجب تأخره هو الدفن دون القيل والفل السكين فأنه ما يقدر رجائه لأضر وفيه ما تم اتخافه من هياضه بقدر رجائه امتنع فعلهما عرش (قوله فذكرهم العلامة إلخ) ومنها رخصة قدمه أو سئل أنه أو انغلاخ كنه أو انخفاض صرعه أو تقاص خصصه سمع تدلى جلد تسهما نهاية تو يمكن أن يطعم على ذلك التقصص حليته وكذا غيرهما بان يقع نظره البهامة لا قصد عرش (قوله فسته من فيها) أي في الأموات من السكينة تقول المتن (وتسمله إلخ) (فرع) * لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد أنه يكفي ولا يقال مخاطب بالعرض غيره لجواز أنه انما هو طيب لآدم غيره لهجه فإذا أتى به كرامة كفي (فرع) * أو خلو من انسان موافقاً لغيره جهر ثم احى حيا حقيقة حيث لم يلق جلا حتى لا يخل في لاشك فيه أنه يجب الإيعاب (قوله فسته من فيها) سم على ج و يفتي أن مثله ما وصل ميت ميتاً آخر وفي فتاوى ابن حج الحديث شيا محله أن من احى بعد الموت الحقيقي بأن أخبر به معصوم بنسبه جميع أحكام الموتى من قسمة تركته وتركها من وجوه ونحو ذلك وإن الحياة الثانية لا يعول عليها لأن ذلك نشر بعلم ربه ونظيره ولما بقا به وتشرع ما هو كذلك بمنع بلاشك انتهى أي يعلمه من ما بعد الحياة الثانية لا نفس ولا يصل عليه وإنما يجب جواراه قطعاً ولما لا يتحقق غونه حكمنا بأنه انما كان به غشي أو نحوه اه عرش أو قول والقلبي ما تقدم من سم أميل فزيت أن شيخنا جزم بذلك بلا ضرر وقال ولو لمنا انسان موافقاً حيث جزم احى حقيقة حيث لم يلق جلا حتى لا يخل في لاشك فيه (قوله وجبه) كذا في النهاية والاعتقائي (قوله أنه قد لا يجب إلخ) أي وأنه من لازم دونه غالباً فاستغنى به عنه سم وبصري و شيخنا قول المتن (فرع كفاية) قال الشارح في شرح النقاط المنبذ فرض كفاية هذا من علم به جمع ولو لم يتأهل بالعمد والافتراض عين اه وقامه من يقال بنظيره هنا بصري عبارة القرني في شرح أبي حنيفة وان لم يعلم باليت الواحد تعين علمه معاً ذكر اه قال شيخنا ليركضه حديثه عارض لا يخبر حصن كونه فرض كفاية في ذاته اه (قوله إجماعاً) أي قوله والفرق في النهاية وكذا في المتن الأقوله أو قصر إلى المتن (قوله على كل من علم إلخ) أي من قريب أو غيره مفهومي (قوله وبأن الكافر إلخ) عبارة النهاية والاعتقائي سواء في ذلك قائل بنفسه وغيره وسواء المسلم والذي لا في الغسل والصلاة فعملهما في المسلم غير الشهيد كما يعلم مما يأتي اه قال عرش وأما الذي يفرضه الصلاة علمه يجوز غسله اه (قوله وكذا الشهيد) أي يأتي الكلام فيه عبارة شيخنا فخرج بالمسلم الكافر يجوز غسله مطلقاً وعزم الصلاة علمه مطلقاً يجب تكفينه ودفعه أن كان ذمياً أو مؤمناً وأما عبادته بغيره الحربي والمردود فخرج بغير الشهيد فيجب فيه أمران فقط وهما التكتفين والغفر ويحرم فيه الغسل والصلاة اه (قوله ولو لم تجز) أي من الحاضر والنفس (قوله بالحي) أي في غسل الحي من الجنابة ونحوها نهاية (قوله باله) أي مرتبة نهاية (قوله غلبت أدنى) يحمل نظر (قوله به) أي بقوله فآليت إلخ (يعم وجوب إلخ) فيه تأمل (قوله كل) أي أن وجد التحصن على يده (قوله بنا) راجع للتميز (قوله أدنى) أي في غسل الميت (قوله بالفرق) أي بين الحي والنبات (قوله لم يخل إلخ) أي ساحة الاعتذار بذلك مع قوله السابق ندباً لأن من يبال الاستدلال على إتمام العبادة ولو جوب سم (قوله للاستدلال) التردد باستواء أو رجحان لكنه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موبه بقوله أي طن ظننا ثم وكذا حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما يجب المبادرة احتياطاً للاحتيال انما هو وأخوه ثم أي به كلامهم آخر (قوله أنه قد لا يجب بان يخبر إلخ) وأنه من لازم دونه فاستغنى به عنه (قوله برده نصير بهم الآن) فيمنظر لأن الاحتياط من وجه لا يقتضي الاحتياط من كل وجهه (قوله لم يخل إلخ) للاستدلال هنا العلم إلخ أي حاجة

به مما قدمه في الطهارة انه يكفي له ما غسله واحد خلافا للرافعي فان قلت يؤيدكون الاحتياطية (٩٩) اكتماله لو اجتمع مع غيره وكل بعده

أي بان يقول قلت الاصح ان الغسلة تكفي لهما كما قال في الطهارة (قوله انه الخ) بيان لما (قوله لهما) أي للعدو والنفس (قوله انه الخ) فاصل يؤيد (قوله وما يأتي الخ) عطف على أنه الخ والخ قول المتن (الاصح الخ) وفي نسخ عديدة تصحح فاجز برصري (قوله لانا) أي قوله أي بالفروع في المغسنة والى قوله أي مع كونه في النهاية الاقروا أي بالفروع والى ما كنا في (قوله ولو شوهت الملائكة تغسله الخ) ينبغي أن يجري في صلوات الملائكة والجن عليه ما قبل في غسلهم إياه سم (قوله أي بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجن اذا علم ذلك كونه لانه مكلف وان لم يعلم تكليفه بخصوص هذا سم وياتي عن البصري ما يخالفه وعن عرش ما وافقه في التقيد بعلم ذلك كونه الجن (قوله بناء على أنه مرسل الخ) المتبادر من قول القائلين بالله صلى الله عليه وسلم مرسل الى الملائكة أنه مرسل الدم فيما يتعلق بهم من الاصول والفروع الا لا يعلمهم فالأصح أن يقال في التوجيه السابق أي بالفروع الخاصة بنا التي من جملتها غسل الميت وهذا لا ينافي ارسله صلى الله عليه وسلم إليهم في الاصول والفروع ومنه يؤخذ أن الاصح عدم الاكتفاء بتغسيل الجن لانا لا نقطع بان غسل الميت من الفروع التي كلفوا بها برصري (قوله وانما في ذلك) أي فصل الملائكة كرمي (قوله في الدفن) أي والتكفين بنهاية توفيه عن أي والجل عرش وشجنا عبارة سم وظاهر أن الجل كالدفن بل أولى وكذا الاندراج في الاكفان اه (قوله بخلاف الغسل) ومثله الصلاة بل أولى سم (قوله أنه لا يسقط بفعلهم) والوجه لا اكفاه بتغسيل الجن كما مر من انعقاد الجمع بينهما توفيه عن قال عرش أي ذكرنا كالأول وانما لا فرق في الاكتفاء ذلك منهم بين اعتقاد الميت والغسل منهما في الكورة والاولوة واختلافهما في ذلك كالجوسث المراء ذكرنا احتياطاً فانه وان حرم عليها ذلك يسقط به الطاب عن اوفى سم على إن ج قيدا للجن بالكورة وقد يتوقف فيه اه (قوله ويكفي غسل الميت) قال في شرح العباد وسعلم مسأقي في الصلاة سقوط هذه بفعل الميت بل أولى ثم رأيت في الجمع في التكفين أنه يحصل بفعل الصبي والمجنون اه ومثله في ذلك كالجوسث للجن والدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب التغطية لكن قد ينافيه تعليمهم اجزاء من الكافر بأنه من جملة المكفنين الا أن يجب ان هذا لا يقتضي الخ في غير الميت واللاقضى المنع فيه أي المأمير أيضا لانه ليس من جملة المكفنين وقد تقرر سقوط الغرض بصلاته فأول الغسل انتهى اه سم ووافقه قول النهاية والوجه سقوطه بتغسيل غير المكفنين اه قال عرش أي من نوعين آدم كصبي ومجنون بدليل قوله مر قبل وان شاهدنا الملائكة الخ اه ولعل الاقرب ما يشهده كلام الشارح من عدم كفاية غسل غير الميت (قوله

للاعتدال بذلك مع قوله السابق بدأ بالان يراد الاستدلال على إجماع العبارة ولو جوب هذا وقد أجاب بعضهم بان بعد مجيء مع كماله في طهارة بعد بطن في الوقت وفيه نظر لان هذا استعمال التبادر خلافا لما انحساروا عليه في الوقت لان أول السجدة أفادوا التعميم وهو قوله أولادى وأولادى ولان الجل على معنى مع يخرج ما اذا اعتدلت زالة النفس الان يمنع هذا بان الله مع وجود زالة النفس وهو صادق بوجودها أولا (قوله) ومن ثم لو شوهت الملائكة تغسله الخ) ينبغي أن يجري في صلوات الملائكة والجن عليه ما قبل في غسلهم إياه (قوله أي بالفروع) قد يؤخذ من ذلك اجزاء نحو تغسيل الجن اذا علم ذلك كونه لانه مكلف وان لم يعلم تكليفه بخصوص هذا سم وهذا (قوله بالايمن به صلى الله عليه وسلم) قد يخرج الاعيان بغيره من الانبياء صلوات الله عليهم في ذلك فلا يرجع قدينا لان الاعيان سائر الرسل قضيت الاعيان مطلقا وانما المختص بنبينا وجوب وادامه عليه وعليهم كما يخرج الفروع على الاطلاق فلينظر هل خروج هذين بناء على ما ذكره برصري به ثم انظر من أين ذلك فلا يرجع قدينا لان الاعيان سائر الرسل قضيت الاعيان مطلقا وانما المختص بنبينا وجوب اتباعهم في فيما يتعلق بالايمن (قوله وانما في ذلك في الدفن الخ) وظاهر أن الجل كالدفن بل أولى وكذا الاندراج في الاكفان (قوله بخلاف الغسل) وكالغسل الصلاة بل أولى كالجوسث للجن (قوله ويكفي غسل الميت

تتمه يتوعد النطاري الجن لانهم من المكفنين شرع عاني الجملة اجماعا ضروريا غير ما ذكره أول حرمان الكساح أنه لا يسقط بفعلهم ويكفي غسل الميت لانه من جملتنا كالغاسق كأي (والا بكل وضوح بموضع خال)

عن غير الغاسل إلى قوله لكن بشرط في النهاية والمعنى الأوله وان سألنا إلى لانه قد **(قوله نص عليه)** أي على هذا التصور **(قوله على ذلك)** أي الستر **(قوله ما يكره)** أي الميت **(قوله كذا يبايننا المالح)** ظاهره أن على الفضل كذا يبايننا الغسل وفي ابن عبيد الله ما نصه فضله على حديث جماعة منهم ابن سعد والبرز والبهقي والعقيلي وابن الجوزي عن علي كرم الله وجهه وأوصاني النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يغسله أحد غيري فإنه لا يرى عورتي أحد الا لمستم عندنا وادابن سعد قال على فكان الفضل واسامعة يتناولان الماء من وراء الستر وهما معصومان العين قال على رضي الله تعالى عنه فاستأوا شاة وعضوا الاكلما تغسله معي فماتوا فجلسا حتى فرغت من غسله وفي رواية باعلى لا يغسلني الا أنت فإنه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه والعباس وابنه الفضل بعيناه وقتما ساعته وتشرقان مولا صلى الله عليه وسلم يصوبون الماء وأعينهم معصوبة من وراء الستر اه **(قوله فإنه لا يرى أحد عورتي)** المالح لعل المراد لا يرى أحد غيرك المالح وأنت تحبنا فاعلى عدم الرؤيه بخلاف غيرك عرش أي يجمع بين هذه الابات بان الفضل كان يعين عليا تارذو بسبب الماء أخرى **(قوله أن الولي أقرب للمرء)** وهو مقيد كقوله انه لا ركشي بماذا لم يكن بينهما دوا ولا فكا جني شرح مر اه سم أي فيكون حضورا بخلاف الاولى على عرش **(قوله أقرب للورثة)** فلو اجمع الابن والاب والم والجد فهل يستويان وألا يحتتم تقديم الابن على الاب وتقدم الجد على الم وينبغي أن من الأقرب هنان ادلى بجموعته على من أدلى بجموعته يقدم الاخ الشقيق على الاخ لا به وهكذا في العموم وقضية التعبير بالأقرب تقديم الام والم من الام على ابن العم الشقيق أو الاب وان كان ابن العم معصوما وينبغي أن واد بالورثة ما ينشئ ذوي الارحام هذا **(فرع)** ولو اختلف اعتقاد الميت وغسله في أقل الغسل رأ كلة فلا بعد اعتبار اعتقاد المغسل على علم الهيئة وأما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فنبني مرعاة الولي والأقرب أن طلب الاكمل خاص بالمسلم لان غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب الاكمل فيه أما الجواز فلا مانع منه عرش **(قوله وان يكون على نحو الح)** أي كسر وهيئ ذلك ويكون عليه معصيتا كاستلقاه المحضر لانه أمكن لغسله نهاية وبغني **(قوله مر تفع الم)** أي وسبق قبله القبلة شرح بافضل **(قوله بالهضيف)** أي بحيث لا يمنع وصول الماء إلى موضع السجدة أن يغطي وجهه بخرق من أولها يضعه على المغسل نهاية وبغني أي لان الميت مظنة التغير ولا ينبغي الظاهر ذلك عرش **(قوله ما أخذوا الم)** عبارة عن نهاية لما اختلفت الضعيفات في غسله هل يخرجه أم تغسله في شبهة فذهب الغساس وسواءها تقاضا يقول لا يخرجوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية فسأله في قبصه الذي مات فيه اه قال عرش فان قلت الهاتف يخرجه لا يشتبه حكمه فلت يجوز أن يكون انضم إلى ذلك اجتهد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل أو أجمعوا عليه فلا استدلالا بما عاينوا باجمعهم لا لسماع الهاتف اه **(قوله إن اتسع كماله)** عبارة شرح المنهج والمعنى وينخل الغاسل يده في كماله كان وأصغر يغسله من تحتها وان كان ضيقا فثق

(الم) قال في شرح العبابوس علم ما يأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل أولى ثم رأيت في المجموع في التكفير انه يحصل بفعل الممي وجوب الجنون لوجود المقصود اه ومثله في ذلك كظاهر ظاهر الح والدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد يناهضه تعليلهم إصراره من الكافر بأنه من جملة المكفئين الا أن يجاب بان هذا لا يقتضي المنع في غير المميز ولا لاقتضى المنع فيه لأنه ليس من جملة المكفئين وقد تقرر سقوط الغرض بصلاته فأولى الغسل ثم رأيت الزركشي قال ان كلامهم يقتضي شخص من المميز وغيره قال لا يجزئ من لانه ليس من أهل الغرض وقد علمنا ما في هذا الأخير فتأمل اه **(فرع)** * لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يصح في ولا يقال الخاطب بالقرض غير جواز انه انما هو طلب بذلك غيره ليجز ماذا أنفع كرامة كتي **(فرع)** * آخر لو مات انسان ما تحققوا وجهه ثم أحى حيا حقيقة ثم مات قالوا له الذي لا شك في ماله من جملة تجهيز آخر خلافان توهمه **(قوله)** يؤخذ منه ان الولي اقرب للورثة لكن بشرط ان توجد المالح هومقيد كقوله انه لا ركشي بماذا لم يكن بينهما دوا ولا فكا جني شرح مر

عن غير الغاسل ومعناه **(مستور)** بأن يكون مسقفا نص عليه في الام وان سألنا فيه ليس فيه نحو كوة بطعم عليه منه لان الحلي يحرص على ذلك ولانه قد يكون يبدله ما يكره الاطلاع عليه نعم لو لم يبال بفعله عليه وان لم يكن غاسلا ولا معينا لحرصه على مصفاه كاقفل العباس فان ابنه الفضل وابن أخيه عليا كانا يغسلانه صلى الله عليه وسلم وأسامعة يتناول الماء والعباس يدخل عليهم ويخرجهم ويؤخذ منه أن الولي أقرب للورثة لكن بشرط أن توجد فيه شروط الاتيقف الغاسل في الظاهر وان يكون (على) نحو (لوح) مر تفع لئلا يصبه وشاش وواسم على ليخدر الماء عنه (والا كمل) انه يغسل في شخص بال يضيف لما صحت اثم لها أخذوا في غسله صلى الله عليه وسلم ناداهم متلفعين داخل البيت لا تفتروا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صوماءه ان خصوصية يحتاج لدليل لانه خلاف الاصل ولانه أكثر من ان اتسع كماله والافتقار إلى نص

فان فقد وجب ستر عورته

وأَنْ يكون (جملة) مالح (باردة) لانه يشد البدن والسحق رخصه نعم ان احتج له لقوله قد ورد أو سخر فلا بأس وينبغي ابعاده انما اعترضه رشاها كما بأسه وأن يحتجب ماله زمزم الضلال في نجاسة الميت ولم يراع غايته في اخذ الله المسجد لأن ماله مختلف للسنة المصحة كما يعلم مما يأتي (ويجلبه) الغسل برق (على المغسل) المرتفع (ما زاد في ورائه) احلاسا وفشالان اعتدله قد عيى ما عجز عنه (وضع عينه على كتفه واجهله في نفرة قتاه) وهو مخرج من كتفه لئلا يغيب رأسه (ويستند ظهره الى كتفه اليمنى) لئلا يستقر (ويجرب ساره على ظهره) امرأه (التي) أي مكره الرقيق الذي تم فوع تحمل لامر شدة لان احرام الميت واجب قاله المارودي (يجز ما فيه) من الفضل ان شدة من خرج بعد الغسل ولتكن الجمرة فاقبضه الطيب من أول وضعه من حين موته الى ان شاة وتولين العين بكثر قبض الما اذهاب العين انما جرد به ما يمكن (ثم يضعه لقتاه) يغسل بيساره ويغسله خوقسوة (ثم يمسح يديه ويحوله كما يستحي الى الاولى خوقه لعل سوءا على ما قاله الامام

رؤس الشارب يمر وأدخل يده في موضع الفتق فان لم يوجد قص أول بيتاً غسله فيه ستر منه ما بين السرة والركبة اه قاله الجعري الشارب يصح جمع ذخير يصح بالكسر وهي المسماة بالنيافق ورؤسها هي الحياطة التي في أسفل الكعب ولا يحتاج لاذن الوارث كغفاه باذن الشارع ولما فيه من المصلحة لم يمت من عدم كشف عورته عرش اه وفي الكردى على باطل وفي الاعاب ظاهر كلامهم أن الغسل لا يحتاج الى استئذان الورثة في الفتق وان نقصته العتمة فمما ممت قاله ينبغي أن يحمله حيث لم يكن في الورثة محجور عليه والا يعز فتحة المنص ليعتبه اه (قوله فان فقد وجب المالح) وواضح أنه ينبغي ستر ما زاد على المالح ستره جميعه ما قرب يصري (قوله ستر عورته) عبارة في شرح بافضل ستر ما بين سرة وركبتيه مع خزمه منهما اه (قوله مالح) الى قوله ولم يراع في النهاية والمغنى (قوله مالح) أي اصاله فلا ينبغي مخرج العنب المالح عرش (قوله لانه المالح) أي البادر (قوله والسحق المالح) وكذا العنب يجعري (قوله فلا بأس) عبارة النهاية فتكون حديثاً أولى ولا يبالغ في تحضنه لئلا يسهل على المفسد اه (قوله وينبغي المالح) والاولى ان بعد المالح في ماء كبير ويبدعه عن الرشا شئلاً بقدره أو يصبر مستعملاً وبعده مما بين آخر من صغيراً ومتوسطاً يعرف بالصغير من الكبير ويصفي في المتوسط ثم يغسل بالمتوسط قاله في المجموع غناه اه (قوله وان يحتجب ما عجز من المالح) أي فيكون الغسل به خلاف الأولى عرش (قوله في انشائه المسجد) أي اصالته اه (قوله برق) الى قوله ورد في المغنى والى قوله حتى بالنسبة الى في النهاية قولنا لمت (مثلاً) أي قبل ان ياتى يغنى (قوله لان اعتدله) لعل المراد به الجلوس بلايل ويحصل أن المراد احتقاه عبادة النهاية والمغنى ليسهل خروج ماني بطنه اه قول المتن (في نفرة قتاه) والقفا مقصور وجوزوا الفراء مد مغنى (قوله وهو المالح) أي القفا (قوله مع رفع تحمال) أي قبل عرش (قوله بعد الغسل) أي أو بعد التكفين فيسجد به أو كتمه مغنى وفيه (قوله فافتحه الطبيب) أي منشرة الرأحة كرى قول المتن (ولتكن الجمرة مالح) وفي الجعري عن القليوبى بان كان محرم اه واستظهر عرش أنه لا فرق بين كونه خالياً عن الناس وغيره وفي الاثنى الجمرة بكسر الهمزة (قوله من أول وضعه) أي على المغسل (قوله وليعن العين المالح) أي حين مسح البطن ثم ياتى قول المتن (ثم يضعه لقتاه) أي مستلقياً كما كان ولا نهاية ومغنى قال عرش في تعبيره انما ضجبح تجوز وجهه فثقتان يلحقه قبل قتاه اه (قوله ما ملحه) الاولى ثنية الصبر على النهاية والمغنى (قوله كما يستحي الحى) أي بعد قضاء حاجته غناه (قوله على ما قاله الامام المالح) اعتمدته المغنى عبارة وفي النهاية يقول السبط يغسل كل سبعة صفرقة ولا شئ أنه بلغ في النفا فاه (قوله بان الماعدة) أي سبعة لا تتقال (قوله حرمة ممس شئ من عورته المالح) مفهومه مجوز أم أحد الزوجين ماعداء رة الآخر أى بلا شهوة ولا حرم كالنظر بل أولى فلنأمل سم (قوله حتى بالنسبة لاحد الزوجين) اعتمدته عرش وقال سم عبارة تشرح البهجة طاهرة في جواز أم أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما يئناه بهامشه وواقع مر وكذا اخذنا الكرى في كثره فقال بهد كلامه مناصه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين المس الآخر بعد الموت في سائر بدنه وانه انظر كذلك اذ هو أولى من المس بشرط انتفاء الشهوة انتهى وراى أن تغاير باب النكاح بما يتألف ذلك اه (قوله ودبان الماعدة المالح) كذا شرح مر (قوله حرمة ممس شئ من عورته بلا حائل) مفهومه مجوز ممس أحد الزوجين ماعداء رة الآخر أى بلا شهوة ولا حرم كالنظر بشهوة بل أولى فلنأمل (قوله حتى بالنسبة لاحد الزوجين) عبارة تشرح البهجة طاهرة في جواز أم أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما يئناه بهامشه (قوله حتى بالنسبة لاحد الزوجين المالح) تشرح جملة ممس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة وفيه نظر ويؤيد النظر اطلاق قولهم الا لا يمس أي ندبا باطلاق ان عدم المس مندوب فقط بدل على جواز مس العورة بلا شهوة مر ثم رأيت شيخنا الامام آبا الحسن العسكري قال في كثر في شرح قول الحسن الثاني لا يمس بعد كلام فرمنا مناصه ومقتضى ذلك انه يجوز لكل من الزوجين مس الآخر بعد الموت في سائر بدنه وانه انظر كذلك اذ هو أولى من المس وهو كذلك بشرط انتفاء الشهوة اه ثم رأيت

والغزالي ودر بان الماعدة عن هذا المثل أولى ولما اخرج في وجوب محرم ممس شئ من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لاحد الزوجين

تختلف نظر أحد هـاوسيد

بلا شهوة ولو للعودة لانه

أخف (م) يلقى ثلثه ويغسل

ما أصاب يده علمه ونحوه

أشنان و (يلف) خرقه

(أخرى) يساره أيضا

ويغسل ما بقى على يده من

فذر ظاهر أو نحو ويحب

لفها إلى العودة كيحس

فعل انه يسكن كفى المجموع

عن الشافعي والأصحابه

بعد خرقين نظمتين واحدة

السواطين وأخرى بلسنة

البدن ثم خرقه طيفة

على أصبعه (ويغسل

أصبعه) تلك والاولى أن

تكون اليسرى خلفا

للعملى كبعض نسخ المحرر

(فيمرر بها على أشانته)

يشيئ من الماء كسوال الحى

ولا يفتح أشانته للراجل

الماء جوفه فيفسده فيسل

يؤخذ من هذا أن الحى

يستأنك باليسرى اه

وليس كذلك لوضوح الفرق

فإن الأصبع هنا مباشرة

للأذى من وراءه فقولنا

كذلك ثم نعم قياسه ألوقلنا

بحصول السؤال الأصبع

أو أرفق خرقته على أصبع

للاستئناس بها ولاذى ينفذ

منه لها من كونه باليسرى

(وزيل) ما أصبعه اليسرى

أيضا وطما الخرقه والاولى

الخصم (ماتى مفر به)

فتح أوله ونالته وكسرهما

وضعهما وفتح ثم كسر

وهي أشهر (من الأذى)

مع شئ من الماء يتعهد كل

ما يبدنه من أذى (و) بعد

ذلك كله

(قوله) يختلف نظرا أحد هـاوسيد (الح) حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العودة بلا شهوة وحرمة مسها

كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضى حرمة نظر العودة بلا شهوة ونظاها الصبرى والسيد البكرى

هناك عن مجموع وزاد البكرى ويضيه أن السيد كذلك اه ولا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه المغمى

وحمل مر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة وسئل الاول جله على ما إذا لم يكن غاسلا ولا

معناه عبارة الشارح في شرح بافضل وبغض الفاسل ومنه يصير وجوب اغايب السرقى كفى جزمه عنهما

الآن يكون زواجره ولا شهوة فندبا فبعد ذلك فنظر بلا شهوة خلافا لاولى الخلاف على النظر كغيره

المغسول من غير دوا المس كالنظر فيه ذكر اه (قوله) ولو للعودة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فتمتنع

نظرها للعودة بلا حاجة مر اه سم (قوله) باقى) الى قوله ويجب في النهاية والغنى (قوله) ويغسل ما أصاب

أى أن ثلاث سم ونهايه (مضى) (قوله) باقى) الى قوله ويجب في النهاية والغنى (قوله) ويغسل ما أصاب

اه بعد خرقين (الح) معنى قول الشارح الا فى ثم يلفه اه بعد ثلاث خرقا لكن الذى صرح به كلام

الأصحاب أنها خرقتان لا غير وإن التى يلفها على أصبعه للاستئناس هى الثالثة فهو الاربعة خلافا لما يقتضيه

صنيعه الآن يؤول من اراده بعضهم تلك الخرقه تطيقا لم يصبه من شئ من القصد بصرى وقال الكردى على

بافضل أن ما بقى خرقه تالفة لطيفة تكون على أصبعه السابعة من يد اليسرى اه أى وكلام الأصحاب

الخرقة الكبيرة التى اليد (قوله) على أصبعه) أى السابعة منها ومعنى (قوله) تلك) الى قوله قبل فى النهاية

والغنى الا قوله خلافا الى المتن (قوله) والاولى أن تكون (الح) وفارقا لحى حيث يستأنك باليمين لخلافه لأن

القدز لم يتصل باليد بخلافه هنا نهاية ومعنى وباقى الشرح ما يشبه (قوله) ولا يفتح أشانته) اذا كانت

مراصة معنى أى يسكن أن لا يفتح أشانته فلو ضا لم يفتح فان دما زواجره وصل الماء لجوفه من والاذا لم

تخصف فو كان يبرمه طوله لو كان حيا لوقف على فتح أشانته أخيه فقهوا عن علم سبق الماء لجوفه عن

(قوله) من هذا) أى من استئناسك المبت باليسرى (قوله) ما ألقاها (الح) أى وانه لو استئناسك المبت بنحوه وكان

باليمين حلى اه يحسرى عبارة الصبرى قد يدل قياسه أن الخرقه هنا لو كتبت بحيث تمنع نفوذ شئ الى

الأصبع من كونه باليمين فلتأمل اه (قوله) يتعهد (الح) بفتح عن قوله السابق ويغسل ما بقى (الح) (قوله)

وبعد ذلك كمال (الح) يحتمل الاستحالة المذكور بقوله ويغسل يساره (الح) وينبى أن تأخير الوضوء عنه على

وجه الذنب فهو زنته قد علمه بحسرة عن المس كفى الحى السلام سم قول المتن (وضوءه كالحى)

و يتبع بعد ذلك ما تحت الظاهر أن لم يقلها وظاهر أذنى موصاهية شرح بافضل زادا هنا بنوا لاولى كما

ما كتبه بعد من باب النكاح للشارح وغيره وهو بخلاف ذلك (قوله) يختلف نظرا أحد هـاوسيد بلا شهوة

حاصل كلام الشارح جواز نظر العودة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح

ما يقتضى حرمة نظر العودة بلا شهوة فانه قد قول المستفتى هناك والزوج النظر الى كل بدنها حال الحياة

ثم قال بحال الحياة أى يخرج بحال الحياة ما بعد الموت فهو كالمرء اه اذا حرم بحرم نظره وورثه ولو بلا

شهوة وبعبارة الصبرى هناك فان مات صار الزوج كالحرم فى النظر كما إذا قد شرح المذهب اه وبعبارة كثر

الاستاذ فتعنى أى الحسن هناك أما بعد الموت فيصير الزوج كالحرم فى النظر كفى المجموع ويضيه أن السيد

كذلك اه ولا يخفى أنه إذا حرم النظر حرم المس لأنه المغمى منه وحمل مر المذكور في باب النكاح على

ما إذا كان هناك شهوة (قوله) ولو للعودة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فتمتنع نظرها للعودة بلا

حاجة مر (قوله) ويغسل ما أصاب يده) أى أن ثلاث (قوله) فى المتن ويغسل (قوله) أى السابعة فيها يظهر

فاله فى شرح الروض قال مر من اليسرى كما صرح به المازرى واعتصمه الاسنوى وغيره اه شرح مر

(قوله) والاولى أن تكون اليسرى) فارقا لحى حيث تسولك باليمين لخلافه ولان القدز لم يتصل باليد

بخلافه هنا شرح مر (قوله) كسوال الحى) هذا يدل على أن هذا السؤال المستأنا يقال هذا يؤيد أن أول

سئل وضوء الحى السؤال لا تقول ظاهر كلامهم أنه لا يطلب غسل كفى المبت أولا فلهذا كان السؤال أولا

بعد كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتركه يغسل ما تحتها والوجه كالماء
 الزركشي أنه ينوي الوضوء الوضوء السنون كلفى الغسل اه قال ع ش قوله ويتبع بعد أي وجوبا
 ان عل أن تحتها ما نغم من وصول الماء والاندبا ولا فرق في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيميا
 أو لا وقوله انه ينوي أي وجوبا وقوله الوضوء السنون يفيد أنه لا بد في وضوء الميت من التيمم بخلاف الغسل
 اه ع عبارة شيخنا لا تجب فيه الغسل لكن تسنن خروا من الخلاف بخلاف في الوضوء فاهم واجبة
 وانك بلغز و يقال لما شئ واجب ونيت مستوتى مستوتى وجبة فغسل الميت واجب ونيت مستوتى مستوتى
 سنة ونيت واجبة اه وعبارة البحري قرر رضى سم وجوب نية الوضوء ثم قرر بعد هذا استحبابها
 شوبرى وجرى الزايدى على الوجوب وهو المذهب اه (قوله وضوء) الى قول المتن ورسحهما في المغنى
 والى قول الشارح ولا ينافى في النهاية الا قوله وكذا من شعر غيرهما (قوله وضوء كاملا) أي ثلاثا تارة نهاية
 ومنه (قوله) محضه واستشاق ولا يكتفى عنهما لم أر أي قول المصنف يدخل أصبعه في الماء لأنه كالسوء
 وزايد فى التنظيف نهاية (قوله فيهما) أي المضمضة والاستنشاق قول المتن (سدر) وهو شعر النبق
 بكسر الهمزة الواحدة الواحد سدره شيخنا لا يجوز البحري ورفى النبق اه (قوله كالطخى) أي بالصابون
 قول المتن (و رسحهما) أي بعد غسلها جميعا وظهر أن هذا هو الأصل فلو غسل رأسه ثم مسح فغسل
 هكذا فى المجموع أصل السنة ع ش (قوله أي شعورهما) لا يخفى ما فيه فان أضافت لحدسهما الآية
 ولا تخبر بنية صرى أي فقه جمع بين الحقيقة والعبارة النهاية والمغنى فى شى شعر رأسه وحلته اه
 (قوله ان تلبدت) المذهب أن التلبس شرط للترسيع مطلة اشرح مر وفى شرح الرضا وجه أنه شرط
 لترسيعهما وأوسع الأسانف وظاهر المتن أن طلب الترسيح يكونه بوسع الأسانف لا يتقيد بتلبد شعرهما وهو
 حسن وان قد فى الرضا طلب الواسع بالتبديع المذهب أن التلبس شرط لاصل الترسيح سم عبارة الرشدى
 قوله مر مطلة أى سواء فى ذلك المسط واسع الأسانف وغيره أى خلافا للأمداد من جعل التلبس شرطاً
 واسع الأسانف فقط اه وعبارة ع ش قوله مر ان تلبدت مفهومه أنه اذا تلبد لاسن و ينسب ان
 يكون مباه اه (قوله فالأولى أن يقدم الرأس الخ) أى ولا يعكس ثلاثا يقول الماسن ورأس على لحته
 فيحتاج الى غسلها ناه اشرح بافضل قول المتن (واسع الأسانف) ينسب فيمالو شرح بضيق الأسانف أو
 لا غير رفق بحيث انتفخ كل الشعر أو أكثره أن يحرم ذلك لأنه بعد ازراه الميت ولازمه حوالم سم (قوله)
 ولا ينافى هذا الخ أي قوله قبل ندبا سم (قوله ان نحو الشعر بضيق الخ) وظاهر أن الصلاة على الميت تتضمن
 الصلاة على الشعر ان كان غسل سم (قوله بعد ذلك) الى قوله وبسحب في النهاية والغنى الا قوله لامره

وبعد المضمضة فهو عند المضمضة له دما متوسط بينهما و يتقدم عليه هو صالح للقول بان أول سن وضوء
 الى السوء والاولى به ثم عند المضمضة فليست امل (قوله فى المتن ووضوءه كالخى) ان كان فى حين ذلك
 أخرى أضاف الترتيب بين الاستيعاء المذكور وقوله وبغسل بيساره الخ وبين الوضوء وينبغي انه على وجه
 الاوليه وأنه يجوز تقدم الوضوء على الاستيعاء ويحترز عن المس كلفى الخى السليم وان يكن فى حين ما ذكر
 صدق يجوز كلا الأمرين فإلى الخى السليم (قوله أي شعورهما ان تلبدت الخ) المذهب أن التلبس شرط
 لترسيعهما مطلقا مر وفى شرح الرضا قوله ان تلبد أي شعورهما شرط لترسيعهما وأوسع الأسانف
 ويجعل شرط لترسيعهما مطلقا كما هو ظاهر كلام المجموع والاول وجه اه وظاهر المتن أن طلب
 الترسيح يكونه بوسع الأسانف لا يتقيد بتلبد شعرهما وهو حسن وان قد فى الرضا طلب الواسع بالتبديع
 والمذهب أن التلبس شرط لاصل الترسيح سم (قوله كالخ) واقف عليه مر (قوله فى المتن واسع الأسانف رفق)
 ينسب فيمالو شرح بضيق الأسانف أو لا غير رفق بحيث انتفخ كل الشعر أو أكثره أن يحرم ذلك لأنه بعد
 ازراه الميت ولازمه حوالم (قوله ولا ينافى هذا) أي قوله قبل ندبا (قوله ان نحو الشعر بضيق الخ) وظاهر
 أن الصلاة على الميت تتضمن الصلاة على الشعر ان كان غسل (قوله ويحرم كرهه على وجهه) قال فى شرح الرضا

(وضوء) وضوء كاملا

بمضمضة واستشاق وغيرهما

وعلى فيهما رأسه لا يدخل

الماء جوفه ومن ثم لم يندب

فيهما مبالغة (كالخى ثم

يغسل رأسه ثم لحته بسدر

وشعره) كالطخى والسدر

أق (و رسحهما) أى

شعرهما ان تلبدت كما

اقتضاه كلام المجموع لانه

ما فى أصولهما كما فى الخى

واذا أراد الترسيح فالاولى

أن يقدم الرأس كما بحث

وان يكون (مسطحا) بضم

أو كسر فكأن و بضمهما

(واسع الأسانف رفق)

ليقل الانتفاخ أو بعدم

(ورق) ندبا (لتنفخ) أى

الساقت بينهما وكذا من

شعر غيرهما (اليه) فى

كفنه ليدفن معه أكرامه

ولا ينافى هذا ما رأى أن نحو

الشعر بضيق عليه وبغسل

وبسدره ودفن وجوف الخى

الكل لان هنا من حيث

كونه معه وذلك من حيث

ذاته (وبغسل) بعد ذلك

كأن شق العين ثم الإبرس

المقبلين من عنقه لمقدمه

الاسبرمن مقلبه ثم
طوره، حصل أصل السنة
ويحرم كسبه على وجهه
(فقد هذه) الأفعال كلها
فقط لغو السرد لأن السرد
في الفضل كجوه واضح فلا
يرد عليه (غسله) وسحب
غسله (ثانية) غسله
(ثالثة) كذلك (د) يستحب
في كل من هذه الثلاث ثلاث
صلوات وذلك أنه يستحب
(أن يستعان) في الغسله
(الأولى) من كل من الثلاث
(بسرور أو طمعي) بكسر
الخاء في الأفض لأزالة
الوسخ ثم بذلك يغسله
ثانية (ثم) بعد ذلك
تغسلت في ثم يغسله من
الثلاث (بصياحه فراح)
بفتح القاف أي نال (من)
فرجه، بفتح فاف كأي نزع
وبغاف ثورن كأي أشوى
وعبر إلى روضة الباني وهو
جانب الرأس وفسر الفرق
في القاموس الطريق في
شعر الرأس وتظاهر أن
المراد من العبارة واحد
وهو الصبغين أول جانب
الرأس المستقيم يقول
شئ من الفرق إذا لم يدرك
الطريق للمحل الأبيض في
وسط الرأس المخدور عنه
الشعر في كل من الجانبين
(أي القديمة بغير أو السرد)
فعل أن يعجز عما يقدر
ثم غسلان لكنه يخبر

[illegible]

في القراع بين أن يفرقه بأن يجعله عقب ثقب السدوق كل غسلة وأن يواليه بأن يغسل الست التي بالسدوق وإلى الثلاث بأفضل القراع الحصل وألاها للفرص وأنها وإنها السنة الثالثة وهل السنة في حب القراع أن يحلن ثم يغسل عليه جمعا وغدا فمعه امرأه في غسلة

بأفضل أى لثة للحركة فيه عش (قوله فان لم يحصل الانتقاء بالثلاث المذكورة) هل المراد بهما ذكره بقوله السابق ويستحب في كل من هذه الثلاث الخ حتى تكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالجنس في قول الماوردي أو كل منهما من الجنس التي كل واحد منهما ثلاث حتى يكون مجموع الجنس خمس عشرة قلبا بصح ويجوز اه سم حزم الكندي على أفضل بأن المراد بهما ذكره على عبارة حاصل ما ذكره أى الشارح في شرح بأفضل أنه سن ثلاث غسلات وأنه حبش حصل الانتقاء بوقادة السدر تحصل الثلاث فخصم غسلات الأولى بالسدر أو نحوه والثانية تريله وهاهنا غير محسوس بثمن ثلاث الماء القراح وعن المحسوس وأبو يكون معهن قلب كافور وان لم يحصل الانتقاء بمن نحو السدر سن زيادة ثانية وثالثه وهكذا إلى أن يحصل الانتقاء ويزيل عقب كل مرة بغسله ثانية إن أراد عقب كل غسلة بماء قراح وإن أراد آخر الماء القراح إلى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه أولى وحري في التحفظ على سن ثلاث غسلات وفي كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم ثالثة من ثلثه من الصالح أو ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها من ثلثه وبخمس ثلاث بالقرع إلى عقب السيف فهي تسع غسلات على كذا التقدير ثم إن لم يحصل الانتقاء بالتسع زاد إلى أن يحصل الانتقاء اه وقضية كلام النهاية أن المراد فخصم فسبح في كلام الماوردي ما مر عن سم وقضية كلام شيخنا خلافاً لمعنى قال في شرح قول الغزالي ثلاثا أو خسا أو أكثر ما مضى قوله ثلاثا والسنه أن تكون الأولى بنحو سدر والثانية من ثلثه بماء قراح فيها قليل من كافور ومحل الاكتفاء بها حيث حصل الانتقاء واجب الانتقاء وقوله أو خسا أو ثلاثا تكون الأولى بنحو سدر والثانية من ثلثه والثالثة بالقرع فيه قليل من كافور أو والثالثة بنحو السدر كالأولى والرابعة من ثلثه والخامسة بماء قراح فيه ما ذكر وقوله أو أكثر أى من الجنس والأكثر منها الماسبح فالأولى بنحو سدر والثانية من ثلثه والثالثة بنحو سدر والرابعة من ثلثه وللباقية على ما قراح أو الثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة كذلك والسادسة من ثلثه والسابعة بماء قراح أو الثامنة بنحو سدر والتاسعة على ما قراح فالأولى القراح وخمسة من ثلثه وترى أن يكون من الجنس والحاصل أن أدنى السكال ثلاث أو أكثر تسع أو سبعة حتى أوسع خلافاً لقول المحشي وأكلمه سبعة أو أكثر اسراف اه (قوله زاد) أى حتى يحصل نهاية أى بخلاف طهارة الخ لا يزيد على الثلاث الفرتان طهارة الخ محض تعبد وهذا ما قصد النفاقة شرح البهجة واسنى ولا فرق في طيب الزيادة للنفاقة بين الماء المألول والماسبل وغيرهما عش (قوله فسبح) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الانتقاء عليه فاصورة السبع ولعل صورته أن يحصل الانتقاء بالسادسة فحينئذ سبعة لا ينال اه (قوله والزائدة اسراف) أى على السبع وإن كان الماء مسبباً لانت السبع هنا كالثلاث أو الوضوء بجماع الطلب وقد قالوا فيه إن استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المألول وغيره عش (قوله ولا يسقط الغرض بغسله الخ) أقول يؤخذ من ذلك مسئلة كثيرة الوقوع وينقل عنها وهو إذا كان على شخص غسل واجب فليلبثه بنحو اشتان ثم يغضب الماء عليه ناوياً بغير الجنابة مثلاً فلا فرق لعدم لتمامه بتغير الماء ذكر التغير المضري على أن في ذلك ما عايناً خروجه وجود الصارف الذي يعين معه استدامة المثالي في الطهارة كما يؤخذ مما تقرق الوضوء وليستغن للثلاث فانه بهم وكثير ما يغفل عنه بصري (قوله ويجازى رتبته الخ) يريد قوله يستحب في كل من هذه الثلاث الخ (قوله)

(قوله فان لم يحصل الانتقاء بالثلاث المذكورة) هل المراد بهما ذكره الشارح بقوله السابق ويستحب في كل من هذه الثلاث حتى يكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالجنس في قول الماوردي أو كل منهما من الجنس التي كل واحد منهما ثلاث حتى يكون مجموع الجنس خمس عشرة قلبا بصح ويجوز اه سم حزم الكندي على أفضل بأن المراد بهما ذكره على عبارة حاصل ما ذكره أى الشارح في شرح بأفضل أنه سن ثلاث غسلات وأنه حبش حصل الانتقاء بوقادة السدر تحصل الثلاث فخصم غسلات الأولى بالسدر أو نحوه والثانية تريله وهاهنا غير محسوس بثمن ثلاث الماء القراح وعن المحسوس وأبو يكون معهن قلب كافور وان لم يحصل الانتقاء بمن نحو السدر سن زيادة ثانية وثالثه وهكذا إلى أن يحصل الانتقاء ويزيل عقب كل مرة بغسله ثانية إن أراد عقب كل غسلة بماء قراح وإن أراد آخر الماء القراح إلى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه أولى وحري في التحفظ على سن ثلاث غسلات وفي كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم ثالثة من ثلثه من الصالح أو ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها من ثلثه وبخمس ثلاث بالقرع إلى عقب السيف فهي تسع غسلات على كذا التقدير ثم إن لم يحصل الانتقاء بالتسع زاد إلى أن يحصل الانتقاء اه وقضية كلام النهاية أن المراد فخصم فسبح في كلام الماوردي ما مر عن سم وقضية كلام شيخنا خلافاً لمعنى قال في شرح قول الغزالي ثلاثا أو خسا أو أكثر ما مضى قوله ثلاثا والسنه أن تكون الأولى بنحو سدر والثانية من ثلثه بماء قراح فيها قليل من كافور ومحل الاكتفاء بها حيث حصل الانتقاء واجب الانتقاء وقوله أو خسا أو ثلاثا تكون الأولى بنحو سدر والثانية من ثلثه والثالثة بالقرع فيه قليل من كافور أو والثالثة بنحو السدر كالأولى والرابعة من ثلثه والخامسة بماء قراح فيه ما ذكر وقوله أو أكثر أى من الجنس والأكثر منها الماسبح فالأولى بنحو سدر والثانية من ثلثه والثالثة بنحو سدر والرابعة من ثلثه وللباقية على ما قراح أو الثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة كذلك والسادسة من ثلثه والسابعة بماء قراح أو الثامنة بنحو سدر والتاسعة على ما قراح فالأولى القراح وخمسة من ثلثه وترى أن يكون من الجنس والحاصل أن أدنى السكال ثلاث أو أكثر تسع أو سبعة حتى أوسع خلافاً لقول المحشي وأكلمه سبعة أو أكثر اسراف اه (قوله زاد) أى حتى يحصل نهاية أى بخلاف طهارة الخ لا يزيد على الثلاث الفرتان طهارة الخ محض تعبد وهذا ما قصد النفاقة شرح البهجة واسنى ولا فرق في طيب الزيادة للنفاقة بين الماء المألول والماسبل وغيرهما عش (قوله فسبح) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الانتقاء عليه فاصورة السبع ولعل صورته أن يحصل الانتقاء بالسادسة فحينئذ سبعة لا ينال اه (قوله والزائدة اسراف) أى على السبع وإن كان الماء مسبباً لانت السبع هنا كالثلاث أو الوضوء بجماع الطلب وقد قالوا فيه إن استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المألول وغيره عش (قوله ولا يسقط الغرض بغسله الخ) أقول يؤخذ من ذلك مسئلة كثيرة الوقوع وينقل عنها وهو إذا كان على شخص غسل واجب فليلبثه بنحو اشتان ثم يغضب الماء عليه ناوياً بغير الجنابة مثلاً فلا فرق لعدم لتمامه بتغير الماء ذكر التغير المضري على أن في ذلك ما عايناً خروجه وجود الصارف الذي يعين معه استدامة المثالي في الطهارة كما يؤخذ مما تقرق الوضوء وليستغن للثلاث فانه بهم وكثير ما يغفل عنه بصري (قوله ويجازى رتبته الخ) يريد قوله يستحب في كل من هذه الثلاث الخ (قوله)

السدر من الثمان والثمانين وأخبرني السابق لم أرف ذلك نصراً يحاول قبل تحصل السنة بكل والاخرة أولى لانتها فان لم يحصل الانتقاء بالثلاث المذكورة فزاد ويسن وتران حصل بشع وان حصل من لم يزد طهين كما اقتضاه كلامهما وقال الماوردي هي أدنى السكال وأكلم منها خمس فسبح والزائدة اسراف اه ولا يسقط الغرض بغسله تغير ماؤها بالسدر تغيراً كثيراً لانه يسببه الطهور به كالمسألة الخاطئة وهي الأولى والمزيلة له وهي الثانية من كل من الثلاث ويجازى رتبته المتين به المتين يعلم أنه لا اعتراض عليه وقول من كل من الثلاث هو ما عايناً جمع وصريح به خبر أم عطية فاقصراً من ذلك والروضة كالاستحباب على الأولى لم يحصل

على ما ذكرته يجعل على أنه لبيان (١٠٦) أقل الكمال واقتضاء التنازله الصدر والحلمى تنازع قول الماوردى السدر أولى للنص

على ما ذكرته وهو قوله من كل من الثلاث اه كرى (قوله واستحب المني إعادة الوضوء الخ) وفيه نظر بل ظاهر كلامهم بخالفه مخرج م ر اه سم وبصرى قال ع ش قوله م وفيه نظر الخ معتمد اه (قوله من الثلاث) الى قوله وباقى النهاية والمعنى الاقوله كذا (قوله في غير الحرم) أى المأجر اذا مات قبل غلته الاول فحرم وضع الكافور وفيه غلته نهاية ومعنى شرح بافضل فان مات بعده كان كعبه في طلب الطيب شيئا (قوله من الثلاث الخ) ظاهره صيغة مفرقة وتقدم التصريح بذلك من النهاية والكردى وشيخان قول المتن (قليل كافور) هو نوع معروف من الطيب و (قوله غلته) هو المسمى بالطار شيئا (قوله أو كبر الخ) معطوف على قول المتن قليل كافور ونصبه بدل على بناء يجعل فى المتن للفاعل سم (قوله بجوار) أى ولو غير الماء شيئا (قوله لأنه) أى الكافور (قوله ثم ينشفه الخ) ولا يأتى في التشفيف هنا الخلاف في تشفيف الحلى معنى نهاية (قوله لا يلبس كفته الخ) ومما هذا فارتفع غسل الحلى وضوءه أ حيث اعتقوا ترك التشفيف فيها أسنى (قوله وباقى الخ) عبارة الاسنى قال الأثرى وعده صاحب الحاصل من السنن الشاهد عند غلته قالوك أن مراده عند فراغ غسله ويكون كالتابع عنه قال ويحسن ان يزيد اللهم اجعله من التوابين ومن المظهرين أو يقول اجعلني وآياه انتهى وفيما هو ان يأتى في الوضوء بذلك وبعده الاعضاء انتهى (قوله بعد وضوءه وغسله) أى بعد كل منهما (قوله بعده) أى الذى بعد الوضوء (قوله وكذا على الاعضاء) أى يأتى بذكر الوضوء على اختصاصه (قوله اجعله من التوابين) كان المراد من جملتهم حكما لا حقيقة بصرى قول المتن (لو خرج بعده) أى أو وقع عليه نجس فى آخر غلته أو بعده نهاية ومعنى قال ع ش فر ع ل م يكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح غلته ويحتمل الصلاة عليه لان غايته أنه كالحى السلس وهو نفع صلاته فكذلك الصلاة عليه م ر على المنتج وضوءه الشريف بالسلس وجوبه محتمل الدم بخروج قطنة وعصمه عقب الغسل والمادة الصلاة عليه بعده حتى لو أخرجت لا يخلو الصلاة وجبت إعادة ذكر و يبنى أن من المصلحة كثرة المصلين كفى بأحد السلس لا يأتى ما يؤذن وانتظار الجماعة اه (قوله أى الغسل) الى قوله والاصل في النهاية والمعنى الاشارة عليه قول المتن (فقط) أى من غير إعادة غسل أو غيره نهاية (قوله وعليه لا يجب الخ) عبارة النهاية والمعنى والاصل ولا يصير الميت نجسا بوطه أو غيره ولا يحد نأيس أو غيره لا تنفاه تكفيه اه (قوله شئ) أى الازالة والغسل والوضوء (قوله يجب ذلك) أى يجب ازالة ما اذا لم يكن نجسا بمعنى (قوله لأنه) أى خروج النجس من الفرج (ينشفن الطهر) أى يقضيه (قوله مع ذلك الخ) لعله ما لبس عبارة النجاسة والمعنى يجب ازالته مع الوضوء بالخ على تقدير موع وان كان قليلا اذ هو المصمم حذف المضاف قليل لا الغسل كفى الحى اه قال ع ش قوله م ر بالجر وقدران ج ما يقتضى رفعه حيث قال يجب مع ذلك الوضوء اه (قوله كالحى) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله أو بعد الادراج الخ) شامل لما بعد الصلاة بعبارة الجعبرى والضابط المعتمد أنه يجب ازالة النجس بدفن م ر فبعد الادراج بعد الصلاة حتى اه (قوله ولا صل له الخ) أى فلا يتعرض بكون الرجل بغسل المار أو عكسه سوى صور كلامنا في الاصل كما قاله الشارح فهو كالتسنى نهاية يقول المتن (غسل الرجل الخ) (تنبيه) لو صرف الغسل الغسل عن غسل الميت بان قصد به الغسل عن الجنب بقتل اذا كان

على ما ذكرته يجعل على أنه لبيان (١٠٦) أقل الكمال واقتضاء التنازله الصدر والحلمى تنازع قول الماوردى السدر أولى للنص على ما ذكرته أسسنا للبدن الآن يجعل على الاستواء في أصل القبلة فيصل وانفاهم الوضوء لجمع بينهما غربيا واستحب المني إعادة الوضوء مع كل غسلة (وأن يجعل في كل غسلة) من الثلاث التى بالماء الصرف في غير الحرم (قليل كافور) مما الطيب شيئا غيره تغيرا ضارا أو كبر بجوار ما مر أنه نوعان وذلك لانه يقوى البدن ويغفر الهوام والاصحمة أكد وبكره تركه و يبين مقاصله بعد الغسل كالتابع ثم ينشفه تشفيا لمخالفات بيت كفته فيسرع تغيره و يأتى بعد وضوءه وغسله بذكر الوضوء بعد ذلك اعلى الاعضاء على ما مر ويسن اجعله من التوابين أو اجعلني وآياه (ولو خرج بعده) أى الغسل أى وقبل الادراج في الكفن (نجس) ولو من الفرج (وجب ازالته) تنظيره منه (فقط) لان الفرض قد سقط عما وجد على لا يجب بخروج منه الطاهر شئ (وقيل) يجب ذلك (مع الغسل) ان خرج من الفرج الغسل أو لانه ينشفن الطهر وطهر الميت غسل كل بدنه (وقيل) يجب مع ذلك (الوضوء) كالحى أما ما خرج من غير الفرج أو بعد الادراج في الكفن فلا

جنبنا

يجب خبر ازالته من بدنه وكفته قطعاً (و) الاصل أنه (غسل الرجل)

جبا ينيغي وفاقا لم أنه يكفى ولو قلنا باشترط النية لان المقصور والظافة وهو حاصل وكذا لاجتماع على الحى
غسلان واجبا فنوى أحدهما فانه يكفى سم على المنهج اه عش (قوله بالنصب الخ) عبارة عن قول
الرجل الرجل والمرأة المرأة بنصب الأول فيهما عطفه وذلك ليصح اسناد غسل السند المذكور للمؤنث
لوجود الفاصل بالمفعول كقوله لم أنهم أى القاضى امرأة ويجوز رفع الأول منهما ويكون من عطف الجمل
و يقدر على الجملة المعطوف فتنصل مبدوء بعلامة التانيث اه زاد النهاية على أنه بعض ذلك بدون ما ذكرناه
معطوف فهو تابع ويغتر فيمالات يغتر في المتبوع وقد يقال تقدم المفعول هنا بقيد الحصر والاختصاص
ولو قدم الفاعل لم يستقد منه حصر اه وفي سم ما وافقه (قوله وخلافه ركن) مجرد دعوى عن مجموعة
لا سند لها قاله سم أقول سنده قوله لتغو به الخ (قوله وهى الاشعار) ويحتمل انها فائدة الحصر أخذ من
الاطلاق قول السعدان تقدم ماحقه التأخير بقيد الحصر ولا يدخل الحصران كلام من الغر يقين قد يغسل
الاستحباب علم لانه باعتبار الاصل سم وعش (قوله ولو أمرد) والقياس امتناع غسله للأمر إذا حرمنا
النظرة الحاقلة بالمرأة نهاية وفي سم بعد ذكره من النشارى أقول وامتناع تغسل المرأة إذا كان
بالغا حرمة النظر أيضا ظاهر اه وقوله بالغا أى أو مشتهى كما يأتى قال عش قوله وهو القياس الخ
خلافه الخ (تنبيه) قال بعضهم لو كان البيت أمرد حسن الوجه ولم يحضر بحرمه بعم أفضا نافعه على حرمة النظر
البدائى وواقفه لم يكن فيه ما إذا خشي الفتنة لانه اعتمد ما يحتمل الغنى من أنه لا يحرم النظر للأمر إذا
عند خوف الفتنة وهذا ما يثبت به فان الغالب أن يغسل المرء الحسن هو الجانب سم على المنهج وظاهره
وان لم يوجد غيره وينبى أن يقال ان لم يوجد الا هو حازه وكيف نفسا ما أمكن نظره ما قالوه فى الشهادة
على الاختصاص لأن يفرق بان التغسل هنا لا يختلف الشهادة فانه مما يضيع الحق بالامتناع ولا يخلو
والعلم الاقرب وقوله إذا حرمنا النظر أى بان خيف الفتنة على المعتقد اه عش ولو قيل ان الأمر هو
الأول فتجب ان نزل علمه وعلايا طلائعهم ليعبد (قوله ما يأتى الخ) أى قبل قولنا لا يجوز وأولى الرجل
الخ (قوله ذلك) أى بالنصب قول المتن (وبغسل أمتة) أى يجوز له ذلك نهاية (قوله ولو نحو أم ولد) أى
قوله وبغسل فى الغنى الآتية وان جازى وليس لها ولا قول المتن فان لم يحضر فى النهاية لا لا ذكر (قوله ولو
نحو أم ولد الخ) أى كالدبر منها يتوهم معنى (قوله بل أولى) أى المكدرقة والبضع جميعا بينهما يتوهم معنى (قوله
ولا ارتفاع الخ) عطفه على كل وجه عبارة النهاية والغنى والكسابة ترتفع بالموت اه وهى أحسن (قوله لا
مروجة الخ) فى عطفه على مقابلة تأمل ولعل لهمزة قبله سقط من القلم عبارة لانها يتعالم تكن متروجة الخ وفى
الغنى نحوها (قوله ومعدة) أى ولومن شبهة عش (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة اما لما لو كنه بالسى
والاصح حل التمتع بما سوى الوطء فغسلها أولى أو بغيره فلا يحرم عليه الخلو بها ولا سها ولا النظر اليها
بغير شهوة فلا يمنع عليه غسلها لان قولنا يحرم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم بضعها كما صرح به فى المجموع

الاطلاق قول السعدان تقدم ماحقه التأخير بقيد الحصر ولا يدخل الحصران كلام من الغر يقين قد يغسل
الاستحباب علم لانه باعتبار الاصل وأما وجه امتناع رفع الأول لعدم تانيث الفعل فلا سند لى المؤنث
الحقيق المعطوف بدون الفصل بمفعوله فترد عليه أن الفصل حاصل بالمعطوف عليه واما مكان فقد روى مؤنث
للمعطوف وجعل العاقل من قبيل عطفا لجل فلي تأمل (قوله بالنصب) قد وجب من جهة ما لى بان فيه
اشارة الى الاتهام باليت وأنه المقصود بالثبات وان الفاعل هنا أعاد ذكر بالتبعية فلي تأمل (قوله وخلافه
ركن) مجرد دعوى عن مجموعة لا سند لها (قوله ولو أمرد الخ) فى النشارى تنبيه إذا حرمنا النظر الى الأمر
الحاقلة بالمرأة فالقياس امتناع تغسل الرجل اه أقول وامتناع تغسل المرأة إذا كان بالغاً حرمة
النظر أيضا ظاهر (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة اما لما لو كنه بالسى والاصح حل التمتع بما سوى
الوطء فغسلها أولى أو بغيره فلا يحرم عليه الخلو بها ولا سها ولا النظر اليها بغير شهوة فلا يمنع عليه غسلها لانا
نقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم بضعها كما صرح به فى المجموع فاشبهت المعتد بتجريم تحريم

بالنصب وخلافه ركن
لتغو به فكذلك تقدم
المفعول على خلاف الاصل
وهى الاشعار بأهمية
ما الكلام فيه وهو المبتدئ
أمرد لى بان فى الخفى ولانه
من الجنس (الرجل والمرأة)
كذلك (المرأة) الحاقا لكل
بجنسه (و يغسل أمتة) ولو
نحو أم ولد وكسابة ودية
كل وجعل أولى ولا ارتفاع
الكسابة بالموت لا مروجة
ومعدة ومستبرأة ومشتوكة
ومبعضة

فاشبهت المعتدة بجامع تحرير البضع وتعلق الحق بأجنبي نهاية ومعنى (وكذا نحو وثنية) أي من كل ما يتعبرم
 عليه كجموع سبعة نهاية ومعنى (قوله غير المصحة) سأتى في هامش باب النكاح حل نظر ما عدا ما بين سرور كبة
 المصحة أيضاً ونقله عن شرح الأراشد شرح الروض فليست هذه التقيد بدم (قوله وليس لها) أي الامة (قوله)
 ببقاء آثار الزوج بالغ) أي بدليل التوارث نهاية ومعنى قولنا (وزوجته) أي وان تزوج أختها أو نحوها
 أو أربابها أو ما مضى ونهاية (قوله غير الرجعية) أي فلا يغسلها الحرمة مالم ينظر وان كانت كالزوج في
 الحقيقة ونحوها ومثلها بالاولى البائن بطلاق أو فسخ نهاية ومعنى (قوله نظرها) أي المعتدة بشبهة ما عدا ما بين
 السرور كبتها نهاية وسم (قوله ولو ذمية) أي وان لم يرض به ريبا لم يحرمها من أهل بيتها نهاية وقول المتن
 (وهي زوجها) ظاهره ولو كانت أمته وهو ظاهر ولا ينافي هذا ما يأتيه من أنها لاحق لها في ولاية الغسل لأن
 الكلام هنا في الجواز عرش (قوله اجاعا) ولقول عائشة لو استقبلت من أمرى ما استدوت مالم يغسل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأناضول ورواه أبو داود والحاكم ومصححهم على شرط مسلم معنى زائد النهاية أي لو ظهر
 لها قولها المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله إلا سواها لم يحنن بالقيام بهذا الغرض العقاب
 ولأن جميع بدنه يحل لمن نظر حال حياته ولأن ما بكر أو مسمى بان تغسله زوجته أو ما بكرت عيس ففعلت ولم
 ينكره أحد اهـ (قوله أن الغلبة إنما تغسل الخ) في المبالغة بها حتى وفي كثرة الاستاذة الكبرى وغسل الغلبة
 لزجه المسلم مكره سم عبارة عرش أن كان المراد أنها لاحق لها بحيث تقدم عليه في غيرها فظاهر وان
 كان المراد أنها لا تمكن من الغسل فتبطل لانه لا يزم من عدم الاول بقصد الجواز شرأ بيتها من غير
 شرح الروض والمصحة أنه بكرة تغسل التمتع زوجها المسلم وان شئنا الذي ادى اعتمده وهو صريح قول المجلي
 أن يغسل التمتع زوجها المسلم مكره اهـ (قوله أي السيد) أي قوله فان خالف في المعنى (قوله أي السيد)
 أي في تغسل امته وأعدا الزوجين أي في تغسل الأخت نهاية ومعنى (قوله ولا لاس الخ) اسم لاس لاس
 احدهما متعلق به وينفي الخ تحريمه كرهى أي (قوله لشي الخ) متعلق بمسمى أو بضميره المستتر في بصر
 ولا يخفى ما في تعبير الشارع من التقيد ولذا عدل النهاية عما في عقد فاللاس واقع بينهما وبين الميت
 أي لا يثنى ذلك اهـ قال عرش قوله مر أي لا يثنى ذلك أي لا يحسن فالحس مكره في غير العورة ما فيها
 فحرام كرهى في قوله مر وفي الحرة فواجب حرمة مسمى شئ من عوزة بلا سائر اهـ (قوله لا يقال هذا) أي
 قول المصنف وبلغان خرفة (قوله لا نذكر الخ) هذا واضح بالنسبة للخرفة الاولى التي تغسل
 السوا من ايام الخرفة الثانية التي لغير العورة فواضح كون لفهما منسداً فلا تكرار بصرى (قوله وهو) أي الف
 آخر بان يقال ما مر بالنسبة لاصل الذنب وما هنا بالنسبة لئلا فلا تكرار بصرى (قوله وهو) أي الف
 الواجب (قوله شامل لهما) منه يعلم حرمة مسمى أحد الزوجين عورة الآخر كراهة مسمى ما عداها كما صرح به
 ابن حبيب فيما تقدم ونقل مم على حج هناك عن الشارع مر جواز من العور من كل مهن ما عليه
 البضع وتعلق الحق بأجنبي شرح مر (قوله وكذا نحو وثنية على الأوجه) أي الذي يحته البرزى خلافا
 للأصنوي وفروق في شرح الروض على طريق الاصنوي بين نحو الجوس ونحو المعتدة فراجع اهـ (قوله حرمة
 بضعهم) عدا وان جاز له نظر ما عدا ما بين سرور كبتها نهاية ومعنى قوله في المنع هنا والجواز في الحرم
 مع حرمة بضعهم أو جواز نظر ما عدا ما بين سرورها كبتها بان الاصل في الامتناع بالحرم مطلقا من مظنة الشهوة
 فامتنع تغسلهن الا من أباح له الشرع تغسلهن كزوجته ومن في معناه من الامة التي يحل بضعها بخلاف
 المحارم لأنهم ليس مظنة الشهوة فكيف بمنزلة الجنس (قوله غير المصحة) سأتى في هامش باب النكاح حل نظر
 ما عدا ما بين سرور كبة المصحة أيضاً ونقله عن شرح الأراشد شرح الروض فليست هذه التقيد (قوله غير
 الرجعية والمعتدة عن شبهة) أي كقوله لا ذرى انه القاس وأما في شرح الروض عن ردال ركشى له بما
 أشار إليه الماشرح (قوله وان حل نظرها) أي لما عدا ما بين السرور كبتها كجمله به في شرح الروض عن
 الزركشى (قوله أن الغلبة إنما تغسل زوجها الذي) في المبالغة بها حتى وفي كثرة الاستاذة الكبرى وغسل

وكذا نحو وثنية على الأوجه
 حرمة بضعهم عليه وان
 جاز له نظر ما عدا ما بين سرور
 كبة غير المصحة كباقي
 في النكاح وليس لها ولو
 مكاتبه وأم ولد أن تغسل
 سيدها لا تنتقلها لورثة أو
 عتقها بخلاف الزوجية لبقاء
 آثار الزوجية بعد الموت
 (وزوجته) غير الرجعية
 والمعتدة عن شبهة وان حل
 نظرها لتعلق الحق فيها
 بأجنبي ولو ذمية (وهي) أي
 شير من ذكرنا ولو ذمة تغسل
 (زوجها) اجاعا وان
 اتصلت تزوج بان وضعت
 عقب موته ويعلم بما يأتي
 ان الكافر لا يغسل مسلما
 أن الغلبة إنما تغسل
 زوجها الذي (ويقال)
 أي السيد وأعدا الزوجين
 (خرفة) ندبا (ولاس) من
 أحد هما يثنى أن بصر
 لشي من بدن الميت حفظا
 لطهارة الغاسل اذا لم يت
 لا ينتقض طهر بذلك فان
 خالف مع الغسل لا يقال
 هذا مكره مع ما مر من لف
 الخرفة الشامل لاحد
 الزوجين لأن ذلك في لف
 واجب وهو شامل لهما كما
 مر بهذا في لف مندوب
 وهو خاص بما فلا تكرار
 نعم الذي يتوهم

فإذا كرمهم هنامن التذنب بخصيص العموم قوله ثم ولف انحرقة واجب وكأله قبل الا في حق الزوجين وهو ظاهر
قوله هنامن وهو خاص بما فيكون المس ولولا هو رتد عنه حر مكر وهلا حراما عش (قوله انما هو) أي
الموتهم (تكره هذا) أي ما هنا (مع من عالج) أي هناك (قوله ومع ذلك) أي التعبير بأنه يسر لكل غاسل
الخ (قوله لان هذا) أي قوله هناك يسر لكل غاسل الخ قول المتن (فان لم يحضر الخ) ولو حضر الميت الخ
كافر ومسلمة أجنبية غسله الكافر لان له النظر العدونها وصلت علما مسلمة متناهية ومعنى وأيعب (قوله)
واضح) مفهومة أن الخنثي ولو كبيرا اذا لم يوجد الا هو بغسل الرجل والمرأة الأجنبية ولم يصرح به وقد
وجه بالقاس على عكسه سم على حج اه عش أقول وكذا مفهوم قول الشرح كبير أن الصغير ذكر
أو أنثى بغسل الرجل والمرأة الأجنيين وقد وجه بالقاس على عكسه لا في والله أعلم (قوله امرأة) أي مشبهة
وان لم تبلغ أخذها بما يأتي في محرمزها (قوله كذلك) أي كبيره وانخصه قال سم فرع قد يؤخذ من قوله
السابق ان الميت لا ينقض طهره بذلك أنه لو تعدى الاجنبي بغسل الأجنبية أو بالعكس إخراج الغسل وان
أم الغاسل اه وقد تقدم عن عش الجرم بذلك (قوله لرجل) أي مشبهة وان لم يبلغ أخذها بما يأتي قول
المتن (عم الخ) أي وجوبها بأنها يتعمق قال عش أي محال كما هو معلوم وفي سم على حج لم تجب الميتة فلا
انتهى أقول الا قرب الاول لان الاصل في العبادة أنها لاتصح الا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة شري على
المنهج خرم ابن حج فلما يعاب بعد وجوب النية كالغسل انتهى اه وفي الجعري عن الحلبي ولا يعيب
هذا التيميم نية الحاقه باصله اه أي بخلافه هنامن على الخلاف في نفي غسل الميت قول المتن (في الاصح)
ولو حضر من له غسها بعد الصلاة أو بعد الغسل يكره لهم لفقد الماهم وجده فقب اعاد الصلاة فذا هو
لا طهر ويجوز الخلاف في الصلوة على الميت لانها تامة طهارته سم على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة
ما لو حضر بعد الدفن فلا ينش لسقوط الطهارة بالتيميم بل الغسل وليس هذا كالأودف بل لا غسل فانه ينش
لاحقه وذلك انه لم يوجد غسل ولا بدله وينبغي أن مثل الدفن ادلاؤه في القبر فتنه فانه قد يغفل عن بعضهم
في اللبس خلافه فله عش (قوله لتعذر الغسل) الى قوله على أن الانزعي في النهاية (قوله لتعذر الغسل)
عبارة أنها بعد المعنى الحاقه لفقد الغسل بفقد الماه اه قال عش وذلك بان يكون الماه على محل لا يحب طلبه
فيقال مثله في فقد الغسل ولو قيل بتأخيرها الى وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعدا اه (قوله ويؤخذ
منه) أي من التعليل بالنظر الى حال المس (قوله وأمكن غسبه الخ) أي أو صبا عليه سم
وعش (قوله المعقابل) أي مقابل الاصح وهو أنه يغسل الميت في ثيابه ولبف الغاسل على يده خرقه ونقض
طرفه ما أمكنه فان اضطر الى النظر لفطر ضرورة نها بومعنى واهل الاولى في زماننا قلنا سد تخنصا التعبير
والازراء (قوله أنه ييم وان كان على يده غيب الخ) أي فلا يزله الاجنبي والاوجه يقال لشيخنا انه يزله
ويرفرق بان الزل لا يدل لها لخلاف غسل الميت وبان التيميم انما يصح بعد الزل كما مرعني ونها يتوضعا قال
سم وكذا قال حر في شرح البهجة لشرح حردها قوله ووجه اه وقال عش قوله حر أنه يزله أي
الاجنبي رجلا أو امرأة أي بان كانت على العورة ولو نعت التجابة بها وجبت الزل لها ويحصل بذلك الغسل
وينبغي أن مثل ذلك التفسير يفرق بينه وبين الغسل بان له بالخلاف التفسير يؤخذ من هذا جواب
ما وقع لسؤال عنه من أن رجلا مات مع زوجته وقت جاء عليها هو أنه يجوز لكل من الرجل والمرأة الأجنيين
الغسل وجهه المسلم مسكروه اه (قوله كبير واضح) مفهومة أن الخنثي ولو كبيرا اذا لم يوجد الا هو
بغسل الرجل والمرأة الأجنيين ولم يصرح به وقد وجه بالقاس على عكسه * (فرع) * قد يؤخذ من قوله
السابق ان الميت لا ينقض طهره بذلك أنه لو تعدى الاجنبي بغسل الأجنبية أو بالعكس إخراج الغسل وان
ام الغاسل (قوله وأمكن غسبه) أي أو صبا عليه بعمه (قوله وجب) معنى هاه حر (قوله أنه ييم
وان كان على يده غيب) أي فلا يزله الاجنبي ولا يغسله قال حر في شرح البهجة والا وجه مختلفه
ويفرق بان الزل لا يدل لها لخلاف غسل الميت وبان التيميم انما يصح بعد الزل لها كما مرعني في قوله وكذا في شرح

انما هو تكره هذا مع من
عبر بأنه يسر لكل غاسل
لف خرقه على يد من سائر
غسله ومع ذلك لا تكره
أضلا هذا بالنظر
لكرهه الممس وما هنا
بالنظر لانتقاض الطهر به
(فان لم يحضر الاجنبي)
كبير واضح والميت امرأة
(أو أجنبية) كذلك والميت
رجل (عم) الميت (في)
الاصح) لتعذر الغسل شرعا
لتوقيفه على النظر والمس
الحرم وقد يؤخذ منه أنه لو كان
في ثياب سافرة ومحصرة
نهر مشلا وأمكن غسبه
لغسل الماه لكل بدنه من
غير مس ولا نظر وجب
وهو ظاهر على أن الانزعي
وغسبه أطالوا في الانتصار
للمقابل مذهبنا ودليلا
وقضية المتن ككلامهم
انه ييم وان كان على بدنه
خشب ووجه بتعذرا انه
كانت روي وحصل قوف صحة
التيميم على الصلاة لا كفي
في المسائل المشورة على
ازالة الخشب ان أمكنت
كأمر الماه الصغير بان لم يبلغ
حد انبساطه وخنثي ولو
كسيرا لم يوجد له محرم
قبضه الفرقة أن الماه الاول
فواضح وأما الثاني

رأه. قد هماغن الآخرون أدى البر ذنبه العورة اه أى ومسه (قوله ان أمكنت كاس) أى باب التيم
 فى شرح قول المصنف يساره عنى فى تنبيهه راجعه بصري (قوله اما الصغير) الى المتن فى النهاية والمغنى الا
 قوله ذبا (قوله اما الصغير) أى ذكره أو أتى عن (قوله والخنى الخ) وكذا من جهل أذكر أو أتى كان أكل
 سبع منه ينجز أحد هماغن الا تكرر انتهى على المنهج اه عى (قوله فى غسله) أى كى الامن الصغير
 مطلقا والخنى المشكى اذا لم يوجد له محرم (قوله الفر يقان) أى يجوز لكل من غاسله لانهما يمتنعان
 على غسله وينبى اقتصاره على الغسل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة دون الوضوء عى (قوله اما
 الاول فواضح) أى على النظر والمسله معنى ونسأيه (قوله فلا ضرر) يؤخذ من التعليل بالضرر وانه لو
 غسله أحد الفر يقين امتنع على الاستغساله سم (قوله وبغسل) أى الخنى عند فقد المحرم من (فوق نوب)
 أى وجوبه عى (قوله ويحتاج الفاسل الخ) ويرقى بينه وبين الاجنبى أى حسب محرم على المرأة غسله
 وبالعكس به هنا يحتمل الاتحاد فى جنس الذكورة والا لا يؤخذ خلافه ثم نسأيه معنى (قوله ندبا) قال
 النسائى (تتمة) قال الاسودى حيث قلنا ان الاجنبى يغسل الخنى فنجبه اقتصاره على غسلة واحدة
 لان الضرورة تندفع بها سم على المنهج اه عى عبارة الاعاب قال الماوردى ينبى أن يغسل فى
 ظلمة وان يكون غسله اوتى والاسودى ينبى أن لا يثاب اه (قوله فى الغسل) أى اذا اجتمع من آثاره
 من صلغ غسله نهاية قول المتن (أولاهم بالصلاة الخ) انظر هل الاول باليشال فرق فيه الحر أو سيده
 سم على (قوله الاقرب الساقى لانه لم تقطع العلقه بينهما بل لزم يوم مؤنة بغيره عى عى أقول ولوقيل
 باقرى لا الاول بعد (قوله وسأيه) أى فى الغرض الا فى أنهم رجال الغصبات من النسب ثم أولاهم نسأيه
 (قوله أن لا تقف) الى قوله والقبعة فى النهاية والمغنى (قوله والقبعة الخ) كذا فى شرح المنهج قال العبيرى
 عليه قوله والقبعة أى لا تقف قوله من غير التقية أى غير الغسلة اذا كان بغيره فقام أصله فلا حلقه اه
 وقد رده عليه أنه حيث يكون سكر راعى ما قبله ولعل الاول أن يقال ان القبعة هنا تحول على المعنى العرفى
 (قوله لان التصديق راجع لقوله أن لا تقف الخ) (قوله ونم) أى فى الصلاة (قوله والحاصل) الى المتن
 فى شرح المنهج وكذا فى النهاية والمغنى الا قوله فالو الى قوله ومن قدسهم الى الفارح (قوله فالو الى) أى
 الامام أو نائبه شرح المنهج (قوله فالو الى الخ) علم منه قوله الا فى جانب المرأة ثم ذات الولاء تأسير
 ذات الولاء فى جانب المرأة من جميع الاقارب وتقدم ذى الولاء الى رجل على ذوى الارحام سم قال النهاية
 وانما جعل الولاء فى غسل الذكور وسطا لقوله والو ففهم ولها ذى الولاء بالاتفاق وأخرى غسل الاناث تقدمت
 ذوات الارحام على ذوات الولاء لانهن أشفق منهن ولضعف الولاء فى الاناث ولهذا الترتيب لولاء الاعتناء أو
 سببه بالنسب أو ولاء اه (قوله فذو الارحام) هذا موافق لما ذكره فى الصلاة من تقديم السلطان على
 ذوى الارحام وسأيه فى هامش ذلك عن القوت أن تقدم ذوى الارحام على السلطان طريقا لاروة وتبعهم
 الشخان وقباسة أن يكون هنا كذلك سم (قوله اذا لم ينظم أمر بيت المال) أى بان فقد الامام أو
 بعض شرط الاملاء كان كان جازا كرى أى يلقى ومننا قوله يمين من الاعوام (قوله فالو وجه) كذا بهم
 يمشى الى وجه الامعة ذكر فيها من الاستاذ احتسب الن أو وجهها لاحق لها بعد هماغن المناسب والولاءات
 ويبدله كلاما من كج الى نهاية أى انقص الاثنية والرتب بخلاف الزوج العدد سم عبارة عى قوله

فله ضرورة مسح ضغف
 الشهوة بالموت يغسل من
 فوق نوب ويحتاج الغسل
 ندبا الى النظر والمسل
 الرجل به) أى بالرجل
 فى الغسل (أولاهم بالصلاة)
 عليهم وسأيه لكن غالب فلا
 مرد أن لا تقف بباب الغسل
 أولى من الاقرب والاسن
 والقبعة ولو أجسبا أول
 من غير قبعة ولو ركب
 الصلاة على ما يأتى فيها
 لان قصد هناك حسن
 الغسل والافقه والقبعة
 أولى به وتم الدعاء ونحو
 الاسن والاقرب بارق فدعاؤه
 أقرب للرجابة والحاصل
 انه يقدم رجال عيبة النسب
 فالو الى ذوى الارحام
 ومن قدسهم على الولي حل
 على ما ذالم ينظم بيت المال
 فالرجال الاجاب

الروض فالشارح رده هنا بقوله ووجه الخ (قوله فلا ضرر) يؤخذ من التعليل بالضرر وانه لو غسله
 أحد الفر يقين امتنع على الاستغساله (قوله فى المتن وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة عليه) انظر هل الاول
 بالمتن الرقيق فر به المأرأوسده (قوله فالو الى ذوى الارحام) علم منه مع قوله الا فى جانب المرأة ثم
 ذات الولاء تأسير ذات الولاء فى جانب المرأة من جميع الاقارب وتقدم ذى الولاء الى رجل على ذوى الارحام
 (قوله فالو الى ذوى الارحام) هذا موافق لما سيذكره الشارح فى الصلاة من تقديم السلطان على ذوى الارحام
 وسأيه فى هامش ذلك عن القوت أن تقدم ذوى الارحام على السلطان طريقا لاروة وتبعهم الشخان

فان وجسه فائس الماحرم (و) أولى النساء (هـ) أى المرأة (قربانها) الماحرم كالت وغبرهن كبت الم لاثنين أحقق قبل قال الجوهري
 القربان من كلام العوام لان الماصد لا يجتمع الا عند اختلاف النوع وهو مفقود هنا اهـ ويجب (١١١) أخذ من علمه بهذه الجمع

لان القربان أب أو جهر
 ذات رحم كلام ومجهر
 ذات عصوبة كالانث
 وغير مجهر كبت الم
 (و يقدم على زوج في
 الاصح) لان الاناث يملون
 البسوق (وأولهن ذات
 محرمية) من جهة الرحم
 ولواضواهي من لو غرضت
 رجلا لم علمت كاحها
 بالقربة لانهن أشفق فان
 استوى ثنتان محرمه فالتى
 في حمل العصبوبة كالعامة
 مع الخالة أولى فذان رحم
 غير مجهر كبت الم وتقدم
 القربى فالقربى فان استوى
 ثنتان رجسة قدم ههنا
 يقدمه في الصلاة فان
 استوى باتى ذلك أقرب ولا
 ترجع بزادة احدها
 بمحرمه رضاع اذا لم يدخل
 له هذا أصلا قاله الاسنوى
 لكن خالفه الباقرى فثبت
 الرجوع بذلك حتى في بنت
 صم بعين ذات رضاع على بنت
 عم قريسة ليست كذلك
 وبمصر من المصاهرة ووافق
 الذرى على الأولى (ثم)
 ذلت الولاء ثم محرم الرضاع
 ثم المصاهرة ينالها ماهر
 عن البقيتى ثم (الاجنبية)
 لانها أقوم نظرنا بعدها
 (ثم رجال القربة كترتب
 صلاتهم) لانهم أشفق قلت
 الا ان الم ونحوه) وهو كل
 قريب غير مجهر (فكلا جدي

مر أو وجهه لاحق لها أى يقتضى ان تقدمه على غيرها وهذا الاستلزام عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك
 كاتقدم لكن قد يشكك على هذا تقدم من وجهه العمد على رجال القربة وأى فرق بين الذكر والانثى
 الرقيقين ولعل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجله ولا كذلك الأمة اهـ (قوله)
 وأولى النساء) الى قوله ويجب فى المغنى الاقوله قبل والى التنبيه فى النهاية الاقوله ولواضواقوله ولا
 ترجع الى المتن (قوله وغيرهن) عطف على الماحرم (قوله لان المصداخ) أى الذى للنوع كدرى
 (قوله ويجار الخ) هذا على التنزيل والا فانه الجوهري يحمل لانه لا تمنع جمع المصداخ اما باضاع
 مصدره ثم ما بعده الى معنى آخر كنهنا فمحمل نامل بصري عبارة ع ش قوله مر بصحة هذا الجمع الخ
 لكن يحتاج لتدبر مصاف أى ذوات قربانها ويجعل القربة بمعنى القربى بخلاف البص الحاصل اهـ قول
 المتن (و يقدم) أى القربان (قوله لان الاناث الخ) أى وان كان منظره والزوج أكثر لعل نظره
 عارض وحل نظره من أصلى سم (قوله وهى من) الى قوله وشروط المقدم فى المغنى الاقوله ولا ترجع الى
 قاله الاسنوى (قوله فالتى فى حمل العصبوبة) أى فان استوى باقدم عا يقدم به فى الصلاة على الميت فان
 استوى باتى الجمع ولم يشأ هذا والآخر ع بينهما نهاية (قوله كالعامة) ظاهره ولو بعدت ع ش
 عبارة سم عن الشهاب البرلى على شرح البهجة قوله فالتى فى حمل العصبوبة أولى ينبغي ان يكون محرم
 عند الاستواء فى القرى كظنهم والا ففى غير الماحرم ولكن ظاهر صنيعه كغيره أن المحرمية للعصبوبة تقدم
 وان بعدت وليس له وجه إذ كيف تقدم العمدة البعيدة جد على الخالة اهـ (قوله وتقدم القرى فالقربى
 الخ) يحمل رجوعه أيضا لقوله السابق فان استوى ثنتان محرمية فالتى الخ (قوله فان استوى) كان
 الظاهر التأنيت (قوله فانه رضاع) أى اذا كانت أماً والاختام الرضاع مثلاً (قوله وغيرهن الخ)
 عطف على قوله بذلك (قوله على الأولى) يعنى الرجوع بمحرم الرضاع كذا فى المغنى وقضى كلام النهاية
 أن الموافقة لانهاى الرجوع بمحرمه ماصاهرة فكل راجع (قوله ثم ذلت الولاء) أى صاحبة الولاء لان كانت
 معتقة أماً لمعتقة فلاحق لوفى الغسل ع ش قول المتن (ثم رجال القربة) أى من الابوين ومن أمهما
 نهامة ومعنى (قوله وشروط المقدم الخ) أى شرط كونه أولى بالتقدم على غيره مذكر وعليه فلا يتبع

وقياسه ان يكون هنا كذلك (قوله فالزوج) وكلامهم يشمل الزوج والأمة وذكر فيها بان الاستاذ احتج بالين
 أو وجهه لاحق لها أى يقتضى ان تقدمه على غيرها وهذا الاستلزام عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك
 كلامهم الا فى الزوج انه يقدم على ما ياتى بان كان رقيقا يمكن الفرق بين الزوجية والزوج بانهم أب بعد
 عن المناصب والولايات تنصى الا فى المأثور والرجوع الى القربى بين من ذكر أو أنثى رقيقا فان كان له
 حق فهو بحقه اقربا وأب مر سائلا باطلاق انه بنى انه لاحق لرقيق لانه ولا بد من الجله والرتيق غير
 أهل لها (قوله لان الاناث يملون ألين) أى وان كان منظره أكثر لانه منظره عارض وحل نظره
 أصلى (قوله وتقدم القرى فالقربى) بمحمل رجوعه أيضا لقوله فان استوى ثنتان محرمية فالتى فى حمل
 العصبوبة أولى وقد كتب شيخنا الشهاب البرلى مامش شرح البهجة على قوله فان استوى ثنتان محرمية
 فالتى فى حمل العصبوبة أولى ما نصه بنى أن يكون محله عند الاستواء فى القرب كظنهم الا فى غير الماحرم
 ولكن ظاهر صنيعه كغيره أن المحرمية للعصبوبة تقدم وان بعدت وليس له وجه إذ كيف تقدم العمدة البعيدة
 جد على الخالة اهـ (قوله فان استوى الخ) عبارة شرح البهجة فى ذلك بالنسبة للتلا فى المحرمية لهن فان
 استوى باتى القرب قدمت التى فى حمل العصبوبة بعلى قياس ماهر كبت البهجة بنت الخالة فان استوى باتى
 جميع ذلك أقرب اهـ فعليه مع ما ذكره الشارح فقال فبنا لا محرمية لهن تقدم القرى فالقربى فان
 استوى فالتى فى حمل العصبوبة ثنتان استوى باقدم عا يقدم به فى الصلاة فان استوى باقرب (قوله فذان الولاء)

والله أعلم) أى لاحقه فى الغسل اذا جعله فى النظر ولا الخلو (و يقدم عليهم) أى رجال القربة (الزوج فى الاصح) لانه بنظر مالا ينظر منه نعم
 تقدم الاجنبية عليه وشروط المقدم فى الكل الحرية الكاملة والعقل

وَلَا يَكُونُ رَافِقًا فِي مَسْجِدٍ وَلَا قَاتِلًا (١١٢) وَلَا غَدَا وَلَا فَاسِقًا وَلَا مَيَّاسًا وَلَا يَرْفَعُ عَلَى الْوَجْهِ * (تنبيه) * قَضَى كَلَامُهُمَا بِلِصْرٍ وَجُوبِ

على الكافر تفصيل المسلم ولا على القاتل ونحو ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجوب من اجتمعت فيه
الشروط وقد تقدم عن الحلي أنه يكره للذمي تفصيل لزوجها المسلم ع (قوله وإن لا يكون كافرا في
مسلم) أي وبالعكس عبارة النهاية والاتحاد في الاسلام أو الكفر اه ثم قال وكذا الكافر البعيد أو
بالكافر من المسلم اه وعبارة المعنى والروض وأقرب الكافر الكفار أو إليه اه أي بجهنمه من غسله
ونحوه أسنى (قوله ولا قاتلا) أي الميت ولو يحق كفاؤه بنهاية وأسنى قال ع (شرح الجمع
وخدا عداه السكتي إلى غير غسله فقال ليس لقائه حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كاذم
غيره ونزله في الكفاية عن الأصحاب بالنسبة للصلاة اه (قوله لا قرب) أي قوله لكن أطال في الغسني
والنهاية (قوله ولا قاتلا) أي فليس لرجل تقوى بضه لا مراً أو عكسه معنى زاد الأسنى وهو على طريقته
هكذا على الجويني وغيره من وجوب الترتيب المذكور رأينا على استحبابه وهو ما قدمته من جماعة فيجوز
ذلك وهو ما صرح به في المطالب ثم أتى كلام الجويني مساقا للأوجه الضعيفة بل كلام والده الإمام شمس
بأنه إنما هو رأي أهله فالعقد الجواز غايتهم أن القوض أو تكب خلاف الأولى لغوي يتحقق الميت عليه بقتله
أو غير حبسه اه (قوله في نهج) أي تقدم عن الأسنى أنه العهد فيجوز لرجل حال التقوى بض للفساد
وبالعكس أنه خلاف الأولى اه وطاهر منيع الشارح اعتمدناه أيضا خلافا لما في الجويني حيث قال
واختلف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب أم مندوب ذهب جمع إلى الأول
ووافقهم ابن حجر والمحدث الثاني ثم قالو يؤخذ من كذا الحلي أن الترتيب مندوب في اتحاد الجنس واجب
فبما إذا اختلف الجنس فإذا كان الحلق رجل وغسل امرأة أو بالعكس حرم جفني اه وفي ع (أخذنا
من كلام النهاية بما وافق هذا التفصيل (قوله وأنه المذهب) الفاضل عطفه على نهج (قوله أو فعلى
التخل الأول الخ) أي فان مات بعده كان كغيره في طيب الطيب كسائر ما في نهج ومعنى (قوله ولا تخطأ الخ)
عبارة أنها يتوالت في أي يحرم تطيب بطرح الكافر في ما غسله كما تنهيه فعله في كفته اه (قوله أي
لا يجوز) أي قوله وصريحه في النهاية والمعنى (قوله لا يجوز ذلك) أي تحريم الزلة ذلك منه بنهاية
ومعنى قال في شرح البهجة ثم إن أحد من ذلك شيء أو أنه قد يسرع ونحوه مرفى كفته لم يدن معه اه وفي
سم عليه والحاصل أن ما انفصل من الميت أو من حي وإن عصب انفصله من شعر أو غيره ولو سيرا يجب دفنه
لكن الأفضل مرفى كفته وقد سمع مر (قوله غيره) أي غير الحلق بنهاية توهمه غنى (قوله على أن
الغير) أي غير الميت بنهاية (قوله لا ينوب) أي الحرم (في بقية) أي بقية النسك عبارة النهاية والمعنى
لا يقرب به كل ما كان عليه طواف أوسى اه (قوله وذلك) أي حتما كمن التطيب والاختذ (قوله
لأنه هو الخ) بفتح القوفية والميم لغير أبي داود وله بهما وكسر الميم فسطاني اه ع (قوله وصريحه)
أي الخبر (قوله وجب حلقه على الأوجه وكذا الخ) أقصد ذلك مر فهما سم (قوله ولا بأس) أي
قوله ومن غنى في النهاية والمعنى الأوجه خلافا للبقيني (قوله عند غسله) بل ولا قبله من حين الموت ع (ش
قوله لا يجوز الحرم الخ) ولا يبايها فناما قبل من كراهة حلقه عند العطار بقصد الزلة النجاسة الحلق ذلك
هنا خلافا من أنها يتعذر ع (سم التشبيه بمطلق الجواز والألفا لجلاس المذكور ومكره اه (قوله
ولا بد منه في حاله الخ) أي ولو لغيره عذر قول المتن (وطيب العند الخ) أي لا يحرم تطيبها بنهاية ومعنى
وينبغي كراهة خروج من اختلاف ع (قوله من التجميع) أي على الزوج بنهاية (قوله ما يوت)

وقد تمت ذوات الارحام على ذوات الولاء في غسل الأثاث لأنهم أشد حق منهن وضعف الولاء في الأثاث وهذا
لا تر أمر أو ذوات الاعتصاف أو من بابها ينسب أو ذوات شرح مر (قوله وإن لا يكون كافرا في غسل) بقى
عكسه (قوله ولا قاتلا) أي فليس الميت تفصيل ابنته مع وجود أجنبية (قوله على ألا يجوز كذا الخ) اعتمد ذلك
مر فهما (قوله كلاس الخ) التشبيه بمطلق الجواز والألفا لجلاس المذكور ومكره ونسب على ذلك

والترتيب المذكور ومن ثم
قال في الرضا وقوله الرافعي
بن الجويني وغيره لا يقرب
إشارة إلى بعد أن تفحص
الميت والمقوض إليه ولا ولا
لكن أفعال جمع متأخرون
في نهج والله المذهب (ولا
يقرب الحرم) إذا مات قبل
فصل غسل العمة أو فعلى
التخل الأول للجمع ولو بعد
دخول وقتها لم تقوض خلافا
لأن الحق دخوله بفعله لأن
العبرة به في الحياة
ودخول وقتها لا يوجب شيئا
من الحرمات (طيب) ولا
يخطأ ماء غسله بكافور
وقوه (ولا يؤخذ شعره
وطفره) أي لا يجوز ذلك
وإن لم يبق عليه غيره
افتضاء ملا تقويم واعتمد
الزكشي وغيره أنه ينبغي
النسك على أن الغيرة لا ينوب
في بقية وذلك إجماعا لأن
الأحلام والخبر الأصغر في
محرم ما لا تحسوه طيبا ولا
تغمر وأرأسه فإنه يبعث
يوم القيامة مليا وصريحه
جسنة الباس ذكر محظا
وسقوجهما أمر أو قهها
بفتان نعم لو تعذر غسله
الاحتياط لتيسر رأسه وجب
حلقه على الأوجه وكذا
لو تعذر غسل ماتت فافتره
الإمام ولا بأس بالتجديع
غسله كلاس الحرم عند
متغير ولا فدية على حلقه
وطيب خلافا للبقيني

(وطيب العندة) المحدث في الاسم (والألفا المعنى الحرم للطيب عليه من التجميع وميله لا لزواج أو لمسلمها ما يوت متعلق
ومن ثم جاز تكفيلها في ثياب ابنه (والجدة طه لا يكره في غير الحرم أخذ طفره وشعر أبطه وعانته وشاوبه) لأنه لم يذنبه نهج بل بسحب لباسه

منعاق بزوال المعنى قول المتن (الظاهر كراهته الخ) أي وإن اعتاد زواله حيا ثم غسل كراهة إزالة شعره
 ما لم ينع حجة الموالا كأن يلد رأسا لم يصبغ أو نحوه أو كان به قروح مثلا وجد منه ما يجب لا يصل
 الماء إلى أسنونه إلا بازاء التسويج حيث كثر حبه الأذرع في قوته وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله مر
 وجبت الخ ونبي أن مثل ذلك ما لو شق جوفه أو كثر ورج البصا سفنت ولم يمكن قطع ذلك إلا بتعطيل الفلق
 فيجب ونبي جواز ذلك إذا ترتب على عدم الخياط بغير دخول معاً ثم وان أمكن غسله لأن في خروجها
 هتكاً لم حرمته والخياط متعنه وبقي ما لو كان بسبب الميت طبع عنته من وصول الماء فهل يجب إزالة الشعر
 حيث شأ أم لا فيه نظر والأقرب الثاني قياساً على ما عتده الشارح مر في باب الوضوء من أنه يعني عن
 الطبع في الخ وكتفي بغسل الشعر وإن منع الطبع وصول الماء إلى البشر ولا يجب التيمم عنه خلافاً
 لشيخ الإسلام لكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذي في أزالته مثله كاللحية أما غيره كشم الأظفار والعانة
 فوجب إزالته وإن بقي هذا الغرض بالنسبة لجميع الشعو ولأن في إزالة الشعر من الميت هتكاً لم حرمته في جميع
 البدن اه (قوله لا نه حديث) وهو ما لم يكن فيه حديث مسلم الله عليه وسلم والمراد به هنا ما وافق قواعد
 الشرع ع ش (قوله حرم ختمه) أي بتأخيره كذا في النهاية (قوله ختمه الخ) قال في العباب كالأنوار وقيل
 سبه سم أي الميت معلقاً بغير ما أولاً (قوله أو تعذر الخ) أي وإن وجب إزالة الشعر منع الغسل والفرق
 ظاهر مر سم على جرمه ما ذكرنا من حديث لو كان تحت قفله نجاسة أما إذا كان تحتها ذلك فلا يبع على
 مقعد الشارح مر بل يدين حاله من غير تيمم ولا صلاة وعلى ما قاله ابن ج من أنه يصح التيمم مع النجاسة إذا
 تعذر إزالته بها ويصل عليه بوق ما وجد تراب لا يكفي الميت ما على فهل يقدم الأول أو الثاني قه نظر
 والأقرب بل التيمم تقديم الميت لأنه إذا تم الميت صلى على ما على صلاة فاذا ظهر من وذا تيمم به على
 لا يصل به على الميت لعدم طهارته فأدق في تيمم الخي به ع ش عبارة شيخنا ما تحت قفله الألف فلا بد
 من فسضها وغسل ما تحتها إن تيسر والأولان كان ما تحتها طاهر أعني وإن كان تحتها فلا يبع بل يدين بلا صلاة
 كذا في الطهور مر على ما قاله الرمي لأن شرط التيمم إزالة النجاسة وقال ابن حجر ييم للضرور ونبي في تقليده
 لأن في دفنه بلا صلاة عدم احترام الميت كما قاله شيخنا وعلى كل فيحرم قطع قفله من غير تأخير اه
 (فصل في تكفين الميت) وجله وتوايهما (قوله الميت) إلى قوله ويقدر في التيمم والتوايهما (قوله
 بعد غسله) ينبغي بعد طهره ليشل التيمم ثم أو تيمم به في النهاية بصرى فيغير الشارح بالغسل حرمى
 على الغالب قال ع ش قوله مر بعد طهره مفهوماً أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه لنفسه لم يجز
 ولكنه يعتد به ويحتمل أن كونه بعد طهره أولى فلا يجمع وفي سم على المنهج (فرع) هل يجوز
 التكفين في ثوب بالبحث ينوب سر بعال كنهه سر في الحال فيه نظار ويحتمل الجواز بشرط أن لا بعد
 ازراء بالميت انتهى اه (قوله وضعر) أي بالمعنى السابق في اللباس وهو ما نطلق عليه
 بالضرع عرفاً ع ش (قوله لا رجل ونحو) فيمتنع تكفينهما في المضرع والحر ومع وجود غيرهما
 لا يضر ولا يجوز للمسلم تكفين قبره الذي فيما يمتنع تكفين المسلم فيه نهاية عبارة المفتي

الجورجى (قوله من حرم ختمه) قال في العباب كالأنوار وقيل سبه (قوله أو تعذر غسل ما تحت قفله)
 أي وإن وجب إزالة الشعر من الميت منع الغسل والفرق ظاهر مر (قوله وعاب فيهم عا تحتها) بقى ما لو كان تحتها
 نجس لا يزول إلا بعد الحتان

(فصل في تكفين الميت وضعة وتوايهما) (فرع) المتجه من ميت لا يلبس ثوباً ولا غسله إلا أن وجد
 بعد الموت مقتضى طلب دفنه فيه كمن استشهد وهو لا يمسح على رأسه بل يدين فيلأن دفن الشهيد في
 أتواه التي قتل فيها مطلوباً بشرطه وإن لم يوجد ذلك كمن لبسه الخوج وبقل ويات فيها وجب تيممها ثم
 رأيت أن شيخنا الشهاب الرملى أفى بجميع ذلك ولو تعدى لبسه ثم استشهد فيه فلا يضره هذا إلا أن تعدى
 به فيخرج مر (قوله لا رجل ونحو) ولا يجوز للمسلم تكفين قبره الذي فيما يمتنع تكفين المسلم فيه

من النفاقة قلت الأظهر
 كراهته والله أعلم لانه
 محدث وقد صرح النبي عن
 محدثات الأمور التي لم يشهد
 الشرع باستصحابها وزعم
 أنه تنطيف بعارضها استبرام
 أجزاء الميت ومن ثم حرم ختمه
 وإن عصى بتأخير أو تعذر
 غسل ما تحت قفله كما قضاه
 إطلاعهم وعليه فيهم عا
 تحتها

(فصل) في تكفين
 الميت وضعة وتوايهما
 (تكفين) الميت بعد غسله
 (عاب لبسه حيا) فيجوز
 حرم وضعر للمرأة
 والصبي والمجنون مع
 الكراهة لاجل ونحو

وأما المصغر فقدم الكلام فيه في فصل اللباس اه قال عش قوله مر لا المصغر فانه مكرره اه
 (قوله له) أي حل ما ذكر من الحر والبر والجل والخنثي (قوله فيه) أي الوجوب (حينئذ) أي حين
 فقد غير ما ذكر (قوله وقتل المعركة) عطف على قوله اذ لم يجد غيره أي وبعت الاذرى ايضا حمله لقتل
 المعركة وهو الشهيد كدرى (قوله بشرطه) أي بان يحتاج اليه الحرب بمعنى ظاهره لا دفع نحو قل لكن
 صرح النهاية بشروطه أيضا بغيره ولو استشهد في ثياب حر برأسه الضرورة كدفع جاز تكفيته فيها
 مع وجود غيرها كجسأ من أن السنة تكفيته في ثيابه التي استشهد فيها لاسيما اذا تلطفت بتمه كفا فيه
 والبرحه مائه تعالى تبعا للاذرى في آخر كلامه لهذا وليس الرجل حر بالحكة أو قل مثلا واستمر السبب
 الجميع لذلك الى موته مع تكفيته عملا بعموم النهي أفتى به والفرجه لله تعالى أيضا اه واعتمده سم قال
 عش قوله مر الضرور وقوله عدى بابسه ثم استشهد فيه فلا عزم هذا اللبس للعدى فيزعم مر سم على
 بيقوله مر جاز تكفيته بالخ تفضية التعبير بالجواز أنه لا يكون أولى وقضيته أيضا جواز التعدد وهو ظاهر
 لأن بسبب الأصل الخاصة فاستدعت اه عش (قوله لكنه) أي الاذرى (ساقفه) أي بعثه الخ لقتل
 المعركة (قوله) ويقدم على نحو حر الخ) وفاقا للاسنى خلافا للهاية والمنفى والشهاب الرمي عبارة سم
 المعتمد تقدم الحر مر مر اه قال عش وهل يقتصر على ثوب واحد يجب اللانتهى نقل سم عن برأته
 انما انما الضرور وتوفى تتدفع بالواحد فليقتصر عليه الا قرب وجوب الثلاثة لأن الحر يرمو في الخ
 لا في ناحية كالحر بواحد وتوقع القمل بل ولتعمل وما هذا أولى اه (قوله وجد غيره) أي ثوب باطرها
 بخلاف ما اذا لم يجد طاهر امكنه في المتخص أي بعد الصلاة عليه عار بالاذن تصير الخامسة سم على
 السبعة اه عش (قوله وان حل لبسه الخ) أي في خارج الصلاة نهاية (قوله وليست في هذا ممانع مامن
 الخ) ويجاب بأنه يصلي عليه أولا ثم يكفن فيه والى الكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر اوطن
 والا فبعد تطهيره وتكفيته فيه أو بعدستره بنحو الاذخر والطين ثم يكفن فيه أي في المتخص أو قبل جمعه ذلك
 اعصمها أي الصلاة قبل التكفين والستر سم (قوله ومع ما راج) كله مر بدونه قوله في شرحهم في الأصح
 ومحل توقف التيمم أي الصلاة الخ وحينئذ فقتل ذلك جهة الصلاة عليه مكفنا في متخص لم يجد غيره ولم يكن
 تطهيره فيه نظرا وقباس الخ هو الصلاة عليه عار يا قبل تكفيته سم (قوله ان يحمله) أي الشرط المذكور
 (قوله وحينئذ) أي حين ان يحمله ان أمكن الخ (قوله والا سوغ به) أي بالتعص فيصلي عليه مكفنا فيه
 هذا مفاد كلامه ومر سم وعش انما ما عطفه وفسر الكردى ضمير به بالحر وولعه سبق قل
 (قوله وتكفن) الى قوله ويجرم في المتني والى قوله مع أن القياس في النهاية (قوله وتكفن بمسدة الخ) اي
 مع الكراهة أخذنا مما سمر عش في تطهيرها (قوله في توبين نية) أي بايضا تطهيرها سم (قوله كما
 مر) أي قبل الفصل (قوله وجد غيره) أي من الاوابو لوسر را عش (قوله فيما يظهر) هو ظاهر
 وقضيه وجوب تعميمه بنحو الطين لو وجب التعميم في الكفن ولو لم وجد الاح فلهل يجب التكفين فيه
 باخذال الميت فيه لانه سافر فظهر ولا بعد الوجوب قال مر وبه تقدم نحو الحناء المجرى على الطين
 لأن الطين مع وجوده از رابعه سم (قوله يحرم ستر الجنازة الخ) أي وسر توابت الاول اه عش (قوله
 شرح مر (قوله) ويقدم على نحو حر لم يجد غيرها) المعتمد تقدم الحر مر مر (قوله وليست في هذا ممانع
 ما في الخ) يجاب بأنه يصلي عليه أولا ثم يكفن فيه والى الكلام حيث لا يمكن تطهير الكفن ولا وجد نحو اذخر
 اوطن ولا فبعد تطهيره وتكفيته فيه أو بعدستره بنحو الاذخر والطين ثم يكفن فيه أعني في المتخص أو قبل
 جمعه ذلك اعصمها قبل التكفين والستر سم (قوله ومع ما راج) كله مر بدونه في شرحهم في الأصح ومحل
 توقف جهة التيمم أي الصلاة الخ وحينئذ فقتل ذلك جهة الصلاة عليه مكفنا في متخص لم يجد غيره ولم يكن
 تطهيره فيه نظرا وقباس الخ هو الصلاة عليه عار يا قبل تكفيته سم (قوله وتكفن بمسدة في توبين نية) أي كما
 بايضا تطهيرها (قوله فيما يظهر) هو ظاهر وقضيه وجوب تعميمه بنحو الطين لو وجب التعميم في الكفن

وبحث الاذرى حمله اذ لم
 يجد غيره وظاهر ان مراده
 بالحل ما يشل الوجوب اذ
 لاختفاء فمحينئذ وقتل
 المعركة اذا لبسه بشرطه
 وكان عليه حالة الموت لكانه
 خالفه في مواضع أخرى وبحث
 هو وغيره أنه يحرم التكفين
 في متخص عملا بما عني عنه
 وجد غيره وان حل لبسه
 في الحياة يقدم على نحو
 حر لم يجد غيرها وليست
 في هذا ممانع ما في في المسائل
 المنشورة كان شرط جهة الصلاة
 عليه سطر كفته ومع ما راج
 أنما مما يعلم منه أن يحمله ان
 أمكن تطهيره وحينئذ فان
 أمكن تطهيره هذا نعم ولا
 سوغ به وتكفن بمسدة في
 توبين نية وان سوغ لبسها
 له في الحياة كالمرور ويحرم في
 جلد وجد غيره لانه مضر به
 وكذا الطين والحشيش فان
 لم يوجد ثوب وجب جلد ثم
 حشيش ثم طين فيما يظهر
 * (السر) * أفتى ابن
 الصلاح بحزمة ستر الجنازة
 بحر

وكل ما المقصود به الزينة لعل المراد به ما يحرم كالزعر والافستر البيت بما يحرم المقيس عليه مكره
 لاجرام وقد يقال ان كان الستر مع وضع تحفة قص فينبق الغريم لانه حينئذ كستر البيت وان كان بدونه
 فينبق الحبل لانه حينئذ ترمي رأيت كلام الجلال البلقيني في حواشي الروضة طاهر في انه وفي الحبل
 بما ذكره بصري **(قوله)** وفي الجلال البلقيني في قوله **(الخ)** أي لان ستر ستر رها بعد استعلاء متعلقا
 بينها وهو جازئها فهو جازئ لها فله في جانيها ما فعله لها بعد موتها حتى يجوز عليها نحو حلى الذهب
 ودفعه معاهد شرعي الى رثوقا كواكلين أي يولعها بدين مستغرق ولا يقال انه تضيق مال لانه تضيق
 لغرض وهو اكرام الميت وتغليظ موطنه في المال والاتلاف لغرض جازئ مر سم على أي ومع ذلك فهو
 باق على ملك الوارثين فلو اخرج جها سبل او نحوها لزم اخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لاجل ما فيه من هتسلا
 حمية الميت مرضاهم بدفعه معاهلة او دفعوا القبر واخذوا ما فيه من القبر لزم لهم التصرف فيه عس وزاد
 شغنا عقبه مثل ما مر سم لكنه مع الكراهة اه وتول سم ودفعه معها الخ في شرح ويجوز
 رابع ونخلص ما يقضى خلافا في الورد اشار سم بقوله لا يقال **(الخ)** **(قوله)** وفي الغفل **(الذي)** الصبي شغنا
(قوله) واعتمد جميع وهو اخرجنا يقول المتن **(نوب)** أي ولحم في **(قوله)** بستر العورة أي عورة
 الصلاة عس **(قوله)** المختلفة بالذكورة **(الخ)** أي فيجب في المرأة ما ستر بدنها الا وجهها وكعبها عس كانت
 او متو وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر اليهما في الفتنة غالب الشرح
 مر اه سم **(قوله)** وان **(قوله)** عبادتها متولنا في ما مر من جواز تغيب السيد لها لان ذلك ليس
 لكونها باقية في ملكه بل لان ذلك من آثار الملك كيجوز للزوج تغيب لزوجته مع أن ملكه كمال عنها
 اه **(قوله)** وان بقيت آثاره الخ لك أن تقول الانقصار في ستره رتم على ما بين السمر والركبة انضأ ائرن
 آثار الرقاب وجد نص من الشارع عن التفرقة بين أثر وأثر فيذكر والا فانفرقة تصح كبحث بصري
 هذا الجرح دعت والافني انها بغني والاشي وغيره مثل ما في الشرح وعن التفرقة ان اتباع العورة بصري
 الاول ان راء الميت دون الثاني **(قوله)** مع وال صحتها أي ولها هذا لانه نكاح أختها اربع سواها سم
(قوله) وقال آخرون يجب ستر جميع البدن **(الخ)** وجميع ابن القرى بين الو جهين في ر مختلفات وآله **(نوب)**
 يعم البدن والواجب ستر العورة فعمل الاول على انحق بقية تعالى والثاني على انحق العورة وجميع حسن
 يعم البدن والواجب ستر العورة فعمل الاول على انحق بقية تعالى والثاني على انحق العورة وجميع حسن
(قوله) فوجوب التكفل أي كل البدن **(قوله)** كأي في شرح ولا تنفذ **(الخ)** **(قوله)** وأطال جمع
 معنى **(قوله)** فوجوب التكفل أي كل البدن **(قوله)** كأي في شرح ولا تنفذ **(الخ)** **(قوله)** وأطال جمع
(الخ) وبعبارة الناهية وآله نوب واحد بستر البشرية كالملاوة جميع بدنه الاراس المحرم ووجه المحرمه كما
 صرحه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح ارشاده كالاذن في تباعجه والراسانين وقاء بحق
 الميت وصحتها في الرضة والجموع والشرح الصغير من ان آله ما ستر العورة وتحويل على وجوب ذلك الحق
 الله تعالى اه وفي المعنى نحوها وجوبه شغنا فواجب بوجوب بدنها بستر جميع البدن الاراس المحرم ووجه
 المحرم على ما مر وان كان كيجو راعليها الفاس ولوقال الغرماة بدقن في نوب والورثة في ثلاثة واجب الغرماة
 بخلاف ما لوقال الغرماة يكفن بستر العورة والورثة يسائر جميع البدن فانه يجب ان رثعوا وتغفلت الورثة
 ولو لم يجد الاحب فهل يجب التكفين فيه بانضال الميت فيلانه ساتر فيه فطر ولا يبعد الوجوب قال مر ويجه
 تقدم نحو اخفاء الجمون على الطين لان الطين مع وجوه ما راعيه **(قوله)** وفي الجلال البلقيني في قوله **(الخ)**
 هو الذي اعتمد مر **(قوله)** وفي الجلال البلقيني **(الخ)** أي لان ستر ستر رها بعد استعلاء متعلقا بينها
 وهو جازئها فهو جازئ لها فله في جانيها ما فعله لها بعد موتها حتى يجوز عليها نحو حلى الذهب ودفعه
 معاهد شرعي الى رثوقا كواكلين أي يولعها بدين مستغرق ولا يقال انه تضيق مال لانه تضيق
 لغرض وهو اكرام الميت وتغليظ موطنه في المال والاتلاف لغرض جازئ مر سم على أي ومع ذلك فهو
 باق على ملك الوارثين فلو اخرج جها سبل او نحوها لزم اخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لاجل ما فيه من هتسلا
 حمية الميت مرضاهم بدفعه معاهلة او دفعوا القبر واخذوا ما فيه من القبر لزم لهم التصرف فيه عس وزاد
 شغنا عقبه مثل ما مر سم لكنه مع الكراهة اه وتول سم ودفعه معها الخ في شرح ويجوز
 رابع ونخلص ما يقضى خلافا في الورد اشار سم بقوله لا يقال **(الخ)** **(قوله)** وفي الغفل **(الذي)** الصبي شغنا
(قوله) واعتمد جميع وهو اخرجنا يقول المتن **(نوب)** أي ولحم في **(قوله)** بستر العورة أي عورة
 الصلاة عس **(قوله)** المختلفة بالذكورة **(الخ)** أي فيجب في المرأة ما ستر بدنها الا وجهها وكعبها عس كانت
 او متو وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر اليهما في الفتنة غالب الشرح
 مر اه سم **(قوله)** وان **(قوله)** عبادتها متولنا في ما مر من جواز تغيب السيد لها لان ذلك ليس
 لكونها باقية في ملكه بل لان ذلك من آثار الملك كيجوز للزوج تغيب لزوجته مع أن ملكه كمال عنها
 اه **(قوله)** وان بقيت آثاره الخ لك أن تقول الانقصار في ستره رتم على ما بين السمر والركبة انضأ ائرن
 آثار الرقاب وجد نص من الشارع عن التفرقة بين أثر وأثر فيذكر والا فانفرقة تصح كبحث بصري
 هذا الجرح دعت والافني انها بغني والاشي وغيره مثل ما في الشرح وعن التفرقة ان اتباع العورة بصري
 الاول ان راء الميت دون الثاني **(قوله)** مع وال صحتها أي ولها هذا لانه نكاح أختها اربع سواها سم
(قوله) وقال آخرون يجب ستر جميع البدن **(الخ)** وجميع ابن القرى بين الو جهين في ر مختلفات وآله **(نوب)**
 يعم البدن والواجب ستر العورة فعمل الاول على انحق بقية تعالى والثاني على انحق العورة وجميع حسن
 يعم البدن والواجب ستر العورة فعمل الاول على انحق بقية تعالى والثاني على انحق العورة وجميع حسن
(قوله) فوجوب التكفل أي كل البدن **(قوله)** كأي في شرح ولا تنفذ **(الخ)** **(قوله)** وأطال جمع
 معنى **(قوله)** فوجوب التكفل أي كل البدن **(قوله)** كأي في شرح ولا تنفذ **(الخ)** **(قوله)** وأطال جمع
(الخ) وبعبارة الناهية وآله نوب واحد بستر البشرية كالملاوة جميع بدنه الاراس المحرم ووجه المحرمه كما
 صرحه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح ارشاده كالاذن في تباعجه والراسانين وقاء بحق
 الميت وصحتها في الرضة والجموع والشرح الصغير من ان آله ما ستر العورة وتحويل على وجوب ذلك الحق
 الله تعالى اه وفي المعنى نحوها وجوبه شغنا فواجب بوجوب بدنها بستر جميع البدن الاراس المحرم ووجه
 المحرم على ما مر وان كان كيجو راعليها الفاس ولوقال الغرماة بدقن في نوب والورثة في ثلاثة واجب الغرماة
 بخلاف ما لوقال الغرماة يكفن بستر العورة والورثة يسائر جميع البدن فانه يجب ان رثعوا وتغفلت الورثة
 ولو لم يجد الاحب فهل يجب التكفين فيه بانضال الميت فيلانه ساتر فيه فطر ولا يبعد الوجوب قال مر ويجه
 تقدم نحو اخفاء الجمون على الطين لان الطين مع وجوه ما راعيه **(قوله)** وفي الجلال البلقيني في قوله **(الخ)**
 هو الذي اعتمد مر **(قوله)** وفي الجلال البلقيني **(الخ)** أي لان ستر ستر رها بعد استعلاء متعلقا بينها
 وهو جازئها فهو جازئ لها فله في جانيها ما فعله لها بعد موتها حتى يجوز عليها نحو حلى الذهب ودفعه
 معاهد شرعي الى رثوقا كواكلين أي يولعها بدين مستغرق ولا يقال انه تضيق مال لانه تضيق
 لغرض وهو اكرام الميت وتغليظ موطنه في المال والاتلاف لغرض جازئ مر سم على أي ومع ذلك فهو
 باق على ملك الوارثين فلو اخرج جها سبل او نحوها لزم اخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لاجل ما فيه من هتسلا
 حمية الميت مرضاهم بدفعه معاهلة او دفعوا القبر واخذوا ما فيه من القبر لزم لهم التصرف فيه عس وزاد
 شغنا عقبه مثل ما مر سم لكنه مع الكراهة اه وتول سم ودفعه معها الخ في شرح ويجوز
 رابع ونخلص ما يقضى خلافا في الورد اشار سم بقوله لا يقال **(الخ)** **(قوله)** وفي الغفل **(الذي)** الصبي شغنا
(قوله) واعتمد جميع وهو اخرجنا يقول المتن **(نوب)** أي ولحم في **(قوله)** بستر العورة أي عورة
 الصلاة عس **(قوله)** المختلفة بالذكورة **(الخ)** أي فيجب في المرأة ما ستر بدنها الا وجهها وكعبها عس كانت
 او متو وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر اليهما في الفتنة غالب الشرح
 مر اه سم **(قوله)** وان **(قوله)** عبادتها متولنا في ما مر من جواز تغيب السيد لها لان ذلك ليس
 لكونها باقية في ملكه بل لان ذلك من آثار الملك كيجوز للزوج تغيب لزوجته مع أن ملكه كمال عنها
 اه **(قوله)** وان بقيت آثاره الخ لك أن تقول الانقصار في ستره رتم على ما بين السمر والركبة انضأ ائرن
 آثار الرقاب وجد نص من الشارع عن التفرقة بين أثر وأثر فيذكر والا فانفرقة تصح كبحث بصري
 هذا الجرح دعت والافني انها بغني والاشي وغيره مثل ما في الشرح وعن التفرقة ان اتباع العورة بصري
 الاول ان راء الميت دون الثاني **(قوله)** مع وال صحتها أي ولها هذا لانه نكاح أختها اربع سواها سم
(قوله) وقال آخرون يجب ستر جميع البدن **(الخ)** وجميع ابن القرى بين الو جهين في ر مختلفات وآله **(نوب)**

وكل ما المقصود به الزينة
 امرأة يلبس ستر بينها
 يمر برونضالة الجلال
 البلقيني في قوله الحسرى فيها
 وفي الغفل واعتمد جمع مع
 ان القياس هو الاول وآله
 نوب) بستر العورة المختلفة
 بالذكورة والا نوبة دون
 الزنى والحسرى به بناء على
 الاصح الذي صرح به الرافعي
 أن الرافعي يزيل بالون وان
 بقى آثار من تغيبه
 لامتة وقول الرافعي لو زال
 ملكه لم يغسلها يرد أنه
 يغسل لزوجته معزال
 صحتها عنه ثم الاكتفاء
 بستر العورة وهو ما صرحه
 المصنف جميع كتب الا
 الايضاح ونقله عن الأكثرين
 كالحق ولا حقه تعالى
 وقال آخرون يجب ستر
 جميع البدن الاراس المحرم
 ووجه المحرمه سلق تعالى
 كإبائى من المجموع ويصرح
 به قول المذهب ان سائر
 العورة فقط لا يسمى كفنا
 أى والواجب التكفين
 فوجوب الكل الخارج عن
 هذا الواجب الذى هو طلق
 الله تعالى وأطال جمع
 متأخرون

في الانتصار له وعلى الاول يؤخذ من قول المجموع عن المأوردى وغيره لو قال الغرما يكفن سائرهما ولو رتبة يساين كفن في السابق اتفاقا ان الزائد على سائرهما من السابق حق (١١٦) مؤكدا لم ينسقط تقدمه على الغرما كالأروثة فيكون بمنعها وان يكن واجبا في التكفين

وهذا مستثنى لما تقرر من تأكيد أمره لقوة الخلاف في جبره واول فقد جزم المأوردى بان للغرما منع ما يصر في المستحب وعلى ما تقرر من تأكده وتقدمه بعمل قول بعض من اعتمد الاول انه واجب لحق الميت أي للامتنع من جزم من عهدة التكفين الواجب على كل من علمه والامتنع خلاف في ان الواجب سائرهما أو السابق فعلم انه بالسائر بسقط حرج التكفين الواجب عن الامتنع في حرج منع حق الميت على الورثة أو الغرما ومن كونه حقه عمل تصرع آخر بان بسقط باصاته باسقاطه كإياني وقول الشافعي رضي الله عنه اذا غطي من الميت ورثه فقط سقط الفرض لكنه أحل بحقه صريح فيما قرره انه واجب الميت كما افاده قوله لكنه أحل بحقها للغرور من عهدة التكفين وكأفاده قوله سقط الفرض وفي المجموع عن المتولي القطع بالاكتمال بستر العورة ثم القطع بان الزائد لا يسقط باسقاطه لانه واجب لحق الله وقضه تناقض الان يكون قوله لحق الله ليس من كلام

والغرما على ثلاثين بلا خلاف ويكفن في ثلاثة أو ثوبين ماله ولو كان في ورثته مجموع عليه أو ثواب على المعصية كفن البس من ماله ولم يكن عليه من مستغرق كفن في ثلاثة وجوب اها (قوله في الانتصار له) أي لما له آخر (قوله وعلى الاول) وهو أقل الكفن ما يستر العورة (قوله سائرهما) أي العورة (قوله يساين) أي يجمع البدن (قوله في المتون) أي الغرما ولو رتبة (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وان كان واجبا من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة بل لا معنى معه للاستثناء من منع ما يصر في المستحب سم (قوله والاقتضى جزم الخ) أي وان لم يقل باستثناء تقدم الميت على الغرما من المنع الا في بعض ما تقدم عن المجموع عن المأوردى وغيره لانه قد جزم الخ في هذا مستثنى على ما اختاره تبع الشافعي من ان سائر جميع البدن مستحب وتقدم عن سم منعها فاللهاية والمنع وغيرهما (قوله وعلى ما تقرر الخ) متعلق بقوله الا في جعل قول الخ (قوله من تأكده) أي السابق (وتقدمه) أي الميت (به) أي بالسابق (قوله اعتمد الاول) أي أقل الكفن سائر العورة (قوله لانه) أي سائر العورة فقط (قوله ولا) أي وان لم يجعل قول البعض المذكور على ما تقرر من تأكده الاستحباب بل كان لا وجوب فيه على حقيقة (ليق خلافا الخ) ولأن منع المأزمة بالجمع السابق عن النهاية وانفي (قوله انه واجب الخ) مقول القول (قوله أو الغرما) أو نفع الخلو فقط (قوله ومن كونه حقه الخ) - طغ على قوله من تأكده الخ والغرض الاول السابق والثاني الميت (قوله بانه بسقط الخ) أي الزائد على السائر (قوله كإياني) أي في شرح ولا تغذوصه (قوله وقول الشافعي الخ) مبتدأ خبره قوله صريح الخ (قوله انه واجب الخ) يعني ان السابق حق مؤكده (قوله للضرر الخ) عاصم على قوله الميت (قوله كأفاده) أي قوله للضرر وجب الخ (قوله وفي تناقض) أي اذا قطع الاول بسبب كون الزائد حقه تعالى والقطع الثاني يثبت مع تناقض بان المراد بالقطع الاول أن وجوب السائر حق محض لله تعالى والقطع الثاني أن وجوب الزائد حق الميت مشو باحق الله تعالى كإياني (قوله ليس من كلام المتولي) أي بل من ملحقان المجموع على حسب فهمه منه أي وقول المتولي واجب المراد به حق مؤكده الميت (قوله وما تقرر) أي في وجبه ما يحكمه المصنف في جميع كتبها من الاكتفاء بسائر العورة وتوجبه قول جمع أنه يجب ستر جميع البدن الخ: اقتضاء الخلاف بينهما ما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله من الاتفاق المذكور) أي السابق عن المجموع عن المأوردى وغيره (قوله ورد بان الحق الخ) أقول الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عابرته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده والحاصل أن الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين اللاحقين أن الواجب ما بين البدن أو سائر العورة فقط حتى يدخلها ما أورده بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض ولا إشكال في اندفاع

في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وان كان واجب من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة بل لا معنى معه للاستثناء من منع ما يصر في المستحب (قوله وعلى ما تقرر الخ) متعلق بقوله الا في جعل قول الخ (قوله من تأكده) أي السابق (وتقدمه) أي الميت (به) أي بالسابق (قوله اعتمد الاول) أي أقل الكفن سائر العورة (قوله لانه) أي سائر العورة فقط (قوله ولا) أي وان لم يجعل قول البعض المذكور على ما تقرر من تأكده الاستحباب بل كان لا وجوب فيه على حقيقة (ليق خلافا الخ) ولأن منع المأزمة بالجمع السابق عن النهاية وانفي (قوله انه واجب الخ) مقول القول (قوله أو الغرما) أو نفع الخلو فقط (قوله ومن كونه حقه الخ) - طغ على قوله من تأكده الخ والغرض الاول السابق والثاني الميت (قوله بانه بسقط الخ) أي الزائد على السائر (قوله كإياني) أي في شرح ولا تغذوصه (قوله وقول الشافعي الخ) مبتدأ خبره قوله صريح الخ (قوله انه واجب الخ) يعني ان السابق حق مؤكده (قوله للضرر الخ) عاصم على قوله الميت (قوله كأفاده) أي قوله للضرر وجب الخ (قوله وفي تناقض) أي اذا قطع الاول بسبب كون الزائد حقه تعالى والقطع الثاني يثبت مع تناقض بان المراد بالقطع الاول أن وجوب السائر حق محض لله تعالى والقطع الثاني أن وجوب الزائد حق الميت مشو باحق الله تعالى كإياني (قوله ليس من كلام المتولي) أي بل من ملحقان المجموع على حسب فهمه منه أي وقول المتولي واجب المراد به حق مؤكده الميت (قوله وما تقرر) أي في وجبه ما يحكمه المصنف في جميع كتبها من الاكتفاء بسائر العورة وتوجبه قول جمع أنه يجب ستر جميع البدن الخ: اقتضاء الخلاف بينهما ما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله من الاتفاق المذكور) أي السابق عن المجموع عن المأوردى وغيره (قوله ورد بان الحق الخ) أقول الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عابرته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده والحاصل أن الشيخ لم يقصد بالحل الذي ذكره رفع الخلاف الذي بين اللاحقين أن الواجب ما بين البدن أو سائر العورة فقط حتى يدخلها ما أورده بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض ولا إشكال في اندفاع

الميت فإنه لا تناقض فيما تقرر وعلى ان قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد القائلين بوجوب الزائد له لحق الميت التناقض بالنسبة للغرما أخذ من الاتفاق المذكور ولا حقي الله تعالى ولا فهو تناقض وبأن الحق الله تناقض وان ذلك الجلي لا يصح لان الخلاف

في وجوب سائرهما أو الكل

انما هو بالنظر لخلق الله كما

تقرر في وجهه مما يأتى

عن المجموع النصريح به

فيان الوصية باسقاط الزائد

لا تنفذ لانه واجب لخلق الله

تعالى ولا ينافى ذلك الاتفاق

المذكور ولان الوجوب فيه

لحق الايدى فهو مبنى على

ان الواجب سائرهما لخلق

الله والزائد خلق الايدى

ويعلم منه بالاولى تقدمه

بالزائد تعليمه على وجوب

الزائد لخلق الله فصح الاتفاق

ولا بد من ستر الشبهة هنا

كالصلاة ولا تنفذ بشديد

الفاء والبناء للمفعول

ويجوز عكسه (وصيته

باسقاطه) أى سائر العورة

ما تقرر أنه حق لله تعالى

بخلافه بجاز ادعي بخلافه

لمنافي المجموع عن جمع

فانه انما يأتى على الضعيف

أن الواجب ستر جميع

البدن لخلق الله تعالى فقوله

لخلق الله صريح في البناء

على هذا الضعيف لما تقرر

عن في التقرى سم على الاول

الذى صحه أن الزائد حقه

يتقدم به على الورثة كما

صرح به نقله الاتفاق

السابق وما مر من الشافعي

فان كانت ظاهر كلامه بهضم

أن وصيته لا تنفذ باسقاطه

وان قلنا لا تنفذ لان اسقاطه

له مكره ووصيته لا تنفذ

قلت كون وصيته باسقاطه

مكره وصيته ممنوع كمنه يوفيه

من المساحة بحقه الورثة

التناقض في عبارة الروض بذلك الجلى سم **(قوله)** انما هو بالنظر لخلق الله تعالى الخ) تقدم عن النهاية والمغنى رفع الخلاف بحمل الوجه الاول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للبيت ثم قال ما حاصله ان الكسوف بالنسبة لخلق الله تعالى فقط ليس بستر العورة وبالنسبة لخلق الميت مشو بايحق الله تعالى ما يستمر بقية البدن وبالنسبة لخلق الميت فقط الثوب السابق والثالث فكمل من السائر العورة والسابع للبدن لا يسقط بوصيته ولا يغيرهما والثالث الذى هو محض حق الميت من الثوب الثانى والثالث يسقط بالوصية ويمنع الغرامة للورثة كالأول وبعضاً اعتمد متعقبو كلامهما **(قوله)** وياي) أى آتفا (عن المجموع الخ) عطف على قوله تقرر الخ **(قوله)** النصريح به) أى بان الخلاف انما هو بالنظر لخلق الله تعالى **(قوله)** فى أن الوصية باسقاط الخ) أى في ذكر المجموع هذا الكلام عن جمع **(قوله)** ولا ينافى ذلك) أى ان الخلاف انما هو بالنظر لخلق الله تعالى **(قوله)** الاتفاق المذكور) أى عن المجموع عن الماوردى وغيره **(قوله)** لان الوجوب) أى وجوب الزائد (فيه) أى الاتفاق المذكور **(قوله)** فهو) أى الاتفاق المذكور **(قوله)** ان الواجب سائرهما لخلق الله تعالى الخ) اعتمد النهاية والمغنى وغيرهما كس) **(قوله)** ويعلم منه) أى من تقدم الميت بالزائد على القول بان خلق الايدى **(قوله)** عليهم) أى أى الغرامة **(قوله)** على وجوب الزائد) أى على القول بان وجوب الزائد الخ **(قوله)** تشديد الفاء) الى المتن في النهاية واقتصر المغنى على الاول **(قوله)** بخلافه بجاز اد الخ) أى بخلاف الوصية باسقاط الزائد على سائر العورة فتنته **(قوله)** بخلافه لمنافي المجموع عن جمع الخ) المعتمد على المجموع عن الزائد على سائر العورة حق الله الميت فلم يملك اسقاطه بالوصية نظراً لشأنه حق لله تعالى مره سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثله واعتمده شيخنا **(قوله)** لمنافي المجموع الخ) أى المبدأ ثغمان أن الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لانه واجب لخلق الله تعالى **(قوله)** فقوله) أى قول المجموع المتقدم ثفا **(قوله)** صريح في البناء الخ) يدفعه من ثغمان سم وقوله لما تقرر الخ) يجب عن ما ناله الوجوب مكره ذكر أحد جراً بهائناك والجزء الاخر هنا **(قوله)** وما مر الخ) عطف على قوله فله الخ **(قوله)** تظاهر كلامهم الخ) اعتمدوا النهاية والمغنى **(قوله)** ممنوع) قد رد أن السائل لم يدع مجرد أن هذه الوصية مكره وه بل أنها مكره بمكر وهو **(قوله)** كيف وفيمن المساحة بحقه الخ) يجب عنه بانه ليس حقه له وحده بل فحق لله تعالى مره سم **(قوله)** هو) أى سائر العورة فقط **(قوله)** مزب) أى يجعله ذاعيب **(قوله)** اسقاطه) أى الزائد كرى قول المتن (والأفضل للرجل ثلاثة) لا ينافيه وجوب الثلاثة لمن

الاصحاب في أن الواجب ما بين البدن أو سائر العورة فقط حتى يقال ان ذلك الجلى لا يصح لان الخلاف الجلى قصد دفع التناقض في عبارة الروض كليهما به قوله لعل مراده وقوله والا فهو مناقض لقوله الخ لا اشكال في اندفاع التناقض في عبارة الروض بذلك الجلى ولا ينافى ذلك ان الخلاف الواقع بين الاصحاب بالنظر لخلق الله تعالى لجواز أن يكون صاحب الروض اعتمد وجوب ما بين الكسبه لوجوبه مشو بايحق الله تعالى د- في الميت ومضى وجوب سائر العورة لخلق الله ولا يمنع من هذا الجعل كونه خلاف مرادنا بل ذلك القول لولم ذلك لجواز أن وافقه في الحكم بخلافه في مقتوبه فلي تأمل **(قوله)** بخلافه لمنافي المجموع عن جمع) المعتمد على المجموع لان الزائد على سائر العورة حق لله والميت خلقه باسقاطه بالوصية نظراً لثبته حق الله له مر **(قوله)** الوصية لا تنفذ) قد رد على أن الوصية بالزائدة على الثلاثة مكرهة وأجمرة مع أنها نافذة بشرط الحاجة والورثة يجب بالفرق بين الوصية لمكرهة والوصية لمكرهة وكما بيننا في وجهه فلي تأمل ويجب أيضاً بالفرق بان المكرهة وهنا نوع الاصابة به فساداً ونوع الاصابة به تعاقباً فمكرهة وبان المستون وهو الاصابة بالثالث وفاق لا يقال قضيت له أو فمضى ثم بالزائدة فصدان تنفذ لانها تنفذ لا بتصور لعدم تميز الزائدة بدليله أو اوصى بقدر الثلث لواحدهم ثلاثاً بمعنى آخر لا تخوم لاورد الورثة لانها دائمة في الثلث بالنسبة فلي تأمل **(قوله)** قلت كون وصيته باسقاطه مكرهة ممنوع) قد رد أن السائل لم يدع مجرد أن هذه الوصية بمكرهة بل أنها مكرهة بمكر وه **(قوله)** كيف وفيمن المساحة بحقه للورثة الخ) يجب بانه ليس

أو الغرامة لا ينفى به يدفع ما يقال هو مزب كسيف جازله اسقاطه على أن فيمن التختل عن الزائد انزمتها هو لا يلاق بالخال (والأفضل للرجل)

انكر كلامه وان كانت واجبة فالأقصر عليها أفضل عمل ادعى ذلك ولا أقول يجوز رابع وناسخ نهاية
ومعنى (قوله أى الذكر) الى قوله كذا طاعة فى النهاية والمعنى الاقوله وجدهم متعة (قوله أى الذكر) أى
بأنه كان أصبأ ويحرم معنى ونهاية قال عى أى أؤذم بما ذكره ظاهر إطلاقه اهـ (قوله وجدهم بحرمته)
اسطرادى بل بنى اسقاطه (قوله لكنه بخلاف المستحب) عبارة الر وضوان بن دال جمل على الثلاثة
لغايفة صاعوا عما متنا قال فى شرحه ليس بىادتهم مكر وهى لكنها خلفه الاولى كفى المجموع اهـ
(قوله المطلقين التصرف) أنهم امتناع الرابع والخامس اذا كانوا بعضهم يحجور عليهم ووافقوه
الا فلوهم الى ياد عليها الا ان كان فيهم يحجور عليه والحاصل امتناع الى ياد على الثلاثة حيث كان فيهم
يحجور عليه والاجازت لهم بلا حصر سم عبارة النهاية تم بحمل ذلك أى جواز الرابع والخامس اذا كان
الورثة والأهل التبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير أو مجنون أو مجبور عليه بسفه أو غائب فلا اهـ زاد الملقى
أو كان الورث يثبت المال فلا اهـ (قوله لكن مع الكراهة) عبارة الملقى وما بال ياد على ذلك أى الرابع
والخامس نفى مكر وهى وان أشعر كلام المصنف بحرمتها وجنحة المجموع اهـ (قوله كذا طاعة) اعتمد
النهاية والمعنى (قوله بحرمه) أى الأكثر سم (قوله فهو الاصح) من كلام الأذرى (قوله لانه اضاعه ممل
الح) عن استلزامه للحرى بما تقدم عن سم وغيره فى دفن المرأة مع جملهم أنه تضييع لغرض وهو
أكرام الميت وتضييع المال لغرض جائز وبأنه فى العيرى ما وافقه (قوله أى المرأة) الى قوله لغير
ما تفرق فى النهاية والمعنى الاقوله أو من مال المورس بن لفقدها ذكر وقوله كذا كذا أى الواذا قلنا (قوله أى
المرأة) اقصة إطلاقه ودر من النهاية فى الر جل ولو صغيرة (قوله وتكره الى ياد الخ) عبارة الر وض وتكره
الى ياد على الخمسة قال فى شرحه للمرأة وغيرها قال فى المجموع ولو قيل بغير عمل الخ (فرع) هـ هل الخمسة
للمرأة كالثلاثة للرجل فلا شى منها يسقط وان كان فيهم يحجور عليه سم أقول بصرح بالثاني قول
شرحى الر وض والمنهج أسامته أى الورث من الزائد على الثلاثة ولو الرأ ذفاثر بالانفاق يلكها الامام
وبه علم وان الخمسة ليست متأكدة فى حق المرأة كمتأكدة الثلاثة فى حق الرجل بل يحجور الورث عليها كيجبر
على الثلاثة بصرح فى الر وض اهـ قال البجيرى قوله وليست الخمسة فى حق غير الذكر كالثلاثة الخ
فخلص من هذه العبارة ومن عبارة مر أن الخمسة فى حق الرجل وغيره على حد سواء فلا تجوز الارضا
الورثة ولا تجوز اذا كان فيهم يحجور عليه وان الثلاثة فى حق الرجل وغيره على حد سواء فغير الر وثمة عليها
ولا توقف على ردهم اهـ (قوله وتكره الى ياد عليها) قال فى المجموع ولو قيل بغير عمل الخ بعد شرح
المنهج قال البجيرى قوله ولو قيل بغير عمل الخ ضعيف والمغنى لا حومة الى ياد على الخمسة لانه لغرض شرعى
وهو أكرام الميت اهـ (قوله هذا كمال الخ) أى الأفضل والحائز فى الرجل وغيره (قوله عن تنازعه فقتنه)
أى من سيدو زوج وقرب نهاية ومعنى (قوله أو من بيت المال الخ) فخرم الى ياد عليه من بيت المال كما
يعلم كلام الر وض وكذا لو كفى بما وقف للتكفين كآفى به ابن الصلاح ولا يعطى الخوط والقطن فإنه
من قبل الامور المستعينة التى لا تعطى على الاظهر نهاية ومعنى قال عى قوله فخرم الى ياد عليها الخ
أى ويحرم على الر الميت أخذ ماله اذا تفق ذلك فقرر الضمان على الر الميت دون أمين بيت المال لكنه
طريق فى الضمان ولا يجوز لواحد منهما بشى لتقصيرهما بالدفن وقوله مر ولا يعطى الخوط الخ أى من
حقه وجده بل فى حق الله مر (قوله لكنه بخلاف المستحب) عبارة الر وضوان بن دال جمل على الثلاثة
لغايفة صاعوا عما متنا قال فى شرحه ليس بىادتهم مكر وهى لكنها خلفه الاولى كفى المجموع اهـ
(قوله المطلقين التصرف) أنهم امتناع الرابع والخامس اذا كانوا بعضهم يحجور راعا لهم ووافقوه
الا فلوهم الى ياد عليها الا ان كان فيهم يحجور عليه والحاصل امتناع الى ياد على الثلاثة حيث كان فيهم
يحجور عليه والاجازت لهم بلا حصر مر (قوله لكن مع الكراهة) أى لا كره (قوله وتكره الى ياد
عليها) عبارة الر وض وتكره الى ياد على الخمسة قال فى شرحه للمرأة وغيرها قال فى المجموع ولو قيل بغير عمل

أى الذكر (ثلاثة) يعى كل
منها البدن غير رأس يحرم
وجدهم متنا بعا للملح به
صلى الله عليه وسلم (و يجوز)
بلا كراهة لكنه بخلاف
المستحب (رابع وناسخ)
ورثا الورثة المطلقين
التصرف وكذا كمل لكن
مع الكراهة كذا طاعة
قال فى المجموع ولا يعد
غيره لانه اضاعه مال اهـ وقال
الأذرى جزم ابن يونس
بالتصبر به وهو قضية أو
صرح بكلام كسرين فهو
الاصح (د) الأفضل (لها)
أى المرأة ومثلها الخمسة
(خمس) لئلا يبر بادا لستر
نها وتكره الى ياد عليها
هذا كمل حديث وكفى
من ماله والأوجب الاقتصار
على ثوب ساتر لكل البدن
ان طلب غيرهم مستغرق أو
كفى من ثلثه نصفه ممل
ينبرع بالزائد أو من بيت
المال أو وقفه الا كفى

أومن مال المومن لنفقد ما ذكر ولو اختلف الو رثة في الثلاثة ودونها أو أكثر أو اتفقوا على (١١٩) فوبواحد أو كان فهم مجموعهم عليه

بيت المال والوقوف والزوج وغيرهم اه عش (قوله أومن مال المومن الخ) أي ولم يشترعوا بالزائد
يكهو ظاهر قال البصري ماضيا بط السراهنه اه وقال البصري عن عش والمراد بالمومن من عالة كفاية
سئلوه وان طاب من واحد منهم تعين عليه للثلاث أو كانوا اه وياتي ما يتعلق به (قوله أو كان الخ) يختلف
على قوله اختلفوا ورتا الخ (قوله مجموعهم عليه) أي أو غائب نهاية (قوله الثلاثة) أي ابن وأبنايه قال
عش * (فرع) * هل يجب تكفين الذي في ثلاثة حيث لا مانع من الغرامة ولا وصلة الاقتصاد على واحد
كالمسلم في ذلك ظاهر اطلاقهم وقد وفاق مهر على ذلك سم على المنهج اه (قوله مجموعهم) أي
أو غائب نهاية (قوله وان أسقطه) ما يتعلق به بقوله الخلاف الخ (قوله وهذا الخ) أي قوله لنا كذا كد امره
الخ (قوله فليس منه) أي مثل السابغ في الاجبار عليه (قوله بالنسبة للغرامة) فلو قال الغرامة تكفي في ثوب
والو رثة في ثلاثة أحسب الغرامة نهاية ومعنى (قوله بل الو رثة) أي بالنسبة للورثة فيعبرون على بقية الثلاثة
فلا يسقط الثاني والثالث إلا بإصاء أو منع الغريم سم (قوله فإذا اتفقوا الخ) تقرير على قوله بل الو رثة
(قوله أجبرهم إلما كهم الخ) حاصل ما عهده الشارح أن الكفن ينقسم على أربعة أقسام حتى الله تعالى
وهو سائر الورثة وهذا لا يجوز لأحد إسقاطه مطلقا الميت وهو سائر بقية البدن فهذا الميت إسقاطه
بالوصية دون غيره حتى الغرامة هو الثاني والثالث فلو غرامة عند الاسترقاق إسقاطه للمنع منه دون الو رثة
حتى الو رثة وهو الزائد على الثالث فالو رثة إسقاطه للمنع منمو وافق الجلال الرمي والمغنى على هذه الأقسام
الثاني منها فاعتمد أن يسقطه لوجها في الحقيقة في حق الله فليس لأحد إسقاطه حتى من
سابغ جميع البدن عندهما كرى على أفضل (قوله الغرامة الو رثة) فاعل يفعل (وقوله هنا) أي حيث
أجبت الغرامة في منع الزائد على السابغ دون الو رثة فاجبر وعلى الثلاثة (قوله إسقطها) أي بحصة
الثلاثة (قوله بأن أحسنه) أي بأب (قوله فلم يمنع) أي حقه في الثلاثة وكذا الضمير المسترق قوله الثاني
ومنع الخ (قوله اتقول بوجوب الخ) أي إلى وجه القائل بوجوب الخ (قوله ومن ثم) أي لأجل كون قول
الموع محمول على ذلك (قوله ذلك الوجه) أي الشاذ (قوله ومن ثم) أي لأجل رد قول الأذرى المذكور
بذلك المقرر (وقوله ذلك) أي قول الأذرى المذكور (قوله أمان الخ) بيان لما (قوله قال) أي قوله وبحق
الخ * (فرع) * هل النسبة للمرأة كاللثة للرجل فلا شيء منها إسقاط وان كان فهم مجموعهم عليه (قوله
فليس منه بقية الثلاثة بالنسبة للغرامة الخ) اعلم أن كلامهم صريح في وجوب الثلاثة لحق الميت وأنه لا يسقطها
الثاني والثالث إلا بإصاء أو منع الغريم وذكر الشارح في شرح قول الأرشاد ولا الورث أي ليس له النعم من
ثلاث لغا فاعتمدوا صوابهم لغا فاعتمدوا لو أرادوا الثلاثة ليستقامت لم يحالوا وهو محتمل لا فمن
مخالفة السنتا لثمة كدق مثل ذلك وان يلزمهم فعل سائر المستحبات ثم رأيت الشارح يعنى الجورحى بحيث
أن ذكرها ليس بقيد بل خرج بخرج الغالب وأنه لو أراد بعضهم جعل الثلاثة على غير هيئة القائف مع منع
بعضهم منهم يجب امتنع أو اتفقوا على المدح منها أو أرادوا الثلاثة على هيئة لم تمنعوا اه ما في شرح
الأرشاد وظاهر كلامهم أن الثلاث واجبة لحق الميت لا مستقبلة وأما وجوب كونها القائف فعمل نظرو سباب
فيه كلام عن الإسدافان قلت وجوب الثلاثة ينافى قول المصنف كغيره والأفضل للرجل ثلاث ثياب متنوعة
لجواز إرادتها أفضل في الجله ويكفي تحقق الأفضلية في بعض الصور ككل من غير التره فلا يفضل
للكفن تكفين في الثلاث وهذا لا ينافى وجوبه لمن التره بشرطه وجوز إرادته اقتصادا عليها أفضل كما
يشعر به قوله ويجوز أربع وخمس وهذا لا ينافى وجوبها نفسها * (فرع) * منع الغريم من الثاني
والثالث ثم بعد البصر أن أمثلا من نيس المتوسرى كفته فهل يجب الثاني والثالث أو لا نظر لأن منعه منع
التعلق بالتركة فلا يعود إليها به نظر وأجتهال * (فرع آخر) * هل يجب تكفين الذي في ثلاث حيث
لا مانع من الغريم ولا وصية وان كان له ورث أولا كهو ظاهر اطلاقهم فيه نظر (قوله بل الو رثة) أي
بالنسبة للورثة (قوله فلم يمنع الغرامة) الضمير في منع يرجع لحقة

تقر بذلك الو جمعون ثم لما استشكل ذلك على السكى أجابه بما ذكرته أنها واجبة لحق الميت لا نهالها كما قيل للعلى دست ثوب

بأنها يتوالت في **(قوله قال) أي السبكي (قوله دفع الله الأول)** ومن ثم لا يكف فيما تبرع به أجنبي عليه
 إلا أن قبل جيع الورثة وليس لهم بداله أن كان ينقص تكفنه صلاحه أو عمله فبغيره لغيره لغيره
 كغيره في غير رد ومالك ولا يكن لهم أخذه وتكفنه في غيرته بما يولد أقال عـ **قوله** مرد لا يكف
 أي لا يجوز وقوله مرد إلا أن قبل جيع الورثة أي أن كانوا أو ملاق وقوله رد ومالك أي وجوباً وأخلص
 هذا حكم ما يقع كثيراً من أنه إذا مات شخص يوتى له ما كفاً متعده من أنه يكف في واحد منها وما انفصل
 رد لمالكه ما لم ينسبر به المالك الوارث أو تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت فلو أراد الوارث
 تكفنه في الجميع إزاء ذلك شر ينقل رضا الماتع بذلك كغير اعتقادهم صلاحه ولا الكف في واحد
 باعتبار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحسان المالك إلا أن تبرع به الخ ولا يكتفي في عدم وجوب الرد
 ما تبرع به العادة من أن من دفع شيئاً لغيره كرا رجوع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الماتع بعدم الرد
 وقوله مرد والأى أن لا يقصد تكفنه الخ اه عـ **(قوله وهو وجب سد كالا نقلاً)** محل تأمل إذ غايته
 تقدير إطلاق المعنى يقتضيه ولا يجوز فيه ومنه من تقديره من منأخر لإطلاق كلام المتقدمين واعتاده
 الشارح وغيره بل وقع كثير للشارح أيضاً أنه يقيد إطلاق من سبقه برتبته ويقره حيث كان المعنى
 والقواعد تقتضي به وما هنا كذلك إذ ملاحظة ما ذكرناه من خلاص تكفنه عن الشبهة أو خضها وأجابه أطفاه
 أولى بالاعتناء من دفع المنفعة لمحصل أن تقديره لا يدرى رجاء الله تعالى خـ **قوله** عن الانتقاد وهو في الاعتناء
 به مري وهو الظاهر وأن أشهر أقرار النهاية يتوالت في الفرع وسكونه تسامحاً بحث الأذرى باعتناء إطلاق
 الفرع **(قوله ومثله قول ولد الخ)** أي فجاب الأول دفعه الله عنه مبر شرح الباب قال الأذرى والظاهر
 أن الداعي إلى تكفنه من عند جباب دون الداعي إليه من بيت المال أو غيره اه وهو ظاهر انتهى
 اه سم **(قوله أي الذكر)** إلى قول المتن وسن في النهاية الأولى عـ مالى ألا وكذا في المتن الأولى عـ أي
 الأفضل إلى كيان **(قوله وغيره)** أي من الأتقى والخير إلى المتن (لغات) هل يعتبره مفهوم حتى لو أراد
 الورثة ثلاثة لأجل هـ الغائب لا يجاوز أولاً ولا يعتبر فيجوزون قال في الإسهاد الظاهر الأول نظر إلى تنقـ
 الميت والاسمائه في مخالفة السنن تكفنه بما تبرع به أو غيره وشكنا وكذا عـ عبارته وأقاد قوله فهي لغائب
 أنه لا يكتفي التميم أو الملوطة عن أحداها وهو موافق لما يأتي من الإسهاد فتدبره اه وقوله ما يأتي الخ
 يعني به ما قدمناه آنفاً **(قوله متساو به الخ)** وقبل متساو في الأسفل من سرته إلى ركبته وهو المعنى بالآزار
 والثاني من عتقه كعبه والثالث ستر جميع بدنه منسئ ونهاية وأسنى قال عـ قوله متساو به الخ
 أي معنى أنه لا تنقص واحد منها عن ستر جميع البدن اه وفيه تأمل **(قوله في عومها لجميع البدن)**
 الخ أي شبر أو من الحرم ووجه المهرمة كلبا أي معنى ونهاية **(قوله أي الأفضل فهذا الخ)** أي المساواة
 المذكورة قول عـ أي أن ستر جميع البدن اه لا يناسب التبرع الأتقى **(قوله أن الأول الخ)**
 أي المبسوطة أولاً من اللغات الثلاث **(قوله أن المراد الخ)** أول المراد بشوا هو هو الأوجه كما فاده الشيخ
 شمولها لجميع البدن وإن تفاوتت غايتها **(قوله ذلك)** أي الأوسع قول المتن (وان كفن) أي ذكر نهاية
 ومعنى قول المتن (ز يفيض الخ) لم أر أن تغتار جميعهم اللهم تعالى شيأ في بيان فيص الميت وظاهر الإطلاق
(قوله أجيب دفع الخ) ومن ثم لا يكف فيما تبرع به أجنبي عليه إلا أن قبل جيع الورثة مـ شرح مرد **(قوله)**
 ومثله قول واحد من مالى وأخون يشمال عـ عبارة شرح العباب قال الأذرى والظاهر أن الداعي إلى تكفنه
 من عند جباب دون الداعي إليه من بيت المال أو غيره اه وهو ظاهر اه **(قوله في المتن لغائب هل)**
 يعتبره مفهوم حتى لو أراد الورثة ثلاثة ثلاثة لأجل وجه الغائب لا يجاوز أولاً ولا يعتبر فيجوزون قال في الإسهاد
 الظاهر الأول نظر إلى تنقـ الميت والاسمائه في مخالفة السنن تكفنه بما تبرع به أو غيره وشكنا وكذا عـ عبارته
 استعانص المراد من الجسنة في مخالفة السنن تكفنه بالكن قوله ومن كفن منها الخ أقاد جواز الثلاثة للغائب
 لها فيكون الواجب لها ما للسهة المذكورة في قوله وان كفن في خسة وما الثلاثة للغائب **(قوله في المتن)**

ياتيه قال فالله إذا ما هو
 أحبابها الحق الله تعالى فلا
 تسقط وأن أوصى بساقطها
 اه **(فرع) * قال وارث**
 آ كفته من مالى وقال آخر
 من التركة أجيب دفعاً له
 الأول عنه وبحث الأذرى
 أن الحاكم يعتبر الأصل
 فيجب التبرع خلاصاً عن
 دين أو خبث التركة أو تلفها
 مع كونه أطفاه وهو وجه
 مدركاً لنقله وأقار وارث
 آ كفته من السلة وأخون
 مالى أجيب الأول على ما يحتمل
 الزركشي والوجه ما نقله
 الأذرى عن السرمضى أنه
 يجاب الثاني دفعه العار عنه
 ومثله قول واحد من مالى
 وأخون بيت مالى أو قال
 وارث أفدته لم يسكو آخر
 في مسيلة أجيب الثاني
 لأنه لا عار هنا وجه (ومن
 كفن منها) أي الذكر
 وغيره (شلاله فهي
 لغائب) متساو به في عومها
 لجميع البدن ثم في عرضها
 وطولها أي الأفضل فيها
 ذلك فلا يشاق ما يأتي أن
 الأولى أوسع لأن المراد أن
 اتفق فيها ذلك كياناً وليس
 فيها قص ولا عمة فالرجل
 ولا راز وخمار المراد أن اتفعا
 لما نقل به صلى الله عليه وسلم
 (وان كفن في خمسة يد
 قص وعمله) لغير محرم
 (تختبر) أي الغائب كما
 فعله ابن عمرو رضي الله عنهما
 قوله

(وان كفتني في خمسة فاز ارجع)
 على ما بين سرهما وركبها أولا
 (وخارج) على رأسها ثالثا
 (وقص) على يديها رابعا
 (ولها فنان) منسوبان
 اتساعا لفعله صلى الله عليه
 وسلم بينهما ثم كانوا (وفي)
 قول ثلاث الخائف الثالثة
 عصوص عن القصص اذ لم
 يكن في كفته صلى الله عليه
 وسلم (ولما رآه وتجاوز) وسن
 العطن لانه صلى الله عليه
 وسلم كثر فيه (والابيض)
 لذلك ولغير الصبح السوا
 من ثيابك البياض وكفنا
 فيها موتاكم (ومحله)
 الاصل الذي يجب منه كسائر
 موت الصبي (أصل التركة)
 التي لم يتعلق فيها حق كما
 يأتي أول الفرائض لانها
 فقط ولا أصلها في مروحة
 بموسر لما ذكره مقدم
 من طلب الصبي منها على
 من طلبه من ماله كما
 ورأى فيمالة معوضتها
 وإن كان مترا على نفسه على
 حدانه ولو كان عديدا على
 ماله اطلاقهم ويترك
 بينه وبين نظيره في الغلس
 بأن ذلك يناسبه الحاق
 العار به الذي هو بنفسه
 لهله يترجى عن مثل فعله
 بخلاف الميت ويجهي البهض
 في ملكه وعلى حيدته بسببه
 الرق

مع اسكوت أنه كقصص الحى فايراجع نعت في شرح الكثر لا يرى من تعجب الحنفى ماله من القصص
 من المنكب على القدم بالادخال يص لانهما فعل في قصص الحى لتسعة اسفله للمضى وبلا جوب ولا يمكن ولا
 تكفا طرفة المراد بالجب الشق للزال على الصدر انتهى وهذا هو الذي عليه العمل الآن قوله لا تكف
 اطرافه المراد به عدم كف الجنبين بعضهم الى بعض أو عدم كف الذيل بحمل تأمل مصرى وقوله ولم أر
 لأختنا الخ أقول ما تقدم انفعان الحنفى وغيره والثاني من عتقه الى كقصص العمامة حتى في كسهم على
 الذي عليه العمل كالصريح في بيان القصص على وفق ما ذكره عن شرح الكثر وقوله هبل المراد به الخ
 الظاهر أن المراد هبل ذنبك جميعا فلا تكف شيئا منهما ككلمة العمل قول المتن (وان كفتني في خمسة
 فاز ارجع) تصرح بانه لا يجب فيما اذا دعى الاتفاق اذا كفتني في خمسة التعيم سم (قوله لغير محرم)
 راجع للقصص أيضا (قوله وفي قول الخ) أي فيما اذا كفتني المرأة في خمسة (قوله الثالث عصوص الخ) عبارة
 النهاية والمغنى أي والاتفاق الثالث لتبدل القصص لان الخمسة كالكلام للرجل والقصص لم يكن في كفته
 صلى الله عليه وسلم اه قول المتن (وبين الابيض) وسأيت أن الفصول الأولى من الجديدين يتوهم في (قوله)
 والابيض الخ ولو قيل يوجد به إلا أن لم يعد في التكفي في غير من الازراء كن الملاحقهم يتألف من يتوهم
 أن ذلك جائز وإن أوصى بغير الابيض لانهمكر وهو الوصية لا تنفذ ظاهر الملاحق من ذب الابيض ولو كان
 المت ذنبا عن (قوله وكفنا فيها الخ) ويكره أن يكون في الكف غير البياض كعمل بعض عصفور
 وأه وأسفل قديمه شتخا (قوله الاصل) أي قوله لا تلها في النهاية والمغنى قول المتن (أصل التركة) قال
 تكت الخ لا يشترط وقوع التكفي من مكف كفى الجموع وفيه من البندني وغيره ولو لم يمان انسان
 ولم يوجد ما يكف به الا في جميع ماله غير محتاج اليه لزمه بدله بالقبية كاطعام المظفر اذا لغوى في ذنابه
 فان لم يكن له مال فخصه بالان تكفيه لانه لا بد له من البياض البياض غير محتاج اليه واسئ أقول بقول فقهاء
 ولا بد له من كسهم بجمع بجزء الحبش والطين عند فقد الو بفتأمل وأضاف في أي أن يكون
 محل ذلك حيث كلنه المورس ولا ينفى عن هذا الشرط فرض عدم الاحتياج اليه ككلمة ظاهره قد
 يحتاج لثمة مصرى وقوله لتصر بجمع بجزء الحبش الخ في تقريره نظر ظاهر اذا لم يصح مفقودنا
 بالنسبة لجميع من علم بذلك وقوله حيث كلنه من المورس من أي أولم توجد الاغنية مثلا كفى سم عن مر
 (قوله الخ) يتعاقب بينهما أي جميعا كالموت والتباعد وبفسده قوله كباقي الخ وبفسده ما علم هنا
 (قوله ولا أصلها الخ) لا يخفى ما فيه من الر كعبارة النهاية والمغنى ويستثنى من هذا الأصل من زوجه
 ماله لزمه نفقتها فكفها ونحوه على الأهم الخ وهي ما سكتها (قوله كسهم) أي
 الفرع (قوله ورأى) الى المتن في النهاية الا ما أنه عليه (قوله ورأى) أي وجوبه قال سم وظاهر
 أنه يحرم تكفنه ولو كان في ذمتهم مستغرق في غير الاتق به لانه ازراعه وهو حرام اه (قوله فيه)
 أي في التحريم من التركة (قوله سمعوا وضعا) فان كل من كثر في جاد الشيا وموسلا في شتموها
 أو قلا في شتمها شرح النجس (قوله ولو كان الخ) غاية عش (قوله على ما شمله الخ) عبارة النهاية
 كاتقضاء الملاحق اه (قوله عن مثل فعله) الأول عن فعل مثله ككسبه في النهاية (قوله بنسب الخ)
 وان كفتني في خمسة فاز ارجع تصر بانه لا يجب فيما اذا دعى الاتفاق اذا كفتني في خمسة التعيم فكلام
 الاسماء البار في غير ذلك خصوصاً وقد على مخالفة السنن وما هنا غير يخالف أو فقتله ما فعل يسترسو الله
 صلى الله عليه وسلم (قوله الخ) يتعاقب الخ في اطلاق هذا التقيد نظر لان الحق اذ لم يستغرق فلا يمنع انما يحمل
 (قوله وان كل من كثر الخ) اعتمد مر (قوله ولو كان الخ) مدون على ما شمله اطلاقهم اعتمد مر وبعبارة
 شرح الرضوي ينبغي على ما اذا لم يكن عليه من مستغرق ولا ينافي اعتبار تقديره كما اعتبر وفي الغلس
 ويحمل الفرق بتعدد كسب الميت بخلاف الحى ككسب ما يلق به غالبا اه وظاهر أنه يحرم تكفنه
 في غير الاتق به لانه ازراعه وهو حرام (قوله ويرق بينه وبين نظيره في الغلس) انظر ما لو ان الغلس (قوله)

والحرية ان لم يكن مهابدة
والافعل ذى النوبة فان لم
تكن تركه ولا ما خلق
بها وهو الزوج كما كاده
سقاء او كانت واستغفرها
دن او بى ملايكى (٥) مؤنة
التصوير كالها اوما بى منها
عسى من عليه نفقتم
قريب وسيد. ولولا ماله
ومكاتب كمال الحياة تم
يجب تجهيزه كغير فقير
ولا رد الا ان عاشر
والعاجر تجهيز مؤنة فان لم
يكن له متفق وجب وقف
الاكفان ثم ببيت المال
فان لم يكن أو ظلمت مولى
بتعدي على اغنياء المسلمين
(وكذا الزوج) عطف على
جمله كماله اصل التركة أى
هو كماله في نفسه مؤن
تجهيز زوجته وعلمها غير
المالكة له وغير المكررة
على الاوجه

والحرية ان لم يكن مهابدة
والافعل ذى النوبة فان لم
تكن تركه ولا ما خلق
بها وهو الزوج كما كاده
سقاء او كانت واستغفرها
دن او بى ملايكى (٥) مؤنة
التصوير كالها اوما بى منها
عسى من عليه نفقتم
قريب وسيد. ولولا ماله
ومكاتب كمال الحياة تم
يجب تجهيزه كغير فقير
ولا رد الا ان عاشر
والعاجر تجهيز مؤنة فان لم
يكن له متفق وجب وقف
الاكفان ثم ببيت المال
فان لم يكن أو ظلمت مولى
بتعدي على اغنياء المسلمين
(وكذا الزوج) عطف على
جمله كماله اصل التركة أى
هو كماله في نفسه مؤن
تجهيز زوجته وعلمها غير
المالكة له وغير المكررة
على الاوجه

والحرية ان لم يكن مهابدة
والافعل ذى النوبة فان لم
تكن تركه ولا ما خلق
بها وهو الزوج كما كاده
سقاء او كانت واستغفرها
دن او بى ملايكى (٥) مؤنة
التصوير كالها اوما بى منها
عسى من عليه نفقتم
قريب وسيد. ولولا ماله
ومكاتب كمال الحياة تم
يجب تجهيزه كغير فقير
ولا رد الا ان عاشر
والعاجر تجهيز مؤنة فان لم
يكن له متفق وجب وقف
الاكفان ثم ببيت المال
فان لم يكن أو ظلمت مولى
بتعدي على اغنياء المسلمين
(وكذا الزوج) عطف على
جمله كماله اصل التركة أى
هو كماله في نفسه مؤن
تجهيز زوجته وعلمها غير
المالكة له وغير المكررة
على الاوجه

والحرية ان لم يكن مهابدة
والافعل ذى النوبة فان لم
تكن تركه ولا ما خلق
بها وهو الزوج كما كاده
سقاء او كانت واستغفرها
دن او بى ملايكى (٥) مؤنة
التصوير كالها اوما بى منها
عسى من عليه نفقتم
قريب وسيد. ولولا ماله
ومكاتب كمال الحياة تم
يجب تجهيزه كغير فقير
ولا رد الا ان عاشر
والعاجر تجهيز مؤنة فان لم
يكن له متفق وجب وقف
الاكفان ثم ببيت المال
فان لم يكن أو ظلمت مولى
بتعدي على اغنياء المسلمين
(وكذا الزوج) عطف على
جمله كماله اصل التركة أى
هو كماله في نفسه مؤن
تجهيز زوجته وعلمها غير
المالكة له وغير المكررة
على الاوجه

النهاية هذا إذا كانت مملوكة لها فان كانت مكرمة أو أمة أو غيرها فلا يفتى بحكمه ومعه من أن التي أخذها
اباها بالانفاق عليها كمتها قال عيش قوله أو أمة أي فحبها لا يفتى فيها ولو كان مملوكا لكانت مملوكة لها
وقوله مكرمة أو غيرها أي بان كانت مملوكة بالخدمة أو بالحكم كمتها عدم الوجوب اهـ عن (قوله أذ ليس لها
الح) أي فلا يجب عليه تكسبها عيش (قوله بخلاف من حبسها الخ) أي فحبس عليه غيرها عيش وبصري
(قوله وبأن الخ) عطف على زوجة (قوله مطلقا) أي بغيره لا بغيره أولا (قوله وان أسبرت الخ) أي الزوج
حره كمتها أو أمة (قوله ورده ويصافه) أي أصل الخ زد الله على وتبعه النهاية عبارة وتبرأ من أي في حل
المتن علم أن جملته وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار إليه الشرح راد البازل ان ظاهره يقتضي أن
يجعل وجوب الكيف على الزوج حيث لا تركه لا زوجة وهو بخلاف باقي الروض وأصلها اهـ (قوله في أهل
وحداه) أي على الغير فقط لا على مجموع البدن والغير (قوله يلزمه كالمعنى) أي اذ لم يولد التركة كبحتن
ويحل الكيف الزوج حيث لا تركه ولا تفرق وتكون قول سم والزوج من مجموع قطعنا ظاهره اذ حصل المعنى
حينئذ ان فعله أصل التركة في غير الزوجة والزوج في تركته ذلك اهـ ان أراد بخاصة المعنى
أقول المصنعة فكذلك أو أمة أي المقصود ليس الكلام نفسه كباقي في الشرح (قوله والاعاءة قوله كذا
الخ) هو مجموع أفعال التي في أن من فوائده بيان اختصاص الخلاف بالمعروف دون العطف عليه اذ هو
مفيد لأن كان العطف من قبيل المقررات كإلزامه ما سطره كلام المصنف كقوله في باب الحواشي بشرط
تساويهما جنسا وقد راد كذا الحواشي وأجلا وصح كسر في الأصح انتهى فتأمل ولا تغفل اهـ وقد يقال
ان أراد بقوله من قبيل المقررات ما يشمل العمدة كإعتنا استدلاله من كلام المصنف ليس من العمدة فلا يترتب
تقريره أو الفضلات فقامها ناس منها (قوله لا يتكف) اعلم بان رادنا محل المقررات بالعطف أصل
التركة الذي وفردن، ملحقا لمحل المذكور على سبيل شبهة الاستعمال فغنى التركة كبحتن وأصل التركة
الزوج مثله وقال الكردى أي بنو أبي الجاهل بالمعروف والتقسيم والزوج المماثل في أنه يملكه أيضا ولا يفتى
أنه لا يربل ركة المعنى (قوله قائل ذلك) أي العطف الذي كور (قوله العطف) مفعول أراد (قوله
لا الصناعة) أي لا بالنسبة كغير كوردى (قوله أذ الخ) فوجبه للعطف بالنسبة المعنى الخ يعني
فكانه قال أصل التركة كبحتن الكف والزوج مثله أي أصل التركة (قوله انه الخ) بيان ما استقر (قوله قلت
يلزمه الخ) الزوم: نوع علم ذلك من دلالة استقراء كلام المصنف وكله فوهم أن الخلاف لا يختص بما
بعد ذلك الا اذا كان العطف من عطف الجبل وليس كذلك كباقيين سم وموافقهم وأيضا منع نسب ذلك التوهم على
الشرح (قوله على من ذكر الخ) والالتفات إلى أصل التركة لانه هو المعروف عليه لاسن عليه نفقة الميت (قوله
فساد اجراء الخ) الاضافة للبيان (قوله وجود الزوج) ولعل صوابه هو الموافق لما قدمه في السؤال فساد الزوج
وعليه - فاعلم ما ذكره من لزوم اجراء الخلاف الخ اذ للتبادر حينئذ رجوع في الادهع إلى كل واحد والبالغ في
التوهم المتعة مدونة بالعطف وأما على فرض صحة لفتا الوجود فلا يظهر وجبه الزوم ونوجه الكردى على ما
نصه قوله قلت يلزمه الخ أي يلزمه أن لا يجزى الخلاف في الزوج كباقيين في الأصل - فاعلم المصنف

أذ ليس لها الا لاجرة بخلاف
من حبسها بفتقها وبأن
حاصل منه زوجة مطلقا
وان أسبرت وكان لها
تركة كما أخفمه عطفه
للمذكور ودهي عطفه
على أصل وحده يلزمها
ركة المعنى والغناء قوله كذا
الغير به عن الزوج لا يتكف
كلا يفتى أو أراد قائل ذلك
العطف بالنسبة المعنى
المقصود لا الصناعة اذ أصل
هو المنع عنه في الحقيقة
بأنه المحل فالزوج كذلك قال
قلت الصناعة صحيحة
وكذلك أي وعمله الزوج
حال كونه كالأصل فيه
تقرر إذا فادى يكون على
نحو القريب وهذا اعتبار
بجميع حامل على العطف
المذكور قلت يلزمه فساد
اجراء الخلاف في كونه على
من ذكره تنوع ودل الزوج

وعليه ما علم وحال ان يجزى احدها فالوجه تقديم من ينشئ فسادها والا فالوجه شرح مكر (قوله
يلزمه كالمعنى) هذا مجموع قطعنا ظاهره اذ حصل المعنى حينئذ ان فعله أصل التركة كفتى في الزوجة
والزوج في المزوج حيث لا تركه ولا تفرق وتكون قول كذا هو مجموع أيضا الذي في أن من فوائده بيان
اختصاص الخلاف بالمعروف دون العطف على ما ذهبه في ذلك وان كان العطف من قبيل المقررات
كإلزامه ما سطره كلام المصنف كقوله في باب الحواشي بشرط تساويهما جنسا وقد راد كذا الحواشي وأجلا
وصح كسر في الأصح اهـ فتأمل ولا تغفل وقوله يلزمه الخ الزوم: نوع علم ذلك من دلالة استقراء
كلام المصنف وكله فوهم أن الخلاف لا يختص بما بعد ذلك الا اذا كان العطف من عطف الجبل وليس كذلك كباقي
تبين (فرع) * أسلم على أكثر من العدد الشرى وأسلم أو كن كباقيين ممنز وامتنع من الاختيار ينبغي

وليس كذلك وعلى كل
 اندفع وزعم اجسام المتزاحمة
 فقرها غير متجانس السبك
 أجب بذكر غيره ما زعمه
 بما لا يجدي ربح جمع
 أنه يكفي ملبوس فيه قوة
 وقال بعضهم لا بد من الجدي
 كفي الحياة والذي ينبغي
 اجزاء قوى يقارب الجدي
 بسبب الحلق قسم أولوية
 المنصوب على الجدي يؤيد
 الأول وهل يجري ذلك في
 الكفن من حيث هو أو
 يسرق بان الماز وجبة
 معاوضة فوجب أن يكون
 باقي الحياة وهي فيها
 يجب لها الجسد بخلاف
 كسر القربيل لا يجب فيها
 جدي يخلو ظاهره للنفق
 ذلك بخلاف والأوجه الأول
 كما نص به قوله من
 لزمه تكفين غيره لا يلزمه إلا
 ثوب واحد وانما منع
 لا تكفين وانما المنع بدنيا
 على المصرون العبرة بحال
 الزوج دون اختلاف الحياة
 في التكفين قلن أكثر
 الأصحاب وشمه جمع
 أن كفهها لا يلزم الزوج
 مطاوعا حمة لا فرق بينهما
 وبين غيرهما في ذلك
 ونحوه بالزوج انفسه فلا
 يلزمه تكفين غيره زوجة أمه
 وان زعمه نفعها في الحياة
 (في الأصح) كالحياة ومن
 لم يلزمه تكفين نحو نائرة

الخلاف في الزوج يكون فاسدا وليس كذلك اه ظاهر الفساد (قوله وليس كذلك) أي ولا خلاف
 فيه وهذا كبد فاداه فنه الفساد إلى ما بعده (قوله وعلى كل) أي من احتمالي العطف (قوله زعم
 اجسام المتزاحمة) أي ما قبل من ظاهره يقتضي أن وجوب الكفن على الزوج انما هو حيث لم يكن للزوجة
 تركوه هو خلاف ما في الوجود واصلها معني (قوله بذلك) أي بأنه عطف على قوله وجهه أصل التركة
 كالأول أو بعضه لا على قوله من قريب وسيد (قوله أنه يكفي) أي يكفي تكفين الزوجة عرش (قوله يؤيد
 الأول) أي يحسن الجمع ومال إليه سم على المنهج عرش (قوله وهل يجري ذلك) أي الخلاف
 المذكور (قوله من حيث هو) أي سواء كان الكفن للزوجة أو لغيرها (قوله بان الماز وجه) أي من
 الكفن (قوله وهي فيها) أي الزوجة في الحياة (قوله في ذلك) أي في رجب أحد الأمرين من أطلاق
 الخلاف وتخصيصه بالزوجة (قوله والأوجه الأول) أي عدم الفرق وجوبان الحسلاف في مطلق الكفن
 الإلزام على الغير (قوله لا يلزمه إلا ثوب واحد) اه ظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج موسرا لا يجب الثوب
 الثاني والثالث في تركه الزوجة يقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لان الوجوب لم يلقها أصلا ثم
 لو أسير الزوج ببعض الثوب فقط كل من تركها ينبغي حيث وجوب الثاني والثالث لان الوجوب في هذه
 الحالة لا قاضي الحلة مر اه سم على حج اه عرش وكرد على بافضل أقول لو قبل في الصورة الأولى
 لوجوب الثاني والثالث أيضا تركه الزوجة لم يعد (قوله وانما المنع) عطف على أن من زعمه الماز والضمير
 لأن التكفين (قوله امتناع الماز) وعلمه فينبغي أنه لو أكل الزوجة سبع مثلا أو الكفن بالرجوع للزوج لا للزوجة
 يصح (قوله ان كفهها لا يلزم الزوج) أي لقوات التكفين المقابل للنفقة نهاية (قوله مطلقا) أي
 لزعمه نفعها في الحياة أولا (قوله وحديث) أي من يخالفه لعل الممان بحال الممان في هذا كرم نقل مقابل
 الأصح هذا عن أكثر الأصحاب وانتصار جمع له (قوله ينبغي) أي الزوج (قوله ينبغي ذكر) أي من جريان
 الحسلاف في مطلق الكفن (قوله ونحو) أي قوله لا من خصوص الخلق النهائية (قوله فلا يلزمه الماز)
 ولو امتنع زعمه دفعة واحدة ولم يجد الكفن أو يقرع عشرين أو تقدم المصرة أو من يخشى فسادها
 أو مرتبه هل تقدم الأولى أو المصرة أو يقرع احتمالات اقربها أو لا يقرع تخلفا معني وعامة النهاية ولو ماتت
 زوجه أو مرتبة أو باق الأوجه تقدسب الأولى مع أمن التفسير وقال البندنجي لو ماتت فأر به الذي يجب
 على غيرها أو مرتبة أو باق الأوجه تقدسب الأولى مع أمن التفسير وقال البندنجي لو ماتت فأر به الذي يجب
 نفقته عليهم المصرون والأصول والفرع ودفعه بدم وغيره تقدم في التكفين وغيره من يصر عقده فان استؤوا
 قدم الأب ثم الأم ثم الأقرب فالأقرب ويقدم من الأخوين أسنهما بغير عين الزوجة ونحو ذلك بعضهم
 احتمال تقدم الأم على الأب في تقديم الأم من مطلقا نظير ولا وجه لتقديم القاض الرقيق على الراتق وان كان
 أصغر منه ولم يذكر ما إذا لم تكن القاض بأمر الكل ويشبه أن يجي في خلاف الفطرة والنفقة انتهى وسأقي
 بعض ذلك في القرائض ولو ماتت الزوجة وتوابعها معاول بمجد التكفين أحد هاهنا لأوجه أخذنا بحسار تقديم
 من يخشى فسادها والأقرب وجعلنا الأصل والمتبوعا انتهت قال عرش قوله مر ولا وجه لتقديم القاض
 الماز أي من الأخوين فقط دون ما قبله فانه يقدم ولو كان فخر شيئا معلوم أن المراد بالأخوين ولدان للجهز
 والأبن فينفق الأخ اليسر واجب وتوابعه اه وقال سم (فرع) أسلم على أكثر من العدد الشرعي
 وأسلم أو كس كليات ثم تزمت وانتفع من الاختيار يلزم تجهيز الجميع إلا في لدا معاملة بذلك الاختيار
 وقد امتنع منه فلو مات قبل الاختيار بعد موته ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركه اه وقال شيخنا ولو
 كان له زوجتان حرة وأمة أو مسلمة وكاتبتهما معاول بمجد التكفين به أحداهما قول يقدم كل من الحرة
 والمسلمة على الأموات لكاتبتهما أو يقرع بينهما والظاهر الثاني اه (قوله كالحياة) أي قوله لا من
 خصوص الخلق المعني (قوله كالحياة) أي كالحياة نفعها في الحياة (قوله نحو نائرة) هل يشمل القرناء
 أن يلزمه تجهيز الجميع إلا في لدا معاملة بذلك الاختيار وقد امتنع منه فلو مات قبل الاختيار بعد

والزجاج المربصة التي لا تحتمل الوطء أولاده منظر والا قرب الثاني لان نفقته من ذكر واجب على الزوج
 و (قوله وصغيرة) أي لا تحتمل الوطء ع (قوله من ان أعسر الخ) أي فان أعسر الزوج من تجهيز الزوجة
 الموصرة أو عين بعض جهزت أو تم تجهيزها من مالها بما يتوفى أي بأن لم يكن له مال ولا ورثته من مالها وجود
 مانع قلم بها كغيرها واستغراق الزوج لثمنها المتعلق بما إذا كانت في ذمتها قد قسم كفها على الدين
 سم على ج بائني أه ع (قوله ان أعسر الخ) أي عند الموت وان أسر بعد وقبل تكفيها من
 أه سم وفي ع ع من مر خلافه عبارته مشي مر على أنه ينبغي فيما لو كان معسر عند موت الزوجة
 ثم حصل له مال قبل تكفيها أنه يجب عليه تكفيها ببقاء علقته الزوجة بعد الموت مع القدرة قبل سقوط
 الواجب سم على التمسج أه وهذا هو الظاهر (قوله وقال بعضهم الخ) تقدم عن أنها بقا عتاده (قوله
 والا الخ) أي وان لم يرث أسنان قتل واختلاف دين كل المتزوج بكتابة سم (قوله وهو منج) اعتد
 مر أه سم (قوله وبه الخ) أي يكون التكفين امتناعا (قوله عن ليس عنده الخ) ويحتمل الضم بالقطعة
 مر أه سم واعتد ع كسر (قوله فان لم يكن لها ورثة) أي أو تعلق بعينها من (قوله أولم يجب
 نفقته الخ) أي لنحو ثمن زها (قوله فعلى من عليه نفقته) أي من قريبه سيد (قوله قالوا فوالخ) أي اقرب
 ع ع تقدم الوصية عليه كسر (قوله ولو غاب الخ) أي الغو له كالمحقق للمنفى والى قوله وينظر في النهاية الاقوله كما
 بحثه الى قياس نظائره (قوله وهو موسر) أي يجب عليه نفقته (قوله أو غيره) شامل لمال غير الورثة
 فقوله النهاية والنفقة غزت الزوجة والورثة الخ على الينا (قوله براه) أي حسن التكفين بما
 ذكر (قوله رجع عليه) وكذا لو غاب أي أو امتنع القربى الذي يجب عليه نفقته لم يكتف به شخص من
 مال نفسه ع ع أي باذن الحاكم فلا يشاهد (قوله وعلى شقة الثاني الخ) وهو التكفين بغير اذن الحاكم
 (قوله في ذمته) أي الزوج (قوله انه لو لم يوجد ما كرم) أي لم يتيسر استئذنه بلا مشقة بلا تأخير مدة بعد
 التأخير اليها زاه باليت عاده قد كدم وجود الحاكم ما لو امتنع من الاذن الا بدراهم وقت ع ع (قوله
 ليرجعه) فيلو قد الشو دفول ر سم أولان فقد الشو ذكادر كقوله في هـ الجلال فيمنظر والا قرب الثاني
 ع ع ولعل هذا بالنظر لظاهر الشرع وحكم الحاكم وأما بالنظر للباطن فله الزوج يعطى الطريق الظرف اذا
 فاه (قوله ولو أوصت الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني والثالث فالقياس صحة الوصية واعتبارها من الثلث
 لانها تابعة وليست وصية ثروت لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من رأس المال لعدم
 موثره ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركته (قوله من ان أعسر الخ) أي عند الموت وان أسر بعده وقبل
 تكفيها من مر وظاهر كلامهم أنه اذا كان الزوج موسرا لا يجب الثوب الثاني والثالث في تركته الزوجة
 ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لان الزوج لم يلاقها بل لاقا ابتداء وهو لا يجب عليه الا ثوب
 واحدا لا يقال بل لاقها لكن الزوج تحصل عنها كالقطعة لا تنضم ذلك وتؤدى المنة أو لاقها الزوج
 لو جبت الا ثوب الثالث على الزوج وليس كذلك ثم لو أسرا زوج بعض الثوب فقط كمل من تركتها
 وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لان الزوج بقى هذه الحالة لاقها في الجلة ولو ماتت زواجه دفعه
 بهدم أو غيره وليعبد لا كفتوا وحسدا فالقياس الاقراء ان لم يكن ثم من عشي فسادها والاقدمت عليها أو
 مرتبها لا وجبة تقديم الامع من أمن التغير أخذها معسر وقال البندنجي لو ماتت أقل به دفعه تقدم في
 التكفين وغيره من يسر عساده فان استوى واقدم الاب ثم الا قرب بالاربعو يقدم من الاخوة ناسمها
 ويرجع عن الزوجين وذكر بعضهم احتمال تقديم الامع على الاب وفي تقدم الاسن مطلقا نظر ولا وجه
 لتقديم الفاضل الشق على البر التقي وان كان أصغر منه لم يذكر ما ذكروا كذا القيلم بالمر السكل وبشبه أن يجيء
 فيه خلاف القطر والنفقة أه وسبقني بعض ذلك في الفرانف شرح مر (قوله أو لا يورث
 أسنان قتل واختلاف دين كل المتزوج بكتابة (قوله وهو منج) اعتد مر (قوله وقال بعضهم
 الخ) ويحتمل الضم بالقطعة مر (قوله ولو أوصت بان تكفن من مالها الخ) ولو أوصت بالثوب الثاني

وصغيرة من ان أعسر جهزت
 من أسر تركتها لاسن
 خصوص نصيبه منها كما
 اقتضاه كلامهم وقال بعضهم
 بل من نصيبه منها ان ورث
 لانه صار موسرا له والا فمن
 أصل تركتها مقبدا على
 الدين وهو يتجسس من حيث
 المعنى واذا كفنتها أو
 من غيرها لم يبق ديناً عليه
 السقوط عنه بأسره مع
 أنه امتنع به فارقا الكفارة
 ويظهر ضبط المعسر من
 ليس عنده فاضل عما يتركه
 للمعسر ويحتمل بل لا يلزمه
 الاقتصار بالمعسر فان لم
 يكن لها ورثة وهو معسر أو
 لم يجب نفقته عليه فينبغي
 من عليه نفقته قالوا فنفقته
 المال فلا يجب له ولو غاب أو
 امتنع وهو موسر وكفنت
 من مالها أو غيره فان كان
 باذن ساكن راجع عليه
 والا فلا كما بحثه الأثرى
 وعلى شقة الثاني يعمل
 قول الجلال الباقي أه
 لا يستقر في ذمته لانه امتنع
 اذا التزم بعد الموت معذور
 وتكفي الورثة لا يجب فعين
 الامناع أي وما هو امتناع
 لا يستقر في الذمة وقياس
 نظائره انه لو لم يوجسدا كرم
 كفى الجهر بالاشهاد على أنه
 جهز من مال نفسه ليرجع
 به ولو أوصت بان تكفن من
 مالها وهو موسر

كانت وصية لوراث لأمه أسقطت (١٢٦) الواجب عنه وانما لم يكن إصاؤه بقضائه دينه من الثالث كذلك لأنه لم يورث على أحقهم سهم

تعلق الكفن معاقبا لتركه منع وجود الزوج المورس من سهم (قوله كانت وصية لوراث) أي فتتوقف على الإجازة لوقوع عرض زاده من مرد وينبغي أن يعبرن الثالث لأنه شأن التبرع وهذه تبرع وقاس كونهما بإصالة زوج اعتبار قوله بعدا لوات اه (قوله كذلك) أي وصية لوراث مع أنه بذلك وفرع عليهم فهو في معنى الإصالة لهم سم (قوله في كل ما بعد) أي إلى قول المصنف ولا يلبس قول المتن (وأوسعها) أي وأما لوراثها نهاية وهي (قوله ان تفاوت الخ) عبارة النهاية والمراد أوسعها ان اتفق لمصر من أنه ينبغي أن تكون متساوية وأما المراد بتساويهما هو الأول وجهه كما أفاده الشيخ وهو الجمع البدن وان تفاوتت اه وفي سهم بعد ذكر مشاهير الاسماء الاقوله مرد كما أفاد الشيخ مناصبه لقول الشارع ان تفاوتت الخ فيه ما شعر بالجو اب الاول وهو الواثق لما قدمه في شرح قول المصنف ومن كثر منها بلانته في لغائف اه (قوله ونظر فيها اذا تعارض الخ) لعل محلها فيها اذا ضاقت الحسن بحيث لو جعل أعلى لكان له على الاخر ما اذا أمكن لفعلى التسع الذي هو دون في الحسن فينبغي أن يعين تقديم الاحسن كما هو خسد من تعليمهم جعل الاوسع أعلى لما كان لفعلى الضيق بخلاف العكس بل قد يقال يتخذ من ذلك أصل بل ذكر من تقديم التسع مطلقا حيث لم يكن لفعلى الضيق عليه أما اذا أمكن لف كل من معاملة الاخر فلا ترجح الا بوجو حسن فليشأن بل يصري ووافقه قول سم ولعل الواجوب ان يقال ان كانت أي الملقاة سبعة طولا وعرضا قدم الاحسن فيسقطه أولا والاقدام الاوسع فليشأن اه (قوله فان اتفقت سعة) يعني عنه قوله ان تفاوتت حسنا فتأمل (قوله وهي التي) التي قوله ثلاثا في النهاية وتوافق (قوله كما جعل الخ) هذا لا يفيد وجو تقديم الاوسع ولذا زاد النهاية وتوافق وما كونه أوسع فلا يمكن لفعلى الضيق بخلاف العكس اه قول المتن (ويذكر الخ) أي في غير الحرم منها يتوفاي (قوله من) أي القائف نهاية (قوله وما زاد) عطف على كل واحدة في المتن أو على من في الشرع (قوله الخ) متعلق بيزن (قوله ضميرهن) أي هو زاد (قوله ما بعده) أي الغير الطبيب بالمعنى شرح بافضل (قوله في غير حرم) الاولى تقديم على كل واحدة أو تأخيرها عن ثلاثا لرجوع لكل من الفر والتخير (قوله من الامرها) أي بالتخير وكونه بالعقد وكونه ثلاثا (قوله وهو قول) أي العود قول المتن (مستلحا) وهل يجعل بداهة على صدره النبي على اليسرى أو رسلا في جنبه لا تعلق في ذلك فكل من ذلك حسن معنى وكذا في النهاية لا تعلق في ذلك (قوله فخرج) أي قوله ويعرض في النهاية والمعنى الاقوله بل قال المتن (قوله على نحو صندل وذر) وهما ينوبه أي الآخر والابيض من أنواع الطبيب بحري (قوله يشتمل الخ) قاله الازهري وقال غيره كل ما يخلط الميت نهاية وهي (قوله للاهتمام الخ) الاولى أو بدل الواو (قوله كالخفاط) أي بان تكون مشقة الطرقتين ويحتمل على الهيئة المتقدمة في المسحاضة فيما يتوفاي (قوله عليه حنوط)

بخصوص من سباح يحتاج لاجازة الباقين (ويستد) أوله نديها في كل ما بعده (أحسن اللغات وأوسعها) ان تفاوتت حسنا وسعة وينظر فيه اذ تعارض الحسن والسعة تقديم السعة فان اتفقت سعة وتفاوتت حسنا قدم أحسنها (والثانية) وهي التي تلي الاولى حسنا وسعة (قوله) وكذلك الثالثة فوق الثانية كما جعل على أحسن نهاية الاعلى وما يليه (ويذكر) بالجملة (على كل واحدة) منهن بل وما زاد قبل وضع الاخرى فوقها (حنوط) بفتح اله لانه يدفع سرعة ناله ويذهب بغيره من أولا بالعود في حرم ثلاثا لما مع من الامم ما هو أولى من المسك وقال ابن الصلاح بل هو أولى لانه أطيب الطيب وقد أوصى على كرماته وجهه كما به يستحسن أن يحفظ حسنا كان عنده من فضله حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم (و يوضع البتة فوقها) برفق (مستلحا) على نظره (وعلى حنوط) وهو نوع من الطيب يختص باليت يتشمل على نحو صندل وذر وقاقرقة طفق عليه بقوله (وكافور) لا فادندب موضعه صري فأيضا ولا اهتمام بشأنه لانه يغفل عنه مع أنه

والثالث فالتمس صحة الوصية واعتبارها من الثالث لان التبرع وابت وصية لوراث لعدم وجوب الثالث على الزوج وانما لم يكن من راس المال لعدم تعلق الكفن مطلقا بالتبرع وجود الزوج المورس مرد (قوله وصية لوراث) ينبغي أن يعبرن الثالث لأنه شأن التبرع وهذه تبرع مرد أوله نديها في كل ما بعده (قوله بعدا لوات اه مرد (قوله كذلك) أي مع أنه بذلك وفرع عليهم فهو في معنى الإصالة لهم سم (قوله في كل ما بعد) أي إلى قول المصنف ولا يلبس قول المتن (وأوسعها) أي وأما لوراثها نهاية وهي (قوله ان تفاوتت الخ) عبارة النهاية والمراد أوسعها ان اتفق لمصر من أنه ينبغي أن تكون متساوية وأما المراد بتساويهما هو الأول وجهه كما أفاده الشيخ وهو الجمع البدن وان تفاوتت اه وفي سهم بعد ذكر مشاهير الاسماء الاقوله مرد كما أفاد الشيخ مناصبه لقول الشارع ان تفاوتت الخ فيه ما شعر بالجو اب الاول وهو الواثق لما قدمه في شرح قول المصنف ومن كثر منها بلانته في لغائف اه (قوله ونظر فيها اذا تعارض الخ) لعل محلها فيها اذا ضاقت الحسن بحيث لو جعل أعلى لكان له على الاخر ما اذا أمكن لفعلى التسع الذي هو دون في الحسن فينبغي أن يعين تقديم الاحسن كما هو خسد من تعليمهم جعل الاوسع أعلى لما كان لفعلى الضيق بخلاف العكس بل قد يقال يتخذ من ذلك أصل بل ذكر من تقديم التسع مطلقا حيث لم يكن لفعلى الضيق عليه أما اذا أمكن لف كل من معاملة الاخر فلا ترجح الا بوجو حسن فليشأن بل يصري ووافقه قول سم ولعل الواجوب ان يقال ان كانت أي الملقاة سبعة طولا وعرضا قدم الاحسن فيسقطه أولا والاقدام الاوسع فليشأن اه (قوله فان اتفقت سعة) يعني عنه قوله ان تفاوتت حسنا فتأمل (قوله وهي التي) التي قوله ثلاثا في النهاية وتوافق (قوله كما جعل الخ) هذا لا يفيد وجو تقديم الاوسع ولذا زاد النهاية وتوافق وما كونه أوسع فلا يمكن لفعلى الضيق بخلاف العكس اه قول المتن (ويذكر الخ) أي في غير الحرم منها يتوفاي (قوله من) أي القائف نهاية (قوله وما زاد) عطف على كل واحدة في المتن أو على من في الشرع (قوله الخ) متعلق بيزن (قوله ضميرهن) أي هو زاد (قوله ما بعده) أي الغير الطبيب بالمعنى شرح بافضل (قوله في غير حرم) الاولى تقديم على كل واحدة أو تأخيرها عن ثلاثا لرجوع لكل من الفر والتخير (قوله من الامرها) أي بالتخير وكونه بالعقد وكونه ثلاثا (قوله وهو قول) أي العود قول المتن (مستلحا) وهل يجعل بداهة على صدره النبي على اليسرى أو رسلا في جنبه لا تعلق في ذلك فكل من ذلك حسن معنى وكذا في النهاية لا تعلق في ذلك (قوله فخرج) أي قوله ويعرض في النهاية والمعنى الاقوله بل قال المتن (قوله على نحو صندل وذر) وهما ينوبه أي الآخر والابيض من أنواع الطبيب بحري (قوله يشتمل الخ) قاله الازهري وقال غيره كل ما يخلط الميت نهاية وهي (قوله للاهتمام الخ) الاولى أو بدل الواو (قوله كالخفاط) أي بان تكون مشقة الطرقتين ويحتمل على الهيئة المتقدمة في المسحاضة فيما يتوفاي (قوله عليه حنوط)

بخصوص من سباح يحتاج لاجازة الباقين (ويستد) أوله نديها في كل ما بعده (أحسن اللغات وأوسعها) ان تفاوتت حسنا وسعة وينظر فيه اذ تعارض الحسن والسعة تقديم السعة فان اتفقت سعة وتفاوتت حسنا قدم أحسنها (والثانية) وهي التي تلي الاولى حسنا وسعة (قوله) وكذلك الثالثة فوق الثانية كما جعل على أحسن نهاية الاعلى وما يليه (ويذكر) بالجملة (على كل واحدة) منهن بل وما زاد قبل وضع الاخرى فوقها (حنوط) بفتح اله لانه يدفع سرعة ناله ويذهب بغيره من أولا بالعود في حرم ثلاثا لما مع من الامم ما هو أولى من المسك وقال ابن الصلاح بل هو أولى لانه أطيب الطيب وقد أوصى على كرماته وجهه كما به يستحسن أن يحفظ حسنا كان عنده من فضله حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم (و يوضع البتة فوقها) برفق (مستلحا) على نظره (وعلى حنوط) وهو نوع من الطيب يختص باليت يتشمل على نحو صندل وذر وقاقرقة طفق عليه بقوله (وكافور) لا فادندب موضعه صري فأيضا ولا اهتمام بشأنه لانه يغفل عنه مع أنه

مقو به ويصلح مذهب عن الهام والريح الكريه ومن غلب تعميم البدن به (وأشد البتة بقرعة) كالخفاط بعدد سهمين بينهما على حنوطي ينزل

بالخفة ويسأل في شدة

حتى يخرج الخراج ويكره

دسه إلى داخل الخفة بل

قال الأذني ظاهر كلام غير

الباري يحرم عملاته من

إنه لا يحرمه اهـ ويجب

بأنه لا يحرمه (المراد) ويجعل

على كل منفذ من (المراد)

بأنه الأصلية كدنه وإن

وفهم ونحوه والمأثرة بنحو

جرى وعلى كل مسعد من

مساعدة السبعة السابقة

والألف (فصل) حليج

عليه خطوط دفع الهواء

وأكرام المساجد (وأنف

عليه القائف) بأن يتي كل

منها من طرف شقه الأسير

على الأيمن ثم من طرف

شقه الأيمن على الأسير كما

يفعل الخي بالقائه ويجعل

الفاضل ضد رأسه (أو

يرشد) في غير الحرم بشداد

ويعرض بعرض ثدي

المرأة وصدرها لئلا ينتشر

عند الحركة والجلب (فإذا

وضع في قبره نزع الشداد)

لأنه لا مقتضه ولكن راحة

بقائه شيء معقود معه (ولا

يأبى الحرم) قبل الخل

الاول (المراد) حطاط قال

المرجاني ولا تشد عليه

أكتفاه ولا يستر رأسه

ولا وجهه (المراد) ولا تشد

تفاز من الماس مع امتناع

أن يقرب طبايان يؤخذ

شيء من نحو شعرة يسيل

الفصل والختي يكشف

وجهه أو رأسه لما أتى في

أحواله (فرع) * ينبغي

أن لا يعزل نفسه كقناه

أي وكافور نهاية ومعنى (قوله بالخفة) أي خفة النهاية (قوله ويكره دسه) أي الالء بخاف
 خروج شيء يسببها بفاضل (قوله كمن الخ) الكفاف استقصا تيو بأبدل الغنى الكافين (قوله
 وعلى كل مسعد الخ) أي ولو كان صغيرا فيما ظهر أكرام الواضع المسعود من حيث هي عرش ومثل
 الصغير كما ستر به الألفحى مسلم بسعد أصلا وباقي عن النهاية يشمل الكل (قوله من مساعده الخ)
 أي الجنبه والركبتين وما بينهما الكف من الأصابع القدمين نهاية (قوله فطن حليج) بالخاء المعجمة أي مندوف
 عرش وفي الكردي على فاضل عن شريح الأرشاد أي مزروع الحب اهـ (قوله المساجد) أي مواضع
 المسعود من بدنه عرش (قوله ويجعل الفاضل الخ) أي ما لم يكن بحر محلي (قوله عند رأسه الخ) أي
 عند رأسه وما هو يكون الذي عند رأسه كثر نهاية ومعنى أي فوق رأسه عرش قول المتن (وتشدد)
 أي عليه ألفا فمولا يجوز أن يكتب على الكفن شيء من القرآن أو الأسماء المعظمة صيانة لها عن الصدبد
 ولأن يكون الميت من الثياب ما قسم منه كقبي فتأوى ابن الصلاح ولعله يجوز على أن ينحصر مقتله حال
 حيايته نهاية وكذا في الغنى الآية أو الأسماء المعظمة وقوله ولعله الخ (قوله في غير الحرم الخ) أي كقبي
 تحريم الحرم لأنه شبيه بمقتل الأثر نهايته ومعنى وفيه دلالة على أن استئذنه الحرم على سبيل التنبه لا لاجوب
 ويندفع بذلك التردد لا تخاف البصري واعتراض سم بمناصه قد قيله مطلق القصد لا يمنع على الحرم
 فانه يجوز أن يلف في بدنه ثوبا يغرز طرفه وما إلى المتن نحو العقداو ليط فإلا طلب الشدة به بنحو
 العقداو ليط اهـ (قوله ويعرض الخ) عبارة شرح السبعة ويشدد على صدر المرأة ثوبا يسد طرف
 ثديها عند الجلب فينتشر الكفن قال الألفحى سلس ليس من إلا كقنا يشدو فلهو يجعل ضما في القبر
 اهـ ومعنى التعليق المذكور والاستكفاء بنحو عصاة قوله العرض يمنع الشده من أن تنتشر لكن الظاهر
 أنه غير ممان لان مثل هذا قد عداز واه وأما المسنون كونه سائر الجميع صدر المرأه لا يلبس في عدم ظهور
 الثديين عرش أقول وقول الشارح يعرض يعرض ثدي المرأة الخ صريح فيما استظهره (قوله لئلا
 ينتشر الخ) يؤخذ من هذا التعديل أن الصغيرة التي ليس لها ثدي ينتشر لاسن لها ذلك عرش وبؤخذ
 من التعديل أن الصغرة لا يستبقس فالكبيرة التي ليس لها ذلك كذلك قول المتن (فأنا دفع في قبره
 نزع الشداد) وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير اهـ (قوله فيه) أي في القبر نهايته ومعنى قول المتن
 (ولا يلبس الحرم) أي يحرم ذلك نهاية ومعنى (قوله قبل الخل) أي قوله لأنه لا يكتفى في النهاية والغنى
 الأقوله الخ في الخ الفرع وقوله ومع هذا لو أن قول المتن (مختصا) أي ولا يلبس معناه لا يحرم على الحرم
 لبسه نهاية ومعنى (قوله ولا تشد عليه أكتفاه) أن كل المرأه لا تشد بخصه على ولا يجوز فعل تأمل
 إذا كان بنحو خيط أو في محل النكته فلتأمل بصري وفي سم نحوه ومنسب النهاية والغنى ظاهر في الاول
 كغير قول المتن (ولا يستر رأسه الخ) أي يحرم ذلك نهاية ومعنى أي فلا تشد أو فلو عاد حب الكشف
 ما لم يدين الميت منها عرش أي الحرم والحرمرة (قوله قبل الخل) متعارف قوله ص (قوله ينبغي الخ)
 عبارة النهاية والغنى ولا يشد بأن يعد نفسه كقناه قال عرش ظاهرا أنه لا يكره سم على السبعة اهـ
 وقال شخصناو يكره اتخاذ الكفن إلا من حل أو من أوصالح بخلاف القصر فانه يسن اتخاذه اهـ (قوله فضا
 الخ) أي ولا يكره أن يعد نفسه قبر يدين فيه أو العبادي ولا يصير أحق به مدام حيا معني قال عرش

فيسطأ أولا ولعل الوجه أن يقال أن كانت سافة غطولا وعرضا قدم الأحسن فيسطة أولا والأقدم الأوسع
 فلتأمل (قوله وعلى كل مسعد من مساعده) هل يشمل الطفل الذي لا يعر نظر الماسن شأن النوع (قوله في
 غير الحرم) قد يقال مطلق الشدة لا يمنع على الحرم فانه يجوز أن يلف في بدنه ثوبا يغرز طرفه وما إلى
 المتن نحو العقداو ليط فإلا طلب الشدة به بنحو العقداو ليط (قوله ولا تشد عليه أكتفاه) ظاهر
 هذا امتناع الشدة المطلقة بما كان يجوز له في الحياة كشدا زاره ويمكن الفرق ولا يخفى بعد (قوله فرغ
 ينبغي أن لا يعد نفسه كقناه) قال في شرح الروض قال أي إلى ركني ولو أعده قبر يدين فيه فينبغي أن لا يكره

أي فاعبره أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجر عليه لأجل حفرة قبره اه وظاهر أنه في القبر المحدث غير ملكه
والأنفاس لغيره أن يسبقه في الدفن فيميل قضية ما يأتي في تعيين الكفن المعدل له لا يجوز زلوا ثم دفنه في غيره
بلا عذر فلا يرجع **(قوله لا إن سلم الخ)** أي نفس اعداده وصرح فصله عن بعض العجائب متعنى وأسن
(قوله مع هذا الاحتجاج الخ) محل تأمل صريح عبارة سم قد يمنع عدم الاحتجاج به إذ عانت الشهادة
تفاوت لا يتحدد لا اكتشافه بكونه من آثاره وكذا إذا عانت تفاوتها اه **(قوله لعين)** وفاء لنهاية **(قوله)**
وترجيح الركني **(الخ)** اعلمه الأسنى والغنى **(قوله واقرق ظاهر)** أي أذليس فيها مخالفة أمر الورث
بمخالفة ما هنأ نهايته قال عرش قوله مر أذليس فيها الخ يؤخذ منه أن محل وجوب التكفين فيها أعده
لنفسه أن يقول بعد إعداده كفتوى في هذا أو نحو ذلك أماماً أعده بلا غلط يدل على طلب التكفين فيه كان
استحسن لنفسه أو بأواحد من ذلك القرينة على أنه قصد أن يكون كفنائه فلا يجب التكفين فيه مع الأول
ذلك كفى سباب الشهيد شرأب في سم على الوجه بعد ملء إذا كرماته قد وجه ظاهر العبارة بأن إخوانه
قصده هذا القرض بغيره الوصية بالتكفين فيسب فلنأمل انتهى اه وماله سم هو الأقرب **(قوله ولو)**
سرق) الموقلة والمصطفى والغنى والنهاية والاستيلاقوله وظهر إلى فان لم تقسم **(قوله وظاهر الخ)** خبر
مقدم لقوله أن الصورة **(الخ)** **(قوله ان الصورة الخ)** عبارة عرش وصور المسئلة ما إذا انكشف القبر
والأقل هو كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل بحرم النيش كن دفن بالبنداء بالتكفين ويرتبط على ذلك أنه لو
فقد فسقية فوجد بعض أمواتها لا كفن لغيره بل لا وجوب ستره وامتنع سدها بدون ستره وبكى وضع
التراب عليه ولا يرضيه قبله إلا أن قهره إذا لم يكن له في الكفن بل لا زراع وجب بخلافه إذا
توقف على أزواه كان تقطع أو أخشى تقطعه بلغم مر ويحب إعادة الكفن كاملاً في ظهر الميت والوجوب
على من يلزمه نفقته في الحجة كالتجيب النفقة بأدراك حباهذا ما قرره مر في درسه فقلت هذا وجب على
عوم المسلمين فامتنع ويلزمهم أن يقدروا على الكفن بعد القسمة يلزمه تكفينهم من التركة كما
إذا لم يكن في الورثة من يلزمه نفقة الميت سم على أنهم ولعل المراد من قوله فامتنع أنه امتنع من
وجوبه على عوم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته في الحجة والألألقاس وجوبه على بيت المال على
عوم المسلمين أخذاً مما يأتي في الشارح مر ويدخل في قوله مر ويجب إعادة الكفن كاملاً الخ أن ما يقع
كثيراً من ظهور وعظام الموق من القبور ولا يهدأ ما أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته
أن كل يعرف على بيت المال على أغنياء المسلمين اه **(قوله فان لم تقسم الخ)** جواب قوله ولو سرق
الخ **(قوله جدد جوبا)** أي سواء أكان كفن أولام ماله أو من ماله عليه نفقته أو من بيت المال لأن
العلة في المرء الأولي الخاجسته هي وجودة أسنى ومعنى قال سم هل يجب ثلاثة أبواب حيث لا مانع على
الابتداء اه أقول لظاهر أخذ من قولهم أن وجوب الثاني والثالث للجماع لوجوب تقديم الأسنى والغنى
أنفان العلة الخاجسته وعن عرش عن مر في مسئلة القسمة بين التبعين بالسرة أن الواجب هنالسا بـ
فقط **(قوله وكذا إن قسم الخ)** خلافاً لنهاية عبارته فلو قسمت لم يلزمهم أي إلى الورثة لكن سن ويحصله كما
يحتد الأدرى إذا كان قد كفن في الأولى والثالثة إلى حي حتى له أذالك التكفين بها غير متوقف على رضا الورثة كلهم
أما لو كفن منها واحد فبني أن يلزمهم تكفين من تركته بثان والثالث لو كان الكفن من غير ماله ولم يكن
له مال فكمن مات ولا ماله اه وباتى عن سم ما لو أقسمه فبانه **(قوله وقال الماردي ندبا)** أقره
الأسنى وقال الغنى وهو أوجه اه وقال سم هو الصحيح ويحتمل أن كان كفن أو لا بثلاثة والأركان كفن
لأنه لا اعتبار بخلاف الكفن قال العبادي ولا يصير أحق به مادام جاوراً فقامت بنونس اه **(قوله ومع)**
هذا لا يحتاج أن يقال أو كان الخ قد منع بانه إذ عانت الشهادة ولم تتفاوت لا اكتشافه بكونه من
آثاره وكذا إذا عانت تفاوتها **(قوله ثم اتفأوها)** كذا مر **(قوله جدد جوبا)** هل يجب ثلاثة أبواب
حيث لا مانع على الابتداء **(قوله وقال الماردي ندبا)** هو الصحيح ويحتمل أن كان كفن أو لا بثلاثة أو لا

الان سلم عن النبهة أو هي
فيه أخف ومع هذا الاحتجاج
أن يقال أو كان من أرض
يتربك به لأنه لا يكتفى بكونه
من آثاره إلا أن خفت شبهته
فدخل في الأول ثم إذا عانت
تبعين كما لو قال اقتضى ديني
من هذه العين وترجع
الركن من جوار أبله
كتاب الشهيد فيسقط
والفرق ظاهر ولو سرق
كفنه ولو بعد دفنه وظهر
أن بلاء مسح قضا الميت
كسرقته فيما يأتي وظاهر
أخذاً مما يأتي من عدم
النش للكفن لمصوول
المقصود منه يسرق في
التراب فلا تنهك حرمته إن
الصورة هنان الماردي
أخذ الكفن ولم يطعم
التراب عليه أو طعمه فنبش
لفرض آخر فردي بلا
كفن فان لم تقسم التركة
جدد جوبا وكذا إن
قسمت عند التوفى وقال
الماردي ندبا

بثوب واحد وجب أن يكفن بثان وثالث لانهما قد عولم يستوفيهما أو باثنين وجبه الثالث لانه حقه
 كذلك ينبغي أن المراد على ما قاله الماوردي أنه يجب تكفينه بموقوف لا تكفن في بيت المال فنحن
 المسلمين لأنه يسقط التكفين وأما على هذا فيضع قوله وكذلك كان المكفن المتفق الخ وعلى هذا فإوجب
 على الأغنياء دخل فهم الورقة تحت كانوا أغنياء ولا ينفق ذلك ما ذكره الماوردي من التسبيل به بأخبار
 خصوصهم ثم أوردت جميع ذلك على مر فوافق اه **(قوله والخبز الاول)** خلافا لما في المتفق والاسنى
 وسه كاس **(قوله وكذلك كان المكفن الخ)** أي يحد وجوبه بما تقصصه في شرح الروض عن التتويقاس
 الماوردي خلافة سم وتقدم عن عس عن سم عن مر ما وافق المتقول عن التتويقاس **(قوله الا ان كان
 من أجنبي)** قال في شرح الروض ولو تبرع أجنبي بتكفينه قبل الورقة وان امتنع أو أبعضهم لم يكفن
 فيعلمنا عليهم فبسم المتفق ذكر خلافا فيما لا يقولوا له لهم إبداله منه قول الشيخ أبي زر بدله ان كان الميت
 ممن يقصد تكفينه اصلاحه أو له تعين صرفه فان كفنوه في غيره ردوا له مالكم والا كان لهم أخذ
 وتكفينه في غيره اه وهو الصحيح سم وتقدم من النهاية والامداد ما وافقه **(قوله لانه حديثنا ربه
 الخ)** أي خبر ذلك قاله قول المتن **(وحمل الجنازة الخ)** ويحمل حمل الميت بمشروية كحمله في غرارة
 أو وقفة أو جبهة بنحس وقطعهما قال في العجمي وعمل على سر ر أولو أو حمل وأى شيء حمل عليه أخرا
 فان خفف تعبروا بغيره قبل أن يجاهل ما حمل عليه فلا بأس ان يحمل على الأيدي والرفل حتى يوصل إلى
 القبر السنى **(قوله لفعل الصلابة)** أي وقته وتيسر الخ في التباين والمغنى **(قوله وورده الخ)** أي وحمل النبي
 صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ يستدفع فنها متوفى قال عس قوله مر وحمل النبي الخ للبيان من هذا
 أنه صلى الله عليه وسلم بشرحه ويجوز أنه أمر بحمله كذلك نسب اليه ما وبقى الشرح ما صرح به الاول
 وقال العجمي يفر رشفنا لحق في الثالث وقال ثبت مباشرة لهما حديث اه **(قوله هذا)** أي كون الحمل بين
 العمودين افضل **(قوله والا فالافضل الجمع الخ)** أي خروجه من الخلاف في أهما افضل اسنى وايضا **(قوله نارة
 كذا الخ)** أي نارة جبهة الحمل بين العمودين نارة جبهة التبريع نها يقول المتن **(وهو ان يضع الخشبين
 الخ)** فلو عرقن الحمل اعانه اثنتان بالعمودين فإخذ اثنتان بالموثرين في سالي العجز ودمعهما لولا عند فقد
 العجز ثلاثه وموجوده خمسة فكان عجزا نسة أو أكثر بحسب الحاجة نها ويقف زاد الاسنى وشرح
 بافضل وأما ما يفعله كثير من الاقتصاد على اثنين أو واحد فكروا لا في الطفل الذي حزن العادة بحمله
 على الأيدي اه قول المتن **(على عاتقه)** والعائق ما بين المنكب والعنق وهو مذق وقيل مؤث ثم اية يوغنى
 قال عس قوله وهو مذق هذا على خلاف قاعدة أن ما تعدد في الانسان مؤث اه **(قوله لا واحد الخ)**
 أي وانما تأخر اثنتان ولم يعكس لان الواحد لو توسطهما كان وجهه لم يمت فلا ينظر الى ما بين قدميه ولو وضع
 الميت على رأس الخ ثم اية **(قوله وادى الخ)** أي غالبوا لا فقد كون حامل المؤخر اقصر من حامل المقدم سم

والمكفن الاول وكذلك كان
 المكفن المتفق أو بيت المال
 ولو أكل الميت سبع مثلاً
 فهو لورثة الا ان كان من
 أجنبي لم ينوبه رفقه بأداءه
 الواجب منهم لانه حديث
 عازي بضرورة **(وحمل الجنازة
 بين العمودين أفضل من
 التبريع في الأصح)** لفعل
 الصلابة رضى الله عنهم له
 وورده على الله عليه وسلم
 هذا ان أراد الاقتصار على
 كفة والا فالافضل الجمع
 بينهما بان يحمل نارة كذا
 ونارة كذا **(وهو)** أي
 الحمل بينهما **(ان يضع
 الخشبين المقدمتين)** وهما
 العمودان **(صلى على عاتقه
 ورأسه)** بينهما أو يحمل
 المؤخر من الجانبين والا فخر
 من الجانب الايسر لا واحد
 لانه لو توسطهما لم ينظر
 الطريق وان حمل على رأسه
 خرج عن الحمل بين العمودين
 وأدى

الى تنكيس رأس الميت (والتربيع ١٣٠) أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران ولادناه في حالها بل هو مكر متورم من نفسه صلى

(قوله الى تنكيس رأس الميت) يؤخذ منه أن السنة في وضع رأس الميت في حال السبر أن يكون الى جهة
الطرف يساره القبلة وغيرها صري قول الميت (ان بقية مرد الجالح) أي يضرب أحداهما العمود الايمن على
عاتقه الاسير والاخر عاتقه ويحمل الاخران كذلك فيكون الحاملان أربعة ولهذا سميت هذه الكيفية
بالتربيع فان بحر الاربعه جعلها سنة أو عناية أو كراهة ما عجب الحالجة وما زاد على الاربعه جعل
من جوانب السرب و زاد اربعة مفرقة تحت الجذرة كما فعل بعد الله بن عمر فانه كان حسيب أو أوما الصغبر فان
جله واحدا من ذلك اذ زاد في يومين أراد ان يترك بالحل بالهذين العمودين بدأ بحمل العمودين من مقدمهما
على كفيه ثم بالاسير من مؤخره ثم تقدم له الاغشى خلفه فافيا أخذ الايمن المؤخر وأبينة التي يسع بدأ
بالعمود الاسير من مقدمه على عاتقه الايمن ثم بالاسير من مؤخره كذلك ثم تقدم للاغشى خلفه فافيا بدأ
بلايمن من مقدمه على عاتقه الاسير ثم من مؤخره كذلك أو باليمين التي على يمينه في الثانية ويحمل المقدم
على كفيه مقبداً ومؤخره على رأسه (قوله ولادناه) أي ولا سقوط مروءة أسنى ومعنى (قوله وتشديد
الجنائز الخ) أي الرجال ويندب مكنتهم إلى أن يدفن ويكره القيام بمرتبته ولم يرد ذلك بها والامر به
منسوخ شرعاً بافضل (قوله ويكره لاساء الخ) والرجل بلا كراهة تشديد جنازة كافر قريب قال الاذري
وعلق بغيره بالجلجلى انه اذ دفنه فطرا انتهى وأما زيادة قبر في المجموع والواجب اوزيه وتنعى الاكثر من
ولا يتولد أي جل الجنائز الا بالرجال وان كان الميت امرأة نصف النساء غالبوا بد ينسكف من شئ لوجان
فكره لمن جملة ذلك فان لم يوجد غيره من تعين عليهم أسنى وقال في شرح المنهج وفي معناه الخائف فيها
يظهر اه (قوله وضابطه ان لا يعالج الخ) يظهر أنه يتفاوت بقاوت الجنائز فالجنازة التي بشعبا عشرة ومثلاً
إذا بعدت نحو تحسين ذراعاً مثلاً لا تقام العرف بنسبة اليها والى شعبا عشرة ألف مثلاً لا تقام العرف
نسبة اليها ولو بعدت نحو مائتي ذراعاً مثلاً فيأتم بصري أقول في نحو تحسين مائة ذراعاً عبارة الكردى على
بافضل حاصل ما في الابعاد أنه ان بعدت من المصطف وكثرة مشيع حصل فضيلة التشيع والافلا اه قول
المز (والمتشيع الخ) أي للمتشيع لها مائة (قوله افضل) الى الفصل في المغي والنهاية بالقوله وهل يجرى المنسب
الى الميت وقوله لكن انتم اشرى الوكونه وقوله أي روية كراهة (قوله بل كراه الخ) أي في ذهابه معها ولا كراهة
في كون كراهة العمودين ومعنى (قوله كضعف) أي بعد المقرة كما قاله الماوردي وظاهره أنه لا كراهة
في نثوان أو طاف المشي بالمشقة وقد وجد ما من شأن البعد أن فسد في عسقة أموال فرض انقطاعها
قطعا فالوجه الكراهة باعتبار (قوله وغيره) أي كالمشقة (قوله تعكر عابه) أي يستحيل على الفرق (قوله هنا)
أي مع الجنائز (قوله وتكون المشي امامه الخ) أي ولو كان بعد الموتى خلفه كان قربانها فما يظهر
وبني مالى تعارض عليه الركوب امامه مع الترتيب والمشى امامه مع البعد هل يقدم الاول والثاني فيه منظر
والا قرب الثاني لورود النهي عن الركوب وقال الشيخ عبرتوا تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا راعى انتهى
ولا ترى مراعاة الامام بان بعد عرش (قوله افضل) أو لو مشى خلفه ما حصل له فضيلة أصل المتابعة دون
كلها ولو تقدمه الى المقبره لم يكره ثم هو بالخيار ان شاء فلم حتى يوضع الجنائز وان شاء فقد سنها به ومعنى
وقوله لم يكره ان فاته فضل الاتباع عاب (قوله لا يتابع الخ) وأما ان مشوا خلف الجنائز فتضعف ثمانية
ومعنى (قوله وكونه شر بها افضل) أي من بعد هابان لا راءها كثره للمشاة مع هابانها به ومعنى (قوله)
أي روية كراهة) قد يقال ما ضابط الروية كراهة بصري (قوله خيب) أي في الاسراع ويكره القيام
الى تنكيس رأس الميت) فلا يؤدى كماله ان يتقدم طويلا والمتأخر من حيث لو حل على رأسه
الميت الى نسبة واحدة (قوله في الماز والتربيع) قال في شرح الروض وما يفعله كثير من الاقتصاد على
الثنين أو واحد فكروا مخالف المستلكن الظاهر ان جملة في غير الطفل الذي جرت العادة جعله على الايدي
اه (قوله في الماز والمشى امامها) لو شيعها ساء وان كره لمن ذلك فقل يطلب ان يكن امامها فيه نظراً ولا بعد
ان يطلب ذلك الا العارض يخوف نظره محرم واختلاط بالرجال مرد

﴿فصل في الصلاة عليه﴾ قبل هي من خصائص هذه الأمة وفيما بينته في شرح العباب ومن جعلنا الحديث الذي رواه جماعة عن طريق تبسّد حسنه وجميعها حكم الله صلى الله عليه وسلم قال كان آدم رجلاً أشعر طويلاً كنهه فخلع جحوق (١٣١) فلما حضر الموت نزلت الملائكة

لجنازة وأمر بهن ولم ير بالذهب معها كما صرح به في الروضة بحري ما بين القرى خلافاً لما جرى عليه المتولي من الاستحباب قال في المجموع قال البندنجي يستحب أن يرتبه جنازة أن يصولها وبنى عليها إذا كانت أهلاً ذلك وإن يقول سبحان الخ الذي لا يوت أو سبحان الملك القدوس وروى عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال من رآه جنازة فقال الله كما صدق الله ورسوله هذا ما دنا الله ورسوله اللهم زدنا عملاً وتسابيحاً كتب له عشر وثلاثون حسنة معني زاد النهاية وأبواب الشافعي والجوهري من الأحاديث بأن الأجر بالقيام بها ما منسوخ اه قال عرش قوله مرز بنى الأعرابي وجوه بأوقوله من الاستحباب أي استحباب القيام لها كبيراً كان الميت أو صغيراً ومعلوم أن الكلام في الميت المسلم لأن المقصود منه التعظيم لميت قال في شرح الروض الذي قاله المتولي والمختار وقد حدثت الأحاديث بالأجر بالقيام ولم يثبت في القهر بالأحد بث على رضى الله عنه وليس صريحاً في النسخ وقوله منسوخ أي يكون القيام مكرهاً وقوله مرز إذا كانت أهلاً ذلك أي إذا كانت غير أهل فهل يذكرها مع أهل أهل لا يذكريها فنظر إلى أن السترم لا يوجبها له إن بنى عليها شرأوا الأقرب الثاني وقوله مرز وإن يقول سبحان الخ إلى ظاهره ولو جنازة كافر اه عرش

﴿فصل في الصلاة على الميت﴾ (قوله في الخ) أعده المصنف والنهاية بقرآن سمع جارية الأول وهي من خصائص هذه الأمة كقوله الفاكهاني في المسالك في شرح الرسالة اه زاد الثاني ولا ينفيه ما ورد من تغسل الملائكة آدم عليه الصلاة والسلام والصلاة على من قتلهم باني آدم هذه مستحبة في موتاً كما لم يجر حل الأول على الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية قوله إلى على أصل الفعل اه أي وهو يحصل بالله على عرش (قوله وفيه الخ) أي في ذلك من القول (قوله ومن جاته) أي ما في شرح العباب (قوله فافعلوا) أصل الفاعل المذكو (قوله لغزو الكبير والكعبة) أي المشقة في الفتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهما من شرعنا بحري (قوله قتل أحداً الخ) جواب عن عبارة هذه القصة للحديث لتقدم (قوله هل شرعت جنازة ذكوة) استظهره في الأعيان (قوله وتظهر حديث أنه صلى الله عليه وسلم الخ وما في الأصابه الخ) في الاستناد على ذلك من مناظر أما الأول فلا مانع من صلاتهم عليه بالمدينة بعده ومه وأما الثاني فلا مانع من وجوبها بعد موت أولي خروجه صلى الله عليه وسلم فان بينهما مدة كما هو مقرر بصري وقد يجب إيمانه ذكر من الاحتياط إلى بنى لما دأه الشارح من الظهور ولذا قال عرش بعد سر كلام الشارح وأنت قال وتظهر حديث أنه لا خصال أنهم شرعت بمكة بعده وتحدثت وقبل الحجر اه (قوله وفي الأصابه الخ) عطف على قوله حديث الخ (قوله أنهم لم تشرع بمكة الخ) أقره عرش وأجده شيخنا والبحري (قوله أي الميت) أي قول المتروك في النهاية لغنى (قوله المحكوم بإسلامه) خرج به أطفال الكفار وإن كانوا من أهل الجنة وسبب ذلك سم قول المتروك (أركان) أي سبع منها يومئذ (قوله حديثه السابق) أي في الوضوء وهو أعم الأعمال بالنيات كروى (قوله كوفت نية غيرها) كذا في المغنى والنهاية ترجع الشارح المحقق وقد يقال الأول أن يقال كوفت ضميرهم بنية نيات الصلوات إلى الثاني قول من تقدم ومضافين ومن نشئت الضمير من بخلاف الثاني فإن فيه تقدّم ومضاف فقط ويسلم من القسيت المذكور بالكتابة فليتأمل مع القلي بالأصناف بصري (قوله فحسب الخ) قال في شرح العباب وأما من يمين التشبيه أنه بشرط هاتين مع ما بشرط ثم لا استثنى من ذلك الفعل والفرض حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فب وحق المرأة وإن تمت لها غللا وانتهت بكثرة الأحرار وأنه يسن هاتين من ثوى الأضاقه فالله جهن المهر وفان ومع كونها نفلاً لا يمنعها من القيام للقادر ولا يجوز إخراجها إلى الأوجه انتهى ولا يخفى أن قاس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي الخمس

﴿فصل في الصلاة عليه﴾ (قوله قبل هي من خصائص هذه الأمة الخ) ذكر الفاكهاني في المسالك في شرح الرسالة أن الأعيان بالائت من خصائص هذه الأمة شرح مرز (قوله أي الميت المحكوم بإسلامه) خرج حديثه ومثله بعد النبوة عشر سنين على الأصح أنهم لم تشرع بمكة قبل المدينة (صلاته) أي الميت المحكوم بإسلامه غير الشهيد (أركان) أحدها النية) لحديثها السابق (وقتها) هنا (ك وقتية) غيرها) فيجب مقارنة التكبير العزم كما روى في مصنف الصلاة

عدم الوجوب هنا على معنى المرفوق قد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي الأنثى فبني
اشتراط نية الفرضية حيث لم يشرع عبارة عش والزواج من الخلاف السابق في حق الصبي عند الشارح
مر عدم الوجوب عليه وقد يفرق بين ما هنا وبين المكروه بأن صلاة الصبي هنا سقط الفرض عن
المكفرين مع وجودهم فهو يشتملها الفرض فيجوز أن ينزل منزلة الفرض فيشترط نية الفرضية
بخلاف المكروه فبنيهاً لا تسقط المخرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فتوجبها تنقلها فيها فلم
يشترط نية الفرضية اهـ (قوله وتجب نية الفرض) أي ولو في صلاة امرأة مع رجال نهايتزاد سم
نظر اهـ لأن هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كذا غيرهما فإذا تعبت صلته لأجزاء
نظر اهـ قال عش قال سم على الجملة فبما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء أمرهم بما يل
وهو بهما واجب على أمرين الفرضية وإن لم يشترط نية الفرضية في المكروه وإن جلس مر انتهى
وهو ظاهر في أنه إذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلته منهم أنه لا بد من نية الفرضية لا سقط الصلاة عنهم
فلا يجمع اهـ (قوله فينبذ تكفي) أي الفرض (الح) يبنى كذا فينبذ تكفي في الفرضية وإن عرض لغير نية اهـ
عازض مر اهـ سم وعش (قوله ويرد بأنه يكفي في الح) قد يقال إن أراد بحسب الواقع فلا يفسد الوالد
يجب تعين العبد بأنه فطر أو أخصى بل لم يجب تعين في معنى مطلقاً أو بحسب الملاحظة لأن في ثبت رداعه
أنقص ذلك تأمل ثم رأيت المحشى استشكله بذلك ثم عكس منع ما استداله أنقص من عدم الجزم مستند إلى
أنه أي التميز حاصل بالتعين وهذا القدر كاف في التميز كما هو ظاهر بلا شك بصري وفيه نظر ووجه عش
كلام الشارح بما عساه المراد أن الفرض المضاف للحيث معناه فرض الكفاية والمضاف لحدى الصلوات
الجنسية معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوعاً له عيني موضعين بوضع في الألفاظ حتى أهلت أو لحظت
جاءت على معناه الوضوي وهو الكفاية في الجنابة والعيني في غيرها وهو يجب على كل واحد اهـ سم هنا اهـ
(قوله واسما) أي قياس من الإضافة ندب كونه مستقبلاً لقلبه كردى (قوله كونه) عبارة النهاية
قوله اهـ (قوله وقد قال الح) بجماعه بنية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية
أطفال الكفار وإن كانوا من أهل الجنة وساقى ذلك (قوله وتجب نية الفرض) قال في العباب النية
كالمكروه قال في شرحها ستة دمن التشبيه أنه يشترط هنا جسم مباشر ثم الامتناع في ذلك نية الفعل
والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فبني في حق الأنثى وإن وقت لها فلا كما يأتي في ما على
ما ذكره وفي الصلاة المعادة بل قد يفصل الوجوب على الأنثى وإن لم تنقل به في المعادة لا مكان الفرق واقترانها
بتكبيره الأجزاء وأنه حسن هنالما سم ثم صك ذلك قال في الكفاية وفي الإضافة هنا إلى الله تعالى الوجهان
المعروفان اهـ ثم قال في العباب وصلاة المرء أو الصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلاً قال في شرحها انما سقط
بها الفرض من الصبي مع ذلك قياساً على ما وصل في الظاهر مثلاً لم يلغ في وقتها ومع كونهم انقلبا منها لتجب في نية
الفرضية والقيام للفرق كالأول الفصل والنجس والزهر وجب منها على الوجه كما مر يفرق بينهما بن عدم
لزم الجهاد لها بمحض الصلوات الصلاة يحاط لها أكثر اهـ ولا يخفى أن قياس عدم وجوب نية
الفرض في صلاة الصبي الجنس عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة
ذكر ولا مع الصبي الأنثى فبني اشتراط نية الفرضية حيث لم يشرع (قوله ويرد بأنه يكفي) أي في غيرها (الح) لا بعد
صحة فرض الكفاية وإن تمتحاهم نظر الأصلها والتعين نارض ووجوب نية الفرض على المرأة إذا وصلت
مع الرجال نظر لأن هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كذا غيرهما فإذا تعبت صلته
لأجزاء نظر اهـ (فرع) * بجماعه بنية الاستقبال كبقية الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية عدد
الركعات بنية الصلوات ثم لو عين وانحطاً كان اعتقادها جنس فهل تبطل كبقية الصلوات أو يفرق فيه
نظر ومما قد يناسب الفرق أن الزيادة هنا لا تبطل وتؤدى بذلك قوله الآخر وإن فرى بتكبيره أو يفرق فيه
نوى بتكبيره الركنية فهو بنية الصلوات جنس مثلاً فلنأمل (قوله واختلافه عن الفرضية) قد يقال هذا

(د) تعين نية الفرض
لا يفسد كونه كفاية فينبذ
(ت) نية الفرض وإن لم
يعرض لفرض الكفاية
كما لا يشترط في الجنس
العرض لفرض العيني
(د) تبطل بشرط نية الفرض
كفائية ليعرض فرض
العيني ويرد بأنه يكفي مجزاً
بينهما اختلاف معنى
الفرضية فيهما ودين
الإضافة إلى الله تعالى
وقياسه ندب كونه مستقبلاً

ولا يتصور هتاف أو أداء أو متعة ولا تعدد كذلك قيل وقد يقال ما لا مانع من تعدد التكبيرات (١٣٣) ما يأتي منها إشابة الركعات (ولا

يجب أربعين المبتدئين) ولا
معرفة بل يكفي أدنى معين
كقوله هذا أو من صلى عليه
الامام واستثنى جميع الغائب
فلا بد من تعيينه بالقلب
أي باسمه ونسبه ولا يمكن
استثنائهم فاستدبره
تصريح الغوي الذي حرم
به الأتوار وغيره بأنه يكفي
فيه أن يقول على من صلى
عليه الامام وان لم يعرفه
و يؤيده بل يصرح به قول
جميع واضعيه في المجموع
وتبعه أكثر المتأخرين بأنه
لو صلى على من مات اليوم
في قطار الأرض من تصح
الصلاة عليه جائز بل يجب
قال في المجموع لأن معرفة
أعيان الموتى وعددهم
ليست شرطا ومن غير
الزكشي بقوله وان لم يعرف
عددهم ولا أختصهم ولا
أسماعهم فالوجه انه لا فرق
بينه وبين الحاضر وأقار
قولنا غير أنه يكفي في الجميع
قصدهم وان لم يعرف
عددهم كما يأتي في بعضهم
وان صلى ثانيا على البعض
الباقي لوجود الإجماع المطلق
على كل من البعض (فان
عين) المبتدئين (وتسقط) كذا
نوى الصلاة على زديفان
تعدد كما يؤوله بل يصرح به
فصل برام في الامام (وان
حضر موتواهم) أي
الصلاة عليهم أجمالا ولا

عدال ركعات في بقية الصلوات نعم لو عين وانخطأ كان اعتقاد أنها خمس فهو تبطل كربة الصلوات أو يفرق
فيه نظر ومحمد بن سبب الفرق أن الزاد هنا لا تبطل وقد وثق بذلك قوله الآتي وان نوى تكبيرة الركبة
أه بل من نوى تكبيرة الركبة فهو يعتقد أنها خمس مثلاً فلتأمل سم (قوله ولا يتصور هتاف أو أداء) الخ
أي لا نوى الأداء أو القضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو أعان أو نوى المعنى الغوي فلا تبطل ع ش انظر
ما الفرق بين الإطلاق والمعنى الغوي وبنينا أن لا تبطل أيضا لو أداها الصلاة على المبتدئين أو أداء القضاء
الصلاة عليه ما يباين كان الأمر كذلك فلم يراجع (قوله ولا معرفة) إلى قوله واستثنى جميع في النهاية والمعنى
(قوله استثنى جميع الغائب) جرى عليه أنها يقول المعنى فقد المبتدئين في الملبس بالخاصة ثم فلا أم لو صلى
على نائب فلا بد من تعيينه بقلبه كقوله ابن عجل الحضرى وعزى إلى البسيط وزاد الامام لو صلى على
غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى للحاضر اه قال ع ش قوله من بقلبه أي لا باسمه
ونسبه وقوله فلا بد من تعيينه أي بقلبه كما تقدم في الشرح اه (قوله والا) أي بأن أراد أو لا باسمه ونسبه
(قوله كان استثنائهم فاعدا) أي لعدم الفرق حيث يميزهم بصلوة الكردي على يافض. ولولا فرق
بين الغائب والحاضر في ذلك أي عدمه وجوب التعيين كما عطف في الضميمة وغيرها وتبين في شرح
المنهج بالحاضر فاقضى أنه لا بد في الغائب من تعيينه جري عليه المعنى والنهاية وذكر الشارح في
الاعداد ما يقيد أن الغائب لغنى والحاصل أنه اذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى عن
التعيين تسديدا أي الشارح وغيره وبحث صلى على بعض جرم لا يصح إلا بتعيين عنددها انظر
صلى على من مات اليوم في قطار الأرض من تصح الصلاة عليه كما عطف بل يندف كاللزام أنه
لا يخلف بينهم اه (قوله برده) الخ خبر واستثنى جميع الخ (قوله يكفي فيه) أي في الملبس الغائب
(قوله من تصح الصلاة عليهم) قال في الاعيان لا بد من هذا القول أو ما يجناه المستثنى لاعتراض تقدم
عسله وكونه غير مشهود وكونه غائبا لقصة الجوزة للصلاة عليه وحذفان تذكرة هذا الاجل وقوله واضح والا
فلا بد من التعرض لهذه الشرط الثلاثة انتهى اه كرهى على أفضل (قوله فوجه أنه لا فرق بينه) أي
فيكون في كل من كل ما أدى غير (قوله يكفي في الجميع) الخ قول الملبس الثاني في النهاية للمعنى الا قوله كما يؤوله (قوله
لا بعضهم) أي لا يكفي في الجميع قصد بعضهم على الإجماع قال ع ش ومنعوا عين البعض بالجزمية كالثلث
والربيع اه أي يكفي في (قوله كما يأتي) أي نقض قوله أجمالا (قوله المبتدئين) أي الحاضر والغائب نهاية
ومعنى رقبته على زديفان الخ أي أو على الكبير أو الذكرك من أوله فبان الصغير أو الابن نهاية ومعنى
(قوله ما يصره) فان أشار إليه صحت قلبا لا لشارفها من معنى أي بقلبه ع ش (قوله في الامام) أي في
تعيينه (قوله أجمالا) أي وان لم يعرف عددهم نهاية ومعنى (قوله ذكر عددهم) أي بالقلب (قوله كسار)
أي يجب على المأمور بنية الاقتداء أو الجماعة بالامام كسار في صفاته الثلاثة ولا يقدح اختلاف بينهما في كل ما
نهاية ومعنى قال ع ش وقياس ما رآه انما ينو الاقتداء بطلت صلواته بالمناجاة في تكبيرة على ما مر بان
بقصد ايقاع تكبيرة بعد تكبيرة الامام لاحلا بعد انتظار تكبيرة اه (قوله لم يصح) أي لأن فهم من لم يصل عليه
وهو غير من نهاية ومعنى قال سم يجهل عمله ما لم يلاحظ الأشخاص والابان قصد الصلاة على جميع هذه
الأشخاص الحاضرين وهو يعتقدهم عشرة فبانوا أحد عشر فالمعصية والجزاء اه وأقره ع ش عبارة
البصري من الواضح أنه يفتي بتعيينه بما اذا بشر ما اذا أشار فبقيت الصحة قلبا لا لشارفها (قوله أو على حى
وميت الخ) أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت نهاية قال ع ش قوله بطلت أي فبما سبق لوقال
الاختلاف عرى في الواقع والمعتبر كون المميز في النية بان قصد ما عرفت هذا لا يصلح لرد (قوله لا بعضهم) أي على
الامام (قوله لم يصح) يجهل عمله ما لم يلاحظ الأشخاص والابان قصد الصلاة على جميع هذه الأشخاص
الحاضرين وهو يعتقدهم عشرة فبانوا أحد عشر فالمعصية والجزاء (قوله أو على حى وميت الخ) أو على

ميجد كره عددهم وان عرفه وحكم بنية التقدير هنا كسار ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم يصح أو كسره مع أو على حى وميت صحت انه
جوه لا للاجماع يؤخذ من قوله فاهم انه لو حضر جنازة أو ثمة الصلاة لم تكف فيها حيث

فوت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فهم امرأته لم تصح صلاته عليها أم لا فيه نظر والاقرب الثاني
 لأنه لم يتو الصلاة عليه ويحتمل الصحة كنوى الصلاة على حيويه شيئا لها بالرجال اه ولعل هذا الاحتمال هو
 الاقرب لتقليد الاشراق **(قوله)** فبعد سلامه **(الح)** قد يفيد صحة الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية اذ كن قد يقال اذا
 تعمد ما مع العلم بعدم كتابتها كان متلاعبا فالوجه البطلان بنيتها ثم وأقره الشوبري **(قوله)** وأدس **(الح)** الى
 قول المنزوي وخسر في النهاية والغنى **(قوله)** ولم يعتقد البطلان أي والا كان متلاعبا اه سم عبارة النهاية
 والمغنى نوزاد على الاربع عدم اعتقاد البطلان بطلت كذا ذكره الاخرى اه قال عرش واعل وجهه
 البطلان أن ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية اه **(قوله)** وان نوى بتكبيره الركبة غايته هو
 أنه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفقه أو لا لوقيل بالضرر في الاول لم يكن يعيد وفي سم على حج لوزاد
 على الاربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كالي اعتقد جميع أفعال الصلاة فوضا وقد يفرق
 ويؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركبة لان أراد نوى اعتقد كانت هي المسئلة انتهى اه
 عرش **(قوله)** وأدس مثلا ظاهر عدم البطلان ولو كثر الزلجدا وتكرر الزلجدا عليها الغلاف في
 البطلان هو حديث زاذالوا له الدعاء لم يسلم لبقائه محك في الاربعة اطلب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرأ
 الفاتحة في الاولى أخرجه حديثه حيث قد يظهر ثم أيت سم على حج صرح بمسألة فقوله **(فرع)** *
 لوزاد الامام وكان الماء ومسيبوا فاق بالاذكر الواجب في التكبير ان الزائدة كان أدرك الامام بعد الخامسة
 فقرأ ثم اكبر الامام السابعة كبرها مع موصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم اكبر السابعة كبرها
 معه ثم عدل الميت ثم اكبر السابعة كبرها مع موصلى معه هل يحسبه ذلك موضع صلاته سواء علم أنها زائدة
 أو جعل ذلك أو يتعدى الجواز والحسبان هنا بالجهل كذا في بقية الصلوات فيه نظر ومال فر لاول فصرح
 على المنهج أقول وقد يتوقف التسوية ثانيا أن يادة على الاربع ادس كذا في بقية الصلوات فيه نظر ومال فر لاول فصرح
 انما في التكبيراته كلها بعد الرابعة للامام وهو لو فعل فيها ذلك لم يحسب بالقاس أنه هنا كذلك **(فرع)**
 موافق في الجواز ثم عرش في قراءة الفاتحة فهل قطعها وتأخيرها ما بعد الاولى بناء على إخراجها الفاتحة بعد غير
 الاولى أو لا قال مر لا يصح زيل تعين بطله بالشرع تعين عليه الاتيان بها فان تخلف فهو ملغى عنها
 تخلف وقراها ما لم يشرع الامام في التكبير الثالثة انتهى فان كان عن نقل فسلم والافقه نظر ظاهر فصرح
 ولا يرجع سم على المنهج والاقرب للميل الى النظر عرش **(قوله)** وذلك أي عدم البطلان **(لبنونه)** أي
 الزائدة في الاربع **(قوله)** ولأنه أي التكبير **(قوله)** اما سهوا **(الح)** أي أو جهلا بنية **(قوله)** عدا لم يذكره
 النهاية والغنى واعلم تعين محل الخلاف نظرا ما تقدم نفاق قول المتن **(لبنونه)** أي الامام هو بنيتها قال عرش
 قال سم على المنهج هذا شامل للمسبوق اه أي فلا تنابه فلو انما تباع فنبني أن يحسبه عن
 بقية ما فعله لان حسيان ما فعله بعد سلام الامام وما زاد الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه
 اه **(قوله)** ندبا أي لا تنس في متابعتها في الزائدة بنيتها فومغنى أي لم تذكره ورحمن خلاف من أبطلها
 عرش **(قوله)** لا مدخل لسجود السهو **(الح)** * **(فرع)** * قرأ آية سجدة في صلاة الجناز وتوجب سجدة
 بطلان الصلاة كن عند اعلم مر انتهى سم على المنهج اه عرش **(قوله)** به فارق **(الح)** عبارة
 شرح العباب وفارق هذا ما صرح في تكبير العيد بان ذلك في اختلاف يحترم باق الى الان بخلاف الزيادة على
 مستثنى من نوى قطعها عن أحدهما بطلت شرح مر **(قوله)** فبعد سلامه يجب عليه صلاة أخرى قد يفيد صحة
 الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لكن قد يقال اذا تعمد ما مع العلم بدم كتابتها كان متلاعبا فالوجه
 البطلان بنيتها **(قوله)** في المتن فان خسر **(الح)** لوزاد على الاربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كالي
 اعتقد جميع أفعال الصلاة فوضا وقد يفرق بان تلك الاعمال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فوضا
 بخلاف الزيادة على الاربع هنا فانه غير مطلوب برأسا وقد يؤيد الاول قول الشارح وان نوى بتكبيره الركبة
 بل ان أراد نوى اعتقد كانت هي المسئلة **(قوله)** ولم يعتقد البطلان أي والا كان متلاعبا **(قوله)** به فارق

فبعد سلامه يجب عليها
 صلاة أخرى **(الثاني)** أربع
 تكبيرات بتكبيره
 الاحرام اجام **(فان خسر)**
 أدس مثلا عدم اعتقاد
 البطلان **(لم تبطل)** صلاته
(في الاصح) وان نوى
 بتكبيره الركبة خلاف الجميع
 متأخرين وذلك لبسونه
 في صحيح مسلم ولأنه ذكر
 وزادته ولوركا لا تضر
 كتكبير الفاتحة بقصد
 الركبة كما سهوا فلا يضر
 خزا ومن أنه لا مدخل
 لسجود السهو فيها ولو
 خسر امامه **(لم يتابعه)**
 ندبا **(في الاصح)** لان ما فعله
 غير مشروع عندهم معتد
 به لما تقرر من الاجماع

الاربع ومن ثم لو كبر بادة على السبع لم يتابعه لانه لا قائل به انتهى اه سم (قوله ما مرفى تكبير العبد)
عبارة هناك نعم ان كبر امامه مستأوثا ثلاثا متابعه من ادان لم يعقده الامام ويفرق بينه وبين ما يأتي
فيما لو كبر امام الجنازة تحسبا بان التكبيرات ثم اركان ومن ثم جرى في زيادته اختلاف في الابطال بخلافها
والذي يتبعه انه لا يتابعه الا ان أتى بما يعقده أحدهما والافلا وجه متابعتها حتى انتهى اه سم قول
المتن (بل يسلم) أي بنية الغارفة والابطال صلاته لانه سلام في أثناء القدوة قبل الكلام قبل تمام
الصلاة هر اه سم على البهجة اه عش قول المتن (الثالث السلام) أي بعد تكبير أو شيئا وقدمه
ذكر اربع تأخيرات بقية القاء بالصباح في تقديمه ما قبل ذلك الكلام تقريرا على الافهام نهاية (قوله حال
كونه) أي على مذهب من يجوز في حاله من الحسرو (قوله أو هو الخ) أي على مذهب الجمهور ومن
عدم جوازه (قوله فيما مرفى الخ) عبارة على ما ينبغي كقوله وتعددهم يؤخذ من ذلك عدم سبب زيادة
وبركاته وهو كذلك خلافاً لقال بسن ذلك وأنه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمه واحدة يجعلها لقاء
وجهه وان قال في المجموع عنه الاشهر اه قال عش قوله وتعددهم أي فان اقتصر على واحدة حتى آمن من جهة
يتم عقوله هر عدم من زيادته الخ أي وعلى القبر وعلى غائب اه عش (قوله على مرفى) أي في ذكر
السلام كردى قول المتن (الرابع قراءة الفاتحة) هر عه لوفر غل المأموم من الفاتحة بعد الاولى قبل تكبير
الامام ما بعدها فنبى أن يستعمل بالاعمال المقتضى صلاة الجنازة فلو فرغ من الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم قبل تكبير الامام ما بعدها ينبغي ان تغاه بالاعمال وكذا تذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
لا تموسيلة قبل الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة فاقام اه سم على البهجة وقوله أن يشغل
بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه وكره رأوى بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزى عما
يقال بعدها فنقل بالدرس عن الاعراب سلم أن المأموم اذا فرغ من الفاتحة في الامام سم اه قراءة السورة
اه وهو موقفة والاقرب بما قاله سم اه عش (قوله فبدلها) الى قوله وتعينها في النها يتوالف في الاقولة أي
طريقه بتساقفة (قوله فبدلها الخ) أي من القراءة الثالثة قاله سم على ع انظر هل جرى في نفسه ذلك في
الدعاء المستحق اذا لم يحسنه فبدلها فلو توقف بقدره وعلى هذا قل ادبيل بالدعاء قراءة او ذكر من غير
ترتيب بينهما أو معهما ففر والخاصا بان انتهى اه عش (قوله وروى البخاري الخ) وهو موم خبر
لا صلاة لمن يقرأ فاتحة الكتاب بغيره ومعنى (قوله قرأها هنا) أي الله تحفة صلاة الجنازة وقال الخ وفي
رواية قرأ بأمر القرآن يظهر هو قال انما تجزى لتعلموا أنها سنة بها يتومعنى (قوله أي طرقة الخ) عبارة
عش أي طرقة شرعية وهي واجبة اه (قوله وعلى تعينها فيها) أي الذي اختاره الرافى قول المتن (قلت
يجزى الفاتحة الخ) في حاشية شيخنا النووي والشرامسني حفظ الله تعالى مامه يؤخذ من هذا جواب سادته وقع
السؤال عنها وروى شافعه انتهى على كى وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافى بالفاتحة في صلاته بعد الاولى
فلسلم أخبره المالك بأنه يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب بمحض صلاة الشافى اذ غاية أمره انه ترك
الفاتحة وتركها قبل الرابعة لا يقتضى البطالان لجواز أن يأتي بعد الرابعة كماله سلم دونها بطلت
صلاته بالتسليم عند الشافى فسلم لنفسه بعد البطالان صلاة امامه وهو لا يضر اه وهي فائدة تجل فيحتاج اليها

(الخ) عبارة شرح العباب وفارق هذا ما مرفى تكبير العبد بان ذلك مختلف محترم بان لا يختلف
الزيادة على الاربع ومن ثم لو كبر بادة على السبع لم يتابعه لانه لا قائل به اه (قوله وبه فارق ما مرفى
تكبير العبد) عبارة في باب العبد نعم ان كبر امامه مستأوثا ثلاثا متابعه من ادان لم يعقده الامام ويفرق بينه
وبين ما يأتي فيما لو كبر امام الجنازة تحسبا بان التكبيرات ثم اركان ومن ثم جرى في زيادته اختلاف في الابطال
بخلافها هذا والذي يتبعه انه لا يتابعه الا ان أتى بما يعقده أحدهما والافلا وجه متابعتها حتى انتهى اه
(قوله في المتن كغيرها) يؤخذ من عدم احتساب زيادته وبركاته وهو كذلك لشرح هر (قوله وتوبا) بخل
فيه الا لثنا حتى يرى شدة (قوله فبدلها فلو توقف بقدره) انظر هل جرى تغير ذلك في الدعاء المستحق

وبه فارق ما مرفى تكبير
العبد (بل يسلم أو ينتظره
ليسلم معه) وهو الاضيق
لنا كذا المتابعة (الثالث
السلام) حال كونه أو هو
(ك) سلام (غيرها) فيما
مرفىه وهو با وبه بالا
وبركاته فسنه هنا فاعلى
ما مرفىه (الرابع قراءة
الفاتحة) قبلها فالوقوف
بقدرها ما مرفى في بعضها
وروى البخاري أن ابن
عباس قرأ بها هنا وقال
لعلوا أنها سنة أي
طريقه مألوفة وحلها
(بعد التكبير الاولى)
وقبل الثانية امامه أن أيا
لعمامة رضى الله عنه قال
السنة في الصلاة على الجنازة
أن يقرأ في التكبير الاولى
بأمر القرآن وعلى تعينها فيها
لونها وكبر لم يعقله بشئ
مما يأتي به كما فهمه قولهم
فما بعد المتن ولو لغو

و يشارك السورة بأنه لا حد لكلها فلو تبدلت لكانت ترك المبادرة التامة كد يتخلف هذا ويندب (١٣٧) الذم للمؤمنين والمؤمنات عقب

الصلاة والحد قبلها اولي
عكس ترتيب هذه الثلاثة
فانه لا يترك السادس للذم
الليث) خصوصه باقل
ما ينطبق عليه لانه لا
المستوفى من الصلاة وما قبله
مقدمة له ومع خسر اذا
صلى على الميت فأخطوا
له الذم لظاهر تعين الصلاة
له بأخروي لا ينحو الهمم
انقطاع تركه من الظلمة
وان العطف في ذلك تغيير
لانه وان قطع له بالجنحة
تزيد من تنقيحها بالذم
كلما يدعى صلات الله وسلامه
عليهم ثم أينما لا يرى قال
يستثنى غير المكلف فالجنحة
صدم الذم له وهو يجب
منه ثم أينما لا يرى قوله
صنوعه بأنه باطل وهو
كقوله وليس قوله لاجله
فسر ظاهرا آخره مضيا
الذم له لانه دعاء بالآدم
وهو لا يكتفي لانه اذا كان
الذم له بالمصوم الذي
مدونه كنية مستحرم بها على
كل فرد فدمنا قد قالوا
هذا) بعد الثالث أي عقبا
فلا يجزئ بعد غيره حتما
قال في المصوم وليس
لخصيصه به دليل واضح
اه ومع ذلك تابع الاصل
على تعنيها دون الاولى
لغضاقة قال في غيره وكذا
ليس لتعين الصلاة في الثالثة
ذلك (السابع القيام في
المذهب ان قدر) لانها
فرض كالحسن ذائق هنا

وفي سم على شرح البهجة ظاهرة أنه بقصر على الصلاة فلا يضمن اليها السلام ووجه ذلك أنه لو اورد الحكمه
في ذلك بناؤها على التقيد بل في قد يفتي ذلك أن الاقتصار على الصلاة أفضل اه ونقله شيخنا العلامة
الشووي على المنهج من الشارح مر ووافقه ما تقدم من التاوي من أن يحصل كراهة قرأ اذا الصلاة من
السلام في غير الوارد اه (قوله ويشارك السورة) قد ناقش في هذا الفرق بأنه لو بدلت سورتين من قصر
المفصل كافي للمغرب بؤد أن ترك المبادرة سم (قوله ويندب الصلاة للمؤمنين) أي ينحو الهمم اغفر
المؤمنين والمؤمنات (قوله والحد) أي بأي صغته من صغته المشهور منها الحد تقرب العالين فينبغي
الاتيان بها عس (قوله ولو عكس الخ) عبارة النهاية ولا يصح ترتيب بين الصلاة والصلاة والحد لانه أولى
كل في زيادة الوضوء اه قال عس قوله مر بين الصلاتين أي الصلاة على النبي والصلاة على الآل اه (قوله
خصوصه) أي أوفى عموم غيره بقصد فلا يكتفي بالذم للمؤمنين والمؤمنات من غير قصد شيخنا (قوله باقل
ما ينطبق عليه الاسم) أي كالمهم ووجهه أو الهمم اغفر له نهاية يفتي (قوله وما قبله الخ) شامل لما قبله لكن
ينافي مع مقدم معنى الفرق (قوله ولا يظهر) الحقوه ثم أينما لا يرى عس واعنده شيخنا (قوله لا ينحو الهمم
الخ) عبارة شيخنا فلا يكتفي بذنوب الآل أي أخروي نحو الهمم اقض عنه دينه بقوله الهمم اغفر له ونحوه
ولو في صغير أو نبي الساحل من أن المفسر لا يقتضي سبق الذنب اه (قوله وان الفضل الخ) أي ومن بلغ
بحسنه أو دام اليه منه نهاية (قوله في ذلك) أي في وجوب الصلاة (قوله يستثنى) أي من وجوب الصلاة
المستثنى (قوله وليس قوله لاجله) مر طالع من غيب الخ) يأتي عن النهاية والمخني وشيخنا خلافه (قوله وهو
لا يكتفي) تقدم من شيخنا تنقيده (قوله وأولى هذا) قد عطف الاول به بل المساواة لان العموم بل تعين لتناوله
لاستحالة التخصيص بخلاف هذا فليست له ولا يفتي أن قول المصنف لا يفتي بقوله في المصنف مع هذا الثاني
الخ ان لم يكن مر محبا كان ظاهره في الابتداء بذلك فتأمل سم (قوله أي عقبا) الحقوه فلا يغفر في النهاية
والمغني (قوله فالتالي المجموع وليس لخصيصه بالخ) يمكن أن يقال بل دليل واضح وهو ما صرح به خيراقي
امام من السنة في صلاة الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بآيات القرآن شافعة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم
يخص الصلاة الميت ويسلم وذلك لان الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بقدر تكبيره على الترتيب
الذي ذكره لأن تلك الأجل توالي قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحد متلاظقا فتقوله فيه ثم يصلي الخ
معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الخ معناه بعد الثانية فتأمل سم قول المتن (السابع القيام) شمس
ذلك الصبي والمرأة اذا صلي مع الرجل وهو الأوجه خلافا لما نرى نهاية قال عس ويحرم على المرأة القطع
وعنه من الصبي كفي الابعاب اه قول المتن (ان قدر) أي فان عجز من على حسبه نهاية (قوله لانها)
التي قوله الاحل غائب في النهاية وكذا في المغني الا قوله والحد انها إلى المتن وقوله أي الامام إلى المتن (قوله
تكون حديث مر بالاقصا على الصلاة (قوله ويشارك السورة الخ) قد ناقش في هذا الفرق بأنه لو بدلت
سورتين من قصر الاصل كافي للمغرب بؤد أن ترك المبادرة (قوله فأولى هذا) قد عطف الاول به بل المساواة لان
العموم بل تعين لتناوله لا احتمال التخصيص بخلاف هذا فليست له ولا يفتي أن قول المصنف لا يفتي بقوله في
الفضل مع هذا الثاني الخ ان لم يكن مر محبا كان ظاهره في الاكتفاء بذلك فتأمل لكن قضية ذلك الاكتفاء في
الكبير نحو اللهم شفعي في أهله أو أهله عس ووجهه أو الهمم اغفر له نهاية يفتي (قوله وما قبله الخ) شامل لما قبله لكن
لانه يغفر له فتأمل (قوله فالتالي المجموع وليس لخصيصه بالخ) يمكن أن يقال بل دليل واضح وهو ما صرح به خيراقي
امام من السنة في صلاة الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بآيات القرآن شافعة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم
يخص الصلاة الميت ويسلم وذلك لان الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بقدر تكبيره على الترتيب
الذي ذكره لأن تلك الأجل توالي قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحد متلاظقا فتقوله فيه ثم يصلي الخ
معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الخ معناه بعد الثانية فتأمل سم قول المتن (السابع القيام) شمس
ذلك الصبي والمرأة اذا صلي مع الرجل وهو الأوجه خلافا لما نرى نهاية قال عس ويحرم على المرأة القطع
وعنه من الصبي كفي الابعاب اه قول المتن (ان قدر) أي فان عجز من على حسبه نهاية (قوله لانها)
التي قوله الاحل غائب في النهاية وكذا في المغني الا قوله والحد انها إلى المتن وقوله أي الامام إلى المتن (قوله
تكون حديث مر بالاقصا على الصلاة (قوله ويشارك السورة الخ) قد ناقش في هذا الفرق بأنه لو بدلت
سورتين من قصر الاصل كافي للمغرب بؤد أن ترك المبادرة (قوله فأولى هذا) قد عطف الاول به بل المساواة لان
العموم بل تعين لتناوله لا احتمال التخصيص بخلاف هذا فليست له ولا يفتي أن قول المصنف لا يفتي بقوله في
الفضل مع هذا الثاني الخ ان لم يكن مر محبا كان ظاهره في الاكتفاء بذلك فتأمل لكن قضية ذلك الاكتفاء في
الكبير نحو اللهم شفعي في أهله أو أهله عس ووجهه أو الهمم اغفر له نهاية يفتي (قوله وما قبله الخ) شامل لما قبله لكن
لانه يغفر له فتأمل (قوله فالتالي المجموع وليس لخصيصه بالخ) يمكن أن يقال بل دليل واضح وهو ما صرح به خيراقي
امام من السنة في صلاة الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بآيات القرآن شافعة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم
يخص الصلاة الميت ويسلم وذلك لان الظاهر منه أنه أراد بكل جملة ذكرها أن يكون بقدر تكبيره على الترتيب
الذي ذكره لأن تلك الأجل توالي قبل التكبيرات أو بعدها أو بعد واحد متلاظقا فتقوله فيه ثم يصلي الخ
معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الخ معناه بعد الثانية فتأمل سم قول المتن (السابع القيام) شمس

القديم هو المقدم لصورته في علمه (١٣٨) محو لصورته بالكلية (وبسن رفع يديه في كل من التكبيرات) الاربع حذو منه كعبه

ويضعهما تحت صدره
وبأي هتاف كيفية الرفع
والوضع مأمور به بغير ندب
بالتكبيرات والسلام أي
أمام المبلغ لا غيرهما
تظهر مأمور في الصلاة كما هو
ظاهر (واسرار القراءة)
ولوليلاصح عن أبي امامة
انه من السنة وعلم منه ندب
اسرار التعداد والدعاء وقيل
بجهسر ليلسا بالفتحة
(والاصح ندب التعداد) لانه
سنة للقراءة كالثمين (دون
الافتتاح) والسور والآل
غائب أو قفر على مأمور ذلك
لأولهما في الجلة (ويقول)
ندب احبتم بخش تغير الميت
والاوجب الاقتصار على
الاركان (في الثالثة اللهم
هذا عبدك وابن عبدك
الى آخره) وهو كما به
خرج من روح الله بنواصعها
أي بفتح أولهما مسير بجه
واسماها ويجوز به وأجاءوه
فيها أي ما يجبه ومن يجبه
وهو جبهة جالسة ليلسان
انقطاعه وذله ويجوز زعمه
بل هو المشهور على ثلاثة
القصر وماه ولاحه أي من
جزءه ان شير الخيران
شرا فشر كان يشهد ان لاله
الائت وأن تجد عبدك
ورسولك وأنت أعلم به
احتاج اليه ليرأى من عهده
الجزم قبله اللهم انه ترك
وأنت خير من ربه أي هو
ضيفك وأنت الاكرم على
الاعلان وضيف الكرام

محو لصورته (الح) فيه شئ سم قول المن (وبسن رفع يديه (الح) أي وان اقتدى على لا يرى الرفع الحنفى فيما
يظهر لانما كان مستورا عندك لا يترك للغير ومن الخلاص ذلك الاقتدى به الحنفى لفعله المذكور أي فلو
ترك الرفع كان خلافاً للاولى على ما هو الاصل في ترك السنة لا ما تنصو على التكبره وأما ترك الاسرار
فقداس مأمور في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الاسرار كراهته هنا عرش (قوله وعلم منه) أي من سن
اسرار القراءة (قوله بالفتحة) أي خاصة أما الصلاة على صلى الله عليه وسلم والدعاء فندب الاسرار بهما
انفا قاما في يومه غنى (قوله كالثمين) أي ما استحب كالثمين من نهاية وغنى (قوله الاعلى غائب أو قفر) خلافاً
للهاية والمغنى وسم تبع الشهاب الرمي عبارة الاول وشئ ذلك أي قوله دون الافتتاح والسور ما وصل على
قبر أو غائب هو كذلك كما فاده الوالرحسمة الله تعالى في فتاوه لبناها على التخفيف خلافاً لابن العماد اه
قال عرش وتبعه ابن ج فقال يأتي بدعاء الافتتاح والسورة اذ صلى على قبر أو غائب اه (قوله وذلك) أي
عدم من الافتتاح والسورة (قوله هو) أي آخر (كبابه) أي في الحزور وتركه الصنف المشهورة نهاية
وغنى (قوله أي) كانا الاولى تأخيرها وإصالة بقوله نسب (الح) (قوله بنسخ أولهما) أي على الانصاع والافجوز
في الروح القوم في السعة الكسر عرش وشيخنا (قوله ويجوز) (الح) بالرفع مبتدأ (قوله فيها) خبره والوار
للحال أو بالجر عطفاً على ما قبله وقوله فيها لسان والوار للطف شيخنا (قوله لسان انقطاعه) أي ذكر هذه
الجهة ليلسان (الح) أي ليصل الرفع والرحمة من معناه وتعالى بالشيعة (قوله ويجوز زعمه) أي عطفاً على
رد (الح) أي ما يجبه أي الشئ الذي كان يحبه الميت عاقل كان أو لا (قوله ومن يجبه) أي والمخصص الذي
كان يحبه الميت (قوله بل هو) أي الجهر (قوله كان يشهد (الح) أي في الظاهر شيخنا (قوله احتاج (الح) (الح)
عبارة شيخنا قوله وأنت أعلم به منأى في الباطن والمقصود به تقوى بعض الامراء التي الله تعالى في قوله فامن
الشهادة في الواقع اه (قوله اللهم انه ترك (الح) المقصود به انه يدب للشفاعة ليصل الرفع منه تعالى بالث
فيقبل الشفاعة له شيخنا (قوله وأسمه فقيراً) أي صار فقيراً الى جنة شدة الانتظار فلا يذيق الله ان كان فقيراً الى
رحمته تعالى قبل الموت أو شاشيخنا (قوله وقد شئت (الح) أي قصدنا شيخنا قال عرش هل ذلك مخصوص
بالامام كما في الفتوى وان غيره بقوله جئتكم شافعا في اعام في الامام وغيره فبقوله المقر دلفظ الجمع فيه ظاهر
والاقر بالثاني اتباعا للوارد ولانه وما يشركه في الصلاة علمه لا شكك قدو بذلك ما سأتاني في كلام
الشرح مرق في الصلاة على جنازة صلى الله عليه وسلم اه (قوله بحسنا) أي بعمل الطاعات والاعمال الصالحة
و (قوله في احسانه) أي في جزاءه احسانه وتوايه (قوله وان كان مسئ (الح) هذا في غير الانبياء اما فهم فيأني
بما يليق بهم وقال بعضهم يأتي بذلك ولو في الانبياء اتباعا للوارد ويجعل على الفرض فالق وان كان مسئنا
فرضا وعلى أنه من باب حسنات الاروازيات المقرين عالم اذ بالصفات الامور التي لا تلقى غير تنبهم وان كانت
حسنات اكون غير ما على منة بعد ان نسبها قامهم سيات شيخنا عبارة عرش والذي يظهر ان الاولى ترك
قوله وان كان مسئنا فتجاوز عنه في حق الانبياء فيمن اجسام أنهم قد يكون مسئنا فيقتصر على غيره من
الدعاء عزو بيان شاعلى الوارد ما يليق بشأهم صلى الله وسلم عليهم اجمعين بوق ما لى بعض الشعاء هل
يكراه ولا يفتقر والاقر بالثاني (الح) عبارة غيره فتجاوز زعمه باسقاط اخره (قوله وافته)
يسكون هاهنا الضمير وكسر هاء الاشباع ودونه أي اثنى الميت وأعطوه (قوله ودونه فتنة القبر) أي اسقطه
من التلجيج في جواب سؤال الملكين وفي هاهنا ما تقدمت فاعلم والتكبير والكسر مع الاشباع ودونه والمراد من
ذلك نفي الجواب والافالسؤال العالم لكل أحد وان لم يقه به كافر بوقاخر وان هتاف وذرف الهواء

معناه بعد الثالثة قلنا بل (قوله محو لصورته بالكلية) فيه شئ (قوله في المن في التكبيرات) فان قلت هل
يستفاد من لفظة ان المراد في كل تكبيرة قلتم لان لفظ التكبيرات جمع على باله وهو من صيغ العموم
والحكي في العلم على كرفدوافر الجمع العلم آحادا لوج على الجميع (قوله الاعلى غائب أو قفر) المعتمد

لاضام وأسمه فقير الى رحمة الله تعالى عن عذابه وقد جئتكم واشين اليك شفاعة اللهم ان كان بحسنا فز في احسانه وان
كان مسئنا فافقره وتجاوز عنه وقلتم جئتكم شافعا

الدعاء كافي النهاية والمعنى كان أولى (قوله وظاهر أنه أولى) عزه لاسي وهذا أصح دعاء لجانزة كافي الروضة
عن الحفاظ اهـ (قوله واعف عنه) أي عذره عن عيش (قوله بالماء والطح والبرد) هذه الثلاثة بالتسكير
في النهاية والمعنى (قوله وزوجنا حرامين زوجة) قضيت أن يقال ذلك وإن كان الميت أنثى سمى على الهبة
اهـ عيش (قوله وظاهر أن المراد بالابدال الخ) قد يقال ما يأتي في الحاق الزوجة والزوجة انما هو في الجنة
والفرض الآن للدعاء بما ينزله الوحي فحق الموت في عالم البرزخ بالتمتع بنحو الحور ومصاحبة الملك
كزوجة ثموت ذلك، لا يخفى في كثير من الاخبار فلا مانع أن يراد بالابدال في اللوات فقط ويجعل على ما تقرر
أوفى بما في الصفات، يشمل ما في الجنة أيضا فلا تأمل فيه بغير اندفاع تنظيره الاتي في كلام شيخ الاسلام
بصري (قوله اقوله تعالى) وقوله ونحسب الخ نعرض على ترتيب الف (قوله أريد شيخنا قال الخ) هذا الذي
حكمه علم أنه في شرح الهبة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فهمنا منه
وصدق قوله وأبدله زوجنا حرامين زوجة في لاز وجته وفي المراد إذا قلنا بانها مع زوجة في الآخرة بان
يراد في الاول ما لم يعقل والفعل والتقدير في الثاني ما لم يعقل في الثالث وابدال الهبة اهـ وفي قوله في الاول
وقوله في الثالث في التعديل وما رده أنه أراد في هذا الدعاء بالابدال الا من الفعل والتقدير لاجل أن يتناول
الاول والثاني والابدال فيه التقدير من ابدال الثالث وابدال الصفة لاجل أن يتناول الثاني والابدال في الثالث
مقتضيات والحاصل أن المراد الا من من ابدال بالفعل كما فهم من لزوجه بالتقدير كما فهم من لزوجه ومن
ابدال الثالث كما فهم من طلقته وجت مانت في عصمة غيره وابدال الصفة كما فهم من مات في عصمة غيره وجها وعلى
تقدير أن هذا اللفظ الذي حكمه من الشيخ وقع له في بعض كتبهم ادهم بما بيناه فقول به يراد بابدال الخ
هنا، رده بقدر المشترك بين ابدال الذات وابدال الصفة والقدر المشترك متحقق فها قد ظهر اندفاع النظر
الاتي فيهم وبأن في النهاية يقتل لمحكمه من شرح الروض (قوله ان لزوجة الخ) أي بالنسبة (قوله يصدق
الخ) خبر وقوله الخ (قوله ان لو كانت الخ) كذا في هذا يخضع للمعز فكونت التون مفسرة للعزم بالبر و
في قوله بتقديره الخ (قوله يراد بابدالها) أي بابدال الزوجة مطلقا لا لوجه المذكور (قوله ما لم يعقل
قوله) ثم رأيت شيخنا قال الخ) هذا الذي حكمه علم أنه في شرح الهبة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه
مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فهمنا منه وصدق قوله وأبدله زوجنا حرامين زوجة في لاز وجته
اهـ وفي المراد إذا قلنا بانها مع زوجة في الآخرة بان يراد في الاول ما لم يعقل والفعل والتقدير في الثاني ما لم يعقل
في الثالث وابدال الهبة اهـ ولا يخفى في أنه لم يرد قوله بان يراد في الاول الخ ان المراد بالنسبة لا لاول
مخصوصه الا من من الفعل والتقدير من حق يكون الا بابدال بالنسبة لان زوجته مارة يكون فعلا وتارة
يكون تقديره وتارة جمة مجتذات هذا التعميم لا يتصور فبطل لا يتصور ان يكون التقدير بواو قوله
وفي الثاني الخ ان المراد بالنسبة لا في خصوصه الا من من ابدال الذات وابدال الصفة حتى يكون ابدال
بالنسبة للمعز كذا في المذكور مارة يكون ابدال ذات وتارة يكون ابدال الصفة وتارة جمة مجتذات لا يتصور
كونه ابدال ذات بل انما يتصور كونه ابدال صفة بل لفظة في التعديل والمراد انه أراد في هذا الدعاء بالابدال
الا من من الفعل والتقدير من لاجل أي لاجل أن يتناول الاول فان ابدال فيه تقديره في غير ابدال
الا من لم يشمله ومن ابدال الذات وابدال الصفة لاجل الثاني أي لاجل أن يتناول الثاني والابدال في الثالث
صفة لا ذات فالويل يراد الا من لم يشمله والحاصل ان المراد الا من من ابدال بالفعل كما فهم من لزوجه بالتقدير كما
فهم من لزوجه ومن ابدال الذات كما فهم من طلقته وجت مانت في عصمة غيره وابدال الصفة كما فهم
ماتت في عصمة غيره وجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكمه من الشيخ وقع له في بعض كتبهم ادهم بما بيناه
فقله فيه بان يراد بابدال الخ معناه بان رده بقدر المشترك بين ابدال الذات وابدال الصفة والقدر المشترك
متحقق فها قد ظهر اندفاع هذا النظر وأنه لا منشأ له الا من من ابدال الذات وابدال الصفة حتى يكون ابدال
الزوجة مطلقا لا لوجه المذكور وقوله ما لم يعقل ابدال الذات أي كذا قلنا انما ليست لزوجه في الدنيا كما

وظاهر أنه أولى وهو اللهم اغفر له وأوجه واعف عنه وعافه وأكرم زوجه ووسع مدخله واغسله بالماء والطح والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأذنله الجنة وأعد من ذاب القبر وقتنته ومن ذاب النار وظاهر أن المراد بالابدال في الازل والازوجة ابدال الاوصاف لا الذات لقوله تعالى ألقناهم في ربابهم ونحسب الطب لاني وضمره ان نسأله الجن من نسأله الدنيا أفضل من الحور حسين ثم رأيت شيخنا قال وله زوجا خيرا من جملان لاز وجته في بتقديره الخ ان ثله وكذا في زوجة اذا قلنا لنزل زوجها الدنيا يراد بابدالها زوجا حرامين زوجة ما لم يعقل ابدال

الذوات وابدال الصفات اهـ واذا تبادل الذات مع فرض أنها في وجهات الدنيا في نظر وكذا (١٤١) قوله اذا قيل كيف وقد صمد غيره

وهو ان المرأاة كآثار حراز واجها
رويه أم البرداء معاوية
لمخاطبها بعد موت أبي
البرداء و أخذ منه الله فبين
مات وهي في عصمته ولم
تزوج بعده فلم تكن
في عصمة أحد هم عديمونه
احتمل القول بأنها تغير
وأما الثاني ولولم تأخذهم
وهي في عصمته ثم تزوجت
وطاقت ماتت فهل هي
للأول أو للثاني ظاهر
الحديث أنها الثانية وقضية
المدرك أنها الأولى وأما
الحديث مجمل على ما إذا
ماتت الآخر وهي في عصمته
وفي حديث واحد جمع لكنه
ضعيف الزامه بما يكون
لهذا زوجان في الدنيا فتزوجت
وعوان وبخسلا في الجنة
لا يسميها في القالبينهما
خلقاً كان عندها في الدنيا
(ويقدم عليه) ندباً اللهم
اغفر لجناتنا وميتنا وشاهدنا
وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا
وذكرنا وأنثانا اللهم من
أحبته منافعنا على
الاسلام من نوقته منافعنا
على الايمان اللهم لا تخرمنا
أجر ولا تفضلنا بعد لان هذا
اللفظ مع عن الله عليه
وسلم (ويقول في الطفل)
الذي له أبوان مسلمان مع
هذا الثاني في الترتيب
الذكرى (اللهم اجعله
فرطاً لآبويه) أي سادتها
مهما ألصقهما في الآخرة
ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم
أما فرطكم على الخوض وسواه أمان في حياتهم أم بعدهما أم بينهما خلافاً للشارح والظاهر في ذلك أن تأني يقول لا ميو من أسلم بما بعد

أصوله أن يقول لاصح المسلم ويعوم الدعاء بطريق الكافر وكذا من شئت في إسلامه ولومن والديه بخلاف من ظن إسلامه ولو بقرينة كالدار هذا هو الذي نجس اضطرأ في ذلك (١٤٢) (وسلفوا ذنبا) بالمجتمعة شبه تقدمه لها بشئ يقبض يكون أمامهم لم تخرأ في وقت حاجتهم له

نظر يعلم مما تقدم قاله السيد البصري ولكن الفرق بين المقامين بالدعاء لآخرى وكافر على احتمال هنا ذنبا من تقدم ظاهر (قوله) وكذلك من شئت الخ) عبارة أنها بمنزلة التي قال الأذري فلو جسد إسلامهما فكالمسلمين يناله على الغالب والدار انتهى والأحوط تعلقه على إيمانها إسلاميا ناحية كثر الكفار ثم ادلو علم إسلام أحدهما وكفر الآخر أو شئت فقل لم يخف الحكم كما مر اه قال عرش أي من أيه يدعو المسلم منهم ادو بعلى الدعاء على الإسلام فمن شئت فقل ما تقر به فلو علم إسلام الميت أو ظن فلو شئت في إسلامه كالمالك الصغار حديث شئت في أن السائب لهم مسلم فحكم بإسلامهم به الله أو كافر فحكم بكفرهم به الله فقال ابن عرج الأقربان لا يصلي عليه اه وقد يقال بل الأقرب أنه يصلي عليه وبما بقا النسبة كالأخت فلو علم مسلم بكفره وقيل صلى عليه ولو صلى الصلاة عليه كان مسلما اه واعد شيخنا ما قاله ابن عرج (قوله) مدخرا خبرنا أن يكون عباد يتخذون الأثر بالمجتمعة التي تنفس المدخ فسميه الصغير لكونه مدخرا أملا ما لو وقت حاجتهم له فيشفع لهما كما مر في الحديث اه (قوله) اسم المصدر الخ) انظر هلا كان مصدرنا غاية الأمر أنهم تصر فوا فيه يتصرفوا به فها نحن واو كعدده وهو جعفر بن عبد الله البصري والظاهر أنه مصدر كعدة لأنه عوض من الم حذف الله اه (قوله) الذي هو الخ) عبارة أنها بمعنى الوعد أو اسم فاعل أي واعظا والارادة وبمجا بعده فانه وهو الظاهر بالمطالع من الخير ورواه اه وعبارة الخني بمعنى اسم مفعول أي معظفة أو اسم فاعل أي واعظا اه قول المتن (وقيل به الخ) هذا لا يتأني في الأبو بن الكافر بن عيسى (قوله) أي بنو اب الصبر الخ) هذا التقدير مبنى على أن نفس المصيبة لا يتأني عليها لو سأت بحر وبن عيسى الشارح في جمع العز به بصري (قوله) هذا الخ) أي قوله وأفرغ صبر بجري (قوله) لا يتأني في الخ) تقدم عن النهاية أن المراد به غايته من الزواب (قوله) زاد الخ) أي قوله وأبان الخ في النهاية والخني (قوله) إذا الفتنة بكى الخ) لكن لا ينظر حيث ذكره التقيد بالمعدي بصري زيم (قوله) وذلك الخ) أي الدعاء لو الدن نهاية (قوله) ندبا الخ) قوله وضابط الخ في النهاية والخني الإقوله وفي رواية لا تفتلنا بعده (قوله) ضمنا اه وقفعه) أي من أحوم ومرومه والثانية أفصح شيئا قول المتن (أجر) أي أجر الصلاة عليه أو أجر المحيطة فان المسلمين في المصيبة كاشي الواحد معنى ونهاية (قوله) واغفر لناله الخ) أي ولو صغيرا لا المغفرة لا تستدعي سبق ذنب عرش زاد شيئا ولا بأس بزيادة وللمسلمين اه (قوله) فيسن ذلك الخ) نعم لو شئ تغير الميت أو أفتعوا ولو أفت بالنسب فالقياس كما قاله الأذري الاقتصار على الأركان نهاية ومغنى واسى وسيم وشيئا أي بل يجب ذلك الاقتصار أو غاب على غنة تغيره بل زيادة عرش وتقدم في الشرح حمله (قوله) أن يطقها الخ) أي أن تكون مقدار الثانية (قوله) أو تطو بها الخ) عبارة أنها يتوجه سد أن يكون كابين التكبيرات كما أفاده الحديث أو أوقفه اه وأقره سم قال عرش قوله كابين التكبيرات أي أنها لا تتأني لتقدم وظاهره مر حصول التثنية في شكر والادعية السابقة اه وقال الرشد الطاهر أن المراد أن لا ياوله إلى حد لا يفي بمابين تكبيرتين من أي التكبيرات ويعد أن يكون المراد جهة المقامين التكبيرات فليأجر اه وعبارة شيئا وسن نظر يلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنها يقرأ أنها قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله إلى قوله العظيم حتى قال الشيخ البالي نعم وردت هذه في بعض الأحاديث اه قول المتن (قوله) تكبير حتى بالنسب خصوصه مر ولودعاه خصوصه كفي ولوشئت في بواضعه فهل يدعوه من الدعاء لأن الأصل عدم البواغ أو يدعوه بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطا لما شرع مر (قوله) إذا الفتنة بكى جماعن الغالب) لنظر حيث ذكره معنى بعده (فرع) لو شئ تغير الميت أو أفتعوا ولو أفت بالنسب فالقياس الاقتصار على الأركان قاله الأذري شرع الرض (قوله) قيل وضابط التطويل الخ) وحده أن يكون كابين التكبيرات حتى

بشفاة لهما كما مر (وعنه) اسم المصدر الذي هو الوعد أي واعظا وفي ذكره كاستبارة وتدمانا أو أحدهما قبله تنلر اذ الوعد التذكير بالعواقب كالاتار وهذا قد انقطع بالوثق أن أريد جمعا غايتهما من الظفر بالمطلوب اتجه ذلك (واعتبار) بغيران بغيره وقدره حتى يحملهما ذلك على عمل صالح (وشيعا) وتقبله أي بنو اب الصبر على فقد أو الرضا به (مواز) بهما وأفرغ الصبر على فلو جهما هذا لا يأتي إلا في زاد في الروضة وغيرها ولا تنتهي بمادة ولا تحريمها أمه وأبان هذا في الملتين مع هذا الفتنة بكى جهان الغالب وذلك لورد الأمر بالدعاء لأبويه بالعافية والرجة ولا يضر ضعف سند لانه في الفضائل (و) يقول (في الراجعة) ندبا اللهم لا تحرمنا بضمنا أه وقفعه آخر ولا تقتنا بعده) أي أوتكلم المعامى لانه صاع أنه سلم لبقعه وسلم كان يدعو به في الصلاة على الجنائز توفي رواية ولا تفتلنا بعد زاد جمع واغفر لناله وضع أنه صلى الله عليه وسلم كان يطول الدعاء عقب الرابعة

فيسن ذلك بل وضابط التطويل بل أن يطقها الثانية لأنها أخف الأركان اه وهو حكم غير مرضى بل يظهر كلامهم كبر الحاقها بالثالثة أو تطو بها كلها (وتحذفها) التقديس بلا عذر فلم يكفر حتى

كبراماه (أخرى) أى شرع فيها (بطلت صلاته) لان المنابة هنا لا تظهر الا بالتكبيرات (١٤٣) فكان الخلف بشكيرة فاشكرو

كبراماه الخ ولو كبر المأموم مع تكبير الامام الاخرى اتجه الصفة ولو شرع مع شرع وعدها ولكن تأخر فراغ المأموم هل يقول بالصفة أم بالبطان هو محصل نظر انتهى غيره أقول الاقرب الاول لانه صدق عليه أنه لم يختلف حتى كبرامه أخرى عرش قول المتن (أخرى) ويظهر أن الاخرى لا تنفق اذا كان مع من الأولى الا بالتكبيرات الثلاثة فان المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الامام فاذا قرأ الفاتحة معو كبر الامام الثانية لا يقال بقبضتى عرش (قوله أى شرع) ان قوله لكن قال الخ فى النهاية والمعنى والاسنى (قوله وخرج) حتى كبر المأموم والخلف بالاربع الخ أى فلا تبطل فبأنى مباح بعد السلام وهو كذلك لانه لا يجب فيها ذكر فليست كالمركب فاما صرح به البارزى فى التمييز بين البطان معنى ونهايتها وسنى وشيئا وبأنى فى الشرح اعني ادمقالة البارزى ومن سم رده وقال السلب المصرى ينبغي أن يفصل فى الخلف بالاربع الى سلام الامام فيقال بالبطان ان أى فيها الامام بد كر تكفى الخلف بكفة التكبيرات وقول الشخسن كغيرهما حتى كبر الخ تصو برفلا يناسبون والى الامام ينهوا بين السلام فلا بطلان لعدم غش الخالفة اه وهذا وان كل من وجهين حيث المذكرك لكنه كاد ان يقول فى مسئلة فيها قولان فلا يجوز العمل به (قوله لتصرج التعليل الخ) وهو قول لان المنابة هنا الخ (ودعوى المهمات الخ) أى مؤيد لما أفهمه المتن من عدم البطان بالخلف بالاربع (قوله كبر الاول لا يجب الخ) يفرض بأن يحمل الواجب الاصله وهذا من دفع قوله ولم ينهوا الخ سم (قوله على ما مر) أى من الصحيح المصنف (قوله وهى كركعة لا طلاقهم البطان الخ) يتأمل هذا السلام فان الأولى هى تكبيرة الاحرام ولا معنى للخلف بها الا لعدم الاحرام أو عدم الاقتداء وكلاهما لا بطلان به كالمظاهر فليست مودة الخلف بها سم زاد المصرى واقتضاها أصل الرخصة على الخلف بالثانية أو الثالثة وعدم تعرضه للأولى مدعى بغا غير فى الحكم للتكبيرتين ولوجهها أمرنا باليمن عدم تصو وهو قد أخذ فى المهمات من عدم التعرض للاربع مخالفا لما ذكر فى البطان وأيضاً قول المتأخر والخلف اقتدى الخ مخرج الخلف بالأولى لانه قبل الاتيان بها غير مقتضى بعدم الخلف بها فليست بالمتأخر اه (قوله أما اذا خلف الخ) الى قوله فى أى فى النهاية والمعنى (قوله فلا بطلان) عبارة النهاية بقل تبطل الخلف بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كالتكبيرات كلامهم اه وكذا فى ما فى الآية عبر بلى ما بد كا قال عرش قال بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كالتكبيرات كلامهم اه (قوله ضابط) أى كشرع الامام فى الثالثة (قوله مطلقاً) أى ولو شرع الامام فى الربعة (قوله بعد التكبير) أى بعد الخلف بتكبيره واحدة فقط بعذر (قوله فافترقا) أى التكبيره هنا الركعة فى الصلاة كان الأولى تأنيب الفعل (قوله مطلقاً) أى سواء خلف بتكبيره أو أكثر (قوله لشار الخ) واقعه النهاية والمعنى كالمس (قوله والو جمعه عدم البطان مطلقاً الخ) ويمكن حل النسب على اسنان القراءة وحجته فلا اعتراض عرش عبارة الجعري قوله والو جماع الخ مسلم فى نسيان الصلاة أو الاقتداء وغيره كسيان القراءات وشورى اه وعبارة شيخنا كان كنهه مذكرة قراءة ونسيان أو عدم سماع تكبيره أو جهل لم تبطل صلاته بخلافه بتكبيره قبل تكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم وهذا محمول على ما اذا نسي القراءة ومثله يعلوها وأما اذا نسي الصلاة فاما اعتمادها لا تبطل ولو بالخلف لجميع أفراد الحديث الواردة فيه شرح مدر (قوله والأولى لا يجب فيها الخ) يفرض بأن يحمل الواجب الاصله وهذا من دفع قوله ولم ينهوا الخ سم (قوله والأولى لا يجب فيها الخ) كرا الى اطلاقهم البطان بالخلف بها) يتأمل هذا الكلام فان الأولى هى تكبيرة الاحرام ولا معنى للخلف بها الا لعدم الاحرام أو عدم الاقتداء وكلاهما لا بطلان به كالمظاهر فليست مودة الخلف بها (قوله وكذا خفى فى شرح منجه الخ) عبارة شرح المنهج فان كنه عذر كسيان لم تبطل صلاته بخلافه بتكبيره قبل تكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم اه ومثله فى شرح البهجة وكتب شيخنا الشهاب العيسى بها مشهورة ما تضمنه هذا الواسع فى الفاتحة لطه القراءة مثلا حتى شرع الامام فى الثالثة بطلت خالوا واجباً محضاً ان يقع الفاتحة تنبأ به قبل شرع وعرف

تتكبيرات اه أي ومثل نسيان الصلاة نسيان القدوس والجليل (قوله) يشكك عليه أي على عدم
الاطلاق للتقدم المذكور (قوله) فالتقدم بها (أولى) اعلمه النهاية والمعنى والزيادة وشيخنا قال البصري
أقول فافضل بأن التقدم كالتيار فهو بل يصور بظلمه ما ذكره في التأخر فلا تبطل صلاته الا اذا شرع في
تكبيرة ولم يأت أمامه بالتي قبلها أو تبطل بمجرد دفعه لتكبيره لم يفعلها الامام وإن شرع الامام في التلفظ بها
عقب فزاعجه منه فيخل نامل والذي يظهر أنه ان كن مرادهم الاول اتجه ما قولوه جود ما مضى مع التأخيم
التقدم الاخش أو الثاني اتجه ما قاله ذلك الشارح وجري عليه منج الاسلام لان مجرد التقدم بالتلفظ بتكبيره
المخالفه فيسير بتجدد الايقار بعين المخالفه بالتأخر للقررة ففضلنا عن كونها الغش منها غلينا نمل ولو جمع
بين الكلامين ينزول كل على حاله لم يكن بعيدا ثم يظهر أن محصل مضرة التقدم اذا قلناه حيث أتته وبها
بعد ما يصدق الركنه ما اذا أتى بذلك بقصد الذي كرمته فلابه لم يضر لانه زيادة ذكر في تكبيرة لا تقدم
تكبيرة وتريد النظر في حال الاطلاق اه وحزم عرش بالاطلاق فيها عبارة قوله مر ولو تقدم على
امامه بتكبيره لا يخفى وقصد بها تكبيرة الركن أو أطلق فان قصد به المذكور الجرد بضر كل ركن الركن
القول في الصلاة اه قول المتن (و يكبر المسبوق الخ) والمراد به من تأخر أو ما من إحوا الامام في الاولى
أدرك تكبيره فيها بعد ما وان أدرك من القيام قدر الفاتحة وأكمل الاصلح وهو لم يدرك زمانا
يسم الفاتحة بدليل قوله وقرأ الفاتحة الخ وما يروى سم قول المتن (و يقرأ الفاتحة) أي اذا أدرك
زمانا يسعها قبل أن يكبر الامام أخرى ان شاء وان شاء أخرى التكبيره أخرى سم زاد شيخنا لانها لا تغني
بعد الاولى وقال الشيخ عوض تبين بعد الاولى في حق المسبوق دون للواقع اه ويؤيد ما قاله سم
من عدم الفرق بين المسبوق والموافق بل يصرح بذلك قول الشارح الا تخوف النهاية وان شئت ما وافقه ثم
قوله وقرأ الفاتحة الخ (قوله) في تكبيرة غيرها) أي كما لا داعي الى النبي صلى الله عليه وسلم والذات نهاية
ومعنى سم قول المتن (ولو كبر الامام أخرى الخ) ولو كبر الامام الثانية عقب احول المسبوق بحيث لم يدرك
قبل تكبير الامام الثانية من سبع شيأ من الفاتحة سقطت عنه وان قصد عدم حمله تأخيرها ولا معرفة هذا
القصد اذا لم يدركه في محلها الاصل ولو تمكن بعد حمله من قراءة بعضها ففعل بغير قصد تأخيرها سواء

الثالثة هذا قضية كلام مرجه الله اه ولما قيل ان يقول لا يفقه البطلان بمجرد الخلف الى شرع الامام في
الثالثة وانما تبطل بخلفه موشى على نظم صلاته لان التكبيرتين هاتين من ثلاثه أو كان في باقي
الاصوات ولا بطلان هناك بمجرد الخفاف الى تلبس الامام بالاكتر بل بالخلف والمشى على النظم بعد التلبس
بالاكتر فليأت ما لم يعلم ان عبارة شرح المنهج المذكورة في أهم من النسيان لكن يتعين في النسيان ما قاله
الشارح كما بينه مما هو في غاية الوضوح والصفحة هذا وقد يقال قياس أن الخلف بتكبيره انما يقع اذا شرع
ادام فيها بعد ما كما أفاده قوله حتى كبر الامام أخرى ان الخلف بتكبيره انما يقع اذا شرع الامام فيها
بعدهما بالخلف بالتالي يقول الثالثة يتوقف على شرع الامام في الرابعة في قول شيخنا اقتضى هذا القول اسطر
في الفاتحة ليطالع القرأتمتلا حتى شرع الامام في الثالثة الخ في نظر بل قياس ما قلناه يقرأ أخرى شرع الامام
في الرابعة لان ربه الثالثة بالنسبة للثانية وهي الرابعة (قوله) فالتقدم بها (أولى) اعلمه مر (قوله) ويكبر
المسبوق و يقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها) أو ادب المسبوق من لم يدرك الامام من أول صلاته فيشمل من
أدرك بعد احرام قدر الفاتحة قبل أن يكبر الامام أخرى لا اصطلاح وهو من لم يدرك زمانا سبع الفاتحة
بدليل قوله وقرأ الفاتحة اذ لو اراد الاصطلاح لكان قوله وقرأ الفاتحة متناقضا فهو قوله بعده ولو كبر
الامام أخرى الخ وقوله وان كبرها هو في الفاتحة الخ من القرآن اه قوله على انه اراد بالمسبوق من لم يدرك
الامام من أول صلاته ويقول وقرأ الفاتحة انه يجب عليه قراءتها اذا أدرك زمانا يسعها قبل أن يكبر الامام
أخرى وهذا التقدير لا يناقض قوله نعم قوله وقرأ الفاتحة الخ (قوله) و يقرأ الفاتحة) أي ان شاء وان شاء أخرى
لتكبيره أخرى (قوله) في المتن وان كان الامام في غيرها) أي بان أدرك الامام بعد الثانية مثلا (قوله) في المتن

ويشكك عليه ما مر ان
التقدم أغش فاذا مضى
التأخر بتكبيره فالتقدم
بها أولى ويمكن أن يجاب
بان التأخر هنا أغش اذ غاية
التقدم أنه كثر زيادة تكبيرة
وقد مر أن الزيادة لا تضر
هنا وان تزلو التكبيرات
كأن كعبه صلاته في التأخر
فان فيه غشا ظاهرا
(و يكبر المسبوق ويقرأ
الفاتحة وان كان الامام في)
تكبيرة (غيرها) أي الاولى
لان ما أدركه أول صلاته
فيراى قوتها بنفسه

قرأ ما يمكن فيه أولا فله نظر فلما لم يفسد فانه لا بعد السقوط حيث قرأ ما يمكن وإذا أخرها فبوجه أن يجب
بكمالها لأن في غير مجملها لا تكون الاكتمال اه سم بصرفه قول المتن (قبيل شر وعفي الفاتحة) أي بان
تكبر عقب احرام المأموم سم قول المتن (وصقطت القراءة) قضية طلاق ولو أحرم فاقدا تاخير الفاتحة
الى ما بعد الاولى كما تقدم سم سم خلافا لما نقل عن الجوهرى من تأخير القصد المذكور (قوله نظير ما مر
الخ) اي من اقلو ركع الامام عقب تكبير السبوق فانه ركع معذوف بجملة اعني نهاية ومعنى (قوله وقد
يقال الخ) سابق في النهاية وانتهى ما وافقه (قوله هي منصرف لها) أي لانها مجملها الاصل (قوله الا
على الضعف) أي انها لا تحزى بعد غير الاول (قوله فله الخ) أي على تقدير هذه الارادة سم قول
المتن (تركها الخ) أي ولو اشتغل باكمل الفاتحة فمختلف بغير عذر فان كبرامه أخرى قبل متابعتها بطلت
صلاته (فرع) يجوز الاستخلاف في صلاة الجنزة بشرطه مر سم على المنهج اقول ولعل شرطه
عدم طول الوقت ع ش قول المتن (وانه في الاصح) ويحمل منه ما قبله كقولكم الامام والسبوق في أثناء
الفاتحة ولا يشك هذا أي سقوط الفاتحة بعضها فلا بد في ما قبله بما مر أن الفاتحة لا تتعين في الاولى لان
الاكمل قراءة نهاية بقاء فجملة اعني الامام وليس الامام عقب تكبيرة السبوق لم تسقط عنه القراءة معني
ونهاية (قوله ان لم يكن) الى قوله وان حولت في النهاية وانتهى (قوله ان لم يكن) اشتغل بتعدو أي
ولا افتتاح نهايتها (قوله ولا قرأ بقدره الخ) وتحرره أنه اذا اشتغل بالتعدو فبشر من الفاتحة حتى كبر
الامام الثانية أو الثالثة لم يلزم الختلاف القراءة بعد ذلك وهو يكون متخافا بعذر ان غلب على نفسه أنه يدرك
الفاتحة بعد العدو ولا يفتر معذوف وان لم يهلق كبر الامام الثانية بطلت صلاته نهاية قال ع ش قوله
ويكون متخافا بعذر وينبغي ان يكون من العذر ما لو ترك المأموم الوفاق في القراءة في الاولى وجمع بينهما وبين
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغها من الختلاف لانما الواجب عليه اه
وعبارة سم قوله ولا قرأ بقدره لا يعدل هذا ان يقال فان قرأ بقدره قبل أن يكبر الامام أخرى كبره
وطه واذ أراد الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فارق وعلى هذا فهل يغنيه عن المغفرة قصد تأخيرها
الى تكبيرة أخرى لعدم تعيين الاولى للقراءة اه اقول قضية مما مر من قول النهاية لم الختلاف لم يعدم اغناؤه
ولنه انه قول المتن (واذا سلم الامم الخ) يرد ذلك نظر فيما لو سلم الامام والسبوق في أثناء الفاتحة أو قبيل
الشروع فيها فهل تسقط عنه بمافي الاول وكما في الثاني ولا يصل ما لم تأت بتمام كلام النسخ والنهاية
مصرحاً بالثاني امرى وقد مننا ان قال (قوله لان الجنزة) رفع حينئذ أي فليس الوقت وقت تطويل نهاية

(ولو كبر الامام أخرى قبل شر وعفي الفاتحة الخ) لو أحرم فاقدا تاخير الفاتحة الى ما بعد الاول فكبر الامام
أخرى قبل معني زمن يمكن فيه قراءة من الفاتحة فهل تسقط عنه الفاتحة لانه مسبوق بحرف متو لا اعتبار
بقصد تأخيرها بعد عدم تمكنه من شيء منها ولا لان قصد تأخيرها صر فها عن هذا الحمل فيه نظر وكذا يقال لو
تمكن بعد احرامه من قراءة بعضها نظر فهل يؤثر قصد تأخيرها ما مر أم ما يمكن منه أولا وكيف حاله فيه
نظر فلما لم يفسد فانه لا بعد السقوط في الاولى ولا اعتبار بقصد المذكور وكذا في الثاني عند قراءتها ما يمكن
(قوله في المتن قبل شر وعفي الفاتحة) أي بان تكبر عقب احرام المأموم (قوله هي منصرف فلها) أي لانها
مجملها الاصل (قوله لا يتأني الا على الضعف) أي انها لا تحزى بعد غير الاولى (قوله فله الخ) أي على تقدير
هذه الارادة (قوله ولا قرأ بقدره) هل يتعين تخلف القراءة بقدر ماله ما مر في القراءة في مجملها الاصل
تعيين لها أو يجوز التأخير الى تكبيرة أخرى لعدم تعيين القراءة بعد الاولى وحينئذ بشر أجيب ما مره اذا يجوز
توزيع واجبه على تكبيرةتين فيه نظر وعان بعض العلماء بتمن تقرر مر في الفرص في بعض الاعوام الثاني
(قوله ولا قرأ بقدره) لا يعدل هذا ان يقال فان قرأ بقدره قبل أن يكبر الامام أخرى كبره وطه واذ أراد
الامام تكبير الاخرى قبل ان يقرأ بقدره فارق على ما تقدم فيما اذا أراد الامام الهوى للسبوق قبل ان يتم
السبوق فقدم ما اشتغل به من افتتاح أو تعدو فبما هو على هذا فهل يغنيه عن المغفرة قصد تأخيرها الى تكبيرة

أنه يسمن إيقاؤه الخ) والمخاطب بذلك هو الولي فإمره بتأخير الجل فإن لم يتفق من الولي أمر ولا نهي
استحب التأخير من المباشر من العمل وإن أرادوا الجل استحب ألا ساءلهم بعد الجمل اه ولو قيل
المخاطب بذلك المباشر ثم الولي ثم الساجد بعد (قوله) حتى يتم القصة حتى يتم القصة شرح الروض
وسحب أن لا ترفع الجنازة حتى يتم السجود فإنه فان رقت لم يضر وإن حولت عن القبلة بخلاف ابتداء
عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنازة حاضرة لأنه يحتمل في الدوام لا يحتمل في الابتداء قاله في المجموع
وقضيت أن الموافق كالسجود في ذلك ولو أجم على جنازة عيسى فاصلي عليها جاز بشرط أن لا يكون بينهما
أكثر من ثلثمائة ذراعاً كسبائي وأن يكون محاذياً لها كالأموم مع الإمام اه زاد النابتة على القول بذلك
الموافق صلاة الجماعة اه وزاد الغني جلي تلك أياها وان بعدت بعد ذلك اه قال عرش قوله هر بشرط
أن يكون الخ قضيت بهذا يخص ذلك الوقت الاحرام ومفهوماً أنه إذا زاد المسافة على ذلك بعد الاحرام لم يضر
وقد بشر كلامه بغيره ففعله هر أكثر من ثلثمائة الخ اي يسبقنا وعلمه فلو شئت في المسافة على تزيده على
ذلك أو لم يضر لأن الأصل عدم التقدم وقوله هر وأن يكون محاذياً لها أي بان لا تقبل عن القبلة وقوله
على القول بذلك الخ أي القول المرجوح اه عرش (قوله) وإن حولت عن القبلة) فظهر أنه تعميم لقوله
وبعد فقط لا لقوله قبل الخ أنصاه (قوله) ما لم يزد الخ) طاهره أنه يفسد الثاني فقط أو هما على كل فقه
مخالفتا لشرقي الغني من أن البعد في الدوام لا يضر بآزله بجزء المذهب فليراجع وليصره أو يصره أو يصره أو يصره
تقدم تغافل عرش جلي كلام النهاية على ماوافق كلام الغني والمجلس أنه لو أجم على جنازة وهي
قائمة بضر بعد ذلك لشرعها ولو نحو القبلة والزيادة في ثلثمائة ذراعاً وقوع حائل بينهما على
اليعربى عن الحاي وبعبه أيضاً كلام الغني والنهاية وشيخنا وأما لو أجم عليها وهي سارة فيشترط كل من
عدم القول عن القبلة وعدم الزيادة على الثلاثمائة وعدم الحائل عند القرم فقط على ما مر عن الغني وعرض
ورافقهما احتجاني جميع ذلك إلا في عدم الزيادة فاشترطه وفا قال زبادي وس في الدوام أيضاً قال ما جرى عليه
سم من اشتراط عدم القول عن القبلة في الدوام أيضاً ضعف اه وطاهر كلام الشارح اشتراط كل من عدم
الزيادة وعدم الحائل في الدوام أيضاً قول المتن (و بشرط شروط الخ) أي بشرط في صلاة الجنازة شر وط
غيره من الصلاة كسائر وطهارة واستقبال نية ومغسقى (قوله) والقدوة) أي إن أراد الاقتداء سم
ولعل المناسبة أي لو فرض الاقتداء بالمت (قوله) لو فرض أي السجود (قوله) ذلك أي النظر لمحل
السجود لو فرض النظر (قوله) وهذا هو الوجه) أي من النظر لمحل السجود (قوله) ذلك أي اشتراط
ما ذكر (قوله) وتقدم الخ) عطف على شروط الصلاة (قوله) كسبائي أي في المسائل المنشورة (قوله)
بلا طهارة أي الميت (قوله) وإنما أراد منه) أي من كلام الرازي (قوله) أن كون الحاضر) أي الميت

آخر لعدم تعيين الأولى القراءة (قوله) وأنه لا يضر رفعها أو نهيها قبل أحرام الصلوة وبعد وان حولت عن
القبلة الخ) عبارة شرح الروض وسحب أن لا ترفع الجنازة حتى يتم السجود وما فانه فان رقت لم يضر وإن
حولت عن القبلة بجلا ابتداء عقد النكاح لا يحتمل فيه ذلك والجنازة حاضرة لأنه يحتمل في الدوام لا يحتمل
في الابتداء قال في المجموع وقضيت أن الموافق كالسجود في ذلك ولو أجم على جنازة عيسى فاصلي عليها جاز
بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلثمائة ذراعاً كسبائي وأن يكون محاذياً لها كالأموم مع الإمام اه ولا يضر
المتى هم الخ اه ومثله في شرح العباب فلة أمل مع قول الشارح قبل أحرام الصلوة مع قوله وان حولت عن
القبلة والجنازة فإنه من أحرم بالصلاة قبل رفعها لم يضر رفعها بعد ذلك وان بعدت وتحوطت عن القبلة
ومن أحرم برفعها لشرط عدم البعد والحوطت فان بعدت وتحوطت قبل سلامه بطلت صلاته * (فرع) *
لو رقت قبل فراغ السجود بوقت منعه فهل يصح اقتداء غيره به بعد هالوجه عدم صحة الاقتداء بل
عدم اعتقاد نفس الصلاة أخذاً بما تقدم خلافاً لما فهمه عليه فانه سم فهو اعتقاد البعد في حقه تبعاً
لاعتقاده في جلي عليه (قوله) والقدوة) أي إن أراد الاقتداء

الحاضر و **(قوله)** امام المصلی ای قدامو **(قوله)** ابتداء ای فی ابتداء عقد الصلاة متعلق بالدوام فإنه یحتمل فی الدوام ألا یحتمل فی الابتداء و **(قوله)** مانع ای من انعقاد الصلاة کروی **(قوله)** بالرغم ای قوله و کون الخ فی النهاية و المانع الاقوله ولا ینافی فی المتن **(قوله)** لا یلزم الخ هذه لعلهم الوجوب یحفظ دون السن عبارة النهاية فلا یشترط فیها کلمتو یقبل تستحب غیر مسلم من رجل یخوف فیقوم علی جنازته أو یعوذ من رجلا لا یشترکون بالله شیأ الا انهم یؤمنون بالله و ما یصلحوا الصلابة علی النبی صلی الله علیه و سلم فزادی کما رواه الباقی قال الشافعی لعظماء أمره و تنافسهم فی أن لا یولی الصلاة علیه أحد و قال غیره لانه لو یکن قد تعین امام یوم القوم فلو تقدم واحد فی الصلاة عار مقدم فی کل شیء یو تعین للفرقة و معنی ما فرادی قال فی الفائق ای جماعات بعد جماعات و قد حصر المصلون علی صلی الله علیه و سلم فاذا هم ثلاثون الفا و من الملائكة ستون الفا لسان مع کل واحد مملکین و ما وقع فی الاحیاء من أنه صلی الله علیه و سلم مات من عشرين ألفا من انفسهم الصلابة لی یحفظ القرآن منهم الا یتخلف فی اثنين منهم قال المدبری لعله أراد من المدینة و الا فیه روى أو روى عن الروزی لیه مات من مائة ألف و أربعة و عشرين ألفا کلامه یحیی و روى عنه و ستم منه اه قال عیث قوله مر ما من رجل الی جل مثال قوله مر قد قدم علی جنازته ای بان صلاوا علیه و قوله مر لا یشترکون بالله ظاهر و ان لم یو فی اوله لا و فضل الله و اوسع اه عیث و قال الرشیدی قوله ای جماعات بعد جماعات لعل معناه أن تم کافوا یجمعون جماعة بعد جماعة لیکن یصلی کل واحد وحده من غیر امام حتی یلائم مقدله فتأمل وقوله لا من مع کل واحد مملکین ظاهر هذا أن الحفظه یشارکون فی العمل فلا یراجع وقوله کلامه یحیی الخ ای أمان من یشتبه العیبة یجمعها الاجتماع أو الریدة فی الخ لعلهم یمضون هذا العدد لعلهم و معلوم بالضرور من امتناع کون الذین اجتمعوا علیه صلی الله علیه و سلم فی هذه المدة المستطرفة خصوصاً مع أسفاره و انتعاقه قادمه الخ ای هذا قالوا احداً متفقاً لیه أن یجمعهم فهو هذا العدد أو اکثر منه فی العلم الواحد و خرج بقوله مات من مائة ألف اه قوله الذین ما و فی حسنة صلی الله علیه و سلم من جمع و روى فیهم کثیراً انضاف دبر اه **(قوله)** لا ینافیق ای قوله لعلهم لا یخالفون فی حسانه صلی الله علیه و سلم فیهما عیث و یحیی و یجمع علی معاترة ان الولی الاولی بامامتها و قد کان الولی موجوداً علی هذه العادة بالنسبة لیه صلی الله علیه و سلم فاحتاجوا الی التأخیر الی تعین الامام و فیه نظر اه **(قوله)** لانه لو تقدم الخ قد یقال ان کان المعروف فی زمنه صلی الله علیه و سلم أن صلافاً لاجزاء مقوضاً الی الولی فلا یجزم الاطلاق لوالی فیها أو الی الوالی کان الجدید معترضا ولا یشدد روی الخصوص بصری و سم و لکان تمنع توقف شوب الجدید علی کون النقبو یضی الی الولی مشهوراً فی زمنه صلی الله علیه و سلم و کم من حکم ثابت منه صلی الله علیه و سلم لم یستمر فی زمنه بل بعده کما هو ظاهر و لو سلم فیمر دبر ان عادة الاولی علی ذلك الزمن یتقدم الامام الاعظم فی صلاة الجنائز کاف فی التوهم کما هو ظاهر ایضا **(قوله)** لعلهم ان الله لطفه ای فی زمانه ترتب علی ذلك فتشعشع **(قوله)** ای الامام الاعظم **(قوله)** اذ ذلک ای فی زمنه صلی الله علیه و سلم **(قوله)** و لو سلم ای غیر انما یه و معنی **(قوله)** لانه الخ تعالی لعل **(قوله)** و حصول المقصود وهو الدعاء للنبی **(قوله)** و یجری الی قوله و مر الخ فی موقوفة و سکت عنه النهاية و المانع لیکن ما قره عیث قال یوقی بالو کان لا یحسن الا لالتفات حفظه هل یکررها و لا فیه نظر و الاقرب بل المتعین الاول لقیامه مقام الادیبها ای الصلاة علی النبی صلی الله علیه و سلم **(قوله)** و مر و آخر التیم حکم صلاة قائد الطهورین الخ بعبارة هذا فقال ای الاذی فی باب الجنائز من لا یسقط تيممه العرض و قائد الطهورین ان تعینت علی احدهما صلی قبل الدفن ثم أعادها اذا وجد الطاهر الکامل و هذا التخصیص له وجه ظاهر فلیجمع من یمن قال النعمان قال الجواز اه **(قوله)** لهما متعلق بالصلاة قول المتن **(وقیل یصلح)** ای لیسقط فیهما یا تیر **(قوله)** لانه ای قوله علی ما **(قوله)** لا یخصص الامامة اذ ذلک ان اردی امامة الجنائز فیهما التخصیص ینافی بان الشرع لوالی اذ مقتضى ذلك علم الصلابة و علمهم بذلك و امامة تعاد الجنائز أشکل تعلیل التوهم بذلك **(قوله)** و لو لم یوجد

أمام المصلی ابتداء مانع (لا الجماعة) بالرغم فلا یجب لسن لانهم صلاوا علیه صلی الله علیه و سلم فزادی و ان کان لعلهم الاتفاق علی امام خطبة بعده و لا ینافی به الجدید الا فی لانه لو تقدم الولی لعلهم ان الله لطفه لا یخص الامامة اذ ذلک (و یسقط فرضها لو لم یوجد) و لو سلم مع وجود رجل لانه لا یشترط فیها الجماعة فکذا العدد فیمر دبر و کون صلاة الصلابة لا یؤثر لانه قد یجوز فی عن الغرض کالی الخ یصد هائی الوقت و حصول المقصود بصلاته مع ربه القبول فیها کثر و یجوز فی الواحد بضلوان لم یحقق الفاتحة و غیرها و وقف قدرها و لو لم یجوز من یحفظها فی بظهر لان المقصود وجود صلاة صحیح من حسن الخاطیین و قد وجبت و مر و آخر التیم حکم صلاة قائد الطهورین و من لا یفنیه یتیمعن بالاضافة لاجعه (وقیل یجبان لکن و قبل ثلاثة) لانه صلی الله علیه و سلم قال صلاوا علی من قال لاله الله

بجمله النبا يغني الاقوله أعذالى المتن (قوله وأقل الجمع الخ) أى الذى دلت عليه الواو فى صالوا الخ عـ
 (قوله وأقل الجمع اثنتان أو ثلاثه) وهو دليل القولين على التوزيع ريشدى (قوله يكسب الخ) عبارة المغنى
 بناء على معتقده فى حمل الجنابة أنه لا يجوز التمسك من أن يعلان الخ فالصلاة أولى اهـ (قوله ولا تكسب الجماعة
 الخ) أى فى صلوات فرادى أن شاذوا فى المجموع عن أصحاب الوصل على الجنابة عندئذ لم يعل الشرىط وقت
 صلاة الجميع فرض كفاية يغني ونهاية وبأن فى الشرح ماله (قوله أى يجعل الصلاة الخ) عبارة النبا يغني
 والأوجه ما أن المحدث يراه أى إلى رجل وجوده فى جعل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة
 القصر اهـ (قوله مما يأتى) أى فى شرحه يصلى على الغائب الخ (قوله رجال الخ) نعم إن كان الرجل أو
 الرجال عـ يلزمه القصد فهو كالعدم فما انظر فنتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهن مـ اهـ
 سم (قوله أو رجل) قد وجه المتن بأن المراء الجنس و (قوله أو صبي) قد شبهه المتن لأن الرجال قد يطلق
 بمعنى الذكر وكذا حديث فلا يرى رجل ذكر سم وفى المغنى طوعه وبطه وهناك ذكر مكر لم يشمل ما ذكر
 وكان انحصر اهـ (قوله قيل وعليه الخ) اعتمد المغنى والنهية وقال للشهاب لم يلى (قوله يلزمه من أمره
 بفعله الخ) فان أمره على الامتناع وأيسر من فعله فلا يرد بان يخرى صلاتهن قاله سم وقد يشهد قول
 الشارح واذا الذى يفعله الخ ويصرح بذلك قول المغنى والأولى أن يقال إن امتنع آخرات صلاتهن والأفلا اهـ
 (قوله لأن) أى قوله ولك فى النهاية والمغنى (قوله غيرهن) عبارة النهاية والمغنى ذكر أى ولا تخفى فيما
 انظر اهـ وبأن فى الشرح ما يفعله (قوله فتلزمهن الخ) قال فى شرح الرض وخوضر الرجل يعلم
 تلزمه الاعادة تأتى ولو حضر بعد إحرامهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لأن الفرض لم يسقط بعد الأول
 فينظر الأول قريب سم وشو برى وقد يصرح بما ذكره من شرح الرض قول الشارح ويسقط الخ
 ونسأل عـ لم يطلع على ذلك النقل فقال المصنف وأما ما لا يجب على الخنى أو غيرهن من الرجال إذا حضر
 بعد الدفن أن يصلى على ذلك الميت فقد قلنا ما هو مقتضى ما لا يسقط عنه اهـ (قوله ويسقط بفعلهن) وإذا أصابت المرأة
 سقط الفرض عن النساء نهاية ومغنى أى فى ما نحن عـ (قوله وتلزمهن لجماعة الخ) وهو العتد كفى
 غيرهما من الصلوات وقيل لا تسقط لهن وقيل تسن لهن فى جماعة الخ لم يغنى (قوله وإما تلزمهن الخ) فيه
 أن الخطاب يتعلق بالنساء على المذكور (قوله على شئ آخر) أى كعدم إرادة الصبي هنا (قوله على
 الخ) اعتمد مـ (قوله أى يجعل الصلاة الخ) فان قيل قياس يوم الخطاب إنما لا تسقط بالنساء على
 مع وجود جال ولو لم يجعل آخر وان بعدوا ونظروا أنه ليس فى محله الاسم أنه لا يراد منهم أن يروا
 وجب الحضور للصلاة والاصولوا مكانهم كالاتساق عنه الله لجماعة إذا لم يظن أن فهم غيرهم من
 الرجال بالفرض ومنع الاخذ مما يأتى باختلاف القامرين ولم يركه ما قلنا بنافى كلامهم تقول لهم
 انه لوصلت المرأة لتسقط الرجل ثم حضرن تلزمه الصلاة لأن يجعل على ما إذا لم يعلم هذا الرجل انه ليس بعمل
 الميت الاتساق قبل صلاة النساء والائتم الصلاة (قوله أى يجعل الصلاة الخ) والأوجه أن المحدث يراه
 أى إلى رجل وجوده فى جعل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة القصر شرح مـ (قوله
 رجال أو رجل) نعم إن كان الرجل أو الرجال عـ يلزمه القصد فهو كالعدم فيما انظر فتوجه الفرض
 على النساء يسقط بفعلهن مـ (قوله أو رجل) قد وجه المتن بأن المراء الجنس (قوله أو صبي) ميز قد
 يشبه المتن لأن الرجال قد يعلقون بمعنى الذكور كما فى حديث فلا يرى رجل ذكر (قوله قيل وعليه يلزمه
 أمرها الخ) فان أمره على الامتناع وأيسر من فعله فهل يسلمن لحرمة ما تلت وتخير من صلاتهن أو تخيرى ولا بد
 من الصلاة عليه بعد الدفن إذا طاع الصبي أو حضر بالغ وصلاتهن إنما كانت حرمة ما تلت فينظر الأول غير
 بعيد (قوله ما إذا لم يكن غيرهن فتلزمهن الخ) قال فى شرح الرض ولو حضر الرجل يعلم تلزمه الاعادة اهـ
 ولو حضر بعد إحرامهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لأن الفرض لم يسقط بعد الأول فينظر الأول قريب
 (قوله يكسب المصنف) عبارة الرض وصلاتهن فرادى أفضل قال فى شرحه نوعيه بذلك أولى من قول

وأقل الجمع اثنتان أو ثلاثة
 (وقيل أو بعه) كيجب
 أى على هذا القول أن
 يجعلها أربعين مائة
 أزاره باليت ولا تكسب الجماعة
 على كل وجه (ولا تسقط
 بالنساء) وتلزم الخائف
 (وهناك) أى يجعل الصلاة
 وما ينسب إليه تكسب
 الصور القربى منه أخذ
 مما يأتى فى الواو (رجال)
 أو رجل ولا يأتى ما فيها
 من شأن أو صبي ميمى على
 ما يحسنه جمع قيل وعليه
 يلزمه من أمره فيعلم
 وضرب به عليه وهو بعيد
 بل لا وجه له وإنما الذى يفعله
 أن يحصل البعث إذا أراد
 الصلاة والأوجه الفرض
 عليهن (فى الاعم) لأن فيه
 استنباطه به ولأن الرجال
 أكمل فعادوا هم أقرب
 للإجابة أما إذا لم يكن غيرهن
 فتلزمهن وتسقط بفعلهن
 وتسن لهن الجماعة كيجب
 المصنف لكن فروع فيه بأن
 الجمهور وعلى خلافهما
 تلزمهن ولم تسقط بفعلهن
 مع وجود الصبي المريد
 لفعلها على ذلك التحليل
 دعاه أقرب للإجابة منهن
 وقد يضاف إلى الإنسان شئ
 وتوقف خصته منه على شئ
 أخبر ذلك أن تقول أرى فيه
 دعاه تأتى حتى فى اجتماعه
 مع الرجال ولم ينظر إلى اليها
 حيث ذكره من جنسهم
 لإحسانهم لآله هنا على

أما الخائف فيسقط عنه التمسك به لا منع من صلاته ودعوى أنه قد خالف الإنسان إلى أن خوفه يحتاج لتأمل فإن الخلق لا يشهد
 ما نحن فيه وإنما الذي يشهد أنه ثبت أنهم في صورة ما وجدوا على واحد أجمع شيئا (١٩) ومنعوا سقوطه عنه فعليه إذا أراد

غير الخطيئة التبرع بها فان
 ثبت ذلك أنه ذلك العبد
 والا كان مع علم اقتراح
 معناه خارجا عن القواعد
 على أنه خلاف المعلوم قول
 النزيل وغيره وهذا لربنا فلا
 يقبل فتأمل وفي المجموع
 والرجل الاجنبي وان كان
 عبدا أو من الرأفة القريبة
 والصديق أو من النساء
 اه قبل هذه العبارة مشكاة
 لاقتضاها سقوطها بجمع
 وحسب البالغ ورد بان
 الصورة أن أردت الجماعة
 ومعنى بالخ أو غير فتقديم
 أحدهما أو من تقديم
 احدهما اه وعجب
 ذلك الاستبعاد بالاعتراض
 ما مر من أنها مرسومة في أن
 الكلام إنما هو في الأولية
 بالامامة لا غير وحديث
 فكان ينبغي الراد كذا ذلك
 لانه كونه موهوم ولو
 اجتمع خنثى وامرأة لم تسقط
 بها عنه لاحتمال كونه
 بخلاف عكسه ووصل على
 الغائب عن البلد بأن
 يكون يعمل به بعد عن البلد
 بحيث لا ينسب اليه عسافا
 أعظم من قولنا كذا عن
 صاحب الوفا وأقره ان
 خارج السور القريب منه
 كذا أنه يؤخذ من كلام
 الاسدي ضبط القريب هنا
 بما يتبع الطلب معنى التيم
 وهو محتمل أن أراد به حد القرب لا لا يشترط كونه في جهة القبلة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أخبر بوجوب الخشوع يوم سوره وصلى
 عليه وهو وأصحابه وكان ذلك مسحة تسع وحده ان سر من رفعه صلى الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا يفرض محتمل لا ينبغي
 الاستدلال لانه وان كانت صلاة حاضر التسبيل صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بانسبها ولا بد من ظن

أما أي أقرب بقدر عاا الصلابة (قوله لا منع من صلاته) انظر من أين لم يعل هذا البحث منعها سم
 (قوله بان اطلاقها) الباء بمعنى الامتعاق بفتح الجاء الضمير للدعوى (قوله وانما الذي يشهد له أن ثبت
 أنهم في صورة ما) قد يجتمع ذلك ما بين في هذه الحالة نحو طين يصره لا يفسد الصلاة كما أشار الى
 ذلك شيخنا الشهاب الرمي ولعل المراد بقوله لا يفعل الصلاة أي على وجه الوجوب سم (قوله أنه يخالف
 الخ) فيه أن كثير ما أراد بالرجال المذكور سم أي فيشمل الصبي (قوله فلا يقبل) أي ذلك العبد (قوله
 سقوطها) أي صلاته لا يجزأ بالراءة (قوله اقتضاها) أي عبارة بالمجموع والجاء متعلق بالاستشكال (قوله
 مع انها مرسومة) أي امر محتمل سم (قوله فكان ينبغي الراد كذا ذلك) قد يقال كلام الراد ظاهر
 في ذلك وان لم يصرح بذلك بل قد يدعى أنه صريح في سقوطه لانه موهوم محل تأمل بصرى (قوله
 ذكر ذلك) أي ان الكلام الخ (قوله لا لانه كره) أي قوله ان الصو واقع خاصة أنه كان ينبغي الراد ان
 يذكر في الجواب عن الاشكال قلنا هو ان الكلام الخ لا ما قاله وهو ان الصو رنا الخ اه كردى (قوله
 لانه الخ) أي ما ذكر (موهم) أي احتمال ما تحدثاه مع وجود ذلك (قوله ولو اجتمع) الى المتفرق النهاية
 (قوله ولو اجتمع خنثى وامرأة الخ) قياس ذلك أنه لو اجتمع خنثى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيره منهم لان
 كلامهم يعمل كذا كونه وأؤتمن عدا فيجب على كل منهم فعلها تأمل سم وعش (قوله لم تسقط
 بها عنه الخ) خلافا للمعنى عبارة وبظاهر الاكتفاء بصلاة كل من الخ والمرأة كأطلقه الاصحاب لان
 ذكره غير محتمل اه (قوله بخلاف عكسه) أي سقطت الفرض بفعل الجنبي عن المرأة معنى قولنا
 (ووصل على الغائب الخ) أي خلافا لابي حنيفة وما لك معنى قولنا (على الغائب الخ) هل يشمل الانبياء
 فعن رصلة الغيبة عليهم يعرف بها وبين الصلاة على القبر منه نظر والقلب الجواز أميل وان قال هر
 بالمعنى سم على الوجهين المراد بالانبياء الذين يكون المصل من أهل فرضها وقسمهم كسبنا عيسى
 وانحضر عليهم السلام عش والقلب الى ما قاله هر أميل بل قضى بطلان الحديث لا حتى انتهى عن
 الصلاة عليهم في غيبته أيضا (قوله بان يكون) الى قوله ويؤخذ في النهاية والمعنى (قوله من قولنا الركنى)
 عبارة من كان خارج السور وان كان أهله يتسرع بعضهم بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور
 الخارج ولا العكس انتهى والوجه أن القري المتعار يفيد أنها كالقري الواحدة منها يترك قوله وهو موهوم
 الخ (قوله ولا يشترط) الى قوله ولا تسقط في النهاية والمعنى الا قوله وبه الى ولا بد الخ (قوله
 أقره عش (قوله لا يفسد الصلاة على وجه الوجوب) قوله يخالف الموهوم قولنا المزن وغيره وهذا رجال) فيه أن كثيرا
 ما أراد بالرجال المذكور (قوله مرسومة) أي امر محتمل الخ (قوله لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيره منهم لان كلامهم يعمل كذا كونه وأؤتمن
 قياس ذلك أنه لو اجتمع خنثى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيره منهم لان كلامهم يعمل كذا كونه وأؤتمن
 عدا فيجب على كل منهم فعلها تأمل (قوله في المزن ووصل على الغائب) يشمل النبي ويتصور في السيد عيسى

يقول وان كانت لان الله تعالى خلق له ادراكا فلا يتم على مذهب الحنفي لان البعد عن الميت عنده منع صفة الصلاة وان اذنا او ارجل او اجزاء من اجزاء الصلاة انما هي فرع لغيرها الميت عن الجملي بان كان في مسافة القصير فكثر ما ذكر لكن كل اهل المصلي يشاهدوا الحاضر عنده كرامه فقبل تصح صلاته من البعد لانه غائب والمرايا الغائب البعد ولا تصح مع ذلك لان الحاضر اوفى حكم الحاضر اشاهده فيه نظر وانتهى عند الاول وان اجاب مر فورا بان لا يتم على المصلي البعد وقد ينوب ما استوجبه سم بصلاته صلى الله عليه وسلم وصلا لغيره صلى الله عليه وسلم على الخشب وان رفع له شعر آفة في محله على القول بل ان ذلك لا يصير حاضرا عشا أي وأيضا تفسير الشارح للغائب بقوله بان يكون محله بالمرح كالمصريح فبما استوجبه سم والله أعلم (قوله بان الميت غسل) أي أو عمود (قوله ان غسل) أي طهر ثيابه (قوله ولا تسقط الخ) عبارة النهائية والاسي والغني وقد أجمع كل من اجاز الصلاة على الغائب بان ذلك يسقط فرض الكفاية الا ما احتج عن ابن القطن ونظيره أن محل السقوط هو محله علم الغائبون اه (قوله ولا يظهر) أي ظاهر اطلاعهم (قوله بناء ذلك) أي السقوط وعدمه (قوله قد نظر الخ) تقدم عن النباي والاسي والغني اعتماده وحسنه لا يخرج السور لم يصح مر اه سم على وجه وقيدته قوله مر ولو تعذر الخ ومنه أيضا يستفاد أن العرف في المسئلة بالنسبة لغيره الصلاة كما يفهم من التثنية للعدو بالمرض عشا (قوله ولا يخرج) خلافا للنباي والغني عبارة ما لو تعذر على من في البلد الحضور وجب أو مرض لم يعد الجواز كما يحسنه الذرعي وجزمه ابن أبي البرم في المحبوس اه زاد الاول لانهم قد دعوا بالغني بنسب الغائب عليه وفي معناه اذا قتل انسان ببلد أو في غيره انتهى فتأمل قوله وفي معناه اهل المراد في معنى الغائب أي فتصع باختلاف أوفي الحاضر المذكور فتكون على الخلاف والاقرب بالثاني لكن ينبغي ان اذاعلم انه دفن ببلد ثان فجزى الصلاة على من قطعوا ان قلنا لا تصح صلاة المحبوس بالبلد في موضع الفرق بينهما بان القول بعدم العدة يؤدي الى تعطيل فرض الكفاية بصري (قوله كيان) أي في المسائل المتشعبة (قوله ان يحكمها مكان واحد الخ) أي عند القبر فقط كاتقدم (قوله نظير ما مر الخ) ولو صلى على من مات في موضع أو في موضعين في اقطار الأرض بجاز وان لم يعينهم بل بسن لان الصلاة على الغائب بآثاره وتعيينهم غير شرط فيها وبمعنى قال عشا قوله مر ولو صلى على من مات بالخ اهل ينحل من في البلد بآثاره وتقاس عدم التحول لانه لا تصح الصلاة الا مع حضوره سم على المصحة وقوله أيضا اخذ امامهم سم ما لم تنق الصلاة عليهم في قبورهم والاشكال في قوله مر وان لم يعينهم الخ وأما من ذلك ان ينوي الصلاة على من تصح صلاته عليهم من أموات المسلمين فتشمل من مات من بولغته ثم ينبغي ان يقول في الدعاء لهم هذا اللهم من كان منهم مستحقا في احسانه ومن كان منهم مستحقا في عقابه سم انه لان الظاهر في الجميع أنهم ليسوا كلهم بحسنين ولا سيئين اه سم قول المتن (ويجب تقديم الخ) أي وتأخيرهما عن الغسل والتيمم عند وجود مسوغاتهما وبمعنى (قوله أي الصلاة) أي قول المتن الاصح في النباي يقول الغني (قوله كل من علم به الخ) أي من الدافين والراضين بدفنه قبلها ووصل عليه وهو في قبره لا يشاء ذلك كما يؤخذ من قوله وتصح بعدهما وبمعنى (قوله ولا تسقط بالصلوات الخ) وهل يسقط بفعلها على القبر لا على الظاهر ثم بصري والظاهر أن الساقط على مسلك الشارح في نظائره سقوط دوام الاثم لاصله (قوله وفيه نظر لان عبا الخ) اعتمد الغني والنباي عبارة الثاني بعد كلام وعلم من ذلك اذا مات بعد دفنه وان امتنع على قبره كيانا نظير الجمع (قوله انه لا اوجه) اعتمد مر (قوله ولا تسقط هذه الفرض الخ) عبارة تشرح الرض قال ابن القطن لكن لا تسقط الفرض قال الزركشي ووجه أن نفسه ازارعها وانا بان لا يسقط الاقرب بالسقوط لحصول الفرض وظاهر من محله اذاعلم الحاضر ان اه (قوله امان بالبلد الخ) المنع أن الاعتبار المشقة وعدمها حيث في الحضور ولو في البلد اكبرها ونحوه صحت وجبت لا يخرج السور لم يصح مر والوجه في القري المتأخر بتعبد رانها كك القربة الواحدة

أن الميت غسل كائنه
اخلاقهم نعم الواجب أنه أن
يعاقب النية في نوى الصلاة
عليه من غسل ولا تسقط
هذا الفرض عن أهل محله
كذا أطلقه وودعنا ههنا
لا ذرف بن أن نفي زمن
يقصر وقت بغير الصلاة
وأن لا يكون بناء ذلك على
ان الحناط بذلك أهله أولا
أو اسكن ومنه الأرج
الثاني وحسنه عدم السقوط
مع عدم تعبيرهم ومع
استواء كل من علم بوفى
الخطاب بغيره فيه نظر
ظاهر ايمان بالبلد فلا يصح
عليه ان كبريت وعذر بنحو
مرض أو حبس كائنه
اطلاقهم وعند الحضور
بشرط كيان أي ان يحكمها
مكان وأن لا يتقدم عليه
أو على قبره وأن لا يزيد
ما بينهما على ثلثمائة
ذراع نظير ما مر في المأموم
مع امامه (ويجب تقديمه)
أي الصلاة (على الدفن)
لانه المتقوله فان دفن قبلها
أم كل من علم به ولم يضر
ونسقط بالصلوة على القبر
(وتصح الصلاة بعده)
أي الدفن لا يتابع غسل
بشرط بقاء شيء من الميت
اه وفيه نظر لان عبا
التمثيل لا يفسى كقوله مقرر
في محله

جواز الصلاة على القبر أبدا بالشرط الذي ذكرناه ولا يتعد بشلة أيام أي خلافاً لآي حنيفة ولا بدعة بقائه قبل بلائه ولا ينقضه اهـ قال عـش قوله مر وعلم من ذلك الخ طاهر اطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغير هـ على أن غير المنبوشة يتحقق إيقاعه عادة وبجسامة كنهه بالصديق وصريح التعيم قول الشارح مر ولا يتعد بشلة أيام الخ وقوله مر السابق ولو صلى على من مات في يومه واستمالخ اهـ وقول النهاية بالشرط الذي أخرجني به كون المصلي من أهل فرضها وقت الدين قول المتن (والاصح تخصيص الصحة) أي صحة الصلاة على القبر معنى زاد أنها يتو الغائب اهـ قال سم عبارة المنهج وشرحه وأما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من أهل فرضها وقت موته اهـ وتلخص منه أن صلاة الصبي المميز صحة مسقطه الفرض ولو لمع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليصر فرق واضح اهـ وقد يفرق بصدق الوقت في الحاضر دونها وبأن في التأخير فيه إلى حضور البالغ لزومتها وأما طاهر ادا وما (قوله حنيفة) أي حين الموت (قوله مساماً طاهر) أي بخلاف الكافر والخائض يؤخذ منها (قوله من طراً) تكليفه (الخ) أي بأن بلغ أو أفاق بعد موت أي أو من طراً أسلاماً وطهره عن نجاسة بعده (قوله فنه) أي فيما اقتضاه كلامهما (قوله ومن ثم بضم بعض الخ) اعتمده مر اهـ سم عبارة أنها يتو الغائب واعتبار الموت يقتضي أنه لو بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتد ذلك والصلوات خلافة له لو لم يكن غير معتد به الصلاة اتفاقاً وكذلك لو كان من غير معتد ذلك الجميع فانه يأتون بل لو زال المانع بعد الغسل أو بعد الصلاة علمه وأدرك زمانه في الصلاة كان ذلك وحيداً فبين الضمعي كان من أهل فرضها وقت الدين اهـ وأقول شرحا للروض والمنهيج عن الاسنوي مثل ذلك أو موافقهم بل لو زال الميت الخ قال الصبي أي بان بلغ أو أفاق أو أسلم أو طهر من الحيض أو النفاس سم اهـ (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال في المجموع معناه أنه لا يجوز إلا ابتداء بصورتها من غير حنافة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قاله ينقض صلاة التسامع الرجال فانه ما هن نافله وهي محض قول الزكشي معناه أنها لا تفعل مرة بعد أخرى أي من صلاتها لا يبددها ولا يطلب منها أي لا يتعد أياماً بل يأتى بها لو أعادها وقتها نافله وكان هذا مستثنى من قولهم إن الصلاة إذا لم تكن مطلوبة لم تنعقد أما لو صلى عليها لم يصل أو لا فانهما تفعل في فرضها معني ونها يتو أقره سم قال عـش قوله مر لو أعادها الخ أي ولو مراراً أو منفرداً كنهه عـ سم على الصحة اهـ (قوله صلاة النساء الخ) أي والصبي المميز بغيري (قوله وقد رد عليه) أي على التعليل المذكور (قوله وذلك) أي غير المكاف والمسلم والطاهر عند الموت (قوله ولا ينافي

(والاصح تخصيص الصحة)
من كان من أهل) أداه
(فرضها وقت الموت)
بان يكون حائضاً مكافاً
مسماً طاهر) لأنه يؤدى
فرضها وطهه بخلاف من
طراً تكليفه بعد الموت
قبل الغسل كما اقتضاه
كلامهما وان فرقاً بمومن
ثم بضم بعضهم بان تكليفه
عند الغسل بل قبل الدين
كهو عند الموت وذلك لان
غير المكلف مستطوع وهذه
الصلاة لا يتطوع بها وقد
يرد عليه صلاة التسامع مع
وجود الرجال فانه بعض
تطوع الآن يجب بأنهم
من أهل الفرض بقدر
انفرادهم وذلك لم يكن
كذلك فكانت صلاته
محض تطوع عند الموت لا ينافي

(قوله في المتن والاصح تخصيص الصحة) من كان الخ عبارة المنهج وشرحه وأما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من أهل فرضها وقت موته اهـ وتلخص منه أن صلاة الصبي المميز صحة مسقطه الفرض ولو لمع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكل فليصر فرق واضح (قوله ومن ثم بضم بعض الخ) اعتمده مر اهـ سم عبارة أنها يتو الغائب واعتبار الموت يقتضي أنه لو بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتد ذلك والصلوات خلافة له لو لم يكن غير معتد به الصلاة اتفاقاً وكذلك لو كان من غير معتد ذلك الجميع فانه يأتون بل لو زال المانع بعد الغسل أو بعد الصلاة علمه وأدرك زمانه في الصلاة كان ذلك وحيداً فبين الضمعي كان من أهل فرضها وقت الدين اهـ وأقول شرحا للروض والمنهيج عن الاسنوي مثل ذلك أو موافقهم بل لو زال الميت الخ قال الصبي أي بان بلغ أو أفاق أو أسلم أو طهر من الحيض أو النفاس سم اهـ (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قوله وهذه الصلاة لا يتطوع بها) قال في المجموع معناه أنه لا يجوز إلا ابتداء بصورتها من غير حنافة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قاله ينقض صلاة التسامع الرجال فانه نافله لهم مع محض قول الزكشي معناه أنها لا تفعل مرة بعد أخرى أي من صلاتها لا يبددها ولا يطلب منها أي لا يتعد أياماً بل يأتى بها لو أعادها وقتها نافله وكان هذا مستثنى من قولهم إن الصلاة إذا لم تكن مطلوبة لم تنعقد على أنه يمكن الجواب عن ذلك بان محل كلامهم ان كان عدم الطلب لها أنها لو كانت ليس كذلك بل لا مرد خارج وهو اعتبار تقدم الصلاة من غيرها وهو أنه لا يتنقل بها أما لو صلى عليها لم يصل أو لا فانهما تفعل في فرضها معني ونها يتو أقره سم قال عـش قوله مر لو أعادها الخ أي ولو مراراً أو منفرداً كنهه عـ سم على الصحة اهـ (قوله صلاة النساء الخ) أي والصبي المميز بغيري (قوله وقد رد عليه) أي على التعليل المذكور (قوله وذلك) أي غير المكاف والمسلم والطاهر عند الموت (قوله ولا ينافي

لهذا الزومها من أسلم أو كلف قبل الذن (١٥٢) وليس ثم غيره لان هذه مسألة ضرورية فلا يقاس بها غيرها ولا يصلي على من رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء

على علمهم وسلم (بحال) أي على كل قول للصبر الصحيح فمن الله اليهود والنصارى انحسروا قبور أنبيائهم مساجد كأي صلاتهم البها كذا قالوا، وجبت ذنفي المطابقة بين الدليل والمدعي تظهر ظاهر الآن يقال إذا حوت اليه فعليه كذلك وفيما فيه وظاهر أن الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم فتبين أن كل من أهل فرض الصلاة عليه حين موته الصلاة على قبره كأي صرح به تعليلهم المنع أنهم لم يكن من أهلها حين موته وقول بعضهم في صهيلى حضر بعد موته صلى الله عليه وسلم لا يجوز صلته على قبره وإن كان من أهلها حين موته برده عليهم المذكورة فلا تفرق لتعليله بخشبة الاقتناع على أنه لا خشية قبره واستدلالة بأحاديث فيها أنه صلى الله عليه وسلم لا يبق في قبره ليس في صحله لأن تلك الأحاديث كلها غير ثابتة بل الثالث في الأحاديث الكثيرة العجيبة أن لآنياء أجمع في قبورهم صلوات وحياتهم لا تقع ذلك فإما على ما قبل للذين لا لها وإن كانت حجة حقيقية بالنسبة للروى والبدن إلا أنها ليست حقيقة من كل وجه (فسرع) مر نعه (الجديد أن الولي) أي القريب

هذا) يحتمل أن المشار اليه المات من اعتبار حاله أو بوجوه الجواب المذكور أنفا وهو الأقرب (قوله) لان هذه مسألة ضرورية) قد يقال وثالث كذلك سم وفيه توقف ظاهر إذ الشأن كثرة وجود السكينة بالنسبة لصلوة الغائبين والدفون دون الحاضر الغير المدفون قول المتن (ولا يصلي الخ) أي لا يجوز زينة (قوله وغيره) أي قوله أي صلاتهم في النهاية الأولى أي على كل قول والى قوله الآن يقال في المتن (قوله) أي على كل قول) بخلافه قول المتن وقيل يجوز فرادى لاجتماعه فكيف ينبغي أن يقول لا فرادى ولا جماعة (قوله) للصبر الصحيح الخ) ولا تألم تكن من أهل الفرض وقت موته ثم نهايتومغنى (قوله كذا قالوا) أي في الاستدلال (قوله) انحسروا قبور أنبيائهم الخ) قال السبكي هو في اليهود واضح وفي النصارى مشكل لأنهم لم تقبض روحه إلا ان يقال إن لهم أنبياء غير رسول كالحواريين ومنهم من يقول بالجمع بأزاء المجموع اليهود والنصارى وأما الراد لا انبياء وكبار اتباعهم فاكفى بذكر الانبياء ويؤيد رواية ينسب قبور أنبيائهم وصلواتهم أو أراد بالاعتقاد أنهم من الاستدعاء والاتباع فالله بداد دعوا والنصارى اتبعوا النتنى اه عرش ولا يخفى أن أولى الاجوبة أو سطوا أدناها أو خرها (قوله الآن يقال إذا حوت اليه الخ) أي أن قول بل الصلاة عليه صلاة عليه نعم قد يقال الأخذ بالشئ الفعل مرة مثلا سم وفيه توقف إذ المراد بالصلاة إليها تخاذة وقوله وتعليله كتعظيم العبود الحقيق بخلاف الصلاة عليه كجوه ظاهر (قوله ونسب الخ) أي في الجواب (قوله) وظاهر أن الكلام في غير عيسى الخ) والأوجه كالتفصيل كلامهم المنع فيه كغيره بل على أن علة المنع التنهي فأصلاد عليهم قبل دفنهم داخله في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خاصة بالنهي ولهذا قال الزكشي في ضامه الصواب أن علة المنع التنهي عن الصلاة في قوله صلى الله عليه وسلم لعن أنبياء اليهود الخ شرح مر اه سم وفيه إطلاق ضم الإسلام والمغنى عدم استثناءه رعا عيسى أيضا صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه (قوله وفيه يجوز الخ) الآخر فجوز الخ (قوله) كأي صرح به الخ) تقدم أنه لا عبرة بهذا التعليل وانما علة المنع التنهي (قوله) أنه لم يكن الخ) أي بأنه الخ (قوله) وقول بعضهم الخ) اعتمدوا النهاية بكسر (قوله) وتوعايتهم المذكورة تقدم ما به (قوله) لا يبيض أي البيض (قوله) لا تمتع ذلك) أي جواز الصلاة على قبورهم (قوله) لا لها) أي جهايتهم في قبورهم قول المتن (فرع) وجه تفرع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع عن الصلاة تستدعي النظر في المصلى ومقابلة التي يقدم بها عند المراجعة فلما تكلم في ما يجب على الصلاة ناسب أن يتفرع على ذلك الكلام على المصلى وما يتعلق به سم (قوله أي القريب) هذا التفسير يقتضي تقدم ذوى الأرحام على الإمام وبنافه الأولى يحتمل (قوله أي القريب الخ) هذا التفسير يقتضي تقدم ذوى الأرحام على الإمام وبنافه ما يأتي من تقدم الإمام عليه الآن يقال إن هذا تفسير لولي في الجمله ون تقدم على بعض أفراد الإمام بتأمل ومع ذلك لا يشمل ذلك التفسير المعقوع وعصيته عرش وقد يقال إن ما ذكر تفسيره في المتن فقط وبيان مراده (قوله) يحتمل الخ) انصرف عليه النهاية والمغنى فقال لا أي أحق اه وظاهر هذا التفسير الوجوب بكلمة علمه سم والكردية على بافضل وقضية تعبير الروض والتمسح ومن بافضل بأولى النذب كاتبه عليه الشورى وما إليه الشارح هنا وقال عرش قوله مر أي أحق أي أولى وقد تقدم غيره كرابن جع وأعمده

الخطا الصريح لمطابقة فهم كلام المصنف وانما مراد ما قاله لوقال المجموع بؤى بها شرح مر (قوله) لان هذه حالة ضرورية) قد يقال وثالث كذلك (قوله) الآن يقال إذا حوت اليه فعله كذلك) أي أن تقول بل الصلاة عليه صلاة عليه نعم قد يقال الأخذ بالشئ أنه في العلم مرة مثلا (قوله) وظاهر أن الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم فتبين أن كل من أهل فرض الصلاة عليه الخ) والأوجه كالتفصيل كلامهم المنع فيه كغيره بل على أن علة المنع التنهي فأصلاد عليهم قبل دفنهم داخله في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خاصة بالنهي ولهذا قال الزكشي في ضامه الصواب أن علة المنع التنهي عن الصلاة في قوله في الحديث بل إن الله اليهود الخ شرح مر (قوله) فرع وجه تفرع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع عن الصلاة تستدعي النظر في المصلى ومقابلة التي يقدم بها عند المراجعة فلما تكلم في ما يجب على الصلاة ناسب أن يتفرع على ذلك

الذكر ولو غير وارث (أولى) يحفل إنا هنا بمعنى أحق فيكون الترتيب واجباً وهو ظاهر (١٥٣) ما مر في الغسل بمغفاه وبمحفل إنا على

ظاهره فيكون الترتيب للذنب وهو ظاهر ما يأتي في الغسل عليه يفرض بينهما وبين الغسل بأنه مظنة الإطلاع على ما يجب الميت فكل ما كان الماطح أقرب كان ذلك أحب الميت لأنه مظنة للسرأ أكثر فقلت الإلمة ولاية يغفل بها ولا كذلك الغسل فقلت إنا قوي لخلاف فكر القائلين بأنه لاحق له فيها ضعف ولا يتغير أثره في الروضة عبر بأنه لأبأس بانتقاله ولما غاب وظاهر أنه لا فرق بين كونه إنساناً في يوم قبل غيبته وأت كان فيكون ظاهره في الثاني (بما مضى) أي الصلاة على الميت (من الوالي) حيث لا خشيته فتتألمها من حقوق الميت فكانت وليه أولى بها والتقدم به قال الأئمة الثلاثة الأولى والي قائم المجد فالولي كعبة الصلوات وقد علمت وضوح الفرق وأضاف دعاء

الشورى وما سم إلى الحرمه كإياتي (قوله الذكر) سذكر محترزاً (قوله يعني أحق) أي بمعنى مسحق والافتقد تستعمل بمعنى أولى سم (قوله ما مضى) أي من أن المذهب نيب الترتيب فيه (قوله فيكون الترتيب للذنب) لا يعيد على هذا أنه لا تقدم غير الأولى مع رغبته في الأمامة وعدم رضاه بتقدم غيره من أن فيكون تقيوت فضله على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافي ما في الشئ من أنه لو تقدم غير من خرجته الترتيب فعلياً لمكان حله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر الذنب جواز تقدم الغير ولو أجنبنا لأن الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الأجني مر اه سم أقولو يمكن جـه أيضاً على سقوط الفرض لأعلى عدم الأثم (قوله عليه) أي الاحتمال الثاني (قوله بينهما) أي الصلاة والغسل (قوله على ما يجب الميت) أي لا يجب الإطلاع عليه سم (قوله الإلمة ولاية الخ) أي اقتضاهما وجوب الترتيب به بالأولى (قوله ما سوى الخلاف الخ) أي كما يأتي أنفاً (قوله بأنه لاحق له) أي الأولى (قوله وظاهره) أي ذلك التعبير وكذا صير قوله فيكون الخ (قوله في الثاني) أي في الذنب (قوله أي الصلاة) أي قوله ويرق في النهاية والمغنى والأقوله وظاهر الأولى غاب (قوله على الميت) أي ولما رأتها نهاية (قوله حيث لا خشيته) أي من الوالي والأقدم الوالي مطلقاً معنى ونهاية (قوله كعبة الصلوات) راجع لقوله الأولى والي الخ سم (قوله وقد علمت الخ) أي من قوله لانها من حقوق الميت الخ (قوله وأضاف الخ) اقتصر التما بها بمعنى على هذا لا فرق للجديد ان المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القربى الخ (قوله بخلافه) أي قبيل الصلوات (قوله يؤخذ منه) أي من الفرق الثاني (قوله أن القربى الخ) اعتد به النهاية والمغنى والاسنى قال سم يؤيد زوال الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى من الصلاة والغسل أيضاً اه وخالف السيد بغير البصر فقال بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يقبه تقديم السيد اه (قوله فإن لم يوجد إلا الصلاة) عبارة عما في الاسنى والماراة على وتقدم بترتيب الد كورا انتهى هذا سم والتمها بما أراد بعضهم ذلك بأن الوجه أنه لاحق للنسابة في الإمامة فلا تشرع لهم الجماعة فجوابه أما لا لا تقدم من المصنف استحباب المهن وأما تانياً فيكتفي بهذا الحكم جوازها المهن فاذا أردنا تقديم نساء القربى بترتيب الذ كور ولو فرض الشقة كافي الرجال اه (قوله على ما مضى) أي في شرح على النص (قوله ويرق بيننا وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا الفرق يعلم ما في حله على الراعي من الجماعة فجوابه أما لا لا تقدم من المصنف استحباب المهن وأما الصلاة هنا لا تقطع بأن الترتيب في تلك الوجوب وأنه لو تصرف المبدع وخرج فتر ويجه جميع بخلافها هنا ليرد في أن الترتيب في تلك الوجوب أو للذنب وعلى القول بأنه لو وجوب أو تقدم العبداء وأجني فتضع صلاته والافتدائه به وإن كان متعلية ككله واضح ونقل عن الجميع أيضاً ضعف الولاية هنا فإنا

السلام على المصل وما يتعاقبه (قوله يعني أحق) أي معنى مسحق والافتقد تستعمل بمعنى أولى (قوله) ويحفل إنا على ظاهره) في احتمال الأولى ما منع حله على الولي الغير معنى أحق فنظر ظاهر الأدلة لكن الأخبار عنه بضو أفضل خصوصاً مع تعاقب ما مضى به فتأمل (قوله فيكون الترتيب للذنب) لا يعيد على هذا أنه لا تقدم غير الأولى مع رغبته في الإمامة وعدم رضاه بتقدم غيره من أن فيكون تقيوت فضله على الغير يستحقها بغير رضاه ولا ينافي ما في الشئ من أنه لو تقدم غير من خرجته الترتيب فعلياً لمكان حله على غير من ذكر هذا ولكن ظاهر الذنب جواز تقدم الغير ولو أجنبنا لأن الجميع مخاطبون بهذا الفرض حتى الأجني مر اه سم أقولو يمكن جـه أيضاً على سقوط الفرض لأعلى عدم الأثم (قوله عليه) أي الاحتمال الثاني (قوله بينهما) أي الصلاة والغسل (قوله على ما يجب الميت) أي لا يجب الإطلاع عليه سم (قوله الإلمة ولاية الخ) أي اقتضاهما وجوب الترتيب به بالأولى (قوله ما سوى الخلاف الخ) أي كما يأتي أنفاً (قوله بأنه لاحق له) أي الأولى (قوله وظاهره) أي ذلك التعبير وكذا صير قوله فيكون الخ (قوله في الثاني) أي في الذنب (قوله أي الصلاة) أي قوله ويرق في النهاية والمغنى والأقوله وظاهر الأولى غاب (قوله على الميت) أي ولما رأتها نهاية (قوله حيث لا خشيته) أي من الوالي والأقدم الوالي مطلقاً معنى ونهاية (قوله كعبة الصلوات) راجع لقوله الأولى والي الخ سم (قوله وقد علمت الخ) أي من قوله لانها من حقوق الميت الخ (قوله وأضاف الخ) اقتصر التما بها بمعنى على هذا لا فرق للجديد ان المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القربى الخ (قوله بخلافه) أي قبيل الصلوات (قوله يؤخذ منه) أي من الفرق الثاني (قوله أن القربى الخ) اعتد به النهاية والمغنى والاسنى قال سم يؤيد زوال الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى من الصلاة والغسل أيضاً اه وخالف السيد بغير البصر فقال بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يقبه تقديم السيد اه (قوله فإن لم يوجد إلا الصلاة) عبارة عما في الاسنى والماراة على وتقدم بترتيب الد كورا انتهى هذا سم والتمها بما أراد بعضهم ذلك بأن الوجه أنه لاحق للنسابة في الإمامة فلا تشرع لهم الجماعة فجوابه أما لا لا تقدم من المصنف استحباب المهن وأما تانياً فيكتفي بهذا الحكم جوازها المهن فاذا

بان القاضي فيه كولي آخر ولا كذلك البعد وهنا لاحق للوالى مع وجود أحدهما الأقارب فانتقلت للأبعد وبقدم من الأقارب الأقرب فالأقرب بقدر أن لا يد الشفعة من كان (١٥٤) أشقى كان دعواً أقرب للأب (فيقدم الأب ثم الجد) للاب (وان علم الابن منه أبه وان سفل

ثم الأخ والأخت تقدم الأخ
 لا يورس على الأخ للاب
 كالزور الامون لم يكن لها
 دخل هنا صلحة للزوج
 لان المدلول على القرينة
 الموحدة لا قرينة الدعاء
 لا يقال هي حصة مع كون
 الأقرب مأموماً لان الامام
 رعا يعمله عما يفرغ
 وسعه فمن الدعاء أقرب به
 بمجامع اخرى ومهاته ومن
 تدرك ذلك وتأمله علم ان
 الاقربية ترداد بم التكرار
 القلب المقضى زيادة
 الخسوف المقضية للكمال
 وهو في الامام اكتمت في
 المأموم ويجري ذلك في نحو
 ابن عمي أحدهما أخ لام
 (ثم) بعدهما (ابن الأخ
 لا يورس ثم لا يورس العصبية)
 من النسب فالولد فالسلطان
 ان انتظم بيت المال (على
 ترتيب الارث) في غير ابن
 عم أحدهما لا أخ كإباني
 (ثم) بعدهما فالولد
 فالسلطان بقية (ذو
 الارحام) الأقرب فالأقرب
 أيضا يقدم أو الام فالأخ
 فالأم ثم الأخ لا يقدم
 على المال وبتأخر في
 الامور وجه بأنه وان كان
 وارثا لكنه يكتفي بالأم فقط
 فقدم عليه من هو أقوى في
 الادلاء به وهو أو الام وقدم
 في الشئ على الأخ لا يورس
 البتة وله وجه لان الادلاء

بالانتقال لا بمجرد العصبية من غير انابة بخلاف النكاح فأنه لمالك الكفاءة الا تصاب بصري (قوله بان
 القاضي) فذكر في الفرقان دعاء القربى أقرب الى الابية ومصلحة النكاح لا تنفي على القاضي سم
 (قوله ولا كذلك البعد) فيه نظر وكذا قوله وهنا لاحق للوالى الخ قرب منظر سم (قوله ويقدم الخ)
 دخول في المتن قول المتن (فيقدم الاب) أى وثابته كإفالة ابن القرى وبغير الاب أيضا ثابته (ثم الجد) أو
 الاب (وان علم) أى لان الأصول أكثر شفعة من القربى وعنها يورس في قول المتن (ثم الابن الخ) وبالف ذلك
 ترتيب الارث بان معظم الغرض هنا الدعاء للعبت فقدم الشفق لان دعاءه أقرب الى الابية معنى (قوله وان
 سفل) بتثبات الغاء نهاية ومعنى قول المتن (ثم الأخ) لان القربى أشقى من الحواشي نهاية ومعنى (قوله
 والام الخ) كدليل على ما قبل الاظهر (قوله دخل هنا) أى في المصلحة للرجال نهاية ومعنى (قوله لان المدلول الخ)
 عبارة أنها بتأثير المعنى اذ لم يدخل في الجلة لأنها أصلي مأموم فمؤخرة فوامامة النساء عند تقديمهن فقدم
 بها اه (قوله لا يورس الدعاء) أى للقول بصري (قوله لا يقال هي الخ) أى القرينة الموحدة بما جمل الخ (قوله
 لان الامام الخ) على التثنية لا للسنة (قوله ويجري) الى قوله وانما دعى النهاية وأغنى الاقرب وله وجه الى
 وقدم وقوله كجمله الاولى الى ولا مدخل وقوله ولا رد الى فان استوى باسناد قوله ودخل الى فالوجه (قوله
 ويجري ذلك) الخ الخلاف الذي في المتن (قوله في نحو ابن عم الخ) أى كإباني معنى ويجري (قوله أحدهما
 أخ لام) أى يقدم الأخ لا يورس أو لا مدخل على غير وان كان في الارث سواء عش (قوله ثم بعدهما) أى الأخ
 لا يورس والأخ لا يورس أو لا مدخل على غير وان كان في الارث سواء عش (قوله ثم بعدهما) أى الأخ
 عش (قوله من النسب الخ) من تعليل أى العصبية من أجل النسب من أجل الولد في أجل الامامة
 العظمى فقله فالولد لا يورس أو لا مدخل على غير وان كان في الارث سواء عش (قوله ثم بعدهما) أى الأخ
 الولد الخ وجوبه النهاية بتأثير المعنى في العصبية النسبية أى يثبت على ترتيب الارث فقدم عش في قول المتن (ثم
 عم ذلك ثم عم الجد ثم ابن عمه) وكذلك وهكذا ثم بعدهما النسب يقدم الحق ثم عصبته النسبية ثم عصبته
 ثم عصبته النسبية ثم السلطان أو ثابته عند انتظام بيت المال اه وفي هذا الضيق أن قول الشارح فالولد
 بالفرع عفا في العصبية قوله في غير ابن عم الخ (قوله أحدهما أخ لام) أى فانه يقدم
 هنا الأخ سم (قوله كإباني) أى أنا (قوله بقية) وهو انتظام بيت المال قول المتن (ثم ذو الارحام)
 والقباس هنا قدم القائل كسرى الغسل نهاية ومعنى أى ولو خطأ أو فاق لاحق فباس على قدمه اه
 وتقدم أنه لاحق له في قباسه هاته لاحق له في الامامة عش (قوله وله وجه) أى تأخر الأخ لا يورس من على الام
 (قوله وله وجه) عبارة النهاية وهو المعتمد اه (قوله وان أوصى بخلافه الخ) أى فلا تنفذ وصيته باسقاطها نهاية
 ومعنى أى لا يجب تنفيذها لكنه أولى كإباني عش (قوله ولا يثابه) أى التعليل (قوله ما عس) أى في شرح

في تقدم مقدم نسبه القربى بترتيب المذكور (قوله بان القاضي فيه كولي آخر الخ) فذكر في الفرقان دعاء
 القربى أقرب الى الابية ومصلحة النكاح لا تنفي على القاضي (قوله ولا كذلك البعد) فيه نظر (قوله
 وهنا لاحق للوالى) فيه نظر ونقل الاذرى أيضا عن القفال ان الولد المراهق هل هو أولى بالصلوة على أمه
 كالصلاة عليها لان المدلول في الصلاة على الشفقة والمصلحة الاول أى حبسها أو أقرب للأمة أخذها تقدم
 شرح هر (قوله وان لم يكن له ادخل) هل يأتي مع تقدم ان النساء تقدم بقربى المذكور (قوله في غير ابن
 عم أحدهما أخ لام) أى فانه يقدم هنا الأخ (قوله فالسلطان بقية) بما ذكر من تقديم السلطان على ذوي
 الارحام جزمه في الروض من يادته قال في شرحه به صرح الصبري والمتولى اه وحزم بذلك في شرح
 المنهج لكن ذكر الاذرى في الترتيب تقدم ذوي الارحام على السلطان طريقة المروية تبعهم الشخان
 وان رتبة القربى العرفية عكسها وذكر منهم الصبري والمتولى واختارها على الاذرى (قوله وقدم في الشئ

بالبنوة أقوى منه بالاخوة فيسب ذلك كونه ان أوصى بخلافه لاحق للوالى كالارث ولا ينفذ ما عس منها من سقوف الميت
 لان الولى يخلفه فيما هو راعاه في تلك اسقاطها

وما ورد في البخاري رحمه الله
 على أن الولي أجاز الوصية كما
 هو الأولى جبراً لما خطر البت
 ولا مدخل للزوج هنا في
 حيث وجد من مراكب حيث
 خلاف نحو الغسل والدفن
 (طواجمها) أي أنان (في
 درجة) كائين أو أكثر
 أو أي شيء وليس أحدها
 أشأم وكل أهل للأمة
 فالأمن في الإسلام (العدل
 أولى) من الأتفه ونحوه
 (على النص) بخلاف ما
 في قبية الصالحين لأن الغرض
 هنا البناء ودعاء الأسن
 أقرب للعبادة أما إذا كان
 أحدهما أشأم فقدم
 وإن كان الآخر أسوأ ولا
 على المتن لأنه سأل بسؤال
 حينئذ أسأله أن قرأه الألام
 مرهفات أسوة باستا قدم
 الأخير بالأمة فيفقو غيره
 مما مر فإن أسوة بالي السك
 أقرع ودخل في الأهل من
 لا يعرف غير مصح الصلاة
 فقدم الأمم الاستواء في
 الدرجة فالأمة تقدم
 الغير على نحو الأسن غير
 التقية واللاحق الأباة وأن
 غالب يتفاد المستويين
 لا بد في الأنا بكن من هذا الأهل
 وشيخ بقولنا وكل أهل
 للأمة غير الأهل نحو
 الفاسق والمبتدع والذو
 بقة أنه لا تقدم بآته

[illegible]

تسبغه بعدته أو جهل حاله أو فويت الشبهة بالحمل له على البرد عن كون بين وبين الفاسق عموم من وجه
لا تغرق المبتدع عن الفاسق في الجبول حاله وانقراد الفاسق فبين فسق بترك الصلاة مثلا ونفسية كلام
الشارح من أن ترك علم الأمر وعلا يقدم عليه غيره حيث استوى في الصلاة فلو قيل بتقديم غيره عليه
لم يكن بعدا عرش ولعل الشرح أراد أن لا يزال له زيادة لفظه نحو على ما في النهاية والنسخة (قوله ولو أقدم الخ)
وقال الأثرى عن الفقهاء أن أولي الأمر هو أولي الصلاة على أمها كالصلاة عليها والآن اندر على الشبهة
والمنهج الأول أي حيث لا اقرب للامة أخذ ما تقدم شرحه من أنه قول المتن (البعيد) أي القريب بديل
ما يأتي سم قول المتن (على البعيد) أي وعلى البعض أي ما يني أن يقدم في البعض أكثرهم ما يجوز
يقدم البعض البعيد على القريب عرش (قوله ولو أوقفه) أي قوله أو اطهر في النهاية والنسخة (قوله
وأفاد المتن (قوله فهو بالامامة ألق) أي لأن الامامة لا تنهاية ومعنى (قوله أم حرمي) أي ولو أقرب
يكل على السباق ونبه على شدة البرس أي سم (قوله فن بان) ظاهره ولو اجابنا كذا الجبري
لكن يأتي عن العباد خلفه ويؤيد الأول تعديل النهاية والنسخة بأنه مكاف فهو أخص على تكميل الصلاة
ولأن الصلاة خلفه تجمع على سواها بخلاف خلف الصبي كافي المجموع اه (قوله وأما بعد قريب) أي
ولو يصلي في العباد ثم عصاها النسب بترتيبهم في أرتم حتى يجرهم ووقفهم على بالغ أو حرجني اه (قوله
يقدم على الحر الاجنبي) ظاهره ولو أوقفه أو وقفها سم وقديس ما ذكره تقدم البعد الصغير القريب
على الحر الاجنبي البالغ ونفسه وقصده الظاهر ما في الحلبي من أن ما في الشرح يحول على ما إذا كانا بالغين أو
صغيرين والأخالف بالغ مقدم على الصبي مطلقا اه (قوله ولو أقدم الخ) وفي المجموع أن التقديم في الاجنبي سم
على القريب بجبا يقدم به في سائر الصلوات نهاية قال عرش هذا قد يقتضيان الاجناب يقدم فيهم الأقفه
كأنه ان وقفاً على القريب بخلافه اه قول المتن (ويعطف) والأقرب وما قاله في الجزء الواحد
أنه ان كلنا العنصر الرأس أو من في الذكر أو العجز أو من في الرأس أو العنصر في الرأس أو من في الرأس أو العنصر في الرأس
وقد بحثناه سم على التهج اه عرش (قوله المستقل) خرج به المأموم الا في سم قول المتن
(عند رأس الرجل) أي الذكر ولو صباو (قوله وعجزها) بفتح العين وضم الجيم أي الباهية نهاية ومعنى
وفي الجبري ما نصده ووضع رأس الذكر لجهة يسار الامام ويكون غالبه لجهة يمنة خلافا لما عليه من الناس
الآن ويكون رأس الانثى والخنثى لجهة يمنة على عادة الناس الآن عرش والحاصل أنه يجعل معظم الميت
عن عين الصلي فخذت ذكر رأس الذكر جهة يسار المصلي والانثى بالعكس اذا ترك عند القبر الشريف أما
اذا كانت هناك فالأفضل جعل رأسها على اليسار كرس الذكر ليكون رأسها جهة القبر الشريف ولو كان
للا بد كما قاله بعض المحققين اه وياتي ان شاء الله تعالى ما نقله عن عرش وبعبارته لو سم ما وافقه (قوله
أي المرأة) أي ولو غيرهما ينه ومعنى (قوله وبما حوله الخ) عطف على الاتباع عبارة ما في النسخة والخالفه
المباغية في سائر الانثى والاحتياط في الخنثى اه (قوله أو اطهر الخ) لعل أو بمعنى الواو (قوله به) أي بالستر
عنه وقد يجب عن الشرح يجعل الاقرب في كلامه على الاقرب والمستويين فيه على المستويين في جرد الدرجة
أهم من استواهما أيضا في نحو السن واللقه والأقرب فيهم ما تقدم عن شرح الروض عن المجموع تقدم
الاس غير العقبه على نائب العقبه فليجمع (قوله في المتن البعيد) أي القريب بديل ما يأتي (قوله أم حرمي
صبي) أي ولو اقرب بكذا على السباق (قوله أم حرمي) يقدم عليه كذا في شرح المهذب قال شيخنا البرلسي
وقد ثبتنا الحكم كذا ولو كان الصبي أقرب وهو ظاهر اه (قوله وأما بعد قريب) أي ولو صباو في
العقب ثم عصاها النسب بترتيبهم في أرتم حتى يجرهم ووقفهم على بالغ أو حرجني اه (قوله يقدم على
الحر الاجنبي) ظاهره ولو أوقفه أو وقفها (قوله ولو على في المستقل) خرج المأموم الا في (قوله في نابت واحد)
ما السابغ اذا كانا في نابتين من مراعاة جبايان يجعل رأسه عند عجزها ويلمع ما يأتي عن شرح الروض

والتماثل في امامة الصلاة
في مثل خصوصاً تأملها
لانه ليس بجاني في ذاتها بل
خارج عنها وهو الملكة
وذلك غير موجود هنا
(ويقدم الحر) البالغ
العدل (البعيد على البعد
القريب) ولو أوقفه وآسن
أو وقفها كبحر على الخنثى
لانه اكمل فهو بالامامة
ألق ودعا أو اقرب للاجابة
أما حرمي يقدم عليه من
بالناله أكل وأما بعد
قريب فيقدم على الحر
الاجنبي وأفادهم ما في
أصله بالاولى أنا طرفي
المستويين درجة أولى
(ووقف) سبب المصلي ولو
على قبر المستقل (عند رأس
الرجل) لا تناع حسنه
الترمذي (وعجزها) أي
المرأة لا يتابع واه الشنخ
ومثلها الخنثى ومما حوله
استرها أو اطهر الا لعنة
به ولو حصر جسد في نبت
في نابت واحد

قوله بعجزها كذا
بأصل الشيخ ولعل الاولى
التذكير اذ من هامش

فهل رأي في الموقف الرجل

لانه أشرف أو هي لانها

أحق بالسيرة أو الأفضل

لقربه للرجة لانه الأشرف

حققة كحتمت وله دل

الثاني أثرب أم المأموم

ففق حيث تسير والأفضل

افراد كل جنازة صلاة الامع

خسفتو تغير بالتأخير

(ويجوز زعلي الجنازة صلاة)

واحدة ومزا أوليهم اتحدوا

أم اختلوا كجميع عن جمع

من العصابة في أم كانوا بنت

علي وولها وقدم عليها

الوجهة الامام رضی الله

عنهم ان هذا هو السيرة وصلى

بن عمر على تسع جنازة رجال

ونساه وقدم اليه الرجلون

الغرض منها الدعاء والجمع

فيهم كمن وثقوا وجعوا وحضروا

معا وبظهور العبرة في

المعية وضد هاجل الصلاة

لاخير واتحد النسوع

والفضل أقرع دين الاولياء

ان تنازعا فمن يقرب

للإمام والا قدم قدموه

ولا تنازل اقبل الحق للصيت

فكيف سقط وضاعفه

لان الفرض تساوهم سم في

الحضور فليس لاحدهم

حق من أسقطه الولي فان

اختلف النوع قدم اليه

الرجل فأنسى فانحس

فالمرأة أو الفضل قدم الأفضل

عما نظن به قربه الى الرحة

كالورع والصالح لا يتخو

سوحه لا تنقطع ارف بالوت

نم بحث الاذرى ومن تبعه

تقديم الاب على الابن كافي

المجد

(قوله فهل رأي في الموقف الرجل الخ) في احتمال الرابع في غير من يتاوت واحد وهو مراعاتها بان تجعل
بحجة المرأة بأمر رأس الرجل ويحاذيها والمجتهل ترجع هذا الاحتمال مالم يصد عنه نقل ثبوت التصريح
به فيما يأتي في الحاشية عن شرح الروض سم أقول وظاهر ان الجمل المذكور يتأني في تاوت واحد
أما بان يتاوت في طوله وعرضه في الشرح مقرر وفيما اذا جمل رأياهما في باب واحد (قوله بقره
الخ) أي بان يعل على الكفن أو أقرب من رجعة الله تعالى ورعيه بقوله (قوله وأجل الثاني أقرب) اعني
مر اه سم (قوله اما المأموم) الى قوله لم يقرر في نفس الاقوله ويظهر الى فان اختلف وقوله لم تم الى اما
اذو (قوله والأفضل) الى قوله فاسلم رضوا في انها يتا لا مذكر (قوله اما المأموم الخ) لو كان المأموم واحدا
فالوجه أن المطلوب وقوعه بين الامام ولو تعدد المأموم وقاموا صفا فاختلف الامام في تسيره الوقوف بأزاء
ما ذكر والوقوف يجعل آخر غير بين الامام لم يعد وقوفه بأزاء ما ذكر كالامام لان فيه بادق المعنى المقصود
بالوقوف بأزاء ما ذكر كالسيرة في الاثني سم (قوله والأفضل) أي كافيهمه تعبيره فيما يأتي بالجزا (افراد
كل جنازة الخ) أي لانه أكثر علمه وأرجح قبوله لا خير لذلك يسير بها بتومعني (قوله الامع خشيت الخ) أي
فالأفضل للجميع بل قد يكون واجبا على أي بان يعل على طنذلك عس (قوله نحو تعبير) أي لا يتصور
نها يقول المتر (ويجوز زعلي الجنازة الخ) أي سواء كان ذكرا أو أنثى ذكرا أو أنثى بتومعني (قوله
رضاء وليهم) سيد كرمهم ز (قوله اتحدوا الخ) أي الجنازة نوعا (قوله بن جمع الخ) أي نعم وتجانسها به
(قوله وولها) وهو زيد بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما فيها يتومعني (قوله وقدم عليها الخ) أي
وجعل الامام وهو سيد بن العاصي الغلام عيا يليه وجعلها على القبلة نهاية (قوله ان هذا الخ) أي قولهم
في مقام الشاهد على ان هذا هو السنة عس (قوله منها) أي صلاة الجنازة (قوله وان فيه يمكن) وهل
يتعدد التواب لهم ولو بعددهم لا في نظر والاقرب الاول وله يقال في التشيع لهم غير أنه لم يثبت
قول الاصناف ويكره تجسيم الغير بالما يصح بذلك عس (قوله أقرع الخ) أي بدلا من كل واحد من
صلاته بنفسه ميتة عس وقضيت وجوب اقرع عند خست نحو التغيير بالتأخير (قوله والاول) أي ان
يتنازعا (قوله برضا غيره) وهو الاول (قوله وقدم اليه) أي الى الامام في جهة القبلة عس (قوله تساوهم
في الحضور) أي النوع والفضل (قوله لرجل الخ) قال في شرح الروض ويحاذي رأس الرجل بحجة المرأة
انتهى اه سم وفي عس عن ابن عبد الحق مثله (قوله فالمرأة) أي البالغتم الصبية ما على الذكر
حقني (قوله والفضل الخ) أي فان كانا ابنا أو نسبا جعلا بين يديه واحدا خلف واحدا في جهة القبلة
ليحاذي الجميع وقدم اليه أفضلهم نهاية ومعني قال عس قوله مر واحدا خلف واحدا أي والشرط
أن لا يزيد ما بينهما على ثلثهما فينزاع اه (قوله تقديم الاب على الابن) هلا قالوا لاعمى البنت سم (قوله
على قوله فاختلخ النوع على فالمرأة) (قوله فهل رأي في الموقف الرجل الخ) قد يقال في احتمال الرابع في
غير من يتاوت واحد وهو مراعاتها بان تجعل بحجة المرأة بأمر رأس الرجل ويحاذيها والمجتهل ترجع
هذا الاحتمال مالم يصد عنه نقل ثبوت التصريح به فيما يأتي في الحاشية عن شرح الروض فثبت ان يحصل
تعدد الشلو على ما اذا لم يردان في رأس الرجل بحجة المرأة أو لم يكن ذلك كان يكونا في رجل واحد
اه (قوله والفضل الثاني أقرب) اعني مر (قوله اما المأموم فقف حيث تسير) لو كان المأموم واحدا
وتعارض وقوفه على بين الامام وبأزاء رأس الرجل ويحاذيها والمرأة والوجه ان المطلوب وقوعه بين
تعدد المأموم وقاموا صفا فاختلف الامام في تسيره الوقوف بأزاء ما ذكر والوقوف يجعل آخر بين الامام لم
يبعد وقوفه بأزاء ما ذكر كالامام لان فيه بادق المعنى المقصود بالوقوف بأزاء ما ذكر كالسيرة في الاثني (قوله في المتن
ويجوز زعلي الجنازة صلاة) اعني على تعبيره بالجزا ان الأفضل افراد كل صلاة شرح مر (قوله فالمرأة) قال في
شرح الروض ويحاذي رأس الرجل بحجة المرأة (قوله انتم بحث الاذرى ومن تبعه تقديم الاب على الابن)
هلا قال والام على البنت

يقدم الخ) أى إلى الامام نهاية (قوله السابق) ينبغى أن المراد السابق إلى الوضع بين يدي الامام سم (قوله مطابقا) أى وإن كان المتأخر أنه لا يتوهمنى قاله عرش لو كان المتأخر نيا كالسبد عسى عليه الصلاة والسلام هل يؤخره السابق في نظر عروايت حج ترد في معنى قوله وبالله إلى أنه لا يؤخره اه (قوله نعمت امرأه لكل) أى آخرت من الرجل والصبي والخنى نها يتوهمنى (قوله صفا واحدا الخ) ه وكلام الاحب وعلى بان به العيين اشرف وقضية هذا القول أن يكون الافضل في الرجل الذي كره جعله على عين المصلى فضع عند رأسه ويكون غايه على يمينه في جهة العزب وهو خلاف عمل الناس ثم المرأة وكذا الخنى السنة أن يفتح عند عجزها فينبغى أن يكون جهتها أسفها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحدثني عن ذلك أن معنى جعل الخنثى صفا عن العيين أن يكون رجل الثاني عند رأس الاول وهكذا فلنأمل سم على المنهج اه عرش وفي هامش المغنى لصاحبه والاولى كما قال السهوي في حواشي الى وضع جعل رأس الذكر من سائر الامام ليكون معظمه على عين الامام اه (قوله من يمينه الخ) ويقدم على عين الامام أسفهم ان ترتبوا افضلهم ان لم يرتبوا ويحصى (قوله رأس كل منهم الخ) جله حاله فسكان الاولى ورأس الخ بالواو كل الغنى (قوله عند رجل الآخر) أى فسكان رجل الثالث عند رأس الاول وهكذا عبرة وتقدم عن عرش مثله (قوله وعند اجتماع جنائز) أى معا أمر تبين (قوله واحد الخ) أى اماما واحدا وان لم يكن منهم سم (قوله والا) أى وان لم يعنو وتنازعوا في التعيين (قوله قدم وفي السابقة) أى ان اجتمعوا سم تبين (قوله ثم يقرع) أى بين الاولياء اذا حضرت الجنائز معا نية أى ذبا لتكن كل واحد من صلاته بنفسه على ميتة عرش (قوله ووصلى) بيناه المفعول (قوله يقرع) أى بما ظن به قرع به الى الرجاء (قوله والا) أى بان اتعدوا في الفضل ولا تختلفوا فيه وتنازعوا في التقديم واول الاحتمال الثاني ما يأتي آفتان سم (قوله أقرع) اه هلا قدم بالسبق قبل الاقرع سم (قوله وفارق مامر) أى في التقرب الى الامام بالفضل وان لم يرعوا ولا يعتبر الاقرع وهذا انما يقدم به اذ فرضوا والاقرع سم (قوله بان ذلك) أى لقرب الى الامام (قوله من هذا) أى انما تقدم بالصلوة عليه (قوله من على شلف اسلامه) يدخل في مسئلة السبي المذكورة وكذا يجوز في الحال بدار والوجه أنه كالسلم أخذنا ما يأتي في شرح ولو وجد عضو مسلم من قوله وكالسلم في ذلك يجوز في الحال الخ سم عبارة الكردي قوله من شلف في اسلامه أى بعد العلم بكفره كابدل عليه قوله الا في وفي أصل بقا على كفره فلا ينافي ما يأتي كاسلم في ذلك يجوز في الحال بدارنا اه (قوله كشد هادة عدل الخ) أى والدار كردي (قوله وان لم يثبت) أى الاسلام بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو عارضت بيتان باسلام ميت وكفر دعشن في وصلي عدو يدعى كسر أى مع قوله ان كان مسلما وشهدوا حسدوا وحده فلا خلافا لعنوا لانهى اه سم (قوله ويجعله) أى وجوب الصلاة على من شهود

(قوله فيقدم السابق مطابقا) ينبغى ان المراد السابق إلى الوضع بين يدي الامام (قوله ثم يقرع) قال في شرح الروض والآن أن تقول لم يقدموا بالمقات قبل الاقرع كما يأتي في نظيره انتهى وفرق جدير بان التقديم هنا ولا يتفرقا في ترتيبه الا اقرع يتخلل في نظيره المذكور رأى القرب الى الامام فانه يجوز وقضية القرب الى الامام فاقرب فيه الصفات المفاضلة وفرق بغیر ذلك أيضا فراجع سم وقد يشكك على الفرق المذكور انه يقدم بعض الاولياء على بعض بالصفات مع انه لا ينفك انما يجب بان ما هنا فصولا يتعلل ميت الغير (قوله والاقرع) هلا قدم بالسبق قبل الاقرع (قوله وفارق مامر) أى في التقرب الى الامام أى حيث يقدم هناك بالفضل وان لم يرعوا ولا يعتبر الاقرع وهذا انما يقدم به اذ فرضوا والاقرع (قوله على من شلف في اسلامه) يدخل فيه مسئلة السبي المذكورة وشيئلا يجوز في الحال بدار والوجه أنه كالسلم أخذنا ما يأتي في شرح ولو وجد عضو مسلم من قوله وكالسلم في ذلك يجوز في الحال بدار الخ (قوله وان لم يثبت) أى الاسلام أى بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحوه وفي العباب فرع لو عارضت بيتان باسلام ميت وكفره غسل بملى عليه يدعى كسر أى مع قوله ان كان مسلما وشهدوا حسدوا وحده فلا خلافا لعنوا لانهى

أما اذا تعاقبوا فقديم السابق مطابقا ان اتحد النوع والا تحبب امرأه لكل وخنى لرجل وصبي لبايخ ولو حضر جنائز معا أمر تبين صفا واحدا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لئلا يتقدم أى على ذكر وعند اجتماع جنائز ان رضى الاولياء الواحد وعونه عمن والا قدم وفي السابقة وان كانت اثنى ثم يقرع فان لم يرضوا بواحد صلى على كل ميتة ووصلى صلى كل وحده والامام واحد قدم من يتخاف فسادهم الا فضل بما رضى رضوا والا اقرع وفارق مامر بان ذلك انفس هذا (وعمر) الصلاة (على من شلف في الاسلام عمن بطن لسلامه ولو يقرينه كشهادة عدل به وان لم يثبت ويجعله ان لم يشهد عدل آخر عونه على الكفر والاعتراضا

وبقي أصل بقائه على كفره وهذا يجمع بين من أطلق عند شهادة واحد بإسلامه الصلاة عليه ومن أطلق عدمها ويردد النظر في الإزاه
الشعار للعلوم بينهم مع الشك في إسلام سابقهم ولا قرينة وصرح الأذري أنه ليس أمرهم بتجواز الصلاة فهل قياسه جواز الصلاة؟ نعم عليهم
أو يقر بأن ذلك فيه مصلحة لهم بالقهر لها بعد البلوغ ولا كذلك هنا كل يحمل (109) والثاني أمر بعلى (الكافر) بسائر

أقواعه لمرة الصلاة

بالغفرة قال تعالى ولا تصل
على أحد منهم مأثرا
الأي يتوهم أطفال الكفار
نغرم الصلاة عليهم وإن
كأولهم أهل الجنة سواء
أوصوا الإسلام أم لا لأنهم
مع ذلك يعاملون في أحكام
الدين بمنسب الأرض وغيره
معاملة الكفار والصالحين
أحكام الدنيا فلا يلزم
فيهم نظير محل الدعاء لهم
بالغفرة لأنهم أحكام
الآخرة بخلاف صورة
الصلاة (ولا يجب علينا
غسله) لأنه لا كفر متوهم
هون أهلهم يجوز
نغرم مسلم أنه صلى الله عليه
وسلم أمرنا بغسله والله
وتكفيه لكنه ضعيف
(والأصح وجوب تكفين
الذي) وألحق به المعاهد
والمسجون (ودفعه) من
ماله ثم منقهه ممن بنت
إلى أن تم بمنايا المسلمين
وفاء بذمة كاتبها طهارة
وكسوة إذا جاز وقدر في
الجموع والجهنم بالذالم
يكن له مال وخصه بها
يقال في وجوبه على
المسلمين إذا لم يكن له مال
وجهاً ثم صرح بالوجوب
وعلمه بخلافه على

عليه بإسلامه (قوله) وبقي أصل بقائه (الخ) يؤخذ منه أن محله في الكفر الأصلي المألوف غير شخص بارد أو حار
وأخرية بمعنى الإسلام إلى أن يفصل على إعلان الأصل بقاؤه على الإسلام بصري وتقدم على الكفر
ما وافقه (قوله) وهذا أي بقوله ومجمله (الخ) (قوله) ورأي أي في أوائل الصلاة كدرى (قوله) والثاني أقرب
أي فلا تجوز الصلاة عليهم وتقدم عن شيخنا اعتماداً وعن عرش أن الأقرب أنه يصلى عليه ويعلق السنة
كلوا اختلط مسلم بكافر اه ولعل هذا هو اللاحظ (قوله) بسائر أقواعه (الخ) قوله ومنهم في النهاية والغنى (قوله)
لمرة الدعاء (الخ) أي قوله تعالى إن الله لا يغير أن يشاء شيئاً من قبله (قوله) قال الله تعالى (الخ) هذا
دليل أن فكنا في الأولى العلف كافي النهاية والغنى (قوله) فنغرم الصلاة (الخ) اعتماد عرش وشيخنا وغيرهما
(قوله) مع ذلك أي كونهم من أهل الجنة (قوله) ولا يظهر (الخ) آخره عرش (قوله) بالغفرة (قوله) قد نبش فيه
بأنه لا يكون إلا من معصية أو مخالفة وهو لا يعاقب ولا يعاتب بالاجتماع فلو قل رفع الجناح لمسلم من ذلك
والأمر سهل إذا ما كررنا مناقشة في المثال في الحكم بصري وتقدم عن عرش وشيخنا الجواب بأن الغفرة
لا تقتضي سبق الذنب (قوله) بخلاف صورة الصلاة (الخ) التفرقة بين الدعاء عليهم والصلاة عليهم يحصل تأمل فإن
صورة كل منهما صادرة من فعله في الدنيا والغرض منه طلب أمر لهم في الدار الآخرة بصري وقد يفرق
بجواز أصل الدعاء إطلاق الكافر بخلاف الصلاة (قوله) علينا (الخ) إلى قوله وقد في النهاية وكذا في الغنى الأول
لكنه ضيف وقوله والمستأنن (قوله) علينا (الخ) أي بولاع الكفار نهايتهم (قوله) نعم يجوز (الخ) أي كان
حق بإسوائه في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره نهايتهم (قوله) عرش أرادهم بالجواز ما قبل
الطهره والابتداء أنه مباح ويحتمل الكراهة بخلاف الأولى وظاهره أن المراد بالغسل الغسل المتقدم منه
الوضوء الشرعي اه عبارة سم قوله يجوز أي يولوعى الصلوة الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السند
وتجوز ككله وظاهر الأثران أن قصد ذلك كرامتهم وتعظيمه فينبغي الحرمة قبل قد يكون كقوله إذا قصد
أعطاه من حيث كفره اه قول المتن (وجوب تكفين الذي) يخرج به الحر في فلا يجب تكفينه ولا دفعه
بل يجوز إغراقه في السكاب عليه إذا حرمته الأولى دفنه فلا يتأذى الناس من رائحته والحر في فلا يجب تكفينه ولا دفعه
ونهاية (قوله) من ماله (الخ) انظر مع قوله وقد في الجموع (الخ) سم وقد يجب أن قوله لا يفي في قواسم
كون ما ذكر من ماله من محل الخلاف (قوله) ثم منقهه (قوله) أي ماله (قوله) وقد في الجموع (الخ) هكذا
صور الوجهين صاحب الجواهر وغيره بما إذا لم يكن له مال وحل التنازع عليه كلام الرضا وأصلها بصري
(و (قوله) وغيره) منه النهاية والغنى (قوله) بما إذا لم يكن له مال (الخ) أي ولا من تولمه نقتضيه ونهايتهم ياتي في
الشرح ما يفيد (قوله) وخصه (الخ) كلام الرضا ومنه وأصلها صريح في هذا التخصيص بصري (قوله) بنا
أي بالمسلمين (قوله) إذا لم يكن له مال (الخ) ولا يمتنع كإعراجه عنها بقاها (قوله) بما ذكر (قوله) وهو الوفاء بذمة
(قوله) على أنه (الخ) أي ما تقدم من التكفين والغنى (قوله) وجوبها (الخ) أي مؤنة التكفين والغنى (قوله)
المخاطبة (الخ) وفي شرح المبسطة لما صله أن وجوب الفعل لا يختص بنا وإنما يقتضيه بجواز تركه
كانت فقول الشارح المخاطبة أن أراد بالمال فواضع أو أنه فعل فيشكل مع قوله نظير ما صرح في المسلم سم
(قوله) نعم يجوز (الخ) أي يولوعى الكاملة في غسل المسلم ومصاحبة السند وتجوز ككله وظاهر الأثران أن قصد
بذلك كرامتهم وتعظيمه فينبغي الحرمة قبل قد يكون كقوله إذا قصد تعظيمه من حيث كفره (قوله) من ماله
انظر مع قوله بعد فيسند في الجموع (الخ) (قوله) وجب إذا كان له مال (الخ) وسيق المخاطبة الواردة (قوله) لا يمتنع (الخ)

أنه لا يصح للذين من الجبهة التي لأجلها أنه ذلك وهي الوفاء بذمة فلا ينافي ككله وواضع وجوبه ما عليهم من حيث أنهم مكفون
بالفرع وفيه إذا كان له مال أو متفق المخاطبة الواردة (قوله) ثم من علم بموته نظير ما صرح في المسلم ولا ينافي ما يحتمل من الوجوب قوله في موضع
آخر قد كررنا أن المسلم غسله ودفعه لأن مراده إطلاق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للذين لأنه الذي قدمه فيه ولأنه في موضع آخر
وبجوز غسله وتكفينه ودفعه لأنه مسوق فيها أجراً عليه بدليل تعظيمه بذلك بقوله وأما وجوب التكفين في غير محل فهو فصل سبق واحتجنا باب

أقول وسبب كلام الشارح كالصريح في الأول الآن قوله فمن علم بموته موهم لإرادة الثاني (قوله أما الحر) إلى قوله وروى في النهاية والمغني قول المتن (عضوم مسلم) ولو كان الجزع من ذى القياس وجوب تكفيله ودفعه عمرة اه عش (قوله فيبقى العدة لا يصلح الخ) اعتمد النهاية والمغني ثم قال الأول وهل الظاهر كالشعرة أو يفرق محل نظر وكلامهم إلى الفرق أميل اه قال عش قوله مر وكلامهم إلى الفرق الخ معتد اه عبارة سم ولعل الأوجه الفرق نعم بعض الظاهر اليسير بيقه أنه كالشعرة اه (قوله لا يصلح على الشعرة الواحدة) ومثل الصلاة غيرها فلا يصح شغلها بكيفية في أصل الرفع وضة عن صاحب العدة وأقره مفتي وأقره عش عبارة الحلي وعلى رأس ذلك الغسل والتكفين والدفن فلا يجب واحد منها اه (قوله وأخذ به) أي بالوقوف (قوله ترجع أنه لا فرق) أي بين الشعرة الواحدة وغيرها صلى عليه مطلقا بصري وسم (قوله يؤيد ما الخ) رده النهاية بأنه لما كان بقية البدن تابعا لمصلي عليه اشترط أن يكون له وقع في الوجه وحتى يستتبع بخلاف الشعرة فأن الميت كذلك فلا يناسب الاستتباع اه (قوله وان كان) فيه استخدام إذا لم يدا بالضمير ما عدا ما وجد (قوله وان كان تابعا لما وجد) هذا يندفع التأييد ورجع عدم الفرق لان ما لا وقع له لا يصلح للاستتباع والشعرة كذلك سم وتقدم عن النهاية أنه قول المتن (علم موته) أي بغير شهادة مخي ونهاية (قوله وان هذا) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغني (قوله أو حركة واحدة مذبح) عبارة الفتى والنهاية يفرس المنهج ثم أبى أن من خففت في الحال فحكم الكل واحدا يجب غسله ودفعه بخلاف هذا ما تقدم بعدد سواء أنه لم يمت فاحتجته أم لا اه قال عش قوله نعم أن أبى أن شيئا من ذلك مالم يخلق رأسه ثم مات عقب الخلق فأنه فراجع ومفهوم كلام ابن حزم بخلاف ذلك وقضيه أيضا أنه لا فرق بين كون وصوله إلى حركة المذبح عرضا وبجنازة وقد فرغ من دفن ما مضى فله رقد يقال لا قرب تصور ذلك عالون بجنائز اه (قائمة) وقع السؤال على ما قطع بالمسلم ثم تمتد إلى بدالكافر ثم مات مسلما فهل تعود بهما وتعد في الأولى وتنفي في الثانية أم لا فيم نظر والظاهر فيه ما الأول لان المقطوعة في الاسلام سلبت الاعمال الصادرة منها بارئاد صاحبها والمقطوعة في الكفر سقطت المؤاخاة بما صدر منها ما سلام صاحبها (قوله ولم يعلم أنه غسل الخ) أي طهره والا فلا تجب الصلاة عليه نهاية مخي (قوله ويظهر أن المراد الخ) ظاهر القصة الآن المستدل بها خلافا لقوله الآخر في الظاهر الخ يحمل تأمل بصري (قوله وابن الاسلام) أي حسمت وجب الصلاة على من ظن اسلامه (قوله أحكامها الخ) أي ومنها عدم جواز الصلاة عليه (قوله الا يبين) أي العوات (قوله لجميع ما بعده) أي ومنه وجوب الصلاة عليه قول المتن (صلى عليه) والظاهر أن هذه الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر لا يجوز التقدم على العضو ولا العذر ولو ترك تغسله مع امكانه وأراد الصلاة على الباقي الغائب أو الحاضر ففعله ذلك أو عتق الأبد تغسله مع امكانه فلا بد منه ونية الصلاة على الجملة فيه نظرمال مر إلى الثاني فإما جاع سم (قوله بالتعاقب عليه) أي على الاسلام بان يقول صلى عليه ان كان مسلما كردى (قوله وجوب الخ) والخبر لا يثبت في النهاية بتوكيد في المغني الا قوله والظاهر الخ ويجب وقوله فان كان بدارهم إلى ويجب (قوله وقفة الخ) أي مقاتلة على مع معاوية يعرض الله تعالى عنهم جهة الخلافة

لماذا ذكرته هنا ولا فتأمل ذلك ولا تغتر بخلافه أما الحصر في فيجوز وأضراره السكالات على جيقته وكذا المرتد والزندق (ولو وجد عضو من أوتخوه كشعره أو ظفره وروهم من نقل من المجموع خلافا لوقضة كلامهم على التوقف فيبقى العدة أنه لا يصلح على الشعرة الواحدة وأخذ به غيرهما فرجع أنه لا فرق يؤيد ما يأتى أن الصلاة في الحقيقة انما على السكالات وان كان تابعا لما وجد (علم موته) وأن هذا الموجود منه افضل منه بعد الموت أو وحركته حركة مذبح ولم يعلم أنه غسل قبل الصلاة على الجملة ويظهر أن المراد بعمل حقيقة العلم فلا يكفي الظن وغرف يشبه وبين الاسلام بأن الأصل الحياة فلا تنتقل أحكامها عنه الايقين وأيضا فالمراد هو الموجب لجميع ما بعده فوجب الاحتياط له بخلاف نحو الاسلام فانه من جملة التساويح لأحكام الموت وأيضا فالاسلام يكفي فيه بالتعلق عليه في أصل النية بخلاف الموت (صلى عليه) وجوب ما يكفله الصابن منى الله عنهم لما أتى عليهم بركة طاهر نسر يد بعد الحسن عتاب بن أسد أيام وقعة الجبل وعمرها بناتمة

(قوله مع معاوية الخ) لعل

وسبقت وقعا للجل لان عاشترضى الله تعالى عنها كانت على جمل مع معاوية فظفر بها جيش على فقروا
 الجبل وهي عليم حتى وقع الجبل فاحذروا عاشتر ذهبوا الى على فيكى وبكت واعتذروا كل منهما الى حرم مكنت
 مدعته في البصرة ثم جهزها وارسلها الى المدينة فترضى الله تعالى عنهم اجمعين يعبري (قوله انهم كانوا عرفوا
 الخ) أى قبل انصافها سم (قوله وسر متفرقة) يفهم أنه لا يجب ثلاث لفائف عرش عبارة سم هل
 يجب ثلاث خرق سابقة اذا أمكن ذلك من تركه أم لا ويرق بين الجزء والجله كجوه فضة طلاق هذه العبارة
 اه (قوله ومواراته الخ) والاقرب أنه يعتبر فيما يعتبر في الجلته من حفرة تمتع وانحنا للجله ونيش السبع عليها
 وأنه يجب توجيهه للقبلة بأن يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجله ووجهه للقبلة سم وأقره
 ع في الثاني ثم قال ويرجعه أنه يجب الدفن فيما عني الراشحة في الميت الذي جمدت الشعر اه (قوله فانه
 بسن ذلك) ظاهره أن الإشارة الى جميع ما ذكر من الغسل والسر والمواراة لكن اقتصر المصنف والنهاية على
 الأخير من عبارتهما أما ما انفصل من حى أو شككنا في موته كدساروق وظفر وشعر وعانة ودم فصدوقه
 فيسن دفنهما كرايا صاحبهما ويسن لف الدفن ونحوها متفرقة أيضا اه قال عرش قوله مر كدساروق
 وينبغي اذا دفنت أن يجعل باطنها جهة القبلة وقوله مر وشعر ومنه ما زال يحلق الرأس وينبغي أن يغالب
 به ابتداء من انفصل منه ظن ان الحائق في بطنه سقط عنه الطلب اه عرش (قوله ويسن مواراة الخ)
 أى ولا تجوز الصلاة عليه سم (قوله ولولا ما قطع للفتان) فرع هل المشيخه من الامم أو من المولى حتى
 اذا مات أحدهما عقب انصافها كل واحد من الجزء المنفصل من الميت فحيد فنها ولا يوجد من جدها يجب
 تحجيرها والصلاة عليها كبقية الأجزاء والألام اجزاء واحد منها مخصوص المولى وفيه نظر فليشمل
 سم على المنهج اقول الظاهر أنه لا يجب فيها شئ عرش عبارة الصيرى اما المشيخة المسماة بالانحلاص التي تقطع
 من الولد فهو جزء منه وأما المشيخة التي فيها الولد فليست جزءا من الامم ولا من الولد فليزى بجزء من الامم ولا من الولد فليزى
 وكالمسلم في ذلك) أى في تحجير الشكل والجزء عبارة النهاية ولو وجد ميت مجهول أو بعضه ببلادنا على عائد
 الغالب فيها الاسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه اذا وجد في موطن لا ينسب الى دار الاسلام ولا الى دار الكفر
 وهو الذي لا بد منه أحد هو كذلك اه وعبارة الغنى ولو جعل كون العضو من مسلم على علمه أيضا ان
 كان في دار الاسلام كالأول وجد فيها مسلم مجهول اسلامه اه (قوله لكن الغالب فيها الاسلام) أى لا فرق
 في ذلك بين ان توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو الحرمات للدار عرش (قوله فكالمسقطه ما ياتي) أى
 من أنه ان كان فيها مسلم فسلم ولا فكر عرش (قوله ويجب نية الصلاة الخ) وان علم أنه صلى على جملة الميت
 لا على العضو وحده اذا لم يجد الغائب نابع للماضي نهاية وقال المصنف نعم من صلى على هذا الميت دون هذا العضو
 نوى الصلاة على العضو وحده كجزءه ابن شهبة اه وباتى من مر مثله (قوله على الجملة) أى يقول
 فوت أصل على جملة من انفصل منه هذا الجزء يعبري (قوله ان علمه غسل الخ) أى والاوجب نهاية

والظاهر ان هذا الصلاة لها حكم الصلاة على الحاضر حتى لا يجوز التقدم على العضو ولا العكس ولو ترك
 نفسه لمع مكانه أو أراد الصلاة على الباقي الغائب فهو له ذلك أو يمتنع الا بعد نفسه لمع مكانه فلا بد منه
 ومن نية الصلاة على الجملة فيسه نظير يعبري فيما قلنا بين بعض أجزاء الحاضر من أراد تغسل ما بعد الملبان
 وتخصيصه بالصلاة عليه ومال هر الى الثاني فليراجع (قوله والظاهر انهم كانوا عرفوا موته) أى قبل
 انصافها (قوله وسر متفرقة) هل يجب ثلاث خرق سابقة اذا أمكن ذلك من تركه كإلى الجملة أم لا ويرق
 بين الجزء والجله كجوه فضة طلاق هذه العبارة (قوله ومواراته) هل يعتبر فيما يعتبر في الجلته من حفرة تمتع
 وانحنا للجله ونيش السبع عليها أم لا كفى بانصاف معمن التعرض له غالبه ونظر ولعل الأثر بالثاني وهل
 يجب توجيهه للقبلة بأن يجعل على العضو الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجله ووجهه للقبلة فيسه نظير ولا
 يفعل الجواب (قوله وتسن مواراة) كلما انفصل من حى) أى ولا تجوز الصلاة عليه (قوله ويجب نية الصلاة
 على الجملة) أى ومع ذلك على صلاته على حاضر نظر الجزء الحاضر واستنباعه للباقي الغائب فلها أحكام الصلاة

والظاهر انهم كانوا عرفوا
 موته بنحو استغاضتو يجب
 غسل ذلك قبل الصلاة
 عليه وسر متفرقة ومواراته
 وان كان من غير العور ولنا
 مر أن ما زاد عليها يجب
 سره حق الميت بخلافه لا
 يصح عليه كبد من جهل
 موته فانه بسن ذلك فيها
 وتسن مواراة كما انفصل
 من حى ولو ما يقطع للفتان
 وكالمسلم في ذلك مجهول
 الخيال بادار لأن الغالب
 فيها الاسلام فان كان بداوهم
 فكالمسقطه فيما ياتي فيه
 ويجب نية الصلاة على الجملة
 فلو ظفر بصاحب الجزء لم
 يجب اعادتها عليه ان علم انه
 غسل قبل الصلاة

الجله بما اذا علم انهم اتفقت
والا ترى العوض وحده وفيه
تقار بل الذي فيه ان يوى
الجله وان لم يعلم معلقا
نفسه بكونه قد غفل فظهر
ما صرف الغائب وفي الكافي
لوقل الرأس عن بالاجل
على كل واحد سكنى الصلاة
على أحد همار يظهر بناؤه
على الضعيف انه يجب نية
الجزء فقط (والسقط)
بثلاث أوله من السقوط
(ان) علت حياته كان
(استهل) من أهل رفع صوته
(أو بكي) بعد انقضاء كذا
قديه بعضهم وليس في كل
لان هذا مستثنى من ان اذا
انفصل بعضه لا يعطى حكم
المتفصل كما هو كذا اخر فثبت
حينئذ فيقتل ما روى
الروضة وغيرها اخرج برأسه
وصاح غرارة فقتل لانا
تقتنا الصياح حياته وما
عدها من حكمه في حكم
المتصل (ككبير) الخبير
الصحيح على كلام فيه اذا
اسهل الصبي ورت وصل
عليه (والا) نعم حياته
فان ظهر ان آثار الحياة
كلها لا يجزى (صلى)
عليه) وجوب (بالإظهار)
لا احتمال الحياة فظهر وهذه
القرينة عليها يغسل
ويكفن ويدفن قطعا وان
لم تظهر (ابارة) الحياة (ولم)
يبلغ أربعة (شهر) حدثت
الروح فيه (لم يصل عليه)
أي لم يحنر الصلاة لانه

ومعنى (قوله) وبحث الزكشي (الخ) اعلمه مر وينبغي ان يتقدم ذلك ايضا اذ لم يكن صلى على باقية
والاخر بنية فقط مره سه وكتب المصري ايضا ما نصه قول الزكشي والاهو صدق على ذلك وتبعه
حينئذ ما زاد الشرح وبما اذا لم يعلم غسله ويجهه. يتقدم اذاده الزكشي فعلم ما في صنيع الشرح
رحمة الله تعالى اه اقول نقل الغنى عن الزكشي الثاني فقط عبارة وقال الزكشي يحمل بنية الصلاة على الجله
اذا علم انها قد غسلت فان لم تغسل نوى الصلاة على العوض فقط انتهى فان شئت في ذلك نوى الصلاة عليهم ان
كانت قد غسلت ولا يضر التعليق في ذلك اه (قوله) ولا يظهر بناؤه (الخ) وحله النهاية والغنى على ما اذا صلى على
احدهما قبل طهر الآخر (قوله) ولا يكره في الصلاة (الخ) (فرع) وان حضر بعد الصلاة على الميت فطهرا
جاءه فترادى والاخرى التأخير الى الفتن كان صلى عليه نوى الفرض لو قوعه انما هو فضاها يتوشح الروض
قول المتن (والسقط الخ) وهو كافر فماتة الفة الولد النازل قبل تمام اشهره به يعلم ان الولد النازل بعد تمام
اشهر وهو ستة اشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلا وغيره وان لم يمتنا به يعلم سبق حيا اذا هو
خارج من كلام المصنف كغيره كافي بذلك والرد جملة تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم
وتكفيه والصلاة عليه وقد غنينا به وفي الغنى نحو موسى عن ابن ابي عمير السوطي ما رواه فقهنا لما ياتي في
الشرح وفاء الشيخ الاسلام قال عش قوله مر يجب فيه ما يجب في الكبير أي وان لم يظهر فيه فخطا
ولا يبره حديث علم انه آدمي اه (قوله) لان هذا) أي من استهل وان لم يقبل تمام انقضاه (قوله) ميت (الخ)
فيه بهذا انه لو لم يستهل به ثم قطع بعضه من لدن باقية يمر في النازل لما تقدم في قول المصنف ولو
وجدت ومسلم كمال له سم (قوله) وما عدا هذين) أي بعد العاصص ونحو الصلاة قال سم يدخل
فيما عداها ما لم يطقها بعد انقضاء بعضه ثم انفصل باقية فتتقضى به العدة اه (قوله) ولا تغسل حياته
أي بان لم يستهل ولم يمتنا به ومعنى قول المتن (كالاختلاج) أي وتحرك نهاية ونحو أي ولودن أربعة
اشهر ان فرض عش (قوله) اختساري) بماذا يميز عن الاضطراب يصرى (قوله) لا احتمال الحياة) الى
قوله ومن غرق النهاية والغنى (قوله) عليها) أي الحياة أي الحالة عليها قول المتن (ولم يبلغ أربعة
اشهر) أي ما توشح برؤسها لم يظهر خلقها في نوى معنى (قوله) ومن ثم لم يغسل) أي لم يجب غسله سم
قول المتن (وكذا لان بلغها) أي أربعة اشهر أي ما توشح برؤسها ومن لم يمتدخ في روح في عاده أي ظهر خلقه
فالعدة فيما ذكر بطور خلق الآدمي وعدم ظهوره كما تقرر في التعبير بلو غ أربعة اشهر وعدم باقية يمر
على الغالب من ظهور خلق الآدمي عند هاهو غير بعضهم من مكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم بالخطا
وعدمه وكاه وان تقاربت فالعبر بما ذكره معنى وبعبارة النهاية واعلم ان للسقط أحوالها ان لم
تظهر فيمخلق آدمي لا يجب فيه شيء ثم ليس ستره يخفى وقد وثق وان ظهر فيه خلقه لم يظهر فيه الحياة ويجب
فيما سوى الصلاة ما في خمسة عشر فان ظهر في ما مارة الحياة تنكس الكبير اه (قوله) كما مر جوابه في قولهم
على الحاضر مر (قوله) وبحث الزكشي تفصيل (الخ) اعلمه مر وينبغي ان يتقدم ذلك ايضا اذ لم يكن
صلى على باقية والآخر بنية فقط مر (قوله) بعد انقضاء كذا قديه بعضهم (الخ) في شرح العباب ولو
انفصل بعضه واستهل ثم انفصل الباقي فقال جمع لا يمت به حكم الحياة وقال آخر وحقن ونفسه
وله لا اقرب بالمولم يغسل الباقي فلا يصل عليه لان الجنين متى لم ينفصل كله يكون يظل يغسل
منه شيء الا في بعض المواضع وقول الاذرى الوجه بالحزم بالصلاة فيه منتظر بل الوجه ما قلناه اه ولا
ينفي ان قضية الاول انه لا يمت به حكم الحياة الا اذا كان الاستسبال أي مثلا بعد تمام الانفصال وان لم
علمت حياته حال اختلته قبل انفصال شيء منه ثم مات وانفصل ميتا له لا يمت به حكم الحياة في هذه الحالة
وايهما تقار ولعل الاوجه لتثبت فلحمر (قوله) لان هذا مستثنى) على هذا لو مات بعد استهلاله ثم قطع بعضه
وزل لدون باقية فهل يمر في النازل لما تقدم في قوله ولو وجدته ومسلم الخ (قوله) وما عدا هذين) يدخل
فيها ما عداها ما لم يطقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقية فتتقضى به العدة (قوله) ومن ثم لم يغسل)

فصاعدا لم تظهر اماراة الحية فمحوت الصلاة عليه (في الاظهر) انهم انهم بلوغ أو ان النسخ لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحية
أي السكينة وكذا النسخ لا يستلزمه بل دليل ما قبل الاربعة ومن ثم قال بعضهم قد يحصل التقوى (١٢٣) للتسليم تخلف بنفخ الروح في لسانه

الح. واثبت السوطي ما يخالفه (قوله فصاعدا) والاشبه تنصيصا بالمراد من قوله فانما هو ما جازوا
دخل في حكم الوجود لا السقوط انتهى اه. سم. وتقدم عن النهاية والنسخ ما واقع (قوله انهم انهم) أي
المتقدم في شرح كبري وقد يقال انه مفهوم من باقي الاظهر السابق آتيا (قوله بلوغ أو ان النسخ الح) رد
لدليل ما قبل الاظهر (قوله وجوده) أي النسخ (قوله التسعة) اللام بمعنى الى (قوله هو الح) لا السقوط بل هو الح
بالواو (قوله قبل خروج) أي من الجوف (قوله واذا قال جمع الح) أي كاتقدم في شرح أو بكر (قوله قبل
تمام الح) متعلق باستئلا (قوله لا يعتد به) خبران (قوله فكيف به) أي بوجود النسخ في السقوط (قوله
ومن ثم) أي لاجل أن الاعتداد بنفخ الروح وهو ركلي في الجوف في غاية البعد (قوله ان الخلاف) أي
السابق في شرح أو بكر (قوله في وجودها) أي الحية (قوله منه) أي في الجوف في معنى في (قوله فاته
بعضهم هو شذنا الشهاب الرمي سم. أي واثقه النهاية وتوافق من بعدهما (قوله التسعة) بل التسعة كما
مر عن النهاية في (قوله المقابل) أي مقابل الاظهر (قوله وزعم أن النازل الح) وم. هذا آت في الرمي فقال
السقوط هو النازل قبل تمام أشهره أي أقل مدة الجلس أم النازل بعد تمامه وهي ستة أشهر ولطفتان فلا
يسمى سقطا فحسب بما يجب في الكبر من وجوب الغسل والتكفين والدفن والصلاة ما دون نزول ميتا
والتفصيل في انما هو في السقوط كرمي (قوله لا يعتد به) لأنه تسليمه يتعين الح. هذا غير صحيح بما به (قوله مصرح
الح) تقدم ما فيه (قوله في التفصيل الح) أي ظهور اماراة الحية وعدمه (قوله محتمل لان يردوا الح) وظاهره ان
المتبادر هو الاحتمال الأخير فينتج حلهما على س. سم. عن افتاء السوطي مانعه قال بن الرضعا الكفاية
نقل عن الشيخ أبي حامد السقوط من ولد قبل تمام مدة الجلس وقيل هو من واليهما فترجعه الاول دليل على أن
المرود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط أحكام السقوط اه. (قوله وحديث) أي حين أخذ
الاحتمال الأخير (قوله محتمل ان لم اجد به أقل مدة الجلس) وظاهره أن هذا هو المتبادر فترجعه من إرادته (قوله
بما ذكرته) أي من انما لا ترقى النقص الذي قالوا الح. (قوله ويغسل) الى قوله انه لو هم الح في معنى الاقوله أو
فاحل الى المات وكذا في النهاية الاقوله حتى ينص القرآن (قوله والاسن سره فتردونه) أي دون غيرهما
سم. (قوله بها) أي بالاربعة (قوله بما عثرنا الح) بمعنى هذا مع أن المتن اعترض الصلوة والصلوة مطلقا
أي فيما قرره سم. ولأنه تقول ان منه بيان موردنا. لاف بين الاظهر الثاني ومقابله (قوله وغيره)
أي وعدمه (قوله ما به الاعتبار) وهو ظهور خلق الأدي وعدمه (قوله نظر الغالبين ظهور الخلق
عندها الح) أي فعندها يجب ما عدا الصلاة أي باعالي الغالبين ظهور خلق الأدي عند هذا فان لم يظهر
أي لم يجب غسله (قوله فاته بعضهم) هو شذنا الشهاب الرمي (قوله فاته بعضهم في مولود الح) في
افتاء السوطي سقط لم يستعمل ولم يتج وقيل بوجه آخر فانه في الصلاة عليه أم الغالب
يقوله فديهم سم. عبارة الرافعي في شرح حديث قال وان بالغ أو برة أشهر فصاعدا لم يغسل ولا استعمل
في الصلاة عليه قولان أظهرهما لا يصلي عليه ولو بلغ برة أشهر ملاح مث قال فتردوا كذا من تقلبه
بأنه لا يروى لا يروى من يغسل غيره فانه قد يختلف فيم الح. وروى لأمراه الله تعالى والاشبه تنصيص
قوله فصاعدا انما لم يجاوز ستة أشهر فانما هو من الجوف لا السقوط وقد قال بن الرضعا الكفاية
نقل عن الشيخ أبي حامد السقوط من ولد قبل تمام مدة الجلس وقيل هو من واليهما فترجعه الاول دليل على
ان المرود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط أحكام السقوط اه. (قوله والاسن سره فتردونه
ودفعه) أي دون غيرهما (قوله بل بما عثرنا الح) بمعنى هذا مع أن المتن اعترض الصلوة والصلوة مطلقا
(قوله نظر الغالبين ظهور الخلق عندها) أي فعندها يجب ما عدا الصلاة أي بناء على الغالب

ويغسل ويكفن ويدفن دفن طاعان ظهر ترخلة آدمي والاسن سره فتردونه وفارق الصلاة غيرهما ثم اتفق منه لمراتب الذي يغسل
ويكفن ويدفن ولا يصلي عليه أو أنهم تسو يملآن بين الأربعة واعتقادهم انه لا عبرة بهما بل بما عثرنا من ظهور خلق الأدي وغيره ولم يبين ما به
الاعتبار نظر الغالبين ظهور الخلق عندها وعندها قبلها (ولا يغسل الشهيد)

فعل بمعنى يقول لانه مشهوده (١٦٤) بالجنة أو يعترف شاهدته وهو دمه واقبل لان وشه شهده الجنة قبل غيره (ولا يصلي

حينئذ وجب ماعدا الصلاة سم قوله فعيل بمعنى مفعول الخ) اعلمه بالنسبة للمعنى الغوى المنقول عنه
والغرض بماد كبريت المناسبة في النقل والاختلافه الشريعة من ان في قتال الكفار الخ وليس المشتق
مطو خافها صرى (قوله لانه الخ) عبارة النهاية والمعنى سمي بذلك لان الله ورسوله شهد له بالجنة قوله يبعث
وله شاهد بقوله اذ يبعث روحه فيغير دما ولا ن لا نكتة لاجل شهادته فيقبض روحه اه (قوله اى يحرم
ذلك) اى كل من الفل والصلاة (قوله لانه حتى ينص القرآن) قديح جبانهم لا تمنع ذلك نظير ما تقدم
في حياة الانبياء (قوله وابقا ما ترونها دهم الخ) عبارة غيره والحكمة في ذلك ابقاء الخ قال البيهقي وفيه
ان هذا لا يشي الشاهد الذي لم يظهر منهم واوجب بان الحكم لا يلزم امر ادها اه (قوله لتوهم النص
الخ) يعنى لو امر غسلهم والصلاة عليهم لتوهم انه لاجل نقص ذمهم بخلاف الانبياء فان احد الايتوهم نقصا
ثم يقال كردى (قوله وبه فاروق الخ) اى بالتعليل الاخير وخط الفرق تشديد التعظيم بقوله لتوهم الخ
(قوله بذلك) اى ملازم من دعاء الغير وتطهير (قوله وان القصد به التشرع) فيه تأمل (قوله ولانه الخ)
عطف على قوله لانه حتى الخ (قوله ضيق الخ) بل خطا قاله الشافعي بنى بن وان يسبح على نفسه معنى
(قوله ثم) الى قول المتن ويكرر في النهاية الاقوله وخرج الى بخلاف الخ وكذا في المعنى الاقوله تشبيه الى المتن
(قوله فمع صم الخ) عبارة الاسى والمعنى والنهاية واما خبره صلى الله عليه وسلم خرج الخ فالمراد كافي المجموع
انه دعاهم كدعائه لميت لقوله تعالى وصل عليهم اى ادع لهم والاجاع بدل هذا لان عندنا الاصل على
الشهود وعند المخالف وهو الوجه فلا يصلي على القبر بعد ثلاثه ايام اه (قوله ولادليل فيه) اى النقص والافهور
وارد علينا ولا يجرى دفعه قوله لان المخالف الخ ولا يتم تبرع قوله فتمين الخ الى بالنسبة لازام الخصم فلنأمل
بصرى قولنا المتن (وهو الخ) اى الشهيد الذى يحرم غسله والصلاة عليه بطلانه كل من مات الخ ثم اى ومعنى
(قوله ولو قتلنا الخ) وقع السؤال الى الدرس عا لو كان مع المراءى ولا يصغر ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا
اولا فاجبت عنه ان الظاهر الثانى لانه لم يصدق عليه مات في قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قولهم في
قتال الكفار انه يصدق ولو بخدمة للفرقة او نحوها عش اقول قضية اطلاق قولهم ولو صغيرا او جونا الاول
وقضية تعليل الخفى ان المير الذى يصدق القتال شهيد (قوله غير مكلف) اى صغيرا او جونا اثنى ومعنى قول
المتن (في قتال الكفار) اى سواء اكلوا حربيين ام مرتدين ام اهل ذم فعقدوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك
معنى ونهاية قال عش قوله قصدوا الخ اخبرته بحال القتلى والدم منهم مسلماته اه (قوله بسبب اى القتال)
وسمعا في هذه الكفار بعد بيعت رسولهم الى قتل المسلمين فيقتلون سر دايحت الارض علونه بالبار وفادها
مرهم المسلمون اطلقوا النار فيه فخرجت من مجملها واهلكت المسلمين (قائده) قال ابن الاستاذ لو كان المقتول
في حرب الكفار عاصيا بالخروج فيه ونظر والظاهر انه شهيد اما لو كان فاجب لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس
بشهيد اى احكام الاشوة لكنه شهيد في احكام الدنيا انتهى اه سم على المصنف (خرج) قال في تحرير بداعباب
لودخل حربي بسلامة فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطع اذ يرى مسلما في صدق ما صاب مسلما في حال القتال
فليس يشهد به قتاله القاضى حسين سم على المصنف اه عش اقول قولهم الا نأفعا كلنا اصابه سلاح مسلم الخ
كالصريح فى انه شهيد (قوله خطا) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يقتصد كرا فيصيده ولا ولا مانع منه عش
وهذا مخرج في خلاف ما تقدم من القاضى حسين (قوله وان انا كشف الحرب عنه الخ) اى وان لم يكن عاصيا لو
دمنها بمضى (قوله واخره) اى غير القتال (قوله فليس يشهد) اى الشهادة المخصوصة سم (قوله الاصم)
خلافا لنهاية المعنى (قوله واحدهم) اى مثلا (قوله وان قطع يده) كذا في اصله رحمه الله تعالى والاولى
من ظهور خلق الاذى عند هاتان لم يظهر حينئذ وجب ماعدا الصلاة عبارة المنهج والاى وان لم تعلم حياته
ولم تظهر اماراتها وجب تجهيزه بالصلوات لان ظهر خلقه والاسم ستره بغير قودفته اه (قوله فليس يشهد
على الاصم) اى الشهادة المخصوصة

فليس يشهد على الاصم خلافا لما اوكسر واوانعتاهم لاستصاهاهم فعاد واحد منهم وقتل واحدا منهم شهيد كما
على الاوجه (فان مات بعد نقضاته) اى القتال وقد بقي دميحاة مستقرة وان قطع عونه من جرحه (أو) مات احدهم اهل العدل (في قتال

البغاة من مسلم (غير شهيد في الاظهر) فيقبل ويصل عليه اما الاول فلانه يقتول بسبب (١٦٥) آخر واما الثاني فلانه قتل مسلم ومن

ثم ثلثه كافر استعانوا به
كان شهيدا ام كان حركته
حركة من غير استعانة
قتل الكفار شهيد حريا
ومن هو متوقع الحياة جنة
فغير شهيد حريا (وكذا)
لا يكون شهيدا اذا مات
(في القتال) مع الكفار
(الاسية على المذهب) بان
مات لحاة أو مرض أو ثقله
مسلم عدا (ولو استشهد
جنب فالصحة له لا يفسد)
عن الحنابلة فحرم غسله
لان الشوادة تسقط غسل
الموت فكذا غسل الحداث
ولان الملائكة تغسل
حفظه رضي الله عنه
لا يشاهد يوم أحد جنبا
نحو وجهه غيب سماع
التسوية فهو مع أهله البها كما
مع ولو وجب غسله لم
تسقط غسل الملائكة كما
(د) الأصح أنه (زال)
وجوبا (بخسة غير الم)
الذي هو من أثر الشهادة
وان أدت زنتها لانا لا تكا
أفاده أصله لانه الفائدة
لا يقتضيها أدت أو عتبة
ع (تبيه) بهل الخسة
الحاصلة من أثر الشهادة
حكم كده أو يفرق بان
المشاهدة بالفضل الدم فقط
ولان نجاسة أخفى
كلهم شبه تناف في ذلك
لكنه الى الثاني أميل
(ويكفي) ندبا (في شبهة)
التي مات فيها (المطعة)
بالدم وغيره لكن المطعة
أولى بالتعبد لذلك وذلك لاتباع الوجه انه لا يجب أحد الوترين تعزها لانتهاه رعايته لصلته تنظر ما مر في الثلاث ويزع دبا

كافي الحلي والمغني والنهاية ترك ان لانها مباحرة الخلاف فمن لم يقطع عنه وليس كذلك كما يفسر به
بصري قول المتن (غير شهيد الخ) أي سواء أطال الزمان أم قصر نهاية ومعنى (قوله ومن ثم ثلثه كافر
استعانوا به الخ) شامل لما استعانوا به بأن ظن جواز اعانتهم مر بقى ما لو اعان أهل العدل بفكر قساوا
واحد من البغاة حال الحرب لم يكون شهيدا فانه ينظر سم على حج والاقرار أنه شهيد بوقى ما لو شافى
كون المقتول مسلم أو كافر والاقرار بأنه ليس شهيد عس أقول والقلب الاول الى عدم الشهادة
أميل ان مقالة الكفار فيه تبسح لعل العدل فلا يصدق على المقتول المذكور وأنه مات في قتال الكفار (قوله)
أوقله مسلم الخ) أي لم يستمع من به الكفار أحد ما هم قول المتن (جنب) أي أو نحوه كما مضى ونفساء
نهاية ومعنى (قوله وهو مع أهله) الخ حال من ضمير معاصم الفاعل في المعنى (قوله البها) أي البدوة والجار
متعلق بالمرح وج (قوله كافر) أي في الغسل قول المتن (وتزال نجاسة الخ) أي الشهادة وان حصلت بسبب
الشهادة كبول خرج بسبب القتل وظاهر أن المراد النجس الغير المعفو عنه نهاية أي اما المعفو عنه فيقرم
ازالته من أدنى الى إزالة الدم عس (قوله غير الدم الذي الخ) أي اعدم الشهادة الخالي عن النجاسة فيقرم
ازالته لطلاق النجس عن غسل الشبه بدولاه أثر عباد نواغيا ليعز من المات مع أنه أثر عباد
لانه المقرب على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض أنه غير أهله لا يغير انه حرم عليه ذلك وقد مرث الاشارة الى ذلك
في باب الاوضاع نهاية ومعنى عبارة سم قول المتن (غير الدم) أي بخلاف الدم فانه يمنع ازالته بالغسل
بخلافها بخضوعه والفرق أن الغسل ترك به بالكلية صناعا ولو ازالته بخضوعه دون العبد دون الامر مر
اه (قوله أو يفرق الخ) معتد عس (قوله لكنه) أي كلامهم (الى الثاني أميل) عبارة النهاية والثاني
أقرب اه أي الفرق (قوله ندبا) الى قوله و يظهر في المعنى الاقوله ان لا تقتضيها الى قول المتن فان لم يكن في النهاية
الاماز كر (قوله ندبا) أي ان لم يتخلف في ذلك والا فوجو با كما يأتي في قوله والا فوجو الخ (قوله التي مات فيها)
أي واعتد ليس بها غائبة نهاية ومعنى أي وان لم تكن بهها ما بقا لاثرا للشهادة فعمل سن التكفين في
الايض حيثما يعارضه ما يقتضي خلافه عس (قوله فالتعبد لك) عبارة المعنى والنهاية في التعبد
كلام المصنف كماله بالمطعة لبيان الاكل وعل بالاعتقاد ندبا أنه لا يجب تكفينها كسائر الموت اه
(قوله والا فوجو الخ) عبارة المعنى وشرح الرض والنهاية ولو ازال الوترين تعزها وتكفينها في غيرهما جاز سواء
قال عليها أثر الشهادة أم لا ولو طلب بعض الوترين تعزها وامتنع بعضهم بأحد المتعز في أحد المتعز فان ظهر
ترجحه اه (قوله لا يجب أحد الوترين) أي بخلاف جميع الوترين دليل قوله ندبا سم (قوله ان لا تفت)
به) أي بخلاف ما اذا لم تلق به يجوز تعزها وتكفينها في الاذن مر اه سم (قوله تنظر ما مر في الثلاث) أي كمال
قال بعضهم تكفينه في ثوب أو متنع الباقون نهاية (قوله رعايته لصلته الخ) قال في شرح العباب فان قلت أصل
التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بشبهه قلت الذي استقدم تقديمهم لطالب الاثلاث تعزها به حق
المتب وانه عند التنازع عرفه بل به الاكل وهو ناعدم التنازع انتهى اه سم (قوله وينزع عدا الخ) أي

(قوله ومن ثم ثلثه كافر استعانوا به) شامل لما استعانوا به بأن ظن جواز اعانتهم مر بقى ما لو استعان
أهل العدل بفكر قساوا واحد من البغاة حال الحرب لم يكون شهيدا فانه ينظر سم على حج والاقرار أنه شهيد بوقى ما لو شافى
كون المقتول مسلم أو كافر والاقرار بأنه ليس شهيد عس أقول والقلب الاول الى عدم الشهادة
أميل ان مقالة الكفار فيه تبسح لعل العدل فلا يصدق على المقتول المذكور وأنه مات في قتال الكفار (قوله)
أوقله مسلم الخ) أي لم يستمع من به الكفار أحد ما هم قول المتن (جنب) أي أو نحوه كما مضى ونفساء
نهاية ومعنى (قوله وهو مع أهله) الخ حال من ضمير معاصم الفاعل في المعنى (قوله البها) أي البدوة والجار
متعلق بالمرح وج (قوله كافر) أي في الغسل قول المتن (وتزال نجاسة الخ) أي الشهادة وان حصلت بسبب
الشهادة كبول خرج بسبب القتل وظاهر أن المراد النجس الغير المعفو عنه نهاية أي اما المعفو عنه فيقرم
ازالته من أدنى الى إزالة الدم عس (قوله غير الدم الذي الخ) أي اعدم الشهادة الخالي عن النجاسة فيقرم
ازالته لطلاق النجس عن غسل الشبه بدولاه أثر عباد نواغيا ليعز من المات مع أنه أثر عباد
لانه المقرب على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض أنه غير أهله لا يغير انه حرم عليه ذلك وقد مرث الاشارة الى ذلك
في باب الاوضاع نهاية ومعنى عبارة سم قول المتن (غير الدم) أي بخلاف الدم فانه يمنع ازالته بالغسل
بخلافها بخضوعه والفرق أن الغسل ترك به بالكلية صناعا ولو ازالته بخضوعه دون العبد دون الامر مر
اه (قوله أو يفرق الخ) معتد عس (قوله لكنه) أي كلامهم (الى الثاني أميل) عبارة النهاية والثاني
أقرب اه أي الفرق (قوله ندبا) الى قوله و يظهر في المعنى الاقوله ان لا تقتضيها الى قول المتن فان لم يكن في النهاية
الاماز كر (قوله ندبا) أي ان لم يتخلف في ذلك والا فوجو با كما يأتي في قوله والا فوجو الخ (قوله التي مات فيها)
أي واعتد ليس بها غائبة نهاية ومعنى أي وان لم تكن بهها ما بقا لاثرا للشهادة فعمل سن التكفين في
الايض حيثما يعارضه ما يقتضي خلافه عس (قوله فالتعبد لك) عبارة المعنى والنهاية في التعبد
كلام المصنف كماله بالمطعة لبيان الاكل وعل بالاعتقاد ندبا أنه لا يجب تكفينها كسائر الموت اه
(قوله والا فوجو الخ) عبارة المعنى وشرح الرض والنهاية ولو ازال الوترين تعزها وتكفينها في غيرهما جاز سواء
قال عليها أثر الشهادة أم لا ولو طلب بعض الوترين تعزها وامتنع بعضهم بأحد المتعز في أحد المتعز فان ظهر
ترجحه اه (قوله لا يجب أحد الوترين) أي بخلاف جميع الوترين دليل قوله ندبا سم (قوله ان لا تفت)
به) أي بخلاف ما اذا لم تلق به يجوز تعزها وتكفينها في الاذن مر اه سم (قوله تنظر ما مر في الثلاث) أي كمال
قال بعضهم تكفينه في ثوب أو متنع الباقون نهاية (قوله رعايته لصلته الخ) قال في شرح العباب فان قلت أصل
التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بشبهه قلت الذي استقدم تقديمهم لطالب الاثلاث تعزها به حق
المتب وانه عند التنازع عرفه بل به الاكل وهو ناعدم التنازع انتهى اه سم (قوله وينزع عدا الخ) أي

ولو فرض أنه بعد از اعلان التفات العلور ودالار به عـش (قوله نحو در الخ) عبارة غيرة لا تحسب كدر عود كما لا ملازمة دالسه غالباً تكلف وجهه محسوس الخ (قوله انه محله) أي محلى ذنب نوع عماد كقول المتن (سابقاً) أي سائر الجميع بدنه (قوله نعم) أي وجوباً بانها يومغنى (قوله الواجب الخ) أي فيجب ثلاثة أبواب اذا كفى من ماله ولاذن عليه رادى (قوله هذا) أي الفصل في المعنى الاول والخ بق به انه ومقول وكذا في النهاية الاقوله بل واختار (قوله هذا الخ) عبارة للمعنى والاسنى والنهاية الشهادة بماثلة في المجموع ثلاثة الاول شهيد في حكم الغنيابتي أنه لا يغسل ولا يدلى على عابه في حكم الآخر بمعنى أنه لو اصابه وهو من قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل لتكون كلمته هي العلي والاثني شهيد في حكم الذي فقط وهو من قتل في قتال الكفار بسببه وقد ذل من الغنمة أو قتل مدبراً أو قاتلاً بقاء أو نحوه والاثني شهيد في حكم الآخر فقط كما تقول ظلم من غير ذل والمبطون اذا مات بالبطن والمعلون اذا مات بالطاعون والغريق اذا مات بالغرق والغريب اذا مات بالغربة وطالب العلم اذا مات على طلبة من يات عشقاً أو بالحق أو بدار الحرب أو نحو ذلك واثني بعضهم من الغريب العاصي بغيره لا بقل ولا بالشر من الغريق العاصي بركوبه البحر كان الغالب فيهم علم السلامة أو لا نواه من أروك مشرب خمر ومن الميت بالطلق الخليل برزاً والظاهر أن ما ذكر لا يمنع الشهادة اهـ وبأن في القس ما وافقه (قوله وهو من قاتل لتكون كلمته الخ) بق من قاتل رجا الشهادة وأجبر الدواب سم ويطهره من القسم الاول وأن المراد من قوله لم تكون كلمته الخ أن لا يكون قتاله لامر ديني والله أعلم (قوله وبطون) أي كالمستد في غير مخالفا لمن قبله بالاول نهاية قال الرضدي قوله خلافاً لمن قبله بالاول بمعنى ذلك البطون بمن مات تعرض البطن للمعارف أي الاسهل اهـ (قوله وحرق الخ) قال في شرح التحرير وهو الحدود وكتب عليه العلامة الشورى قال شيخنا ابن عسداً الحق في تنقيح الباب أحد روجه بعضه على ما اذا قتل على غير الكيفية المأذون فيها والاوجه جله على ما إذا سلم نفساً استغناء الجعنة ثانياً انتهى أقول الاقرب أنه شهيد مطلق سواء أزيل على الحد المشروع أم لا سلم نفسه أم لا بدل ما شرف بالخر ومات أو مات بسبب الولاد من جل الرأ أو نحوه هما عـش (قوله ومستمز من طاعون) أي وان لم يطعن وطاهر وان لم يكن من نوع الطاعون بن كان سكان البطون في الأطفال والأزواج وهو من غيرهم عـش عبارة شيخنا وفي زمن الطاعون ولو يغيره لكن كان صار باعتبار أنه بعده اهـ (قوله وقد يؤخذ منه) أي من اخلاق ان الميت في زمن الطاعون شهيدون تقيد به بعدم الفرار وعدم النحول لكن لم يظهر وجه الجاهل (قوله لكن الاوجه ما أطلقوا الخ) أي فيحرم كل من الفرار والنحول عدم الطاعون ذلك الاقرب اهـ (قوله تعليل الاول) أي حصة الفرار (قوله والثاني) أي حصة النحول (قوله انه نوع الخ) أي الطاعون (قوله انما تقتضي الكراهة) أي كراهة النحول (قوله ومقول الخ) كقوله الا في حصة تعطل على غريق (قوله ظلماً) أي ولو هيبة كان استحق شخص حرقه فقد نص في شيخنا وتقديم استقرب عـش أن المقتول لم يحد شهيد مطلقاً (قوله بشرط العفة) أي حتى عن النظر بحيث لا يتخلل بمحجوبه لم يتجاوز الشرع (قوله والكتم) أي حتى عن عشوقه شيخنا (قوله ولا يبعد الخ) اعني والنهاية وشيخنا (قوله في عاشق غيرها) أي كمر دنياه ومغنى (قوله بل واختار الخ) رفا للمعنى وخلافاً لظاهر النهاية قال عـش قال سم على المنهج والمعتد عند شيخنا الرضى وغيره عدم الفرق بين المودع وغيره حيث كان الغرض العشق والكتمان بل قال الطبري لاوى مـر وان كان السبب المؤدى الى عشق الامرء اختياراً با حيث صار اضطراراً بعفوكم والله أعلم اهـ ومعنى العفة أن لا يكون في نفسه اختلا بمحصل بينهما فاحتمل بل عزم على أنه وان خلى به لا يقع منه ذلك والكتمان أن لا يذكر ما به لاحد ولو محجوبه اهـ (قوله لان الجهل متفكك) عبارة النهاية والأوجه في ذلك أن يقال كان الموت مصيبة كان تسببت في لقاء الجاهل عدم النزاع اهـ (قوله وهو من قاتل لتكون كلمته هي العليا) بق من قاتل رجا الشهادة وأجبر الدواب

نحو در عود وروى بجلد ونصف ويظهر أن محله حيث كان ملكه ورضي به وأثره الرشد والادب فترعه فان لم يكن ثوبه سابغاً ثم الواجب وجوباً غيره نداء هذا حكم شهيد الدنيا فقط وهو من قاتل لصورة جنة أو لا نخوة وهو من قاتل لتكون كلمته هي العليا ما شهد الاخرة فقط كغريق ومبطون وحرق وأخيه به من مات بصاعقة وميت من طاعون وقد يؤخذ به أن حصة الفرار من بلد الطاعون والنحول البهله ان لم يمت ذلك الاقرب لكن الاوجه ما أطلقوا كاهه يشهد له تعليل الاول بعدم القيام بالباقي وتجهيزهم والثنائي بأنه رجا ما به فيسند لشوّه فان قلت غايته انه نوع من العدوى وهي انما تقتضي الكراهة فقط فاقم منع بل هذا يصدق عليه عرفاً منه والآفة بالسبب اليه التلذذ ومقول ظلماً وميت عشقاً ان يحصل نكاحها بشرط العفة والكتم كالتلذذ بالمهر ولا يبعد في عاشق غيرها اضطراره انه شهيد أيضاً بل واختار أيضاً اذا غفرتم كنوكب بحر المصيبة لان الجهة متشككة

بأن يزاد في طوله وعرضه
(ويعنى) بالمهمة وقيل
الحمة للغير الصبيح في قنلى
أحد أحضر وأوسعها
وأعقروا وان يكون التعنيع
(قائمة) لرجل معتدل
(وبسطة) بأن يقوم فيه
ويسبط يده من تحت يديه
الرافع ان ذلك ثلاثة أذرع
ونصف بالمصنف أنه أربعة
وأصف ولتعارض الأذول
في ذراع العمل السابق بانه
أول الطهارة والثاني في
ذراع البسطة (والجد) بفتح
أوله وضعه وهو أن يحفر في
أشمل جانب القبر والأول
أكونه القبلى قدمنا مع
الميت (أفضل من الشق)
بفتح أله (ان صلبت
الأرض) فغير مسلم ان سعد
ابن أبي وقاص أمر أن
يجعل له مد وأن ينصب
عليه اللبن كعسل رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي
خبر ضعيف الجدلنا والشق
لغيرنا أما في شروقه والشق
أفضل خيمة الأنهار وهو
مختره كالنهر يبنى جانبها
ويضع بينهما الميت ثم
تستف وأجراوى ويرفع
قلبا بحيث لا يسه ويسن
أن يوسع كل منهما ويتأكد
ذلك عند رأسه ورجليه
للخبر الأصح منه (وضع)
دنيا (رأسه) أى الميت
النفس (عند رجل القبر)
أى مؤخره الذى سيكون
عند سفله رجل الميت
(ويسلم من قبل رأسه)

أن يكون ذلك مقدارا مبسعا من منزلة القبر ومن يدفن له أن يمد من ذلك لأن فيه تحجيرا على الناس عـ
(قوله بان يزداد) الى قوله ويسن في النهاية الاقوله والأولى كونه وقوله وفي خبرنا أى أمان رخوة وكذا في المعنى
الأنه جرى على التعارض بين كلام المصنف وكلام الراعى وانما الأول قول المتن (ويعنى) أى بان يزداد
في تزوله معنى (قوله أحضر وا) بكسر الهمزة من باب ضرب عـش قوله واوسعوا أى أعقروا هما من باب
الافتعال فهما من ثمة لم تفتح (قوله وأن يكون التعنيع) إشارة إلى أن قول المصنف قائمة بالخبر
ليكون المخذوف (قوله ويسط يده) أى غير قابض لأصابعها عـش (قوله ولا تعارض) جرى عليه من
اه سم (قوله اذ الأول في ذراع العمل الخ) أى الذى اعتد للزرع وهو المسمى عندهم بذراع
الخراى وهى تقرب من الاربعين ونصف بذراع الأذى فلا تخالف بينهما عـش (قوله السابق بانه)
وهو أنه ذراع وز بع بذراع السد فيكون التفاوت بينهما عمن ذراعان الثلاثة ونصف بذراع العمل
باربعون نصف اعتمادا ذراع السد فقه فلا تعارض أى يترك بآخرى قول المتن (والجد أفضل من
الشق) ولا يكتفى بوضع الميت القبر كما هو المعروف إلا أن فى الفساق فالناس آثون بترك الدفن في
الجد والشق شيئا (قوله القبلى) أى وان حفر في الجهة المقابلة للقبلة كره عـش قول المتن (ان صلبت)
بضم اللام من الصلابة وهى اليوسة والشدة (قوله الجدلنا) يجمل ان الراد للمسلمين ويجمل لاهل
الدين صلابة أرضهم ويحق بهم من معنهم بصرى (قوله وهو حفر الخ) عبارة النهاية وهو ان يحفر قعر
القبر كانه وبنى جانبها بابين أو غيره مما لم تحسه النار اه قال عـش قوله من مما لم تحسه الخ أى الأولى
ذلك اه (قوله يبنى جانبها) هـل يسن ذلك الميت بحيث يكره تركه وان كانت الأرض في غاية الصلابة
لوانها وفيها اذا كان في الأرض نوع رخوة بخلاف ما اذا كانت في غاية صلابة لا يتشقق من الانهم بأرصاد لا
يندب البنية كما يفيد قول المتن أى يبنى الخ أو أخر آيت قال شيئا على الفرى أى ما يسه قوله وبنى جانبها الخ
ظاهره أنه يجمع بين الحفر والبناء وليس متعينا بل يمكن الاختصار على أحدهما فجعلوا على جميعى أو تم جعل
أوامعة خاوية أو جمعوا الشق ثلاث صور فتارة يقتصر على الحفر وتارة يقتصر على البناء وتارة يجمع
بينهما اه (قوله وضع بينهما الميت) ولو كان بارض الجدل والشق تحاسة فهل يجوز وضع الميت
عليها مطلقا أو يفصل بين أن تكون من صيد الموقى كفى المقبرة المنوشة فيجوز وضع عليها أو من غيره
كبول أرضنا فلا يجوز كل جعل قال الشورى ولو جمعوا الأول ثم قال ونظروا الصلاة عليه في هذه
الحالة اه الذى يظهر لي اختيار الثاني شيئا (قوله ثم تستف) أى بابين أو خشب أو حجر معنى (قوله)
ورفع قلابا هل ذلك وجوب بالثلازرى به سم على ج والنظار أنه كذلك لعله المذكورة عـش
(قوله ويسن الخ) عبارة المعنى والنهاية عبارة المجموع كالجموع ويستحب ان يوسع من قبله جليبه ورأسه
أى فقط وكذا وأدبوا وغيره والمعنى يساعده ليصونه بما يلي ظهره من الانقلاب اه قال عـش وما
ذكره من عن المجموع محمول على الشق والجدل لا على قول المصنف ويندبان يوسع الخ ورفعه جليبهما
أو يقال ما في المجموع ضعيف اه وقال البصرى عبارة الاسنى ويوسع من ياديه أى يوسع الجدل بالعموم
الخبر السابق وبنأ كذلك عند رأسه ورجليه للأمر به في خبر يجمع في أى دارد اه ففهم مقتضيه
أن أكد توسع محل الرأس والرجلين بالجد وعبارة الضعيف صريحه بعموم التأكيد المذكور اه (قوله عند
رأسه ورجليه) أى فقط شرح من اه سم (قوله ندبا) الى قوله وفارق في النهاية والمعنى الاقوله ندبا
وقوله لما سار الى الميت وقوله وقد يشك الى بعده المحارم وقوله وهو محتمل الى فتها قول المتن (وسل الخ) أى
بأدى نامل (قوله ولا تعارض الخ) جرى عليه من (قوله ويرفع قلابا) هل ذلك وجوب بالثلازرى به
(قوله ويسن ان يوسع كل منهما الخ) هل هذا غير ما تقدم في المتن وعن المجموع وهو الجواب عن هذه العبارة فقد
سن التوسع في قبره بما يلي رأسه ورجليه أى اختلاف ما تقدم عن المجموع وغيره ما اقتصر في شرح الروض
على الموضع الثالث (قوله عند رأسه ورجليه) أى فقط شرح من

من السنة وهو في حكم المرفوع
(ويحمله) ولو أني ندبا
(القبول) الرجال لأنه صلى الله
عليه وسلم أمر بالاطمئنان
بنزلي في قبري بنته أم كانوا
لأزوية وأن وقع في المجموع
وغيره لأنه صلى الله عليه وسلم
عند موتها كان يسر ولائمهم
أقوى أم يتولين جملهم
المقتل إلى العرش وتسلبها
لبن القبر ورحل شداها فيه
(وأنوهم) بالدفن (الحق
بالصلاة) عليه وقد مر لكن
من حديث البر جعفر الترتيب
دون أمهت أن أفعله هنا
مقدم على الاسن الأقرب
محسب الصلاة كما
في الغسل والخلاف أن
الوالى لاحق له هنا قال ابن
الزفة ونأزعه الأذرى بأن
القباس أنه أحق فله التقديم
أو التقديم (قلنا لأن
تصكون أمرًا مشروجة
فأولاهم الزوج) وإن لم يكن
له حق في الصلاة (ولنه أعلم)
لأنه ينظر مالا ينظر ونقد
يشكل عليه تقدمه صلى الله
عليه وسلم أمر بالاطمئنان
أجنبي فغضو على عثمان
مع الله الزوج الأفضل
والعذر الذي أشير إليه في
الخير على رأى وهو أنه كان
وعلى سر بنه ثلاث الليلة
دون أبي طه طاهر كلام
أعنتهم لا يعتبرونه لكن
سهل ذلك أنها واقعة قال
ويحتمل أن عثمان لفرط
الحزن والافس لم يبق من
نفسه

يخرج الميت من العرش من جهته رأسه ليلسان في القبر (قوله ورق) أي سلا ورق لا بعنف (قوله) لما صعد
الح) عبارة النهائية لأنه السنتي أخذه أم الوضع كذلك فلما صعد عن بعض الصبيان أنه من السنو أن السبل
فلما صعد فعله صلى الله عليه وسلم اه وفي الغنى شرح المنهج نحو وجعل بذلك ما في صنيع الشارح
من إيمان أنه ذلك لئلا يسأل أوله والوضع (قوله ندبا) خلافا للمعنى عبارة وتطهر في المختصر وكلام
الشامل والنهاية أن هذا واجب على الرجال عند وجودهم وعكسهم واستظهره الأذرى وهو ظاهر اه
قوله المتي (الرجال) أي إذا وجدوا بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالبها يتوضأ قال ع
ويبقى أن المراد بالرجال بالمشابهة للصبيان حيث كان فيهم قوة وأنه لو فعله الأنثى كان مكروها وخروج من
خلافه من حرمه وتبعه الخطيب اه (قوله) أمر بالاطمئنان) أي مع أنه كان لها محارم من النساء كقاطعة
وغيره راضى الله تعالى عنهم أنها يتوضأ (قوله) وأن وقع الح) أي أنها رقت عنها يتوضأ (قوله) عند موتها
أي وقد دفنها أم أجنبية (قوله) ولائمهم الح) تنطبع على قوله لأنه الح) (قوله) أقوى) أي من النساء ويغنى
من مباشر من هذه الحمولة الميت وانكشافه يغنى (قوله) يتولين الح) أي يمد معنى ونهاية (قوله)
جملهم المقتل الح) وكذلك من الوضع الذي هو بعد الموت إلى الغسل إن لم يكن فيه مشقة تعطل عن ع
وتسجنا (قوله) وتسجنا بالان بالقبر) فيه توقف (قوله) بالدفن) أي الانزال في القبر (قوله) دون الصغات) أي
المعتبرة في الصلاة في مقدمه هنا بل بعكسها فلا يقال أن تقدم الاسن تقديم بالصغات فيساق
قوله دون الصغات سم وعش (قوله) أفعله هنا الح) أي والبد الفقه وأحسن الأقرب غير الفقه هنا والمراد
بالافقه العلم بذلك الباب أنها يتوضأ (قوله) ولا خلاف الح) عبارة لأنها يتوضأ والغنى والوالى هنا لا يقدم على
القبر بجزأ اه قول المنز (فأولاهم الزوج) ولا وجه كقوله الأذرى أن السيد في الامتاع في جعله كالزوج
وأما غيره فهل يكون معها كالاجنبي أولا الأقرب نعم لأن يكون بينهم محرمتا لما بعد دفنوا أحق بدفنها
من الاجانب حتمها يغنى وأسن وكذا في النهاية لا في المسئلة الشائقة فقال فيها لا الوجه لأن لم يكن بينهما
محرمة لأنه في النظر نحوه كالمرد وهو أول من بعد المرأة إذا سالكته أقوى من المأوكية اه واعلم
الحلي وأقره عش (قوله) وإن لم يكن له حق في الصلاة) أي مع وجوده الأقرب ونحوهم على ما تقدم ثم
وتقدم في الغسل أن الزوج أحق من جال بالاقرب سم عبارة البصري هذا لا يتم ما تقدم نقله وأقره
من أنه مقدم على الاجانب وجزءه صاحب المعنى والنهاية ونحوه في الغاية إن يقال وإن كان له وجزأ
عن الأقارب اه (قوله) وقد يشكل عليه) أي على قول المصنف فأولاهم الزوج (قوله) أنهم لا يعتبرونه
أي لو طامعنا (قوله) لكن سهل ذلك) أي يزيل الاشكالو (قوله) أنها الح) أي الواقعة في الخبر كرى

(قوله) أفعله هنا مقدم على الاسن الأقرب) لا يقال تقدم الافقه على الاسن تقديم بالصغات فيساق قوله
دون الصغات لا تقول قوله دون الصغات أراد في الصغات المعتمدة في الصلاة ولم يقدم هناك بل بعكسها
وجارة شرح الهبة يقدمه هنا فقه أي بالدفن على الاقرب وبالاسن والبعيد كالم الفقهاء على الأقرب بأى
والاسن أخذ ما يقوله بالاولى لأنه لا أقدم الافقه على الاسن مع المشاركة في أصل الفقه فعليه مع عدم المشاركة
في أصله الاول كغير فقيه وبالعكس ويؤخذ من ذلك تقدم الفقه على الاسن غير الفقه وهو وسأولما
مرثمة اه لكن الذي تقدمه في كلام الشارح أن تقدم الفقه على الاسن غير الفقه محله عند الاستواء في
الدرجة وهذا لا يتقدم بذلك كما تقدمه عبارة شرح الهبة المذكورة الآن تجعل على ذلك ثم يقال لا حاجة
لقوله والبعيد الفقه الح) مع ما قبله فقامه (فرع) تقدم ان قضية كلامه على صرحان الترتيب
السابق في الغسل وأجروا ما هذا الترتيب المذكور في الدفن ففى شرح الروض من جعله كلام الله مقتضى
كلام الجمهور اه والفرق لا شغل فليست (قوله) وإن لم يكن له حق في الصلاة) أي مع وجوده الأقرب ونحوهم
على ما تقدم ثم وتقدم في الغسل أن الزوج أحق من رجال الأقارب

بأحكام الدفن) يكسر الهمزة أي اتقاه (قوله لم يقارف) أي لم يجمع (قوله يقدم منهم من بعده عهد الخ) ولا رد أنهم قالوا في الجمعة ينسأ أن يجمع ليأتي الكون أبعد عن الليل أي إذا راد من النساء لا تقول الغرض ثم كسر الشوكة وهو حاصل الجماع تلك الآية والغرض هناك يكون أبعد من ذكر النساء وبعد الميعة من أقوى في عدم التذكر ع (قوله بعده) أي بعد الزوج سم وكردى عبارة النهاية والمغنى ويا أي الافة ثم الأقرب الخ (قوله المحارم الأقرب فالقرب كالصلاة) أي يقدم الأب ثم أؤوه وان علامت الابن ثم أمه وان تزلثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم أولادهم ثم الأخ ثم الخال ثم العم ثم عمة أبي المتو يشبه أن يقدم على عبيدها محارم الرضاع ومحارم المصاهرة أسنى في سم عن شرح البهجة مثله (قوله أنه عرف ما قدمه) يعني أحكام الدفن وهل المراد الأحكام الواجبة فقط أو هي والمنوبة ببقى الثاني نظر المصنف الملت بصري أقول قول الشارح بل الفقيه كالصريح وأوصى في الأول (قوله فقها) والاشبه بكلامه الشيخ بتقديم محارم الرضا ومحارم المصاهرة على عبيدها بما به قال عن وقياس ما تقدم في الغسل من أن الظاهر تقديم محارم الرضا على محارم المصاهرة أنه هنا كذلك ثم رأيت في سم على المنهج اه (قوله فخصي الخ) قال الأذري وقد يقال إن النتن والمهم من الفصول أضعف شهوة من شباب الخصال فيفسد ما عليهم نهاية (قوله ومعنى) لم يرتب مع ما قبله سم أقول ليرتبه بقوله بترتيبهم في الصلاة (قوله فذو رحم كذلك) أي غير محرم كبن خال وبنى عمة سم ونهاية (قوله فصالح أجنبي) أي ثم الأفضل فالأفضل ثم النساء كترتيبهم في الغسل والخ في كالتساقط نهاية ومعنى قال عرش وبنيت تقديم الخصال على النساء لاختياله كزور ثم اه (قوله فان استوى اثنتان الخ) أي وتنازعانها بمعنى (قوله أفرع) أي ندبا عرش (قوله لا تنقطع الملك) أي وهو بعينه موجود هنا أسنى (قوله إذا لرجل الخ) في تقريبه تأمل (قوله لم) أي في غسل المرأة (قوله وهذا الخ) أي في دفن المرأة سم (قوله كان الم) أي كأنها أولى من ابن الم (قوله الخ) أي أنها (قوله ونحو ابن الم) أدخل في العوا الجانب (قوله وهذا الترتيب مستحب الخ) اه هذه النهاية والزيادة قال سم وفي شرح الروض أنه قضية كلامهم اه (قوله أي النافون) أي قول المنز وصدق في النهاية والمغنى الأقوله وان كانت إلى حم وقوله وصح إلى ولوات (قوله أي النافون) أي المدخلون للبيت القبرين أي ومعنى (قوله ندبا الخ) أي ما الواجب في المدخل فهو ما تحصل به الكفاية نهاية (قوله فثلاثة) يعني ندبا ما وافقنا فعل به إلى الله عليه وسلم وإن حصل المقصود بواحد ثم رأيت عبارة الروض وشرحه ترد إلى ما ذكره

(قوله يقدم منهم من بعده عهد بالجماع لأنه أبعد) قد يعارض بان القرى بيه العهد أسكن نفسا من ذلك أخذنا مما قالوه في غير من اغتسل به الجمعة غسل الجنابة (قوله وعده) أي بعد الزوج المحارم الأقرب فالقرب عبارة شرح البهجة فعصر من البهجة ثم ذوى الأرقام يقدم الأب ثم أؤوه وان علامت الابن ثم ابنه وان تزلثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم الأم ثم الأخ ثم الخال ثم العم ثم عمة أبي المتو يشبه أن يقدم على عبيدها محارم الرضاع ومحارم المصاهرة من تعلم أي التي تدفن اه وفي شرح الروض ويشبه أن يقدم على عبيدها محارم الرضاع ومحارم المصاهرة اه قال في شرح الروض قال الأذري والمتبادر من كلامهم أنه لاحق للسيد في الدفن والوجه في الأمانة التي تحل له كالزوج وأما غيرهما فليس يكون معها كالأجنبي أولاديه نظرا والآخر ثم الآن يكون بينهما محرمية وأما العبد فهو أحق بدفنه من الأجنبي كما اه شرح الروض وقضية تقدمه بقوله من الأجنبيات الأقرب أحق منه وهو قياس ما تقدمه الشارح في الصلاة وقتلنا به اه ان قبسه الغسل (قوله ومعنى) لم يرتب مع ما قبله سم (قوله كذلك) أي غير محرم كبن خال وبنى عمة (قوله إذا لرجل الخ) أي في غسل المرأة (قوله وهذا يندمون) أي في دفن المرأة (قوله وهذا الترتيب مستحب) في شرح الروض أنه قضية كلامهم (قوله كبر) أي في أول الفرع السابق

بحسب الحاجة لما مضى أن خاف من صلى الله عليه وسلم على العباس والفضل رضى الله عنهم وزوايه أنهم كانوا خضة زبادة شقرا من واصل الله
عليه وسلم وقسم العباس رضى الله عنهم بحمل أنه عدوهم من ساعدهم في قتل أو تناوله شيء (١٧١) استأجر المصل على أن يحض الحفاظ

وهي بسبب أن يكون عددهم وعدداً فاعلمنا ثلاثاً كثيراً بحسب الحاجة انتهت أه بصري (قوله)
بحسب الحاجة أي دللنا تحت الحاجة بالنسب مثلاً زيدنا ثلثاً مراراً وتكراراً عن (قوله في نقل الخ) بلا
تدوين (قوله أو الشق) عبارة النهاية التي أعز به أه وهو لعمومها أولى (قوله ويكره الخ) أي لا ينبغي
معنى (قوله لنقل الخ) جعله النهاية والمغني عنه لا موضع على الممنوع ولا واجب توجيهه للقبلة بقولهما
تدليله منزلة المصلي ولثلاثتهم أه فبرسم أه (قوله ومر الخ) وقع السؤال في الدرس على المومن
ملتصقان ماذا يفعل جاز كان الجواب عنه بان الظاهر فصلهما الوجهة كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت
لا ضرورة إلى بقاءهما ملتصقين ونقل عن بعض الهوامش المحقق ما رواه عنه ع وش وفيه توقف ولو قبل
بالأقرب لا يعيد (قوله مستدرا) أي أو مخترقا (قوله أو مستلقيا) أي أو مستكالياً وجهه شقنا (قوله)
المضطجع له المستلقي سم أي كغيره الشيخ عمرة (قوله وإن كان جلاؤه الخ) أي وإن جعل إخصاه
للقبلة ورفع رأسه قليلاً كما يفعل المختص بعمرة أه وسأني ذلك في كلام الشارح مر أيضاً ع (قوله)
على الأوجه اعتمد عمرة أو النهاية كغيره عن ع وش وقال سم ظاهراً وإن استدل بأن دفع رأسه مقدم
بده لكن قوله ومر في المصلي المضطجع الخ يقتضي خلافه أه وقوله يقتضي خلافه في ظاهر (قوله وبش
الخ) أي وجوباً والمراد بالتغير التثنية كما قاله الدردي وهو المذهب خلافاً لما قاله الراديه إلا أنصار شقنا (قوله)
أي القبر أي القدر أو الشق قول المتن (وخصها) أي كطين ثمانية (قوله نحو لينة) أي كغيره ثم توغى
(قوله ألب) أي إلى نحو اللينة سم (قوله دخل الخ) أي إلى الدار أي أي في ثيابها الفتحولية (قوله أو يحتل
عنده الخ) وهو فضيلة كلام النهاية التي (قوله يغتصب الخ) أي إلى أربع أشهر ع وش قال خضنا
فإن لم يتغنى فيلزم روح بحسب الاستدلال أنه لا يجب استقباله حينئذ لم استقباله أولى أه (قوله أو
كافر الخ) أي أما المسلم فيقرأه أي إلى ما يليها ع وش (قوله دفننا الخ) قال في الروضة لا يدين مسلم في
مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين قال في الخادم لا يجزئ أنه سوان انتهى ولولم يوجد موضع صالح للدفن
الذي يرضى بمقبرة المسلمين ولو أمكن في صالح ذلك لم يجوز دفن فيه حيث في مقبرة المسلمين ولو لم يكن دفن
الأنبياء وحدهم مسلم هل يجوز للضرورة في نظر ويحتمل الجواز للضرورة ولا يسهل إلى تركه من غير دفن
فلجوز سم على المنهج وبالله في المسلم الذي يتيسر دفن في الامع القمين ع وش (قوله وجعل ظاهرها
الخ) أي وجوباً ثمانية ومعنى (قوله لئلا توجه) أي الجنين للقبلة أنها يقول المتن (وسد فم العبد) وكذا غيره
(و قوله بلن) أي طوبى لم يحرق ثياباً توغى قال ع وش قوله وبسدى وجوباً وقوله بلن أي ثياباً (فرع)
لو وضع الميت في القبر غير لحد ولا شق وأهل التراب على جثته فالوجه تحريم ذلك ثم رأيت مر أفتى بحرمته
ذلك (فرع) لو لم يوجد إلا في لغابها لم يجوز أخذها كافي الاضطراب لا يبر الجواز إذا توقف الواجب عليه
سم على المنهج أه (قوله نحو كسر لبن) عبارة شرح المنهج بكسر لبن وطين أو نحوهما أه قال الجعيري
قوله وطين - مد على أن الواحد لا يكفي ولا ينبغي إلا أن عذر سده خلافاً لغيرهم يروى أه (قوله)
اتباعاً إلى قوله وظاهره في المغني وإلى قول المتن سم في النهاية أنها لا تقول بأن كان إلى موقع (قوله غيره) أي

(قوله ويكره على بساره) كذا مر (قوله في المتن للقبلة) هذا المسلم فلا يجب الاستقبال بالكره بل يجوز
الاستقبال والاستدبار بشرح مر (قوله ومر في المصلي المضطجع) له المستلقي وإن كانت جلاؤه الباهلي
الأوجه ظاهراً وإن استقبل بأن دفع رأسه مقدم بده لكن قوله ومر في المصلي المضطجع الخ يقتضي خلافه
(قوله أه) أي إلى نحو اللينة (قوله يغتصب الخ) أي كغيره ثم توغى قاله وإن كان قبله دفنت أمه
كغيره أه إلا أن دفن جلاؤه لا يجب استقباله أولى وإن عذر ذلك كفي في شرح الروض وبسار دما اعترض

ومن ثم لم يصل عليه كما رواه كاذرة بظاهره حتى يغتصب الخ وحسب مسلم دفن بيمامة أو ما يقرأهم وحمل ظهره للقبلة لئلا يجلاؤه وجهه
إلى ظهره (وسد فم) شق فكسرت (العبد بلن) بأن يني به ثم سدا بمنمن الفرع نحو كسر لبن اتباعاً لما فعل به صلى الله عليه وسلم ولأنه أبلغ
في سبائقة ثابت عن النبي ومنع التراب والهوام وكالآن في ذلك غير مبرور

لأنه لما توكلنا تقرر وظاهر من المتن أن أصل هذا المذهب كسابقه ولا حجة فخره وأما التراب علم من غير سدوه مصر غير واحد
 لكن بحث غير واحد وجوب السكيا (١٧٢) عليه الإجماع الفعلي من زمنه صلى الله عليه وسلم إلى الآن فقرر تلك الأهلية لنا فيمن الزوا

وهذا الحجة وإذا سلموا
 ما دون ذلك فكيف يمكن وجهه
 وجهه على غير هذا فهوذا
 أولى اه ويجري ما ذكر
 في تسقيف الشق وفي
 الجواهر لو أنهم القبر
 تحبوا إلى بين تركه وإصلاحه
 ونفله من ماله غيره اه
 ووجهه اه في غير في الحرم
 ما لا يغتفر في غير والحق
 بأنهم ما ينزله قبره عقب
 دفنوا واضح أن الكلام
 حيث لم يحضر عليه سبع
 أو يظهر من غير والأدب
 إصلاحه قطعاً (وحيث من
 دنا) إلى القبر بان كان على
 شفعه كائن على موقع
 في الكفاية أي حسن لكل
 من حضر وفي جميع يعمل
 الأول في التأكيد (ثلاث
 حثيات تراب) بيده جها
 من قبل رأس الميت للاتباع
 وسند مجرد وفي الأولى
 منها خلقناكم وفي الثالثة
 وفيها نعبدكم وفي الثالثة
 ومنها نخرجكم تارة أخرى
 (تنبيه) بين بالجمع بين
 يحشوا وحشيات المناسب
 يعني لا يحد أنه مع حشا
 يحشونها وحشواتي
 يعني حشيات وحشيات والثاني
 أفصح (م) به مدحني
 الحاضر من ذلك وظاهر
 نذب الغزوة كما يفهمه
 التعليل الثاني في خلاف

كالعين نهاية ومعنى (قوله لانه المأثور الخ) ونقل المصنف في شرح سلم أن البسات التي وضعت في قبره صلى
 الله عليه وسلم ليس نهاية ومعنى أي فينبذ كون البسات تسعاً شتاتاً (قوله لكن بحث غير واحد وجوب السك
 الخ) هو الصواب ويعمل المتن على ما إذا لم يرتب على تركه السد ووصول التراب إلى الميت وفيه بعدل الزوا اه سم
 أقول هذا الجمل من الجمل على الحال العادية قوله مر فهذا أولى الخ ظاهر وأن يصل التراب إلى الجسد الميت
 العلة المذكورة ولو قيل بان عمل ذلك حدث كان يصل التراب إلى الجسد وما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك
 لم يكن به داعراً يتعبه شحنة ألي يادي وأما مدحني السد فواجب أن أدى عمله إلى أهالة التراب عليه والا
 فندوب اه وعلى هذا يعمل قول الشارح مر في غير هذا الكتابان السد مندوب عش وتقدم
 ما في ذلك الخ (قوله ما ذكر) أي في المتز والشرح (قوله عقد فنه) أي أو فلانها قبل تسوية القبر وسده
 وجباصل احتياطي في يوم ماوى اه ويجري قوله وجباصل احتياطي (قوله أي أو فنه) أخذنا مما يهزى
 قول المتن (ويحتمل الخ) أي بعد السد عش (قوله ودفع في الكفاية) أي حسن لكل من حضر (أي
 الدفن وهو شامل للميت أيضاً واستظهره العراقي وهو المعنى على أي يمكن الجمع بينهما فيحصل الأول على
 التأكيد كما يتوكد في المتن الإجماع على أنه يمكن الخ حال عش قوله مر وهو عامل البعيد أي ولقائه
 أضواء معلوم أن عمله حسبي يؤدر به من القبر إلى الاختلاف بالربال اه (قوله يسديه جميعاً) أي وان
 كانت المقبرة من شدة وهالك وطوبى عش قول المتن (ثلاث حثيات تراب) أي من تراب القبر نهاية ومعنى
 قال عش ولعل أصل السنة يعمل بغير ترابه أيضاً سم على المنهج وبق ما لو فقد التراب فهل يشر إليه
 بيده أم لا قد ينظر والآخر بالثاني وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وان تعدد الدفنون (قوله فانه) اه
 وجديض شتات الإمام في الدفن العلو من خط والله قالو حدثنا ما شاء حدثني الفقهاء أبو عبد الله محمد
 الحافظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سم أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أي ما أراد أن يقرأنا
 أنزل في ذلك في القبر سبع مرات وجهه سم المتيقن كفته أو قهر لم يعذب ذلك الميت في القبر انتهى علقى
 وينبغي الأولية كون التراب في القبر إذا كانت المقبرة من شتات الكفن لتعاسبه اه (قوله ويقول في
 الأولى الخ) وأدالغ الطير فيها ألهم لقنعتهم السكينة تحت وفي الثالثة ألهم أفخ أبواب السماء وحشوا
 الثالثة ألهم ينف الأرض عن جبينها به قال عش قوله عنه أي ما يتبعه به على صحة إيمانه وأخلاقه يشعل
 ما لم يكن الميت عن يسئل المطلق وأخلاقه يشعل أفضل أو قد لا يتبعه على الأدلة وأخبره ما ينبغي تقديم
 لا يتبع الأدلة أخذ من قوله زاد الخ اه (قوله والثاني أفصح) وفي كلام المختار والمحل ما يشعر
 بان أفصح الأول عش (قوله ثم يمدحني الحاضر من الخ) مقتضاه انتظار حتى يجمعهم وفيه همدند
 كثرتهم حدثت في البادية فلتأمل بصري (قوله كذلك) أي ثلاث حثيات التراب قال التها في المتن غير
 وأما كل الأهلة بعد الحثي لانه لا بعد من وقوع الميت وتكون تأذي الحاضر من بالقبور اه (قوله أي
 يوم) أي يصيب التراب على الميت بما ين (قوله متلا الخ) عبارة التها في المتن فيقع الميم جمع مسحة بكسر
 وهي آلة تمسح الأرض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف الجرة فقه الجوهري والميزان لا تها ما شؤدة
 من الصعو أي الصكك وشقوا ظاهر أن المراد منها أي وأما في معناها وسكمة ذلك أسرع تكسر في الدفن اه
 (قوله أدهي الخ) لا يظهر هذا التعليل (قوله بخلاف الجرة) أي فاتها تكون من الجسد يوم من غيره عش
 (قوله على ترابه) أي القبر معنى (قوله أي أن كفاها الخ) أي وان لم يرتفع ترابه شر أو الوجه كمال شتاتاً
 به عليه (قوله لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويعمل المتن على ما إذا لم يرتب على تركه
 السد وصول التراب إلى الميت وجهه بعدل الزوا (قوله ودفع في الكفاية) أي حسن لكل من حضر (هو
 المفسر شرح مر (قوله في المتن ثلاث حثيات) انظر وتعد الخ في قول طلب الإشارة إليه بيده في نظر

ما تقتضيه (م) (بال) أي يوم والأولى كونه (بالسك) متلا لانه أسرع لتكميل الدفن أدهي جمع
 مسحة بكسر ولا تكون إلا من حديد بخلاف الجرة فتلا زاد على ترابه أي أن كلفه لا يعظم شفعه

(ورفع الشبران لم يمش نبشاً من نحو أكثر أو مبتدع أو سارق (شبرا نقطا) تقريباً (١٧٣) لعرف فارتدوا بحزم وصح أن قوله صلى

الله عليه وسلم رفع نحو شبرا
فإن احتج في رفعه شبرا الزايد
أخبر زيد عليه بفتح
(والصحيح أن تسطبعه أولى
من تشبيهه) لما صح عن
القاسم بن محمد أن عترة
عائشة رضي الله عنها كشفت
عن قميصه صلى الله عليه وسلم
وقد صاحبه فذاهي تسطبعه
مطلوحة بطعام العرصة
الجرار ورواية البخاري أنه
مستحله البهق على أن
تستعمله لئلا سقط حذاره
وأصح زمن الوليد وقيل عمر
ابن عبد العزيز رضي الله
عنه مكنون التسطبع صار
شعار الرافض لا يؤتزلان
الاستئذان لترك لغير أهل
البدعة لها ولا بدفن اثنان
في قبر أي لحد أو شق واحد
من غير ما ينهيهما أي
ينسب أن لا يصح بينهما
فيه فذكره أن اتحاداً أو غا
اختلاف أو احتمالاً يتكشفت
إذا كان بينهما محرمة أو
زوجية أو سيديّة والأحر
والنفي في كلامه للكرامة
نارة والحرمة أخرى وروا
الجموع عن حوسنة بين
الام ورواه هاشم بن عمار
أي أن ادخال ميت على آخر
وان اتحد قبل بل جمعه أي
الاعب الذنب فانه لا يلبس
مر على الله لا يحبس فلذا لم
يستندوا برجع في لاهل
انحره الأرض ولو وجد
عظمة قبل كمال الحفر طمعه
وجو ما لم يتجسس السأ

ان زاد لولم يفتى وبأن في الشرح مثله قول المتر (ورفع الخ) أي ندبنا من يومئذ في (قوله ان لم يمش) الى
قوله من غير ما حذر في النهاية والمعنى الاقوله ورواية البخاري الى وكون التسطبع الخ (قوله ان لم يمش نبش
الخ) أي أول شخص من ذلك فلا يرفع من يمشي قال عرش هل ذلك واجب أو مندوب وبنى أن يكون
ذلك واجباً إذا لم يمشي الفان فلهذه به ذلك اه (قوله من نحو كافر الخ) أي كذبوا ما يتوهمون في قولنا لم يمش
شبرا الخ) أي فلو زاد ما كان كسرهما عرش (قوله بديله) أي دلون المقبرة المنوشة عرش (قوله
كشفت) عبارة النهاية كلفه الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج إلى زيادة كان سقته الى ع قبل ان تم حفره أو
قل تراب الأرض لكثره في الحارة اه قولنا لم يمش (ان تسطبعه) أي جعله مسطجعاً مستويا له سطح (أول من
تسببه) أي سببه مستمراً كالجليلين الى حيث تستام العرش شربنا (قوله وكون التسطبع الخ) رد له سل المقابل
(قوله لان السنن لا تتل الخ) اذ لو ورد ذلك لادى الى ترك سنن كثيرة في قولنا لم يمش (لا بدفن اثنان الخ)
ويذكر في أن يلحق بهما واحد وبعض يدين آخر (فرع) لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض في لحد أو
نفسية كاتوضع لامة مة بعضها على بعض فهل يسوغ النش حيث دلوا بوضعهما على وجهين أو توسع المكان
والاقتضاه لخل آخر لوجه الجوار بل الوجهان لم يرس على المنهج اه عرش (قوله أي ينسب
الخ) وقال الشيخ الاسلام وخلافه لما يثبت في يومين تبعهما عبارة الاول ولا بدفن اثنان في قبر بدناه بل يرد كل
ميت بغير حاله الاختيار لا لا يتابع ذكره في المجموع وقال انه صحيح فلو دفنهما اثنان فيمن غير ضرر فروعهم
كما فتح به الولد رحمه الله وان اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمة ولو
أمامهما ولها ولو كان صغيراً أو يتيماً وجبة أو ملوكة كجارية عليه المصنف تبعاً للسرخسي اه (قوله
فيكره الخ) والمعنى القبر محلاً لا يرد في مطلقاً بتمامه ولو ما وان كان هناك محرمة واتحد الجسر لان
العلمة في منع الجمع التأذي لا الشبهة في شقها ويجوز (قوله أوسيدية) قيد في شرح الإرشاد الصغير جوت
الرفيق أو اختلاف عكسه لا انتقاء الوارث سم (قوله وما في المجموع الخ) أفق بما فيه شقها الشهاب الرمي
(قوله بين الام وولدها) أي وبين الرجلين والمرأتين سم (قوله ويحرم أيضاً الخ) اعتدلهما بمنزلة الغنى
ثم قال وعلمهم ذلك هل حرمته صدم حرمته نبش قبره لحدان مثلاً دفن شخص في اللحد الثاني لم
يظفر له واتحداً لا ذلك لا لولده وهو ظاهر وان لم يتعرضوا له فبما علم اه وأقر سم قال عرش قال
سم على المنهج وكبحهم نبش القبر لدفن يحرم فغ الفسقة لدفن فيها ان كان هناك هل طهر من فيها
كان تظهر راحته كان كان قبر يستعد بالدفن وكذا ان لم يكن هناك هل الحاجة كان كان يتيسر له مكان
مر انتهى ثم ذكر كلامه على قوله أن ما ذكر بجري حق الكفار أيضاً حتى يحرم علينا دفن ذميين
في لحد واحد لا ضرر (فرع) لو شق في ظهوره والراثة وعندها هـ ل يحرم أم لا فيه نظر والأقرب
أن يقال أن قبر من دفن حرم والا فلا (قوله أيضاً ليدفن على آخر الخ) وفي رواية يوصل حجره
عند عدم الضرورة أو ما عندنا فيجوز كقوله لا بدنا مر على انتهى اه عرش (قوله قبل بل جمعه) أفهم
جواز النش بعد بل جمعه ويستثنى قبره المشهور أو ولي مشهور فيمنع نبشه مطلقاً مر اه سم (قوله
على أنه الخ) أي عجب الذنب (قوله ويرجع فيه) أي في البلى (قوله تحاد) أي نحى العظم من

(قوله أوسيدية) قيد في شرح الإرشاد الصغير جوت الرفيق أو اختلاف عكسه لا انتقاء الوارث (قوله وما في
المجموع ضعيف) أفق بما فيه شقها الشهاب الرمي (قوله من حرمته بين الام وولدها) وبين الرجلين
والمرأتين (قوله ويحرم أيضاً الخ) ليدفن على آخر (قوله أيضاً ليدفن على آخر الخ) وفي رواية يوصل حجره
لحدان مثلاً لدفن شخص في اللحد الثاني ان لم يظهر له راحته فلا ذلك لا لولده وهو ظاهر وان لم يتعرضوا له
فبما أعلم شرح مر (قوله قبل بل جمعه) أفهم جواز النش بعد بل جمعه ويستثنى قبره المشهور
أو ولي مشهور فيمنع نبشه مطلقاً مر (قوله بان كثر اللطوف) ينبغي الاتقاء بالعسر وان لم يكن اللطوف ان
بعد نجا ودفن الا شرفاً صادقاً بان لم يكن دفن الاعلى فظاهر قولهم نجا حرمه اللطوف هنا حديث لاجابة

التسمر بان يجعله في جانب أوفى موضع آخر كدوى وحلي وز يادى (قوله وليس بعيدا الخ) ظاهره
 الحرمة وإن وضع بينهما مثل كذا فرش على العظام لم يوضع عليها لم يباح عيش أقول قد وافق
 ذلك الظاهر قول شيخنا يحرم جمع عظام الموتى دفن غيرهم وكذا أورد المصنف قولها اهـ (قوله بأن كثر)
 الى قوله وعلم عامر في النهاية والمغنى الأئمة ما عدا الكافي بالكاف بدل الباء في بأن كثر (قوله بأن كثر الموتى) ينبغي
 الاكتفاء بالعسر وإن لم يكن الموتى وإن يكون من العسر لم يكره لو أورد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم
 بحيث تشقوز يارتهم بأن لم يتسمر مواضع متقاربة سم وفيه نظر والظاهر ما في عيش مما تصفى سهل
 أفراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو غيروا ولو
 كان بهيدا وجب حيث كان بعد مقبرة للبلد ويسهل يارته وغايته تعدد التراب وأى مانع منه وليس من
 الضرر ومنه قوله العادة في مصر زمان الاحتياج للبراهم تصرف للمحتاج على التربة بمقابلة النكين من
 الدفن لأنه ما سار من مؤن التعجير على أنه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع اهـ (قوله ألم يوجد
 الا كفن الخ) أي لم يجعل بينهم لما يزيد بأخذ ما عدا باقي عيش (قوله ما كثر الخ) أي بحسب الضرورة
 نهاية ومتغنى (قوله وجعل الخ) من كلام الشارح (قوله ما كثر الخ) أي نحو كذا نحو بحيري (قوله وهذا
 الجوز مندوب الخ) أي أن لم يكن مس والواجب وماوى اهـ يحسب بحيري (قوله وإن اختلص الجنس الخ) عبارة
 أنها يتوالمغنى ولو أخذ الجنس اهـ فجعلنا القابا اتحادا للجنس وذلك لاختلاف الملاحظة فيه وقد يلحق لا غير أن
 محل الحاجة عند الاختلاف واما عند الاتحاد فينبى أن لا يندب فاشوا الى نصبه وقد يلحق آخر أن محل السدب
 عند الاتحاد أمانة عند الاختلاف فينبى الوجوب فاشوا الى الشرع المردود ثم رأيت في الروضة ما يشير بخلافه في
 طلب المخرج عند اتحاد الجنس وفي الفرع واحتمال الوجوب عند اختلاف الجنس فكل من الفريقين أشار
 الرد أحدا خلافه في نصري أقول ويمكن الجمع بعمل السدب على ما ذكره مس والوجوب على خلافه
 كما مر من البرهان ولا يقول الشو برى عن شرح المسألة ولا يلزم من ذلك أى الجمع في كفن واحد فكل
 عور بينهما لا يمكن أن يجمع بينهما باذخ ونحوه اهـ (قوله بما يقدمه في الإمامة) أي السابق في قول المصنف
 الحامدية أن الولي أولى بامامتها فقدم الأباخ كما صرح بذلك قول النهاية المتوالمغنى وهو أى لا فضل إلا حق
 بالامامة وقال سم كان المراد ما يقدم به الى الامام المذكور في شرح قول المصنف السابق ويجوز زعى
 الجنائز صلة فليصر وفان ظاهر العبارة تختلف ذلك اهـ (قوله والا) أى بأن اختلف النوع سم (قوله
 لغنى الخ) وهل التقديم في الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع أو يقتضي معطلة فيه فنظر سم والاقرب الاول
 كما أتى عن عيش ما يؤيده (قوله نعم يقدم أصل الخ) أى بان علا حتى يقدم الجدول من قبل الأم وكذا
 الحد فانه الاسوى فقدم أب على ابنه وإن سفل وكان أفضل منه لمرة ما لا يؤيد على بنت كذلك فما يتوالمغنى
 (قوله فقدم ابن على أمه) وهل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكور أو تقدم الأم لان الأصل
 عدم الذكر وقدمه فنظر سم على حج والاقرب الثاني لان الأصله في حققت احتمال الذكور ومشكوك
 فيه عيش (قوله محتمر) أى في شرح ويجوز زعى الجنائز صلة (قوله الاما سنثى) تبس في شرح
 الروض وظاهره أنه اذا سبق وضع المرأة مثلا في الحد نصيب الذكر ولا يتخلو من اشكال لو يتبعه سلفه مدر
 يكون من العسر ولو كان لو أورد كل ميت بقبر تباعدت قبورهم بحيث تشقوز يارتهم بأن لم يتسمر مواضع
 متقاربة (قوله ويجعل بينهم ما كثر تراب) كيف يتألف في صورة الكفن الواحد (قوله بما يقدمه في الإمامة)
 كان المراد ما يقدم به الى الامام المذكور في شرح قول المصنف السابق ويجوز زعى الجنائز صلة ولو يده قول
 الرافعي فقدم الرجل على الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فليصر وفان ظاهر العبارة تختلف ذلك اهـ (قوله والا) أى بان
 اختلف النوع (قوله لغنى) فامرأة وهل التقديم في الخنثيين بما يقدم به عند اتحاد النوع أو يقتضي معطلة فيه
 نظر (قوله فقدم ابن على أمه) هل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكور أو تقدم الأم لان
 الأصل عدم الذكر وقدمه فنظر (قوله وانهم لو تروبو لم يبع الاسبق الخ) ذكر في شرح الروض ان هذا هو

وليس يبعد لان الأيداه
 هنا أشد (الاضرورة)
 بأن كثر الموتى وعسر أفراد
 كل ميت بقبر أو لم يوجد
 كفن واحد فلا كراهة ولا
 حرمه حيث دفن في دفن اثنين
 فا كثر مطلقا في قبر واحد
 لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يجمع بين الرجلين من قتلى
 أحد في ثوب واحد يقدم
 آخر وهما لا قبله ولا يجعل
 بينهما ما كثر تراب وهذا
 أظهر مندوب وإن اختلف
 الجنس على الأوجه كقدّم
 الأفضل المذكور في قوله
 (فيقدم) فقدمه سمالى
 التبعة أفضلهما بما يقدم
 به في الامامة عند اتحاد
 النوع والاقدم جيل
 ولو مضى ولا نصبي لغنى
 فامرأة نعم يقدم أصل على
 فرع من جنسه ولو أفضل
 لحرمه قالوا: أو الامومة
 يتخلله من غير جنسه
 فقدم ابن على أمه لغنى
 المذكور وعلم بما مر أنه
 لو استوى اثنتان أقرع
 وانهم لو تروبو لم يبع الاسبق
 المغضول الاما سنثى (ولا
 يجلس على القبر)

اه سم عبارة عش قال في شرح الجمعية كشرح الر وض والظاهر أن ما مر في الصلاة على الميت
أنهم إذا تساوا في الفضيلة يقرع بينهم وأهمهم إذا تروا لا يقرع إلا سبق وان كان معضولا إلا ما استثنى يأتي
هنا وإنما ذكر هنامن استثناء الأب والام يأتي هناك أيضا انتهى وقد سئل مر عن هذا الكلام وأنه يدل على
أنه إذا سبق وضع أحد همامي في الجسد لا يقرع إلا في الميت فبحسب ما يوافق في أن المراد ذلك وقال لا يجوز تأخير
من وضع أول في الجسد لغيره وإن كان أي وذلك لغيره لأنه لا يبقه استحقاق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قالونما
المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على متغير القبر ثم أخذوه وضعه في الجسد
أولا لا في الميت فلتأمل اه وانظر لو دفن زهران في جده لم يقدم إلى جدار القبر أخفهما كقرا وعصيانا
سم على المنهج أقول القياس نعم اه **(قوله الذي يسلخ)** عبارة في المنهج المحترم أمامه المحترم كقبر حربي
ومرئوز نذني فلا يكره ذلك وإذا مضت مدة يتبين أنه لم يبق من الميت في القبر أي سوى عيب الذنب فلا
بأس بالانتفاع به ولا يكره الشيء بين المقابر بالنقل على المشهور اه وإذا لم يتبين في الظاهر أنه لا حرمه قبل القبر الذي
في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لأجل كماله من الأذى عن أصحابهم إذا وجدوا ولا تملك في كراهة ما كنت في منابهم
اه قال عش قوله مر فلا يكره ذلك أي الجلس والوطء وينبغي عدم حرمه بالبول والتغوط على قبرهم
لعدم حرمته ولا عبرة بتأذي الجاهل وقوله مر ولا يكره الشيء بين المقابر بالنقل أي ما لم يكن متنجسا بجماعة
رطبة فيصير أن مشى به على القبر أمامه الر طبة فلا تؤخره لكن ينبغي اجتنابه أي وجوبه بالبول والغائط ونوبا
في نحو الجلس اه عش **(قوله ولو مهدوا كهارب)** وزان يحسن وبأنك صلاة تشرطه **(قوله ولا يستند**
إليه) أي يظهره (ولا يشكاه عليه) أي يجنبه فهاهنا غارنا عنق **(قوله وظاهر)** إلى الميت أقدم الشورى
وعش **(قوله ولا يستعمل الحائط ما قرب من المالح)** التعليل بالاحترام يقتضي ترجيح هذا الاحتمال ولو
لم يتعلق عليه الهذاهنا مصرى **(قوله احترام)** التي قوله وبحسب الخ في الملقى الاقوله ويجتمل إلى ما قرع فيها
وقوله ضه ف وكذا في النهاية الاما ذكر وما أتبه عليه **(قوله الاضرورة)** المراد بالضرورة ما يشل
الحاجة **(قوله بأن المراد)** أي الجلس في أنفهم **(قوله القبر عليه المالح)** أي هو حرم الجاحج نهاية
ومعنى **(قوله لفضا له حجة)** أي للبول والغائط ما يقول الميت (كقبره منعجا) نعم لو كان عاتنه
مع البعد وقد أوصى بالقرب من قبره منه لانه حجة كالأقوله في الحياة قوله الزكشي أمكن كان به في
حال حياته لكنه حيارا كاللواظلمة فلا عبرة بذلك نهاية ومعنى **(قوله احترامه)** يؤخذ منه كراهة
ما عليه عام زوار الاولاه من دفعهم التوايت وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة في مفهوم التأديب في بارئهم
وعدم رفع الصوت عند دهم والبعد عنهم قد مر جرت به العادة في زيارتهم في الحياة تعظيمها لهم وكراما
عش **(قوله وتقبيله)** أي تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتناء عند المشي لزيارة الاولاه منه
ومعنى **(قوله بدع المالح)** نعم ان قصد تقبيل أم من حرمهم التبرك لم يكره كما في به الوالفر حجة الله فقد صرحوا
بانه اذا عجز عن استلام الحجر بسن أن يشير بعصا أو يمشي بها أو أي أجزاء البيت قبل تحس نهايه قال عش
قوله مر بتقبيل من حرمهم ومثلهما غير ما لا يعتد به قوله فقد صرحوا أي فقامس علمه ما كره وقوله بانه
اذا عجز المالح يؤخذ من هذا أن محلات الاولاه ونحوها التي تقصد زيارتها كسبدي أحمد البدي اذ احصل
فهاهنا مخرج من الوصول إلى القبر أو يؤدي إلى اختلاط التسه بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل
الظاهر وزاد ان الظاهر ان ما ذكره هنامن استثناء الأب والام يأتي هناك قاله وقد يفرق بان المدة هنامن بدة
تخلها ثم يوان القصد من الصلاة التساوا أو في به اه واعلم ان قول الشارح تبع الشرح الر وض الا
ما استثنى ظاهرا انه اذا سبق وضع المرء في الجسد تملك ذلك ولا يتجاوز اشكاله ويقتضيه خلافه مر
(قوله الذي يسلخ) أي أمامه المحترم كقبر حربي فلا كراهة فيه والظاهر انه لا حرمه قبل القبر الذي في نفسه
لكن ينبغي اجتنابه لأجل كماله من الأذى عن أصحابهم إذا وجدوا ولا تملك في كراهة ما كنت في مقامهم ومحل ماس
عند عدم مضي مدة يتبين فيها أنه لم يبق من الميت شيء في القبر فان مضت خلايا بالانتفاع به شرح مر **(قوله)**

الذي يسلخ ولو مهدوا
نظروا ولا يستند اليه ولا
يشكاه عليه وظاهر أن المراد
بمحاذي التماسا عند
النظر بها عليه قد يكون
غير محاذي لاسمائه في الجسد
ويجتمعا الحائط ما قرب منه
جدا به لانه يطلق عليه عرفا
انه محاذ له (ولا يوطئ)
احترامه الاضرورة كان
لم يصل لشعبته وكذا ما مر
زيارته ولو غير قريب فيما
نظروا أو يفكر من الغفر
إليه والنهي في هذه كلها
لذكر اه وقال كثير من
للحرمه واختير خبر مسلم
المصرح بالوعده عليه لكن
أولوه بأن المراد القبر وعليه
انقضاء الحاجة (ويقرب) ندبا
(زائره) من قبره (كقبره
منه) اذا زاره (حيا)
احترامه والزام القبر أو
ما عليه من نحو ناول ولو
قرب على عليه ولم يخو
يده وتقبيله بدع فكره
قبيحة (والنغرة) باليت
وأخوبه

ينمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويرأ ما يتيسر ويشير بيده ونحوها الى الولى الذى قد صدر بارة أى قبل ذلك اه عش واعند شيخنا ذلك أى ما تقدم عن النهاية وعش وقال البصرى بعد ذكر كلام النهاية ما تقدم وذكر السبوطى في التوضيح على الجامع الصغير أنه استنبط بعض العلماء ما عرفت من تقبيل الحجر الأسود تقبيل قبر صالح انتهى اذ لو لم يكن الاستنباط المذكور مع صحة التمسك بعشر متعظم القبول توقف ظاهر ولو لم يكن في ذلك بقدرى ان لا يفعل نحو تقبيل قبر الاولياء في حضور انبياء الذين لا يحرمون بين التعظيم والتكرار والله اعلم (قوله مصيبة نحو المال) أى ولو هو شتمنا ونحوه يعجزى قول المن (سنة) أى فى الجملة وكذا ونحوه قولنا فى الجملة تعز به الذى ذى فام اجازة لا مندوبه معنى وثمة (قوله لسكر من يأسف عليه الخ) وتندب البداة باضعفهم عن حمل المصيبة ونحوه (قوله ولو صغرا) أى له نوع غير بعض الهوامش الصبيحتون المصافحة هنا أى انتهى وهو قريلا ن ذم اجرا لاهل الميت وكسر السوردة الحزن بل هذا أظن من المصافحة في العود ونحوه وتحصل سنة التعز به غير واحدة فلو كرهها لاهل يكون مكرها لها فمن تجسد بالحزن أى لا يمتنعظر وقد يقال مقتضى الاقتصاد في الكراهة على ما بعد ذلك لانه أيام عدم كراهة التكرار فى الثلاثة سيما اذا وجد عند اهل الميت جرعا عليه عش وهو ظاهر وان قال شيخنا بكرهه التكرار فيها (قوله الانحوم) عبارة ما عرفت والنهاية الانحوم هاء وزجوها كذا من الحوق بهم في جوار النظر كاجدهم شتمنا اه أى كعبدها عش (قوله أى يكره ذلك) وكذا يكره الا بجانب علمه اذ اعز شتمنا (قوله) ويحفل الحرمه الخ) ذكر في شرح العباب أن الاسوى اخذ الحرم من كلام أبى الفتح سمع عبارة البصرى بأمر لم فيه أى الاحتمال المذكور في مستندهم وتعليقه فان التعز بمقال اشتغال القلب عادة من الطرفين خاصة بين دواى الفتنة والحصرى كلامهم يجوز ان يكون للتدبير والمشرقة التى يقتض السبيل لا للجرع اه وقوله فان التعز يتألف في عموم وجوده ما طنا أضافاتأمل (قوله اما تعزيتة) أى لا اجزى فلا شاك في حرمتها عليها) وكذلك ورد هالى الاجنبي المعزى بنحو تقبيل الله منكم حرام سم وعش وشتمنا (قوله سلامها الخ) قضية القياس على السلام انها لو كانت مع جميع من النسوة تقبيل الادة ان ماله خلوة عدم الحرمه وهو ظاهر سيما اذا قطع بانتهاء الية عش (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) اعني عش وكذا شتمنا عصبانته وسن لاهل الميت تعز به بعضهم بعضا كاجابه الرولى فيسن للذخ أن يعزى أشاه لان كلامهم مصاب وسن كما استظهره ابن حجر أى والنهاية لما قال التعز به بنحو حواله الله خيرا وتقبل للميت ومنه قولهم الا ان ما أديعش لك فسوه اه (قوله وظاهر كلامهم) بالجرع عاصا على الخلفى (قوله والافضل) الى قول المن ويعزى المسلم فى النهاية والمغنى الا قوله من الدفن الى من الموت (قوله تقرىبا) أى فلا يضر بادة بعض يوم شتمنا أى لا تكره (قوله حديث) أى بعد الثلاثة أيام فان وقع الموتى أثناء يوم ثم من الرابع عش (قوله بان المتقول له من الموت) وهو الله ثم ما يتوهم في شتمنا (قوله هذا ان حضر المعزى الخ) أى وان بعدت المسافة بينهما سافى البلد وينبى أن مثل البلديات وها عش (قوله وكذا ان نحوهم رض الخ) أى ما يحسب بمن اعذر الحاجة وتحصل بالمكاتب من الغائب ويلحق به الحاضر المعدور بمرض ونحوه وفى غير المعدور وقت نهاية (قوله ويكره الجليس لها) عبارة انها يتوافتى ويكره لاهل الميت الاجتماع وكان لانهم الناس للتعزية اه قال عش وينبى ان محل ذلك حيث لم يرتفع على عدم الجليس ضرر كسبهم للمعزى الى كراهته لهم حيث لم يحسب لتقريبهم والافتقار الى كراهة بل فديون الجليس واجبات تغلب على ظنهم لم يحسب ذلك اه وذه وقصة (قوله وهي) أى التعز بمصلا حامية (قوله الامر بالصبر الخ) ظاهر ان التعز به ما لم يتحقق بجموع ما ياتى في الظاهر انه غير مدافعا عن رشدي (قوله بالصبر) هو حبس النفس على كربه يتجمله أو التذيقا قوه وهو معدود ومطلوب عش قوله لو بعد الاجازى ان كان ويحفل الحرمه) ذكر في شرح العباب ان الاسوى اخذ الحرم من كلام أبى الفتح (قوله اما تعزيتة) بنحو تقبيل الله منكم وهو نظير ردها سلامه (قوله وابندواها من الدفن كفى الجموع) واعترضه جمع بان

(د) حدثنا يعزى الى المصنف (المسلم) أى يقال في تعز به (أعظم الله أجره) أى جعله عظماء زيادة الثواب والجزاء فأن دفع ما بعد جمع من صكر اهتداه دعاه بتكثير المصابيح وجعلها أعظم الأجر غير مختصر في تكثير المصابيح كما تقرر قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجره ان هذا اشتهار والمطالع على أنه صلى الله عليه وسلم لما عزي معاذيا بن له (تسبيح) وقع العز بن عبد السلام ان المصاب نفسه لا ثواب فيها لما ليست من الكسب بل في الصبر عليها فان لم يصبر كفر التائب (١٧٧) ألا يشترط في الكفر ان يكون كسبا بل قد يكون غير كسب كالإلحاد

فالجرح لا يغيث التكفير بل هو مصيبة أخرى ودنقل الاستوى كلور ياتي عن الام في باب طلاق السكران ما يصح بان نفس المصيبة يتأب عليها لتصرف به ان كل من الجنون والمرضى المغلوب على عقله ماجور مثاب مكفر عنه بارض فيكم الاجماع اتقاء العقل المستلزم لانتفاء الصبر ويؤيده خلافا لمن زعم أن ظاهر النصوص مع ابن عبد السلام خير المصين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصولا بهم ولا حزن ولا أدى لا نعم حتى الشوكة شا كمالا كثر الله بها من خطاهام مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد صافرت عنه مثل ما كان يعمل به صحابا مقبلا فيه أنه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذي صدمه قبل بسبب المرض أفضل ان الله تعالى وحده تشا اذا مجموع الحديثين ان في المصيبة المرض وغيره جزاء من أي أخذهما لنفسها ولا آخر للصبر عما يجتهد في دفع ما له الا ثواب الامع

مسلم ارشد (قوله حديث) أى حين اذنت التعزية او حين اذارادها قول المتن (وبعزى الى) بفتح الزاي نهاية قول المتن (أعظم الله أجره) أى يستحب ان يبدأ قوله بجلود من تعزية مختصر اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عونه ان في الله عز امكن كل مصيبة وتخلو من كل هال الشؤرك من كل فائت فيه فانه تقوا واياه فارحوا فان المصاب من حم الثواب مفتي اذا انما يقود دانه صلى الله عليه وسلم عزي معاذيا بن له بقوله تعظم الله لك الاجر والهم لك الصبر وروى قتاديا الشكر ومن أحسنه كلى المجموع ان الله اخذوا ما اعطى وكل شئ عنده بأجل مسمى اه (قوله اي جعله) الى قوله على ان هذا في النهاية (قوله وجه الدفاعة ان عظام الاحرام) وقد يقال المراد اعظام احرام هذه المصيبة التي وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مشاهد وهو مستفاد من كلام الشارح سم (قوله ان هذا) اي الدعاء المذكور (هنا) أى في التعزية (قوله لتصرف به) أى الام وكذا الضمير المستتر فيكم (قوله و يؤيده) محل تأمل يصري بواني عنه وعن سم ما يتبين به وجه التأمل (قوله خبر العيصين الى) فاصل يؤيد (قوله من نصب) أى تعب ولا وصف (اي مرض) (قوله لفعله) أى الى ثوابه هذا اذا كان قوله ثواب مماثل تركياوصه او اما اذا كان تركياوصا فلا حذف ولا تقدير (قوله وحديثا) افاذ الى حماتجيب منه بصري (قوله وحديثا) افاذ مجموع الحديثين الى يتأمل فيمن الحديث الاول فاذا جرد التكفير لا الثواب والثاني افاذ ثواب ما كان يعمل قبل لا ثوابا على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف في التكفير سم زاد البصري وولك ان تقول ان كلام الثواب والعقاب قد يطلق على نعمته ونعمته متصل الى العبد بن به في مقابلة كسب يناسب وهذا معنى هو الذي يكثر درانه في الاطلاقات الشرعية وقد يطلق بآراء المعتزلة ونعمته الاصلان الى العبد من مولاهم في الكتب الكلامية انه له عز وجل انا به العاصي وتعذيب المطيع فيجوز ان يكون الواقع في كلام العزم من الاول وفي النص من الثاني فلا تعرض لتفسير الراد في تعليق العز الشعار بالله في نفسه على الثواب بل في النوب والنوط والكسب في النص انطاة الثواب بارض الذي ليس من الكسب شئ فتأمل اه سال كاحدا الانصاف مقتضاها بن نسبة التكليف والانصاف اه أقول وله انما لو انا الخ ظاهر المنع وما زاد السدعير البهري نائبي عن كماله لم يكن له مشوب بالتكليف (قوله انه الى) أى النص (قوله ومثل ذلك لا يتصور في الجنون) قد عرفت ذلك بانه يتصور في ابتداء الشرع في الجنون قبل تمامه والى التعز سم ولان تجيب بعرض بعض افراد الجنون دفعة لا تدري بوجوب ان النص كالمصر في حصول الاحرام لجل مرض بعض ذوال العقل مطلقا (قوله لنفس المصيبة والصبر الى) أى ثواب نفس المصيبة ثواب آخر للصبر عليه (قوله ومنه) أى من الغيبة (قوله وان من اتقى الى) عطف على قوله ان من أصيب الى (قوله فان كان له ذكر كمنون الى) يقتضى حصول ثواب الصبر أيضا وهو محل تأمل المهم الا اذا كان شأنه الصبر على المصائب وهو عازم عليه فيحصل أخذ من الحديث المذكور المتقول أنه من الموت هذا هو المعتبر شرح هر وأول في شرح الروض عبارة المجموع (قوله وجه الدفاعة ان عظام الاحرام غير مختصر في تكثير المصابيح) وقد يقال المراد اعظام احرام هذه المصيبة التي وقعت ولا بد وهذا لا يقتضى طلب مشاهد وهو مستفاد من كلام الشارح (قوله وحديثا) افاذ مجموع الحديثين ان في المصيبة المرض وغيره جزاء من أي أخذهما لنفسها ولا آخر للصبر عما يجتهد في دفع ما له الا ثواب الامع

(٢٣ - (شرواني وابن قاسم - ثالث) الكسب هو النصب على مريض صبر عدا بانه مرضه استمر صبرا الى زوال عقله ورواه سوى بين المررض والجنون في الثواب ومثل ذلك لا يتصور في الجنون فالجل المذكور غلط مشوه الفقه على كونه في الجنون ثم رأيت بعضهم قال في شفاء الجنون وفيه نظر وكلامه ما ذكرته والحاصل ان من أصيب بصبر حصل له ثواب غير التكفير لنفس المصيبة والصبر عليها ومنه كما يقتضي ما كان يعمل به من الخير وعبر ذلك مما ورد في السنن ويتنفي في كافي في العباد وان من اتقى صبره فان كان له ذكر كمنون فهو كذلك

أو أخرجه عن محصله من ذلك التوايبي شيء فإن قلت المخرج في الذهب وان اختير خلافه أن من تخلف عن الجماعة لعذر كرض لا يحصل له
قواما قلت يتبين حله في أنه (١٧٨) ليحصل له ثواب الفعل بكاه ضررنا لا تخاف من الفاعل حقيقة وغيره فهو على حد قوله الاخلاص

بصري وقوله وهو عزم عليه لا يظهر تصويره (قوله) وأخرجه عن سكت عن التكفير فظاهر محصله مع
الجزع لا يقدم عن ابن عبد السلام سم (قوله) لم يحصل الخ في وقتان قاس الصلاة في الغصو بان
يحصل له ثواب المصيبة وصية الجزع (قوله) فإن قلت الخ أي عجز ضاع قولنا شارح ومنه كتابة الخ (قوله)
قلت يتبين حله الخ في التعيين كالمحمول فظهر اذ لا مانع من ظاهر الاحاديث أنه يحصل كمال الثواب سم
(قوله) وما في معناه أي ونظائر من الاسناد (قوله) ولا شاهد لابن عبد السلام الخ في نفسه الشاهد الواضح
مالم يثبت تخصص بان نفس الرض ونحوه من المصائب ترتب عليها ثواب غير التكفير وقد علمت أن كلام
الحدثين السابقين لا دلالة فيه على ذلك بصري وقوله وقد علمت الخ مرافقه (قوله) عام مخصوص أي منه
دعاء الغير وصدة نحو المرض وقول الكردي يعني بخصوص بغيره من أضافته الحسية بسبب الاجماع
اه قبله فظهر كالمظهر مسمى نفاذ البصري (قوله) على الخ الخ متعلق بالاجماع (قوله) في ثواب علمها
فيه نظري في الاول سم ويحجب عنه بان المراد بالثابت على الدعاء حصول تحصيله بسبب (قوله) وقدم المعزى
ينفع الزاوي قول المتن (بالكافر) أي الذي يتوهم في (قوله) ويقسم اليه بالعلم او بصريح الخ كذا في شرحي
الروض والمنهج لكن قضية قول النهاية والمغني أعظم الله أجره وصبرك واخلف ذلك وأوجب مصيبتك أو
نحو ذلك الخ أن وصبرك لا يدمن في حصول التدبير وإنما التردد في بعده (قوله) في تخلف الخ أي في إذا
كان الميت ولما أخرجه عن تخلف به أسنى عبارة النهاية والمغني قال: أهل اللغة إذا أحل حدث مثل الميت
أو غير من الآله والبقال أخاف الله لما بالهمز لأن معناه مدرك مثل ذهاب منك والاختلاف علم أي كان
الله خليفة عليك من فقهه اه (قوله) ولا يدنو الخ قول المتن ويجوز البكاه في النهاية والمغني الاول بل قال
الاسنوي الخ في مخالفة قوله فليس الخ بل قال شارح (قوله) احترم) يشل المؤمن والمعاذ فليراجع (قوله)
وبعزى الكافر الخ أي جواز ما لم يرجع اسلامه والافتدائها به وتغني (قوله) لا كربي أي ومردنها به
ومعنى (قوله) ونس نزع يتما الخ أي الكافر ولو غير محترمه أي ومغني قول المتن (قوله) لا كربي أي ومردنها به
الدعاء عند الميت لأنه المسلم فكان أولى بتقديمه تعظيم الآله سلام والحق كافر ولا يقال أنه أعلم الله أحرك لأنه
لا أعلمها يتوهم مغني قال عرش وفي السؤال في الدرر سابق كثير من الناس في التعزيت بقوله لم
لا مشي أكرم أحد في مكره وقوله هو طامع السوء عندك هل ذلك حائر أو جوامع في الدعاء لهم بالبقاء وهو
بحال والجواب عنه بان الظاهر فيه الجواز لأنهم انما يردون بذلك الدعاء لاهل الميت بعدم ثوابي الهموم
وترادفها عوت غير الميت الاول بعده قريبا سم اه (قوله) وتباعد نزع به كافر محترم الخ أي ما لم يرجع اسلامه
والافتدائها به بكلمة الاشارة الى أنها يتوهم في (قوله) بل قال الاسنوي بقوله الخ ينبغي أن يجري نظيره هذا الكلام
في شبهة الطعام من جيران أهل الكافر فيقال تباعد إذا كان الكافر محترما بل يفهمه ان تسن عبادته على
بحث الاستوى فلا يرجع سم (قوله) ولا تنقص عدلك بضمه ورفعها يتوهم في أي مع تخفيف القاف
وبشددها مع النص عرش (قوله) فليس فيه دعاء الخ فيسمي مع قوله أي لتكثر الجزع في حال قيامه
سم (قوله) بل قال شارح) وهو ان التقية يتوهم في (قوله) بخلاف نحو محار بال الخ فظهر أنه ليس
ذلك بأنه يتصور في ابتداء الشر وعرف الجنون قبل غماد والابن (قوله) وأخرجه عن محصله من ذلك
التوايبي شيء (سكت عن التكفير فظاهر محصله مع الجزع لا يقدم عن ابن عبد السلام (قوله) قلت يتبين
حله الخ في التعيين كالمحمول فظهر اذ لا مانع من ظاهر الاحاديث أنه يحصل كمال الثواب (قوله) في ثواب
علمها) فيه نظري في الاول (قوله) قال الاسنوي بقوله الخ ينبغي أن يجري نظيره هذا الكلام في شبهة الطعام من
جيران أهل الكافر فيقال تباعد إذا كان الكافر محترما بل يفهمه ان تسن عبادته على بحث الاستنوي
فلا يرجع (قوله) فليس فيه دعاء بدم كثر) فيسمي مع قوله أي لتكثر الجزع في حال قيامه (قوله)

لهم في في الاخرة فليس فيه دعاء بدم كثر بل قال شارح لا يحتاج لهذا التأويل أصلا لأنه لا يلزم من كثرة العدد
كونه بوصف الكفر

وظاهر انه لا تنس تعز بتسليمه ثم ادعى خلاف نحو محارب وزان محسن وبارك صلاوات (١٧٩) قتل حيا (وبجوز البكاه) هو بالقصر

المع والسرقة الموت
(عليه) أي أليمت (قبل
الون) أجماعا (وبعد) لما
صحبته الله عليه وسلم
دمعت عينه وهو جالس
على قبر بنسبه وزار قبر أمه
فبكى وأبى من حوله نعم هو
اختيارا خلافا للابن بل
مكره وكافي الاذكار عن
الشافعي والاصحاب للتعز
الصحيح فاذا وجبت فلا تكبى
بأكسبة قالوا وما للوجوب
بارسول الله قال الموت
وحكمته انه أسف على
ما فات وقضية كلام الزينة
بند قبل الموت وبه صرح
القاضي قال اظهر انكر اهنة
فرافقه وعدم الرقة في حاله
وقضية اختصاصه بالوارث
قال شارح والاولى أن
لا يكون يحضره المقتصر
(وبحرم النسب بتعديده)
البغاة ائمة لاحقة الندي
تعداد (شأنه) نحو
واكسبه واجسلا على
انخير الحسن ان من يقال
فيه ذلك فوكله ملكان
يلزانه وبقوله اهتنا
كسنته المهر الزينة في الصد
بالا سبقتين فاشترط في
الاجمع للتعز بم اقتران
التعداد بالكوفة وبقائه
بنحو وكذا والادخل
الملاح والمؤرخ ومع ذلك
الجرم الذنب لا البكاه لان
اقتران الجرم بجائز لا يصير
حولا خلافا لمن ومن ثم رد
أوزر عقولنا قال يحرم

تعز بقا البكاه بنحو محارب بل الحسب في الجبري عن البرماوى مانه وتكره لكونه بارك صلاوات. يتدع ١٨٠
غير اجمع (قوله) ظاهر انه لا تنس الخ) * (قائده) * سئل أبو بكر عن موت الاهل فقال الموت الاب قسم
الظاهر وموت الولد صدق في القوادى وموت الاخ قص الجناح وموت الزوجة حزن ساعة وثلاثون قال الحسن
البصري من ان ذنبا أن لا يعزى الرجل في زوجته وهذا من تغريه ولما عزى صلى الله عليه وسلم في بنته
رقة قال الحسن قد دفن البنات من المكر وترى العسك في الامثال معنى وكتب بعضهم في هامشه مانه
قوله حزن ساعة أي حزن لا اولاد له منها ولا فهو حزن كثير لا سيما اذا تزوج فانه لا ينهاه عيش فكلامه
مجمل على عدم الاولاد اه (قوله هو بالقصر) الى قوله وقضيت الخ في النهاية معنى (قوله هو بالقصر
الخ) أي بالكلام فيه واما البكاه بالمفهوم مكره وعند الرمي قاله شيخنا ولعله في غير النهاية وما مانه فيه
تفصيل يأتي (قوله) اجاعا) لكن الاولى تركه محضرا للتعز نهاية ومعنى وبأني في الشرع منه
(قوله) صلى قبرته وهي أم كاثوم عيش قول المتن (وبعد) أي ولو هذا المعنى (قوله) نعم الخ
أي البكاه بعد الموت نهاية (قوله) اختيارا) أي اما القهرى فلا يدخل تحت التكليف عيش عبارة
البصري لاحكامه أي في الاختيار لان مورد الاحكام انما هو فعل المكلف الاختيارى فذكره مكره لا لانها
اه (قوله) خلاف الاولى) وهو اعتمد معنى قال شيخنا هذا في البكاه بعد الموت واما قوله فباج اه (قوله) كما
في الاذكار الخ) قال السبكي وينبغي ان يقال اذا كان البكاه فعلى الميت وما يخشى عا من عقاب الله تعالى
وأهو اليوم القامة فلا يكره ولا يكون خلافا للابن وان كان الجبرع وعدم التسليم القضاء فبكره أو ما يحرم
انتهى وأثنى على المهر قال الرواية ويستثنى ما اذا لم يصب البكاه فانه لا يدخل تحت النهي لانه مما ملكه البشر
وهذا ظاهره قال بعضهم وان كان محمورا في البكاه على الطفل فلا يبايه بالصبر وجل وان كان اساقدين علمه
وصلاحه مكره وشاعنا فيقله واستحبناه أو باقائه من برة وقامه بمصالحه في ظهر كراهته لضعفه عدم
التعز بانه تعالى قال الزكشي هذا كافي البكاه بموت ما يحرم دفع العين فلا يمنع منها حتى اه معنى وشيخنا
وكذا في النهاية الاقوله والشافعي اظهره قال عيش قوله مر قال بعضهم المصنف اه (قوله) وقضية كلام
الروضة الخ) خلافا للنهاية يقول الاسنى والمغني حيث قالوا واللفظ الاول قال في الرخصة كمالها البكاه قبل الموت
أولى منه بعده وليس معناه كافي الزكشي انه مطلوب وان صرح به القاضي وابن الصباغ لانه أولى بالحرمان
لانه بعده يكره أسفاحا ما فات اه (قوله) وقضية اختصاص الخ) هذه القضية مسلمة ان كانت الصلة
مركبة ولا القضية الاولى العموم يعزى (قوله) قال شارح الخ) اعتمد النهاية معنى كما مر قول المتن (شأنه)
جمع شمال كلال وهو ما تصفه الميت من الطباع الحسنة معنى (قوله) نحو وكفها) الى قوله واشترط
المغني والى قوله وسأفي النهاية الاقوله. ان في الخبر الى واشترط وقوله رذيله الى ومع ذلك (قوله) نافي السبكي
الخ) سألني انه يجوز له من اودى به أو كافر معنى (قوله) واشترط في المجموع الخ) المعنى كلام المجموع
فالبكاه مكره لا يحرم وذل ما سأل من ذمير بكاه لا يحرم جاني اه يحرمي (قوله) والا) أي وانما واشترط
الاقتران عا ذكر (قوله) مثل) أي في الذنب بالجرام (الملاح والمؤرخ) أي مع ان تعدادهما شمائل الاموات
ليس بجرام والمؤرخ من يذكر التوارخ كزدي (قوله) الحرم الذنب) ان اراد في ذاته قطع النظر عن الاقتران

نعم هو اختيارا خلافا للابن الخ) وجبت السبكي انه ان كان البكاه فعلى الميت وما يخشى عا من عقاب الله تعالى
وهو القامة لم يكره ولا يكون خلافا. ولان كان الجبرع وعدم التسليم القضاء فبكره أو ما يحرم
الزكشي هذا كافي البكاه بموت ما يحرم دفع العين فلا يمنع منها حتى وبأني في غير النهاية فلا يدخل
تحت النهي لانه مما ملكه البشر وهذا ظاهره فعل بعضهم في ذلك فقال ان كان لم يصب رقة كالبكاه على
الطفل فلا يبايه بالصبر وجل وان كان اساقدين علمه وصلاحه مكره وشاعنا فيقله فظهر استحبناه أو با
فاته من برة وقامه بمصالحه في ظهر كراهته لضعفه عدم التعز بانه تعالى شرح مر (قوله) بل مكره) أي
بعد الموت (قوله) ومع ذلك الحرم الذنب البكاه) قد يشكل الاشتراط حينئذ

البكاه عند ذنب أو نباحة أو شقي جيب أو شمر شعرا أو ضربا بخدا ان البكاه ما لم يقطع

وهذه الأمور بحكمة مطلقا

وسبأني في الشهادات

في اجتماع آفة محرمة أو آفة

مباحة متبادر بذلك (د) يحرم

(النوح) ولومن غير بكاء

وهو رفع الصوت بالنذب

المصاح في الناحية من

التغليظ الشديدة ومن

ثم كان كبيرة كالذي بعده

(و) يحرم (الجزع يضرب

صدره ويحويه) كشق ثوب

لباس أقرى أو ترك لبس

معتاد كإفالة ابن دقيق العيد

وغيره ولا تعتبر بحيلة التفتة

الذين يفعلونه قال الامام

ويحرم الافراط في رفع

الصوت بالكاء ونفسه في

الاذكار عن الاحباب

* (فرع) لا يعذب ميت

بشيء من ذلك ولو ورد من

تعذيبه بحول عند الجهور

على ما أورد في وثيل يعذب

مالم ينهض لان كونه شعر

روضه فنيا كدنهى الاهل

عن ذلك خرو جاس هذا

التحلاف فان في أحاديث

صحبة ما يشهد به بل

للاطلاق قلت هذه مسائل

مشورة أي بمدة بعضها

من الفصل الاول وبعضها

من الفصل الثاني وهكذا

(يبادر) بغض الدنبا

(يقض من الميت) عتب

موتة ان أمكن مساورة

لقل نفسه عن حسنها بدنها

من مقامها الكريم كما يصح

ضمه على الله عليه وسلم وان

قال جمع محله

بالبكاء فبينا ما تقدم من المحو وان أراد بشرط الاقترب به فلا يظهر التعديل إلا في فعله في الظاهر ما من
 آتفاع على من ان كان منهلما ترفذاته عز رأت سم والرشد ي أشار الى الاشكال للذكر وقتال الاول
 قوله ومع ذلك المحرم النذب الج قد يشكل الاشتراط حيث أنه وقال الثاني قوله واشترط في المجموع الخ
 هذا لا يتبع مع قوله الآتي به ذلك المحرم الخ اذ هو صريح بان النذب في حد ذاته محرم سواء اقترن بالكاء
 لا فتأمل اه (قوله وهذه الأمور محرمة الخ) فيسه نظر بالنسبة للنذب كما (قوله بان البكاء الخ) متعلق
 برد (قوله مطلقا) أي مع البكاء وبدونه وفي ما ذكرناه عن سم والرشد ي (قوله ويحرم النوح الخ) ويكره
 رثا لما ذكرنا ثم وفوضنا له النهي عن المراءى الاول والاستغفاره وبظهر حل النهي عن ذلك على ما ظهر
 فيه تبرع أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثر منه أو على ما يرد داخل من دون ما عد ذلك فزال كثير من
 الأصحاب يبرههم من العلماء بفعله قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

ماذا على من شتم ترية أحمد * ان لا شتم مدى الزمان غاليا

صبت على مصائب لو أنها * صبت على الأيام عدن لبالا

ثمية ومعنى وباني ما وافق في الشرح (قوله ولومن غير بكاء) الى قوله وقيل في النهاية ما في الاقوله من ثم الى
 المن (قوله وهو رفع الصوت بالنذب) فالمرح من كبر من شين يرفع الصوت والنذب فان فقد أحدهما فلا
 حرمه فباقيع الآمن ان بعض الناس يقول كان علما أو كان كبريا لا حرمه بل يسن لغيره كبريا واحسان
 موراكم ومن ذلك المروية التي تفعل في العلماء شخصنا (قوله ومن كان كبيرا الخ) اعنه شخصنا دال ع
 الى خلافة فقتل كل من النذب والنو - صغيرة لا كبيرة كانتا له شخص في باب الشهادات انتهى خطبوني
 ابن حجر ان النوح والجزع كبيرة اه (قوله كشق ثوب الخ) أي وتوسيد وجهه والقائه الرمد على الرأس نهاية
 ومعنى قال ع وشبه الطين بالاولى سواء من جعل على الرأس واليد وغيرهما اه (قوله ونشر الخ)
 أي ومن يربد على أخرى على وجهه بدل على اظهار الجزع ع (قوله وتغيير لباس) يعني غنما بعد ولما
 أسقطها عنها وبأنها (قوله لولا الخ) مبارقة يربد الخ بالاول (قوله عناه) أي للصاب ع (قوله
 كإفالة ابن دقيق) قال الامام والضابط ان كل فعل يتبع في اظهار جزع ينال الاقتصاد والاستسلام
 لله تعالى فهو محرم بما تسمى (قوله يحرم الافراط الخ) خرج الافراط سم (قوله بحول عند الجهور
 الخ) والاصح كإفالة الشيخ أو ما يدعى على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب معني نهاية (قوله أي بمدة
 الخ) أي من غير فتنة بل بالباب والفظن وذلك مسئلة منها الى ما يناسبه مما تقدم وانما جعلها في موضع واحد
 لانه لو فرغها لاحتاج الى أن يقول في أول كل منها قلت وفي آخرها والله أعلم فوذي الى التطويل المنافي لغرضه
 من الاختصار نهاية ومعنى زاد سم فان قلت ففعل كذلك في بقية الابواب قلت لعله لز بادان فيها بالنسبة
 لهذه اه (قوله ندبا) الى قوله قال الزركشي في النهاية وانما في الاقوله وان قال في الفان يكن وقوله بل صرح
 به كثير منهم وما ناله عليه (قوله عتب مونه) أي قبل الاقوله وانما في الاقوله وان قال في الفان يكن وقوله بل صرح
 لغل نفسه أي ووجه نهاية (قوله وان قال جمع الخ) أي لان ما قلناه ليس قطعها بالاحاطة بل بالارتباط
 سم عبارة ع - أفاد هذه الغاية أنه لا فرق في حبس روحه بين من يخاف وفاد وغيره وبين من يحس
 بالادان وتؤخره اه (قوله من حسنها بدنها الخ) ومن ذلك ما أخذ بالعقود القادة ككاهن طاعت بسم يوف
 العاقيد بل المقبوض كان انه ترى شره فاسد او قبض السبع وتلف في بد يوف بدله أمام قبض بالمعاملة
 الفاسدة وقبل كل من العاقدين ما وقع العقد يعنى الدنيا يصح على أن ودماء قبضه ان كان باق وده ان
 كان القاتلا والمطالبة بالاحسن منما لا تحو حصول القبض بالتراضى نعم على كل منهما انم الاقدام على
 (قوله ويحرم الافراط) خرج ذير الافراط (قوله أي بمدة) أي اعتبار بحالها الا شقها وانما يذكر كلا
 منها في محله لانه يؤدي الى القول لاحتجاجه بمثل ذلك ان يقول أول كل واحدة قلت وفي آخرها والله
 أعلم فان قلت ففعل ذلك في بقية الابواب قلت أقوله اني بادان فيها بالنسبة لهذه (قوله وان قال جمع

فبين ما خلف وفاء وأقرب عصى بالاستئذان فان لم يكن بالتركة جش الدين أي أو كان ولم يسهل الضمانه فورا فبينا يظهر سأل الله الولي غرامه
أن يجتاز الواب عليه، وحديثه فترأذمتهم بغير درضاهم بغيره في ذمتهم الولي وأن لم يجز له كايصر حبه كلام الشافعي والأصح بيل مرص به كثير منهم
وذلك للعاجلة والصلة وأن كان ذلك ليس على قاعد الحوالة ولا الضمان فانه في المجموع قال (١٨١) الزكشي وغيره أخذوا من الحديث

الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم

امتنع من الصلاة في مدينة

حتى قال أو قتادة على دينه

وفروا به صحبة الله لما

ضمن الدين إن لم يكن عليه

جعل صلى الله عليه وسلم

يقول لهما عليك والميت

منهم ما يرى قال نعم فصرى

عليه أن الاجنبي كالولي في

ذلك وأنه لا فرق في ذلك بين

أن يتخلف الميت تركته وأن

لا يبقى له من فعل ذلك أن

يسأل الدائن تحلل الميت

تحللا بعد ما يرايقين

وأخرج من خلاف من زعم

أن المشهور أن ذلك التحمل

والضمان لا يصح قال جمع

وصورة ما قاله الشافعي

والأصحاب من الحوالة أن

يقول لا دانش أسقط حاكم

عنه أو أقره وعلى موضه

فأذا فعل ذلك يرى الميت

وزنه المستتر ما التزمه

لأنه استدعاء مالي الغرض

صحيح له وقولهم أن يقول

أني أجور بصورتي

مرصع المجموع أن مجرد

تراضيه بما عجز الدين في ذمة

الولي يبرئ الميت فليزومه فواؤه

الصدق الفاسد عس (قوله بحمله) أي المسبب بالدين كردى (قوله فان لم يكن الخ) مجرد قوله ان

أسكن عجزاً النهاية والغنى فانه ليس بغير حال أصلاً ولتبه غرامه أن يجز له كايصر حبه كلام الشافعي والأصح بيل مرص به كثير منهم

الشافعي الخ (قوله فترأذمتهم الخ) هل الولي حينة. ذلت وفيه من غير حصص من التركة ولأن المال الزم

بطريق التبع فليس له الرجوع على التركة ولا الوقيمن غير حصص منها فظهر سم وبأنه من الدرري

استظهار الثاني ويؤيد قول الشارح إلا فيلزم موافقته ما له وإن تافت التركة يؤيد الأول الجث

الآتي وجواب النزاع فيه (قوله بل مرص به الخ) لاحسن لهذا الاضرب (قوله وذلك) أي البراءة

بذلك نسبة ومضى (قوله فانه) أي قوله وحديثه فترأذمتهم الخ (قوله فانه لا تركشي الخ) أفرد عس

(قوله أن الاجنبي الخ) يقول الزكشي وغيره بصرى (قوله أسقط حقل الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى

بصفة الامر في الأقطار والمناص في الامراء وكان التمسح بانهم على منوال الواحد ويمكن أن يقر بأمره

على صورة الامر ما وكذا الذين في نصاب أسقط بصرى أقول ورسم النسخة الصحيحة على أصل الشارح

مراد اظهره فانه بصيغة الامر من غير تأكيد (قوله استدعاء مال) أي التزامة (قوله وقولهم) أي الجمع

(قوله بمجرد ذلك) أي التراضي (قوله ويبحث عنهم الخ) فظهر أن محل ما ذكره تسلمه فيما اذا انحصرت

الترك في الميت والمتمم ولا يتعلق بنصيبه دون نصيب من عداه من الورثة ولا يتعلق بها بالتركة حيث كان

أجنبيا وقوله كالمولى فيما ذكر بصرى أقول فبعضه تعليل الباحث بأن في ذلك مصطلح الاطلاق وعدم

الاختصاص بصورة التمسح المذكورة (قوله اساعده) أي البحث وكذا خبر ولا ينافيه (قوله ان

ذلك ليس فيه ما الخ) أي اولاً أنه مشروط بمصالح الاضطرار بقا على التركة سم عبارة البصري

أو يقال برأى راعى موقوفه فان تبين أن الاداء متحققا البراءة بمجرد التحمل وان تبين عدم الاداء متحققا البراءة

وتلحق بالتركة أي (قوله استعجاباً) أي قوله وفي المجموع في المعنى والنهاية (قوله ويبحث الأدي الخ)

جزم به النهاية لمضى (قوله وجوب المباداة) أي بقضاء الدين للميت (قوله عند التمكن) أي تمكن

الضمان من التركة (قوله وطلب السقوط) أي مع طلب محققه (قوله ونحو ذلك) أي كان حصصه ما أخبره

بمطل أو غيره كضمان القصب والسرقة وغيره ما يأتى سم (قوله وكذا في وصية نحو الفقراء الخ) أي

فجعب المباداة بتفويض عبارة النهاية والمعنى وذلك عند قبول واجب عند طلب الموصي له العين وكذا عند

المكتنف الوصية للفقراء ونحوهم من ذوي الحاجات أو كان قد أوصى بتجليلها أه قال الرشيدى قوله أو كان

بحمله الخ) أي لأن ما قاله وليس قطعاً بالاحتياط المادى قطعاً (قوله فترأذمتهم بغير درضاهم) هل الولي

حينئذ الوقيمن غير حصص من التركة ولأن المال الزم بطريق التبع فليس له الرجوع على التركة ولا

الوقيمن غير حصص منها فظهر (قوله أخذوا من الحديث الصحيح الخ) قد يناقش في الأخذ بالدين الذى في

الحديث ظاهر في الضمان وهو لا يشترط فيه أن يكون على الضامن دين فكيف يؤخذ ضمان الاجنبي كالولي

في الحوالة التي يشترط فيها أن يكون على المحلل عليه دين وظاهر الحديث براءة الميت بالضمان لكن المتبادر

من الفسقة عدم البراءة بمجرد الضمان وبدل عليان الظاهر انه لو مات الضامن قبل الوفاء ولا تركه لا يسقط

الدين عن الميت وإنما قد أخذوا من نصيبه ما وجدوا مرجع في الحال لا دين فليراجع ثم أتى قول الشارح الآتى

وبحث بعضهم الخ (قوله ان ذلك ليس قطعياً) أي اولاً أنه مشروط بمصالح الاضطرار بقا على التركة

بالتركة (قوله وتنفذ وصيته) وذلك عند قبول واجب عند طلب الموصي له العين وكذا عند المكتنف

الوصية للفقراء ونحوهم من ذوي الحاجات أو كان قد أوصى بتجليلها أه (قوله ونحو ذلك) أي

ونوع فيه وبحال احتمال أن لا يردى الولي بساعده ولا ينافيه ما مر من البراءة بمجرد التحمل لأن ذلك ليس قطعياً بل تخيلاً فافترضت مصلحة

الميت والاحتياط له بقائه في التركة حتى يردى ذلك الدين (و) تنفيذ (وصيته) استعجاباً للبر والرعاهه ويبحث الأدي وجوب بالمباداة عند

التمكن وطلب السقوط ونحو ذلك وكذا في وصية نحو الفقراء وأما أوصى بتجليلها (وبكره في الورثة فترأذمتهم) أي يبدنه

أوامره للنهي الصريح عنه (لانتيندين) (١٨٢) أي خوفه فلا يكبره بل يسكن كما تقي به المصنف اتباع الكثرة وبحسب الأذرى تدب بمبالغة

في سبيل الله كما صرح عن عمر وغيره وفي المجموع عين تنبيه للمشرى أي مكة أو المدينة أو بيت المقدس وينبغي أن يعلق بمحاصل الصالحين ويحذف النفي بالمدينة أفضل منه بمكة لعظم ما جاهد فيه من أوكلام الأئمة ربه (تنبيه) تنافي مقبوما كلامه في مجرد تنبيه والذي يقعنه لا كراهة لانها الله مع الفريشع بالثبتم القضاء بخلافه فمعه على بل هو جسد دل على الرضا لان شأن النفوس النضر عن الموت فتنبيه لا ضرر دليل على حجة الآخرة بل حديث من أحب لقائه الله أحب الله لقائه يدل على تنبيه بحسبه لقائه كقول يلد شريف بل أولي ويسكن الندوى الغمبر الصبح ندوا وفان الله لم يرضه الاوضع وداع غير اليوم وفرداوية عهدهما قول الله الا تزل شغافان تركه نو كلا فهو فضله قاله المصنف واخسن الأذرى

تفصيل غيره بين أن يقوى تركه فتركه أولي وألا ففعله أولي ثم اعترضه بأنه صلى الله عليه وسلم سيد المتوكلين وقد فعله بحسب ما به تشرع من صلى الله عليه وسلم تركه فتركه أولي ثم اعترضه بأنه صلى الله عليه وسلم تركه نو كلا فهو فضله قاله المصنف واخسن الأذرى

كان كان قد صرح بالتأخير بأصل أو غيره كدندن النفس والسرقة كما تفصل ذلك عن الأذرى في شرح العباب (قوله كما تقي به المصنف) في الفتاوى على المشهور (قوله تدب تنبيه) أي الموت (قوله كقول بل بشرى) في هذا القياس لا يخفى (قوله فان تركه نو كلا فهو فضله) هذا يدل على أن التساوي أفضل (قوله ويحب الخ) يمكن أن يرد بان إطلاق التشرع يقتضي أنه في غيره كجلى غير ذلك من المواضع الآن يقال يكفي في التشرع بحسب الجواز سم (قوله وجهه الجواب به)

كان كان قد صرح بالتأخير بأصل أو غيره كدندن النفس والسرقة كما تفصل ذلك عن الأذرى في شرح العباب (قوله كما تقي به المصنف) في الفتاوى على المشهور (قوله تدب تنبيه) أي الموت (قوله كقول بل بشرى) في هذا القياس لا يخفى (قوله فان تركه نو كلا فهو فضله) هذا يدل على أن التساوي أفضل (قوله ويحب الخ) يمكن أن يرد بان إطلاق التشرع يقتضي أنه في غيره كجلى غير ذلك من المواضع الآن يقال يكفي في التشرع بحسب الجواز سم (قوله وجهه الجواب به)

وفارق وجرب نحو اساعة ما غص به بخمر و ر بطاحل الفصد لتيقن فقهه (و يكره اكرهه) أى المريض (عليه) أى التداوى وتناول الدواء لانه نشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعام اللحم أى الصائم لا يكره هو امضاكم (١٨٣) على الطعام والشراب فان الله يعلمهم

وفي الاواخر البغوي في باب ضمن الولاء اذ اعاد الشقة في المداوات حيث اه ولعل يحمله الشفاء اه يخاف منه الخلف ونحوه ولا يخفى بطريقه سم (قوله وارث) أي عدمه وجوب النواي (قوله يخضر) الأولى ولو يخضر بصرى (قوله لتخضر نفعه) هذا صريح في أنه لو لم يقع بأفادته لتساوى وجب وهو قريب عس وتقدم عن الأول ومثله قوله المتن (ويكره اكرهه الخ) أي الإلحاح عليه وان لم نفعه معرفة طبيب وليس المرأة الاكره الشرعي الذي هو التهديد بقوله عاجله طالما أي آخره وله عس (قوله نال شارح الخ) عبارة أنها يتوغلغى وكذا اكرهه على الطعام كالأجموع على ذلك من التشويش ليطعموا محدث لا تكرر وهو مرضا الخ فتنصت معناه البني وغيره وادى الترمذي أنه حسن اه وفي سم عن شرح العبايا ما وافقوه يعلم ذلك أن قول الشارح الا تهابس قالوا الخ منقشة في الاستدلال بالحدث المذكور لا في الحكم ويندفع بذلك ما هنا السيد البصري من أن قصص الشارح على اقل من شأنه قد ينافي في النهاية والمغنى من نقل هذا الحكم من المجموع (قوله واعند في ذلك الخ) أي في بعض التصحيح على التحسين بصرى (قوله فقد ضعفا الخ) أي فقد علم من قال الحسن لا سم من ضعفه زيادة على الجرح الراوي عس (قوله كسند فانه) الحقوه والأوجه في النهاية يتوغلغى قول المتن (وتقبل وجهه) أي أوجه أو غيرهما يقية البدن وانما يقتصر على جلالته الوارد في (قوله ما عناه الخ) أي على ما في الأخرى أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قبل وجوه من قبله في التسليم وسئل علمونه نهاية معنى (قوله والأوجه جعله على صالح الخ) خلافا لما يتوغلغى عبارة ما ينبغي نبيه لاهله ونحوه كقوله السبك وجوازه لغيرهم وفي رواية وضولابا يستقبل البيت الصالح فبعد الصالح وأما غيره فبني أن يكره اه واقره سم قال عس قوله مر وفي نبيه لاهله الخ أي ولو كان غير صالح وقوله مر وجوازه لغيرهم أي سئل ما مانع منه فلا يجوز ذلك من امره أو أجند يتوغلج ولا عكس وقوله مر ولا يابس يستقبل البيت أي في محل كان كما يفيد اطلالنا لمعلوم أن الكلام حيث لا نهو قوله التبرك أو الرقوة الشفقة عليهم وقوله مر وأما غيره فبني الجرح وظاهر أن التبرع وفابا على أي ما إذا كان لم يوصف بصلاح بحيث تبرك به ولا يفسد فبني أن يكون مباحا عس (قوله لغيرهم ذكر) أي لغير أهل البيت وخمهم (قوله ليدب) أي قول المتن ولا ينظر في النهاية والغنى (قوله بل يندب الخ) أي لوليه عس وظاهر أنه ليس بقيد (قوله أو نحوه) أي كإرسال من يضر أهل البلد في داره (قوله أصلا قطع الخ) أي لكثر المصلين عن مباحا بقصا والغنى فان قصد الاعلام بوجه لم يكره أو قصدته الأخبار لكثر المصلين به فهو مستحب اه (قوله كالأهله الخ) أي والماله التي بها يتوغلغى (قوله في الخاصي) أي أوصل خبره لاهله سم قول المتن (في الجاهلية) يسكون العين وكرهه مع تشديد المعصير عليها يتوغلغى (قوله تزييد جرحه بحسنه النباي) أذ حقيقة هذا كبحسنه كافي التبرك كرى (قوله البيت السابق) أي القربى والابسا عس (قوله على تجريد سزن) أي لغيره (قوله أو نعت في جماع الخ) أي أو كانت يفرح أخذها مباحا بصرى (قوله ولا يابن كانت يفرح الخ) وبني أن تكرر اه أيضا كانت يفرح ونحوه ما ذكر ولكنها كانت في ظلم أو فاسق أو مبتدع بصرى أي كايضا في قول الشارح في جماع (قوله ولا يابس) أي قوله وفيه ضعف في النهاية والمغنى الآية الا نظر في نظر العين (قوله فذكر ذلك) أي كل من النظر والمس اعند النهاية يتوغلغى (قوله ورعا رأي ماسي الخ) أي بمرأى أو ساد أو نحوه فيظن عذبا يابسي به لئلا نهايتومتي (قوله ويؤ بالاول) أي اكرهه قول المتن (الابتداء الخ) قد يتوغلغى في نص والمباح على للاحال بصرى قول المتن

ومحلى جواز ذلك ان منس أو فطر (من غير العودة) والاحرم اتعاقا الا فطر أحد الزوجين أو السيد بلا شهرة أو الا الصغير لما يأتى فى النكاح ونظر المذنب لغيره مكره والا (١٨٤) لفرضه ويسن تغديته وجهه من أول غسله الى آخره ويحرم كبه عليه كافر (ومن تغذ غسله)

لا نسل (فان رأى) الغاسل أومعه (خبر) كطيسه يوم استنار وجهه (ذكره) نديا لانه أدى لسكونه الصلبن عليه والدا عين ربه (أو) رأى (غيره) كسواده (حرم ذكره) لانه غيب وقد صرح الامام بكف عين ذكر مساوى الوفى (المصلحة) فجمعا فاسم الخبر

في ممتاهاه بنسب أو بدعة لا يترتب به و يظهر الشرع نفسه لا يترتب عن نظر بقية غيره بل بحسب وجوب الكتم في الاول وهو متجهان ترتيب عليه ضرر (ولو تزعج آخران) أو غيرهما من في اثنين استويا بقرأاً أو نحو ذلك (١٨٥) (أو زوجتان) ولا مرجع أيضاً (أو فرج)

بينهما في الغسل والصلوة والذين قطعوا الزناح وقضيت به وجوب الإقراع على نحو فاضر رفع اليه ذلك وهو متجه (والكافر أحق بقربه بالكافر) في تجهيزه لأنه وليه (وبكره) على المذهب نقلاً لوصية كمال آخر لباس (الكفن المعصر) لرجل وغيره وبكره المقتصر للمرأة وبكره الزعفران كما وكذا أكثر من يحرم عليه الخمر فاسألوه واعتسبوا الزعفران وغيره قول القاضي أي الطلب لا التكره الحرمة وهي بكسر ففتح فوع مخططة من ثياب القطن ويحمله أن لا يكون بقصد طينة أخذها من قول شرع مسلم واعتبه الأخرى بكره الصبوغ ويعوه من ثياب الزينة اه وظاهره أو صريحه أنه لا فرق بين المصبوغ قبل التسعير وبعده وهو ظاهر وتقول القاضي يحرم الثاني ضعيفاً وصوبه الزكوى وقد قال القاضي وغيره يحرم على الخبي لبس الثاني أن يصيب الزينة وهو ضعیف أيضاً كما بينا في فقه شرح العباد (و) بكره حد لا دين عليه مستغرق ولا يورثه ثابته أو يحجب والاحرام (المقالة فيه) بارقتاع عنه مما يليق به للهي الصبيح عنه وأهـ أو داود أما كنهه بيانه

وه فقال مالك هذا ذنبا جاحداً وهما من تفحص يدها فخلدها ذلك تغلبت يدها فمن قيل لا يلقى وما لا في المدينة معني وبصرى (قوله في نحو جاهر بنسب الخ) أهل الأولى في متجاهر بنسب الخ أي كالظلم (قوله) و يظهر الشرع (الخ) ويثبت في كتابه الآخر أن يحد ذلك من الستة بدعته عند المظنين على حاله الما قبل الما لمعلم بنجر و زنتهم و نهاية أو لولا في قسامة يأتي ذلك في الفاسق المستر بالنسبة للمظنين على حاله الما قبل الما لمعلم بنجر و زنتهم و نهاية أو لولا في قسامة يأتي ذلك في الفاسق المستر بالنسبة للمظنين الما في النهاية في المبتدع دون الفاسق عبارة الأولى والوجه كما قال الآخر أن يقال إذا رأى من مبتدع امرأة خبير كماله لا يبعد ما به لا يحمل الناس على الإغراء به وحينئذ كتمان لمن المتجاهر بالنسب والظلم للأنفة بذكر حاله ما اه (قوله في الاول) أي فيما إذا رأى خيراً في نحو متجاهر بنسب أو بدعة (قوله) وقضيت أي التعليل (قوله) وجوب الإقراع أي على نحو فاضل الخ) ولا ينافيه كون الترتيب مستحباً لأنه يجب قطع الزناح وتعاونه في فصل الترفع وجب ذلك أما بالنسبة اليه ما فلا يظهر الوجه بحيث فرض استعجاب الترتيب لأنه حينئذ يجوز ذلك منه مخالفة الترتيب مع عدم التساوي فكيف معه بصرى وعش قول المتن (والكافر أحق الخ) من فريه المسلم نهاية ومعني (قوله) لأنه وليه) أقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض فإن لم يكن قوله المسلم نهاية ومعني (قوله) نقلاً لوصية) أي أي الحكم بيني على ما نقل عن الشافعي من أنه على حل المعصر لاجل وصيته فأنه يدل على الحرمة كرهى (قوله) كمالاً خال لباس عبارة عن ذلك وكذا المعصر على ما حدث به الأحاديث ولختاره البكر وغيره ولم يبالوا بنسب الشافعي على حله قدعاً للعمل بوصيته اه أي أنه إذا صار الحديث فهو مذهبي (قوله للرجل) إلى قوله كافي النهاية والفتي (قوله) وكذا أكثر الخ) أي حيث كثر الأمران بحيث يسمى من عرفنا في عرفه ما قدمه مر ويثبت مثل ذلك كراهة المعصر (فرج) * وقع السؤال في الدرس من حكم ما يقع كثيراً في مصر أو غيرها من جعل الحدية في الديار متروكة جارية وأجبتنا عنه بان الذي ينبغي أن يحرم ذلك في الرجال طرحة معلم مـ في الحديث بكره في النساء والصبيان عش عبارة البصري قوله وكذا أكثره يعني أن يكون المعصر كذلك أن لا ينافر عنه اه (قوله) لمن يحرم عليه الخمر (خرج نحو الصبي لجواز الخمر وله في الحلية سم (قوله) ويحله) أي عدم الكراهة (قوله وظاهر الخ) أي قول شرع مسلم (وقوله) أنه لا فرق الخ) أي في الكراهة (قوله) يحرم الثاني) أي المصبوغ بعد التسعير (قوله وهو ضعيف الخ) أي قول القاضي وغيره ويحرم الخ (قوله) بارقتاع عنه) إلى قوله واعترض في النهاية الأولى وقبل المتن وإلى قوله والظاهر في الغنى الاما ذكر (قوله) عما يليق به) أي وان اعتاد الحدية في حياته ومراوى اه بصري (قوله) وسبوغه) أي كونه سابغاً كرهى عبارة عش أي كونه سابغاً اه (قوله) فلنجس الخ) أي يتخذ أيضاً ظاهراً سابغاً نية (قوله) فانهم يترادون الخ) فان قيل ظاهر الحديث استمرالا كتمان حال تراودهم ولا نهاية له وقد بنى في ذلك ما مر مر في الحديث قبله أنه يسلب لباسه يعاقله كمن أن عجباً بأنه يسلب باعتباره الخالة التي نشأ بها كثير من أمهم إذا تراودوا ويكون على صورته التي دنفوا أو أمورا لا تحولا يقاس عليها في كلام بعضهم ما نصبر به عش (قوله) وقيل المراد بتجسين الخ) يفحص اعتباراً من سم (قوله) ثم من كمن فـ الخ) فـ يجب أن لا يترتب عليه ليس الصالح بنحو السبوغ والكفاة جعابين الليليين سم (قوله) وعلم بخرقة سوا تمسافه كالنظر (قوله) كمالاً خال لباس) أي أنه يحرم وصية (قوله) لمن يحرم عا ما خرج خرج نحو الصبي لجواز الخمر وله في الحلية (قوله) وقيل المراد بتجسينه كونه من جنس يفحص اعتباراً من سم (قوله) ومن ثم كمن فـ الخ) فـ يجب أن لا يترتب عليه ليس الصالح بنحو السبوغ والكفاة جعابين الليليين سم (قوله)

(٢٤) - (شرح وادع قاسم - نالت) ونظافته وسبوغه وكثافته فسته لخر مسلم اذا كفن أحاطه فحسب وروى ابن عدى خبر حسبوا أ كفنوا ما كمن فأنهم يترادون في قبورهم وقيل المراد بتجسينه كونه من جنس (أو في من الجدي) لأنه لا يدينوا لحي أحق بالجدد كقوله الصدوق كرم الله وجهه واعترض بان المذهب نقلاً لا بالأول ولا بتجديس ثم كفن فيصلى الله عليه وسلم

والظاهر أنه باعتبارهم ظاهر كلامهم أجزاء الـليس وأن تم تقبـل مقولـة أصـلاً ومـرماقـه (والصـحـيـح الـكـثـيـر تـقـبـلـه فـي أـبواب) (والصـحـيـه كـبـالـفـسـة
فـلـذـلـك) أـضـاً وندـموا أـشـأـر بأبواب أنـه مـثـلـه عـدد الـاصـفـة مـن الـحـر و الـصـيـدون الـبـالـغ (والمـنـطـوى) (أي ذـو الـسـاقـي) (الـمـصـنـع) فلا
يـقـد يـشـدروا لـيـفـعـل الـامـرضـة العـر ما لـيـكـن فـي الـمـجـمـوع عـن الـامـه من رأس التـركـة كـمـثـالـمـن عـلـمـمـو: مـوأنـه لـيـس لـغـر مـ ولـا وارتـمـعـو مـجـز م
بـه فـي الـأفـر و مـظـاهـر ذلـك أنـمـن عـقـل عـلى الـنـدب و جـه تـقد ر تـسـلـمـه مـانـه تـسـاعـب مـن غـالـيـس مـع مـن الـبـالـصـحـة فـلـا يـلـبـث و لا يـنـاقـضه قـول الـام بعد
ذلـك يـسـطـر مـن دلوام يـكـن حـنوط (١٨٦) ولا كـلـور فـي شـي من ذلـك ر حـوت مـن حـيـث لـان هـذا فـي الـأجـزاء المـنـافـي للـوجـوب و الـأولـى فـأنـه مـع

انه باقوا قوم) أى باجماع الصحابة رضوا الله تعالى عنهم (قوله وم) أى فى التكفين (قوله والصبية) الى قول ولا غيرهم ولا يخفى خلاف

المن مسموب في الهياض التي (قوله والصية) أي والخطي معنى (قوله لمن في المجموع) أي قوله ولا ينافيه
أقره ع ش (قوله وظاهر ذلك) (الح) أي ماني المجموع عن الأم (قوله ولا ينافيه) أي ما مر عن المجموع

عند الكل وأفتى ابن الصلاح
 (قوله من ذلك) أي من الاكتفان والاعتسال (قوله لان هذا) أي ما في أم خروا الجار متعلق بعهد المنفعة
 و (قوله والاول) أي القول الاول في الام (قوله عند جسم) أي ويبحر عن عند جسم أم خروية (قوله وأفتى
 ابن ناظم) ثبت المال وقف

ابن الصلاح (الح) اعتمد هذه النهاية والمعنى كما مر في الغسل (قوله الا ان اطرد ذلك الح) اعمل المراد الاطرد من
الركن لانه على قطن او لا
الركن لانه على قطن او لا
الركن لانه على قطن او لا

(الح) فديقال قضية كون الاطرا مع العلم كشرطه ان يعطى ايضا الشوب الثاني والثالث بشرط الاطرا
والعلو الآن بقسمة اتم القطر والخط وفيه نظر - ويقع في النكاح من الاعراب ما نضاه قال

ابن الاساذان قد الواقف بالى اكفان الواجب والا كمل اتبع وان اطاق واقتض العادته انزل عليه

النفاس أى حال حياته فيزلله الكسوة ويخرجو بادون العيب قول المتن (الرجال) أى يند بانهاية (قوله

ویردبان شد الا بستم لازم
ادعی الی زرا عزم سم (قوله اجزم) ای کافی فی سقوط الطلب بشرط جوازہ ان لا یکون الخ علی ہیئہ

الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب

الطبيب كافة الناس ولا يحمل الجنائز الا الرجال

في المجموع قبل (قوله يعني قبة الخ) عبارة المغني والنهاية وهو سر فروق حجة وأقبة أو مكبة لانه أستراليا اه
لضعف النساء عنه فكم (قوله روى السفي الخ) ربه النهاية عبارة وأول من غطي نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة

لكن كان الخائف ويعمل على سر وأولوح وأحس وأبى

و (قوله في جنازة الخ) خبر، والجمله خبر ان و (قوله بأمره) متعلق باتخذو (قوله باطل خبر وزعم الخ) قوله
انتبه أي ما في المجموع (قوله و يغرض بذلك أي يرد والاصل الحق (قوله اني رآته الخ) صفة فعل الخ

بين الدالين (قوله الآن اطر داخل) لعل المراد الاطراد من الترتيب كان لتحقيقه دائماً أو غالباً لكن المتبادر ان

كبير على نحو بدأوكف
وهذه تحاف مناسقه طها

(قوله فانه) وان اذى الى ارض اعرج (قوله وحمل كبير على نحو يد اوكف) يبيع ولذا صير على نحو
كف (قوله قال المجموع قبل هي اول من حل كذا) وروى البيهقي الخ قال مر في شرحه وأول من

فلا بأس بحمله على الأيدي والرقاب كذا قالوا ويجه أن يحمله الم يغلب على الظن بغيره قبل ذلك والأوجب حمله كذلك ولا (قوله)

فقد رآه بالحسنة المأجور قال في المجموع قيل هي أول من حلت كذلك زوروي المهيبي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن

المخادمو بهرض صحه ذلك قد يقال هو لا ينافي بما قيل ان اول من فعل به ذلك زينب لان المراد اول من فعل به ذلك الذي رواه بالحديث

(قوله فاطمة) مبتدأ وجه الظاهر أنها تلخ خبر قول المتن (ولا يكره الر كوا) أي لا بأس به بمعنى (قوله
 أي الجنائز) أي قوله وبؤيد في النهاية لا قوله خلافاً له وبأي قوله ووقع في الجموع بأساند ضعيف قوله
 قال شارح وقوله واعترض إلى أنهم وكذا في المعنى الأقوله ورد إلى ويجوز (قوله لغيره) أي تضعف
 وبعد مكانها بمعنى قول المتن (باباع السلام) أي شبه عش قول المتن (جنائز قريه الكافر) ولا يبعد
 كإله الأذرى الخالق والجو والمساكن بالقرسيه يلحق به أي المولى والمالك في العبادة فيما يظهر نهاية
 ومعنى (قوله أنه صلى الله عليه وسلم أمرا) بدين خبر أبي داود عبارة أنها يتناول المار وأه وأه وأه وغيره
 عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال للمامات أو طاب أثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلته إن علمنا الضال
 قدمت قالنا طاق فواره اه (قوله لا دلل به) أي في الخبر على مطلق القرابة بمعنى (قوله أنه) أي
 لما كرم الله وجهه نهاية (قوله ورد) أي نزع الاستوى (قوله وبقرضه) أي فرض لزوم تجهيزه في طلب
 على كرم الله وجهه بمخصوصه (قوله فلا يزال الخ) أي إذا كان منة كتمان استغفار غيره عليه من أهل ملته
 نهاية (قوله ويجوز الخ) أي مع الكراهة بمعنى (قوله يارة قومه) أي يفرق بينه الكافر نهاية (قوله
 وكافر يسير و) الخ) مفهومه أنه يحرم عليه ذلك إذا كان غير متعوق بسبب وقوعه في الحاشية عن الشائى
 ولو قيل بكراهة معناه كان المعذور كراهة اتباع جنازته لم يكن بعده أو سابقاً للشرح هو انزله فبور
 السقام واستحساناً لما ورد في غير مجاوهه جموعاً مشام للقر بيؤد في موضع التعيير بالاحتكام
 الكراهة لأن وادهم اعدم الحرم وتدل ذلك مقابته بكلام المساورى عش (قوله لا يقرض) أي على
 ذلك الشارح (قوله بأن الأوجه تقيد الخ) خلافاً للمعنى وإنما يتوقف بقاءه بعد التقيد بما ذكره لوجه
 للتخصيص بالجار فلا تأمل بصري (قوله أي تخوفه) أي قريه ساجد واللام متعلق بإسلام (قوله وأه
 انتن حو مالم) سابق خلافاً في هاشم وزاد القبول والرجال سم وتقدم عن عش ان المعذور الكراهة
 (قوله وبه) أي بالتأخير قول المتن (الفاظ) بفتح العين وسكونها نهاية (قوله ولو بالذ كرا) فرضوا كراهة
 رفع الصوت بمحافل السير وسكونه أي ذلك في الحضور وعند غسله وتكفينه وضعتي النعش وبعد
 الوصول إلى المقبرة قال فيمنه لا يبعد أن الحكم كذلك فلا يرجع سم على ج اه عش (قوله كرهوه
 حينئذ) عبارة النهاية والمعنى كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذ كرا واختار والصاب إلى الجموع
 ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير مع الجنائز اه قال عش ولو قيل يندب ما يفعل لأن
 أمام الجنائز من الممانعة وغيرهم لم يعدل أن في كراهة والمبست وتعرضوا لتكليمه في حوزته فلا يرجع اه
 وفيه وقفة طاهرة (قوله استغفر والاحكم) أي قول المنادى مع الجنائز استغفر والخ نهاية (قوله
 لا تغفرك الله) كان مراد رضي الله تعالى عنه لا يستغفره أي لا يستغفره إلا أن بالسنان جهرًا لكونه
 بدعة ثم استدل الدعاء بقوله غفر الله لك اهـ بالبعد عن مكان الظاهر إلا أن بالواو ولعل الحكم في تركها
 نحو وجهه مخرج الزح في الظاهر أنه حدث غالب على الظن ان اشتغالهم بالجهر بالذ كرا يمنع من معصية
 كعبه غيبة نزول الكراهة بصري أقول تأويله الحديث بعد ذكر حسن جدي في الغاية وحله سم على
 ظاهره فقال يستفاد من قول ابن عمر المذكور وجوز التأديب والذ كرا في الدعاء على من وقع منه ما لا يليق
 لكن في جواز ذلك لغيره نحو العالم نظر اه (قوله بل يسكت) أي لا يرفع صوته عبارة النهاية وتولته عزيل
 غطي نعشه في الإسلام يقال ابن عبد الله فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعدها ينسب بنت عيسى
 وكانت رآته بالحشمه لها حوت وأوصيته شرح هو (قوله ويجوز له يارة قومه) أي مع الكراهة شرح
 هو (قوله بجاه اسلام) أي لغير الملت كجاه معلوم (قوله وأههم المتن حرمه مالم) سابق خلافاً في هاشم يارة
 القبول والرجال (قوله ولو بالذ كرا) والقراءة فرضوا كراهة رفع الصوت بمحافل السير وسكونه أي ذلك
 في الحضور وعند غسله وتكفينه وضعتي النعش وبعد الوصول إلى المقبرة إلى دفنه ولا يبعد أن الحكم كذلك
 فلا يرجع (قوله ومن قال ابن عمر) استفاد من قول ابن عمر المذكور وجوز التأديب والذ كرا بالبدعاء

وعلى ذلك من زين
 فاحسنه وأمرسته (ولا
 يكره الر كوا) بقى الر جوع
 منها) أي الجنائز لقلعه صلى
 الله عليه وسلم له ر واهم سلم
 خلافاً في الذها لغيره سلم
 كس (ولا بأس باتباع)
 بالتشديد (المسلم جنازة
 قريه الكافر) فلا كراهة
 فيمنه خلافاً له وبأي خبر أبي
 داود وغيره بسند حسن
 ووقع في الجموع بأساند
 ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم
 أمر علماء كرامته وجهه أن
 يوارى بأطراف قال الاستوى
 ولا يدل بطلانه كان يرمه
 تجهيزه بموت في حياته وبرد
 كان له أولاد غيره وبقرضه
 فلا يرمه في ذلك بنفسه
 فكان البطل في قوله
 بنفسه ويجوز له يارة قومه
 أيضاً وكقر بسنن ومالك
 قال شارح وجهاً واعتراض
 بأن الأوجه تقيد مراح
 اسلام أي تخوفه يمه أو
 خشية فتنة وأههم المتن حرمه
 اتباع المسلم جنازة كافر غير
 منحصر قرب وبه صرح
 الشائى (ويكره الفاظ) وهو
 رفع الصوت ولو بالذ كرا
 والقراءة (في المشي مع
 الجنائز) لأن الصواب فرضي
 الله عنهم كرهوه معذور
 رواه البيهقي وكراهة الحسن
 وغيره واستغفر والاحكم ومن
 ثم قال ابن عمر لقائه لا غفر
 الله لك بل يسكت متفكراً
 في الموت وما يتعلق به وفاته
 النهي إذا كراهة له سراً

(واتباعها) باسكان التاء

(نذر) بحجره وأعبرها

اجبالا لانه تعالى ومع ومن ثم

قبل بحرمته وكذلك عند القبر

ثم القود عند هذا المصاح

السه دياس به كجوه ظاهر

ويؤيده ما مر من الجعير

عند اهل (ولواختلط) من

يصل عليه بن لا يصل عليه

كان شبيه (مسلمون أو

مسلم (كقار) أو شهد أو

سقط ثم نظره في أمار فحسنة

بغيره وتعدو غير بعضهم

بعض (وجب غسل الجعير)

وتكفيهم وقد فهم من حيث

المالك فالانقياض حيث

لا تركه ولا أنشأ من تركه

كل تحجير واحد بالقرعة

فما يظهر وبغير كآثار

السه بعضهم تفاوت مؤثر

تحجيرهم للضرورة

(والصلاة) عليهم ألا يفتق

الاتيان بالواجب الا بذلك

وقوله لا أنوي هذا تردد

بين واجب وحرام فلا يقدم

الحرام على القاصدة برد

بانه لا يكون حراما لاعم العلم

يعني واما مع الجهل فلا على

أن ذلك لا رد في الصلاة

أصلانه تحجبها بالمسلم

وغير نحو الشفيع نيته

ولا في غسل الكافر لباحته

ثم رأيت حشوا أشار لذلك

(فان شاء صلى على الجعير)

صلاة واحدة (بقصد المسلم)

وغير نحو الشهد (وهو

الافضل والنصوص) وليس

هنا صالة على كافر حقيقة

والتي تارة

يشتمل بالتفكير في الموت الخ وهي احسن (قوله لاحجر الاله بدعة الخ) وما يقوله جبهة القراء من
القرعة بالخط وخارج الكلام عن موضوعه فمما يجب انكاره نهايتموه في قال عرش قوله فحرام الخ
اي وليس ذلك خاصا بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقا ومنه ما ليس به العادة الا كما من قراءة رأسه
ونحوهم اه قول المتن (واتباعها سار) ظاهر ولو كافر او امانع من فلان العلم موجودة عرش (قوله
ثم القود عند هذا الخ) عبارة النهائية تتم لواحتج الى الدين سلاف الى السلاف الخاطئة الظاهر أنه لا يكره حمل
السراج والشبهه ونحوهما ولو لا سبب سبب لاحتج احسان الدين واحكامه اه قول المتن (ولو اختلط الخ)
يرد على الظن في استباحه الحرم بغيره من يظهر أنه من حيث نحو الطب واي الحرم لان فصل ذلك يؤدي الى
أو تركه بحرم بالنسبة للحرم بخلاف تركه فان غايته ترك سنة بالنسبة لغيره واما من حيث التسكين فلو قلنا
ان الواجب سائر العوز وان الاقتصار على ما يؤتم فالامر واضح والافعال نظير مصرى عبارة عرش وكتب
العلامة انشأ برى مائه انظر لو اختلط الحرم بغيره هل يقط رأس الجميع احتياطا للستر ولا احتياطا
للحرام وقد تبعه الثاني لان الخط يتصرف من غير ما يخالف ستر ما ادعى العورة اه والاقرب الاول لان
الخط يتصرف للميت فلا يتركه للقرين الا انظر لقطع والخلاف في ذلك ثم رأيت في كلامهم ما يصرح
بوجوب تغطية الجميع بغير الخط اه قوله ثم رأيت في كلامهم الخ فيمنظر بل بمسلك كلامهم سم كما
بأقوال الاول (قوله من يصل عليه) التي قوله وقول الاسنوي في النهاية والخفي الا قوله من بيت المال الى المتن
(قوله لم يظهر فيه أمار فحسنة) عبارة النهائية والغنى أو سقط صلى عليه بسبب لا يصل عليه اه (قوله ولا
أخرج من تركه كل تحجير واحد الخ) وقد قال يخرج من تركه كل آفة كفاية واحدا من اذان من بيت
المال لان القرعة لا تؤثر في الاموال الخ لم يوجد يحصل يؤخذ منه ما زاد أخذ من بيت المال كإيمان شخص
لاماله وبقي ما كان المشتهر من ذلك أو ربما كلف يكون الحال فلا نهيها لاجبها من بيت المال اللهم
الآن يقال بجهز ان هذا يتغير ذلك الضرر ودلانه وسببه التحجير لمسلم عرش أي كجوه ظاهر اطلاق المتن
وقضية تعليل الشارح الا (قوله بالقرعة الخ) يظهر أن أقرع ليس للخروج بل لتخصيص الخرج
وان كان كلامه الى الاول أميل بصري وقد يندفع بذلك ما تقدم أن نفا عن عرش (قوله وبغير الخ) هل
لما راد منه أن يخرج من تركه كل ما يليقه ومعنى الاعتزال احتمال أن القرعة تؤدي الى أن يجهز الواحد
منهم بما يخرج من تركه الغير بحسب نفس الامر أو اراد أنه يخرج من تركه كل تحجير بلافقار بينهم
ومعنى الاعتزال أن أحدهم لا يتغير ما هو الا من كونه تحجير كل لا نقابه بحسب نامل فان كان المراد الثاني
فيظهر أن ما اعتبر أقوله لانه أحوط بصري أقول كلام الشارح كالصرح في الاول كما مر منه (قوله الا بذلك)
أي بغير الشكل والصلاة عليه (قوله وقوله الاسنوي الخ) أي معارض للعلم المذكورة (قوله هذا) أي
تحجير الشكل والصلاة عليه (قوله تردد) بصيغة الماضي (قوله من واجب) أي نظرا لاحتسار الفرق
الاول وحرام أي نظرا لاحتسار الفرق الثاني (قوله على القاعدة) أي فاعدا اذا جتمع المانع والمقتضى
يقدم المانع ويحتمل قاعدة ان حذر المانع مقدم على جلب المصالح (قوله ودالخ) خبر وقول الاسنوي
الخ (قوله بانه لا يكون حراما الخ) قضية هذا الرد أنه لو اختلط حرم بغيره ما يلزم وجوب ستر رأس الجميع
وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخط على الجميع لعدم توقف التسكين عليه بل على الغائض أولى مع حوته على
الحرم فليتأمل اه وتقديم اقتراب عرش القضية المذكورة واما قول عرش (لا يعيد الخ) هذا في نفس
الكفن يقطع النظر عن ستر الرأس وعدمه كجوه ظاهر بخلاف ما مر من عرش (قوله هل أن ذلك الخ)
اقتصر على هذا الجواب النهائية والغنى ولعله لان الجواب الاول يمكن ان يعارض بمثله فقال لا يكون واجبا
للاجمع العلم يعني الخ (قوله ذلك) أي الجواب العالي (قوله صلا واحدة) التي قول المتن ويشترط
على من وقع منه ما يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر (قوله بربانه لا يكون حراما لاعم العلم بعينه)
قضية هذا الرد أنه لو اختلط حرم بغيره ما يلزم وجوب ستر رأس الجميع وبغيره نظر ولا يبعد امتناع الخط على

و يقول هـ في الأولى اللهم اغفر للمسلم منهم (وعلى واحد فواحد ناولا الصلاة عليه ان كان (١٨٩) مسلما) أو غير نحو شريد وغيره في قوله

النسبة للشرود نواه
بانه لا ضرورة لاسكان
الكيفية الأولى وبجواب
بانه لا ضرورة لاسكان
فصل الى فراغ غسل الباقي
بل قد يهين ان أدى
التأخير الى تغير وكذا تتغير
الأولى لو تم غسل الجسم وكان
الافرايدوي الى ان تغير المتأخر
(ويقول في الكيفية الأولى
اللهم اغفر للمسلمين منهم
كلمة في الشاذ (اللهم اغفر
له ان كان مسلما) ولا يتول
في الخسلاط نحو الشهيد
غيره اللهم اغفر له ان كان غير
شريد بل يعاقب ويدفون
في الأولى بيمينه قانوا وقام
الكفار (ويشترط ان تقا
لصحة الصلاة تغسله)
أو تيمم بشرطه لانه المتقول
وتتر بلا للصلاة منزلة
صلاته ومن ثم اشترط طهارة
كفنه ايضا الى فراغ الصلاة
عليه (وتكره قبل تكفينه)
واستشكل الفرق مع ان كالا
من المعنيتين موجود فيه
وقد يجاب بأنه أخف بدليل
النسب للفصل دونه وان من
على بلا طهر بعد وعار يا
لا بعد ثم رأيت خضعا أجاب
بذلك (فلا يمان بدم ونحوه)
تكونه في عرق أو يجر
(د) قد (تعدواخره) منه
(وغسله وتيممه بصل عليه)
لأن الشراء واعترضه
الافري وغيره والمطابقا
منه بل أمنت ان الشراء

في النهاية الاقوله ويقول هـ في المتن وقوله ومن ثم الى المتن وقوله ثم رأيت الى المتن وكذا في المتن الاقوله و
الح (قوله ويقول هـ في الأولى) أي في الصورة الأولى من الصور المتقدمة وهي صورة التسلط بالمسلمين
بفكار بخلاف بقية الصور بخلاف الشاهد بغيره بصرى أي فطاني الدعاء بها أخصاها بالي (قوله أو
غير نحو الشهيد) أي يقول في الثانية ان كان غير شريد ولو كان هو الذي صلى عليه فغسله وتيممه (قوله أو
(قوله للشرود) أي ان نسي صلاته من المسلم شهادته (قوله بل قد يتغير) أي افراد كل صلاة (قوله وان
أدى التأخير الى تغير) أي لشدة حروكته أو في ثيابه (قوله بل قد يتغير) أي افراد كل صلاة (قوله وان
ما من تكرار بصرى (قوله ويقول الح) عبارة النهاية ولا يحتاج الى الثانية والثالثة لتفادها فهاذا
وهو دعاؤه بالغرقة للكفار ولو تعارضت بينتان بسلامة وكفره غسل وصل عليه نوى الصلاة عليه ان كان
مسلم وفي المجموع عن المتولي لو مات في شهده عدل بسلامة قبل موته لم يحكم بشهادته في تورث قريبه
المسلم منه ولا حوام قريبه الكافر بخلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه ولو أبغاه فوجهاً وأصعبها
القبول اه قال عـ وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعقلها (قوله غير شريد) أي أو سقط الاصل
عليه (قوله ويدفون في الأولى الح) أي سواء كان الميت الكافر بالغ أو صبيا أو لغيره من أحكام الدنيا
وأطفل المبركين فيها كقار عـ قول المتن (وتكره قبل تكفينه) أي فلا تحرم ولو بدون ستر العورة
والأولى بالمادة الصلاة عليه في هذه الحالة اذا خفف من تأخيرها الى تمام التكفين خروج لحسن كدم أو
نحوه عـ (قوله واستشكل الفرق الح) أي بين الفصل والتكفين بان جعل أحدهما شرطاً لصحة الصلاة
دون الآخر مع ان كلا من المعنيين المذكورين في الفصل من كونه مغتسلاً وتزيل الصلاة عليه منزلة صلاته
موجود في التكفين ايضا كروى (قوله بانه أخف) أي ترك السراخض من ترك الطهارة معنى عبارة النهاية
بان باب التكفين أوسع من الفصل اه (قوله وقد تعدواخره) أي وجب عليه (قوله) وتضمنه أنه لا يصلح على فائد
لطهوره من البت سم ومرع عن عـ ما وافقه بل قول الشارع كالتأخير وداخل صريح في ذلك (قوله
وتيممه) الوار بجنى أو يكعبه بالنهاية والغنى قول المتن (لم يصل عليه) هذا هو العبد دخل الجمع من المتأخرين
حين زعموا ان الشرط انما يتغير على ثيابه يتصور الغنى لم يصل عليه فكله الشيطان المتولي واقره وقال
المجموع عن اختلافه في بعض المتأخرين ولا وجه لترك الصلاة عليه لان الميسر لا يسقط بالمعصية ان قال
وبسط الادري الكلام في المسئلة والقلب الى ما قاله بعض المتأخرين أميل الى الذي تلقاه من مشايخنا
ما في المتن اه وبنفي تقليد ذلك الجمل لاسباب الفرق في حجتنا الراعي فيه غير واحد ان زعم الميت وجها
لخاطر أهله (قوله بمانه) أي بأدلة بعضه فاقوله بل أمنت ما أتوا به اعطف على قوله من سوا افراد الغدير
وعتبار لفظ ما (قوله ولا كذلك هنا) أي فان الشارع لم يجد دلائله وفتاوى وجوب تقديم الصلاة على الدفن
لاستدعي الخلاف في الوقت المحدود عـ (قوله لصحة الصلاة) الى قوله ولم يات في النهاية والغنى الاقوله
هو لقب السهيل (قوله ان لا يقدم الح) ويشترط أيضاً ان يجمعهم لمكان واحد كقوله الاقوله وان لا يزيد
ما بينهما في غير المسجد على ثلثين فتوزع تقريرها بغير بلا لامتياز منزلة الامام في ادالنهاية يؤخذ منه كراهة
الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل الغائب أولى مع حرمته على الحرم فسلم (قوله ويقول هـ في الأولى)
أي واما الثانية فيسوغ الدعاء للمسلمين لان الشهيد وان امتنع الصلاة عليه لا يمنع الدعاء به بخلاف غير
وساقي في كلام الشارح (قوله بتقديم غسله أو تيممه) انتظر فاقد الطهورين (قوله وقد يجاب الح) قد يقال
هذا الجواب انما يصلح في حاله على اختلاف الحكم (قوله وقد تعدواخره) أي وجب عليه (قوله) وتضمنه أنه لا يصلح على فائد
بأنه لا يصلح على فائد الطهورين من الميت (قوله) وقد بان ذلك الح قد بناه ع في هذا لوجوب
الصلاة عليه قبل الدفن وان لم تكن عن القضاء كصلاة التيمم في الحضر فقد راعوا حرمته هنا كراعى حرمته
(قوله في المتن ان لا يتقدم على الجنازة بالحاضر الح) وفي الو وضو بشرط ان لا يكون بينه وبينها وبينها

انما اعتبر بعد القدرة لصحة الصلاة فاذا الطهورين من لوجوهها ويرى ان ذلك انما هو لحرمة الوقت الذي حسد الشارع طهره ولا كذلك هنا
(ويشترط لصحة الصلاة ان لا يتقدم على الجنازة بالحاضرة

ولم صلى (على) القبري المذهب فهما) اتباع الاولين وكلامهما اما الغائب فلا يؤثر فيها كونها راء المصلّي تكلم (وتجوز الصلاة عليه) بل نسن
 (في المسجد) نفي مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه بيضاء أي هو لقب أمهم كما ومعناه كقائل: أبيض نقاء العرض من الدنس والعب
 سهل وأخفى المسجد ورعهم أي هما كأخاهما لا يفتل إليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولا يتقرر في الأصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله
 في الفعل الحسي كالصلاة هنا يكون لهما متخالفه بعد غير الحسي يكون للفاعل فقط ومن قال أحسها أي أن قلنت بذاتي المسجد فأتت
 طائفة لا بد من وجودهما فيه بخلافه في أن قد تته فيه بشرط وجود القاذف فقط فيه هذا حاصل ما ذكره ركشي في بحر وقال انه نفيس بعد
 قوله مفهوم ظرف المكان بحجة (١٩٠) عند الشافعي وقوله مقتضى كلام النخاعة لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف

اه ولا أن تقول ما قاله
 في القاصدة وجه وجهه
 لان الظرف المكاني من
 الحيات فاذا جعل ظرفا
 للفعل حسي متعذر لم يكن
 الفاعل والمفعول ملان
 الفعل المذكور لا يتحقق الا
 بوجودهما بخلاف الفعل
 المعنوي فانه أجنبي عن
 الظرف الحسي فاكتفى بما
 هو لازم له بكل تقدير وهو
 الفاعل فقط وأما ما قاله عن
 الاصحاب فهو لا يشي على
 مرجح الشين وغيره انه
 في القتل بشرط وجود
 المقتول فضلا القاتل في
 القذف بعكس وجهه
 بأن ذكر المصنف في
 على ان القصد به الزجر
 انتباه الحرمة وانتهى كما
 يحصل بوجود المقتول فيه
 لاستلزام وقوع معصية
 القتل فيه بوجود القاذف
 لان القذف يصلح مع عينة
 المذوف فانه كل ما
 ذكره وجه قلت يمكن أن
 يوجه بأن القتل المستلزم

مسأوه وقدم بعض ذلك اه و يؤخذ منه أيضا أنهم ما فوته له صلى الصلاة كسرى في صلاة الجامعة على
 الخلاف فهما أي أشار إليه في شرح الروض بصري (قوله ولا حتى انقهر) أي الحاضر سم أي على الخلق
 الذي يقرن كون الميت فيه ان علم ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لان الميت كالامام فان تقدم فيهما
 بطلت صلاته وانظر عما ذابعتا تقدم به هنا وينبغي أن يقال ان العبر هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت
 فلا يرجع عرش (قوله ولقب أمهما الخ) فتوقع تناف بين جعله لقباً وقوله ومعناه الخ: أراد ومعناه
 بحسب أصل الوضع لا في ذلك كونه لقباً له استدلادلالة له الاعلى الشخص وكل ما حذره كلام الشارح الحق
 لكنه تصرف في مقتضى إرادته كما ذكر عليه وأما بيان الشارح الحق فلا غير علم انصاؤه أي أي حسي سهل
 سهل والبعض عرش أمهما واهمه اهـ وهو في تكلمه الصافي اذا قال ما يرب فلا يرضى وفلا يرضيه
 فالمتى بقي العرض من الدنس والعربى انتهى بصري (قوله في المسجد) أي في مسجده صلى الله عليه وسلم
 وصلى أيضا في مسجد بني معاوية على أي الربيع عبد الله بن عبد الله بن ثابت بن نيس ابن هذيلة قاله صاحب
 الزور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود عرش (قوله ولا حتى انقهر) عطف على قوله لانه الخ (قوله
 بهر فاعله ومفعوله) أي فاعل ومفعول عام له (قوله في المصل الحسي) أي بعده (قوله ومن قال أحسها الخ)
 ان كل اراد بالحسي المذكور هنا ما بصره خاصة بهذه التقرير والافعال ناول لان القاذف محسوس
 بحسب ما سمع بصري (قوله بعد قوله الخ) متعلق بذكر (قوله بكل تقدير) أي لازماً ومتعدياً (قوله
 بعكسه) أي بشرط وجود القاذف لا المذوف (قوله ما ذكره) أي من الاصحاب من اشتراط وجودهما في
 المثال الاول والفاعل فقط في الثاني (قوله لكن المصوب) أي الذي يجب (قوله في هذه) أي صورة لا بدال
 بالذال (قوله فتأمل ذلك كانه الخ) لا ينبغي على المتأمل ما في هذا الذي اطلب به وقال انه مفهوم فعلى
 بالتأمل مع رعاية القواعد سم (قوله وخبر) الى المتن في النهاية والمعنى الا قوله وقد صلى الى انهم (قوله
 ضعيف) مرجع بضعفه أحد وابن المنذر والبيهقي معنى (قوله والاروا به المشهور) ولو وقع الاول وجب
 حمله على هذا جاعلاً بآل وابان وقد سلمه في القرآن في قوله تعالى وان أسأمت فاهلها نية (قوله منه) أي من
 ادناه (حرم) أي احسنه نهاية (قوله حيث كانوا سنة) الخ مفهومه ان ما دون السنة لا يطالب بمثل ذلك وفي سم
 أي الحاضر في غير المسجد فوق ثلثة ذراع تقريباً اه قال في شرحه وان جمعهم مكان واحد تنزل بالاعتناء
 منزلة الامام وسائر الاحكام السابقة في الامام والمأموم في سائر الصلوات تأتي هذا (قوله في المتن والقر) أي
 الحاضر (قوله لا بد من وجودهما فيه) يتأمل وجه حصدتهما في هذا المثال دون الا (قوله فتأمل ذلك فانه
 مهم) لا ينبغي على المتأمل ما في هذا الذي اطلب به وقال انه مفهوم فعلى بالتأمل مع رعاية القاعدة (قوله حيث
 كانوا سنة) قال في العباد فان كانوا سنة فقط وقد اوجده الامام في صفوة الاراء بمقتضى اه فان كانوا

غائباً وجوز أن يحصى على صدور من الفاعل وصلى المفعول لم ينزله الحسي في له لا بد من وجودهما فيه بخلاف
 القذف فانه لا يستلزم ذلك ما تقر من صد قسم غيبة المذوف فاشترط كون الفاعل في مقتضى خروج جاتقر أن ذكر المسجد في قوله آخره
 ما لا يؤله بالآراء كان قبلته أو قد تفتق بالآراء ولا يفتق في مقتضى القاعدة بناء على ان القتل منزله الحسي انه لا يشترط في وجودهما معا وفي
 القذف وجود القاذف فقط لكن المصوب في هذه الالاه لا بد من وجودهما فيهما في الصورين ووجه هذه القاعدة يتألم تطارد وجب نشرحه
 على القاعدة المطردة وهي ان القيد المتأخر يرجح لجميع ما قبله فتأمل ذلك كانه مذهبهم ضمن صلى على جبانة في المسجد فلا يشي له ضعف
 والاروا به المشهور فلا يشي عليه وقد صلى على ابن بكره رضي الله عنهم فيه وأوصى عمر بالصلاة عليه في قفصها بعد ما بول من هذين
 في معنى الاجماع ثم انضيف ثابيت المجتهد منهم (وسن) حيث كانوا سنة كثر (جعل مفعولهم لانه ثاب كثر) الخبر الصحيح من صلى

عليه ثلاثة صفوف فقد

أوجب أخرى ففسره كالق
رواية والقصود منع النص
عن الثلاثة لأن الزيادة عليها
ومن ثم قال كقولهم سلم
ما من مسلم يصلي عليه أمة
من المسلمين فيكون مائة
كلهم يشعرونه الا شعروا
فيه وفيه أيضا مثل ذلك في
الربعين ويحث الزركشي
وقال بعضهم ان الصفوف
الثلاثة في مرتبة واحدة في
الفضيلة وهو ظاهر الآية
حق من جاء وقدمه وفضل
الثلاثة فالفضل له كما هو
ظاهر أن يصري الأول
لأننا نحسبنا بين الثلاثة
للإبرار كونهما بقدر يكمل
للأول وهما يتناولون
يخصر الأمتة بالامام وقد
واحد معه واثنان صفا
واثنان صفا والواصل عليه
خضرم لم يصل صلى ندبا
لأنه صلى الله عليه وسلم صلى
على قبور جماعة ومعلوم
انهم أخذوا بعد الصلاة
عليهم ومن هذا أخذ جمع
انه تسن تأخير ما عليه الى
بعد الدين وتقع فرضا
فمنه وبشارتة وان
سقط المخرج الأول لبقائه
انطباع به ندبا وقد يكون
ابتداء الشيء سنة واذ وقع
وقع ولما كسج فرقة انشروا
عن وقع بأمرهم الاجاء
الآتي (من صلى) ندبه
انه (لا يعبد على الصفي)
وان صلى منفردا لان صلاة
الجماعة

على سج بعد كلام مناسب فان كان خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعون فيلانه أقرب الى
العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة صفوف ولانهم يصرون ثلاثة صفوف بالامام وأصفوا واحدا لعدم
ما طلبه الشارع عن الصفوف الثلاثة فنظر والاول غير بعيد هو وجبه اه وقضيتهم لو كانوا ثلاثة
وقفوا خلف الامام ولو قيل بقصود واحد مع الامام واثنان صفا بعد لقوله من الصفوف الثلاثة تلتا طلبها
الشارع وأما لو كانوا أربعة فيبقى وقوف كل اثنين صفا خلف الامام لان مراعاة طلب الشارع عن
الثلاثة صفوف أيضا عش وقوله ولو قيل ان الباقي في الشرح رادوا به وقوله وأما لو كانوا أربعة الخ
لا يفي أنه عين ما قدمته سم (قوله والمقصود أي من الخيم (قوله لا زاد الخ) بالمر عطف على النص
(قوله قال) أي المصنف (قوله ويحث الزركشي الخ) عبارة أنها يقول هذا أي للغير السابق كانت الثلاثة بمنزلة
الصف الواحد في الفضيلة كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم بوجه أن الأول بعد الثلاثة أكد حصول الغرض
بها اه قال الزركشي قوله مران الأول بعد الثلاثة أكد أي مما بعده اه عبارة الهمري قوله مر بعد الثلاثة
لعله بعد استكمالها اه وعبارة الغني وهما فضيلة الصف الأول وفضيلة غير سواء بخلاف بقية الصفات للنص
على كثرة الصفوف هنا اه ومقتضاها بل هو سبحانه أن الثلاثة أكثر بمنزلة الصف الواحد في الفضيلة خلافا
للاشارح والنهاية (قوله وهو ظاهر الآية حق من جاء الخ) أقروا عش (قوله أن يصري الأول) أي بعد الثلاثة
كما تقدم عن النهاية ويحتمل أن المراد الأول من الثلاثة (قوله ولم يخص الخ) تفصيل لقوله المتقدم حيث
كانوا ستة الخ (قوله وقف واحد منهم) الخ فضيلة أن أقل الصف ثلثان والجلع اثنان وخمسة صفين والامام صفا
عش (قوله واثنان صفا) مخرج عشا كذا في البحر استجاب الصلاة في من دنا في الأوقات الماضية كبر
عرفه والعيون عاشره وقوم الجعول لها وحضور ردفه نهاية ومقتضى قال عشا ولعل وجه التأكيد كونه
في تلك الأوقات علامة على زيادة الرحمة به فيجب الصلاة عليه تبركه حيث اختاره الموتى في تلك الأوقات
وظاهره وان بغير هذا الصلاح اه قولنا (خضرم لم يصل الخ) أي قبل الدين أو بعد معنى ونهاية
(قوله ندبا) أي قوله فيجوز في النهاية الأولى ندبا وما أتبعه على كذا في النسخ الأولى ومن هذا الارتفاع (قوله
انه تسن تأخيرها الخ) أي أن يحضر بعد الصلاة بمسارعة الى دفنه عشا وسم (قوله وتقع فرضا) أي تقع
صلاته من يصل فرضا لا بد أنها يتوهم معنى (قوله سقط الخ) عبارة أنها يتوهم لا يقال سقط الفرض بالاولى
فامتنع وقوع الثانية فرضا لا تقول الساقط بالاولى حرج الفرض لا هو وأوقع ذلك السبكر جملة تعالى
فقال فرض الكفاية اذا لم يتم به المقصود بل بتعدد معصيته تكرار الفاتلين كعمله والمحافظة القرآن وصلاة
الجمعة اذمه صودها الشفاعة لا سقط نفسه بل البص وان سقط المخرج وليس كل فرض يأثم بتركه مطاقا
اه (قوله بالاولين) الاول بالاولى (قوله ندبا) ينبغي اسقطه كالمسلمين من النهاية وناهي (قوله وقد يكون
الخ) جواب ناني أو لساننا أن الساقط بالاولى الفرض فلا يلزم ان تقع الثانية فلا ندبا قد يكون الخ (قوله
كسج فرقة الخ) عبارة لا يعاب والنهاية لغني كسج التطوع وأحد حصول الواجب المنجز اه (قوله لا في)
أي في السبكر كروي قول المنز (من صلى) أي على ميت جماعة أو منفردا لا يعدها أي لا تسقطه عاشرها
لا في جماعة ولا انفرادها ومعنى قال عشا قوله مر لا تسقطه اعادتها أي تكون مباحة أي أي
تخس فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعون فيلانه أقرب الى العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة
الصفوف ولانهم يصرون ثلاثة صفوف بالامام وأصفوا واحدا لعدم ما طلبه الشارع عن الصفوف الثلاثة
فيه نظر والاول غير بعيد هو وجبه اه (قوله ويحث الزركشي الخ) عبارة شرح الروض قال الزركشي قال
بعضهم والارثية بمنزلة الصف الواحد في الفضيلة اه (قوله الجدل الدين) أي بعد وجود الصلاة عليه قبل
الدين كما هو ظاهر لما تقدم انه يجب تقديمه على الدين ويحرم دفنه قبلها (قوله ندبا انه لا يعبد) قال في
شرح الروض أي أو صلى منفردا أو جماعة أعادها في جماعة أو منفردا خضرم الجماعة قبل الدين أو
بعده اه فنبه تصريح بعدم استحباب اعادتها في جماعة بخلاف بقية الصفات التي غالب الجماعة بها قال

لا يتنفسل جهاراً في التيميم
 حكم إذا وجد الماء بعده
 مع حكم صلاة نحو فاقد
 الطهور من وإذا أعاد وقعت
 له نفساً في رة الخروج
 منها (ولا تؤنس) أي لا يندب
 التأخير (لا يفتصل) أي
 أي كثرهم وان نازع فيه
 السبكي واختار وتبعه
 الأذوني والركني وغيرهما
 أنه إذا لم يخش نفسه ينفق
 انتظاراً مائة أو أربعين
 وحي حضورهم قريباً
 للحدث أو الجماعة آخرين
 لم يطعوا ذلك الأمر السابق
 بالإسراع بها ثم توتر
 لحضور الوالي أن يمشي
 فغيره في الرخصة بالأس
 بذلك وقضيه أن لا يخبره
 ليس واجب ويبنى بناؤه
 على ما رآه في فرع الجديد
 (وقال نفسه كفيرة في النفس
 والصلاة) وغيرهما بطر
 الصلاة واجبة على كل مسلم
 وسلمته أن كان مؤلفاً
 وأن عمل الكافر وهو
 مرسل اعتد بقوله؟ كثر
 أهل العلم وخبر مسلم أنه
 على التعلية وسلم لم يصل
 على الذي قتل نفسه أجاب
 ههنا بجان بأنه منسوخ
 والجهور بأنه لا يجوز
 مثل فعله (ولو نوى الإمام
 صلاة غائب والمأموم صلاة
 حاضر أو عكس) لا يخلو
 على الظاهر خاف من يرضى
 العصر وبه

خلافاً للفتنة (قوله لا يتنفسل بها) أي بمعنى أنه لا يعدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعاً بما في قوله (وصرف
 التيميم) عبارة عن التي نعم فاقد الطهور من إذا صلى ثم وجدها مطوية فإنه بعد ذلك أي في القول اه زاد
 النهاية وقاسه أن كل من زعم إعادة المكتوبة لخلل يصلي هنا وبه إذا ضلكن هل توقف ذلك على تعين
 صلاته عليها أولاً ما احتسب والآخر نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه قال
 سم قوله مر فإنه بعد ذلك ينبغي أن يحل طلب إعادة ما لم يقع الفرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء اه وفي
 الاعتبار وجهه أضاف التراب إذا كان يعمل بغايته فمطلوبه أي التيميم بعد طهارة كان ثم نعم يحصل الفرض
 بل لا ينبغي الخ بغيره في باب التيميم - مر والوجه جواز صلاته أي التيميم بعد طهارة كان ثم نعم يحصل الفرض
 به اه ومنه فعمل من أدهن جرى فيه على غير ما استوجهه اه (قوله وإذا أعاد الخ) أي ولو كان كثر من فادفعها
 مراراً عرض عبارة سم قال مر ظاهر كلامهم جواز أعادتها ولو منفرداً أو كثر من مرقوبه سم أن
 المقصود الدعاء انتهى اه (قوله وقعت له نفساً) أي كثر من المجموع وهذا يخرج من الشك إذا الصلاة
 لا تعتقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل إن هذه الثانية تقع فرضاً كسلالة الطائفة الثانية وبوجه اعتقادها بان
 المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض بقينا
 نهاية ومعنى (قوله فيجوز له الخروج الخ) هذا هو الظاهر لأنه لا ينقل إلى المكان تقاس على العادة لأن العادة
 مطلوبة أعادتها وأيضاً اختلف فيها هل الفرض الأول والثانية أو أمهما فلا علة في غير مطلوب به بالمرأة فافتقر
 ولا فرق في ذلك بين أن يصلي منفرداً أو في جماعة يقطعها عرض عبارة سم هل العادة من الجنس كذلك
 وبما تقدم في محله فعلي أنهم ليست كذلك يفرق بانهم من فرض الاعيان اه (قوله أي لا يندب) أي قوله
 بل يظهر في النهاية أن القول وقضيه في التمر وقوله لأن تنسلى إلى ويجزم وكذا في الغنسي أنه المال إلى ما اختاره
 السبكي ومن تبعه (قوله ينبغي انتظاراً مائة أو أربعين الخ) أي انتظاراً كإمام إذا كان الحاضر دونهم
 لأن هذا العدد مأخوذ من قول مسلم عن ابن عباس أنه كان يؤخر الصلاة أربعين قبل وحكمته أنه لا يجتمع أربعون
 إلا كان فيه فمهم في حكم المائة كالأربعين كإمام يؤخذ من الحديث المتقدم معنى قال عرض وجوب العادة لأن
 بانهم لا يصلون على الميت بعد فليأخذ أن يقال يس انتظاراً بهم إلى حين المصلحة فليت حديث غالب على
 الظن أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزكزي عليه اه (قوله الحديث) أي المتقدم في شرح
 ويسن جعل صفوهم الخ (قوله للأمر السابق) أي ولو لم تكن من الصلاة على القبر بعد حضورهم نهاية ومعنى
 وقال عرض يؤخذ من هذا التعاليل أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر أخرز يادة المصلين حيث آمن من تغييره
 على هذا يجعل مقدم بالهاتين عن سم على المنع عن مر اه (قوله أو الجماعة الخ) عطف على قول المتن
 زيادة مصابيح سم (قوله لم يطعوا) أي الصلاة الأولى إذا صلى عليه من سقطه الفرض معنى (قوله الحضور ولو
 أي عن قرب نهايتها ومعنى (قوله وعبر في الرخصة الخ) وتبعها النهاية والمعنى (قوله بالإس بذلك) أي بانظار
 الوالي إذا جرى حضوره عن قرب نهايتها ومعنى (قوله على ما رآه الخ) أي من الخلاف في وجوب الترتيب في
 الصلاة على الميت (قوله على كل مسلم الخ) متعلق بالصلاة واجبة (قوله اعتضداً) أي فصل الاختصاص
 به (قوله لم يصل الخ) أي وصلت عليه الصلوات بمعنى قول المتن (أو عكس) أي كل من نهايتها (قوله وبه) أي
 مر ظاهر كلامهم جواز أعادتها ولو منفرداً أو كثر من مر ووجهه المقصود الدعاء اه (قوله مع حكم
 فاقد الطهور من) في شرح مر نعم فاقد الطهور من إذا صلى ثم وجدها مطوية به بعده قاله الفاعل في فتاؤه
 وقاسه أن كل من زعم إعادة المكتوبة لخلل يصلي هنا بعد أيضاً لكن هل توقف ذلك على تعين صلاته
 عليه أولاً ما احتسب والآخر نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه وينبغي
 أن يحل طلب إعادة ما لم يقع الفرض بعد ذلك من لا يلزمه القضاء (قوله فيجوز له الخروج منها) هل العادة
 من الجنس كذلك فمهم تقدم في محله فعلي أنهم ليست كذلك يفرق بانهم من فرض الاعيان (قوله أو الجماعة
 آخرين) عطف على قول المتن زيادة المصلين (قوله والجهور بأنه لا يجوز من فعله) أن كان غير عليه الصلاة

علم بالاوى جواز التلاوة

في حاضر أو غائب
 (واحد في القمعة أفضل)
 الكثرة للعلماء بتكرار
 الزمير والمأز من دونه
 صلى الله عليه وسلم بحجرة
 عائشة لأن من خواص
 الانبياء أنهم يفتنون حيث
 يؤتون وافتاءه القفال بكرة
 الدين باليت ضعيف ويحث
 الاذرى بدين غير القمعة لغيره
 شبهة بأنها أوسع وأوسع
 ذواته والجموع مستعدة وأوسع
 فسقط طاهرهم وأدب دفين
 الشهيد بعله أو يولي يقرب
 مكة ونحوها مما يأتى لأن
 قلى أحد تغلق المدينة
 فأمروا الله عليه وسلم
 وهدموا ضاحجه فودى إليها
 صحبه الترمذي ويحرم نقله
 القمعة أن أدى لتفعل بل
 يظهر أنه لو شفى انفجاره
 من جله عن محل موته
 وجب دفنه أن أمكن ولو
 ملكه (ويكره المبيت بها)
 لغيره ذكر كلو طاهر لها
 فيمن الوحدة ثم قيل
 بسنده حديث ثقف انتقاء
 الوحش فوجه ذلك على دوام
 تذكر الموت والى المستلزم
 للأعراض عما سوى الله
 تعالى لم يعد أنما من غير
 الا تى انها ذكر الأثرة
 (و يندب ستر القبر بنوب)
 من لا عند ادخال الميت فيه
 (وان كان) الميت (رجلا)
 لتلا ينكشف ومن ثم كان
 لنفسى وامرأة أكد
 احتياطاً (وأن يقول)
 الذى يدخله

عيسى المتن (قوله علم بالاوى الخ) فالجواب أن سبع مسائل ولو قال المصنف ولو نرى المأموم الصلاة على غيره من
 قواه الامام لتعلم الاربع معنى غير ما يقول المتن (والدفن بالماء يرقا الخ) وبسبب الدفن في أفضل مقبرة بالماء
 كما قلناه المشهور بالصالحين ولو قال بعض الورثة يدفن في مسكن أو في أرض الترك ولو قال بعض القمعة أجاب
 طابها فان دفنه بعض الورثة في أرض ينقسم بنقل أو في أرض التركة فلا ينافى لما بشرى نقله والى تركه وله
 اختياران جهل والدفن فيه ان يلى الميت أو نقل مندون تنزهوا في مقبرتين لم يوص الميت بشئ قال ابن
 الاستاذ ان كان الميت رجلاً أجاب بتقديم في الصلاة والغسل فان استوا أو رفع وان كان امرأة أجاب
 القريب دون الزوج وهو هذا قال الاذرى رحمه عند استواء الترتيب والاختيار بنقلها ما هو أصح
 للميت فيصحب الداعي السبه كالأهل كان احدهما أقرب أو أصح أو جاوره والآخرى بالف من ذلك
 بل لو اتفقوا على خلاف الاصح لم ينعهم الحاكم من ذلك لأجل الميت ولو كان القمعة مقصورة أو شترها
 ظاهراً على الميت ثم سلبها أو كان أهلها أهل بدعة أو فسق أو كانت قربتها فاسدة أو وحشة أو نحوها أو كان
 نقل الميت إليها يؤدي إلى انفجاره فالأفضل اجتنابها بل يجب في بعض ذلك كلو طاهر ولو مات شخص
 في سفينة أو مكن من هناك دفن مسكوك ثم قرب البر والامانع لمهمس التأخير ليدفن فيه والاجل بين لو حين
 لتسليخه أو إلى ليند البحر لمن له دفن ولو نقل بشئ ينزل إلى القمار لم يجرأوا في القبر بل لو حين أو
 في البحر وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفنه والصلاة عليه بالاختلاف لا يجوز دفن في مقبرة الكفار
 ولا عكس وإذا اختلفوا دفنوا في مقبرة مستقلة كما مر ومقبرة أهل الحرب إذا لم يستبان أن يحصل مقبرة
 للمسلمين ومسجد أو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك ولو جرح شخص فراق مقبرة لا يكون أحق
 به من ميت آخر يحضر لانه لا يدري بأى أرض يموت لكن الأولى ان لا تراحم عساة أى اذا مات وضربت
 آخر لم يدفن فيه أحد دفن ونهاية (قوله وافتاءه القفال الخ) عبارة للمنفى والاسنى والنهاية بوفى أى القفال
 أن الدفن بالبيت مكره وقال الاذرى أن الآن تدعو اليه حاجة أو مصلحة على أن المشهور أنه خلاف الأولى
 لا مكره اه قال سم ويجب بان المكره عند المتقدمين يصدق بخلاف الأولى لان الفرق بينهما ما
 أحدهما المتأخرون كما تقرر في محله (قوله نحو شبهة الخ) أى شبهة تصب داخل بالتحركون عنها حيثما
 (قوله والخو يستعد الخ) أى كظلمة ولعل العبرة بتغالب أهل المقبرة كما يفهم قول النهاية بالمنفى أو كان
 أهلها أهل بدعة الخ (قوله وندب الخ) عطف على نديغير القمعة (قوله لان قلى أحد الخ) قد يقال في هذا
 الدليل وجوب دفنه بمحله لانه سم أى الان ثبت ما صرحه عن الوجوب (قوله ويحرم نقله) أى نقل
 الميت مطلقاً ونهاية ومعنى (قوله ولو لم يكن له) لعل المناسب لك غير قول المتن (ويكره المبيت بها) أى المقبرة
 وفى كلامه ما يشعر بعدم الكراهة فى التمازى فرد قال الاسنوى وفيه احتمال وقد يفرق بين أن يكون بصراء
 أو في بيت مسكون انتهى والتفرقة أو جعل كبر من الترتيب مسكونة كالبيت فلا وجه عدم الكراهة
 نهائية ومعنى (قوله لافيه من الوحشة) يؤخذ منه أن حمل الكراهة حيث كان منفرداً وان كانوا جماعة كما
 يقع كثيراً في زماننا في الميت إلى الجعة فترافق آراء أو يارة بكم نهائية ومعنى (قوله عند ادخال الميت الخ)
 مفهوماً أنه لا يندب ذلك عند وضعه في مسكن وينبى أن يكون مبسماً عرس (قوله لتلا ينكشف) أى يولاه
 صلى الله عليه وسلم ستر قبره بعد من معاذة معنى ونهاية (قوله كان تلقى وامرأة أكد) أى من جمل ولامرأة
 والسلام أيضاً لم يصل عليه شكل جواب الجهر بأنه يقتضى جواز ترك كلها أيضاً المفهوم من المذهب
 خلافه الا ان يقال الزوج علة ذلك لخاصة به عليه السلام وان كان غيره عليه السلام صلى الله عليه وسلم يحتمل لجواب
 (قوله وافتاءه القفال بكرة اهلها) الدفن بالبيت ضعيف قال في شرح الروض عنه ان المشهور انه خلاف الاذرى
 لا مكره اه وعلم بان المصنف وحده المتقدمين يصدق بخلاف الأولى لان الفرق بينهما ما أحده
 المتأخرون كما تقرر في محله (قوله لان قلى أحد الخ) قد يقال في هذا الدليل وجوب دفنه بمحله لانه سم (قوله
 فردوا اليه الصلوات الترمذي) يؤخذ من هذا انه لو نقل عن محله طلبه هذه الية

(بسم الله) أي ادخلك (وعلى مله) (١٩٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي ادخلك للاتباع بسند صحيح وفي رواية سنده بدل مله وفي أخرى

زيادة والله (ولا يقرش تحبث ولا) موضع تحت رأسه تحته بكسر الهمزة يكره ذلك مله من اضاءة المال أي لكنه تنوع غرض قد يفصل لثاني بين العلة والمعلول ان يحمل حصة اضاءة المال حيث لا غرض أصلاً قبل تعبئه فيسفر كمالان الحدة غير مفرقة فان أخرجه من الفرش لم يبق لها عامل يرفعها اه وهو محبب وكان قائله غفل عن قول الشاعر
وزجج الحواجِب العرونا
عطف العرون لفظاً على ما قبله المتعذرة بنزول العلم المناسب وهو سكلن فكذا هنا كقوله (ويكره دفته في نابوت) اجماله لانه بدته (الان) ليعذر ككون الدفن (في أرض نديه) يخفف القصة (أورخوه) بكسر أوله وفخسه وأجاسباع تحفر أرضها وان أحسكت أو نهرى بحيث لا تضبطه الا التنبؤ أو كان امرأة لا يحرم لها فإكره للمصلحة بل لا يبعد وجوبه في مسألة السباع ان غلب وجودها ومسألة الثوري وتنفذ وصته من الثلث بمناسب فأن لم يوص فزاد المال ان وضوا ولا تنفذ ما كره (ويجوز الدفن ليلاً) بلا كراهة تنحله الحسن وحده مع انه استدلل بخبر في مسلم لا يدل ذلك لصاحبه

أكد من الحق نهاية ومعنى قول المترو يقول (بسم الله الح) وبسن أن يزبدن الدعاء بما يناسب الحال معنى ونهاية أي كالمهم أفتح أبواب السماء له وجمعوا كرم نزه ووسع مدخله ووسع له في قبره عرش (قوله) الذي مدخله أي وان تعدد عرش (قوله) أي أدفنت عكر تعلق النظر فيه سم (قوله) وفي رواية سنده (الح) قد يقال وعليها فيبقى الجنب بينهما ان يقول وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل أولي مله رسول الله وسنمو (قوله) وفي أخرى زادة والله) لم يبين الشارح محلها والذي عليه العمل ذكره هاتر باسم الله فليحصر جميع ما ذكر بصرى عبارة العباب وشرحه بسم الله والله وعلى مله أو سنمو رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وفيها اشارة الى كسفة الجمع بان يقول وعلى مله وسنمو رسول الله وتصريح بعمل الله قول المترو (ولا يقرش تحبثي) قال البغوي لا يباس بان يسقط تحت جنبه شي لانه جعل في قبره صلى الله عليه وسلم قطعة حراء وحاجب الاحتجابان ذلك لم يكن صادراً عن جل العباب ولا يوافقهم وانما فعله شقراً كراهة ان يلبسها أحد بعد دمه لانه عليه وسلم وفي الاستيعاب ان تلك القطعة أخرجهت قبل ان يحال الترابه معنى ونهاية قال عرش قوله مر وفي الاستيعاب لم يعتمد اه (قوله) ولا يوضع في المغنى الا قوله قيل والى المترو في النهاية (قوله) بكسر الليم) وجميعها قد يتقهاه من ذلك انما أله لوضع الجسد على انما يرفع معنى (قوله) أي كره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهة وان كان من التركة وفي الوارث قاصر وله غير مراد سم (قوله) لما فسمن اضاءة المال) أي بل يوضع بدلها حراً ولو سقى بفضي بعده أه والى التراب كحرمين الاشارة للمغنى ونهاية (قوله) فان أخرجهت من الفرش) أي وهو الصواب معنى (قوله) وكان قائله غفل عن قول الشاعر (الح) أي وعن نص الخفاضة جواز مثل في المتون وقد ذكره صاحب الالفية بقوله وهي أي الواو انفردت بطفيل عامل فرمال قد بقي معموله وعن تحمله لذلك بقوله تعالى والذين تبرؤا البار والاعيان أي والفقو الاعيان سم (قوله) عطف العيون (الح) بالجر بدل من قول الشاعر ويحتمل ان يصير مخارخ الخفاضة أي بعطف الخ (قوله) المتدبر) صفته (قوله) اضمه (الح) معقول له لعطف أو حال من قائله المتدبر قول المترو (في نابوت) أي ما يحول بينه وبين الأرض عرش (قوله) لانه بدعة) الى قوله فان لم يوص في النهاية وانما في الاقوله بل لا يبعد ان ينفذ (قوله) يخفف القصة) أي وسكون الدال معنى (قوله) بكسر أوله (الح) وهو أفصح من فقهه حتى يسه الضم أيضاً نهاية (قوله) وأخرى (الح) أي الميت يصير ق أو لدغ نهاية ومعنى ذلك معطوف على كون الدفن (الح) (قوله) أو كان امرأه) أي قائله المولى لئلا يحسها الا يابس عند الدفن وغيره معنى ونهاية قال سم وعقب شرح الروض ما قاله المولى بقوله فيه نظر اه (قوله) بل لا يبعد وجوبه (الح) أفقره عرش (قوله) وتنفذ (الح) عبارة النهاية والمغنى ولا تغذوصته الا في هذه الحالة اه أي حالة وجود المصلحة كالصور المذكورة في المترو والشرح (قوله) ان رضوا) يتأمل مع اطلاقهم الا في الفرائض في وقت القهيز وتصريحهم بالخنوط مع أنه من السندو بان بصرى أقول تقدم في شرح والخنوط مستحب ما يندفع به التأمل راجحه (قوله) بما كره) أي فيما اذا كان لغیر عزو قول ابن (ويجوز الدفن (الح) أي المسلم أمامه في أهل النعمة فسأفان شاء الله تعالى في الجز به أن الامم ينعمهم من الظاهر جنازتهم نهاية ومعنى (قوله) بلا كراهة) كذا في النهاية والمغنى (قوله) لما صاع (الح) (قوله) أي أدفنت يمكن تعليق النظر فيه (قوله) أي كره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهة وان كان من التركة وفي لورثه قاصر وله غير مراد (قوله) وكان قائله غفل عن قول الشاعر (الح) لاجل على الاستناد في الرد لقول الشاعر فانه بغيره ولا يشهد بما لا يتفق فان الخفاضة راعى جواز مثل ذلك في المتون وقد ذكره صاحب الالفية بقوله وهي أي الواو انفردت بطفيل عامل فرمال قد بقي معموله ومن أمثلة ذلك قوله تعالى والذين تبرؤوا البار والاعيان أي والفقو الاعيان (قوله) أو كان امرأه) قال في شرح الروض لئلا يحسها الاحسان (قوله) أو كان امرأه لا يحرم لها) نقله في شرح الروض عن حكاية الأفراسي عن المتولى وغيره وعقبه بقوله قلت فيه نظر اه

(وقت كراهة الصلاة) اجتماعا وكراهة الصلاة ذات السبب الآخر (الاذن بغيره) لأن سببه هو الوقت متقدّم ومقارن أما اذا تخيرنا في الوقت المكر ومن حيث الزمن فلا يجوز كراهة في غير وقت الصلاة من عتقة بن عامر رضي الله عنه ثلاث ساعات ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة فيهن وإن تفسر فيهن موتانا يؤذركم وقت الاستواء والعلو والغروب قال في المجموع عتقة بن جمع أنهم أي يوافقون الجاهل على تركه الفعل لظواهر في الدين وعن آخرين أنهم أي يوافقون أهل البيت أي ما هو عن تعري هذه الأوقات (١٩٥) الذين فذاهوا المكر وهو مراد

الحديث قال وهذا أحسن عبارة لأنها وبالحق لأنه صلى الله عليه وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك فعل فعله صلى الله عليه وسلم أيضا أي قول المتن (وقت كراهة الصلاة الخ) أي بلا كراهة نهاية بمعنى (قوله كراهة الصلاة الخ) أي وقياصاتها (قوله الآخر) أي نفي التنبيه (قوله متقدم) أي باعتبار الابتداء أو مقارن أي باعتبار الاستمرار (قوله من حيث الزمن) أي متى حمزه في قوله بخلافه من حيث الفعل (قوله فلا يجوز) أي بوج ذلك بصره أما أولا لفصول المقصود ما نأينا فلانه في وقت أدائه فهو تقاير الصلاة المؤداة اذا تخير في وقت كراهة كالعصر اذا تخير في الوقت الأصغر فأنها مع كراهة التأخير تنعقد سم عبارة لأنها فيان تحركه كإحدى المجموع أو زاد المعنى واقتضاه كلام الروضات أن معنى المتن عدم الجواز وحسبنا في شرح منهجه ويمكن عمله على عدم الجواز المستوي الطرفين وعلى الكراهة جعل حسب مخرج عتقة بن (قوله يثبت) يعني بالحق الآخر من المجموع (قوله وأن تقهر) يضم اليه وكسر هاء نهاية (قوله يؤذركم الخ) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم يجبري (قوله والغروب) لعل المراد بـ الغروب وهو الأصغر من سم (قوله أما لو اعتمدنا) أي عن خبر مسلم الظاهر في القصر (قوله وهو مراد الحديث) اعتمده النهاية والمغني (قوله) وهو الخ أي ونسألكم كراهة من حيث الفعل (قوله فلا يحرم الخ) أي ولا يكره معنى ونهاية (قوله الجاهل) أي المأثر أو منه فهموه (قوله لكن نوزع في حاله) عبارة المغني والنهاية وصوب في الخادم كراهة تعري الأوقات كلها وهو الظاهر (قوله لا فرق) أي بين الأوقات الزمانية والفعلية فكفره في كلامه القري (قوله) وعليه أي النزاع المذكور (قوله لعلمهم الخ) متعلق بقوله فليس الخ (قوله البطان) أي بطان الصلاة في وقت كراهة في غير مكة (قوله وهذا) أي التأخير إلى وقت الكراهة يفسد زيادة العلم (قوله يكسر) في قول المصنف لا يجوز زيادة المصلين (قوله فيأذركم) أي من الكراهة أو الخلوطة مع القري (هنا) أي في الدين (قوله عليه) أي عدم الفرق هنا (قوله مأمور) أي في الصلاة (قوله اتحاد المصلين) أي الدين والصلوة (قوله المعتد الخ) فاعل يؤيد (قوله أنه الخ) بيان للمعتمد المذكور (قوله كهم) أي كعدم الفرق في الصلاة (قوله وانما الأصحاب الخ) عطف على قوله المعتد الخ ويجعل التماسد قوله قال جمع الخ (قوله قياصه) أي التحريم في الصلاة (قوله كهم) أي الاستثناء في الصلاة (قوله واقتصرهما الخ) عطف على اتحاد المصلين يعني مما يؤيد افتراق المصلين أمران أحدهما مأمور قبل التنبيه عن الأسنوي والثاني ما قالوه الخ لو كنهم مأمورين أن يظهر من قوله ولأن الخ فثبت أنها متحدان فتوى الاشكال ثم أجاب عنه بقوله وبقوله الخ كروى (قوله بخلافه) أي التحريم في الصلاة فيم الزمانية والفعلية (قوله بخلافه) أي اختلاف المنع في الصلاة فيم القري وعدمه (قوله ولو كان) أي تقول الخ) أي راد التماسد لا الفرق بما ذكر (قوله ثم انتهى انتهى الخ) في هذا التفرع تأمل (قوله) وهذا) أي بعين افتراق المصلين فيما ذكر (قوله واختلافهما في مكة) أي حيث يكره المصلين مع (قوله فلا يجوز) أي عدم ذلك بصره أما أولا لفصول المقصود ما نأينا فلانه في وقت أدائه فهو تقاير الصلاة اذا تخير في وقت كراهة كالعصر اذا تخير في الوقت الأصغر فأنها مع كراهة التأخير تنعقد (قوله والغروب) لعل المراد بـ الغروب وهو الأصغر (قوله بان المعتد الخ) اعتمده م

هنا وان تعري كهم أو افتراقهما مأمور عن الأسنوي وغيره من قصر التحريم عند القري على الأوقات الزمانية بخلافه ثم ما قالوه وهذا عند عدم القري لا كراهة بخلافه ذلك أن تقول ما هاهنا حين ذي السبب المتقدم أو المقارن تأخر وما هو كذلك لا سببه أو كراهة ثم لا عند القري فكذلك هاهنا ثم انتهى انتهى عند عدم القري فلما السبب يتسببه هاهنا ثم هذا يقتضي رجوع المعتد لما ذكرناه لا فرق بين الوقت الفعلي والزمان لأن المدا على القري وهو علم في الوقتين ثم فكذلك هاهنا يفرق بين اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة بأن الصلاة لما تمزج فيه عليها شيء بالمضاعة

الاشية التي لا توجد أصلاً في غيره (١٩٦) ناسب أن يوسع في علم يدها وان تحراها فتعلم يومها بخيرها إلى خارجة حيازة تلك الضاعفة على

لا توجد في غيرها وأيضاً
فالتحرى المتحرى لا غنى للشرع
لا يتصور في الصلاة مع
قول الشارع على أنه عليه
وسلم لا يتصور أحد طاف
ومسلى أية ساعة شاء ولا
كذلك الذين في الأمرين
فانه ليس من شأن الميت
أن يخرج به من الحرم فلا
يخشى فداواته وأيضاً
فقوى الذين في هذا الوقت
مع حصول المقصود منه
بأن يحذر إلى خروج الوقت
المكروه وفيه مراعاة طاهرة
فتأمل ذلك فانه مهم
والحاصل أن من شأن المصل
كونه نازلاً في الحرم وأما
خروجه فوسع له اقتسام
الحرم ولم يتصور مراعاة
والذين ليس من شأنه ذلك
فتصور أن مراعاة نفسه
(وغيرهما) أي الليل ووقت
الكرهية وهو ما بقي من
النهار (أفضل للذين
منهما أي فاضل عليهما لانه
مندوب بخلافهما نعم أن
خشى من التأخر إلى الوقت
المنذور فغير محرم أو زيادة
على الاسراع المطلوب بترك
تركه فيما يظهر (ويكره
تخصيص القبر) أي تبيته
بالجس وهو الجس وقيل
الجس والمراد هناهما أو
أحدهما لا تطيبينه
(والبناء) عليه في حجه
وحاله نعم أن خشى نبش
أو خسر سبب أو هدم سبب
لم يكره البناء والتخصيص بل قد يحبان نظير ما مر وسبب هدم ما بالأسبلة تحريم البناء فيها إذ
الأصل أنه لا يهدم إلا ما لم يوضع فلا اعتراض عليه بخلاف ما فيهم وفيه (والكتابة عليه) للهي التخصيم

شروط

لم يكره البناء والتخصيص بل قد يحبان نظير ما مر وسبب هدم ما بالأسبلة تحريم البناء فيها إذ الأصل أنه لا يهدم إلا ما لم يوضع فلا اعتراض عليه بخلاف ما فيهم وفيه (والكتابة عليه) للهي التخصيم

عن الثلاثين سورة كآية أخرى وغيره في لو غ عند رآه أو في غيرهم بحث الأذري حرمه كآية (١٩٧) القرآن لتعريضه للأمتين بالدوس

والنفس بصد يد الموت
عند تكرار الدين ووقوع
المطر وذب كآية اسم جرد
التعريضه على طسول
السنة لا اسم القبول الانبياء
والصالحين لانه طريق
للاسلام المنجى واما
روى الحاكم التنبى قال
ليس العمل عليه فان
أقام المسلمين من الشرع الى
الغرب مكنوع على قبورهم
فهو على أذنهم الخلف من
السافر وروى عنه هذه الكآية
وبعضها قال بناء على
قبورهم أكثر من الكآية
عليها انما القبر المسلة كآية
مشاهد لاسم بالخرم من
ومصر ونحوها وقد علموا
بأنه عن فكذاه فان
قلت هذا اجاع فلي وهن
كآية كرم حرمه قلت ممنوع
بل هو كسرى فقط اذ لم
يحفظ ذلك حتى عن العامة
الذين يرون منعه وبقرض
كونه اجاعا فعليا لم يفسد
حجته كآية ظاهر انما هو عند
صلاح الاذن متبعث بنقد
فيها الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وقد تعطل ذلك
من منذ أزمانه (فرع) *
بمن وضع حربة خضره
على القبر لا اتباع وسند
صحيح ولا نه تخفف عنه بركة
تسبوا اذ هو اكمل من
تسبوا الياسماني تلك من
نوع عدا ونيس بها ما اعتيد
من طرح الرمحان وعجز

شروط الصلاة عن الشمس في المسجد كروه ثم قال فان غرت قطعت وجع بعضهم بين كآية المصنف
يحمل الكراهة على ما ذاب على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حرم القبر والحرمة على ما ذاب على
القبر قبة ويتأسكن فيهما البناء الحرم متطابقا اه وقوله وجع بعضهم الخ في النهاية ماله (قوله عن الثلاثة)
وهو الخصص والبناء والكتابة (قوله سورة كآية اسم الخ) ثم لو خشي نبش والذين على وكان يخضعون
ذلك بكتابة اسم صاحبهم بادعاهم حيث فلا بعد استثناء ذلك على المذهب فلتأمل ايحاب اه سم
وتقدم باقي منه عن ع (قوله وغيره) شامل للقرآن (قوله بحث الأذري حرمه كتابة القرآن لتعريضه
للامتين بالدوس الخ) هذا المحذور وغيره حق فانه زاد اطلاق الاصحاب أي الشامل لكتابة القرآن وذكره ان
يجعل على القبر مقالة لان عرض الله تعالى عنه أي قبة فغشاها وقال دعوه وظله وفي البخاري لسان
الحسن بن الحسن بن في روى الله تعالى عنهم ضربت اسم الله القبة على قبره منعتهم عن اصابها يقول
الاهل وجدوا ما فقدوا فاجابوا خرب يسوا فاقبلوا مفسى وكذا في النهاية الاقوله لان عرا في البصري
بعد ذكره عن الغنى كراهة الظلمة انه موقد يقال ينبغي ان يكون يحمل ذلك اذ لم يكن ثم فرض صح في
التظليل والا فلا كراهة لكن يكون لولاه في يجتمعون لغزو القرعة على الميت من الحر والبر اه (قوله)
وتذب كآية اسم الخ) عطف على حرمه كآية القرآن واعتداه النهاية بلا زوال الأذري ونقل شخنا عن شرح
البيهقي اعتمادا مع العزو الى الزكشي وقرء (قوله لجردا التعريضه الخ) أي ليزا ربه (قوله النهي)
أي عن الكآية (قوله فهو) أي كتب الاسم على القبور (قوله ورد) أي قول الحاكم فان أغتال المسلمين الخ
(قوله أكثر من الكآية الخ) فيه نظر ظاهر (قوله فكذاهي) أي فلا يكون اتفاههم على الكآية بحملتها
(قوله هو اجاع) أي عن كآية اسم لجردا التعريضه (قوله حتى عن العلماء الذين يرون منعه) اصل المناسب
امالارون الخ زيادة لا واسطا لفظ حتى (قوله لا ينس) الى قوله عرفت في المعنى الاقوله وسنده وفي
قوله أعرض عنه قوله ولذا في والذين ونوله لغبر حاشة الى أو نحو نحو بقا وقوله وهل من البناء الى الميت
والى قوله واعترض في النهاية الاملا ذكر (قوله بسن وضع حربة الخ) وينبغي انه لو نبش على ميت كآية
عن وضع الجرد بقباسات في قول المطر الا في ويحمل خلافا في زيادة الماه بعد نزول المطر الكافي
لامعني لها الحصول والغرض من تمديد التراب بخلاف وضع الجرد بزيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة
رحمة الميت بتسبيح الجرد ع (قوله ولا نه يخفف الخ) من عطف الحكمة على الدليل (قوله ونحوه)
أي من الاشياء الرطبة و (قوله ويجرم أخذ ذلك) أي على غير ما لكه نهاية ومعنى قال ع (قوله مر
من الاشياء الرطبة يدخل في ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وقوله مر على غير ما لكه أي
أما ما لكه فان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه أخذ لانه صار حقا للميت وان كان كثيرا لا يعرض
عن مثله عادة لم يجرم سم على المنهج و يظهر من مثل الجرد بما اعتيد به وضع الشمع في الباني الاعداد ونحوها
على القبور فيجزم أخذ عدم اعراض ما لكه عنه وعدم رضاه باخذهم من موضعه ع (قوله ولعل يحمل الحرمة
اذا لم تطرأ عادة أهل البلد بوضع نحو الشمع على قضا الصدق عن صاحب القبر بانخذه واعراض واضعه
عنه بالكآية والا فلا يجرم أخذها فراجع (قوله افوات حق الميت الخ) فذا فيه قوله السابق اذ هو اكمل
(قوله وتذب كآية اسم لجردا الخ) عبارة شرح العاصم وذب أي ويحث الأذري والزكشي ذب كآية اسم
الميت بقدر الحاجة للاسلام لاسميا قبور والصالحين فانها لا تعرف عند تقدم السنين الان لا يأتوا بأجبا أخذ
من كلام الحاكم بان النهي عن الكآية منسوخ أو مجمل على الزائد في ما يعرفه الميت والمذهب بخلاف
ذلك كآه اه ثم لو خشي نبش والذين عليه وكان يخضعون ذلك بكتابة اسم صاحبهم بادعاهم حيث فلا
بعد استثناء ذلك على المذهب اه فلتأمل

ويجزم أخذ ذلك كآية لمافيه من تقويت حق الميت وظاهر أنه لا حرمه في أخذها بسا عرضته لقوات حق الميت يسس والمقاييد والتدب
الوضع بالحضرة وأعرضوا عن الياسم بالكآية نظر التعبد صلى الله عليه وسلم الحق في الانحصر بحالهم بسا

الحاصلة بغير ما كان وظاهر أو نحو نحو بطل أو توبة عليه خلافان زعم أن المراد الثاني ودل من البناء ما عتد من جعل أربعة أحجار مربعة محمولة بالقرع أصغر رأس كل منها رأس الآخر يحميهم ولأنه لا يسمى بناء عرفاً والذي يتجه الأول لأن أهله السابقين التأييد وجودة هنا في مقبرة (مسألة) وهي ما عتاد أهل البلد الذين فيها عرف أصلاً ومبناها لا ولا مثلها بالأولى موقوفة بل هذه أولى حرمة البناء فبقطعاً قاله الأسنوي واعترض بأن أو توبة هي المسبلة وعكس ويرد بأن تعريضها يدخل موانا اعتادوا الذين فيه بهذا يسمى مسبلاً لا موقوفة فاص ما ذكره (هدم) وجوباً حرمة كل المصروعاً قسم من الضيق مع أن البناء بناد بعد انقطاع الميت يحرم الناس تلك البقعة وقد أفق جمع هدم كل ما يقرن من البنية حتى قسمه ما من الشافي ورضي الله عنه الذي بناها بغض المسلول وبنى أن لكل أحد هدم ذلك ما لم تخش منه مفاسد فنعين الزعيم للام أخذ ما كرم ابن الرقصة في الضلع ولا يجوز زرعي من المسبلة وان يقرن بل من مبالاة لا يجوز الانتفاع بها بغير الذين يقطع وقوله المتولي يجوز زهد البني محمول على المالك (ويندب أن يرش القبر بماء) ما لم ينزل مطر يكفي للاتباع (قوله

الحاصلة بغير ما كان وظاهر أو نحو نحو بطل أو توبة عليه خلافان زعم أن المراد الثاني ودل من البناء ما عتد من جعل أربعة أحجار مربعة محمولة بالقرع أصغر رأس كل منها رأس الآخر يحميهم ولأنه لا يسمى بناء عرفاً والذي يتجه الأول لأن أهله السابقين التأييد وجودة هنا في مقبرة (مسألة) وهي ما عتاد أهل البلد الذين فيها عرف أصلاً ومبناها لا ولا مثلها بالأولى موقوفة بل هذه أولى حرمة البناء فبقطعاً قاله الأسنوي واعترض بأن أو توبة هي المسبلة وعكس ويرد بأن تعريضها يدخل موانا اعتادوا الذين فيه بهذا يسمى مسبلاً لا موقوفة فاص ما ذكره (هدم) وجوباً حرمة كل المصروعاً قسم من الضيق مع أن البناء بناد بعد انقطاع الميت يحرم الناس تلك البقعة وقد أفق جمع هدم كل ما يقرن من البنية حتى قسمه ما من الشافي ورضي الله عنه الذي بناها بغض المسلول وبنى أن لكل أحد هدم ذلك ما لم تخش منه مفاسد فنعين الزعيم للام أخذ ما كرم ابن الرقصة في الضلع ولا يجوز زرعي من المسبلة وان يقرن بل من مبالاة لا يجوز الانتفاع بها بغير الذين يقطع وقوله المتولي يجوز زهد البني محمول على المالك (ويندب أن يرش القبر بماء) ما لم ينزل مطر يكفي للاتباع (قوله

الحاصلة بغير ما كان وظاهر أو نحو نحو بطل أو توبة عليه خلافان زعم أن المراد الثاني ودل من البناء ما عتد من جعل أربعة أحجار مربعة محمولة بالقرع أصغر رأس كل منها رأس الآخر يحميهم ولأنه لا يسمى بناء عرفاً والذي يتجه الأول لأن أهله السابقين التأييد وجودة هنا في مقبرة (مسألة) وهي ما عتاد أهل البلد الذين فيها عرف أصلاً ومبناها لا ولا مثلها بالأولى موقوفة بل هذه أولى حرمة البناء فبقطعاً قاله الأسنوي واعترض بأن أو توبة هي المسبلة وعكس ويرد بأن تعريضها يدخل موانا اعتادوا الذين فيه بهذا يسمى مسبلاً لا موقوفة فاص ما ذكره (هدم) وجوباً حرمة كل المصروعاً قسم من الضيق مع أن البناء بناد بعد انقطاع الميت يحرم الناس تلك البقعة وقد أفق جمع هدم كل ما يقرن من البنية حتى قسمه ما من الشافي ورضي الله عنه الذي بناها بغض المسلول وبنى أن لكل أحد هدم ذلك ما لم تخش منه مفاسد فنعين الزعيم للام أخذ ما كرم ابن الرقصة في الضلع ولا يجوز زرعي من المسبلة وان يقرن بل من مبالاة لا يجوز الانتفاع بها بغير الذين يقطع وقوله المتولي يجوز زهد البني محمول على المالك (ويندب أن يرش القبر بماء) ما لم ينزل مطر يكفي للاتباع (قوله

الذين يقطع وقوله المتولي يجوز زهد البني محمول على المالك (ويندب أن يرش القبر بماء) ما لم ينزل مطر يكفي للاتباع (قوله

واللامر به وحفظ التراب وتغاؤل التبريد المنفع ومن ثم ندب كون الماء طهوراً أو بارداً لو يكره (١٩٩) بالغض أو يحرم قاله الأذري وبكره
 طلبة مخلوق ورثه بما ورد

(قوله ولا امر به) ظاهر صحتها غير الاتباع وقصة اقتصار غيره على الاتباع خلافه (قوله وحفظاً) إلى قول المتن وزارة القبر. وفي النهاية ولا تمنع من الاتباع ونظرنا إلى المتن وما عليه (قوله بتبريد المنفع) بفتح الميم والميم موضع الضجوع والجمع وضاجع صباح اه عش (قوله ومن ثم) أي من أجل التناول (قوله طهور الخ) أي طهوراً لمخالص عبادلة الشد أي لا مستعملاً اه (قوله وبكره بالغض) اعنيه الامام والمغني (قوله ان يحرم) اعنيه النهاية (قوله طهور الخ) أي قوله نذر هنا قال عش وسكت عن الاستعمال ومفهوم قوله طهوراً أنه خلاف الأولى اه (قوله وبكره طلبة مخلوق ورثه الخ) أي لأنه اضاعة مال نهاية ومعنى قال عش وينبغي أن مثل ذلك الرشد على غير القبر بما قصده اكرام صاحب القبر كالرش على أرضه بعض الأولياء اكرامهم فلا يحرم وإن لم يكن على القبر اه (قوله ورد) أي ما قاله الأسنوي (قوله يسيره) أي ما ورد فيها أي ومعنى الخلق (قوله لم يكره) بل لو قيل يسيره حيث لم يعد شيئاً نقول المتن (ويضع عليه صهي) وهل يجوز بناء على أن تشييده بنو حصي في مسجلة محل نامل ولعل الأقرب الجواز والفرق بينهما في الموضع الذي ذكره هو واضح فإن تشييده لا كونه تصغير فيه ولا تمنع من الوصول إلى القبر وبجسدها نصري قول المتن (حجر أو خشبة) أي أي نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله ورد) وادى الأول (الشافي) فقال إنه صلى الله عليه وسلم وضعه على قبره ابنه إبراهيم ورى أنه رأى على قبره فرجة فامر بها فسدت وقال لا تأتوا ولا تقربوا من العباد اذ على شأ أحب الله من أن يتقصد معنى (قوله وفيما الخ) أي علماء وادى ابودود (قوله الخ) أنه النهاية والمغني والاشي عبارتهم وذكر انما وردى استحبابه عند جليبه أيضاً اه (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجب بان هذا وإن لم يركب فيه معنى لورد بجميع أن في كل تبريد يعرف به القبر عش (قوله كاز وحفظ الخ) بيان أنه والأقرب (قوله والله لا الخ) أي والهم من الرضا والمصاهرة نهاية (قوله ورتبون الخ) أي يقدمند بالآب إلى القبلة ثم الأسن فالاسن على الترتيب المذكور وفيما إذا دفنوا في قبر واحد نهايتومغني (قوله وتندب زيارته وقبره الخ) قال في شرح العبايا لاسن السفر زيارته قبره يعني أوعالم أو صالح خروجاً من منعه كالجوني فانه قال ان ذلك لا يجوز انتهى اه سم عبارة المغني قال الأذري وأما موضع النيب الذي يكن في ذلك سفر زارة فقط بل في كلام الشيخ أبي محمد أنه لا يجوز السفر لذلك واستثنى قبرين ينصلي الله عليهم ولعل مراده الأيون ولو كانوا أبداً خوفاً للبلد الذي هو فيه اه (قوله التي للمسلمين) لم يبدوا أن الزائر زورراً فأنما أوقاعاً ويحتمل أن يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حياً وقد استدلل للقيام بمطلقة ولا كابر بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم سم (قوله أجماعاً) أي قوله وقول بعضهم في المغني (قوله فر بما جلتهم) أي الزارة بسبب جهلهم لقواعد الاسلام (قوله كنتنهم) يتكبرون زارة القبر وفروها الخ) ولا تستدل النساء في منبر الرجال على المختار وكان صلى الله عليه وسلم يخرج إلى البقيع فيقول السلام عليكم اودوم مؤمنين وأوابك إن شاء الله لاسقون اللهم اغفر لاهل قبيع الغرق مغني (قوله فمن كان الخ) عبارة المغني وذكر القاضي أبو الطيب في تعليقه ما حاصله أن من كان يسجد له زيارته في حاله من قريب أو بعد حين فليس له زيارته في أولئك حاله الحية وأما غيرهم فليس له زيارته إذا قدمه بذكر الموت والتزعم عليه أو نحو ذلك (قوله أو يحرم) اعنيه مر (قوله ورد) اعنيه مر (قوله في المتن وتندب زيارته القبر الخ) قال في شرح العبايا ولا يسن السرة لقصد زارة قبره يعني أوعالم أو صالح خروجاً من منعه كالجوني فانه قال ان ذلك لا يجوز اه ولم يبينوا أن الزائر زورراً فأنما أوقاعاً ويحتمل أن يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حياً وقد استدلل للقيام بمطلقة ولا كابر بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم في شرح العبايا في نفسه أن زيارته أو ما لا داعي خصوصاً في زيارته والتغيب أن تعين من زيارته والده أو أحدهما في الجملة كان

وأمر وأما قوله صلى الله عليه وسلم كنتنهم يتكبرون زارة القبر وفروها فأنها ذكر الأحرار من كان نسن له زيارته حاله حياً وقد افق واضع وغيره يقصد بزيارته ذكر الموت والتزعم عليه بقول بعضهم تكبر والذهب بعد الدفن فعلى القبر ليس بسنة ممنوعاً تأديسن

ذلك قال الاسوي وهو حسن اه قال في الايعاب وانما نسن الزياره للاعتبار والترحم والدعاء أحسن من قول الزركشي ان نذبا الزياره مقصد الاعتبار أو الترحم والاستغفار أو التسلاوة والدعاء ونحوه ويكون الميت مسلما أي ولو أجنبيا لا يعرفه لكنهما في يعرفه كذا قلنا نسن زيارته لكافر بل يتباح كإتي المجموع واداء كانت للاعتبار فلا ترق ثم قال في تقسيم الزياره انهم المالمجرد ذكر الموت والاشارة فكيف يدون ما يقبور ومن غير معرفة أصحابها والمات نحو الدعاء فحسن لكل مسلم والمات تبرك فحسن لاهل الخسيران لهم في زيارتهم بصرف قاتو بركان لا يخصص عددها ولا ادعاء صديق والمات خبر أي نعيم من زيارته والديه وأحد هما يوم الجمعة كان كسجته ولطفار واية البهي غفر له وكتبه براءة وامار حمله وتانسالماروي أنس ما يكون الميت في قبره اذا ارأى من كان يحبه في الدنيا وصع ما من أحد دع بغير اسمه المؤمن فيسجل عليه الاعرفه ورد عليه السلام وتنا كذا في زيارته مات زيارته في غيبة ما هنا خلاصا (قوله كائن الخ) أي وباقي في المتن و(قوله قراءة الخ) نائبا فاعل يسن (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا في الخ ورضعش (قوله بل قل تحرم الخ) عبارة النهاية والفتح اما زيارته وقبور الكفرة أيضا خلافا لما ورد في تحريمها اه قال رضعش قوله مر خلافا لما ورد في الجواز المماثل في مقبور الكفار فلا يندب زيارته ونحوه زعمي الاصح نعم ان كانت الزياره بقصد الاعتبار وذكر الكفرة فيفسد مندوبه مطالعوا يستوي فيها جميع القبور وكما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها قصد قبره يعني (فرع) اعتاد الناس زياره القبور صبيحة الجمعة وكان نوجب بالارواح تحضر القبور من عصر الخميس الى شمس السبت فنعوا يوم الجمعة لا تحضر الارواح فيه اه ولعل المراد حضور رخصا ولا فلا رواج ارتباط بالقبور ومطالعو زيارته صلى الله عليه وسلم شهداء أحد يوم السبت له لا بعد من المدينة وفي يوم الجمعة عن الاعمال المطالعة في من التكبير وغيره سمع على المنهج اه رضعش (قوله ولو ينعين ترجمه في غير تحقير بسا الخ) كان الشارع لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر بما انفسه ويحوز زياره زياره قريبه أيضا وكما قريب زوج وما لك قال شارح وجوابه وعرض بان الاوجه تقديمه بجاء اسلام وأخشي فتننا واهم التزحمة باتباع المسلم جنازة كافر غير تحقير يربوه صرح الشاشي انتهى قال في العياد والمسلم زياره قير كافر قال في شرحه أي يسأله ذلك كقطعه به الاكثر من دسويه في المجموع انتهى وظاهر قطع الاكثر من هذا الذي صوبه في المجموع أنه لا فرق بين القريب والابجنبي ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة أيضا في اتباع جنازته لقرب يسأله وأجني خلاف ما قدمه من الشاشي وظاهر أن الكلام حيث لا اكرام ولا تعظيم في الزياره والاتباع والاحواض فبالاباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح دكر اه زياره قير القريب سم وماتله عن شرح العياد جبرأ نغاض النهاية والمعنى مثله وقوله وقضية الاباحة عدم الكراهة الخ قال رضعش الآن يصح للزاريها أي بالاباحة عدم الحرمة وبذلك لذلك مقابلته أي في النهاية بكلام الماوردي أي القائل بالفسر اه (قوله الخشائي) أي قوله والحق في النهاية والمعنى الاقوله والعلماء (قوله للنساء) من المتن لكنه كذا في أصل الشارع من غير أن يميز بآية وذن بأنه من المتن اه بصري (قوله مطلقا) أي ولو عورأ انه ذهب نحو الوديع (قوله نعم يسن لمن

كانت عليه قراءة ماتيمس على القبر والدعاء بالبيعة انما هي في تلك الاجتماعات الحادثة دون نفس القراءة والدعاء على ان من تلك الاجتماعات ما هو من البدع الحسنة كإتيقني و بسن الوضوء لها ما يبور إلى الكفار فلا نسن زيارته بل قبل تحرم وينعين ترجمه في غير تحقير بسا على ما مر في اتباع جنازته (وتكره الخشائي) (للساء) مطلقا شبه الفتنه ورفع أصواتهن بالبكاء نعم نسن لمن زيارته صلى الله عليه وسلم

كسجته ولطفار واية البهي غفر له وكتبه براءة (قوله ولو ينعين ترجمه في غير نحو الخ) كان الشارع لم يستحضر ما قدمه عند قول المصنف ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر من قوله ما نفس ويحوز زياره زياره قريبه أيضا وكما قريب زوج وما لك قال شارح وجوابه وعرض بان الاوجه تقديمه بجاء اسلام وأخشي فتننا واهم التزحمة باتباع المسلم جنازة كافر غير تحقير يربوه صرح الشاشي اه قال في العياد والمسلم زياره قير كافر قال في شرحه أي يسأله ذلك كقطعه به الاكثر من دسويه في المجموع اه وظاهر قطع الاكثر من هذا الذي صوبه في المجموع أنه لا فرق بين القريب والابجنبي ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة أيضا في اتباع جنازة قريبه أجني خلاف ما قدمه من الشاشي وظاهر أن الكلام حيث لا اكرام ولا تعظيم في الزياره والاتباع والاحواض وقضية الاباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح دكر اه زياره قير

قال بعضهم وكذا سائر الانبياء
والعلماء والأولياء قال
الأخرى إن صحت أقوالها
أولى بالصلة من الصالحين
أه وطاهر أه لا يرتضيه
لكن ارتضاه غير واحد بل
جزموا به والحق في ذلك أن
يفصل بين أن تذهب بشهد
كذها بالمسجد فشرط
هنا ما مر من كونها مجردا
ليست مترتبة بغير ولا حلي
ولا توجب بنة كفايا لجماعة
بل أولى وأن تذهب بنحو
هروج مما يستتر شخصها
عن الأجانب فيسب لها
ولو شاءت إذ تشبهت فتنة هنا
وبقرق بن نحو العلماء
والأقارب بأن القصد أظهر
تفظيم نحو العلماء بأجاء
مشاهدتهم وأضاف وأروهم
يعود عليهم منهم جدد
أشعروا لا ينكره إلا
المرومون بخلاف الأقارب
فاندفع قول الأخرى إن صحت
إلى آخره (وفيل تحريم
الحرم الصالحين للهز وأرات
القبور ويحل ضعفه)
لم يرتب خبره ووجوه فتنة
ولا فلاشك في التحريم
ويجمل عليها حديث (وقيل
تبليغ) إذا لم تقض محذورا
لأنه صلى الله عليه وسلم رأى
امراة عجيذة ولم ينكر عليها
(وبسمل الزائر)

(الخ) أي سبى كل من الأقوال الثلاثة بل هي أعظم القربان المذكور والأثاث نهاية ومعنى قال عرش
ومعلوم أن محل ذلك حيث أذن لها للاروج أو السبد أو الولى أه وأوانع الخلو فقط أخذنا ما مر في العبد
والجماعة (قوله قال بعضهم الخ) عبارة المعنى وألحق بالسبوري قربة فالانبياء والصالحين والشهداء وهذا
ظاهر وإن قال الأخرى لم أره لعمدة تقدم قال ابن شهاب عن صح ذلك فنبهني أن يكون زيارته قبورهم أو بها أو نحوها
وسائر أقوالهم بهذا كذلك فأنهم أولى بالصلة من الصالحين انتهى والأولى عدم الحاقهم بهم لما تقدم من تعبد
الكرامة أه وعبرة النهاية ينبغي أن تكون قبور سائر الانبياء والأولياء كذلك كقوله ابن الرفعة
والقموي وهو المعتمد وإن قال الأخرى لم أره للمعتدين والأوجه عدم الحاقهم بهم أو نحوهم أو بقية أقوالهم
بذلك أخذنا من الله وإن بحث ابن قاضي شبهة الحاق أه وما قبله من قبل بحث الحاق الأقارب بن ابن
شهاب فيقال لقول الشارح قال الأخرى إن صحت الخ (قوله والعلماء) أي العلمين (والأولياء) أي من استسمر
بذلك بين الناس عرش (قوله فأنهم أولى بالصلة) أي ظاهر منسب الأخرى أه لا يرتضيه بقول بعضهم وكذا الخ
علة الكرامة (قوله وطاهر أه لا يرتضيه) أي ظاهر منسب الأخرى أه لا يرتضيه بقول بعضهم وكذا الخ
(قوله والحق في ذلك) أي في سنن زيارته سائر الانبياء والعلماء والأولياء (قوله كذا هم) أي المسجد (قوله
داخل الملبدة بن وما ستر شخصه من نحو هروج (قوله فشرط هنا) أي في سنن زيارته بقوله بن نحو العلماء
(قوله وإن تذهب بن نحو هروج الخ) الظاهر أن محل اشتراط ما ذكره حيث كان ثم أحسن من الأجانب والأقارب
وجه الاشتراط بصرى وقوله حيث كان ثم الخ أي عند الشاهد وطريقه كفايا عن سم أه (قوله فسنن
لها الخ) أي ولا جانب عند القبور فيها ينبغي أن لا فرق في المعنى بين وجودهم عندها وطريقها سم
إقوله بقرق الخ) أخذه الثبوت في الخ (قوله بن نحو العلماء والأقارب) أي حيث بسنن زيارته
لنحو العلماء على التفضل للمار دون قبور أهل فلان سنن لهم زيارته لمطلقا بل تنكره لمطلقا مخرج
صنيعهم (قوله بخلاف الأقارب) أي سالم يكونوا علماء أو أولياء عرش أي أو صلحاء أو شهداء (قوله
ويجمل عليها الحديث) أي على ما يرتب خبره في خروج من فتنة عبارة النهاية وجل أي الخبر المذكور على ما إذا
كانت زيارته لتعبد بوالها كما هو النوع على ما رتب به عادة بن أولان فيمنعوا بغير ما أه (قوله إذا لم تقض
الخط) أي عبارة المعنى وقيل تبليغ خبره في الإجابة ويحسمه الر واني إذا أه في الاقتناع علما بالاصل والخبر فيها إذا
ترب عليها بغيره ونحو ذلك أه (قوله أنه صلى الله عليه وسلم رأى امراة الخ) يمكن أن يجاب بانها
وأنه حال فعلية محتملة لو جوه ككونها تضررت بغيره بغيره فلا بد من ردة تنطق بالغير فلا بد من ردة تنطق بالغير
(وبسمل الزائر) عبارة العابد يقول وهو قائم أو قائمه قابل وجهه بالسلام عليكم أي في شربه معقب
وهو قائم أو قائم على المجموع عن الحافظ أي موسى الاصمباني قال كأن الزائر في الحديث بما زار قائما أو
قائما أو لا يرى القيام من حديث جماعة انتهى واعلم أنهم صرحوا في باب الحديث وغيره بأن قراءة
القربان جالسا أفضل وصرح به المصنف في الحديث أيضا وفيه من أراد القراءة عند القبرين لما جلوس
القربان أه (قوله قال بعضهم) جرى عليه مر (قوله فأنهم أولى بالصلة الخ) هذا مجموع مر
(قوله وإن تذهب بن نحو هروج الخ) أي ولا جانب عند القبور فيها ينبغي أن لا فرق في المعنى بين وجودهم
عندها وطريقها بل ينسلك على ذلك أن وجودهم عندها لا يرتب على وجودهم في المسجد من أن كانهم
صرح في حضورهم المسجد وجودهم فيه والفرق بين وجودهم عندها وجودهم في المسجد لا ينفع
(قوله أنه صلى الله عليه وسلم رأى امراة عجيذة ولم ينكر عليها) يمكن أن يجاب بانها واقعة فعلية محتملة
لو جوه ككونها خرجت بغيره بغيره بغيره فلا بد من ردة تنطق بالغير فلا بد من ردة تنطق بالغير
و يقول وهو قائم أو قائمه قابل وجهه بالسلام عليكم الخ وفي شربه معقب وهو قائم أو قائم على المجموع
عن الحافظ أي موسى الاصمباني قال كأن الزائر في الحديث بما زار قائما أو لا يرى القيام من
حديث جماعة أه واعلم أنهم صرحوا في باب الحديث وغيره بأن قراءة القرآن جالسا أفضل وصرح به

سم أي مستقبلاو جاليت كليات (قوله نداء) إلى قوله وقيل في النهاية الاقوله عوما إلى الخبر إلى وإلى قول
المن ويحرم في المعنى لما ذكر وقوله أنه يحتمل في القلوب لكرامته (قوله أهل المقبرة الخ) أي من
المسلمين مستقبلا وجههم زاد النهاية ما تقرر الكفار قاله ابن عديم جزاء السلام عليهم على حال الحياة
بل أولى اه قال عرش و يبين أن يقرب منه من رخصت لو كان حيا ليعمل في بل عدم اشتراط ذلك
لم يكن بعد الان عموالا آخره لا يقاس عليها وقد يشهد له الخلاف من السلام على أهل المقبرة مع أن صوت
السلام لا يصل إلى جنتهم لو كانوا أحياء اه (قوله دار الخ) أي أهل دار ولو تخلص على الاختصاص أو النداء
ويجوز رد على البدل في أي من الضمير (قوله لا حقون) زانها في المعنى أسأل الله أو المؤمنين العاقبة اه
(قوله والاستثناء الخ) أي قوله ان شاء الله نهاية (قوله لا تترك الخ) أي أن ان يعني اذ كقوله تعالى فان ان
كتم مؤمنين معني ونهاية (قوله وللموت على السلام) وروايع أن هذا التوجيه خاص بنوا لا ياتي في معنى
الله على وسلم في نهاية بصري (قوله وقيل الخ) عبارة المعنى والمشهور أنه يقول السلام عليكم وقال القاضي
حسين والمتولى لا يقل السلام عليكم ليسوا أهلا للخطاب بل يقل عليكم السلام فقد ورد أن شخصا قال
عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية تأتي وياي الاول بان هذا الخبر
عن عاد العرب لا يتعلق بهم اه وفي الاعباب: يحبوها ودعوى أنهم ليسوا أهلا للخطاب من جهة الخبر السابق
داين أحدهم بغير أنهم الخ على أن في كل من الصفتين خطبا فغل كونهم أهلا للخطاب في احداهما دون
الآخر في حكم اه (قوله ورده) كلام القيل (قوله هذا الخبر) أي خبر مسلم المار أن قال (قوله ومعنى ذلك)
أي خبرنا في الموضع (قوله ما تيسر) أي من القرآن وأولاه وأول البرقة أو خبرا وس اعاب قول المتن
(ويحوله) قال المصنف: يستحب لا ذكر من الزيادة وان يترك الوقوف عند قبول أهل الخبر والفضل أسمى
ومعنى (قوله بعد توجه القبلة) عبارة المعنى وعند الدعاء يستقبل القبلة وان قال الخراسانيون باستقبال
استقبال الوجه الخ اه (قوله ويكون الميت الخ) عبارة المعنى ويقرأ عندهم القرآن ما تيسر وهو سنة في
اقارب ان الواو الحاضرة من والميت كذا من روحه لا حقون في جواب القراءة كلام ما في ان شاء الله تعالى
في الوانها اه (قوله بل تصل له القراءة الخ) أي وان لم يجد جواب ذلك الا بالية باب (قوله كذا من) أي كحي حاضر
في محل القراءة (قوله هنا) أي فيها أذقرأ بحضور الميت (قوله ولو بعيدا) غاية للمعطوف فقط أي ولو كان
الميت بعداهن محل القراءة قول المتن (ويحرم نقل الميت) أي من بلد موته نهاية ومعنى قال عرش يؤخذ منه
أن دفن أهل انبا بموتاهم في القراءة ليس من النقل المحرم لان القراءة صلت بمقبرة لاهل انبا فالنقل اليها
ليس نقلا من مقبرة محل موته وهوانها لم يرد سم على المنهج أي ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها وفي
انباية فيها فنظر وماله يقال فيما اذا كان في البلد الواحد مقبرة متعددة كالب النصر والقرافة والاذ بكية النسبة
لاهل مصر فله الدفن في أي شاء لانه مقبرة بلده بل ذلك وان كان ما كاتيرب أحد هاجد الغلبة لذلك كورة
اه (قوله لاهل الدفن) أي قوله وينقل في المعنى الاقوله وصح أمره إلى اوقضية الخ وقوله وكذا البقرة الخ وقول
المتن ونثبت في النهاية لما ذكر وقوله وفيه انظر (قوله وياتي الخ) أي في مسألة تشتمل على (قوله ماسر) أي
في شرح والدفن بالمقبرة أفضل كردى (قوله وصح أمر الخ) قد يشكل على هذا الاستدلال ما تقدم من
الاستدلال على ندب دفن الشهيد بجمعه سم (قوله لا احتمال أنهم يتناولهم به الخ) أي ولعلمهم فهو أن
الامر لا ماحة والا فلا يليق بمخالفة أو أن به عنهم عن بلغة الامر فنقل بعض القائل فاسرهم بردهم سم
أي أو أن الامر انما ورد بعد نقل بعضهم بعض القائل (قوله وقضية قوله الخ) عبارة النهاية والمعنى وتعيده
المصنف في البيان أيضا وقضية أن من أراد القراءة عند القبر من الخ لاس (قوله وصح أمره صلى الله عليه
وسلم الخ) قد يشكل على الاستدلال بالامر صلى الله عليه وسلم بردهم في مضاجعهم بعد نقلهم
لما لا يتصل على ندب دفن الشهيد بجمعه لا تقدم في شرح والدفن بالمقبرة أفضل (قوله لا احتمال أنهم يتناولهم
بعد) أي ولعلمهم فهو ان الامر لا ماحة والا فلا يليق بهم مخالفة أو أن به عنهم عن بلغة الامر فنقل

ثم خصوصا لخبر مسلم اه
على الله عليه وسلم قال السلام
عليكم دار قوم مؤمنين وانا
ان شاء الله بكل المحقر وفي
رواية ضعيفة اللهم لا تحرمنا
أجرهم ولا تغتنا بعدهم
والاستثناء التبرك أو الدفن
سلك البقرة أو الموت على
الاسلام وقيل يقول عليكم
السلام نظرا لانه تحية الموق
قاله ابن سلم عليه وورده هذا
الخبر ومعنى ذلك أنه تحية
سوى القلوب لكرامته
أو ان العرب كانوا يعتادونه
في السلام صلى الموق
(ويقرأ ما تيسر) (ودعو)
له عقب القراءه بعد
توجهه للقبلة لانه تحية
ترجى للاحياء ويكون الميت
كما ترجى له الرحمة
والبركة بل تصل له القراءة
هنا وفيما اذادى له تحية
ولو بعيدا كما في الوصية
(ويحرم نقل الميت) قبل
للدفن وياتي حكما بعده إلى
بلد آخر وان أوصى به لان
فسه هناك حرمته وصح
أمره صلى الله عليه وسلم
لهم يدفن قتلى أحدى
مضاجعهم أو اذادوا نقلهم
ولا يتنافى ما لا احتمال
أنهم يتناولهم بعد فاسرهم
بردهم الباهظة قوله بل
آخره لا يحرم نقله لانه
وغرضها والقاهر انه غير
مراد وان كل ما لا ينسب للبدن
الموت يحرم النقل اليه ثم
رأيت ضمير واحد خروا

يحرم نقله إلى محلي أبعدهن بمقبرة محل موته (وقيل بكرة) اذ لم يرد دليل لغيره

(الآن يكون قبر بسكة) أي حورها وكذا البقية (أول مدينة أو بيت المقدس نص عليه) (٢٠٣) الشافعي رضي الله عنه وإن نوزع

في ثبوته عنه أو غيره بها
له على ما جعته الحب
الطبري قال جمع عليه
فيكون أولى من دونه
مع آثاره في إبداءه أي لأن
انتفاعه بالصلح أقوى منه
بآثاره فلا يبرم ولا يكره بل
يندب أفضلها وإجماعه حث
لخص تفسيره بعد ذلك
وتكفيها الصلوة والاحتياط
حرم لأن الفرض تعلق
بأهل محل موته فلا يستطاع
حل النقل وينقل أيضا
لضرورة كان تعدد أخته
قبره سلاذ كقراو بدعة
وخشى منهم تشبهه وإبداءه
وفضة ذلك أنه لو كان نحو
السبل لم مقبره البلد
وفسد هاهنا لم النقل
إلى ما ليس كذلك وبحث
بعضهم جواز واحد للثلاثة
بعد دفن ما أو وصي به أو آتاه
غيره فقال بل هو قبل النعير
واجب دفنهما فافترى على كل
فلا جرح فيهما وأما ابن حبان
أن يوصف على الله على بنينا
وعلى وسلم نقل بعد سنين
كثيرة من مصر إلى حواري
جد الخليل صلى الله عليه وما
وسلم وإن مع ما جاء أن
النائل موسى صلى الله عليه
ينسأ عليه وسلم لأنه ليس
من شرعنا ويرى حكمائنا
صلى الله عليه وسلم لا ليجعله
من شرعه ونسبه بعد دفنه
وقيل بل يجمع أحزاب الميت
الفاخرة عند أهل الحيرة

بالبلد مثال الصخرة كذلك وحديثه في نقل مكانه الاستوى من بلع البلد أربع مسائل ولاشك في جوازها في
البلدين الأصليين أو المتعارين لئلا يستأجر العاد بخاريه بالدفن خارج البلد وعسل العبرة في كل بلد مسافة
مقبرتها أه قال عرش قوله مر أربع مسائل هي قوله من بلد البلد ولعبراء أو من جوارها أو بار
وقوله مر بمسافة مقبرتها يعني فلور إذا انتقل إلى بار أو خواتم في القبر مر بالبار في المسافة أه قول
المتن (الآن يكون قبر بسكة الخ) والمعبر في القبر مسافة لا يغير فيها ما قبل وصوله قال الزركشي وينبغي
استثناء الشهيد وقدم ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة فغذت وصيته
حيث قرب وأمن النعير أه قاله الأخرى نهاية ومعنى قال عرش قوله مر لا يغير فيها أي أي الغالبو
زادت على يوم ومن النعير ما تفرقت أخته ونحوه وقوله مر وينبغي استثناء الخ أي من النقل فيعبر وقوله
مر من الأماكن الثلاثة أي ما غير ما فغيره تنفذها وقوله مر تغذت وصيتها أي أي لو دفن غيرها
ونقل وجوبها على ما يوصى به على ما يأتي أو أهتمه عدم النقل مطلقا أه عرش (قوله أي حورها الخ) ويظهر
أن النقل من حرم مكة إليهما مندوب لأنه يترجم إلى بقية وإن النقل من محل من المحل إلى محل آخر منه كذلك حيث
كان في المكان السهم من له لسف في المكانة ويجاوز أهل صلاح مثلا والافعيرم فبالظاهر لا معنى
له حينئذ وعليه أن يحرم النقل من مكانة إلى أخرى من بقية الحرم بالأولى ثم جرح ما ذكره في باقي
المدن في بيت المقدس والتفصيل يصلح بالمقاييس على ما تقدم هذا ما طهر في جميع ما ذكر ولم أر في شيء
منه نقلًا فليست بل والجور بصري وقوله والأفحرم الخ وقوله بمر النقل من مكانة إلى مكانة عرش ما يبعد
تقديمه عما ذكره في النقل ليس بقبره لأهل مكة وحرمها أو مثلها مسافة أو الأفحرم (قوله ٧ بحرمه
تقبله في محل أو يبعد من مقبره الخ) أي فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان بعد مسافة من مقبرة بلده
فإن لم يرشدي وتقدم من عرش مثله (قوله وكذا لبقية) أي ما يأتي في المتن وهو المدن بيت المقدس
وفي الشارح وهو قبر بنينا عليه يعني إمامهم أجمع حرمها كروى (قول المتن نص عليه الخ) أي لفاتها
وحيث أن ذلك استثناء عما دلت الكراهة ولا يبرم منه عدم الحرمه أو إلهاء ما هو أولى بكافة الاستوى على ما
بقاؤه الاستثناء عقب أجل خائفة في (قوله وإن نوزع في ثبوته الخ) أي نحن حقاقة محتمة على من لم
يحفظ نهاية (قوله أو قرب في الخ) أي أو قرب بقبر صالح كلام الشافعي ونحوه شيخنا (قوله على ما جعته
الحب الخ) أهتمه النهاية وأما الخ (قوله فلا يحرم الخ) راجع للمتن (قوله وبحله الخ) أي محل جواز النقل إلى
الأماكن الثلاثة وما قبلها (قوله فكون أولى الخ) وهو الظاهر معنى نهاية (قوله ويرشده الخ) تحلف
على قوله حيث الخ (قوله وينقل الخ) أي يجوز ذلك عرش (قوله وفضة ذلك) أي جواز النقل للضرورة
المذكورة (قوله بمقبرة للبلد الخ) أي ولو في بعض فصول السنة كان المله يقصد من الليل دون
غيره فيجوز نقله في جميع السنة وينبغي أن يعمل جواز النقل ما لم يغير والأدفن مكانه ويحاط في أحكامه بمر
بالصانع ونحوه كنهه في فسوق عرش (قوله إلى ما ليس كذلك) أي ولو في بلد آخر يسلم منه الممتن
الفساد عرش (قوله وبحث بعضهم الخ) ضعف عرش (قوله وقبل بلده) أي قوله ودفن في موضع
المعنى الأول وإن غرم إلى نزل أو قول المتن أو دفن في النهاية إلا ما ذكره وقوله وإن غرم إلى أن العلم وقوله
أي إلى المتن (قوله وقبل بلده الخ) عبارة المختار إلى الثوب بالكسر إلى القصر فأن فتح ما بالمدن ومند
انتهى وهي قتيبة أن ما هنا جرح وفيه الكسر مع القصر والغضرم المد عرش (قوله الظاهرة) ١. ترازن
عجب إلى بنينا عظم صغير جدا ليس (قوله ولعومكة) أي ما يروى على ما أتى سم أي من البحث
الضعيف (قوله كان دفن بلات الخ) أي وهو ممن يجب غسله نهاية ومعنى (قوله وأتيم) الأولى الواد
بعض القتل فأمرهم بدمه (قوله في المتن الآن لأن يكون قبر بسكة) ما ضابط القرب قال في شرح الروض
والمعبر في القرب مسافة لا يغير الميت فيها قبره لو صوله أه (قوله ولعومكة) أي ما يروى على ما

بتلك الأرض (للقيل) ولعومكة (وغيره) كذا كفي وصلاته عليه (حرام) لأن دفنه هناك حرم (والأضر وره) فجب (بأن) أي كان (دفن) بلا
تحليل أو تيمم بشرطه لم يغير بينا أو يتصلح ٧ حقايق تقدم على قول المتن الآن لأن يكون الخ أه من بعض الموهنين

كغيره به النية والغنى (قوله أو تيم الخ) وفهم أنه إذا تيمم قبل الدفن لا يجوز بشه وإن كان تيمم في الأصل
 لفقد الغسل أول فقد انما جعل يظلم فيه وجوده وهو ظاهر ع (قوله وإن قرع الخ) فيه ما يأتي في
 تنبيه الإتي (قوله ما لم يساغ المالك) هذا صادق بصرفه الطيب والسكوت عنه وعن المسح وكذا
 الأمر فيما يأتي من صرى وقيد النية بالانعاب والتمني وجوبه بالنسب هنا يطلب ما له كهماء قال الأولان فان
 لم يطلب المالك ذلك حرم النش كغيره الاستاذ قال الزكشي ما لم يكن يحسوا عليه أو يمنحناطه
 وهو ظاهر ويكرهه طلب النش ويسن في حق التركة وأقره سم قال ع (قوله مر فان لم يطلب
 المالك الخ) جعل ما لو سكنت عن الطلب ولم يصرح بالمسح فحرم أخواجه ومقتضى كلام ابن حج وجوب
 نية عند سكوت المالك وقد منع وإن في أخواجه المستأزراء والمسح مقار به مثله فلا قرب عدم جواز نية
 ما لم يصرح المالك بالطلب اه (قوله فلا) أي فلا يجوز النش معنى ونهاية (قوله لانه يؤخذ من مالك الخ)
 أي ويعطى فيه أي التوب من تركه لانه كان تيمم والغنى كان والافن يمت المال فيفسر المسلمين
 ان لم يكن هو منهم ع (قوله وماذا كرفي جرة الأرض أيضا) (قوله في مسجد) ينبغي ويحرم كالمسؤول باط
 وينبغي أيضا استثناءه ولو بني مسجد أو عين بجانبه فحق نفسه فيه مثلا أو جنته عند قوله جعلته مسجدا
 فلا خير أجمع (قوله ويخرج مطلقا) أي ضيق على الصلوات أولا سم وقال ع (قوله أي تغفر أم لا اه
 (قوله ولومن التركة) أي ولومن نية المالك بالانعاب (قوله وإن قل) أي تكلم معنى ونهاية (قوله وإن تغير)
 أي المليات تركه فيما عدا مال معنى ونهاية (قوله ما لم يساغ) أي سواء طلب المسح أم لا نهاية قال ع (قوله
 المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضي أنه لو نسي عن طلب النش وهو ظاهر اه (قوله وتقييد المذهب
 الخ) اعتد الغنى بغيره وقيد في المذهب طلب المسح وهو الذي يظهر اعتماده قياسا على الكفر في أم قوله
 في أجمع ولم يوافقوه عليه فقد ردوا مقتضى حاجي الانتصار والاستقصاء اه عبارة مختصة وقيد في
 المذهب طلب المسح وهو المعتقد اه (قوله ما لم يساغ) قال الأثر في بين المصنف أن الكلام هنا
 في وجوب النش أو جواز رد أو يحتمل أن يجعل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند
 الطلب فلا يكون مخالفا لما لا يقتضيه اه معنى ونهاية (قوله على المعتقد) خلافا لما به والغنى والاعباب
 غيرتهم والفظ لا دلل ولو بلغ مال غيره وطلبه ما لم يكن به ضمن به أحد من ورثته أو غيرهم كإفائه في الروضة
 عن صاحب العدة وهو المذهب والنش وشق وجوه دفع المسح اه قال ع (قوله مر) ضمن به الخ أي مال
 ضمنه أحد من الورثة أو غيرهم أو دفع لصا مسحاله به حرم نية وشق وجوه فقيام به مقامه وصونا
 الميت عن انتهاك حرمة اه (قوله اما إذا أتبع) أي قوله وأخذ في الغنى الأقوله أي إلى اليمين وقوله وإن
 كان في فيسوقه أو نحو ذلك أو لم يمت وقوله أي في غير المسح إلى المساف (قوله فلا ينش الخ) أي
 لا يستل كمنه في حال حياته معنى ونهاية قال ع (قوله يؤخذ من هذا التعليق أنه لا يشق وإن كان عليه دين
 لاهله قبل تعلق الغرماء اه (قوله وإن كان) أي وأخذ في النهاية الأولى أي في غير المسح إلى المساف
 (قوله وإن كان جلاها) ظاهره وإن رفع رأسه وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ما يوجب به العادة
 أيضا (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله وإن تغير الخ) كذا شرح مر (قوله ما لم يساغ المالك) فان لم
 يطلب المالك ذلك حرم النش كغيره الاستاذ قال الزكشي ما لم يكن يحسوا عليه أو يمنحناطه وهو
 ظاهر شرح مر (قوله ويخرج مطلقا) أي ضيق على الصلوات أولا (قوله في المات) أو وقع في مال أي وإن لم
 يطلبه مالك كشرح مر (قوله وإن قل وتغير المات) كذا مر (قوله ما لم يساغ المالك أيضا) قد تشبه
 بغيره اعتبارها بالقد عدم اعتبار الطلب أيضا فمذا كان من التركة أيضا (قوله على المعتقد) أي دقا
 لما نقله في المجموع عن إطلاق الأصحاب من الوجوب حيث دون ضاعوا وتفراد به على ما في العدم من أن
 لو رتبوا عنه لم يشق لكن جزم في الر وض جافي العدة فقال لم يضمنه أي أنه أو قبه أحد من الورثة
 أو غيرهم كافي شرحه (قوله وإن كان جلاها) ظاهره وإن رفع رأسه مقدم به بحيث استقبل بوجهه

على الأوجه لانه واجب لم
 يخلفه شيئا فاستدرك (أولى
 أرض أو توب مقصود)
 وإن تغير وإن غرم الورثة
 منسلة أو قبه من مال يساغ
 المالك نعم إن لم يكن غير
 ذلك التوب أو الأرض فلا
 لانه يؤخذ من مالك قهرا
 وليس الحسركا مقصود
 لباعه على الله تعالى على
 المساحة ودفعه في مسجد
 كهو في المقصود في نية
 ويخرج مطلقا على الأوجه
 (أو وقع فيه) أي القبر
 (مال) ولومن التركة وإن
 قل وتغير المات مال يساغ
 مالكه أيضا وتقييد المذهب
 بطلبه رد في مرجع ما لم
 يوافقوه عليه وفارق تقييدهم
 نية وشق وجوه في أخراج
 ما يتلعه الغير به بالطلب
 لا يشق وجوب وإن غرم الورثة
 مثله أو قبه من التركة أو
 من مالهم على المعتقد
 الهلن والأبناء والعاري هذا
 أشد وأخس وأيضاً فذكر
 في ذوى المراء وأن يستبعضه
 يساغ به أكثر من غيره
 أما إذا ابتلع من نفسه فلا
 ينش قبله لا يخرج إلى إلا
 بعد بلاته كاهو ظاهر (أو
 دفن لغير القبلة) وإن كان
 وجلاها على الأوجه
 خلافا للمتنى كما فيجب
 لوجهه الهام لم يتغير
 استندرا كالواجب

وقدم الشجر عبرة وابن حج التصريح بالجرم توافر رأسه ومقدم بدنه حيث كان القبر بتمامه
 قبلي إلى بحري عش وفيه وقت وقال سم بعد كرمنا وقت موقفة نظر بل لا يصدق في هذا الحالة قوله لغير
 القبله وقول الشارح فيصير وجهها اه وهذا هو الظاهر دون ما مر من عش (قوله على استرا) اه
 لعل صوابه على خلاف ما خرج (قوله وقد حصل الخ) أي مما في شجر من هتكها بنز قوله أو دخلت
 الخ) أي أودعي شخصي على ميت بعد دفنسه أمه أمه وإن هذا الولد له منها وطلبها منها ولو ادعت
 امرأة أنه زوجها وإن هذا الولد له منها وطلبت أمه أمه وأقام كل بينة فانه وجد حتى قدمت بينة
 الرجل أو دفن في نو بمرهون وطلب المهر من الخراج له قال الأذري والقياس غرم القمعة فإن تعذر بين
 وأخرج ما لم تنقص قيمته بالبل أو دفن في كافر في الحرم فينبش ويخرج على ما يأتي في الجزية أو كفته أحد الورثة
 من الزمة أو سرفه غرم حصته بقية الورثة فلو طلب الخراج الميت لأخرج ذلك لم تلزمهم إياه وليس لهم
 نبش ولو كان الكفن من رقع القمعة وإن رافق العدد فلهم النبش وأخرج الزائد والظاهر كما قال الأذري
 أن المراد أن ادعى الثلاث شرع مر اه سم وقوله قدمت بينة قال رجل خلفه الخفي فقال تعارض
 البيتان على الأصح ووقف الميراث وقال العبادي في الطبقات انه يقسم بينهما اه قال عش قوله مر
 قدمت بينة للرجل أي لأن بينته تشبه على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة تشهد لظنها حصول الولد له
 مستند بغير دلالة وجبة وقوله مر لم تلزمهم إياه أي ويحوز فينبش لأخراجه عش (قوله ترجى حياته) أي
 بأن يكون له ستة أشهر فكثر من غير حياته (قوله أو دفن في الخ) أي لو تغيرت للزوجة أو لم يجز
 وبصري (قوله غلط فاش) أي ومع ذلك لا يصح أن يمس طلقا بل ستة أشهر أو لا لعدم ثبوت حياته عش
 (قوله أو على الطلاق أو الذر أو العتق الخ) أي كان قال إن ولد ذكر فانت طالق طلاقه أو أني طلقك
 أو قال إن زفني ولدا ذكر فإله كذا أو بشر بولود فقال إن كان ذكر فعبدي حرا وإني طلق حرة فانت
 أو لو في جميع ذلك ودفن ولم يمس طلقا فإله فاش (قوله بصفة فيه) أي كاذب كورة أو الأونة سم (قوله
 فينبش الخ) ظاهره وجوب (قوله أو بعده) كذا في أصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر أو بعدهما بصري (قوله
 وليشهد الخ) لا يظهر عطفه على قوله للعالم لعدم نفعه على ما قبله وإلغى قول المصنف للضرر ورواه ليس
 مغايرا لها بل هو من أفرادها كقوله قضى صنيع غيره إلا أن يقتل الأول ويقطع النظر عن التفرع
 (قوله أو يشهد على صورته الخ) على ما قاله الغزالي والأصح خلافه مر اه سم عبارة الغزالي ذكره
 الغزالي في الشهادات وسألت ما فيه اه (قوله إذا عطلت الواقعة) عبارة فيه اشتدت الحاجة اه (قوله
 عند تنازع الورثة فيه) أي في أن المادون ذكر ليعلم كل منهم قدر حصته وتظهر ثمرة ذلك في المناصحات نهاية

(اللائكة في الأصح) لان
 غرضه الستر وقد
 حصل بالتراب أو دفنت
 وبطنها حين ترجى
 حياته ويحبش جوفها
 لأخراجه قبل دفنها وبه
 قال لم ترجى حياته أو دفنها
 حتى يموت وما قبله بوضع
 على بطنها شيء يموت غلط
 فالحش فليصدر أو علق
 الأول والنذر أو العتق
 بصفة فينبش للعالم
 أو بعدهما أو يشهد على
 صورته من لم يعرف اسمه
 ونسبه إذا عطلت الواقعة
 أو لحقه القائف بأحد
 متنازعين فيه أو يعرف
 ذكره أو أؤثره عند
 تنازع الورثة فيه أو نحو
 مثل عضو عند تنازعهم
 مع جانيه

(قوله أو يلحقه) لا يظهر وجهه عندنا على ما قبله (قوله أو يندون) هذا قد يفني عاقبه استي قال ع ش قوله
 أو يندون أو ولو قلها عند من حصوها لكانوا قيا ولو علم قبل دفنهم وحول ذلك وجب اجتنابه بحيث يمكن
 ولو لم يحل جده اه (قوله فينبش الخ) منفر على قوله أو يلحقه الخ (قوله في السك) أي في ك من قوله
 أو يشهد الخ وبه بعد من قوله أو يندون وبما بعده من قوله الخ (قوله فينبش الخ) أن تغير كذلك فينبش وإن كان له
 مال وتنازع فيه وحديث لم ينبش وقف الأمر في الصلح ع ش (قوله وأنه يكتفي الخ) = طاف على التقيد
 (قوله أو ما كان في الخ) عبارة النبا يتوالى في العادة الخ (قوله ولو لم ينعق الميت الخ) أي عند أهل الخبر معنى زعمناه
 (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النبا يتوالى في العادة الخ وحصل ذلك كقوله أو لم ينعق الميت من جهة في مشكل الوسط ما لم يكن
 المدفون معاهيا أو من اشتهر ولا يتوالى مع غيره عند الامتناع وإدخاله من جهة يجوز الوصية لعمارة قبور
 الأولياء والصالحين لأنفسهم من أحياء الزارة والتبرك إذ قضيت جواز عملة وقبرهم مع جازم هنا بخبر من
 حرمة تدس به القبر وعمارته في المسئلة اه (قوله فلا يجوز الخ) أي النش قضية ذلك أن يجوز البناء عليه
 ولو لم يسهل لانه لا تختم البناء له بضيق على الغير ويحرم المكان بعد انعقائهم وهذا التماثل في غير
 يجوز التصرف فيه والاتقاع به بعد انعقائهم ما يمنع فلا يجوز فيه ذلك مر فقوله الشارح أي في
 غير المسئلة فيمنع طرفه يفتي أن يتقدم جواز البناء بأن يكون فيما تحت النش فيه سم (قوله بعمارة قبور
 الصلحاء) أي العلماء والمراد جواز ذلك بناء على الميت فقط لبناء القباب ونحوها ع ش وقدم من
 سم مثله (قوله وبؤيده الخ) قديقال أقيد بغير المسئلة فأى تأييد فيه فلا يمتثل على أن نحو بعمارة
 لغير أحياء الزارة لا ينافي جواز نبشه والدفن عليه أو بأصل السلف رده فقد دفن على الحسن بعد من
 أهل البيت ودفن في القبر من الصحابة كثير ثم نبش من غير تكبير بصرى ولا ذكر ما فيها فقد يقال أن
 الدفن على الصالحين من غير احترام قبوره لا تنسبه بذلك للغير وما ذكرنا من أن القبائل من الوقائع الفعلية
 المشبهة لوجودها أم لا ذكره أو لا تظهره ولا ننظر فيه سم كما روينا سقط ذلك القيد النبا في المعنى كإنها
 وكذا لا يعاب بعمارة فالذي يقصده أنه يجوز فيها أي قبور الصالحين في المسئلة تدس به التراب ونحوها ما
 يمنع اندراسها أو يدغم احترامها اه وقوله ونحوها شامل للبناء في جرم التكبير من سم ر ع ش (قوله
 وأخذ من غيرهم الخ) ومن سبق إلى مكانه من قبور أو إلى بالحفر فبأن حفر فوق جدد نظامه وتوجب
 رد ترابه إلى مكانه وجسدها بعد تمام الحفر جعلها في جانب جاز قد تمسعر وض اه سم قال ع ش
 وينبغي أن يعلم أن ما حرمه العادة إلا من حفر القضا في المسئلة وبناء قبل الموت حرام لأن الغير وإن
 حازه الدفن فيه لكنه يمنع من احترام البناء وإن كان غير مألوف من الفتنة يمنع ذلك لو تعدى أحد ودفن
 فيه لا يجوز نبشه ولا يفرم داهمه الأول في البناء لانه فعله هدر اه (قوله لا ترا الصلح الخ) أي لانه صلى
 الله عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر والانسيم واسأله التثبيت فانه لا ين
 بسئلها بغير إذنا من رواه البزار وقال الحاكم انه صحيح الاسناد اه قال ع ش قوله وأسأله التثبيت
 أي كان يقولوا اللهم يتم على الحق اللهم لقنه جنته فلما قرأ بغير ذلك كالدرك على التبرك يكونوا آتين بالسنة
 وإن حصل لهم ثواب على ذكره وبقي آياتهم به بعدس للثبته هل هو مطلوب أو لا فيسئلون أو لا آتين بالسنة
 الشافعي ومثل ذلك بالآراء الأذنان فلو قرأه كانوا آتين بغير المطلوب منهم ع ش وقوله فلما قرأ بغير ذلك
 كالدرك الخ ينبغي استثناء الاستغفار للميت من الأمر به (قوله وأمره الخ) عبارة النبا في ر وروى مسلم
 عن عرو بن العاص أنه قال إذا دفنتي فاقبوا بعد ذلك حول قبري ساعة فقد رما نحر جزور و يفرق لها

أو يلحقه سبيل أو يندون
 فينبش جواز النشيل
 ويظهر في السك التقيد بما
 لم يتغير تغيرا يمنع الغرض
 الحامل على نبشه وأنه
 يكتفي في التغير بالظن نظرا
 للعادة المألوفة بعماله أولا
 كمن فيه من نحو قروح
 تسرع على التغير ولو انما تحقق
 الميت صوراً تراها جاز نبشه
 ودفن فيه بل يحرم بعمارة
 وتسوية ترابه في مسئلة
 لتحصيره على الناس قال
 بعضهم لا في صحابي ومشهور
 الولاية فلا يجوز وإن تحقق
 وبؤيده نصريحهم بجواز
 الوصية بعمارة قبور الصلحاء
 أي في غير المسئلة على
 ما يأتي في الوصية بما فيه
 من أحياء الزارة والتبرك
 وأخذ من غيرهم
 البش إلا ما ذكره لو نبش
 قبر ميت بمسئلة ودفن عليه
 آخر قبل بلانه ثم طمعه لم يجز
 الدفن لاخراج الشافعي لأن
 فيه حدس هشك حرمة
 التبرك معاً (وبسئل أن يقف
 ساعة جماعة بعد دفنه عند
 قبره يسألون له التثبيت
 ويستغفرون له لا ترا
 الصحيح بذلك وأمر به عرو
 ابن العاص

بما إذا لم يتغير صورته وهو ظاهر شرح مر (قوله قال بعضهم الخ) صحابي ومشهور والولاية فلا يجوز أي
 النش وإن انعق الخ فثبت ذلك أنه يجوز البناء على ولو في مسئلة لانه انما حرم البناء له بضيق على الغير
 ويحرم المكان بعد انعق الميت ومنع من لا يجوز فيه ذلك مر فقوله الشارح أي في غير المسئلة فيه ظاهر
 نعم ينبغي أن يتقدم جواز البناء بأن يكون فيما تحت النش فيه (قوله لا ترا الصلح الخ) كالدرك (قوله لا ترا الصلح الخ) كالدرك

حتى استأنس بك الخ (قوله قد رما بصر الخ) متعاقب فيه به الزاجع بالوقوف (قوله وسحب) إذ قوله ولو شهد في النهاية والغنى (قوله تأمن بالغ الخ) وبعد الملقن عند رأس القبر في عوارضه الخ بن قعد رجل قبالة وجهه ويقول يا عبد الله بن أمية الخ وعباد لها بنو يقف الملقن عند رأس القبر ويثني أن يتولا أهل الدين والصلح من أهل القبلة وأولادهم غيرهم اه (قوله بالغ عاقل الخ) فليس تأمن بغير طفل ولو راهقه أو يحسنون ثم تقتله كما فعلهم فإثمهما ثمانية موفى (قوله لا تغفل الخ) خلافا لما في نسخة صاغرة الأول أو لا يغفل بعضهم شهداء غير ذلك لا يغفل عسوة أقر الوالد رحمة تعالى والامع أن الأبناء عليهم الصلوة والسلام لا يستولون غير التي يسأل عن التي فكيف يسأل هو عن نفسه اه قال ع ش قوله مر واستثنى بعضهم شهداء غير ذلك أي لأنه لا يسأل الوفا إذا قصاره عليه أن غير من الشهداء يسأل ويصور إلى يدي السؤل إلى القبر ام لكن كما فعلوا شهداء الأشجار وكذا جعل القبول بعدم سؤال الشهداء وتكفهم من رواد الخبر بأنهم لا يسألون على عدم الفتن في القبر خلافا للجلال السبوي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين القبور وغيره فيمثل الفرق والحق وإن حق وفري في الحق ومن أكله السباع وقوله مر لا سألون أي فلا يقعون اه ع ش (قوله بعد تعلم الدين) فيقول له يا عبد الله إن أمية أتة لا ذكر ما نحو حث عليهم للنبأ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأن الله خير وأن الدار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها إن الله يبعث من في القبور والنفوس ميت بالخبر بالسلامة ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم يدنو بالقرآن أماما بالكعبة قبله والأمين نحو التامة في زاد النبا يتواكسر بعضهم قوله بأن أمية لم تلات الشهور ودعا الناس بأنهم يوم القيامة كناية عما في الخبر في صحص ونما غير أن محله في غير المنى وماذا تأل أن النصف صغير فقال يا فلان بن فلان وأبجد الله بن أمية الله اه (قوله لا تحرقه) أي في النلقن عباد الخني لحديث وروى في طائفة الروضات فاحشون كان ضعه فالكعبة اضطر سواه اه في الأحاديث الضعيفة وزل الناس على العمل به من العصر الأول في زمن من يقتدي به وقد قال تعالى وذكروا أن لا تذكروا المؤمنين وأخبر سواكم عن العدل أن الله في هذه الحالة اه (قوله مردود) خبر وروى جرجير الخ قول الترمذي (طبران أهله) أي أولأحسابه لو رهم ودان لم يكونوا سيرا كان في الأنوار منية (قوله جازع الخ) قوله ورجعهما إلى الجنة (قوله ولو كانوا الخ) أي أهل الميت معنى قول الترمذي (شعيب) أي أهله أن أقر ب معنى قول الميت (يومهم ليلتهم) قال الأسوي والتعبير باليوم واليلة واضح إذا مات في أوائل اليوم فلو لم في وأخوه فقامت أن يضم إلى ذلك الآية الثانية أيضا لاسباب إذا تأخر الذين من تلك الآية معنى ونهاية (قوله ما شغلهم) بفتح أوله وضمه شاذاه اب (قوله يبرونه) بفتح الباء مضارع و بالكسر ع ش (قوله ونحوها) أي كل في (قوله من جعل أهل الميت طعاما الخ) أي قبل الدفن وبعد ما به ومنه المشهور بالوشة والجمع العاظمة أيضا ع ش (قوله بعد عسكرة وده) عبارة شيخنا بدمه غير مستحبة بل تحرم الوشة فالمر وقتر خروج الكفار وتوضع الجع والسبع أن كل في الو في متحجور عليه إذا أرمي الميت بذلك وتخرج من التلث اه (قوله وضعهم) في أصله جرحا فمعه بهم بالباء بصرى أقول وكذلك في الآتي والغنى والنهاية وضعهم بلأه (قوله ورجعهما الخ) مبتدأ وخبر وقوله ما فعل الخ (قوله من هذا) أي من كراهة اجتماع أهل الميت أو أخذ من قوله الاتي لأنه متضمن الخ فيجمل من كراهة ما اعتد الخ (قوله متضمن الجاسوس الخ) أي المكروه (قوله وده) أي بالباطل لان (مرح في الأناور) اعتمد في الأجاب فقال في شرح قول العباب وضعته لاجتماع الناس على مكروه وما منه يؤخذ من كراهة عدم نفوذ الوصية به في صرح في الأناور في بابها وجمع الغزى وغيره اه (قوله أن فعل لأهل الميت) أي فعله نحو قال في الروض ومن سبق إلى مكانه سبل فهو أولى بالحق فيه فان حفره وجد عظامه ميت وجب رد ترابه

ونظائرهم - بقا المكر وخطائنا باطعام الغزيرين لكرهته لانه مضغني للجواس للتحرق بقرن يادونه مس في الانوار ثم ان فعل لادل
الميت مع العلم بانهم يطعمون من حضرمهم لم يكره

وفيه نظر ودعوى ذلك النظم مجموعة ومن ثم خالف ذلك بعضهم فأفتى بحصة الوصية بالطعام المعز من ورائه يتقدم الثلث والبقية فنقله عن الأئمة وعليه فالتقيد باليوم والميلة (٢٠٨) في كل منهم له لا أفضل فبين فعله لهم أطعموا من حضرهم من العز بن أم لأمادمو اجتماعهم

جيران أهل الميت لهم (قوله وفيه نظر) أي في ماتوا بالجمع فثار كرى ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نثر من الخ (قوله فافق الخ) تفسير للخصافة (قوله وعليه) أي الافتاء المذكور وهذا ظاهر صنيعه لكن لا يظهر حيث تدور به تفرع ما بعده على الافتاء المذكور ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم إن فعل الخ وهو الأقرب بمعنى (قوله فالتقيد بالخ) أي المشار إلى المتن كرى (قوله فبين الخ) أي فإذا كان تشبه الطعام سنة مطلقا سواء في اليوم الأول وغيره وسواء أطعموا العز بن أم لأم فبين فعله من الجيران والأقارب البعدة لأهل الميت أطعموا الخ كرى (قوله ثم جعل الخلف) في كراهية صنع الطعام للحاضر من (قوله يعمل لهم مثل ما عملوا الخ) أي يعمل غير أهل الميت لهم الطعام مثل ما عمل أهل الميت في مصيبيته على قصد أن ذلك الغير يعمل مثله في مصيبتهم فيكون كالذين عليه كرى (قوله الخلف الآتي) أي في فصل الأراض (في النقط) من أنه هبة وقرض والنقط هو ما يجمع من المتاع وغيره في الأراض أصحاب الفرح كرى (قوله فبين عليه الخ) أي من نحو جيران أهل الميت (قوله لهم أي أهل الميت) (قوله على الأول) وهو ما أخذوا بالجمع قاله الكرى ويظهر أن المراد بالأول الاعتناء السابق من جعل أهل الميت طعاما الخ فهو استراعى اعتدال أن أهل الميت يعمل لهم الخ وأما على ما قاله الكرى فهو احتراز عما سبقه وفيه نظر ودعوى ذلك النظم نوعون من الخ (قوله والأعمال الخ) أي انفصلت عن الطعام لأن الخانات أو العز بن (قوله وأخذ منه أنه لا يسل الخ) صريح في أن الفتنة غير السؤال سم عبارة عن الاعيان في شرح وفي فتنة العز بن الدعاء على الميت في الصلاة عليه الظاهر أن المراد بالفتنة هنا حقيقة ما يستحقها لا ما يقع فيها من على الإسلام بل نحو التحلي في الجواب أو عدم المباداة إليه أو يحيى أو يمين على صوره غير حسنة المنظر اه (قوله وانما يفتن ذلك) أي المأخوذ المذكور (قوله لعموم الأدلة الخ) * (خاتمة) * صرح أن موت النجاة أخذها أسما في غضب وروى أنه استأذن من موت النجاة وروى النجاة من أبي الحسن الهيمري أن أبا وهب وداود وسلمان عليهم الصلاة والسلام ما توافقوا فماتوا يقال له موت السالمين وحمل الجهور الأول على من له تعلقات محتاج إلى الأبناء والتو به أما المستحقون المسجون فانه غضب ورفق بهم وبين أن مسعودا وعائشة أن موت النجاة غير لعموم من وأخذ غضب لعموم من وفي الباب ما يوافقه

* (كتاب الزكاة) *

(قوله هي لغة) أي قوله والاطهر في المعنى الأقوله والأصلح (قوله هي لغة التطهير) قال تعالى قد أفعل من زكاه أي طهرها أي طهرها من الأدران معنى (قوله والنجاء) بالمعنى الزيادة يقال زكاه كالزراعة إذا نما (قوله والدرج) قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي لا تخدموها وتطلق أيضا على الزكاة يقال زكاه كزكاة الله إذ أولئك فهو على كثرة الحسب يقال فلان زكاه أي كثير الخير شغفنا ومعنى (قوله لو وجد ذلك المعاني كاه الخ) أي لانه يظهر الخرج عنه من نفسه يعطى المستحقين والمخرج عن الأثوم يصبو ونحو المال بركة آخره دعاء لا تحذه ويعد غير حقه عند الله حتى يشهده بصفة بما له فالتأنيب بين المعنى الشرعي والغريز موجود على كل المعاني الغريزة شغفنا (قوله نفوا قولنا زكاة) أي قوله تعالى شغفنا من أموالهم صدقة معنى (قوله بجملة) أي لا تملك على القدر المخرج ولا المخرج من جملة الخرج له وإنه بينا السنة (قوله ويشكل عليها) أي آية الزكاة يعنى على ترجيحنا بجملة (قوله مشتق) أي كلمة علموان وجدها بزيادة الميم جعلها في جانب جواز دفعه معه اه (قوله وأخذ منه أنه لا يسل) هذا صريح في أن الفتنة غير السؤال والله أعلم

* (كتاب الزكاة) *

في لغة التطهير والأصلح والنجاء والندح وشرع اسم لما يخرج عن مال أو بدن على الوجه الآتي معنى بذلك لوجود تلك المعاني كناهها بالأصل في وجوبها الكتاب نفوا قولنا كانوا لأطهر أم بجملة لا عامتلا مطلقة وبشكل عليها آية البيع فان الأطهر فيها من أحوال أربعة اشتقاقة أنها عامتلا مخصوصت مع اسم واحد كل من الأثنين لفظا ذاك كمرق مشتق

الكتاب نفوا قولنا كانوا لأطهر أم بجملة لا عامتلا مطلقة وبشكل عليها آية البيع فان الأطهر فيها من أحوال أربعة اشتقاقة أنها عامتلا مخصوصت مع اسم واحد كل من الأثنين لفظا ذاك كمرق مشتق

واقترنا بالفرج عموم تلك واجمال هذه دقيق وقد يفرق بان حل البيع الذي هو متعلق الآية موافق لاصل الحل مطلقا أو بشرط أن
 يمتنع منه متعينة فاحسبوا الشرع خارج عن الاصل وبالحج موافق له فعملنا به ومع (٢٠٩) هذين يتعدى القول بالأجل لأنه الذي لم

استحقاقه فيشمل المشتق منه كالأهنا ويندفع به ذلك قول السيد البصري قوله مشتق فيه نظر اه (قوله)
 واقترنا الانساب الانصرافتين بحذف الواو والالف (قوله دقيق) أي غير ظاهر (قوله وقد يفرق)
 بان حل البيع الخ لا يخفى سقوطه. هذا الكلام لوضوح أن الرد في الأجمال وعندهما ليس في الحل
 والوجوب لظهور معانيسهما بل في نفس البيع ونفس الزكاة. ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣}

انها الابل والغنم وفي النهاية الابل والبقر والغنم فهي أنخص من النسم أو مسلو بنه ومنه قول المتن الاتقان اتخذ نوح الماشية وقوله ولو جوبد كذا الماشية شيطان (٢١٠) الى آخره (المتأخرب) منه (في النسم) وجعه انعام وجعه أنعام يذكر ويؤنس سميت بذلك

لكنهم انعام الله فيها وهي الابل والبقرة (الاهلية والغنم) وتفيد بها الاهلية أيضا غير يحتاج الابلان الظلمة انما يسمى شبه البقر لانهم كالكاهن في الوصية وبقرض انما سمى به فويلهم بشتر أصلا فلا يحتاج للاحتراز عنه (لا التحيل والرقوق) وغيرهما لغير تحسوة لغير الشيعين ليس على المسألة في عبده ولا فرسه صدقة (والمتولمن) ما يجب فيه وما لا يجب فيه كقولهم بين بقر أهلي وبقر وحشي وبين غنم وطير) بالمذ جمع طيرى ياتى بيانه آخر الخ لانه لا يسمى بقر ولا غنما واذا لم يهرم حرزوه تغلبا فاعلى اسماته وما تحب فيهما كابل وبقر أهلي فغيب فيهما لكانوا يعتبر بأخفهما على الابل لانه المتين لكن بالنسبة للعدد لا لسان كابل بعين متولدتين شأن ومهر فتعتبر بالأكبر كما يثبت في شرح الارشاد (ولا شيء في الابل حتى تبلغ تسعا) لغيرهما ليس فيعدادون خمس ذود من الابل صدقة (فتضامه وفي عشر شاتان (و) في (خمس عشرة ثلاث) من الشاة (و) في (عشرين أربع) من الشاة (و) في (خمس وعشرين بنت خاض)

كلمن الثقلين بصري عبارة عش أقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بانها أنهم عرفوا اه (قوله انها) أى الماشية (قوله ومنه) أى من اطلاقها مسلو بنه قول المتن (في النسم) هو اسم جمع لا واحد له فان قيل لو حذف المصنف لفظ النسم كان أخضر وأسلم أعجبانه أقاديد كرهت اسمية الثلاث انعاما معنى ونهاية (قوله أنعام) كذا في أصله رحمه الله تعالى بعد أن كان أنعام بدون به فضر عليه فلضر وبصري وكذا في النهاية والنفى أنعام لاء (قوله يذكر ويؤنس) أى رجوع العلف من به وهذا لاختلاف قول الجوهري وأسماء الجوع الى لا واحد لهما من لفظها اذا كانت لغغير الاذى لهما التأنيث انتهى ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم عش (قوله سميت الخ) حقه أن يؤخر من قول المتن وهي الابل الخ (قوله لكثرة انعام المتن) أى لانهم اتخذوا الابل اكثر منافعها نهاية ومعنى قول المتن (وهي الابل والبقرة والغنم الخ) الابل بكسر الباء وتسكين التختف سم جمع لا واحد له من لفظه ويجمع على الاكامل وأجل والبقرة اسم جنس جعى واحد بقر وقولهم بالذكر والاثنى فالتاء للوحدون والغنم اسم جنس افرادى يصدق على القليل والكثير وعلى الذكر والاثنى وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه فتعذر (قوله وتقيدده الخ) أى تقيد الغنم بالأهلية لاخراج الطلبة غير محتاج الخ كروى (قوله أيضا) أى كالبقر (قوله فهو الخ) أى اطلاق الغنم على الطبايع قول المتن (لا التحيل) هو مؤنث اسم جمع لا واحد له من لفظه يعلق على الذكور والاناث سميت بذلك لاختصاصها في مشابهاة أوجها أبو حنيفة في الاثنى من الخيل وهذا أوسع المذكور والرق في اسم جنس افرادى يطلق على الذكر ويتركب على الواحد والمتعدد شيئا ومعنى وكذا في النهاية الاقوله وأوجبها بالذريق (قوله لغير تحسوة) الى قوله لكن بالنسبة في النهاية الاقوله وبأنى الله كذا في النسخ الاقوله وانما ألزم الابل المتولد (قوله جمع طيرى) وهو الغزال نهاية ومعنى (قوله لانه) أى المتولد (قوله وانما ألزم الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما يجب الابل على الحرم مقته للاحتياط لان كل مواضع فاسها التحققت والخرافة لانه لعدد في فاسها لفظها اه قال سم قوله وانما ألزم الخ يتأمل اه ولعل وجهه أنه لا يؤمهم المنفعة هل يحتاج الى دفعه بذلك لانهم غلبوا في كل من البابين جانب الوحش (قوله بالنسبة للعدد) أى كالبقر في هذا المثال (قوله كابل بعين الخ) أى كالبقر بالنسبة الى أربعين الخ (قوله تعتبر بالأكبر) أى سنا كروى (قوله كالبقة في شرح الارشاد) عبارة ثم تعتبر بالأكبر كما يافى الاضحية فلا يخرج هذا الامالة سناتان انتهت اه بصري وعش زاد سم وقد يقال قياس اعتبار الاضحية عدد اعتبار سناتهما ظاهر الكلام أنه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة أحدهما أولا اه (قوله لغيرهما) أى الصبيحين قول المتن (فتضامه) أى ولو ذكر أو أنما وجب الشاة وان كان وجودهما على خلاف الأصل للفرق بالفرق بين لان اجاب البعير بضر بالمال وانما وجب من بعير وهو الجنس مضرب به والبقرة بالبعض بمعنى ونهاية (قوله فلا رد الخ) أى اطلاق قوله وخمس وعشرين بنت خاض فانه مقيد بقيد الذكور والكار بقر ينما فى (قوله ويجزئ) الى قوله لكن فيه في النهاية وللفنى (قوله لا خرافة الخ) راجع لقوله ويجزئ عنها يتناولون اضايقا للمتن (وستوسم بعين بنتا لبون) أى تعبدا لا بالحساب والافتقار الحساب أن نجبا في اثنتين وسبعين لان بنتا لبون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم وكذا قوله واحد وتسعين حقتان وقوله ومائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون أى تعبدا لا

ور كذا تجار فطرفة اه (قوله النسم) أى وهى ثلاثة (قوله وانما ألزم الخ) يتأمل (قوله في شرح الارشاد) عبارة ثم يثبت أنه مركز كالأخفها اه وهو ظاهر بالنسبة للعدد وأما النسبة للسان كابل أى بعين مسئولة بين شأن ومهر فتعتبر بالأكبر كما يافى نظيره في الاضحية فلا يخرج هذا الامالة سناتان اه وقد يقال

وسبائى فى الذكور ذكر اوفى الصغار صغيرة فلا رد عليه وكذا الباقي (و) في (ست وثلاثين بنت لبون) (و) في (ست) بالحساب واربعين حقة) ويجزئ عنها بنتا لبون (و) في (احدى وستين حقة) ويجزئ عنها حقتان و بنتا لبون لا خرافة ما زاد (و) في (ست وسبعين بنتا لبون واحد وتسعين حقتان) في (مائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون) فان نقصت واحدة أو بعضها لم يحبسوى الحقتين

(والبلون سنن) كملتان لان أهمآن لها أن تدا نانو بصير لها نالين (والحقه ثلاث) كلمة لانها اسحقق أن تركب ويجعل عليها وبطرفها الفخيل ويقال للذكر حق لانه اسحقق أن يطرق (والجذعة أربع) كلمة (٢١٣) لانها تجتمع مقدم أسنانها أي تسقطها

وظاهر كلامهم انه لا مرة هنا بالاجذاع قبل غمام الاربع وحيدته تشكك على ما يأتي في جذعة الضان وقد يفرق بأن القصدين ينفصلا وهو يحصل بأحد من الاجذاع وبوغ السنة وهاتين كمالها وهو لا يتم الا بتنام الاربع كما هو الغالب وهذا آخر أسنان الزكوة وهما يتاخران في ذواتها وقوة وتاخر في الجميع الاقوة لما فيها من رفقها والفضل (والشاة) الواجبة فيملاون خمس وعشرين من الابل (جذعة ضان لها سنة) كلمة وان لم تصدع أو أجدعت وان لم تبلغ سنة (وقيل سنة أشهر أو تسعة زلهما سنن) كملتان (وقيل سنة) وقيل الشاة هنا بالجذعة والأشاة حمل المعلق على المتبدك في الاخصبة (والاصح أنه خسر بينهما) أي الجذعة والثنية (ولا يجزى غالب غنم البلد) أي ببلد المال بل يجزى أي غنم فملاصق الاسم ولا يجوز العدول عنه هنا ونما يأتي في كذا الغنم الاثنية أو خسر منه فية وحشد قد جتمع الخبير المذكور ويعين الضان فعلا كانت غنم البلد كلها ضانته وهي أعلى فتمن المعز وشترط كما يحسن في

من الحاض أي الخواص اه (قوله وبصيرها الخ) الا لا بد الالوا بالقاء كفي أنها يتوالف على قول المتن (والبلون) معطوف على الحاض و (قوله والحقه) معطوف على بنت الخ سم قول المتن (وبنت الحاض الخ) قال العلقمي في شرح الجامع الصغير وهو أي الابل حوار يذم الحافوا بالراء ثم بعد فصله من أمه فصل ثم في السنة الثانية من حاض وبنت حاض وفي الثالثة من بلون وبنت بلون وفي الرابعة حق وحقة وفي الخامسة جذع وجذعة وفي السادسة فتى وثى وفي السابعة باعى وراعية يفتح الراء وفي الثامنة سدس يفتح السين والعدل والسدية وفي التاسعة بالزل وفي العاشرة يتخلف بضم الميم واسكان الحاء لانه سم اه زاد شرح الروض ثم لا يخص هذان أي بالزل ويخلف باسم بل يقال بالزل عام وبالزل عامين فاستمر إذا كبر بان ياوز الخس سنين بعد العاشرة فهو صودعة يفتح السين واسكان الواو فإذا هم فالتكرار فتم يفتح القاف وكسر الحاء المهملة واللام ثانيا وشارف انتهى اه ع (قوله أن يطرق) أي وأن يجعل عليه أيضا هذه (قوله وأجدعت الخ) يتخلف على قول المتن لها سنة فتقول المتن (وقيل سنة) وجميعه استمر ملان هذه السنن الاجماع نهاية ومعنى (قوله حلالا لمعلق على المقد) أي يجمع أن في كل شقة قط لو به شرا بيجزى (قوله أي ببلد المال) إلى قوله لان الواجب في النهاية والمقتضى الاقوة هنا إلى الاثنية وقوله وحشد في البيت (قوله أي ببلد المال) شامل لغيره سم أي المالك (قوله لصدف الاسم الخ) عبارة النهاية والغنى خبر في كل خمس شاة والشاة تطاق على الضان والمعر اه (قوله ولا يجوز العدول عنه) أي غنم بلد المال التي غنم بلد آخر نها به ومعنى (قوله هنا) أي في الغنم المخرج من الابل (قوله فبما يأتي في كذا الغنم الخ) كذا في النسخ والاسنى (قوله وحشد قد جتمع الخ) أي كان يكون المثل أحد النوعين والاخر دونه سم (قوله ويعين الخ) عطف تفسير (قوله ويعين الضان الخ) أي عن الابل ولا يجوز الخروج المعز عنه سم ونهاية قال ع ش وقاسمه أنه لو كان غنم البلد كلها من المعز وأن التثنية هنا على قيمته من جذعة ضان قد جتمت ثمانية وأفضل الشارح هو على الضان نظر الغالبين أن قيمة الضان أكثر من قيمة المعز اه (قوله كما يحسنه في الجموع) وهو أنه نهاية قال ع ش فحينئذ كران الشاة المخرج جفت الابل المراض تكون كالمخرج جفت الابل السام فوسيل ان الله مثلو واختلقت بضم ضا نخرج بضم هاء قسمها دون قيمة المخرج جفت من المعز والخمس وقاسمان يقال بخرج هاء هجته من المراض دون قيمة المعز جفت المخرج جفت من السمية واما بمجرد كون الشاة في الغنم الواجب لا يشترط في الابل من مساواة قيمة المخرج جفت من المراض لقيمة المخرج جفت من السمية اه وما ذكره يأتي فيما لو كان الابل صغارا (قوله صحة الخ) أي اختلاف بعين الزكاة المخرج جفت دون خمس وعشرين فيعزى ولومرضان كانت له أو أكثرها مراضا على العند شوبرى اه يجزى (قوله بخلافه فيما يأتي الخ) أي فان الواجب في المال نهاية (قوله فان لم

في الحول الثالث وفيما بال العمر اني نظر ظاهر (قوله في المتن والبلون) معطوف على الحاض وقوله والحقه معطوف على بنت (قوله حلالا لمعلق على المتبدك في الاخصبة) الجمل كفي الاصول القاسم في غير القياس هنا (قوله ولا يجوز العدول عنه) أي غنم البلد هنا وفيما يأتي في كذا الغنم الخ منه في الر وض شرحه وقديهم نسبه انه في كذا الغنم لا يجزى ما دون غنم البلد وان كان مثل غنمه ولا يجزى اشكاله لقطع بأوجه المخرج من غنم غنمه وان كان دون غنم البلد فكذلك يجزى ما يخرج منه إذا كان دون غنم البلد منه اه لا يتعين الاخراج من غنم غنمه وان كان المراد أنه لا يجزى ما دون غنم البلد إذا كان أي غنم البلد دون غنم أو مثله أما إذا كان أعلى وأخرج من دونه الهو كمنه فواجبه الا لا جزم بل هذان غنمه لانه لا يجب الاخراج من عنده بل يجوز. ثم لما هو بالشراء بل قد يقال غنم البلد في قوله لا يجوز العدول عنه شامل لغيره فلتأمل (قوله وحشد قد جتمع الخ) أي كان يكون المثل أحد النوعين والاخر دونه اه (قوله ويعين الضان

الجموع خلاف ما قد يقتضى تصحيحه كلام لا وضو أصلها صحة الشاة في الهوان كانت الابل مريضة أو مبيعة لان الواجب هنا في القيمة فلم يعتبر فيه صحة المخرج عن مطلقا فيما يأتي بعد الفصل

يحد إلى قوله كن فقد الخ في المعنى (قوله فان لم يجد حجة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا هو ما بعده عدم الجدات في البلد والحواليه معادون مسافة القصر سم اه بصري (قوله فر قد منها الخ) قد يشكل الحال بان قبة الصحبة المخرجة غير منضبطة لتفاوتها بعد الآن يقال الواجب قدر قيمة أي صحبة مخترجة وتولوا أهلها سم (قوله ولا بالنمن) أي لافي . ولكه ولا بالنمن (قوله ولوعن اناب) إلى قوله نافع أي انها بتوا المعنى الا قوله اذا تأوها إلى المتر وقوله ثم بدلها إلى الاثنية (قوله لصدق باسم الشاة) أي في الخبر (قوله الوحدة) أي لا لثلاثين شرح بأصل (قوله وبه فاق) أي بأنها من غير الجنس ه (قوله أي يجب فيها) هذا التقدير يخرج النثية أي من الابل وكلام صير كاهن شرح بدخولها وهو مقبل لائم اذا أجزأت في الجنس والعشر من وما فوقها هنا دونها بالاولى وحيدة فالأولى تقدر بما يجزئ فيم بصري (قوله وهو) بنت خاص الخ هل بشرط الصفة والكل فيها وان كانت ابه مرضا لان أجزاء لم يخرج عن كون الواجب في النمة اذا لو اوجب ليس في المال اذا لوجب أصالة هو الشاة وهي في النمة وما ذكر بدل عنها أو يعتبر بصفة المال هنا أيضا فنه نظر والمقبه الاول الآن يوجد حد نقل بخلافه سم أقول يؤيد الثاني قول الشارح الآتي ولا حوا منها الخ وتقدم نفا عن الشورى اعتنا وكلام المعنى والنهاية كالمخرج في عبارتهم ما وادان إضافة إلى الزكاة تاركونه أعني بنت خاص خافقها كإني المجموع وكونه مجزئ ثلثي خمس وعشر من فان لم يخرج عنهم تقبل بدل الشاة اه وكذا في شرح المنهج الا قوله وتو به الخ قال عرش قوله وكونه مجزئ ثلثي خمس لاشد ولو كان عند عرسه خست مثلا كاهن صفة فخرج بنت خاص مصيبة من جنس المخرج عنه فقضى وعليه فرق بينه وبين ما أخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون مصيبة وان كانت ابه مرضا أو ما أخرج بنت خاص مصيبة معادون خمس وعشر من مرضية بان المخرج مصيبة مخترجة من خمس وعشر من مرضية مخترجة معادون بالاولى والشاة معادون الجنس والعشر من لما كانت من غير الجنس وأوجبها الشارع وحيث ان تكون مصيبة اه (قوله ثم بدلها الخ) خلافا لما تقدم نفا عن المعنى والنهاية وشرح المنهج عبارة سم قوله ثم بدلها الخ إلى الرض ما لو افقته شرح الارشاد للشارح ومخترجة بنت الخاص أو بدلها عند فقدها من ابن لبون وأخوه كإني وفي كلام المجموع ما ينافي ذلك خلافا لما فهمه الاسنوي وتبعه شرح المنهج وكذا استدل الامام أبو الحسن البكري فقال ولا يجزئ ابن لبون وان أجزأ غير هذا الحل (وقوله عند فقدها) أفاد أنه لا يجزئ مع وجودها انتبه وعبارة الكرد على بافضل قوله كابن لبون عند فقدها تفهله في شرح الارشاد من المجموع وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرحي البهجة تومر به في الاسنوي وحري عليه ان يادي في حواشي المنهج وسم

أي عن الابل (قوله فان لم يجد حجة الخ) يحتمل أن المعتبر هنا هو ما بعده عدم الجدات في البلد وما حواليه معادون مسافة القصر (قوله فوق فيها ادواهم) قد يشكل الحال بان قبة الصحبة المخرجة لا يمكن الوقوف عليها لعدم انضباطها بنمازها جدا الآن يقال الواجب قدر قيمة أي صحبة مخترجة وتولوا أهلها سم يعتبر فيها بالبلد مطلقا وان كان وجد فيها شيء قبل ولا مطلقا لوجه (قوله لا يتأني على الأصح انه اصل) أي هنا (قوله وهو) بنت خاص خافقها الخ هل بشرط الصفة والكل فيها بنت الخاص وما فوقها وان كانت ابه مرضا لان أجزاء لم يخرج عن كون الواجب في النمة اذا لو اوجب ليس في المال اذا لوجب أصالة هو الشاة وهي في النمة وما ذكر بدل عنها أو يعتبر بصفة المال هنا أيضا فنه نظر والمقبه الاول الآن يوجد حد نقل بخلافه ذام اجمع (قوله ثم بدلها عند فقدها) وافقته قول الرض فرع مخترجة بنت خاص ثم بدلها في خمس من الابل إلى خمس وعشر من اه وقوله ثم بدلها في نسخة أو بدلها كإفالة في شرحه وقوله بدلها قال في شرح من ابن لبون وأخوه كإني أي في كلام المجموع لا ينافي ذلك بل يقتضي خلافا لما فهمه الاسنوي اه لكن قال في المنهج ويجزئ بعين الزكاة قال في شرحه وما فادان إضافة إلى الزكاة اعتبار كونه أي بنت خاص خافقها كإني المجموع اه وقضية عدم أجزاء المذكور هنا وان أجزأ عن خمس وعشر من عند فقدها بنت الخاص واعتنا

فان لم يجد حجة فرق فيها درا هم كن فقد بنت الخاص مثلا فلم يجدها ولا ابن لبون ولا بالنمن فيفرق فيها للضرورة (الأصح) أنه يجزئ الذكر (ولوعن اناب) وهو جذع ضأن أو فم مخز كالأصبة لصدق باسم الشاة عليه اذا تأوها للوحدة كما يأتى في الوصلة لها من غير الجنس وبه فاق منع اخرج الذكر عن الأنثى الغنم والفرق بأنه هنا بدل ثم أصل لا يتأني على الأصح أنه أصل أيضا لأن راد البديلة من حيث التماس ادخلى لا تنافي الأصالة فمن حيث الأجزاء من غير نظر لقبة الابل (وكذا بصير الزكاة) أي ما يجب فيها وهو بنت خاص خافقها ثم بدلها كابن لبون عند فقدها

الاصح انه يجزئ (عن دون

خمس وعشرين) وان نقص

عن قبلة الشاة بناء على الاصح

انه الاصل أي القياس وان

كانت الشاة هي الاصل أي

للمصوص عليه فالواجب

أحدهما لا بعينه وهذا

يجمع بين الخلاف في ذلك

ولا جزمها فعمادونها

أولى فلو أخرجه عن خمس

ملا وقع كله فرضا لا يحد

تجزئه بخلاف نحو مصع كل

الرأس في الوضوء فان قلت

بل يمكن تجزئه بنسبة قيمة

الشاة إلى قيمته بليل مارجحه

الزكشي في الخارج بنت

اليون عن بشا الخاض انه

لا يقع فرضا لا بما يقابل

خمس وعشرين جزء من سنة

وثلاثين بدليل أخذ الجيران

في مقابلة الباقي قلت ممنوع

لان الواجب في الشاة اصاله

وهي من غير الجنس فتعذر

تجزئه لان القيمة تقسمين

وهنا من الجنس فقيم زادة

بحسوبة معر وقت الاجزاء

من غير نظر لقيمة قائم فيه

الغزي ويخرج به غير الزكاة

ابن الخاض وما دون بنت

الخاض (فان عدم) من

عنده خمس وعشرون

(بشا الخاض) بان تعذر

انوارها وقت الواحدة الاخراج

ولونحوه من مؤجل

مطلقا وبما لا يقدر عليه

أو غيب يجزئ عن تخليصه

أي بان كان فيه كلفها

وقع مرافعا يظهر

في شرح أي شعاع ونفس الشورى عن الشيخ عبرة أجزاء ابن اليون ولوم وجود بنت الخاض وظاهر الخطب والجمال الرمي لـ هـ م أجزاء ابن اليون مطلقا اه (قوله الاصح انه يجزئ) أي عوضا عن الشاة انقضت أو تعدت بها يومئذ قال عـ شـ ظاهر التعبير بالأجزاء الشاة أفضل من غيره أي يقال بأفضله لانه من الجنس وانما أجزأ غير موقفا لما لا يتوصل لأفضله على الشاة ان كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة فان تساوى كل وجه فقله يقدم البعير لانه من الجنس أو الشاة لانه صوص عليها أو يتغير بينهما كل يحمل والآخر بالثالث اه (قوله ولا جزئه) أي قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله ولا جزئه) اه عطف على قوله بناء على الاصح اه (قوله فلا يخرج اه) عبارة النهاية يتوكل يقع فيما أخرجه عما دونها كله فرضا أو بعضه تكمسه عن خمسة فيموجها بجر بان فيما لو ذبح المتنع بدنة أو بقرة بدل الشاة هل تقع كلها فرضا أو بعضها فموجها من مع جميع رأسه في وضوئه أو أطال كروعه أو سجد فوق الواجب فتعذر ذلك وأفتى الوالد رحمه الله تعالى في بعض الزكيات كونه فروع الجميع فرضا في مع جميع الرأس ونحوه فوقع قدس الواجب فرضا والباقي نفل والضابط لذلك أن ما لا يمكن تجزئه يقع الكل فرضا لو أمكن يقع البعض فرضا والباقي نفل كما هو اه وفي النفي بعد ذلك كونه هو ظاهر اه قال عـ شـ قوله هر وما أمكن يقع البعض أي أي سواء أمكن تجزئه بنفسه كـ مع جميع الرأس أو ببدله كـ لو أخرج بنت لبون عن بنت خنساء بلا جرحان كيات اه (قوله انه اه) بيان لما يحسمه الزكشي والاضحى للشان (قوله الاما يقابل خمسة وعشرين اه) الاصح للواضع الا قدر خمسة الخ (قوله في مقابلة الباقي) وهو أحد عشر جزءا (قوله لان الواجب اه) أي في الخارج بعير الزكاة عن خمس وعشرين (قوله لان القيمة تخمين اه) وايضا لانه قد تساوى البعير جزءا زيد عليه فيها فلا يتصور منه اصاله سم (قوله وهما) أي في الخارج بنت لبون عن بنت خنساء في قول المتن (فان عدم اه) أي في ما لا بدليل ولا يكف شرهما اه سم عبارة المغنى بان لم تكن في ملكه فتعذر قبول اه عبارة الروض شرحه مؤرخا ابن اليون ولونحوه ومشتري عن بنت خنساء لم تكن في يده يعني في ملكه وكذلك وما قوله ان كل منهما أقل قيمته من الا بـ يكلفه صلها شرعا وغيره اه (قوله بان تعذر) أي قوله بخلاف الكفارة في النهاية الا قوله أي بان كان في المتن (قوله وقت ارادة الاخراج) وقال في النهاية يؤول خلافا للمعنى كـ اه (قوله أه) أي أو تدعجز

شعنا الامام أبو الحسن البكري في شرحه فقال ولا يجزئ ابن اليون وان أجزأ في غير هذا المثل اه فقد تبعا ما قاله الاسودى فليست امل (قوله عند فقدها) أي اذانه لا يجزئ مع وجودها (قوله فلا يخرج عن خمس مثلا) وقع كله فرضا لا تعذر تجزئه بخلاف مصع كل الرأس في الوضوء في شرح العياشي قوله العياشي باب الوضوء وأذا هو رأسه ولو دفعه فليقع عليه الا سم فرض والباقي تطلق عن سابق النقل عن المجموع بعد ان ذكرنا خلافا في ذلك ما نسبته ومن نظائر ذلك ملو طوطي في قيم الفرض أو ألو كوع أو السجود زيادة على قدر الواجب فتقبل الواجب الجميع وقيل القدر الذي لا يتصور عليه أجزأ أو ملو طوطي يخرج به عن خمس من الا بـ فيسبب الواجب الجنس وقيل الواجب الجسم وبالنظر أن مـ شـ أـ أو يغني ما فخرج بدنة فتقبل الواجب السبع وقيل الواجب الجميع والاصح الأول أن قال اه ومارحمن ان الباقي تعلق بحري عليه أيضا في التحقينا هنا وفي الروض في باب المماء والاضحية والمجموع في النسدركنم عـ في الزكاة أن الزائد في بعيرها فرض وفي نفلها صوي ونفل وقال ان الاحصاء فتقون على تصحيحه وكلام الروض وأصلها بما يفهمون بنقله الا ان كان عليه ما لمعه اه وبحواب السؤل الذي أو ردها يظهر الفرق بين مسئلة الزكاة والوضوء اه يهدى شاة أو يغني ما فخرج بدنة أو يغني ما فخرج بدنة (قوله لان القيمة تخمين) قد يقال هذا لا يقع مكان الغزي مع اعتبار الشرع التوقيه وان كان تخمينها فيما لا يحصى من المسائل وفيه ما يفتي في الفصل الآتي (قوله لان القيمة تخمين) وايضا الشاة قد تساوى البعير قيمة أو يزيد عليه فلا يتصور رتبته أصلا (قوله في المتن فان عدم) أي في ما لا بدليل ولا يكف شرهما اه الخ

(فابن ابون) أوخني واللبون بنجره عن ابوان كان أول قبمتها ولا كشف شره اها وان قدر عليها بخلاف الكفارة أبنائه الزكوة على التخفيف ولا يجزي الخشني من أولاد النخاض قطعا لعدم تحقق الأنوثة كذا قيل وفيه نظر لجران خلاف فوسى بإخراجه من النخاض فلا قطع وله الإخراج بنت اللبون مع وجود ابن (١٦) اللبون لكن إن لم يعط جبراً أو نولو فقد انكح إن شاء فاشترى بنت نخاض أو ابن لبون

أما إذا لم يرد من المتخاص
بأن يوجد هالو قبل الإخراج
ففيه من إخراجها ولو لم يعرفه
تختلف مآلو وجدها وأرنه
بين تمام الأول والأدله فلا
يتعين على المحدث والقرن
ظاهر وجبت الأسنوي أنها
لو تألفت بعد التمكن من
إخراجها امتنع ابن البون
لتقصيره فإن قلت ينافيه
ما جئناه أيضا أن العرق
التعديري وقت الإزالة المبر
عن مسبقه مقرر بزيادة
الإخراج قلت نعم بين أن
مراده بوقت التمكن هنا
وقت إرادته الإخراج مع
التمكن ثم ذلك الخرج
تلفظتان قلت ينافيه عليه
أنه يلزمه البقاء على تلك
الإرادة بأن لا يعمل لما يتأخر
إخراجها عن وقت ليس ذلك
ببعيد بلان هذا التعيين مستند
فيه بحياط تام المستحقين
فقدوة عن عقيدته المذكور
تقصير أي تقصير ومراه
أذا لم يجدوها ولا ابن البون
فرق فيها ويصله أن لم يكن
مجاله من مجسر فذا ممكن
الصعود إليه من الجيران ولا
وجبه على ما جئناه شرح
وأدبه غيره بأن ابن البون
يصدق أن لم يحصل
فكذلكها أن وفيكم
الحص والتأمد نظر ظاهر

عن الامسك فيما نلهم وعليه ينبغي أن يقصر المخرج بنظر ما قصره الشارع في التقصير بصري (قوله فابن
ابن أوشنخ) أي لأنه في رواية أبي داود وفان لم يكن فيها متخاص فابن البون ذكر قوله ذكر إرادته
التكديف في قسم النطق والخشي أدنى ولوراد أن يخرج الخنفي مع وجود الثاني لم يجز له استحالة كونه
معنى ونهاية (قوله وان كان) أي إذا لم يرد من المتخاص (قوله منها) أي من المتخاص (قوله وان
قد علمنا) الأولى التذكير عيار ما يقع في شرايته متخاص أو أي (قوله فلهذا) أي في قوله قطعنا (قوله
فلا قطع) أي فان الخنفي ولد المتخاص أولى من ابن المتخاص (قوله وابن البون) أي وأحقا وأوشنخ ولد البون
أوضح شرح المنهج (قوله بان وجدها) أي في ملكه أو أسنى (قوله ولو وجدها ووارثه) أي بأن ما لم يورث بعد
تمام حلول وقت الإذافه قوله بيننا متعلق بقوله وورثه (قوله فلا تلتزم على المحدث) أي المحدث الذين كانوا يورث
لأن المحدث وقت الإذافه شرح مراده سم عبارة مع التوازن عدم بن المتخاص حال الإخراج على الأصح
حتى لو ملكها أو ورثه من التركة لم يمتنع إخراجها اه فقيده تعالى الوارث كونهم من التركة خلا لما
حكاه سم عنهم من الأطلاق (قوله امتنع ابن البون) الإجماع عدم امتناعه اعتبارا بحال الإذافه شرح مراده
سم عبارة ولو توفقت بنت المتخاص بعد التمكن من إخراجها فالإجماع عدم امتناع ابن البون اعتبارا بحال
الإذافه كما استظهره السبكي خلافا للأسنوي اه قال عشي أي وإن كان تألفها بأفعلة على ما اقتضاها إطلاقه
وذكر ابن حج عن بحث الأسنوي ما يخالفه وإطلاقي تأييده هو الرد وأشار الشارع مره بقوله خلافا
للأسنوي اه (قوله ينافيه) أي الصل المذكور (قوله فيما يقرر) أي في حل الترتيقوله بإزالة الإخراج
أي وقتها على حذف المضاف (قوله هنا) أي في البحث الثاني (قوله ثم ذلك) أي مع التمكن وقت
الإزالة (قوله يلزم عليه) أي في ذلك المراد كرهى (قوله أنه يلزمه) أي ألى (قوله بان لا يعمل الخ)
بعضى عن ثلثة: الإزالة الإخراج نحو ابن البون عوضا عن بنت المتخاص الموجود وقت تلفت (قوله ما
يتأخر إخراجها منها) خبره إخراجها يرجع إلى ما عداها إلى بنت المتخاص (قوله ذلك) إشارة إلى قوله أنه يلزمه
البقاء على كرهى (قوله لا هذا التعيين) أي تعين إخراج بنت المتخاص حينئذ أي حين تألفها بعد التمكن
بالمعنى المذكور وعمل المراد به وهذا التعيين يقال له تلك الإزالة وبقوله حينئذ حين كون المراد
بذلك (قوله فيه) أي في هذا التعيين وذكره ابن عسوم (قوله بقوله المذكور) هو قوله مع التمكن من هذا ما ظهر
في حل هذا المقام ثم أتت في الكرهى ما قصه قوله حينئذ يرجع إلى قوله أن مراده الخ والضمير في موفى عنه
رجعان إلى هـ هذا التعيين وقوله بعده المذكور إشارة إلى قوله لما يتأخر إقراره تقصير أي تقصير أي تقصير
عظيم فقصير أصح (قوله ومر) أي قبل قول المصنف وأنه يجزئ إليه الكرهى (قوله ومعه) أي مامر
(قوله من يجزئ الخ) شامل للتأخر في لها خمس سنين وطفعت في السادسة ولو بسن من أسنان الزكاة (قوله
والأوجبالخ) أي الصعود إليه (قوله على ما جئناه شرح الخ) وكذا جئناه الشرح غير أنه نقله عن العراقي
النكت عشي (قوله تحصله) أي إخراج ابن البون (قوله الخ) بيان للمعقول والضمير إلى عدم
بنت متخاص وبه (قوله يجزئ ذلك الخ) كان الأولى أن يتوخى ذكر قبل التلا في (قوله في سائر
أسنان الزكاة الخ) عبارة متخذه على عدم واجبان الإبل ولو جذعت ما له أن يصعد وجعلها للسنين ولاخذ
جيرانا بشرط أن تكون إليه سائبة أو ينزل در جتو يعطى الجيران اه (قوله فكذلك يحصل أصل آخر)
(قوله فلا تعين على المحدث) أي المحدث الذين كانوا يورثون المحدث وقت الإذافه شرح مراده (قوله فكذلك يحصل
أصل آخر) فذلك الأصل الآخر يدل به هـ يدل على إجازة فالجامع البديهة في الجزاء (قوله في المتن

(والعبرة بعمومها) فيخرج ابن البون مع وجودها (ولا يكلف) بنت شخص (كرمة) أي دفعها وأبها ماله بل خلاف ما إذا كن كاهن كرائم
كما يأتي للفر الصبح أباه وكرائم أموالهم (لكن تمنع) الكرمة إذا كانت عند (ابن البون) (٢١٧) وحقق في الأصح (الوجود) بنت شخص

قصد يقال الأصل لا يخرج بل لئلا يسلب إزاء ما عالج الدلية هنا في الجملة سم قول المتن (والعبرة
الخ) أي العبرة بعمومها، قاله المخرجين فخلصها والمرهون بقول أو بحال ويجوز عن تخلفها معنى وتقدم
في الشرح وعن النهاية يشمله (قوله فيخرج) أي قوله مثلاً في النهاية والفتى الأتوله حيث لا ن قول المتن
(ولا يكلف كرامة) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن محله في غير نحو الولي والوكيل أعلم بما رعايه
مصلحة مالك والمصلحة في دفع غير ما وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الجنس والعشرين كرائم الأواحدة ففهر بهما
فوز يسهل ما أخرجهما أو قياس ذلك أنه لو كان عنده وسبعون كرائم الأواحدة ففهر بهما ما أخرجهما
مع كرامة فليخرج ذلك سم أقول يأتي عن الأسنن في بعض مما قاله ألا وأما قاله ثاناً في العبري
عن الأصحعي أنه لو كان بعض أباه صكراً ما وبعضها ماله بل يخرج كرامة بالقطر الأتي فيما إذا كان
بعضها صكراً وبعضها ماله (قوله أباه الخ) أي بقية ما أسنى (قوله ماله بل) أي أجزائه ليس عبا
سم (قوله) خلاف ما إذا كن كاهن كرائم) أي في ماله ما يخرج كرامة بمعنى ذهابه (قوله كرائم) أي في
الفصل الأتي في شرح وخيار (قوله أباه وكرائم أموالهم) ذكر كرائم الأموال نقاسها التي يقال بها
نفس مالها العزم بابيها جتمع من جيل الصلوات تعلق عزمها فاقداً حسن أسنى (قوله مع ورود
النص) أي في أجزاء ابن البون من بنت الخاض (قوله لاوجب هذا الاختصاص) أي لندخص
الحق به هذه القوة بل هي موجودة فيها مع ما جاء به في (قوله في أباه) أي أو بقر ولا يكون ذلك إلا فيما
حقق أه يعبري (قوله ما يأتي) أي في قول المصنف وان وجدها الخ (قوله وقضية) أي قضية تعالج
عدم أجزاء التشخيص و (قوله أجزاء ثلاث مع حققتين) أي بزيادة نصف بنت لبون على الواجب تبعاً
و (قوله وأربع مع حققة) أي بأن يزيد على الواجب ربع بنت لبون (قوله إذا كان الخ) متعلق بالأجزاء
واله غير المستتر راجع لأجزاء كل من ثلاث بنت لبون مع حققتين وأربع بنت لبون مع حققة (قوله هو
الاعتباط) هل الأساوي في العبطة سم أي لا يؤيد مسئلة المتزعم قول الشارح حيث لا يعتبط (قوله
وهو كذلك) أي كالأجزاء في الشرط المذكور سم وقوله كالأجزاء في الشرط المذكور سم وقوله كالأجزاء في الشرط
والنهاية والفتى وقوله وان لم يذ كر الشرط الخ أي هنا صريحاً أو بالافتراض من سابق كلامه اعتبار الشرط
المذكور هنا أيضاً (قوله لكن بشكل عليه) أي على إزاء ما ذكر قول المتن (فان وجد به الخ) عبارة
الفتى والنهاية وأعلم أن هذه المسئلة خمسة أحوال لأنه أن يوجد عنده كل الواجب بكل الحاسنين أو
بأحدهما دون الآخر أو وجد به بكل منهما أو بأحدهما أو لا يوجد بشيء منهما أو كان يعلم من كلامه
وقد مر بيان ذلك فقال فان وجد الخ أه (قوله كاملاً) أي التتبيين في النهاية وكذا في الفتى الأتوله أو
بصفة الأكرم (قوله كاملاً) أي تام بجزئياته ومعنى قول المتن (أخذ) أي وان وجد شيئاً من الآخر
الناقص كما قدم شرح المنهج وأسنى وشخصنا (قوله ان لم يحصل الآخر الاعتباط) أي والاعتين الاعتباط
ويشفي أو أساوي في العبطة أي ولا يدين به له سم ووافقه والفتى والنهاية وقوله أخذ قد يقتضي
أنه لو حصل المقفود دفعه لم يؤخذ وعبره قال وضوالمحرر ولا يكلف تعصيل الآخر وان كان لا يعتبط وهي

ولا يكلف كرامة إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن محله في غير نحو الولي والوكيل أعلم بما رعايه مصلحة
مالك والمصلحة في دفع غير ما وظاهر العبارة أنه لو كان جميع الجنس والعشرين كرائم الأواحدة ففهر بهما
أخرجهما أو قياس ذلك أنه لو كان عنده وسبعون كرائم الأواحدة ففهر بهما ما أخرجهما مع كرامة فليخرج ذلك
ذلك (قوله أباه ماله بل) أي أجزائه ليس عبا (قوله إذا كان مع وجود فرضين) أه هو الاعتباط هل أ
الساوي في العبطة (تتوله وهو كذلك) أي كالأجزاء في الشرط المذكور المذكور (قوله كرائم) أي كرائم
(٢٨ - (شرواف وابن قاسم - ثالث)
مقصود قلنا ما ولا كذلك هنا يؤيد تعين الاعتباط هنا لأن (فان وجد به الخ) كاملاً (أخذ) أن لم يحصل الآخر الاعتباط ولا يلزمه
تحصيله وان سهل على المعتمد

ولا يجوز هنا نزول ولا يعود لعدم الضرورة اليه (والا) يوجد عماله أحدهما كمالا بان فقد كل منهما أو بعض كل واحد أو بعض أحدهما أو وجد
أو أحدهما بلاصفة الإجزاء أو بصفة (٢١٨) الكرم (فله تحصيل ماشاء) منهما أي كمالهما بشراة أو غيرهما بل يكن أفضط ماشقة

تحصيل الأغبط ويعلم بما
بأنى أنه أن يصعد و
ينزل مع الجبران فله في تلك
الأحوال الخمسة أن يجعل
الحقاق أصلا أو معدلا أو ربع
جسدا أو فطر جها أو يأخذ
أربع جبرائات وأن يجعل
بنات البون أصلا وينزل
نفس بنات مخاض فطر جها
مع خمس جبرائات فطم أن
له فيما إذا وجد بعض كل
منهما كسلا ثلاث حقاق
وأربع بنات لبون أن
يجعل الحقاق أصلا فدفعها
أو بعضها والباقي من بنات
البون مع الجبران لكل
وبنات البون أصلا
فدفعها أو بعضها والباقي
من الحقاق وأخذ الجبران
لكل وفيها إذا وجد بعض
أحدهما كسلة أن يجعلها
أصلا فیدفعها مع ثلاث
جسداً ويأخذ ثلاث
جبرائات أو بنات البون
أصلا فیدفع خمس بنات
مخاض مع خمس جبرائات
(تنبه) فبعضة كلامهم
أنه فيما إذا قد تم بجوز
له جعل الحقاق أصلا ودفع
أربع بنات لبون مع أربع
جبرائات لأجعل بنات
البون أصلا ويدفع خمس
حقاق ويأخذ خمس
جبرائات لأنه وجد بعض
الواجب هنا فانتع أخذ
الجبران كذا قبل وهو متجه

تقتضى أنه لو حصل الآخر ودفعه أسوأ لاسمات كان أعظم وهذا هو الظاهر اه (قوله ولا يجوز هنا
نزول الخ) أي مع الجبران نهاية ومعنى (قوله ولا يعود) أي بالجبران سم (قوله أحدهما) أي واحد
منهما سم (قوله كمالا) أي بصفة الإجزاء نهاية ومعنى (قوله أو بعض أحدهما) أي ولم يوجد من
الآخر شيء لأنه لو وجد بعض الآخر لم يندفع قوله أو بعض كل عش عبارة سم قوله أو بعض
أحدهما العمل الأولى بل هذا أو أحدهما أو بعض الآخر تمام اه (قوله أو بصفة الكرم) عطف على
قوله بلاصفة الإجزاء فكان ينبغي أن يقول بلاصفة الإجزاء حتى يظهر العطف على كل من التعبيرين
لا يظهر وجه الواجب في تفسير والافق المتن ولا عند النهاية إلى قوله ويلحق بذلك ما لو وجد دانتين إذ
لا يلزم بذلهما اه أي إذا لم يكن إله كاهن كرائم أخذ اسم (قوله ويعلم بما يأتيان الخ) عبارة
النهاية ومعنى أو أشار بقوله فله إلى جواز تركهما أو النزول أو الصعود الخ (قوله في تلك الأحوال الخمسة) أي
المذكورة بقوله بان فقد كل منهما الخ (قوله وبنات البون الخ) عطف على قوله الحقاق أصلا الخ (قوله أو
بعضها الخ) أي كان دفعه قطع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرائات نهاية ومعنى (قوله مع الجبران لكل)
أي من الباقي سم (قوله كذا قبل) كلام شرح الروض موافق لهذا القيل سم عبارة البصري هو
شيخ الإسلام في الأسنى كلامه متجه في المستثنى خلافا للشارح رحمه الله تعالى كما يعلم بتتابع كلامهم وقوله
لأن أحد الواجبين الخ كلامهم كالصريح في ردته في أصل الروضة متصلا للحال الرابع أن وجد بعض كل
صنف بان بعد ثلاث حقاق وأربع بنات لبون فهو بالخ وإن شاء جعل الحقاق أصلا فدفعها مع بنات لبون
وجبران وإن شاء جعل بنات البون أصلا فدفعها مع حققة وأخذ جبرائات انتهى في أصل منعه كذب صرح
بالتغيير بين النوعين ومع ذلك لا سوغ كون كل منهما بالذات الخ وروى هذه الصورة في قوله عن أصل
الروضة قد تمت في كلام الشارح وأضاف تأمل اه وفي معطوفه بعد ليله لعله نظر إذا قد يفرق بين بداية
أصل الروضة على الآخر الخ في الصورة الأولى وبين بداية بعض الآخر الخ في الصورة المنقولة عن
أصل الروضة (قوله عن الآخر) كأنه احتراز عما ذكر قبل التنبه إذا صلح فيه أحد الواجبين عن
بعض الآخر لكن قد يشو به أنه حيث صلح للبديهة في بعض السلك والاحتياج لفرق واضح سم
وقد يفرق وجود الضرورة هناك لأنها ذكرت الجبرائات هنا لا هناك (قوله وفيها إذا كان) أي قوله ومن
ثم في أنها التي ألغى أن قوله ولا يشك في إلى (قوله وفيها إذا كان الخ) عطف على قوله فيما إذا قد تم الخ

أن لم يحصل الآخر (الغبط) أي والآتين لا يغبط وينبغي والمسألة في الغبطة أي ولا يتبعها عماله (قوله ولا
صعود) أي بالجبران (قوله ولا يوجد عماله أحدهما) أي واحد منهما (قوله أو بعض أحدهما) أي واحد
بذلهما أو أحدهما أو بعض الآخر تمام اه (قوله أو بعض أحدهما) أي أو قد دفع أحدهما ولا ينبغي
أن التفهم منه أنه وجد أحدهما أو جرد بعض وليس بهجم ولا مراد عبارة شرح المنهج في
هذا المقام ولا إلى أن وجد أحدهما بماله بصفة الإجزاء بل وجد بعض منهما أو وجد بعض كل
منهما أو بعض أحدهما أو جردا أو أحدهما بلاصفة الإجزاء فله تحصيل ماشاء اه فقوله أو بعض
أحدهما أي أو وجد بعض أحدهما أو قد أحدهما وجد بعض الآخر لما أراد الشارح بقوله أو
بعض أحدهما الكسفة شرح المنهج عز بالوجود فاصاب المقصود بتفاوت الشارح فانه بالنقد في باب
المقصود تمامه أقول الشارح أصل هذا المثلط (قوله في تلك الأحوال الخمسة) أي المذكورة بقوله فان
قد ذكر منها الخ (قوله مع الجبران لكل) أي من الباقي (قوله كذا قبل) كلام شرح الروض موافق لهذا
القول فانه قال وظاهره يجوز أنه يجعل الحقاق أصلا وينزل أو أربع بنات لبون بصلها ويدفع أربع
جبرائات ثم قالوا كلامهم يقتضى ذلك (قوله عن الآخر) كأنه احتراز عما ذكر قبل التنبهات صلح فيه أحد

في الثانية وأما الأولى ففهي ناظر ولان لم أن كلامهم يقتضى ما ذكر قبل أن أحد الواجبين المخير فلهما يصلح للبداية عن
الآخر بل إذا وجد هو أو بعضهما فانتع من نفسه ثم يكمل من غيره وفيما إذا كان له أو عماله الخ الخ أربع حقاق وخمس بنات لبون

اذلا تفحص لان كلامي اثنين اصل برأسها ولا يشكك علمي ما بيني من تعين الاغبط الجل هذا على ما اذا استوي بالي الاغبط اركان في اجتماع الحقائق وبنات الالبون اغبطتو باي أنهم لا تنحصر في رابعة القيمة وقيل يجب الاغبط للفقراء أي الاصناف وغلب الفقراء منهم لكنهم لم يهرثم لان استواءهما في القدرة عليهما كوفي وجودهما لا تحيز برود بوضوح الفرق وليس له (٢١٩) فمما ذكر أن يصعد أو ينزل احد جتين كان يجعل بنات الالبون أصلا

ويعتد نفس جذاع برأخذ عشر جبرانات أو اقله فمما ذكر أن يصعد أو ينزل احد جتين كان يجعل بنات الجبرانات مع امكان تقليله ومن ثم فوضي في الاول خمس جبرانات جاز (وان وحدهما) بماله غير صفته الاخر فاعلم كما مرأوه بصفته حال الاخراج ولا نظر لحال الوجوب كما له محاسن فمما اذا وجدته المضاعف قبل الاخراج ثم لا يبعد أن يأتي هنا تطهير بحث الاستوي السابق من أنه لو قصر حتى تالف الاغبط لم يجرته غيره (فالصحيح تعين الاغبط) أي الانغمص منهما ان كان من غير الكرام اذ هي كالعدمه كالبحسب السبكي وكلام المجموع ظاهر منه بان كان اصلح لوم زيادة قيمة أو احتياجهم لتجود أو حرج أو جعل اذ لاشته في نفسه وانما يخبر فمما يأتي في الجبران وفي الصعود والنزول والاغبط اولى ان تصرف لنفسه لا في الجبران فانما يخبر ذاته كالفقراء وأحد الغرضين هنا متعلق بالعين فرويت مصفة مستقيمة

(قوله اذ لا تشق في الخ) أي بخلاف ما مر في المائتين معني (قوله ما يأتي من تعين الاغبط) أي وهو لا يكون الا واحدا هاتسرح الرض اه سم (قوله لجل هذا) أي معانا (قوله على ما اذا استوي) أي كل واحد من الغرضين والمجتمع بينهما (قوله وياتي) أي في شرح الصريح الخ (قوله ان استواءهما في القدرة الخ) عبارة للمعني والنهاية بل ان استواءهما في المذم كاستواءهما في الوجود وعند وجودهما يجب اخراج الاغبط كليهما أي اه (قوله بوضوح الفرق) وهو ان في تكليف الاغبط مع عدمه مستقيمة المالك ولا مستقيمة دفعه حديث كان من وجود اه ع (قوله فمما ذكر) أي من الاحوال الخمسة (قوله مع امكان تقليله) أي بما مر بوجه فله في تلك الاحوال الخمسة الخ سم (قوله في الاول) وهو الصعود لخمس جذاع (قوله تعين الاغبط) أي وان كان المال لمعروض اه ع (قوله أي الانغمص) أي الى المائتين في النهاية الا قوله بان كان الى وانما تخبر (قوله ان كان من غير الكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير الكرام قلت يمكن ان يجري بها ما ذكره اول الفصل الا في بقوله فان قلت ياتي الاغبط هنا الخ سم (قوله بان كان الخ) تصور لا انغمص ولا الاغبط والمسا لواحد (قوله اذ لا تشق في الخ) تعليل للمعني (قوله وانما تخبر الخ) رد له ا. ل مقابل الصريح (قوله ما يأتي في الجبران) أي بين الساتين والعشرين درهما سم (قوله وفي الصعود الخ) عطف على في الجبران (قوله والنزول) أي بينهما سم عبارة النهاية وعند فقد الواجب بين صعوده ونزوله اه (قوله اولي) أي لا واجب سم عبارة البصري أي ثم لا تعين اه (قوله ان تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولي سم (قوله لان الجبران الخ) متعلق بقوله وانما تخبر في الجبران (قوله واحد الغرضين الخ) بالنصب قطعا في الجبران (قوله وله كان الخ) متعلق بقوله وانما تخبر في الصعود والنزول (قوله أي الاغبط) أي في قول المائتين وقيل في النهاية الا قوله ما يعقد الى المائتين وقوله لان القصد الى ويجوز وكذا في المعني الا قوله لان الماخوذ وقوله لا ينصفه فتقوله المائتين (ان دلس أو قصر الساعي) ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التبدليس والتقصير في بعض المائتين التفاوت وظاهره وان دلت القرع على تدليس المالك أو تقصير الساعي ع (قوله ولو في الاجتهاد) أي بان أخذته عالما بالاحال أو من غير اجتهاد ونظر في أن الاغبط ماذا معني ونهاية عبارة شرح المنهج بان لا يجتهد وان كان انه الاغبط اه أي من غير اجتهاد (قوله فتردصنا الخ) أي فليزم المالك اخراج الاغبط وورد الساعي ما أخذته ان كان باقيا وبه ان كان بالغائب ما يتوهم في قال ع هل ذلك يدل من ماله لتقصير بعد عدم القهرى أو من ماله كالتيه نظر والاقرب الاول لعله ان ذكره اه قوله المائتين (والاصح الخ) والثاني لا يجب بل ليس لان المخرج محسوب من الزكاة فلا يجب معني آخر كذا اذا ادى اجتهاد الساعي إلى أخذ القيمة بان كان حاشية فانه لا يجب معناه أي تخوم في (قوله ما لم يعقد الخ) هلا قدم الواجب من بعض الاصول كن قد يتوجه انه حديث صلح للبدلي في بعض قبيل صلح في السلك والاحتياج لفرق واضح (قوله ولا يشكك علمي ما بيني من تعين الاغبط) قال في شرح الرض وهو لا يكون الا واحدا من الفرق واضح (قوله ولا يشكك علمي ما بيني من تعين الاغبط) (قوله ان كان من غير الكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير الكرام قلت يمكن أن يجري هنا ما ذكره اول الفصل الا في بقوله فان قلت ياتي الاغبط هنا الخ سم (قوله وانما تخبر في الجبران) أي بين الساتين والعشرين درهما سم (قوله والنزول) أي بينهما (قوله والاغبط فمما ذكر) أي لا واجب (قوله ان تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولي (قوله ما لم يعقد الساعي الخ) هلا قدم هذا غيب قوله ولا يجزئ غيره فانه اه (قوله

ولا يمكن تحصل الفرض هنا جعنه والاستغناء عن النزول والصعود بخلافه ثم ولا يجزئ غيره) أي الاغبط (ان دلس) المالك بان اخفي الاغبط (أو قصر الساعي) ولو في الاجتهاد في أيها أعبط فتردصنا ان وجدوا لقيمة (والام يدل ذلك ولا هذا (فيعزى) عن الزكاة لان رد مشق (والاصح) بناء على الاجزاء ما لم يعقد الساعي حل أخيه في الاغبط ورفض الامام له ذلك لاجزاء في الاغبط حيث ذكره (وحو قدر التعاون) ينمو بين الاغبط

إذا كانت الاغصبة نادرة القيمة لاهل (٢٢٠) يدفع الفرض بكله فاذا كانت قيمة أحد الفرضين أو بعماثوا الاخر أو بعماثة وخسين وأخرج

الاول جع عليه فخصم
(ويجوز وأحواله) دنانير أو
(درهم) من نقد أو ادوات
أمكنه شراء كمل لان التقدر
الجبر لا غير وهو حاصل بها
وهذا أظهر من وجوه
أخرى: قل: بهما لاهل كما
مدخوله كما يظهر بتأملها
ويجوز أن يخرج بقدر جزأ
من الاغصبة من المأخوذ
فلو كانت قيمة الحقائق
أو بعماثو بنات البون
أو بعماثة وخسين وأخذ
الحقائق جابر بخمسة اشباع
بنات البون لا ينصف حقلان
التفاوت خمسون وقيمة كل
بنات البون تسعون (وقيل
بتعين تقصيل شخص به) من
الاغصبة (ومن زعمه بنت
نخاض قدمها) وابن لبون
فيه له وأمكنه تقصيلهما
(وعنده بنات البون دفعها)
ان شاء (وأخذت اثنين)
بصفة الاجزاء الا ان فرضي
ولو بذكر واحد لان الحق
له (أو عشر من درهمها)
اسلامه نقره أي فصة
خالصة وهي المراد بالدرهم
حبأ أطلق نعم لم يجدها
وغلبت الغشوشة جاز بناء
على الاصح من جواز التعامل
بها الخارج ما يكون فيمن
النقرة قدر الواجب أما إذا
وجد ابن لبون فلا يجوز
بنات لبون الا اذا لم يطلب
جبراً ما كسر (أو) لزمه
(بنات لبون فعدمها دفع

هذا: فبقوله ولا يجوز غيره ذاك له سم (قوله إذا كانت الاغصبة الخ) خرج بذلك ما إذا كانت بعماثة أو غيرها
تقدم سم (قوله من يادة القيمة) أي والأول يجب معهما شيء كما قاله الرافعي فما يغني عن (قوله لانه الخ) تعليل
للاصح (قوله أحد الفرضين) أي كالحق أو (قوله والاخر) أي كبنات البون ثم ياب (قوله دنانير أو
درهم الخ) فبقي أن غيرهما لا يجوز وإن اعتد تعامل أهل البلدة وبه له غيرهما ادوات التعديل بها
الغالب فيجوز أن غيرهما حدث كان هو نقد البلد ويقضه اطلاق قول الرافعي ومراهم بالدرهم نقد البلد
كإحراز به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ غيره مانص أي لخصوص الدراهم وهي الفضة ع أشقول
وكذا يقضه قول الشارع الا في لان القصد الخ (قوله من الاغصبة) أي لانه الاصل نهاية (قوله جابر بخمسة
اشباع بنات البون) وتظهر أن محله حيث لم يتفاوت التقدير بين الصبح والكسر والافيني أن زاد في الكسر
حيث تحقق التفاوت بينهما اضعاف لا يفيق الكسر وبشكله قوله أنفاق يخرج جرحاً فليتنا ملحق
الناتج بصري (قوله بخمسة اشباع بنات البون) عبارة النهاية عن الرافعي وخمسين وبخمسة اشباع الخ اه (قوله
لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنات البون الخ) أي ونسبة اثنين إلى تسعين تحسب لتساوي لان تسعين
عشر فيعبر عن (قوله وابن لبون) الى قول المتن وفي الصعود الى النهاية لا يفرقه وأمكنه تقصيلهما وكذا في المتن
الاقوله ثم الى ما إذا (قوله وابن لبون) بالنصب عطفاً على الهمزة (قوله في ماله) متعلق بعدم (قوله وأمكنه
الخ) بنظر وجهه لا التقيد فانه إذا لم يكنه تقصيلهما فله دفع بنات البون عند مواعيد الجبران وإن جاز له أيضاً
الخارج القيمة كما تقدم قبل والمعية كعدمه كأن من أمكنه تقصيلهما كان له دفع بنات البون عنده وأخذ
الجبران له تقصيلهما فهو غير بينهما وله أخذ بقوله دفعها بقوله ان شاء سم ولعل لدفع ذلك النظر قال
النهاية وإن أمكنه الخ ويحتمل سقوط ان الوصلتين قبله الخ (قوله بعماثة الاجزاء) أي بصفة الشاة المفترجة
فيما دون خمس وعشرين من الابل في جيع ماسبق وفاقاً وخلافاً لأن الساعى لو دفع ذلك كروضى به المالك
جاز قطعاً نهاية (قوله لان الحق له) أي فله اسقاطه شرح النهج قول المتن (أو عشر من درهمها) والحكمه في
ذلك أن الزكاة تؤخذ عند الباء غالباً وليس هناك حاكم ولا موعود ففقط ذلك قيمة شرعية كصاع للصبرة
والفطر وتوهما زبادى (قوله اسلامه نقره) والدرهم النقرة مساوي نصف فضة وجدد كما قاله بعضهم
أو مساوي نصف فضة وثلاثاً كما قاله الحلبي لتناسب الدراهم المذكورة قيمة الشاة لان الكلام في شاة العرب
وهي مساوي نحو أحد عشر نصف فضة بل أقل وليس المراد به درهم الشهر وحقى اه يحبري وقد خطا لفظه
قول الشارع فقبره وهي المراد الخ (قوله وغلبت) عبارة الاسي والنهاية أو غابت (قوله وهى) أي الفضة
الخالصة فبقي (قوله قدر الواجب) أي أو أقل اذا فرض المالك كلهم فظاهر لان الحق له بقى أنه يلزم من
اعطائهما ما يكون نقرته قدر الواجب المتطوع بالفس وهو حق المسفق اللهم الا أن يحسب ألا يكون له
قيمة سم (قوله كاسم) أي في شرح فان عدم بنت النخاض فابن لبون قول المتن (فعدمها) أي في له
نهاية ومعنى (قوله وكذا كل من لزمه من فعدمه الخ) ولو معدن بنت النخاض مثلاً الى بنات البون قال
الزركشى هل تقع كاهار كاهار أو بعضها الظاهر الثاني فان زائدة الفها فقد أخذ الجبران في مقابلتها
فيكون قدر الزكاة فيها خمسة وعشرين جزأ من ستون وثلاثين جزأ ويكون أحد عشر في مقابلها الجبران

إذا كانت الاغصبة نادرة القيمة (والا فلا يحسب شيء) والرافعي قاله الرافعي شرح م وخرج ما إذا كانت بعماثة ذلك مما تقدم
(قوله وأمكنه تقصيلهما) بنظر وجهه لا التقيد فانه إذا لم يكنه تقصيلهما فله دفع بنات البون عنده وأخذ
الجبران وإن جاز له أيضاً الخارج القيمة كما تقدم قبل والمعية كعدمه كأن من أمكنه تقصيلهما كان له دفع بنات
البون عند مواعيد الجبران وله تقصيلهما فهو غير بينهما وله أخذ بقوله دفعها بقوله ان شاء ويجوز (قوله
الخارج ما يكون فيمن النقرة قدر الواجب) أي أو أقل اذا فرض المالك كلهم فظاهر لان الحق له بقى أنه يلزم من
اعطائهما ما يكون نقرته قدر الواجب المتطوع بالفس وهو حق المسفق اللهم الا أن يحسب ألا يكون له قيمة
بنات شخص من مائتين) بصفة الشاة التي في الابل في جيع ماسبق فها (أو عشر من درهمها أو) دفع (حقاً) وأخذت بين
أو عشر من درهمها) وكلاهما الخيار عن كتاب أبي بكر رضي الله عنه وكذا كل من لزمه من فعدمه

وإن لم ينزل له الصعود لأعلى منه ولو غبر سنز كذا وإذا الجبران والنزول لا سفل من كان سنز كذا ودفع الجبران ونحوه بعندهما إذا وجدها
فثبتت النزول وكذا الصعود أن طلب جبراً ونحوه العبد والكره هنا كعدم نظيره ما من وانما عنت بفت الخاض الكره عتاً بل بكون كسر
لأنه لا كره لا مدخل في فرض الأصل لا بل فكان الانتقال إليه أغلظ من الصعود والنزول (والجبار (٢٢١) في الشاتين والفرأهم) وأحدهما

نهاية (قوله وماثل الخ، دلف على الهاء (قوله وخرج بعندهما الخ) أي موضعين (قوله ما إذا وجدها)
أي ولو معلوماً تقدم ع ش (قوله فثبتت النزول) أي مطلقاً معنى (قوله كعدم الخ) أي وجود
الكره علة لا يمنع الصعود والنزول وان منع وجوده بفت الخاض كره علة الصعود إلى بل بكون هنا في موضعين وسم
(قوله نظيره مرس) أي في شرح تعيين الأغبط (قوله كسر) أي في اللز قتل ولو اتفق فرضان (قوله لا مدخل
له في فرض الأصل) أي لم يجب بينهما ذكر وأما آخره عند فقد بفت الخاض فهو بدل عن لا فرض ع ش
(قوله فكان الانتقال إليه) أي قدم وجوده بفت الخاض في ماله قول المتن (لها دعها) أي فقدم ما شاءه منها ما إن
كان في ماله دون قيمة لا شحبت كان الدافع المالك فإن كان الدافع الساعي رأى الأصل كذا كره الشارح بقوله
لكن يلزمه الخ وبقى الوفا على الوكيل والوفاي مصلحة الموكل والوفاي له دعها ومصلحة الفقراء على
الساعي أخذها قبل تراعيهما ورأي مصلحة الفقراء به نظرو الذي يظهر أن الساعي إن كان هو الدافع رأى
مصلحة الفقراء لأنه نائب عنهم ويجب على الوفاي الكيل قبول ما دفعه له الساعي وإن كان البافع هو الوفاي أو
الوكيل وجب عليه مراعاة موكله أو ماله كقبض ذلك قولهم والخيرة للدافع ع ش وبصرح ج ما قول
المتن والهاية فاقول كتب يلزمه مراعاة الأصل والخيرة للمالك أحب بأنه مطالب بفت الخاض فإن كان البافع
ولا أخذ من ماله فمعد ذلك اه أي وجوبه بأفعيل أي أخذ ع ش (قوله لكن يلزمه) أي الساعي رعاية
مصلحة الخزانة من المالك إذا كان دافعا اختياراً لا نعم لهم بما يتوهمني (قوله أخذنا) أي الأغبط الجبران
لثلاثين ماله وكم إن أرادته بان فوض المالك الخيرة بين أخذ الشاتين وأخذ العشرين الماه فلتأني أو
المراد بالأخذ طلبه وإن لم يلزم المالك الوفاي فمستوى يرى وتقدم الجواب الأخير عن المتن والنهاية (قوله هذا
ما جاءه من ركش) أي أو آخره الأسى (قوله مطلقاً) أي وافقه الساعي أولاً (قوله ويحل الخلاف) أي في قول المتن
ولا غير شافعي المتن وكذا في النهاية في الأقوال لأن راء الساعي مصلحة (قوله ويحل الخلاف) أي الذي في المتن
(قوله لأن راء الساعي الخ) أي فيجوز كأشار إليه الامام قال الأسوي وهو متحمس ومغشى وسم
وخالف النهاية فيقال فلورأي الساعي مصلحة في ذلك فلا وجه مانع أيضاً أخذ مجموع كلامهم خلافاً للأسوي
اه (قوله لأن الجبران الخ) تحليل المتن (قوله ومن ثم) أي لأجل ذلك التحليل قول المتن (وله سعد فخر جتن
الخ) أي كلاً وجب عليه بنت لبون فصد إلى الخطة عند فقد بنت لبون والحققت في نهاية (قوله في جهة
الخرفه) أي التي برادها سهاو مهتها هو ما ينبغي بين الواجب الشرعي بغيري (قوله فلا يصعد بنت
مخاض للعتة الخ) أي وإن كان فسه منفعة للفقراء لنزول الدرجة التي بمنزلة الواجب ع ش (قوله
لنراهم) عبارة وغيره الزائد دون لام الجبر (قوله مطلقاً) أي تعذر البرد العترة أي أولاً (قوله وسعدو نزول
الخ) أي وحكم لصعود والنزول بالاثربان كبر جتن على ما سبق كان يعطى عن جتن فدها والحققة
وبنت الجبران بنت مخاض ودفعت ثلاث جبران أو يعطى بدل بنت مخاض خذعة عند فقد ما بينهما بأخذ
ثلاث جبران أو مغي ذمها (قوله كذا كر أي في الصعود والنزول للدرج فيجوز بشرط تعذر الدرجة
(قوله كعدم نظيره مرس) أي وجود الكره علة لا يمنع الصعود والنزول (قوله وأما سابعاً لكن يلزمه رعاية
مصلحة الفقراء الخ) الوفاي تراعيها على الساعي مصلحة الفقراء أخذ الوفاي الكيل والوفاي مصلحة المالك دعها
(قوله إن دفع غير الأغبط) يغبط وغير الأغبط (قوله لأن راء الساعي مصلحة) بقوله الأسوي عن إشارة
الامام البيهقي أنه مقبى (قوله كذا كر أي في الصعود والنزول للدرج فيجوز بشرط تعذر الدرجة

ولو عدل أسلم مع طلبها الجبران بنا وله النزول أحب مع دفع جبران لترتبه بزيادة (وله سعدو درجة بنت جبران ونزول فخر جتن مع)
دفع (جبران) كذا إذا أعطى بدل الحققة بنت مخاض (بشرط تعذر جتن) فري في جهة الخرفه جتن في الأصم) فلا يصعد بنت الخاض
للعتة ولا ينزل عن الحققة لها لا تعذر بنت لبون لا مكان الاستثناء عن الجبران لنراهم وسعدو جتن وروحي جبران وأحبنا زلفعا
مطلقاً وسعدو ونزول لنراهم على در جتن كطاه بنت مخاض عن جذعة وعكسه كذا كر وتخرج بقولنا في جهة الخرفه جتن ما يلزمه بنت لبون

فقد هاءوا لحقة الصعود والجدعة وأحد جيرانه وان كان عنده بنت خصاص لانها وان كانت أقر بليث البنون ليست في جهتها لحقة (ولا يجوز زنا جيران مع بنته) وهي مالها خمس سنين كاملة (بل بجدعة) فقد هاءوا (على أحسن الوجوه) لانها ليست من أسنان الزنا قالت الاصم عبد الجوار الجوار والله أعلم لانها (٢٢٢) أمن منها بسنة فكانت بجدعة بل حقة ولا يلزم من انتقاله أسنان الزنا كانه اصله انتقاله

نفاها ولا تعدد الجيران
 باخراج ما فوقه لان الشارع
 اعتبر الزنية في الجلة كجلى
 الاصله ما اذا لم يطلب جيرانا
 فحور جزاء (ولا تجزئ شاة
 وعشرة دراهم) عن جيران
 واحد لان الحديث يقتضى
 التفسير بين الشاتين
 والعشرين فلم تجزئ شاة
 ثالثة كلاجوز في كفارة
 بغيرها طالع خمسة وكسوة
 خمسة ثم كان الاستدلال
 المال ورضى بالتفرق
 جاز لان الحق له (وتجزئ
 شاتان وعشرون جيرانين)
 لان كلا مستقل فاجبر
 الا على القول (ولا
 شئ في البقر حتى تبلغ
 ثلاثين فيها تبسيع) وهو
 (ابن سنة) كانه لانه تبسيع
 أمه في المرح وتجزئ
 تبسيعه الاولى (ثم في كل
 ثلاثين تبسيع في) كل
 أربعين سنة واستغنى
 بهذا ما وجد في بعض
 النسخ وفي أربعين سنة
 وهي ما (لها ستان)
 كملتان لتكامل أسنانها
 ويجزئ تبسيع بالاولى
 ويصح أن في كل أربعين
 تبسيعا تبسيعا الظاهر أنه وهم
 لان المخرج عنه حديث كان
 في سن يجب فبالا كانه اعتبار
 موافقة سنة المخرج وسأني

نقري في جهتها فخر جنوا ظهران المراد بالقر في المثال الزوجتان المتوطنتان اذ لو تعدت احداهما دون
 الاخرى لم يقع الصعود والنزول مع تعدد الجيران لما فيه من تكثير مع إمكان نقله سم (قوله ولا تعدد
 الجيران الخ) أي فقا بتدرجات الصعود مع الجيران أو بنوع ما يصعد بنت أخصاض إلى الزنية فتأخذ
 أو بجيرانها وغاية رجات النزول ولا يكون الاصم الجيران ثلاثيات ينزل من الجدعة على بنت أخصاض
 ويدفع ثلاث جيرانا بجري (قوله لان الشارع اعتبر الزنية في الجلة الخ) أي حود ما فوقه وان ما فوقها
 تناعى وهذا أسنى ونما يتوقف هذا التعليل أن الساعى لا يصح على قبول ما فوقه التمسك طالعاً لكن قوله ولا
 يتعد الجيران الخ قد يقتضى أنه يجبر مع جيران واحد قليراجع قول المتن (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم
 الخ) ظاهر وان انحصار المحققين ورضوا بذلك لان الحق لله تعالى سم وياتي عن النهاية ما وافقه
 (قوله نعم ان كان الاستدلال الخ) أي بخلاف الساعى بغير نظيره لان الحق للفقير او لهم غير معينين
 وقصد بذلك أنهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك لم يوجبوا الاقراض ولا في البائع نظر الاصل وهذا عارض
 نهاية قال عس ويجزئ ذلك في كل ما أخرج فيه المال لا يجزئ لا يكتفى وان رضى به الفقير او كانوا
 محصورين كلود دفع بنى لكونه نصفاً مع حقين فيمالوا اتفاق فرضان اه (قوله لان الحق له) أي له
 استقامطما لكافة معنى نهاية قول المتن (ويجزئ شاتان وعشرون الخ) يتردد النظر في هذه الصورة مع
 شك كون شاة وعشرة دراهم جيراناً ونظيره ما لا خوف من نظر القصد ما لا يصح شرعاً لا بعد الاستماع
 للقول وهو (قوله لان الحديث) الى التمسك في النهاية والغرض من القول واستغنى في الوجه وقوله ويصح الى
 وذلك (قوله لان كلا مستقل الخ) ولو توهم جملته ثلاث جيرانا فخرج من واحد شاتين وعن أخرى عشرين
 درهمين عن أخرى شاتين أو عشرين درهمين جاز معنى (قوله لانه تبسيع الخ) أي حتى يكمل لانه الخ نهاية
 (قوله ويجزئ تبسيع) أي وان كانت أقل تبسيعاً فبما اشترى في الذكور ولتفرض تعاقبها عس (قوله
 عا او حديثي بعض النسخ) أي قبل قوله في كل الخ (قوله لتكامل أسنانها) أي يجب بذلك لتكامل الخ
 نهاية (قوله بالاولى) عبارة عنها بانها في الاصم (قوله تبسيعاً) الاول تعبير والثاني اسم سم
 (قوله الظاهر أنه وهم الخ) وهو كذلك والمسئلة متغولة في الزنا والدار ومرة وعبارتها ولو ملك احدى وستين
 بنت خصاص فخرج واحدة منها فما تبسيع الذي قاله الجوار وأنه يجب ثلاث جيرانا في الحواوي وجه أنها
 تكفي بموحد واحد زان لا يخاف وليس شئاً تمت خالصة المذكور انما يفرض على الوجه المرحوح
 يبرى (قوله يجب كل من الخ) أي كل في التبسيع سم (قوله يجب فبالا كانه الجلة مسبعة سن) (قوله
 لا تعدد الجيران الخ) جيران (قوله موافقة سنة المخرج) لعل الانسب موافقة ما فخر به فيه (قوله وذلك الخ) راجع
 لما في المتن (قوله لا يتغير الا بادن عشرين الخ) أي في ستين بقرعة تبسيعاً وفي سبعين مستوتين
 وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة تبسيعاً وفي مائة تبسيعاً وفي مائة وعشرين مستان وتبسيعاً نهاية
 ومعنى (قوله في مائة عشرين ثلاث سنات) أو أربعة تبسيعاً أي يتفق فرضان معنى (قوله
 تفصيل ما مر الخ) أي من اختلاف وتفرع معنى (قوله هنا) أي في ذكاة البقر نهاية (قوله
 القر في جهة المخرجة وظاهر المراد بالقر في المثال الزوجتان المتوطنتان اذ لو تعدت احداهما دون
 الاخرى لم يقع الصعود والنزول مع تعدد الجيران لما فيه من تكثير مع إمكان نقله سم (قوله في المتن
 ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) ظاهره وان انحصار المحققين ورضوا بذلك لان الحق لله تعالى (قوله
 ويصح أن في كل أربعين تبسيعاً) الاول تعبير والثاني اسم ان (قوله يجب كل من سن يجب فبالا كانه

في ذات كمال الخواص الغير ماصح بذلك وذلك الغير الصحيح بذلك وعلم من المتن أن الفرض بالدار يعني لا يتغير الا
 بزيادة عشرين ثم بتغير زيادة كل عشرة في مائة وعشرين ثلاث سنات أو أربعة تبسيعاً وياتي فيها تفصيل ما مر في المباحثين لانه لا جيران
 بها كالعن لعدوم رده (ولا) في الغنم حتى تبلغ أو بعين فشاخضعة قضان وتبسيعه في مائة واحد وعشرين شاتان وفي (ثلاثين

وواحدة ثلاث) من الشياه (وفى أربعمائة أربع ثم في كل مائة شياه) كفى كليب الصديق رضى (٢٢٢) لتهتموا بالغارى * (تنبيه) *

أكثر ما يتصور من الوفاة
في الأبل تسعة وعشرون
ما بين إحدى وتسعين ومائة
وأحدى وعشرين وفي البقر
تسع عشرة مائتين أو إحدى
وتسعين وفي الغنم مائة وعامة
وتسعون ما بين مائتين
وواحد مائة وأربعمائة

* (فصل) في بيان كيفية
الأخراج المأمور ببعض
شروط الزكاة (إن اتحد
نوع الماشية) كان كانت
إليه كله أربعية وأموه به
أو بقرة كلها جواميس أو
عرايا أو غنم كلها مائتا أو
معزاً (أخذ الفرض منه)

وهذا هو الأصل أم إن
اختلفت الصفة مع تعدد
النوع وانقص وجب
أعطاه لكل علف ونبات
اللبون فيسما ولا ينظر
لما كان الفرق إن الواجب
القاس أنه لا يفتى على
المالك في الماشية فلا
ينافي هذا الفرق إلا في
نفس وعشرين معيبة
وفارق اختلاف الصفة هنا
اختلاف النوع بأنه أشد

فإن قلت بنافي الأضبط هنا
ما يأتي أنه لا يؤخذ بخلاف
قلت يصح يحمل هذا على
ما إذا كانت كلها خباراً
لكن بعدد وجب الخيرة به
فيها فكذلك غير خبار بأن
لم يحدد وصف الخبار
الأن وقد مر أن الأضبط

كان في كتاب الصديق رضى الله عنه الخ) وتوفر قماشية المالك في أماكن فهي كالتي في مكان واحد حتى
لذلك أربعين شاة في بلد من بلدان زمت مال كذا وملك ثمانين في بلد من وفي كل أو بعين لا تزوم إلا شاة واحدة وإن
عدت المسافة بينهما حتى وقع في عرش قوله مر زمت مال كذا أي يدفع كذا لا لزم لأنه الذي
نقل الزكاة بقوله في بيان أنه عبارة عن ثمانين أجمع المستحقون في البلد إن أعطاهما الشاة في هاتين
المستثنيتين والأضبط هو المأمور به في بيان أنه لا ينقل الزكاة

* (فصل في بيان كيفية الأخراج) * (قوله) وبعض شروط الزكاة) إنما قال ذلك لأنه تقدم من شروطها
كونها تعملاً كونها أصاب عرش قول المان (نوع الماشية) سميت بذلك ليعلم وهي غنم نهاية ومعنى
(قوله) كان كانت) إلى قوله) فإن قلت ما وجه الحذف هنا لانه لا قوله ولا نظر إلى أن قلت وقوله وقد مر إلى
وذلك وقوله أو أخرجه بنفسه وقوله على ما قبل وكذا في المعنى الآخر فإنه قلت إلى المان (قوله) أربعية
نسبة إلى أربع ما هي من الموحدة تنبيه من معدن (قوله) وأموه به) بفتح الميم أي وسكنها له مناسبة
إلى موهبة من جدد أو قبلة أو نسي وكردى قول المان (أخذ الفرض منه) أي من نوعه من خصوص ذلك
عرش (قوله) وهذا هو الأصل) نعمه ليس ما بين من يصح تفرع فالحال على ما قبله (قوله) ثم إن اختلفت
الصفة) أي إن تفاوتت في السن ففي ولعل البهية معنى الكاف (قوله) ولا نقص) وأسبغ به في الزكاة خمسة
المرض والحب والكورة والصفر ورداه النوع إن كان عنده من الماشية نوعان أحدهما ردي كدري
(قوله) وجب أعطاه) أي بالزكاة القليلة بغير خلاف ما يأتي لاتحاد النوع عنها سم عبارة عنها ما يغني
والأدنى في تمامه لا صاحب كمال المجموع عن البيان أن السعي يتناول نفسه اه قال عرش أي أنفع
الموصوفين بالصفات المختلفة وبنيت أن يأتي هنا تفسير ما تقدم من أنه لا يجزئ غيره دلل المالك أو نقص
الساعي الخ اه (قوله) كالمعاقرة ونبات اللبون) أي فيما ساعى وجوب الأضبط هناك (قوله) لا ينظر لاختلاف
الفرق) أي بين ما هو ردي (قوله) أي فيسما سم (قوله) فلا ينافي هذا الفرق الخ) هذا علفه والفرق
معهوله سم عبارة كدري أي لا ينافي عدم الفرق هنا الفرق إلا في اه (قوله) وفارق باختلاف
الصفة) أي حيث وجب مع الأضبط (قوله) لاختلاف النوع) أي لا حيث لم يجبه مع الأضبط وبعبارة
شرح الروض ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعاً شدة اختلاف النوع في لزوم الأخراج من
أجودها زيادة الخفاف بالمالك أثبت لا يقال الأخراج من أجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة التي شرطه
سداً في الخفاف في الأخراج من أجودها فضلاً عن زيادته لا تمنع أنهما ميسران وهو ظاهر سم (قوله) بأنه
أي اختلاف النوع كدري (قوله) بنافي الأضبط هنا) أي وجوب الأضبط عند اختلاف الصفة (قوله) ما يأتي
أي من قرب بنافي قوله ولو كان البعض أردأ الخ (قوله) وقد مر) أي في شرح تبين الأضبط (قوله) وذلك
أي وحمل ما يأتي قول المتن (عن مائة) هو جمع مفردة كرمات والمؤنث ضائفة من مائة قبل النوع ومعنى
وزيادي قول المتن (معزاً) هو بفتح العين وسكونه جمع مفردة كرمات والمؤنث ضائفة من مائة قبل النوع ومعنى
المعز وهو مؤنث منصرف في التنكير إذا قلته لا لاطلاقاً لا لتأنيث معنى وعش قول المتن (جاء في الأصح) هذه

أي كافي الاتبعة

* (فصل في بيان كيفية الأخراج الخ) * (قوله) وجب أعطاه) أي بالزكاة القليلة بغير خلاف ما يأتي لاتحاد النوع
هنا (قوله) ونبات اللبون) قال في شرح الروض نقله في المجموع عن العمراني عن عامة الأصحاب (قوله) ثم
أي فيسما سم (قوله) ولا ينافي هذا الفرق الخ) هذا علفه والفرق معهوله (قوله) وفارق باختلاف الصفة) أي
حيث وجب مع الأضبط (قوله) لاختلاف النوع) أي لا حيث لم يجبه مع الأضبط وبعبارة
ولعل الفرق بين اختلافها صفة واختلافها نوعاً شدة اختلاف النوع في لزوم الأخراج من أجودها زيادة
الخفاف بالمالك اه لا يقال الأخراج من أجودها ومن غيره مع مراعاة القيمة التي شرطه ميسران في الخفاف

لا تنحصر في زيادة التميز على ذلك ما إذا أقر بعضه الوصف الخبار دون باقيها فهو الذي لا يؤخذ فلا يؤخذ الساعي أو أخرجه بنفسه (عن
ضأن معزاً وعكسه) أو عن جواميس عرايا أو عكسه

(جاز في الاصحاح) لاتحاد الجنس ولهذا يكمل نصاب أحدهما الآخر (بشرط رعاية القيمة) بان تساوى قيمة المخرج من غسبه النوع تعدد أو
 اتحد قيمة الواجب من النوع الذي هو الأصل كان تسوي قيمة المخرج وجذعة الضمان وتبيع العراب وتبيع الجواميس ودعوى أن
 الجواميس دائماً تنقص عن قيمة العراب تنوعاً ولو تساوت قيمة الأربعة والمهرية جازاً سادها عن الأخرى قطعاً على ما قبل وكان الفرق
 أن التمايز بين الضمان والعراب (٢٢٤) والجواميس أظهر في فهم الخلاف فتزيل لهذا التمايز في اختلاف الجنس بخلاف

الأربعة والعراب فكانت
 الصوره وليس من اختلاف النوع إلا في قوة وإن اختلفا في المان ما هنا مقرر وض فيهما إذا كان الكل من
 الضمان وأخذت من المان أو عكسه عرش (قوله لاتحاد الجنس الخ) فيجوز أخذ جذعتين عن أربعين
 من المان أو ثلثتين عن أربعين من الضمان باعتبار القيمة منهاية (قوله تعدد الخ) أي المخرج (قوله قيمة
 الواجب الخ) معقول تساوى (قوله ودعوى أن الجواميس الخ) عبارة التباين بقول الشارح ومعلوم أن قيمة
 الجواميس دون قيمة العراب فلا يجوز أخذها عن عراب بخلاف العكس لم يصححو بذلك بل على عرف
 زمانه ولا فقدر في قيمة الجواميس عليها بل هو الغالب في زماننا اهـ (قوله وكان الفرق) أي بين الأربعة
 والمهرية يتبين تفاوت المان والضمان حيث اختلف في الثاني دون الأول كرى (قوله ما وجه تفرع فاولا الخ)
 يجوز كون الثاني في الجواميس والعطف فلا يتوجه عليه سؤال سم قال عرش ولو بعد الأول أو كان أظهر اهـ
 (قوله قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما إذا اضمعن في عليمور لم يجعل التفرع ربع قيمة
 الزادة سم وفيه أن عدم جهة العلى لا يصلح أن يكون قرينة (قوله كما تقرر) أي حيث قدر قوله وهذا
 هو الأصل عقب قول المصنف أخذ القرض منه (قوله كرحسية) أي قوله في النهاية وقد في الغنى اتقوله
 كأقادة إلى فلو كانت (قوله تغليب الغالب) أي اعتباراً بالغلبة معنى (قوله هو أي المان) تقدم أن أتى
 المان مائة فالتفرع والمائة مائة إذا كان عرش (قوله والخير للمالك) يدفع لما قد توهبهم من أخذ سم عبارة
 الغنى لو بعد المصنف باع على دون أخذ كان أولى لأن الخير للمالك اهـ (قوله كأقادة المان) أي قوله
 يخرج ما شاء وقوله أي أخذ ما اختاره المالك أي بدليل ما شاء (قوله فكذا يقال في الإبل الخ) فلو كانت له
 من الإبل خمس وعشرون خسر عشرة أربعة وعشرون مائة أخذت من على الظاهر بنت خاض أربعة أو
 مهرية بقيمة ثلاث أخماس أربعة وخمسة مهرية منهاية (قوله نعم) أي قوله أي مع اعتبار الخ إلى الأسنى
 مثله (قوله أي مع اعتبار القيمة هنا الخ) أي لاختلاف النوع غايتها لا مراعاة القيمة لاختلاف الصفة
 فهما وذلك أن لم يؤخذ اعتبار القيمة هنا سم قول المان (ولا تؤخذ من بضائع الخ) عبارة التباين وهو المان
 ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة وهي خمسة للارض والعبودية الذكور والصفور والزادعة فقيل ولا
 تؤخذ الخ (قوله بما ورد) أي قوله كذا عبر وفي النهاية لا قوله فلو كان إلى يؤخذ (قوله بما ورد به
 البيع) وهو كل ما ينقص العن أو القيمة نقصاً يفتقر به عرض فخصم أو الغلب على جنس البيع عدمه كرى
 على بأفضل (قوله أي المرض الخ) أي بان تحضت ما شئت منها نهاية ومعنى (قوله ولو كان البعض)
 أي من المرض أو العيبات سم (قوله أخرج الوسط الخ) فلم يخرج من أجود النوع فيسأله نفاً لأن
 في الخارج من أجودها فضلاً عن زباده لأننا نعلم أنهما بيان وهو ظاهر (قوله ما وجه تفرع) أي قوله ما وجه تفرع
 المتقضى الخ) يجوز كون الغلبة في ظهير العطف فلا يتوجه عليه سؤال (قوله قلت الخ) أصله أن التفرع
 باعتبار ما إذا اضمعن في عليمور لم يجعل التفرع ربع قيمة الزادة (قوله والخير للمالك) دفع لما
 قد توهبهم من أخذ هر (قوله كأقادة المان) أي قوله يخرج ما شاء (قوله أخذ ما اختاره المالك) أي بدليل
 ما شاء (قوله أي مع اعتبار القيمة هنا الخ) أي لاختلاف النوع غايتها لا مراعاة القيمة لاختلاف الصفة
 فهما وذلك أن لم يؤخذ اعتبار القيمة هنا سم قول المان (ولا تؤخذ من بضائع الخ) عبارة التباين وهو المان
 ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة وهي خمسة للارض والعبودية الذكور والصفور والزادعة فقيل ولا
 تؤخذ الخ (قوله بما ورد) أي قوله كذا عبر وفي النهاية لا قوله فلو كان إلى يؤخذ (قوله بما ورد به
 البيع) وهو كل ما ينقص العن أو القيمة نقصاً يفتقر به عرض فخصم أو الغلب على جنس البيع عدمه كرى
 على بأفضل (قوله أي المرض الخ) أي بان تحضت ما شئت منها نهاية ومعنى (قوله ولو كان البعض)
 أي من المرض أو العيبات سم (قوله أخرج الوسط الخ) فلم يخرج من أجود النوع فيسأله نفاً لأن

الأربعة والعراب فكانت
 الصوره وليس من اختلاف النوع إلا في قوة وإن اختلفا في المان ما هنا مقرر وض فيهما إذا كان الكل من
 الضمان وأخذت من المان أو عكسه عرش (قوله لاتحاد الجنس الخ) فيجوز أخذ جذعتين عن أربعين
 من المان أو ثلثتين عن أربعين من الضمان باعتبار القيمة منهاية (قوله تعدد الخ) أي المخرج (قوله قيمة
 الواجب الخ) معقول تساوى (قوله ودعوى أن الجواميس الخ) عبارة التباين بقول الشارح ومعلوم أن قيمة
 الجواميس دون قيمة العراب فلا يجوز أخذها عن عراب بخلاف العكس لم يصححو بذلك بل على عرف
 زمانه ولا فقدر في قيمة الجواميس عليها بل هو الغالب في زماننا اهـ (قوله وكان الفرق) أي بين الأربعة
 والمهرية يتبين تفاوت المان والضمان حيث اختلف في الثاني دون الأول كرى (قوله ما وجه تفرع فاولا الخ)
 يجوز كون الثاني في الجواميس والعطف فلا يتوجه عليه سؤال سم قال عرش ولو بعد الأول أو كان أظهر اهـ
 (قوله قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما إذا اضمعن في عليمور لم يجعل التفرع ربع قيمة
 الزادة سم وفيه أن عدم جهة العلى لا يصلح أن يكون قرينة (قوله كما تقرر) أي حيث قدر قوله وهذا
 هو الأصل عقب قول المصنف أخذ القرض منه (قوله كرحسية) أي قوله في النهاية وقد في الغنى اتقوله
 كأقادة إلى فلو كانت (قوله تغليب الغالب) أي اعتباراً بالغلبة معنى (قوله هو أي المان) تقدم أن أتى
 المان مائة فالتفرع والمائة مائة إذا كان عرش (قوله والخير للمالك) يدفع لما قد توهبهم من أخذ سم عبارة
 الغنى لو بعد المصنف باع على دون أخذ كان أولى لأن الخير للمالك اهـ (قوله كأقادة المان) أي قوله
 يخرج ما شاء وقوله أي أخذ ما اختاره المالك أي بدليل ما شاء (قوله فكذا يقال في الإبل الخ) فلو كانت له
 من الإبل خمس وعشرون خسر عشرة أربعة وعشرون مائة أخذت من على الظاهر بنت خاض أربعة أو
 مهرية بقيمة ثلاث أخماس أربعة وخمسة مهرية منهاية (قوله نعم) أي قوله أي مع اعتبار الخ إلى الأسنى
 مثله (قوله أي مع اعتبار القيمة هنا الخ) أي لاختلاف النوع غايتها لا مراعاة القيمة لاختلاف الصفة
 فهما وذلك أن لم يؤخذ اعتبار القيمة هنا سم قول المان (ولا تؤخذ من بضائع الخ) عبارة التباين وهو المان
 ثم شرع في أسباب النقص في الزكاة وهي خمسة للارض والعبودية الذكور والصفور والزادعة فقيل ولا
 تؤخذ الخ (قوله بما ورد) أي قوله كذا عبر وفي النهاية لا قوله فلو كان إلى يؤخذ (قوله بما ورد به
 البيع) وهو كل ما ينقص العن أو القيمة نقصاً يفتقر به عرض فخصم أو الغلب على جنس البيع عدمه كرى
 على بأفضل (قوله أي المرض الخ) أي بان تحضت ما شئت منها نهاية ومعنى (قوله ولو كان البعض)
 أي من المرض أو العيبات سم (قوله أخرج الوسط الخ) فلم يخرج من أجود النوع فيسأله نفاً لأن

دينار من لزوم في المثال الأول عزاً ونجته فتمادى واربع وقس على ذلك ثم لو وجد اختلاف الصفة في كل نوع أخرج
 من أي نوع شاء من أجودها أي مع اعتبار القيمة هنا كظهر ظاهر (ولا تؤخذ من بضائع مبيعة) بما رده البيع على عام له خاص
 للنهي عن ذلك واما الخاري (الامن مثلاً) أي المرض أو العيبات لأن المستحق من شركاؤه ولو كان البعض أراً من بعض أخرج الوسط في
 العيب فلا يلزمه الخيار بعبارة الجنس في قوله لا يفسد عشر بن بيع مبيع فيها بان تخاض من الأجود أو أخرى دونها تعين هذا لأن الوسط

يفرق بان أخذ الاجود ثم باعتبار القيمة باختلاف النوع فلا يخاف بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى أجب وقد يقال هلا أخرج هنا الاعلى باعتبار القيمة أيضا وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر أيضا بخلافه هنا سم **(قوله بخلافه هنا)** يحرم لم كان أخذ الاجود من السليم ليس جفا ومن العيب جفا سم وقد يجب أخذ ما قدمه المأخوذ في الفرق بين اختلاف الصفات واختلاف النوع بان اختلاف العيب أشد من اختلاف النوع الاعلى منه أجب **(قوله)** يؤخذ بان لبون ذي من ابن لبون الخ لم يبين وجه حرامته هنا وله أنه لا يخفى لمن المذكور وهو الاثنية فان كان أثني فهو أرق من بنت الناضر وان كان ذكر أجزأ عن بنت الناضر بخلافه في البيع فان رغبنا المشتري في مختلف بالذكور والافوت ع **(قوله)** ولو انقسمت مائة مائة (الح) أي واتحدت نوعا نهاية ومعنى **(قوله)** نصفها سالم (الح) وان لم يكن فيها إلا صحبة فعليه صحبة تامة وثلاثين حراما من ار بعين حراما من غير مائة أو مع بقية من ار بعين حراما من قيمته وهذا ذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا فنسب نهاية ومعنى **(قوله)** تؤخذ سابعة بقيمة نصف سالم الخ ولولم يوجده في ماله صحبة ففي قيمتها بالواجب مقسما كان كانت قيمته ثلث دينار بعين درهمها والصحبة ما تقوى ماله صحبة واحدة من ار بعين بقيمة الصحبة المخرجة ثمانية دينار وربع درهمها ونصف درهم خرج القيمة كاصرح به ابن حجر فيما لو انقسمت مائة مائة أصغار وكبار ولم يوجده في ماله كبيرة القسط ع **(قوله)** أخذ صحبة بالقسط مع مريض الخ هذا التعبير محل تأمل فليراجع ويجري ر واللذ رأيت بخط بعض الأفاضل نقلا عن شرح المهذب صحبة ومريضة بالقسط وهو الذي يظهر وقول الشارح في وجهه الخ لا يخفى ما فيه على التبع والحاصل أن من تأمل كلامهم في هذا المثل أدنى أنهم ولم يرادهم من القسط بقطع بار صواب العبارة ما تقدم عن شرح المهذب ويعلم ما وقع فيه الشارح جملة في هذا المثل ثم رأيت في شرح العبد للزورين عراقي ما تصدحون كان النكاح دون الفرض كالتي شاة فيها كاله تقطأ أجزائه كلمة ونافسة أي بالتقسيم كالتي المجموع بحيث تكون نسبة قيمتها الخارج إلى قيمة المصاب كاسب بما أخذوا في الناصر رعاية العاليتين انتهى اه **(قوله)** يوفى سم ما وافقه **(قوله)** كذا عمرو (ه) أي يقدوا العيب بقولهم بالقسط دون المريضة سم **(قوله)** مع اختلاف مراتب الصلح اختلاف مراتب العيب قد تمنع هذه التفرقة سم **(قوله)** أو صحبتان الخ عطف على قوله بنت لبون صحبة **(قوله)** بان تكون نسبة قيمتها (الح) أي بان تكون كل واحدة منها باربع

النوع فلا يخاف بخلافه هنا فلو أخرج الاعلى أجب وقد يقال هلا أخرج هنا الاعلى باعتبار القيمة أيضا وقد يفرق باختلاف النوع فيما مر أيضا بخلافه هنا وقد يشكل على أخذ الأخطا المتقدم أول الفصل وجوابه ما أشير اليه سم **(قوله بخلافه هنا)** يحرم لم كان أخذ الاجود من السليم ليس جفا ومن العيب جفا سم **(قوله)** كذا عمرو (ه) أي يقدوا العيب بقولهم بالقسط دون المريضة **(قوله)** فوجهان القيمة الخ (ف) بحيث لأن من لازم تقسط الصحبة بالتقسيم على المريضة لأن تقسط على الصحبة وعلى المريضة بان تساوى جزئين مستويين جزأ من قيمة صحبة خمسة وثلاثين جزأ من مستويين جزأ من قيمة مريضة واحدة فلو كان اختلاف مراتب المرضي القسط لانهما ليشتمل فلان من تقسط المريضة أيضا بان تساوى خمسة وثلاثين جزأ من مستويين جزأ من قيمة صحبة تقطأ تأمل رأيت في العباد في نظير هذا المثال ما تصدحون كان الكل دون من مستويين جزأ من قيمة صحبة تقطأ تأمل رأيت في العباد في نظير هذا المثال ما تصدحون كان الكل دون الفرض كالتي شاة فيها كاله تقطأ أجزائه كلمة ونافسة بالتقسيم اه وظاهر اعتبار التقسيط في المريضة أيضا هو ظاهر ولكن اعتراضه الشارح في شرحه بانه كان ينبغي أن يجعل بالتقسيم عطف كلمة وثلاثة نافسة مثلا لانه قد في الكلمة فقط كالح مما تقرر قال وكانه تبع قول المجموع مريض وصحبة بالقسط والفرق بين العباد في ظاهره فان بالقسط في هذه متعلق بما يليه فقط وهو صحبة وفي عبارة المصنف معذر ذلك اه وقد نظر ظاهر ما ذكرنا من أن تقسط الصحبة تستدعي تقسط المريضة فليست تأمل **(قوله)** مع اختلاف مراتب الصلح اختلاف الخ قد تمنع هذه التفرقة **(قوله)** أو صحبتان أخذ تامة رعاية القيمة قال

وانما يجب الأولى كالغنيما في الحاقها بنات اللولان كالأثم أصل منصوص عليه ولا حذف بخلافه هنا يؤخذ ابن لبون خشي عن ابن لبون كرم أن الخونة عيب في البيع ولو انقسمت مائة مائة لسبعة وسبعة أخذت سبعة بالقسط في أر بعين شاة نصفها سالم ونصفها عيب وقسمه على سبعة دينار وكل عينة دينار تؤخذ سابعة بقيمة نصف سابعة ونصف عينة مما ذكر وذلك دينار ونصف ولو كانت المقسمة سبعة اجنوبة متساوية متساوية ثلثا قيمتها لبون صحبة أخذت صحبة بالقسط مع مريضة كذا عمرو (ه) وظاهره أن المريضة لا يعتد فيها قسط وله وجهه أن القيمة تقسط مع اختلاف مراتب الصلح مع اختلاف مراتب العيب أو صحبتان أخذ تامة رعاية القيمة بان تكون نسبة قيمتهما إلى قيمة الجميع كسبهما في الجميع (ولا ذكر)

وسبعين جزءاً من ستين سبعين جزءاً من قيمة بضعة وجزءاً من ستة وتسعين جزءاً من قيمة خمسة فلأرادت قيمة
 الضميمة الموجدتين على ذلك فينبغي أن لا يجب أنوا جهما بل لا يحصل جمعتهن يكون فهمهما واقفة
 للنسبة المذكورة سمى أي فإن لم يوجد ما فرق قيمتهما كما يأتي من **(قوله)** لأن النص إلى قوله فإن لم يوجد في المعنى
 الاقوله واجباتي الاصل أي وكذا في النهاية الاقوله على وجهه ان قطعاً وقوله في غير الغنم **(قوله)** وأحق
 أي أي ما فوقه من **(قوله)** وكبدع أي من الشاة (أو من) أي من العز سمى **(قوله)** وكبدع الخ أي
 وتبعين بدلان السنة اه كرهى على أفضل **(قوله)** في ثلاثين بقره ظاهر ولو كانت انا عا على قول بل
 هو متعين والالتزام مع قول المصنف وكذا في جمعته الخ **(قوله)** غير الغنم أي وستاتى الغنم أنفا سمى
 قول المان **(وكذا)** الوتمعه الخ لو جمعته ما شئت خنا في بحث الاسوي عدم جواز الاخذ منها لاحتقال
 ذكر كونه وانوثتها وأعكس بل يجب أن يقيمة واحد منها وجزء بذلك في العباب سمى وأقره الشورى وع
(قوله) في الاصل لهله أراد به على ما اقتضاه اطلاق الحديث **(قوله)** منه في خمس وعشرين أي من المأخوذ في
 خمس الخ **(قوله)** فلو كانت قيمتا المأخوذ الخ ماهو المأخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو أو سوطها
 وكذا يقال في الصغار الآتية كذا أقامه المحشى سمى والاقرب أن المأخوذ في خمس وعشرين أقل ما صدق
 عليه ما بين البون حيث لا ماع من نحو عيب في قوم من زنا عليه بالنسبة بصرى **(قوله)** على الجله الثانية
 متعلق بالزاد فموتعلق بالنسبة بمخوف أي إلى الجله الأولى يجزئ **(قوله)** فكذلك أي كالأول والبقري
 الخلاف المتقدم **(قوله)** والاصح أجزاء الذكرا الخ أي حيث لم يجمع ذكر أو ولد للفرق بين الغنم
 وغيره ان تفاوت القيمة بين ذكرها وأنثاهما ليس بخلاف غيرهما وأما التفاوت بالنظر لوفات الذكر والنسل
 فلم ينظر واليه ليس بمشعر على الآية به حله ذكر عا **(قوله)** وجوب رعاية نظائر التقسيط الخ الوجه
 في بيان التقسيط هذان يقال كان في الجنس والعشرين هنا خمسة عشر أنى وعشرة ذكر ووجباتى
 مجزئة متساوى ثلاثة أناس قيمة أنى مجزئة وخمس قيمة ذكر مجزئ سمى **(قوله)** فان تعدد واجبا أي كما أتى
 شاة **(قوله)** جاز الخواج ذكرهما) ينبى مع مراعاة التقسيط السابق سمى **(قوله)** وأراد هذه الإشارة

في الر وض وان كان قدما أي نعمه سمى قدر الواجب فما فوقه وجب سمى لائق بماله مثاله أو بعون شاة تصدها
 مراض أو مبيع بقيمة المصححة أي كل مصححة ديناران والآخرى أي وكل مراضة أو مبيعة ديناراً لزمه مصححة
 ديناراً ونصف فان لم يكن فيها الا مصححة قطعية مصححة بتسعة وثلاثين جزءاً أو ربعين من قيمة مراضة
 وجزء من آر بعين من قيمة مصححة وذلك ديناراً وربع عشر ديناراً وعلى هذا القياس اه وقوله السابق
 لائق بماله قال في شرحه بان يكون نسبة قيمته إلى قيمة الجميع كسبته إلى الجميع جميعاً من الحقين اه فقول
 الشارح مع رعاية القيمة أي بالنسبة المذكورة بان تكون كل واحدة منهما باربعين جزءاً من ستة
 وسبعين جزءاً من قيمة مراضة وجزءاً من ستة وسبعين من قيمه مصححة فلأرادت قيمة المصححة الموجدتين على
 ذلك فينبغي أن لا يجب أنوا جهما بل لا يحصل جمعتهن تكون فهمهما واقفة للنسبة المذكورة **(قوله)**
 وكبدع أي من الشاة **(قوله)** وثنى أي من العز **(قوله)** في التز وكذا ولو عصف ذكر أو ولو عصف ما شئت
 خنا في بحث الاسوي عدم جواز الاخذ منها لاحتقال ذكر كونه وانوثتها وأعكس بل يجب أن يقيمة واحد
 منها وجزء بذلك في العباب **(قوله)** غير الغنم أي وستاتى الغنم أنفا **(قوله)** فلو كانت قيمتا المأخوذ في خمس
 وعشرين خسين ماهو المأخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو أو سوطها وكذا يقال في الصغار
 الآتية **(قوله)** وجوب رعاية نظائر التقسيط السابق (فما) الوجه في بيان التقسيط هذان يقال كان في
 الجنس والعشرين خمسة عشر أنى وعشرة ذكر ووجباتى مجزئة متساوى ثلاثة أناس قيمة أنى وخمس
 قيمة ذكر مجزئ **(قوله)** فان تعدد واجبا أي كما أتى شاة **(قوله)** جاز الخواج ذكرهما) ينبى مع مراعاة نظائر
 التقسيط السابق

لا اوجب كان لبون أو
 حق في خمس وعشرين ابلا
 عند فتلون الحاض وكبدع
 أدنى فبما دونها وتبسع
 في ثلاثين بقرة (وكذا)
 يؤخذ الذكراً كرقيا (لو
 جمعته) ما شئت غير الغنم
 (ذكر أو) وواجباتى
 الاصل أنى (في الاصح) كما
 تؤخذ مبيع من مثلها سمى
 يجب في ابن ابون أخذ في
 ست وثلاثين أن يكون
 أكثر قيمة منه في خمس
 وعشرين لئلا يسوي بين
 النصب ويعرف ذلك
 بالنظر إلى النسبة لو كانت
 قيمة المأخوذ في خمس
 وعشرين خسين كانت قيمة
 المأخوذ في ست وثلاثين
 اثنين وسبعين بنسبة زيادة
 الجله الثانية على الجله الأولى
 وهي خسان وخمس خمس
 أما الغنم فكذلك على وجه
 والاصح أجزاء الذكرا سمى
 قطعاً ونخرج بجمعته
 مالي انقسمت إلى ذكر
 واثاث فلا يؤخذ منها الا
 الأناث كما لم يجمعته انا
 لكن الانثى المأخوذة في
 المختلطة تتكون دون
 المأخوذة في المجمعته
 لوجوب رعاية نظائر التقسيط
 السابق فيما كان تعدد
 واجبا وليس عنده الأناثى
 واحدة جاز الخواج ذكرهما
 وأراد هذه على التز نظراً
 إلى أنها لم تجمع وأجزاء
 الخواج ذكر غير صحيح

لان هذه حالة ضرورية تظهر ما عرفت السام والمعب (وفي الصغار) اذا ماتت الامهات عنوا وبنى حولها على حولها كما انما اولئك أو بعين من صغار المنز ومضى عنها. ولقد اذعن استشكل ذلك بان شرط الزكاة الحول بعده تبلغ حد (٢٧) الاجزاء (صغيرة في الجدي) لقول الصدوق

رضي الله عنه قوله لم ينعوف

عنا فان اريد وبنى الى رسول

للقصص الله عليه وسلم

لقاتلهم على منتهى العناق

صغيرة والعلم بقصد وبعينه

الساعي في غير الغنم واليعتز

عن التسوية بين ما قل وكثر

فويؤخذ في ست وثلاثين

فصيلا فصل فوق الماشوخ

في خمس وعشرين وفي ست

واربعين فصلا فصل فوق

الماشوخ في ست وثلاثين

وبذلك او الكلام في ما اذا

اتحد الجنس في خمسة

أربع صغار فنجدها أو

ثلاثة لانها لما كانت من غير

الجنس لم تختلف باختلافه

ولو انشعبت ماشيته لصغار

وكبار وجبت كبيرة بالقسط

فان لم توجد به القليلة كما

وكذا يقال فيما سبق (ولا)

تؤخذ (ري) أي حديث

عنه ينتاج ناقة كانت أو

بقرة أو شاة وان اختلف

أهل الذمة في اطلاعها على

السلطنة سميت بذلك لانها

تربى وانهما وسر لها هذا

الاسم الى خمسة عشر وامر

ولادتها والى شهرين قولان

لاهل اللغة فيظهر ان

العبرة بكونها تسمى حديث

عمر فانه المناسب لنظر

الفقهاء (وا) كقوله يفتح

ضم أي مائة للكل

(وحاصل) والحق بها في

واحدة لقوله فان تعدد اوجاب الخ ع (قوله لان هذه الخ) لعل الاولى ان يقال ما عرفت الان في الجملة
الزكاة صارت ماشيته بعدها ذكر او امتنع فخرج منها بقية الواجب ذكر او اما ما عرفت الشارح فقد
كتب عليها فافضل المسمى سم أنه في مائة اه اي ان ما أفاذه لا ينعور ودد على العبرة وان كان
مرادنا صغار التقييد بغيره الصغر وولان أراد لا يدفع الا راد بصري (قوله حالة ضرورية) فديجاب
بان في مفهومه محض تفصيلا سم (قوله اذا ماتت الامهات الخ) أي وقد تم حولها نهاية (قوله بالماخوذ) أي
أي لم تبلغ ست مئة وعش (قوله وكثر) الاولى وما كثر (قوله في غير الغنم) أي ولما الغنم فقد اختلف
واجب انصافها بالعدد (قوله ففصل فوق الماشوخ الخ) ينبغي أن يقال هنا يعرف ذلك بالتقويم
والنسبة على قياس ما تقدم سم (قوله والاسلام الخ) عبارة عن الغنم والباقي بمحل اجزاء الصغار اذا كان من
الجنس فان كان من غيره فكلمة أربع صغار يخرج عنها شاة بجزء الاما بجزء في الكار اه (قوله ولو انشعبت
ماشية لصغار وكبار الخ) عبارة عن العباب ولو لم يكن أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة ونصف قبة كبيرة
ونصف قبة صغيرة فان لم يوجد لا ثلثة القبة ولو لمائة مئة من الكار فنجبت قبل تمام الحول احدى وعشرين
في ثلثي أن الواجب كبيران بالقسط بان تساو اما تحوز من كبيرين واحد وعشرين حوزا من صغيرين
سم (قوله وجبت كبير الخ) وان كانت في ست فوق سن فرض لم يكاف الا اربع منها بل لم تحصل السن
الواجب له الصعود والثر لى الال كما تقدم فيما سواي (قوله به) أي بالقسط ع (قوله كاسر) أي
في شرح ولا يتعين غالبه من البلد كرى (قوله فيما سبق) أي فيما وجب به التقصيص مما اختلفت ماشيته
نوعا واسلاما وعيدا وألوانا وذكورا ونحوها ولم يجد ما في التقصيص فخرج القبة (قوله ولا تؤخذ) أي قوله
والذي يظهر في النهاية والمعنى الاقوله وان اختلف الى حيث قول المتن (ري) يضم الراموت تشديد الباء الواحدة
والصغر منها به (قوله والذي يظهر الخ) آخره ع (قوله ان العبرة بكونها الخ) قد يقال لا بد من العرف
الاعد قد قسط شرعى ولغوى والثاني وجودها فلا مل وقد يقال ما اختلف قول أهل الفقهاء يظهر
ترجيح أحد القولين تعين المصير الى العرف بصري (قوله يفتح) الى المتن في قوله وفيه نظري في النهاية
الاقوله كذا قيل في يظهر (قوله يفتح ضم) أي مع التقصيص نها يفتح في قول المتن (وحاصل) أي ولو بغير
ما كثر سم وظاهره وان كان غيرا ما كثر لم يفسد كماله في خمسة عشر على بقية لم يفسد وهو بان في
أن هذا الاختصاص بجاني جوفها ع (قوله التي طرقتها الخ) وهو المعنى ومجمله ان لم تدل بنية
على اتمام العمل منه ع (قوله لفظة جل البهائم الخ) وبنى ما قد دفع طائفتين من الماهل يشبهه الخيلار
أم لا في نظر والا قرب الاول فيتردها ع (قوله وانما يعجزى) أي الحامل (قوله وهو غير متجه) قد
يقال ما يوجد عدم اتجاه بصري عبارة سم فيعظم اه أي لان الدار في العموم والخصوص على المفهوم
وهو موجودها لا على الاستعمال والارادة مما لا يخفى على القرن بنية (قوله والمراد الخ) قوله وبان
(قوله لان هذه) في مائة (قوله لان هذه حالة ضرورية) فديجاب بان في مفهومه محض تفصيلا (قوله فوق
الماخوذ الخ) ينبغي أن يقال هنا يعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم (قوله ولو انشعبت ماشيته
لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط الخ) عبارة عن العباب ولو لم يكن أربعين نصفها صغار لزمه كبيرة ونصف
قبة كبيرة ونصف قبة صغيرة فان لم يوجد لا ثلثة القبة اه ولو لمائة مئة من الكار فنجبت قبل تمام الحول
احدى وعشرين في ثلثي أن الواجب كبيران بالقسط بان تساو اما تحوز من كبيرين واحد وعشرين
حوزا من صغيرين (قوله وهو غير متجه) في نظر

الكفا فيعين الاصحاب الى طرقتها العمل لفظة جل البهائم من مرة واحدة بخلاف الأسمان وانما يعجزى في الاصطلاح مقصودها الجملة ولها
ردى وعندها مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لانه يمتنعها بالبال والجل انما يكون عيبا في الأكميات (وخيار) عام بعناض كذا قيل وهو غير
متجه بل هو مغاير والاردوخيار بوصفا آخر

غير ما ذكر وجّه ثلث فيظهر من قبله ان يزيد في بعض الاوصاف آخر غير ما ذكر على فية كل من الباشاوات والاعراف وشار اذ لا حل نحو نطاش
وانه اذ اوصف وصف من اوصاف الخايار (٢٢٨) التي ذكر وعلى البعير معبر اذ فيجب تحوله معها اعتبار بالمطابقة وذلك خبر بالمرأة والكرام

أموالهم نعم أن كانت ثابتة
كلها خسر أخذ الواجب
منها كلهم إلا الخصال لأن
الحامل حيوانات (الأبواب
ملك) في الجنب لأنه محسن
بأن زيادة (ولو اشترك أهل
الزكاة) أي اثنتان من أهلها
كأن يدين قوله زكاة ولو ملك
أهل على الاثنين صحح لأنه
اسم جنس وبها مثل (في)
جنس واحد وإن اختلف
النوع من (ماشية) تصاب
أو أقل ولأحد منه تصاب
بضرورة أو شرا (زكاة
كرجل) فخطأ الجوارح
لا تتقبل أولى وقد يفهم
من قوله زكاة أنه ليس
لأحد منها إلا أن الأجزاء
بلاذن الآخر ليس مراد
بله ذلك ولا يفرق بالنية
عنه على المتقول المتقدم
فيرجع ببدل ما أخرجه
عنه لأن الشارع في ذلك
ولأن الخلطة تجعل المالكين
ملا واحدا فسلطت على
الدفن المسير للوجوب
لرجوع وجهها فارت

(قوله) وأقول ولأحدهما (صلب) أعز أو لم يتم الاحتصان المشترك بدليل قوله الآخر ولأحدهما ثلاثون ألف رجل (قوله) ونقل الزركشي أن محل الرجوع حينئذ لم يأت إلا أن الخوان أدين المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر الآخر لا فرق بين أن ابن الاستاذ قد جازى قد تم بقضائه أو لم يترك تخفيفاً كقائمين بغير مأساة وتقتضاهما مع ذلك

المصنف

وتتقلا عل، أحدهما وتخفضا عل، الآخر كستن لاحدهما لثاها وكن اشتر كافي شهر من مناصفة ولا حدهما

ثلاثون انقردها فليزله أربعة أحاس شاة والآن نخرج شاة وقد لا تقصد شاة كما تبين سواء

وبأن ذلك في خلطة الجوار
ما إذا لم يكن لأحد هدايا
فلا زكاة وإن بلغه مجموع
المالين كان انفراد كل منهما
بشبعة عشر واشتركا في
ثنتين أو خلطاً بينهما وثلاثين
وميراً شاذين دائماً (وكذا
لخلطهما) أي أهلاً للزكاة
(بحر) بأن كان مال كل
معيناً في نفسه فزكاة
كل رجل أجماعاً ولغير
الغاري عن كتاب الصديق
رضي الله عنه لا يجمع بين
مفقود ولا يفرق بين مجتمع
شبهة الصدقة يخرج باهل
الزكاة ما لم يكن لأحد المالكين
موقوفاً أو ذياً أو مكاتب
أوليت المالة اعتباراً لا آخر
ان يبلغ نصيباً لكل واحد لا قسلاً
(بشرط) دوام الخلطة سنة
في الحسولي فإدراك كل
أربعين شاة أو للمهرم
وخلطها أو لم يفرم ثبت
في الحسول الأول فإذا جاء
المهرم أخرج كل شاة وثبتت
في الحسول الثاني وما بعده
ربها في خبر الحسول وقت
الوجوب كبذو صلاح الثمر
واشتداد الحب ونقصوا
عليه مع اشتراطها قبله
وبعداً أيضاً بدليل اتحاد
تصور المقتضى والحسرين لأنه
الاصل ولا يتم ما غير مطرد
ان ذل ورت جمع خلاصتها

المصنف بقوله الاتي وكذا خلط المالح ويسمى أيضاً خلطاً وأصاف نهاية ومعنى (قوله) وبأن ذلك في
خلطة الجوار كان الاول أن يذكر قبل المتن الاتي (قوله) كان انفراد المالح هذا من خلطة الشروع
الذي فيه الكلام (قوله) الاتي أو خلط المالح من خلطة الجوار الاتي ولذا ذكره اللاحق في الكلام
عليه (قوله) أو خلطاً غائباً (المالح) أي أو كان مال كل منهما معشر من من الغنم فخلطاً تسعة عشر بثلثها
وتركاً اثنين منفردتين نهاية ومعنى (قوله) دائماً ليس بقيد قول المتن (وكذا خلط الجوار والمالح)
وينبغي للمولى أن يفعل في مال المولى عليه ما قسم المصلحة من الخلطة وعدمها أو إساءة إلى ماسأته
في الأصناف التي ماله اختلقت بحسب مدة المولى والمولى عليه فهل رأى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه
فيه نظر والاقر بالاول وكذا لو اختلقت عقيدته وعقيدة غيره بماله إلى عليه فكل منهما يعمل
بعقيدته فلو خلط شافعي عشر من شاة بثلثها المصنف حتى وجب على الشافعي نصف شاة على عهده عقيدته
دون الحنفى عش (قوله) ولغير البخاري المالح ما العطف عليه عبارة النهاية لجواز ذلك بالإجماع
ولغير المالح وهي ظاهرة ثم رأيت في هامش نسخة قد عثا منه كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى إجماعاً
ولغير المالح ثم ضرب على إجماعاً أي فيها العلم بخلق الواد (قوله) لا يجمع بين منفرد ولا يفرق (المالح)
نهي المالك عن كل من التفرق والجمع خشية وجوبها أو كثرتها أو في الساعي عنهما خشية سقوطها
أو قلقتها أو لغيرها في الجوار ومثلها الشيوع وأولى نهاية (قوله) يخرج باهل الزكاة (المالح) عبارة الغني
والنهاية وقوله أهل الزكاة قيد في الخلط فلا كان أحد المالكين موقوفاً (المالح) (قوله) فيعتبر الاتي أي
نصيب من هو من أهل الزكاة (قوله) زكاة أي زكاة المنفردت في معنى (قوله) فلا مال المالح عبارة النهاية
والغني وجعل ما تقدم بحثه مقدم على ما تقدمه لأنه انفرادان انعقد الحسول على الانفراد ثم طرأ الخلطة فان
اتفق حولاً لهما كان كل الحوزان تختلف حولاً لهما كان ذلك هذافاً في بحر هذه الفقرة تصغير وخلطاً غزاة
شهر وبيع فعل كل واحد عند انقضاء حوله شاة وأذا طرأ الانفراد على الخلطة فنبلغ ماله نصيباً كل واحد
لأفلا اه وتوهمه ما على كل واحد عند انقضاء حوله شاة قال الكردى على الأفضل أي في الحسول الاول عما
فما بعد فاشتهر على الاول في المهرم والآخرى على الثاني في صغر ولولم واحد أو بعين في المهرم ثم أخرج
عشر من بصفر وخلطها واحتج في الحسول الاول على الاول شاة في المهرم وعلى الثاني ثلث شاة في صفر وعلى كل
حول بعده علمها على ذي العشر من النخاله وعلى الاتي نخلها الحوله اه (قوله) لم تثبت المالح أي
الخلطة نهاية (قوله) المهرم الاول التكميل (قوله) وبما (المالح) عطف على دوام الخلطة (قوله) عليه
أي على اشتراط بقاء الخلطة وقت الوجوب (قوله) مع اشتراطها قبله (المالح) أي قبل وقت الوجوب (قوله)
لأنه (المالح) متعلق بنصروا والعبر لو قلت الوجوب كدري (قوله) ولا نهما أي اشتراط الخلطة قبل وقت الوجوب
واشتراطها بعده (قوله) ان ذل ورت (المالح) على اللغة الثانية (قوله) ان ذل ورت جمع خلاصتها عبارة العباب
وما هو ينبغي على ثبوت الخلطة ماله وان خلاصتها ما بعد الوجب كذا في الخلطة قبل وقت الوجوب
حينئذ قال الشارح في شرحه قوله زكاة الخلطة أي خلطة الشيوع وقوله حينئذ أي وقت الوجب وقد
صرح صاحب الحسولي الصغير وفر وعيان ماله باعتبار حوله باعتبار الخلطة فيه عند الوجوب كبذو صلاح
في الثمر ومراهم خلطة الشيوع أما خلطتها الجوار فلا بد منها في أول الزرع إلى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم
الاتحاد في الماء الذي تسقى منه الارض والجوارح وملح الخيل والجداد والجرب ونحو ذلك اه وسبب
كان كان بينهما أو بعون شاة لأحد هدايا عشر من منها نصفها وفي العشر من الأخرى ثلاثة أو بأعوان
الشاة أو بعون ثمانية أو بأحد من العشر من المر بعتر جمع صاحب الكثرة على الاتي بعتر نصف درهم قاله
ابن الرعة اه (قوله) ان ذل ورت جمع خلاصتها (المالح) عبارة العباب وما هو ينبغي على ثبوت الخلطة ماله ورتا
خلاصتها ماله الوجوب كذا في الخلطة قبل وقت الوجوب كذا في الخلطة قبل وقت الوجوب كذا في الخلطة قبل وقت
شرحه أي خلطة الشيوع وقوله حينئذ قال في شرحه أي وقت الوجوب ثم قال وقد صرح صاحب الحسولي

فانفسه وابعدا عن هولاء منهم كذا الخلطة لا شترأ كهم حاله الوجوب والحاصل انما لا يعتبره حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالمزج في الثمر كذا في الحاروي وفروعه ومراهم خلطة الشيرع ما خلطة الحماوة فلا بد منها من أول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو الماء والجوين (ان التاتين) ماشية (٢٣٠) احدهما عن ماشية لا شتر (في الشرح) أي يحل الشرب في ولا في القلو ولا نيقا في شرب

فيها ولا في ما يتجمع فيقبل السقي وما يحيى اليه الشرب غيرها بأن لا تنقر داخلها بمحل لا ترد فيه الاخرى لا بأن يتعدى في محل واحد بما ذكر داخا وكذا في جميع ما يأتي فعلن ما يعتبر الاتحاد فيه لا شترأ اتحاده بالذات بل أن لا يختص أحد المالكين به وان تعدد الا الفعل عند اختلاف النوع كإيائي (والمسرح) الشامل للمزج وطريقه أي فيما يتجمع فيه لانساق للمزج وفيما توع فيمو الطريق البيلانها مسرح في الكل (والمرج) بهنم أي أي ماؤها السلا (وموضع الحب) يفتح الا لامصدر وحكي سكونها وقد يطلق على اللابن وهو أعني يحمل الحب الحب يفتح الميم لما يكسر فانه هو الاله الذي يحلب سولا يشترط اتحاد كالحالب (وكذا الرأي والتفصل) لكن ان الاتحاد هو العالم يضر لاختلافه للضرورة ختتشد (في الاصم) وان استعير أو ملكه أحدهما (لانبة الخلطة في الاصم) لان التخصي لتأثير الخلطة هو خفة المونة باتحادها ذكر وهو موجود وان تنو وبشكل عليه السوم فان

كلامه هنا يصرح بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوار لان ذكر الانقسام ينافي ذلك وفيه نظر لان هذا الشرط انما هي خلطة الجوار سم (قوله فاقتمير الخ) هذا لا يناسب أن الشرط خلطة الجوار سم أي التي فيها الكلام (قوله وان لا يتبر الخ) ويشترط في خلطة الجوار في التفر من ان لا يتبر أحدهما بصندوق يضع فيه كيسه ولا جارس يحرسه ونحوهما قال سم في شرح أي شجاع لو كان عنده ودائع لا تبلغ كل واحد منهما انصا بها فها في صندوق واحد جميع الحول الظاهر فيوت حكم الخلطة لا تطابق ضابطها على مونية الخلطة لا تشترط وأما التجارة فيشترط في الجوار فيها ان لا يتبر في ذلك المكان والحارس والجالحا وبمكان الحفظ من خزانة نحو هوا وان كان مال كل موازنة أي ركن كجلى الا يعاب بالاسنى والميزان والوزان والكيل والمكيال والزراع والقرع والنقاد والمنادى والمحابل بالآيات كز على بأفضل وما نقله عن سم فيه توقف وان أقره عرش أيضا لان بان أن اب الودائع في الجعل المذ كورفاته وان لم تشترط نية الخلطة لكن تشترط نفس الخلطة ونظار أنه لا يعتبر فيها الا اذا كان يعمل أو اذن المال أو الولي فلا يرجع (قوله ماشية متحدهما) الى قول المتن والاطهر في النية بالقوله ولا اله لوالى ولا يعا وقوله وبشكل الى يضر وكذا في المغني الا قوله ومن ثم الى يصدق (قوله احدهما) أي احصى الماشيتين (قوله بان يتعدا) أي المالكين (قوله كإيائي) أي اتقاني الشرح (قوله مصدر أي وهو المراد هنا نهاية ومعنى (قوله يعلق) أي يضبطه (قوله فلا يشترط اتحاد كالحالب) أي وكذا لا يشترط اتحاد آلة الخرز ولا خلط اللبن في الاصم غير ان يتو معنى قال عرش وكذا لا يشترط اتحاد الخرز في اتحاد كالحالب ولا خلطة الصوف في قاصع في خلطة اللبن وقباس اشتراط اتحاد موضع الحالب اشتراط اتحاد موضع الجزء عبارة الكردى وكذا لا يشترط اتحاد الجاز وآلة الجزء اه قول المتن (وكذا الرأي والفعل الخ) ويجوز تعدد الزعانة بشرط عدم افتراق كل براع والمراد بالاتحاد ان يكون الفعل والاعول مرسله فيها من غير وعلى كل من الماشيتين من حيث لا يختص ماشية كل يفعل عن ماشية الا لا شتر وان كانت ملكا لأحدهما ومعارضة أولهما بالآلة المختلف النوع كضأن ومعرز فلا يضر اختلافه خزا للضر وروثو بشرط اتحاد مكان الاثره كالحلب نهاية ومعنى واكثر ذلك هو وجود في الشرح (قوله لاختلافه) أي الفعل (قوله وان استعير الخ) أي الفعل (قوله وهو موجود الخ) أي المقضى (قوله وبشكل على الخ) أي على عدم اشتراط نية الخلطة ويحتمل ان مرجع الضمير للتعديل المذ كوز (قوله بان الخلطة ليست موصوبة بالاطلاق الخ) أي ليست موصوبة بجزء كذا في جميع صورها بل الموجب انصا مع الحول وغيره من الشرط بخلاف السوم الخ قاله الصغرى ومصلحة ان السوم له مدخل تام في الايجاب ولذا يلزم من انتفاؤه عدم الوجوب بخلاف الخلطة فانه لا يلزم من وجودها الوجوب ولا يخفى ما فيها من الجفة في هذا الفرق خفة فخير واللهم لأن يكون بالاطلاق متعلقا باليسر وابدال اطلاق موافقة للاصل بقرينة ما به (قوله مطلقا) أي ولو بلا قصد معنى ونهاية (قوله وان يسير ابتعد الخ) عبارة بالنهائى للمغني فان كان يسير ادم عليه ما يضر فان عليه واقراء

الصغير وفروعه بان ما لا يعتبره حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبدوالصالح في الثمر ومراهم خلطة الشيرع ما خلطة الحماوة فلا بد منها من أول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في الماء الذي تسمى منه الارض والحراث ومائع الخلل والجدار والجوين ونحو ذلك اه وسياق كلامه هنا يصرح بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوار لان ذكر الانقسام ينافي ذلك وفيه نظر لان هذا الشرط انما هي خلطة الجوار (قوله فاقتمير الخ) هذا لا يناسب أن الشرط خلطة الجوار اه

هذا التعديل موجود فيه وان لم ينو ذلك قالوا لا بد من قصد الا أن يفرق بان الخلطة ليست موصوبة بالاطلاق لاختلاف السوم فانه موجب على خلاف الاصل فوجب قصده ومن ثم لم يشترط قصد الاختلاف لانه لما لم يوجب كان موافقا للاصل وبضر الافتراق واحد كما ذكر أو يأتي من تناطو بلا كئلا نفا بام مطلقا أو يسير ابتعد أحدهما أو يتقرر به التعريف

واقصدا ذلك اوعله أحدهما فقط كقوله الاذرى وغيره **ضر اه** (قوله ويجزئ اخذ الساعى الخ) عبارة
 المغنى والنهاية والاسنى ويجزئ لاساعى الاخذ من مال أحد الخطين وان لم ينظر اليه أى بان كان مال كل
 منهما كاملا وجد فيه الواجب كله الاخذ من مالهما فان اخذ شاة من لامن أحدهما رجع على صاحبه بما
 يخصه من قيمته لا ينال غير مثله فلو خلط ما بينهما أو أخذ الساعى من أحدهما شاتين رجع على صاحبه
 بنصف قيمتهما لا ينال ولا ينصق شاتين فان اخذ من كل شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما اذ لم يؤخذ من كل
 منهما الا الواجب لو انفرد فلو كان له يداثا ولعمرو خمسون واخذ الساعى الشاتين من عمرو رجع بنقل قيمتهما
 أو من يداثا رجع الثالث وان اخذ من كل منهما شاة رجع زيد بنقل قيمته شاة وعرو بنقل قيمته شاة وإذا
 تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجع عليه لانه غارم ولو كان لأحدهما ثلاثون من البقر ولأخر
 أربعون منها فوجبهما تتبع ومسئع على صاحب الثلاثين ثلاثا وسابعهما وعلى صاحب الأربعين أربعة
 اسباعهما فان اخذهما الساعى من صاحب الأربعين رجع على الآخر ثلاثا وسابع قيمتهما وان اخذها
 من الآخر رجع ربا بربعا اسباعهما وان اخذ التبعين من صاحب الأربعين والمستمن الآخر رجع
 صاحب المستمن بربعا اسباعها وصاحب التبعين ثلاثا وسابعها وان اخذ المستمن من صاحب الأربعين
 والتبعين من الآخر فلو لم يصر له رجع على واحد منهما على الآخر ثلاثا وسابعها وان اخذ المستمن من صاحب الأربعين
اه (قوله فيرجع على شريكه الخ) أى كاتقدم أى بان لم يداث كلهما فظاهر سم ونهاية (قوله) وصدق
 فيها أى الشر يلقى القيمة سم قول المتن (وعرض التجارة) يشمل الرقيق سم (قوله باشتراك) أى قوله
 وقيل فى المغنى والنهاية (قوله باشتراك الخ) متعلق بخلطة الخ (قوله) أيضا أى كوجودها فى الماشية (قوله)
 فى خلطة الجوارى أى فى الزواجر منها وبغنى (قوله) حافظ الخلل والشعر كذا فى الحلى والذى فى المغنى
 وشرح المنهج حافظ الزرع والشجر اه قول المتن (والله كان) أى بشرط أن لا ينفرد فى خلطة الجوارى
 التجارة الدال كان هو بضم الدال المهملة الخاوة معنى ونهاية (قوله على غير الأخير) ولا يخبره قول القائل
 على احتمال الاعمال قول المتن (ومكان حافظ) أى كتران قوله كان مال كل بناحقه منها بوقضى (قوله)
 كليم الى المتن فى النهاية والمغنى والقوله واستشكل الى صورته الخ (قوله تشرب) أى الارض وكان الأولى
 التثنية تجارة النهاية والمغنى وما سبق به لهما اه (قوله وحرث) أى وحصادها وبغنى (قوله ويميران)
 أى وذراع وذراع كرى على باقى (قوله ونقاد) أى صراف (ومند) أى دلال (قوله لان المال بينهما) أى
 بصيران الخ يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن جماعة قد وعدوا عند شخص ذراهم وبغنى على
 ذلك سنة على تحب عليهم الزكاة لم لا هو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصابا أم لا فيما ظاهرو
 فليراجع ثم رأيتنى سم على الغاية منها اه (فرع) * عنده واثم لا يتبع كل واحد منها ما با لم يجعلها
 فى صندوق واحد يجمع الحول فحصل ثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الترتيب لا تطابق ما عليها وسبق الخلطة
 لا تشترط انتهى اه عرش زادا الجيرى فوجب عليهم كاتم ووزع على الزواجر اه وظاهر ذلك وان لم

(قوله فيرجع على شريكه) أى كاتقدم أى بان لم يداث كلهما فظاهر قال فى الر وض فرع قد ثبت التراجع
 فى خلطة الاشتراك مثل أن يكون بينهما من من الأبل فيعصى الشاة أحدهما أى فيرجع على الآخر
 بنصف قيمته فان كان بينهما عشر فاذ من كل شاة تراجعاً أيضاً فاذا تساوا باقيا اه قال فى شرحه وما ذكر
 من التراجع البقى عليه التقاض الخاوية على ما مرع الإمام وغيره اعمالى الاصع فلا تراجع كاصح ربه فى
 المجموع اه وقال فى الر وض قبل ذلك وان كان ليدأر بعون من البقر ولعمرو ثلاثون فخذ التبعين
 والمستمن عمرو رجع ربا بربعا اسباع قيمتهما أو من يداثا رجع ثلاثة اسباع فان اخذ من كل فرع فلا تراجع
 قال فى شرحه كغيره فلو خلا الرافعى تعالى الامام وغيره فى قولهم رجع زيد بثلاثة اسباع قيمتهما لتعبر
 باربعة اسباع قيمة التسع اه (قوله) وصدق فيها أى القيمة (قوله فى المتن) عرض التجارة) يشمل الرقيق
 (قوله) وقيل الاول حافظ السكر والثانى الخ الاول هو الناطور بالمهملة والثانى هو بالهمزة (قوله)

في هذه البسرة للعلماء والمبالغة بان الخلطة انما تكون قبل الوجوب والجبر من بعده فلامعنى اعتبار الاشتراك فهو بحسب بان الانواع لما
توقف على التفتيش كان الفرق بعد (٢٣٢) توقف الارتفاق بالخلطة عليه فافصح وجعدهم له على أن قوله الخاتمي آخرون غير صحيح كالمثل

عامة انما تصور نشاطه
المباذرة في ذلك ان يكون
لكل صف تختل اوزوع
في حالتها واحدا وكس دراهم
في صندوق واحد او امانة
مباذرة في يد كل واحد وص
ما يعلم منه انه ليس المراد بها
يجب اتحاده كونه واحدا
لأنه بل أن لا يظهر تميز
أحد المالكين وان تعدد
(ولو جوب كذا الماشية)
التي هي النعم كغير عما
قدمه ومر على ما قد أنه
الوضع الغروي أيضا فلا
اعتراض عليه والاضافة
بمعنى في نحو بل يكبر البسلة
أي الزكاة فيها كإسالة
ويصح كونها بمعنى اللام
(شرطان) في غير ما يوافق
من النصاب وكل المالك
واسلام المالك الواسية
أحدهما (مضى القول)
كلهوى (في ملكه) غير
لاز كانه مال حتى يمول
عليه الحول وهو ضعيف بل
مصحح عند أبي داود على أنه
اعتصبا تار جمعة عن
كثير من من العاصم بل
أجمع التابعون والعقهاء
عليه وان خالف فيه بعض
العاصم يرضى الله عنهم سمي
حصوله سال أي ذهب
وأي غيره (لكن ما تنسخ)
بالبناء للمفعول لا غير (من)
نصاب) قبل تمام حوله ولو
بالحلقة (ترك بوجه) أي
النصاب ليس عن أبي بكر

ووافقه ر وعلى رضى الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف ولان المعنى في اشتراط الحول حصول النماء والنتائج مما اعتدوا وكذا
فتبع الاصل في حوله وان ما فاذا كان عنده ما اقترنت إحدى وعشرين قبل الحول وجب شتان أو عشرين لم يذبح كذا في ر وضو المجموع

ياذن أصحاب الودائع في ذلك الجعل ولم يعلم وفيه توقف اذا الخلطت وان لم تشترب نيتها لكان الظاهر أنه لا بد من
فعلها وحصولها بفعل المالك أو الوالي أو باذنه فليراجع (قوله فمئة) أي مئيل الجبر من في الاستسكال (قوله
البسرة) أي بفتح الواو والبدل المهملة (العتقة) أي موضع تصفية الخنساء (والربد) أي بكسر الهم
واسكان الراء (قوله بان الخلطة) متعلق باستسكال (قوله بان الانواع) أي الزكاة (قوله عليه) متعلق
بتوقف الخلط والاولى أن يقول بعد الارتفاق بالخلطة وقفها عليه (قوله وجعدهم له) أي للبر من واتحاده
من شرط الخلطة (قوله علم عامرا) كانه في قوله اقلو ورت جمع تخلاصا الخ وحسنه في نفسه بحث اذا
الباقين أن ويدخل الخلطة في حكم الاختلاط فلا يرد عليه ما ر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حاله الوجب
قبل القسمة بمقتضى الشروع والجوار انما ثبت بعدها فليأمل سم وأشار الكردى الى الجواب عن عبا
نصه وهو أي ممرافقه الى وقت الانواع قبل قول المصنف أن لا يجر اه (قوله في ذلك) أي ما تقدم
المتن (قوله أن يكون لكل الخ) أي من الخليطين خلطت حوا وعبارة النهاية لكل منهما مختل اوزوع مجاور
لنخل الآخر أو زرع أو لكل واحد كس فيه نقد في صندوق الخ اه (قوله في حائط) خرج ما اذا كان كل
في حائط سم أي في سنان فلا خلط (قوله وكس الخ) الواو بمعنى او (قوله وكس دراهم الخ) ظاهره
وان كان أحد الكيسين ودبعة عند الآخر سم وظاهر إطلاقه وجوب الزكاة في الودبعة أيضا وان لم
ياذن صاحبه لا لا تروى ضعيف دراهم في صندوق واحد وفيه ممرافقا (قوله دراهم الخ) أي في شرح أن
لا تميز في المشرح (قوله التي) أي قوله ضعيف في النهاية الا قوله ومر الى فلا اعتراض (قوله ما تقدمه) أي
قدمه المصنف في أول الفصل و(قوله دراهم) أي في أول الباب كردى (قوله أنه الوضع الخ) فاعلم مر والغير
المساواة للماشية لقيم (قوله ويصح كونها الخ) أي والاضافة للعلامة (قوله في رضى الله عنه) أي قوله ضعيف في
الغنى (قوله وياتي) الأولى وما ياتي (قوله من النصاب) بيان لما مر و(قوله وكل النصاب الخ) بيان لما ياتي
(قوله أحدهما) أي المشرطين (قوله سمي) أي قوله ورتق النهاية والغنى (قوله ليس الخ) عبارة النهاية
والغنى لقول أبي المؤمنين عن من الخطاب رضى الله تعالى عنه لسابعه ما عده عليهم بالسعة اه (قوله ليس
عن أبي بكر) أي في شرح وفي الصغار غير في الجريد (قوله وان مات) أي الأصل سم (قوله فاذا كان
الخ) عبارة النهاية والغنى فلا كان عند مائة وعشرين ومن الغنى فويلت واحدة منها سعة قبل الحول ولو
بالحلقة والامهات باقية لزم شتان ولو ماتت الامهات بقى منها دون النصاب أو ماتت كلها بقى النتائج انما
في الصورة الثالثة أو ما يكمل به النصاب في الاول ذكرى يقول الأصل اه (قوله وجب شتان) أي كبرتان
عش أي بالقسط فان لم توجد به فالقبة كس (قوله أو عشرين لم يذبح كذا في الروضات) عبارة النهاية
وذكر في ر وضو المجموع أن فائدة الضم انما تظهر اذا بلغت بالنتائج انما اخرج من مائة مائة مائة ففتحت
أحدى وعشرين من نجس شتان فلو تفتت عشرة فقط لم يذبح انتهى قال بعضهم وهو ممنوع بل قد نقول له فائدة
وان لم تبلغ به نصا آخر وذلك عند التلّف بان ملك أو بعين ستة أشهر فويلت عشر من ثم ماتت من الامهات
عشرون قبل انتقائه الحول وكذا لو مات في الصورة التي من مائة مائة من قبل انتقائه الحول فانما جبة شاة
حول الامهات بسبب ضم المحال فظهرت فائدة إطلاق الضم وان لم تبلغ به النصاب اه وكذا في الغنى الا قوله
كالم عامرا) يحتل ان يذبحه السابق وبقائه في غير الحول وقت الوجوب الخ (قوله كالم عامرا) كانه في
قوله اقلو ورت جمع تخلاصا الخ وحسنه في نفسه بحث اذا الباقين ان ويدخل الخلطة في حكم الاختلاط فلا يرد
عليه ما ر لان حكم الاختلاط ثابت فيه حاله الوجب قبل القسمة بمقتضى الشروع والجوار انما ثبت بعدها
فليأمل (قوله لكل صف تختل اوزوع الخ) خرج ما اذا كان كل في حائط (قوله وكس دراهم الخ)
ظاهره وان كان أحد الكيسين ودبعة عند الآخر (قوله وان مات) أي الأصل

لأنهم لم يبلغ بالنسب ما يجب فمضى وأدعى ما قبله واعترض بأنه قد يشهد فيها إذا لم يكن أو بعين قولته عشرين ثم تمت من الامهات عشر وبن
ورديان كلامهما في خصوص ذلك المثال فلو رد علىهما هذا قبل رد الاول على المثالين العشرين فيصدق عليهما أنهم انجب من نصاب ومع ذلك
لا ترك بحوله وريديانه علم من كلامه ان الامهات لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء (٢٣٢) وأدعى الاربعين بالنسب أولها واد

وكذا لومان قال عرشه عشرة فصرابه عشرة ون كبحره ج هـ (قوله واعترض الخ) أقروا النهاية
والغنى كبحره فقال (قوله ورد الخ) تقدم عن أبيه أنه تفاهما وهذا الرد (قوله في خصوص ذلك المثال) أي
ولادة ثلاثة عشر فقط وقوله هذا أي ولادة أربعين عشرين (قوله رد الاول) أي ولادة ثلاثة عشر من
فتعطى على المتن أي على طرده (قوله بأنه) أي الثالث (قوله من كلامه) أي المقدسات ما بين النصابين وقص
(قوله وأربعون) أي المتن في النهاية يقول في الاقوله بقرض الى بأن السخلة وقوله بما في مظهر وقوله ثم رأيت
الخير خرج وقوله وقوله الحي بشرط (قوله وأربعون الخ) معطوف على قوله مائة الخ (قوله ومات) أي
الاربعة من الامهات كلها (قوله فيجب شاة) أي صغيرة عرش (قوله واستشكل الاسوي) هذا أي قولهم
لكن مانع من نصاب الخ وكذا الاشارة في قوله بقرض ذلك (قوله لانه في كلامهم) أي الشامل لما إذا
كان النسب في نصف الحول (قوله أي ان الذين كالكلأ الخ) على أنه لا يشترط في الكلأ أن يكون معاملة
على ما يأتي بيانه نهاية ومعنى (قوله لانه يستفاد الخ) أي يأتي من عند الله تعالى يستفاد إذا أحب فهو
شبه ما له فلم يسقط الزكاهية (قوله في غير ذلك) اجماع النهاية والمغنى ان رستم (قوله فعمل اشترطوا)
أي الاول والسرور (قوله وبأني الخ) أي قبل الفصل المصنفان علف الخ (قوله كباي) أي في المتن أتم
(قوله وقوله بحوله) بحوله ما حدث الخ لا يخفى ما بين قولنا حوله والنهاية والمغنى يحترق ما قدره كالشرح من قيد
قبل تمام حوله ولو لم يخطئ فقلان الفصل النسب بعد الحول وأقبله ولم يتم اتصاله بالبعد فكيف خرج بعضه
في الحول ولم يتم اتصاله بالبعد فمالم الحول يمكن حوله النصاب حوله لا تفصل الحول أصله اه قال عرش
أهم كلامهم هو أنه لو تم اتصاله مع تمام الحول كان حوله لكن كلام ابن جريد يذيله
اه (قوله أومع آخره) قال في شرح الرضا ذلك قضية كلامه كماله وأنه ظاهر سم وقرأنا فاعن
النهاية والمغنى ما فهم خلاف ذلك القضية (قوله بشرط اتحاد سبب الملك الخ) قال النهاية والمغنى عقب المتن
بشرط كونه محمولاً على النصاب السبب الذي ملكه النصاب ثم فلا يخرج قولنا ان يكون محمولاً على ملك
أوصى الموصى به بالحل قبل ان انفصل الملك الامهات ثم مات ثم حصل النسب لم يترك الحول الاصل كقوله
في الكفاية عن الثوري وأقره اه قال الرشيد في قوله بالسبب الذي ملكه النصاب يعني أنه انجر السبب
ملكه من ملك الاصل لانه ما له سبب مستقل كالسبب الذي ملكه النصاب اه (قوله فلا أوصى به)
أي بالنسب (لخصص لم يضم لحول الوارث) يؤخذ من هذا التفرع اعتبار شرط آخر لم يصر به
الشارح رحمه الله تعالى وهو اتحاد الملك وكان وجه تعرضه فهو من أنما ذكره عن وعن وليس كذلك فقد
يتحدد السبب ويختلف الملك كالأوصى به الشخص وبنتها لاحتج بآيت عبار والمغنى والنهاية
بشرط أن يكون محمولاً على النصاب بالسبب الذي ملكه النصاب انتهت اه بصري (قوله وكذا)
أوصى الموصى به بالحل الخ) كان أوصى زيد بالملك الاربعين من الغنم بحملها العمر ومات زيد وقيل
عن الوصية بالحل ثم أوصى به قبل انفصال الوارث بملك الامهات الاربعين ثم مات عمرو وقيل وارث
زيد الوصية فلا ترك النسب يحول الاصل لانه ملك النسب سبب غير الذي ملكه الامهات عرش
(قوله وانفصال كل النسب الخ) مكرر مع مقدسه عقب من نصاب قول المتن (ولا يضم المعاول الخ)
أي الى امعاده و (قوله وأغيره) أي كل رستم وصوبة نهاية ومعنى (قوله لانه) أي قوله نعم في النهاية

(قوله فيجب شاة) هل المراد شاة كبيرة (قوله أومع آخره) قال في شرح الرضا ان ذلك قضية كلامه
كامله وأنه ظاهر (قوله في الحول الخ) وظاهر أنه ان وقع الموت قبل آخر الحول أوج آخره فلا زكاة
للثاني بشرط اتحاد سبب ملك الامهات والنسب فلا ووصى
(٣٠ - (شرواني وابن قاسم - ثالث)
به لخص لم يضم لحول الوارث وكذا الوصى به بالحل به قبل انفصال الملك الامهات ثم مات ثم نعت لم يترك الحول الاصل وانفصل كل
النسب قبل تمام الحول الا فلا زكاة اتحاد الجنس فلو جلت البقر بايلان تصدق فلا ضم (ولا يضم المعاول بشاة أو غيره في الحول)

لا نه لم يتم له حول والتابع انما خرج (٢٣٤) عنه لئلا يصح عليه مخرج في الحول النصاب فيضم فيه لباؤه بعد احتمال المراساة فاذا اشترى غرة

الغرم ثلاثين بقره وعشرة
أشترى أولها جب فعلى
الثلثين يتبع عند حرم
والعشر توسع مستعند
رجح عليه بعد ذلك في
بقي الاحوال ثلاثة ارباع
مسنة عند حرم ورعها
عند حرم وهكذا اومن ثم
لو شرط ان الخلطة على
الانفراد لزم السنة الاولى
ركعة الانفراد ولما بعدها
ركعة الخلطة (فلو ادعى
المالك (التابع بعد الحول)
أو نحو البيع أو انشاء أو غير
ذلك من مسقطات الركة
وقد نص السلي وأدخل
قول كل (صدق) المالك
لان الأصل عدم الجواب
مع الأصل في كل ساد
تقدير ما قرى بيزن (فان
انهم) من السلي مثلا
(خلط) ندبا فان أبي ترك
ولا يخلط ساع ولا مستحق
(ولو مات) المالك في الحول
انقطع فيسأله الوارث
من وقت الموت نعم الساعة
لا يستأنف حولها منه بل
من وقت قصده ولا ساعها
بعد على بالوت ومثل ذلك
مالي كان مالي مائة عرض
تجارة فلا يتعدى حوله حتى
يقصر فيه بنتا تجارتها
اقتله بالقتل يلا كفتاه
هنا وفي الساعة بقصد
الموت فهو مخالف للكلام
الصحيح فأحذره وان
واقته لا ذرى في بعضه أو
والمملك في الحول فداد
أو بادل بخله) مبادله صححة

ذلك الحول أو قسمه جبا خراجهم من القرعة

المتمم له عش **(قوله في غير نحو صرف الخ)** عبارة النهاية في غير التجارة اه زاد الغنى غير الصرف قال
 الرشيدي قوله في غير التجارة أي بالنسبة لتغير الصرف كإثباته ولا يعترض به لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل
 لا يعترض به اه قال عش أي ما هي فلا ينصرف للمبالغة فيها أثناء الحول على ما يأتي اه ففضل الشارح
 أدخل بالتعريض التجارة **(قوله ويكره)** أي كراهة تنزيه نهاية ومعنى وشيخ الإسلام عبارة الكردى
 على بافضل وهو المعتمد في المذهب أي الكراهة اه **(قوله ذلك)** أي إزالة الملك النصاب أو بعضه أثناء
 الحول بمعاوضة أو غيرها **(قوله أنه قصد به القرار)** أي فقط بخلاف ما إذا أطلق أو كان للحلقة فقط أو لها
 والقرار فلا يكره نهاية ومعنى وشيخنا **(قوله وفي الوجهين يحرم الخ)** أي إذا قصد بذلك القرار من الزكاة
 معنى **(قوله وإن هذان من الفقه الخ)** عبارة الغنى وإن أبا يوسف كان يفعله والعلمان صاروا نافع وهذا
 من العلم النصار اه **(قوله وهو كذلك)** أي فأنهم يستأنفون الحول كلما بدلوا ولذلك قال ابن سريج
 بشرى والصارفة باله لا زكاة عليهم نهاية ومعنى وشيخنا قال عش قوله مردفانهم يستأنفون الخ أي بشرط
 صحة المبادلة من الحول والتقاوض والمماثلة عند اتحاد الجنس والحول والتقاوض فقط عند اختلافه
 والإيجاب والقبول مطلقا عش **(قوله فينقطع الحول أيضا)** هل محله حدث كان الواجب كذا العين
 أم أجنب كان الواجب كذا التجارة فلا كذا سابق حول التجارة سم وجم بذلك الشيخ بأعش في شرح
 بافضل وبفهمه أيضا من غير النهاية والغنى تعدد المبادلة بغير التجارة **(قوله والشروط الثاني)** أي قوله
 أي ما لم يكن في الغنى الإقولة واعتدلى والأسنوي وإلى قوله وفيما سفي النهاية الاما ذكر **(قوله بفعل)**
 المال الخ أي عمل على ملكها عش وشيخنا وقد قدم في الشرع نغما يفعله عبارة شرح بافضل
 لباعشن ولا بد أن يكون السوم من المال كالتكليف العالم بملكها أو من نائبه ولو ما كما اه **(قوله وأولى)**
 قال الأذري والظاهر أن اسامة في المحجور كسامة الرشد لكن لو كان الخطأ محجورا تركها فهذا موضع
 تأمل انتهى ولا يحتاج إلى تأمل بل يشفي القطع بعدم صحة الاسم في هذه الحالة معني إذا نهايته وهل تعتبر
 اسامة الصبي والمجنون ماشية به أولا أو لا لذلك في منظار وبعد تخبر بها على أن عمد هاء عدم التأكد
 لهما غيبين ويحتمل أن يشك أن اعتاقت من سخي لا يضمن أن السوم لا ينقطع كلوجات بسلازي ولا
 تلف والمال والدين سائمة مع عوفه حكم الام فان كانت سائمة ضمن الباقي الحول والا فلا اه قال عش قوله
 مرد ويعد تخبر بها الخ أي فيكون الرابع أهلا اعتبارا سائمة تمام **(قوله لا يضمن)** أي بان لم يكن له أمان
 و **(قوله أن السوم لا ينقطع)** معناه سم بعدد كرم قاله الأذري المارة قوله فهذا موضع
 تأمل لا يبعد بناء على أنه يجب على الرمي مراعاة المصلحة أنه لا يعدم اسامة إذا اقتضت المصلحة خلافها كان
 كان العلف سائمة بالنسبة لما يجب إخفا في كل وقت ما يفرقه على الاسامة من نحو إخراجها بخلاف
 ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كاسمته ونفلا اسامة قدر الزكاة صغيرة بالنسبة إلى مؤنة العلف يعتد بها
 وكذا الأسوي المران فمناظرة فليتأمل وينبغي أن يجري جميع ذلك في الحكم لمصلحة المالك مثلا اه
 قال الكردى على بافضل وأقول ينبغي أن يكون الوكيل كذلك اه يعنى الوكيل المطلق للمالك فيما يتعلق
 بماشيته وأما وكفه في خصوص اسامة ماشيته بان مردها في معتد بها مطلقا كقولنا ظاهر **(قوله لما يأتي الخ)**

(قوله فينقطع الحول أيضا) هل محله حدث كان الواجب كذا العين أم أجنب كان الواجب كذا التجارة فلا
 كذا سابق حول التجارة (فرع) اه قال الروض فلو عاوض أي بان أخذ من غيره تسعة عشر ودينارا تسعة
 عشر من عشر من سخي الدينار الحول وتلك حوله اه أقول لا يخفى اشكاه إذا معاوضة ينقطع الحول ثم رأيت
 جعلا استشكل ذلك وبفهمه أجب بان يحمل انقطاعها بالزم بقرارها بما يحصل به تمام النصاب من نوع المتمم
 له **(قوله لشرط بدله)** ان كان ثوبين البديل بقرن ذلك المقرض والا فهو مشكل **(قوله أو وليه)** قال الناصري
 ما نصه تنبيهه قال الأذري والظاهر أن اسامة في المحجور كسامة الرشد ماشية ولو كان الخطأ للصبي
 في تركها فهذا موضع تأمل وهل يعتبر اسامة الصبي والمجنون ماشية به أم لا أو لم يرافقه نظر وبعد تخبر بها

في غير نحو قرض القصد
 (استأنف) لانه ملك جديد
 فاحتاج لحولان وأنى
 بالقضاء ومثل ليقيم
 الاستئناف عند طول الزمن
 واختلاف النوع الأدنى
 ويكره ذلك أن قد سم
 القرار من الزكاة وفي
 الوجهين مردفان الزادى الاحياء
 ولا تنزيه للقيمة بالمطوائ
 هذان الفقه الضار وقال
 ابن الصلاح يأثم بقصده
 لا يفعله ومثل المتني بيع
 بعض النقاد الذي التجارة
 ببعض كايضه الصلوة
 وهو كذلك وكذا لو كان عنده
 نصاب سائمة التجارة فإدائها
 بمثلها فينقطع الحول أيضا
 ولو أقرض نصاب تقسدى
 الحول لا ينقطع عنه فلان
 انك لم تزل بالكية لتجوت
 بله في خمسة المقرض
 والدين فيسرة الزكاة كإثبات
 (و) الشرط الثاني (كونها
 سائمة) بفعل المالك
 أو وكفه أو وليه أو الحاكم
 لغيته مثلا ما يأتي أنه
 لاز كافى سائمة بنفسها

علة التقيد بقوله بفعل المالك الخ (قوله والساعة الرابعة في كلامه) كان الاولى أن يؤخره وذكر
قبيل قوله أما المألول الخ (قوله في كلامه) والكل بالهمز الخش مطاوع طبا أو باسما الهشيم
هو الباس والعش والخل بالقر هو الضب وظهر سكونهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم أن استسقاء الماء
وسقيها باله لا يضري وجوب الزكاة بوجه بان الغالب انه لا كافية في الماء ولو فرض فيه كاشفة فهي بسيرة
بخلاف العلف فلا كان فيه كاشفة مدغم وجوب الزكاة كالعلف المألول الذي قيمته غير بسيرة شيخنا (قوله
وذلك) أي اشتراط كونها ساعة (قوله أما المألول) شامل لما لا يستنبط الاكسيون وما استنبطوه وبعضهم
نقل عن شيخنا الرمي تصور به غير ما يستنبطونه ورد به بانه تسليم محتمل ليس للتقيد بالانقل سم على
ج اه عش عبارة النهاية ولو أسيبت في كلامه لو كان نبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه
فهو هل هي ساعة أو معلوفة وجهان أحدهما كما أفق به الفقل وخرجه ابن المقرئ أو له مالان قيمة السكلا
تأهية بالساول لا يفتقرها ورجح السبكي انه ساعة ثم لم يكن السكلا قيمة أو كانت قيمته بسيرة لا بعد
مثلا كاشفة في مقابلة ثمنها والا لمعلوفة ولو جره وأطعمها باله في المرى أو بالبلد معلوفة اه زاد المفسر
والكل المصوب كالمالول فيما ذكره اه قال عش قوله مر كن نبت في أرض مملوكة أي أو
استره ولو بجهة كثيرة ومثل ذلك ما يستنبطه الناس كان استأجر ارضنا واعتبر بذرهما حاجات
فهو من السكلا المألول في الرابعة خلاف المذکور وقوله أحدهما كما أفق به الفقل الخ أي انما
ساعة فحببهم ان كاد قوله معلوفة أي ان كان ما كان من المجرز وقدر التعيش بدونه بالمرز بين
اه عش (قوله على ما رجحه السبكي) اعتمد مر اه سم أي في غير نهايته وكذا اعتمد شرح التهج وشيخنا وكذا
الشارح في الحاصل الا في وان تراهنا عنه (قوله انه يؤخر مطلقا) أي وان قلت اعتمد في شرحه ما وصل في
الكردي عليه وكذلك في الاسي وروح الارشاد والعيب للشرح وظاهر المفسر والنهاية تلخيصا أي انما
رجعت ما استره أو المباح في محله ساعة وان جره معلوفة اه (قوله والاسوي وغيره اثناء الفقل الخ) وكذا
اعتمد النهاية يقول المفسر بشرط عدم المجرز كالمظهر هذا الاقواء لو كانت قيمته كثيرة لا تقدر من عش
وضعهما لحق فيقال لانه اذا كانت قيمة كثيرة لا يقال لها ساعة ج اه (قوله قال الفقل الخ) اعتمد النهاية
(قوله وان قدمه الخ) أي ان جمع الورق المتناثر وقدمه الماشية (قوله أي ما لم يكن الخ) أي اقدمه لها (قوله
لانه لا يك) أي ولو هذا لا يصح أخذه البيع نهاية (قوله قاله ابن العماد) أخره نهاية ولو الضمير راجع لقوله أي
على ان عددهما عد أو لا إذا كان لهما تغيير ويحتمل ان يقال لو اختلفت من حال حر لا يضمن ان السوم
لا ينقطع كلو جاءت بلا عاف ولا رعى لان ذلك لا يؤخر والمتولد بين ساعة ومعلوفة حكم الام فان كانت هي
الساعة منها الهائي الحول والا فلا وتقدم أول الباب في التوليد بين زكويين ووبال ان كاشفة لكن بشكل
بأي أصله بطرق وينبغي على قياس هذه المسئلة أن يلقى بالام اه ماقى النشري وقوله فهذا موضع تأمل
لا يقع بعد على انه يجب على الولى مراعاة المصلحة لانه لا يعتد باسمه اذا اقتضت المصلحة خلافه كان كان العلف
يسير اجدا بالنسبة لاجب اخراجي في كاد ما يضر فعلى الاسامة من نحو جره أو اصبها كان كان الواجب
نبت خاضق مساوي عشرين دنارا وأجر زراعها في العلم خمس دنائير وكان العلف بخود دينارين بخلاف
ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة صغيرة بالنسبة لانه مؤنة العلف فعددها
وكذا في الاسوي الامر ان فيما نظهر فلنأمل وينبغي جميع ذلك في الحالتهم ليعتد بالثمن لا (قوله
والساعة الاعتي في كلامه) لم يتعرض لاعتبار سقيها من ماء مباح أو عدم اعتبارها (قوله فانهم اه لا زكاة
الخ) فديقال التقيد بالسوم في الاحاديث خرج الغالب فلام مفهوم له كاتفر في الاصول الا ان يمنع
ان السوم عملا ينفي التوقف فيمنظرتأمل (قوله اما المألول) أي كان نبت في أرض مملوكة أو موقوفة عليه
شرح مر (قوله أما المألول) شامل لما لا يستنبط الاكسيون وما استنبطوه وبعضهم نقل عن شيخنا الرمي
تصور به غير ما يستنبطونه ورد به بانه تسليم محتمل ليس للتقيد بالانقل (قوله على ما رجحه السبكي)

والساعة الاعتي في كلامه
وذلك التقيد بالسوم في
الاحاديث في الاصل والغنم
وألحق بها البقر فافهم
انه لا زكاة في معلوف لان
موتها المالم تتوفر لم تحتمل
المواصلة أما المألول فان
قلت قيمته بحيث لا يعد ماله
كاشفة في مقابلة ثمنها فهي
ساعة والافهي معلوفة على
ما رجحه السبكي وفتحده
الجلال الباقي انه يؤخر
مطلقا والاسوي وغيره اثناء
الفقل باهم لو رجعت ما استره
في محله فلا يستأثر بالعلوفة
قال الفقل ولو رعاها
ورقاتنا فساعة وان قدمه
لها معلوفة أي ما لم يكن من
حبش الحرم فلا ينقطع
به السوم لانه لا يك وانما
يثبت لاخذ نوع اختصاص
فاذا عافها فقد عافها
غير مألول فلا ينقطع السوم
قاله ابن العماد وقيماقيه
لان الممدار على الكفاية
وعدمها الاعلى ملك المألول

والحاصل أن الذي يجمع من ذلك أنه إن العلف أوموته تقدم المباح له أن تعد أهل العرف فأنه في مقابلة بقاها وانما نفى باني على
سوءها والأفلا فان قلت بشكل في هذا ما يأتي في العلف من النظر إلى الضرر والدين وفي الشرب بالماء المستتر من معوجوب ب كل العشر
مطلقا قلت يعرف بأن ما هنا فيه النظر المعلوم وذلك فيه النظر لزمه فنبط كل بما يناسبه على (٢٣٧) أن المثلوك فيهما واحد في الحقيقة

لم يكن الخ (قوله والحاصل الخ) اعتمد شيخ الاسلام في المنهج والخطب في شرح التنبه وتخصر أي شجاع
والجلال الرمي في شرح الهجعة كردى على بافضل وكذا اعتمد الحنفى وشيخنا البجيرى (قوله بشكل على
هذا) أي الحاصل المذكور (قوله ما في الخ) أي أنفق المتن (قوله مطلقا) أي وإن كانت حصة الماء ناهية
(قوله) قلت يعرف بأن ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا المعلوم وهذا الزم من باقي نظيره في قول
الشارح فان شرا الماء الخ (قوله) يظهر الخ) ينبغي أن يتأمل فيه ويحرف أن في أصل الروضة طلاق وجوب
أن كفة في الماشية المسترس على رعاها بصري وقد يجب بان شأن المتأخرين في هذا طلاق المتقدمين بما يظهر
لهم (قوله اثبات ذلك الخ) أي الحاصل المذكور وهل يتأخر ذلك أيضا فيلحق به عاد ولا يجوز من أخذ
شي من رعاها أو شي في مقابلة رعاها من الكلال المباح ما في من الكلفة أو يقال في الحقيقة تراعى في كلا
مباح وانظر لهذا المأخوذ محصل تأمل بصري وخرج عش بالثاني (قوله فيقر بين كثره الأجزاء الخ)
أي أن عدت كافة فعلافة والافسنة كردى (قوله ولذا) أي ولكن النتائج تابعة للأهات (قوله
وخرج) إلى المتن في النهاية والفتى (قوله وخرج باسم من ذكر الخ) وقع السؤال في الدرر على أسماها
الوارث على ظن بقا مومته ثم بين وفاته وأنها في ملك الوارث جميع للذة هل يجب عليه أن كلفه كونه أسماها
بالفعل مع كونها في ملكه فظنه للاسم من غير أن يعم من وقوعها أم لا أقول فيه نظر والادب بالثاني وقد
يدله كلام سم على المنهج عش وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما يصرح بالثاني (قوله خسلافا
لما عساه الأذرى) تقدم رد هذا سم (قوله ودلو أسماها الخ) عطفت على قوله سامعنا الخ (قوله شرا فاسدا)
أي كلفا على عش (قوله لا ونهارا) أي ولو مرق قامغني ونهارا في الشرح ما لو انقسه (قوله وما
لاستغناها بالرى الخ) ولو كان بسرهما نهارا ولو في لها شأ من العلف لابل لم يؤثر في قوله فلا يتغير
الخ) جواب ان علفت أن تكون حق هذا المزج ان زيدوا والعطف قبل وجبت لا في المتن (قوله
كما اقتضاها طلاقهم الخ) أي بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا وتعلق بالام تقصيهام فيه فقير بقولهم
فلا صحت علفت قدرا المنصرح به اه (قوله ويحل ما ذكر) الخ قوله ويرفع في النهاية وانفى الاقوله
مطلقا وقوله أو فاصب وقوله ومع الى وزن الخ (قوله ويحل ما ذكر) أي قول المصنف فلا صحت علفت
الخ (قوله ولا انقطع به) بقصد النهاية والفرر والاسنى بان ونه لا قال في الانعاب فان لم يقول لم يؤثر
قطعا اه كردى على بافضل صابر ولا ولا يؤثر في العلف ولا العلف يسير كما لا ان قصد به قطع
السوم وكان مما يتول اه قال عش وقباسة أنه لو استعملوا قدر اسيرا وقصد به قطع الحول سعلت
الزكاة اه وفيه مقلدانه قد ينالهم لهما بعد الخ (قوله معلقا) أي وان قل أو كان قدر انعيش بدونه
بلا ضرر وبين شرح بافضل لباعثين قول المتن (ولو سامت بنفسه الخ) ومن ذلك ما حرر به العاذ من رعى
الدواب في عوا الجرائر فهي ساقا وأما ما بعده المتكلم عليهم من نحو الميز من الدراهم فظلم غير لا يمنع

اعتمده مر (قوله) قلت يعرف بأن ما هنا الخ) يقال عليه لم كان النظر هنا المعلوم وهذا الزم من باقي نظيره في قول
خلافا لما عساه الأذرى) تقدم رد هذا (قوله فان علفت معظم الحول الخ) لو ثبت السوم متى أدى انقطاعه
لوجود علف مؤثر فهل يصدق بالينة أولا يدين بينة لان العلف مما يظهر ويمكن إقامة البينة فهو كالأدى
هناك المحرر بسبب ظاهر لم يعرف فانه يحتاج لبينة توفيقه ثم يصدق في التلف به كسأ في ذلك فيه نظر ولو
وجد العلف بعد ثبوت السوم ثم شغل وجد علف مؤثر أولا فهل يلزمه الزكاة لأنه ثبت السوم والأصل بقاؤه
وعدم انقطاعه فيه نظر فلا يرجع (قوله) كما اقتضاها طلاقهم الخ) أي بل قولهم السابق كان كانت تسام نهارا

كأخوه بالرواى (وجب) زكاتها لحقة مؤثرا (والا) تعش أصلا ومع ضرر وبين بدونه (فلا) كذا لظهور الوتة سواء كان ذلك القدر الذي
علقت به مؤثرا أم لا غير متوال كما اقتضاها طلاقهم وهو ظاهر لما تقررت الدار على قلة المؤثر وتكونها وحل ما ذكره من بقصد العلف قطع
السوم ولا انقطع به مطلقا (ولو سامت) الماشية (بنفسها) فلا زكاة تنبأ على الأصح أنه بشرط قصد السوم

(أو اختلفت السائغة) بنفسه التقدير المؤثر فلازكاة إذا حصل المؤنة وقصد العلف غير شرط رجوعه إلى الأصل وهو عدم الوجوب (أو كانت عوادل) للمالك ولو لم يحرم أو أجرة أو لغاصب (في حوض وضع) وهو محل الماء العلف للشرب (وتجوه) كحل فلازكاة في الأصح إلا أنها معدة لاستعمال مباح فأعسبت ثياب البدن وضع ليس في البقر العوادل شيء وقيل ليس على العوادل شيء ومن كونه عوادل يقاس بغيره من عافيه فصار موقوف بغيره من عدم وجوب (٢٢٨) الزكاة في المستعملة في حرم وجوبها حتى يحرم بانها متأسلة في النقود من ثم لم يتعين

من الإدامة ومعلوم أنه لا يجب الزكاة إذا كانت كذلك جميع السنو بقر ولو كانت ترحى في كل مباح جميع السنة لكن حرم علفها لكونها بعلة في ذبحها فلو كانت في بيوت أهلها فذبحها الزكاة أودع في ضرر سبب بطبقها هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يخدم قول الشارح مـ ولو كان يسرحها نهاراً ويلقى لها شيئاً لم يؤثر أنها سائغة عـش (قوله) أو اختلفت السائغة بنفسها أي أو علفها الغاصب أو أشتري شراء فاستدامت أي يتوهم في قول المتن (أو كانت عوادل الخ) أي وإن أعسبت * (تنبيه) * وقع السؤال إلى اللبس عوادل من العوادل نتاج هل يجب فيه الزكاة أم لا والجواب نعم إن الظاهر أن يقال يجب فيه الزكاة إذا تم صلبه وجوله من حين الإغصال وما مضى من حول الماهل قبل الإغصال لأنه لا بد منه لعدم وجوب الزكاة فيها عـش وقوله إذا تم فيه وجوله الخ أي وسومه بشرطه (قوله ولو لم يحرم) أي كان تكون معدة لغارة أو قطع طريق كالهالة الموردي أعاب اهـ كرهى على الفضل (قوله) أو لغاصب لعل وجهه الإتيان به دفعه لعدم وجوب زكاتها إذا استعملها غاصب لأنه لا مؤنة تلحقه على مالكها كالسائغة فلتخصر كاتها (قوله) وهو محل الماء العلف للشرب كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي في المحلى والمغنى والنهاية وهو محل الماء للشرب فلا يحرم بصري قال عـش قوله مـ وهو محل الماء للشرب لعل الراديه يخرج الماهل من الماء للشرب أو نحو ما يأتي في كلام المحلى من أن النضح السقي من ماء بئر أو بئر يبيع أو بئر قويس يبيعها ناضحاً اهـ (قوله) ومن كونه الخ) عبارة في شرحه بأفضل شرط تأثير استعمالها في سبب ثلاثة أيام أو أكثر إلا أن بئر اهـ أي متوالية أم لا كلفيد المقاس على زمن الفعل (قوله) وبغيره من عدم وجوب الخ) عبارة النهائية والمغنى والأصفي ورفق بين المستعملة في حرم من الخ إلى المستعمل في زمان الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الخ مما لا يخص فإذا جعلت الماشية في الحرم رجعت إلى أصلها ولا ينظر إلى الفعل التحسيس وإذا استعمل الحل في ذلك فقد استعمل في أصله اهـ (قوله) بان الخ) أي الزكاة وقوله والحرم الخ) أي الاستعمال المحرم (قوله) للامر) إلى قوله ثم أتيت في النهاية والمغنى (قوله) ولأنه أسهل) أي على كل من المالك والساعي نهياً إذا لم يكن ولو كان له ما شتان عند ما من أمر بمعهما عند أحدهما لأن يصير عليه ذلك اهـ (قوله) حينئذ) أي حين اعتد الماشية ودالماء (قوله) لنحو استغناء الخ) عبارة المغنى بان استغنت عنه في زمن البيع بالكلا اهـ (قوله) بالكل) عبارة النهائية بالبيع اهـ (قوله) وأفتينهم) عطف تفسير (قوله) ولو منعوى الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى وبدون ولته والذي في المغنى والنهاية وغيرهما ولو منعوى الخ) فليصرى ذلك أن تقول أقصر الشارح على ما يتوقف على المحل (قوله) والقاضى الخ) عطف على التولي كرهى (قوله) وأخذ في الكفاية الخ) وكذا في النهاية والمغنى فقال ولو كانت الماشية توحته بعصر أخذها وأمسكها على رب المال تسليم السن الواجب الساعي ولو توقفت على عقار لم يضره أيضاً وهو محل قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه والله لو منعوى عقاراً لكان العقار هنا من تمام التسليم اهـ قال عـش قوله ولو توقفت ذلك على عقار لم يضره الخ) أي ويصرف فيه الساعي بما يتعلق به من الزكاة ويرأى المالك بتسليمها للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضاً ان تافتت في

وقصد ولا فعل فلم يستعملها فيما لا قوى والحرم لا توقفه بخلافها في الحيوان ومن ثم احتاجت إلى السائغة وقصد فتأثرت بأدنى مؤثر ومنه الاستعمال المحرم وإذا وردت ماء أخصدت زكاتها عنده) ندباً لا مبره وهو له أحد ولأنه أسهل ولا يكون حينئذ ردها للبلد لا الساعي أن يتبع المراءى (والا) ترد للماء لنحو استغناء بالكل (فقد بسوت أهلها) وأفتينهم فيكون رد المال لانه أصعب وأظهر في حاله ماء ولا مستقر لأهل الدوام انضاهم معها كيف الساعي أجمع عليهم لأن كل منة أهون من كثرة تسكينهم ردها إلى محل آخر ثم رأيت التسوي قال اللازم لعل الله لا تمكن من أخذ الزكاة دون حالها في الامام ثم لا تشكك بانها قوا الزكاة يقتضى وجوب الحل الساعي ولو كان بعراً جوحاً لزعم العقار هو محل قول أبي بكر رضي الله عنه ولو منعوى عقاراً لكان العقار هنا من تمام التسليم اهـ قال عـش قوله ولو توقفت ذلك على عقار لم يضره الخ) أي ويصرف فيه الساعي بما يتعلق به من الزكاة ويرأى المالك بتسليمها للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضاً ان تافتت في

به
أسماء من عـش أبي بكر رضي الله عنه اهـ ووافق قول المجموع عن صاحب البيان وأقره ومثلهما في الماشية إلى الساعي على المال لأنها لا تمكن من أخذها وذلك أن قولنا قلنا وجوب البيع إلى الامام أو نائبه وجب المؤنة على المال أو بعدهما أن أرسل ساعي وجوبه فكيف يمكن القبض ولو نحو عقار الجرح ثم يؤخذ منه بعد القبض لأجله إلى محله ان بعدل ان ذلك يشق لتعلق

وهذا التفصيل يجمع بين كلام التومغوية وتعاليل المجمع عشرين لما ذكره فتأمل وفيه من الإعجاب بالرمز عن السعادة لأخذها أي: أن لا يعلم منهم أنهم يؤدونها بأنفسهم (وصدق المالك) وأرجو ذكره في عدد هذان كان نقه) والسامعي (٢٣٩) عدها (والا) يكن نقه) وقال لا أعرف

يدع بلا تقصير اه وقوله اى ويصرف الحق - دم وبأى الشىء خلافه ولعله لم يطلع عليه (قوله وبهذا
 التفصيل) اى قوله ان قلنا الخ (قوله يجمع بين كلام التثنية) اى عمله على الشقاء والسوء (قوله وغيره)
 اى كالتثنية يجمع على الشافعية (قوله وتعليل المجموع) اى قوله لا تلتزم التثنية الخ (قوله لما ذكرته)
 اى قوله او بعد معناه ان ارسلا الخ (قوله وبه) اى فى المجموع قوله يلقبه اى الامام (قوله وانحوه وكله) الى
 السابق النهاية الاقوله وقبله وقيل يحرم والى قوله وبسن الترضى فى القسنى الاقوله اى وجوب
 وقوله او دمك (قوله وانحوه وكله) اى قوله نهايتومعنى (قوله من الاخذ) وذو الخرج شامل لثابت
 الساعى وولى المالك ذواته (قوله وبضعما الخ) الواو بمعنى او كما عبر به شيخ الاسلام والمعنى (قوله اعيد العاد)
 اى وجوب اعاش (قوله لا اخذ الخ) اى من الساعى او المستحق (قوله الله اعطى العاد) اى يقول
 سبحانه الله فبما اعطى سبحانه وجهك ظهورا واراك كغيره اى بقى ولا يستعين دعائى ومغضى (قوله ويكره
 لغيرى اولك) اى امانته مما لا كرامته من غفلته لا تهاجمهم فكلهم الامام بهما على غير هاتين ايه صلى الله
 عليه وسلم قال اللهم صلى على آل ابي اوفى (قوله على غيرى اولك) اى اذ ذلك خاص بالانبياء والملائكة
 ما لم يقع ذلك بتعاليم كالاتى نعم من اختلف فى نبوته كقصاص ومرمى لا كراهة فى افراد الصلاة والسلام
 عليهم ما لا رتفاعا معان حال من يقال الرضى ليعتقنها به (قوله وقبل يحرم) وقيل مستحب وتسل خلاف
 الاول معنى (قوله اعطى خصوص قدنا الخ) اى كقوله ادرس وتصفى واقفانه بنو اذ الخلق واتيان ورد اه
 قال ع ش وكذا ينسب للطلاب بعد حضوره وان يقول ذلك لتعقب القصد بعبادة الله (قوله على كل
 خير) عبارة النهاية على غير الانبياء من الاخبار اه قال البصرى هل المراد بالخبر ظاهره وهو من غير يعلم
 او صراح او نحوه او كماله مسلم لان السلم الفاسق الجاهل احوج الى طلب الرضا منه من حيث سعته وتعلق من غير
 ينسب الى راجع ويحرم اه اول كلامهم كالمصرح فى الاول ويؤيده ان الترضى دعاءه وشوب بالتعظيم
 ولا يناسب حتى الماسق

(باب زكاة النبات)

(قوله أي الثابت) لما كان الثابت يستعمل مصلو أو اسم يعبري الثابت فسر بما هو المراد هنا (قوله وهو)
 أي الثابت (قوله مثلاً) أي وأتينا بأقول المني (والشعير) يقع الشعر ويقال بكسر هاءه في المعنى قول
 المني (والأرز) وتس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عندما كنه لانه خاق من فوره بلا واسطة وكل
 ما ينبت في الأرض فعداء ورواء الارز فان فعداء ولاداء فعداء شجيرة بحري (قوله يقع فتمد في يدني)
 أشهر القان) أي السبع والثانية كذلك لأن الهمز مضمومة أيضاً والثالثة منهما متحفف الزاي على
 وزن كـتـب والرابعة بعض الهمز وتسكون الزاي وزن قـلـ والحامسة مدـ فذا الهمز وتشد يد الزاي
 والسادسة ترزـ بنون بين الزاي والواو الزاي والسابعة شخ الهمز مع تحفف الزاي على وزن عضد عـش قال
 شخناو الشائع على الاسنة الحامسة اهـ قول المني (والعـدس) يقع العن والدال الهمزة وما أشهر منه أنه
 أكل على سباط سيدنا إبراهيم عليه السلام وفيه فهو باطل وكذلك ما روي في الارز والبالحجان
 والهمزة كقائل الاحمري

أخبار رزم یادگان * عدم هرستدو و سلطان

استعملت الماشية في الحرم جمعاً إلى أسافلها ولا تنظر إلى الفعل الخسيس وإن استعمل الخلي في ذلك فقد استعمله في أصله شرح مدر

(بایزکة النبات)

بالقوت وهو ما يـ^ب "يسدن غالباً الانقياد ضروري اليه" فاقوا جابا الشارع عنه شباً لأب باب الضر وإن تخلفا فباو كل تخلفاً أو
تألفاً مثلاً كـ^ق "وهو من الثمار والطوبى الغيب" احصاء (ومن الحب الحفظ والشفيع والازر) شفع فضع فتشدين في أشهر الفاتح (والعبد

وسائر المقادير اختيارا ولونادرا (٢٤٠) كالحصص والبسلا والبقلا والقرع والسنن وهو نوع منها والو بيا هو الدجر والجلبان والماش

وهو نوع منه وظاهر ان
الدفقة قال في القاموس وهي
حب كالجزوش كذلك
لانها عكة وواحدتها مقشاة
اختصارا بل قد تفرق كثير على
بعض ما ذكره الغير الصحيح
فيما سقت السماء والسيل
والجل العشر وقيل ما سقى
بالنضج نصف العشر وانما
يكون ذلك في الثمر والخطنة
والحبوب بناما التناو والبطيخ
والرمان واقضب أي
بالحمصة وهو الرتبة يرفع
فهي تكون نصف صفاتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقيل بمائة غيره يجامع
الاقتان ومصلحة الاقل
فيما يجب ذيب وعدهما
في ما يجب فيه سواء أزرع
ذلك فصادا أم ثبت اتفاقا
في الجسم حاكية
الاقتان وبه يعلم ضعف قول
شيخنا في من غير برود شرحه
تبع الأصله وأن زرعه ماله
أونائبه فلا زرعه فيما أزرع
بنفسه أو زرعه غيره
أذنه كتنظيفه في سوم النعم اه
وفي الرزمة وأصلها ما حمله
ان ما تناثر من حب مملوك
يخرج أو طير في دجوى
عليه شرح التبيين وغيرهم
فقالوا ما تناثر من زرع مملوك
بفسه وكذا عليه بقرين
هذا والمشي بأن لها نوع
اختبارا حتى لصارف عنه
وهو قصد اسماها بختلاؤها
وأيضا غلبت القوت بنفسه

شبخا ويحبري (قوله كالحصص) بكسر الحاء مع تشديد الميم مقترحة أو مكسوة وما اشترى على اللسنة من
ضم الحاء وتشديد الميم المضمومة فليس لفة شبخا (قوله والبسلا) هو حب كروي كبير من الدجرج (قوله
والبقلاء) بالتحديد القصير أو بالتحقيق مع الدجرج والقرع شخا ويحبري (قوله والقرع) ضم الال
المجمعة بخلاف ما اشترى على اللسنة من حب البسلا والمهملة ونفع الرافضيا (قوله والو بيا) بالمد والقصير
و (قوله وهو الدجر) بنقل الال وسكون الجيم كروي على بافضل (قوله والجلبان) ضم الجيم
عش وفي القاموس كعنان ويجوز ضد الباء اه (قوله والماش) وهو العر وفيل كسرى كروي
على بافضل (قوله ان الدفعة) كقرفوت ويجوز رفع الال فالمرس (قوله كذلك) خبران (قوله لانها عكة
ونواحد الم) لعله في زمنه والافلا وجود لها عكة الآن (قوله للعبر) أي قوله وقيل في المغة والى قوله وبه
يعلم في النهاية (قوله الغير الصحيح الم) علة لجميع ما في المتن والشرح (قوله والبعيل) بالجر عطف على ما من
قوله فيما الخ عش قال الشوري في المصباح البعل ما يشرب بهر وقيل فسبغنى عن السقي اه (قوله
وانما يكون ذلك الم) مدرج من الراوي تفسير العرام من الحديث عش (قوله وهو الرتبة) أي الخشيش
الانحصر شرح بافضل لبا عشن (قوله أم ثبت اتفاقا) أي كان سقطا الحب من دماله عند حل الغلة أو وقعت
العصافير على سبيل قناتر الحب ونبت ثمانية (قوله ان ما تناثر من حب مملوك الم) أي نبت سم (قوله
وعليه) أي على المعنى في الثالث من عدم اشتراط قصد الزرع فيه (قوله فاصحح الم) ذلك سم (قوله
تخلاف) أي الامر (هنا) أي في الحب وكان الاول الانحصر بخلاف هذا (قوله في سوم الماشية) الاولى حذف
في (قوله يظهر ان الحق بالمملوك الم) أي فحب فيما ذكرنا ذابغ نصابا (قوله الى الأرض) أي أرض مملوكة
له ولو منعت تخلاف مملوك الى الأرض مبلحة فثبت فيما فلا كافيه كيان (قوله وقصد تحكك الم) ينبت فيما
تحككه بعد النبت ان ينظر الى حاله حينئذ ان كان مما يعرض عنه لم تحككه ولا فلا اذهو باقى ملك صاحبه
الى الآن وقد لا يسع به الا ان بعد النبت والاعراض عدا كرا نزل الملك وانما يسع اخذوه وتحككه ان كان
مما يعرض عنه لتفاته فثبت تأمل ولغيره ويبي النظر في الم الم في ذلك فان مقتضى كلامه ان لا يكون ملكا ولا
ز كافيه وهو ظاهر وعليه فانظر انه ملك اصحاب البذر لما تقرر فان علم فاضحه انه ملك باطل كاقول
ياتي في مال الأرض فغير ما ذكره في العارية أو قاله ان يعلقه على اقله ان يصدر عنه اذن بالكية وان لم يعلم
فظاهر ان له حكم الاموال الفاضلة في المصالح وعده فهل يخرج منه ان كان حثب فاعلم أو يغلب على
الان ان ملكه من أهله أو لا يملك تأمل ولعل الاول الاثر فثبت تأمل جميعه ذكره ولغيره فافهم ان شئ
منه فظاهر آيت الفاضل المحشى سم قال قوله وقصد ان قضيت فوقف ملكه على قصد ملكه وساق في شرح
قول المصنف في العارية ولو جعل السبل بذرا الى أرضه فثبت فهو لاصحاب البذر تقيده بعدم اعراض ملكه
ثم قوله أما ما عرض ماله عنه وهو من يصح اعراضه لا كسفه فهو لذى الأرض ان قلنا ان ملكه ملكه
عنه بمجرد الاعراض انتهى اه بصري (قوله وكذا يقال فيما سبل الم) أي ان قصد ملكه قبل النبت
أو بعده وجب فيما ذكرنا والافلا هو محل تأمل ان مقتضى ما ذكره ويجوز ذلك ويختص به والقياس أن
يكون بلذا كرحم الكفى فثبت تأمل ولغيره ثم آيت الفاضل المحشى قال قوله فثبت الم فظاهر ان من قصد ملكه
ملك جميعه فليزوجه ذلك ولا جعل غنية أو يبايل لا ينبغي الا أن يكون غنيان وجد استيلاء عليه أو جعلنا

الصد

نادر فالحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاصحح قصد تحككه يظهر ان الحق بالمملوك ما حله سبل الى الأرض
مما يعرض عنه فثبت وقصد ملكه بعد النبت أو قبله وكذا يقال فيما سبل من دار الحرب

خنوب مدار ثوابه بخص اطلاقهم لانه لا زكاة فيه كفضل مباح وثمار موقوفة على غيره معين (٢٤١) كمتعدد وقد تراها اذ مالك لها معين
 بخلاف العين كل ولا زيد
 مثلا ذكره في المصروع
 وافق بعضهم في موقوف
 على امام المسجد والمدروس
 بانه يلزم كانه كالمعين وفيه
 انظر طاهر بل الوجه خلافه
 ان الموقوف بذلك الجهتين
 يخص معين كيدل عليه
 كلامهم في الوقت وبعضهم
 بان الوصوف للصرف
 لا قرباء الوقت فيما يأتي
 كوقف على معين وفيه انظر
 بل الوجه خلافه ايضا لان
 الوقف لم يتصددهم وانما
 الصرف لهم حكم الشرع
 ومن ثم لا زكاة فيما جعل
 نذرا او نفقة او وصدا فقبل
 وجوبه هو اول نذر معلقا
 بصفتها فله كان في
 مرضي فغسل ان تصدق
 بغيره فغسل في قبل بدو
 صلاحه فان باقبل الشفعة
 فان طابك النذر المعلق
 منع النصرف قبل وجود
 المعلق عليه لم يتقبل والا
 وجبت وسباني غير ذلك
 في النذر (تبيينه) في
 المصروع ان غلة الارض
 الموقوفة على معين ترك
 قلعوا ويثني حله على ما ثبت
 فيها من بزم عاجلكه
 الموقوف عليه بخلاف
 الموقوف لغيره فانه لا ملكه
 فله تركه سواء انتفت
 ارض موقوفة او لم تكن
 وقد قالوا ان تركه محض
 الغصبة ترك كمالك البذر
 وان الثمر المباح وما جعله

المقصد استلزامه وهو بعد خصوا ان ثبت في غير ارضه انتهى وهو اذ تمت الاشارة الى ان استلزامه
 ضمنه جعل باطل الظاهر انه في بصرى وقال عس اقول ينبغي ان يقال ان كل هذا مما يعرض عنه ملكه
 من ثبت هو في ارضه لا يقصد فان ثبت في موات ملكه من استولى عليه كالحطب ونحوه وان كان مما يعرض
 عنه ملكه تركه ونحوه من دخوانه بل انما يوقف في موات قصد في مواته فهو غنمته لمن معهم اه وهذا هو
 الظاهر الا انه لو اتى في الشق الثاني وهو كونه لا يعرض عنه كل من التملك والتصد المذكور من كونه
 موضوع المسئلة فالظاهر ما قاله س... انه غنمته بشرطها (قوله فثبت مدارنا) أي ثبت بارض واحدنا
 وقصد ملكه بعد التثبيت اقبله وبحث فيه الزكاة والافلا (قوله وبه يخص الخ) أي بهذا التخصيص يخص
 اطلاقهم الخ يعني ان اطلاقهم يحول الى ما اذا لم يقصد ملكه كذا اقول لا يبعد ان يحمل اطلاقهم المذكور
 على ما اذا ثبت في ارض مسابقة دار تأجير او التنايه والمغني عن استثنى من اطلاق المصنف محل السبل جدا
 يجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بارضها فانه زكاة في المباح بالصرار الخ اه قال عس قوله
 فثبت بارضه أي في محل ليس له ولا لغيره كذا كانت اه زاد شفا هذه المسائل خارجا حتى الحقة فثبت في غير
 بالاستثناء فها هو روى بالنظر للظاهر كلام المصنف حيث لم يصرح بانها بشرط الاستماع له بل بنية عليه
 ان كماله على علمه ما سبق اه (قوله وثمار موقوفة الخ) ظاهر منه انه معطوف على غلة المباح فله
 ما لا يخفى به ان التنايه والمغني وكذا أي يستثنى من اطلاق المصنف غلة البستان وغلة القرى والوقوف على
 المساجد والبطول والظاهر والساكن لا يجب فيه الزكاة في الصحيح اذ ليس له مال معين اه قال عس
 قوله وغلة القرى في الخ أي والحال ان الغلة حصت من حبس مباح او بذره الناصر من غلة الوقف املوا الاستحار
 بخص الارض وبذر فيها بملكه فالزكاة لصاحب البذر وعامير مكانه اه (قوله بل الوجه خلافه) معذ
 عس (قوله وبعضهم الخ) أي وافق بعضهم الخ عس (قوله فيما يأتي) أي في موقوف غير ما قاله به وقد
 منقطع الاخر فاعطى الوقف عليهم وانقل الحق الى آخره رحم الوقت عس (قوله كالوقوف على معين)
 اقول هو صحيح فلتأمل بصرى أي تعين المالك هنا لان (قوله لان الوقف الخ) قد قال ان جعل الوقف
 الوقت منقطع الاخر في قوله اقول لم يتم بربح واما من المنداع على تعين المالك ولو من الشرع (قوله)
 ومن ثم الخ) انما هو تقرير على ما قبله عبارة الارض مع شرحه في قوله لم يصب بانفرد التصديق به او شئ منه
 او جعله صدقة او جعله قبل وجوب الزكاة في موات كانه بعد ملكه المصاب اه (قوله قبل وجوبه) أي
 الزكاة (قوله فان بدا) أي صلاح الثمر ان يكون (قوله قبله) أي الرجوع (قوله وسباني تضر بذا الخ) قال
 هناك في موضع وينتفع معلقا في نحو اذا مرضت فهو بذره قبل مرضي يوم وله التصرف هناك قبل حصول
 المعلق عليه كباقي آخوالب انتهى اه سم (قوله وينبغي حله على ما ثبت فيها الخ) هلا حله على ما ثبت فيها
 من بذر المملوك كذا قاله الغاضل للحشي وكذا اشارة الى التوقف في تصديقه بالمباح بصرى (قوله ان تركه نحو
 المصروع) أي كالشتر استلزامه فاصلا (قوله وان الثمر الخ) ينهيه انهم ما عرفوا على ان غلة الارض الخ (قوله)
 المباح) أي كالخيل المباح في العصور (قوله وما جنة السبل من دار الحرب) أي ثبت بارض مباحة عس
 وشيئا (قوله وبخروج) الى قوله وهو الاشارة الى التنايه في الاطالع وكذا في المغني الا ان التمس والعسم (قوله)
 الاراض اه (قوله فثبت مدارنا) ظاهره ان من قصد ملكه ملك جده فليست له جنة ذلك وهلا جعل غنمته
 اوقافا بل ينبغي الا ان تكون غنمته من واحد استلزامه عايب او جعلنا المقصد استلزامه وهو بعد خصوصا ان
 ثبت في غير ارضه (قوله فثبت مدارنا) أي فخصبته اذ قصد ملكه قبل التثبيت بعده (قوله وبه يخص
 اطلاقهم الخ) عبارة من في شرحه ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو حل السبل فحينما يجب فيه الزكاة من دار
 الحرب فثبت بارضها فانه لا زكاة في المباح بالصرار الخ انتهى (تبيينه) وسباني تضر بذا في النذر) قال
 هناك في موضع وينتفع معلقا في نحو اذا مرضت فهو بذره قبل مرضي يوم وله التصرف هناك قبل حصول
 المعلق عليه كباقي آخوالب اه (قوله وينبغي حله الخ) هلا حله على ما ثبت فيها من بذر المملوك له (قوله)

والخالس وهو الاشتنان
وضبطه جمع بكل ما استنته
الاحصون لان من اعدم
استنباطه علم انتقام
به اختيارا أي ولا عكس
افخالجه استنتيت اختيارا
لاقتنان كذلك وعلى زارع
أرض فيها خراج وأجرة
الزكاة ولا يسقطها
وجوبه باختلاف الجهة
والخريف الثاني لاجتماعهما
ضعف جاعلا بل باطل ولا
يؤدبهما من جهة الابد
اخراج زكاة الكل وفي
المجموع ولو اخرجت ارضية
فاخرج على المال لا يصلح
لواخرج على شخص اخرها
من مهيأته اذ ادمر كانه فان
علم تلك قدره في كذا قدر
منه عشر ما يبدؤ ارضه في
لواشترى زكوا يام خرج
زكاته ولو اخذ الامام
ثابته كالتقاضى بشرطه
الاتى احوال باب الخراج
على انه بدل عن العشر فهو
كالتذقية بالاجتهاد أو
التقليد والاصح اجزاءه
أو ظلمها بجزعها فانها
المالك وعلى الامام بذلك
وقول بعضهم يحل الاحراء
وديان الفرض انه قاصد
الظلم وهذا صارف عنها
قولهم يجوز دفعها
لم يعلم ان هذا كان العبرة
بقبلة المالك بل بعدمه
الصارف من الاحتكام
معه كل قصد بالاختصاص
آخرى فلا يؤخذ بقوله

٤٩

بالزكاة وعدمه على قصد الظالم الذي لم يعول على نيت الدافع. وهذا يعلم ان المكس لا يخرج عن الزكاة لان أخذ الامام أو نائبه على انه بدل عنها باحتياط أو تقليد صحيح لا مطلقا لان فان وهم فيه كما بسط الكلام عليه في كتاب الزواجر عن افتراق الكافر وغيره وسأفاد ذلك من يد (تنبيه) * أخذ الزكاة من كرامة من أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الخبائث انه أنكره حتى يعيد وجوب زكاتها لكونها خراجية بان شرط الخراج من مناع الخراج عليها كما لا يوهي است ذلك فخص بالزكاة كذا حتى في قولنا عند الخلق فوجب بانها على ذلك على ما أجمع عليها الحنفية أنها افتحت ضروة وان عر وضع على رؤس أهلها (٢٤٣) الجز يؤرضها للخراج وقد أجمع المسلمون على أن الخراج بعد

عن الزكاة (قوله بالزكاة) متعلق برضى (قوله وعدمه الخ) عطف على الاجزاء (قوله ويزيد الخ) أي بقوله ولو أخذ الامام الخ (قوله وسأفاد الخ) أي في آخر فصل آداء الزكاة (قوله ذلك من يد) أي في كلام آخر سم أي معاصره أنه ينبغي أن يكون له إطلاق أخذ الامام المكس بان لا يقصد شيئا من الغصب وبدل الزكاة كائنه باسم الزكاة باحتياط أو تقليد صحيح فيخرج عن الزكاة اذا فادها المالك الحسين الاخذ لعدم الصارف حيث فاد من الاجزاء قصد الامام نحو الغصب ينبغي ان يعتبر هذا القصد بالغصب فلو تقدم لم يضر اه وفيه فسخ حتى حق التجارذ الفاضل عدمه بمقارن قبض ناطر الكرم لا بقصد نحو الغصب والظلم وأيضا أن أصل وضع الكرم على بعض كتب الحنفية بقصد جعله زكاة في التجارة والظهاران هذا بعلمه سلطان الوقت وبقصد وهو كلف سقوط الزكاة اذا فادها المالك وان لم يقصد ناطر الكرم فانه نائب عن الساطن (قوله أرض مصر الخ) مفعول أخذ (قوله ثم نقل الخ) أي ما يدل لعدم كون أرض مصر خراجية (قوله بعدم وجوب زكاتها) يعني زكاة النابت في أرض مصر (قوله بان الخ) متعلق بانكر (قوله أي حتى على واد الحنفية) أي من عدم الزكاة في الارض الخراجية (قوله هو واجب الخ) أي عن طرف الحنفية (قوله وياتي الخ) دللنا اجمع عليه الحنفية الخ (قوله وصرح الخ) أي قوله وبذلك الخ في المنى والى قوله وحدثني النهاية (قوله وصرح الخ) أي بان النواحي التي الخ يعلم منه أن وجوب الخراج لا ينافي ملكها في بيعته وبالمبيع ما يصرح بذلك أنضم (قوله وحدثني الخ) أخره عن (قوله من ذلك) أي من تلك النواحي (قوله في حل أخذ) أي لخارج (قوله فاد دفع الخ) أي أخذ الزكاة من كرامة (قوله) قدم بخلاف الشافعي الخ) أي أحضره المخالف طه ماليا كانه كردى (قوله مالا يعتقد الخ) تنازع فيقدم باع (قوله على خلاف عقيدة الشافعي) يعني أن الشافعي يعتقد تعاقب الزكاة دون المخالف كردى (قوله كما اعتبره الخ) أي فيما سابعه (قوله بان سابعه) أي اعتبار اعتقاد المعتدي دون الامام (قوله ورايطة الخ) أي الاعتقاد فبقيل مقتضى هذا الابطال انعكاس أي اعتبار اعتقاد الامام لا المأموم (قوله ولا رايطة الخ) أي في ما لا يوجب موقال الكردى أي في استعمال الماله اه (قوله وهذا الخ) أي عدم الابطال في الكردى أي القرن المذكور اه (قوله وابطال الخ) عطف على قوله كما اعتبره الخ (قوله وياتي الخ) عطف على قوله مراي الخ (قوله على فعله) أي ما جعل عنده (قوله اتفاقا) متعلق بقوله نقرأ الخ (قوله أولا) عطف على قوله أخذ الخ أي وأولس الشافعي اخذ ذلك (قوله ويوجب عن الاول) أي عن القياس على اعتبار عقيدة المخالف في استعمال الماله (قوله انزوى الخ) مصفقتا الخ (قوله احتياطاً) متعلق به أي بالاعتبار (قوله لا يقاس الخ) شربان (قوله وعن الثالث والثالث) أي ويوجب عن القياس عامر والقاس بمائتي (قوله بانوا بان لمناظر والمخالف لكن يلزمنا الخ) قضية هذا الجواب لعدم جواز الاختصاص في نفس

بقتضى هذا انه لو دفع الزكاة تنبها الفقهاء لاعتقد الفقهاء انها ماله من أرضه وقصد أخذها عن هذا الحكم فخير وفيه نظر ولعله بالنسبة لها غير مراد (قوله وسأفاد الخ) أي في كلام آخر (قوله وصرح الخ) أي بان النواحي التي يؤخذ الخراج من أرضها الخ يعلم منه أن وجوب الخراج على الأرض لا ينافي ملكها في

ولا رايطة حتى يعتبر لاجلها الاعتقاد الشافعي وهذا يلزمه وجوده ناواضام انه يحرم على شافعي لعب الشطرنج مع حتى لان فداه ما فعل معصية بالنسبة لاعتقاد الحنفية اذا يتم اللعب المحرم عنده الامام عند الشافعي وياتي أن الشافعي لا يسكر على تخالف فعل ما فعل عنده ويحرم عند الشافعي لا يتأخر من اجتهاد أو قلاد من بعض تقليد على فعله اتفاقا ولا اعتبار بعقد نفسه ويوجب عن الاول بان اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطاً من انه لا يخالف الاعتقاد لاجلها وجه لا يقاس به الفعل المؤدى للوقوف في رطله من ايماننا انما كل ما تعلق به الزكاة قبل ان يجاهد عن الثالث بانوا بان لمناظر والمخالف لكن يلزمنا ان لا يسكر على فعله ما يرى هو تحريمه في ما تعلق به بالاول

وهذا هو الذي يقصد به ترجمته من المال إلى الأول وعبارته السبكي في فتاوى بهر بحمد عباد كونه وحاصلها أن من تصرف فامسدا المتخلفات
الماضي فيه فخر أو قد يضاعف به لمن (٢٤٤) يقصد فيه اختلاف الأصناف من بعضها أن قوله كما ينقض لم يحل له وكذا أن لم ينقض

وقلتا الحبيب وأحد أي
وهو الأصح ما لم يتصل به
حكمه فيسما بأن الأمر
فيه كظاهره بنقض ظاهرا
وأما كإتيان بسبب على
القضاء ونقض فيه بما
يلاقيه (وفي القديم بحسب
الزيتون والزعفران
والورس) بنقض فكون
ثبت أصغر باليمن يصح به
ولودون نصاب لثمة صاحبها
غالباً (والقرطبي) بكسر
أوله وثالثه وموجب
العصر (والعسل) من
الحصل كذا قيد شارح
وأطلقه غيره ولعل الأول
لكون القديم لا يوجب
عمل غيره وذلك لأن ما
عدا الزعفران من النعابة
لكنها ضعيفة (ونصابه
خمس أوسق) من وزن
جمع أو حل نظم السبعين
ليس بمقدور خمسة أوسق
صدقة (وهي ألف وثمانمائة
وطل بغدادية) لأن الوسق
ستون صاعاً أجماعاً فحالة
الأوسق لثمته صاع
والصاع أربعة أمداد
والمقدور ثلثون قدر
بالفقد لانه الرطل
الشعري (والمشقي
ثلثمائة وستون وأربعون رطلاً
وثلاثان) لأن الرطل دمشق
ستائة درهم ورطل بغداد
عند الرافعي مائة وثلاثون
درهما (قلت الأصح) أنها

بحسب يوب السبع ما يصرح بذلك أيضاً

بالرطل المشقي (ثلثمائة رطل) وأثنان وأربعون رطلاً (وسنة أسياب) من رطل (لأن الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية
وعشرون درهماً وأربعة أسياب درهم وقيل بالأصابع وقيل وثلاثون وأثنان) وتقدر بالأوسق بذلك تبعاً على الأصح والاعتبار بالكيل

في زمنه صلى الله عليه وسلم اه (قوله استنهارا) أي وإذا وافق الكيل نهاية قومين زاد شرح بافضل
 فان اختلفا فبلغ بالارطال المذكور ولم يبلغ بالكيل خمسة أوسق لم يجز كنه وفي عكسجب اه عبارة
 الجبري قوله استنهارا أي طلب الظهور واستعجاب الواجب وهذا في معنى قوله احتياطاً قال مر فلا
 حصل نقص في الوزن لا يضر بعد الكيل اه فلا بد أن نصاب الشعر ينقص عن نصاب نحو البرد القول في
 الوزن لانه انقص عشرين انتهى (قوله والمعتبر فيه) أي في الوزن من كل نوع (الوسط) أي فانه يشتمل على
 الخفيف والوزن في معنى ونهاية قال الكندي مثلاً نوع الحنطة بعضها في غاية النقلة وبعضها في غاية الخفة بعضها
 متوسط والمعتبر في الوزن هو المتوسط وكذا نوع الشعر وغيره اه (قوله ستة أرباب الاسدس أرباب الخ)
 اعنده السارح في كتبه وفي الحسن هو أوجوبه سم في شرح أبي جحاج وقال القموني ستة أرباب
 وربع أرباب واعنده الخطيب في النسخ وهو في النهاية والمو بالارباب المسمى ستة أرباب مما كره
 على بافضل (قوله كجره السبكي الخ) وضبطه القموني بالكيل المصري ستة أرباب وربع أرباب
 وهذا محسب زمانه وأما السبكي في رواه بغير أرباب وربعه لأن الكيل قد كرهما على كنهه فحسنا
 عبارة الجبري وقال بعض المحققين هذا عصب الساق والافانصاب لأن بالكيل المصري بغير أرباب
 وسدس بسبب كرهما على كنهه لأن حتى صارت الأرباب بغير أرباب وسدس بقدر الستة أرباب والربع
 من الأرباب المقدرة تماماً سابقاً اه (قوله بناء على ان الصاع قد خال) أي وكل خمسة شرمداية
 اقتدح وكل خمسة شرمداية في وصف وربع فتلاثون صاعاً ثلاثاً وثلثون نصف فتلاثون صاعاً خمسة
 وثلثون ويوهي خمسة أرباب ونصف وثلث النصاب على قوله خسمائة وستون قدس وقال القموني كنه
 بالارباب المصري ستة أرباب وربع أرباب وهو المعتبر في القدر حين صاعاً كثر كذا الفطر وكذا البين
 وعليه فالنصاب ستمائة شرمداية ومغنى قول المتن (ويعتبر في أوزن) قال في الرض فان أخذ الزكاة
 أي في بعض طباردها ولو تلتفت فقهها ولو جفتها لم تنقص لم يجز انتهى وقوله لم يجز هو المعتمد ليس
 بصفة الوجوب عند القبض بخلاف ما سألني في المحدث لانه بصفة الوجوب لكنه مختلف بغيره ومثله ما لو
 قبض الحب بعد جفافه في شمره ثم غير فان كان قدر الواجب جزاً والارد التفاوت أو أخذوه ذلك لانه عند
 القبض بصفة الوجوب لكنه مختلف بغيره ونحوه سم (قوله لغير مسلم ليس في حب ولا في الخ) أي
 فاعتبر الاروق من الترمذي قول المتن (والاقر طباوعنيا) قضيتها امتناع نواج البسر وعدم اجزائه فمران لم
 يتأت منه وطب فالوجوب بانواع البسر واجزؤه مر انتهى سم على ج وقوله نعم ان لم يتأت
 منوط أي غير ردي كان يؤخذ مما ياتي اه عن (قوله فيوسق وطباوعنيا) أي تنقيد الجفاف

(قوله والمعتبر في معنى كل نوع الوسط) قد يقال أوسط الأنواع مختلفة وتفاوتها في مقدار النصاب
 باختلافها (قوله وهو بالارباب المصري ستة أرباب الاسدس الخ) وقال القموني ستة أرباب وربع فخل
 القدرين صاعاً كثر كذا الفطر وكذا البين واعنده بعضنا الشهاب الرمي (قوله ويعتبر في أوزن) قال
 في الرض فان أخذ الساعي الزكاة طباردها اه وهل يحمل دهان بين والا كان تبعاً كما في باب كثر
 النقد فيما إذا أخذ الردي عن الجيد أو ألكسور عن البصير أو يفرقه نظر والقلب إلى الأول أم بل
 فلم اجزم قال في الرض فان أخذ الساعي الزكاة طباردها ولو تلتفت فقهها ولو جفتها لم تنقص لم يجز اه
 وقوله فقهها أي بناء على انه متقوم كما ينبغي شرحه وقوله لم يجز هو المعتمد ليس بصفة الوجوب عند القبض
 كالأوسق المستحق سفلة فكملت سدساً لم يجز بخلاف ما سألني في المحدث لانه إذا قبض الساعي مختلفاً ثم مره
 فان كان قدر الواجب اجزاً أو الورد التفاوت أو أخذوه ذلك لانه بصفة الوجوب لكنه مختلف بغيره ومثله ما لو
 قبض الحب بعد جفافه في شمره ثم غير فان كان قدر الواجب اجزاً والارد التفاوت أو أخذوه ذلك لانه عند
 القبض بصفة الوجوب لكنه مختلف بغيره ونحوه سم (قوله في المتن والاقر طباوعنيا) قضيتها امتناع نواج
 البسر وعدم اجزائه نعم ان لم يتأت منه وطب فالوجوب بانواع البسر واجزؤه مر

قال الرواني عن الاصحاب
 بمكالم أهل المدينة أي لغير
 الاتي أول زكاة النقد
 وانما قدر الوزن استنهارا
 والمعتبر في معنى كل نوع
 الوسط وهو بالارباب المصري
 ستة أرباب الاسدس أرباب
 كجره السبكي بناء على
 ان الصاع قد خال بالبحر
 الاسدي (ويعتبر)
 الرطب والحب أي بالغه
 خمسة أوسق حال كونه
 جزاً أو بيناً ان تقسم أو
 تربي لغير مسلم ليس
 في حب ولا فيوسق ففحق
 يبلغ خمسة أوسق (والا)
 بشمر ولا يترتب (فيوسق
 وطباوعنيا)

فلو كان عند مئة أو مئتين لا يتخفف قدر انجفافها فان كانت بحيث لو تخففت كانت خمسة أو مئتين وجبت زكاتها وأقل منها فلا يتخفف عرش أي وان شئت فلا فرق بعد المخرج ببلانه الأصل أخذنا مما يأتي في الارزالمشير **(قوله)** يخرج منه أي ويقطع باذن الامم وتخرج الزكوة منه في الحال شرح المنهج ونهايه وهذا مخرج في أنه لو جعله ديسام أخرج الزكوة من البس لم يخرج **(قوله)** يضم غير المتخفف أي يتقدم بالمتخفف هنا وفيما يأتي مما لحق بذلك **(قوله)** وما يجرد دينا كماله **(الح)** أي فيعتبر ربها ويقطع باذن الامم يؤخذ الواجب من طين الشرح **(قوله)** وله قطع ما لا يجزئ **(الح)** ويجب استئذان العامل في قطعه كقبي الروض فان قطع من غير استئذانه أم عمر رز علي الساعي ان يأذن له فحسنا لما صححه في الشرح الصغير من الاستحباب هنا يتوقف على باقي بعض في الشرح قال عرش قوله مر ويجب **(الح)** أي على السالك ثم هذا واضح فيما اذا كان ثم عامل والواجب استئذان الامام أو نائبه ولو فوق مسافة العسدي اه ولو لم يكن في هذا الاقام امام ولا ذنوة فلهل يجب استئذان أهل حله وعنده أخذ من قطار فلهل راجع **(قوله)** أي والحق **(الح)** أي ما يتخفف دينا وما يطول زمن جفافه **(قوله)** وكذا ما مر أهله **(الح)** أي وان كان يخفف سم **(قوله)** لغو عطش ولو اندفعت بقطع البعض لم يجز اذ ياد عليه ما يتوقف **(قوله)** أو خفف عليه أي على الأصل الضرر **(قوله)** قبل أو أنه متعلق بالقطع وكذا الصبر راجع اليه **(قوله)** وان كان ربها فيه اشعار بأنه لم يصل حدا يصل تخفيفه ويناسب ذلك قوله قبل أو أنه ولا فلو كان وصل الى ذلك كان القياس اعتبار تخفيفه وأنه لا يجزئ بدونه فلتأمل سم أي كما يأتي في الشرح **(قوله)** لم يتم جاف أي أو زرع يبيح قال سم لزوم الترخيف هو بحث الرافعي الا في الفروع أو خراباب اه **(قوله)** وعلى كل منهما أي لزوم الترخيف أو القيمة **(قوله)** لم يتوقف بعينه أي بل الترخيف أو القيمة **(قوله)** فيطل البيع في الشكل فيه نظر سم **(قوله)** لعدم العلم **(الح)** يعني العلم عند التوزيع سم **(قوله)** والساعي **(قوله)** على **(الح)** أي قبض ما لا يخفف وما لم يقطع به خلاف ما يخفف كما يأتي في التنبية كرد و سم **(قوله)** على **(الح)** أي قبض العلم روض أي مشانا **(قوله)** ثم يقسم بالفرج أي بأن يفرسه ويعين الواجب في نخلة أو نخلة راسي **(قوله)** له بعد قطعه **(الح)** هذا الكلام نص في هذه النسخ في بعض هذا الحاله وأما من الزكوة وما تقدم من الروض من عدم اجزأ لما مضى الساعي ويطول ان تفر في يد علم ينقص الى مخالف هذا الاله مفرغ في غير ذلك وهل الساعي أخذ قيمة عشر المقلوع وجوان قال في شرح الروض والاشبه في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح سم **(قوله)** مشاعا أي بتسليم جميع المقلوع للساعي سم **(قوله)** ثم يقسمه أي بكل أو وزن **(قوله)** به على الاصح **(الح)** راجع لسلك من الشقين وكذا قوله وله بعد قبض **(الح)** أي ولو قبل القصة أيضا راجع لكل منهما قال سم عبارة الروضة في الشق الاول ثم للساعي **(قوله)** وكذا ما مر أي وان كان يخفف **(قوله)** وان كان وطدا للضرورة فيه اشعار بأنه لم يصل حدا يصل تخفيفه ويناسب ذلك قوله قبل أو أنه ولا فلو كان وصل الى ذلك كان القياس اعتبار تخفيفه وأنه لا يجزئ بدونه فلتأمل **(قوله)** لم يتم جاف لزوم الترخيف هو بحث الرافعي الا في الفروع أو خراباب اه **(قوله)** لان الزكوة لم يتوقف بعينه أي بل الترخيف أو القيمة **(قوله)** فيطل البيع في الشكل فيه نظر **(قوله)** لعدم العلم يعني العلم عند التوزيع سم **(قوله)** والساعي قبض **(الح)** كانه متعلق بما تقدم ان له بعد قطعه **(قوله)** وما مر أهله أو خفف عليه ثم رأيت عبارة الروض مفرغ صرحه بمتعلق هذا بما ذكر وترت عليه وجوه **(قوله)** وبعد قطعه مشاعا **(الح)** م فرغ بهما القبض والاجزأ لما مضى الساعي والحاشية الاخرى عن الروض من عدم اجزأ ما مضى الساعي ويطول ان تفر في يد علم ينقص الى مخالف هذا الاله القبض في هذه الحالة وأما من الزكوة فلو كان قبضه ربها لا يجزئ وان تفر في يده لا يخالف هذا الاله مفرغ في غيره **(قوله)** له بعد قطعه **(الح)** وهسل له أخذ قيمة عشر المقلوع وجوان قال في شرح الروض والاشبه في الشرح الصغير المنع قال في المجموع وهو الصحيح اه **(قوله)** له بعد قبضه سم **(الح)** عبارة الروضة

ويخرج منه لان هذا أكل أحواله ويضم غير المتخفف للمتخفف في أكل النصب لا تصاد الجنس وما يخفف ردنيا كماله يخفف وكذا ما يطول زمن جفافه كسنة كما يخففه الرافعي وله قطع ما يخفف أي وما لحق به كاهو يظهر وان لم يضر لانه لا تقع في بقاءه وكذا ما مر أهله لغو عطش قال بعضهم أو يخفف عليه قبل أو أنه وتقر منه وان كان ربها للضرورة ومن ثم لو قطعه من غير ضرورة لم يتم جاف أو القيمة على ما يأتي آخر الباب وعلى كل منهما له التصرف في المقلوع لان الزكوة متعلق بعينه كذا قبل وفيه نظر لما علم مما يأتي قبيل الصيام في شاة واجبة في خمسة بقران المستحقين شره كبقدر قيمتها فيطل البيع في الشكل لعدم العلم بما قد قدر الزكوة والساعي قضى على الفضل ثم يقسمه بالفرص وبعد قطعه مشاعا ثم يقسمه بناء على الاصح ان قسمة المائيات افرأوله بعد قبضه به صلح المستحقين ولو للمالك وتفرغ منه

ان لم يكن تجفيفه وتقرنه بعد القطع والازم على الاوجه لسله تراو بحث بعضهم ان المالك (٢٤٧) الاستقلال بالقبض يؤول به الى خلاف

قول التتمة عن جمع تجوز
القسمين للمالك والفقره
كسلا اوردوا في بيان
المالك ان يدفع لهم أكثر
من نصيبه فبسط نظر بحث
يعلم ان معهم زيادة يلزم
على هذه الطرقة تجوز
القسمه على التخليل بان سلم
اليهم فبسط نظر ان غيرها
تضمن العشره ويجب
على المبتدأ استئذان العامل
لانهم شركاء فاحتج لاذن
ناهبهم فان قطع بغير اذنه
وقد هلت مراجعتهم عزز
وسايقان القاضي يستفيد
بولاية القضاء وبذلك الكا
مالم يول لغيره فاحتجوا
فان مقام العامل في جميع
ما ذكره (تنبيه) وما أقدمه
ما ذكر من صحة قبض السلي
للربط ليس اطلاق مراد
بل ما يجب لا يصح قبضه
فيلزم مردان في و بده ان
تلف فان اتهم عند محقق
حرف وسواي قدر الزكاة
أجزاء فان زاد ودان اذ
نقص أخذ ما بين هذا ما نقله
عن العراقيين ثم الى القول
ان كج لا يجزئ بحال
لفساد القبض من أصله
اه وهذا هو القياس وان
اختار في المجموع الاول
وقد وجوه بان الزكاة
تخرج عن قياس المبادى
مخرج فيها بأمر اعمام جسد
شرط ان يوجه ولو بعد
قبض السلي له فاسدا

أن يسحب نصيب المالكين للمالك أو غيرهم وان يقطعوا بقرقه بينهم بفعل ما فيه الا حقا انتهت اه وباتى في
الشرح قبيل قول المتن وقيل ينقطع الحيز كله اه وعبارة الرض مع شرحه بعد الشقين ثم بعد ما نقله من
المالك وغيره قال في الاصل أو يسحب هو والمالك ويقسمه ان الثاني اه (قوله ان لم يكن تجفيفه) فالحال له
فيما مضى أصله لتجويعه أو ضعف عليه (قوله والازمه) ظاهر من روم السلي فليراجع سم أي بناء على
ما هو الظاهر من رجوع قوله ان لم يكن الحيز كله وله بعد ضم الحيز يمكن رجوعه لقوله والسلي الح فبسط
لزم للمالك كما يفيد قوله لسله ترا (قوله وبحث بعضهم الخ) انظر هذا مع ما بين قبيل قول المتن وقيل
ينقطع بنظر الخرص سم عبارة الكردى والمختلاف هذا البحث اه ولعل هذا لمن على ما بين
فيما نقا ان قول الشارح وبحث الخ مقابل لهذا البحث وأما ما فيه (قوله ويجب) الى قوله وسأيت تقدم
عن النهاية والمسمى مثله (قوله وبحث الخ) أي فيما اذا احتج للقطع فيما لا يجب وما الخ به عس سم
قال الكردى هذا مقابل لبحث البعض اه أقول بل هو راجع الى قوله وله قطع ما لا يجب الخ فكلو مرجع
صنيع النهاية والمسمى (قوله استئذان العامل) أي في القطع سم (قوله لانهم) أي المتصفين سم (قوله)
فان قطع بغير اذنه وقد سئل الخ) مفهوما أنه لا يضر اذا عسرت مراجعتهم وله اذا احتج للقطع ثم هذا مع
قوله والمالك الاستقلال بالقبض يفيد جواز الاستقلال به بدون القطع سم (قوله عزز) أي وضمان
عش عبارة الرض مع شرحه عس وعز ان علم بالخرم أي عزز الامان رأى ذلك فاه الى المذهب قال
ولا يضر مما نقص لانه لو استأذن وجب عليه أن يأذنه في القطع وان قصته البثرة اه أي ذلك الكلام فيما
اذا احتج للقطع انوع عس (ما فهمنا ذكر) أي قوله والسلي الخ (قوله بل ما يجب الخ) أي لاريدنا لو
مع طول الزمان اذ هما على ما لا يجب كاتقدم ومنه لمما مضى أصله أو ضعف عليه سم (قوله فليراجع سم) أي
له فاما ما ذكره والاك ان نرى كما بين في باب زكاة النقاد اذا أخذ الرضى عن الجسد والمكسور عن الصبي سم
(قوله ثم لا يول قول ان كج الخ) اعتمد مرده شرح الرض اه سم وكذا اعتمد النهاية والمسمى كما بين (قوله)
وهذا) أي قولنا بل كج ود (قوله وان اختار في المجموع الاول) أي ما نقله عن العراقيين من الاجراء
و (قوله ووجه) أي الاول وهو الاجراء كمدى يأتى شرحه ويجب بسيد صلاح الشرع بقرقه بالاجزاء
(قوله و يظهر الخ) اعتمد النهاية (قوله ومبنداه) أي والخبر ففسره وأوسق (قوله أو معطوف الخ)
أي في قدر هذه الصور مثلا والتقدير وبغيره ما ذكر في فشره مقصورا فبسط ما عطف هو عليه كمدى
أشاره الى دفع اعتراض سم عبارة قوله أو معطوف على فاعل يعتبر فيه حراز ثم قوله ففسره وأوسق اه
(قوله ولو فشره الجراء) أي اللاحقة بالحلب يعني انصابه عشرة وأوسق وان كان في فشره الجراء فقط كمدى

في الشق الاول ثم السلي أن يسحب نصيب المالكين للمالك أو غيرهم وان يقطعوا بقرقه بينهم بفعل ما فيه الا حقا انتهت اه وباتى في
الشرح قبيل قول المتن وقيل ينقطع الحيز كله اه وعبارة الرض مع شرحه بعد الشقين ثم بعد ما نقله من
المالك وغيره قال في الاصل أو يسحب هو والمالك ويقسمه ان الثاني اه (قوله ان لم يكن تجفيفه) فالحال له
فيما مضى أصله لتجويعه أو ضعف عليه (قوله والازمه) ظاهر من روم السلي فليراجع سم أي بناء على
ما هو الظاهر من رجوع قوله ان لم يكن الحيز كله وله بعد ضم الحيز يمكن رجوعه لقوله والسلي الح فبسط
لزم للمالك كما يفيد قوله لسله ترا (قوله وبحث بعضهم الخ) انظر هذا مع ما بين قبيل قول المتن وقيل
ينقطع بنظر الخرص سم عبارة الكردى والمختلاف هذا البحث اه ولعل هذا لمن على ما بين
فيما نقا ان قول الشارح وبحث الخ مقابل لهذا البحث وأما ما فيه (قوله ويجب) الى قوله وسأيت تقدم
عن النهاية والمسمى مثله (قوله وبحث الخ) أي فيما اذا احتج للقطع فيما لا يجب وما الخ به عس سم
قال الكردى هذا مقابل لبحث البعض اه أقول بل هو راجع الى قوله وله قطع ما لا يجب الخ فكلو مرجع
صنيع النهاية والمسمى (قوله استئذان العامل) أي في القطع سم (قوله لانهم) أي المتصفين سم (قوله)
فان قطع بغير اذنه وقد سئل الخ) مفهوما أنه لا يضر اذا عسرت مراجعتهم وله اذا احتج للقطع ثم هذا مع
قوله والمالك الاستقلال بالقبض يفيد جواز الاستقلال به بدون القطع سم (قوله عزز) أي وضمان
عش عبارة الرض مع شرحه عس وعز ان علم بالخرم أي عزز الامان رأى ذلك فاه الى المذهب قال
ولا يضر مما نقص لانه لو استأذن وجب عليه أن يأذنه في القطع وان قصته البثرة اه أي ذلك الكلام فيما
اذا احتج للقطع انوع عس (ما فهمنا ذكر) أي قوله والسلي الخ (قوله بل ما يجب الخ) أي لاريدنا لو
مع طول الزمان اذ هما على ما لا يجب كاتقدم ومنه لمما مضى أصله أو ضعف عليه سم (قوله فليراجع سم) أي
له فاما ما ذكره والاك ان نرى كما بين في باب زكاة النقاد اذا أخذ الرضى عن الجسد والمكسور عن الصبي سم
(قوله ثم لا يول قول ان كج الخ) اعتمد مرده شرح الرض اه سم وكذا اعتمد النهاية والمسمى كما بين (قوله)
وهذا) أي قولنا بل كج ود (قوله وان اختار في المجموع الاول) أي ما نقله عن العراقيين من الاجراء
و (قوله ووجه) أي الاول وهو الاجراء كمدى يأتى شرحه ويجب بسيد صلاح الشرع بقرقه بالاجزاء
(قوله و يظهر الخ) اعتمد النهاية (قوله ومبنداه) أي والخبر ففسره وأوسق (قوله أو معطوف الخ)
أي في قدر هذه الصور مثلا والتقدير وبغيره ما ذكر في فشره مقصورا فبسط ما عطف هو عليه كمدى
أشاره الى دفع اعتراض سم عبارة قوله أو معطوف على فاعل يعتبر فيه حراز ثم قوله ففسره وأوسق اه
(قوله ولو فشره الجراء) أي اللاحقة بالحلب يعني انصابه عشرة وأوسق وان كان في فشره الجراء فقط كمدى

(و) يعتبر (الحلب) أي بولغها نصا حال كونه (مصفي من) نحو (تنه) وقشر لا يؤول كل ولا يدخله ويظهر اغتزاره بل لا يؤول في الكيل
(ومبنداه) أو معطوف على فاعل يعتبر (اختار في فشره) الذي لا يؤول كل معه (كلارز) ولو في فشره الجراء

عبارة سم أراد بهذا أن الجراء أيضا لا يدخل في الحساب ولا يخفى اشكاله وقد يجب أن أولو الجمل يكون
 قيدا لجميع هذا ما قبله اه عبارة النهاية والمغنى ولا أثر للقسمة الجراء الا لصيقة بالارز كافي المجموع عن
 الأصحاب اه قال غش قوله مر ولا أثر للقسمة الخ أي خلافا لما اه (قوله بفتح أوليه ولا يدخل في
 قسمة غيرههما) كذا في النهاية والمغنى (قوله ولا يدخل في قسمة الخ) أي الذي لا يؤتى به ولا يرد له
 ما سبذ كره سم (قوله فكاف التسمية الخ) عبارة بالنسبة لكاف استثنائية اه أي انما دخل على
 انه لم يبق سواهما وفي الواقع في كلام الفقهاء وهم نقاة غش (قوله اعتبار القسمة الذي ادخله فيه
 أصله الخ) فعلم أنه لا يجب تصفية من قسمة وان قسمة لا يدخل في الحساب نعم لو حصة الارز وسق من دون
 العشرة اعتبرناه دونها بقا للمغنى أوله يحصل من العشرة خمسة وأوسق فلاز كافة فوالأثر لا يجري على
 الغالب اه قال غش قوله مر فعلم الخ في فتاوى الشهاب الرمي ما نصه سئل عن عليه كافة ارز شعير
 وضرب ذلك الواجب حتى صار أبيض فحسب له أسله ثلاثم أشر جعن الارز الشعير هل يجزى أولا
 فاجب باله لا يجزى فما أخرج من أسبه انتهى أقول هذا قد نبهنا في حق قوله الشارح مر فعلم أنه لا يجب تصفية
 الخ فالحق ليس إلا جراء ووجهه ان ما قبله هو الأصل في حقه وأيسر فيه تصريفه في القسمة وفي حقهم وإنما أسقط
 عنه تضيئه تخفقا عليهم وأيسر فيه تفر بعل الفقراء بل قد مر في لهم ففعل القسمة في حقهم وإنما أسقط
 بضربه وسلك في أصله عنده هل يبلغ صالحه خمسة أوسق أولا هل يجب عليه أن كذا أم لا فيه نظر والأقرب
 عدم الوجوب لانه الأصل ولا يكفرا لانه القسمة لغيره صالحه يبلغ نصفه أو لا ولا يشك ذلك بما لا يختلط
 انما من ذهب وفرضه وحل الاكثر بحث كافا معناه بالسلك وغيره مما ذكرناه هناك تحقيق الوجوب
 وجعل قدر الواجب بخلافه هنا فله شل في أصل الوجوب اه (قوله بالنصف) متعلق بقوله اعتبار الخ
 (قوله غالباً) أي وقد يكون صالحها من ذلك دون خمسة أوسق فلاز كافة فوالأثر لا يجري على
 نصاب أي يجب فيه لكثر شرح المنهج وتقدم عن المغنى والنهاية مثله (قوله فبعث) اعتمد مر اه سم
 وكذا اعتمد الشارح في شرحه بأفضل قال الكردى عليه وكذلك في شرحي الارشاد وشيخ الاسلام في الاسنى
 وشرح المنهج والمطالع في المغنى ومهر في النهاية وتظهر الخفة باعتماد اعتبار العشرة مطلقا ومرح
 باعتماده في الاعاب اه (قوله واعتمد انضاب الرفعة الخ) وكذا اعتمد شيخ الاسلام والنهاية والمغنى
 كسراً نقار (قوله اعتمد الاذرى) أي ما نقله الماوردى الخ وكذا اعتمد النهاية والمغنى وسم كسراً نقار
 (قوله وخرج) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله على ما اعتمد) وقال لا يشاعل في غير مقصودة انتهى وقد
 يؤخذ منه أنها لا تؤى كرهه فرد على قوله السابق ولا يدخل في قسمة غيرههما ويستغنى عن اندفاع الاعتراض
 على المصنف بما ذكره سم (قوله خرج النحول) أي دخول قسمة بالاقبال السفلى في الحساب قال سم
 لا يخفى أن قضية النحول هنا النحول في قسمة الارز الجراء اه أي بطريق الاولى (قوله واعتمده الاذرى
 الخ) أي النحول وهو العتمد هنا ومغنى قول المتن (ولا يكمل الخ) أي في النصاب نهاية (قوله اجماعاً) الى
 أوسق سواء كان في قسمة السفلى وهي الجراء أي قطعاً أو كان في العليا المنزلة لمكونه في السفلى أيضاً ولا
 يخفى اشكاله اذ كيف يكون الخالص من القسمة خمسة على تقدير بكونه في القسمة الواحدة وكونه في
 القسمة ثنتين وقد يجب بان الوارد ولو كان الخ والارز الحلال فيكون قد اجمع هذا ما فيه (قوله ولو في قسمة
 الجراء) أراد بهذا ان الجراء أيضاً لا يدخل في الحساب (قوله ولا يدخل في قسمة) أي التي لم يؤى كل معبود الارز
 عليه ما سبذ كره (قوله فبعث) اعتمد مر (قوله وكذا ضعف) ايضا نقل الماوردى عن أكثر أصحابنا علم
 تاثير قسمة الارز الجراء الخ ولا أثر للقسمة الجراء الا لصيقة بالارز كافي المجموع عن الأصحاب شرح مر
 (قوله ولا يدخل قسمة بالاقبال السفلى في الحساب) قال الشيخان لا يها على غلة غير مقصودة اه وقد يؤخذ منه
 أنها لا تؤى كل معقد على قوله السابق ولا يدخل في قسمة غيرهها ويستغنى عن اندفاع الاعتراض على المصنف
 بما ذكره (قوله خرج النحول) أي في قسمة الارز الجراء

(والعس) بفتح أوليه
 ولا يدخل في قسمة غيرههما
 فكاف التسمية جسد
 لا فائدة عدم انحصار الأفراد
 الذهبية لا الخرجية فلا
 اعتراض عليه (قوله نصابه
 عشرة أوسق) بخلافه
 اعتبار القسمة الذي ادخله
 فيه أصله وأبقى بالنصف
 لان صالحه يجزى منه خمسة
 أوسق غالباً وقول أبي حامد
 قد يجزى من الارز الثلث
 فيعتبر بضعته في المجموع
 وأن كان ظاهر كلام الرافعي
 اعتاده واعتاده أيضاً ان
 الرفعة وغيره وكذا ضعف
 أيضاً نقل الماوردى عن
 أكثر أصحابنا عدم تأثير
 قسمة الارز الجراء حتى اذا
 بلغ بها خمسة أوسق وجبت
 زكاته واعتاده الاذرى
 وخرج بلا يؤى كل معقد
 يدخل قسمة في الحساب
 لانه يؤى كل معقد وتحتجته
 نادرة كتحقيق الحنفية
 ولا تدخل قسمة بالاقبال
 السفلى في الحساب نصابه
 عشرة على ما اعتمدنا لكان
 استغربه في المجموع ثم
 رجع النحول واعتمده
 الاذرى وغيره (ولا يكمل
 جفجف جفجف) اجماعاً في
 التمر والبيب وقباصا

في نحو البر والشعير (ويضم النوع إلى النوع) كسمر عقل وربي ووعمرى وشاى لاتحاد الاسم ودرأت البنخن نو عمر، البر ذو صرخ
 في أنه يضم إليها لكنه مشكل لاختلافها صورو نو، نو وطبعاً وطبعاً واعم الاختلاف في هذا الاربعة تتعذر الوبعة اتفاقاً أخذنا من اختلاف
 الاتنى في السلف للفصل كل ا منهم على نو عمر، البر تسلاى البنخن في أكثر تلك الاوصاف (٢٤٩) وراؤنا ان الماش نو عمر الجلبان

(٣٣ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) (الى) ثم وزرع عام (آخر) في اكمل الاصاب ولو فرض
اما لا غير العام الثاني قبل جدا الاول اجماعا (ويفهم من العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه باختلاف نوعه او به الجريان العادة
الالهية ان ادراك الثمار ولو في الخلة الواحدة لا يكون في زمن واحد اذ لا زمن التفكه فلو اعتبره النساء في الادراك تغضروا وجوب الزكاة

فان اعتبر وقوع القطع في العام الواحد اجماعا على ما ذكر وهو اربعة اشهر على في الكفاية عن الاعجاب بان الالهة بان ما بين اطلاع الخلفة
الى بدو صلاحها وتبين ادراكها (٢٠٠) ذلك ان ردد المتعدد اثناعشر شهرا نظريا ما يأتي (وقيل ان اطلع اثنائي بعد جداد الاول)

فان اعتبر وقوع القطع في العام (الح) فالعبر في اتحاد العام بوقوع القطع فيه قال هر والمحدثان العبر في
اتحاد العام بوقوع الاطلاع فيه سم وكذا اعتد النهاية والمغني وشرح بافضل عبارة الاولين والعبرة في
الضم هنا بطلانها في عام واحد كما شرح به ابن القري في شرح ارشاد موهب المتعدد في ضم طلع نخلة الى
الآخر ان طلع الثاني قبل جذاذ الاول وكذا بعد في عام واحد اه وفي الكردي على بافضل وكذلك
الاياب والامداد واعتد شيع الاسلام في الاسي والخطب الشريبي والجلد الرمي وعبرهم وحزم شيخ
الاسلام من مذهبهم العبرة بقطع الثمر من لا باطلاد هما وهو ظاهر الخلف في فتح الجواد وهو وجيه اه
(قوله بان المعتد بالح) اعتد النهاية والمغني وشرح بافضل ايضا (قوله انظرا) براماني (أي في الزرعين كردي
تجول) بفتح الجيم (أي قوله قبل في النهاية والمغني (قوله يحمل في العام من الزرع) أي بان فصل الحمل
الثاني عن الحمل الاول والمأخوذ من متابعه حيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول نحو يومين أو ثلاثة ثم
يتلاحق به في الكبر فكما حل واحد عرش (قوله مرين) أي أو أكثر كإثبات في الزرع نوعا من الكرم
المعروف فيه أنه يمر في كل عام مرات (قوله بل الجلات كثيرة عابدين) أي فلا يصح أحد هذا لا سخر نهاية
ومغني (قوله ان كن كل الح) الاولى ان كان الثاني بعد جداد الاول الح (قوله وراد الح) حاصلة ان الثاني
المتعدد باله لب وقد يصح من هذا الردان الراد لا يفتح اليراد (قوله وان صرح ما قاله من التحكم) اعتد هذا
الحكم اليها يتوالمغني وشرح المنهج ايضا (قوله و) أي التل (قوله وقد يقال) أي جعابين القولين
(قوله وان استخلفا) أي القولين المتروا واجب الح في النهاية والمغني الاقوله وعن الجداد (قوله وان استخلفا)
الح) عبارة النهاية والمغني والمستخلص من أصل كذوة سبلت من رادة في عام يضم الى الاصل بخلاف نظيره
من الكرم والنخل لانهم جارا دان للتأيد فجعل كل حل كثيرة عام بخلاف النرة ونحوها فالحق الحارح منها
ثان بالامبالا كزرع فجعل اذناك بعضه اه قال عرش قوله هر بعضه الى الاصل ظاهره وان طالت
المدة ولم يقع حصادها في عام ويمكن وجهه بانه لا يمكن مستخلفا من الاصل نزل منزلة أصله اه (قوله)
أو استخلفا زرع الح) ولو توصل بالزرع عا دة بان امتد شهر أو شهرين من متلاحقا عا دة فذلك زرع واحد وان
لم يقع حصاد في سنة واحدة فيضم بعضه الى بعض وأما ان تفصل بين البذر بان اختلاف أوقاته عا دة فانه يضم
ايضا بعضه الى بعض لكن بشرط وقوع الحصاد في عام واحد أي في اثني عشر شهرا عريسة سواء أوقع
الزرع ان في سنة واحدة لا كردي على بافضل وبعثن نهاية ومغني وفي سم بعد كرمته عن الروض
ما صرّفه أصبر بربان ما توصل زرع واحد وان لم يقع زرع في سنة واحدة بخلاف اطلاق المصنف والشارح
اه (قوله وفارق الح) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفا الح لا باعتبار زرع العام المقاب اذ ليس ذلك
نظير لما ذكر سم وصنيع ما رعن النهاية والمغني صرح بجهان ما قول المتن (دفع حصاد جمالح)
والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر في اتحاد العام بوقوع الاطلاع أي عند النهاية والمغني ان نحو النخل مجرد
الاطلاع لا يتوالمغني بساتر أو اعتد بخلاف الزرع فانه لا يتغير بمجرد ذلك وانما الاعتد منه للا كمين
الجنينة فاعتبر حصاده عرش (قوله ولا عبرة بانء الزرع) أي فيض ان اذا وقع حصادها في سنة وان
(قوله فاعتبر وقوع القطع في العام الواحد اجماعا على) فالعبر في اتحاد العام بوقوع القطع فيه قال هر
والمتحدثان العبر في اتحاد العام بوقوع الاطلاع فيه سم وكذا اعتد النهاية والمغني وشرح بافضل عبارة الاولين والعبرة في
الضم هنا بطلانها في عام واحد كما شرح به ابن القري في شرح ارشاد موهب المتعدد في ضم طلع نخلة الى
الآخر ان طلع الثاني قبل جذاذ الاول وكذا بعد في عام واحد اه وفي الكردي على بافضل وكذلك
الاياب والامداد واعتد شيع الاسلام في الاسي والخطب الشريبي والجلد الرمي وعبرهم وحزم شيخ
الاسلام من مذهبهم العبرة بقطع الثمر من لا باطلاد هما وهو ظاهر الخلف في فتح الجواد وهو وجيه اه
(قوله بان المعتد بالح) اعتد النهاية والمغني وشرح بافضل ايضا (قوله انظرا) براماني (أي في الزرعين كردي
تجول) بفتح الجيم (أي قوله قبل في النهاية والمغني (قوله يحمل في العام من الزرع) أي بان فصل الحمل
الثاني عن الحمل الاول والمأخوذ من متابعه حيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول نحو يومين أو ثلاثة ثم
يتلاحق به في الكبر فكما حل واحد عرش (قوله مرين) أي أو أكثر كإثبات في الزرع نوعا من الكرم
المعروف فيه أنه يمر في كل عام مرات (قوله بل الجلات كثيرة عابدين) أي فلا يصح أحد هذا لا سخر نهاية
ومغني (قوله ان كن كل الح) الاولى ان كان الثاني بعد جداد الاول الح (قوله وراد الح) حاصلة ان الثاني
المتعدد باله لب وقد يصح من هذا الردان الراد لا يفتح اليراد (قوله وان صرح ما قاله من التحكم) اعتد هذا
الحكم اليها يتوالمغني وشرح المنهج ايضا (قوله و) أي التل (قوله وقد يقال) أي جعابين القولين
(قوله وان استخلفا) أي القولين المتروا واجب الح في النهاية والمغني الاقوله وعن الجداد (قوله وان استخلفا)
الح) عبارة النهاية والمغني والمستخلص من أصل كذوة سبلت من رادة في عام يضم الى الاصل بخلاف نظيره
من الكرم والنخل لانهم جارا دان للتأيد فجعل كل حل كثيرة عام بخلاف النرة ونحوها فالحق الحارح منها
ثان بالامبالا كزرع فجعل اذناك بعضه اه قال عرش قوله هر بعضه الى الاصل ظاهره وان طالت
المدة ولم يقع حصادها في عام ويمكن وجهه بانه لا يمكن مستخلفا من الاصل نزل منزلة أصله اه (قوله)
أو استخلفا زرع الح) ولو توصل بالزرع عا دة بان امتد شهر أو شهرين من متلاحقا عا دة فذلك زرع واحد وان
لم يقع حصاد في سنة واحدة فيضم بعضه الى بعض وأما ان تفصل بين البذر بان اختلاف أوقاته عا دة فانه يضم
ايضا بعضه الى بعض لكن بشرط وقوع الحصاد في عام واحد أي في اثني عشر شهرا عريسة سواء أوقع
الزرع ان في سنة واحدة لا كردي على بافضل وبعثن نهاية ومغني وفي سم بعد كرمته عن الروض
ما صرّفه أصبر بربان ما توصل زرع واحد وان لم يقع زرع في سنة واحدة بخلاف اطلاق المصنف والشارح
اه (قوله وفارق الح) لعل الفرق باعتبار قوله وان استخلفا الح لا باعتبار زرع العام المقاب اذ ليس ذلك
نظير لما ذكر سم وصنيع ما رعن النهاية والمغني صرح بجهان ما قول المتن (دفع حصاد جمالح)
والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر في اتحاد العام بوقوع الاطلاع أي عند النهاية والمغني ان نحو النخل مجرد
الاطلاع لا يتوالمغني بساتر أو اعتد بخلاف الزرع فانه لا يتغير بمجرد ذلك وانما الاعتد منه للا كمين
الجنينة فاعتبر حصاده عرش (قوله ولا عبرة بانء الزرع) أي فيض ان اذا وقع حصادها في سنة وان

للتأيد فكان ذلك كزرع واحد فجعل اذناك بعضه (والاظهر اعتبار وقوع حصاد جمالح سنة) بان يكون بن حصاده
الاول والثاني دون اثني عشر شهرا حتى يتوالمغني بانء الزرع لان الحصاد هو المقصود عند من يقرر الوجوب

بفتح الجيم وكسرها واعلم
الذال واهما لها أي قطعه
(لم يصح) حدوده بعد اصرام
الاول فاشبه بمر العام الثاني
ولو اطلع الثاني قبل بد صلاح
الاول ضم اليه جومات
قصة كلامه أنه لو تصور
نخل أو كرم يعمل في العام
مرتين ضم أحدهما الى
الآخر وليس كذلك بل
اجلان كثيرة علمين ان كان
كل بعد جداد الاول
وقتهما يتسبه و يردا راد
وان صرح ما قاله من الحكم
بان كلامه حوى على الغلب
امداد فلا راد عليه هذه
الصورة والنادرة وان تقبل
ثقت كثرته في مشارق
الحشوب لمذا اعتراض من
عبر الاستدلال وقد يقال ان
أريد ان العارحون بعد
جداذهم يختلف في آخر
فهو الحال عا دة لانهم تتبع
بعضه أو أنه يخرج بحسب
ذلك العارحين عارحين
آخر فيقبل جداد ذلك و
بعده فهو موجود شاهد
في بعض النواحي (ورزعا
العام بضعان) وان استخلفا
من أصل أو استخلفا زرع
وجدادا كالنرة زرع
ر د عا دة بغيره بغيره
ما مرأت على العنب والنخل
لا يضمنان بان هذين رادان
للدوام فكان كل حل كثيرة
عام بخلاف الزرع يراد

ولأنه الاستنباط في ذلك
وأطال بما لا يحصى ويكفي
عنه وعن الجدل في البحر
زمان أكثر مما يمكن العمل
ويصدق للمالاة أن يفرغ
عامين ويحفظ ندرها
رواجب ما شرب بالمطر
والماء المنصب اليه من نهر
أو جبل أو عين أو النخيل أو
البرذ (أو شرب) (عروقه)
به وهو يصح أي أو شرب
بهر (لقر به من الماء)
ويسمى البعل (من غمر
وروع العشر) واجب
(ماتسقى) من غير أن يشرب
(يشرب) يشرب غيره أو بقره
يسمى بالذكر ناضجاً والآخر
ناضجاً وكل منهما سائناً (أو
دولاب) يضم أوله وقد يفتح
وهو ما يدبره الجسوان أو
ناعور يدبرها البه نفسه
أو بدلو (أو جملاً شتره)
شراء بعضها أو فاسداً أو غصباً
أو استأجره أو جوب ضمناً
أو وهبه للعظم النتمن ماه
أو لي أو برد لها في الملت
موصولة (أي العشر
للأخبار العصبية العريضة
في ذلك ومن ثم يحكى فيه
الاجتماع والمضى فيه بقره
المؤنة وخففها كما في السائمة
والمالوة وانظر للوجوب
وعنده فإن قلت لم تؤمر
كثرة الماء في ساقط الوصوب
من أمه هنا فإنه ثم قلت
لأن القصد بابتناء الحيوان
نماؤه

لم يقع الزعان في سنة سابقة وتسمى (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي في الأظهر المذكور عبارة النهاية وانما
وجسه ما فيه عشرة أقوال يصحها ذكره المصنفون لاعتدال أكثر من وهو المقتضى أن لا يسوى له نقل
باطل بطول القول بتصفه (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي في الأظهر المذكور عبارة النهاية وانما
منه سبعة بحسب ما يثبت ذلك لا يقدح في نقل الشجر لأن من حفظ جعته على من لم يحفظ اه (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي في الأظهر المذكور عبارة النهاية وانما
الح) أي على الأصل في الزرع عبارة النهاية وانما أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
أي شربها (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
والغنى (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
الح) ولا تصح في غير ما ذكرناه كذا لغز السنة الأولى بخلاف غير هاتين (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
منقطعاً لنهاية عرضة لفسادها بغيره وبما في الشرح مثله (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
من النهر وإن احتاجت لثمة نهاية (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
عروقه (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
كما يصدق قوله راع الأسنوى في ذلك (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
الماء مفعول شرب وعروقه (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
ويسمى (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
الماء من جملة الماء في النهاية والغنى (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
الماء من جملة الماء في النهاية والغنى (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
إدارة كأن يجمع الماء فيروا ويعلق في جوفه وجلد ويؤميه إلى الزرع فيسقى به شجرتنا ويحسرى (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
سائنة) بسبب مهمة وفوت وشدة من تحتها بغيره وبما في الشرح مثله (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
الذقات التي يسقى عليها يحسرى (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
دولاب (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
عش وأجيب بأنه لا يمكن يحتاج إلى إصلاح إلا أنه إذا تكسرت كان فيمنه من نصيبه (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
يتأمل فيه لأن يقال غاية الأمر فساد الأجزاء فلم يخرج الماء من كونه بعوض سم (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
معطوف على قول المصنف يضم (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
لماء الشراء العصب (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
الغنى الأول قرعة ما مقصودة على أنها موصولة لعمدة أسماء الماء المعروف فاعلم على التقدير الأول ثم
الثلث والبرذ خلافاً لعمدة وقول الأسنوى ويتم على الأول الماء الغضبي من أذا يصع شراؤه أنت وتود
يقال الماء الغضبي داخل على التقديرين أن يصدرة الشراء الصادقة بالعصب والفاقد خارج على كلهما
أن أن يدققه وهو العصب فما لحظ الأسنوى في التخصيص وقد يقال لعل لحظه أن الماء أطلق لا يطلق
شراء على الغضبي (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
الاجتماع (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
النضج (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
ضم ما حصل حصاده في سنة واحدة اه وفيه تصريح بما هو الأصل في زرع واحد وإن لم يقع حصاده في سنة
واحدة بخلاف إطلاق المصنف والشارح (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
ساقية أو دولاب أو غير ذلك (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
الماء من كونه بعوض (قوله راع الأسنوى في ذلك) أي على ما اختاره من اعتبار القطع دون الإطلاق خلافاً لنهاية
مشروعة لأن كل ذلك دفع لفساد الفراء مثلاً والحاجة إلى الثمر والزرع أشد من ذلك ضروري لا يمكن
الاستغناء عنه فشرع بغيره كأنه مطلقاً لاختلاف الحيوان والحاصل أن الثمر والزرع من الأقوال التي لا يقوم
البدن بدونها فوجب تركها مطلقاً وإن اختلفت قدس الواجب بخلاف الحيوان فإن الحاجة إلى البسملون

لأنه ينظر الواجب فيه بالحاصل منه كغير قبيل الباب ومن الحب والثمرية فينظر إليها مطلقاً أو بجوار التفاوت بحسب المؤنة وعندها ينظر
إلى أنه هو ما سألوه في تكثيره وتقليل بحسب (٢٥٢) ذلك فتأمل وللحق في افتاء طويل في المسئلة بما عيون أو يد يمكنه حاصلة المسئلة

والزرع من الأقوات التي لا يقوم البدن بدونها فوجب ركازها مطلقاً وإن اختلف قدر الواجب بخلاف
الحيوان فإن الحاجة إليه بدون الحاجة إلى ما لم تتعلق به الركعة مطلقاً سم وإذا شربى وبان شتان
العلف كركوة المؤنة بخلاف المياه من شأنه خفة المؤنة بل الإباحة اه (قوله فطر الهيا) إلى أي - ين (قوله
لواجب) أي لو جوب (قوله ومن الحب الخ) معطوف على إباحته الخ الحب والنشر (قوله مطلقاً)
أي كركوة المؤنة أولاً (قوله بحسب المؤنة الخ) الاتساع عليه بحسب كركوة المؤنة (قوله نظر إلى أنه) أي
لواجب كركوى (قوله في المسئلة الخ) أي من الزرع والنشر (قوله بمشترى فاسداً) كذا في أصله بخط طبرج
الله تعالى فهو موقوفة معل مطلق أي شراء فاسداً بصري (قوله للقرار) أي لعل الماء وحده كركوى (قوله
مثلاً) أي أو بصري (قوله مطلقاً) أي في السنة الأولى وما بعدها كركوى (قوله في كل زريعة) أي فيما
يحتاج إليه كل زرع مخصوص ومن وقت زرعها إلى وقت أدراكه وهذا التفسير مع ظهوره في النظم وفي
الخراج يعني عفاي البصري مما صوره في كل زريعة كذا في أصله بخط طبرج جملة الله تعالى ولعل جملة إذا
اكتفت الزريعة بسبقه واحدة فلو صير بسبقه لزرعية لكان أنسب اه (قوله بخلاف شرائه) أي
للماء وحده (مطلقاً) أي بدون الوقت بعدة كسنة (قوله أومع القرار) في مالوا - ترى القرار وحده شراء
صحيحاً فالظاهر أن ماسق به في العشر مطلة فإياه لا مؤنة حذفت مقابلته الماء أسلاً فلما جرح برأ بتمامه
عن سم أنقا وهو مرجع فيما قلت (قوله وفرضت جهة) أي الشراء مطلقاً أومع القرار (قوله وما فصله في
الصحيح) وهو قوله فان ماسق به أو الخ كركوى (قوله أنه حسب الخ) بيان لكلامهم (قوله في سنة الشراء
الخ) تفسير لقوله مطلقاً (قوله قال) أي الباقي (قوله لم يملك الماء) أي لا يكون ملكاً لا بدليل يصير مباحاً
(قوله في تلك العيون الخ) أي في المسئلة من الزرع والثمار (قوله مطلقاً) أي من الفصل الذي تضمنه
الحاصل المذكور (قوله ولك أن تقول الخ) أي مناقضة القضية قول الباقي كركوى (قوله هذا الخ) أي
القضية المذكورة (قوله أرضين) بفتح النون (قوله ظاهر الخ) حيران (قوله لكن قال الأذري الخ) منع
للمناقضة المذكورة في باب المغالوب وهو وجوب العشر في أدوية مكة كركوى (قوله على أن مباحها) أي
بمكة أي مباح عرش (قوله كائناً) أي في أحياء الموات كركوى (قوله وعليه) أي ماله الأذري (قوله لأن ماء
عبره من مباح الخ) قد يقال هو وأن كان مباحاً لأنه لم يحصل الإيؤنة ولا أثر لمجرد الإباحة التي لم تدفع المؤنة فإخ
أن الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء أي ولو لمع القرار فإن كان القرار أي وحده
فالمعشر العشر لأنه جيتد كالسقي بالفتوات فلتأمل سم وفي الكردى على ما فصل مناصه وبه سم في
حواشي التحفة في حصول المباح بكمه وجوب نصف العشر لكن نقل عن الجبلي أن ما أخذه السلطان أو
حافظ النهر لا يعنى العشر وهذا إن لم يكن مسترداً ممن أخذه فظاهر أنه مثله فخره اه أقول تقدم من عشم
أن ما أخذه للتكامل على نحو الجواز من نحو التزيم من اللزاهم على رعى الدواب فيها فهو نظير ما جرد لا عن من
الاسامة اه وقضية أن ما يؤخذ ظلماً على الماء لا يعنى العشر مطلقاً (قوله وكذا السواقي) إلى قوله فتعبره
في الخ في كذا في النهاية الأقوال الغلبة على الضعيف (قوله وكذا السواقي الخ) الفتاوى إلا ما لم تصل بعضها
الحاجة إليها في تتعلق به الخ كالمطلقاً (قوله لأنه) أي يقال قصد من أنظر والحب ليس إلا لكونه يؤكل
والحيوان كذلك قال تعالى في الامتنان والأنعام ومنها ما يكون بنفسه مقصوداً أيضاً (قوله أن ما يعينونها
مباح) قد يقال هو وأن كان مباحاً لأنه لم يحصل الإيؤنة ولا أثر لمجرد الإباحة التي لم تدفع المؤنة فإخ
الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء فإن كان القرار فالمعشر لأنه جيتد كالسقي
بالفتوات فلتأمل (قوله وكذا السواقي الخ) ما سبقتها للفتوات

بمشتري فاسداً للقرار أومع
الماء أو السقاء وحده أو
بمقصوب مثلاً في نصف
العشر مطلقاً لأنه مضمون
عليه وكذا إذا توجه البيع
إلى الماء وحده في كل زريعة
وإن فرضت جهة بخلاف
شرائه مطلقاً أومع القرار
وفرضت جهة فان ماسق به
أو ألقه نصف المؤنة
بخلاف المسئلة به بعد فان
فيه العشر لأن الثمن إنما
يقابل الأول دون ما بعده
فلا مؤنة في مقابلته اه وما
فصله في الصحيح في نظر
ظاهر والذي يتبعه وجوب
النصف فيه مطلقاً كما هو
ظاهر كلامهم أنه حيث
ملك المؤنة لم يلزمه سوى
النصف في سنة الشراء وما
بعدها ولا تسليم أن الثمن
مقابل الأول ما فقط بل لكل
ما حصل منه فالوإذا لم يملك
يحمل النبيع لم يملك الماء
فيجب العشر مطلقاً اه
وقضية وجوب العشر في
تلك العيون مطلقاً لها
تخرج من جبال غير مملوكة
وأصل منبها الذي يتغير
منعالماء غير ملوك ولا
معروف ولك أن تقول هذا
وإن كان هو القياس الآن
قولهم لو وجد ثمنه راسق
أرضين لجاء ولم يعرف
أنه محرق أو مخوف بنفسه

حكم لهم بملكه ظاهر في ملكه تلك العيون ومن ثم أجزم أهل الحجاز قد عاينوا على أن مباحها مملوكة لأهلها لكن قال بعض
الأذري كائناً في حمل قولهم ما جعل أهله ملك الأذى الدليل أن كان منبهم من ملوك لهم بخلاف ما عاينوا ويخبر من نهر عام كدجلة فإنه
يأتي على إباحته اه وعاد فيجب في أدوية مكة العشر لأن مباح لان جميع منابعها في سواقيها (والفتوات) وكذا السواقي المحفورة

من النهر العظيم (كما ظهر على الصبح) في المسقي بها العشرة لانه لا كافية بمقابلة الماء منفـ بل في عمارة الأرض أو العمار أو النهر وأحيانها
أو تبتها لن يجري الماء فيها بطبيعة الأرض بخلاف المسقي بنحو الناضع فان الكافية بمقابلة الماء نفسه (و في ما فيهما) أي النوعين
(سواء) أو جعل حاله كإياها (ثلاثة أو بأه) أي العشرة رعاية للجانين (فان غلب أحدهما (for) قول بغيره) تر جمعا للقلبة

(والاطهر) أنه (يقسم) كما
هو القياس فإن كان ثلثاه
بنحو مطر وثله بنحو نضج
وجب خمسة أسداس
العشر ثلثا العشر للثنتين
وثلث نصف العشر للثالث
وتعتبر القلبة على الضعيف
والنفس طع على الاظهر
(باعتبار عيش الزرع) أو
الشمر (ونعناه) أنه المتصور
بالسقي فاعتبرت مدته من
غير نظري الى مجرد الانفع
تصغيره بالنماء المراد به مدته
وجدا ولا (وقيل بعدد
السقيات) النافعة بقول
الخبراء فاذا كان من بذر
الى اذراكه ثمانية أشهر
فاحتاج في سنة أشهر زمن
النماء والربيع الى سقيتين
ففي بنحو مطر وفي شهرين
زمن الصيف الى ثلاث
سقيات فقسما بنحو نضج
فوجب على المهند ثلاثة
أرباع العشر وربع نصف
العشر فان احتاج في أربعة
أشهر لسقية بطر وأربعة
لسقيتين بنضج ووجب ثلاثة
أرباع العشر وكذلك جهل
المقدار من تقع كل باعتبار
البدنة أخذنا بالاستواء لثلا
يلزم التصريح ولو علم أن
أحدهما أكثر وجعل
عنه فالواجب ينقص من

بعض تحت الأرض والساقية هي المحفورة من النهر وجبه الأرض (قوله بل في عمارة الأرض الخ) عبارة
الغني لا منة القنوان انما تخرج لعمارة القنر بنوا لنهارا ينحصر لحياء الأرض فاذا بنيت وصل الماء
الى الزرع بطبيعة بعد أخرى اه (قوله وأحيانها) أي الأرض والعين والنهر : زيادة (قوله أو تبتها)
أي هذه الثلاث قد داما (قوله أي النوعين) أي كطر ونضج قول المتن (سواء) المراد لا استواء باعتبار عيش
الزرع ونعناه أخذنا بما في أن القلبة باعتبار ذلك سم (قوله كإياها) أي أنما يقوله وكذلك جهل المقدار الخ
(قوله الى مجرد الانفع) أي ولا الى عدد السقيات : أي (قوله المراد به مدته الخ) أي النماء (قوله النافعة)
الى قوله وبهذا فالمسقي الاقوله فان احتاج الى وكذا (قوله يقول الخبراء) ينبغي الاكتفاء في ذلك بإخبار
واحد أخذنا من لا كتفا عنهم في الخواص لا يفرجه عش (قوله فاذا كان) الى قوله بهذا النهاية
الاقوله ولانظر الى وبقسم (قوله فاذا كان الخ) أي عيش الزرع ومدته (قوله فقسما) أي الثلاث سقيات
فانه مبرم مقول مطلق جدي (قوله وكذلك جهل المقدار الخ) ويظهر أنه يعمل بما كان في نفس الامر
عند زوال الجاهل بصري أي أخذنا من قول الشارح الا في أن يعرف الحال (قوله أخذنا بالأمور الخ)
وقيل وجب نصف العشر لان الاصل براءة اللقمة من الزيادة على ما يحل ويغني وفي بعض النسخ بالاستواء
(قوله ولو علم أن أحدهما أكثر الخ) تبس تخفى شرح الروض فانه يتكفى في هذا الصور ما ذكره الشارح
فما كان الماء ردي وادق وقد سوى الرافعي في الحكم بين هذه الصور والتي قبلها كقوله عنيف الخادم
وكذا سوي بينهما في الجواهر نقلنا من ابن سريج والجوهر ثم حكى مقالة الماوردي عنه فينبغي أن يكون المهند
فيها التسوية لما ذكره بصري أقول وفي النهاية والقنن وشرح المنهجي مثل ما في الشرع الا أنه زاد الثاني
ذكره الماوردي اه والاول قاله الماوردي وهو ظاهر اه بعد اتفاق هذه الشرع على اعتماد ما في
شرح الروض لا يجوز لنا اعتماد خلافه بعلمنا انفراد السيد البصري بترجمه (قوله فيؤخذ القين الخ) قال
سم انظر ما في القين الذي يأخذ وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه انتهى والظاهر
أن المراد بالقين ما يغلب على القنان أن الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك في ما زاد على ما يغلب على
طنه أنه الواجب صحح لان الاصل عدم الوجوب عش وقوله وان تصرف المالك في ما زاد على ما يغلب على
والنهاية الى أن يعرف الحال وقول الغني ووقف الباقي الى البيان وعقب الغني كلام عش بماضيه وفي
الرشدي ما مضى قوله فيؤخذ القين أي ووقف الباقي كما في شرح الروض ومعنى أخذ القين أن يعتبر بكل
من المقدور من يؤخذ الاقل منها هكذا ظهر فليراجع انتهى ولعلنا أنه سقى ستة أشهر بأحدهما
وشهرين بالأخر وجعل عين الاكثر فلو خرج ذلك الزرع ثمانين أربابا لافعلى تقدير أن الاكثر هو الذي
عمد المصمم بكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وذلك سبعة أرباب وعلى تقدير العكس
يكون الواجب ثلاثة أرباع نصف العشر وربع العشر وذلك خمسة أرباب فاليقين انواج خمسة أرباب
ووقف أربابان الى علم الحال فان أراد اربعة اللقمة اخرجهما اه (قوله ولانظر الخ) عبارة الغني وسواء في
جميع ما ذكر في السقي بماء من أنشاء الزرع على قدر السقي بماء أم أنشاء فاعدا السقي بأحدهما عرض
السقي بالأخر وقيل في الحال الثاني يستحب حكما مقصده اه (قوله وان اختلف الواجب) أي وهو
العشر في الاول ونضج في الثاني نهاية (قوله وجمدا) أي بقوله وبضم المسقي الخ (قوله يعلم أن له الخ)

(قوله في المتن سواء) المراد لا الاستواء باعتبار عيش الزرع ونعناه أخذنا بما في أن القلبة باعتبار ذلك

العشر و قد على نصفه فيؤخذ القين أن يعرف الحال ولا فرق في كماله ما ذكر من أن بقصد أسقي بماء عرض خلافه لأن أو انضج المسقي
بنحو مطر الى المسقي بنحو نضج في كمال النصاب وان اختلف الواجب هو الاستتزام لاختلاف الأرض غالبها علم أن من له أرض في حال متفرقة
ولم يقصص النصاب الامن بنحو عمارته وكأنه ويظهر انه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له التصرف فيه وان ظن يصرفه مجاز وعاء أو
مزرعة ويقتصد ما صنع الاول فاذا تم النصاب

الامر كذلك والمسألة مصرح بها في الروايات وغيرها بصري **(قوله)** بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة أي ويجب على نحو المشتري رده ان كان باء او بئله ان كان تافها عش **(قوله)** وصدق الى الترتيب النهاية وانغنى **(قوله)** وصدق المالك في كونه مستقيا (الخ) اطاعا وصدق المالك وان اتمهم أن قرأت الاحوال قد تقطع بكذبه كزار ع فلا ذل لامة فها ولا فيما ربه منها يحمل السبق منه بنحو ما فعل كل منهم عول على غير ذلك كره قد صدحوا بانه لو قال المالك ذلك بحر وقع في الجرح ولعلنا أنه لم يقع في الجرح من حيث يبال بكلامه بصري عبارة الشارح في زكاة المالك معتمدا على المالك التاج بعد الحول أو غير ذلك من مسقطات الزكاة وخالفه الساعي واحتل قول كل صدق المالك الخ وقوله واحتل قول كل هريخ فماتنا وكله لم يخصه **(قوله)** فجار أي من الثمر ولزوع **(قوله)** ولو في البعز أي قوله تعري النهاية والمعنى الاقوله قال لا ولا بشرط **(قوله)** ولو في البعز (الخ) وان قل كنية عش وباعش وذكرى على بافضل **(قوله)** طاه أي بدو الصلاح ثمانية أي بدو الصلاح أي في البيع أي في باب الاموال والثمار معنى قول المتن (واشتددا الحبال) أي وحدث اشتددا لمحب فبني في معتنى على المالك الاكل والتصرف حيث ذنبني اجتناب الغريبتك ونحو من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع انتهى مرة اه عش ومنسل الزرع فها ذكر الثمر كيانا في الشرح **(قوله)** قال أمه أي قبل المنهاج وهو المهر **(قوله)** فلو اشترى الخ ولو اشترى بخلاف ثمرها بشرط الخيار بقيد الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك وهو البائع ان كان الخيار له أو المشتري ان كان له وان لم يبق الملك له بان أمضى البيع في الاولى وفسخ في الثانية ثم اذا لم يبق الملك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمر فجمع عليه من انتقلت البعز ان كان الخيار له فها الزكاة موقوفه ثبت له الملك وجبت الزكاة له وان اشترى الخ بغير ثمرها أو ثمرها قط كافر ومكاتب بقيد الصلاح في ملكه ثم ردها بغيره وقوله بعده كالة بعدد الصلاح لم تجب كالتها على أحد ما اشترى فلا له ليس أهلا للوجوب وما البائع فلا لم تكن في ملكه من الوجوب واشترى ما لم يبق في ملكه ثم ردها بغيره البائع فها التعلق كالة فها هو مكعب حدث بعده فلو أخرج الزكاة من الثمر فم ردها له الارش أو من غيرها فله الزكاة ولو ردها بغيره فها لا يسقط البائع حقه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع بقيد الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فاذا لم يرض البائع بالبقاء فله الفسخ لتصرفه من الثمر فها التصرف ولو رضى به وأبى المشتري لا القطع لم يكن للمشتري الفسخ لان البائع قد رضى بسقاط حقه والبائع الرجوع في الرضا بالبقاء لان رضاه عارة وإذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه فان أخذها الساعي من الثمر فجمع البائع على المشتري **(فرع)** قال الزكاة لو بدى الصلاح قبل القبض فها عجب حدث بيد البائع قبل القبض فينبغي ان يثبت الخيار فصار كالشرط في زمنه فينبغي أن يفسخ العقدان فلهما الشرط في زمن الخيار يلحق بالعقد شرع الرضا ومعنى زكاة النهاية والارجوع من انفساخ العقد عاذا ذكر والفرق بينهما ان الشرط في القبض على ما أوجده العقدان في حرم العقد بغيره انما الرجوع في العقد بخلاف انفساذه في الشراء لا ينفي الشرط اه **(قوله)** وذقه أي حذف المنهاج قول أمه المذكور **(قوله)** من حيث تعلية الخ أي تعليق المصنف للوجوب وبدو الصلاح كرهى **(قوله)** ومنه فها الحداد الخ أي كذا ليس وأجل غيرهما يحتاج الى مؤنة يتومنى **(قوله)** من خالصه الخ فلو اخرج آخر جهها من مال الزكاة وتعدت استرداده من أخذها من قديمها فونه ورجع في مقدار غلبه طنه عش **(قوله)** لا يجب الاخراج الا بعد التصفي الخ أي الا لا رزوا العلى فانه يؤخذوا بهما في فخرهما كما مر معنى ونهاية أي ويجوز انما اجتمعا لصان القسم عش **(قوله)** فها يجب أي لا رديا ولا مع طول الزمن ولا مع مضرة أصله او خوف عليه **(قوله)** بل لا يجزئ قبلهما فلو أخرج في الحال لم يطب والعيب مما ينظر **(قوله)** مع وجوبه لا يجب الاخراج الا بعد التصفي الخ وحمل ما قرئ في رزوا العلى اماهما فيؤخذ

بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعذر رده له بان لزوم الزكاة فيه ويصدق المالك في كونه مستقيا اذا وصف بندا ان اتمهم (الخ) كالة فها مر (بداصلاح الثمر) ولو في البعز وبأن ضا طفي البيع لانه حيث ذنره كالة وقوله بل أو صرحم (واشتددا الحب) ولو في البعز أيضا لانه حيث ذنرت وقوله بل كالة أصله فلو اشترى أو ورث بخلافه ثم روى الصلاح عنده فالزكاة على ملاه من انتقل الملك عنه لان السبب انما يوجد في ملكه وحده فله السلب منه من حيث تعليقه الوجوب بعينه كره ولا يشترط تمام الصلاح والاستداد ومونة نحو الحداد والتصفية والحداد والتصفية وسائر الزكوات من خالصها وكثير من جود ذلك من الثمر أو ما لم يمتزكون الباقى وهو خطأ عظيم ومع وجوبها عاذا ذكر لا يجب الاخراج الا بعد التصفي الخ لا فها قبا يجب بل لا يجزئ قبلهما

نعم يأتي في المحدث تفصيل في شرح قوله فهم ما يعين بحجى كاهنا قد تنسله فالمراد بالوجوب ذلك انعقد سيده وجوب الانخراج اذ اصابوا
 اوز سيداً وجهاً بمعنى فعلهم انما اعتدوا من اعطاء الملاك الذين تولىهم من ان كاهنا القدره سنبال اوز طبعاً عند الحصاد والجداد حرم وان قوله
 الزكاة لا يجوز اهلهم حسابها منها الا ان صق او جف وجسدوا واقباضه كاهنوا ظهر اثره (٢٥٥) بحسب صريحه بذلك مع زيادة فقال

ما حاسبه ان فرض ان
 الاخذ من اهل الزكاة
 فقد اخذ قبل بحله وهو
 تمام التصرف واخذه بعدها
 من غير اقباض المالكه
 او من غيرته لا يجوز
 وهذه امور لا بد من رعايه
 في معناه قد راعاها الناس
 على اخذ ذلك مع رعايه من
 الفساد وكبر من المتعبدين
 بروه أهل اوجد وسيد
 نبد العرواه الظهور اه
 واعترض بمبار واهل البيه
 ان الورد له امر الورد
 انها اذا نالت تلتقط
 السنبال فدل على ان هذه
 عادته من زمني سنبال
 الله على عيسى وانه لا فرق
 فيمن ان كوى ويغيره
 فوسعه في هذا الامر اذا
 جرى خلاف في مذهبنا
 المالك تتركه لخلان بلا
 حرص يأكلها فكيف
 يضاق بين هذا الذي اعتد
 من غير كبر في الاعصار
 والاصار اه وفيه ما فيه
 فالصواب ما قاله على ويزعم
 انما كل ما أعطوه على
 ائلقوه ولا يجز على ما
 عن العراقيين وغيرهم
 لانه يقتضي في الساقى مالا
 يتغير في غيره ونوعه
 ذكر من الحرمة باطلا فهم
 نديا طعام الفقراء يوم

أقرب غير ضروري لم يحزه ولو اخذ على موقعه وان جفوه ولم ينقص لفساد القبض كإخراجه من المأوى
 واختاره في الرخصة وهو المحدثون نقل المأوى من خلاصه رده حال كان اقباضه ان كان نالفا كما
 في الرخصة باب الغصب بها وبمعنى وكذا في الاسنى لا أنه اختار الرخصة عند التالف قال ع ش قوله
 مر وهو المحدث هذا بخلاف ما أخرج جاني تبته اؤيد هيمان المحدث في ثوابه فصفاه الاخذ في الحاصل
 منه قدر الزكاة والفرق ان الواجب هنا ليس كمن في ضمن الفرض من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور
 والمحدث فان الواجب به معمو جود فمما اخرج جفاه بتمهله اختطاط بالثواب والالتجاف من الخطأ من معرفة
 مقدارها فاذ صق وتبين انه قدر الواجب جزاؤه وان تلاهم اه وتقدم عن سم مثله (قوله نعم ان في
 المحدث تفصيل الخ) ذلك التخصيص مصرح بهدم اشتراط تجديدا لاقباض هناك فتنا في قوله هنا وحدودا
 اقباضه سم وقد يدفع المناقاة بحمل قوله هنا وحيدوا الخ على ما يشهد بتجديده بقرينة ما به بذكره
 المحلى المشتمل على ما صرحه (قوله نعم بحجى كاهنا) أي خلافا للاسنى والنهاية والمخفى كاهنا نفا (قوله
 بذلك) أي بدو الصلاح والاستعداد (قوله انعقاد سيده وجوب الانخراج الخ) عبارة عن رعايه انعقاد سب
 وجوب الانخراج الخ (قوله سنبال) أي بعد بدو انما احبها لم يشد وتلغ فيه فلاز كاهنه ولا
 يحرم الترف فيها باعش (قوله ادرك) أي كونه بقدر الامور كسرك الطاء (قوله حرم) نعم ان على
 زكاة ذلك ما عدا من احب المصنف او الترف الجاف بل وسيا في جواز النصرف في الترف بعد ان حصر
 والتعظيم بقوله باعش (قوله وجدوا الخ) يقتضي تعينوه لا يكتفي بالمال لا يكتفي ولا عند
 الاقباض الاول كما صرح به في الثاني قوله وان قوله ان كاهن قوله السابق نعم ان في المحدث الخ صريح في
 لاكتفائه بالثابت اياه او بعد نحو التصفية كاي علم راجعة عما سبأ في المحدث بصري وتقدم جواب الاشكال
 الاول والاشكال الثاني لقوله السابق الصريح في لاكتفائه بالثابت اياه قد عطف عليه بحسب ما بان بحمل
 التفصيل على المتقول فقط لا على ما يشهد ما عدا ذلك من لاكتفائه بالثابت اياه أيضا (قوله ذلك) أي
 بقوله انما اعتد من اعطاء الملاك الخ (قوله الا لاخذ) أي السنبال عند الحصاد (قوله بعد ما) أي
 بعد تصفية الحق (قوله وهذه امور) أي اقباض المالك وبتمهله التصفية (قوله واعترض) أي
 ما قاله المحلى (قوله على ان هذه) أي النطاق السنبال والتأنيث لرعايه الخبر (قوله وانه لا فرق فيه) أي في
 جواز النطاق السنبال (قوله واخرى خلاف الخ) أي كما في (قوله انتهى) أي كلام المحدث (قوله
 وفيه ما به) أي من كونه قول حله كونه واقعا قابل العمل على غير الزكوى (قوله فالصواب الخ)
 أي الا صواب الا لا اعتراض قوى جدا (قوله يلزمهم الخ) عطف على قوله حرم و (قوله انما جاز الخ)
 ما أعطوه أي مخرج في مقداره لعل عليه كاهن ع ش (قوله كلوا ائلقوه) أي انصبوا كاهن
 بعضهم انما كل (قوله على ما صرح) أي في التتمه الذي قبل قول المحدث انما جفاه من تبته (قوله
 لانه يقتضي الخ) قد عطف اطلاقه (قوله انه لا فرق الخ) اعتد الاسنى والنهاية والمخفى (قوله لما ذكر الخ)
 لعله بناء على انه قول (قوله يحجب الخ) لا يخفى ما فيه من البدو وكشف (قوله قال) أي الزكوى (قوله
 اوزادنا الخ) محمول على ما صرح به في آيات المعقضة امان من شروط وجوب انخراج الزكاة لان الزكاة لا
 واجمها في قسرها كاهن صرح مر (قوله نعم ان في المحدث تفصيل الخ) ذلك التفصيل مصرح بهدم
 اشتراط تجديدا لاقباض هنا فتنا في قوله هنا حدودا قد مضت امل (قوله يلزمه بدله) عبارة عن قبل ما
 قطع من غير ضروري وتزمه ثبات الواقعة على ما قلنا في الخ لا ب اه

الجداد والحصاد وجهاً خلاف من أوجب له وراد النهي عن الجداد لا يلزم من كرهه فأنهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما نهى عنه من الزكاة
 وغيره بحسب بيان الزكوى لما ذكر جواز النطاق السنبال بعد الحصاد قال ويحمل على ملاك كاهنه وأعلم انه كاهن اوز ان جوه جمعه على
 قول المحشى (قوله يلزمه بدله الخ) ليس هو جود في نسخ الشرح التي بأعيننا
 ما يحمل منه فكذلك يقال هنا

وأما قول شخنا الظاهر العموم وأن هذا القدر مغترفه وإن كان ظاهر المعنى ومن ثم حرمه في موضع آخر لكن الاوفق بكلامهم ما قدمته
أولاً ومن ثم خروج كانه باطلاقهم (٢٥١) المذكور في الجبيع اهلاً ترك الامتناع في رد بعين الجل في مثل هذا على ملا

الحاصل من التمر الواجب فليراجع (قوله الظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السبائل بعد الحصاد
ولا يحل على ما ذكره الزركشي سم (قوله قدمت الخ) وهو قوله فاعلم الخ ويجتمع ما نقله عن المجلسي
والسائل الواحد (قوله ومن ثم خروج الخ) عطف على قوله من الجرمة سم أي فروع فبما ذكر من
لزم الخ باطلاقهم ندب اطعام الفقراء يوم الحصاد (قوله ويراد الخ) أي النزاع (قوله بين فله الخ) أي
التصديق (قوله ولا ينافي ذلك) أي حمل الزركشي و(قوله الخ) أي ما ذكره الخ (قوله وبقي)
الى المتن ذكره عث عن الشارح وأقره (قوله وبقي الخ) عطف على قوله ولا ينافي الخ سم (قوله
وضعف ترك الخ) عطف على رد الخ (قوله وأحاديث الباكورة وأمر الشافعي الخ) أي الدالان على
جواز التصرف في الزكوى قبل إخراج زكاته قال الكردى الباكورة المرسلة الادخال من كل شيء اه (قوله
في منع بيع هذا) أي القول الرطب (قوله عليه بانه) أي المنع (قوله وكذا الخ) عطف على الاجماع (قوله
وعليه) أي جواز البيع (قوله كذلك) ما كدلة وله وكما الخ (قوله لا ينظر) ببناء المفعول و(قوله فيما
نحس الخ) وهو منع ما اعتد من اعطاء الملال الخ (قوله كلامهم) أي الاكثر من (قوله وان اعترض
بعوض ذلك) أي انه خلاف الاجماع الفعلي الخ (قوله اذا ذهب الخ) متعلق بقوله لا ينظر الخ فله عدم
النظر (قوله فاذا زادنا الشقة الخ) أي كاهي ظاهرة (قوله في التزام الخ) أي التزام مذهب الشافعي في منع
التصرف قبل خروج الزكاة (قوله ولا اعتبار الخ) يقع العين وسكون التاء العاشرة الشقوة أي لا تمنع شراء (قوله
كذلك باجدا الخ) وبه قال الامام والغزالي كباي واعلم أنه يكفي هنا تقليدا لا تخدق كل امرئ باب الشك
كردي و ما انتما من كاهي عرجا عا في أخذ الامام وانابه بخصوصه فالحق فيه من كل المالك بنفسه أو
اطعامه لعله واحداً أو لفقراء فلا بد من تقليد المالك أو بشا أو بضائع ما قاله الامام والغزالي ما تصرف
فيه المالك بحسب عليه كما يعلم مما يأتي بخلاف مذهب الامام أحمد (قوله فانه غير التصرف الخ) والمصرح به
في كتب الحنابلة أنه شرطه ان لا يجوز الربيع أو الثالث (قوله وكذا ما يده الخ) الذي رأته في كتب الحنابلة
أنه لا يجوز له أن يهدي شيئاً منه فتنبيه كردى على بافضل أو لا يحتمل أن يجوز الاهداء فيه خلاف عند
الحنابلة وأطعم الشارح على ما لم يطلع عليه المحشى الكردى من ترجيح جواز الاهداء عنده قول المتن (وسن
نخص التمر الخ) فضة صنيع شرح السبعة دخول انخرص والقنم من لا يحف ولسائل وليراجع سم وتقدم
عن عث وشخنا الجزم بذلك (قوله الذي يجب) الى المتن في الخاتمة والنهاية (قوله وما أطال ما وردى
الخ) أي ويبيعه لرواي قال وهذا في النخل أما الكرم فهم فيه كغيرهما بما يرمي ومغني (قوله واخبرهم الخ) بناء
المفعول عبارة النهاية والمغني قال السبكروعي في هذا ينبغي أن يعرف من خص أو ما يعرف أهل البصرة
يجري عليه حكمهم اه (قوله ونقل فيه الاجماع) فقال يحرم خصوصها بالاجماع نهاية مغني قول المتن (اذا بدا
صلاحه الخ) ويجوز خص السك اذا بدا صلاحه في نوع دون آخر في أقبس الوجوه مغني ونهايتو آخره سم
(قوله وأما قول شخنا الظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السبائل بعد الحصاد ولا يحل على ما ذكره
الزركشي (قوله ومن ثم خروج الخ) عطف على قوله من الجرمة (قوله وضعف ترك الخ) عطف على
رد (قوله في المتن ويسن خصوص التمر الخ) في البصرة
فان يضمن (أي الخلو) * بالصريح المالك التمر الجافو يقبل ذلك * فنافذ في كونه تصرفه
وبعد ان يضمن لم يملكه بغيره بمحضه اه فتقوله التمر الجافو قال في شرحه أي ان كان يحف وقوله بضمنه
بحف قال في شرحه ان كان يحف فان لم يحف أو ألقه قبل انخرص أو التضمين أو القول ضمنه طبا لا حافا
فيغرم القنم اه ولا يخفى أن هذا الصنيع الذي في شرحه قد يقتضي دخول انخرص والتضمين من لا
يحف فليشأ وليراجع وقوله فيغرم القنم وجهه انما يغرم المثل كما يعلم مما يأتي (قوله اذا بدا صلاحه

فيه) كذا وان كان من نخل البصرة وما أطال ما وردى من امثلهما ونقل فيه الاجماع لانهم لا يمنعون منتهزاً
فيخرجون أكثر مما عليهم والحق بهم من هو مثلهم في ذلك ردوه بانه طريقه ضعيفة تفرد بها (اذا بدا صلاحه)

أوصلاحيه بعضه (على ما لزمه) لا لأمر الصريح بذلك ومن ثم قيل وجوبه وعينه بعضهم على الأول إذا علم أن ما أتى به نص في الملاك بالبيع وغيره قبل الجفاف والخرص الخمين فهو هنا حرز ما يجي من الرطب والغلب إنما أو (٢٥٧) زبنيان يرى ما على كل شجرة ثم إن شاء

واعتدله ع (قوله) أوصلاحيه بعضه أي لوجه أخذ ما قاله في جوابه بدلا من جفت بستان أنه يجوز بيع الكل بشرط قطع ع (قوله) وعينه الخ أي وجوب الخرص على الأول أي على من الخرص (قوله) والخرص أي قوله وتضي فيه المثل في النهاية والغنى الأوله لكن بحث إلى بعد الخ (قوله) والخرص الخمين الخ عبارة الغنى والخرص لغا القول بالظن ومنه قوله تعالى قتل المرامن واصطلاحاً ما تقرر ووجهه الفرق بين المالك والمسلق اه (قوله) بان يرى غسل كل شجرة أي لا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتها بينه وبينه (قوله) بشرط الخ راجع لقوله وإن شاء الخ (قوله) لتعذر الخرز فيه أي لاستتار جبهه ولا يؤول كل غاليل بطاختلفا لثمة ثباته ومعنى قال ع (قوله) مر ولا يؤول كل غالبا الخ هذا دون ما قبله يشمل الشعير على المحصول الحكم إذا كان له لابلان يبق ما بقيت أحدهما فلا يجوز خوصه اه (قوله) فهو ضعف فيه تأمل فإن شدة الضرورة تبع الحرام المحض فخصنا عن المشرك بالاشتراك الغير الحقيق مع نيتنا خارج من كانه لاجمع (قوله) وإن نقل عن الأئمة الثلاث الخ تقدم من أحد ما وافقه بل ما هو أبلغ منه (قوله) قيل انه) ما فائدة زبانه (قوله) ويعدو الصلاح عطف على قوله بالتبر (قوله) قيله) الأولى حاقلة لأنه فاعل خرج بالتقدير العطف قال ع (قوله) ومنه أي ما قبل البادوا بلع الذي اعتيد به قبل ثلثه اه (قوله) لتعذر خوصه أي عدم انضباط المقدار لكثرة العاهات قبل بدونها يقول المتن (إدخال جميعه) أي جميع الثمر والغلبين يتبر (قوله) أوصفه أي لنصف العشر (قوله) عومهم أي كجباة وضيفانه (قوله) لكن يشهد الخ عبارة الغنى والثاني أنه يترك للمالك ثم يخله بأكله أهله واحتج به بقوله عليه الصلاة والسلام إذا خوصت فخذوا ودعوا للثلث فإن لم تدعوا للثلث فدعوا للربع أو لأكثره داود ويصحها بـ حسان ويختلف ذلك بكثرته وقلة وقامهم وأجاب الشافعي رضي الله تعالى عنه بجهده على أنه يترك ذلك لمن الزكاة لأن الخرص ليس بقرص فماله إذا لم يبق في قوله أخذوا ودعوا الإشارة إلى أن الخوص من الكل فخذوا بـ حسان الخرص ولو كرهه أهل ما يخص جعل الترك بعد الخرص المقضى لا يجب فكان الثمر وله قدر لا يصفقه الفقهاء ليقربهم اه (قوله) وجوابه الخ أي حل الأئمة ذلك الخبر بما عايناه الخ نهايه (قوله) من الزكاة أي أي لمن الأشجار بعضها من غير خوص نهايه (قوله) وفي تضعيف المتن أي بتعديده بالشهور ولا يظهر (قوله) مدرك هذا المقابل الأوفى لما بعده اسقاط لفظ مدرك (قوله) وهو) أي هذا المقابل وهو الاستثناء (قوله) واختاره الخ أي مطلق الاستثناء الذي تضمنه المقابل عبارة الكردى الضمير مرجع إلى المقابل بالمعنى الأعم وهو لا يدخل جميعه في الخرص سواء خوص ولم يدخل الجسم أو لم يخرص اه أي فلا ينافي قوله إلا في رؤي الخ (قوله) ومر الجواب الخ وهو أنه يجوز على ما ذكره كقوله قول المتن (وأنه يكفي خاوص) ولا يجوز زلعهما بعينه إلا بعد ثبوت مخرقته ولا يكفي مجرد قوله ع (قوله) واحد) أي قوله ولا يكفي في الغنى وإلى قوله وبحكمهما في النهاية (قوله) لأنه لا يكتفي بالخ (قوله) لا يكتفي في بيعه الله بن رواحة تناروا أول ما تقبيل الثمر معني وشرح المنهج (قوله) ولو اختلف خاوصان الخ يقي ما لو اختلف أكثر من اثنين وقيل ما في المبدأ أن يقدم الأكثر عددا ع (قوله) ولو فقد خاوص الخ عبارة النهاية والغنى فإن لم يبيع خاوصا لم يخرص أو لم يكن حاكم تحاكم إلى عدلين عالين بالخرص بخرص من الخ اه قال ع (قوله) قضيت أنه لا يكفي خوصه هو ولو احتاط للفقهاء وكان عارفا بالخرص وهو ظاهر لما به اه

أوصلاحيه بعضه) نعم إذا بدلا من نوع دون آخر في جواز خوص الكل وجهان في البحر والأجبع على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن لا يقاس بكافة ابن قاضي شهناج لشرح مر (قوله) لتعذر الخرز فيه) في تعذر في الشيعين نظر (قوله) وإن نقل عن الأئمة الثلاث الخ فإنه لا يوافقهم بل ما هو أبلغ منه

(٢٣٣ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) قبل بيعنا الخاوص ومر الجواب عن هذا الاستثناء (وأنه يكفي خاوص واحد) لأنه يكتفي ببيع واحد يقول نفسه فهو كالحاكم ولو اختلف خاوصان توقفنا حتى نعرف الأمر من جملة أو من غير ما هو فلو فسد خاوص من جهة الساعي

يحكم المال عدلين يقرمان علمو بضمائه كما يأتي ولا يكفي واحد احتياطي الحق الفقراء ولا ان الحكم هائل خلاف الاصل وفقاً للمالك
فحيث بعضهم احواء واحد ورد ذلك (٢٥٨) وبحكمهم مع التعيين الا في الغيد للتصرف في اموال الفقراء ولا استاذة قول الغزالي كاماله

(قوله حكم المال عدلين) كذا في الروض وغيره سم (قوله كما يأتي) أي تعييناً بصريحه في حق الفقير المالك
(قوله على خلاف الاصل) أي لأن الاصل فيه ان يكون من الفقراء من يملك المال فقط (قوله
ورد ذلك) أي بالتدليل الثاني (قوله وبحكمهم مع) متعلق بقوله الآتي في الروض (قوله ينفذ التصرف في الخ)
أي لاجلهم (قوله وحمل ما قالا آخرون الخ) يتأمل هذا الجمل مع قوله ما جاء في الروض من انه بعد
الحرص والتعيين يباح التصرف في الجميع كما سيأتي في انفسهم وبصري قول المتن (وشرطه الخ) أي ان لا يحرص
واحد كل واحد أو اثنين معاً (قوله العلم بالحرص) أي لانه اجتهاد والجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد
نهاية ومعنى (قوله بالاستفاضة) يظهر ان مثله اعلم من يعينهم اماماً أو نائبه بانه عالم بالحرص بصري قول
المتن العلم بالحرص أي الى الوجود وبمعنى وهذا أقدم مما عليه الشارع وان كان المال لواحد بصري
(قوله ما خرج ١٢) هلالاً ما دخل فيها سم قول المتن (وكذا الخ) يقول (وعلم من العدالة الاسلام والبلوغ
والعقل ولا بد ان يكون ناطقاً وبصري اذا حرص اخباره ولا يوافق في وصفه ما ذكره من غير قبول الخبر
نهاية (قوله ومراخ) أي في شرحه ويجب الا يغيب الفقراء قول المتن (وبصير الخ) أي في قول المتن (قوله ما
الخ لا على مقتضى الخ وان كان هو المتبادر لعدم الرابطة الا ان يجعل المتن (والبصير الخ) أي في قول المتن (قوله ما
بصري ويحوز ان يجعل المتن الخبر البصري والفرد لانه مقدم على ما (قوله ان يتلفا) الى قوله وباقى
والغنى والاولى افراد الغني باراجاعه الى الفقر الشامل للرطب والغنى كمال النهاية والغنى (قوله بغنى
من الخ) فان تلف يتقرر بان كان وضعه في غيره من زمله ضمن وانما ضمن في حالة عدم تصديره مع تقدم
التعيين لانه امر الزكاة على المساهلة لانه ما علقه ثبتت من غير اختيار المالك في قضاء الحق مشروط بإمكان
الاداء بها (قوله أي كل منهما) هلالاً في الهاء بالهمزة فلا اشكال في ذلك في افراد ضمنه بقرينة قوله
بغير جهل لان مرجع الاول يستدعي وهو الفقر والثاني غنى وهو الفقر والزم في حاجة الى التأويل
الذي ارنه كونه المبني على اتحاد المرجع في الموضوع فيرد الاشكال الجواب لبيان الحكمه الواضحة في تأويل
سم (قوله من الساعي) عبارة النهاية يتولى الغنى من الخواص أو من يقوم مقامه اه أي ومنه شره ع
ثم قال الغنى والغنى هو الساعي أو الامام اه وبعبارة شرح بافضل شرح الروض واذا حرص وأراد تفصل
الحق الى خدمة المالك فلا بد ان يكون مأذوناً له من الامام والساعي في التعيين اه (قوله او احرص) أي في الجنس
فيشمل الاثنين ولا يخالف ما قدمه في شرحه انه كما في عاوض من اشتراط تعدد الحكم (قوله نحو المالك) أي
من وليه أو وكيله أو شره (قوله كضمتك اياها) أي أي نصيب المسحقين من الرطب والغنى بكذا أعرا أو
زبدانها يقوم معنى (قوله أو خذنه بكذا) أي أو أقرضك نصيب المسحقين من الرطب والغنى بكذا أعرا أو
أو زبدانها يقوم معنى (قوله أو خذنه بكذا) أي أو أقرضك نصيب المسحقين من الرطب والغنى بكذا أعرا أو
عبر بالقول ويجري وقد يفيد ايضا قولها يتولى الغنى فان لم يفعله أو ضعه في حق الفقراء
بحاله اه ثم أتى بقول الغلباء مع شرحه يقول ذلك المالك الا اهل أو وكيله ولا يكن أهلاً لولييه ويجب
في القبول ان يكون فوراً اه (قوله بل الكل) أي يولي بغير اذن شره كما يأتي (قوله كما يجوز ان
يضمن زكاة حصه المسلم شره اليهودي) قضيت صحته ذلك وان لم يأذنه المسلم في القبول ع (قوله
(قوله حكم المال عدلين الخ) كذا في الروض وغيره (قوله وحمل ما قالا آخرون الخ) يتأمل هذا الجمل مع
قوله ما جاء في الروض من انه بعد ان يحرص والتعيين يباح التصرف في الجميع كما سيأتي في انفسهم (قوله
درج بعض ما خرج ١٢) هلالاً ما دخل فيها (قوله في المتن بغير جهل) هلالاً في الهاء بالهمزة فلا اشكال

ينفذ التصرف في الرطب
قبل الجفاف فيما عدا قدر
الزكاة بالاجماع والاتساع
الناس من الرطب وحمل
ما قالا آخرون على ما بعد
الحرص والتعيين (وشرطه
العلم بالحرص ويظهر
الاكتفاء فسميت
لاشاهدانه بالاستفاضة
والعدالة وتأتي شروطها
وتحيط أطلقت أريد بها
عدالة الشهادة لكن لا لاجل
حكمها بخلاف صرح
ببعض ما خرج بها فقال
(وكذا الحرية والرطوبة
في الاصح) لانه لا يتولى
من لم تكمل فيه شروط
عدالة الشهادة اهلها
(فاذا حرص) وغنى
(فلا يظهر ان حق الفقراء
أي المسحقين ومركمة
تفصيله) (نقطع من عين
الغنى) بالثلاثة (وبصري
خدمة المالك الفقر) بالثلاثة
(والزبيب) ان لم يلقا بغير
تصميمه فان تلقا بغير
تصميمه قبل التمكن من
الاداء فلا ضمان عليه
(لغير جهل) بعد جهل
أي كل منهما لان الحرص
مع التعيين يبيح التصرف
في الجميع وذلك يدل على
انقطاع حقهم منه (وشرطه
في الانقطاع والصيرورة
الذكورين (التصريح)

من الساعي أو احرص في الحرص (بضمينه) أي حق الفقراء نحو المالك كضمتك اياها بكذا أو خذنه بكذا
(وقول المالك) أو وليه أو وكيله لغنى على المذهب لان الانتقال من العين الى القيمة يستدعي رضاهما وبقاى فيما يعلم منه جواز تضمين
الساعي أحد شره يكن قدر حقه بل الكل كما يجوز انه ان ضمن زكاة حصه المسلم شره اليهودي

كما يأتي بحيث أخذ من هذا ومن أنه يجوز له أن يخرجها من غيره أنه لو ضمن حصصه أو أخرجهما أو قسمهما حل له التصرف في ماله وإن لم يخرج شيء من حصصه يتعامل أن القسمه فإثر ذلك غيره أو يبيع وقد اقتسمه ببيع بعد الجفاف بالضرورة أو لا يملك بغير بيع حصصه بالقسمه وتوزيعه على المال له وهو نظر إذ كلامهم كالصريح في ما عاين استقلال المال بالقسمه على ما يبيع بعد تعلق حق الزكاة فيجعل ذلك على ما إذا قطع قسمهم من عينه بتعيين صحيح ثم رأيت بعضهم أطلق إعلان القسمه وإن أخرج أحد حصصه أو قبلها أو بعد حصصه ببيع في المال كما يقتضي في حصصه الشرع بل لعدم إسناده ولم يحجب للخرج إلا البيع إن تناصفا وجبته لا يجوز له التصرف في شيء (٢٥٩) من المال بقاء تعلق الزكاة بحصصه

ونفسه ماله ببيع شرع
عبد بن بغير إذن شرع
يطلب في نصف كل شيء
أحدهما وهذا كله
مبنى على ضعف لما مر أن
المتقول المعتمد أن الخلطة
أي شيوعا أو جواريا
الحيوان والمهر وغيرهما
كما سرحوا به جعل المالكين
كل مال الواحد فيجوز لأحد
الشرعيين أن يخرج من ماله
ولو بغير إذن شرع كما احتجوا

كجاني) أي في أن المال (قوله) أخذ من هذا) أي من جواز تعيين الساعي أحد شرعيين فذكر حذوا (الخ) (قوله)
من غيره) أي غير ما تعلق به الزكاة (قوله لو ضمن الخ) لعلة بناء الفاعل من الثلاث يعني لو قيل تعيين
الساعي حصصه (قوله أو أخرجهما) أي ما عنده من الحب المصنوع أو الثمر الجاف (قوله وإن لم يخرج شيء من
الخ) أي لم يضمن (قوله قال غيره) أي غير الباحث المتقدم عطف على قوله إفراز (قوله لا يملك بغيره) يعني
بما يتعلق بخصه شرع (قوله وفيه نظر) أي في بقاءه الغير (قوله إذا كان قسمهم كالصريح في امتناع استقلال
المال الخ) انظر ما تقدم قبله وأجاب صفي من تبينه سم أي من قول الشارح ويبحث بعضهم أن المالك
الاستقلال بالقسمه بالخ وقد يجاب بان ما تقدم في قسمه المالك يتبين من المستحقين وما هنا في قسمه الشرعيين
بينهما (قوله فلجعل ذلك) أي ماله الغير (قوله على ما إذا قطع الخ) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصصه أو
أخرجهما ومع ذلك ينقطع قسمهم من العين إلا أن قال كلامه بالنسبة لشرع كما قاله لم يوجد منه ضمان ولا
أخرجهما فالتعلق بالعين بالنسبة له سم (قوله وإن أخرجهما) عطف على بطلان القسمه (قوله بقاء
تعلق الزكاة) أي بعضها (قوله وهذا الخ) أي ماله الغير (قوله ما لم ينو التبرع) يشل الأطلاق
(قوله ولا يجب) أي قوله ذكر المجموع في شرح الروض (قوله قسمه ما يجب) أي مما يضر أصله ونحوه
كما أخذ من كلام الروض وفيه أيضا قول الشارح الآخر وفارق الخ (قوله بان تفرأ الخ) أي كرسى
القسمه بذلك لأنما ليست تحقيقية بل المراد ما تبين شيئا من ذلك بالتصرف للمالك في الباقي ونحوه كرسى
(قوله إن قلنا القسمه ببيع) أي امتناع بيع الرطب بالربط لعاب (قوله والى) أي بان قلنا أنها إفراز
وهو ما صح في المجموع وأجاب وتقدم في الشرح أنه لا يصح (قوله وعلى النسخ) أي المرجوح (قوله من
المقطوع الخ) إنما قديده لأن غير المقطوع الذي يجب لأشعر وفيه القبض كما مر وإنما الذي لا يجب فهو
كقطع كرسى أيضا كرسى أقول تقدم أن المراد ما يجب في كلام الشارح فهو ما يضر أصله وتقدم عن
الوضو والروض أنه مثل المقطوع فالساعي فضها مشاعا بقبض الكل ثم للساعي أن يبيع نصيب المالكين
للمالك أو غيره وإن قطع ويرق بينهم بفعل ما فيه الاحتياط (قوله يلزمه فعل الاحتياط) أي من البيع أو
التفريق أو التحفيف (قوله مع بقائه الثمرة) أي التي لا تحب أو تضر أصلها روض (قوله فان أتلفه الخ)
أي الثمرة التي تضر بالأصل أو تصغر بشار روض (قوله وقت التلف) أي أو التلف أسنى (قوله قال)
أي في المجموع (قوله وفارق هذا) أي لزوم قية الواجب طباهنا (مما) أي في شرح والأثر طباهنا

حاشا في أفراد ضمير جفاف وتبينه ضمير لغير جهم لان مرجع الأول جند مفرد وهو الثمر والثاني مشي
وهو الثمر والربيب ولا يجب في التأويل الذي ارتكبه المبنى على اتحاد الجميع في الموضع فبذلك لا إشكال
الحجج لبيان الحكمة الواضحة فلي تأمل (قوله إذا كان قسمهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالنسبة الخ)
انظر ما تقدم قبله وأجاب صفي من تبينه (قوله فلجعل ذلك على ما إذا قطع الخ) إن أراد حل الحب للملك كور فلا
يخفى في هذا الحل كإيرادك بالتأمل (قوله على ما إذا قطع قسمهم) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصصه أو

بيعه أو يبيعه والمالكين يقتسمان الثمر ويلزمه فعل الاحتياط وليس له أخذ قسمه أو الواجب منه بقية الثمرة أي الأجزاء أو تقلد صحيح كما مر بما
صرح في الخلطة فان أتلفه المالك أو تلفت عنده بعد قطعها لزمه بقية الواجب وطبوا في التألف كرسى في المجموع قال وفارق هذا ما روي في مسألة
العرافين بأنه ثم يلزمه بقاؤه إلى الجفاف حتى يدفع الجفاف فإذا قطع فيه فقد تعدى فزبه الجفاف وهذا لا يشاهد على أن الفرض أنه يخاف
العطش فلم يلزمه التبرع بل القطع ودفع الرطب فلم يلزمه غيره وفيه خصوص قائله (وقيل ينقطع) الحق القمار (بنفس الخرص) لأن التعيين
لم يرد وليس هذا التعيين على حقيقة الضمان

من لزوم الترخيف (قوله لما يأتي) أي في الفرع ويحتمل في قول المصنف لو ادعى هلاك الخمر وص
 الخ فإنه يفيد أيضا (قوله ما تلف بغير تقصير) أي كان تلفت بأقصة ما يوقرقت من الشجر أو
 الجرم قبل الخفاف من غير ربط نهاية ومعنى (قوله على الأول) أي المذهب (قوله لأنه) أي قوله
 ويتبعه الغنى والنهاية (قوله واستبعد الخ) أي أطلق قسم جواز التصرف بالبيع وغيره بعد التضمن
 معنى نهاية (قوله بصره الخ) أي بطل أنه بصره الخ (قوله لاحظا لهم) أي للمحققين (قوله فقال)
 أي الفبر (قوله انما يضمنه) أي يضمن الامام أو نائبه للمالك (قوله فان خلفا خلف ظناهم) أي فان
 ضمنه على ظن أنه موسر نفذ التضمن ثم إن بان أنه معسر تلف الترخيف باع الامام من الترخيف به مما
 تلكه ما يفي بمأضنه وبذلك يندفع قول سم الماراد بذلك البيع مع بقاء الترخيف وتعلق الزكاة به على
 هذا الوجه اه لان الباحث انما بحث عدم جواز التضمن بل علم اعساره لافساده ايضا فالتبين خلاف
 ظنه (قوله أي حيث لم يكن الخ) أي ويصح بيعه حيث لم يكن الخ (قوله وببحث بعضهم الخ) حرمه
 النهاية (قوله اما قبل الخ) أي قوله كذا في الثاني والنهاية يتوالت في (قوله فلا ينفذ تصرفه الخ) أي في
 الكل أو البعض شاعا كل في شرح الر وض وكذلك البعض معينا كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي
 آ نفاومع ذلك يحرم عليه التصرف الخ أنه يحرم التصرف مطلقا في الكل والبعض معينا أو شاعا لانه تصرف
 في حق الغير أي المستحقين لأن لهم في كل حصة تقابيره إذ له كل معصية الحرة يصح بيعه فيما عدا قدر الزكاة
 ويطلق في قدرها ثم إن استثنى قدر الزكاة في البيع على ما سبنا في آخر الباب فينبغي عدم التحريم سم
 (قوله ومع ذلك يحرم عليه التصرف الخ) كذا في الر وض وشرحه لكن يتحقق قول النهاية وانما في قدره فهم
 كلامه استماع تصرفه قبل التضمن في جسم الخمر وض لا في بعضه وهو كذلك فنقد تصرفه فيما عدا الواجب
 شاعا لبقاء الحق في العين لامتصاصه فكل شيء منه اه أي لأن الاكل انما هو على معين بخلاف البيع
 يقع شاعا لاحتجاري (قوله مع كون الشربة الخ) جواب سؤال العارضة الآتي فان قلت هلا جاز التصرف
 فسمه أيضا قدر نصيبه كفي المشترك قلت الشربة ههنا غير حقيقة بل الغالب فيها جانب التوق فلا يجوز
 التصرف مطلقا اه (قوله لأن الغالب فيها الخ) أي فلا يقال هلا جاز التصرف في قدر نصيبه كفي المشترك
 سم (قوله غرم التصرف مطلقا) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شاعا لظاهر عبارة
 الر وض وأما وجهه وما ولا يتناولين الاشكال وقد يدعى بأنه تصرف في حق غيره لان ما تصرف فيه من كل أو
 بعض فيسحق للمستحقين نعم إن استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي آخر الباب فيجب عدم التحريم سم
 آخر جهاموع ذلك فيقطع حقهم من العين الآن يقال كلامه بالنسبة لشر بكة فإنه لم يوجده من ضمان ولا
 انوار فالحق متعلق بالعين بالنسبة (قوله في المتن واذا ضمن الخ) ويحل جواز التضمن إذا كان المالك موسرا
 يبنى ولو بالشعر فان كان معسرا فلا شرح حر (قوله باع الامام الخ) الماراد بذلك بيع شاة الفرو وتعلق
 الزكاة به على هذا البحث (قوله فلا ينفذ تصرفه) أي في الكل أو البعض شاعا كل في شرح الر وض وكذلك
 البعض معينا كما هو ظاهر وحاصل ذلك مع قوله الآتي آ نفاومع ذلك يحرم عليه التصرف الخ أنه يحرم
 التصرف مطلقا سواء كان في الكل أم في البعض معينا أم شاعا لوجه الحرة معناه تصرف في حق غيره لان ما
 أوقع التصرف في عين الكل أو البعض مطلقا المستحقين فيسحق فقد تصرف في حق غيره بغير إذن صاحب
 الحق فيحرم لكن معصية الحرة يصح فيما عدا قدر الزكاة ويطلق في قدرها ثم إن استثنى قدر الزكاة في البيع
 على ما سبنا في آخر الباب فينبغي عدم التحريم لانه نص التصرف بغير حق المستحقين فليست تأمل وقضية ذلك
 أنه يحرم على المشترك في غير الزكاة بيع المشترك أو بعضه بغير إذن شر بكة الآن يفرق بالنسبة للبعض بان
 الغالب هنا التوق (قوله لأن الغالب فيها جانب التوق) أي فلا يقال هلا جاز التصرف في قدر نصيبه كفي
 المشترك (قوله غرم التصرف مطلقا) ظاهره وان كان التصرف فيما عدا قدر الزكاة شاعا لظاهر عبارة الر وض
 * (فرع) يحرم الأكل والتصرف قبل الخمر في شرحه لمكان أن تصرف في الكل أو البعض شاعا مع

لما يأتي أنه لا يضمن ما تلف
 بغير تقصير (واذا ضمن)
 وقيل على الأول (جاء تصرفه
 في جميع الخمر وض بيعا
 وغيره) لانه ملكه بذلك ولم
 يبق لاحد تعلق به وهذا هو
 فائدة التضمن واستبعده
 الاخرى في معسر يصرفه
 في دينه أو يأكله ويقاؤه
 في ذمته لاحظ لهم فيمنع به
 ضيره فقال انما يضمنه بحيث
 يرى المصلحة والمصلحة
 هنا فان ظناها فالتلف ظنه
 باع الامام حرا من الترخيف
 الشربة أي حيث لم يكن
 مرهونا وبحت بعضهم أنه
 مستأمكن الاستيفاء من
 الشعر أو غيره بخلافه عليه
 وضمنه والا فلا ما قبل
 الخمر وض والتضمن أو
 القبول فلا ينفذ تصرفه
 ببيع أو غيره الا فيما عدا
 قدر الزكاة كذا في بيع ذلك
 يحرم عليه التصرف في شيء
 منها لتعلق الحق بهامع
 كون الشربة غير حقيقة
 لان الغالب فيها جانب التوق
 لغرم التصرف مطلقا

وجهدا بل ضعف اقتضاه: ثم واحد بان المالك قبل التضمين الاكل اذا تولى أنه يخرج الجاف لان حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز
أكله ثمرة غيره (ولادعي) المالك (هلاك الخروص) أو بعضه (سبب خفي كسرة) جعلها من الهلاك لان الغالب ان الملسوق يفتي
ولا يظهر فاعترضوا على هذا فقالوا لنزعه (أظهاره) كقولهم (عرف) دون عرفه أو معه (٢٦١) ولكن انهم في هلاك الثمرة (مدق

بينة) في دعواه ما ذكر
والعين هنا في ما سار باق
سببية (فان لم يصرف
الظاهر) بان يعرف عنه
أول لم يصرف شئ (طوب
بينة) وقوعه (على الصريح)
له سهولة اقامتها (ثم يصدق
بينه في الهلاك به) أي
بذلك السبب لاحتمال
سلامة ماله بخصوصه ولو
انصرف على دعوى الهلاك
من غير تعرض لسبب قبل
قوله ويحلف لندان انهم
(ولادعي جفاف الخارص)
عليه ما يخبروه من زيادة عددا
قليلة أو كثيرة لم يسمع دعواه
الابينة كدعوى الجور
على الحاكم (أو غلظه بما
يعد) وقوعه عند من عالم
بالخص كل ربع (لم يقبل)
للمعلم بطلان دعواه ثم يحلف
عنه القدر الممكن الذي ولو
انصرف عليه قبل (أو
بمحتمل) بفتح المجرى
فدوره كواحد في سائفة
وكسود أو عشر على ما قاله
السند نجي واستبعد في
السدس وقدمه الرافعي
بنصف العشر (فقبل)
وحلفه انما انقسم (في
الاصح) لان صدقه ممكن
هذا كتمان تلف الخروص
ولا أعيد كذا * (فرع)
على عامر أنه اذا تلف الثمر

وتقدم عن النهاية والمعنى ما يشد جواز التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا (قوله) وجه هذا بضعف (الخ)
وقالنا يتناول في شرحي للروض والمنهج (قوله أو بعضه) الى الفرع في المعنى الاول به بان عرف الى
المن وقوله واستبعد الى المن وكذا في النهاية لا قوله أو كسود الى المثلن (قوله كحريق) أي أو برد أو نهب
نهابا يتوهم (قوله ولكن انهم الخ) أي وان لم يتم صدق بلاعين نهابا يتوهم (قوله في دعواه ما ذكر)
أي في دعوى التلف بذلك السبب نهابا يتوهم (قوله بان عرف عنه) فيه توقف ظاهر ثم رأيت في شرح
العباب وشرح الروض ما نصه وان لم يعرف وقوعه ولم يكن قال تلف بهر يق وقع في الجرين وعلينا خلافة
لم يلتفت الى قوله والى بينهما اتفاقا اه وفي النهاية والمعنى وشرح المنهج ما وافقه قول المن (أو غلط الخ)
ولم يدع غلظه غير أنه قال أمجد لا كذا صدق لعدم تكذيب لاحد واحتمال تلفه قاله الماوردي وغيره
أسنى ونهاية ويخفى (قوله العلم بطلان دعواه) عبارة فانها والمعنى لم يقبل الابينة للعلم بطلانه لا في
الفاظ اه (قوله وبين قدره) أي واللام يسمع دعواه سم ونهاية ومعنى (قوله كوا الخ) عبارة
انها يمكن تقديرها بغير عائد بين الكيلين كقولهم في ما تنسوق قبل في الاصح وخطب عنهما دعاء فان كان
أكثر مما يقع بين الكيلين مما هو محتمل أيضا تكلمة أو سق في مائة قبل قوله وخطب عن ذلك القدر اه
وكذا في المعنى والاسنى انهم ما زادوا عتب تكلمة أو سق في مائة قبل قوله وكشتر الثمر وسددها اه
(قوله هذا كذا) أي قوله أو محتمل وبين قدره الى هنا منسج ونهاية يتوهم (قوله ولا أعيد كذا) أي
وعلى به نهابا يتوهم المنهج قال الجعري قوله أعيد كذا أو جوب بالاعتبار بالاعادة تنزيل الخروص
منه الكيل ويمكن أنه كل أولاد هذا الجذاثم ادي بعده الغلط اه (قوله علم عامر) لعلم من قول
المصنف فاختار خروص فالظاهر ان حق النقرة الى قوله ولادعي الخ وما ذكره المصنف في شرحه (قوله أو قبل
ذلك) أي قبل الخروص أو التضمين أو القبول ليعاب واسنى (قوله لا تخوف ضرر الخ) أي فان كان تخوف
ذلك ونحوه فقد تقدم أن اللازم حسن تقديره أو الجبر طبا (قوله لم يسمع له) أي عشر الرب أو ضيقه قال
سم لزوم المثل هو الاوجه مر اه وتقدم عن المعنى والنهاية بما يفسد ترجمه وعن غش أنه العهد
(قوله وترجع الروض الخ) اعتمد الابعاب والاسنى (قوله هنا) انما قاله هنا فانه رجع باب الغصب
لزوم المثل كالم (قوله التهمة) أي في حصة عشر الرب ان سبق بلا مؤنة ليعاب واسنى (قوله كذا واضد ذلك)

فيما صد انصب المستحقين اه وكذا ظاهر عبارة الروض وأصله وغيرهما ولا يخلو من الاشكال وقد بدع
بانه لا يؤمن أن تلف ما عدا قدر الزكاة لم يلزمه فيه اذا تلف بغير تقصير الاحتياط واجب من ذلك الباقي
كجبل علم قوله الاتي آخر الصفحة أو بعضه ذكر الباقي والاولى دفعه انه تصرف في سق غير لادعائه تصرف
فمن كل أو بعض فمحق للمستحقين نعم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما بان في آخر الباب فيتمه علم
الخرم (قوله لان الغالب المنسوق الخ) قد يجب أيضا بان المراد بالهلاك فواته عن يده (قوله في المن
أو محتمل) قال الاسوى أي وكان مقدرا يقع بين الكيلين في العادة كالوسق في المائة ثم قال انما قد صدقنا
المحتمل في كلام المصنف بما يقع بين الكيلين استحوذا لهما فوق ذلك مما هو محتمل أيضا كالخمس في المائة فان
الرافعي قد جزم بانه يقبل ويحلف عند التهمة حتى لو جزم فيما يقع بين الكيلين من صدق ذلك شرحناه
كلامه هنا اه ووجه تقصير الخلاف بما يقع بين الكيلين عدم تحقق التقصير واحتمال العائن تفاوت
الكيل (قوله وبين قدره) أي واللام يسمع دعواه (قوله لم يسمع له) لزوم المثل هو الاوجه مر (قوله
وترجع الروض الخ) عبر الى الروض بقوله لم يسمع له عشر الرب فقال في شرحه أي في حصة

الذي يحلف بعد الخروص والتضمين والقبول لم يسمع له ما إذا قبل ذلك لا تخوف من راعيه لم يسمع له لانه ملئ على تناقص فهو ترجع الى الروضة
هنا الفهمه منصوص الشافعي والاكثر من روجه هنا وان كان بخلاف القياس رعايه مصنفنا المستحقين خشية فساد الربط قبل وصوله اليهم
بكل راعيه فذلك حيث انزوه فيما اذا تلف نصيب الماشقين الحيوان الواجب

وان كل من مقوم رعاية الجنس ما أمكن (٢٦٢) بخلاف ما ألتفه أجنبي لا تلزمه الا القيمة فقروا بين المال وغيره وأبذل ذلك جمع بقولهم

أى وجبوا النسل في اتلاف ما تقوم (قوله وان كنت مقوما) والاولى حال (قوله رعاية الجنس) الخ
 الانساب نافذ - له ما فى الاسنى ولا يوجب لان الماشية تنفع للمسحقين من القبة بالبر والنسل والشعر اه
 (قوله بخلاف ما ألتفه أجنبي) ان كان المراد بخلاف ما لو ألتف نصاب الماشية كما يشاء فقوله لا يلزمه
 الاتفة في غاية الظهور سم أقول وحزم الكردى بذلك وعليه قول الشارح فقروا الخ أى فى الماشية
 لكن في الجزم نظر لاحتمال الرجوع الى التمر مطلقا سواء كان اتلافه قبل التضمين أو بعده (قوله وأبذل
 ذلك) أى أبذل ترجيح الرخصة هنا القيمة كردى (قوله عن بحث الرافعى الخ) أى فيما اذا ألتف النسر
 الذى يحذف قبل الحصر والتضمين والقبول سم (قوله لانه الخ) من كلام الرافعى وعليه لقوله بوجوب
 التمر الخاف (قوله لا نقول الخ) مقول الجمع كردى (قوله ولا فرق الخ) يظهر أنه من الشعر وليس
 من مقول الجمع (قوله فى زوم القيمة) أى قيمة عشر الرمس على ترجيح الرخصة (قوله ولو تلف) الخ قوله
 قال الخ فى النهاية والمغنى (قوله ولو تلف الخ) أى بأقرب ما وأغبرها كسر قبل جحافة أو بعده اعاب
 (قوله بعد ذلك) أى الحصر والتضمين والقبول وكذا قبل ذلك المعلوم بالاولى (قوله زكى الباقى) أى حصته
 وان كان دون نصاب اعاب ونهاية (قوله ولو تلف المال بعدهما) أى بعد الحصر والتضمين كعبه به فى
 العباب وشرحه من الدارى سم (قوله وان ضمن الجاني) قال فى شرح العباب بان كل من تلف ما ولو بمسعر الا حريا
 ذما يظهر انتهى اه سم (قوله ولا خلاف) أى كقولنا بقاء فاعاب (قوله فلا شئ الخ) أى لان الزكاة
 متعلقة باله من اعاب (قوله الغائب) أى التلف بعد التضمين أو قبله (قوله وعليه) أى على ما قاله الدارى
 (قوله ان غرم القيمة الخ) قياس حريان الاجنبى على قياس الضمان في مسئلة الحيوان ضمانية هنا بالمثل
 سم أقول فذهب بقول الشارح المأرا فمخلاف ما لو ألتفه أجنبي الخ ان الضمان هنا بالقيمة (قوله واذا تلزمه
 الترخا) يحتجلى ان هذا فيما اذا ألتف الاجنبى بعد الحصر والتضمين وقوله المتقدم غرم فيما اذا ألتف
 قبله ما يحتجلى ان هذا منبى على بحث الرافعى وما تقدم من مار بحال الرخصة والى الله الشارح في اتلاف
 المالك ولعل هذا هو القرب (قوله فى ذلك) أى من السؤال والجواب (قوله وفى المجموع الخ) بعبارة فى
 الاعاب وفى المجموع قال الامام اذا كان بين رجلين طلب مشترك على الفعل فحصر أحدهما على الآخر
 وأقره فذهبته فحرا جافا قال صاحب التقرىب تصرف فى حصر على جميع ولزمه صاحبه التمر كما يصرف
 فى نصاب المسكين بالحرص قال الامام وما ذكره بعد فى حصره كونه وما يجزى فى حق المسكين لا يقاس
 به تصرف فى الشر كذا فى أملا كلهم المحققا انتهى كلام الجميع صرحنا بان عدلان ما قاله صاحب التقرىب
 اه (قوله فيلزمه) أى يلزم التمرى حصر على (قوله وتصرف) أى الحصر وص علىه فى الجزم لعله فيما
 اذا حصر حصر وتضمن آخر من السأى والأمام بعد حصر والزام الشر بذلك كما به دمه مأمرا فنعن الاعاب
 والا فاطلا مة مشكل فإرجع (قوله واغتر الخ) من عند الشارح وليس من كلام صاحب التقرىب (قوله
 عدم رضاعة الشر كة) أى على حصر أحد الشرى بكن على صاحب سواء لم يصبه غرا (قوله خلاف
 النسبة) أى بان يصح الالام المذكور ان قلنا ان النسبة افترا وان لا يصح ان قلنا بان يصح (قوله وبذلك
 ما قاله) أى صاحب التقرىب (قوله فله الخ) أى المالك فى الاصل والعمل فى العكس (قوله والسأى ان تضمن
 قوله بخلاف ما لو ألتفه أجنبي) ان كان المراد بخلاف ما لو ألتف نصاب الماشية كما يشاء فقوله لا يلزمه الا
 القيمة فى غاية الظهور (قوله جوا من بحث الرافعى) أى فيما اذا ألتف التمر قبل ذلك فقوله فى شرح قوله
 السابق وبعبارة أخرى يبين الخ لم يفر جافا والقيمة على ما بان آخر الباب بنى نفسه قوله ثم مر جاف على
 بحث الرافعى المذكور (قوله ولو تلف المال بعدهما) أى بعد الحصر والتضمين كعبه به فى العباب وشرحه
 من الدارى (قوله وان ضمن الجاني) قال فى شرح العباب بان كل من تلف ما ولو بمسعر الا حريا
 (قوله وعليه ان غرم القيمة الخ) قياس حريان الاجنبى على قياس الضمان في مسئلة الحيوان ضمانية هنا بالمثل

جواب عن بحث الرافعى جزم
 التمر الخاف لانه واجبه وقد
 ذره لا نقول واجبه الخاف
 الا اذا جف أو ضمنه
 بالحرص وسلطناه عليه ولا
 فرق فى زوم القيمة بين
 ما يتر وغيره ولو تلف كاه
 بعد ذلك قبل له مكان الاداء
 بلا تقصير لم يلزمه شئ أو
 بعذر كى الباقى قال الدارى
 ولو ألتف المال بعدهما
 أجنبي لزم المالك الزكاة
 ضمن الجاني ولا فلا وقيل
 التضمين فلا شئ عليه
 وبطلب الغائب اه وعليه
 ان غرم القيمة وتلناهى
 الواجب يدفعها المالك
 للمسحقين ولا يلزمه شراء
 واجب الزكاة بها كاهو
 ظاهر كلام الروضة وأصلها
 وغيرهما واذا لم ياتر
 فقال له المالك أهدنى عما
 عليك لم يصح لمانه من
 اتحاد القاضى والمقبض الا
 اذا قلنا فى حق قال لم يمتناشتر
 فى كذا على ما علمناه به
 وير أن الاتحاد وقع ضمنا
 لا قصدوا بانواع شروط
 البيع وآخر الوكالة مانى
 ذلك وفى المجموع عن الامام
 عن صاحب التقرىب لاحد
 الشرى بكن فى ربط حوصه
 على صاحبه والى ما مضى
 غرا فىلزمه بتصرف فى
 الجميع واغتر عدم رضاعة
 الشر كة وهم المسحقون
 لما بان ان شر كهم غير

بحقيقة لتبناه كة على الرفق ولا ياتى بخلاف القيمة لان مجرد تضمين ذلك لا يستلزم هاون بد ما قاله قولهم آخر
 المساقاة لو خاف المالك على التمر العامل أو كعبه فله حوصه على موصيه بما به بتر قال جمع تيمون والسأى ان تضمن

بهوديا

يهوديا (الخ) أي أول نظر لكون الذي ليس من أهل الزكالات النصفين كعلم سامر مثل منزلة لغرض ايعاب (قوله لانهم) أي اليهود (قوله وانزواحتهم الغائبين) بيان الواقع انجزد كونه اسما كلفي في حجة النصفين (قوله فتنصبتهم الخ) أي تنصبت بنزواحة اليهود فلما عرفت ان اليهود ملكوا ذلك الرب ببدله الثابت في ذمتهم وهو انزوا (قوله لا يصلح لغيره الخ) هذا قوله لقوله انهم شركؤهم في انزوا (قوله) قال السبكي (الخ) ردنا قديسهم ورد على قوله فتنصبتهم الخ فكان المناسب اتصال اللفظ بعملاوا او لا يرد اسم فاعل بل يؤيده اسم مفعول (قوله وزعم انه يغفر) أي هنا والافقة ما اعتقروا في معاملة الكفار ما لم يغفروا وفي غيرهما في مواضع سم

(باب زكاة النقد)

(قوله وهو ضد العرض الخ) كان المراد ان النقد - المراد في هذا الباب ضد ما ذكره والا فالدين قد يكون ذهباً وفضة وأطلق عليه المصنف التقديق، ليس تلميزه الزكاة في قوله أو عرضاً أو نقداً سم (قوله بل زعم الخ) وهو الاسنوي معنى (قوله اختصاصه بالضرر وب) أي من الذهب والفضة معنى (قوله الوازن) أي صاحب الوزن كردى (قوله وهو ضرر الخ) قد منع الضرر احتجوا بأن له معنى آخر سم عبارة التباينة أصل التقديق الاعطاء ثم أطلق على المتقود من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول وللتقدير إطلاقاً أحدهم جعل ما يقابل العرض والدين يشمل للضرر وبغيره وهو المراد هنا الثاني على الضرر وبخاصة والناسخ له الإطلاق أيضاً كالنقد اه قال الرشدي قوله مر لفظه لاعطاء ظاهره ولو تغير المتقود فليجرب قوله ثم أطلق على المتقود لعل المراد ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله وللتقدير إطلاقاً اخذوه كالمصرح في أنه ليس له غير هذا من الإطلاق اه وقال عس قوله مر وللتقدير إطلاقاً أي في عرف الفقهاء وقوله مر والناسخ له إطلاقاً الخ أي من الذهب والفضة اه (قوله ويجئ) أي حين إذا كان لا نقد معنيين عرف عام ولغوى خاص كردى (قوله عمل الكل) يأتي حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره في باب من تلميزه كالآلة الخ لأنه لا يبيّن هناك قدر نصابه سم (قوله والأصل) أي قوله قال بعض الخ في الغنى الا قوله ولا بد على المان والقول والمن لا يبيّن في النهاية الا قوله وقبل الخ قال قوله أو البرصاي (قوله الكتاب) أي قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة والكتمان لم يؤذروا منه ولا نقول من أشرف ثم الله تعالى على عباده اذ هم ما قاموا بالدين وانظام أحوال الخلق لان حكام الناس كثير وقدر كل ما تنقضى بمختلف غيرهم من الاموال في كنزهم فقد اطل الحكمة التي خلقها لها كن حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضى حوائج الناس نهايتو غنى (قوله تحديداً) أي يقبلنا بغيره قوله فلان قص الخ (فرع) ان بلغ نصاباً ومضى عليه محلول فهل

(قوله وزعم انه يغفر) أي هنا والافقة ما اعتقروا في معاملة الكفار ما لم يغفروا وفي غيرهما في مواضع

(باب زكاة النقد)

(قوله وهو ضد العرض) كان المراد ان النقد المراد في هذا الباب ضد ما ذكره والا فالدين قد يكون ذهباً وفضة وأطلق عليه المصنف التقديق، ليس تلميزه الزكاة في قوله أو عرضاً أو نقداً فلا يكون ضد النقد انفس الذهب والفضة من حيث هو فليست امل (فرع) ان بلغ نصاباً ومضى عليه حول فهل تلميز كلفه نظر ولا يبعد انه كالغائب فحبب قسمان كاة ولا يميز أداؤه حتى يخرج فلو تيسر اخراجه بنحو دفعه فلهو نقد لا يميزه الا كاة ولا ينافى منه على جرمه وأداه من حال طول به فيه نظر ويغفره ولو تيسر اخراجه بلا ضرر وأن يلميزه أداء الزكاة في المال ولو قبل اخراجه فليد ينما على على موسر مقر وأن يلميزه اخراجه كنفقة المحون والدين ولو مات قبل اخراجه فهل يجعان يقال كان يتسره اخراجه بلا ضرر وترك احتقت الزكاة عليه فخرج من تركه ولا شق جوفه وان كان لم يتسره اخراجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو بالتعدي بشق جوفه وجبت تركه والا فلا (قوله وهو ضرر الخ) قد منع الضرر احتجوا بأن له معنى آخر في اللغة (قوله عمل الكل) يأتي حتى الدين من النقد ولا يستغنى بذكره في باب من تلميزه كاة

يهوديا شر بل يمسلمز كانه
لانا بن واحترضى الله
عنه حتى يهود خسر كاة
الفاغن لانهم شركؤهم في
النسر وابن واحترضى
الفاغن فتنصبتهم ظاهر
في أنهم ملكوا ذلك بدله
من الفار المستغنى في ذمتهم
لانه صلى الله عليه وسلم
ساقاهم بشرط ما طرح وهم
لا تزمهم زكاة قال السبكي
وزعم انه يغفر في معاملة
الكفار لا يغفر في غيرها
لا يقضى ذل

(باب زكاة النقد)

أي الذهب والفضة وهو
ضد العرض والدين فيشمل
غير الضرر وبأيضا خلافا
لنوع اختصاصه بالضرر وب
كذالة وغير واحد في الذي
القاموس النقد الوازن من
البراهم وهو مخرج أن
وضعه الفقيه المضر وب
من النضرة لا غير وجئت
فلا وجه للاختلاف
الذكور لانه ان ارد النقد
في هذا الباب يشمل الكل
اتفاقاً والوضع القوي فهو
ملا كروا لاصل في الكتاب
والسنة والاجماع (نصاب
الفضة ثمان درهم) نصاب
الذهب عشرة مثقال
اجمعا فعد بالذوق نقص في
ميزان وتم في آخر

عشرة أضاف ثلاثة درهم فكل مائة ثلاثون درهما فالجمله ما تضاف درهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن
 السابق من الإصاف الكبير فالخاصة من العشر وأما في زماننا فقد صغر ونحوه العشر حتى قالوا في الكردى
 قال السيد محمد أسعد المذنب في رسالته في النصاب الدرهم الشرعى ينقص عن المذنب بقدر ثمنه فينقص عن
 المائتين وهو خمسة وعشرون وبنو مائة ونحوه تسعون والواجب فيه أو بعقد درهمين درهم ثم قال وأما
 الربى فيسكنه الجمل الهند قال نصابها اثنين وخمسون ربيعا أو ثمانية وعشرون ربيعا أو ثمانية وعشرون ربيعا
 الفضة بحيث لا يمكن ضبطها بالعدل فلخص الاختلاف في وزنها وجعلنا في نحر برها إلى وزن لا غير ذلك
 مائة وخمسة وتسعون درهما فدينا بوقى سكة فضة بنحوه النحاس تضرر في الإسلام بول يقال لها زلطة يضم
 الزاى ثم غيرت بالقرش الجديد فالزلة القديمة تقابل ثلاثة رابعه ولكن لكثرة النحاس واختلاف الوزن
 لا يضبط عددها وكذلك القرش وهو كان أقل منها بحسب ما هو كثير بالنسبة إلى الوبال وهما لا يضبطان
 بالعدل لثقلتهما وزناهما وانما رجع إلى الوبال وزنهما * (قوله) * والنصاب من الفضة الدرهم
 العشران يتبعان تسعون وتسعون تقويم السنين في الأولى والثانية والثالثة غير درهم إلى آخر ما قاله في الرأية
 المذكورة اهـ (قوله القاشياني) وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن عشرا واقصر النهاية
 على القاشياني قال القلو في لانه الذى كان في زمن شيخ الإسلام اهـ قول المتن (وزكنا بمساربع عشر)
 وهو خمسة دراهم في نصاب الفضة ونصفه في نصاب الذهب فان وجد عنده نصف مثقال سلمه للمستحقين
 أو من وكاهم ثم أوزن غيرهم وان لم يوجد مثقالا كملنا نصفه عن الزكاه ونصفه ثمانية عشر درهم
 يتفاضل معهم بأن يسعوه لأخيه ويتفاضلوا ثمنه أو بشره وامن نصفه أو بشرى نصفه لكن مع الكراهة
 لأنه بكره لأننا بشره صدقة عن نصفه على سوءه كانت زكاه أو صدقة تطوع وبعثنا بغيره حتى قال
 عش قوله مدر من تصدق عليه بمقوله أنه لو اشتراه من انتقل اليه من المصدق عليه بتركه اهـ وفيه
 وقف فراجع (قوله الخبرين) إلى المتن فى المغنى (قوله الخبرين) عبارة فى المغنى على ما روى
 الشافعيان على الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خس أو أتم من الوزن صدقة روى البخارى وفى الرقة
 ربع العشر وأما روى أبو داود والبيهقي بإسناد جيد ليس على الخس حتى تكون عشرون دينار فإذا كانت
 وصال عليها الحول فيها نصف دينار اهـ (قوله) يجب فيما زاد بحسبها (الخ) فإذا كان عنده ثلثا درهم
 فى المائتين خمسة دراهم وفى المائتين درهمان ونصف فالجمله سبعة دراهم ونصف شغنا (قوله) إذا نقص
 هنا أى الكاهرات (قوله) وانما تكرار الواجب هنا أى كالمشقة (قوله) بطلانه أى الواجب
 (قوله) لا يجب فيه أى فيما ذكر من الثمر والحب (قوله) أى المخلوط إلى قوله وينبغي فى النهاية المتقدمة
 الاقوله وصدق فى ذلك كان (قوله) من ذهب (الخ) عبارة فى المغنى أى المخلوط بما هو أدون منه اهـ (قوله)
 خبر الشيخين (الخ) ونحوه فى داود وغيره بإسناد صحيح أو حسن كقوله فى الصموغ ليس فى أقل من عشرين
 دينار أشى وفى عشرين نصف دينار شرح المنهج ومعنى (قوله) أوان بالتونين على وزن جوار وبأبواب
 التفتة شديدا ويختفاجع أوقية تضم الهمة وتشدب التفتة فى لغة محذوف ألف وفتح الواو وهى الأربعون
 درهما بالاتفاق كروى على باضل (قوله) من الورق بكسر الراء وتخفيفه فتح الواو وهما يجوز أن يكون
 الزاعم ثلث الواو فتعش خصلان بقالة أو سائى والهاء عوض عن الواو شغنا (قوله) أو من المغشوش
 (الخ) عطف على قوله قدر الواجب (الخ) قال عش ومثل المغشوش الفضة المقصوفة فيشرط أن يكون
 وزن الخمر منها قدر ما وجب عليه من الفضة فالخاصة أى الكاملة اهـ وقوله الفضة المقصوفة (الخ) أى
 والدينار المقصوف (قوله) ما عاين أى يقينا عاين (قوله) أن فيه قدر الواجب أى ذكره يكون متلوغا
 بالشرح بافضل منها بومعنى (قوله) وصدق المالك (الخ) عبارة فى الروض ومعنى ادعى المالك أن
 (قوله) وصدق المالك فى قدر العشر عبارة فى الروض ومعنى ادعى المالك أن قدره الخاص فى المغشوش
 كذا وكذا صدق وحلف أنهم ولو قال أجهل قدر العشر وأدى اجتهدى إلى أنه كذا وكذا لم يكن السأى

قدر الخالص في الغشوش كذا. **كذا** اصدق وحلفان اتهم ولو قال أجهل قدر الغشوش رادى اجتهدى
الى بانه كذا وكذا لم يكن للسائق قوله منه الا يشاهد من أهل الخبرة بذلك انتهت اه سم أى والاخبر
بين أن يسبكه ويؤدى خالصا وان يحطأ ويؤدى ما يقن أن فيه الواجب خالصا كمدى على بافضل **(قوله)** ان
نقص الخ **(قوله)** أى بخلاف ما لو سوت أو زادت فخرج من الغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا لا فلا فائدة حيث
في السبك اذا غمر مؤنة السبك والمستغاد به مثلها أو أقل سم **(قوله)** المحتاج اليه عبارة لاسنى والغشوش
أى ان كان ثم سبك لان اخرج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك اه **(قوله)** المحتاج اليه أى بان لا يوجد
خالص من غير الغشوش والاعتين لان في الاخراج من الغشوش فوات الغشوش وفي السبك غرامه مؤنة وفي
اخراج الخالص السلامة منهما سم **(قوله)** على قيمة الغشوش متعلق بنقصه ويفهم منه أن الغشوش لا يكون
فعلا إذا كان الغشوش قد جاوز فلا فائدة لاجتماعه ثم رأيت على ما في الغشوش والنهابة والعياب عند قول الشارح
ويكره للادام الخ فقه الجدل **(قوله)** وينبغي فيما اذا احتج مؤنة السبك الخ قد ينظر فيه من وجهين أحدهما
أن هذا في الاخراج عن الغشوش وما ياتي من القمولى وغيره في الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى
هذا التفصيل يحمل قول جمع الخ بل قد يلزم في الاخراج عن الخالص المنع مطلقا أى كما ياتي في الشرح عن
المجموع والثاني أن ظاهر كلامهم إخراج الغشوش عن الغشوش وان اذنت مؤنة السبك على قيمة
الغشوش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في الآية نبي الغشوش كذا بخالص أو بغيره خالصه بقدر الواجب
يقيناً ثم قال ولا يجوز في غشوش عن خالص انتهى وتأخر ما للشارح فيه. **قوله** نانيا بما ينبغي الوقوف عليه
هذا وقد يتجأ به لا يلزم المستحق قبول الغشوش عن الخالص مطلقا لغير سم أقول بل ياتي في الشرح
عن المجموع أن الغشوش لا يجوز عن الخالص **(قوله)** بخلاف ما إذا لز (تد) شامل للسواة وفيه وقفة
اذلا فائدة لهم مع تعيب السبك سم **(قوله)** وعلى هذا التفصيل يحمل الخ أى وان كانت هذه هي مسئلة
المن اذ لا هنا خالص وهذا غشوش سم **(قوله)** لو اخرج خمسة عشر الخ هنا وفيه مما ياتي في ما كذا
في شرحه الله تعالى لغيره فان الذي في أصل الروضة وغيره من المسبوبات خمسة عشر مشقة انصرى

قوله له منه الا يشاهد من أهل الخبرة بذلك اه **(قوله)** ان نقضت أى بخلاف ما لو سوت أو زادت
فخرج من الغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا لا فلا فائدة حيث في السبك اذا غمر مؤنة السبك والمستغاد
به مثلها أو أقل وقد يشكل التعيين في التمثل اذ لا خسارة على المولى ولو لم يرضي بغيره **(قوله)** مؤنة
السبك قال في شرح الروض أى ان كان ثم سبك لان اخرج الخالص لا يلزم أن يكون بسبك **(قوله)**
المحتاج اليه أى بان لا يوجد خالص من غير الغشوش والاعتين لان في الاخراج من الغشوش فوات الغشوش
وفي السبك غرامه مؤنة السبك **(قوله)** وينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبك الخ قد ينظر فيه من وجهين أحدهما
أن هذا في الاخراج عن الغشوش وما ياتي من القمولى وغيره في الاخراج عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى
هذا التفصيل يحمل قول جمع الخ بل قد يلزم في الاخراج عن الخالص المنع مطلقا أى كما ياتي في الشرح عن
المجموع والثاني أن ظاهر كلامهم إخراج الغشوش عن الغشوش وان اذنت مؤنة السبك على قيمة
الغشوش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في الآية نبي الغشوش كذا بخالص أو بغيره خالصه بقدر الواجب
يقيناً ثم قال ولا يجوز في غشوش عن خالص انتهى وتأخر ما للشارح فيه. **قوله** نانيا بما ينبغي الوقوف عليه
هذا وقد يتجأ به لا يلزم المستحق قبول الغشوش عن الخالص مطلقا لغير سم أقول بل ياتي في الشرح
عن المجموع أن الغشوش لا يجوز عن الخالص **(قوله)** بخلاف ما إذا لز (تد) شامل للسواة وفيه وقفة
اذلا فائدة لهم مع تعيب السبك سم **(قوله)** وعلى هذا التفصيل يحمل الخ أى وان

ان نقضت مؤنة السبك
المحتاج اليه عن قيمة الغشوش
وينبغي فيما اذا زادت مؤنة
السبك على قيمة الغشوش ولم
يرض المستحقون بغيره
أنه لا يجوز إخراج الثاني
لا ضرر لهم حيث لا خلاف
ما إذا لم تزد أو روض أو على
هذا التفصيل يحمل قول
جمع كالقمولى ومن تبعه
لو أخرج خمسة عشر
مغشوشين مائتين

(قوله خاصة) الأولى التثنية (قوله عن قسطله) أي من المال كأن يكن مافها من الخالص درهمين ونصفا
 فيجزئ عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية (قوله ويخرج الباقي من الخالص)
 يبقى أومن مغشوش يبلغ خالصه مقدار الباقي فليأمل سم (قوله وقول آخر لا يجوز لأيا من تكايف
 المسحقين الخ) قال في شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من غير مد صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الأجزاء
 ولا نسلم أن فيه تكايفهم بما ذكر بل إما أن يجعله متعلقا بالنفس فظاهر ما مر أو تكليفه غير متعلق بالمال
 ويؤيد الأولى قولهم لو علق في الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة وقم وملكها ولا تنظر كفي الرضا في الغش
 لحاقه في جانب الفضة ويكون تابعا اه أقول إن كان الكلام في الآخر من الخالص فالوجه أنه لا يلزم
 المسحق القبول مطلقا سم (قوله لأيا من تكايف المسحقين الخ) قضية الصنيع أنه لا تقتضي
 التكليف في الأجزاء عن المغشوش سم (قوله بل سوى الخ) عطف على قوله وينبغي الخ (قوله في آخره)
 أي المالك (قوله ينفذ) أي المغشوش (قوله وبين الرديء) أي لو غشوشه نقذا أخرجه عن الجيد نحو عومة
 سم (قوله وإنه الخ) عطف تفسير على قوله في آخره (قوله إلا إذا استهلك) كأن مراده لقلته سم
 وهذا معنى على أن الاستثناء راجع إلى قول الشارع لم يجز له أن يأخذ ما زاد راجع إلى قوله وأنه الاسترداد
 كالمصرح به في معنى النهاية وغيره فالمراد بالاستهلاك هنا المخرج المغشوش أو الرديء وتلقبه (قوله
 فيخرج الخ) وبما في الأجزاء غير بيان معرفة التفاوت (قوله ثم قال) أي في المجموع (قوله انتهى)
 أي كلام المجموع (قوله إن بين عند الدفع الخ) أي ولا فلا يتردد ثم يابى معنى قول الرديء قوله ولا إذا لم
 وهل يكون مستقلا كالأجزاء أو لا راجع اه والظاهر هو الأول فإن عدم القدرة على الاسترداد كان التلصق
 بالمسحق فيخرج التفاوت (قوله أنه عن ذلك المال) أي الخالص الجيد (قوله وعلى عدم الأجزاء) أي عدم
 أجزاء المغشوش عن المغشوش الذي هو قول آخر من وجهه الشارع على ما إذا زاد ثم نزل السبل الخ
 وبما على أنه راجع لأضالى عدم أجزاء المغشوش عن الخالص الذي ذكره عن المجموع وأقر وهو الأقرب
 (قوله في يده) أي الساعي أو المسحق (قوله والرباب الخ) أي يعني وما في تراب المعدن والمغشوش وقوله
 والرباب في التراب والمغشوش صفة ما كان أوفى (قوله ويكره) إلى المنفى النهاية والمعنى الأول ولا يوجب
 إلى ولا يكره (قوله ويكره فلا مال الخ) أي غير المصحين من غشنا فليس مناهان عليهم باردا أي قدر الغش
 صحت المعاملة بهم معينة وفي القيمة اتفاقا وإن كان مجهولا فدينه أو بعثا وجه أفعالهم المصلحة ولو كان الغش
 قليلا بحيث لا يأخذ حطمان الوزن فوجوده كعدمه معنى زاد النهاية وبما العقد عليها ان غلبت أي في محل
 العقد اه زاد الأجزاء قال الصمري ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بخالص إلا أن قدر الغش ولم يكن له
 فجهت ولا في الوزن وبيع الدراهم الخالصة أو المغشوشة يذهب بخلافه بقضه لها قيمة لا يجوز أيضا لانه
 كانت هذه غير مسئلة المنادى الخالصة وهذا مغشوش (قوله عن قسطله) أي من المال كأن كان
 مافها من الخالص درهمين ونصفا فيجزئ عن مائة ثم يخرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية
 وقوله ويخرج الباقي من الخالص يبقى أومن مغشوش يبلغ خالصه مقدار الباقي فليأمل (قوله وقول آخر
 لا يجوز لأيا من تكايف المسحقين مؤننا لخالصه) قال في شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من غير مد
 صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الأجزاء أولا نسلم أن فيه تكليفهم بما ذكر بل إما أن يجعله متعلقا
 بالنفس فظاهر ما مر أو تكليفه غير متعلق بالمال ويؤيد الأولى قولهم لو علق في الخلع على دراهم فاعطته مغشوشة
 وقم وملكها ولا تنظر كفي الرضا في الغش لحاقه في جانب الفضة ويكون تابعا اه أقول إن كان الكلام
 في الآخر من الخالص فالوجه أنه لا يلزم المسحق القبول مطلقا سم (قوله لأيا من تكايف المسحقين) قضية
 الصنيع أنه لا ينفذ إلى التكليف في الأجزاء عن المغشوش (قوله ينفذ بين الرديء) أي لو غشوشه نقذا
 أخرجه عن الجيد نحو عومة (قوله إلا إذا استهلك) كأن مراده لقلته فيخرج التفاوت عبارة تشرع الرضا
 وإذا قلنا أنه استردده فإن كان تابعا أخذ ولا يخرج التفاوت ثم ذكر عن ابن سريج كيف تبيعة التفاوت

خالصة فيظهر القطع
 بأجزائه مافها من الخالص
 عن قسطله ويخرج الباقي
 من الخالص وقول آخر من
 لا يجوز لأيا من تكايف
 المسحقين مؤننا لخالصه بل
 سوى في المجموع في آخره
 عن الخالص ينفذ وبين
 الرديء وإنه الاسترداد
 لم يجز من الزكاة إلا إذا
 استهلك فيخرج التفاوت
 ثم قال ولو أخرج عن مائتين
 خالصتين خمسة عشر مغشوشة
 فقد سبق أنه لا يجوز وإنه
 استرددها اه وبما على
 الاسترداد إن بين عند الدفع
 أنه عن ذلك المال وعلى عدم
 الأجزاء لو خالص المغشوش
 في يد الساعي أو المسحق
 أجزأ كما في تراب المعدن
 بخلاف مغشوش كبرت في يده
 لأنهم لم تكن بصفة الأجزاء
 يوم الاستدخا والرباب
 والمغشوش هنا صفة لكنه
 مختلط بغيره ويكره فلا مال
 ضربا للمغشوش

حجتهم من قاعدة مدعومة بما ياتي فيها اه (قوله ولغيره ضرب الخالص الخ) عبارة العباد مع شرحه
وبكره لغير الامام الضرب بلدراهم أو دينار و يفتي أن يلحق به صد الفلاس الخ لا يشترط فيه أنه ولو ضرب
ذلك خالصا لانه من شأن الامام ولأنه ما قضا عليه وللامام تعزير وقال القاضي وتعزير المعشوش أشد
وفي المتوسط الوجه الضرب مطلقا ولا يشترط فيه أن لا يزال الامام عنه اه عبارة فتنا ونحرم على غير الامام ضرب
المعشوش وبكره له ضرب الخالص وهذا هو قول الشيخ الخطيب أي والنهاية وبكره لغير الامام ضرب
الدراهم والدينار ولو في الصفة ضعف التسميلا انطوى تحت الغايق وهو المعشوش اه (قوله وما لا يروج الخ)
ولو ضرب بمعشوش على سكة الامام وعشها لا بد من غش ضرب به حرم فيما يظهر لما في من التذليل بما جزم
أنه مثل مضروبه نهاية قال عرش ومثل المعشوش مثل كرونا الجيدة والمعشوشة مثل غش الامام لكن صنعتها
مخالفة لصنع دراهم الامام ومن يعلم مخالفتها لا يرغب فيها كرهت في دراهم الامام فصرم لما في صنعتها من
التذليل اه (قوله موافق لنقد البلد) أي إذا كان نقدا بل المعشوش أو الفلكيه اه كما به بسبكه وبصفه
نهاية ومعنى (قوله يديم الخ) خبر قوله وما لا يروج الخ وقضية بعينه بالانتماء ضرب بما ذكر حرام وهو
ظاهر (قوله ولا يكمل أحد التقدين الخ) أي لا اختلاف الجنس نهاية ومعنى (قوله ولا يكمل كل نوع الخ)
أي فيكمل جدي نوع برئ منه وروى نوع آخر وعكسه كما في الماشقة والمعشوش والمزاد الجيدة اه متوالف الصبر
على الضرب ونحوهما وبالرداعة الحشونة والتفتت عند الضرب بنحوهما قال القموني ليس الخالص
والغش من نوع الجيدة وتوالاتع بال وفي النهاية والمعنى ما وافقه (قوله ان سهل) أي بان قلت الانواع
و (قوله والا الخ) أي فان كثرت وشق اعتبار الجميع أخذ من الوسط كما في المعشرات معني ونهاية قال عرش
قوله مر أخذ من الوسط الخ أي وأيض من أحدهما راعا القيمة كما تقدم في اختلاف النوعين من الماشقة
اه (قوله في الوسط) والاعلى أولى كما في تفسير ذلك في المعشرات شرح العباد (قوله لا عكسهما) أي
لا يجوز ردي ومكسور من جدي وصحح نهاية ومعنى (قوله فيستردهما الخ) أي وله استردادان بين
عند الدفع أي عن ذلك المال ولا يسترده كل على الزكاة قلنا فيهما قبل الحل ولا خلاف في الاسترداد فان بقى
أخذ والاخراج التفاوت وكيفية تعرفان يقوم المخرج بجبض آخر كان يكون مع ما تدارك جديده
فأخرج عنها خمسة معبوة والخمس الجيدة تساوي بالذهب نصف دينار والمعبية تساوي به خمس دينار فيبقى
عليه درهم جديد نهاية وانعاب وأسنى قال عرش قوله مر فان بقي أخذه الخ قضية ما ذكر أنه لا يكتفي بدفع
التفاوت مع بقائه ويحتمل أنه غير مراد وأن المراد إزاله أخذه مما دفع التفاوت وهو قبيح وقوله مر أن
يقوم المخرج بجبض آخر أي ولا يجوز تقويمه بحسنه لان النقد لا يجوز بيعه بمثله بمقايضه كما هو معلوم من
الربا وقوله مر فيبقى عليه درهم جديد أي وذلك لان نصف الدينار اذا قسم على الخمسة الجيدة حصص كل نصف
خمس منه درهمان والمعبية تساوي خمس دينار وقبضتها أربعة را هم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار
نصف خمس يقابل بدرهم من الجيدة اه عرش وقوله لان النقد لا يجوز بيعه بالخ فيه أنه لا يبيع هنا أصلا
كما هو ظاهر وقوله كل نصف خمس منه درهمان صوابه اما أسقاط لفظه نصف وأقره لفظه درهمان قوله ان
بين أي عند الدفع أنه من المال الجيد والصحيح قياس ما ياتي في التجيل أن المدلول على علم الاستدلالين

(قوله ولغيره ضرب الخالص الا ياذنه) أي بكره قال في العباد وللامام تعزير به ولا معشوش أي وتعزير به
للمعشوش أشد اه وقوله وللامام تعزير به ونقله في شرحه عن جماعة قالوا حرم عليه الشفاعة في الغصب
ثم قال في المتوسط الوجه الضرب مطلقا ولا يشترط فيه أن لا يزال الامام عنه اه أقول وعلى الكراهة تعلم ان
التعزير قد يكون على غير الحرام (قوله لا عكسهما) أي لا يجوز بيعه به في الرض في نسخة قال في شرحه
وهي أوفق بالأصل اه (قوله فيستردهما) قال في شرح الرض وإذا قلنا يسترده أي الردي المخرج
عن الجيدة كان باقيا أخذوه والاخراج التفاوت اه وقضية ما ذكره حال التلف مع وجوب التفاوت لأمعه
حال بقائه يمكن التصرف وقد يقال قياس أجزاء حال التلف مع التفاوت أجزاء حال البقايا مع التفاوت

ولغيره ضرب الخالص الا
بإذنه وما لا يروج الا بتسليم
كأكثر أنواع الكمية
الموجودة لان يومئذ
بدوامه كما في الاحياء وشدد
فيه ولا يكره ما سلك المعشوش
موافق لنقد البلد ولا يكمل
أحد التقدين بالآخر
ويكمل كل نوع من جنس
بأخونه ثم يؤخذ من كل
أن سهل والآخر الوسط
ويجزي جدي وصحح عن
ردي ومكسور بل هو
أفضل لا عكسهما فيستردهما

الرافع عش **(قوله أي التقدير)** إلى قول المترز كثر في المعنى الاقوله وانما لم يجعلوا إلى وليس وكذلك
 النهاية الاقوله ومثله السبل على المال **(قوله وجهل عنه)** أي عن الأكثر وهو السائمة قوله المثلن (رك
 الأكثر) * (فرع ع) * لولم نصابنا بغيره وباقه مغضوب أو دين موجب لرك الذي يهدف إلى المال
 الامكان أي امكان الاداء شرط للضمان لا الجواب أي وجوب الاداء ولأن الميسر لا ييسر بل يصور بأعباء
 وأسنى ونهاية ومعنى قال عش أي وأما المغضوب والدين فان سهل استغلاصه كونه مالا على على بآبذل
 وجب تركه فوراً أي لا تأخذ وجوه على يدك ولو بعد مدة طويلاً **(قوله كجاني اه)** **(قوله ذهاب فضة)** أي
 مقدراً كون الأكثر ذهاباً كونه فضة عبارة المعنى وشي من المنهج والروض والنهاية تركي كلامهما بغيره
 الأكثر اه **(قوله فيز كالح)** تبرع على ماني المثلن **(قوله ويحصل)** أي التميز بالدار **(قوله عند
 تساوى أجزائه)** أي بان يكون ماني كل جزء منهما قد ماني في غير من ذلك سم وعش **(قوله والاباء)
 عطاف على بالدار** **(قوله بان يضع الح)** أي بان يضع ماعق تصعق ثلاث يضع فيه ألفاً المعنى **(قوله ثم ألفاً
 فضة الح)** أي ثم يخرج الألف ذهاباً يضع فيه ألفاً المعنى **(قوله وهو أرباباً فاعا الح)** أي أن الفضة
 أكثر جماعاً من الذهب نهاية ومعنى وأسى **(قوله تبرع المختلط الح)** ولا شك أنه يكتب موضع المختلط أولاً
 وسطاً وبالصافي ونهاية ومعنى **(قوله وباني هذا في مختلط الح)** وكذا باني في مغشوشة بغيرها سم يعلم
 هل خالصها مائتان وعشاه مائة أو بالعكس شئنا **(قوله جهل وزنه بالكعبة)** ان كان المراد بالجهل
 أن مافي من الذهب والفضة تساوى بان ومتفاوتان مع العلم بان الجمله الفوضى وان كان المراد الجهل
 بالجملة اضافة ومشكل سم **(قوله كل يكون ارتفاع الفضة أصعب من الح)** أي فالفضة الموازنة للذهب
 يكون حجمها مقدار حجمه مرفوضاً فشد **(قوله فهو نقصان)** باعتبار الوزن واعتبار الحجم فخصر
 من شرح البهجة وما همش تختصانه سم وباني أقل ما يتبين به أن المراد الثاني **(قوله فثلاثة فضة
 الح)** أي أو بالعكس الفاكس أسنى ونهاية ومعنى **(قوله وبان يضع الح)** أي بان يضع في الماء قدر
 المختلط منهما معاً ثم ينفذ أحدهما الأكثر ذهاباً أو أقل فضة وفي الثانية بالعكس ويعلم في كل منهما ما علم من
 يضع المختلط فيقضي بما وصل إليه قاله الأسوي ونقل في الكفاية عن الإمام وغيره طريقاً آخر باني أن تضع
 الجمل بمقدار كل منهما هو أن يضع المختلط وهو ألف في مائة وعلم كما مر ثم يخرج ثم يضع فيه من الذهب
 شيئاً بعدي حتى يرتفع تلك العلامة ثم يخرج ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع تلك العلامة بعشر
 وزن كل منهما فان كان الذهب ألفاً ومائتين والفضة ثمانية عشرين أن نصف المختلط فهو نصف فضة بهذه
 النسبة اه والمراد أنهم ما نقصان في الحجم لأن الوزن فيكون زنة الذهب ثمانية وثلاثون زنة فضة أربعاً وعشرين
 المختلط من الذهب والفضة انما يكون ألفاً بالنسبة المذكورة فإذا كان كذلك وبانيه انما إذا جعلت كلا

المنسبين (ولو اختلط اياه
 منها) أي التقدير بان
 اذ يواضع بينهما وجهل
 أكثرهما) كان كان وزنه
 ألفاً وأحدهما سائمة
 والآخر ربعاً ووجهل
 عنه (رك الأكثر ذهباً
 وفضة) احتياطاً ان كان لغير
 محصور والا فدين التمييز
 الاتي في رسمائه ذهباً
 وسائمة فضة نجشذباً
 بقيناً ولا يكفي تركية به
 ذهباله لا يجوز عن الفضة
 فكعبه (أوميز) بينهما
 بالدار ويحصل عند تساوى
 أجزائه بسبب أدنى جزء
 بالمدين يضع فيه ألفاً ذهباً
 ويعلم ارتفاعه ثم العاقبة
 من الأول ثم يضع المختلط
 فاني أحسما كان ارتفاعه
 أقرب فوالأكثر وباني
 هذا في مختلط جهل وزنه
 بالكعبة لان علامته بين
 علامتي الخالص فان استوت
 نسبته لهما كان يكون
 ارتفاع الفضة أصعباً
 والذهب ثلثي أصعب والمختلط
 خمسة اصداس أصعب فهو
 نصفان وان زاد على علامة
 الذهب بشعيرتين ونقص
 عن علامة الفضة شعيرة
 فثلاثة فضة وثلاثة ذهب
 وبان يضع في سائمة فضة
 وأربع سائمة ذهباً يعلم
 ارتفاعهما

ارتفاعهما

منها وأربعاً مثلاً وزد على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو ثمان كان المجموع ألقائهما به وعباب قال
عش قوله مر فيكون زنة الذهب ستة أثمان واضح ذلك أنه قد علم بالنسبة المذكورة أن حجم الواحد من
الفضة يسعهم واحد ونصف من الذهب فحجم جملة الفضة تسعهم قدرها ونصف قدرها من الذهب فإذا كان
الآن ألقائهما بأن يكون فيهما من الذهب مقدار الفضة وتوزنهما ولا يصور ذلك مع كون الجملة
أشياء إلا إذا كان فيهما ستة مثلاً ذهباً وأربعاً مثلاً فضة سم على الجملة وقوله مر وبناه جملة هذه الطرق
كلها إذا وجد الأثام ما إذا فقد فيقوى اعتبار ظنه وبعضه النظم في مسئلة المذوى والودى اه ديمري
وسياق في كلام الشارح مر ما يخالفه أي من أنه إذا علم أصابتهما ثوبه وجعل محله وجب غسل الجميع
عش عبارة الرشيدى قوله مر فان كان الذهب ألفاً ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا أن حجمه من
الفضة الموزنة للذهب يكون حجمهما مقدار حجم مرة ونصف وسياق التصريح به أن في كلام ابن
الهائم أن جوهر الذهب كجهر الفضة وثلاثة أسباعها ومن ثم كان المثال درهماً وثلاثة أسباع درهم
والدرهم سبعة أعشار المئالة اه (قوله ويلحق بما وصل إليه) أي وإذا لم يصل لواحد من العلامتين
فان الإجزاء تنضم مع الصوغ ويخرج بعضها مع بعض فلا اعتبار بمجاورة أو قرب إلى علامة فكون
أكثره ولا أكثرها مقارب لعلامة سم (قوله وانما لم يجعلوا معياراً في الراب) أي كان يكتبوا في
المائة بأن يفوض الموضوع فيه أحد العوضين في المائة قدر ما يفوض الموضوع فيه لا تخفيه ويكون هذا
فانما مقام الوزن سم (قوله لانه أضيق) أي لان المدارج على حقيقة المائلة والوزن بالمائة لا يشدها
غاية ما يشده الفلج ومنها على ظن الأكثر بدل من الوزن بالمائة على الكيفية بما ذكره بشيعة اعياب (قوله
في السلم) عبارة في الأعياب في قضاء الدين كالحرص في المبكيات اه (قوله وليس له الخ) أي ولا يعد
المالك في بيعه فقال أكثر غلبة الظن ولو تولى إخراجها منه وصدق فيه أن أحسن من علمها فهو معنى وشرح
الروض (قوله فلم يقبل ظنه فيه) محل ذلك حيث كان المختلط باقياً فان فقد في غلبة الظن على ما مر من
المعنى عش (قوله ولو فقد الخ) عبارة في النهاية والمغنى وإذا تعدد الاعتان وعسر التميز بان يفقد
السبل الخ اه (قوله ولو فقد السبل الخ) أي ولم يجد سبباً دالاً كما مر من أثر المثل كما هو ظاهر
أشد من نظائره اعياب (قوله أو احتاج فيه من طول) أي عرفوا بما يحمل أنه ما زال على ثلاثة أيام اعياب
(قوله كذا نقله الخ) أي قوله ولو فقد الخ نهاية (قوله ووقف الخ) أي الرافعي (قوله ولا يعد أن يجعل
السبل الخ) معتمد عش قول المتن (من حل) بضم أوله وكسر مع كسر اللام وتشديد الياء واحد محلى
بفتح الحاء وسكون اللام معنى ونه يتناول المتن (وغيره) أي كالادائي ولا الرزق ياد قيمة بالصناعة لانه ما يحرمه
فلو كان له أناه ونه ما تدارهم ونه ثلاثة مثلاً وجبر كتمانين فقط فيخرج خمسة من نوه لانه من نوع آخر
دينه ولا من جنس آخر ولو أعل أو يكسرو يخرج خمسة ويخرج ربع عشرة مثلاً غايتها يتوابع في الشرح

ثم يعكس ثم يضع المشتبه
ويحرق بما وصل إليه وانما
لم يجعلوا الماء معياراً في الراب
لانه أضيق ولما جعلوا معياراً
في السلم وليس له الاعتداد
بجلى غلبة ظنه من غير تميز
لتعلق حتى الغيرة فلم يقبل
ظنه فيه ووزنه السبل على
المالك ولو فقد السبل
أو احتاج فيه من طول
أجبر على تركه لا أكثر
من كنهههما ولا يعذر في
التأخير إلى التمكن لان
الركاة فورية كذا نقله
الرافعي عن الامام ووقف
فيه فقال ولا يعد أن يجعل
السبل أو ما في معناه من
شروط الامكان (وذكر
المحرم من النقد من حل
وغيره)

قال في شرح الروض أو بالعكس في العكس اه (قوله ثم يعكس) قد يقال لاحتمال العكس بل لو اقتصر
على وضع ستة مثلاً فتوزن بثمانية ذهباً وعلم ثم وضع المشتبه فان وصل إلى علامة ذلك علم ان الأكثر الفضة
والأقل ان الأكثر الذهب ويحجب بان الإجزاء تنضم مع الصوغ ويخرج بعضها مع بعض بخلاف المراهم
بدون الصوغ فقد يزيجها فاذم يعكس ولم يصل المختلط لعلامة ما وضع لا يلزم أن يكون الأكثر من
الأجزاء ولو أزل أن يصل واحدة من العلامتين وحيداً فلا اعتبار بمجاورة أو قرب إلى علامته فيكون أكثره
هو الأكثر ما قرب لمعلامة وأيضاً قد يكون ما أخذ للموضوع أو لأم من الماسب العدم وصوله لعلامة
الاخوة لا بد من النظر لما هو أثر به في غير عدم وصوله لعلامة الاول لا يقتضي أنه يصل لعلامة
الاخوة وان أكثره من جنس أكثر لا خوفه أمل (قوله وانما لم يجعلوا معياراً في الراب) أي كان يكتبوا
في المائة بأن يفوض الموضوع فيه أحد العوضين في المائة قدر ما يفوض الموضوع فيه لا تخوفه ولا يكون هذا
فانما مقام الوزن (قوله فقال ولا يعد الخ) قال في شرح العباب وأجيب بان السبل يمكن تقديمه على وقت

ما وافقه زيادة (قوله بالجهر) الى قوله ولا تنظر في النهاية الا قوله لهر الى ولو ان كذا في الغنى الا قوله
والاحاديث التي لو لمات (قوله بالجهر) أي عطف على حلى لا بالرفع عطف على الحرم لانه لا يناسب تعقيد
الحرم حيث بدأ بالحلي ففصله الا في قوله في الحرم الخ ولان الغير حيث يشمل أيضا غير المكر وغير المباح
وليس مراداً به (قوله وكذلك المكر والمخ) أي يجب فملاز كذا أيضاً نهاية (قوله كسبة فقهية الخ)
قوة الكلام بذلك على كراهة فاستعماله لا يفيض في مكرهه سم على الجهر حتى يتعدا لكرهاته في
الجسيع لا في محل الضيق فقط عرش قول المنز لا للمباح) ينبغي أن يراد به الجهر الذي يترجم تركه فشم
الواجب والمندوبان تصور ذلك فليتام سم (قوله لانه مع الخ) وضعه ابن عمر أنه كان يحكي بناته
وجوار به بالذهب ولا يخرج زكاته ومع نحوه عن عائشة وغيرها رضي الله تعالى عنهم استعملوا ليعاب (قوله)
لاستعمال المباح) ولو اشترى انا لم يتخذ حلياً ما عاين في واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبق
حولاً كذلك فهل تليزم زكاته الاقر كقائل الاخرى لانه معد لاستعمال مباح نهاية قال عرش قوله
واضطر الى استعماله الخ أي أولاً استعماله للشر منه راضاً ثم من الثقة لانه لا يراه الا هو وأسكاه لاجله
أو اتخذاً ابتداء لذلك قوله في طهره أي مثلاً اه (قوله على الخ) أي تلك الاحاديث (قوله فيها)
أي في تلك الافراد (قوله لزمن كانه) كذا مر اه سم وكذا في الرض والعباب وأقرهما شارحهما
وفي النهاية المغني وشرح المنهج وغيرهما (قوله المباح) أي في المنز (قوله على في الخ) عباره
في الاعاب كجزء به في الجواهر وقوله الاستوى وغيره الخ واني ولي اجد احتمال وجوبه فاقامة لنية
مورثه مقام نيته وعلى الاول خلاف ما لو اتخذ بلا قصد شي بان في تلك اتخاذ دون هذه ولا يتخذ مقرب
لاستعمال خلاف عدمه فمورثه عيبه لا يجدي اه (قوله هو الصوغ) عبارة عن هو الاخذ اه قال
سم قوله هو الصوغ يتأمل اه عبارة البصري قوله هو الصوغ الخ يتخلو عن غير بيان الاخذ لا ينحصر
في بل يصدر بالشراء لا عن غير بل ذكر الجلال اللغوي في حواشي الرضة في مسألة الاخذ المصه وفي
الاستدكار الذي فرض المسئلة في الميراث والشراء الخ فجعل مسئلة الميراث من صور الاخذ فقتضاه عدم
ق وجوب الزكاته فيها وان لم يعلم وضعه حول فعل ماقى العرم فرغ على مقابل الاصم في مسألة الاخذ اه
وقد قد نمنا في الجهر اتفق المتأخرين على اعتماده ففعله الخ افعال ذلك الاتفاق في قوة خرق
الاجماع (قوله ولا صار هذا الخ) كان وجه ذلك أنه لا يتأق اقتضاء الصوغ لاستعماله مع عدم العلم
سم وقوله اقتضاء الصوغ ولعله حقه اقتضاء الارث (قوله ولو حليت الخ) عبارة لغوية ونهاية ولو حلى
المساحد أو الكعبة أو قناديلها ذهب أو فضة لم لا يثبت في معنى المصحف ولان ذلك لم ينقل عن السلف
فهو بدع وكل بدعة ضلالة الا ما استثنى بخلاف كسوة الكعبة بالجهر فربما في ذلك لان جعل وقف على
المسجد فلا تركي لعدم المسالك المين وظاهر كلام شيخنا أن محل حصة وقفه ما دخل استعماله بان احتج اليه
والاوقف الحرم باطل وبذلك علم أن وقفه ليس على الخلق كما هو فانه باطل كالوقف على تركي المسجد
ونقله لانه اضعافا عمل ووقفه ما ذكره مع حصة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه موه صرح
الاخرى نقله عن العرفاء عن أبي إسحق اه وفي الاعاب ما لو اتفقته قال عرش قوله مرد لا يجوز
الوجوب فلم يحسب بمن من شرط الامكان كما أن وضوءه الفاهة لم يمكن تقديمه على الوقوف بعمل زمن
فعله شرطاً في الزوم بل اعتبر في بعضي زمن يسع نعل تلك الصلاة فقط اه (قوله بالجهر) أي عطف على
حلى لا بالرفع عطف على الحرم لانه لا يناسب تعقيد الحرم حيث بدأ بالحلي ففصله الا في قوله في الحرم الخ ولان
الغير حيث يشمل أيضاً غير المكر وغير المباح وليس مراداً (قوله في المنز لا للمباح) ينبغي أن يراد به الجهر
الذي يترجم تركه فشم الواجب والمندوبان تصور ذلك فليتام سم (قوله لزمن كانه) كذا مر (قوله)
ويجاء الخ) في شرح العباب وقا في ما لو اتخذ بلا قصد شي بان في تلك اتخاذ دون هذه ولا يتخذ مقرب
لاستعمال خلاف عدمه فمورثه عيبه لا يجدي اه (قوله هو الصوغ الخ) يتأمل (قوله ولا صار هذا أصلاً)

بالجهر اجزاء لو كذا المكر
كسبة فقهية كبيرة
وصغيرة نية (لا للمباح في
الاطهر) لانه معد لاستعمال
مباح فأشبهه أمته بالدار
والاحاديث المتفق على وجوب
الزكاة وحصة استعمال
حتى على النساء حملها الصحيح
وغيره على ان الحلي كان
محرمًا أول الاسلام على
النساء على أنهما في أفراد
خاصة فيقتسم ذلك
لا سرف فيها بل هو لما هو
من سائر بعض الاحاديث
وليومئذ هو عن حلي
مباح فقي عليه حول أو
أ كثر ولم يعلمه لزمن كانه
على ماقى البحر لم ينو
استعماله لاستعمال مباح
ورد بان الموافق لما يأتي
اتخاذ سوار بلا قصد عدم
وجوده أو بجوابه
ان ثم صار قافر هو الصوغ
المتقضى للاستعمال غالباً
ولا صار هذا أصلاً ولا قافر
لنية مورثه لانه انقطع
بالنوع ولو حليت الكعبة

استعماله أي حيث حصل منه شيء بالعرض على النار والافهوق كغيره الخلى اه (قوله بمسئلا) أي أو مسجد
أو مشهد عاب (قوله حرم) أي فذكر وضوعاب (قوله كعليق بحلى) أي مثل تعليق قنديل (قوله
بان القصد منه) أي من الوقف عليها (قوله عينه الخ) أي عين الخلى (لاوصفة) الذي هو الاستعمال
و (قوله فضع وقفه) أي وقف الخلى كأنه يتصور (قوله نظر الله الخ) أي لقصد العين كدري وقوله هو
الاستعمال لعل الأولى هو الثانية (قوله فان وقف) أي نحو قنديل التقد والجملة أسن و رابع (قوله
احتاج إليها الخ) يحتمل أن المراد الحاجة إليها نحو تضييب مباح بالخو جدهم بأهلا في مرفه لأن
شرط الموقوف الانتفاع به مع بقائه عنه فليأتمل سم على وهو ظاهر في تحلة المسجد نفسه دون وقف
القنديل عليه عش عبارة الكري في قوله احتاج إليها أي احتاج المسجد إلى عين الخلى بنحو إخراجها له لتحصي
مصلحه وقوله على تعليته أي بالخلى كقنديل ونحوه اه وقوله بنحو إخراجها الخ لم يوقفه فان هذه الإجارة
فاردة غير مارة فكان المناسبت بنحو التسريح فيها (قوله أي بالخلى الخ) أي أو بالقدنفسه (قوله فباطل)
أي فهو باطل في ملك واقفه فيجب عليه كانه أن علم فلا يعلم كان من الأموال الضائعة التي أمرها البيت
المال عش (قوله لا يتصور حله) قد غنى بان التحلة تشمل التضييب وتصور إباحته بلا كراهة كأي تضييب
نحو - دعوى بابه بضعة لخاصة سم وفيه أن كلام الشارح كالقصر مخرج صنعه في التحلة لغير حاجة
(قوله كبل) الخ وقوله ذكر في الغنى وإلى المتن في النهاية (قوله كبل الخ) وما تتخذ المرافعة تصاور
الحجب والغصة طوام تجب فيه الخ كانه باقوا عاب قال عش أي حيث كان على صورة حيوان يعيش
بتلك الهيئة مختلفا في الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلا فلا يحرم اتخاذوا استعماله ولكن ينبغي أن يكون
مكروها فغيره كانه يكره في الضبة الكبيرة لخاصة اه (قوله لا يجلع الخ) أي فهو مباح للضرورة
ويجب كسره بعذر والهلال ما يقع للضرورة بقدرها ضئلا ولو قيل يجوز إزاسا كملحاح طر و
الاحتياج إليه يعلم بعدلته فيفتقر في اللوام لا يفتقر في الابتداه فراجع (قوله توقف عليه) أي ولم يتم
غيره فتمامه باقية قال عش أي أما في العلم غير مقامه لم يجوز أن كان الذهب أعلم اه (قوله ودكرها)
أي إلتاها مع بيان حرمته أول الكتاب سم (قوله بكسر السين) الخ قول المتن فلاز كانه في النهاية والغنى
(قوله وكراهة في حلى الرجال) أي كانه لا يحل الرجال اه (قوله بالأسوأ) أي الإحوطه غنى قول
المتن فلا يتخذ الرجل سوارا) أي مثلا ولو اتخذ لاستعمال حرم فاستعمله في المباح في وقت وجبت فيه
الزكوة وان عكس في الوجوب احتمل أن أو جهها عدمه نظر القصد الابتداه فان طرأ على ذلك قصد
حرم ابتداء حلالا من وقته ولو اتخذ لها وجبت قطعها وفيه احتمال شرح حر اه سم و يأتي في الشرح
ما وافقه (قوله بلا كراهة) احترازه عن المكروه والضبة الكبيرة لخاصة والصغيرة قلينة سم (قوله
كل وجه ذلك أنه لا ينافي اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم العلم (قوله ويجوز الخ) في شرح
العباسي وجوبه أنه محمول على ما داخل استعماله بان احتج اليهود بن زعيم جعله الخلى مقدوم أذهو
بيئت كالتوقف على تزويق المسجد ونشله لانه اضاععمال وقضه ما ذكر اه مع محبة وقفه لا يجوز استعماله
عند عدم الحاجة له وبصر الخ الأخرى إقلا له عن العمران عن أبي إسحق اه (قوله احتاج إليها) يحتمل
أن المراد الحاجة إليها نحو تضييب مباح بالخو جدهم بأهلا في مرفه لأن شرط الموقوف الانتفاع به مع
بقائه عنه فليأتمل (قوله فباطل) أي مع بيان حرمته أول الكتاب (قوله لا يتصور حله) قد غنى بان التحلة
تشمل التضييب وتصور إباحته بلا كراهة كأي تضييب مباح بالخو جدهم بأهلا في مرفه (قوله وكراهة
في حلى الرجال) أي كانه لا يحل الرجال (قوله فلا يتخذ الرجل سوارا الخ) ولو اتخذ لاستعمال حرم فاستعمله
في المباح في وقت وجبت فيه الزكوة وان عكس في الوجوب احتمل أن أو جهها عدمه نظر القصد الابتداه فان
طرأ على ذلك قصد حرم ابتداء حلالا من وقته ولو اتخذ لها وجبت قطعها وفيه احتمال شرح حر اه (قوله
بلا كراهة) احترازه عن المكروه والضبة الكبيرة لخاصة والصغيرة قلينة

مثلا بقدر حرم كعليق بحلى
فما يتحصل منه شيء فان
وقف عليها فلاز كانه فيه
قطع لعدم المال الثابت
مع حرم استعماله ولاز
الأخرى في حصة وقفه مع
حرم استعماله وبحباب بان
التصديقه عنه لا وصفه
فصروقه نظر ذلك وبه
يعلم أن المراد وقف عينه على
نحو مسجد احتاج إليها
لا للترتيب به امارقة على
تعليته في بباطل لانه
لا يتصور حله (ومن) التقيد
للحجب أو الغصة (الحرم
الاناء) كبل ولو لاسرأ الا
لجلاء عين توقفه على ذكر
هنا الضرورة التقسيم وبيان
أن كانه مثلا يتصور
(والسوار) بكسر السين
؟ كثر من ضمها (والخيل)
بفتح الخاء وسأولى النساء
(لبس الرجل) بان قصد
ذلك باتخاذها لهما محرمات
بالقصد فاللبس أولى ذلك
لان - مخونه لا تلتسق
بشهوة الرجل بخلاف
اتخاذها لبس امرأة أو
صبي والخلى كرجل في حلى
النساء وكراهة في حلى
الرجال أشد بالأسوأ فلو
اتخذ الرجل سوارا بلا
قصد لبس أو غيره (أو)
قصدا لانه لم يستعمله
بلا كراهة (فلاز كانه) فيه
(في الامع)

في الأولى هي قوله بالقدوس **(قوله في الثانية)** هي قوله أو قصد الخ عش **(قوله إذا قصد)** أي بالصباغة **(قوله بذلك)** أي الجارة **(قوله الثاني لها)** أي التجارة **(قوله وخرج)** التي في النهاية والمعنى **(قوله قوله بالقدوس)** أي إلى آخر **(قوله ما إذا قصد اتخذ كذا)** أي بان اتخذ يدخل ولا يستعمله لا في محرم ولا في غيره كقولنا يدخل بيعه عند الاستباح إلى غيره ولا فرق في هذه الصورة بين أن يحل والمرأة عش **(قوله ولو قصد الخ)** عبارة قال وض مع شرحه كقصد المالك إلى البيع الاستعمال أو جوب لز كان قد قصد استعماله أو مكررها أو ابتداء الحول من حين قصد وكلها على المسقط لها بأن قصد به استعماله أو مكررها أو غير قصد به إلى مباح انقطع الحول اهـ **(قوله لن له استعماله)** أي بالكره اهـ **(قوله المباح)** إلى قوله كل في أصل الرخصة في النهاية والمعنى والاعباب وشرعي المنهج والروض الأوله ومضى حول بعد علمه **(قوله فعلمه الخ)** عبارة النهاية والاشي وشرح العباب وقصد اصطلاحه عند علمه بانكساره ثم قالوا وهل كلامه لولم يعلم بانكساره إلا بعد حوله أو أكثر قصد اصطلاحه فلاز كان فيه أيضا كما لو سئلان القصد بين أنه كن مرصدا له فلو علم انكساره ولم يقصد اصطلاحه فلاز كان وجب ذلك أنه فان قصد بعد اصطلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اهـ سم وقوله أي الذي فالتظاهر الخ يؤيده أو يعينه قول الروض بعد وكلها قصد الموجب ابتداء الحول وكلها غيره إلى المقطع انقطع انتهى اهـ **(قوله فلاز كان قد علم الخ)** أي وان كان علمه بذلك بعد أحوال كاشفه شع الاسلام في شرعي البهجة والروض والمراد في نهايته والشارح في الاعباب وغيرهم اهـ كمدى على بافضل أي خلافا لما يقيد صنيع الشارح **(قوله ومضى حول بعد علمه)** مفهومه عدم الوجوب فيه مضي قبل علمه لكن لم يذكر هذا القدي شرح الروض ولا في الاعباب وعبارة وان احتاج للإصلاح بسبب وضوع عاذر كروا وحوله من انكساره اهـ وقضية أنه لا فرق بين العلم وغيره سم أقول وصرح بذلك المفهوم قول باعثن في شرح بافضل ما نهى عن أن يعلم بانكساره فلاز كان قطعاً اهـ أي سواء احتاج اصطلاحه إلى سبب وضوع أم لا وباتي عن الكردى على بافضل مثله **(قوله كقطعاً)** أو أن قصد وضوعه كما صرح به شرح الروض سم **(قوله ما إذا قصد الخ وقوله وكذا إن لم يقصد الخ)** مفروضان فيما ذاقوق

(قوله إذا قصد) أي بالصباغة الاستعمال أي الاستعمال صادق للمباح كاستعمال النساء ولو اشترى أهله ليخذه حل ما باعها بنفس واضطر إلى استعماله في طهره ولم يكنه غيره ففي حوله كذلك فهل تلزم كانه الأقرب كما قاله الأذري لأنه مع عدم استعمال مباح شرح مر **(قوله في المتن)** قصد اصطلاحه قال في شرح الروض عند علمه بانكساره ثم قال وهل كلامه بقرينه أنه لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام أو أكثر فقد قصد اصطلاحه لاز كان أيضاً لان القصد بين أنه كن مرصدا له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد اصطلاحه حتى مضى عام وجبت كانه فان قصد بعده اصطلاحه فالتظاهر أنه لا وجوب في المستقبل اهـ ويؤيدها بعض قوله فالظاهر كلام الروض بعد كيناه **(قوله ومضى حول بعد علمه)** مفهومه عدم الوجوب فيه مضي قبل علمه لكن لم يذكر هذا القدي شرح الروض ولا في الاعباب وعبارة وان احتاج للإصلاح بسبب وضوع عاذر كروا وحوله من انكساره اهـ وقضية أنه لا فرق بين العلم وغيره وعبارة الروض وشرحهم ولو انكسار الحلي المباح فانه لاز كان فيه اهـ أحوال ان قصد عند علمه بانكساره اصطلاحه الخ قال الشارح وشمل كلامه بقرينه أنه لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام أو أكثر فقد قصد اصطلاحه لاز كان أيضاً لان القصد بين أنه كن مرصدا له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد اصطلاحه حتى مضى عام وجبت كانه فان قصد بعده اصطلاحه فالتظاهر أنه لا وجوب في المستقبل اهـ وقوله فالظاهر الخ يؤيده قول الروض بعد وكلها قصد الموجب أي كان قصد الحلي استعماله أو مكررها أو ابتداء الحول وكلها غيره إلى المسقط أي كن غير قصد الاستعمال المحرم أو المكرره إلى المباح انقطع أي الحول اهـ **(قوله كقطعاً)** أي وان قصد وضوعه كما صرح به شرح الروض **(قوله في المتن)**

استعمال السكر الى الاصلاح والاقلز كذا كسر في الشرح آنفا **(قوله ما اذا قصد كثرها الخ)** أي ولو لم
 قصد الاصلاح نهايتوشرح بأفضل **(قوله تعوير)** أي كاللراهم أسمى ونهاية **(قوله وكذا ان لم يقصد
 شأ)** أي وقد علم بانكساره والاقلز كما مضى اهـ اهـ كرهى على بأفضل **(قوله ويعتبر الخ)** عبارة الغنى
 وشعنا تيسر بحث وأجيبنا الز كاذب الخ والى واختلقت قيمته وزنه فالعبرة بغيره لا وزنه بخلاف الحرم
 لعينه كالأولى فالعبرة بوزنه لا بغيره فلو كان له حلى ووزنه ما تأنوا درهم وقيته ثلثما تعوير بين أن يخرج ربع
 عشر مشاعا ثم يبيعها السائى بغير جسمه يفرق عنه على المستحقين أو يخرج خمسة صوغا أي كذا من ثمنها
 سبعة ونصف بقدر ولا يجوز كسره ليعطى منه خمسة كسرة لأن فيه ضررا على المستحقين أو كان له
 أن يترك ذلك تعوير بين أن يخرج خمسة من غيره أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشره مشاعا اهـ
 وزاد في الأسنى في الأول ومظاهر أنه يجوز أن يخرج سبعة ونصف نقدا اهـ واعتده عس والكردى وفى
 العباب مثل ما مر من الغنى وقال الشارح في شرحه وأقبح كلامه أنه إذا خرج خمسة دراهم جسد تسادى
 بلون وسبكها ولو لم يباعه دراهم ونصف لم يخرج وليس كذلك كافي الجموع علانه بقدر الواجب عليه وبقية
 وقال ابن الرقعة وغيره لا يجوز أن يخرج خمسة دراهم ونصف لانه ربنا على أن الفقراء لم يسكنوا قدر النقص
 اهـ **(قوله في ما صنعت تعمره)** أي كالاتاه والخلى الذى لا يحل لاحد كردى **(قوله وفي ما صنعت مباحة)**
 أي كالتكسور ومكسور لم يواصله عبا عبارة الكردى أي كالحلى الذى يحل لبعض الناس اهـ
 * **(تتمة)** قال في الجموع عن الاحتباب كل حلى حرم على الفريقتين كانا التفتيح كسره ولا ضمان فيه
 بخلاف ما حل لاحدهما يحرم كسره ويضمن صغته اتفاقا لا مكان الانتفاع به ايعاب أو سنى ومغنى قول
 المتن **(ويحرم على الرجل الخ)** هذا التفصيل كسفره وفى الرجل والخلى كاترى فقهوه
 جوز نحو الاصبع والبس والأتين للمرأة أو يدل عليه أنهم **(والاستناع ذلك)** يمنع من زينة والى زينة
 غير متمتع حتى حق المرأة بل هى مطلوبة بقى حقها وهذا هو الظاهر الآن وجد نقل صحيح مر
 بخلافه لكن مخالف مر في ذلك سم ومال عس أيضا الى الجواز ككاتبى نقل الصحيح عن
 جمع خلافه عبارة وقضية أى الاقتصار على الرجل وانثنين أن المرأة لا يحرم عليها اتخاذ اصبع عن
 ذهب أو فضة ويبقى التحريم يراى وحضى وقليوبى وبراوى اهـ ووافقه الشيخ باعثن
 فقال ويعزم على رجل وأتى أصبع من ذهب وفضة اهـ **(قوله والخلى)** الى قول المتن ويحل فى النهاية
 الا قوله فاطلاقا لا ويحس قوله والتعريف بالمر وكدانى المغنى الا قوله ويحس ذلك ويحس **(قوله
 والخلى)** أي ولو اضع بالانونة وقدمضى حول أو كترى في جواب الز كاذب فيه فدره الحلوته ممنوع من
 الاستعمال فاشبهه الا وافي اذا اتخذت على وجهه يحرم عس **(قوله الان صدى الخ)** عبارة العباب يحرم
 على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اهـ وعبارة شرح مر مر أن الذهب اذا حلونه وذهب حسنه
 يلتحق بالذهب اذا صدى الى ما قاله البندنجي كانه فى الخادم فلاز كاذب فيه فى الاظهر وقبه نظر انتت اهـ
 سم قال عس قوله مر وقبه نظرمعة تدوجه أنه ذهب اذا هوته بخلاف ماصدى فان صداه منع صفة
 الذهب عنه اهـ **(قوله يحل لاسين)** أى فلا حرمه لكن ينبى كراهته فخص الز كاذب فيه ثم ان استعمله على
 وحل لا وجد الا فى النساء ممن التلبس بهن والاقلز عس **(قوله أو غشى)** ربما يفهم تعبيرهم
 بالتشبيها أنه لو غشى بخوفين أو نحو نقل وعليه فهو كالحرم ولكنهم لم يشيروا بذلك باعثن أقول يمنع

ما اذا قصد كثره أو جعله نحو
 تعوير كى قطعها وكذا ان لم
 يقصد شأ كالى اصل
 الز وضعة والشرح الصغير
 لانه الا أن غير معد
 للاستعمال ويصح في الكبير
 في موضع عدم وجودها
 وصوبه الاسنوى ويعتبر
 فيما صنعت محرمه وزنه
 دون قبضه الزائدة بسبب
 الصنعة لانها مسوقة لازالة
 فساد اكرام لولها وفيما
 صنعت مباحة كالاها
 لتعلق الزا بغيره لغير
 المعومة فوجب اعتبارها
 بهيئتها الم الموجودة حيث
 (ويحرم على الرجل)
 والخلى (حلى الذهب) ولو
 فى آله الحرب لغير الصبيح
 الان صدى بحيث لا يبين
 كانه فى الجموع عن جمع
 وأقرهم ووجه جردول
 انحلل عنه حيث لا قطع ماس
 فى أثناء نقد صدى أو غشى

ما ذكر من الإدهام تقيدهم التشبيك ونحو تحاس عبارة شرح بافضل اما اناء الذهب والفضة اذا غشي
بفحاس أو نحو بحيث ستره فانه يحل اه قولنا لمن (الالاف والالاف والسن) أي فيجوز له اتخاذ ذلك
من الذهب ولاز كاذفهم وان أمكن نزعهم وده كان قضاء كلام الماوردي نهاية ومعنى وايعاب قال عس
و يؤخذ من في الزكاة عدم كراهتها فتدخلها لو كان مكر وهالو جبت فيه كقوله في الضيق بني أن مثل
الانف المسن اذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز اه (قوله ألبا) أي اذا كان الصانع نهاية
ومعنى قولنا لمن (والالاف) أي ولو لكل أصبع والالاف أطراف الأصابع وفي كل أصبع عشرة الإدهام
ثلاث أمانل نهاية ومعنى وايعاب وأسن وهذا صريح في دخول أفعلة الإدهام في حاشية شيخنا على الغزي مما
نصم ولو قطعت أفعلة من اتخاذها من الذهب ولو لكل أصبع مائة الإدهام اه لعلم من يعرف النافع
أوسبق قلنا من انتقال نظره من الجملة الأولى الى الجملة الثانية المشددة على الاستثناء في كلامه المذكور
فايراجع (قوله أفعلة) أو أشهرها (الح) قال العمري أفعلة ما فتح همزة أو ميم أو لم يحل الجهرى غيرها اه
عبارة المختار الأفعلة بفتح الهمزة وواو أمضا وقدر ضم أوله أو ما ضم الهمزة فلا عرف أحدا ذكره غيرا طرزي
في المغرب انتهى اه عس (قوله وان تعدد) أي بل وان كان بدل الجميع الإنسان عس (قوله وذلك)
أي جواز اتخاذ الأفعلة والسن من الذهب (قوله أجز) أي أولى نهاية ومعنى قولنا لمن (الالاصبع) أي ولو
للمرأة حر اه سم على المنهج أقول ولو قبل يجوز لأفعلة التشويه عن يدها بقدر الأصبع وحصول
الزينة بعد عس وتقديم سم ما وافقه من المتأخرين ما يخالفه (قوله وأخذت) أي من التعليل
(قوله ويؤخذ من) أي من التعليل أو من كلام الأذري (قوله حلت) أي الأفعلة من ذهب مثلا ونحوها
(قوله فرع) لو اتخذ لريق نحو أفعلة أو أرف فهل يدخل في يده وعلى التسويل هل يصح بيع ذلك الرقيق
حيث لا يباعه ولا يربو بعد أن يفتل أن النعم ذلك بحيث يملكه من نزع محذور ثم يملكه كالجزء من
فيستدخل في يده ويبيع بعد استحباب الذهب لانه متضمن للتعدي غير مقصود بالنسبة لغير الرقيق بخلاف
الدارا أصغية الذهب حيث امتنع بيعها بالذهب لقلة دعوه لأن الذهب المصنوع به يتأخر ويقدر فصله
عنها بخلاف ما هنا (قوله فرع) آخر حكم ما اتصل بالرق ٢ ذكر في الطهارة أنه ان صار بحيث ينجس من نزع
محذور تباع كفي غسله ولم يحسب اتصاله الى ما تحت من البدن ولا النعم عمتها والاختصاص كالجيرة هكذا
ينبغي سم (قوله فيها) أي في الأفعلة الزائدة (قوله هو بحث الح) اعتمده النهاية والمعنى (قوله الحاق أفعلة سفلى
الح) أي بان قد أتت أصبعه فإراد اتخاذ أفعلة بدل الأصبع فلا يجوز لانها لا تنحل ولا يبيح
اتخاذ الأصبع لذلك ومن الأفعلة السفلى الأفعلة الوسطى لو جود علة منع الأفعلة من بيعها عس قولنا لمن (وبجرم
سن الخاتم) أي اتخاذ واستعماله على الرجل معنى ونهاية قال عس وبجرم علة أن يباع الملعون والنور
والطوق خلعا فالغزالي اه ديسري والمصنف الدال واللام عس (قوله وفارق الح) عبارة النهاية
وسواء في ذلك قليله وكثيره بفارقضة اناء الصغرة على رأى الرافعي بان الخاتم الح زاد الغزالي ثم ان صدق
بحث لا يبين جواز استعماله نقله في المجموع وأجيب عن قول القاضي بان الذهب لا يفسد أبان منه نوعا
يصد أو هو ما يخالفه غيره اه (قوله أي الرجل) الى قوله ويجوز في المنسئ الى قوله وبه يعلم في النهاية
(قوله أي الرجل) ومثله الحديث بل في أولى نهاية ومعنى قال سم هل يحل للرجل الخاتم في رجله في نظر
اه وقد يقال قضاة قولهم الأصل في الفضة التحريم الا ما صاع الاذن في عدم حله والله أعلم قولنا لمن (من)

نظر شرح حر (قوله لا لا الخ) عبارة العبد بل كتب بل ميان أنف أفعلة ولو من كل الأصابع وأسنان
أو لسدها نكث قلقت ولا تزك أن أمكن نزع اه وقوله ولا تزك قال في شرحه أي لمن هذه
المذكور ان يحل استعمالها فهي كالحلى للباح اه وقوله وان أمكن نزع اه قال في شرحه كذا ذكره العمري
والماوردي أو هما أو اتصفتي وغيره وهو ظاهر الحاجة اليه اه (قوله حلت) أي الأفعلة من ذهب مثلا
نحوها (قوله وفارق ما صرف الضبة) أي على رأى الرافعي شرح حر (قوله في المن الخاتم) هل يحل الخاتم

(لا الالف) ان زل أو عنوان
أمكن من فضة لانه لا يصد
غالب ولا يفسد المنبت ولما
مع أنه صلى الله عليه وسلم
أمر به من جعله فضة فأن
عليه (ولا لا) ينسب أوله
وبالله فمضى تسع أفعلة
وأشهرها فتح ثم ضم
(والسن) وان تعدد فأولى
شدها به عند تركها وذلك
قباس على الف وكل ما حازه
بالذهب فهو بالفضة يجوز
(لا الاصبع) أو السدبل
وأكثر من أفعلة من أصبع
فلا يجوز من ذهب وكذا
فضة لأنها لا تعمل فتتجسس
لأنه يتخلل الأفعلة وأخذ
منه الأذري ان ما يتجسس
كان أشل استنعى ويؤخذ
منه ان الزائدة ان علم
حلت ولا فلا طرلا
الزكشي المنع فيها ليس
بصحيح ويحس الغزالي الحاق
أفعلة سفلى بالأصبع لأنها
لا تنحل (وبجرم سن
الخاتم) ممن ذهب وهو
ما يستعمله فيه (على
الصعب) لعدم أدلة التحريم
وفارق ما في الضبة
والتعريف بالحرى بان
الخاتم الزم الشخص من
الالاف واستعماله أدوم
(وبحله) أي الرجل
(من)

الفضة الحاتم) اجابنا بلسن ولفي اليسار لكنه في العين افضل لانه الاكثرى الاحاديث وكونه صاوشا والراافض لا أثر له ويجوز بخص منه
أومن غير مودونه وبه يعلم حل (٢٧٦) الحقة اذا غابا بها أنها ماتم بلا قصر أو يتردد النظر في قطعة فضة ينش عليها ثم تغذ الختم جاهل بحل

الفضة الحاتم) أي ويجعله الحاتم به أيضا ونقل بالدر عن الكرماني على البخاري ما وافقه عن شيخنا
إلى يادى أنه رجوع واعتد الجواز فتأمل عند ع (قوله بلسن الخ) أي بلسن بلسه في خصره ع ينفوني
خصره سار لا يتبع لكن بلسه في العين افضل نهاية (قوله لانه الاكثر الخ) ولانه يزعمون العين أرف
نهاية (قوله وكونه الخ) أي البلس في العين معنى (قوله لا أثر له) أي لأن السنت لا تترك بواقفة بخص أهل
البسعة لأنها باعاب (قوله ويجوز بخص الخ) عبارة أنها لا يجوز بلسه فيها أي الخصر من معا بخص
وبدونه ويجوز نقشه وان كان فبسه كرافته تعالى ولا كراهة فيه اه قال عش أي في النقش لكن
يعرم استعماله اذا أدى ذلك إلى ملافة الخس كان بلسه في اليسار واستحب ما بحث بصل ماء الاستخاء
البه اه عبارة شرح العباب ولا يكره نقشه باسم نفسه أو ملكه كما به باسم الله تعالى أو باسم رسوله صلى
الله عليه وسلم ولا يكره الختم بغير ماص وحديد وخمس اه (قوله وحديثنا لأوجه الحسل هنا) فيه
نظر ويغيب الحرة لأنه الأصل في استعمال الفضة سم وشحن عبارة عش وعبارة شيخنا إلى يادى
ونخرج بالحاتم الختم وهو قطعة فضة ينش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا يجوز وبحت بعضهم الجواز
انته اه (قوله بلسن جعله الخ) كذا في النهاية والمعنى (قوله ولا يكره الخ) كذا في الأعيان والمعنى
(قوله لبسه) أي ستم الفضة (قوله للمراة) أي الخلق والراز وجه باعاب (قوله وطاهر مجوز الاختاد
لالبس) وفيه خلاف معتبر والذي ينبغي اعتباره فبسه ما فاده شغنى من أنه ما زاد له ودلى سرفه معنى
عبارة النهاية ويجوز تعدد اتخاذ لبسها في الشايط فبما لا بعد اسرافا والخبر بالشحن بما سرى بالحاتم
لأنهما يتكلمان في الحل الذي لا يجب فيه الزكاة أما اذا اتخذوا خواتم لبس اثنين منها أو أكثر دفعة فجب
فيها الزكاة ولو جاز في الحل المذكورة اه قال عش قوله مر ويجوز تعدد الخ طاهر وهو كذا في روي
عن عادة أمثاله كعشر من شاة مثلا وقوله مر فجب فيها الزكاة في خلاف ما اذا اتخذها لبسها واحدا بعد
واحد سم من مر وقوله مر لوجوب الخ فبسته أن التحديد في الوقت الواحد حيث حوف به عادة مثله مكرره
لأحرام عش أقول هذا الذي ذكرنا من التحديد بعدة أمثاله هو الظاهر دون ما ذكره أولان التعميم
وإذا قال سم وجوز تعدد البس منوط بالبقاء إلا لا سم في لا ية تعدد البس كبس اثنين يعرم اه وقال
شيخنا يحل للرجل الحاتم من الفضة بحسب عادة أمثاله قدر ما وعدد ومحل ولا اتخذوا خواتم لبس الواحد بعد
الواحد سلفا لبسه استعمالا لم يكن فيه اسراف ولو تختم في غير الخصر لم يكره اه (قوله لكن
موجب الأسوي الخ) تقدم عن النهاية والمعنى وغيرهما اعتماده لكن بشرط أن لا يكون فيه اسراف (قوله
والذي يبعثه صماده الخ) قال مر ما حاصله أنه يجوز لبسها واتخاذها مقدا أو متعددا لكن تعدده لبسها مكرره
كبسه في غير الخصر سم (قوله الظاهر في حمة التعدد) أي لبسها سم (قوله مطلقا) أي في بد أو بدن
(قوله والأوجه الخ) أي في ما لا معنى ولا باعاب ومر (قوله الأول) أي الكراهة (قوله ورمه اه) أي الختم
في رجله في نظر (قوله وحديثنا لأوجه الحل هنا) فيه نظر ويغيب الحرة لأنها الأصل في استعمال الفضة
ولا بد من حل استعمال لبس الفضة بغير النثر وهو بعيد جدا (قوله إلى الخاتم للبس فيه ردنا الخ) فاعلم
بضبطه أي الخاتم بالعرف فيرجع في بنته كإقتضاء كلامهم ومر به الجواز في غيره فالحق يخ عنه
كأن اسرافا كافيا في الخاتم للمراة وعلى ما تقرر وقالوا وجه اعتبار عرف أمثاله لا بس ويجوز تعدد
اتخاذ أوليسا في الضابط اه أيضا أنه لا به سداسا شرح مر وجوز تعدد البس منوط بالبقاء إلا لا بس
في لا يليق به تعدد البس كبس اثنين يعرم وقد يجمع جواز ما من قص من مثقال وان كان أكثر من عرف
الابس الظاهر قوله في الحديث ولا تلغمه مثقالا ولو اعتد عرف الابس مطلقا لم امتناع ما زاد على الجنة
واحتج عرفه وهو في غاية البعد (قوله والذي يبعثه صماده كلام الروضة الظاهر في حمة التعدد) أي لبسها

الحار يوغره وحكي وجهان في جواز في غير الخصر فضة كلامهم الجواز ثم رأيت القول بمرح بالكره وسبقه إليها
في سنن مسلم والأثر في موجب الخمر والأوجه الأول وروى عن من خصوصيات النساء مجموع

غير الخصر (قوله والكلام الخ) أي في تعدد أفعالهم اتخذوا وليس في وقت واحد ومحل (قوله محل ذلك) أي تعدد الحامز كونه في غير الخصر (قوله لكرهتها كقوله ابن العماد) هل كرهها ليس الاثنين مشروطة بلسه في واحد أو هي ثابتة بلسه في دين نفسه نظر سم أوله فبما قد متناعن الهمزة وقول الشارح السابق والذي يفيد عدم اشتراط البدل الواحدة (قوله قال غيره الخ) تقدم عن الهمزة والمخفي وغيرهما اعتماد (قوله والاحرم ما حصل به الإسراف) هل ما حصل به الإسراف ماعدا الأول إذا ترتب واحد هما إذا لم ترتب سم أقول الإسراف قد يكون بما فوق الثلاثة فتشمل فلا يكن المحرم في المرتب حينئذ ماعدا الثلاثة الأولى وفي العمدة أي ثلاثة اختارها (قوله فانا طوره بالعرف) أي عرف تلك البلدة وعادة أمثالها فيها خرج عن ذلك كان اسرافا كقوله في خطبته الرأفة في الموضع مني ونهاية (قوله فالعبرة) أي في زنته من (قوله فيعنا يظهر) اعتمده الهمزة والمخفي كما مر (قوله وبجمل) أي للرجل معنى (قوله أي تخلي) فضيئة أن الكلام في الفعل وإن جاز الاستعمال لكن كان جعل المتن شاملا له بأن زاد حلية آت الحارب فعلا واستعمالا سم قول المتن (كالبسيف) يحتمل أن غلظه كهو سم عبارة الكردى وغلظه كهو اه وفي باعشن ما خلاصته أن استدلالهم لجواز تخلي آلاب الحرب بما ثبت أن قبعة سم فعله الله عليه وسلم ونهاية كامن فضة سم خرج جواز تخليها لعدم والكلام حيث لا سرف كعميم القعدة الثانية والاحرم وفي غير الخرج عن حد وهو السبف أما الخرج عنه فمخرجا لكن أجازة أوجهة بشرط كون بعض في حد وهو السبف فلو قلنا من ابتلي به اه قول المتن (والمنطقة) لم يشترط الشارح كونها متدة في الممر ي بشرط أن تكون متدة فالأخذ بمنطقة تعدله لم يمكنه لبها من نفسه وجبت له كقوله أنه غير معد لاستعمال مباح عش عبارة الأفعال ومحل الحل تخليها أنه لم يسرف فلو حل منطقة حتى ثقلت وسق عليه لبها سم كذا قبل ويظهر أن المراد على السرف عرفا وأن لم تثقل الآية للحل ولا شق حلها اه (قوله مطلقا قاله اصل أنه يجوز راسبا واتخذوا تعددا أو تعددا لكن تعدده مكره كلسه في غير الخصر فحب الزكاة فيما مر متوجها وتعدده اتخذوا وليس بالاضابط فيه أيضا أن لا يعد اسرافا قال ابن العماد انما عبر التخصيص بما راسبا لأنها مكان في الحل الذي لا يجب فيه مال كقوله جوهري في الحل المكر وشرح مر وفي كلام ابن العماد إشارة إلى جوهري أن كافي ليس المتعدو يبق ما لو اتخذ المتعدد ليس الواحد بهر الواحد هل يكره لأنه قد عبر إلى المكره الذي هو ليس المتعدد كذا فهمه كلام ابن العماد هذا فحب الزكاة حينئذ أيضا ولولا ذلك لزم أن يعلى الشيء حكم ما قد عبر إليه ألا ترى لجواز اتخاذ الخمر وإن كان قد عبر إليه المحرم فيه نظر وما لم يرد لعدم الكراهة (قوله لكرهتها كقوله ابن العماد) هل كرهها ليس الاثنين مشروطة بلسه في واحد أو هي ثابتة بلسه في دين نفسه نظر (قوله والاحرم ما حصل به الإسراف) هل ما حصل به الإسراف ماعدا الأول إذا ترتب الإسراف واحد هما إذا لم ترتب (قوله فالعبرة بعرف أمثال (اللائس) كذا مر (فرع) * لولا تعدد الرقيق نحو أهله أو أنفسهم ذهب قول يدخل في بلسه على الدخول هل يصح بيع ذلك الرقيق حينئذ يذهب أولا للرباو بجماع يقال ان تعدد ذلك بحيث صار يخشى من زعمه محذوراتهم صار كالجزء منه فيدخل في بيعه ويصح بيعه حينئذ بالذهب لانه من محض التبعية غير بالنسبة لغيره الرقيق بخلاف الدار المصنعة بالذهب حينئذ حيث استعجمها بالذهب لانه معدة مدعوة لأن الذهب المصنعة بناتوا بقصد فعله غنا فلا يماها (فرع آخر) * حكم ما اتصل بالرقيق مما ذكر في الظاهر أنه ان صار بحيث يخشى من زعمه محذوراتهم كفي غشه ولم يجب اصال الماء إلى ما حته من البدن ولا التيمع واستحقه والاحكام محكم الجيرة هكذا ينبغي (فرع آخر) * انما أوجبنا ذلك فيما إذا اتخذوا ثم ليس المتعدد منها الكراهة ذلك فهل المراد جوهري في الجميع أو فيما عدا واحد بان يختار واحد العدم الجوهري ان اتخذها مالا أولا ولا يسه نظر (قوله أي تخلي) فضيئة أن الكلام في الفعل وإن جاز جاز الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بأن زاد حلية آت الحارب فعلا واستعمالا (قوله في المتن كالبسيف)

والكلام في آخر جمل فقد
صرح الرافعي في الودعة
بجعل ذلك للمرأة وإذا جرت
الدين فأنها كدفعه وجبت
فيها لئلا يكرهها كقوله
ابن العماد قال غيره ومحل
جواز التمدد على القولية
حيث لم يعد اسرافا والاحرم
ما حصل به الإسراف وصوب
الرازي ما قضاه كلام ابن
الرفعتين وجوب تصدع
منقال لانه عن اتخاذه
منقالا ويستحسن وإن
صعقه المصنف وغيره ولم
يبالوا بتصحيح ابن حبان له
وخالفه غيره فانا طوره بالعرف
ونقله عنهم عن الخوارزمي
وغيره وعليه فالعبرة بعرف
أمثال (اللائس) فيما يظهر
(د) محل من الفضة (حلية)
أي تخلي (آلات الحرب)
للمجاهد والمراد الجهاد
كل الرزق (كالبسيف) والرخ
والمنطقة

بكرس الموهي ما شدم الوصف وأطراف السهام والزرع والخردة والثرس والخفوس سكن الحرب دون سكن المهنه والمقله لان ذلك ارهابا
للكفار ولا تجوز بذهبن باده الاسراف (٢٧٨) والخلاء وغيره أن سيفعل الله عليهم يوم الفتح كان عليه ذهب وقضى بحتمه انه غوبه

يسير بغير فعله صلى الله عليه وسلم قبل ملكه له وقائع الاحوال الفعليه تسقط بمنل هذا على ان تحسن الترمذيه معارض بنسيف ابن القطان والخليه فعل عين التدي محال متفرق قسم الاحكام حتى نصير كالجزم منها ولا يمكن فصلها مع عدم ذهاب شيء من بعضها فارت التوبه السابق أول السكبانه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التوبه هنا حصل من شيء أو لا على خلاف ماصر في الآتي وقد يفرق بان هنالاحاجه للزينة باعتبار ما من شأنه خلاف ثم الاملا بلبسه كالسرج والعمام وكذا ما على العاية كزينة (في الاصم) كلاتية اما غير نحو مجاهد فلا يصل له تحليه ما ذكر كالزينة جمع تبعاً للروايات لكن فضة كلام الاكثر من انه لا فرق ويوجه بانها تسمى آلة الحرب وان كانت عند من لا يحارب ولان غايتها الكفار ولومن بدانها ماله مطلقاً به يفرق بين هذا وحومتيه كلباصيد على من لم يصعبه (وليس للمرأة) ولا للثني (حلية) آلة الحرب مطلقاً لان فيه تشبها بالرجال وهو حرام

بكرس المهنه الى قوله والخليه في النهاية والمعنى الاول به يحتمل ويتحسن الترمذي (قوله والخردة) لعل المرامم البضة (قوله ودون سكن المهنه) أي أما سكن المهنه والمقله فيعبر عن الرجل وغيره تحليهما كما يحرم علم ما تحليه بالزينة والمرأة هنا ومعنى قال ع وش ومن سكن المهنه انشطاها (قوله والمقله) أي وسكن المقله وهو المشط والمقله بكسر الميم وعاء الاقدام ع ش ه بجري (قوله لان في ذلك ارهابا الخ) وقد ثبت أن قبعة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة مزينه بالفضه وأن نعله كان من فضة والقبعة بفتح القاف وكسر الباء الواحده هي التي تكون على رأس قائم السيف ونعل السيف ما يكون في أسفل قدم من حديد أو فضة ونحوهما ه عبارة ع ش قبعة السيف هي ما على مقدمه من فضة أو حديد يختار ه (قوله ولا تجوز بذهبن الخ) ولو نسجت درع بذهب أو طينت بفضته حرام على الرجل لان فاهه حرب ولم يجز فيه بغيره فيقوم مقامه فيجوز ان للضرورة والعباب (قوله بغير فعله) أي أمره (قوله بنسيف ابن القطان) أي تلك الخبر وهو الموافق لجزم الاصحاب بغيره تحليه بالذهب الحاشي ونهاية ومعنى قال ع ش قوله مر لجزم الاصحاب المهنه عند ه (قوله والنموه السابق الخ) أي في الاواني (قوله لكن قضية كلام بعضهم الخ) عبارته في شرح العباب وظاهر صنيع المتن أنه لو غوبها بفضة سوا حصل منها شيء أم لا ولا ينافسه تعليلهم حرمة التوبه بان فيه اضرار استعمال لان ذلك في غوبه بالحاجه اليه وما هنالك حاجه أخرى من شأنه ذلك ه (قوله وقد يفرق الخ) الفرق مقتضداً وما يتخلل من أن فيه اضراراً ماله ليس في تحليه لان تحليها حيث لا فرضه مقصود فيها والغرض فيه ما نحن فيه واضع بصرى (قوله كبرتها) أي والى كايه القساده والنثر وأطراف السور بها يتراذل الغني والفقير وتحليه بلباس البغل والجار وسرجهما وجه واحد الانهما لا يعدان الحرب ه (قوله لكن قضية كلام الاكثر من) الى قوله لعنف في المعنى الاول وه يفرق الى المتن والى قوله كذا قيل في النهاية الاما ذكر (قوله أنه لا فرق) أي في تحليه آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذ هو بسبيل من ان يجاهد بها تومني (قوله ودان غايتها الخ) لعل الاولى وبان الخالبه (قوله وه يفرق الخ) أي بالتوجه الثاني (قوله مطلقاً) أي لا بذهب ولا فضة وان جاز لهم المحاربة بها تهمه معني ونهاية (قوله وجوز قتالها الخ) عبارة عنها يتناول المعنى لا يقال اذ لم يكن المحاربة بها كلها غير محله دفع الخصلة يجوز اذا ائتمل لهم أو سمع من الرجال ان لا يقول انما يجازيهم ليس آلة الحرب بالضرورة ولا ضرورة ولا لاحتياج الى الحلية ه (قوله نعم ان كان) أي سلاح الرجل (قوله وقباس ماصر في الآتي الخ) قد يفرق عما فيها من التشبه الحرام ولو لا هذا لجاز ما يتحصل منه اضراراً لا الغنى لها أو سمع سم (قوله ان ماله يتحصل الخ) الجلا خير وقباس الخ وما وقع على الخلى من آلة الحرب (قوله ان ماله يتحصل الخ) فضته أن يجزى ذلك في قوله السابق لا ما يلبسها بل بديل قوله عقبه كلاتية سم (قوله يجوز استعماله) أي للمرأة (مطلقاً) أي ولو بلا ضرورة ويحتمل أن الراد الاطلاق ما يشبه المرأة وعدم الضرورة والحاجه حجتنا في تقدير المرأة (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله تحله الخ) اعتمد مر ه سم وكذا اعتمدته النهاية وشر المتهم والعباب (قوله وان الخ) أي من ذكر من الصبي والمجنون (بها) أي المرأة (قوله يحتمل ان غسلافه كمو) (قوله السابق اول السكبان) تقدمه ما شتم ما ينبغي مراجعته (قوله لكن قضية كلام الاكثر من) اعتمدته الرولى (قوله وقباس ماصر في الآتي الخ) قد يفرق عما فيها من التشبه الحرام ولو لا هذا لجاز ما يتحصل منه اضراراً لان الخلى لها أو سمع الآن يقال ان ماله يتحصل كالعدم فلا يعد استعمالها وقسمانيه (قوله ان ماله يتحصل الخ) قضية أن يجزى ذلك في قوله السابق لا ما يلبسها الخ بديل قوله عقبه كلاتية نيتاً (قوله يحله تحليها الخ) كذلك اعتمد مر ه (قوله وان الخ) أي بالمرأة

كعكس موجز اقلها سلاح الرجل اما من الملحمة ثم ان كان يحل لم يجز لها استعماله الا عند الضرورة بان تعين القتال ووجهه عليه ولم يجز فيه فعله انه لا يصل استعمال الخلى لان حلت له تحليه كذا قيل وقباس ماصر في الآتي لانه الموهه ان ماله يتحصل من تحليه شيء على التاب يجوز استعماله مطلقاً بغيره من تعليل ما ذكره بالنسبة بالرجال ان الصبي أو المجنون يحل له تحليه آلة الحرب وان الخلى بها الخلى

ويوجه بأن فيه شبهة من النوعين إذ لا شهامة له فاشبهه النساء وهو من جنس الرجال فكان (٢٧٩) القياس جوازاً على الفرقتين له (ولها)

لا يجوز قال السدق حاشية على وصفه وعرض الافتراض للتسويج بها كالمقاعد المطروحة بذلك قال الجلال
البلقيني وينبغي أن ينسحب على القولين في افتراض الحر وقيل وقد يلاحظ من السرف في الافتراض
هذا كما يجب في ليس النعل بخلاف الحر وانتهى شوبري وقوله في ليس النعل المعتد بما لا يجوز فكيف يكون المعتد
في الافتراض الجواز أيضاً عرض (قوله لعموم الأدلة) أي ولأن ذلك من جنس الخلق معنى ونهاية قوله المائتين
(والاصح تجريم المبالغة) والثاني لا تجرم كلاً بجمعه اتحاداً سابو وخلاصه ليس للنس الواحد منها بعد الواحد
ويأتي في ليس ذلك معاً مسمى الخواص لا رجل منها بوضع عبارة الشارح في شرح قول العباب ويجعل
ليس عدلاً في اه والتقييد باللائق مأخوذ من قولهم ما لم يسرفن حيث جمع بين خلاصه جازاً ما لم يعد
الجمع بينهما ما سافر اه (قوله في كل) إلى المتن في المعنى وإلى قوله خلافاً في النهاية (قوله وان تفاوت وزن
الفردتين) ظاهره وان اتى السرف بأضعاف أحدهما كان كالثمن عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسع وثمونه
تأمل وما لا مانع حيث من حل الأول وان حرم الأخرى سم وقد يقال إن مجموع فردتين يمثل لسنه ما يوس
واحد (قوله ولا يكفي نقص نحو المثقالين) أي بل لا بد أن يكون بحيث يعجز عن نقله من نفسه النفس (قوله
التعليل الآتي) وهو قوله وذلك لا تتفاهل (قوله وجبت وجد السرف الخ) وقالوا في النهاية والمعنى والآتي
والإعجاب (قوله الآتي) أي في قوله أما الزكاة فبجهد السرف (قوله وجبت كجمعه) أي وان لم
يجرم بسبلان السرف ان لم يجرم كره وإلى المنكر وتجب فيه الزكاة وظاهره أن الطفل في ذلك كله كالنفس
أسنى وإعجاب (قوله وذلك الخ) راجع إلى المتن والتعليل اه (قوله لا تتفاهل الخ) يتوحد من هذا الباحة
ما يهذه النساء في منتهى من عصابة الذهب والفضة كمن كان كثر ذهبا كان النفس لا تتفر منها بل هي في نهاية
الزينة نهاية ومعنى زاد سمه بخلاف نحو الخلال إذا كبر لأن النفس تنفر من حيث ذم اه قال عرش قوله
من عصابة الذهب الخ أراد بها التي تفعل بالوصو غرغيع على العصابة ما يقع اساه الأرباب من
الفضة المنقوبة أو الذهب المخططة على القماش غرام كالزهر المنقوب في المنقوبة في آلة لادة كالجسم وقياس
ذلك أن يضاحه ما حرمه العادة من ثقب دراهم وتعلقها على رأس الأولاد والفساخ وهو فضيحة قوله
الآتي وكأثر الطفل في ذلك اه وهذا كجملي مسالك النهاية والمعنى من حرمته اتحاداً فلا بد من الزهرام
أو الذنائب المنقوبة الفخرا المرأة وأما على ما اعتده الشارح وشيخ الإسلام من جواز الظاهر من حيث المدرك
فلا حرم في شيء مما ذكر وينبغي تقليده لاهل بلد اعتادوه (قوله واعتبر في الخ) هو الأوجه وراه سم
وعرش (قوله ويجمع بأن المراد الخ) وقالوا في المعنى وخلافاً في نهاية عبارة الأول وشرح به قيسده السرف
تبعا لجمعه بالمبالغة إذا سرف ولم يتألف فانه لا يجرم لكنه يكره فوجب فيه الزكاة كالأثر من كلام ابن
العقاد وفارق ما ساق في آله الخ حيث لم يترقبه عدم المبالغة بأن الأصل في الذهب والفضة حلهما
للمرأة بخلافها للغير اهنا غفر لها قليل السرف اه وزاد الثاني وما تقر من افتقار السرف من غير
مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العساكوري على بعض المتأخرين والوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف
والمبالغة فيسوي على الغالب اه قال عرش قوله ولم يتألف الخ نفسه من قوله بمجرد السرف والمراد
بالسرف حتى المراتة أن تجعل على مقدار لا بعد مثله زينة كالشعره قوله من السابق بل تنفر من النفس
مر (قوله في المتن والاصح تجريم المبالغة الخ) والثاني لا تجرم كلاً بجمعه اتحاداً سابو وخلاصه ليس للنس
الواحد منها بعد الواحد ويأتي في ليس ذلك معاً مسمى الخواص لا رجل منها بوضع عبارة الشارح في شرح قول العباب ويجعل
ليس عدلاً في اه والتقييد باللائق مأخوذ من قولهم ما لم يسرفن حيث جمع بين خلاصه جازاً ما لم يعد
الجمع بينهما ما سافر اه (قوله في كل) إلى المتن في المعنى وإلى قوله خلافاً في النهاية (قوله وان تفاوت وزن
الفردتين) ظاهره وان اتى السرف بأضعاف أحدهما كان كالثمن عشرة مثاقيل والاخرى مائة وتسع وثمونه
تأمل وما لا مانع حيث من حل الأول وان حرم الأخرى سم وقد يقال إن مجموع فردتين يمثل لسنه ما يوس
واحد (قوله ولا يكفي نقص نحو المثقالين) أي بل لا بد أن يكون بحيث يعجز عن نقله من نفسه النفس (قوله
التعليل الآتي) وهو قوله وذلك لا تتفاهل (قوله وجبت وجد السرف الخ) وقالوا في النهاية والمعنى والآتي
والإعجاب (قوله الآتي) أي في قوله أما الزكاة فبجهد السرف (قوله وجبت كجمعه) أي وان لم
يجرم بسبلان السرف ان لم يجرم كره وإلى المنكر وتجب فيه الزكاة وظاهره أن الطفل في ذلك كله كالنفس
أسنى وإعجاب (قوله وذلك الخ) راجع إلى المتن والتعليل اه (قوله لا تتفاهل الخ) يتوحد من هذا الباحة
ما يهذه النساء في منتهى من عصابة الذهب والفضة كمن كان كثر ذهبا كان النفس لا تتفر منها بل هي في نهاية
الزينة نهاية ومعنى زاد سمه بخلاف نحو الخلال إذا كبر لأن النفس تنفر من حيث ذم اه قال عرش قوله
من عصابة الذهب الخ أراد بها التي تفعل بالوصو غرغيع على العصابة ما يقع اساه الأرباب من
الفضة المنقوبة أو الذهب المخططة على القماش غرام كالزهر المنقوب في المنقوبة في آلة لادة كالجسم وقياس
ذلك أن يضاحه ما حرمه العادة من ثقب دراهم وتعلقها على رأس الأولاد والفساخ وهو فضيحة قوله
الآتي وكأثر الطفل في ذلك اه وهذا كجملي مسالك النهاية والمعنى من حرمته اتحاداً فلا بد من الزهرام
أو الذنائب المنقوبة الفخرا المرأة وأما على ما اعتده الشارح وشيخ الإسلام من جواز الظاهر من حيث المدرك
فلا حرم في شيء مما ذكر وينبغي تقليده لاهل بلد اعتادوه (قوله واعتبر في الخ) هو الأوجه وراه سم
وعرش (قوله ويجمع بأن المراد الخ) وقالوا في المعنى وخلافاً في نهاية عبارة الأول وشرح به قيسده السرف
تبعا لجمعه بالمبالغة إذا سرف ولم يتألف فانه لا يجرم لكنه يكره فوجب فيه الزكاة كالأثر من كلام ابن
العقاد وفارق ما ساق في آله الخ حيث لم يترقبه عدم المبالغة بأن الأصل في الذهب والفضة حلهما
للمرأة بخلافها للغير اهنا غفر لها قليل السرف اه وزاد الثاني وما تقر من افتقار السرف من غير
مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العساكوري على بعض المتأخرين والوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف
والمبالغة فيسوي على الغالب اه قال عرش قوله ولم يتألف الخ نفسه من قوله بمجرد السرف والمراد
بالسرف حتى المراتة أن تجعل على مقدار لا بعد مثله زينة كالشعره قوله من السابق بل تنفر من النفس
مر (قوله في المتن والاصح تجريم المبالغة الخ) والثاني لا تجرم كلاً بجمعه اتحاداً سابو وخلاصه ليس للنس

الح واليه فلا فرق فيه بين الفقراء والغنائه اه **(قوله ثم هذا كلامه)** وكذا المرأة العطف في ذلك لكن لا يقيد
بغير آله الحرب فيها ظاهر ونحوه بالرجل والخنثى فصرح عليه ما ليس على الذهب والفضة حتى ما
وكذا ما سمي مما لا ان فاعلم ما الحرب فيها ظاهر ولم يحد بغيره هنا يتوسر التمسح قال الجعري المراد
بالعطف غير البالي ومثله المحنون وقوله لكن لا يقيد بغير آله الحرب أي كابدت المرأة فقصوره استعمل
حاجباً ولو في آله الحرب اه **(قوله ومرا)** أي في شرح ولها ليس أنواع حتى الذهب الخ **(قوله)**
وهذا أي التعليل **(قوله فانتقز لها الخ)** وقاله المعنى وخلافاً لنهاية كلامه قول المتن (وجواز تحلية
المصنف الخ) وينبغي كفاؤه الزكشي الحان الواسع المعد لكاتبه القرآن بالمصنف في ذلك نهاية ومعنى وأسن
وابعاب قال سم أقول ينبغي أيضاً الحاق التفسير حيث حرم مسبه بالمصنف بل على قول الشارح يعني ما سبه
قرآن الخ لا فرق اه قال عش قوله مر المعد لكاتبه القرآن أي ولو في بعض الأحيان كالأواح المعد
لكاتبه بعض السور فيما سبه مراهقة **(قوله يعني ما سبه قرآن ولو لتبرك الخ)** خرج بذلك ما لو كتب
ذلك على قصص ملا وبسبب فلا يجوز فيما يظهر لأنه لم يقصد بذات تعظيم القرآن وإنما يقصده التزيين عش
وفي نظر وتعليقه ظاهر المتع **(قوله وغلافه)** أي التمسح في النهاية والمعنى الاقوله تحلية ما ذكر وقوله كتخليتها
الى اما بقية الخ **(قوله وغلافه)** أي بيت لاده عش **(قوله وغلافه)** أي لا كرسيم ولا غلافه شرح
العاب قول المتن (وكذا المرأة ذهب) شامل لما إذا كانت التحلية بالتزوييه ولما إذا كانت بالصاق ورق
الذهب بورقه مر ولوحات مصعقها بالذهب ثم باعة للرجل أو أجزائه وأعارته أباه فهل يحل له استعماله
بنحو القراءة قدس محل نظر والمتع فر يبس هذا واضع إذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار والأفلاكيان
غير الحل لأنه لا يزبد حتى تذلي الأناة الموت الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحصل استعماله
للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد سم **(قوله تحلية ذكر)** شامل لغلاف المصنف ولذا قال عاشن يحل
للمرأة تحلية ثيابه قرآن ولو لو ساقول لتبرك وغلافه ذهب اه لكن قضية كلام المعنى أنه لا يجوز اتفاق
عليه أنه ويحل تحلية غلاف المصنف المنفصل عنه بالفضة للرجل والمرأة وأما بالذهب قال المجمع فخرام بل
خلاف نص عليه الشافعي والاصحاب أي وانما يجوز للمرأة ذلك لأنه ليس تحلية مصنف اه فليراجع قول
المتن (للمرأة ذهب) والعطف في ذلك كله كل آله نهاية وعباب قال الشارح في شرحه أي في جواز تحلية
بالذهب وغيره مما يحل لها كما تقدم في لباس وقدم مر أن المحنون مثله اه **(قوله كتخليتها)** أي قياساً
على زين المرأة بالذهب **(قوله مطلقاً)** أي سواء في ذلك كتب الاحاديث وغيرهاتها به ومعنى أي سواء
كانت للرجل والمرأة أم بالفضة أو بالذهب **(قوله تنبيه)** يؤخذ من تعبيرهم الخ بتذكر ما سلفناه يعلم ما في
هذا التنبيه فلا تغفل ثم رأيت الغافل المعنى قال قوله حرمه التزوييه هنا الخ الوجه عدم الحرمة واضاعة المال
لغرض جازمة مر اه بصري **(قوله مطلقاً)** أي حصل منه شيء أو لا كريد أي سواء كان للرجل
أو للمرأة **(قوله يحل)** أي من التزوييه والتحلية **(قوله يؤيد بالاطلاق)** أي اطلاق التزيين الشامل
(قوله في المزدوجات تحلية المصنف) وينبغي كفاؤه الزكشي الحاق الواسع المعد لكاتبه القرآن بالمصنف في
ذلك شرح مر أقول ينبغي أيضاً الحاق التفسير حيث حرم مسبه بالمصنف بل على قول الشارح يعني ما سبه
قرآن الخ لا فرق **(قوله في المتن وكذا المرأة ذهب)** شامل لما إذا كانت التحلية بالتزوييه ولما إذا كانت
بالصاق ورق الذهب بورقه مر والعطف في ذلك كله كل آله أشر مر ولو حلت مصعقها بالذهب ثم باعة
للرجل أو أجزائه أو أعارته أباه فهل يحل له استعماله بنحو القراءة قدس محل نظر والمتع فر يبس هذا واضع إذا
كان يحصل منه شيء بالعرض على النار والأفلاكيان غير الحل لأنه لا يزبد حتى تذلي الأناة الموت الذي لا يحصل
منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحصل استعماله للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد **(قوله حرمه التزوييه هنا)**
الوجه عدم الحرمة واضاعة المال لغرض جازمة مر

السرف ثم هذا كلامه
بالنسبة لحل اسمو حرمته
أما الزكاة فبما في سرف
لأنه لم يحصر كرموس
وجو به في المكره (وكذا)
يحرم (سرافه) أي الرجل
(في آله الحرب) لما فيه من
زيادة الخلاء وهذا نظر
وجمع عدم تقليده بالمائة
هذا الأصل حل النقدر
وعدم الخلاء فيه بالنسبة
المرأة دون الرجل فانتفض
لها قبل السرف بخلافه
(وجواز تحلية المصنف)
يعني ما في قرآن ولو لتبرك
فما يظهر وخلافه
انفصل عن راضة للرجل
والنساء كراماله (وكذا)
يجوز تحلية ما ذكر (المرأة
ذهب) كتخليتها مع
أكرامه أما في الكتب
فلا يجوز تحليتها مطلقاً
«تنبيه» يؤخذ من
تعبيرهم بالتحلية المار
الفرق بينهما وبين التزوييه
حرمته التزوييه هنا ذهب أو
فضة مطلقاً لما فيه من
اضاعة المال فإن قالت العلة
الأكرام وهو حاصل بكل
قلت لا يمكن في التحلية
تختلفه مع ما في سرف في
التزوييه لما فيه من اضاعة
المال ولا حصل منه شيء
فان قلت يؤيد بالاطلاق

قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب فاحسن ولاز كان عليه قلت يفرق بانه يغتفر في اكرام حروف القرآن لا يغتفر في نحو ورقه جلده على انه لا يتأق اكرامها الا بذلك (٢٨٢) فكان مضطرا اليه في خلافة في غيرهما على الاكرام فيه بالتعليق بحرف التو به فيه اسأ (وشرط

زكاة النقد الحول) كلفي
 للثوبه عبارة الكردى أى اطلاق الجواز سواء التخليص والتوازي به اه (قوله قول الغزالي الخ) اعفده
 العباب والاسنى وان به في والغنى (قوله من كتب القرآن الخ) ظاهره عدم الفرق في ذلك بين كائنه
 للرجل أو للمرأة وهو كذلك بها بتمغنى وابعاب (قوله فقد أحسن) أى وان لم يحصل بالكتابة بشئ
 بالعرض على النار سم (قوله اكرامها) أى حروف القرآن (قوله الا بذلك) أى بالتصو به قال
 الكردى أى كتب القرآن اه (قوله فكان) أى التمو به وكذا اضربه اليه (قوله فيه) أى فى
 اكرام حروف القرآن أوفى كتبها (قوله بخلافه) أى الاكرام (قوله في غيرهما) أى غير حروف
 القرآن (قوله نعم) الى قوله كافر في النهاية والغنى (قوله سنة أشهر) أى مثلها بتمغنى (قوله
 كسر) أى شح ولو زال الملك فعد كرى (قوله فاذا كان) أى لا - نحو (قوله موسر) أى
 وبأذا (قوله كاللؤلؤ) الى الباب في النهاية وانغى (قوله لبواقيت) أى والى بوجده والغير زوج
 والمريان مغنى زاد انهاء بتمغنى المسك والعنبر ونحوهما اه (نخاعة) ليجوز وثيقب الا ذات
 للقرط وان أبع القرط لانه تعذب ببل فاخرة وجب القصاص على المنكبات وجسد شر وطه كقائه في
 الأنور ويجوز ستر الكعبة بالحجر برقه للسلط والخلفه تعاملا بها بخلاف ستر غيرها وأخذ بعض
 المتأخرين من التعليق جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم به بنى اعتمادا قال بن عبد السلام ولا بأس بترتين
 المسجدة بالقتاد بل أى من غير النقدن والشمو ع الى لا تؤذله لانه في احترام مغنى

«باب زكاة المعدن والركز والتجارة»

قول المتن (زكاة المعدن) الاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى انفقوا من طيبات أى كروا من خبايا
 ما كتبتم أى من المال وما أخرجهنا لكم من الارض أى من الحبوب والثمار ونحوها كما في صحه أنه
 صلى الله عليه وسلم أخذ من المعدن القبا تاله فقده في بغض القاف واليه الموحدة فاجتمع من قرية بين مكة
 والمدينة يقال للفرع يضم الغام واسكان الراء مغنى ونهاية (قوله هو) الى المتن في الغنى والنهاية بقره
 وهو) أى اطلاق الثاني ومن الاطلاق الاول قول المصنف من استخراج ذهباً وفضة من معدن (قوله
 ومنه جنات عدن) أى أقمتهنى (قوله هو) الى قوله كذا في النهاية بتمغنى (قوله وهو من أهل الزكاة)
 خرج به المكاتب فانه تلك ما يات من المعدن ولاز كلفه فيه وما ما أخذ من المعدن فسد فكل من كان مغنى
 ونهاية (قوله من أهل الزكاة) أى ولو صيدا ع (قوله وقضيه) أى قصبة انتصارهم على ما ذكر (قوله
 والذي يظهر) الى قوله وان ترددوا في سائبة شيخنا بالاعز والى قوله وبؤ بدى العبد يرى الى زبى
 (قوله ونحو المسجد) أى ومالكه المعبود ونحوه تصرف في مصالحها ما شجنا (قوله لانه من عين الوقف)

(قوله قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب) أى وان لم يحصل بالكتابة بشئ بالعرض على النار وظاهر عدم
 الفرق في ذلك بين كتابته بل ورجل والمرأة وهو كذلك وان نازع في الاذرع عشر الرولى
 «باب زكاة المعدن والركز والتجارة»

(قوله ملكه الموقوف على الخ) لقائل أن يقول انه تركه لغيره الشجرة (قوله لانه من عين الوقف) ظاهره
 شمول الوقف وحجته بالنسبة اليه ايضا فنظر ماذا يفعل به وهل يحكم الارض حتى يمنع التصرف فيه
 ولو بطله الوقف (قوله لانه من عين الوقف) قضيه شمول الوقف وحجته بالنسبة اليه ولا يبعد ان يفعل به
 ما يفعل بالمرأة غير المؤرم اذا دخلت في الوقف ويحتمل ان يقال ان يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كبحله حليا
 مسايا يتصرف به بما يشاء أو اعارة وإجارة وجب الا فصل به ما يفعل بالمرأة ويحتمل ان يحكم الارض فلا
 يفعل به الا ما يفعل بالارض (قوله وان ترددوا في كذا) الموقوف من مانع المعنى انه لاز كلفه لانه من عين
 أرض موقوفة عليه أو على

جسمه عامة أو من أرض نحو مسجد أو باطنجس كانه ولا على كمال الوقف عليه ونحو المسجد الذي يظهر في ذلك أنه
 ان يمكن حدوثه في الارض وقال أهل الخبرة انه حدث بعد الوقف سنة واحد يتملكه الموقوف عليه كربع الوقف ونحو المسجد ولم يالكه
 المعبود كانه أوقاها فلاز كانه لانه من عين الوقف وان ترددوا في كذا يؤيد ما تقرر من انه يحدث قولهم انما يجب اخراج الزكاة للمعدة

بنام مع ماسأبني الى كاز من جعله من ز واثده بصري عبارة سم قوله لانه من عين الوقف قضية شمول
الوقف له وصحة النسبة اليه فلنظرا لما يقبل به وهل له حكم الارض حتى يتم التصرف فيه ولو لم يكن الوقت
ولا بعد ان يقبل به ما يقبل بالثمة الغير ان ز واثدا دخلت في الوقف يتعين ان يقال ان ممكن الانتفاع مع
بقاء عنه كنهه سبحانه بما ينفع به جميع ليس واثدا واثدا وجوب والا فقبل به ما يقبل بالثمة واثدا واثدا
له حكم الارض فلا يقبل به الا ما يقبل بالارض اه وحي شخنة في هذا الاختلاف قال كون موجودا
حال الوقف فهو من أجزاء المسجد فلا يجوز التصرف فيه اه **(قوله واثدا واثدا واثدا)** أي بان وقف
على معنى لان الوقف على جهة عامة وهو مسجد كروي **(قوله وان تردوا ذلك)** المفهوم منه أن المعنى
انه لا زكاة بل ان من عين الوقف وقد توقف في الحكم بوقفه سم احتمال حدوثه سم عبارة البصري
قوله وان تردوا ذلك ما عدم وجوب الزكاة فواضح لان الأصل براءة التمتع مع احتمال تقدمه على
الوقف فلا زكاة واما جعله من عين الوقف كما يقضيه منعه فحصل ناهل لان الأصل في كل حادث ان يقدر
بأن يرد من ولها اذا دخلت في كون الزكاة جاعلا أو املا ما كان له حكم الاسل في القول لو لم يذكر
في يفي ان يجب ان زكاة أيضا لا ناقول عارضه بالنسبة اليها الأصل المتقدم واما بالنسبة لثمة فلا يعارض
شيء من العمل به لا يقال بل يزم به من ضل الأحكام في أمر واحد لا نقول لان من عند اختلاف الادراك
بل هو من عين الوقف فلا يتأثر في ذلك ما لم يرد في الغايب المحشى والوقف قد توقف في الحكم بوقفه الخ اه
(قوله لانه لم يفتق كونه ملكا الخ) قضية انه لا يتحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده
فلما باع حتى مضى أحواله في تلك الأحوال جميع ما لم يكن موجودا حينئذ وهو ظاهر فلا يخفى
سم عبارة البصري مقتضى ما هنا انه لا يتحقق وجوده من حين ملكه ولسائر الأحوال ومقتضى ما بان
أن الوجوب في المحدث يحصل بالنسبة اليه انه لا يترك لعدم انعكاس الوجود فاعبر اه وقد يقال
ان يتحقق وجوده على الوجه المتقدم في كلام سم في وقت حصول النسل في يد بل من أفراد قول الترتيب لزمه
ربيع العشر) أي بوله كان مدونا أو لا بناء على أن الدين لا يتم وجوب الزكاة ولو استقر حكمه مسلم دار
الحرب كان فسخه تخمسة ثمانية وتسعين قال عرش قوله مر بناء على ان الدين الخ أي وهو الزكاة اه **(قوله)**
للخير الخ) والاحتياط عليه في المدة الماضية اذا وجد في ملكه لانه لم يفتق كونه ملكا من حين ملكه
الارض لاحتمال كون الموجود مطلقا شافا أو الأصل عدم وجوب الزكاة في ثمانية وتسعين
الشرح مثله وعن سم والبصري ما يتعاقبه **(قوله غيرهما)** أي كياتوتوز ووجد ونحاس وحديد
ثمانية وتسعين **(قوله أي طعن الخ)** أي وحفر ثمانية وتسعين قول المتن (ويشترط النصاب) أي ولو
بعضه ما في ملكه من غير المحدث من جنسه أو عرض تجارة يقوم به وضو ياتي في الشرح مثله **(قوله أو)**
جميع) عبارة الرض والنهاية والمغني ولو استخرج اثنان من معدن نصاب الزكاة فاعطاه اه زاد العياض
ويتم اعتبار اتحادا يتوقف على حصول اه قال الشارح في شرحه أي نظير ما مر في انطاعن باعتبار
الاختلاف في الاموال والنسبة في بعض بصر الملائن كليل الو احد وقد بان في كلامه بغير شرط
هذا القول لانه لا يحسن فلا يحتاج الى الارفاق كذلك الاختلاف في الارفاق أيضا بشرط اتحاد المذكور
وهذا أقرب المعنى ولكلاهما اه **(قوله بغير المعدن)** السامد الخ على المقصود عليه فهو بمعنى
على **(قوله معنى مخصوصه)** أي كتمام النما هنا **(قوله ووقفه وجوبه)** الى قوله أي ان يوقف

الوقف وقد توقف في الحكم بوقفه سم احتمال حدوثه **(قوله لانه لم يفتق كونه ملكا الخ)** قضية انه لو
يتحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده فلما باع حتى مضى أحواله في تلك الأحوال
جميع ما لم يكن موجودا حينئذ وهو ظاهر فلا يخفى **(قوله أي كطعن الخ)** لم يجعل من التبعض الارض
وقضاها منها **(قوله استقره واحد أوجم)** قال في الرض فرغ اذا استخرج اثنان نصابا زكاة فاعطاه اه

النهاية والمغنى (قوله وقت وجوبه حصول النبل الخ) يتجه فيما لو ملك الأرض باحياء وعلم أن فيه معدا كان شاهده لاكتشافه بنحو سبل وأنه يبلغ نصابا أن تجب الزكاة من حين الملك وان يجزئ حراج الخالص عنه قبل استخراجه فليأمل سم أي وقوله وقت وجوبه حصول النبل بيده مخرى على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه وبلغه بالنصاب (قوله وقت استخراج) أي وقت وجوبه ما يخرج زكاته. دن نها يوم مغنى (قوله بعد التخليص والتفتيح) أي عقب التخليص والتفتيح من التراب ونحوه كأن وقت الحو في الزرع اشتداد الحلب ووقت الانخراج التفتيح ويجعل التفتيح كأي تفتيح الحبوب مغنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التفتيح وان زاد نموها على ما يحصل منها وتقدم في شرح وجوبه وصلاح الثمر واشتداد الحلب ما يفيد خلافا لميراجع (قوله وجب قسط ما بق) أي وان نقص من النصاب كتلف بعض المال قبل التمكن مغنى وفيما يتوزع وصواب (قوله كما من ظهير الخ) أي كونه الحاصل واللباس مغنى واسنى وايعل (قوله ثم) أي في تفتيح الحبوب بكردى (قوله فلا يجزئ اخراجه قبلها) ظاهره وان علم أن ما قبض من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويجعل الاحزاء حسنة كغير نظيره في اخراج المقتشوش بل لا يضر في قبضهما سم (قوله ويضمن الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعي قبلها عن قبضه موده ان كان يادوا بدله ان كان بالغوا وصدق بيمنه في قدره ان اختلافه قبل التلف او بعده اذا اصل راء التفتيح تلف في يد قبل التبرع له غرمه فان كان تراب فضة قوم بذهب أو تراب بذهب قوم بفضة فبان اختلاف في قبضه صدق الساعي بيمنه لانه غارم قال في المجموع فان من الساعي فان كان قدر الواجب احزاء والارادة متفاوتة أو أخذ ولاشي للساعي بعمله لغيره اه قال عرش قوله جر ضمن أي من ماله لتقسيمه في الاجل بقبضه اه (قوله احزاء) أي قوله السابق فلا يجزئ اخراجه الخ أي مادام كذلك لا مطلقا سم (قوله حسنة) أي بعد التميز (قوله نوى) أي الملك الخارج كركى (قوله وانما فاسد القبض) فاحتمل ان المراد الفساد ظاهره وأنه بالتمييز بين الاعتدال به والا فالاحزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب معها سم (قوله ويقوم تراب فضة الخ) أي فيما اذا تلف يد قبل التميز والارادة بالتبرع في الموضعين المعدن الخارج نهاية ومغنى (قوله وعليه يفرق بينو بين ما ياتي الخ) يتفرع في هذا الفرق ما تقدم من أن شرط الاسترداد في اخراج الردي عن الجديد في النقود أن يبين أنه عن ركة ذلك المال وقاسوه على مسئلة التجهيل والحاصل أن الاوجه التقيد كالمسئلة اخراج الردي عن الجديد والمقتشوش عن الخالص ثم رأيت العاضل المسمى أشار الى ذلك بمن يدهط فعلك بمراجعتي مصرى (قوله لسبب الخ) متعلق بعدم الاحزاء (قوله غير الخ) خبر قوله وتبين الخ (قوله فاشترط في الرجوع به شرطه) فذيقال ما لا يجزئ في ذاته أقرب

(قوله وقت وجوبه حصول النبل بيده) يتجه فيما لو ملك الأرض باحياء وعلم ان فيها معدا كان شاهده لاكتشافه بنحو سبل وأنه يبلغ نصابا أن تجب الزكاة من حين الملك وان يجزئ حراج الخالص عنه قبل استخراجه فليأمل سم أي وقوله وقت وجوبه حصول النبل بيده مخرى على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه وبلغه بالنصاب (قوله وقت استخراج) أي وقت وجوبه ما يخرج زكاته. دن نها يوم مغنى (قوله بعد التخليص والتفتيح) أي عقب التخليص والتفتيح من التراب ونحوه كأن وقت الحو في الزرع اشتداد الحلب ووقت الانخراج التفتيح ويجعل التفتيح كأي تفتيح الحبوب مغنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التفتيح وان زاد نموها على ما يحصل منها وتقدم في شرح وجوبه وصلاح الثمر واشتداد الحلب ما يفيد خلافا لميراجع (قوله وجب قسط ما بق) أي وان نقص من النصاب كتلف بعض المال قبل التمكن مغنى وفيما يتوزع وصواب (قوله كما من ظهير الخ) أي كونه الحاصل واللباس مغنى واسنى وايعل (قوله ثم) أي في تفتيح الحبوب بكردى (قوله فلا يجزئ اخراجه قبلها) ظاهره وان علم أن ما قبض من الخالص بقدر الواجب ورضى به المستحق ويجعل الاحزاء حسنة كغير نظيره في اخراج المقتشوش بل لا يضر في قبضهما سم (قوله ويضمن الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعي قبلها عن قبضه موده ان كان يادوا بدله ان كان بالغوا وصدق بيمنه في قدره ان اختلافه قبل التلف او بعده اذا اصل راء التفتيح تلف في يد قبل التبرع له غرمه فان كان تراب فضة قوم بذهب أو تراب بذهب قوم بفضة فبان اختلاف في قبضه صدق الساعي بيمنه لانه غارم قال في المجموع فان من الساعي فان كان قدر الواجب احزاء والارادة متفاوتة أو أخذ ولاشي للساعي بعمله لغيره اه قال عرش قوله جر ضمن أي من ماله لتقسيمه في الاجل بقبضه اه (قوله احزاء) أي قوله السابق فلا يجزئ اخراجه الخ أي مادام كذلك لا مطلقا سم (قوله حسنة) أي بعد التميز (قوله نوى) أي الملك الخارج كركى (قوله وانما فاسد القبض) فاحتمل ان المراد الفساد ظاهره وأنه بالتمييز بين الاعتدال به والا فالاحزاء مع الفساد مطلقا مشكل وما وقع فاسدا لا ينقلب معها سم (قوله ويقوم تراب فضة الخ) أي فيما اذا تلف يد قبل التميز والارادة بالتبرع في الموضعين المعدن الخارج نهاية ومغنى (قوله وعليه يفرق بينو بين ما ياتي الخ) يتفرع في هذا الفرق ما تقدم من أن شرط الاسترداد في اخراج الردي عن الجديد في النقود أن يبين أنه عن ركة ذلك المال وقاسوه على مسئلة التجهيل والحاصل أن الاوجه التقيد كالمسئلة اخراج الردي عن الجديد والمقتشوش عن الخالص ثم رأيت العاضل المسمى أشار الى ذلك بمن يدهط فعلك بمراجعتي مصرى (قوله لسبب الخ) متعلق بعدم الاحزاء (قوله غير الخ) خبر قوله وتبين الخ (قوله فاشترط في الرجوع به شرطه) فذيقال ما لا يجزئ في ذاته أقرب الى التبرع عما يجزئ في ذاته فليج

ووقت وجوبه حصول النبل بيده وقت الانخراج بعد التخليص والتفتيح قال في بعضه قبل التمكن من الانخراج سقط فسله وجب قسط ما بق ومونة ذلك على المال كغير نظيره ثم فلا يجزئ اخراجه قبلها ويضمنه قابضه ويصدق في قدره وقبته ان تلف لانه غارم ولومنه الا اختلاف كان قدر الواجب احزاء أي ان فوى به الزكاة حسنة وكذا عند الانخراج فقط فيما ظهر له وجود قدر الزكاة فيه وانما فاسد القبض لا يخلطه بغيره وبه فاروقه ما لو قبض خطفه فكيف يرد في يده ويقوم تراب فضة بذهب وبكسبه (تنبيه) ظاهره اطلاقهم هنا ضمان قابضه ان يرجع عليه وان لم يشرط الاسترداد وعليه يفرق بينه وبين ما ياتي في التجهيل بان الخارج ثم يجزئ في ذاته وتبين عدم الاحزاء لسبب خروجها غير مانع لصفة قبضه فاشترط في الرجوع به شرطه

الى التبرع بما يجزئ في ذاته فليصح للشرط الاول سم **(قوله فانه غير مجزئ الخ)** لان تخلفه ما لو كان غير مجزئ في ذاته لما اجزأ اذميز فكان قدر الواجب سم **(قوله ففسد القبض)** هذا مرعى في امتداد الفرق ففساد القبض ففقد يقض هذا بانهم قد صرحوا بعدم اجزاء الذي عن الجديون لازمه ففساد القبض من أصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان اه سم بحذف قولنا المثلث (وأيضه بعضه الخ) أي بعد نيله **(قوله ان اتخذ)** الى قوله بخلاف الخ في النهاية الالفاظ تعوق في غير نحو زنة وكذا في المفتي الا قوله أي لغیر الخ عاد **(قوله ان اتحد المصدق لان تعدد الخ)** عبارة المفتي والنهاية ان اتحد المصدق أي الغرض وتتابع العمل كما ضمير المتلاحق الخ وشرط اتحاد الكائن المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقار باؤ تباعدا اذ القلب في اختلاف المكان استناف العمل وكذا في الركز قوله في الكفاية عن النص اه فان اذاته بشرط اتحاد المخرج اذ بان كان حسنا واحدا يمكن أن المراد بالمصدق في كلام الشرع حاشيتهما وبالصحة بالمستزكى قوله لان تعدد الخ المعنى الثاني فقط على طريق الاستقراء **(قوله وكذا الركز)** الاول تقديمه في قوله لان تعدد الخ ليدل على الاشتراك في الشروط الا ثمة ايضا **(قوله وان أئلف أولاد ولا)** أي كان كل كلاً أخرج شيئاً بآهوا وهب إلى أن أخرج نضاً بما يجزئ كذا الجوع وبين بطلان نضو البيع في قدر الركز بلزيمه الاخراج عنون تلف وتعذر رده فاستألى ما ذكره ان بحر في ركز التائب ع ش اه **(قوله أي لغیر الخ)** عبارته في الابعاب أي الحاجة كيهو ظاهر اه **(قوله أي لغیر نحو زنة)** بقضى أنه لو سافر لغرض لا يتعلق بالاستقراء أنه يكون عذراً وهو محل تأمل لانه اعراض عن العمل فالو قصد السفر بما يتعلق بالاستقراء لكان كجها غير أئلف الاذرى قالو ينفى ان يفرق بين سفر وسفر والركز عن ابن عبد السلام أن المسألة مصورة بالسفر بغير اختياره بصرى أقول ما ذكره من جهة معنى لكن مضى ما طاق شرح المنهج والروض والمفتي السفر وتقيدها الحقيقة كالتأية والابعاب بما تقدم بحثا أن الاطلاق هو المقول وانهم لم يرضوا عما نقله الزركشي عن ابن عبد السلام **(قوله ولا يقطع بعد)** أي بان قطعها بعد زنة بغوغمي **(قوله فلا نضم الخ)** نعم يسامح بما اعتد للاسترخاف من مثل ذلك

للشرط الاول **(قوله بخلاف هنا)** ينفى أن يجزئ على ذلك بقال هنا فلو اتحد الرطب من كذا ما يشتر **(قوله فانه غير مجزئ في ذاته ففسد القبض الخ)** مرعى في امتداد الفرق ففسد القبض لعدم الاجزاء وحيداً ففسد يقض هذا الفرق كما صرحوا به في باب كذا القصد ما نصه والفظا لروض وشرح لاجزئ ردى ومسكوس عن جدد وصح كلاً أخرج مريضاً عن صحاح وله استردادهما كليات في الفرع الا في ثم قال واذا اخرج رد يشان جدد كلاً أخرج خمسة مصعنة مائة بن جدد فله استرداده كلاً على الركز كخلف ما له قبل الحول هذا ان بين ذلك عند الدفع والا فلا يسترده اه قد صرحوا بعدم اجزاء الذي عن الجديون لازمه ففساد القبض من أصله ومع ذلك شرطوا في الاسترداد البيان كما ترى فان قلت هذا الكلام نماً اذ اشترطوا البيان وكلام الشارح في شرط الاسترداد وغير بحر البيان قلبه ما لو احدى في الحكم كما يلزم من معج التعليل فسأقي فيه انه يمكن في الاسترداد جرد قوله دون كذا الجملة وان لم يشترط الاسترداد على أنه لا حاجة بنا الى ذلك فان كلامهم هذا مصرح بعدم الاسترداد عند عدم الشرط مع فساد القبض كما تقرر وفرق الشارح المذكور ومصرح بالاسترداد عند عدم الشرط نظر الفساد القبض فان قلنا عند انظره فانه يجزئ في ذاته مع فساد القبض قلنا لا نسلم انه غير مجزئ في ذاته واللا يجزئ اذميز فكان قدر الواجب **(قوله ففسد القبض الخ)** قد يشكل فساد القبض من أصله مع ما تقدم من الاجزاء اذميز الساعى فكان قدر الواجب **(قوله لان تعدد الخ)** وظاهر أنه أخرج من أحد المصدقين يضم الى ما أخرج من الآخر قبله في كالا النصاب كما يلزم بما يأتي أ ثمة **(قوله وكذا الركز)** قال شرح الروض نقله في الكفاية عن النص **(قوله ولا يشترط به الاول بملكه)** كذا في الروضة كالتهد يسوعبار الروض وان أئلفه أولاد ولا اه ولا يخفى اشكال ذلك لان النصاب يستلزم اجتماع في ملكه وفي شرح الروض وشرط الضم اتحاد المعدن فلو

بخلافه فانه غير مجزئ في ذاته ففسد القبض من أصله فلم يصح للشرط (وأيضه بعضه الخ) اتحد المعدن لان تعدد وان تقار بكذا الركز (وتابع العمل) كما ضم بشرط بقاء الاول بملكه وان أئلف أولاد ولا يشترط في الضم اتصال النبل على الجديد لانه لا يحصل غالباً لا مشرفاً (واذا قطع العمل بعدن) كاصلاح له وهرب أجب ومرض وسفر أي لغیر نحو زنة فيما ظهر أخذاهما يأتي في الاعساف ثم عاد اليه (ضم) وان طال الزمن عرفه لانه كف على العمل متى زال العذر (ولا) يقطع بعدن (فلا) ضم وان قصر الزمن عرفه لانه اعراض ومعنى عدم الضم

انه لا يضم الاول الى الثاني في اكمال النصاب بخلاف ما عليه بغير ذلك فانه يضم البسه نظير ما يأتي (ويضم الثاني الى الاول كما يضمه الى ملكه) من جنسه أو عرض تجارة يقوم بحسنه ولو (بغير المعلن) كثرت وان غلب بشرط علمه بيقاته (في اكمال النصاب فان كل به النصاب) ذكر الثاني فلو استخرج بالاول تحسين ثم استخرج تمام النصاب لم يضم التحسين لما بعدها فلا زكاة فيها يضم المائة والتجسين لما قبلها فزكها لعدم الحلول ثم اذا اشترج حق المعلن من غيرها ومضى حول من حين كماله الثاني (ممن كانهما ولو كان الاول نصابا ضم الثاني اليه قطعا (في المركز) أي المركز وإذا استخرج أصل المكون (في النقص) المتفق عليه لعدم المؤنفة به فارق وبسبب العشر المعلن والفاوق بكثرة المؤنفة وفيما يسمي في العشر

العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتساع باكثر منه كما قال المحب الطبري انه الوجه وهو مقتضى التعديل نهاية (قوله في اكمال النصاب) أي حتى يركب الاول سم (قوله بخلاف ما عليه) أي بان كان في ملكه عند حصول الاول تمام النصاب سم غير ذلك والى وجه مع شرحه فرع وان استخرج دون النصاب من معدن آخر ركز وفيه من مضاف من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به في الاستخرج في الحال انما مافي ملكه لان كان ملكه غائبا فلا يلزم كانه حتى يعلم سلامته فيحقق الرزوم وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضا لانهما جميعا نصاب كان ملكا متقدراهم فقال من المعدن مائة تيز ك المعدن في الحال اه وفي العباب مع شرحه ما وافقه (قوله فانه الخ) أي الاول و (قوله اليه) أي ما عليه (قوله نظير ما يأتي) أي اتفاق قول المصنف كما يضم المعلن قول المتن (ويضم الثاني الى الاول) أي ان كان باقية نهاية بمعنى وعباب قال ع ش أي فان تلف قبل اخراج باقي النصاب فلا زكاة ولا يشكل هذا بما عمن قوله ولا يشترط بقاء الاول الخ لان ما مر حديث تابع العمل وما هنا حيث قطع بلا عذر اه وفي البصري ما وافقه (قوله ولو بغير المعلن) دخل ما لو ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب سم (قوله كارت) أي وبه وغيرهما نهاية (قوله بشرط علمه بيقاته) أي بقاءه الغائب وقت حصول عبادي وروض (قوله ثم استخرج تمام النصاب) أي ما تنوع تحسين بالعمل الثاني وقد قطع بغير عذر العباب (قوله فان كل) أي قوله ولو كان الاول في النهاية ولى المتن في الغنى (قوله ثم اذا اشترج الخ) عبارة الغنى وينبغي للحول على المائتين من حين تمامه وهذا اذا اشترج الخ (قوله ومضى حول الخ) عبارة الرزوم وشروطه وينبغي للحول على مائة من حين النبل ان كان نقدوا اشترج زكاة المعلن من غيرهما اه وقد يستشكل انعقاد الحل من حين النبل في نحو هذا المثال وان اشترج من غيرهما النقص النصاب الى حين الاخراج تلك المستحقين قدر الواجب منه فبني أن باقيها ما قبل في نظاره ذلك ان تصور ثم رأيت الشارح في شرح العباب بعد ان قال واشترج زكاة النبل من غيرهما قال ما مضى في نظاره بسط فاعرفه اوله اشار لما ذكرنا من الاشكال وما يمكن في جوابه مما قيل في نظاره فليست سم (قوله أي المركز) أي قوله نظير ما يأتي في النهاية الاولى وكان سبب الى المتن وقد نفي المعنى الاولى واليعله (قوله اذا استخرج أهل الزكاة) خرج به المكاتب فلا زكاة لهم ما وجد مع أنه ملكه و لو احدثه العبد فليست به لزمه الزكاة وما وجد المبعوض فلهذا التوهمان شيئا والا فلا ما كرى على أفضل قول المتن (مصرف الزكاة) المصروف بكسر الهمزة والمصراف وهو الرأب وهو ان ينفقها مصدوم في قول المتن (وشراء النصاب) أي واتخاذ المكان المستخرج منه كاتقدم ع ش (قوله أو الغنص) الاولى الواو (قوله في أي هناء مر ثم في التكميل الخ) سكت عما اذا قطع الاخراج وهذا بغيره ثم اشترج هل يضم كل من الاول والثاني الى الآخر مطلقا أو على تفصيل المعدن فليراجع سم أقول كلام العباب كالصريح في أن الزكاة تسد لم يضم تقار بأوتابعدا وكذا في كل غنص في السكتا يعنى النص اه (قوله في المتن فلا يضم الاول الى الثاني) أي سم يركب الاول (قوله بخلاف ما عليه) أي بان كان في ملكه عند حصول الاول تمام النصاب (قوله ولو كان المعدن من معدن آخر ولو دون نصاب) (قوله ومضى حول من حين كمال المائتين) عبارة الرزوم وهو معنى ما مضى في نظاره ذلك ان تصور ثم رأيت الشارح في شرح العباب بعد ان قال واشترج زكاة النبل من غيرهما قال ما مضى في نظاره بسط فاعرفه اوله اشار لما ذكرنا من الاشكال وما يمكن في جوابه مما قيل في نظاره فليست سم (قوله في أي هناء مر ثم في التكميل الخ) سكت عما اذا قطع الاخراج

على تقصير المحدث في الاعيان عن المجموع اتفق اصحابنا على أن يحكم الكا واللمحدث في تعمم النصاب
وجميع هذه التفريعات سواء فاقا وخلفا اه وعبارة انكردي على باقة - وهو اخرج من ركز نارفة ضم
بعضه الى بعض وذلك ان اتحد الركز وتابع العمل ولا يضر قطعه بعذر كصلاح له وهربا جبر وسفر
لغير رقة وان طال الزمن وناراة لا يضر بعضه الى بعض لكن يضر الثاني الى الاول وذلك اذا قطع العمل
بغير عذر وان قصر الزمن ثم يساغ على عذر الاستراحة فيمن ذلك العمل أو تعدد الركز كما معنى ضم
بعضه الى بعض وجوب ركز الجميع ومعنى ضم الثاني الى الاول بدون عكس وجوب ركز كاة في الثاني فقط فلا
وجدنا متشكلا في جملة أخرى من ذلك العمل ولم يكن ثم ما يقطع التتابع بين عمل كاهما متبذ وان لم
تكن المائة الاولى باقية عنده كان تلف الاول ولو وجد المائة الاخرى في ركز زمان أو كان ثم ما يقطع
التتابع بين الاخرين من كاهما المائة الثانية ثلاثون الاولى ولو ان لم يكن ذلك نصاب واه الذي عاكه
من غير الركز نصابا أكثر وجسمه متحد فان مال ركز مع تمام عمله الذي يمكنه من غير الركز
ز كاهما حال أو انال ركز في اثنا عشر مالا في ركز حاله لعله وان كان ماله الذي يمكنه من غير الركز
وماله من الركز يكمل النصاب في الركز كاهلا واقعة الحلول من تمام النصاب يحصل النسل وهذا
التقصير في جمعيه في المحدث اه (قوله) اجاعا عبارة لانهاية والمغني بخلاف اه (قوله) ولكن سب
الح) لا يفي ما يسم عبارة الفاني فلا يشترط أي الحول بل بخلاف وان جرى في المحدث خلاف المشقة فيه اه
قول المتن (وهو الموجود الجاهلي) أي في موافقة مطلقا ما كان مدار الاسلام مدار الحرب وان كانوا يذنون
عنه سواء احياه أو اجسدهم أو قطعاه لم يأنها يتقصر الشرح ما وافقه (قوله) يذني (الخ)
عبارة النهاية ولا بد أن يكون الموجود مدفون فافروجه ظاهر أو علم أن السيل أو السبع أو نحو ذلك أظهره
فر كل أو أنه كان ظاهرا فلنقطع فان شاف كذا كذا في كونه ضربا لجاهلية والاسلام اه (قوله) وهم من
قبل الاسلام) شامل للمؤمنين حيث ذلزل قبل عيسى وغيره اه سم عبارة الرشيد، شغل ما اذا دنفه
أحد من قوم موسى أو عيسى مثله قبل نسخ دينهم في كلام الأذرى ما يشهد له ليس بركز وأنه لو رتبهم أي
ان علوا والافوه مال ضائع كغير ظاهر فلا يرجع ١٠١ (قوله) بل يكتفي أي عبارة النهاية والاسلام اه (قوله) بل يكتفي
قال السبكي (الخ) وهو متعين بها بغيره في (قوله) بل يكتفي (قوله) بل يكتفي أي عبارة النهاية والاسلام اه (قوله) بل يكتفي
مالك قبل مبته صلى الله عليه وسلم بخلافه: أو جعله مالا - ذلك من ملوكهم علم وجوده بدهم على الله عليه
وسلم فلا يكون ركز بل فينا عس (قوله) ولو وجد (الخ) عبارة النهاية والاسلام اه (قوله) بل يكتفي
لا يعلم أن ملكه بلغه الدعوة وعادوا لافوه في كافي المجموع عن جم وأقره فضيته أن دفين من أدرك
الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركز اه قال عس قوله مز ولم تبلغه الدعوة أي أو بلغت ولم يعاند اه
(قوله) وعاد ففوه) لعل لعله لم تعقله ذمة وله وارث ولا فلوارثان لم يكن هو موجودا ولم يكن موجودا
و يؤخذ فقهرا عليه أو بخوس قول الأذهو غنية سم (قوله) واسم ملكه اسلاي) لو أراد بالاسلام أي في كالم
المتن الموجود في زمن الاسلام مثل ملك الكفار والظاهر أن الحكم صحيح فتأمل سم عبارة التاثير الغني
وهي اسم ملك من ملوك الاسلام ظاهرة في عدم الشهول وتقدم عن عس ما يشهد أن ما وجد عليه اسم ملك
كافر لم يوجد بعد المبعث في قول المتن (علم الملك) شامل لغيره الذي لا يناق ما سأل في التبيين لأن الثاني
بعذر أو بغيره ثم أخرج هل يضر كل من اوله والثاني الى آخره مطلقا أو على تقصير المحدث فلا يرجع (قوله)
وكان سبب (الخ) لا يفي ما يسم عبارة الفاني (قوله) وهم من قبل الاسلام) شامل للمؤمنين حيث ذلزل قبل عيسى وغيره اه
(قوله) ملك من ملوك الاسلام وعاد (الخ) قال في شرح الروض و يؤخذ من أن دفين من أدرك الاسلام ولم
تبلغه الدعوة ركز اه (قوله) وعاد ففوه) لعل لعله لم تعقله ذمة وله وارث ولا فلوارثان لم يكن هو
موجودا ولم يكن موجودا و يؤخذ فقهرا عليه أو بخوس قول الأذهو غنية سم (قوله) واسم ملكه اسلاي) لو أراد
بالاسلام أي في كلام المتن الموجود في زمن الاسلام مثل ملك الكفار والظاهر أن الحكم صحيح فتأمل (قوله)

وكان سبب عدم جريان
خلاف المحدث هنا حصول
هنا دفعه في ناسبه الحول
وذلك بالتسليم وهو قد
يناسب الحول (وهو) أي
الركز (الموجود) يذني
لأعلى وجه الأرض أو على
وجهها وعلم أن نحو سبيل
أظهره فان شك أو كان
ظاهرا فلفظة (الجاهلي)
أي ذن الجاهل يترجم من
قبل الاسلام أي بهتم على
الله عليه وسلم وعبارة أصله
على ضرب الجاهل هو الرضة
ذني الجاهلية رجة وحت بأن
الحكم منوط بدفهم إذا لم
من كونه بضر جسم كونه
ذني في زمين لاحتال ان
مسلم أو جده ثم دفنه كذا قاله
وأبيح بان الأصل والظاهر
عدم أخذه ثم دفنوه لظفر
لذلك لم يوجد ركز أصلا
قال السبكي والحق انه
لا يشترط العلم بكونه من
دفنهم لتعذره بل يكتفي
بإدانة ذلك عليهم ضرب
أو غير ولو وجد دفن جاهل
ملك من ملوك الاسلام وعاد
ففوه (فان وجد اسلاي)
كان يكون علمه قرآن أو
اسم ملك اسلاي (علم الملك)
بهذه (قوله) ففوه رده اليه
(والا) يعلم ملكه

بذلك (فانقطع) فيعلى
 حكمهم من غير مشيئة غيره
 هذا ان وجد بغير مشيئة أما
 اذا وجد بمالك بدارنا فهو
 لمالكه فحفظه له حتى
 يؤس منه فان أس منه
 فهو بيت المال وان كان
 عليه من بالاسلام لانه
 مال ضائع (وكذا) يكون
 لقطعة بغيره (ان لم يعلم من
 أي الضربين هو) كسبر
 وحلي وما يضرب منه جاهلية
 والاسلام تغلب الحكم الاسلام
 (انما علمه) أي الجاهلي
 (الواحد) له وتزعمه الزكاة
 (اذا جده في موات)
 ولو يدارهم وان ذواته
 ومثله خراب أو قلا أو قبور
 جاهلية (او ملك أحده) أو في
 موقوف عليه واليه نظير
 ما يأتي من المصير عما فيه
 فان كان موقوفاً على نحو
 مسجد أو جهة عامة صرف
 لجهة الوقف على الأوجه
 ووجود ذلك بأنه لتعبدته
 للأرض وتزعمه زائد لها
 لعدم المألوس ليدخله
 فان وجد في أرض غنمية
 فغنمية أو في فني أو في
 (مسجد أو شارع) ولم يعلم
 مالكه (فلنقطع على المذهب)
 لأن يد المسلمين عليه وقد
 جهل مالكه

الجاهلي المجهول الموجود غير الملك والعربي وتظاهر أن حكمه كبقية أمواله وفي الأرض وان وجد في ملك أي
 لحري في دار الحرب فله حكم الذي كان أخذ بغير قهر كما في شرحه لان دخل بامانهم أي فريد على ملكه وجوباً
 وان أخذ أي قهر فهو غنمية اه وفي العباب وما وجد بمالك بدارنا بغير غنمية مطلقاً قال في شرحه أي سواء
 أخذ قهر أم غير قهر كسرقة واختلاس وأما قول الامام في القسم الثاني أنه في أي الذي اعتمدته الرض
 فاستشكاه الشيطان بان من دخل دارهم بلا أمان وأخذ منهم بلا قهر اماناً ياخذ خفية فيكون سارقاً أو
 جهاراً فيكون مختلساً وهما خاصة لك الأخذ واعترض الاستوى ما ذكره من اختصاص الأخذ بهما بان
 الصحيح الذي عليه الأكثر وإنه غنيمته خمسة اه ويجب العمل كلامهما على أن المراد اختصاص الأخذ
 بما عدا الجنس سم (قوله كذلك) أي بعينه (قوله هذا الخ) أي قول المصنف والافلحة (قوله بغير موات)
 أي كسبر وشارع (قوله بدارنا الخ) أي بخلاف مال وجد بمالك في دار الحرب ولم يدخله بامانهم فهو
 غنمية أو بامانهم فيجب رده على مالكه كدعي على بائع أو تقدم عن سم مثله راجع (قوله بغيره) وهو
 غنم لعلم مالكه بوجوده بغير موات (قوله تغلب الخ) أي وان الأصل في كل حادث أن يقدر بأقرب
 زمن بصري قول المتن (اذا جده الخ) أي كان من أهل الزكاة وهل يشمل الأهل الصبي والمجنون لان الظاهر
 ملكهما المستقر حاله والى كالتعبد في مالهما سم وتقدم عن عرض في المحدث الجرم بالشرع (قوله ولو يدارهم
 الخ) سواء أحمده الواحد أم أقطعه أم لا معنى (قوله جاهلية) راجع لما قبل القبول أيضاً (قوله أو في موقوف
 عليه الخ) قال سم على المنهج فرع في أصل الرضعة ووجد بموقوف بغيره قهر كزكاة في التهديب
 انتهى أي قوله كالمسألة مرف ذواته من بيده الوقف في أي أن يعرض على الواقف فان ادعاه فوله
 والأفمن ملك من ان ادعاه وهكذا إلى الهي وانظر لو كان الوقف بسد ناظر غير المستحق هل يكون الموجد
 لناظر أو للمستحق لان الحق له والناظر أن يتصرف له الأقرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمسجد هل ما وجد
 فيه المسجد لا يعدنم عليه فيبقى ناظر لا يصح نفسه فظهر كل ذلك عن (قوله واليه) فظاهر وان
 كان اليتيم أو غيره قبل وهو وقف فبعض كلام سم وعرض (قوله تغلب ما يأتي من المجموع الخ) ليس زائد
 على هذه الألفاظ التي سم (قوله بما فيه) أي من قوله انه يجوز على الظاهر فقط الخ (قوله فان كان)
 أي ما وجد في كل (قوله صرف لجهة الوقف) يتأمل هنا مع ما تقدم في المحدث للمعوم وجوده مال الوقفة
 بصري وقد يفرق بين ثمة المحدث من الأرض الموقوفة فتلحقه دون الزكاة (قوله ووجوده) أي قوله أو في
 موقوف عليه الخ (قوله في أرض) إلى المتن في النهاية (قوله فغنمية) أي قلغا غنمين و (قوله في) أي فلا هل
 إلى هنا يقول المتن (أو شارع) أي أو طريق فافسده نهاية (قوله بدارنا الخ) أي وان الظاهر أنه

في المتن علم مالكه فخلل لغير الذي ولا نفاذ ما ساء في التبيين لان ذلك والجاهلي المجهول الموجود بغير
 الملك والعربي وتظاهر أن حكمه كبقية أمواله وفي الأرض وان وجد في ملك أي لحري في دار الحرب فله
 حكم الذي كان أخذ بغير قهر كما في شرحه لان دخل بامانهم أي فريد على ملكه وجوباً وان أخذ
 أي قهر فهو غنمية اه وفي العباب وما وجد بمالك بدارنا بغير غنمية مطلقاً قال في شرحه أي سواء
 أخذ قهر أم غير قهر كسرقة واختلاس وأما قول الامام في القسم الثاني أنه في أي الذي اعتمدته الرض
 فاستشكاه الشيطان بان من دخل دارهم بلا أمان وأخذ منهم بلا قهر اماناً ياخذ خفية فيكون سارقاً أو
 جهاراً فيكون مختلساً وهما خاصة لك الأخذ واعترض الاستوى ما ذكره من اختصاص الأخذ بهما بان
 الصحيح الذي عليه الأكثر وإنه غنيمته خمسة اه ويجب العمل كلامهما على أن المراد اختصاص الأخذ
 بما عدا الجنس سم (قوله في المتن) أي علمه (قوله في أرض) أي كان أهلاً لدارنا وهل يشمل
 ما يباخذ من المحدث لان الظاهر ملكهما المستقر حاله والى كالتعبد في مالهما سم (فرع) * المكاتب *
 ما يباخذ من المحدث لان الظاهر ملكهما المستقر حاله والى كالتعبد في مالهما سم (قوله تغلب ما يأتي من المجموع) *
 لا في المتن (أو شارع) أي أو طريق فافسده نهاية (قوله بدارنا الخ) أي وان الظاهر أنه

اسم أذرى ولا يحل ذلك ما هما بغير بدلهن اية **(قوله)** وبحث الأذرى الخ والوجه حمل كلام الأذرى على ما لو لم يعض بعد التسبيل من بين ذم الذين كثر خروج الزكوى في مجلس التسبيل وكلام الغزى على ما إذا مضى ماذكرانه قبل المضي يسلم أنه كل من وجد قبل التسبيل فيكون ملكا للمسلم ولم يخرج عن ملكه بالتسبيل وبعد المضي صارت البدل للمسلمين مع احتمال أن يكون دفن وبأنه كان ملكا لبعضهم بطريق شرعى وبهذا التفصيل أو بعينه ما ساقى في تنازع نحو البائع والمشتري من قوله هذا ان احتل صدقه ولو على بعد الخ سم وبصرى وزاد الأول وهذا كله في سبل وأما لو بنى مسجدان في موات فانه يصير مسجدان من غير تقدير دخول في ملكه والوجه في ما وجد قبل مضي زمن يمكن دفنه فيه بعد بصير ورثة مسجد فهو على اباحته فملكه واحد اذا لم يسبق ملك أحد عليه وان وجد بعد مضي زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطة لان البدل صارت للمسلمين كما تقدم اهـ **(قوله)** طريقا أى أو مسجدان بهما وسم **(قوله)** يكون له (قوله) يقال القياس أن يقال يكون له ان ادعاء المؤمن ملكه منتهى آخر ما بنى ثم رأيت الشارح ذكر هذا في الفصول الأربعة سم **(قوله)** طريقا (قوله) أى أو مسجدان بهما **(قوله)** اذا جعل حاله (قوله) حال المسجد كردى **(قوله)** وتبعينه الغزى الخ اعتمد النهاية بما قاله الغزى وتقدم سم والبصرى الجمع بين ما يحسنه الأذرى وما قاله الغزى **(قوله)** ورد أى ما قاله الغزى **(قوله)** فلازم بقاؤه أى فيكون للمسلم ان يسبق ملكه الارض على التسبيل والا فواجبه **(قوله)** ولا يقال الخ أى فماله بنى مسجدا في موات **(قوله)** لانه الخ متعلق بالنبي ودعاه **(قوله)** وبأنه الخ عطى على بان المسجد بالخ وهو بنى بزمه يرجع الى الأذرى كردى **(قوله)** ورد أى قول الغزى أنه يلزم الخ **(قوله)** بان هذا الخ أى مسئلة من وجدته في ملكه وكذا الضمير في قوله لان فيها الخ **(قوله)** انما أى المسئلة وأما الشارح فكذا ضمير قوله ما قبله **(قوله)** قوله أى الغزى **(قوله)** ورد قول الأذرى الخ أقول بل قول المنزلة أى فى ملك شخص الخ مع التأمل فتأمل سم عبارة البصرى بل المسئلة مصرح بها فى أصل الرضا وغيره لم يرد ما قلنا من أن الموضع الذى وجد فيه الكثر لو اوجد فان كان قد أحصاه فحسب كذا وان كان انتقل اليمن لم يرد ما جعل له أخذه بل عليه عرض على من ملكه منه وهذا حتى انتهى الى المحي انتبه اهـ **(قوله)** وبأن هذا الخ أى قول الأذرى أن من لانه كان الخ **(قوله)** فالبدل أى الوقت (ثم لورثته نظارها) هذا ظاهر ان بعض بعد الوقف ما يمكن فسه الكثر اذا مضى ذلك فالبدل للمسلمين وقد نعت بدال الوقف على قياس ما بنى في مسئلة

(قوله) وبحث الأذرى ان من سبل ملكه طريقا يكون له قد يقال القياس أن يقال يكون له ان ادعاء الا فلن لانه منتهى آخر ما بنى وقباس بحث الأذرى المذكور نه لو وقف ملكه مسجدا كان له أى ان ادعاء والا فلن لانه منتهى آخر ما بنى آخر ما بنى الشارح ذكره هذا على ما بنى وقد يقال ما يحسنه فى المسائل الثلاثة نظارها باطنا وكذا ظاهر ما لم يعض بعد التسبيل والبناء بعد تحصيل الكثرة اذا لا بد من التسبيل مع احتمال ان يكون ملكا للمسلم ولم يخرج عن ملكه بالتسبيل وبعد المضي صارت البدل للمسلمين مع احتمال ان يكون دفن وبأنه كان ملكا لبعضهم بطريق شرعى وبهذا التفصيل أو بعينه ما ساقى في تنازع نحو البائع والمشتري من قوله هذا ان احتل صدقه ولو على بعد الخ فتأمل وهذا كله فى سبل وأما لو بنى مسجدان في موات فانه يصير مسجدان من غير تقدير دخول في ملكه والوجه في ما وجد قبل مضي زمن يمكن دفنه فيه بعد بصير ورثة مسجد فهو على اباحته فملكه واحد اذا لم يسبق ملك أحد عليه وان وجد بعد مضي زمن يمكن دفنه فيه فهو لقطة لان البدل صارت للمسلمين كما تقدم اهـ **(قوله)** وتبعينه الغزى الخ اعتمد مر ما قاله الغزى **(قوله)** ورد قول الأذرى الخ أقول بل قول المنزلة أى فى ملك شخص الخ مع التأمل فتأمل **(قوله)** فالبدل (ثم لورثته نظارها) هذا ظاهر ان بعض بعد الوقف ما يمكن فسه الكثر اذا مضى ذلك فالبدل

ملكه طر بقا يكون له وان عاصبه الامام طر بقا من بيت المال يكون لبيت المال وان استعمل على عانه بنى في موات فهو زكاه ولا يغير المسجد حكمه قال وصور زائنت ما اذا جعل له وتبعينه الغزى بأن المسجد والشارع صرافى بالمسلمين واخصوا بهما ورد بان اختصاصهم بما أمر حكسى طراى فلم يقتضى بدالهم على الذين فزمو بقاؤه عماله ولا يقال الواقع ملكه لانه يكتفى بمصره مسجدان بينهما وكذا لا يحتاج التقدير دخول ملكه وبأنه يلزم ان من وجد به ملكا لا يكون له بل ان انتقل منه الى ولا قائل به ورد بان هذه ليست نظارة مسئلتان فيها تعاروا أملاك ومسائل ليس فيها الاطر ومسجد أو شريعة وقد جعلت أهما لا تقتضى ملكا ولا أحسنه فخرج مما قبلها عن حكمه وقوله لا قائل به ورد قول الأذرى وتبعوه بل نفسه شارح عن الأصحاب ان من ملك مكانا غيره بنى شره يكون له يظهر اليد ولا يحل أخذه لأهلنا بل يلزم عرضه على من ملكه منه من قبله وهكذا الى المحي وبأنى هذا فى واقف نحو مسجد ملك أرضه بنى شره لا يسد ثم لورثته نظارها كالمشتري (أو وجهه (فى ملك شخص) أو وقف عليه

التنازع وليس فغير مسئلة المشتري المذكورة لأن يده ثابتة في الحال بخلاف بدو الواقف المذكور وحينئذ
فإن قياس أن ما لو وجد ماطقة فليأمل سم (قوله وأبدله) خرج به مال كانت لنا طره فانظر لو ادعاه الناظر
حينئذ يتبعه أنه لم يتم حمل سبق وضع بدو الوقوف عليه ودفعه بأبوالاقلان يده ثابتة عن الموقوف عليه
سم (قوله على الظاهر فقط) أي وأما في الباطن فلا يحصل له اعتبار (قوله ان كان) أي الواحد (قوله أؤلم
بنف) أي قول المتن ولو تنازع في النهاية إلا أنه بان له ان لم يكن وقوله بل وان دفعه على لانه ملكه وكذا
في الغنى الا قوله وقال الاستوى الى المتن (قوله وان لم ينفعه من الخ) عبرت بالغنى والنهاية كذلك قاله وقال ابن
الزعتا والسبكي الشرط أنه لا ينفعه قال الاستوى وهو الصواب كسائر ما يده والمعتد لما لا يوافق سائر
ما يده بانها ظاهرة معلومة غالباً بخلاف ما عتبر دعه لاحتمال أن يبرده (قوله وأبدله) اه
أي بان سكت عنه أو نفاها بنفوعه في قول المتن (فلمن ملكه) ويقوم ورثته مقامه بعد موته فان نفاها
بعضه سقط حقه وسلك بالباقي ما ذكره في معنى ونهاية يقال عرش قوله فلمن ملكه من الخ قياس ما قدمه
فمن وجد له في ملكه أنه لا يكتفي هنا بدعهم النبي بل لا بد من دعاهم متصرفاً أن ملكه من أوروته
ظاهر ان علوا به ودعاهم أو لم يعلموا وأعلمهم بذلك واعلامهم واجب لكن اطردت العادة في زماننا من
نسبه على من ذلك تسلطت عليه الظلمة بالاذي وانتم امه بان. ذابض من جده فهل يكون ذلك عزراً
في عدم الاعلام و يكون في يده كالودعة فيجب حفظه ومراعاته أبدأ ويجوز له صرفه مصرف بيت المال كن
وجسد مالا أو من ماله وخاف من دفعه لأمين بيت المال أن أمين بيت المال لا يعرف مصرفه فيه. نظر ولا
يبعد ان في العذر المذكور و ينبغي له ان أمكن دفعه لأمين بيت المال ثم جعل في ذمته ان كان مستحقاً بيت المال
اه (قوله بل وان نفاها الخ) كذا في الایعاب لكن اقتصر العباب والروض وشرحه وشرح المنهج والنهاية
والغنى على ما قبله واعتمد سم فقال قوله وان نفاها الخ في نظر الوجه بخلافه اذ ليس وجوده عند الاحكام قطعياً
و حينئذ فإذا نفاها هو أو ورثته سقطت فأن أس من ماله كليت المال اه وبعبارة عرش قوله لم وان لم يده
قال سم أي ماله لم ينفعه فالشرط فممن قبل الهي أن يده وفي الغنى أن يده في بيت المال اه وان لم يده
ما نصه قوله فكون له وان لم يده أي وان نفاها كالمصرح به الدارحي انتهى والاقرب بما في الزيادة اه قال
البحري اعتمد ما قاله الزيادة على الخلفي اه والقالب على ما قاله سم اميل والله اعلم (قوله وورثته) كذا في السنين
الماضية أي بربع الفشر كظاهر رشدي (قوله فان قال بعض الورثة ليس أؤلم في ملكه بنصيبه ما ذكر)
هذا مرفوض في شرح الروض وورثته من قبل الهي ثم قال في الهي فان مات الهي فامور ورثته مقامه وان لم ينفع
بعضهم أعلى نصيبه منه وحفظ الباقي فان أس من ماله كليت الامام أو من هو في يده انتهى وهو يفهم
أن من نفاها منهم اتى في غيبه وقضية تنازعه بنفي الهي سم وأقول لو عمل من صنع شرح الروض صنيع الغنى في
الروضين واقتصر النهاية على ذكره في ورثته من قبل الهي (قوله بذلك من الخ) أي وسلم نصيبه من قال انه
أؤلم والله كردي (قوله أؤلم هو في يده) ظاهره التحريم بينهما وقيل اذا كان الامام جازاً يصرفه فويل
يستحقه لم يكن يعيدوا يمكن أن أؤلم كلامه للثوبع قال بعضهم ويجوز لو اجدناه أن عيون من نفسمون نلزمه
للمسلمين وقد نسخت بدو الواقف على قياس ما في مسئلة التنازع وليس فغير مسئلة المشتري المذكورة لأن
يده ثابتة في الحال بخلاف بدو الواقف المذكور وحينئذ فليأمل ان ما لو وجد ماطقة فليأمل سم (قوله وأبدله) اه
خرج به مال كانت لنا طره فانظر لو ادعاه الناظر حينئذ يتبعه أنه لم يتم حمل سبق وضع بدو الوقوف عليه ودفعه
أباه والاقلان يده ثابتة عن الموقوف عليه (قوله لابين) اعتمد مر (قوله وقال الاستوى الخ) اعتمد
أضاً مر (قوله بل وان نفاها) فيه نظر ولو حملت خلافاً ليس وجوده عند الاحكام قطعياً و حينئذ فإذا نفاها
هو أو ورثته سقطت فأن أس من ماله كليت المال (قوله وان نفاها) فيه نظر وبعبارة شرح الروض بخلافه
فأوجه خلافاً عليه فهل قياس قول المصنف السابق والاقلية هنا ماطقة أو مال ضائع (قوله فان قال
بعض الورثة) هذا مرفوض في شرح الروض في ورثته من قبل الهي ثم قال في الهي فان مات الهي فامور ورثته

عن البغوى مشيراً الى
التبري عن ما أؤلم يتعق
شرح العباب مع بيان أن
غيري سبق في الودعة محمول
على الظاهر فقط أو
والباطن ان كان وارث
الواقف مستغرقاً لركته
(قوله ان ادعاه) أؤلم ينفعه
على ما صو به الاستوى
لكنه مرفوض لابين كاسته
البار وقال الاستوى لا بد
منها ان ادعاه الواحد وهو
ظاهر (والا) بدعه (قوله هو
لمن ملكه منه) ثم ان قوله
(وهكذا) يحصر في كثر
(حق انتهى) الامر الى
الهي الارض أو من قطع
السلطان اياه بان ملكه
وقبته وان لم يعرف هو القول
توقف ملكه على احكامها
غلط أؤلم أصحاب من غيبة
عامرة أؤلم هاتكون له
أؤلم وان لم يده بل
وان نفاها كالمصرح به كلام
الدارحي لانه ملكه بالاحكام
أؤلمه تبعاً للارض ولم
يؤلم ملكه عليه به لانه
مردفون منقول فخصر
خسبه الذي لم يملكه
ورثته لانه السنين الماضية
كضال وجدته فان قال بعض
الورثة ليس أؤلم في ملكه
بنصيبه ما ذكره فان أس
من ماله كليت الامام
أؤلم هو في يده ولا ينافي
هذا ما صر في نظيره انه
ليبت المال لان ما يبت
المال للامام ومن دخل
تحت يده صرفه لم يحق
فيه كالتفرقة (ولو تنازعه)

مؤتمنه بحث كل من يستحق في بيت المال بغيري أي كاهو قاس تناظره (قوله أي الركن) أي قوله ولادعاء
 اثبات في التماس بالاقوله سكت وكذا في المعنى الاقوله وفي نسخة في المتن (قوله أي الركن) أي قوله ولادعاء
 بالركن هنادف الجاهلية السابق على دفنهم والالم تصور مناعة المشتري ونحوه ولا قوله إلايمان يمكن
 دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لان قال دفنته الخ بل المراد دفن الجاهلية في الاصل لا باعتبار الحال ولقد اختلفوا
 وان خفي على بعض الضعفة سم (قوله كان) بالوزن (قوله ايثرها) أي الواو (قوله في نسخة) أو الخ
 أي في قوله ومغير عس (قوله الاشارة الخ) محصل نامل (قوله أو قال البائع الخ) أي أو قال ذوالبدن ذلك
 وقال المالك ملكته الخ اعاب وأسن فقول الشرح البائع أي ونحوه قول المتن (صدق ذوالبدن) يؤخذ منه
 ان المصدق البائع أي ونحوه اذا تزعاه قبل القبض سم (قوله هذا) أي تصديق ذى البدن (قوله ان
 احتل صدقه) أي ان يمكن دفن مثله في مثل زمن بده أسنى دنياه (قوله لم يصدق) أي لا يقبل قوله قال
 في المجموع ولو اتفقوا أنه لم يدفنه صاحب اليد فهو المالك لا خلاف أسنى واعاب (قوله وكان الخ) عطف
 على قوله احتل الخ كردى (قوله قبل ذوالبدن) أي إلى البائع أو المكبرى أو المغير (قوله والا فمكر
 الخ) أي فباع مفعي (قوله وامكن) أي بان مفعي زمن من حين الرد يمكن دفن نفسه اعاب ويظهر ان قول
 الشارح أو المستأجر أو المستعير سكت ايضا (قوله لانه الخ) أي المالك نهية مفعي (قوله لم يصدق) أي لا
 المشتري أو المستأجر أو المستعير سكت (قوله ولو ادعاء) إلى الفصل في المعنى (قوله وقد وجدك غير هذا
 أي ولم يذعه عاب (قوله لا يمكن ذى الخ) هذا التعبير على نحو ما عرفت في الروض وشحوه في ظاهر في الركن
 الجاهلي وعرف في العباب بقوله وتنع ند بالامام وغيره الذي من المحدث والركن الاسلافي فان أخذ قبل ذلك
 منه شيئاً لم يكن له شيء عليه اه ويحتمل أنه أراد بالاسلافي ما يدار الاسلام كله في شرح الروض
 ومفهوم قولهم قبل ذلك أن ما أخذ بعد المنع لا يملكه والاسلام كالمعاصر في الأصل والحاشية في غير ما وجد
 يملكه وادعاء سم قال الشارح في شرح قول العباب وتنع ند ما ناصه كالمعاصر به الذي في الروض وقصته عبارة
 الشيخين آخره كمن ضيق سوما المنع على منعه من الاجابة دار الزوال وجوب كلام المجموع ظاهرة وعلى
 الاول يفرق بما عرفت من تأديده من الاجابة اه وقول سم ويحتمل أنه أراد الخ أي كجمله الشارح في
 شرحه علموه بقده أيضاً كلام العباب ان ما في وسع الامام وغيره من المسانحة المنع ما يدار الاسلام
 لا مطلقاً (قوله نعم ما أخذ قبل الإزعاج) قال في شرح الروض وبغرض ما أئخذ من الاجابة بتأديده
 اه فان قلت قد ثبت ان ما وجدك ذى بدار الاسلام لا يملكه به وان ادعاء لا مئة أخذ من الاجابة بتأديده
 الاسلام قلت هذا ممنوع بل الظاهر ان ما وجدك في دار الاسلام من معدن أو ركن حركه به ان ادعاء في

مقامه وان لم ينسبه به منهم أعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان أس من ماله قصدت به الامام أو من هو في
 يده اه وهو يفهم ان من نفعه من التمتع عنه وقصته انتفاؤه بنى المعنى (قوله أي الركن) أي قوله ولادعاء
 المراد بالركن هنادف الجاهلية السابق على دفنهم والالم تصور مناعة المشتري ونحوه ولا قوله إلايمان يمكن
 يمكن دفنه قبل نحو الاعارة ولا قوله لان قال دفنته الخ بل المراد دفن الجاهلية في الاصل لا باعتبار الحال وهذا
 ظاهر وان خفي على بعض الضعفة (قوله في المتن صدق ذوالبدن) يؤخذ منه ان المصدق البائع اذا تناظر قبل
 القبض (قوله تنبيه لا يمكن ذى الخ) هذا التعبير على نحو ما عرفت في الروض وشحوه في ظاهر في الركن
 الجاهلي وهو ظاهر وعرف في العباب بقوله وتنع ند بالامام وغيره الذي من المحدث والركن الاسلافي فان أخذ
 قبل ذلك منه شيئاً لم يكن له شيء عليه اه ويحتمل أنه أراد بالاسلافي ما يدار الاسلام كله في شرح
 الروض ومفهوم قولهم قبل ذلك أن ما أخذ بعد المنع لا يملكه والاسلام كالمعاصر في الأصل والحاشية في غير ما وجد
 غير ما وجد يملكه وادعاء (قوله تنبيه لا يمكن ذى من أخذ معدن وركن دارنا) قال في شرح الروض كما
 تنبع من الاجابة ما هو قوله نعم ما أخذ قبل الإزعاج يملكه كطهها قال في شرح الروض وبغرض ما أئخذ من الاجابة بتأديده
 ضرره اه فان قلت قد ثبت ان ما وجدك ذى بدار الاسلام لا يملكه به وان ادعاء لا مئة أخذ من

أي الركن الموجد ذاك
 (بائع) ومشتري أو مكر
 ومغير (وفي نسخة) أو قالوا
 جمعها وكان سبباً لها
 الاشارة الى مغايرة المستعير
 لبد المستأجر (ومستعير)
 بان ادعى كل منهما ماله
 ولله الذي دفنه أو قال البائع
 ملكته بالاجابة (صدق ذو
 البدن) وهو مشر ومكر
 ومستعير لان بده نصف
 البدن السابق (بينه) كصفة
 الامتعة هذا ان احتل
 صدقه ولو على بعدوا لا يملك
 يمكن دفنه في صدقه لم
 يصدق وكان تنازعهما قبل
 عدو العين والا فمكر أو غير
 ان سكت وقوله دفنته به
 العود إلى أو مكر لان قال
 دفنته قبل نحو الاعارة لانه
 سلم حصول البدن في يده
 فنصحت البدن السابقة ولو
 ادعاء اثبات وقد وجدك
 غيرهما قلن صدق المالك
 (تنبيه) لا يمكن ذى
 من أخذ معدن وركن من
 دارنا لانه تدنيس فيها هم
 ما أخذ قبل الإزعاج يملكه

كطباعها

* (فصل) * في ذكر كذا التجارة

قال ابن المنذر وقد أجمع على وجوب عامه أهل العلم أي أكثرهم وصح خبره في الرصدته وهو الشباب المدة للبيع والسلاح وز كذا العين لا تجب في هذين فعين حله على كذا التجارة وروى أبو داود مرفوعا الأصابع خارج الصدقة مما به البيع وبذلك يعلم في الوجوب في البيع والفرس في الخبر السابق يجوز على ما لم يعمها للبيع (شرط في كذا التجارة الحول والنصاب) كثيرها نعم النصاب هنا إنما يكون (معتبراً بآخر الحول) أي قبله حاله الوجوب دون ما قبله لكثرة اضطراب القيم (وفي قول بطريقه) قياساً للأول بالآخر (وفي قول

الركز وذلك لا احتمال أنه ملك بطريق صحيح مع دلالة البديعي الملك أمافي المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً لما قبله بخلاف الشرع أمافي الركز فلا احتمال أنه من نحو موان قبل الإزعاج ثم كثر في ملكه وعلى هذا أقول الشارح السابق أما إذا وجد جملاً في دارنا فحفظنا الحاصل لما وجد جملاً الذي وكذا أقول المصنف ولو نازعنا مع ومشتري شامل المشتري الذي وكذا قوله السابق فإن وجد إسلامي علم ملكه شامل للذي لأنه يتصور ملكه كاتفر رقتاً أي إن يعلم أن ملك الموجود فليأكل (قوله

* (فصل في ذكر كذا التجارة) * (قوله في كذا التجارة) أي وما يبيع ذلك كوجوب فطرة عبد التجارة عيش والتجارة تغلب المال بالمعاوضة لغرض الربح الحسي ومعنى وابعب وهذا والمراد بما تقدم في الشرع أنها تغلب المال بالنصر فيه لطلب النماء اه إذا أراد بالتصرف فيه البيع ونحوه من المعاوضات كما يبيع عليه عيش فشره في الزكاة لم يزعم وبيع ما يثبت ويحصل منه ليس من التجارة وإن خفي على بعض الضعيفة فقال وجوب الزكاة نفسه ولو لم يعمد إلى المشتري نحو من رسم أو كان وقطن لم يزعم وبيع ما يحصل منه كإعادة الزرع أو تجدي كذا التجارة فيما ينت من هذا أمضي عليه حول من حين الشراء وبلغ الحاصل منه نصاً وهو ظاهر الفاء واما في فم يادة بسط إن شاء الله تعالى (قوله قال) أي قوله وقادعنا في النهاية الأولى أي ولم يكن إلى المتز وقوله وهو دون إلى وهو نصاب وكذا في المعنى الأول أي أكثرهم (قوله أي أكثرهم) أي فلا راد أن أباحنيقة لا يقول بوجوبها ع (قوله وبيع من يبيع في الزرع) والربح ما هو محدث مفتوح وروى محمداً مشددة يطابق على الشباب المدة للبيع عند التبرزين على السلاح قاله الهجري نهاية ومعنى (قوله وز كذا العين لا تجب في هذين) أي في الشباب والسلاح إلا ما عيش (قوله حله) أي الخبر (قوله وبذلك) أي خبر أبي داود (قوله في الخبر السابق) أي في أوائل زكاة الحيوان قول المتن (الحول) يظهر انقضاء بولته متاع بشرته بقصد هوانه يثنى حول ما يشتري بعده عليه شوبوى اه يجبرى والنصاب يتعلق بذلك (قوله نعم النصاب هنا الخ) حل معنى ولا فأنظاه أن قول المصنف معتبراً الخ حل من النصاب قول المتن (وفي قول بجمع هـ) وعليه لو تفتت قبته من النصاب في لحظة انقطع الحول فان كل بعد ذلك لا يستأنف الحول من حيثئذ نهاية (قوله فعل أي قبله) وهو اعتبار آخر الحول نهاية (قوله وكذا على الثاني الخ) أي والثالث أيضاً نهاية ومعنى وسم (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك جعل آل الله من يبيع معني زاد سم وفيه لافقينة اه (قوله بان يبيع به) شامل للبيع به وفي القيمة سم (قوله مثلاً) أي أو يؤجر أو يبيع به (قوله أي ولم يكن ملكه الخ) أقول هو مقصده بل هو مأخوذ مما يأتي بالأولى للنصوص هنا بالفعل بخلافه فيما يأتي فانه يوم لا غير فإذا ضم مع التزويج فلا يضم مع النصوص بالأولى ثم رأيت الفاضل المحشي قال لعل هذا هو الوجه وان كتب شيخنا الشباب البرلى يهاشم شرح

واحداً به دار الإسلام قلت هذا ممنوع على الناهران ما وجد ملكه في دار الإسلام من معدن أو ركز حكمه به ان ادعاء في الركز وذلك لا احتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة البديعي الملك أمافي المعدن فلا احتمال أنه ملكه تبعاً لما قبله بخلاف الشرع أمافي الركز فلا احتمال أنه من نحو موان قبل الإزعاج ثم كثر في ملكه وعلى هذا أقول الشارح السابق أما إذا وجد جملاً في دارنا فحفظنا الحاصل لما وجد جملاً الذي وكذا أقول المصنف ولو نازعنا مع ومشتري شامل المشتري الذي وكذا قوله السابق فإن وجد إسلامي علم ملكه شامل للذي لأنه يتصور ملكه كاتفر رقتاً أي إن يعلم أن ملك الموجود فليأكل (قوله كطباعها) قال في الروض ولا يازه شيء أي بناء على أن مصرف الله من مصرف الزكاة

* (فصل) * في ذكر كذا التجارة (قوله وكذا على الثاني بالأولى) لك أن تقول إن أريد الأول به حتى بالنظر للخلاف الذي في قوله فالأصح فهو يمكن وإن أريد الأول به في مجرد لا لا قطعاً مع قطع النظر عن الخلاف فالثالث كذلك إلا أن الخلاف داخل في النزاع فلا وجه لقطع النظر عنه (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك جعل آل الله هدفه لافقينة (قوله بان يبيع به مثلاً) شامل للبيع بغيره في القيمة (قوله أي ولم يكن

المنهج خلافه أخذوا بالاطلاق انتهى اه بصري أقول بل المسئلة مصرح بها في العجائب عبارة مع شرحه من
 بأعياى عرضها أثبتنا الحول بدون نصاب منه أى من بقدها ولا تلك تحلها تقطع حولها أو بدون نصاب من
 عرض أو من فقد آخر أى غير نقد التوزيع بنحوه على حول مال التجارة اه (قوله نقد من جنس الخ)
 لعل تقيدته بالنقد لانه لو كان الذى يملكه معرض تجارة كان باع بعض عرضها أو بقى منه شيئا ينقطع الحول
 وقد جزم بذلك شيئا للشهاب البرلى من أم شرح المنهج سم (قوله أخذوا بما يأتى) أى فى شرح فلا يصح
 انه يند الحول الخ بقوله ويجعل الخلاف الخ (قوله الا ان يفرق) تقدم عن سم والبصري باعنا لعدم الفرق
 (قوله لتحقيق نقص النصاب الخ) ودعنا ما لو نض بقده ما اشتراه وهو انقص من ذلك النقد رشدى
 (قوله لانه مظنون) يؤخذ منه أنه لو علم فى أثناء الحول أن مال التجاره لا يساوى نصابا يستأنف الحول منه
 حدثت عرضنا اه بصري ورد ما مر عن العجائب والرشدى وقول النهاية والغنى والثانى لا ينقطع كما
 لو بادل باسعة ناضت عن النصاب فان الحول لا ينقطع اه وقول الر وضولو باع بدون النصاب من نقد
 التوزيع فى أثناء الحول انقطع أو من عرض آخر أى حوله على حول مال التجارة كجدا باع نصاب
 اه (قوله عرض آخر) أى لو دون نصاب يخرى عن العجائب والرشدى والنهاية والغنى (قوله كان باع
 بدراهم) أى لو دون نصاب يخرى عن العجائب والرشدى عرضا بآخر باع نصابا لا يخرى
 اشتراه بنصاب ذهب أو غيره بما لا يخرى عن العجائب والرشدى (قوله والحوال يقتضى التوزيع) أى
 اما لكونه اشتراهها أى كونها غالبتها عند البلد ع (قوله فلا ينقطع الحول الخ) جواب ما (قوله
 وفائدة الخ) مبتدأ خبره أن لو ملك الخ (قوله فى الثالث الخ) أى فى النقد يقوم وهو دون نصاب ولم
 يشتر به شأ (قوله الصريح الخ) صفة كلامهم (قوله كاه) أى مال التجارة لا المجموع فلا ينقطع الا
 من مجموع الباقي النصاب دون الحول سم (قوله الذى) الى قوله لان التجارة الخ فى النهاية والغنى قول المن

ملكه تقدم من جنسه بكماله الخ) فبه أمران الاول لعل هذا هو الوجود ما كان نصاب شيئا للشهاب
 البرلى من أم شرح المنهج خلافه أخذوا بالاطلاقهم كما تحكيه عنه والثانى ان تقيدته بالنقد قوله تقدم من
 جنسه لانه لو كان الذى يملكه معرض تجارة كان باع بعض عرضها أو بقى منه شيئا ينقطع الحول وقد جزم
 بذلك شيئا المنذ كور فيما كتبه من شرح المنهج وصورقا كتبه تميم لو نض المال ناقصا كل من ملكه
 من النقد ما يكمل به نصابا فلا أثر له فى استمرار حول التجارة كما يؤخذ ذلك من اطلاقهم ثم لو بقى من عرض
 التجارة شيئا لم ينض ولو قل فلا إشكال فى بقائه حول التجارة فى الذى نض ناقصا ولو باع جميعه بقده ناقص عن
 النصاب يقوم به ولكن فى ذمة المشتري ثم اعراض عنه ما لا يقوم به ولو فى المجلس فالظاهر الانقطاع بخلاف
 عكسه اه صورقا كتبه قوله فلا إشكال فى بقائه حول التجارة فى الذى نض ناقصا يحتمل أن يحله أن لم يكن
 حوله ما يقابل الذى لم ينض والا فاعترض حول الذى لم ينض وضم هذا اليه فمأخذ من كلام ذكره فى
 المصنوع فى نظير ذلك حيث قال ما نض فاشترى العرض بالمائة أى المائة درهم التى معه فلما مضت ستة
 أشهر استفاد بخسب درهمان جهة أخرى فلما تم حول العرض كانت قيمته ما توخسب دلاز كانا لخمسين
 لم يتحول لهما وان ضمت الى مال التجارة فاقماضم الى وفى النصاب لا فى الحول لأن لم يستعن العرض ولا
 من به فاذما حول الخمسين ذكر المائتين ولو كان مع مائة درهم فاشترى بها عرضا التجارة فى أول الحرم ثم
 استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد مائة ثالثة فى أول شهر وبيع فاشترى بها عرضا آخر فاذما
 حول المائة الثالثة يقوم عرضها فاذما تبعت قيمته مع الاولى نصابا كانهما وان نقصا عنه فلاز كان فى الحال
 فاذما حول المائة الثالثة فان كان الجميع نصابا كانه الا فلا اه وفى القوت ما نض اشارت قضاء أموال
 التجارة بعضها الى بعض فى النصاب وان اختلف حولها اه وينبى حله على ما تقرر عن المجموع فلا يصح
 ما سبق حوله الى ما نض حوله فى النصاب فى الحول الاول فليست أم (قوله أخذوا بما يأتى) أى قوله
 الا فى قريابوحي فى خلاف الخ (قوله بكماله زكاه) أى حول المجموع فالنقد الا آخره مضموم اليه

نقص من جنسه بكماله
 أخذوا بما يأتى الآن يعرف
 واشترى به سبعة فلا يصح
 أنه ينقطع الحول ويندئ
 حولها من وقت (شرائها)
 لتحقيق نقص النصاب حسا
 بالتضيض بخلافه قوله لانه
 مظنون اما لو لم يرد الى النقد
 كان بادل بعرضها عرضا آخر
 أو ردت نقد لا يقوم به كان
 باع به درهم والحال يقتضى
 التوزيع بدراهم والنقد
 يقوم به وهو دون نصاب
 ولم يشتر به شأ وهو نصاب
 فلا ينقطع الحول بل هو
 باع بكماله ذلك كاه
 من جهة التجارة وفائدة عدم
 انقطاعه فى الثالثة التى
 ذكرها شارح وفيها ما فيها
 أن تأمل كلامهم الصريح
 فى أن قول المن واشترى به
 سبعة فليست لا تقيد لانه
 ملك قبل آخر الحول نقدا
 آخر بكماله زكاه ثم رأيت
 أن المنقول بالعقد خلافه
 ما ذكره وهو انه ينقطع
 الحول اذا لم يكن ثمانية
 لتحقيق نقص من النصاب
 بالتضيض (ولو لم الحول)
 الذى لىل التجارة (وتقيد)
 العرض دون النصاب
 فلا يصح انه يندئ الحول

(ويطَّل الأول) فثبت أنه لو اشترى ببعض مال القنية عرض التجارة أول الحرم ثم باع نفسه عرض آخر أول
صفر أنه لا زكاة في واحد منهما إذا لم يباع قيمة كل واحد نصا بالانه بأول محرم من السنة الثانية. ينقطع ما اشتراه
أولا لنقصه من النصاب ويتبدل بحلول ذلك الوقت بأول صفر من السنة الثالثة ينقطع ما اشتراه ثانيا
كذلك وهكذا فلا يجب واحد منهما زكاة إلا إذا باع منه ما ليس من مباديل تركه الجوع آخر حلول الثاني
عش وباقي من الأعيان وشعر ما وافقه (قوله إذا لم يكن) أي من أول الحلول مغشى (قوله ولم يمه
زكاة السكك الخ) أي المائتين لتمام النصاب أعيان (قوله بخلاف ما لو اشترى بالمائة الخ) أي عرضا
بلغت قيمته آخر حلول المائة وتحسين فلو بلغت مائتين فبغير كتمها لحوالها وتحسين لحوالها سم (قوله
وملك تحسين بعد) أي بعد ستة شهور مثلا أعيان (قوله فإن التحسين الخ) ولو كان مائة مائة درهم
فاشترى بها عرض تجارة أول الحرم ثم أضاف مائة أول صفر فاشترى بها عرضا ثم استغاد مائة أو شهر يسع
فاشترى بها عرضا فذا تم حلول المائة الأولى وقيمة من نصاب زكاة لحوالها فذا تم حلول الثانية وبلغت
مع الأولى نصابا زكاة لحوالها فذا تم حلول الثالثة والجمع نصاب زكاة لحوالها انتهى كلام الجمهور على هذا
أعيان وكذا في سم عن الشهاب عميرة بهامش المتن (قوله فإن التحسين الخ) أي إلى مال التجارة
في النصاب دون حلول أي لا تم البست من نفس العرض ولا من تركه التحسين (قوله فإذا تم حلول التحسين
زكاة المائتين) هذا كالصريح في أنه لا يفرق كل بحلول أو عرض من نفسه ذلك القول الرض وشرحه أي
والأعيان ما نصه فان نقص عن النصاب بقوله آخر الحلول وقد ذهبه من جنس تقدمه ما يترتب نصابا ترك
الجميع حلوله وهو بوم وهو بوم وهو بوم لا ينقطع حلول تجارته بالنقص اه فتأمل قوله
لأنقطاع الخ وبه ينقطع ما في هامش شرح المنهج لشيخنا أبي بكر من قوله والظاهر أن مال التجارة تركه عند
تمام حله سم على ج اه عش (قوله ولو للتجارة) أول الفرار من الزكاة نهاية (قوله لأن القارة في
النقدن) الظاهر أن المراد بالنقدن ما هو أعظم من المضروب فلا زكاة على تاجر يبيع في الذهب والفضة
الغير المضروبين وإن لم يسم صريفا في العرف بصري (قوله نادوة) يحصل تأمل بصري ويدفع التوقف
قول الشارح بالنسبة لغيرهما (قوله الزكاة الواجبة الخ) أي بالنقص والاجتماع نهاية (قوله فقلت)
أي زكاة العين على زكاة التجارة في النقدن (قوله وأثرهما) أي في زكاة النقدن فكان الظاهر التفرع
ويحتمل أن الظاهر زكاة العين والواو للتفسير (قوله وكذا) إلى التبع في النهاية والنقص الأول والأثر
على الأوجه وقوله تندرج (قوله حتى تصرف فيها الخ) ظاهره أنه لا ينعقد حلول الأعيان تصرف فيه
بالقول فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي لا ينعقد حلول الأعيان تصرف فيه
بالقول وهو ظاهر رشدي (قوله إن عنه) أي البعض قال مر في شرحه أن الربو جهن تأثير بعض غير
معين كقوله شخبنا الشهاب الرمي ويرجع في ذلك البعض اليما انتهى اه سم (قوله واللام يؤرخ) وقفا
في النصاب دون حلول لصك قوله زكاة لاوافق قوله الآخر فإذا تم حلول التحسين وما بهامش سم عن
الروض وشرحه قل تأمل (قوله بخلاف ما لو اشترى بالمائة) أي عورة بلغت قيمته آخر حلول المائة
وتحسين فلو بلغت مائتين فبغير كتمها لحوالها وتحسين لحوالها (قوله فإذا تم حلول التحسين ترك
المائتين) كالصريح في أنه لا يفرق كل بحلول أو عرض من نفسه ذلك القول الرض وشرحه ما نصه فان نقص
عن النصاب بقوله آخر الحلول وقد ذهبه من جنس تقدمه ما يترتب نصابا ترك الجميع حلوله وهو بوم
بوم وهو بوم لا من يوم الشراء لا ينقطع حلول تجارته بالنقص اه فتأمل قوله لا ينقطع الخ وبه ينقطع ما في
هامش شرح المنهج لشيخنا من قوله والظاهر أن مال التجارة تركه عند تمام حله اه وسأنا في الحاشية
وشرحه في نظيره عن الأصل والراجح خلافه وإن كان تركه لحواله لكن الفرق بين الرمي وغيره ما لا غنى لنا من
(قوله إن عنه) أي البعض قال مر في شرحه فيما لا نفى القنية ببعض عرض التجارة ولم ينعين وجهان
حكاها الماوردي وأقرهما كقوله شخبنا الشهاب الرمي والتأثير ويرجع في ذلك البعض إليه اه

ويطَّل الأول) فلا يجب
زكاة حتى يتم حلول ثان وهو
نصاب ويحصل الخلاف إذا
لم يكن له من جنس ما يقوم
به ما يكمل نصابا والا كان
ملك مائة درهم فاشترى
بضعها عرض تجارة وبقي
نصفها عنده وبلغت قيمة
العرض آخر حلول المائة
وتحسين منها لبعده ولم يمه
زكاة السكك أخوه قطعا
بخلاف ما لو اشترى بالمائة
وملك تحسين بعد ذلك
التحسين إنما انضم في النصاب
دون الحلول فإذا تم حلول
التحسين ترك المائتين
(تنبيه) لا زكاة على
صغير في بادل ولو للتجارة في
أثناء الحلول بما في يده من
النقدن غيره من جنسه أو غيره
لأن التجارة في النقدن
ضعة نادوة بالنسبة
لغيرهما والزكاة الواجبة زكاة
عن فقدتها وترتب انقطاع
الحلول بخلاف العروض
وكذا لأن زكاة على وارث
ما تمسوره من عروض
تجارة حتى يتصرف فيها
بشيئها لحيث ذبب أنف حوله
(وهو يعرض التجارة)
كله أو بعضه إن عنه والام
بؤثر على الأوجه

(القنبه بنيتها) أى القنبه
 فينقطع الحول بمجرد زيتها
 بخلاف عرض القنبه
 لا يصير التجاره بنيتها التجاره
 لأن القنبه خالص لا تنفع
 والنسبه بمصله والتجاره
 القلب بقصد الارباح
 والنسبه لخصه على أن
 الانتقاء هو الاصل فكفى
 أدنى صارف السيهان
 المسافر يصير مقبلاً باليه
 ضد جمع واقم لا يصير
 مسافر بها قافاً (٢٩٥) (٢٩٦)
 لوفى القنبه لاستعمال
 الحرم كاس البر فوسل
 ثوبه هذه النية قال المتولي
 في وجهات أصلها أن من
 عزم على معصية وأمر
 هل يأثم أولاً أم القاهر
 إن مراده أمرهم لان
 التعميم هو الذى اختلف
 في أنه هل وجب الاثم أولاً
 والذى عليه المحققون أنه
 وجبته ومسعد ذلك الفقه
 بقوله ترجعوا لا تأمروا
 بها وان تأمروا بفريق
 بألسبب الكافوه والخاره
 قد وقع فليد من رافع له
 والنسبه لمره لا تصلح لذلك
 وانما أمهم المعنى آخر
 لا يوجد هنا وهو الخطا
 والرجوع عن الركون الى
 المعصية على انفضية الخلفه
 عليه بشية الحرم عدم
 الانتفاع عنها فاعتاد تأمله
 (وانما يصير الرض للتجاره
 اذا اقترنت نيتها

للاستنى وخلافا للمعنى والنما يتبعانها قال الماوردي لوفى القنبه بعض عرض التجاره ولم يعينه في
 تأنيه وجهات أخرى سماها كمال شحني أنه يؤثر ويرجع في التعيين البيوان قال بعض المتأخرين أقرب مما
 المنع اه قول المان (لقنبه) بكسر القاف وضما ويعني القنبه ان ينوي حبه لا يتفاه به بحري قول المان
 (بنيتها) أى بخلاف مجرد الاستعمال بل ان يقبضه فانه لا يؤثره حتى يروى وعبابه يشرح باض (قوله)
 فينقطع الحول بمجرد زيتها) أى ولو أكثر جعله بحيث تقضى العادة بان مثله لا يحس لا يتفاه به يصدق
 في دعوامه القنبه ولودلت القرينه على خلاف ما ادعاه عرش (قوله التقلب) أى بالبيع ويحوى عرش
 (قوله يصير مقبلاً بالنيام) أى بنيتا القامة وهو ساكن لكن المعنى خلافه كما تقدم بصرى عبارة المعنى يصير
 مقبلاً بعد النيتا ذى لوفى وهو ما كسوا يصير مسافر الا بالفعل اه (قوله لاستعمال الحرم) الاولى التوصيف
 (قوله الذى ينالها) أى لا كسوا خلافا للاستنى والمعنى والنهاية يعبران نيتها وقبضه طلاقاً للصفه أنه
 لا فرق بين أن يقبض نيتها استعمالاً جازماً أو مجرد ما كس بالديساج وقطع الطريق بالسيف وهو كذلك كلفه
 أود وجهين في التفتة يظهر ترجمه اه قول المان (اذا اقترنت نيتها) أى بنيتا التجاره فمذ العرض كسب
 ذلك العرض وتلكه معاوضة وتقدم أيضاً أن الخاره تقلب المال بالتصرف فيه فهو البيع لطلب النماء
 فمن ذلك أن البر المشرى بنه أن زر عثم بغيره أبنيت يحصل منه كثر البقم لا يكون عرض تجاره
 لاهو ولا مابنت منه ما الاول فلان شرهم يقرن بنيتا التجاره فيه نفسه بل بما يثبت معوماً الثاني فلا نعلم على
 معاوضة بل زراعتهم والقنبه لا يقاس البذر المذكور على نحو صيغ اشترى ليصبح به للناس عوض لان
 التجاره ههنا بين الصيغ المشرى لا بما ينشأ منه بخلاف البذر المذكور فانه يعكس ذلك ولا على نحو جسم
 اشترى ليصير وتجربته لانه لا يملكه من موجوده بالفعل حساؤه من حيثة فتلاشى منه بالتجاره
 ههنا بين المشرى أيضاً ولا على نحو صيغ اشترى ليختلخل ويغير به لان العصب لا يخرج بصيرورته
 خلاص حقيقة على أخرى بل هو باقى حقيقته الاصل وتوابعها التي فيه منته فقط بالتجاره ههنا أيضاً يعين
 المشرى لا بما هو ناشئ منه بخلاف البذر المذكور فانه يعكس ذلك وما يترتب من أن تعليمه عدم صيرورة
 ملح اشترى ليصبح به للناس عوض مال تجاره باستهلاك ذلك الملح وعدم وقوعه مسليهم فيفسد البذر
 المذكور يصير مال تجاره لانه لا يستهلك بالزراعه بل انبثأ جزواً في بناءه كسبان آخره الدباغ في الجلد
 فقد تقسّم ما يرد من القرى بينهم او لم يفسد لمهم المذكور ومن الاستدلال بانفسه الشرط على انتفاعه
 مشروط ولم يعلم أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشرط ثم ما ذكره فيما اذا كانت الارض التي
 زر فيها مال تجاره المذكور عرض تجاره والانسب أن يعين العباب وغيره ما يفيد أن النبات في أرض القنبه
 لا يكون مال تجاره مطلقاً لو كان كل من البذر والارض التي زر عهونها عرض تجاره كان اشترى كل
 منهما ما عا تجاره أو بنيت التجاره في معنه كان النبات منه مال تجاره فيجب حبه الكا بشرطه كالجمل من
 العباب وغيره ولكن لعلم آخراج البقم من تحت الارض كاسنة الرابعة من الزرع لا لاوام المصنف بالانسا
 على بولغفه في نصابا بان شاهده لا تكشفه عنه وسيل ولا يصح في الظن والتخمين أخذاً بما تقدم من سم
 والبصر في زكاة المعدن وأما اذا كان احدهما للقنبه فلا يكون النبات حينئذ مال تجاره لقول العباب مع
 شرحه والى غير واليه معتمد شرحه وهو ما لا يلفظ الاول وان كان الماثل معاوضة التجاره فلا حرج في غير
 مفرقة فخرت وأرواضهم روعة لا غير مزموعت وعبابا بذر التجاره وبلغ الحاصل نصاباً وجبته في العين
 لقومها في التزاولا حب العشر ارضه من بعد وجوب ذلك فيها مال تجاره فلا تسقط عنهم كذا
 اه فتقدم يكون كل من البذر والارض للتجاره فيفسد ما متى كان احدهما القنبه لا يكون الحاصل مال
 (قوله والقاهر ان مراده ما صرح به) قد يقال لاحتمال ذلك بل ولا في اذ قد انصر بل العزم بهما المراد
 لهم عمل الخلاف وهو وجب الاثم عند المحققين قال الكمال المتدنى في شايخ جمع الجوامع وشيخ شيخ الاسلام
 والحامسة ان من مرأته ما يجرى في النفس العزم أى يلزم بقصد الفعل وهو مؤاخذ به عند المحققين اه

تجارة وانما طالت في المقام لكثرة الادوية ثم قول المتن (يكسبه) وكذا في مجلس العقد كما سطره في الامداد
ولأنه من اقتصر ما سلك تلك الى أن يفرغ وأسس مال التجارة بأشئ وفي البصري عن الحلبي والاطفيحي
ما واقعوا ياتي ما يتعلق بقوله المتن (بمعاوضة كسراه) يمكن تقرير كلام المصنف بطريقين أحدهما أن
قوله بمعاوضة عام أو بغيره خاص بقوله فيما يلي فانه حيث حث على الخلاف في حصول المهر المعلوم من الخارج أن فيه
معاوضة الأنتهي غير محضة علم إن مراده بالمعاوضة المحضة تأنيماً ما أن يجعل قوله كسراه يتناول كل شيء
لاختلاف المعنى بمعاوضة مثل المعاوضة في الشراء ومن المعلوم أن المعاوضة بمحضة بصرية (قوله بمحضة) أي
وستانئ غير المحضة سم قول المتن (كسراه) أي ومنه ما لو تعوض عن دين فرضه نأوا بالتجارة مر اه سم
عبارة النهاية ومن ذلك ما ملكه به ذوات لأواب أو صالح عليه ولو عن دم أو فرض اه قال عرش قوله أو
فرض مثله في الزبادى وقضيته أنه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة ولو قيل أنه مال تجارة في
هذه الحالة لا يمكن بعد لأنه مضى على ذمة الغير فأنطبق عليه الضابط اه وقوله ولو قيل أنه مال تجارة
الخ وسأني عن من سم على النتج الجزم بذلك (قوله وكساره) عطف على كسراه وكذا ما يأتي من قوله
وكافتراض وكساره عوداً يكرى (قوله وكساره لنفسه أوماله الخ) عبارة لا تخفى وانهية ومن المعلوم
بمعاوضة ما آخر به نفسه أوماله أو ما استأجره ومنفعة ما استأجره بان كان يستأجر للمنافع ويؤجرها بمقد
التجارة اه وكذا في العباب وشرحه لا أنه ابدل المنافع بالمستغلات وفي الرض وشرحه لا قولهم بان كان
الخ قال سم وقوله أوماله استأجره عطف على نفسه أي من المعلوم بمعاوضة ما آخر به ما استأجره وقوله أو
منفعة ما استأجره عطف على قوله ما آخر به نفسه أي من المعلوم بمعاوضة ما آخر به ما استأجره وكذا
يناهي في معنى هذه العبارة الذي قد يلتبس فليتام اه وقال عرش قوله أو منفعة ما استأجره بنأمل
الفرق بين هذه وما قبلها فان الاجارة وان وردت على العين متعاقبة عن بعضها وقد يقال الفرق ظاهر لان المراد
من قوله أوماله استأجره الذي أخذ عن منفعة ما استأجره بان استأجره بمأجره فمأجره فمأجره فمأجره فمأجره
ومن قوله أو منفعة الخ نفس المنفعة كان استأجره ما كان بقصد التجارة فانه على مال التجارة اه فالمراد من
قوله أو منفعة الخ ما ذكره المأجره كماله المأجره وقوله ومنه أن يستأجره الخ وما في ما في (قوله ومنه) أي من
التك بمعاوضة (قوله للمنافع) أي المستغلات ومثل ذلك جعل الجملة أيعب (قوله تأنيم من كاه التجارة
الخ) فيوقفنا لظهور أنه لا فرق بين ما مضى عليه حصول ولو لم يجر من مأجره وتلفت الاحوة قبل غلام
الحول أو عقبه قبل التمكن من اشواجر كلها وسأني أن الثاني لا ركة فيه فايكن الاول مثله في عدم كاه
بل أولى ثم رأيت الكردى على بافضل سره كلام الشارع وهذا ما انصوبه أن المنفعة قد تلت بعض
الزمان من غير مقابل لما الذي تركه اه وبالجملة أن ما قاله الشارع هنا وان سكت عليه سم وأقره
الرشدى مشكل لا يسوغ القول به الآن وجد نقل صحيح من عهده فليراجع (قوله على مال التجارة) أي
وهو منفعة الارض سم (قوله نقداً عساً) أي ولو استأجره ككله وظهر وياتي عن عرش في هامش لم يعمل
بالجملة ما يقيد (قوله ياتي في مأمرو وياتي) كان مراده بما مر حقوقه لورداً في النقداً فماذا أجراه بتقديم
جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول بما ياتي أن الدين الحال أو المأجل ياتي في وجوب اخراج قبل قبضه
التفصيل الاتسم عبارة الكردى قوله ما مر راجع الى عينا وياتي في ديننا يعني في صورة كون النقداً عساً

بكسبه بمعاوضة) محضته هي
ما تنقصد بقصد اعرضه
(كسراه) بغير ما أوقد
أو دينه أو مؤجل وكساره
لنفسه أوماله ومنه أن
يستأجره للمنافع ويؤجرها
بقصد التجارة فمأجره إذا
استأجره لغيره لم يجرها
بقصد التجارة فمأجره
ولم يجرها تأنيم من كاه
التجارة فمأجره ما يجره
حسناً ويخرجه كاه تلك
الاجرة وان لم تحصل له لانه
حال الحول على مال التجارة
عنده والمال ينقسم الى
عين ومنفعة وان أجراه فان
كانت الاحوة نقداً عساً أو
دينه لا أو مؤجل ياتي فيه
ما مر وياتي

فلتأمل (قوله بمحضة) أي وستانئ غير المحضة (قوله في المتن كسراه) أي ومنه ما لو تعوض عن دين
فرضه نأوا بالتجارة مر اه (قوله وكساره لنفسه أوماله الخ) عبارة الرض وشرحه وكذا أي من المعلوم
بالمعاوضة ما آخر به نفسه أوماله أو ما استأجره بل أو منفعة ما استأجره اه وقوله أوماله استأجره عطف على
ما من قوله ما آخر به نفسه أي من المعلوم منفعة ما استأجره كذا ينه في معنى هذا العبارة الذي قد يلتبس
فلتأمل (قوله لانه حال الحول على مال التجارة) أي وهو منفعة الارض (قوله ما مر وياتي) كان مراده
بما مر حقوقه لورداً في النقداً فماذا أجراه بتقديم جنس ما يقوم به دون نصاب انقطع الحول بما ياتي

أو عرضا فان استهلكه أو نوى قبضه فلاز كاذب وان نوى التجارة فبما سمر نز كذبة التجارة (٢٩٧) وهكذا في كل عام وكذا قراض كاذبه

باني فيهما من أحكام التقدير العين وفي صورة كون التقدير بنائى في ماباني في أحكام الدين التقديرهما
 طاهران اه (قوله أو عرضا فان استهلكه) وكذا الحكم اذا كانت عين التقدير او استهلكه كذا هو ظاهر
 وباني عن عيش فيهما من يعمل لهما يفسد (قوله وان نوى التجارة) وكذا الاطلاق أخذ من
 قوله الا حتى بعد هذا الاقتران الخ سم (قوله وكذا قراض) الى قوله واقتناء البقعة في النها يتوافق
 الاول ونظر الى المتي (قوله لان مقصود الخ) أى لو قبض اقترض بدل القرض بنسبة التجارة كان
 اقترض حيا وانا قبض مثله الذى وى كذلك فان قبضه لم تجز سم على المنهج اه عن (قوله وكسراه
 نحو دباغ الخ) أى كسراه شحم ليدن به الجلود عذب (قوله ليعمل به لباس الخ) أى قتل من تركه بعدمضى
 حوله نهاية أى حدث كل الحاصل فيه من غلة الصبغ أو ما اشتراه به من الصبغ أو كان الاول باقيا
 يده كذا أو بعضا فخصر كانه عيش (قوله وان لم يكت عند الخ) فذيقا لاذكمت عند محلول فواضع
 انا نقوم تلك العين في آخر الحول ولو انما تجزى في أثناء الحول دفعة أو بالتدريج فعمل تقوم في آخر الحول
 بقرض بقاءه اليه أو عند التصرف فيها أو ينظر لئلا يخذل وزع على العين والمعدن يجمع ما يقابل العين
 ويخرج من عمل تردد ولعل الثالث أقرب ثم يعمل قوله وان لم يكن الخ على ما ذالم بنض بنجر رأس المال
 والا فاعلم أن الحول ينقطع بصرى أى بشرطه قال عيش قضية كاذمه أنه لا فرق في الصبغ بين كونه
 نحو دباغ وغيره وقضية ماباني من العمل للصابون اختصاصه بالاني والظاهر أنه غير مراد أخذ بالاطلاق
 وعاء فيمكن أن يفرق بينه وبين الصابون بأنه يحصل من الصبغ لون مخالف لاصل الثوب يبقى بقاءه فذل
 منزلة العين بخلاف الصابون فان المقصود منه مجرد إزالة لونه والمواد الحاصل منه كله الصفة التي كانت
 موجودة قبل الغسل فلم يحسن الحداد العين اه (قوله لا تمتنع الخ) عطف على للناس (قوله ولا نحو
 صابون الخ) لانظر عطفه على ما قبله وكان ينبغي أن يقول ولا شراء نحو صابون وملغ لغسل الخ (قوله
 ماباني في كتابة الطلاق) والمعتمد انما لاكتفاءه بجزء لكن المعتبر في اقتران النسبة بجزء ماباني به الزوج
 حتى لو علمها بكتابة ولم ينوع لفظة فلفظ ونوى سم القبول وقضية كلام سم عن مراد الاكتفاء هنا
 به وان اقترنت القبول وبعبارة مختصلا بأى وينبغي اعتبارها في مجلس العقد انتهت اه عيش عبارة
 الكردى على بأصل قال في الامداد هل العبرة باقترانها بجزء من لفظة القبول بالنسبة للمبيع أو من الالجاب
 بالنسبة للثمن أو بأول العقد كل محتمل وقياس ماباني في الكناية في الطلاق ترجيح الاول والثاني على الخلاف
 الا حتى في موضع ذلك لا يبعد أن يكون الاخير هو الاقرب بانتهى ونقل الهان في حواشي الخصة عن الشيخ
 عيرة اعتبارها في مجلس العقد وان خلاصها العقد اه (قوله كان زوج أمته الخ) أى أو تزوجت الحرة
 بذلك أسنى وأعياب قال عيش أمالوز غير السيد مولته فان كان مجبرا فالنكاح يفسد حال العقد وان كان
 غير مجبر فالنكاح مقارن لعقد ولها أو كذا في السنة اه (قوله أو خالع الخ) أى أو عدا أسنى وأعياب
 (قوله فما لك لثنه) أى بطل أو نكاح أو خلع (قوله والأصطبا الخ) أى والاحتشاش هنا بومعنى
 (قوله بانه يورث الخ) ببناء الفاعل من التوريث (قوله أو الراد) الخ خول المتن ويضم في ما لم يتوافق
 ان الدين الحال أو المولى جلى باني في وجوبه بالاجراء قبل قبضه التفصيل الا حتى (قوله أو نوى قبضه قوله
 وان نوى التجارة قبضه) بقى الاطلاق ويقفه بامتنار التجارة أخذ من قوله الا حتى بعد هذا الاقتران
 الخ (قوله لكن قال جمع متعة من لا يصير الخ) اعتمد مر (قوله لا تمتنع أى الاصل الخ) قد
 يقتضى هذا العمل انه لو قبض بدل القرض بنسبة التجارة كان اقترض حيا وانا قبض مثله الصورى كذلك
 كان امتار فاعلم بجمع (قوله وبعد هذا الاقتران الخ) فذوخذ منه الاكتفاء في مسئلة الأرض السابقة
 بقصد التجارة عداستجار بخلاف ما قد يقتضيه قوله وان نوى التجارة فبما سمر نز كذبة التجارة (قوله

(٢٨ - (شرافى وإن قاسم) - ثالث) تجارة فلا يحتاج لنا لو اراد اختياره على اختياره الضعيف أيضا ان
 الوارث لا يشترط قصد السوء اكفاء بقصد مورثه والاسترداد أو الراد (يعب) كل ما عرض قبضه بما وجبه فيما قد مره وتدرج

أو قدر عليه بسبب قصده التجارة (٢٩٨) أو اشترى بغرض قنينة أو لوعرض تجارة أو بعرض تجارة عرض قنينة قدر عليه كذلك فلا يصير مال

تجارة فلا تخاف أنه وضعت له
الزاد بمخاطلة أو تخالف (وإذا
ملكه) أي مال التجارة
(مقدم) أي بعين ذهب أو
فضة ولو غير مضر برب (نصاب)
أو دونه وإن كان باقية كان
اشترائه بعين عشرين ديناراً
أو مائتي درهم أو بعين عشرة
وعلك عشرة أخرى (خوله)
من حين ملك (ذلك النقد)
فبقي حوله الشراء على
نحوه لا اشتراكاً في نقد
لواجب وجسه كبايبي
حول الدين على حوله إن
وبالعكس من النقد بخلاف
مالواشترائه بقدر في القيمة ثم
تقدما عنده فيه فإنه لا يبي
عليه لأن صرفه في هذه
الجهة لم يتعين بخلافه فما
إذا اشترى بعينه فحينئذ يشاء
تحوله من الشراء كبايبي قوله
(أو) ملكه بعين نقد (دونه)
أي النصاب وليس في ملكه
باقية (أو بعرض قنينة) أي
كسلي مباح (أو) حوله (من)
الشراء) لأن ماله ملكه لم
يكن له حول حتى يبي عليه
(وقبل أن يملكه نصاباً سائماً
بني على حوله) لا إتمام
زكاة حله في الحول كالنقد
والصحيح المانع لاختلاف
الزكاة بين قدر أو متعلقاً
(وأيضاً الرخ) الحاصل
أثناء الحول أو مع آخره في
نفس العرض كالسكن أو
غيره كارتفاع السوف (إلى)
الأصل في الحول إن لم ينش
بكمس النسب عما يقوم به
قوله عما قبله كذا يامل الشيخ رحمه الله لعل الأولى عنه ما قبله اه من هـ

قوله

من هـ

قد اسعى النتائج الممات ولعمري الملاحظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة رتاعا وانقطاعا فالاشتري في المهر
عرضا ما اثنين فساوي قبل آخر الحول ثلثمائة وأرض فيه ما هو في مما لا يقوم به ذكر (٢٩٩) الجيع عند تمام الحول لان الربح كان غيب

مميز (ان أرض) أي صار
ناضجا أرضه من جنس
رأس المال النصاب وأمسكه
الى آخر الحول واشترى به
عرضا قبل تمامه فلا يضرب
الى الاصل بل تركه لاصل
بحوله وبفردا لم يحصل
(في الاظهر) ومثله أصله
بأن يشتري عرضا بما بقي
درهم ويبيع به ستة أشهر
ثلثمائة ثم يبيعها على تمام
الحول ويشتري بها عرضا
ساوي للثلاثة آخر الحول
فيخرج أخوه أو ثمانية
فانما تسته أشهر أخرى
أخرج عن المائة لأن
الربح مميز فاعبر بنفسه
ولكونه غير جزء من الاصل
فأرد النتائج سبع الممات
ولهذا رد الغاصب النتائج
لأن الربح فعمله لو أرض بغير
جنس المال فكبيع عرض
بعرض فبضم الربح للأصل
وكذا لو كان رأس المال
دون نصاب ثم نض نصاب
وأمسكه لتمام الحول الشراء
وأنه لو أرض بغير ما يقوم به بعد
حول يظهر الربح وأرضه
زكي يحول أصله للحول
الاول واستوفيه حول من
نضوده (والصالح ان وانه
العرض) من الحيوان غير
السائمة تكيل و جوار
ومعلوفة (وقره) ومنعنا
صوف وخصن شجر ورقه
وتحوها (مال تجارة) لأنهما

(قوله قبل آخر الحول) عبارة المني قبل آخر الحول ولو لم يخلطه (قوله وأرض به) أي في الحول ولو قبل
آخره لم يخلطه نهاية (قوله وهي مالا يقوم به) فيمع قوله بما في حوزة عبارة النهاية وأرض فيه بما
لا يقوم به اه (قوله كامن) أي مستتر كريد قول المتن (لان أرض) أي الكل ماني (قوله ذهباً وأرضاً) أي
عبارة النهاية وأرض أي صار ناضجاً بقوم به يبيع أو تلاف أخيه اه (قوله من جنس الخ) أي قد يقال لو قال
بما يقوم به لكان أولى لان جنس رأس المال قد يكون عرضاً لأن يقول ان مراده بجنس رأس المال ما يقوم
به بصري وقد روي عليه أن الزاد لا يدفع الا برادفول المنز (في الاظهر) فلا يشتري عرضاً للتحارة بغيره من دنار
ثم باعه بسطة أشهر بار بعيز دنار واشترى بها عرضاً آخر وبلغ آخر الحول بالتقويم أو بالتضيض مائة
زكي حسين لان رأس المال عشرون ونصف جهان الربح ثلاثون فترك الثلاثون للربح مع أصله العشرين
لانه حصل في آخر الحول من غير نضوف له قبله ثم ان كان قد باع العرض قبل حول العشرين للربح كان باعه
آخر الحول الاول كاهي العشرين للربح حوله أي بسطة أشهر من مضي الاول وذكر بمحله وهو
ثلاثون حوله أي بسطة أشهر أخرى وان لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين للربح ذكر بمحله وهو
ثلاثون معها لانه لم يرض قبل فراغ حوله ماني ورض وعيب (قوله أو يشتري بها الخ) عطف على
بمسكه الخ (قوله فعله أنه لو أرض الخ) بمخر زكوه من جنس رأس المال (قوله وكذا لو كان رأس المال دون
نصاب الخ) ظاهره أنه في مخر فعمله وان الربح هنا مضم للاصل فيكون مخر زكوه بالنصاب في قوله السابق
أي صار ذهباً وأرضه من جنس رأس المال النصاب الخ لكن انظر هذا مع ما في الروض وشرحه كغيرهما مما
نصوا إذا اشتري عرضاً بغيره من الدنانير و باعه في اثناء الحول بعشرين منها ولو بشر بها عرضاً زكي
من العشرين حوله بحكم الخلط فإنه دل على أنه لا ضم هنا فلا يجمع سم وقوله كغيرهما أي كالعاب
وشرحه لا يشارح وما ذكره أيضاً فاضيقاً لتمام الحاجة قد انصب السابق وقوله الخ والماني والماني ولو كان رأس
المال دون نصاب كان اشتري عرضاً بغيره درهم و باعه به ستة أشهر بما بقي درهم وأمسكهما الى تمام الحول
الشراء زكي كاهما من ضمنه الى الربح الاصل واعتبرا بالنصاب آخر الحول فقط والا زكي مائة الربح بعد ستة
أشهر اه قال الشهاب غير في حاشية الاول انه ان ضمنه الى أي الناض وذلك على مقابل الاظهر اه (قوله
وأنه لو أرض) الى المتن في الاسي والمباب وشرحه ماله (قوله وأنه لو أرض الخ) معطوف على قوله أنه لو أرض الخ
كريد (قوله زكي يحول أصله للحول الاول الخ) أي سواء أظهر بمحلول الاخراج والتمكن من الاداء أم لا
اياب (قوله واستوفى الخ) أي الربح (قوله من الحيوان) الى قوله وان زادت في المني (قوله غير السائمة)
كان وجه هذا التقيد ان قوله الا يقول كان العرض سائمة يدل على أن كلامه السابق في غير السائمة أنه
يمكن التعميم هنا لانه لم يعرض فيما يأتي لولها السائمة فلتأمل سم (قوله ومثله) أي بشر (قوله ورض)
أي وور وشره ماني (قوله وتحوها) أي كالتيب اياب والبن والسن عبرة (قوله وعلى الجديفي كونه
أي وكنصاب سائمة (قوله النصاب) يأتي بمخر زكوه ولو باع العرض بدون فيتميز في القصة أو باكثر منها في زكاة
الزائد معها وجهاً أو وجههما والوجوب شرح مر ولينظر هذا وان زادت ولو لم يملك الخ (قوله وكذا
لو كان رأس المال دون نصاب الخ) ظاهره أنه في مخر فعمله وان الربح هنا مضم للاصل فيكون مخر زكوه بالتقويم
بالنصاب في قوله السابق (لان أرض) أي صار ذهباً وأرضه من جنس رأس المال النصاب الخ لكن انظر هذا مع
ما في الروض وشرحه كغيرهما ما إذا اشتري عرضاً بغيره من الدنانير و باعه في اثناء الحول بعشرين
منها ولو بشر بها عرضاً زكي حوله بحكم الخلط فإنه دل على أنه لا ضم هنا فلا يجمع سم (قوله
غير السائمة) كان وجه هذا التقيد ان قوله الا يقول كان العرض سائمة يدل على أن كلامه السابق في غير
السائمة مع انه كان يمكن التعميم هنا لانه لم يرض فيما يأتي لولها السائمة فلتأمل (قوله وعلى الجديفي كونه

حزائن الاموال الشجر (وان حوله حول الاصل) تبعاله كنتاج السائمة (وواجباً) أي التجارة أي مالها (ربح عشر القيمة) انفاقه
العشر كالنقد لان عرضها تقويمه وعلى الجديفي كونه من القيمة لتمامها متاع هذه الزكاة

(الح) وعن القديم أنه يخرج ربع عشر مائة سم عبارة المعنى والقصد بحسب الإخراج من عين العرض لأنه الذي علمك والقصد بتقديره وقوله يتغير بينهما تعارض الدليلين اهـ (قوله فلا يجوز) إلى قوله وإن زادت في النهاية (قوله خمس) أي في أول الفصل (قوله وإن زادت ولو قبل التمكن) والحال للعباب والروض وخلافاً لما بقا المعنى عبارة الأول مع شرحه للشارح فرع قال في المجموع ما سألته لوقوم العرض آخر الحول بمائتين وباعه ثلثمائة ثلث غبة أو عين صحت إلى زيادة الأصل في الحول الشافعي دون الأول سواء كان البسج قبل إخراج الزكاة ثم بعده لأن الزيادة حدثت بعد الوجوب فلم يلزم من كانهما أن قوم آخر الحول ثلثمائة وباعه بالنقص نظر أن قبل النقص بان يتعين به لم يلزمه إلا كقما يسع به وإن كان كثير كان باع ما قوم باربعين خمسمائة ثلثين زكاة الباربعين وكان باع ما قوم ثلثمائة ثلثين حال كونه مغنياً أو محجوباً زكاة ثلثمائة لأن هذا النقص يتفرع به هكذا فصله أصحابنا انتهى وإلى المجموع ثم قال وإذا اشترى بمائتي درهم أو بمائتي مائتي فغير حنطة وقيتها آخر الحول لمائتين لزمه خمسمائة فلم يشرأف مال كلفه فاعتد بقيتها إلى مائة نظر أن كان ذلك قبل مائة الأداة في الباقي فقط بدرهمين ونصف الألف فيصير منه أو بعده أي مائة الأداة في السكك خمسمائة درهم لأن النقص من ضلته ولو زادت القيمة بعد التأخير ولو قبل التمكن أو بعد الاتفاق لم يلزم معنى الحول السابق فإذا زادت في المثال المذكور مائتين ولو قبل الإسكان أو تألف الحنطة بعد الوجوب وبلغت قيمتها بعده أربع مائة لزمه خمسمائة درهم لأن المائتين هنا القيمة وقت التمكن أو الاتفاق اهـ وفي الروض وشرحهما وافقه عبارة الأخيرين ولو باع العرض بدون قيمته زكاة القيمة أو بأكثر من مائة في زكاة الزائد معها وجوباً وجههما الوجوب اهـ قال عشي قوله هر ولو باع العرض أي بعد حولان الحول وقوله زكاة القيمة أي لما باع به فقط لأنه فوت الزيادة باختياره فخصناه بصديق في رد ما فوته اهـ عشي قوله وهو لا يظهر إلا كونه باع بقوم المالك (الح) بل الذي يظهر أن على المالك حيث لا سعى تحكيم عدلين عارفين فباساً على الخرص السار بجماع أن كان منهم ما تخمين لا يتحقق فيه وما عداه المشقة فما يحسوس بمحقق فقام له حق التامل بصري عبارة عشي قال ابن الأستاذ وبني النحوان بإدراكه يقوم ما به عدلين وتنع واحد كجزءه الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك إذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرجوه ونقصه أنه لا يجوز أن يكون هو أحد العدلين وإن قلنا يجوز في جزاء الصيد ويرق بأن الفقهاء أشاروا ثم إلى ما ينطبق المائتين فيعداتها معها ولا كذلك هنا إذ القيمة لا ضابط لها انتهى ثم العتري تقوم العدلين النظر إلى ما يرغب أي في الأخذ به سم على البهجة أي في مثل ذلك العرض حالاً فإذا فرض أنهم ألقوا النحر إذا باعه على ما جرت به عادته مفرقاً في أوقات كثيرة بلغ ألفين مثلاً اعتبر ما يرغبه في نفسه في الحل لا ما يسع به التاجر على الوجه السابق لأن الزيادة لمقرضة إنما حصلت من تصرفه بالتفرق لأن حيث كونه ألفين قيمته اهـ وما تقدم عن ابن الأستاذ اعتمد الشارح في الإيعاب (قوله نظير ما جرى في عد الماشية) وقد يفرق بأن متعلق العددين ويعيد لحظاً فيه اختلاف التقويم فانه يرجع لاجتماع المقوم وهو مطلقاً ليعملها فالتهمة بما أقوى ومن ثم لم يكتف بحصره بشر بل ولم يوجب تلواص من جهة الأمام حكيم عدلين بقصر صان له كاس عشي (قوله ولو غير نقد) إلى قوله أو ينقل قيمته في النهاية والمعنى الأقولة أو معشوا وقوله أي بعين إلى المتن وقوله ينقل إلى المتن قوله أو كان الأقرب إلى المتن قوله مال التجارة إلى المتن (قوله وإن كان غير مصر وبالح) حاصله مع قوله أي عين المضروب أنه إذا مالك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا هو ما أشار إليه بقوله الآتي غير المضروب وبقياس سم عبارة الكردى على ما فضل فإن كان مضروباً ولو معشوا قوم بعين المضروب بالخالص وإن كان غير مضروب وبقوم بالمضروب من جنسه اهـ (قوله أي بعين المضروب بالخالص) يعني أن مال المضروب بالخالص فهو راجع إلى قوله ولو غير نقد البلدي الذي ذكره (قوله والالاح)

فلا يجوز زائحه من عين العرض وعلى ما سألنا في تفسيرها آخر الحول فإن آخر الإخراج بعد التمكن ونقص القيمة ضمن ما نقص لنفسه بخلافه فإنه وإن زادت ولو قبل التمكن أو بعد الاتفاق فلا يعتبر ونفسه لا اكتشافه بقوم المالك الثقة العارف والساعي أصديقه نظير ما جرى في عد الماشية (فإن ملك) العرض (بنقد) ولو غير نقد البلدي لأنه وإن كان غير مضروب أو معشوا (قوله أي بعين المضروب بالخالص) والافضل من جنسه

أي وان لم يكن بالخمر وبالحاصل فهو راجع إلى قوله وان كان غير الخمر أي ولو حذف قوله وان كان
 الخمر قال أي بعين ذلك النقدان كان مضربا بما صادف بعضه وبالحال كان أنحصر مع السلامة عن الزكاة
 قول المتن **(قوله ان ملك نصاب)** وان ملكه نصابين من النقد من كان اشترى بمائتي درهم وعشرين دينارا
 قوم أحدهما بالآخر اهـ مرة القسط يوم الملك فان قيمة المائتين عشرين دينارا قوم آخر الحول وما
 نصفين أو عشرين من الدينارين قوم آخر الحول فلهما البراهم وثلاثة الدينارين وكذا يقوم أحدهما بالآخر
 لو كان أحدهما أو كلاهما دون النصاب فيكون ان لغا في الأحوال كلها نصابين في آخر كل حول فان لم يبلغا
 نصابين فلا تركبان وان بلغهما المجموع ولو قوم الكل بأحدهما وان لم يبلغ أحدهما نصابا في واحد من
 الرض زاد شرح العباب فعلم أنه لا بد من تقويم يقوم أحدهما بالآخر يوم الملك لمعرفة التقسيط ثم آخر
 الحول مرة مرة وجوب الزكاة اهـ **(قوله وان أبطله الخ)** حصصان يقدم على قول المصنف قوم كما
 في النهاية والغنى **(قوله وان بالغ بمقدار آخر)** أي كل ما اشترى عرضا دينارين وباعها بمائتي درهم فبها آخر
 الحول دون عشرين مثقالا ومثل ذلك عكس مثقالا كما في ما بعده وان كان نقد البالد لم تبلغ قيمته
 نصابا ولا يثبت لها حول من آخر الحول الاول وهكذا وان مضى سنون كردى على بافضل **(قوله لان الحول)**
(الخ) علمنا ان للمنفى بغير ماله أصل ما يذهب فكان أولى من غيره اهـ وهي أولى **(قوله)** أولا كما يذهب
 وجهل الخ ولو لم يكن ذهب فضة وجهل مقدار الاكثر منهما كان ذلك أهله لك بعشرين مثقالا من أحدهما
 وثلاثين من الآخر ولو بد أن الاكثر هو الذهب أو الفضة فلا بعد ان يجب الاحتياط بان يوم أحدهما
 بالآخر مرتين مع فرض أن الاكثر للذهب إحدى المرتين والفضة في الأخرى ثم يقوم العرض بمائتين
 كذلك وترك الاكثر من كل منهما ما في المال لو قوما الفضة بالذهب بعد فرض أن الاكثر للذهب
 فساوت العشر ومثقالا من الفضة عشرين من الذهب ثم قوما الذهب بالفضة بعد فرض أن الاكثر للفضة
 فساوت العشر ومثقالا من الذهب أربعين من الفضة وقوم العرض بمائتين بهذا السبق ترك
 ما بهما الاكثر فيهما وقوم ثلاثة أرباعه بالذهب وثلاثة أسباعه بالفضة وترك ثلثه بأع القصة
 فها هو ثلاثة أسباعه فاضد وانما يجب ذلك لان أحد الجانبين لا يجزئ عن الآخر لو كان جهادجهما
 كل منهما فحصل اعتبار غالب نقد الذا كقوله وقوله ثلثي جنس الثمن ويحصل وجوب الاحتياط بان
 قوم جميع العرض ماعدا ما يساوى أقل من كل منهما فليجمع سم عبارة ع ش قال سم علم
 البهجة فلو جعلت النسبة فلا يبعد أن يحكم استوائهما وأعلم أن أحدهما كثر وجهل عنه فلا يبعد أن
 يتعين في رافقتهم ان يفرض الاكثر من كل منهما وهل له التأثير في التذكرات روى اهـ أقول لا يبعد
 أنه ذلك بل قياس ما تقدم عن الهمى أنه يكفي غلبة الظن انتهت **(قوله جهل أونسي)** كذا في شرحي
 الرض والعباب **(قوله أو بخون كاح الخ)** عطف على عرض **(قوله أو خاع)** أي أو لمع عن دمغي ونهاية
 قول المتن **(في غالب البالد)** أي للحولان الحول كقوله الماوردى وهو الأصح نهاية قال ع ش والعبرة
 بالبالد الذي فيه المال وقت حولان الحول الذي فيه المال ذلك الوقت عبارة سم على البهجة أي بلد
 الأخرى كقوله الماوردى وخزمه في العباب أي وبلد الأخرى هي بالبالد المأهول معلوم من عدم جواز نقل
 الزكاة اهـ **(قوله أقر بالسلاسلها)** أي بلد الأخرى اعبال **(قوله وبه الخ)** أي بالتعليق **(قوله فارق)**
 ما صار الخ أي من علم وجوب الزكاة **(قوله بأحد مرتين)** أي دون آخر **(قوله عا رة)** عبارة
 الميزان معروف اهـ ومقتضاها أنه مذكور ع ش وقد يمنع بان تعد كبير المختار غير المأهول كونه مذكور
 ويؤيد قول المتن **(بالا نفع للفقراء)** ضعيف ع ش وكردى على بافضل **(قوله لتأثير ماله)** أي في شرح
 المصروب في قياس اهـ **(قوله أو ملكه بمقدار جهل أونسي الخ)** لو ملك بذهب فضة وجهل مقدار الاكثر
 منهما كان علم أنه ملك بعشرين مثقالا من أحدهما وثلاثين من الآخر ولو بد أن الاكثر هو الذهب أو
 الفضة فلا يبعد ان يجب الاحتياط بان يوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الاكثر للذهب

منهما (قوم بالا نفع للفقراء) يعني المستحقين لنظر ماله مع ذكر حكمه في آثار الفقهاء بالذكر كاجتماع الحلفاء وبنات الجوار

وقيل يجب الإغبط للفقراء كرى قول المتن (وقيل بتغير) هو المأخذ عـش وكردى على بافضل (قوله)
 كعطي الجيران) أى كغيره من شاق الجيران وذواهمه من باقوى (قوله) واعنده الاسوى (الخ) وكذا اعنده
 المنه والنهاية بتولغنى (قوله) ودله) أى على تخير المالك هنا (قوله) اجتماع ما ذكر) أى الحقائق بنات
 المليون قول المتن (وان ملك يتقدم عرض) هل من ذلك ما لو ملكه بقدمه فموش يتوخى فقوم مقابل
 خالصه ومقابل يتوخى بحاسه بغالب نقد البلد سم وقضى بما فى شرح فان ملك يتقدم فموش به أنه ليس من ذلك
 وينبى على ما مر على ما ذالم مقابل العش يشى من المبسوط لقلته وجوان العادة بالظوع به وما قاله سم على
 خلافه (قوله) كائى درهم) الى قوله فيقوم فى النهاية والغنى الاقوله أو من أحد الى لان الخ قول المتن (قوم
 مقابل النقد به والباقي الخ) أى مقابل العرض بعرف مقابلته بنقوبه وقت الشراء وجمع قيمته مع النقد
 ونسبته من الجلة فلو كان اشتراه بمشروهم ونوب قيمته خمسة نقابله ثلث مال الخارة فيقوم بغالب نقد البلد
 ولو اختلف جنس النقدين اقوم بهما لم يكمل نصاب أحدهما بالآخر ولا تجبر كانهما يبلغ نصابا منهما
 أو من أحدهما ما فى يـ ومصر عن الأسي مثله (قوله) وان كان دون نصاب) كان المناسبات ذكره عقب قول
 الضيف الباقى (قوله) أو من أحد الغالبين) عطف على من نقد البلد (قوله) كيم) أى فى شرح فان غلب نقدان
 وبلغ واحد منهما الخ (قوله) ويجرى ذلك أى التقسيط ورض (قوله) فيقوم ما يخص كلابه) أى فىقوم ما يخص
 العيص بالصعب والصعب بالمكسر والمكسر بوض (قوله) فيعاصم) أى فى شرح فان لم يشا العرض بقدمه
 به (قوله) لا اختلاف السلب) الى قوله أو اشترى فى المقى الأثوة وهو المال والبدن وقوله قال الى المتن وقوله
 وانفق الى المتن وقوله انما تضمن الى المتن الى قوله ولا يتصور فى النهاية الاما ذكر (قوله) وهو المال والبدن
 فيعظر ما لم يـ توبرى وجهه النظار أن البدن ليس سبيلا كاة العطر وانما سبها الدراك حوز من رمضان وخزن
 شوال شيخنا اه ويجرى وقد يجب بان البدن سبب أيضا ولو بعد ما بالى أنها ظهرت تاعاصم (قوله) فى الصـ بد
 أى المماولة اذا لم يـ المهر من نهاية (قوله) أو غير الواجبا) ولو قال المـ فلو كان العرض مما يجب ان كافى به
 إحدى الرتين والفضة فى الأخرى ثم يقوم العرض بهما تين كذلك وركى الاكثر من كل منهما باقى
 المثال وقومنا الفضة والذهب بعرض ان الاكثر الذهب خاوف العشر وثلاثة من الفضة عشرة من
 الذهب ثم قومنا الذهب بالفضة بعرض ان الاكثر الفضة فساوت العشر وثلاثة من الذهب أربع من
 الفضة فيقوم العرض بهما تين بهذه النسبة ترك باعتبار الاكثر فهما يقوم ثلاثة أرباع بالذهب
 وثلاثة أسباع بالفضة تركين ثلاثة أرباع الفضة ذهبا وثلاثة أسباعها فضة ولو لم يجب ذلك لان أحد
 الحسنين لا يجزى عن الاكثر فلو ملك هـم وجعل قدر كل منهما فاحتمل اعتبار غالب نقد البلد كقوله فيما لو
 شك فى جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بان يقوم جميع العرض صاعدا ماساوى منه أقل ومول بكل
 منهما فليراجع (قوله) فيقوم باعما شاء) فى العباب وشرحه بالشرح ولو اشترا أى عرض الخارة بنصابين
 أو أقل من النقد فقوم بهما جعاً بنسبة التقسط يوم الملك بان يقوم أحد النقدين بالآخر فان اشترى عرضا
 بمائتى درهم وعشرين دينارا فساوت المائتان عشرين مثقالا وأعشر فصف العرض فى الأولى وتلك فى
 الثانية مشترى بـ درهم ونصف فى الأولى وثلاثة فى الثانية مشترى بالدينار وكذا يقوم آخر الخ ولو لم يـ هذا مع
 ما قبله علم أنه لا بد من تقويمين فيقوم أحدهما بالآخر يوم الملك لعرفه بالتقسيم ثم آخر الخ ولو لم يـ
 لعرفه وجوب بالز كذا فى ركان بانافى الاحوال كلها نصابين أى آخر حول وان بلغ نصابين فما بلغ
 منهما نصابا تركه وحده ولا تركه فيما بلغ منه نصابا وان بلغه فقوم الكل باحد النقدين اذا لزم
 أحدهما الى الآخر اه وعبارة العرض وشرحه وان ملكه نصابين من النقدين قوم أحدهما
 بالآخر لعرفه بالتقسيم يوم الملك فان كانت قيمة المائتين عشرين دينارا قوم آخر الخ ولو لم يـ ما مضى الخ
 اه (قوله) فى المتن وان ملك يتقدم عرض) هل من ذلك ما لو ملكه بقدمه فموش يتوخى فقوم مقابل
 خالصه ومقابل يتوخى بحاسه بغالب نقد البلد (قوله) فيقوم ما يخص كلابه) عبارة شرح العرض فيقوم

(وقيل بتغير المالك) فيقوم
 بأجماعه ما على الجيران
 ويحده فى أصل الرضة
 واقتضاء كلام المجموع
 وشيخه واعنده الاسوى
 وشيخه ويؤيده ما فى
 الشطرة فى أقوات لأغالب
 فهما لا يتغير ولا يتعين
 الأنفع وعليه ففارق اجتماع
 ما ذكر بنات اتفاق الزكاة
 بالعين أشد من تعلها بالقيمة
 فسو ع هنا كثر (وان
 ملك يتقدم عرض) كائى
 درهم وعرض قيمة (قوم
 مقابل النقد به) (قوم
 الباقي بالغالب) من نقد
 البلد وان كان دون نصاب
 أو من أحد الغالبين اذا بلغه
 به فقط كيم لان كلامهما
 لو انفرد كان حكمه ذلك
 ويجرى ذلك فى اختلاف
 الصفة أيضا كان اشترى
 بنصاب ذاتير بعضها صحيح
 وبعضها مكسر وتفاوتا
 فيقوم ما يخص كلابه لكن
 ان بلغ مجموعهما نصابا
 تركى لاتحاد جنسهما
 ويرقى بن التقويم بالمكسر
 هـا دون غيرا ضرب فـما
 مر بان مكسر لا يـ باقى
 التقويم به بخلاف غيره
 (وتجب فطرة عبيد التجارة
 مع ذكاتها) لا اختلاف
 السبب وهو المال والبدن
 على تبدلها كالقيمة والجزاء
 فى الصيد (ولو كان العرض
 بائنه)

لكان أعم واستغنى عن تقديم هذا معنى (قوله أو غيرا أوحبا) أى كن اشترى التجارة لتخلصه أو فاعثرت أو
أرضاهم ودعا وفزع عهابه من التجارة سم وعباب (قوله أو اشترى ذخائره) أى تأمل بصرى عباد الأعباء وبأى
ما تقر في الثمر والحطب كيجته بعض المحققين فقالوا كن الملول للثمن نقدا كان اشترى له ذخائره بحتة
مثلا بخلاف ما لو اشترى لها أو لغيرها نقدا بعد كايضه الصيار فثان الحول ينقطع بذلك ومن ثم لم يدخل
الصيارفة اه (قوله مثلا) لعله راجع للشراء والذخائره أيضا أى فثل الشراء من المعروضات ومثل
الذخائره بالدرهم ومثل الحطبة بقية العروض (قوله كنسع وثلاثين الخ) أى كنسع عشر من الذخائره قيمتها
مائتان وكعشر من مائة قيمتها مائتين في مسئلة ان النقيب أى غالب نقدا البلد الدراهم (قوله أو كل
نصابهما) أى كل بعين مائة قيمتها مائتين (قوله واتفق الخ) الأولى حذف الواو قول المتن (فركاة
العين) قال في شرح المنهج أى واتفق والنهاية فعل أنه لا يجتمع الزكائن ولا خلاف فيه كجلى المجموع فلو
كان مع ما فيهز كة عين ما لا ز كة عينه كن اشترى شعرا للتجارة فند قبل حوله صلاح ثم وجب تقديم
ز كة العين عن الثمر ز كة الشجر عند تمام حوله اه وتخرج بقوله كغيره فبد قبل حوله الخ ولو لم يحول
التجارة قبل بدو الصلاح فخرج كجلى مظهر ز كة الجميع للتجارة وحسب هذا الصلاح بعد الاخراج ولو يوم
وجب حسنت كجلى مظهر ز كة العين في الثمر فليست سم قال ع ش وعابه فقد يقال وجوب ز كة
الثمر على هذا الوجه يلزم اجتماع الزكائن في مال واحد لانه ز كة الثمر عند تمام الحول فلهذا في التوضيح
ور كة عنها بعد بدو الصلاح فتكرره في كة ما للهم الان يقال للباختلاف الوقت والجهت قول من قال ما بين اه
(قوله واذا اخرج ز كة العين في الثمر والمخ) أى فيما اذا بد الصلاح الثمر واشتد الحب قبل حوله التجارة
وهو ظاهر ان تم نصاب كل منهما فان تم نصاب العين دون الشجر والارض فهل يسقط ز كة ما لم يتم تمام
نصابهما أو يضم الشجر الى الثمر والارض الى الحب يقوم الجميع ويخرج ز كة وتسقط ز كة ما ليس به
نظر والاقرب أخذنا من الملاحم وجوب ز كة العين اذا تم نصاب الاول لعدم تمام النصاب ع ش أقول
وبصر بالاول قول الشراح ان بلغت نصاب الخ لم يند كة في حاشيتهم عبارة العباب وشرحه (قوله لم تسقط
الخ) قال في الروض وشرحه من بعد الحول للتجارة على الثمن من الوقت الذي يخرج ز كة فيه بعد الحداد لمن
وقت الحداد لا وتجب ز كة التجارة فيما بدأ أى في الاحوال الآتية اه والظاهر ان ابتداء الحول الثاني
على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت اخراج ز كة الثمر
فتصالح حوله اه سم (قوله في بقره روضا) أى التجارة (قوله الا تضم الخ) لتعيل مفهوم قوله ان
بلغت الخ وهو ما لم يتابعه بصرى عبارة العباب وشرحه لاسقط بانخراج العشر ز كة التجارة بعدد وعين
والارض لكن اذا نقصت قيمته هذه الثلاثة عن النصاب لم يكمل بقيمة الثمرة والحب لانه ادى ز كة ما
ولاختلاف حكمها كجلى ما تقر اه (قوله اذا يضم القيمة الثمر الخ) هل هذا بالنظر لحول الثمر والحب

أو غيرا أوحبا لا بن النقيب
أو اشترى ذخائره للتجارة
بحتة مثلا (فان كل)
بثالث للم (نصاب إحدى
الزكائن ففعا) كنسع
وثلاثين من الثمن
قيمة مائتان وكاربعين منها
قيمة دون المائتين
ووجب ز كة ما ليس به
لوجود سبع مائة غيره عارض
(أو كل نصابهما) واتفق
وقت الوجوب أو يختلف
(فركاة العين) هي الواجبة
(في الجلب) لغوها للاجتماع
عليها بخلاف ز كة التجارة
واذا اخرج ز كة العين في
الثر والحب لم تسقط ز كة
الثمار في قيمته وضمان
تجاوز الحدع والارض وتبين
الحبان بلغت نصابا بالاذن
لقية لثمر والحب (فعل)
هذا وهو تقديم ز كة العين
(لوقوع حوله التجارة بان)
أى كان (اشترى بماله بعد
سنة أشهر) من حوله
(نصاب سائة) ولم يقصده
القيمة أو اشترى بمعاوضة
التجارة ثم اسلمها بعد
سنة أشهر ولا يتصور سبق
حول العين في السائة

ما يخص الصبح العيص وما يخص المكسر بالمكسر اه (قوله أو غيرا أوحبا) أى كان اشترى التجارة
تخلت منه أو فاعثرت أو أرضاهم ودعا أو فزع عهابه من التجارة (قوله في المتن ز كة العين) قال في شرح
المنهج فعله ان لا يجتمع الزكائن ولا خلاف فيه كجلى المجموع فلو كان مع ما فيهز كة عين ما لا ز كة عينه كان
اشترى شجر التجارة فبد قبل حوله صلاح ثم وجب تقديم ز كة العين عن الثمر ز كة الشجر عند تمام
حوله اه قال في الروض وشرحه من بعد الحول للتجارة على الثمن من الوقت الذي يخرج ز كة فيه بعد
الحداد لمن وقت الادراك وتجب ز كة التجارة فيما بدأ أى في الاحوال الآتية اه والظاهر ان ابتداء
الحول الثاني على الشجر من وقت التمكن من الاخراج عقب تمام الحول الاول وذلك قد يتأخر عن وقت
اخراج ز كة الثمر فليست سم (قوله في بقره روضا) أى التجارة (قوله الا تضم الخ) لتعيل مفهوم قوله ان
بلغت الخ وهو ما لم يتابعه بصرى عبارة العباب وشرحه لاسقط بانخراج العشر ز كة التجارة بعدد وعين
والارض لكن اذا نقصت قيمته هذه الثلاثة عن النصاب لم يكمل بقيمة الثمرة والحب لانه ادى ز كة ما
ولاختلاف حكمها كجلى ما تقر اه (قوله اذا يضم القيمة الثمر الخ) هل هذا بالنظر لحول الثمر والحب

أورد ذلك فيما ذاق لعبدته أنت حر أول جزء من ليلة العبد أو مع آخر جزء من رمضان أو قاله لزوجه انتهى
 أي قاله بلقاء الطلاق وإن كان هناك مهابة في رقيق بين اثنين ليلة ويوم أو نصفه قريب بين اثنين كذلك وما
 أتبع ذلك فهي عليهم لأن وقت الوجوب حصل في توحيهما معني عبارة شيخنا ولو قال لعبدته أنت حر مع آخر
 جزء من رمضان وجبت على العبد لادرا كما لجزأ من خلاف ما لو قال أنت حر مع أول جزء من ليلة شوال فلا تحجب
 على أحد ولو كان هناك مهابة بين اثنين في رقيق الخ اهـ **(قوله)** كما يقبضه قوله ففترج الخ في إقامته ما ذكره نظر
 لجواز أن الإخراج عن مات بمجرد أنه أدرك أول ليلة العبد وإن عدم الإخراج عن ولا يجر دأله بل ذكره أول ليلة
 العبد سم **(قوله)** وقوله فيما بعده تجبيل الفطر الخ وجعل الدلالة منه أن في التعبير به إشارات بان لرمضان
 في وجوب جهاد شلاله وسبيل اول والا لاسألنا ترجيحاً فلا يخصر سبب وجوب جهاد شلاله في أول شوال
 وتكتب عليه سم على جهاد منه قوله وقوله فيما بعده الخ قد يقال هذا يدل على أن السبب الأول الجزء الأخير
 من رمضان بل يقتضي أنه رمضان إذ لو كان الجزء الأخير مكان تقدمه لكان أول رمضان تقدمه على السببين
 وهو متعنف فأتامل ثم إلى وجهه كما هو واضح أن السبب الأول هو رمضان كلاً وبعضاً أي التقدير المشترك
 بين كلاً وبعضه فصم قوله له تجبيل الفطر من أول رمضان وقوله هنام ادراك جزء من رمضان وهذا في
 غاية الظهور ولكن قد يشتمع عدم التأمل انتهى اهـ عـ **(قوله)** لا ضافها أي زكاة الفطر **(قوله)**
 فرض رسول الله أي أظهر فرضتها وأقدها وأوجبها بان فرض الله سبحانه وتعالى على الوجوب اليه **(قوله)**
 على الناس أي ولو كفاراً إذ هذا هو المخرج بكسر الهمزة وهو عام مخصوص بالموسر **(قوله)** ما عالج
 يجوز أن يكون بلا وصلاً وإنما اقتصر على التمر والشعير لكونهما اللذين كانا موجودين في زمنه إذ ذلك
 يعبري **(قوله)** واول الله الخ أي لا يكاد يتحقق ادراك الجزء الثاني إلا بإدراك الجزء الأول فلا يقال
 ليس في الأخير ما يقتضي توقف الوجوب على ادراك الجزء الأخير من رمضان قاله الصبري وقال الكردى
 هذا جواب السؤال المذكور فإلا يقول كلام المصنف لا يدل على أن ما وجب تركه فإيجاب بقوله أول
 الليل يدل على الترك اهـ وأقول الظاهر المتعين أنه تمتع فليس المتزهد وهو قول الشارح لا ضافها الخ فكانه
 قد يقال حتى الصبي والمجنون لأن الذي يتوقف على البلوغ والعقل انما هو الوجوب المستقر بخلاف
 المتقل للغير وفيه نظر ظاهر لأن المانع من الخطأ المستقر مانع من الخطأ مطلقاً سم **(قوله)** وما تقر
 عطف على قوله لا ضافها الخ **(قوله)** طهرة للصائم أي من الفحور والرفث نهاية **(قوله)** عند تمام صومه أي وإنما
 يتم بأول ليلة العبد **(قوله)** وأفهم المتن أنه الخ قال الأذري وهو المذهب أنها يقوم معنى **(قوله)** ثم مات المخرج
 بكسر الراء **(قوله)** وجب الإخراج الخ والقياس استرداداً عما أوجبه المورثان علم القابض أنها زكاة محجلة
 ففترج الخ في إقامته ما ذكره نظر لجواز أن الإخراج عن مات بمجرد أنه أدرك أول ليلة العبد فليست أم **(قوله)**
 وقوله فيما بعده الخ قد يقال هذا لا يدل على أن السبب الأول الجزء الأخير من رمضان بل يقتضي أنه رمضان
 إذ لو كان الجزء الأخير مكان تقدمه لكان أول رمضان تقدمه على السببين وهو متعنف فأتامل ثم إلى وجهه كما هو
 واضح أن السبب الأول هو رمضان كلاً وبعضاً أي التقدير المشترك بين كلاً وبعضه فصم قوله له تجبيل
 الفطر من أول رمضان وقوله هنام ادراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور ولكن قد يشتمع
 عدم التأمل **(قوله)** حتى القرن قد يقال حتى الصبي والمجنون لأن الذي يتوقف على البلوغ والعقل انما هو
 الوجوب المستقر بخلاف المتقل للغير وفيه نظر **(قوله)** ثم مات المخرج الخ ومن مات قبل الفطر ومن قبل
 ففطرة وقبض على أو توفوا واستقر الدين التركات مات بعده فالفطرة عنه وعنه أي الأراق في الترك
 مقدمة على الدين والميراث والوصايا وإن مات بعد وجوب فطرة عبد أو صبي به لغيره قبل وجوب جهاد وجبت
 تركته أو قبل وجوب جهاد قبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوب جهاد لفطرة عليه وإن وهب في الوارث فلو مات
 الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقام موصيه الملك الميت وفطرته في التركات أو يباع جزء

كما يفيد قوله ففترج الخ
 آخره وقوله فيما بعده
 تجبيل الفطر من أول
 رمضان (في الأظهر)
 لا ضافها أي خبر الشجين
 إلى الفطر من رمضان وهو
 فرض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم زكاة الفطر من
 رمضان على الناس ما عالج
 من تمر أو صاع من شعير على
 كل حر أو عبذ كراً أو نقي
 من المسلمين بأول الليل
 نخرج وقت الصوم ودخل
 وقت الفطر وعلى فعله
 بإيهام خلافاً لـ أولها بين
 لأن الأصح أن الوجوب
 يلاق المؤدى عنه وألا حتى
 القرن كما ياتي وما تقر رانها
 طهرة للصائم فكانت عند
 تمام صومه وأفهم المتن أنه
 لو أدى فطرة عبده قبل
 الغرد بثم مات المخرج

وكونت السد موت العبد فستردها سيد عيش أى بشرطه (قوله أو باعه قبله الخ) انظر اذا قارن تمام البيع
 الناقل للمالك أول حر من ليله العبد فانه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو قارن الموت
 أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت الموصى ذلك
 فانه لم يجتمع الجزآن في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الوارثه والموت في جميع
 ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يأتى بعد مشترك مثلاً فوقع أحد الجزآن آخر
 نوبة أحدهما والاخر أول نوبة الآخران الظاهر وجوبهما على المالك الأصل للوجوب عليهما اذا وقع
 زمن الوجوب بينهما في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه جئت ذر اه سم وتقدم عن المفتي ما وافقه
 (قوله أو طلق) قال سم على المجهول علق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهراته
 تسقط فظهر ما عناه لأم المذرك الجزآن في عصمته ويزمها فطر نفسه لان الوجوب بلا قبضها لم يوجب
 التحمل عنها مزلو علق طلاقها بأول حر من شوال والظاهر أن الحكم كذلك لان الطلاق يقع مقارناً
 للحرمة الشافعي في جزأى الوجوب وهو أول حر من شوال فلم تكن عند مزرعة عيش وتقدم عن الاستوى
 وشيخنا أيضاً فقه وهو الظاهر لان المذرك الجزأى الأول (قوله أو أعتق) ولو أدى بسد وقت الوجوب أنه
 أعتق القرن قبله عتيق ولو لم يقطر نه وانما قبلت بدعواه بعد الحول يسع المالك الكسوى أو وقعه قبله لانه فيها
 لا ينقل الزكاة لغیره بل يسقطها والاصل عدم وجوبها بخلاف الأولى فانه يريد نقلها إلى غيره مخرج مزلو
 سم قال عيش قوله مزلو زمان الخ أى لم السد وفيه ذلك أنه لو أدى سلقاً لا ز وجعل وقت
 الوجوب لم يسقط فطره ما عناه وقوله مزلو فانه يريد نقلها إلى غيره أى وهو العبد ينقذ برساره بطل مال اه
 قبل الغروب أو يشام ملكه على ما رده بان كاشكاً واعتقه سيده قبل الغروب لكن ليست من محل البعث
 لعدم وجوب بركه كالمالك كاتب سيده اه قول المذرك (بده الغروب) أى أو معه بخلاف من ردت قبله شيخنا
 (قوله من يؤدى عنه) بيان ان في ردت كرى أى يؤدى بيانه المفعول (قوله وكانت حياته مستقرة
 الخ) مفهومه أنه لو لم يكن كذلك بان وصل إلى الحركة مذبح لا تخرج عنه وهو واضح ان كل ذلك بخلافه والا
 فقهه نظر لانه ما دام حيا حكمه كالصحيح يقتل فانه عيش (قوله عنده) أى وقت الغروب (قوله)
 واستغناء القريب) أى الذى يؤدى عنه كرى (قوله وانما سقطت الخ) جواب السؤال المنشور قوله ولو قبل
 التمكن عبارة النهاية والمفتي ولو مات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الأصح

منعان لم يكن له تركه سواء وان ردت قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورتان قبل الوص بثلثة وقت
 الوجوب كان في حكمهم شرح مزلو الروض وشرحه نصل لو اشترى عبد افقر بثا الشمس ليلة الفطر
 وهما في خيار المجلس أو الشرط ففطرته على من له المالك بان يكون اختياراً أحدهما وان لم يتم له المالك وان قلنا
 بالوقف للمالك بان كان اختياراً لم ينفصل من بؤله المالك فطرته اه وظاهر وجوب تأخيرها عن يوم العبد
 اذا استغرق قبضها على يدين تبين أن المالك فاجر اجمع (قوله أو باعه قبله الخ) انظر اذا قارن تمام
 البيع الناقل للمالك أول حر من ليله العبد فانه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا لو
 قارن الموت أى تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا لو قارن موت
 الموصى ذلك فانه لم يجتمع الجزآن في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الوارثه والموت في جميع
 والموت في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يأتى بعد مشترك مثلاً فوقع
 أحد الجزآن آخر نوبة أحدهما والاخر أول نوبة الآخران الظاهر وجوبهما على المالك الأصل للوجوب عليهما اذا وقع
 الوجوب عليهما الا اذا وقع زمن الوجوب بينهما في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه جئت ذر اه سم (قوله أو
 أعتق الخ) ولو أدى بسد وقت الوجوب أنه أعتق القرن قبله عتيق ولو لم يقطر نه وانما قبلت بدعواه بعد الحول
 يسع المالك الكسوى أو وقعه قبله لانه فيها لا ينقل الزكاة لغیره بل يسقطها والاصل عدم وجوبها بخلاف

أو باعه قبله وجب الانحراج
 على الوارث أو المشتري
 واذا قلنا لا طهر (فخرج
 عن مبان) أو طلق أو أعتق
 أو بيع (بعد الغروب) ولو
 قبل التمكن من يؤدى عنه
 وكانت حياته مستقرة عنده
 لو جسد السبي حياته
 واستغناء القريب كونه
 وانما سقطت كذا المال
 بتلقه قبل التمكن للتعاقب
 بهنه وهما في كاة متعاقبة
 بالثمة بشرط المفتي ومن ثم
 لو تضافه هنا قبل التمكن
 سقطت ثلثي تلك (دون
 من رده)

أى تم انفصاله وتجدد من

زوجة وقن واسلام وغنى
بعد الغروب لعلم اذراكه
الموجب ولو شئت في الحدوث
قبل الغروب أو بعده فلا
وجوب بظاهر ظاهر الشك
(وبسن أن) يخرج يوم
العبد لاقبله وأن يكون
اخراجها قبل صلاته وهو
قبل انقراح وجه الهمان بنه
أفضل للامر الصريح وأن
(لا تؤخر عن صلاته) بل يكره
ذلك للخلاف القوي في
المرمجة بنذوقه صرحوا
بأن الخلاف في الوجوب
يقضى كراهة التردد فهو
في المرمجة يقضى كراهة
الفعل وما قرنه أن الكلام
في ما قبله من ادب الخارج قبل
الصلاة والاخلاف لا يفضل
وذهب عدم التأخير عنها
والاخصر وهو ان كلام
المتن انه في الثاني يدفع
الاعتراض عليه بأنه لوهم
لنفس احوالهم الصلاة
ووجه اندفاع ما تقرران
اخراجها مع حسن جبهة
المندوب وان كان لا يفضل
اخراجها قبلها فما أوهمه
صحيح من حيث مطلق
التدبير من غير نظر إلى
خصوص الانضلة التي
قومها المعترضون تبعه
شتمنا فيرى على ان اخرجها
معها غير مندوب وأخلق
الخوازي كنهه البقوى
لله العبد يومه ووجه
بأن الفقر اعم من ثوب الظاهر
فلا يتأخر أكلهم عن غيرهم

الجموع بخلاف المال وفرق بان الزكاة تتعلق بالعين والفطر بالثمة اه (قوله أى تم انفصاله) أى ولو
خرج بعضهم قبل الغروب اه سم عبارة النهاية ويؤخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب
وباقية بعدهم تجب لهما جنين ما لم يتم انفصاله اه قال عرش قوله مر وباقية بعده قال سم على الصحيح
وينبغي أوجه لانه لم يدرك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله شيئاً ومقتضى أول شوال اه (قوله)
وتجدد أى حدث نهاية (قوله واسلام وغنى) فيه جزاء إذا التقى دون من تجد من اسلام وغنى سم
(قوله بعد الغروب) أى أوجه شتمنا (قوله بعد الغروب) أى في المخرج في الغنى وكذا في المخرج عنه في
الاسلام سم (قوله ولو شئت في الحدوث الخ) بقى ما لو شئت في أن الموت أو الطلاق أو العتق أو البيع قبل
الغروب أو بعده فهل تجب لان الأصل البقاء الى ما بعد الغروب أو لأن الأصل عدم الوجوب وعدم ادراك
وقت الوجوب سم قال عرش بعد نحو ما ذكر والاقر بالاول لانه المذكور زور وهذا الأصل على
كون الأصل عدم الوجوب لقونه باستصحاب بقاء الحياة وإن وجبة اللذين هما صاحب الوجوب به اه (قوله)
ان يخرج الخ قوله الخلاف في الغنى وكذا في النهاية الا قوله لاقبله (قوله يوم العبد الخ) قال القليوبي في
لوشهدوا بعد الغروب برؤية الهلال بالامس فاخرجها لئلا يفضل شتمنا كنهه البرسى ولو قبل وجوب
اخراجها فيه حيث لم يعد فراسمه انتهى اه كردى على بافضل (قوله لاقبله) شامل للتموسباتى ما فيه سم
(قوله وان يكون اخرجها قبل صلاته) ولو تعرض عليه الاخراج وصلا العبد في جماعة فهل يقدم الاول أو
الثاني فيه نظر ولا يمدد الثاني ما لم تستدساجحة لفقره فيقدم الاول فلا يراجع عرش وختم بذلك باحسن
(قوله للامر الصريح) أى بالاخراج قبل الخروج الى صلاة العبد منها بموعته (قوله بل يكره ذلك) أى
تأخيرها عن الصلاة الى آخر يوم العبد غنى ونها بنوشتمنا (قوله فهو) أى الخلاف (قوله وما قرنه الخ)
متعلق بقوله يدفع الخ كردى (قوله نذب اخرج الخ) أى الاول نذب الخ (قوله والا) أى بان اخرجها مع
الصلاة (قوله ونذب عدم التأخير الخ) أى والثاني نذب عدم التأخير الخ شامل للمعية (قوله وان كلام
المتن الخ) عطف على قوله ان الكلام الخ (قوله عليه) أى على المتن كردى (قوله بأنه لوهم نذب اخرجها مع
الصلاة) أى بظاهر الحديث برده معنى (قوله ما تقرر) أى ما يفهم مما تقرر كردى (قوله فما أوهمه) أى
التميز من أن اخرجها مع الصلاة مندوب (قوله التي لوهمها) صفه الانضلية (قوله وان تبعه شتمنا الخ) أى
والغنى (قوله اخرى على أن اخرجها مع غير مندوب) في الجزء ما نهى عن ذلك نظر لانه قال ان تعبير
المنهاج صادق باخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراد اه وهذا يجوز أن يكون بناء على حله كلام المنهاج على
المقام الاول اذا مانع من حله عليه فكونه غير مراد لانه غير مندوب لانه خلاف فرض من اوافقتا سنية
اخراجها قبل الصلاة سم (قوله وأخلق الخوازي الخ) وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما يخبر بها
قبل العبد يوم أو يومين فتح الودود (قوله ووجه الخ) قد يقتضى افضلية الاخراج ليل سم أى
الاولى فانه يرتفع الى غيره شرح مر (قوله أى تم انفصاله) أى لو خرج بعضهم قبل الغروب (قوله)
واسلام وغنى) فيه جزاء إذا التقى دون من تجد من اسلام وغنى (قوله بعد الغروب) أى في المخرج عن غنى
الغنى وكذا في المخرج عن غنى في الاسلام (قوله ولو شئت في الحدوث الخ) بقى ما لو شئت في أن الموت أو الطلاق أو
العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل تجب لان الأصل البقاء الى ما بعد الغروب أو لأن الأصل عدم
الوجوب وعدم ادراك وقت الوجوب فيه نظر (قوله لاقبله) شامل للتموسباتى ما فيه (قوله وان تبعه
شتمنا فيرى على ان اخرجها مع غير مندوب) في الجزء ما نهى عن ذلك نظر لانه قال ان تعبير المنهاج صادق
باخراجها مع الصلاة مع أنه غير مراد اه وهذا يجوز أن يكون بناء على حله كلام المنهاج على المقام الاول
اذا مانع من حله عليه فكونه غير مراد لانه غير مندوب بل لانه خلاف فرض من اوافقتا سنية اخراجها
قبل الصلاة نلتزامه لوفى الناشرى تنبيه ما علم أن من العباد انما يسحب تأخير فعله عن أول وقت وجوبه
وركا الفطر دون ذلك اه (قوله ووجه الخ) قد يقتضى افضلية الاخراج ليل

فالاسنوي وانما ذلك الصلاة للغالبين ففعلوا أول النهار فلو أخرن عنه من أخرجهما أوله لتسب الوقت لفقرهما نعم بس تأخيرها عنها
لا تفتقر قرباً أو جارماً يخرج الوقت اه (ويجزم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كفيستمال (٢٠٩) أو مستحق لوقت الغنى المقصود وهو

اغناؤهم عن الطلب يوم

السرو ووجب القضاء

فور العصبية بالتأخير

ومنه يؤخذ أنه لو لم يعصب به

لخوتسنا لا يلزمه الغزو

وهو ظاهر كخفاظه

* (تنبيه) * ظاهر قولهم

هنا كفية مالان غنيته

مطلقاً لا نعم وجوها وفيه

نظر كانه بعضهم أتم اغتمعه

مطلقاً أخذ ما في المجموع

ان كذا الفطر اذا غفر عنها

وقت الوجوب لا تثبت في

النية اذا دعاه ان الغيبتين

جاءه الغزو وهو محل النزاع

والذي يفتى في ذلك تقصيل

يجمع بين أطراف كلامهم

وهو ان الغيبة ان كانت لدون

مرحلتين لزمته لا حينئذ

كالحاضر لكن لا يلزمه

الافتراض بل التأخير الى

حضور المال وعلى هذا

يحمل قولهم كفية مالاً أو

لمرحلتين فان قلنا بخلافه

جمع متأخرون انه كان

أخذاً لا كانه غنى عن

القائم الأول أو بما عليه

الشك ان انه كاللعدم

فيأخذها لم تأزمه الفطرة

لانه وقت وجوبها فقير

معدم ولا تفتقر لتدبره على

الافتراض لاشته كاصرحوا

به (ولا فطرة) ابتداء ولا

تحمل (على كافر) أصلي

اجابوا والغيب ولا تهاطره

وليس من أهلها يعاقب

عليها في الآخرة كغيرها (الاي عبده) أي قته ومستولاه (وقربه) وسلامه وحبته (المسلم) كل من ذكر وزوجه المسلمتين وقت الغروب

(في الأصم) قتله كالفقعة

من الإخراج نهاراً (قوله قال الاسنوي) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والغنى (قوله وانما ذلك) الى قوله نعم
حرم ذلك النهاية والغنى بلا عذر (قوله وانما ذلك) الى قوله نعم (قوله وانما ذلك) الى قوله نعم
الأجواز قبل الصلاة (قوله نعم بسن الخ) عبادة النهاية وسبق في ذكر كذا المال التأخير لا انتظار نحو قريب
ويجاز أفضل فأنى مثله هناك لم يؤخرها عن يوم الفطر اه عش وقيد ما يأتي أنه لو أخرها انقضت من
هذه ثم تأف المال استقرت في ذمتها ما يأتي أن التأخير مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله بلا عذر) وليس
من العذر انتظار الاجور عش قالهم هل من العذر عدم تبين المال اذا بيع بشرط الخيار لهما أو تأخر
قبول الموصى به اه (قوله كفية مال الخ) أي لا كانتظار نحو فور يبطلوا وصالح فلا يجوز تأخيرها
عنه لذلك يتلافى كذا المال فانه يجوز تأخيرها ان لم يشتد ضرر الحاضر من شئنا (قوله أو مستحق)
ينبغي أن يكون المراد أنهم في محل يحرم نقل الزكاة لمالي اه يجرى (قوله تأخيرها عنها) أي تأخير
الفطرة عن الصلاة كروى (قوله عيب القضاء الخ) قال في المجموع وظاهر كلامهم أن كذا المال المؤخر
عن التمسك تكون أداه والفرق ان الفطر مؤخر عن محدود كالمصطفى ونهاية (قوله فوراً) قال
شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذر انتهى اه سم (قوله وهو ظاهر الخ) ثم انحصر المسحوقون
وطالبو وجوب الفور كل طوبى لالموسر بالدين الحال اه سم (قوله تنبيه الخ) وفي عش عقب
حكاية هذا التنبيه تمام ما منه وقضية اقتصار الشارح مر على كون الغيبة عذراً في جواز التأخير عن
الاعتماد اه مر الوجوب بمطابقا ما اغفره جواز التأخير لمعذره بالغيبة اه وقوله وقضية اقتصار
الشارح الخ أي والتيسر والغنى (قوله مطلقاً) أي سواء كان له حلتين أو دونها عش (قوله اذا دعاه الخ) اه
لقوله كافتاه بعضهم الخ وتوجه النظر في ذلك الاتية (قوله وأول حلتين الخ) عطف على قوله لدون مرحلتين
(قوله كان كالقسم الاول) أي تزمه الفطر مع جواز التأخير الى حضور المال (قوله ابتداء) الى قوله
وولدان في أبي النهاية الاقوله وانما أخر الى وجوب وقوله ويعلى الى أمال المرتد وقوله ووجه الى أمال الكاتب
وكذا في الغنى الاقوله ممن إلى وجوب وقوله وظهر الى أمال المرتد قول المتن (على كافر) فلو كان الفاء أخرجهما
حينئذ لا أثر به يعاقب على الآخرة لأنه مخاطب بالفروع وكان متمكناً من جهة ما وجب له على كفاية
الاسلام ونقل الفرس عن ابن جج في شرح الاربعين خلافة وفيه وقع قول أسلم ثم أراد ان يخرجها عن بعض
له في الكفر فقباس ما قدمه الشارح مر من عدم جهة فتأمله فانه من الصلاة في الكفر عدم جهة أدائه هنا
وقد يقال يصح ويقع تعاوياً بفرق ان الكافر ليس من أهل الصلاة مطلقاً بخلاف الصدقة فانه من أهلها في
الجهة اذا بعد صدقة التطوع منه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام فلغرض وقوعها فرضاً وقعت تطوعاً
عش أي وهو الأقرب (قوله أسلم) سجد كمرتدة (قوله والغنى) أي السابق في شرح في الأمه (قوله نعم
يعاقب عليها الخ) أي بناء على انه مكاف برفع الشريعة وهذه منها ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من
المسلمين لجواز أنه لان المسلم والذي يتجمل سم (قوله مستولاه) الاول ولو مستولاه (قوله المسلمة) أي اذا

(قوله نعم بسن تأخيرها عنها) لا تفتقر قرباً أو جارماً يخرج الوقت اه (عبارة الناصري) أو ثلث الاداء الى
قريب القرب ويحببت يتبين الوقت فالقصاص انه بائنه ذلك لانه لم يحصل الاغناء عن العطب في ذلك اليوم الا
ان يؤخرها لا انتظار قرباً أو جارماً فقباس الزكاة انه لا تأخير لها يخرج الوقت اه (قوله بلا عذر كفيستمال
الخ) هل من العذر عدم تبين المال اذا بيع بشرط الخيار لموصى به (قوله ولا) (قوله ولا) (قوله ولا)
القضاء فوراً قال في شرح الروض فيما إذا أخرها بلا عذر اه (قوله وهو ظاهر الخ) ثم انحصر المسحوقون
وطالبو وجوب الفور كل طوبى لالموسر بالدين الحال مر (قوله نعم بعبق عليها) أي (قوله كغيرها) أي
بناء على انه مكاف برفع الشريعة يعاقبها فلو استدعى عليه قوله تعالى ولم نلنظم المسكين أي فخرج

عليها في الآخرة كغيرها (الاي عبده) أي قته ومستولاه (وقربه) وسلامه وحبته (المسلم) كل من ذكر وزوجه المسلمتين وقت الغروب

(في الأصم) قتله كالفقعة

أجلت ثم غابت الشمس وهو مختلف في العدم معني ونهاية عبارة سم (فرع) أجلس الزوج وتختلف الزوج
وجبت الفطر وإن أسلم في العدة مر اه وفي سنية شيخنا على الغزي مثله بالعرض زاد الشو برى والاثنين
فرقتها من حين إسلامها فلا زوجية ولا وجوب يظهر أن الفطرة حينئذ عليها اه (قوله إن الأصح إلخ)
والثاني أنها تجب على المخرج إذا ما نهاية ومعني قوله وعلى العمل فهو كالحالة أي توجبها على المؤدى
بطريق الحالة وهو الاعتماد لا بطريق الثبوت وإن جرى عليه جرح متأخرون يجهلون بأنه لو أداها العمل
مبغضاً بذن العمل جزءاً وسقط عن العمل نهاية (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه بطريق الحالة لا لضمان
(قوله لم يلزم إلخ) يعني لو كان كالضمان للزمه الإخراج (قوله الثاني) يريد به قول المصنف قلت الخ كرى
(قوله وإنما جزء إلخ) رد لدليل القول بأنه بطريق الضمان (قوله فطر لكونها طهرته إلخ) لا يخفى ما في هذا
الاعتذار وقوة التأنييد المذكور للمصنف سم (قوله وأما الجواب) أي عن استدلال القائلين بكونه بطريق
الضمان بالجزاء المذكور (قوله بكونه نوى) أي بأنه اغتفر عدم الإذن لكون العمل عنه قد نوى نهاية
(قوله لأن آخره نية) أي العمل عنه (قوله تصم من الكافر) أي عن مسلم يلزمه مؤنته (قوله وتلا في
الروضة وأصلها عن الإمام إلخ) عبارة للفتى على الأول أي أنه كالحالة قال الإمام لأصا إلى أن العمل
عنه نوى والكافر لا تصم منه النية اه زاد النهاية ومعلوم أن الفتى عن عينة العبادة دليل قول المجموع أنه
يكفي إخراجها ونيتاً لأنه المكلف بالإخراج انتهى وظاهر وجوبها اه قال عرش قوله مر وظاهر وجوبها
معتد أي وجوب النية على الكافر وهي التمسير لا التقرب اه وفي البصري مثله (قوله عنه) أي الإمام (قوله
وظاهر وجوبها) أي وجوب النية لغيره لا للعبادة كبرى وشيخنا عابراً باسم والبصري عبارة العباد فيعزى
دفعها لبلانة تقرب وتجنباً لتأخير انتهت اه (قوله غلب فيها) أي الفطرة (المالية) أي على العبادة
(والرواساة) أي الإصالة كرى (قوله أما المراد بوجوب إلخ) وكذا العبد المرتد يميز أدفعه ولو غربت
الشمس ومن تلمز الكافر نفقته مرند لم يلزمه فطرته حتى يعود إلى الإسلام اه قال عرش بقى ملأوا بالاصل
أوالفرع وبنيت أن يارفع ما قيل في العبد اه (قوله فهي موقوفات إلخ) أي فطرته المراد بوجوبه ولو أسلم قبل
عشرة سنين قبل غروب الشمس له العيد وأسلم من أيضاً قبله فلا وجوب فطرته أو بع منهن نهاية قال
عرش وبنيت أن توقف فطرته على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التجبيل وبمقتل وجوبها لجزء كاة
أربع فوار الحقيق الزوجية فقه من مهمة ثم إذا اختار أو بع اثنين أخر غيرهما لا يرفع من وقية فطرته أو بع
(قوله ولا فطرته على رقيق) أي استقرار أفلا ينافي قوله السابق وعلى على باب إلخ ولما ينافي سم أي في شرح
(قوله ولا فطرته وجهه) (قوله وهو إلخ) أي المكاتب (قوله فلم يلزمه) أي السيد (فطرته) أي المكاتب قول
زكاة الفطر ولا ينافي قوله في الحديث السابق من المسلمين لجواز أنه لأن المسلم هو الذي يحتل ويحمل عدم
الوجوب على الكافر مطلقاً فلا يعاقب عليها في الآخرة (قوله ولأن الأصح أن الفطرة إلخ) قال في شرح
الروض وبمقتل القطع بأجمعه إذا كان المؤدى عنه مسلماً فلا يفتى على المؤدى قطعاً اه وقد عرفت أن
خطاب غير المسلم لا يمتنع إذا كان مستقراً أما إذا كان مستقراً فلا يمتنع من وقية فطرته فطرته أو بع
المسلمين من الخطاب المستقراً من غير الخطأ مطلقاً (قوله ومن ثم أو أسرى ورج إلخ) لا يخفى أن المراد
أصا ره وقت الوجوب والمسلم حينئذ لا يخاطب به إلا من يفتى بعبادته لا بغيره (قوله نظر الكونها
طهره) لا يخفى ما في هذا الاعتذار وقوة التأنييد المذكور للمصنف (قوله وأما الجواب إلخ) أي ينافي
شرح الروض (قوله وظاهر وجوبها إلخ) عبارة لعاب فيعزى دفعها لبلانة تقرب وتجنباً لتأخير اه
(قوله فهي موقوفات عدا إلى الإسلام وجبت والإفلا) قال مر وكذا يقال في العبد المرتد كما قال في شرح
الروض أن ذلك هو الموافق لكلام الجمهور وذلك لأن الفطرة لا تعيب إلا عن مسلم خلافاً لما صححه الماوردى
من الوجوب وإن لم يعد إلى الإسلام (قوله في المتن ولا فطرته على رقيق) أي استقرار أفلا ينافي قوله السابق
وعلى على باب إلخ ولما ينافي

ولأن الأصح أن الفطرة
تجب ابتداء على المؤدى عنه
ثم تصح لها المؤدى وعلى
العمل فهو كالحالة والقوم
ثم أو أسرى ورج الحرة
الموسرة لم يلزمها الإخراج كما
يأتي وإنما جزء الإخراج
العمل منه بغير إذن
العمل نظر الكونها طهره
له فلا ينافي هذا الضمان
خلافاً لنزحه وأما الجواب
بكونه نوى فقه نظر ظاهر
لأن جزءاً يتبعه هو يحصل
النزاع وجزء في البسيط
بأنها تصم من الكافر بغير
نية وتلا في الروضة وأصلها
عن الإمام لعدم صحة نيته
وعدم ما رآه أن العمل
عنه بنوى لكن في المجموع
عنه يكفي إخراجها ونيتاً لأنه
المكلف بالإخراج اه
وظاهر وجوبها على بل بأنه
غلب فيها المالية والرواساة
فكأن كالكفارة أما المرتد
ومسونه فهي موقوفات
عاد إلى الإسلام وجبت ولا
فلا (ولا فطرته على رقيق)
لأن نفسه ولا عن غيره
لأن غير المكاتب لا تملك
والمسلمة ضعيف لا يمتنع
الرواساة ولا استقلاله لزمه
السيد معتقلاً أجنبي فلم
يلزمه فطرته

المن (وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم يجب على سيده فيما يظهر لان الفسخ انما
 رفع العقد من جنبه سم زاد عش وانظر والمال ناوولها الملاعة هل فطرته على أمه أولا فنه نظر والاقرب الاول
 فلو اسحق المني باعان الزوج لحقه ولا ترجع أمه عليه بما دفعته للمستهق في عيب وفي بعض الهوامش
 تقيد بما اذا انقضت بلاذن من الحاكم ولا تفرج وهو قريب اه وقوله وفي بعض الهوامش الخ أقول في
 شرح العباب ما وافقه (قوله عنه) أي عن البعض (قوله هذا الخ) أي التقسيم (قوله ان لم تكن مهابة) أي
 أو كانت وقع ضمن رمضان في فو بهأد هما وضمن شوال في فو بهأد عشرين رمضان آخر فو بهأد عشرين
 (قوله والازم الخ) لو وقعت النونان في وقت الوجوب كان آخر ضمن رمضان آخر فو بهأد عشرين
 وأول ضمن شوال في فو بهأد عشرين في قسمة الواجب عليهما سم على الجميع عش زاد سم على سبع
 ثم رأيت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يمينه اه (قوله ان المؤمن النادر) أي التي منها
 الفطرة سم (قوله والافعل) كل قدر حسنة نقل سم على الجميع عن الشارح اعتمادا بقى ما لموات
 البعض أولا فاعلموا شكك في المأنة وعدمها فهل يجب على السيد فطرته كاملة أو القسط فقط بغيره نظر
 والاقرب الثاني وهذا كماله ان قدر الزن والحرية فان جهل ذلك فالاقرب المناصفة عش (قوله كاتفر)
 أي بقوله عن نفسه (قوله اما ما لو كره) الى التي في النهاية (قوله اما ما لو كره) قال في شرح العباب
 أما زوجه فيلزم من فطرته ما مثل القدر الذي يلزم لنفسه اه أي لما سألناه ان كان الزوج عبد الزم
 فطرته وزوجه نفسها ان كانت حرة وسيد هان كانت مائة سم وصار عش وهل يجب على البعض
 فطرة كامله عز زوجته ولده ورقعة أو يسقط من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكرنا الخطيب
 في شرحه على الاصل والمعتد وجوب فطرة كامله عز زوجته ولده ورقعة كما يقتضيه ضمنا الذي انتهى
 ز يادى اه (قوله فيلزمه كل كراهة) أي يلزم البعض كل كراهة كل واحد من المملوك والحر سبعا مطلقا
 أي سواء كانت مهابة أو لم تكن كرهى (قوله كما هو ظاهر) أي وان قال الخطيب بالقسط في فو بهأد أيضا
 باعثن (قوله ولا فطرة على معسر الخ) ينبغي ان يعرف من اسحق معلوم ونظير ذلك لم ييسره أخذه
 وقت الوجوب لمعاطلة الناطر ويحتمل ما به جند غير قادر وان كان مالكا فقدرا لمعالم من ربع الوقت
 قبل قبضه من أي معاملته ومن له دين لم يلحق معسر ثم زاد استقامته وقت الوجوب وان قدر عليه بعده
 ومن غصب أو سر فاعله أو ضل عنه فاقدر كراهة المال حسرت وجبت في الدين وإن لم يتيسر أخذه في الحال
 وفي المال الغصوب والمسرور ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال لاعتاقها بالدين بخلاف الفطرة

(قوله في المتن وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب فهل يشترط وجوب جماع
 السيد أو لان الفسخ انما رفع من الآن فقد كان مستقلا زمن الوجوب بغيره ونظر والظاهر الثاني فليراجع
 (قوله سيد حرمنا) أي وان لم تفرقه فنتقته (قوله هذا الخ) أي ان لم يكن مهابة الخ وإذا وقع ضمن الوجوب في فو بهأد
 السيد ضمنه الفطرة زمت البعض فطرة تصوف يسو لا ينافيه في فو بهأد السيد حكم الرقيق لانه بالنسبة
 لغير ذلك كما هو ظاهر ثم رأيت الشارح صرح به أتمنا (قوله والازم من وقع زمن الوجوب في فو بهأد
 بقي ما لو وقع أحد جزأيه في فو بهأد أحدهما والجزء الآخر في فو بهأد الآخر كان فو بهأد أحدهما
 من رمضان وكان أول فو بهأد الآخر ليعدهم ما لا يجب عليهما ولا يجب على واحد منهما فيه نظر والاقرب
 الاول كما لو لم تكن مهابة لأن عدم اشتراط أحدهما مجموع الجزأين بمنزلة اشتراطهما فيه ثم رأيت في
 مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يمينه فانه قال ما صفتان غربت الشمس في فو بهأد أحدهما وأطلع
 الفجر في فو بهأد الآخر فلتجب الوتين لزمتهما اه ولا يضر في التأيد والتصريح بغيره على مرجوح
 كما لا يخفى (قوله ان المؤمن النادر) التي منها الفطرة (قوله اما ما لو كره) قال في شرح العباب
 أما زوجه فيلزم من فطرته ما مثل القدر الذي يلزم لنفسه اه أي لما سألناه ان كان الزوج عبد الزم
 فطرته وزوجه نفسها ان كانت حرة وسيد هان كانت مائة سم (قوله ولا فطرة على معسر

(وفي المكاتب) كلامه
 (وجه) أنها تلزمه في كسبه
 عن نفسه ومجونه ووجه أنها
 تلزم سيد لان الكل ملكه
 أما المكاتب فإذ فاسدة
 فإزيم سيد حرمنا (ومن
 بعضه حر يلزمه من الفطرة
 عن نفسه (قسطه) يتد
 ما في من الحرية وواقها
 عنه على المال السابق كالتفقة
 هذا ان لم تكن مهابة والا
 لزمن وقع زمن الوجوب
 في فو بهأد على الاصح
 عند الشيخين وان اعتبرنا
 ان المؤمن النادر فدخل في
 الهابة وكذا شره كان في
 فن وولاد في أب نهبا
 فيم لا فعلى كل قدر حسنة
 وكلام في نفس البعض
 كاتفر اما ما لو كره وقربه
 فيلزمه كل كراهة مطلقا كما
 هو ظاهر (ولا فطرة على
 معسر)

لاتعلق بالائمة مر سم على ع وقد توقف فما ذكره لان التعليل يتعلق الفطرة بالائمة لادخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فان امة في وجوب ذلك الفطر وجوبه مدار الكافة فاضلا عما يحتاج اليه وهذا واجد بالقوة يؤيد بما ذكره ابن جمن الوجوب على من له مال غائب ع ش أقول وقد يصرح بالوجوب قول اليعرب والمغني مائة آفة الفلوق بان المقيمين بالار بطلة التي عليها اوقاف عليهم الفطرة وان كان الوقت على غيرهم من لانهم ملكوا الفقة قطعاً فمهم اغنياء بخلاف مالو وقف على السوفية لمطلقا فان الفطرة لا تلزم في المعلوم الحاصل الرباط بالائمة السببية ان دخل قبل غروب الشمس آخر رمضان على عزم المقام فيه لتعينه بالحضرة ولم يشرط لكل واحد وقته كل يوم فلاز كان عليهم وكذا متفقها للمدارس فان حرايتهم مقدرة بالشهر فاذا اهل شوال الفطرة في لانهم الفطرة وان لم يقضوها بالثبوت لما حكمهم على قدر المشاهدة من جلة الفقة اه (قوله وقت الوجوب) الى قول المتن ويشترط في النهاية الاذلة وقول البغوي الى وهو هنا وكذا في المغني الاقرب واستقلا (قوله وقت الوجوب) قد يقضى انه لو ايسر مع اول حوزة من شوال وجبت وهو محتمل نظر الكونه مسر وقت الوجوب قد يستشكل بان الجزء الاخير من رمضان صاده معسر فقول يصلح للبيعة مع ذلك ولا يصرى اقول والذى يفده كلام ع ش والكردى على بافضل ان العدة في الاصل واليسار بالجزء الاخير فقط اى وقت غروب الشمس (قوله معنى على ضعف) اى والموافق للصحيح الاستقرا على ابن بشر طه كانت قدمت الاشارة اليه في كلام الشارح سم عبارة النهاية ولودخل وقت الوجوب له ايسر عليه نفقة وايسر الاب قبل ان يخرج ابن الفطرة لم تلزم الاب حيث قلنا وجوبه على الاب بطريق الحوالة وهو الاصل بل تسطر على الاب لا تقطاع التعلق بالحوالة اه (قوله وهو) اى المعسر مستأخره وقوله بخلاف الخ سم قول المتن (فمن لم يفضل) بضم الصاد وتحتها مائة ومعنى اى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وجوب وقوله الا في بيسن الخ سم قول المتن (عن) قوله وقت من في نقتل الخ) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من ختمتها التيسير من الكعل والنقل ونحوهما فلو جود ما زاد انما على يوم العيد وليلته لا يقتضى وجوب ما سلفه بانه بعد وقت الغروب وغير واحد زكاة الفطر واقفا فان ذلك لما قيل في كتب النفقات من انه يجب على الزوج تيسير ما يبق بحاله من ذلك لزوجه ع ش عبارة خضوا ولا ياتر مبيع ما به االعدم كعل وسكن ونقل كوز وجوز و زيب وغيره غير ذلك اه قول المتن (شئ) اى يخرج حتى فطرته نهاية ومعنى قول المتن (فمعسر) ولو تكلف المعسر باقتراضا وغيره واخرجه اهل بضم الاخراج وتقعز كاه يكون تكلف من لم يجب على ما لم يبعه بضم ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتمل انه كذلك فايراجع سم على المنهج وقياس الاعتداده اؤذنه حيث اخرج بهدساره مع عدم الوجوب عليه انه كذلك فيما لو تكلف فطره ونحوه واخرج ع ش (قوله لان الوقت الخ) اى وانما اعتبر الفضل عاذ كرلان الخ ايعاب (قوله اخرجها) هل تقع حينئذ واجبة سم ونقل ع ش عن الاله ابا ثما تقع واجبة لكن عبارة العبد لا تفيد كايظهر بالمرجة (قوله انه لا يجب الكسب الخ) وهو كذلك كما صرح به الرافي في كتاب الخج وأنه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله

وقت الوجوب ينبغي أن يعد من من اسحق معلوم وتيقن لكن لم يتيسر اخذ وقت الوجوب بل ما طلة الناطر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مال الفطر المعلوم من ربيع الوقت قبل قبضه حتى ائى عا عليه ومنه دين حال على مسر تغذرا استيقاضه من وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويغار و كذا الحال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر اخذته في الحال أو في المال المغصوب والمسر وق ونحوهما ولكن لا يجب الاخرى في الحال لتعلقها بالدين بخلاف الفطر لانها تتعلق بالائمة مر (قوله معنى على ضعف) اى والموافق للصحيح الاستقرا على ابن بشر طه كانت قدمت الاشارة اليه في كلام الشارح (قوله وهو هنا بخلاف الخ) وهو اى المعسر مستأخره بخلاف (قوله في المتن فن لم يفضل) اى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله الا في بيسن الخ (قوله اخرجها) هل تقع حينئذ واجبة (قوله

وقت الوجوب اجماعا وان
أيسر بعد وقت البغوي
لو أيسر قبل وقت الوجوب
ثم أيسر قبل اخراج الاب
لأن الاب مبنى على ضعف
وهو هنا بخلاف سائر
الابواب (فن لم يفضل عن
قوته وقوت من في نفقته)
من آدمي وحيوان واستعمال
من فيمن لا يعقل تغليب ابل
واستقلا لا شائع بل حقيقة
عند بعض المحققين فلا
اعتراض عليه خلافاً ان
زعم (له العبد يومئذ)
فمعسر ومن فضل عنه شئ
فمسر لان القوت لا بد منه
واسن لمن طرأ سوء أثنائه
له العبد قبل غروب
يومه فما انفاه اخرجها
وأفهم المتن انه لا يجب
الكسب لها اى ان لم تصرف
فتمتعده وانما لو جبه
لنفقة القرى بيلانه كالتفنى

بقراءة أوله كالأوز وجعله يقرئ (٣١٤) بهامسقا نفقة كمنشور إذا كانوا مسلمين وجدوا يؤديه عنهم لحرم مسلم ليس على المسلم في عبده

والأخر سه صدقة الأصدة
الفطر (لكن لا يلزم المسلم
فطرة العبد والقرىب
والزوجة الكفار) وإن
لزمه نفقته المهر ويظهر
في حق سي ولهم الإسلام
سأبه أنه لفطرة عنه في حال
صغره وكذا بعد بلوغه لم
يسلم عل بالاصل بخلاف
من في دارنا وشككا في
اسلامه بما بان الغالب
فمن يدان بالاسلام (و)
العبد فطره (وسه) ولو
حر وان لزمه نفقته في نحو
كسبه لأنه ليس أهلا
لفطرة نفسه فقبره وألزم
وجوبه على المبعوض
ووجبه من قوله أي العبد
في القاعدة أن الأصح أن
الوجوب لا يفهم بقوله
السبعة صدق حيث
أنه لزمه فطرة نفسه لا غيره
(ولا إلا أن فطره زوجة أبيه)
وسرته ولو مستولية وإن
لزمته نفقته ما لزمه
لأن مع الاعصار فصلها
عنه ولا نفقة لها أساطها
على الفسخ فيصاح لأعفائه
ثانيا بخلاف الفطرة فيها
(والزوجة) لأنها تزعم
كالنفقة وتتصره الأخرى
وإن يجب نفقته دون فطره
أشامعاً على عديت المال
والمعبد وموقوفه على
جهة أو معين ومن على
مسير المسلمين نفقته ممن
يجب هذه على واحد وتلك

الروض وشرحه ولا يجب على الأب فطرة ولله ملك فو يوم العبد ولته فقط وأقدر على كسبه ولو صغرا
لسقوط نفقته عنه ذلك وتسقط أوضاع الولد لاعتقاده انتهى بعبارة عاشن فلو قدر على قوت يوم القيد
ولكنه فقط يجب أي فطرته على أمه ولا يصرح بل ولا يصح إخراجها عنه إلا بآذنه وهذا كثير الوقوع في آفته
له اه (قوله بقراءة أوله الخ) وثابت الخبر عنه وأولاه نظراً لأقرب الثاني فليراجع عش (قوله)
أزوجه) ويجب فطره زوجة وكذا بان حامل ولأمة كنفقة بخلاف البائن غير الحامل لسقوط نفقتها
في زمانها لمرة نفسها العبد وعش (قوله لحرم مسلم الخ) أي في الرقيق والباقي بالقياس عليه بجماع وجوب
النفقة بما يقوم معنى (قوله المهر) أي لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق من المسلمين غني عنها يقول
الآن (فطر العبد) أي الرقيق نهاية (قوله ولو حر) إلى قوله ووجه الخ في النهاية والخ (قوله ومرو وجوبه
على البعض) أن أراد وجوبه بغيره فالتدبير وجوب القسط فقط وأظفره زوجته فلم يرد فخر سم
عبارة الخ واحدة زه أي العبد عن المبعوض يجب عليه المقدار الذي يجب على نفسه وقد سبق بيانه اه
وتقدم من شرح العبد ما وافق معن سم فوجبه وعبارة النهاية توافق به عن البعض فوجب عليه فطرة
نفسه وفقره عز زوجته ورقية اه قال عش أي كسبه لا يتقدم عن الزيادة عن الرمي اه (قوله)
القاعدة أي قول المنصف ومن لزم الخ (قوله أن الوجوب) أي الفطرة نفس العبد (وقوله لأنها) أي نفقة
زوجته الأب سم (قوله فيها) أي في العائين (قوله ومن يجب) إلى قوله ومن آخر في النهاية إلى قوله وهل
الخرفي للمنفى الأقوله فن شرط له أن آخر (قوله أيضاً) أي مثل ما ذكر في المتن (قوله مطلقاً الخ) أي سواء
كان مسلماً أو كافراً كردى ويحتمل أن المراد لا على نفسه ولا على غيره (قوله والمسلم) أي سواء كان العبد
ملكاً له أم فاعقداً بمعنى وإن كان واسى (قوله ومن على مسير المسلمين الخ) أي الحر القريع عن الكسب معنى
وكردى (قوله فن شرط مع عامل الخ) أي شرط العائين نفقته نها بعبارة سم قال في الروض في باب
المساقاة ونفقتهم أي عبيد المالك المشروط معاونة ثم يعمل على المالك ولو شرط في الثمرة يجوز وعلى
العامل جزاء ولو لم يقدراً فالعرف كافاً انتهى اه (قوله وهل الحر الغنية الخ) قيد بالغنية لبيان التردد
في أنها تزعمها فطرة نفسها ألا (فرع) حيث وجبت فطرة الخادمة ينبغي أن يحلها مالكاً يكن لها زوج موسر
والأفطر تم على زوجها لأنه الأصل في وجوب فطرته ما تحب أسير فطرته ما عليه والأفعلى زوج الخادمة
ويجوز ذلك فماذا كانت أمهت وجبت نفقتها على زوجها بان حلتها لسل وانها فان كان حراماً موسراً
فطرته ما عليه وأحرامه على سبيلها كان موسراً والأفعلى زوج الخادمة تعدت خدمتها بفتحها خدمة
لأنهم التسليم لا لأنهم أرا وانما قدم الزوج فالسيد في الفطرة على زوج الخادمة لأن حال الأصل فيها تسامل سم
(قوله بغير استتجار الخ) عبارة الخ وتدخل في عبارته أي المصنف ما لو أخدم زوجته التي تخدم عادة أمته
أواجبه وانفق عليها فإنه يجب عليه فطرته كنفقتها بخلاف الأجنبي ما لو أخدمتهما كلاب يجب عليه نفقتها
وكذا التي يجبها الخادمة هانتهما بآذنه لأن معنى المؤجره كإخراجه في المصوع وان قال الرافعي في النفقات
يجب فطرته اه وكذا في النهاية لأنه قال وقال الرافعي الخ وهو أقتباس به حرم المتولى ثم جمع بما يأتي
أن قال عش قوله مر المؤجره لخدمتها أي ولو أجرة فائدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصر وأوقراها

الزوجة وتختلف لزوجه وجبت الفطرة إن أسير في العدة مر (قوله ومرو وجوبه على البعض) أن أراد
وجوب فطرة نفسها فالتدبير وجوب القسط فقط وأظفره زوجته فلم يرد فخر سم (قوله في القاعدة) أي
قوله ومن لزمه الخ (قوله أن الأصح أن الوجوب) أي لفطرة نفسه (قوله صدق حيث أنه لزمه الخ)
أ صدق ذلك من قوله السابق ليس أروه نظراً (قوله لأنها) أي نفقته زوجة الأب (قوله مع عامل فراض أو
مساقاة) قال في الروض في باب المساقاة ونفقتهم أي عبيد المالك المشروط معاونة ثم يعمل على المالك ولو
شرط في الثمرة يجوز وعلى العامل جزاء ولو يقدراً فالعرف كاف اه (قوله وهل الحر الغنية الخ) الخادمة (الخ)

من
الأول والثاني على السيد الثالث على نفسه كجهو ظاهر وهل الحر الغنية الخادمة لزوجه بغير استتجار تزعمها

من استنجر شخص لرجي وباه من زبشي معين فانه لا طارة له لكونه مؤخر الباطن بحجة أو فاسد بخلاف ما لو
استخدمه بالنفقة أو الكسوة فجب فطرته تكاد من الزوجية ويحمل الفرق بان عدم الزوجية استدعاه واجب
كلز وجب فطرته لان من يتعلق بالزوج مثلاً فانه لا يجب استخداً وهو يمكن من ان يخدم نفسه فان
فرض استخداً منه بلا إيجار كان كاتمرع بالنفقة فلا فطرة ذنب اه واعتمد الاول باعش والثاني
تخيلاً وقديراً بما ذكره الشارح كلفي فمن حج بالنفقة (قوله) بناء على ما جزم به في المجموع (الح)
ولا وجه حمل الاول أي ما جزم به في المجموع من عدم الوجوب على ما إذا كان له ما قد درس النفقة لا تعداه
والثاني أي ما قاله الرقي كالتوحي من الوجوب على ما إذا لم يكن لها فـ در بل تأكل كفايتها كالأمر
مر اه سم وهذا الجمع حسن بالغ كردى على بافضل وكذا اعتمد باعش عبارته ولما تجوز وجب ما تلى
يخدمها فلها عاقدة فان استخدمته أمته أو أمته أو أجنبى ولم يكن لها شيء معين من نفقة أو كسوة أو جزء ولو بإجارة
فاسد لم يفسد فطرته وان عين لها شيء فلا فطرة لها لمعنا (قوله) أنه لا يلزم (أ) أو زوج
المخدومة (قوله) فطرة نفسها (فال) يلزمها (قوله) اعتبارها (أ) أي بنفسها يعني لاجل اعتبار نفسها نسقاً
لا باعتبار زوجة (وقوله) أولاً عطف على يلزمها كردى (قوله) والثاني أقر بالح) قد يقتضى ذلك وجوب
فطرة الخادمة وان لم تجب فطرة المخدومة للكفرها ولما منع فليراجع وعبارته في شرح العباب لكن القيس
ما جزم به المتولى وجرى عليه الرافى في النقثات من وجوب فطرته لانها في نفقة كمنها التي ينقها اه أى
بان تخدمها أمته أو بنفق عليها فجب فطرته كايمنه في العباب وشرحه قبل ما ذكر سم واعتمد شيخنا
عبارته ومنها (أ) حر بالنفقة فلا يجب فطرته على المستأجر وان وجبت نفقته عليه لكن تجب على نفس
الأجير ان كان حراً موسراً وعلى سيده ان كان رقيقاً غير المستأجر لعدم تالز وجبة بالنفقة حكمه فجب فطرته
منها اه وقال العمري والقالب الاول أمل أخذ من تعاليل المجموع عدم لزوم فطرته في الزوج بها في
معنى المؤخرة اه (قوله) وعكس ذلك المشار اليه ما ذكر في قول المصنف لكن لا يلزم ما يعنى ما ذكر في فانه
يجب النفقة دون الفطرة وعكس هو المكاتب وما يهدى في نجب الفطرة دون النفقة (قوله) ومساائل
المساواة (الح) عطف على مكاتب (وقوله) المذكورة) إشارة الى قوله من شرط الحيون يخالج (قوله)

قد بالغت في التالى التردد في انها تلزمها فطرة نفسها أولاً (فرع) * حيث وجبت فطرة الخادمة فنبى
ان يحمله ما لم يكن له زوج وموسراً ولا فطرته على زوجها لانه الاصل في وجوب فطرته تلجب أفسر
فطرته تابع لسوا الاصل في زوج المخدومة وان وجبت نفقتها على زوجها لان النفقة تجب على العسر بخلاف
الفطرة وفي هذه الحالة لها نفقتان واحدة على زوجها بالزوجة والاخرى على زوجها بالمخدومة لا تعداه ولها
فطرة واحدة لان الفطرة لا تتعدد وانتقال فطرته عن زوجها اذا أعسر الى زوج المخدومة ينافى ما مرأت
التعبد من قبيل الحول لان الحول انما تقع الرجوع على الحبل ولا تمنع تعدد المحال عليه على البدل
والترتيب كعلمها وان جرى ذلك فيما اذا كانت الزوجة أمومة تلجب نفقتها على زوجها فان سلمه لـ
ونهاراً فان كان حراً موسراً فطرته تابعاً له وأمر عسر ان على سيدها ان كان موسراً او لا فعلى زوج المخدومة
حيث تخدمها بنفقة ما تخدمه لا تمنع التسليم لـ لا ونهاراً واه قدم الزوج فالسـ في الفطرة على زوج
المخدوم ولا تلزم الاصل فيها لتسائل (قوله) بناء على ما جزم به في المجموع (الح) والاوجه حمل الاول أي ما جزم
به في المجموع على ما إذا كان له ما قد درس النفقة لا تعداه والثاني على ما إذا لم يكن له ما قد بل تأكل كفايتها
كالأمر شرح مر (قوله) والثاني أقر بالح) قد يقتضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وان لم تجب فطرة
المخدوم للكفرها ولا مانع فليراجع وعبارته في شرح العباب وكذا الحرة التي يجب تخدمها بنفقة ما يهدى
ما جزم به في المجموع وتبعه القمولى وغيره لانها في معنى المؤخرة لكن القياس ما جزم به المتولى وجرى
عليه الرافى في النقثات من وجوب فطرته لانها في نفقة كمنها التي ينقها اه أي بان تخدمها أمته
وينفق عليها فجب فطرته كايمنه في العباب وشرحه قبل ما ذكر (قوله) وعكس ذلك مكاتب كاتمة فاسد (الح)

بناء على ما جزم به في المجموع
وتبعه القمولى وغيره انه
لا تلزم فطرته بخلاف الرافى
كالتولى فطرة نفسه مع ان
يفتحها على زوج خدومتها
اعتباراً بها ولا لأن تابعة
لزوجها في نفقة فطرة
فقط وان كانت غنينة
والزوج معسر كمن يمكن
والثاني أقر بـ في كلامهم
في النقثات ان لها حكمها
الا في مسائل استنجرها ليست
هذه منها اما المستأجرة
فعلها فطرة نفسها كغيره
ظاهر لان نفقتها عليها
والواجب لها تلزمها الاخرى
لا غير فهي كغيره لغير
الزوج وعكس ذلك مكاتب
كاتمة فاسدة ومساائل
المساواة والقراض والاجارة
المذكورة تلزم السيد
الفطرة لا النفقة

يكذب أو يستحيل بينهما وبين زوجها (٣١٦) فقلزمه فطرتهما لا تنقضي (ولو أفسر الزوج) وقتها وجوب (أو كان عبدًا فالظاهر أنه يلزم

وكذا زوجها) على ما كتب اهـ كرهى قوله عكس ذلك كما كتب الخ أى يجب فطرته دون نفقته
 كذا كره سم (قوله وكذا زوجها) وقفاً للأنهية والمغنى والروض وشروح الأديب عبارة
 وفطرة الناسرة عليها وما لها من كل لا تنقضيها كفاً بموجبه بدى وغيره كمنه ولو لخصوصه ومعتد عن
 شبهة بخلافه فهو مرضه لأن المرض عند عام ومن جلى بن الز وهو بينهما كفى المجموع عن كلام الأصحاب
 اهـ ومرجع صنيعه أن من جلى بن الزوج وبينها يشمل المجموع والمعتد السابقين في كلامه عليه فاعل
 المراد بن جلى الخ ما حصلت بنحو شاهد زور فراجع قال عرش قوله مر زوجها ففى بينهما الخ ظاهره
 وان كانت الحيلولة وقتها وجوباً يؤول وجهه حيث يؤمن الحيلولة الحسب وظاهره ولو كان جسماً
 يحق اهـ وهذا قد عالج ما مر من الأديب (قوله بلا فى المذى عنه) وهو هنا لوجه الحيرة وسد
 الأمانة (قوله فإذا لم يصلح الخ) أى لا عسره أو وقتيه (قوله بعد) أى بعد وقت الوجوب (قوله وإذا قلنا
 بالاصح) أى السابق أن لو جوب الخ (قوله فقبض هو) أى القفل (قوله يلزمها الإخراج) يعنى لو كان
 كالمصنوع للزها الإخراج (قوله كما يصححه) أى بقوله قلت لاصح الخ كرهى (قوله نقول الحق إلى
 ذلك الخ) انظر وجه هذا القول مع فرض عسره وقت الوجوب بالمتقضى لعدم مخاطبته رأساً سم
 وقد يجب بان القول بانما يقتضى انقطاع تعليق الحمل ولا يستلزم مطالبته للحمل عليه بان يكون موسراً كما أشار
 إليه الشارع بقوله فهو الخ (قوله ولو كان الخ) عطف على قوله لو أفسر الخ عبارة المغنى ومن فرائد الخلاف
 ما لو كان المؤدى عنه يولد للمؤدى ببلد آخر واختلف قول البلدين أن قلنا بان قوله وجوب أن يؤدى من بلد
 المؤدى عنه وهو لا يصح وان قلنا بالضمين جاز أن يؤدى من بلد المؤدى لانه يعرض ضمان غير الجنس يتخلف
 الخ لانه من أعيان المستقي يكون للمؤدى خاصة ان قلنا بالحوالة وان قلنا بالضمين ادعاءهما قول غير ذلك
 اهـ (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم الزم وبدل على الجواز سم (قوله منها) أى من مكان القطر
 (قوله لكن مراحل) أى شرح ولا فطره على كافر الخ سم (قوله ولو علمها) أى الحيلة قول المتن (قلت
 لاصح المنصوص لا تلزم الحيرة) ومثله ما لو كان الزوج حنيفاً والوجه شافعية فلاز كفاً على واحد منهما
 عملاً بقاعدة كل منهما على عكس ذلك وجه الطلب عليه فلا يعقده وعلماً لا يعقده شافياً واحد منهما
 أخرج عنها كفى وقسطه الطلب عن الآخر لكن الشافعى وجوب إخراج صاع من غالب قوت البلد والحنفى
 لا وجوب ذلك فان كان الغالب البر أو حرج الزوج الشافعى عنها يقتضى مذهبه كفى حتى عند هوان
 أخرجه عن نفسه على مقتضى مذهبهم فى نظر فى الذى أخرجه عن كان من التمر أو الزبيب أو الشعير أو
 القمح وغير ذلك ما عدا البر فلا يكفى ذلك فى عقيدة الشافعى فى ضمانه يخرج حذبهما بحسب عقيدته صاعاً من
 البر أو أن حرجه والزوجه حتى نفسهما البر فالواجب منه عند الحنفية نصف صاع بخلاف شافعية لا قوت
 فالواجب منها عندهم صاع لكن نصف الصاع عندهم أو بعداً ما طلب البغدادى والصاع عند الشافعية خمسة
 أرطال أو ثلث بالبغدادى فإذا أخرجهت الزوجه حتى نفسها نصف صاع من البر يلزم الزوج الشافعى إخراج
 طل وثلاث البغدادى عنها حتى يكمل الصاع عنده كرهى على بافضل وباعش فى شرحه (قوله الغير الناشئة)
 أى أمه الناشئة قلزمه فطرته نفسها نهاية وأبوابه سم (قوله ولو بعقبة) كذا فى النسخ وكان الظاهر ولو عتد
 كفى الفتح وشرح بافضل (قوله لكن بسن) أى قول المتن ولو انقطع فى النهاية والمغنى الأقوله والعسران وفى
 المجموع وقوله وتوى إلى الوغاب (قوله بسن لها) أى للحرق المذكور فإخراج فطرتهما عن نفسها (قوله
 خرجها عن الخلاف) أى لظهورها نهاية قال عرش هذا كالمصنوع كالمصنوع فلو جوب مذهبها كانت

زوجته حرة فطرتهما إذا كانت موسرة بها (وكذا سيد الأمانة) ينال على الاصح السابق أن لو جوب يلقى المؤدى عنه ابتداء ثم يعمله المؤدى فإذا لم يصلح القفل استمر الوجوب على المؤدى عنه واستقر وان أبصر المؤدى بعدوا قلنا لاصح فقبل هو كالمصنوع وانصر له الاستوى وأما لاصح فى المجموع أنه كالحالة ومن تم لو أفسر زوج الحيرة الموسرة لم يلزمها الإخراج كما يصححه القول الحق إلى ذلك المصنوع فهو كالمصنوع الحال عليه ولو كان المؤدى عنه يولد للمؤدى ببلد آخر وجب من قوت بلد المؤدى عنه واستحققه لانه لا تنص الحيلة على غير الجنس وان مع ضمانه ولا يلزم المؤدى شيئاً للإخراج عن المؤدى عنه بناء على الحيرة قبل ينسأخ إخراج ما لم يسهل الجسلة قال شارح ومن فرائد الخلاف جواز الإخراج بغير ذلك عن الضمان وهو على الحيلة ومراعاة إخراج المصنوع لانه على الضمان مخالط بالوجوب على جرح لاذن يتخلفه على الحيلة لكن مرابه لا يحتاج إلى المولى (قلت لاصح المنصوص لا تلزم الحيرة) الغير الناشئة ولو عتقتة لكن بسن لها خرجها عن الخلاف (ولانه أعلم) وتلزم سيد الأمانة والفرقان الحيرة مسئلة للزوج

أى يجب فطرته دون نفقته كذا كره (قوله نقول الحق إلى ذمة المصنوع) انظر وجه هذا القول مع فرض عسره وقت المتقضى لعدم مخاطبته رأساً (قوله وان مع ضمانه) راجع (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير بعدم الزم وبدل على الجواز (قوله لكن من) أى فى شرح ولا فطره على كافر الخ (قوله الغير الناشئة) يعنى

فإنما وجب مع ذلك فطرنا على الزوج المورث إذا سلمته لبلانها والآن يساره لا يسقط بحمل السيد بل يقتضى فحمله عنه والمعسر ليس من أهل الحمل فأنكر قولنا ما ذكر في وجه العدا الحرة فهو ما في المجموع لكن الذي في موضع آخره (٣١٧) كل روض وأصلها أنما تارها لمهالفة

نحو الفترعات ذهبها **(قوله والواجب الخ)** عبارة النهائية والغنى ولا يتنقص ذلك القول بما سلمه أسديها
للا نهار والزوج هو سرحت نخب الفطر على الزوج فلو واحد الان عند البسر برما قطع عن السبد
يحملها الزوج عنه اه **(قوله عمله عنه)** أى يحمل الزوج عن السبد **(قوله فافترقا)** أى سدا الامه واخره
(قوله وما ذكر في وجعنا بعد) أى من عدم لزوم فطر ناعياها **(قوله هو ما في الجموع)** اعاده النهائية وانما
ويخ الاسلام **(قوله انه)** أى الزوج العبد **(قوله وفي الجموع)** ليس للمؤدى عماله **(قوله انه)** النهائية والغنى
(قوله مطالبته ولو حسبه) أقول ليس الكلام في ذلك ولا تخصيص بها إلى الراجح وتعدا لوقيل بان له المطالبة
لرفع صومها اذا ثبت أنه ملحق بنحو خ الزكاة لم يعد عرش وتقدم عن الشورى والبرامى ترجيح
عدم التعليق فلا تصير من المؤدى عنه **(قوله الضرر الخ)** عبارة عنه اه فترض نقضها دون فطرها
لنضر رهايا بقطع الغسق دون الفطرة ولا نال الزوج هو انطاب بخرها اه **(قوله له المطالب)** أى
وطر بقه أن نوك من يدفعها عنه بلدها وفى دفعها الفدية لانه نقل الزكاة فان لم يتمكن من ذلك بق
في ذمة المالك لغيره ويعضد في الزكاة عرش وقوله أى يدفعه القاضى أى كائنات الزوج من يحمل
ولا يه كيات في الشرع **(قوله وكذا بعضنا)** أى له الاقرار على أنه ينفقه الفدية لفتت دون فطره
(قوله أى القن) القول المنى وقول فى النهائية وتلقى **(قوله أى القن الخ)** أى الغائب ولم يعلم
لم تنفسيه المدة فيحكم بما جوزه نهاية ومعنى **(قوله مع واصل الرافق)** كنهه تنقيح الخلاف سم
(رويه) الوادى معنى أو كعبه مع الغنى **(قوله لا يجب الخ)** أى فطرته أى آخرها **(قوله يجب مدة)**
الخ) عبارة الغنى والنهية أى لا يجب شي بالزكاة لان الاصل واهل المغنمنا وهذا القول بحله اذا استمر
انقطاع خبره فلو مات حياته بهذا القول عادى له سد وجب الاخراج وان لم يعد له دفعه في الخلاف فى الضال
ونحوه اه أى الذى فى المان وعبارته نال وض سرحت نال من مالك المديبر وأما الوادى الملحق عقوبه والمردون
والجائز والمومي بجمعة والمغصوب والضال والاى وان انقطع خبره سم تنفسيه المدة فيحكم بما جوزه
فى الحال اه **(قوله استعد)** أى الثالث **(قوله الآن يقال)** عبارة الاسنوى أى والنهية والغنى فى
تقر به هذا الوجه أى الثانى وقيل انما يجب ولكن لا يجب اخراجها الا اذا عاد انتهى اه سم بمعنى ولا
يناسب هذا الجواب تقر بالشارح لهذا الوجه بما تقدمه **(قوله الوادى)** أى انه قال وكذلك يأتى بيانه وان
لم يعد له المعتمد **(قوله ولا يجب الخ)** وهو غير مخالف **(قوله والواجب اتفاقا)** أى ويحمل عدم
الوجوب بحال يبين وجوده وكما يظهر سم **(قوله ويحل الخلاف)** أى قوله لا يتحقق فى الحكم والغنى
الاخره وكان وجه الى الاستسكان وقوله وعين القاضى بقه **(قوله وكذا وجه عدم الاحتياج للملك فيه)**
تصرح بأنه لا اشتراط حكم الحاكم بل يكفي معنى المدة سم قال ش وهو أى عدم الاشتراط فنية
كلام الشارح سم وقال الزايد مؤخر من تقدم معنى المدة كلف ونال فسخنا الرولى فقال لا بد من
الحكم بوجه وقصر الحكم فطر الزايد قد بدوى يمكن تصو رها بما ادعى عليه بعض السفتين
وفيل بعبه فادعى مته وأكره المستحق فكم القاضى بوجه لدمه المالكين عن السيد **(قوله يجب فقراء)**
بلد العبد) أى من غالب قوت بلده **(قوله ولا يستعذر)** أى أنه لا يبرر موعنه نهاية **(قوله ورد)**
الزوم للشرع **(قوله وانما جسيم ذلك الخ)** قال فى شرح الرضى ولا ولدا **(قوله هو ما في الجموع)**
قال فى شرح الرضى وهو العبد **(قوله مع واصل الرافق)** كنهه تنقيح الخلاف **(قوله الان يقال ظاهر)**
كلامهم بل ربحها ما على الثانى عبارة الاسنوى تقر بهذا الوجه وقيل انما يجب ولكن لا يجب
اخراجها الا اذا عاد اه **(قوله والواجب اتفاقا)** أى يحصل عدم الوجوب بحال يبين وجوده وكما يظهر
(قوله وكان وجه عدم الاحتياج للملك بوجه) فيه تصر بجه لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي معنى المدة

القولين ظاهر ومحل الخلاف ان لم تنتمد غيبته الى ما حكم به بعد موت المفقود والام يجب اتفاقا لو كان وجه عدم الاحتياج للحكم بحونه هنا بخلافه في بقية الاحكام انه محض حق الله تعالى فسوغ غيبه أكثر من غيره واستشكل وجوبها لالا بأنها يجب لفقراء بلد العبد وذلك مستعذر وتزد

الاسنوي وغيره من استنائه او اخرجها في آخر بلده وصوله الى بلدان الاصل بقاؤه فيها واعطائها للقاضي لانه نقلها وتفرقتها أي ما لم يقوض قبضها لنفسه ويمن الغزى الاستثناء أو طل الاخير بان شرطه أن يكون العبد في محصل ولا يتعلم بتقصوه ويدقق كونه في ولاية ولا يصل عدم خروجه من بلد الكلام في قاضي (٢١٨) كذلك وجبت في ذلك أنه يدفع المر القاضى ليخرج حتى أي حال ولا يشاه

وتعين البر لانه لا يشاه هناعلى كل تقدير بل بانها لا يجوز في غير وغيره لا يجوز في غيره فان تحقق خروجه عن محل ولاية القاضي فالامام فان تحقق خروجه عن محل ولايته أيضا بان تعدد التغلبون ولم ينفذ في كل قطر الامر المتطلب فيه فالذي يظهر انه يعين الاستثناء للصورة حيثما اذالم يطلع خبره فيخرج عنه في بلد ومما مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره بخلاف ان زعم عدم الفرق (والاصح ان من ليس ببعض صانع يلزمه ان اوجهه عن واحد فقط لانه ليس بمرور وفارق بعض الرقة في الكثرة فان لها بدلا في الجملة والتبع من ههنا معبود (و) الاصح انه لو وجد بعض اصحاب الصبيان قدم نفسه بطريق الشخصين ابدا بنفسه فمن تعول وخبر مسلم ابدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شي فلاله كان فضل شي فلاله قربانك وظاهر قوله قدم نفسه وجوب ذلك وبه صرح الاصحاب و قد منه جمع متأخرون انه وجد كل الصبيان لزمه تقديم نفسه أيضا لان في تأخيرها عن رأيا محتمل

(الاسنوي الخ) عبارة النهاية والمغني وورد في هذه الصو وقسمت من القاعدة للضرورة أو يخرج من قوت آخر بل دخل وصوله الى ما هو مستثنى على هذا أيضا ويدفع فطره للقاضي الذي له ولاية بذلك ليخرجها لانه نقل الى كونه مستثناه لاختلاف اجناس الاقوات ثم ان دفع للقاضي المرض عن الواجب بغيره لانه أعلى الاقوات اه (قوله بين استنائه) أي من اعتبار قوت بلدا لخروج عنه فخرجها قوت بلدا لخروج شخص او يعلى أي ومن اعتبار فقره بلدا لخروج عنه على ما مر عن النهاية والمغني (قوله واخرجها الخ) عطف على قوله استنائه عطف معا على ما مر عن النهاية والمغني وأخذ من قول الشارح الا في وهذا عطفه على الخرجي الكردي على أنه من تمتع الاستثناء الفرد مستثنى لان لا تارة وبؤيده قول الشارح وعن الغزى الاستثناء الخ (قوله أي ما لم يقوض الخ) أي بان قوضه الامام لغيره سم عبارة الكردي قوله ما لم يقوض الخ أي والآخر قوض اليه اه (قوله بان شرطه الخ) قد عني هذا ان لم يكن منقولاً بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محصل الوجوب ولو بالانتقال في محل ولا يمان فخرجها في غيره فلا يرجع مر اه سم أقول وبؤيده شرط ما ذكر تقديمه القاضي هنا بان يكون له ولاية لكانه ومعلوم أنه ليس له ولاية لكانه في خارج محل ولايته (قوله في قاض كذلك) أي كمن العبد في محل ولايته ولم يصدق خروجه عن محل عرض (قوله أي في حال ولايته الخ) قبضه امتناع النقل الى غير محل ولايته فلا يرجع سم أقول يأتي في الشرع والنهاية في قسم الصديقان الصريح بما استثناء (قوله فان تحقق) الى المترقره عرض (قوله بان تعدد الخ) اليه بعد في الكاف (قوله الامس الخ) الاخير الاعم في كل قطر امره (قوله في بلد) أي العبد عرض (قوله مع ما قبله) اليه قوله وتورد وتورد الى نوي الخ (قوله بتعين الاستثناء) أي فيخرجها في آخر بلده وصوله اليها كردي أي في بلد السيد ومن قوت ما على ما مر عن النهاية والمغني (قوله اخواجه) أي قوله واخذ في النهاية والمغني الا قوله وفارق الى المترقره وغيره الى وجوب (قوله أي في الجملة) أي فلا يتقص بالمرتبة الاخيرة منها نهاية قول المترقر (قدم نفسه) أي وجوبه بان ياية ومعنى يأتي في الشرع مثله (قوله واخذ منه ج ع الخ) قد ورد على ما أن قضية دليلهم أن من لا يلزمه الا فطره نفسه يلزمه المبادرة باخراجها لوجود ما كرم الغزى في التأخير مع أن كلامهم معمرح بان الوجوب موسع يوم "قدم ان علم أوطن التأخير لم يبادر بالخراج ان وجوب المبادرة بتقديم نفسه سم (قوله وهو الاوجه الخ) اعتمد مر أيضا سم (قوله وعلى الاول) أي ما جرى عليه الجمع (قوله الذي يظهر للاعتد الخ) أي بخلاف ما وجد بعض الصبيان وخالف الترتيب فان المتعدهم الاعتد اعم الاثمة بقية الاستعداد وان لم يشترطه ولا علم القاضي لفساداً من أصله مر سم على ج وتوله وخالف الترتيب أي ويعلم ذلك من قبل قوله في ذلك عرض وقد يقال قياس ما جرى الخراج الردي

(قوله ما لم يقوض قبضها لغيره) أي بان قوضه الامام لغيره (قوله بان شرطه الخ) قد عني هذا ان لم يكن منقولاً بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محصل الوجوب ولو بالانتقال في محل ولا يمان فخرجها في غيره فلا يرجع مر (قوله أي في حال ولايته) قبضه امتناع النقل الى غير محل ولا يمان فخرجها في غيره فلا يرجع مر (قوله وان أخذ منه ج ع الخ) قد ورد على الاول ان قضية دليلهم أن من لا يلزمه الا فطره نفسه يلزمه المبادرة باخراجها لوجود ما كرم الغزى في التأخير مع أن كلامهم معمرح بان الوجوب موسع يوم العبد من أصله أوطن التأخير لم يبادر بالخراج ان وجوب المبادرة بتقديم نفسه (قوله وهو الاوجه الخ) اعتمد مر أيضا (قوله الذي يظهر للاعتد الخ) أي بخلاف ما وجد بعض الصبيان وخالف الترتيب فان المتعدهم الاعتد اعم الاثمة بقية الاستعداد وان لم يشترطه ولا علم القاضي لفساداً من أصله مر سم على ج وتوله وخالف الترتيب أي ويعلم ذلك من قبل قوله في ذلك عرض وقد يقال قياس ما جرى الخراج الردي

تلفه بقي اخواجه عنها وخالف بعضهم فاقى بأنه لا يجب وهو الاوجه منكر ولا تنقل ذلك الغزى لان الاصل بقاؤه والسنابل وعلى الاول فالذي يظهر للاعتد بالخروج وان أمم ويرقى بينه وبين ما يأتي في الحجة انه اذا قدم المتأخر وقع عن المتقدم فها راعيه باسمه وتسموا في نية الخرج بماله بنوعه في غير لشدته تشبهه ولزومه الا ترى ان من نواف في غير شهره انعقد دعوى من نوي بعض حجة او غيره انعقد كلاما

والاستدلال والمطالب عن الحب والتمس من اشتراط الاسترداد بالبيان مع فساد القبض اشتراطه
 بالبيان هنا أيضا فليجمع قول المتن (ثم وجه ما لم) لا يبعد أن نلاد الزوجه بغيره على ما تقدم على ما تقدم ذكر
 بعدها لانها لو اوجبت بسبب الزوجه ما لم تكن من بعدها وفاقا لذلك لم يسم على التمسح والطاهر أنه لو كان
 الزوج مورا فخر حلت الزوجه من نفسها باعتبار أنه لا رجوع لها لانها متبرع عقليا تامل ولا تسمى على الزوج
 كالحال على الصبح والمحل لأدى بغيره الحفل عليه لم يرجع عليه فليست على قول المتن (ثم ولده الصغير)
 أي وان تعدد كجواهرها ولا يبعد تقدم ولد صغيره لذلك يزاد على الأب أيضا هو اعم وقد يندى
 اندراج في المتن اذا لم ادوان سفل كما مر به باعش (قوله لانه أعز) أي من يأتي بعده نها يتومعنى أي الأب
 وما بعده عش (قوله كذلك) أي وان عاشوا من جهة الام (قوله لسد الخلة) أي الحاجة (قوله ونقصه)
 أي الفرق المذكور بين بابي النقطة والفطرة (قوله العز) أي قوله الأسبق مدعى التنازل (قوله)
 العارضين (الكسب) أي وهو من أوجب من كان لم يكن كذلك فالصحيح وجوب نفقته وسببها أيضا
 ذلك في باب النفقة انتهى ونهاية (قوله ثم الزوجه) هذا نهاية المراتب وقد يقال ان ذكر جميع المراتب
 لا توافق أن بعض وجود بعض الصانع لا وجهها وجوب بيان المذكور في جملته ولا وجهها لا وجهها
 فتأمل قال في شرح الروض أي وانها يتومعنى وينبغي أن يبدأ منه أي من الرقيق بأم الولد ثم بالمهر ثم بالملق
 عتقه بصفه انتهى اه (قوله ولو استوى جمع الخ) أي كائين وزوجتين نها يتومعنى قال عش قوله
 كائين هل صلحها أو الأب أو الأم لا ستواهما في المهر أو في المهر أو الأب لا تقدم ابنه على الأم في عقد وقضية
 اطلاعهم الأول اه (قوله اختيار الخ) ينبغي اختيار أيضا في المهر أو في المهر أو الأب لا تقدم ابنه على الأم في عقد وقضية
 آخر بين من يدفع عنه الصانع أو بعض الصانع منهما سم قول المتن (وهي صاع) فرعا من أحد هما يجب
 صرفه في الفطر إلى الاصناف الذين ذكرهم الله تعالى وسببها بيان ذلك في باب الصدقات ان شاء الله تعالى
 وقيل يكفي الصنع إلى ثلاثة من الفقراء أو المساكين لانها تنبأ في الغالب وهذا قال الاصطخري وقيل يجوز
 صرفه لواحد وهو مذهب الامتثال للاثواب بالنسبة لثلاثه موقوف فطرته إلى فريضة تزوجه الفطر فدفعه
 الفقير اليه عن فطرته جائز للادفع الأول اخذها وان وجد في مسوغ لان وجوب فطرته على الفطر فلا ينال أخذ الصدقة
 لان أخذها لا يشق غايه الفقر والمكنته معنى وإيجاب عبارة شذوا واختار بعضهم جواز صرفها إلى واحد ولو
 باس بتقليد في زمانها اذ قال بعضهم ولو كان الشافعي حلالا فتي به انتهى اه (قوله وحكمته الخ) لك أن
 تقول هذه الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصانع لثلاثة الاصناف ولا تأتي في صاع
 الاثم ونحوه الاسترداد وان لم يشرطه ولا علم القابض لفساد القبض من أصله مر (قوله المتن ثم زوجته
 الخ) لا يبعد أن نلاد الزوجه بغيره على ما تقدم ذكر بعدها لانها لو اوجبت بسبب الزوجه ما لم تكن من بعدها
 من بعدها (قوله المتن ثم ولد الصغير) أي وان تعدد كجواهرها ولا يبعد تقدم ولد صغيره لذلك يزاد على الأب أيضا هو اعم وقد يندى
 ولد الكبير وعلى الأب أيضا وقوله ثم ولا يبعد تقدم عماما مر (قوله فدل على اعتبارهم للصانع)
 (الباب) كلف هذا مع تقدمهم الأب على الأم (قوله ثم الزوجه) هذا يظهر ان الكبير ليس نهايتها على
 ويندفع ما قد يقال ذكر جميع المراتب لا توافق ان الفرض وجود بعض الصانع لا وجهها ولكن قد يشك
 حيث ذكر الشارح وجوب بيان المذكور في جملته ولا يبعد أن نلاد الزوجه بغيره على ما تقدم ذكر بعدها لانها لو اوجبت بسبب الزوجه ما لم تكن من بعدها
 و ينبغي أن يبدأ منه أي من الرقيق بأم الولد ثم بالمهر ثم بالملق عتقه بصفه انتهى اه (قوله ولو استوى جمع الخ)
 در جته اختيار الخ) ينبغي اختيار أيضا في المهر أو في المهر أو الأب لا تقدم ابنه على الأم في عقد وقضية
 عنه الصانع أو بعض الصانع منهما (قوله وحكمته الخ) ينبغي اختيار أيضا في المهر أو في المهر أو الأب لا تقدم ابنه على الأم في عقد وقضية
 الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصانع لثلاثة الاصناف ولا تأتي في صاع لاثواب الفقير
 واللبان اللهم الآن يجب عن الأول بانه بالنظر لما كان شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصلوات الأيمن جمع

(ثم) ان فضل عن شي قدّم
 (زوجته) لان مقتضى الكد
 لانها لو اوجبت بسبب الزوجه
 بحيث الزمان (ثم) ولده
 الصغير) لانه أعز ونفقته
 منصوبة بجمع عليها (ثم)
 (الأب) وان علا ولوم جهة
 الام لشره ثم الام كذلك
 لولادتها وقدمت عليه
 النفقة لان السد الخلة وهي
 أوج والفطر والقطيع
 والأحق به لشره يشره
 ونقصه الاسوي تقدم
 الوالد الصغير علما وهما
 شرفه فدل على
 اعتبارهم الخ لاجل في البابين
 وجوب بيان النظر لشره
 اختيارهم وجهه عند اتحاد
 الجنس كالأصالة وحسنه
 فلا يرد ما ذكره فتأمل
 (ثم الكبير) العارضين
 الكسب ثم الزوجه لشره
 الخ وعلقه لا يستلزم
 بسد الزوال ولو استوى
 جمع في در جته وان أعز
 بعضهم بضال فيما يظهر
 لان الأصل فيها التطهر وروهم
 مستورون فيسبيل الناص
 أوج الب (وهي) أي
 الفطر عن كسر رأس
 (صاع) وحكمته ان نحو
 الفقير لا يبعد من يستعمله
 يوم العيد وثلاثة أيام بعده
 غالباً

وهو يعمل نحو ثلاثة أطلال ماء فهي منه نحو ثمانية أطلال كل يوم رطلان (وهو) أو بعد أمداد المدخل وثلاث جملتها بناء على أن رطل بغداد أمداد ثلثون درهما (سنة ٣٢٠) درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث من درهم (قلت الأصح) أنه - ثمانية وخمسة وثمانون

درهما وخمسة أسباع ودرهم
لما سبق فنذكر كفة النبات
أن رطل بغداد ثمانية وخمسة
وعشرون درهما وأربعة
أسباع ودرهم (واحدة أتم)
ومر أيضا أن الأصل الكيل
والأخذ بالوزن استظهر
والأخذ بالرطل على الكيل وهو
بالكيل المصري قد كان
الأسبوعي مد وقال ابن عبد
السلام يعتبر بالسبع
فكل ما وقع منه خمسة
لرطل وثلاثون درهما وخمسة
المد رطلان منه فعلى أنه
واردى في صاع المله فلاحجة
فيكون صاع وقد قال مالك
يخرج لنا ثمانين صاعا وقال
هذا صاع أعطيني ابن عمر
وقال هذا صاع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فعبره
فأذا هو بالعراق خمسة
أرطال وثلاث وثمانين فيه
أبو يوسف بن يزيد الرشيد
لما ج استدى بصاع أهل
المدينة وكاهم قال هو رطل
من أي ميعن جدوه كان
يخرج به كذا القطر إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوزنت فكانت كذلك
وقضية اعتبارهم بالوزن
مع الكيل أنه تحديده هو
المشهور ودرى عليه في
وقس المسائل لكن
استشكل في الرضخطة
بالرطل بأنه يختلف قدره

لاقط والجين والبن إلا أن يجاب عن الأول بأنه بالنظر لما كان شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصدرا الأول
من جمع الزكوات وتفرقتها وفيه من الأمام وأن جعلها يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعين الثاني بأنه بالنظر
لغالب الواجب وهو الحب فلنأمل سم وقوله لا يلزمه الخ أي ليس هو الرطل فمالك قد وجوب الصاع
استدلاله في دفعه بعد الجمع وأجاب شخنا عن الإشكال الأول بما عاصه الله من الأول بقوله لا يفرق من يجوز
دفعه ولو أحسد اه (قوله غالب) أي لأنها أتمام سرور وراحت فقير الصوم منها بقوله غنى (قوله وهذا) أي
الصاع الذي هو خمسة أرطال وثلاثين (قوله فالأدوا على الكيل الخ) هذا فيها بكال أماما لا بكال أصلا
كلاقط والجين فعليه الرطل فيعبر فيه الصاع بالوزن لا بالكيل وهو خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى شرح
بافضل وناقض التها يقتله (قوله قد كان الأسبوعي الخ) أي على ما قاله السبكي واعتمد الشارح وأما على ما
قاله القوي فقد كان واعتمد النهاية والمغنى كما تقدم وبأن (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) عبارة الكردى
على بافضل يعنى أن العبرة بالكيل فيما يكال وإن زاد أو نقص في الوزن وما سوى وزنه وكله العدى والمأش
وقد عار بالصور والصاع النبوي بالعدس فوجد خمسة أرطال وثلاث قال ابن عبد السلام وتفاوته لا يحتفل
بثله فكل صاع من العدس ذلك اعتبر الأجر به ولا مبالاة بتفاوته لمجوب وزناه (قوله وخبر المد الخ)
دفع لما رد على قوة السابق والمدخل وثلاث (قوله في صاع الماء) ما هو سم أقول المتبادر من العبارة أن
صاع الحب إذا كيل به الماء يصير كل مدم من أمداده الرطل بعقول من ثلث الماء (قوله وقد قال مالك) أي الأمام
(قوله وقال) أي ابن عمر (قوله ولا تازعه) أي ما قبله (قوله في) أي في كون صاع رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالعراق ما ذكر (قوله لما ج) أي الرشيد (قوله استدى الخ) جوا بل ما زاد ما الخ والنضر الرشيد (قوله
وكاهم قاله) أي فاضل أهل المدينة منهم وقال كل مدم من الماء أسبوع وثمان (قوله كذا القطر الخ)
ناهي فاعل يخرج (قوله فوزننا الخ) أي الصاع التي أحضرها أهل المدينة (قوله كذلك) أي خمسة
أرطال وثلاث (قوله وحري الخ) أي المصنف (قوله لكن استشكل في الرضخطة بالارطال) أي جعلهم
الوزن استظهارا (قوله بأنه يختلف الخ) حاصله أن الاستظهار لا يتأق مع اختلاف الجيوب خفة وثقلا
وعدم اختلاف ما يجوبه بالكيل في القدر ع ش (قوله ما يتلاف الجيوب) أي كالرطل والجص نهاية
(قوله ثم صوب الخ) استند النهاية والمغنى عبارة الثالث والأصل في ذلك الكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا
والعبرة بالصاع النبوي وجد أو معايرة فان فقد أخرج قدره لا ينقص عن الصاع قال في الرضخطة
قال جماعة الصاع أو بع حفتان بكفي رجل معتد لومه انتهى والصاع بالكيل المصري قد كان وينبغي أي
نذا بأن يزيد شيئا يسيرا لاحتلال اشتباههما على طين أو تين أو نحو ذلك اه زاد الأول وإذا كان المعتبر
الكيل فالوزن تقرى به ويجب تقدير هذا بما من شأنه الكيل أماما لا بكال أصلا كلاقط والجين إذا كان
قطعا كبارا فانه إياه الوزن لا يبر كلى إلى ما اه عبارة شخنا وهو أن بع حفتان بكفي رجل معتد لهما هو
بالكيل المصري قد كان وينبغي أن يزيد شيئا يسيرا للاختلاف اشتباههما على طين أو تين أو نحو ذلك لكن هذا
بحسب الزن القديم أو لأن المقوم مقام ذلك كبر الكيل اه (قوله أي الصاع) أي قول المترجم
في المغنى الآتية ويعبر بالكيل وقوله والصاع منه في رجب وقوله ويعبر بالوزن في الوافر (قوله أي
الواجب فيه العشر الخ) أي لأن النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والنرب والزيب ووقس
الزكوات وتفرقتها وفيه من الأمام وأن جعلها يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعين الثاني بأنه بالنظر لغالب
الواجب وهو الحب فلنأمل (قوله على أنه واردي صاع الماء) ما هو (قوله يجوز ثلثين) قال في شرح العباب
ولمن نحو أن ربك أشد إليه الأسنى والتعدي بقوله كلاقط ما يتلافى الخ كذا ينبغي أن يكون جوا على

بالأدوا:
وزنا يختلف الجيوب ثم صوب قول أنه ارى الاعتدال على الكيل بالصاع النبوي دون الوزن قال فقد أخرج قدر
ينبغي أن لا ينقص منه وعلى هذا قالت بدرى بالوزن تقر به (وجسه) أي الصاع الواجب (القول العشر) أي الواجب فيه العشر
أن نصفه ومربى سانه (وكذا الاقط) يضع فكسر على الأشهر ويجوز زكوات القاف مع ثلث الهمة

وهو ليس بحجف (في الاظهر) لصحة الحديث فيمن غيره معرض ومجمل ان لم يتردد ولم يفسد (٢٢١) المحجور ولا يضر ظهوره

لا يحسب فيخرج قدوا يكون
يحسب الاقط منه صاعا
ويعتبر بالكيل ويجزئ
لن فيه زبه والصاع منه
يعتبر بما يجيء منه صاع
أقط على ما له انحراساتون
لانه الوارد وجب بشرط
الاقط ويعتبر بالوزن وفارق
الاقط بأن من شأنه ان يكال
وبعد السكيل فيه ضابطا
بمختلف الجبن والافرق في
هذه المذكورات بين أهل
البادية والخاصة فإذا كانت
لهم قوتا لأخهم ومصل
وخص ومن وان كانت
قوت البلد لا تنفاه الاقتان
بها عاذاً (ويجيب عن) غالب
(قوت بلده) بعض محمل
المؤدى عنه في غالب السنة
لان نفوس المستحقين إنما
تتوقف تلك وأولى خبر
صاعاً من طعام أى وأوصافاً
من أقط أو صاعاً من شعير
أو صاعاً من خر أو صاعاً من
زبيب لبيان بعض الانواع
التي يخرج منها ولا تفسر
لوقت الوجوب بخلاف الفرائض
ومن تبعه ودفق بين هذا
واعتبار آخر الحصول في
التقاربات القيم مضطربة
غالباً أكثر من القوت فلم
يصح أن يغالب بعضها
فاعتبر وقت الوجوب
لتعذر اعتبار ما قبله بخلافه
هنا وقت الشراء في بلي
بما غالب البان المداوم على
ما يتبدل به من العاقدين

الباقى عليه جماع الاقتان نهاية معنى (قوله وهو ان) الى قول المتن ويجب في النهاية الاقوله ويعتبر
بالكيل وقوله وفارق والافرق (قوله ولم يفسد الخ) أى ولم يصيب وان لم يفسد شرحه بأفضل قال
الكردي على ما رتب ثلاثاً أساساً وهو: وتعيينه وظهور الخ من غير تعين في الخبر لا يحسب
المجودون الاولين فلا يجزئ فيما هما (قوله لجوره) أى ذاته عش (قوله ويعتبر بالكيل) تقدم عن
النهاية وشرح أفضل خلافه (قوله ويجزئ لمن به) شامل للين نحو الادى والارنب والقبيلة
والضيم وقد يفسر على دخول الصورة النادرة في العموم وفي خلافه الاصح منه الشئول سم ونهاية
قال عش أى يجزئ لى كل ما ذكر وهل يجزئ اللين المخلوط بالماء أم لا فمطر والاقرب ان يقال ان
كل اللين ينأى من صاع آخر ولا فلا وهو معلوم ان هذا فيمن يقتناه من خلوط الماء اذا كانوا يقتاتونه بالصاف ظاهر
عدم اجزائه مطلقاً كالعين من الحب اهـ (قوله على ما له انحراساتون الخ) عبارة النهاية لا تفرع عن
الاقط فلا يجزئ ان ينقص عن أصله قاله المعرف في البيان وهو ظاهر اهـ (قوله لانه الوارد) أى الاقط
(قوله بشرط الاقط) وهذا عدم نزاع لا بد من عدمه اذ المحجور وذاته وقد يقال اخذنا مما مر عن
شرح أفضل في الاقط انه يشترط هنا انما ساعد تعيب الماله (قوله في هذا ذكرنا الخ) أى الاقط
واللين واللين قبل تجزئ لاهل البادية وقوت الحاضر ذكنا في المجموع وضعفه معنى (قوله لا لهم وصل
ويخص الخ) أى ولا شئ آخر مما هو الاجناس السابقة في المتن والشرح كالمشاعروف الذي يقتاتونه
في بعض بلاد الجاوى بخلاف الخزينة (قوله وصل الخ) وكذا الكشك وهو بغض الكساف معروف معنى
ونهاية قال الكردي وهو له الشعر اهـ أى ونحوه (قوله وان كانت قوت البلد الخ) أى ذلوا كوا الاقتان
سوى هذه المذكورات وجب اعتبار اقرب الالات لهم أخذنا من قوله الاتى من لا قوت لهم جزئ الخ عش
(قوله ومصل) هو ما نحو الاقط اعجاب (قوله من غالب) الى قوله خلافاً في النهاية تولى قوله ومن تبعه في المغنى
(قوله يعنى محل المردى عنه) أى باء كان أو لا (قوله في غالب السنة) فان غلب في بعضها جالس وفي بعضها
جاس آخر أو اذا ناهى في ذلك الوقت كفى العباب نهاية قال عش قال الشارح في شرحه على الالب
واستوى القليلة كسنة أشهر من بروتين شعير أى أم لو غلب احدهما لم يجز غيره اهـ (قوله لبيان
بعض الانواع الخ) يعنى أن أدنى الحديث للتوسع لا للتضييق كغالبه المقابل الاتى كردي (قوله ولا تفسر
لوقت الوجوب الخ) مقابل قوله السابق في غالب السنة مقابلة الايعاب وراى غالب قوت السنة كما هو
في المجموع لا وقت الوجوب فقط خلافاً للفرز الى ومن تبعه كعجلى واب وفس وبن لرفع غيرهم اهـ (قوله
بين هذا) أى اعتبار غالب السنة هنا (قوله ووقت الشراء الخ) عطف على آخر الحولوى واعتبار وقت
الشراء في المشري مطلقاً من غير بيان نوع اللين كردي في المشري بعض القسبة والمالوك بنحو: كاح
(قوله وهو) أى غالب تقديله الشراء وقت الشراء (قوله لذلك) أى لفهم العاقدن (قوله ومن لا قوت)
الى المتن في النهاية والمغنى (قوله من قوت اقرب محل الخ) اى من غالب قوته نها يتوقف معنى (قوله فان
استوى محلان) فى القرب ورجع في ذلك اليه ان لم يكن ممن يعرفه عش (قوله واختلاف ارجاء)
أى اختلاف الغالب من اقوام عامات متوقف (قوله خير) أى الافضل الاعلى معنى (قوله اعترافاً كثرهما)
أى وجب الاختراع بمن فان لم يجد الاصفان ذواته فامن ذافو جهن أو وجههما اليه يخرج النصف الواجب
عليه ولا يجزئ الاخرهما يتوقف على تجارة شيئاً أو وجههما اليه يخرج النصف الواجب الذي هو الأكثر
ويبقى النصف الباقي في ذمتى الى أن يجده اهـ قال عش قوله هو وجب الاختراع منه اى من خالص ذلك

الغالب اهـ (قوله ويجزئ لمن به) شامل للين نحو الادى والارنب وقد يفسر على دخول الصورة
النادرة في العموم وفي خلافه في الاصول والاصح منه الشئول (قوله ولو كان الغالب مختلطاً كبر شعير
اعتبراً كثرهما الخ) وعلم من عدم جواز تبعض الصاع اخرج انهم لو كانوا يقتاتون برخلوطاً شعيراً ونحوه
لا غير وهو غاى ابتداء لذلك ومن لا قوت لهم
(٤١) - (شراوى وامن قاسم) - (ثالث)

مجزئ جزئ من قوت اقرب محل البهم فان استوى محلان واختلفوا جاسير ولو كان الغالب مختلطاً كبر شعيراً اعترافاً كثرهما والاختراع

ولا يخرج من النطاق الآن كان فيمنه (٣٣٣) الصاع من الواجب (وقيل: من غاليليو) كايه في قوله في زكاة المال و مرده ما من

في تعليل الاول النصارى
بينهم (وقيل: يتغير بين)
جميع (الاتقان) و به قال
أبو حنيفة لظاهر الخبر
(ويجزي) على الاولين
(الاعلى) الذي لا يلزمه
(عن الادنى) الذي هو غالب
قوت محله وفارق عدم إضراره
الذهب عن الفضة يتعلق
الزكاة ثم بالعين فثبتت
المواصفة منها والقطر طورة
للبسند فظنر بله عداؤه
وقوامه والاتقان مساوية
في هذا الغرض وتعيين
بعضها انما هو رفق فاذا
عدل الى الاعلى كان أولى في
غرض هذا ما كان يؤخذ
منه انه لو اورد اخراج الاعلى
فابي المستحق الا قبول
الواجب اوجب المالك
وقبه نظر بل ينبغي اجابة
المستحق حيث لا لان الاعلى
انما اخرا رفقا به فاذا في الا
الواجب له فبني اجابته كما
لو افي المان غير جنس دينه
ولو اعلی وان امكن الفرق
(ولا عكس) أي لا يجزي
الادنى الذي ليس غالب
قوت محله عن الاعلى الذي
هو قوت محله (والاعتبار)
في كون شئ منها على أو
أدنى (زيادة القيمة) ووجه
لان اذا بدقتية أرفقت
هم (وزيادة الاقتنيات في
الصاع) لانه الاثني بالغرض
من ههنا الزكاة كجمل ما
تقرر (فالبرء - يرمي التمر

الاكثر وليس له أن يخرج قومه يتناول ما يشير كاهو ظاهر فافوا انما أخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعير
فقبله الصان كان الاعلى من البر والاخير بينهما فاما ان يخرج صاعا من خالص البر أو من خالص الشعير
ولا يجوز اخراجه بعضهم أحدهما وبعضهم الا (خوشنوا) ع (قوله ولا يخرج الخ) واجمع ما قبل
والاخر ايضا (قوله المار الخ) أي بقوله لان نفس المستحقين الخ (قوله بينهما) أي بين زكاة القطر وزكاة
المال (قوله على الاولين) الى قول المتن وان الترخ في النهاية والمغنى الاقوله ويؤخذ ان المتن قول المتن
(ويجزي الاعلى عن الادنى) بل هو اصل لانه زاد شعير ما في شعير بلون عن بنت خنساء نهاية
ومعنى وشعر الروض وشعر العباب (قوله الاعلى) رسمه ما يباع هو الصواب لانه مما عالج ع (قوله)
قوت محله أي او قوت نفسه (قوله متساوية في هذا الغرض) أي في اصله فلا ينافيه قوله الا في فاذا
عدل الى الاعلى الخ سم (قوله وتعين بعضهما ما هو رفق) محل مامل (قوله فاذا عدل الى الاعلى) كذا
في أسئلة ههنا بالغرض في جميع ما ياتي باليه فلعل ع (قوله أي ما ياتي هو الصواب كما عرج ع (قوله)
وقه نظر الخ) محيل مامل فان الشعر عرج حيث حكم بإضراره الاعلى بل بافضله صار الواجب على المخاطب بها
أحد الأمرين فكيف لا يصح المالك الى الاعلى ع في تخير الشعر ع بل قوله لانه أفضل في حقك وتغلبه
بالدين لا يفتون غرابته وبغرض اعتدما قاله يحمل المسفق على الساعي وعلى المحصور بن ثم رأيت
الفاضل المشي سم قال قوله وان امكن الفرق والظاهر الفرق واجب المالك بان الدين يحضر حق أدنى
وتصوره في المتخلف ما تقع فيه انتهى اه بصري وماتة عن الفاضل المشي ليس فيها بابتدئنا من
نصفه عبارة ع بدو كلام الشارح أقول ولعله أي الفرق ان الزكاة ليست بنصفه قيا كسائر الدين
بدليل أنه لا يجزي على الخارج من عين المال بل اذا خرج من غيره من جنسه وجب قبوله فالتلف فيما معنى
المواصفة وهي اصلية بما تخرج من قيمته من مواضع معز أو كسب موجه على المستحق قوله معز أن
الحق تعلق بغيره اه (قوله أي لا يجزي الادنى الخ) وسكتوا عن المساوي والظاهر اخراجه ثم رأيت الزكاة
نقل عن الشارح انه لا يجزي ايضاه اخراج قيمته وهو ممنوع اه وفيه نظر ولو كان النظر لذلك لم يجز الاعلى اعاب
عبارة ياتين وفي المساوي خلاف والصحيح اخراجه لكن في شرح الارشاد انه لا يجزي في الجنس المساوي وان
غلبت النوع كغلبة الجنس اه قول المتن (وزيادة الاقتنيات الخ) أي بالنظر الى الغالب لا لبلادة نفسه معنى ونهاية
(قوله مما تقرر) أي انفا في قوله والقطر طورة للبدن فنظر الخ (قوله والشعر والتمر الخ) وينبغي
ان يكون الحادى والارزخير من الشعر مني على أن المعتز زيادة العقب وتظهر تقديم السلت على الشعر
وتقديم التمر والتمر على ما بعد الشعر ولم أرفقه نصوصي في النظر في مراتب بقية العشر ان التي سكتوا عنها
والمرجع في ذلك لغلبة الاقتنيات اه وأمره سم وقال الكردى على باطل في الايجاب نحوها وهو أوجه
خير ان كان المظلم على السواء وان كان أحدهما أكثر وجب منه تبعية الاسوي فلو لم يجد سوى نصف
من هذا ونصف هذا الا خروجه ان أخرجهما له يخرج النصف الواجب ولا يجزي الا خرجهما من عدم
جواز تبعية الصاع من جنسين شرح مر وهل المراد بالنصف الواجب فيما اذا استوى المظلمان أحد
النصفين الموجد من (قوله والا) أي بان استويا (قوله فثبتت المواصفة) قد يقال تعلقها بالعين مع كون
المقصود دفع حاجة المسفق لا يقتضي تعيين ومنع الاعلى الادفع لمجته (قوله فاذا عدل الى الاعلى) ان أو يد
الاعلى في هذا الغرض نافي قوله متساوية أو في غرض آخر لم يكن أولى لان يتجاوز الاول ويريد التساوي في
أصل هذا الغرض (قوله في المتن فالبرء من التمر الخ) والاوجه تقديم الشعر على الارز والارز على التمر
لغلبة الاقتنيات به وقول الجار مردى في شرح الحادى والارزخير من الشعر مني على ان المعتز زيادة العقب
وتظهر تقديم السلت على الشعر وتقديم التمر والشعر على ما بعد الشعر ولم أرفقه نصوصي في النظر في

والارز) والشعر والتمر وما لم يجز (والصاع ان الشعر خير من التمر) والزميل لانه بائع في الاقتنيات (وان التمر خير مما
من الزبيب) لذلك والشعر والتمر والتمر خير من الارز كما بحث وفيه نظر ظاهر لكنه ظاهر كلامهم وكانه لعدم كثرة النصف

بما في الخفة وان قال فيها ظاهر كلامهم اه قال عرش قوله مر وتقدم الزرة والسن وتقدم أن
 السن نوع من الزرة وهو يقضى أنها مرقبة واحدة وقوله مر على ما بعد الشعر أي فكأن في مرتبة
 الشعر فقد نزل على الارز زادي وينبغي تقدم الزرة على السن وتقدم الارز على الشعر اه عرش أي
 وتقدم الشعر على الزرة كإحدى عن سم وغيره (وله) أي الارز (قوله بشعها) كأنه أراد بشعها
 الثاني السن (وقوله في مرتبة الشعر الخ) الوجه تقدم الشعر على الزرة والسن وتقدم الارز زعي الشعر
 والزيب خلافا لذكره الشارح وتقدم الزرة والسن على الارز وقضية كون السن قسما من الزرة
 أنها لا تقدم عليه كإلا تقدم بعض أنواع البرم على بعض ثم أن ثبت أنها بلغ منق الاقناب فينبى تقدمها
 والقياس التزام ذلك في أنواع نحو البراذق فتاوت في الاقناب لكن فصلا طاقهم خلافة سم عبارة شفتنا
 فالعل البرم السلتم الشعر ثم الزرة ثم الارز ثم الحص ثم الماش ثم العلس ثم النول ثم الحر ثم الزيب ثم الأنفا
 ثم العين ثم الجنب غير منزع عن الزيب جزءا كل من هذه من هو فونه وقد مر من ههنا ذلك بقوله
 بالنسب شيخ ذي من ذكر مثلا * عن فور ترك زكاة الفطر لوجه
 حروف اولها حات مرتبة * اسماء قوت زكاة الفطر لوجه

اه زاد باعثن وهذا هو المتعمد وان تقدم بعض المتأخر في الخفة اه عبارة الكردي على شرح بافضل
 قال القلوبي في حاشي الحسلي جملة مراتب الاقوات اربع عشرة موزون الباهر وفواصل البيت الاول
 من هذين البيتين باليمن بالله للبر والسمن من سل لسانوا السمن من شيخ الشعر والقائل ذي الزرة ومنها
 السن والارز والحة للعصم واليم للماش والهم للعدس والغاه للقول والثنا للشعر والارز للزيب
 والالاف والاقفا واللام للين والجلب للعين اه (قوله وما نوص الخ) أي احبا بنا وانما (قوله فيض منمنا الخ)
 وعيا فليس هو ما يكال كالجبن فغيره الزن باعثن (قوله يلزمه) القول للزيب في النهاية واللفظ
 الاقوله وان تعدد في كلا يجوز دفعه وقول بان يهره واليو مالخ (قوله وعن مونه) أي وعن موع
 عنه بانه نهاية ومعنى (قوله بجو قريه) أي كز وجنوعه منها فيومعنى (قوله لانه الخ) أي ولانه
 زاد حبر واد بجو اذ يخرج لاحد سبعين واثنان والذخر عشرين درهمه انها فيومعنى (قوله عن واحد
 من جفسين) سيد كحتر زهما (قوله كسريكين فين) ولو اخرج أحدهما من الاعلى فيبعدان
 يلزم الاخر فيقتلان الزام غير الواجب بعد وجوا اخرجاه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعض
 الصاع فالوجو جوع الاول الى الواجب حيث امتنع الثاني من الانواع من الاعلى لان الواجب هو الاصل في
 الوجوب فليبتل سم (قوله اما من نوعي الجنس فيجوز) أي حيث كانا من غالب نهايتهم ومعنى عبارة
 الايجاب ثم هل المراد الاعلى بجماس فقط حتى يجوز اخرج بعض انواعه وان لم يغلب خصوص ذلك النوع

مراتب ستة المعشرات التي سكنوا عنها والمرجع في ذلك لفظة الاقناب شرح مر (قوله وتظهر ان الزرة
 بقسمها) كأنه أراد بقسمها الثاني السن (قوله في مرتبة الشعر وان بشعها لحيو الخ) الوجه تقدم الشعر
 على الزرة والسن وتقدم الارز على النر والارز يبي خلافا لذكره الشارح وتقدم الزرة والسن على الارز
 وقضية كون السن قسما من الزرة أنها لا تقدم عليه كإلا تقدم بعض أنواع البرم على بعض ثم أن ثبت
 أنها ابلغ منق الاقناب فينبى تقدمها والقياس التزام ذلك في أنواع نحو البراذق فتاوت في الاقناب لكن
 فصلا طاقهم خلافة سم عبارة شفتنا فالعل البرم السلتم الشعر ثم الزرة ثم الارز ثم الحص ثم الماش ثم العلس ثم النول ثم الحر ثم الزيب ثم الأنفا
 ثم العين ثم الجنب غير منزع عن الزيب جزءا كل من هذه من هو فونه وقد مر من ههنا ذلك بقوله
 بالنسب شيخ ذي من ذكر مثلا * عن فور ترك زكاة الفطر لوجه
 حروف اولها حات مرتبة * اسماء قوت زكاة الفطر لوجه

الصدر الاول في علم أن الاعلى
 البرق الشعر في التمر ما زيب
 فالارز وينزود النسر في
 بقيا لحبوب كالنور والسن
 والفول والحب والعدس
 والماش وتظهر ان الزرة
 بقسمها في مرتبة الشعر وان
 بقيا لحبوب بالحب والماش
 فالعدس والفول بالبقية
 بعد الارز وان الاقفا فالين
 فالجنب بعد الحبوب كلها
 واما سواها إلى غير
 لا يختلف باختلاف البلاد
 وقيل يختلف وانصره
 بعضهم ولا يجوز في غير موزع
 النوى كقوله جمع خلاف
 الكبس فيض منمنا ياتي
 صاعا قبل كبس (وله) أن
 يخرج عن نفسه من قوت
 يلزم الانواع منه (وعن)
 وانه نحو (قوله به اعلى
 منه) وعكسه لانه ليس فيه
 تبعض الصاع (ولا تبعض
 الصاع) عن واحد من
 جنس وان كان أحدهما
 اعلى من الواجب وان تعدد
 المؤجي كسريكين فين
 لان العبرة ببلده لا بسكن
 الوجوب بلا نسبة بانسائه
 وذلك لتأخره عن الصاع وكما
 لا يجوز في الكفاية الفرية
 أن يعلم خمسة وكس وخمسة
 اما من نوعي جنس فيجوز
 وقول بان الجهر و

أو ولو غلب حتى لو كان الغلب نوعا لم يخرجه غيره وان اتحد اجناسا قال الاسنوى والثاني واضح انتهى ثم قال
وأفهم كلامهم أنه لو غلب جنس وله أنواع عازا لبعض منها به صرح الدارنى وقال ابن أى هر ولا يجوز
و يؤيده ما مر ان اختلاف النوع كاختلاف الجنس وتزويجها بين كيم لماله توقف في الاذرى ثم اختار ان
التوزع ان تقار بأخر أو بالاقال وظهر كلامهم انه لا عبرة باختلاف النوع عند تقار وجهه بعضهم بأنهم لم
يتمثلوا بالاختلاف الاجناس كالشعر والبر والزيب اه وتقدم عن بعض عن شرح الارشاد ما وافق
ما مر عن النهاية والمغنى ثم قال هنا أمسن فوى جنس فيجوز كلنى التفتة وغيره وهو يؤيد ان أنواع الجنس
يقوم بعضها مقام بعض وان غلب بعضها أو كان أضع اه وظهر ان الاصول هو ما مر عن النهاية والمغنى
بل يمكن الجمع بينه بين المقالتين (قوله فيجوز) فضيحه جواز فيه ضمنه الفرد والبشرى بناه على أنه فوى عنها كما
اقتضاه كونه قسمها كماله كلام الشارح سم (قوله لا يجوز) أى اذا غلب أحدهما فقط كما مر عن
الاسباب وما إذا غلب فيجوز باقتاف (قوله فليخرج) الأولى ابدال القاء الواو (قوله فليخرج الخ) عبارة
النهاية والمغنى نصي عديد أو بعضين ببلدين مختلفين القوت فانه يجوز تبعض الصاع اه (قوله يجب
الانخراج منه) حق التعبير بمحجب الخ ولو كان من الواجب ان كان أخضر وأسلم (قوله وان اختلف الخ)
غاية لو كان حقه ان يؤخر عن فيجوز (قوله أى أعلاها) أى فى الايمان اسباب ومضى قول المتن (ولو كان
عبد اه) أى أو زوجته أو فرسه قول المتن (بقوت بلد العبد) أى بدفع لغيره بلد العبد وان بعدوه يجب
عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخير الى الكل فيه قبل مجي موقت الوجوب لأنه لا مقل والاقرار الثاني
أخذ ما قالوه فبالحول لم يقض بجه وقت كذا وقوف تسليمه في ذلك الوقت على السفر قبل مجي الوقت
فانه لا يكفى ذلك عى (قوله اذا وجد الحب) حق المقام اذا تعين الحب كلنى النهاية والمغنى (قوله فلا يخرى)
الى قوله لكن قال فى النهاية لا قوله: بلول الى قوله: وكذا فى المغنى الا قوله وقدم الى وان كان (قوله فلا يخرى
قيمة) أى اتفاقا بينهما معنى أى من مذهبا عى (قوله فلهما) أى العيب (قوله مسوس) بكسر الواو أى
والعيب أى وان كان بقتانه معنى ونهاية (قوله تغير طعم الخ) ويخرج حب قد علم قل القيمة ان لم يتغير لونه
أو طعمه أو ربحه فانه يعيب (قوله وان كان الخ) أى المسوس أو العيب (قوله اكن قال القاضي الخ)
صلواته العيب قال القاضي وأقره ابن الرقعة وغيره اذا فقدوا غيره وانما قال الاذرى ويجب الجزم
به اذا لم يجدوا العيب أو ما شئت استأصلت زرع الناحية قال الاذرى كابن الرقعة وبغيره اعتبار بلوغ الحب
المسوس صاعا كذا ذكر فى الاقطاع المجل اه وقد ينظر فى كلام القاضي وما يرفع عليه بأن للذى اقتضاه
كلامهم أنه لا يخرى ذلك وان كان غالب قوت البلد وحينئذ فيخرج سليما من قوت آخر بالسداد اه
عبارة عى قال سم على المنهج لو لم يكن قوتهم الحب المسوس جزءا كاله مر قال فى العيب وبغيره
اعتبر بلوغ الحب المسوس صاعا اه ووافق عليه مر اه وقضية قول الشارح مر السابق فلو كان فى
بلد لا يتقانون ما يخرى فيها لخرج من غالب قوت أقرب البلاد الخ خلافا اه وقوله وقضية قول الشارح
الخ يظهر المنع فتأمل (قوله يجوز حينئذ) أى حين اذا كان المسوس قوت بلدهم (قوله مع ذلك) أى بلوغ
دينق المسوس أو آخر من غير ضرورة ق صاع سليم اعيا (قوله ان يلزم ما خرج السليم الخ) فالوقد السليم
من الديناقول يخرج من الموجود أو ينتظر وجود السليم أو يخرج الحقيقة نظر والثاني قريب مر
على حج وقضية فتبيننا وقال الاقرب الثالث أخذ ما تقدم فيه الوقف الواجب من أسنان الزكمن أنه
يخرج القيمة ولا يكف الصعود ولا النزول مع الجبر ان عى (قوله من غالب قوت آخر بالمحال الخ)
ظاهر وان بعدو ينبغي أن يخرج وجوب نقله على وجوب نقل السليم مر اه سم (قوله وقد صرحوا

بأن ملا يجزئ الفرقين

أن يقتاتوا وإن لا ولا تفسر

التي ما هو من جنس ما يقتات

وغيره كالتيض لان قيام

مائع الاجزاء به بصيرة كانه

من غير الجنس ودقيق

وسو يقوان اقتاتاهم لم يكن

له - واور واه او ساعام

دقيق لم تثبت (ولو اخرج)

الاب او الجسد (من ماله

فطره) اوز كالمال من هو

يحت ولا يتسم (وله

الصغير) او المجنون او

السبع (التي جان) ورجع

عليه ان نوى الرجوع

(كجنبي اذن) لا حران

يجرهما عنه ففعل فاجها

تحرر ان نوى الاذن او

الفرج بعد تقويض النية

المتخذ اما بما في مال الوصي

او القيم فلا يجزئه ذلك

كل لا ولا به له على الواحه

الا ان استاذن الحاكم فان

نقد قال الاخرى فلكل أي

من الوصي والقيم انراجها

من عنده ويجزئ اذ اوجها

لديسمن غير ان قاض

ويرفر بأنه لا يتوقف على

تسقط ما يأتي قبل الشركة

بخلاف الزكاة تفرق

عليها فاشترط كون المخرج

يستقل بتلك المخرج عنه

لانه اذا استقل بذلك فانية

أولى وفروق القاض بغيره

ذلك مما لم يدخل له في

الفرق كما يعمل بتامه

(بخلاف الولد الكبير)

الزبد فلا يجوز ان يخرج

عنه به غير ان لا يلا

بأن ملا يجزئ الخ) قد روي هذا التايد أن كون الموس في الصورة المذكورة ملا يجزئ في موضعين محل
الفرج (قوله) وفي الخ) معطوف على قوله العايب مع شرحه ولا يجزئ في حق خلافا لما في الخ) في موضعين
في غير خلافا لمع من أصحابنا وروى عنهم أنهم - ما روي في المسحق مبرود بان الحسا اكل تغلضاحته لكل
ما راد منه اه (قوله) تثبت) أي ضيقه قبل وهم من ابن عينة العايب (قوله) وان اقتاتاه) أي هو دون أهل
البلد عش انظر لم يعبرها بصيغة الجمع نظير ما مر في اللعب (قوله) الاب) أي قوله فان فقد في النهاية
الا قوله ان نوى إلى أم الوصي وكذا في الخ) الا قوله ورجع إلى التي (قوله) والجسد) أي من قبل الاب والاب ولا
في قول المتن (جاء) أي لان له ولاية عليه ويستقل له فقدر كانه ملك ذلك ثم قول الاداء عنه ما في موضعين
(قوله) ان نوى الخ) أي حين الاداء من ابوا يعايب قول المتن (كأجنبي اذن) أي فهو خارجا عنه كانه
غير هامن البدن فان لم ياذن لم يجزئه قطعا لان ما عايبه فقد نزع إلى نسبة فلا تسقط عن المكاتب غير ان في موضعين
وتم ياتيزاد العايب نال الزكوى وقاها على الدين يقتضي أن للموذي الرجوع اذا شرطه أو أطلق وكانه
أقره عليه اه قال عش قوله من قال لم ياذن لم يجز ما الخ) وان كان المخرج عنه من يتفق عليه المخرج
مروءة وجب لم يجز تسقط عن ان جرحه عنه وله استرداد هامن الا تخوان لم يذم به اخرج عن غيره وقوله
من لا يباحه اذ لم يذنه يؤخذ جواب وقع السؤال عنه في الفوس من أنه لو امتنع أهل الزكاة دفعوا نظره
به المستحق هل يجوز له أخذه وتقبله زكاة أم لا وهو عدم جواز اخذ نظره وعدم الاجزاء لما على به
الشارح عش (قوله) عسافي) أي في فصل آداء الزكاة (قوله) أم الوصي الخ) عايب العايب وشرحه لا الوصي
والقيم ولو بالأم فلا يخرج من مجموع هامن مالهما بالاذن القاضي له ما في ذلك ونظيره انه بعد اذن
القاضي في الاداء من ماله كلاب فان نوى الرجوع عرجع والا فلا يعتد الاخرى أنه لو كان بماله لساك
فيه ولا يلا حاز للغير اخراج فطره في موضعين بل اذن لاسبان قلنا انه تصرف في ماله انتهى باختصار اه
سم (قوله) فلا يجزئه ذلك) أي الاخرى عنه من ماله ثم اية مال نفسه سواء نوى الرجوع أم لا عش (قوله)
فان نقد) أي الحاكم (قوله) أي من الوصي والقيم الخ) أي لا ولا يذنه ويرفر بأنه لا ولا يذنه سم قال عش
ويبقى ما في المتن الوصي والقيم والحاكم هل لا اذا اخراج عنه أم لا في موضعين نظره في موضعين التوفيق الاخرى
ما في الاول اه وتقدم عن العايب اه فكل مسم فاما اذا كان له الصغير وروى (قوله) على
ما في الخ) الذي يأتي أنه لا بد من فساد الاداء عن جهة الدين في الفرق نظر سم (قوله) وفرق القاضي
الخ) الذي فرق به القاضي هو ان يرب الدين من غير اختلاف مستحق الزكاة اه ولم يرد في شرح الرضا أي
والنهاية على حكاية بكون معناه أن المتعين لا يحتاج إلى نظر واجتهاد فلم يمتنع لادن من النظر العام
الكامل وهو القاضي بخلاف غير الامن وهذا معنى قريب فورد على أنه لا بد من النظر لتمام سم عبارة
عش قوله من لا يرب الدين من غير الخ) أي فلا ينسب في الدفع إلى أنه قد تصرف بلا مصلحة بخلاف
المقرء فانه قد يذم به فديع ابن لا يستحق أولن غيره اوج منه ونؤخذ من تعليل الشارح مر أنه
لو انحصر المستحقون لال الوصي والقيم الدفع لهم اه قول المتن (في جسد) أي فريق وللغير مستحق الخ) خدمته
أم الوصي والقيم فلا يجوز الخ) عبارة العايب وشرحه لا الوصي والقيم ولو بالأم فلا يخرج من مجموع هامن
من مالهما الا بالاذن القاضي له ما في ذلك ونظيره انه بعد اذن القاضي في الاداء من ماله كلاب فان نوى
الرجوع ورجع والا فلا يعتد الاخرى أنه لو كان بماله لساك في موضعين نظره في موضعين التوفيق الاخرى
وجنوب بل اذن لاسبان قلنا انه تصرف في ماله وتود في أهله يعتبر اذن العبد أو سيد وواضع انه لا يجوز
باذن العبد وان قلنا انها يجب استداعا على الموذي عنه اه باختصار (قوله) أي من الوصي والقيم) أي أب
لا ولا به وقد يعرف بأنه لا ولا به (قوله) على ما في ذيل الشركة) الذي يأتي أنه لا يمتنع فساد الاداء عن جهة
الدين في الفرق نظر (قوله) وفرق القاضي الخ) الذي فرق به القاضي هو ان يرب الدين من غير اختلاف مستحق
الزكاة اه ولم يرد في شرح الرضا على حكاية بكون معناه أن المتعين لا يحتاج إلى نظر واجتهاد فلم يمتنع لادن

لا يستحق له ملكه بخلافه في الصفة فكذلك فطره ثم أعجب جرحه (وله) أنه لا يمتنع في عايب) أو لا يمتنع في ماله

(لزم المومنين الصالحين) أي لانه الواجب عليه هذا لم يكن بينهم ما به أيا فان كان صادف زمن الوجوب فوبه
 المومنين الصالحين كما مر في الاشارة اليه وأما بعض فلا شيء عليه كالبعض المعسر مغنى ونهاية وما يعاب قول المتن
 (ولو أسرا الخ) قال في الروض والبعض ومن في نفقة والده كالعبد من البدن انتهى قال في شرحه فلا
 يجوز التبعض في فطرهما ونحوه من غالب قوت بلدهما انتهى اهـ سم عبارة العبد فان كان عبدهما
 بغير بلدهما أخرنا فطره من قوت بلدهم وكذا البعض ومن في نفقة والديه اهـ قال الشارح في شرحه كما اعلمه
 جمع متأخرون كالسبي والانسوي والأشعري واللقيني والزرکشي وقال المحامي انه مذهب الشافعي ونحوه
 به في الشرح الصغير وكذا في المجموع وحديثه فلا يجوز التبعض في المسائل الثلاث وما يصح به قول
 المتأخر وأصله ولو كان عبده ببلد آخر فلا يصح الخ في الروض فلهما والمتأخر في العبد من جواز التبعض مفرع
 على الضعيف أنه لا يجب ابتداء على المؤدى اهـ (قوله كما أفاده) أي البناء على الضعيف (قوله ولله) أي
 المصنف (أفعله) أي تركه التمسك على ذلك البناء (هنا) أي في المتأخر (قوله له العبد) أي البناء المذكور
 (مما قدمه) أي هنا وفي الروضة (قوله أن العبد الخ) بابتداء قوله (قوله له المتأخر) أي من أن العبد
 ببلد المؤدى عنه فيخرج الخ (قوله وهو فاسد معني) أي لانه لا معنى لحديثه لقول المصنف واختلفوا وإجمعا
 إذا تفاقوا واختلفوا على هذا في وجوب الاخراج من واجب العبد (قوله وللفظ) يحتمل أنه أراد به عدم ذكر
 العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو أسرا الخ وفيه نظر إذا لم يرد مع اتحاد سابق الكلام
 سم ويحتمل أن الفساد اللفظي صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر بابق ونحوه فساد المعنى لا يصح أن يكون
 قرينة كما تقرر في محله (قوله تأويل الأسنوي الخ) اقتصر صاحب المغنى والنهاية على حمل المتن عليه وقالا
 إن الحمل عليه أولى ومن بناء على الضعيف بصري (قوله فيخرج كل صاحب الخ) أي وإن لزم تبعض الصالحين
 فيكون مستثنى من منع تبعض الصالحين سم (قوله وظاهره) أي تأويل الأسنوي (قوله وليس كذلك
 الخ) ظاهره أنه سلم ما اقتضاه كلامه من أن كراهة أن يخرج من واجب نفسه وإن لزم تبعض الصالحين
 فظاهره لا يلائمهم أنه لا يبعض الصالحين والموافق لذلك الخراج كل من ضمن قوت أحد البليدين كلو كان آخر
 من به النظر العام الكامل وهو القاضى بخلاف غير المعن وهذا معني قرب في دعوى له أدخله إظهار
 فلتأمل (قوله في المتن ولو أسرا الخ) قال في الروض والبعض ومن في نفقة والده كالعبد من البدن اهـ
 قال في شرحه فلا يجوز التبعض في فطرهما ونحوه من غالب قوت بلدهما (قوله وأول بعضهم الخ) على هذا
 التأويل لا معنى لقول المصنف واختلفوا وإجمعا إذا تفاقوا واختلفوا على هذا (قوله وهو فاسد معني وللفظ كما
 لا يخفى) يحتمل أنه أراد بالفساد بمعنى أنه لا تنحل لا اختلاف وإجمعا في وجوب الاخراج من واجب العبد
 فتتولد وجوب الاخراج من واجبه باختلاف وإجمعا لا معنى له وإن مفهومه أنه إذا اتحد وإجمعا لا يجب
 الاخراج من واجب العبد وليس كذلك على هذا التقدير وبالفساد لفظا بعد الجمل على ذلك لعدم ذكر العبد
 الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو أسرا الخ وفيه نظر إذا لم يرد مع اتحاد سابق الكلام (قوله
 وأول من تأويل الأسنوي الخ) وفي شرح الارشاد للشارح والأولى تأويل به بقرنه ما في الروضة والمتأخر
 بحمله على ما تقدم من أن المؤدى عنه إذا كان غير مكافئ اعتبر قوت بلده المؤدى وحديثه فكلما هما أهلي
 رقيق غير مكافئ فيصير التبعض حينئذ اهـ وقوله اعتبر ببلد المؤدى أي لانه لا وجوب في هذا الحالة إنما
 ياتى بالمؤدى ابتداء كصريحه قبل هذا الكلام وكذا صريحه في شرح الروض وأما في هذا القطع ويحتمل
 أن يناقش في ذلك بأنه لا مانع من مسلاة وجوب لغير المكافئ إذا كان لا يستقر والمخذول وانما هو مسلاة
 ما يستقر ولا يخفى ما فيه فلتأمل (قوله فيخرج كل حصته من واجب نفسه) أي وإن لزم تبعض الصالحين
 فيكون مستثنى من منع تبعض الصالحين (قوله قال وحيت) يمكن أن لا يعيد إلى تعظيمه اقتضاه ما به بدون
 التأويل غلط وليس كذلك فان التفرع يقع على أحد القولين وإن كان مرجوحا لا يكون غلطاً (قوله وليس
 كذلك بل كل غير الخ) ظاهره أنه سلم ما اقتضاه كلامه من أن كراهة أن يخرج من واجب نفسه وإن لزم

(لزم المومنين الصالحين) (لزم المومنين الصالحين) (لزم المومنين الصالحين)
 بلزم المعسر شي (ولو أسرا) أي الشريكان (واختلف
 واجبهما) باختلاف قوت
 محللهما بناء على الضعيف
 أن العبرة ببلدهما كما
 أفاده كلام المجموع وغيره
 ولعله أغفل هنا وفي الروضة
 للعلم به مما قدمه من العبرة
 بقوت بلد العبد (أخرج كل
 واحد نصف صاعين واجبه
 في الأصح وأنه أعلم) ولا
 تبعض للصالح حينئذ لأن
 كلاً أخرج جميع ما زعم من
 جنس واحد أما على الأصح
 أن العبرة ببلد المؤدى عنه
 فيخرج كل من قوت يحصل
 الرقيق وأول بعضهم المتن
 ليوافق المعتمد المذكور
 بأن الضمير في واجبه يعود
 للعبد وهو فاسد معني وللفظ
 كما لا يخفى وأول من تأويل
 الأسنوي له يحمله على
 ما إذا كان وقت الوجوب
 جعل لقوت نفسه واستوى
 محل سيده الذي فيه قوت
 المبل لم يرد العبد في هذا
 بأقر بمحل قوت إليه فهنا
 واجب كل منهما هو واجبه
 فيخرج كل حصته من واجب
 نفسه قال وحيت أمكن
 تتركيب كلام المصنفين على
 قص وجميع لا يعيد إلى
 تعظيمهم وظاهره تعيين
 الخراج كل من قوت بلده
 وليس كذلك بل كل غير

بين الاخراج من أي البلد من شاعوا ما لجواب بان الفرض هنا يجب اذا كانا بلدين وصو رة ما قدمنا العبرة بقوت باد العبادا كان بلدا واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذا باعتبار قوته في اقلها والفرق هنا في الزكاة عيدين هذلا ثم قطعها بيمين يقتضي جواز نقلها اكلها ملك عشرين شاة وبلد وعشرين يبدل بجواز اخراج الشاة بأحد البلدين فكذلك هنا يسقط تعلق فقره أحد (٢٢٧) البلدين بيمينه المالكين بخلاف ما اذا

كانا بلدا واحدا فهو بعد

حد الفرض للمذكور مجرد

خلاف لا يعمل عليه ويرف

بين ما هنا ومسئلة النساء

بان الزكاة هنا متعلقة بالعين

المنقصة في البلد من فافتقر

كل تعلق بها وشركة فيها

لكن لمعاصر التشخيص

وساعت المشاركة على

تخصيص الواجب بقدر

أحدهما ثم ليست متعلقة

بالمالكين المنقسمين الى

الضعف انما هما الخطايب

بالفرض أولا فعلى هذا يتجه

القصاص على مسئلة النساء

وأما على انضمام الزمان

العبد أولا فهو بمحل واحد

ولا نه يدفع فلا يلزم منه

وبين مسئلة الشياطين

فالة باس عليها عند اشتباه

من تفرع الضعيف فهو

فاسد كلابن على متأمل

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

(باب من تلزم الزكاة)

في محل لا قوته واستوى اليه ما كان فيه وبغيره ولا بعض كجواهر سم (قوله في الاخراج الخ) الاول في الاخراج (قوله بان الفرض) بالغة (قوله اذا كانا) أي البلدان (قوله بان الفرض) أي بان (قوله في) بعيد الخ جواب وما لجواب الخ (قوله هذا) أي في مسئلة النساء (قوله ثم الخ) عطف على قوله هنا والمراد بالمسئلة اشتراك المومنين (قوله فعل هذا) أي الضعيف (قوله كلابن الخ) (ساعة) * لو استمرى عبد افترقت الشمس لسا له الفطر وهما في خمار مجلس أو شرط فطرته على من له المالك بان يكون الخبار لاخذهما وان لم يتم له المالك فان كان الخبار لهما فطرته على من يؤله المالك ومن مان قبل الفطر وبعين رقيق فطرته رقيقه على ورثته كل يسقطه ولو استغفر والدين تركه لانه ملكهم وقت الوجب وان مان قبل الفطر وبعين راقه فطرته عنه وعنه في تركه مقدمة على الوصية والبراء والدين وان مان بعد وجوب فطرته عبد أو صبي له بغيره قبل وجوبه لم يجز في تركه لانه موقوف الوجب على ملكه وان مان قبل وجوبه ما قبل الموصي له الوصية ولو بعد وجوبه فالفطر على الموصي لانه بالقبول ينسب أنه ملكه من موت الموصي وان رد الوصية فعلى الورث فطرته لبقاء وقت الوجوب على ملكه فلو ان الموصي قبل القبول بعد وجوب الفطره فوارثه فأنتم مقامه في الرد والقبول فان قيل وقع المالك للعت وفطرة الرقيق في تركه كان للعت تركه والاصح منه جزمه في ان مان قبل وجوبه فالفطر على ورثته عن الرقيق ان قبل الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم فحق زمني يتوقف الرضا والرضا على العباب ومثل ذلك باقي في الهبة والوصية فثبت هذا بقوله في القبض فهي على الواجب كل المجموع اه

(باب من تلزم الزكاة)

أخر كذا المال (قوله أي شروله) (قوله أي أحواله) لا يخفى ما يفهم التكليف والتعسف والانساب أن يقدر في الاول الاحوال ولا يلزم ان يستعمل على الثاني بمعنى العطف برى (قوله أي أحواله الخ) أي وانس المراد بما تجب فيه بان الاصاب من ماشية ونقد وغيرهما فان ذلك فاعلم من الاواب السابقة وانما المراد انصاب المال الزكوي بما قد يورث السقوط وقدا يورث الكسب والحوادث والاضلال أو معارضة بما قد يسقطه كالمدين وعدم استقرا الماشية بمعنى (قوله وحاصل الترجمة) الى قول المزمع وتلزم في النهاية لا قوله وسقط الى خرج وما أنه عليه (قوله انما يستعمله) أي فكان الترجمة شاملة لهما فاساغ التعبير بفصل عيش (قوله بانواعه الخ) وهي الحوان والانبات والتقدان والكل والتجارة معنى ونهاية (قوله بانواعه) الى قوله وعلم في المعنى الاقوله ويسقط الى خرج (قوله أصلي) سياق حكم المزمع (قوله وجوب بمطال الخ) وقباس ما قدمه مر في الصلاة من أنه لو قضاه لا تصح منه أنه هنالو أخرجهما لا تصح لافضل الاسلام ولا بعده ويسترداهن أخذها وقد يقال اذا أخرجهما بعد الاسلام لم يحتتم أو قبله بقره أعلوا ويرفقت بينين الصلاة عما قدمته فكذا الفطر عيش (قوله ما مضى) أي عقاب ما مضى أو ذات ما مضى لانها متعلقة بيمينه وان قلنا انه لا اطال بها في الدنيا بصري ويحتتم أن المراد اطلب ما مضى والمراد يسقط عليه معطالته بتدراكه (قوله لما تم الخ) مر أيضا بانها تجب على الكافر عن نفسه وجوب عقاب لمطالبة فهي بعض الصاع وفيه نظر ومخالفة لما قلناه انه لا بعض لذلك اخرج كل منهم من قوت إحدى البلدين كالأحرار في محل لا قوته واستوى اليه بلدان فانه يتخير ولا بعض كجواهر

(باب من تلزم الزكاة وما تجب فيه)

(قوله لما تم الخ) مر أيضا بانها تجب على الكافر وجوب عقاب لمطالبة فهي بالنسبة الى بلدتي وزان

رضى الله عنى كجبه هذه مرة بصفة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين واد الخارى ولا تجب على كافر أصلي وجوب مطالبة في الدنيا بل وجوب عقاب عليها في الآخرة نظرا لما مر في الصلوة يسقط عنه اسلامه ما مضى ترغيبا به وخرج كذا الفطر لما مر

أنها تلزم الكافر عن محوه

بالنسبة إليه على ورائه كماله فكان التقيد بالمالان في المفهوم تفصيلا سم (قوله وعلم بما تقرر) أي في قوله وجوب مطابقة الدنيا الخ ع (قوله ان هذا) أي الاسلام (قوله ولا يؤثر في ما) أي في كون هذا شرط الوجوب بالانحراج وهذا جواب سؤال بان المعطوف شرط لاصل الوجوب فلم يكن المعطوف عليه كذلك فاجاب بان هذا العطف لا يؤثر لان مدار العطف الخ كدري (قوله الكاملة) وسبق في الوجوب على البعض سم (قوله لاصل الخطاب) أي شرط لاصل الخ وهو خبر ان الشرط الخ (قوله لان مدار العطف الخ) فديقال الشرطية المطلقة لا تصح ملاحظتها لانها تفتقد جاذبية الحفظ الشرطية باضافة الوجوب كماله وحديثان كان المراد بالوجوب اصل الطلب فنوع اذا الاسلام ليس شرط فيه أو وجوب الانحراج أو هم أن الحرف يقتضيه وليس شرط لاصل الطلب فليتم محصل قول الشارع لان مدار الخ لا يقلل المراد كمالهما فالشرط الاول بالنسبة لاحد المعنيين والثاني بالنسبة لثانيهما في نفسه من التكافؤ والتصف به صري وفي سم نحوه بزيادة بسط (قوله فلاز كماله) عبارة لانهما فلا تجب على الرقيق ولو مدبر او مسـ تولى ومعلق العنق بصفة لعدم ملكه اه (قال الغني وعلى القديم عكـ بل ليس به ملكا كنهه فموضع ذلك لاز كنهه لمولا على سيده في الاصح وان قلنا ملك بليل غير سيده فلاز كنهه عليه أيضا نصف ملكه كغيره ولا على سيده لانه ليس له اه (قوله على من في غير الخ) هل يشكل عيانا في البعض سم ولعل مراد الشارع من حيث ما فيه من الرقوت بسبه (قوله كسر) أي في الفطرة (قوله الزكاة) أي قوله ونظيره في النهاية لمفسني الاقوله كقطره الذي يجزئ وقوله يغفر الى ما اذا (قوله الزكاة) أي كماله الذي حال عليه لمحل في ردته نهاية ومعنى واقده الشارح بقوله قبل وجوبها المتعلق بالمرتد بسبب كبريحه (قوله وقته) أي المسلم وكذا المرتد اذا عاد الى الاسلام أيضا كاتقدم سم (قوله والحق بهما) أي بالمرتد وقته (قوله بعضه وزوجته) أي المسلمين وكذا المرتد اذا عاد الى الاسلام أيضا (قوله عدم النية) أي نية التقرب (قوله على ما في الفطرة) لم يتعرض في الفطرة لنية التراجع كرفي الاصل في الانحراج عن محور به المسلم به البسط اه يصح بغیر نسبت وعن المجموع عن الامام انه يكتفي بنية التوكل على ذلك المحل قول العياض فيجزي دفعها بلانية تقرب وتجنب نية التبرأ انتهى اه سم أقول ذكر الشارح هناك المرتد عقب الاصل وفي ساقه فاشار به الى أن ما ذكره في الاصل من حيث التبرأ في المرتد مثله وذكر هناك أيضا أن ظاهر كلام المجموع وجوب النية ومعلوم أنه لا يتأتى من الكافر الاية التبرأ فلا اعتراض (قوله والابان زواله الخ) ولا يخفى أنه انما يقبض والله بموته مردنا

و كماله فكان التقيد بالمالان في المفهوم تفصيلا (قوله الكاملة) هل يشكل عيانا في البعض (قوله الكاملة) وسبق في الوجوب على البعض (قوله لان مدار العطف الخ) فيه بحث ظاهر وهو انما سلان مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لكن لا بد فيه من اشتراكهما في شرطية الشرط المذكور والزام أن يذكر في سابق شرط والمذكور والمسلم من شرط غيره ولا يخفى فيه بل قداده وحديثان كان المشروط هنا أصل الخطاب لم يصح اشتراط الاول فيه وان كان هو وجوب الانحراج فالثاني انما هو شرط لاصل الخطاب وان كان كل منهما فالاول ليس شرط السك بينهما الاذ ليس شرط لاصل الخطاب وان كان التقيد مشترك بينهما فالاول ليس شرطه لتحقيق القدر المشترك في أصل الخطاب وهو لا يشترط به ما سلام فاهل الصواب خلاف ما أحياه ومنه ان يختار الاحتمال الثاني وهو ان الشرط وجوب الانحراج والحرف به كاهي شرط لاصل الخطاب بشرط وجوب الانحراج أيضا وهذا ليس مراد الشارع بل دليل قوله وهما كذلك وان اختلف المراد بهما فقامل (قوله وقته) أي المسلم وينبغي والمراد أيضا عليه في شرط عوده بأصالي الاسلام كما تقدم في الحاشية (قوله على ما في الفطرة) لم يتعرض في الفطرة لنية التراجع كما ذكر في الاصل في الانحراج عن نحو قري به المسلم به البسط اه يصح بغیرين. وقعن المجموع عن الامام انه يكتفي بنية وتوكل على ذلك المحل قول العياض فيجزي دفعها بلانية تقرب وتجنب نية التبرأ انتهى (قوله والابان زواله الخ) ولا يخفى

وعلم بما تقرر ان هذا شرط لوجوب الانحراج لا لأصل الطلب ولا يؤثر فيه ان الشرط الآخر (د) هو (الحرية) الكاملة لاصل الخطاب لان مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غير وهما كذلك وان اختلف المراد بهما فلا اعتراض عليه فلاز كنهه من فيه ورتوان قل لعدم ملكه أو وضعه كسر (وتلزم) الزكاة (المرتد) قبل وجوبها (ان أيضا ملكه) لان أركانه وهما ضعيفان والاصح انه وقوف فتوقف هي أيضا كقطره نفسه وقته وخلق بهما بعض وزوجته فان أسلم أخرج لما مضى من الاحوال في الردة لتبين مقامه

ر يجزئ اشتراكها في ردته ولا يغفر عدم النية على ما صرح في الفطرة والابان زواله من بين الردة فلم يتعلق به زكاة وحديثا فلو كان أخرج في ردته فمسل مرجع على تأخذ ههنا من الحق له في قوله

مطلقا لانه بان أن لا شيء

فما أخذ وأوان علم الحال
تقاربا بأي التجهيل كل
مجتعل والاول قريب ويرقى
بان المخرج ثم له ولاية
الاخراج بالجملة فأمر مالك
الاخذ المأذون بعدم العلم
ولا كذلك هذا لانه بان أن
لا ولاية له أصلا اذا وجبت
ثم اردت فتضمن مالها
مطلقا ونظير أنه لو كان
أخرج في ذنبه المتصلة بجمعه
لم يضمن لانه بان أنه حالة
الاخراج غير مالك فلا ولاية
له على التفريق فمحمّل
الاخراج كله والظاهر فيما
لو أخرج ديني مستندا لأن
يصرف بأن أداء الدين
أوسع لانه لا يستدعي ولاية
لأجزاء من الاجنبي ولا
كذلك الزكاة (دون
المكاتب) لضعف ملكه
عن احتمال الواساة ومن
ثم لم تزلме نفقة فربيه ولم
رب ولم يورث وصرح به
لأنه قد يتوهم من أنه ملكا
وجوهاء عليه والحرية
قد رادها بالقرب مستافلا
اعراض عليه ويعلم من
كلامه أنه يشترط أيضا
تمام الملك فلاز كاتصل
مكاتبه كسأذ كره وكونه
ابن حوايج فلاز كاتصل مال
مسجد نقدًا أو غيره ولا
موقوف مطلقا ولا في مثله
وغيره ان كان على جهة أو
نحو رباط أو شرط بخلافه
على معين كالمرءية وغيره
وجود فلا ترك موقوف
لجنين وان بان شحانه

فلا يأتي قوله فهل يرجع الخ فلعلم المراد هل يرجع من له ولاية قبض التي عقلت أم لم
رجع بناءً على القول (قوله مطلقا) أي علم الاخذ الحال أو لم يعلمه (قوله والاول الخ) أي الرجوع
مطلقا (قوله ويصرف الخ) والاول بان يقال في الفرق انه حديث لعن على الردة تبين أن المال يخرج من
ملكه من وقت الردة فخرج من تصرفه فيما لا يملكه فضمنه خذ من حين القبض فيجب علمه من زمانه في
وبله ان تلف كالقبض بالشرع الفاسد وما في المحلة فالخرج من أهل الملك فخصر في ملكه والظاهر
من حديث لم يذكر التجمل أنا صدقة تطوع أو كرهة خير مما يجبر على التقديرين تصرفه نافذ في قول المأذون
القابض أنه انما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أو لا يضمن بنفسه نظر والاقرب الثاني لأن
الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقدر بأقرب من عرش (قوله ثم) أي في الزكاة المحلة (قوله
فأمر) أي الاخراج (قوله ولا كذلك هذا) أي الغرض في إرتداد النصل بالموت (قوله مطلقا) أي سواء
أعلم أو قل وعني ذنبه (قوله ونظير أنه الخ) أي فيما اذا وجبت ثم اردت (قوله ويحتمل الاخره) خرم
به التباينة والمعنى قولنا (دون المكاتب) أي كتابة صحيحة اما المكاتب كتابة فاسدة فوجب كذا على
سبيل انه لا مال له يخرج عن ملكه عرش (قوله لضعف ملكه) أي المتن في النهاية الاقوله يعلم في الشرط
وقوله تمام الملك أي كونه وقوله حواج آخره حواج في مال أي موقوف وكذا في الغنى الاقوله وصرح على
يشترط (قوله لضعف ملكه الخ) ولاز كاتصل السبب بجمعه لانه غير مالك فان زالت الكتابة بغيره أو
عقب أو غيره انعقد حوله من حينز والظاهر وعني قال عرش قوله ولاز كاتصل السيد الخ أي لا ولاية
استقبالا له (قوله لانه قد يتوهم الخ) أولانه قد يتوهم أن المراد اخرج يتوهم في حكمه من الاستقلال
المصحح للمالك سم (قوله فلا يستعراض الخ) أي بان هذا قد علم من اشتراط الحر بقتل مدع الحجة على
ذكره (قوله في ذنبه على مكاتبه) أي عن مال الكاتب كمال الكاتب دون المعاملة سم وهر ويقيه
قول المصنف لا أي أو كان غير لازم خلافا للمعمر عرش (قوله كسأذ كره) أي بقوله أو غير لازم
كذلك كتابة فلاز كات سم (قوله كونه لعين الخ) المتبادر كونه في حين يعلم الخ فانظر سم قوله فلاز كات
أي ساجدة في قوله حرم سبقت في المتن وما المراد من قوله إلى آخره (قوله فلاز كات في مال مسجد) قد يقال
المسجد مع من هو الآن يقال المراد الخ بحقيقة والمراد بان المسجد حواج كالحرم سم (قوله نقدًا أو غيره)
كذا في النسخ بالف واحدة قبل الواو وكان الأولى سجدتها أو زيادة ألف أخرى (قوله مطلقا) أي على
معين أو غيره كرهى (قوله كسأذ كره) أي في التنبيه الأولى بابز كات النبات كرهى (قوله ان كان على
جهة الخ) ظاهره وان كانوا محصورين من حولهم الحول وجسمان تعينهم عارض (فرع) استحق
نقدًا وقد نصاب ما لا في وقف معلوم وطيفة بأمرها موصى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك
من قبيل الدين على جهة الوقف أو حكم الدين في تزامة الزكاة قولنا يلزمه الاخراج لان قبضه أو بل هو
شر يملك أو أصان ويبع الوقف بعد مباشرة الوالوقف كات الاصلان كات يقرضه كات ولا خلافه
نظر سم على الجهة واعتد مر الاول عرش وتقسيم في كات القطر عن الاعيان والغنى ما يؤيده
(قوله بخلافه على معين) أي وان لم يخص كات واحد من المعينين نصاب الشركة وصورة أن يقبض سبستانا
ويحصل من قرته ما يجب في ذنبه الزكاة عرش (قوله ويتفرع وجوده) أي للمالك يمكن الاستغناء عن هذا
الشرط بقوله وتجب في مال الصبي ثمانية ومضى أي لا الجنين لا يسمى صبي عرش (قوله موقوف لجنين)

انه انما يتبين زاله بوجه مراد فلا يأتي قوله فهل يرجع فعل المراد هل يرجع من له ولاية قبض التي في
فلتأمل (قوله وصرح به لانه قد يتوهم الخ) أي أولانه قد يتوهم ان المراد اخرج به وما في حكمه ما من
الاستقلال المصحح للمالك (قوله فلاز كات على مكاتبه) أي عن مال الكاتب (قوله كسأذ كره) أي بقوله أو غير
لازم كات كتابة فلاز كات (قوله وكونه لعين الخ) المتبادر كونه في حين يعلم الخ فانظر سم قوله فلاز كات
ماله مسجد) قد يقال المسجد مع من هو الآن يقال المراد اخرج به حقيقة والمراد بان المسجد حواج كالحرم (قوله

عبارة النهاية والمغنى المال المحل الموقوف له يارث أو وصية اه قال عش ربيع مالوا تفصل تخفى ووقف
له مال هل يجب فيه الزكاة اذ انقضت عا يقتضى استحقاقه او على غيره اذ تبين عدم استحقاق الخش كما
لو كان الخش ابن أخ فبقدر ما فوته لا يرد وبقدر ما كثرته يرد فيه فطر والظاهر عدم الوجوب لعدم
تحقق خصوص المستحق من الوقف يؤيدهما الوعي القاضي بسكل من غرامه المجلس قدس من ماله ومضى
الحول قبل ختمهم فانه لا زكاة عليهم بقدر حصوه لهم بعد ولا على الخش لو انقل الخش ورجع المال
اليه وعلوه بعدم تعيين المستحق مدة التوقف اه (قوله) لانه في حال الوقف الخ عبارة النهاية والمغنى لعدم
الثقة بعبارة اه قال عش أى ما دلم جلاولن حصلت سر كفى البطن حار ان تكون لغبر رجل كالرجح
وقياس ما ذكره فمالا تفصل سبتمان انه لا زكاة على الورثة لانه لا زكاة فيه اذ تبين عدم الجمل لا ترد بعده موت
من له المال في عين من انتقل له المال ولكن نقل عن الشيخ الزبدي وجوبه بالزكاة فيما لو تبين أن لا حصل
لحصول المال للورثة بموت المورث اه وهذه العلة بعينها وجودة نسما لو انفصل متبادلا ليسل أن الفوائد
الخاصة في المال يحكم بها الورثة لحصول المثل من الموت وأخذ بعضهم قول الشارح حر لعدم الثقة
الخ أى اذا علمت حياته ووجوده بغير معصوم يجب فيه الزكاة أقول وليس مراد الاندثار من المعصوم لا يرد على
انفصاله حيا وانفصاله بغيره حتى لو جوده قبل الانفصال ومع ذلك لم يوجبها بعد انفصاله اه عش (قوله)
بحث الاستوى الخ معتمد عش (قوله) لم يجب على بقية الورثة الخ أى في جميع المال او قوف للعدة
المذكورة لا في ما يخص بالجنين لو كان حيا وهو المعتمد عش قول المتن (يجب في مال الصبي الخ) قال
الشارح في شرح العباب بعد كلام قررته ما صوبه برد على من قال يجب في ماله أى المحجور عليه لا على من
ثم قال ابن الصلاح ليس كمال هذا القائل لان المغنى وجوبه عليه بوجوبه في ذمته كيقال عليه ضمانات لا تلغه
وبذلك صرح القاضي والرواية فقال الصريح وجوبه عليه وغلط من قال يجب في ماله أى لا عليه حتى
لا ينفى ما تقرره انتهى اه سم (قوله) والمحجور عليه الخ قوله سواء العاى في النهاية والمغنى (قوله)
والولى مخاطب الخ واذا لم يخبر جهالولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوط طاعته لانه تلف قبل
التكريم اذ لا يصح انواجه قبل كماله وهل يضمن الولي فيه فطر وينبغي الضمانان قصر سم وقوله ان قصر
لعله احتراز عن نحو ما ينفى قول الشارح ومع ذلك ينبغي تقييده بما اذا لم يغلب الخ (قوله) (منه) أى من
مال الصبي الخ (قوله) ان اعتقد الوجوب أى في مالهم نهاية ومغنى (قوله) سواء العاى الخ عبارة
المغنى والنهاية بعد ذكرهما افتاء الفقهاء الا فى الشرح ولو كان المولى غير ممسك به لعل عليه عاميا صرافان
أزيمعاهم رها باخواجهما واضع كماله الا فى الاوجه كمالا شجنا الا يطأ بمثل ما رعن الافعال
والاوجه كماله ايضا نتم الحاكم بعمل مذهبه كما كماله حاكم آخر يخالفه في مذهبه اه قال عش
قوله مد بل عاميا صرافا قد يشعر هذا بان العاى لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتمدة وفى جميع والولى
مخاطب باخواجهما سواء العاى وغيره وزعم الخ وقوله مد بمثل ما رها أى من أن يحسب كماله الخ
ومن ثم بحث الاستوى انه لما انفصل من مال يجب الخ فوزع بان الظاهر خلافه وقد قد الامام بخبر وج الجنين
حيا وهو قاسم ذكره وقيل اذ اذ الصلاح والاشد اذ من خيارهما ان يثبت له المال وجبت الزكاة
عليه مع كون الملك موقوفا وقد يرق بالحكم بانتقال الملك الحاصل لظاهر او انفصاله من الموقوف بمسما نفعه
سبق حياته ولا كذلك ونفسا للثمن خياره ونحوه شرح حر (قوله) في الترتيب في مال الصبي
والجنون في شرح العباب بعد كلام قررته ما صوبه برد على من قال يجب في ماله أى المحجور عليه ومن ثم
قال ابن الصلاح ليس كمال هذا القائل لان المغنى وجوبه عليه بوجوبه في ذمته كيقال عليه ضمانات لا تلغه
وبذلك صرح القاضي والرواية فقال الصريح وجوبه عليه وغلط من قال يجب في ماله أى لا عليه حتى
لا ينفى ما تقرره وفائدة وجوبه في التمتع وجوبه باخواجهما بعد تلف المال فيما يظهر اه أقول اذا لم يخبر بها
الولى وتلف المال قبل كمال المولى فيحتمل سقوط طاعته لانه تلف قبل التكريم اذ لا يصح انواجه قبل كماله وهل

لانه في حال الوقف لم يكن
مسوقا به ومن ثم بحث
الاستوى انه لو انفصل ميتا
لم يجب على بقية الورثة
لضعف ملكهم (ويجب في
مال الصبي والجنون)
والمحجور عليه بغيره والولى
مخاطب باخواجهما سواء
وجوب ان اعتقد الوجوب
سواء العاى وغيره وزعم
أن العاى لا مذهب
محمود بل يلزمه تقليد
مذهب معتبر

لزم الانحراج (قوله ولو اضرها العقد الخ) لو كان تأخير المعتقد للوجوب بطول أن يغرمه الحنفى فهل يكون عذراً في التأخير فسيظهر سم أقول لعل الشارح المتقدم مع ذلك ينبغي تقديره بما إذا لم يغلب الخ صريحاً في ذلك عذر (قوله ولو خفي الخ) فيه نظر بل يعقبه ذلك المولى أن المأدب على اعتقاده في انحراج ما مضى قبل التكاليف كان خفياً بل لم يضر انحراجاً كان يعتقد المولى الوجوب أو ما ضاعف انحراجاً كان يعتقد المولى عدم الوجوب بل أنه التكاليف انقطع ارتباطه باعتقاده المولى ونظر الاعتقاد نفسه مر ١٤ سم وبصرى عبارة عش قال لا يادى ولو اضرها المعتقد لو جوب بأثر وزم المحجور عليه ذلك الخ لو خفي أو لم يضره

حقاً انهم بعد ان بعدوا على الله وهو بما جعلوا فيهم سم على الخلق ذهاباً وعقاباً وهو اعطى كل واحد
 عقوبة الجحيم والويل الى من كان الصبي شافعياً والويل لحنفاً او بالعكس وقد قال الصمعي في الزوم
 وعصمه وبعثنا الصبي الى جرح وجوب الاخراج وعصمه بعقيدته التي لكن حينئذ لم اضي اعمالي حتى
 فلا ينسب الي الشافعي ان يخرج حقه الاثر كاعتابه (قوله فيناظر) وقد قيل فيناظر
 قواعد التقليد ان الشافعي مثلاً اخذ ما تركه كل كائن عند الشافعي في اى حنفية فقلدوا بأحنفية في تلك
 القواعد ومقتضى ذلك الخ فان كل الامر كذلك كما أشكل قوله ولو حنفاً لما جازعنا به بعد ذلك أنه كشافني
 في ذلك لمزموا كائن عند الشافعي فقلدوا بأحنفية سم (قوله فيها) أى في تلك الزكاة المخرجة من مال المولى
 عبارة المفسر (فائدة) أجاب السبكي عن سؤال صوره كنه يخرج الزكاة من أموال الأيتام من
 الدراهم المشوشة والغش فيما أكلهم بان الغش ان كان بمائل أجرة الضرب والقتل فسيأخيه
 ويوعل الناس على الاخراج منها اه (قوله ان ساوى) أى الغش (قوله لوسم) أى في أوائل ما يلزم زكاة
 القصد (قوله ما فيه) عبارة هناك سلوك الجحيم وعن الاول اى اخراج قتلوا الجنب ما كان
 يقتضونه من السبل المحتاج اليه فيقال غش اه وهو موافق لما نقله عن السبكي انما سأكت عن أجرة
 الضرب (قوله كفر كالوسم) أى بغش العتق لا ليس من أهله فيكفر بالاطعام أو بالسكوة لكن بقي النظر
 في أنه شرط وجوب التكفير مما يسار بما يغفل عن احتياج البقي العمر القابل على ما في المجموع
 وهو التعمد فهل يعتبر يسار بما زعم في نفقته الكاملة أو على نصفه وجوب النصف الثاني على ما ذهب
 انظر وظاهر اطلاقه الاول فليأخذ مع (قوله وجب) اى قول المتن وقيل في النهاية ما نقله الا قوله سأكت
 وقوله وقوله والاحتال الى المتن (قوله وتخصيص المصور (المسروق) أى اذ لم يزعجها منها به وغش وهذا
 لا يتعيل بخلاف (قوله لوسم) أى من الضال (قوله الما يلزم) عبارة الما يلزم من والغش في وجوبه ولاينة
 من بعدهم بل هو القاضى اه قال غش اى أو علم ولم يكن من غش في الحكم بعلمه كالمن لم يكن من جديده ولا منتم
 من الحكم بعلمه اه (قوله بان يكون به) اى بالجوردها يتوهم (قوله بينه) اى لا يتكسر في ابداء الشهادة
 (قوله أ) بعلم القاضى اى فى حالة يقضى فيها بعلمها يتوهم اى بان كان مجتهداً اى وسهل الاستخلاص
 بالنسبة للقاضى فان لم سهل بان فوق استخلاصه ما على مشقة أو غير مما يلزم من الاخراج الا بعد عوده

ولو أوجها الحمد للوجوب
أثم وزم المسوق لو حذفنا
فينا يظهر أوجهها إذا كل
يساغ يقضه هان ساقى
أقوى الضرب أعى المحتاج
اليوم التقاضى كقائه السبى
ومرمانيه (وكذا) تحب
عسى (من ملك بعضه
المرضاة ما في الاصم) إتمام
لكمومين ثم فكر كلوسر
(و) تحب (فما المقصود)
والسرور (والضال) ومنه
الوافع في بحسر والدفون
الشيء صله (والجوف)
العبر وسيله التامين (في
الطهر) لوجود التصاب
في الحول (و) يجب دفعها
أعلى الزكاة (حتى) يتكفر
من المال بأن يكون به
بينة أو يعلم القاضي

لديه عش **قوله** أو يقدر هو على خلاصه أى العصب ونحوه نها يتومغن **قوله** ولائلا أى كعصار
 وخيمة وهذا راجع لكل من الأفعال الثلاثة **قوله** ومن عليه الدين موسرا عطف على اسم يكون وخبره
 لكنه لا يظهره موقع هنا وله على نومه أنه قال كفسير من الشرع والدين بدل وسبب الدين ومع ذلك
 يغني عنه قوله ولائلا **قوله** أو يعود إليه فيه أمران الأول أنه لو عاد بعضه بنفي وجوب تركيته في الحلول
 كان دون نصب النصاب الباقي في الملبوس له وكذا يقال في الغائب الأجنبي إذا وصل إليه بعضه الثاني
 أنه لو خرج قبل التمكن والعود إليه سفوف له الرجوع مطلقا ولا مطلقا وعلى تفصيل التحليل فيه نظر ولعل
 الأقرب الأخير سم **قوله** ان كانت الماشية ساعة لعل صورته أن يباذل المالك الغائب في إسامتها ولا
 فالذي مر أنه إذا أساءه الغائب سارا كان فيها عش زاد العيبري أو بعضه قبل آخر الحلول بمن سريحيث
 لو تركت نفسه بلا كل يضرها وسوم الضالة بأن يقصد مالها إسامتها وتستمر ساعة وهي ضالة إلى
 آخر الحلول لأنه لا يشترط قصد الإسماع في كل مرة **قوله** العناني اه **قوله** ليس عنده من جنسه ما يعوض
 الخ مفهومه أنه إذا كان من جنسه ما ذكر تحجير كقاعدة الحلول الأول وهذا شامل للساعة فقتضيه أنها
 لو كانت غنما تحسبن أو ستمائة مثلا وجب كقاعدة الحلول الأول وهذا شامل للساعة فقتضيه أنها
 دخولها في ملكه وهو حين العقد إذا كان له خياره وحده أو له ما وثم البيع سم وعش أى وحسن
 انتقاض الخيار إذا كان للبائع وحده نهاية ومعنى **قوله** ومن ثم لزومه الإخراج حالا الخ أى كالمالك الحال
 على ما لم يقرعها يتومغن **قوله** يا هذا أى ههنا التصرف **قوله** بل ملحقا لا محله بل ملحقا لا محله
 كونه الخ **قوله** ولزوم الإخراج الخ أى وبأن لزوم الإخراج الخ **قوله** لا تقدر عليه أى على التصرف **قوله**
 وبشكل على ذلك أى على ما في المتن من وجوب كونه المشتري قبل قبضه **قوله** فمن البتة يعوض أى
 البائع **قوله** فلا يلزمه الخ البائع الخ **قوله** (الخارج كانه) أى الثمن **قوله** ما لم يستقر له ملكه على أى وبالأولى
 تفصيل التحليل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير **قوله** وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب بمفهومه
 أنه إذا كان عنده من جنسه ما ذكر تحجير كقاعدة الحلول الأول وهذا شامل للساعة فقتضيه أنها لو كانت
 تحسبن غنما أو ستمائة مثلا وجب كقاعدة الحلول وهذا شامل للساعة فقتضيه أنها لو كانت
 المصف وبأنه خاص لها مستوفى قاله نعتي على ضعفه راجعه وتأمله لكن يمكن تخصيصه بغير ذلك **قوله**
 إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه أى وهو حين العقد فبما إذا كان الخيار له وحده أو له ما وثم البيع
 فقد قال في الر وض وشرحتى الشرط الثالث كاتما أو أثنى الحلول **قوله** (فرع) * وإن باعها أى النصاب بشرط
 الخيار له وحده بان المالك في زمن الخيار للبائع أى بان كان الخيار له أو موقوف بان كان له ما وثم البيع
 ميم حاله ينقطع الحلول لعدم تحدد المالك وإن تم أى الحلول في مدة الخار في الأولى مطلقا أو في الثانية ففسخ
 العقد كانه أى البيع وإن كان الخيار للمشتري فإن فسخ استأنف البائع الحلول وإن أجاز فإن كان عليه وحده
 من العقد ذكره الأصل اه فقد أضاف هذا الكلام من ابتداء الحلول من العقد في حق المشتري إذا كان
 الخيار له وحده ولا يكون خيارا معناه أن ابتداء الحلول وفيها باب ذكره الأعراس فإن اشتري فخلوا وخرتها
 بشرط الخيار بقدا الصلاح في مدة فقال كانه على من الملك فيها وهو البائع أن كان الخيار له والمشتري أن كان
 اختياره وإن لم يبق للمالك أن مضى البيع في الأولى ففسخ في الثانية وهي أى كالموقوف فإن قلنا بالوقف
 لملكه كان كان الخيار لهما فمن غشته الملك وجبت إل كانه عليه اه وفيه نص يرجح بان وقف المالك في زمن
 خيارها لا يمنع الاعتداء على من يشاءه ويؤخذ من ذلك أنه لا يمنع انعقاد الحلول في الحلول حتى إذا تم العقد
 كان ابتداء حوله المشتري منه أى العقد فتمامه وهذا كله ظاهر وانما نهيت عليه لأمرين ومنهم من
 (يق) أنه نصاب أى في الحاشية في خيار الشرط له الواجب خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما قبل بغالب
 الأولى فيكون الملك موقوفا والثاني فيكون لذلك الاحد وأنه قال في شرح الر وض الظاهر الأول من نقل عن
 الزركشي إن الظاهر الثاني اه **قوله** فلا يلزمه ما راجع كانه ما لم يستقر ملكه عليه وبالأولى ما يقبضه

أو يقدر هو على خلاصه ولا
 حائل من عليه الدين موسرا
 به (أو يعود) إليه فقتضيه
 تركه لأحوال الماشية
 أن كانت الماشية ساعة
 ينقص النصاب بما يجب
 إخراجها فإذا كان نصابا
 فقط وليس عنده من جنسه
 ما يعوض قدر الواجب
 تحجير كقاعدة الحلول
 الأولى (أو) تحجير على المشتري
 في (المشتري قبل قبضه) إذا
 مضى حوله من حين دخوله
 في ملكه لكنه من قبضه
 يدفع الثمن ومن ثم لزومه
 الإخراج حالا بحيث لا يمنع
 من القبض وقبل فيه
 القرون في تحصيله
 لعدم ما التصرف فيه
 ويجعل بان هذا ليس هو
 ملحقا لا يجب بل كونه
 في ملكه ولزوم الإخراج
 شرطه القدرة عليه وهو
 موجوده وبشكل على
 ذلك قولهم لثمن الموقوف
 قبل قبض المشتري البيع
 حكم الإخراج فلا يلزمه الإخراج
 ز كانه ما لم يستقر ملكه
 عليه

لأن الثمن قبيل قبض المبيع غير مستقر وانما لم يمتدحوا من كثر أن أصل مال السليم بعد تمام حوله وإن لم يقبض السليم فيه لاستقرار ملكه عليه
 يقبض بمذلل أن تعدد السليم فيلزم أن يوجب انقضاء العقد وقد يفرق بأن المشتري يمتدح من الاستقرار كالتقرير لأن له حبث وفي
 الثمن الاستقلال بأخذ المبيع بخلاف (٢٣٤) البائع ليس متمكناً ذلك لأن قبض المبيع ليس إليه لتعلقه بفعل المشتري فلم

يكلفه فان قلت يمكنه أن يضعه بين يديه قلنا قد لا يجده وقد يخشى أن يفسد أو سارقه قبل تمكنه من قبضه فظننا أن المشتري من قبضه فظننا ما من شأنه وأيضاً فالنهي غير مقصود العين كإعلم مما يأتي في بحث الاستقلال فاستقرت فيه الاستقرار كالأجرة لتعام مشابقتها بخلاف المبيع فان عينه مقصودة فكيف يتمكن من قبضها و يأتي في اصداف المغنين ما يؤيد ذلك **المبيع** (وعقب في) الغائب ولا يجب دفعها في (الحال عين الغائب) إلا (أن قدر عليه) بأن سهل الوصول إليه ومضى زمن يمكنه الوصول إليه فيه لأنه تكلف في صدوقه ويجب الإخراج عنه في بلده فان كان سارقاً لم يجب الإخراج عنه حتى يصل إلى مكانه أو وكيله كما عتدها هنا فقولهما في قسم الصدقات أن كان بصادقة صرفاً إلى فقراء أقرب البلاد إليه يجوز على ما إذا كان المالك أو وكيله مسافراً معوقية قسوله في الحال وجوب إخراجها فوراً وهو ظاهر أن كان المالك يعمل لاستمق به وبأد المال أقرب البلاد إليه أو أنه لا إمام في النقل وما في غير ذلك فظهر أنه يلزمه الترتيل فوراً إن يخرجها ببلد المال ولا يتكفل على أخذ القاضى أو ألساها (قوله من المال لأنه يتمتع على القاضي إخراجاً كآلة الغائبين على ما يأتي وبه رد الفري قول الأذري أنه ياخذها (والا) بقدر عليه لتعدو السفر إليه المتعجوفه أو أقطع خبراً أو لئلا ينال سلامة

وإذا لم يقبضه وحاله لم يحول قبيل التميز وانظر إذا حال الحول قبل قبضه بعد قبض المبيع وقبضه وجوب الإخراج لاستقراره سم أي حدث لأحاط من قبض الثمن (قوله لأن الثمن إلخ) عبارة في الأعيان وتمام المبيع لم يقبض ذلك البائع على الثمن غير مستقر اه (قوله وأما المالك إلخ) أي المالك اليهودي وجوب سؤاله منشؤه قولهم لئلا يتبعض إلخ (قوله وإن لم يقبض إلخ) بيناه المفعول من الإقباض وثابت فاعله قوله المسلم فيه أو التفاعل منه والضمير المستتر للمسلم إليه أو المفعول من القبض والضمير للمسلم قوله وقد يفرق أي بين المبيع قبل قبضه والثمن قبل قبض المبيع (قوله كالتقرير) أي قوله لتسكنه من قبضه إلخ (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه إلخ) فدية بقوله قبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض يمكن في باب البيع ثم أيضاً فلتأمل سم (قوله لم يكلفه) أي لم يكلف البائع بأقباض المبيع (قوله يمكن أن يضعه إلخ) أي يمكن البائع أن يضع المبيع بين يدي المشتري (قوله فكيف يتمكن) أي يمكن المشتري (قوله من قبضه) أي عين المبيع (قوله الغائب إلخ) يعني عن هذا التكلف قول المصنف لا يقولوا فيكم مقصود (قوله لأنه) أي قوله كما عتدها في النهاية وما في (قوله ويجب الإخراج عنه) أي عن المال الغائب (قوله في بلده) أي ببلد المال أن استقر فيمنها به ومعنى (قوله فان كان) أي المال الغائب نهاية (قوله سارقاً) أي إلى مالكه كرشدي (قوله حتى يصل إلى مكانه إلخ) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السر وقت الإيجاب إن لم يكن به مستحق أو في بلد نفسه فيه نظر الأول وهو مقتضى قوله لا تخفى فالذي يظهر من كلامهم إلخ بل وقوله فقولهم إلخ سم عبارة عن أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته استحق محل الوجوب كما يأتي في قوله مر والأوجه أخذنا من انتهاء إلخ اه (قوله إن كان إلخ) أي المال (قوله محمول إلخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف سم عبارة البصري ومثل أن يكون محمولاً على ما ذكره الأذري سم عبارة البصري بغيره الأذري على ما نقله في النهاية اللهم إلخ اقتصر مر في شرحه على ما ذكره الأذري سم عبارة البصري بغيره الأذري على ما نقله في النهاية اللهم إلخ إن يكون شراعاً أو كما يماخذ كآلة في الحال انتهت وواضع أمراده إذا كان ممن ذكر ياخذها باجتماع أو تقليد جميع إذا عرفت ذلك تبين لك ما في قوله الشرح ولا يتكفل إلخ وقوله وبه رد الفري اه وذكر للفري عن الأذري غيراً في الشرح عبارة فان بعد بلد المال عن المالك ومنعنا نقل الزكاة وهو الرابع فلا بد من وصول المالك أو نائبه نعم إن كان هناك ساعاً أو كما يماخذ كآلة فدفعها إلى المحل لأنه نقل الزكاة عنه على ذلك الأذري اه وقوله دفعها إليه إلخ صريح في أن من ذكر في بلد المالك لابد أن يملكه الزكاة في النهاية قابل للعمل عليه (قوله ولا يقدّر) أي قوله وقضية كلام جمع في النهاية وكذا في المعنى الإقوله والذي يظهر إلى أن

وحال لم يحول قبل القبض وانظر إذا حال الحول قبل قبضه بعد قبض المبيع وتجب وجوب الإخراج لاستقراره (قوله لأن قبض المبيع ليس إليه إلخ) فدية بقوله قبض الثمن ليس إلى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض يمكن في باب البيع أيضاً فلتأمل (قوله ويجب الإخراج عنه في بلده فان كان إلخ) ويجب الإخراج في بلد المال أن استقر شرح مر (قوله حتى يصل إلى مكانه) وإذا وصل فهل يجب الإخراج في أقرب البلاد إلى محل السر وقت الإيجاب إن لم يكن به مستحق أو في بلد نفسه فيه نظر الأول وهو مقتضى قوله لا تخفى فالذي يظهر من كلامهم إلخ بل وقوله فقولهم إلخ (قوله محمول إلخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف (قوله وبه رد الفري قول الأذري أنه ياخذها) اقتصر

النقل وما في غير ذلك فظهر أنه يلزمه الترتيل فوراً إن يخرجها ببلد المال ولا يتكفل على أخذ القاضى أو ألساها (قوله من المال لأنه يتمتع على القاضي إخراجاً كآلة الغائبين على ما يأتي وبه رد الفري قول الأذري أنه ياخذها (والا) بقدر عليه لتعدو السفر إليه المتعجوفه أو أقطع خبراً أو لئلا ينال سلامة

(فكمغصوب) فلان عاذله الخراج الماضى والا فلا الذى يظهر من كلامهم ان العبرة (٣٣٥) فسوفى نحو الغائب بمقتضى محل

الوجوب لا التمكن (والله

ان كان معشرا أو

ماشية) لا لاختاره كان

أقرضه أو عين شاة أو أسلم

اليه نيا ومضى عليه حول

قبل قبضه (أو) (غير

لازم كل كلمة فلازم كلمة)

فانه لان غلبتها في المعسر

الزهر في ملكه ولم يوجد في

الماشية السوم ولا رم فيها

في المنة خلافا: فعدان

العلة فيها التقديري

حاصلة ولان الجائر يقدر

من هو عليه على امقاطه

مضى شاة وقضه كلامهم في

مواضع أن لا يلزم

حكمه حكم اللزوم وخرج

بمال كلمة امالة المكاتب

سرده الخوم فقبضه فلازمه

لازم (أو عرضا) القصارة

(أو نقدا فكذا في القديم)

لا تصب قبضه لا غير ملك

(وفي الجديان كان سلبا)

ابتداء وانتهاه (وتعذر

أخذ الاصار وغيره) كطل

أو غيبة أو وجود ولا يبيته

(فكمغصوب) فلا يصيب

الخراج الا ان قبضه ما

تعلقه به وهو المنة

فبأن حتى يتعلق به بحق

المستحق فلا يصح الإبراء

من قدره هامة (وان تبسر)

بان كان على قدر ماله

بأذن أو لواجد به بينة أو

يلعب القاضى (ووجب

تعيين في الحال) وان لم

يقضه لانه قادر على قبضه

فوق كسبه وقضه كلام

الوجوب لا التمكن (والله

ان كان معشرا أو

ماشية) لا لاختاره كان

أقرضه أو عين شاة أو أسلم

اليه نيا ومضى عليه حول

قبل قبضه (أو) (غير

لازم كل كلمة فلازم كلمة)

(قوله فان عادله) عبارة النهاية والغنى ذاتية ما لم يعلم القدرة في الموضع اه (قوله فانه) أى

المغصوب برشيدى (قوله بمقتضى محل الوجوب) أى ان كان به مستحق ومنه كل الشبهة: والغنى فانه مثلا

التي بها المال وعلمه فلا يفتقر الدفع اليهم بعد وصول المال اليه فكمعشرا أو عين شاة أو أسلم

لموضع المال وقته الوجب أو دفعه إلى فاض يرى جازا النقل وهذا أقرب دولا فكمستحقين فترى محل اليه

عش قول المتن (والدين الخ) (تنبيه) حديث وجبت كذا الدين فهل العبرة بحقه ببلد المالك أو بلد الدين

لان محل المال لانه في ذمته فانه ينظر ويقتله الثاني سم وفيه نظر عبارة الجعري قال سم وهل يعتبر بالدين أو

الدين المتجه الثاني شرأبت مر اعتمد في باب قسم المصدقات أن العبرة بالمدين وأنه لا بد من صير في

باده من صرفه في أى بلد أو دمه ملا ذلك مان التعلق بالذمة ليس بحسب وساختى يكون له محل معتبر نادل

شوبرى اه (قوله كأن أقرضه أو عين شاة الخ) أو خصة أو سقم ثم غر أو ر (قوله الزهر) هو بدو الصلاح

وهو يغنى الزاى وسكون الهاء مخففتو رضه ما مع تشديد الواو عش (قوله ولان الجائر الخ) عبارة الغنى وأما

دين الكسبة فلازم للعدا مقاطعة شاة يؤخذ من ذلك أنه لو كان له دلى المكاتبين أى من المعلقة

لازم كفاية وأنه لو أحوال المكاتب سده بالتم على شخص أن الز كاتجب على السيد هو كذلك لانه يسقط

تعيين في الأولى دون الثانية اه (قوله لا يلزم) وحكمه الخ معناه أى كفى المبيع في عدة الجائر لغير

البائع عش (قوله فقبضه فلازم) أى ولا يقطع عن ذمته الحال عليه بيمين المكاتب بقبضه فلازم

كان للسيد على مكاتبه من ماله لا ويجز نفسه سقط كآفتى به شخصه الجاهل لى شرح مر اه سم تقدم

عن الغنى ما وافقه قال عش قوله مر ويجز نفسه سقط أى ولازم كفاية قبل تعجرا الكاتب وان قبضه منه

لنسقطه بيمين نفسه فكان كسبه المكاتب اه (قوله لانه غير ملكه) أى حقيقة فاشبهين المكاتب معنى

(قوله ولا يبيته) أى ولا نحو هاتما بى غنى من ماله ودين القاضى عش (قوله فلا يصيب الخ) ولو

كان معقرا في الباطن وجبت كذا دون الخراج فطاعه في الشاء لم يفتى (قوله به بينة أو وعلمه

الخ) أى وسهل الاستخلاص جافان لم يسهل بان توقف استخلاصه على مقتضى أو غرم دالم يجب الخراج

الأ مدعوه ليه عش (قوله أو يعلم القاضى) أى قلنا يقضى بعلمه معنى (قوله وقضه كلام جمع الخ)

اعنده مر اه سم (قوله ان من القدرة الخ) أى يجب الخراج حالا عش (قوله مالى تبسر له الظفر

الخ) هذا ظاهر اذا تبسر الظفر بقدره من جسمه مالى لم تبسر الظفر الا بغير جسده فلا يصح الوجوب في الحال

اذ هو غير متمكن من حقه في الحال لانه لا يملك ما يخذله متنوع عليه الاتقاع به والتمرف فيه بغير ماله

قدر حقه من ماله فلا يصل الى حقه الا بعد البيع مر اه سم (قوله وهو متجه) وفاقا لانه يتوخل فاللغنى قول

المتن (أو مؤجلا) عبارة الرض وشرحه لا بان كان مؤجلا ولو على ملى باذله أو على ملى معسر أو غائب أو

مما طل أو جاحدولا بى يتولى بى ما القاضى فعدا القدرة على القبض بلزمه إخراجها كالمال ونحوه اه فضه

نصر عه لانه لا يتوقف على نفس القبض بل كفى القدرة وهو شامل لصورة المؤجل وعبارة الجملة وشرحها

والحال بلدينه المؤجل وان لم يقبضه اذا كان المدين ماليا ولا مانع سوى الاجل انتهت اه سم وبأن فى النهاية

مر في شرحه لى ما ذكره الأزدى (قوله والذى يظهر من كلامهم الخ) اعنده مر (تنبيه) حديث

وجبت كذا الدين فهل العبرة بمقتضى بلد المالك أو بلد الدين لانه في ذمته فانه ينظر ويقتله الثاني

(قوله فقبضه فلازم) أى ولا يسقط عن ذمة الحال عليه بيمين المكاتب بقبضه فلازم

على مكاتبين معاملة ويجز نفسه سقط كآفتى به شخصه الشاه لى شرح مر (قوله وان لم يقبضه

كذا مر (قوله وقضه كلام جمع الخ) اعنده مر (قوله مالى تبسر له الظفر) بقدره الخ هذا ظاهر اذا

تبسر الظفر بقدره من جسمه مالى لم تبسر الظفر الا بغير جسده فلا يصح الوجوب في الحال اذ هو غير متمكن

من حقه في الحال لانه لا يملك ما يخذله متنوع عليه الاتقاع به والتمرف فيه بغير ماله فلا يقدر حقه من ماله

فلا يصل الى حقه الا بعد البيع مر (قوله فى المتأ مؤجلا) عبارة الرض وشرحه لا بان كان مؤجلا ولو

جمع ان من القدرة مالى تبسر له الظفر بقدره من غير ضرر وهو متجه وان قيل ان التبادر من كلامهم خلافه (أو مؤجلا)

ولا يمنع الدين الذي في ذمته من بيده نصاب أكثر من جلا أو ثلاثة تعالى أو لا دى (وجوبها) (٣٢٧) عليه (في أظهر الأقوال) لا خلاف

شرط الدافع أن يقضى بذلك من دينه فلا يجوز ولا يصح فضاؤها اهـ وهو أن طلب الدين الزكاة ليس بقدر قول المتى (ولا يمنع الدين) أى وإن استغرق النصاب شيئا من (قوله الذى) الى قوله وإنما عقره في النهاية يؤكد في المعنى الأقوله ولما تكامل الى فلا اعتراض وقوله ولا ترد الى لانه (قوله الله تعالى) (ولا دى) من جنس المال ألم لا لا وجب لحاق دين الضمان بالاذن بياق الدين فيها فهو معنى قال عى انما قد مر بالاذن لقوله لا لا وجب فانه حيث لا اذن لا يجوز عى اذ اذنا فالدائن الذى ضمنه على غيره محكم حكمه من المال الدين قطعاه (قوله غير ما يبدى) أى من المال الزكوى نهاية (قوله والثاني يمنع) أى كى يمنع وجوب الخى نهاية (قوله مطلقا) أى فى المال الباطن والمال الظاهر (قوله ومعه) أى من النقد وقال الخى ومن الباطن الركا (قوله ولما تكامل الخ) أى بحث أده الزكاة كرى وذلك جواب عما قد يقال فى ذلك كروها هنا (قوله على ما يشملها الخ) أى كذا القطر قل سم كيف يشملها هذا مع قولهم فسه زكاة المال الباطن اهـ أقول أشار الشارع الى ذمعه بقوله ولو بطريق القياس (قوله وهو الخ) أى بما يشملها وقال الكرى أى التكلم اهـ (قوله ذكرها) أى فى تفسير المال الباطن ثم لانها منتم لانها كرى (قوله فلا اعتراض عليه) أى على المصنف (قوله دون الظاهر الخ) حال من قول المصنف فى المال الباطن (قوله ولا ترد ذمته) أى العادة (قوله لانه الخ) على ما يفهم قوله دون الظاهر أى منع فى المال الظاهر لانه الخ (قوله بخلاف الباطن) أى انما ينمو بالتصرف فيه والله من عنين من ذلك ويجوز الى مرفه فى فضائه نها يتوهمنى (قوله وأضوه) أى كضاء التفسير ذمته (قوله والأخلاق) ولو فى القاضى ما له غير ما تم فلا زكاة عليه قطعا والملك ولو تأخر القبول فى الوصية حتى حال الحول بعد الموت يلزم أحدان كأنه لم يوجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه نهاية وأسنى أى ملك كل من الوارث والموصى له أما الوارث فلا احتمال قبول الموصى له وأما الموصى له فلا احتمال لعدم قوله عى (قوله فلا زكاة قطعا الخ) عبارة شرح الرضى أى والمعنى فلا زكاة عليه لعدم ملكه ولا على المال لضعف ملكه وكونه من أحق به وهو ظاهر فبما إذا أخذوه بعد الحول فلو تر كونه فنيق أن يلزم مال كالتبني استقرار ملكه اهـ وأسنى فى التبني ما يتبع هذا الاخير سم وأما النهاية الى شرح الرضى بخاصة والاوجه عدم الفرق بين أخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك أى المال للحي سم عى بخلاف البعض المتأخرين اهـ (قوله وقسده الخ) أى عدم زوم كذا فى المال المقتسط المذكور (قوله وهو مخ) اعني بذلك مر اه سم (قوله مقتضى ذكر) أى قوله هذا اذ لم يعين القاضى الخ (أنه لا زكاة وان لم يأخذوه) تقدم عن (قوله ولما تكاملوا على ما يشملها وهو الخ) كيف يشملها هذا مع قولهم فسه زكاة المال الباطن (قوله دون الظاهر وهو الخ) والا لا جملها من الضمان بالاذن بياق الدين شرح مر (قوله فلا زكاة قطعا) عبارة شرح الرضى فلا زكاة عليه لعدم ملكهم ولا على المال لضعف ملكه وكونه من أحق به وهو ظاهر فبما إذا أخذوه بعد الحول فلو تر كونه فنيق أن يلزم مال كالتبني استقرار ملكه اهـ وسبب فى التنبى ما يتبع هذا الاخير سم قال فى شرح الرضى ثم عدم لزومها عليه قال السبكي ناهى ان كان من جنس دينهم والا كعدم ملكهم من أخذهم بلابع أو تعوض الخ اهـ أى فأن لم يكن من جنس دينهم وجبت الزكاة لأصحاب الأضواح العند النكح (قوله وقده السبكي الخ) اعني بذلك مر (قوله تنبيه مقتضى ما ذكره ان لا زكاة وان لم يأخذوه الخ) والأوجه فى شرح مر عدم الفرق بين أخذهم له بعد الحول وتركهم ذلك ولو تأخر القبول فى الوصية حتى حال الحول بعد الموت يلزم أحدان كأنه لم يوجها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له بعدم استقرار ملكه وأما زكاة ما شترى اذا تم الحول فى زمن الخيار واجبة العقد لان موضع البيع على الزم ومعلم الصيغة جديفة من ابتداء الملك بخلاف ما شترى روض (قوله وينافى ما يأتى فى الإجرائه الخ) أقول وينافى ما تقدم فى الحاشية

(٤٣) ب (شروافى وابن قاسم) - ثالث (والاستوى بما إذا كان ما عينه لكل من جنس دينه لا كفى يمكنه غير جنس من غير بيع أو تعويض وهو مخ) وان اعترضه الاخرى (تنبيه) مقتضى ما ذكره أنه لا زكاة وان لم يأخذوه وينافى ما يأتى فى الإجرائه بغير

الاستقرار بتبين الوجوب
وقد يفرق بان المانع ثم
عدم الاستقرار المتعنى
للضعف وقد بان زواله
والمانع هنا تعلق جهته به
المتعنى للضعف فاضاوعدهم
أخذهم له بعد الحول
لا يرتفع ذلك التعلق من
أسفه وانما يرتفع استمراره
فالضعف موجود الى آخر
الحول أشد أو أضعف
فتأمله (ولو اجتمع ذكره)
أوج وكثرة أو ندر (ودن
آدى في تركه) وضافت
عنه (قدمت الزكاة أو
غيرها بما ذكرنا سبق
تعلق غيرها عليها الغير
الصحيح فسدن الله أحسن
بالضاه ولا تها تصرف
للا دى ففما حق آدى مع
حق الله تعالى ثم لغيره
والدين يستويان لانهما وان
كانت حقه الله تعالى فيها معنى
الاجرة (وفي قول الدين) لان
حق الآدى مبهى على
الضاهية وكما يقدم القود
على قتل نحو الزورديان
حدود الله سبحانه على الدوم
ما أمكن والذكره فيها حق
آدى أيضا كاتقرر (وفى
قوله يستويان) فيوزع
المال عليها لان حق الله
تعالى بصرف اللا دى فهو
المتعنى به ولو اجتمعت الزكاة
ونحو كفارة قدمت الزكاة
اها تعلق بالعين بان يقى
النصاب والايات تلف بعد
الوجوب والتمكين استوت
ممن غيرها

النهاية اعتمادا وعن الاسى والمغنى اعتمادا - لانه (قوله لم) أى فى الاجرة (قوله وقد بان زواله) عليه منع
ظاهر لانه بقلم السنة الاولى متلافى مثال الاجرة الا لم يتبين أن العشر من التى هى أحوه تلك السنة كانت
قبل التهام مستقر حتى يقال انه بان زواله بل العشر من المذكور موصوفة بعد التهام بكونها قبل التهام
كانت غير مستقرة غاية الامر أن هذا الوصف قطع بالتمام لانه بالتمام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزان
ما ذكر في مسئلة الجرم من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن أن يفرق بان المال هنا يصدد أخذ الغرامه
والاجرة ليست بصدد الرجوع للمستأجر بل بصدد الاستقرار سم (قوله أوج) الى قول المتن والغنية
في انهاء الاقوله والركن الثاني الى المتن وكذا فى المغنى الاقوله لانهما وان كانت الى المتن (قوله أو صلح) أى
أو جزاء الصديقتها يتومض قول المتن (ودن آدى) أى ولو كان الدين لمجبر عليه عش (قوله قدمت
الزكاة الخ) أى ولو زكاة فطر على الدين نهايتومض وتقدم فى الشرع وفاة الشيخ الاسلام بخلافه (قوله وان
سبق تعلق غيرها الخ) أى وان تعلق الدين بالدين قبل الموت كالموت نهايتومض (قوله فيها معنى الاجرة)
عبارة التهام بالغلب فيها معنى الاجرة اه (قوله مبهى على المضايقة) أى لاجتماعها وانتفاؤها يتومض
(قوله ورد بان الخ) نسر مشوش (قوله على الدوم) أى الدفع كردى (قوله والركن الثاني الخ) انظر الخ
الذى ذكر معناها سم وقد يقال الغالب ليس موجود حتى آدى أيضا كعدم التمتع والجنانية (قوله كما
تقرر) أى تخافى قوله ولا نها تصرف الخ (قوله ونحو الكفارة) أى من خوف الله تعالى (قوله بان
يقى النصاب) أى كاه أو بعض نهايتومض (قوله فيوزع عليها) أى عند الامكان بما تعلق عش
أما الم يمكن التوزيع كان كان ما يخص الخ فليس لا يفتى في قوله بصرف الممكن منها فلو كان عليه
زكاة وجوب واحد أجبر رضى بما يخص الخ صرف كماله كالأموال واجتمعت الزكاة مع غيرها من حقوق
الله تعالى كالنذر أو كفارة وجزاء الم يدفع وزع الحاصل بينهما لى التفرقة بينهما الامكان التفرقة
دائما بخلاف الخ واجتمعت الخ كاتمع الخ اجتماع الخ مع بقية الحقوق فيوزع الواجبات أمكن على
الخ وغيره ولا صرف لغير الخ ثم ما يخص الصكفارة عند التوزيع اذا كانت اعتقادا لم يف ما يخصه بقرينة
هل يشترط به بعضها وان قل ويعتق أولان اصفاء البعض لا يعتبره بقرينة نظر والظاهر الشافى وبما نقل
الى الصور فيخرج عن كل يوم هذا اه وقوله ولا صرف لغير الخ انظر لوزاد عن الغرضى هل صرف
الرائد الى الورى وتوهمه التصرف فيه أو يؤخر لاحتمال أن يوجد من رضى به أو كبر الحال (قوله
قدمت الزكاة الخ) أى على دين الآدى ولو اجتمعت الزكاة وكما تقدم عش (قوله فتقدم) أى الزكاة ولو لم يكن نصابا
ان أمكن كما جعل به فيما واجتمعت الزكاة كما تقدم عش (قوله فتقدم) أى الزكاة ولو لم يكن نصابا
ففسد التصديقه أو بشى منه أو وجهه صدقة أو أضعف قبل وجوب الزكاة فلاز كانه في نفسه وان كان ذلك

فما اذا كان اختيار المتباعد من فسخ العقد لانه يلزم البائع الزكاة قد يقال ان الوجوب هنا أولى بالحكم
على الغلس لما هنا أيضا اللهم الآن يفرق بان تساقط البائع أى من غير له تسكن من اتمامه لا يوجد
المتعنى منه بمجرد الفسخ لفظا ودفع لا عس فيه بخلاف الغلس واستقرت بقوله بمجرد الفسخ الخ كما يقال
الغلس متى يمكن من اتمامه كدوم دفع الغرامه بنحو الاقتراض وتوفيقه لا تذلل غاية العسر بل الغالب يعذره
فلينأمل (قوله وقد بان زواله) عليه منع ظاهر لانه تمام السنة الاولى متلافى مثال الاجرة الا لم يتبين أن
العشر من التى هى أحوه تلك السنة كانت قبل التهام مستقرة حتى يقال انه بان زواله بل العشر من المذكورة
موصوفة بعد التهام بكونها قبل التهام كانت غير مستقرة غاية الامر أن هذا الوصف قطع بالتمام لانه
بالتمام تبين انتفاؤه قبله فهو على وزان ما ذكر في مسئلة الجرم من ارتفاع الاستمرار دون الاصل ويمكن أن
يفرق بان المال هنا يصدد أخذ الغرامه والاجرة ليست بصدد الرجوع للمستأجر بل بصدد الاستقرار
ينظر بان المال هنا يصدد أخذ الغرامه والاجرة ليست بصدد الرجوع للمستأجر بل بصدد الاستقرار
(قوله قدمت الزكاة) أى على الدين وان تعلق بالعين قبل الموت كالموت نهايتومض (قوله وانما
فيها حق آدى أيضا) انظر الخ الذى ذكر معناها (قوله بان يقى النصاب) أى أو بعضه مر (قوله

فيوزع عليهم ما عرض به كذا في ما ع ذلك على حي ضاق له فان لم يحضر عليه قدمت الزكاة من مال الاقدم حتى الا الذي هو مال متعلق هي
بالعين لا تقدم مطلقا (والغنية قبل الضيقة) وبعد الحيازة واغتصا الحرب (ان اختار (٢٣٩) الفاقون)

الجيش أو بعضه كان عزل
الامام لثلاثة منهم طائفة
من الغنيمة (عليكم اوصى
بعده) أي أي التملك
(حول والجمع صنف كوي
ولم تصب كل شخص نصيبا
أولم يجمع في موضع
ثبوت الخطة) بان توجد
ثمر وطه السابقة وكون
نوع النصاب ودون الجيش
(وجسدها كاتها) كسائر
الاموال (والا) توجد هذه
كلها بان يتجاوز ثمنها
أو لم يخص حول أو وصى
وهي أصناف أو صنفين
زكوي أو زكوي ويبلغ
نصابا أو لغنا الجيش (والا)
زكاة في القسم المذكور
ضعف في الأولى بدليل أنه
يسقط بالاراض وهم
الحول في الثانية وعدم علم
كل منهم بما نصبه وهم
يصف في الثالث وتظهر
كلهم فيها أنه لا فرق بين
أن يعلم كل زيادة نصبه
على نصاب وأن لا ليس
يبعد وانما ضعفه الأخرى
لأنه لا يعلم مقدار ما يستقر
له وعدم المال التي كوي في
الرابعة وعدم بلوغها
في الخامسة وعدم ثبوت
الخطة في السادسة لانها
لا تثبت مع أهل الجيش إذ
لا كاتبه لانه لغير معين
(ولو أصدقها نصاب مائة
معينا) أو بعضه وجدت

في الغنية أو لم يجمع لم يمنع ذلك الزكاة فيه لبقاء ملكه ثم يتوقف على حاله عيش وان كان ذلك في الغنية أي
أوله في الغنية ثم عين ما يدينه عنه اه (قوله مطلقا) أي جرحه فلا عيش ورشدي (قوله وبعد
الحيازة وانقضاء الحرب) كذا في النهاية والتمني (قوله أي اختار) أي قوله نعم في النهاية لا قوله توجد
الي يكون وكذا في المغني الا قوله وظاهر كلامهم في عدم المال قول المتن (والجمع صنف كوي الخ) أي
مشتبه كانت أو غير هاتيناه ومغني (قوله بان توجد ثمر وطه السابقة) قد يقال الشرط السابقة لانها
هي في خطة التجار ولا في خطة الشيوخ كلنا فاللائق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخطة لبيان بلوغ
الجموع نصبا بغير الجيش ثم رأيت قال الاسنوي في شرح ذلك كلاما فيه اشارة توفيقا قلنا سم وبشير
الى ما قاله أيضا ان قصاص المغني والتي على المعروف في تصوير الشرط كسائر (قوله وكون الخ) عطف على
توجد (قوله والا توجد هذا الخ) أي وان اتفق شرط من هذه الشروط الستة مغني (قوله وهو أصناف)
أي لو زكوي بان يبلغ كل نصبا ما سألناه به باب (قوله لعدم المال) أي على المعتد من اشتراط اختيار
الملك (قوله أو ضعفه) أي على الضعيف القائل بانها تملك بغير الحيازة فهو موزع على القرنين
محرمي (قوله الأولى) أن يقدم على قوله في الأولى كذا في النهاية والمغني (قوله وعدم الحول) عطف على عدم المال
(قوله وعدم علم كل منهم بما نصبه) وكما نصبه أي فيكون المال غير معين بالنسبة إلى أي صنف فرض وهو
مستقط لأن كاتسائر أن شرطه أن يكون المال معناه على جاحي وقوله ما بالنسبة إلى يندفع قول
البصري قد يقال هذه الالة محقة فحالة التمسك والصنف وعظم الجيش وكثر المال مع أن ظاهر كلامهم عدم
الفرق في التمسك الة ان ظهور الفرق بين جهل العدد وجعل الصنف (قوله اذ لا زكاة فيه) أي في نفس
(قوله أو بعضا) عطف على نصبا الخ والغيره قول المتن (لهما كاته) ولو مال بالتالي أضافت
ولم تقدر على خلاصه فكما غصب قاله الترتي نهاية ومغني (قوله واذا اقتصدت سومه) أي واذا ثبتت
أو استثبت من يسومها عيش (قوله لا يملك الخ) فاذا قلنا ما قبل الدخول بها وبعد الحول وجع
في نصف الجميع شالعا ان أخذ الساعي الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئا فان طاله الساعي بعد
الرجوع وأخذ منها أو كان قد أخذها من قبل الرجوع في قبضتها رجوع أيضا نصف قيمتها فخرج وان طلقها
قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولم كلامهما نصف شالعة عند تمام حوله ان دامت الخطة والا
فلاز كاتفي واحد منهما لعدم تمام النصاب باق ومغني قال عيش قوله مر رجوع أي على الزوجة
ومثل ذلك يجري فيما لو طلع في المبيع على عيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس له ردده فخر اذا خرجها من
غير المبيع فان قبله المشتري وأخذ الساعي الزكاة منه رجوع شيئا أخذ على المشتري لو جوبها عليه قبل الرد
ورضا البائع به جزو رد مع تفرق بين الضيق ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه وتعمل
النازع في قوله مر عند تمام حوله أي الذي يتقدم الطلاق وقوله مر فلاز كاتفي واحد منهما أي
ما لم يكن عند أحدهما ما يكمل به النصاب اه عيش وقوله فان قبله المشتري صوابه البائع (قوله ما تاجر
الساعة) أي كالشقة سم (قوله من كلامه السابق) وهو قول المصنف والدين ان كان ما شال الخ كروي

فيوزع عليها أي عند الامكان مر (قوله بان توجد ثمر وطه السابقة) قد يقال الشرط السابقة لانها
هي في خطة التجار ولا في خطة الشيوخ كلنا فاللائق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخطة لبيان بلوغ
الجموع نصبا بغير الجيش ثم رأيت قال الاسنوي في شرح ذلك ثمر ان الجيش لا زكاة فيه فلاز الخطة معهم
قال وأما أن يتلججوا في الغنيمة حيث ثبتت الخطة حتى لا يؤثر بلوغها بالجيش اه وفيما توافر قولا قلنا
تمامه (قوله وليس بعيد) كذا مر (قوله ما تاجر الساعة) أي كالشقة (قوله لبيان الخ) ان كان كاتسه

خطة معينة (لهما كاته اذا) قصدت سومه (تحويل من الاصدق) وان لم يقع وطه ولا قبض لانها ملكه بالاعتد ملكا بالماغير الساعة
فلا فرق فيه بين العين وغيره نعم العشر الساعة كاتسائر كلامه السابق فاذا أصدقها بغيره أو زكاهمنا فان وقع الزهوق في ملكه لم يمتثل كاته

وأما السائغة التي في السنة فلاز كادها لا تنفعه السوم كما ذكر السائغة ابتضاع لبيان اشتراط تعديها لاني الجوهرين غسرة السائغة
وكلاصداق في ذلك الخلق والصلح عن دم قال ابن الرقعة بخلاف ذلك ما لا لعلها أي بعد فراغ العمل لاسم أنها لا تعيب في دينها (ولو أكرى
دارا) ملك منعتها (أربع سنين: ٣٤٠) بشاين دينار) معينة أو في السنة (وقبضها) لم يستقر ملكه الأعلى كل جزء مضى ما يقابلها

من الزين وذو كرك القرض
هنا لتصور الاستقرار
بعده بمعنى ما يقابلها لكن
علم عامر أنا القدرة على
أخذ الدين كقبضه فيجوز
ذلك هنا وحيد (فلا يظهر
أنه لا يلزمه أن يخرج
زكاة ما استقر) دون ما لم
يستقر لضعف ملكه
لعمريه للقسوط بالانهدام
أو نحوه وفارقت الصداق
بأنها ما احتجب في مقابلته
النافع وهو لا ينسب أن
يكون في مقابلته الاستقرار
الموت قبل الوطوع وتطوره
بجوهر طلاق قبلة لانتاشا
بصرف الزوج العبد ذلك
بحد وليس تقاضا لملكها
من الأصل كما يأتي فيه وإذا
لم يلزمه أن يخرج الزكاة
ما استقر وقد تساوت أجرة
السنين وأراد الأخرج من
غيره المقبوض وبقيت
بملكه في تمام المدة (فخرج
صندوق السنة الأولى زكاة
عشرين) وهي نصف دينار
لأنها التي استقر عليها
ملكه الآن (ولتعام السنة
الثانية كعشرين) وهي
الزكاة كلها (سنة) وهي
نصف دينار (وعشرين).
وهي التي استقرت الآن
(سنتين) وهي دينار
(وإتمام الثالثة زكاة
أربعين) وهي الزكاة كلها (سنة) وهي دينار (وعشرين لثلاث سنين) وهي التي استقر عليها ملكه الآن (وهي دينار
ونصف) وإتمام الرابعة كعشرين (وهي الزكاة كلها (سنة) وهي دينار ونصف (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لأربع) وهي دينار
إبداً فمما تفتد في قدره المستقر في بعضها لا ينقص في بعضها ولو أضاف: ذي من عين المقبوض فلا تعيب في كل عشرين

(قوله) وأما السائغة (الخ) عبارة النهائية والمعنى يخرج بها عين ما في السنة فلاز كالأن السوم لا يثبت في السنة كما
مختلف اصداف النقدين تحببها الزكاة وان كانا في السنة اه (قوله كاسر) أي في شرح والدين ان كان
ما شاع كركدي (قوله قد ذكر السائغة (الخ) متفرع على قوله ما عاير السائغة (الخ) (قوله لبيان (الخ) ان
كل صلة ابتضاع فواضع أو دلته فقد يقال للاحقة لبيان مع قوله معناه ثم ما المنع أنه احتراز عن المعلوف وان
علم محاسب سم وقد يقال المخرج لبيان أنهم موصوف المعين (قوله لا تنسب في الوجوب) عطف على
بيان الخ (قوله وكلاصداق) التي المنزلة في النهاية والمعنى (قوله لا تعيب في دينها) أي وما لا لعلها
قبل فراغ العمل هو دين جائز قول المتن (ولو أكرى دارا) أربع سنين (الخ) أي كل سنة بعشرين ديناراً نهاية
ومعنى (قوله معينة) التي قوله ثم التفرقة في النهاية وانما في الاقوله لكن علم التي قول المتن (وقبضها) أي
من الكثرة نهاية يقول المتن (فلا يظهر أنه لا يلزمه (الخ) قال في شرح الرض فرع قال في المجموع ولو لم يثبت
البار في اثنا المدة انفسخت الأجرة فيما بقي فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة
كاسر قال الماوردي والاحتجاب فلو كان أخرجه كل جميع الإجراء قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجهما عند
استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق لزمن في ملكه فلم يكن له الرجوع على غيره اه وأقول لعل فاعل الاسترجاع
في قوله عند استرجاع الخ المستأجر وعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له ان يدفع للمستأجر حصة
ما بعد الانهدام من الأجرة ناقصة فالزكاة التي أخرجهما من تلك الحصة سم وملكها عن شرح الرض
ذكره النهائية والمعنى في ذيل القول الثاني لا في المتن وقال عرش قوله مر لم يرجع بما أخرجه أي
بناء على هذا القول ثم رأيت سم على عرج نقل عبارة شرح الرض ثم قال وأقول لعل فاعل الاسترجاع في
قوله عند استرجاع الخ المستأجر وعل المراد الخ وهو بخلاف ظاهر قوله الشارح مر لم يرجع بما أخرجه
من الخ اه (قوله اضغف ملكه (الخ) أي وان حصل وطع الجارية المجبرة أجرة فلا تحل لا يتوقف
على ارتفاع الضغف من كل وجه نهاية ومعنى (قوله وفارقت) أي الأجرة (قوله وهو لا ينسب (الخ)
عبارة النهائية والمعنى بخلاف الصداق فانها ملكه بالعقد كما لا بد من أنه لا يسقط بوجوبه ما قبل الوطوع
وان لم تسلم النافع للزوج وتطوره الخ اه (قوله بخوطول الخ) أي كالفسخ (قوله وبقيت الخ) في
عطفه على قوله وأراد الخ تأمل (قوله إنما اذا تفاوت الخ) عبارة النهائية ويجعل ذلك إذا أدى إلى ما من غير
الأجرة مجازاً فان أدى الزكاة من غيرها ككل مستفاد كرهناه ناقصة ما أخرجهما قبلها وما اذا تساووت
الأجرة فان اختلف فكل منها حصه لان الأجر اذا انفسخت توزع الأجرة السمتة على أحوال المثل في المدين
الماضية والسقيلة اه وعبارة المعنى فان قيل أنه السنة الثانية تستقر ملكه على ربع الثمانين الذي هو
حصته في ملكه مستان وأعمال يخرج عن زكاة السنة الأولى عفاً لنقصها لعدم استقراره اذ لا تكون
قدما المستوفى منه نصف دينار تقسط حصته ذلك وهكذا في السنة الثانية والثالثة عفاً لاجب بأنه أخرجه
الزكاة من غير الأجرة فان قيل إذا أدى الزكاة من غير هاتين أو لحواله في ربع الثمانين بأكمله من حين
أداه الزكاة فلاز أول السنة لانه على ملكهم الى حين الاداء أوجب بأنه على الأجر قبل حلول كل حول
ابتضاع فراضع أو عله فقد يقال للاحقة لبيان مع معناه ثم ما المنع أنه احتراز عن المعلوف وان علم سابق
(قوله في المتن وقبضها) قال لا ينوي قوله وقبضها لانها لم تقبض فان كانت في السنة فعلى خلاف
في الدين وان كانت معينة فكل بيع قبل القبض ولا بيع القبض من بقاءه معاملة الخ والمدة والاصح
الجواب اه وقوله فكل بيع قبل القبض أي وقد تقدم في قوله والمشتري قبل قبضه الخ وانظر لم يشهد ما ليس

قلم
وهي التي استقر عليها ملكه الآن (وهي دينار
ونصف) وإتمام الرابعة كعشرين (وهي الزكاة كلها (سنة) وهي دينار ونصف (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لأربع) وهي دينار
إبداً فمما تفتد في قدره المستقر في بعضها لا ينقص في بعضها ولو أضاف: ذي من عين المقبوض فلا تعيب في كل عشرين

الأسنة الأولى فقط ثم التفرعين الخارجين من العين والغير مشكلة بقول المجموع عن الشافعي والاحتجاج في طريقه وحطاطه في خروج دألي من
زعم أنه بالخارج من الغير ، يبين عدم تعلق الزكاة بالعين الخارج من الغير لان تعلق الواجب بالعين ، زال ثم جمع وكان هذا هو
محلها كون القمولى لما تعلق قول البغوي ولو كانت آخر الأربع من عشرين ديناراً لزمه (٣٤١) لسلك حول نصف ديناراً أخرج

من غيرها قال وأعرض عليه
بأنه ينبغي أن يكون متفرعاً
على النصف أنها متعلقة
بالصفة فعلى تعلقها بالعين
ينبغي أن لا يجب في السنة
الثانية وأن أخرج من غيرها
لاستحقاق المستحقين جزءاً
منها اهـ ووافق قول
البغوي قول ابن الرينة
وغيره على قوله لو لم يزل
أر بعينه غنماً آخر الأول فزاد
لزم سنة الجمل الأول فقط
أن لم يخرج من غيرها ولا
وجبت السنة الثانية فلا
خلاف اهـ ونظر بعض
المأثورين لما صرح بالمجموع
فقال هنا الفرق بين إخراجيه
من العين والغير لان
الخارج من الغير لا ينع
تعلق الزكاة بالعين وإنما
ينسب إليه أن المال كدابة
زواله اهـ والجواب الذي
يجمع به كلام البغوي
وابن الرينة وغيرهم
الخلاف فهو أخذ الشراح
منه على المتن على ما تقرره
من غير ما هو كلام
المجموع المنقول عن
الشافعي والأصحاب أنه
ينبغي حمل الأول وما وافقه
على ما إذا أخرج من غيرها
مما يشترطه أم من غيرها
من جنس الآخر وذلك لان
كل من هذين متعلق

فغيره الحلول والمستحقين حتى في المال اهـ (قوله الأسنة الأولى) أي وأما غير ما هو الواجب أقل من
عشرين سم (قوله فلا يجب) أي نصف الدينار (قوله الخارج الخ) مقول القول (قوله بل المالح)
أي ذلك المالك عن قدر الزكاة (زال) أي بتمام الحلول (ثم رجع) أي بالخارج من غير النصاب (قوله)
وكان هذا) أي قول المجموع (قوله عشرين) كذا بالواد وله اسم كل مؤخر سم (قوله قول البغوي
الخ) أي الجنبى على القول الثاني الآتى (قوله قال) أي القمولى (قوله عليه) أي على قول البغوي
(قوله أن لا يجب) أي نصف الدينار (قوله لاستحقاق المستحقين جزءاً منها) أي فبتأثير استدعاء الحلول الثاني
الى الخارج فلا يصح أنه يخرج للسنة الثانية التي تدخل بتمام الأول ما ذكر سم (قوله ونظر الخ) يخفف
العين و (قوله لم يخرج) صلت (قوله فقال هنا) أي في مسألة المترو (قوله لا فرق الخ) أي كون
واجب غير السنة الأولى أقل من عشرين (قوله ونفهم الخ) عطف على كلام البغوي الخ (قوله الخلاف
فيه) أي في وجود الفرق بين الخارجين (قوله وأخذ الشراح الخ) ما ذكر يؤخذ من أصل الرضا وتصري
(قوله منه) أي من كلام البغوي الخ (قوله هل ما تقرر) أي قيل قول المتن فخرج الخ (قوله وكلام المجموع
الخ) عطف على كلام البغوي الخ (قوله هل نعين الخ) نعت قوله والجواب الخ (قوله حمل الأول) أي قول
البغوي وما وافقه أي قول ابن الرينة وغيره (قوله هل ما إذا الخ) متعلق بالخروج على هذا النهاية والمخفى
الأنهما سكتا قوله بشرطه كما تقدم (قوله وذلك) أي نعين ما ذكر (قوله المقضى الخ) أي آخر الحلول
لأنه وقت الوجوب (قوله وأما الثاني فلا هنا إذا كان الخ) قد رد عليه من مسألة المتأخرين إخراج وجوب
ما يستقر من الآخر ببعضها ولذا انقصر النهاية والمخفى على الأول (قوله فلا يتعلق) أي الجواب (قوله)
فلا ينقص) أي المجموع (قوله لا تكون قسمة) بإضافة محقق من الزكاة والفرق كذا كما استدل الزائد
على قسط الحلول الأول من الأثر أي كان غير كذا ربيعاً (قوله لم يجزئ) أي تجزئ كذا في المتن
الزائد وهو الربع الثاني (قوله لان الحلول لم يتعد الخ) أي لانه لم يستقر ملك المؤخر عليه وقد قال ان
الاستقرار كاصحوا بشرط الرزم والخارج دون أصل الوجوب والالتزام إخراج كذا ربيعاً الثاني مثلاً
لستين (قوله كعشرين الخ) مثلاً للدون أي كالأربعين زكاة عشرين وقسط الحلول الأول خمسة
قبل القبض دون الأول قبل القبض معهما أشبه به لانهما من المنافع قال في شرح الرضا فرغ قال في المجموع
لأنهم ذمت البارقي أثناء المدقة فنفخت الأجرة فمابق فقط وبيث استقر ملكه على قسط الماضي والمستحق
في الزكاة كغيره قال الماوردي والاحتجاج فلو كان أخرجه كذا جميع الأجرة قبل الانتهاء لم يرجع عما أخرجه
منها عند استرجاع قسط مابق لان ذلك حق لزمن ملكه فلو كان له الرجوع به على غيره اهـ وأقول لعل
فاعل الاسترجاع في قوله عند استرجاع الخ المستأجر ولعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له أن
يدفع المستأجر حصصاً بعد الان بتمام من الأجرة أنقصت الزكاة التي أخرجهما من تلك الحصص (قوله)
الأسنة الأولى) أي وأما غير ما هو الواجب وكذا أقل من عشرين (قوله لو كانت آخر الأربع من عشرين
عشرين) كذا بالواد وله اسم كل مؤخر اهـ (قوله لا يستحقان المستحقين جزءاً منها) أي فبتأثير استدعاء
الحلول الثاني الى الخارج فلا يصح أنه يخرج للسنة الثانية التي تدخل بتمام الأول ما ذكر (قوله نعين
حمل الأول وما وافقه على ما إذا أخرج من غيرها محلاً) أي أولى على المتن على هذا فنظر من وجوه الأول أن
تقسيمه بالتام في قوله فخرج عند تمام السنة الأولى الخ نافي التخييل اللهم الآن يعمل التام على
مشافهة التام والثاني أنه إن أراد أنه يعمل من كل سنة ما يجب إخراجاً عند تحمله قبل دخوله أي في ما عدا

الواجب بالعين أما الأول فظاهر لسبق ملكهم للمحل على آخر الحلول المتخفى المتعلق بالعين وأما الثاني فلا هنا إذا كان في ملكه ما هو من جنس
الآخر فلا يتعلق بالآخر وحده بل بجميع المال الزائد على نصاب فلا ينقص بالمتعلق عن النصاب وإنما كانت بشرطه لقول الجواهر والحامد
عن والباري ولو غفل في الحلول الأولى كذا تكون قسمة لم يجز لان الحلول لم يستقر في الزائد أو جعل كذا تكون قسمة الأول كعشرين وقسط خمسة

وعشرون كردى ايمان كانت الاجرة فمثال المتين مائة (قوله فان كان بعد مضي أر بعدة أشخاص الخ) يتناول معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزعاً على أجزاء الحلول بل كل جزء منها المتماثل بتمام جميع الحلول فمضى أر بعدة أشخاص الحلول لاوجب أر بعدة أشخاص الزكاة ولا شيئاً منها سم (قوله لان من لا يعلم الخ) انظر من أين لم يرد العلم في خروج دون القسط قبل مضي الاربع أشخاص سم وبعبارة الكردى بعضي يحتمل انفساخ الاية قبل تمام الحلول فيسقط ما عدا القسط ماضى من الحلول وقسط ماضى دون النصاب لا يقال فلو كان قسط الحلول الاول عشر من كل مثالي المتين لا يجوز التحجيل لذلك لا ينافى لما اراد بالتحجيل في مثال المتين الاخراج قبل تمام الحلول فقوله بشرط ما اشار الى هذا الواقع تقسيم المتين بالتمام اه أى فالتم في محمول على مشاركة التمام (قوله لا يجوز ثم الخ) قد يفرد بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتمل زوال الملك كقائم بغيره فهو بين من لا يعلم ذلك كما في استدلاله ولو منع احتمال الزوال منع في الملك المستقر أيضاً لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التحجيل مطافاً لثبوت السمع وقوله لثبوت الاحتمال مع الاستقرار محل تأمل (قوله ومن ثم جاز الخ) تقدم عن النهاية والمغنى جوابه (قوله لو كانت) أى الاجرة (قوله) وصر الفرق الخ) أى في شرحه فلا يظهر أنه لا يلزم الخ

فصل في اداء الزكاة (قوله واعترض الخ) الى قول المتن وكذا في النهاية الاقوله ولا نظر الى ومع عدم الخ وقوله أو مضى الى المتين (قوله واعترض الخ) عبارة المغنى كان الاول ان يترجمه بباب وكذا الفصل الذى بعده فانهم ما عدا ذلك في التتبع فلا يحسن التعبير بالفصل ولهذا عقد في الزكاة لهذا الفصل والذى بعده ثلاثة أبواب بابا في اداء الزكاة وبأبى في تحجيلها وبأبى تأخيرها وبأبى علم ذلك عدم ما لجواب الشارح لا يعارض

الاولى لزوم التحجيل بعامسين والاصح امتناعه أو بعدد دولها اقضى أنه يخرج قبل تمام الثانية مثلاً زكاة عشر من استين مع أنه ملكا للفقراء من العشر من الثانية التي قاله في كتابه الاستين مقدراً كونه حائضاً بنقص العشر في السنة الثانية فكيف يخرج زكاة عشر من استين ودعوى أنهم لا يمكن لكل كون الاعد الاستقرار فلا يمكن كون شي من عشر من السنة الثانية الاعد تمامها لا تصح لان الاستقرار شرط للزوم الاخراج دون أصل الوجوب وان أراد أن يحل زكاة الثمانين لموافق كذا ماله لانه فرع قوله فيخرج عند تمام السنة الاولى الخ على ما قبله لبيان الاخراج الواجب لاجل ما سطر وفي الاول لم تستقر زكاة الثمانين اللهم الآن يقال المراد بهذا التفرع بين مقدار ما يجب اخراجه في الحلة وفي بعض الاحوال لا يبين كيفية الاختراج بالفعل فليست أم والثالث أن تصو والمسئلة بالتحجيل قد ينافى ما نقله عن الجواهر وانما قدم عن والذي اراد بان لا ينافى اذا جعل في العام الاول فهو عند التحجيل لا يعلم ان ملكه نصاب لا احتمال انفساخ الاجرة قبل تمام

الحلول فيسقط ما عدا قسط ماضى من الحلول وهو أبقى قسط ماضى دون النصاب لان قسط تمام الحلول نصاب فقط فيسقط ما عدا نصاب قطعاً ومن لا يعلم ان ملكه نصاب لا يجوز التحجيل فليست أم (قوله) مجزأ لا يقال أو غير محيل غاية الامر أنه انما يجب ابتداء السنة الثانية وما بعد ما من حين الاخراج لان من الوجوب لما قبلها لا يتناول هذا لا ينافى مع كون المدة أربع سنين فقط اذا يلزم أن يكون الثاني بعد الاخراج عن الثالثة دون سنة فتأمل وقد يقال كونه دون سنة لا ينافى في الحكم اذا غلب الامر أن يتناول الحلول الرابع من مدة الاجرة وذلك لا ينافى الوجوب (قوله فان كان بعد مضي أر بعدة أشخاص الحلول الخ) يتناول معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزعاً على أجزاء الحلول بل كل جزء منها المتماثل بتمام جميع الحلول فمضى أر بعدة أشخاص الحلول لاوجب أر بعدة أشخاص الزكاة ولا شيئاً منها وقوله لان من لا يعلم الخ قد يفرد بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتمل زوال الملك كقائم بغيره فهو بين من لا يعلم ذلك كما في استدلاله ولو منع احتمال الزوال منع في الملك المستقر لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التحجيل مطافاً لثبوت السمع وقوله لان من لا يعلم الخ (قوله) انظر من أين لم يرد العلم في خروج دون القسط قبل مضي الاربع أشخاص اه (فصل) في اداء الزكاة

وعشرون فان كان بعد مضي أر بعدة أشخاص الحلول جاز أو قبله لم يجوز لان من لا يعلم ان ملكه نصاب لا يجوز ثم في غير زكاة التجارة التحجيل من أخرج خمسة دراهم عن دراهم منه يجعل غيرها فبانت نصيباً فانها لا تجزئ لعدم جزمه بالنسبة اه وسأبقى قبل الصوم فيها اذا كانت أجرة السنين الأربعة ما قايماً بغيره احتضاره هنا (و) القول (الثاني يصر بتمام) السنة (الاولى زكاة الثمانين) لانه ملكها ملكاً تاماً ومن ثم جاز وطؤها لو كانت أمة ولا أثر لاحتمال سقوطها كالصدق وصر الفرق بينهما (فصل) في اداء الزكاة واعترض فيه بأنه دخل في الباب

الآن يكون هناك اعتراض آخر يردم الحق بكيفية قوله فصم الخ ولم يقل فسن الخ **(قوله ومرد)** أي في أول الباب **(قوله فصم الخ)** قد يقال أي باعث على دعوى ادخاله فليكن ترجمته فسمه وليس كل صل داخل في ضمن بابي فلتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي أشار إليه صريحا بأنه يمكن أن يجب أيضا بناءا لما تقدم من اشتغال الكتاب على فصول مستدرجة فيسدون أبوابه وإن تقدمت محلها اه وقد يقال أن الباحث لتلك الله ويماقر ومن أنه إذا اجتمع الكتاب والباب والفصل فالاول بمنزلة الجنس والثاني بمنزلة النوع والثالث بمنزلة الفصل **(قوله إذا ادعاء الخ)** توجه للمناسبة **(قوله أي أداؤها)** دفعه بما يقال أن كاسر عين لها مال المال المخرج عن دين أو مال والاعيان لا يتعلق بحاكم ثم المراد بالادعاء دفع إلى كمال الاداء بالعنى المعطى عليه لأن الكافة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاءه عترو وجه عس **(قوله أي أداؤها)** إلى القول المتروك في المغنى **(قوله فان أسر)** أي الاداء بعد التمكن **(قوله لا تتظار فر يسأل الخ)** أي ولم يكن هناك من يتضرر بالجوع والعري والافتقار من التأخير لم يتلقا أن دفع ضرره فرض لا يجوز تركه لغرضه شرح بافضل ومنه **(قوله من تفرقة بنفسه)** أي بأن كل الاداء الحاضر جاز أو المال ما يطول بمحض المستحقين فلو تخلفوا بهم سم **(قوله أو تفرقة الامام)** أي بأن كل المال حاضر أو ما يطول بالخلو أو ما عاين وغاب الامام أولا بطلها فلو تخلفوا به أو حضوره أو حضور الساعي مادام رجوه **(قوله أو التروى الخ)** أي التمس في أمره وينبغي أن صور في المسئلة أنه ثبت استحقاقه ظاهر أو تردد فيها فمن استحقاقه والاقتضى الضمان حينئذ نظر لعدمه إذا لا يجوز له الدفع الا إذا عجز باستحقاقه طلب عس وياقن سم بما وافقه **(قوله ولم يشند ضرر الحاضر بن)** يعني رجوعه لجميع ما ذكر سم زاد عس وبصرف الفقر في دعواهم أي شعبة التضرر بنحو الجوع عاين بدلته ينبغي كذبهم اه **(قوله ولكنه ضمنه الخ)** شامل لمسئلة التلويح به أن يقال إن حال الدفع مع الشك كالدفق في ادعى فقرا أو مسكنه فان قوله مقبول فلو خرجت تلف ضمن وان لم يميز الدفع مع الشك فمن عبارة شرح العاقل الامام ولو تردد في استحقاقه فله التأخير أو تفرقة أو أنه في المجموع غيره وكان المراد تردد لا يمنع الدفع اليهم والواجب التأخير أو اعطاهم غيرهم كخلو ظاهر اه وفي العاقل لا مدعى تلف ماله المهود أو وجوده على الابينة اه أي لا يعطيه الابينة ينبغي أن التأخير لقائمة البينة اذ لم يوجد غيره فمضمن سم قول المتن **(محضو المال)** أي وان عسر الوصول اليه نهاية أي

ومرد بأنه مناسبه فصم ادخله فيه اذا ادعاء مترتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعد **(يجب أن كانه)** أي أداؤها **(على الفور)** بعد الحول لحاجة المستحقين اليها اذا تمكن والا كان التكليف بالمحال فان أسر أم ضمن أن تلف كإياي ثم أنشأ ولا تتظار قرب أجزا أو أحوار أو أصل أو طلب الا فضل من تفرقة بنفسه أو تفرقة الامام أو لتروى عند الشك في استحقاق الحاضر ولم يشند ضرر الحاضر بن لم يأثم لكنه يضمنه أن تلف ومن ان القطرية يجب بغيره وتتوسع إلى آخر يوم العبد وذلك أي التمكن **(محضو المال)**

(قوله ومرد) الخ يمكن أن يجب أيضا بحمل ما في قوله وما يجب فسم على ما يشهد الاصلان في الكوبة كالمقصود بان والمحمودات والدون ونه: سل الا زمان والاحوال التي يجب فيها منهم أصل الجواب أو وجوب الاداء فيسدرج الفصل الاول في الباب لأن بيان وجوب الاداء فور ابشر به بيان لزمن وجوب الاداء فهو يمكن أن يجب أيضا بخلاف هذا من الفصلين في كليات الكافة كالأول التي قبلها اذ لا مانع من اشتغال الكتاب على فصول مستدرجة فيسدون أبوابه وإن تقدمت محلها فسم **(قوله أو)** لطلب الافضل من تفرقة بنفسه فان قلت معنى التأخير لطلب تفرقة بنفسه اذ كان أفضل فان تفرقة بنفسه لا تحتاج لتأخير قلت معناه أن عكس الدفع إلى الامام أو تأنيده محضو ولكن يكون الافضل تفرقة بنفسه لكون المال باطنا والامام جازا لم يحضر المستحقون فلو تخلفوا بهم لا يقال هذا الجواب بمنزلة لان الكلام على تقدير ما تمكن المستلزم لحضوره الا صانفا لا يقول بكفي في التمكن حضور الامام أو تأنيده كالمسألة قال في شرح الرضا ثم ان لم يطاه الامام فلما لم تأخير هلمادام رجوعه إلى الساعي ونقله في شرح العاقل بن الرضا وغيره ما ذكر اعتراض الزركشي كالدفق عليه بما عاين تأخيرها أيضا وجوب الاداء فوراً ثم قال فليصل أن التعمد ما مر عن الرضا ولو كان الدفع إلى الامام فعلى البراءة يتنا كإياي كان ذلك عذرا في التأخير لانه أولى بذلك من بعض اعتذار ذكره وهو مع جواز التأخير ضمن ما تليق بسده كإيها ما يأت **(قوله ولم يشند ضرر الحاضر بن)** يعني رجوعه لجميع ما ذكر **(قوله لكنه)** يضمنه شامل لمسئلة التلويح به أن يقال لتأخير الدفع مع الشك كالدفق في ادعى فقرا أو مسكنه فان قوله

نسخ نحو التهمة المعسر
والمدن كالمجرى لظاهر
لقد بره على الإخراج من
محل آخر لا يمتنع مع
عدم الاشتغال بهم ديني
أو ديني ككل وحاصل
بعض مدة بعد الحول يتيسر
فيها الوصول لغائب
(والإصناف) أو أنها بهم
كالساي أو بعضهم فهو
ممكن بالنسبة لمصلحة
لواقتضيتها (وله) أي
للمالك الرشيد أو ولي غيره
(أن يؤدي بنفسه زكاة
المال المتراكم) وليس للامام
أن يعلمها لاجتماع على ما في
المجموع ثم يلزمه إذا علم
أو ظن أن المال لا يركب
أن يقول ما يأتي (وكذا
الظاهر) ويرى ما جاء أنفا
(على الجلب) وانتصر القديم
الموجب لادائها لنفسه
لأنه لا يقتضيه اشتغالها
فرف بنفسه مع وجوده
بحسب بظاهرها من ضمن
أموالهم صدقة ويجب
بانها لوجوب تقديرها
بظاهرها معارضه وعدم
الفهم له ونفرضه
لعدم استقرار الشريعة
وقد زاد ذلك كله هذا أن
يطلب من الظاهر والواجب
الدفع له اتفاقا ولو جاز أن
صل أنه يصرفها في غير
مصارفها (وله) إذا حال
التفرقة بنفسه (التوكيل)
فما للرشد وكذا نحو كافر
ومعبر وسفهاء عينه
المدفوع له

لأنواع البلد مثلا أو ضياع أو نحو عش (قوله مع نحو التصفية الخ) أي كفاف الثمار نهاية
ومعنى (قوله ديني) أي كصلا متغير (قوله أو بعض مد الخ) عطف على يجوز المال قول المتن (والإصناف)
ظاهرة وإن لم يطلبوا عش (قوله ونائبهم الخ) أي ولو في الأموال الباطنة لاستحقاقه الإصطاف من غير
فاصل ولا يكتفي حضور المسحقين وحدهم حيث وجب الصرف إلى الامام بان طلبها من الأموال الظاهرة
كبابي لا يحصل التمكن بذلك نهاية قال عش قوله هر ولو في الأموال الباطنة أي فدهم وجوب دفعها
للامام في الأموال الباطنة لا يمنع من كون المال كمنع دفعها حيث وجد الامام مع عدم المسحقين
اه عبارة الرشيد أي فحق واحد من الامام والساعي مقتضى الوجوب القوي وإن قلنا أنه أن
يفرضها بنفسه اه (قوله كالساي) أي والامام معني ونهاية (قوله حتى لو تلفت الخ) عبارة النهاية
والغنى حتى لو تلف المال ضمن حصصهم اه أي الحاضرين عش قوله المتن (وله أن يؤدي بنفسه الخ) أي ويكفي
في التمكن حضور ثلاثة من كل نصف وجد عش قوله المتن (وه أن يؤدي بنفسه الخ) أي ويكفي
طلبها للامام نهاية ومعنى (قوله أو ولي غيره) أي من الصبي والمجنون والسفيه وكان الأولى الواو بدل أو
(قوله وليس للامام أن يطلبها الخ) أي فها كجهو ظاهر سم (قوله على الخ) عبارة النهاية والمغنى كما
(قوله ثم يلزمه الخ) ومثل الامام في ذلك إذا تمكن في الامم بالدفع لا في الطلب عش (قوله ما يأتي أي
أنفا شرح والصرف إلى الامام (قوله ويرى ما جاء الخ) وهو أن المال الباطن النقود عرض التجارة
والركن زكاة الفطر والمال الظاهر الماشي والزروع والثمار والمعادن (قوله لادائها بنفسه) أي أداه
الزكاة إلى الامام أو نائبه في المال الظاهر (قوله لأنه لا يقصد) أي المال الظاهر (قوله بظاهرها الخ) متعلق
بقوله وانتصر الخ (قوله بان الوجوب) أي وجوب الاداء للامام (قوله بظاهرها) أي بظاهرها عند الخ والجار
متعلق بالخذ (قوله لعرض الخ) خبران (قوله عدم النعم) أي العلم بالزمن في أوائل الاسلام له أي
لاداء الزكاة (قوله ونفرضهم الخ) عطف على عدم الخ (قوله هذا) أي قول المتن وتجب في النهاية الاقوله قاله
الغفال وقوله قاله لا تدعى إلى دفعها كذا في المغنى الاقوله ومثله إلى المتن (قوله هذا) أي الخلاف المذكور
(قوله والواجب الدفع له) ظاهره وان حضر المسحقون وطلبوها سم وتقدم عن النهاية التصريح بذلك
(قوله أنفا قاله) أي بذلك لاعتدوا بقائلهم ان امتنعوا من تسليم ذلك وان قالوا نسلمها المسحقين لا تسلمها
عليه بخلاف ذلك المال الباطن إذا نظره فيها كمن نهاية ومعنى أي فلا يجب دفعها للامام وان طلبها بل
لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يرى المال بالدفع كما تقدمه قول المصنف أنه يؤدي الخ عش (قوله
ولو جازها) أي لنفاذ حكمه وعدم انزاله بالجور ونائبه معني (قوله إذا حال الخ) أي في المال نهاية
ومعنى (قوله فيها) أي تفرقة الزكاة وأدائها (قوله وكذا نحو كافر الخ) عبارة النهاية والمغنى ومثل
المدفوعا كل الوكيل كافر أو رقيقا أو سفها أو صبيعا غير أنهم يشترط في الكافر والصبي تعين المدفوع
إليه اه قال عش قضيت أنه لا يشترط التعيين في السفهاء ولا في الرقيق والقاس أي أنها كالسبي المعين
اه (قوله ما عينه الخ) أي لن ذكر ويشكل هذا على ما يأتي في الشرح وفي الحاشيتين شيخنا الشافعي

الرمي أنه لو روي مع الآخر فاخذها مني أو كافر ودفعها للمسحق أو اخذها المسحق آخر الألام يجعل هذا على غير المصنوع وذلك على مذهب غيره قوله ابن عسبة المدفوع عليه هل يدفع بحضرته سم عبارة ع ش وبشرط للمرأة العلة قولها المسحق اه والظاهر ولو بانها من ذكر (قوله أفضل) أي من التوكيل معنى ونهاية (قوله الصرفة الخ) أي بنفسه أو وكيلها بنوعه (قوله وان قال اخذها الخ) أي ه الامام سم ونهاية أي وسواصرها بعد ذلك استحقها وتاقت في بدو مصرفها مصرف آخر ولو حراما ع ش (قوله ويلزمه الخ) ومثل الامام الأحادي بال دفع لا الطلب ع ش (قوله ان يقول له الخ) عند تنسيق ذلك بما يتوذلك بحضور المال وطلب الأصناف أو شدة احتياجهم ع ش (قوله كلهم الخ) أي الأصحاب (قوله أن وهه الخ) أي يكافئ الامام أحد الأمرين من الأدلة بنفسه أو تساهلها إلى الامام حالا (قوله ومثله) أي الزكاة (في ذلك) أي في لزوم ملازمة الامام (قوله أو تفسيره كذلك) أي فورية وأو بمعنى الواو وتو الامن (ان الصرفة إلى الامام الخ) سواء في ذلك كذا الظاهر والباطن ع ش قول المتن (أفضل) أي من تقر به بنفسه أو وكيله المسحقين ولو اجتمع الامام والساعي فدفع إلى الامام أو إلى كفاؤه المأدود (قوله أي بمعنى) (قوله بنفسه) أي أو نائبه نهاية (قوله قد يعطى غير مستحق) أي فلا يعزى ع ش (قوله في الزكاة) عبارة النهاية والمعنى والمراد بالعدل العدل في الزكاة وان كان سائر الأخرى كلهم سر أو أدان أو غيره اه . ذاهذا فلا يتكفى منه بوجه التفرقة لأننا هو يقوم على ذلك نذوقه روى وكفاؤه كذلك (والظاهر ان الصرفة إلى الامام أفضل) لأنه اعرف بالمسحقين وأقرب على الفرق والاعتناء بوقته مبرر يقتضي اختلاف من يفر بنفسه لأنه قد يعطى غير مستحق (الا أن يكون جائرا في الزكاة الأفضل أن يفرق بنفسه مطلقا لكن في المجموع نذب دفع زكاة الظاهر إليه ولو جائرا

وأفهم قوله أن صرفه بنفسه أفضل (د) له (الصرف إلى الامام) أو الساعي لأنه نائب المسحقين فبما دفعه إلى الساعي أو إلى غيره لا يدفع له وان قال أي الامام أخذها منك وأشقتها في النفس في لأنه لا ينزل به قالة التقاليد ويلزمه إذا ظن من انسان عدم احتياجها ان يقول له أدها والأخذ دفعها لا فرق قاله انه إذا منكر قال الأخرى كلهم سر أو أدان أو غيره اه . ذاهذا فلا يتكفى منه بوجه التفرقة لأننا هو يقوم على ذلك نذوقه روى وكفاؤه كذلك (والظاهر ان الصرفة إلى الامام أفضل) لأنه اعرف بالمسحقين وأقرب على الفرق والاعتناء بوقته مبرر يقتضي اختلاف من يفر بنفسه لأنه قد يعطى غير مستحق (الا أن يكون جائرا في الزكاة الأفضل أن يفرق بنفسه مطلقا لكن في المجموع نذب دفع زكاة الظاهر إليه ولو جائرا

شخصا له هاب الرمي من أنه لو روي عند الآخر كفي أخذ المسحق اه يبقى أخذ المسحق من نحو الصبي والكافر وان لم يعنه المدفوع إليه (قوله ان يعنه الخ) هل يدفع بحضرته (قوله وأفهم قوله الخ) لا يقال يدفع هذا قوله والصرف إلى الامام مع أنه أفضل كالمسح به عقب لانه لا يدفعه قوله المذكور بل هو يعطى ذلك أيضا الا ان مصرفه عقبه قرينة على عدم ادائها فيهم منه بل وعلى ارضائها فيهم هذا فتأمل (قوله وان قال الخ) هذا الضمير للامام بديل الكلام بعد (قوله في المتن والظاهر ان الصرفة إلى الامام أفضل) قال السنوسي يجعل هذا الخلاف في الأموال الباطنة والظاهر تدفعها إلى الامام أفضل . ل قطعنا وتيسر على الخلاف المذكور ولفظ الكتاب يوافق الطريقة في جرحه اه وجنبت عنك توجيه المناهج ما ودعاه بمناجاة الشارع عن المجموع من نذب دفع زكاة الظاهر للشارع بحسب قوله والظاهر ان الصرفة للامام أفضل على ما يشمل زكاة الباطنة والظاهر ان لا يتقدم ذكر الخلاف ماله من على الطريقة المبرجحة وأما لانه أراد حكاية الخلاف في المجموع لا في الجميع وعلى هذا الشكل مفهوم قوله الآن يكون جائرا لان فيه تفصيلا هو أفضل البع بنفسه ولا يبعد ان وكيله تنسقب في ذلك ثم أتى السنوسي قال (فرع) * لافرق في ان تقره بنفسه أو دفعه إلى الامام أفضل من التوكيل ولو اجتمع الامام والساعي فالامام أو قاله المأدود اه (قوله لكن في المجموع نذب دفع زكاة الظاهر إليه ولو جائرا) هذا لا ينافي

في تعليق القاض وهو العقد اه قال ع ش قوله مر لم نعلم من الراجب أي بل يعطاه ولا يقال: بطلبه الزكاة انما لا تزل عن ولا به القبض اه (قوله وتجب النسبة في الزكاة) والاستيعاب فيها القاب كغيرها منها بنية ومغنى (قوله لم يخر) الى قول المتن ولا يكتفي في المغنى والحق اه وبغير المال في النهاية (قوله أو الصدقة المفروضة) أي أو فرض الصدقة كإقتضاء كالمال والوضو والمجموع ولا يضر بغيره لصدقة الفطر خلافا لما في الارشاد نهاية زاد سم يدل على إجزاء الصدقة المفروضة وههذه كالمجموع وجود ذلك الشمول (فرع) * شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية يخرج ثم عند الدفع أو قبله فهل هو كني نحو الصلاة فلا يجوز أو يفرق ويضم الاول لأن تذكر مطلقا * فرع آخر (مات المال بعد الوجوب أو بعده المستحقون المتصرفون أخذوا قدر الزكاة من المال لا من الزكاة لا من الارز) وسقطت النية في هذا الحالة مر اه (قوله كهذا زكاة) أي أو زكاة المال نهاية ومغنى (قوله ولعل هذا) أي التقيد بالغرض والوجوب (قوله كني) وقالوا نهاية والمغنى (قوله لا) أي أو غيرهما من الصلوات المحس قول المتن (ولا يكتفي فرض مالي) ونقل السبكي في شرحه أن ما يقتضى أنه يكتفي بنية فرض عليه ثم دونه أنه أي لم يوجب الشرع في المال من حيث هو اه ما قل من الجهر وجب معني فان ما عداها لم يعلق بالمال أي لم يوجب الشرع في المال من حيث هو اه كافي في الزكاة بل متعلقة بالنسبة فقط وان كان المال دخل في وجوبه كعين العرق مثلا بالنسبة لقادع اه بصري ولا يخفى أن وجهه المذكور لا يظهر بالنسبة لنزول ما له مثلا وقوله أي لم يوجب له الخس في النية المذكورة ما يشعر بذلك (قوله وبغيرهما) ما لم ارده (قوله قبل هذا) أي عدم كفاية ما ذكر (قوله انظروا الخ) اه لعدم العبرة بما ذكر (قوله وبغير المال) قال المغنى، أي أو في الصدقة فقط لم يخرج على المذهب قال في المجموع وبه قطع الجمهور والفرق بين المستثنين أن الصدقة انطقت على غير المال لقوله صلى الله عليه وسلم وكل تكبير صدقة وكل تحميدة صدقة انتهى وبتدو يعمل ما صنع الشارع ثم رأيت لغضال المحشى قال قوله وبغير المال قد غلب احتمال هذا مع الإشارة بهذا الى المخرج الذي هو مال فتأمل وهل يأتي قوله بغير المال مع التصور بصدقة مالي انتهى اه بصري (قوله المخرج) الى قوله وأخذ في النهاية والمغنى الا قوله أي عند المجلس الأول أي (قوله آخر) عبارة الاسنوي جاز وعينه لما شاعرت اه سم أي وظاهرهما لا تقع بدون تعيين أحدهما (قوله وان رد داخل) غاية (قوله جعلها من الباقي) فضته انما لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح العبد وهو الاشبه بظاهر النص كقوله الأذرى وهو ظاهر وان كان فضية كلام المجموع أنه لا يحتاج الى صرف انتهى اه سم على حج اه ع ش (قوله وان بان العين نالها) قال في الوض فان بان أي ماله الغائب نالها لم يقع أي المؤدى عن غيره ولم يسترد الا ان شرط الاسترداد قال في كلام المصنف لان في مفهومه تفصيلا (قوله أو الصدقة المفروضة) مثله فرض الصدقة أولا وبوجه الفرق بينهما خلافا لابن المقرئ واحتجنا به بشو لصدقة الفطر وردان ذلك لا يضر بدليل إجزاء الصدقة المفروضة وههذه كالمجموع وجود ذلك الشمول (فرع) * شك بعد دفع الزكاة هل وجدت نية يخرج ثم عند الدفع أو قبله فهل هو كني نحو الصلاة فلا يجوز أو يفرق ويضم الاول لأن تذكر مطلقا (فرع آخر) * مات المال بعد الوجوب أو بعده المستحقون المتصرفون أخذوا قدر الزكاة من المال لا من الزكاة لا من الارز) وسقطت النية في هذا الحالة مر (قوله وبغير المال كالتخصيص الخ) قد غلب احتمال هذا مع الإشارة بهذا الى المخرج الذي هو مال فتأمل (قوله أيضا وبغير المال) هل يأتي مع نص بصدقة مالي (قوله آخر) عبارة الاسنوي جاز وعينه لما شاعرت اه (قوله جعلها من الباقي) فضته انما لا تقع عن الباقي بلا جعل قال في شرح عب وهو الاشبه بظاهر النص كقوله الأذرى وهو ظاهر لكن فضته قول الجمهور ع وساق عبارته أنه لا يحتاج الى صرف ثم أبدا لول ثم فرق فاطم (قوله وان بان العين نالها) قال في الوض فان بان أي ماله الغائب نالها لم يقع أي المؤدى عن غيره ولم يسترد الا ان شرط الاسترداد قال في شرحه كان قال ههذه كالمغنى الغائب فان بان نالها استردته له وفضته أنه لا يكتفي في الاسترداد بغير علم المستحق بانه عن الغائب نعم درهم حاضر فوما تين غائبة درهم حاضر فوما تين غائبة

شرح به كان قال هذا ان كان ما في الغائب فان بان ما الاستدلال انتهى وقضية انه لا يكفي في الاستدلال مجرد علم
الماضي بانه عن الغائب مع بنية تعلقه ثم اتي في شرح العباب صرح بذلك ثم قال والفرق بين هذا وبين
المجمل حيث يكفي فيه قوله هذو كانه مجمله وان لم يشترط الاستدلال بخلاف ما هنا ان وصف التجمل يقتضي
انهم لم يحب بعضا القاض ومن نفس على الضمان والركن من الغائب متحقق في جواب ظاهر ان لم يدخل
القاض على عود الضمان انتهى اه سم (قوله أي عن المجلس) عبارة انها عن مجمله اه قال
الرشدي قوله مر وصفا بانها عن مجمله أي وهو سائر الیه أو في ربه والبلد الذي به انما لا أثر بالبلد الیه
أو كان بدفعه باللام والافعال الغائب لا تصح ان كانت مالا في مجمله كسر اه (قوله أي عن المجلس الخ) قال
في الروض والمراد الغائب في البلد أو منها ان يجوز ان النقل قال في شرحه كان يكون ماله يلد لا مستحق فيه
وباد المال كثر بالبلد الیه أو كان غيره مستقر بل سائر الی غیر مكانه ولا سلمته فتبرع وأخرج الزكاة
عنه أو كان مستقرا ببلد لا موضع ماله كمال آخر هو بيه أو وسقينة بالبلد أو بغيره فان موضع
تقرى في المالك واحد قال في المجموع وانتهى بظاهر قوله أو كان غير مستقر أي وأخرج الزكاة عنه الأجزاء
وان لم يكن ببلده أثر بالبلد الیه بل لا تصور معرفته أثر بالبلد الیه أو لام فرض أنه لا يعرف
مكانه وعله اغتر ذلك العذر وعدم تبصر معرفة الأثر بالیه وخطر التأخير وعليه فلو ثبت ان له ليس
أثر بالبلد الیه سهل يستمر الأجزاء أو بين خلافة في نظر وقضية ان اطلاق الاول فليراجع سم
(قوله الان يجوز ان النقل) أي أو دفعها الى نحو الامم كجو ظاهر بصري وتقدم وباني في الشرح
ان اذن الامم له في النقل = الدفع اليه (قوله لو أدى عن مال ورثه الخ) أي قوله هذو كانه ما
ان كان ورث قد تمت ببنوعه نهاية ومعنى (قوله لم يجزئ الخ) وبنوعه في عدم الأجزاء
ماله تردد كان قال هذو كانه ما ان كان موز في قد تمت والافعين مالى الحاضر وجه عدم الصفة به
التردد بين ما يجب وما لا يجب عش (قوله وأخذ منه بعضهم ان من شل الخ) هل محل ذلك اذا شل في أصل
الزوم أو في الامم مع تحقق الوجوب أو مطلقا أو واجبا أو خلاف ما اذا تحقق الوجوب وشل في الأجزاء
فلا يضر هذا اذا مضى في كلام البعض بالنسبة الى الله أما بالنسبة الى عدم الأجزاء من المجمل حيث قلنا
لا يضر هذا اذا مضى في كلام البعض بالنسبة الى الله أما بالنسبة الى عدم الأجزاء من المجمل حيث قلنا
بعدم أجزاءه عما في الية فعمل نظر وما لم بصري يحذف (قوله ان علم القاض الخ) ظاهره وان لم
يشترط الاستدلال يمكن أن لا يخالف في شرح العباب في الحاشية المارة سم (قوله وقضية ضمير الخ)
انما يتم ما ذكره بفرض تسليمه لو كان ترددا في بنوعه أو الاحتياط غير مصر وقد تقدم في كلام ما يقتضي

بنوعه تعلقه ثم اتي في شرح العباب صرح بذلك فقال لكن رد عليه أي قول العباب كجملة انه يكفي ثم قوله
هذه وكانه مجمله وان لم يشترط الاستدلال بخلافه انما اذا قال هذو عن المال الغائب فبان ما الغائب يقع صدقة
ولا يرجع الا ان شرط الرجوع بتقدير تعلق الغائب والفرق ان وصف التجمل يقتضي انهم لم يحب بعضا
فالقاض ومن نفس على الضمان والركن من الغائب متحقق في جواب ظاهر ان لم يدخل القاض على
عهدة الضمان اه (قوله أي عن المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو عنها ان يجوز ان النقل
قال في شرحه كان يكون ماله يلد لا مستحق فيه وبلد المال كثر بالبلد الیه أو كان غير مستقر بل سائر
لا يعرف مكانه ولا سلمته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد لا موضع ماله كمال آخر هو بيه
أو وسقينة بالبلد أو بغيره فان موضع تقرى في المالك واحد قال في المجموع اه وظاهر قوله
أو كان غير مستقر الى أخرج الزكاة عنه الأجزاء وان لم يكن ببلده أثر بالبلد الیه بل لا تصور معرفته
أثر بالبلد الیه أو لام فرض أنه لا يعرف مكانه وعله اغتر ذلك العذر وعدم تبصر معرفة الأثر بالیه
ونخطر التأخير وعليه فلو ثبت ان له ليس أثر بالبلد الیه سهل يستمر الأجزاء أو بين خلافة في نظر
وقضية ان اطلاق الاول فليراجع سم (قوله ان علم القاض الخ) ظاهره وان لم يشترط الاستدلال يمكن أن

أي عن المجلس لا البلد الان
جوزنا النقل ولو أدى عن
مال مورثه بفرض موته
وارثه له وجوب بالزكاة
فسيبان كذلك لم يجزئ
لتردد في التمتع ان الأصل
عدم الوجوب عند الأجزاء
وأخذ منه بعضهم ان من
شل في كانه في ذمة فأخرج
عنهما كانت والا فمجل
عن تركه تجارته مالم يجزئ
عما في ذمته بان له الحال
أولا ولا عن تجارته لتردد
في النسبة له الاستدلال ان
علم القاض الحال والا فلا
كامل عما في ذمة ضمير
في وضو الاحتياط ان من
شل ان في ذمته وكانه
فأخرجها أجزاء ما لم
الحال عما في ذمة للضرورة
وبه رد قول ذلك البعض
بان الحال أولا ولو أخرج
أكثر مما عليه بنوعه الغرض
والنقل

انه يضرب لغير رعي أنه يمكن الفرق بانه يقتصر في الوسائل فلا يقتصر في المقاصد فليست اهل بصري وقوله ما يقتضي
 أنه يضرب أي اذا اتينا لحدث والافسكلام الشارح هناك صريح في عدم المضرة ان لم يكن الحال (قوله من غير
 تعيين الخ) أي بخلاف ما لو ان انصفه من ثلث الغرض والباقي ففضل فصيح ويقع النصف عن الغرض
 (قوله والسفيه) الى قوله واقتضى بعضهم في النهاية والمغني الاقوله والمغني عليه الى المتن (قوله له تقو بض
 النية للسفيه الخ) فديقالي المميز من أهل النية أيضا فهل يجوز للغرض ايهما لأن يقال له ليس من أهل
 نية الواجب سم عبارة عش قوله للسفيه أي بخلاف الصبي ولو لم ير اوصى سم على التمسح بل يذهب في كما
 وافق عليه مدر على البدية أنه يكفي نية السفيه وان لم يعرضها اليه الولي اه اقول قد يتوقف فهو يقال
 بعدم الاكتفاء لان السفيه ليس له الاستقلال باخذ المال الا ان يصور بما اذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال
 له ادفعه للفقراء فندفعه ما يتوقف أنه نوى الزكاة اه اقول فضة قول الشارح كالنهاية والمغني فان دفع الولي
 الخ عدما لاكتفاء يدوت تقو بض الولي النية السفيه مطلقا (قوله من مادفعه) أي واسترده منهم كافي
 المجموع وغيره وظاهره أنه يسترده وان لم يسترط الاسترداد هو ربح غير ما رأيت الا في صرح بما وافقه
 وشرط أنه لا بد من ثبوت كونه مال الولي ولو باقرا واستحقق لا لاسا في كل ما يقبل اقرار الوكيل وعجز الولي عن
 الاسترداد لا يمنع الضمان عنه يعاب (قوله قال الاسنوي الخ) وتبعه على ذلك الزركشي وغيره يعاب وقول
 المتن (وتكفي نية الموكل الخ) أي ولا يكفي نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لانه انما اغفرت
 من الموكل اذا اذن له في تفرق قال كذا لها وقعت تبعها كما صرح به ابن حج في شرح الاربعين لكنه صرح
 في باب وكالة بخلافه عش وفي سم عن شرح الروض مائة قال الولي وغيره وتعين نية الوكيل
 اذا وقع الغرض بماله بان قاله موكله أذكر كذا من مالك لا تصرف فعله عنه كذا الحج نية فلا يكفي نية
 الموكل اه (قوله مقارنة لفعله) أي لان الصرف الى الوكيل من جملة فعل العبادات سم (قوله وبه
 فارق) أي قوله مقارنة لفعله الخ تصبوذ النهاية والمغني والثاني لا يكفي نية الموكل وحده بل لا بد من نية
 الوكيل المذكورة كالا يكفي نية الموكل في الحج وفرق الاول بان العبادات في الحج فصل الناس فوجب
 التبيين وهو هنا جمال الموكل فكشفت نيته اه (قوله ولذلك) أي أن المال للموكل (قوله عند عزل
 قدر الزكاة) أي لا يضرب تقديره على التفرقة كالصوم لعسر الاقتبان باطاله كل مسقو (قوله وبه بعده
 الى التفرقة) أي وان لم تقارن النية أخذها كفي المجموع ثم اية ونغني (قوله من الخ) متعلق بالتفرقة
 (قوله ومن ثم) أي من أجل جواز النية بعد العزل وقبل التفرقة (قوله تصدق بهذا) أي تعلقوا بانه
 ومغني (قوله اجزأ عنها) أي ان كان القاض مسقوا ما يتخذ معاملة العزل أو اعطاه الوكيل فلا يجزئ
 كاداعا زكاة بعد حلول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الاقرار فاخذها صبي أو كافر ودفعها المستحق أو أخذها
 المستحق بنفسه ثم علم المالك بذلك أي اعطاه الصبي الخ اجزأ ثم رثب فتمتعها لو جود له ثمن الخاطب
 بالزكاة مقارنة لفعله وعلكم المستحق لكن اذا لم يعلم ذلك بطل ذلك وجب عليه اجزأها اقول يجمع ذلك
 الوالد حاتمته تعالى نهاية (قوله واقتضى بعضهم الخ) نقل الشارح في غير ما وافق هذا الاقتضاء ثم قال
 لا يختلف فرق شرح العباب في اشارة المارة (قوله له تقو بض النية للسفيه من أهله) فديقالي المميز
 من أهل النية أيضا فهل يجوز التقو بض اليه لأن يقال له ليس من أهل نية الواجب ثم رأيت قوله الآية في
 وصي غير مير ومفهومها الجواز في المير لكن عبارة شرح الروض كالصريح في عدم الجواز وصاروا الجمعية
 وشرحها صريح في عدم الجواز وعبارة العباب ولو وكل أهلا في الدفع والنقار ونهت بها جميعا كمال أو غير
 أهمل ككافر وصي غير وصدي اعطاه من لا مطلقا صم واعتبرت نية الموكل اه وهو كالصريح فيما
 ذكر أيضا (قوله مقارنة لفعله) أي لان الصرف الى الوكيل من جملة فعل العبادات (قوله واقتضى بعضهم بان
 التوكيل الخ) في الشارح نقلنا عن غير ما وافق هذا الاقتضاء حيث قال اذا وكله أي شخص في تفرق قال كذا
 في اهداء الهدى فقال ركب أو اهدى هذا الهدى فويل يحتاج الى توكيله في النية قال الحاردي لا يحتاج الى ذلك

من غير تعيين لم يجزئ
 أو ان فرض فقط صم وقو
 الزائد تعلقا (وايلازم
 الولي النية اذا أخرج
 زكاة الصبي والمجنون)
 والسفيه لانه قائم مقامه وله
 تقو بض النية للسفيه لانه
 من أهله فان دفع الولي الى
 نية لم تقع المرفق وض
 مادفعه قال الاسنوي والمغني
 عليه قد بولي غيره عليه كما
 هو مذكور في باب الخمر
 وحديث بنو عتبة الولي
 أيضا (وتكفي نية الموكل
 عند الصرف الى الوكيل)
 عن نية الوكيل عند الصرف
 الى المستحقين (في الاصح)
 لوجود التبيين الخاطب
 بالزكاة مقارنة لفعله اذا مال
 له وبه فارق نية الحج من
 انساب لانه المباشر للعبادة
 ولذلك لو نوى الموكل عند
 تفرقة الوكيل جاز تعلقا
 ويجوز نيته أيضا عند عزل
 قدر الزكاة وبه في التفرقة
 منه أو من غيره ومن قول
 لغيره تصدق بهذا ثم نوى
 الزكاة قبل تصدقه اجزأ عنها
 واقتضى بعضهم بان التوكيل
 المطلق في اجزأها يستلزم
 التوكيل في نيتها وفيه نظر

من غير أن يدفعها المالك ومما ورد أنه أنشأوا لهم لولة لا ترا قبض ديني من لادن وهو الذي كلفه يكسح بنوي هو بعد قبضه ثم إن لادن في أخذها فلهم إلى آخره ص ٢٥٠) في أنه لا يكفي استبداده بقبضها وبوجه بان المالك بعد النية والعزل أن يعطل من شاء

وعسر من شله وتجرى استبداد المسحق بقطع هذه الولاية فاستمع ومن لم لو انحصر المسحقون انحصار يقضي ملكهم لها قبل القبض كما يأتي في قسم المدقات احتمل أن يقال ان ملكهم تعاقب هذه العين لها وحيدش ينقطع حق المالك منه ويجوز لهم الاستبداد بقبضه واحتمل أن يقال هم كغيرهم في ان حقهم انما هو متعلق بعين المال مشاعا فيه على ما يأتي وذلك لا ينقطع الا قبض صحيح فان قلت لم ينقطع ولاية المالك عليهم قلت لان ملكهم انما هو في عموم المال مشاعا كما تقرر لاني خصوص هذا العين فجاز للمالك التصرف فيه والاخراج من غيره كاهو مقتضى القياس في أن أحد البئر يكن لغيره شركه قدر حصه من المشترك أو غيره لم ينعين بمجرد الافراز والتعسين فتأمل ويأتي أول الدعاوى انه لا يفرق الزكاة ولو وكل في اخراج فطرته أو التزكاته تعزل بغير وجوه مما جعل ما به الاثر وقال انه مقتضى القواعد الأصولية (والأفضل أن ينسوي الوكيل عند التفرق

من غير أن يدفعها المالك) أي وبلاذنه في الانشور شيدي (قوله حتى بنوي هو) أي المالك (بعد قبض) أي الآخر (قوله بان لادن له في أخذها) قد يقال وجه قولهم ثم إن لادن أن قبضه عن دينه بمراف الاستبداد عن الزكاة فاستمع إلى قبض تقدرى بعد ذلك كما أن أخذنا الأمل من المكس صار عن الزكاة بخلاف المسند بالقبض عن الزكاة لا صار في قبضه ما يجوز أن يكون قولهم ثم إن لادن الخ ما ذكره لا أن أفاده رحمة الله تعالى فليست لادن إلا ما فضل الغشى سم قال قوله صريح في أنه الحق فتعزم الصراحتة وعلى التسليم فالفرق ظاهر انتهى ولعله اشارة إلى ما ذكره بصري (قوله لا يكفي استبداده) أي استقال المسحق كروى (قوله فاستمع) أي الاستبداد (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أن المالك تلك الولاية (قوله ومن ثم لو انحصر المسحقون الخ) ظاهر العبارة اعتبار ان جميع انحصار المسحقين وملكهم فلا يرجع سم ويدفع التوقف قول الشارح الآخر قلت لان ملكهم (قوله احتمل أن يقال ان ملكهم الخ) وهو الأقرب كما أشار إليه بقده (قوله هذا العين) أي بالقدر الذي أقره المالك لادن كذا ينبغي (قوله فان قلت الخ) متفرع على الاحتمال الثاني (قوله بملكهم) أي المحصور من (قوله واخر) وجا إلى التنبه في المعنى الاقوله والا فضل إلى المتر و قوله لكن الحق إلى المتر وكذا في النهاية الاقوله والمقابل إلى المتر (قوله وان لم ينو السلطان الخ) أي أو نائبه (قوله وان تلفت عنده) أي عند السلطان أو نائبه مناهية ومعنى (قوله عند الدفوع السلطان الخ) يعني أنه لو نوى المالك بعد الدفوع البعز إذا وصل المسحقين بعد النية كقول المالك المالك البنية الزكاة فاستقل المسحقون بأخذها فان قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقالهم بأخذها بعد نية فليتمل سم وقوله كقولهم عز المالك الخ أي على مختار الشهاب الرمي و لا بد من خلاص الشارح قول المتر (لم يجرى الصبح) محله ما لو نوى المالك بعد الدفوع البعز لم يجرى صر في الآخر أشرح مر ويمكن أن وجه ذلك بأنه وان لم يعد بقبضه لكونه بلائنة إلا أن استدامة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الأمل ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض بعد النية لان النية وهو في يد النية تنقص عن اليد بعد افرازه ويجزى فيما قبضه المسحق بلائنة ثم نوى المالك ومضى بعد نية امكان القبض وفيما قبضه المسحق ومضى أو كافر بلائنة ثم نوى المالك ومضى في يد القابض ثم دفعها القابض للأمل أو المسحق لان النية وهي في يد القابض بمنزلة النية عند افرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتم وطبوا تتر في يد نوى المالك بعد تفرقه في يده ومضى بعد نية امكان القبض فما تقدم أنه لا يجزى وان تفرق في يده جعل على نفي الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية

انتهت (قوله صريح في أنه الخ) قد تنص الصراحتة على التسليم فالفرق ظاهر (قوله ومن ثم لو انحصر المسحقون) وملكهم فلا يرجع (قوله في المتر فان لم ينو لم يجرى على الجميع) محله ما لو ينو بعد الدفوع البعز قبل صرفه والاخر اه ويمكن ان وجه ذلك بأنه وان لم يعد بقبضه لكونه بلائنة إلا أن استدامة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الأمل ومضى بعد نية من يمكن فيما قبض حصل القبض المعتمد لان النية وهو في يد لانه عن النية بعد افرازه فاذا مضى بعدها امكان القبض جعل فاضا ويجزى فيما قبضه المسحق بلائنة ثم نوى المالك ومضى بعد نية امكان القبض وفيما قبضه المسحق ومضى أو كافر بلائنة ثم نوى المالك ومضى في يد القابض ثم دفعها القابض للأمل أو المسحق لان النية وهي في يد القابض بمنزلة النية عند افرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتم وطبوا تتر في يد نوى المالك بعد تفرقه في يده ومضى بعد نية امكان القبض فما تقدم أنه لا يجزى وان تفرق في يده جعل على نفي الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية السابقة

أي عند الدفوع البعز (قوله لا يكفي استبداده) أي استقال المسحق كروى (قوله فاستمع) أي الاستبداد (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أن المالك تلك الولاية (قوله ومن ثم لو انحصر المسحقون الخ) ظاهر العبارة اعتبار ان جميع انحصار المسحقين وملكهم فلا يرجع سم ويدفع التوقف قول الشارح الآخر قلت لان ملكهم (قوله فان قلت الخ) متفرع على الاحتمال الثاني (قوله بملكهم) أي المحصور من (قوله واخر) وجا إلى التنبه في المعنى الاقوله والا فضل إلى المتر و قوله لكن الحق إلى المتر وكذا في النهاية الاقوله والمقابل إلى المتر (قوله وان لم ينو السلطان الخ) أي أو نائبه (قوله وان تلفت عنده) أي عند السلطان أو نائبه مناهية ومعنى (قوله عند الدفوع السلطان الخ) يعني أنه لو نوى المالك بعد الدفوع البعز إذا وصل المسحقين بعد النية كقول المالك المالك البنية الزكاة فاستقل المسحقون بأخذها فان قبضهم من يد السلطان بعد نية المالك لا ينقص عن استقالهم بأخذها بعد نية فليتمل سم وقوله كقولهم عز المالك الخ أي على مختار الشهاب الرمي و لا بد من خلاص الشارح قول المتر (لم يجرى الصبح) محله ما لو نوى المالك بعد الدفوع البعز لم يجرى صر في الآخر أشرح مر ويمكن أن وجه ذلك بأنه وان لم يعد بقبضه لكونه بلائنة إلا أن استدامة القبض قبض فاذا نوى وهو في يد الأمل ومضى بعد النية زمن يمكن فيه القبض بعد النية لان النية وهو في يد النية تنقص عن اليد بعد افرازه ويجزى فيما قبضه المسحق بلائنة ثم نوى المالك ومضى بعد نية امكان القبض وفيما قبضه المسحق ومضى أو كافر بلائنة ثم نوى المالك ومضى في يد القابض ثم دفعها القابض للأمل أو المسحق لان النية وهي في يد القابض بمنزلة النية عند افرازها وفيما لو قبض الساعي ما يتم وطبوا تتر في يد نوى المالك بعد تفرقه في يده ومضى بعد نية امكان القبض فما تقدم أنه لا يجزى وان تفرق في يده جعل على نفي الاجزاء باعتبار القبض السابق والنية السابقة

من غير اذن له في النسبة لما تقرب منه ، فاعلموا انهم والمقابل قوي جدا فقد نص عليه في الام وقطع به كثيرون لكن الحق انه وضع في من حيث المعنى فلا اعتراض عليه (والاصح انه يلزم السلطان النسبة) عند الاخذ (اذا اخذ كافة المعتمدين) من (٣٥١) اهلها يابا عنه بناء على الاكفائه بها

[illegible]

وَيُوعِي كَأَنَّهُ عَدِمَ اشْتِرَاطَ عِلْمِ الْمُدْفَعِ ^{وَجَوَّاهُ} عَنِ الْمُهَيَّجَةِ إِلَى كَلَّةٍ

الرافع ككلوه ظاهر سم **(قوله)** انما هو اذا كان أي المدفوع اليه **(الاستحقاق)** تصرع بالفرق بين الامام
والاستحقاق حيث كان القابض المستحق وقع المدفوع زكاة اذا اؤها بالرافع وان اخذها المستحق فاصدا غير
الزكاة كالغصب هذا هو المنهج هر اه سم وأقره البصري عبارة ع ش ونقل عن افتاء الشهاب الرزلي
الاجزاء اذا كان الاخذ مسلما ونقل مثله أيضا عن الزايد اه وتقدم عن شيخنا أنه لو دفع المكس مثلا لينة
الزكاة آخر أهلى المعتمد حيث كان الاخذ لها مسلما فغيرا أو نحو من المستحق خلافا لما أفتى به السكال
الرافع شرح الارشاد من أنه لا يجوز ذلك أبدا اه وعبارة الشري وروى في المدفوع الزكاة الاخذ غير اه
كصدقة تطوع أو هدية أو غيرهما فالمراد بقصد الدافع ولا يصرف الاخذ لها من الزكاة وان كان من
المستحق فان كان الامام أو نائبه ضرر من فها معا ولم تقع وكذا من منما يؤخذ من المكس والرميا والعشور
وغيرها فلا ينفع المالك بئالزكاة بها وهذا هو المعتمد اه **(قوله)** انبشى أي قول الغير **(قوله)** وانما يقبض
ما استظهره **(الخ)** قد يرد فيما استظهره ظاهر ما سبق من قول الشرح وان قال اخذها أو تفقها في الفسق ومن
قوله لكن في الجمهور ندب دفع زكاة الظاهر اليه ولو جاز أن في الزكاة يجب بان يحل ذلك اذا اخذها باسم
الزكاة لكنه يجوز فيها اختلاف هذا وفيه نامل فليتلأمل **(فرع)** شخص نصبه للامام لقبض مائة الزكوات فدفع
له الزكاة كانه يجوز فيها اختلاف هذا وفيه نامل فليتلأمل **(فرع)** شخص نصبه للامام لقبض مائة الزكوات فدفع
لها عند الاقرار فاذا وصلت بهذا كلالام فقد وقعت الموقوف سواء كان اوسطا للمدفع أو للموقوف به فقبضه
أولا هر وحل بشرط علم الامام بانها زكاة لستمكن من صرفها لمصرفها أو لادمال اليه هر اخذ من اخلافتهم
عدم اشتراط علم المدفع اليه بجهته كزكاة فقه نظر وقد يؤيد الثاني حره الدفع الى الامام الجاز وان علم أنه
يصرف في الفسق وقد يقر بأنه مع العلم بتمكين من صرفها لمصرفها أو قد يرد عن قصد بها أو التقير منه
بعله بالحال لان المالك لا كذلك ما نحن فيه فليتلأمل سم وبأن افتاء اعتماد السدعير البصري الثاني
الذي مال اليه الجاليل الرزلي من عدم اشتراط علم الامام بكون المدفوع اليه زكاة **(قوله)** ان اخذها الامام باسم
الزكاة وينبغي أن يكون حاله الاطلاق كذلك فالمانع قصد نحو الغصب وان بقترن القصد المذكور
بالقبض فلو تقدم بل ضرر فليتلأمل عما اقتضاه كلام القائل المذكور من التفريق بين اعلام الامام وغيره محل
نامل فلينبش أن بناء الحكم بقصد نحو الغصب وعدم لان الاتصال الى الامام مجزئ وان علم منه أنه يصرفها
في غير مصارفها كالتقدم بها فائدة اعلامه وانما اشتراطنا تنفعه القصد المذكور وانرض تصحيح القبض
فتامه حق التامل بصري وتقدم عن الشري ما وافقوا فقالوا اقرب أنه لا جهل حال الامام حين الانخذه ل
قصد نحو الغصب أو الزكاة أو أطلق كماله اطلاق الامام اذا اذل عدم الصارف من جهة القبض مع قولهم ان
الاتصال الى الامام مجزئ وان المدفع لم يعرفه وان قال اخذها منك وتفقها في الفسق وان دفع زكاة الظاهر
الى الامام أفضل وان كان سار في الزكاة وحل ما ذكر على ما اذا اخذها باسم الزكاة وقصد بها في غاية البعد كما
أشار اليه سم والله أعلم **(قوله)** ان لا صرف القابض أي الامام أو نائبه بخلاف المستحق فلا يصرفه كانه يتقدم
(قوله) ان لم تقوض هي أي الزكاة وأمرها من طرف الامام **(قوله)** عن غائب أي عن ماله **(قوله)** والاول

انما هو اذا كان المستحق ليس لوغ الحق محله وأما
الامام فلا بد في الاجزاء من
عليه بجهة ماله على ولاية
والا كان ماله لا فهو الجاني
المصرف وان أعلم بها احتل
عدم الاجزاء أيضا واحتل
الاجزاء وهو الظاهر اه
ملصقا وانما الذي يقبضها
استظهره ان اخذها الامام
باسم الزكاة لا بقصد نحو
الغصب لانه بقصد هذا
صار في فعله عن أي يكون
قبض زكاة بشرط وقوعها
زكاة أن لا يصرف القابض
فعله لغيره لانه حينئذ
يقبضها عن جهة أخرى
فيستحيل وقوعها في هذه
الحالة زكاة ووقع لاسرى
وغيره أن القاضى أي ان لم
تغرض هي لغيره والامام يكن
له نظرها في انما يجب
غائب ورد بانها انما يجب
بالتمكن وتمكن الغائب
مشكوك فيه ومن ثم حرم
جمع عن اخراجها لمقابل
والاول ظاهر ويكون تمكن
القاضى تمكين المالك
ويمكن حل الثاني على من
علم عدم تمكنه ولم يحض
زمن يتمكن فيه بسد اه

وربما ان النقص في نقلها لا يقتضي له استاذن تأنيأ آخره كما ينبغي وزعم ان تمكنه كتمكن (203) المالك ليس في محله لان الواجب انما

يتحقق فيمكن المالك لا يغير
وربما عنه انما هي بعد
الواجب عليه وحسنه فلا
قاعدة العمل المذكور لان
المهبط الشك في الواجب
وراد ما غابا الشك موجود
وهذا يندفع عنه ما دمج
الاول وتوجيه بعضهم بان
الاصل عدم الماتم ووجه
انفاسه ان هذا الاصل
لا يكفي في ذلك لان التباين
عن المالك على خلاف
الاصل فلا بد من تحقيق سببه
ولم يوجد مع احتمال انه
استاذن تأنيأ آخر في نقلها

او تلحقها او قل من وراء
« (فصل) » في التجهيل
وتوابعه (لا يصح تجهيل
الزكاة العينية على ملك
النصاب) كذا ملك مائة
فأدى خمسة لتكون زكاة
اذ اتممتين وحال الحلول
لقد سبب الواجب فاشبه
تقديم أدلة كفارة عين عليها
أما غير العينة كان اشترى
للتجارة عرضا فتمت مائة
فجعل من مائتين أو أربع مائة
مشا وحال الحلول وهو
يساو بها فصرتم لتمام
ان النصاب في زكاة التجارة
معتبر بأخر الحلول وكانهم
انقصر والاهل يتردد في النفاذ
الاصل عدم الزيادة لضرورة
التجهيل والاجتزاع بتجهيل
أصل لانه لا بد من حاله
مستند آخر الحلول وهذا
ان دفع ما ليس به ولو ملك
ما لا يوشع من شاة فحصل

الح) أي ما وقع للاستوى وغيره والثاني ما رده ذلك كروي (قوله ويرد الخ) أي ما قبل (قوله فيحتمل انه)
أي الغائب (قوله في) أي في نقله كما هو الغائب (قوله ان تمكنه) أي القام في (قوله وبما عنه) أي
زيادة القام في الغائب (قوله وحسنه) أي حسن أن الواجب انما يتحقق الخ (قوله لان المهبط) أي لحظنا
وتمارض الاستوى (قوله وهذا) أي قوله لان المهبط الخ (قوله وتوجيه بعضهم الخ) عطف على قوله اعتماد
جمع الخ (قوله عدم المانع) أي عن الواجب (قوله في ذلك) أي في راجع الخ (قوله القاضى) أي كائن في الغائب
(قوله من تحقق سببه) وهو الواجب (قوله وانما جها) أي في غير محل المال ولعل أو بمعنى بل (قوله من
براه أي النقل

« (فصل في التجهيل وتوابعه) » (قوله في التجهيل) أي في بيان جواز موهبة معوقه منع الامام بالعرضي لئله
تعالى عنه وصحة وتبعها من المذوران من ضمن اقتناء (قوله وتوابعه) أي من سبب الاستدراك من حكم
الاختلاف الواقع بينهما في مقتضى الاستدراك من أنه لا يضر غناؤهم أو من أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة
بغيري قول المتن (لا يصح تجهيل الزكاة) أي في مال سوى ثمنه ومعنى (قوله العينية) التي في قول المتن ويجوز في
التهابة الاثنية أي وقد في قوله وفلهاه والى جزم وكذا في المتن الاثنية وكأنهم لا ولو ملك (قوله العينية)
سبب كبري زكاة سم أي ومن لازم تجهيل العينية على ملك النصاب تجهيلها على تمام الحلول اذ اذون
النصاب لا يجري في الحلول اه (قوله اذ اتم) أي المال سم (قوله مائتين) خبر تم على تعيينه معنى
الصبر ورة (قوله لفظة الخ) أي وان في ذلك فانه لا يجرئه لفقد سبب وجوهها وهو المال الذي كوي معنى ونهاية
(قوله عليها) أي العين (قوله كان اشترى للتجارة عرضا فتمت مائة ففعل عن مائتين الخ) لم يشترط هنا في
التجارة أن يغيب على نفسه أنه يبالغ في النصب في آخر الحلول أخذ لما ياتي من الجهر في الحبوب والثمار كقتله
صاحب الغنى والتهابة عشوا فراه ولا يعرف بنصر العبد ذلك في ما سبب بل كان معرفة لا تفسر معرفة
التجهيل في آخر الحلول محل تأمل بصرى وقبيل اطلاقهم الثاني في تعليمهم فيما سبب بل كان معرفة لا تفسر معرفة
يشير الى الفرق المذكور (قوله أو أربع مائة الخ) عبارة النهاية والقي أو فتمت مائتين فعمل كذا أو بعامة
ومال الحلول هو يساوي ذلك أجزاء اه (قوله يساو بهما) ليتناول في راجع الضمير بصرى ويمكن أن يقال
ان الضمير للتصانيف المتعة من على سبيل التوزيع أي يساوي صاحب المائتين في الصورة الاولى ونصاب
أو بعامة في الثانية (قوله تردد في النية) أي التردد في النية عرش (قوله الاصل الخ) علة لتردد (قوله
الضرورة التجهيل) علة لا تخلف راسدي (قوله والا الخ) وان لم يفتقر والتردد في النية (قوله أصلا) أي لا في
التبوت في غير هاتين النصابين بعده (قوله ماله) أي المال من حيث القيمة (قوله وهذا) أي قوله
وكانهم اغتفر الخ (قوله ولو ملك مائتا الخ) ولو ملك خمسين الا بل ففعل شاتين فيناش بالزوال والعرض
لم يجرئ ما عاله عن النصاب الذي كل الاتساف من تقديم زكاة العين على النصاب فاشبه ما لو تخرج زكاة
أو بعامة وهو لا يملك الا مائتين معنى ونهاية (قوله أي وقدم في الخ) كان مراده أنه ميز واجب النصاب
الكامل عند اخراج واجب الذي كل بعد قبول الحلول بالخير حتى لا يجر عن واحد منه ما ليس في
الكامل عند اخراج واجب الذي كل بعد علة النية عند الاقرار فاذا وصلت بعد ذلك لا ما لم يقدروا

فيحذف الاجزاء النية عند الدفع اليه أو بعد علة النية عند الاقرار فاذا وصلت بعد ذلك لا ما لم يقدروا
الموقع سواء أكل أو سواها المتدفع اليه عن بعض قبضه أولا مر وهل يشترط على الامام بان يملك ما لا يمكن
من صرفه فصرها أم لا لزال اليه مر أخذنا من اطلاقهم عدم اشتراط علم المدفع به معناه ان كانه
نظر وقدر بذلك الثاني اخراج المدفع الى الامام الحاضر وان علم الله بصره في الفسق وقدر في نفسه مع العلم يمكن
من صرفه فصرها وقد ردد عن تخصيصها والتقصير منه بعلمه للحال لامن المالك ولا كذلك ما نحن فيه
فلتأمل (قوله فيحتمل انه) أي المال
« (فصل في التجهيل وتوابعه) » (قوله العينية) أي ومن لازم تجهيل العينية على ملك النصاب تجهيلها على
تمام الحلول اذ اذون النصاب لا يجري في الحلول (قوله اذ اتم) أي المال (قوله وقدم في الخ) كان مراده
ما لا يوشع من شاة فحصل

(20) (شرواني وابن قاسم) - ثالث) عنها شاتين أي وقدمه بزيادة عن السبب ثم أنشأ بعضها احتجوا قبل الحلول

تجزئ المجلة عن النصاب الذي كل الآن كلف الرضا وغيره من الاكثر من قبل تجزئ لان النتاج احوال كالجوداؤه ولظهور روحه
وكونه قياسا مقابلة جزمه الحاروي (٣٥٤) ومن تبعه لكن وافق الاول قول الرضا والجزم عو على شأنه أربع ثم هلك

الامهات لم تجزئ المجمل عن
السؤال (وجوز) التجمل
الحال دون محسور الوك
(قبل) تمام (الحول) وبعد
انقضاءه بأن يك النصاب
في غير التبراة وتوجد فيها
مقارنة لأول تصرف ذلك
لما صم أنه سلى الله عليه وسلم
وخلف العباس فيسب قبل
الحول ولو جزمها بسبب
الحول والنصاب فلا تقديهما
على أحدهما كتقديم
كفارة العين على الحنف (ولا)
تجمل لعامين) فأكثر
(في الأصح) وان تأخر فيه
الاسوي أو غل الانزكاة
السنة الثالثة لم يعتقد
نولها فكان لا تجمل قبل
كامل النصاب ورواية أنه
على التمسك عليه وسلم تسلف من
العباس صدقة عامين مرسله
أو منقطع مع احتمالها أنه
تسلف منه صدقة عامين
من ثمن أو صدقة مقابل لكل
واحد حول منفرد أو داخل
لصامين أجزاء ما يقسم عن
الاول وقده السبكي ما إذا
ميز ولجب كل سنة ثلاث
الجزئ شامعة لاشماعة
ولامه من ذلة تجمل الفطرة
من (أول) شهر (رمضان)
لا تتفق على جواز يومين
فأطلقهما البقية لا تفرق
ولو جزمها بسبب الصوم
والفطر وقد وجد أحدهما
فان قلت بناقض أن الوج

قوله وقده السبكي الخ سم (قوله قياسا مقابلة) هو قوله كان اشترى الفطارة الخ (قوله وأجمل شاة عن
الارد بعين الخ) أي ثم ولدت أربعين ثم هلكتا الخ نهاية (قوله لم تجزئ المجمل عن السبكي) أي أنه لم
الزكاة عن غيرها بما يقوم في (قوله التجمل) إلى قوله وقده السبكي في النهاية اللفظة نحو ونوله
وتوجد إلى ذلك وقوله مرسله أو منقطع (قوله دون نحو الوك) أي كالم كمل عبارة النهاية والابواب
ومثل ذلك في غير الولي ما هو فلا يجوز له التجمل عن موليه سواء الفطرة وغيره ان لم يعل من ماله جاز فيها
نظاره اه قال عس ولا يرجع به على الصبي وان نوى الرجوع لانه انما يرجع عليه فبما يصرف عنه
عند الاحتياج اه (قوله وبعد انعقاده) إلى قول المان وله تجمل الخ في المغني الاول به بان ذلك إلى ذلك
وقوله أو منقطع (قوله وتوجد فيها) أي نسبة التجارة (قوله وان تأخر فيه الاسوي الخ) أي بان العرايين
وجوه وانما سائين الا البغوي على الاخر لوقوله ابن الرفعة وغيره من النص وان الرافعي فحصل له في
ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال أي الاسوي ولم تأخر بأحد جمع المنع الا البغوي بعد النصب
الشديد انتهى وتبعه على ذلك جماعة أسس زادا النهاية ورد بان من حفظ جملة في وين لم يخطأ اه (قوله
تسلف) أي تجمل حتى (قوله صدقة عامين) يجوز تنويع صدقة واضافة الاول اقرب إلى الجواب عنه فحين
احتمال الخ كالم المراد بجزئ أي أو كتر معنى (قوله أجزاء ما يقع عن الاول) أي أجزاء ما يخص الاول
الثاني (قوله وإذا قبل لعامين الخ) أي ما كتر معنى (قوله أجزاء ما يقع عن الاول) أي أجزاء ما يخص الاول
والثاني يسد بصيرى (قوله وقده السبكي الخ) وفا قال يعاب والاسوي والمغني عبارة الاول ابن سبكه
الاسوي والاذن كالتسليم بما أدامر حصة كل عام ولا يفتني عدم الاعزاء الا الجزئ عن تخمين شاة مثلا
شامعة من تأخر أو بعد يرهما بقول البصر أو آخر من عليه صدقاهم عشرة نفوس بما كانوا لتلوع وقع
الكل ناطعا اه وخلافه لانه عبارة آخر من الاول علة اذن غير سواء في ذلك كمن قدمه بحصة
كل عام أم: كاتضاء كلام السبكي باختلاف السبكي والاسوي ومن تبعهما الفرق بين هذا وبين ما ذكره
في الجزئ أنه لو تأخر الخ ظاهر اه قال عس وهو أنه في صدقة الجزر جمع بين فرض ونفل وفي هذه
نوى بجزئ ولا يجوز ما ليس بصادقة أصلا فلم يصح معارضتها أو اه وما لا سم فقال وعلى ما هو
مقتضى إطلاقهم من أنه لا فرق فيسترد المال أحد في الشاة وهل الفطرة فيها أم أو إلى المسحق في نظر
واقعه الاول اه قول المان (وله تجمل الفطرة) يشعر بان التأخير أفضل وهو ظاهر وخروجان خلاف
من منه عس (قوله من أول شهر رمضان) أي من أول ليلة منه نهاية ومعنى (قوله لا تتفق) إلى قوله
فان قلت في النهاية والمغني (قوله لا تتفق على جوازه) ان كان المراد به الاجماع فراض أو لا تتفاهم
انهم كأهل التبراة أي وصريح النهاية والمغني فهو دليل الزاوي وليس فيه كبير جدوى فليتأمل بصري
(قوله فالحق مما البقية الخ) أي قياسا على ما خرجنا في حقه من نهاية ومعنى (قوله الصوم) أي رمضان
نهاية (قوله والفطر) أي بول جزم من شاول وتقدم في كلام سم على أول الفطر على مع ما جاز به
أن السب الاول القدر المستفاد بين رمضان كالم بعضهم بشرط ادراك الجزء الاخير عس (قوله
بنافيه) أي قره الصوم المراد به جميع شهر رمضان (قوله انما لوجب) أي السب الاول (قوله كالم)
أي في الفطرة (قوله لاؤه) أي أول الصوم (قوله لا ذكر) أي قوه الصوم (قوله فلتل ينالها الخ) قد

يز واجب النصاب الكامل عند الاجرا وجب الذي كل به وقبل الجواز بالجزء والام بجزئ من واحد
منهم لما أتى في قوله وقده السبكي الخ (قوله وقده السبكي بما أدامر الخ) وعلى ما هو مقتضى إطلاقهم
انه لا فرق فيسترد المال في عدى الشاة وهل الفطر فيها أم أو إلى المسحق في نظر والمجلة الاول فان عمل
الاكثر من عام جزء من الاول وان لم يميز حصة كل عام والفرق بين هذا وبين الجواز لو تأخر جزم من عليه خمسة

آخر جزم من الصوم كالم لاؤه خلافا لما هو مصاد كر قلت لا ناة ولان آخر الجزء انما استدل بالوجوب لتفريق وجود
الكل به وهذا لا ينافي أن أوله أول ذلك البهي والجاهل أنهم نظر وا

يقال لو تمّا أقدمه حمله تعالى لم يجب نظره من حيث قبل الغر وبينه وأما بعد لعدم وجود السبب بالنسبة إليه إذا السبب على ما تره نحو عرض من أول عرض من الفطر وبناه بالجزء في الكل وليس كذلك فثبت أن النسبة مختصة في الجزء الأخير وإن المناقضة متحققة فليست على صري وتقدم نقاش عرض عن سم ما يدفع المناقضة بمجعل كلام البشار عليه (قوله إلى الآخر) و(قوله وإلى الأول) أي من أجزاء مضاد (قوله لتحقق الوجود بالحق) أي تحقق السبب الأول للوجود (قوله أول السبب) أي أول السبب الأول الذي هو رمضان (قوله بالنسبة لتجمل الخ) متعلق بنظر وعلى التمييز فله الكردي ويقار أنه متعلق بنظر وإلى الأول بالنسبة لكونه الخ فقط وأن الزاد بالتجمل المذكور لتجمل المنتفع الذي هو التقديم على جميع أجزاء السبب الأول وقول الكردي قوله بالتقديم على السبب كأي التقديم على مجموع السبب وإن يخرجه من واحد من أجزاءه أنه يلزم ما استدرك لفظ حقيقة فتوقفه كأي التقديم على (قوله) أي يمنع التجمل قبل رمضان نهاية معنى (قوله لأنه تقديم على السبب) أي وكل حق على ما يتعلق بسبب يجوز تقديمه على أسد همل أعلم ما كان ثلاثة أسباب لم يجوز تقديمه على اثنين منها كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره بإعياب (قوله لأن وجودها) إلى قوة في النهاية والفتى الأقوال إلى المتن (قوله) لأن وجودها (الخ) وأيضاً لا يدفع قدره بقاؤه لا تخفى ما نفى ونهاية (قوله وقبل الظهور الخ) أي وإخراجها قبل الخ قول المتن (ويجوز بعدهما) ولو أخرج من عينه لا يترتب أو طبعاً لا يترتب أجزاً قطعاً إذا تجمل نهاية معنى (قوله ولو قبل الخ) الأولى مقاطع ولو عبارة الفتى والنهاية أي بعد صلاح الشر واشتداد الحب قبل الخلفاء والتفتت إذا غلب على المنصوب الصواب كما قاله في البحر لمعرفة قدره فخصنا ولأن الوجود قد ثبت لأن الأجزاء لا يجب وهذا التجمل على وجود الأجزاء إلى أصل الوجود فهو أولى بالأجزاء من تجمل الأجزاء المحل اهـ (قوله ولو قبل الخلفاء والتفتت) أي حين كان الأجزاء من غير الشر والحب اللذين أراد الأجزاء فخصنا بتقديم أهله أو أخرج من الرطب والعنب قبل جفافه لا يجرى وإن جفوا فتحقق أن الشرع يساوي الواجب أو يرد عليه عرض وقوله لما تقدم الخ إلى الخ في النهاية خلافاً للشرع هناك بل قوله هنا أن باب نقص الخ لما هو في كون الأجزاء من نفس الشر والحب عبارة سم قال في الباب ويجوز تجمل الرطب كالتعش بعد وجوده من أن غلب على المنصوب الصواب منه اهـ قال الشارح في شرحه غير الرافعي بالغير في المراد ما إذا ذكر بل عبر بعضهم بالظن وأعله الأقرب ويؤيده قوله وجتم التجمل قبل بوالصلاح والاشتداد لأنه لم يظهر ما يمكن معرفته مقداره فتوقفنا لا لما انتهى اهـ وقوله بل بعضهم الخ) أي كشيخ الإسلام في شرح الروض (قوله ففى تبرع) يتأمل سم عبارة البصري قد يقال لا يتأتى فيه التفصيل إلا كقضى استرداد التجمل فليتناهّل اهـ (قوله فلو لمات) أي المالك عياب (قوله أو يسع) يعني خرج من ملكه نهاية وإعياب (قوله قبل الخ) واقعة النهاية والمعنى فقال والمراد من عبارة المصنف أن يكون المال المستعصم ما يستلجى بوجوب الأهل تثبت بالإسلام والحرية ولا يلزم من وقفه بالأهلية وصفه بوجوبه بالذات عليه اهـ (قوله الوجود بالمراد) وهو وجوده بالذات

درهم عشر فلو لم يكن أهله ولا تطوع وقع الكل تطوعاً ظاهر مر (قوله المتن ويجوز بعدهما) والثاني لا يجوز لتجمل بالقد ولو أخرج من عينه لا يترتب أو طبعاً لا يترتب أجزاً قطعاً إذا تجمل شرح مر (قوله ويجوز التجمل) قد يقال فخصنا الوجود بتسبب واحد هو البدو والاشتداد لأن الأجزاء بعدهما أخرج بعد الوجود وليس تجملها فلا تغر الأجزاء بعد التجمل كغيره فثبت المتن ثم رأيت الأستاذي قالان الوجود بقدره فثبت لأن الأجزاء لا يجب والمراد بثبوت الوجود بتعلق حق الفقر أو موافقته لهم المالك لا لخطاب بأجزاء فذلك كانت الأجزاء في هذه الحالة تجمل اهـ (قوله ويجوز بعدهما) قال في العنان أن غلب على المنصوب الصواب فلهذا قال في شرحه كرم في البحر وذكر الرافعي في آئته الأستاذي ولا يصح ما يعرفه والمترد بهم هنا كرم بل عبر بعضهم بالظن وأعله الأقرب ويؤيده قوله لسم الخ (قوله ففى تبرع) يتأمل

إلى الآخر بالنسبة لتحق
الوجود به وإلى الأول بالنسبة
لكونه أول السبب بالنسبة
للتجمل الذي لا يوجد حقيقة
الأول بتقديم على السبب كله
(والصحيح منه قوله) لأنه
تقديم على السببين معا
(و) الصريح (أنه لا يجوز
إخراج كذا الشر قبل بدو
صلاحه ولا الحب قبل
اشتداده) لأن وجودها
بببب واحد هو البدو
والاشتداد فتمت التقديم
عليه وقبل الظهور جتمع
قطعاً (ويجوز) التجمل
(بعدهما) ولو قبل الخلفاء
والعنب فلا يمكن معرفة
قدرهما فتخصنا ثم إن بان
نقص كله أو زيادة ففى
تبرع (شرط أجزاء التجمل)
أي ونوعه كذا بقائه
المالك أهلاً للوجود عليه
وبقاء المال (إلى آخر
الحول) فليكون أو تلف
المال أو يسع وليس ملك
تجارة ففى التجمل كقطعاً
يضر تلف التجمل قبل لا يضر
من أهلية الوجود بالذات
بالإسلام والحرية للوجود
المراد بالتسبب بالأهلية
ليس يجيب اهـ وليس في
مهلان الفرض في تجمل

عليه كرهى (قوله وهو يستلزم الخ) قد منع بان غاية ما يلزم من جواز التجهيل اجتماع الشرط عند التجهيل لأن المراد بالاهلية المشرط بقاؤه مادام كرهه فلتأمل جدا سم وأيضا يقال عليه أنه قد عطف قواؤه وقام على الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شروطه) أى الوجوب (قوله نعم) أى قوله انتهى إلى النهاية والمعنى الاتقوله قبل (قوله نعم بشرط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعير ليس فيها بنت مخاض ففعل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجهان أحدهما الأجزاء كما اختاره الرواى بخلافه للقاضى بنه على أن الاعتبار بعدم بنت المخاض حال الأجزاء لاحتلال الوجوب وهو الأصح كما شرحه ر ه سم قال عرش قوله مر ففعل ابن لبون أى وأما لو أراد تجهيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم يأنه فجهرا نانا وجميع قواؤها وإذا وجدت بنت المخاض بهد فليس له اشتداد بنت لبون لانه بدفعها وقت الوقوع وهو من عوان أراد دفعها لطلب الجيران فينبغى أن لا يصح لانه لا حاجة إلى التجهيل وتغريم الجيران للمستحقين وتبذير العدة فلو وجدت بنت المخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون والجيران للمستحقين أم لا فإنه ينظر ولا يعدل الوجوب اه (قوله ان لا يتغير الواجب) أى صفة نهاية (قوله بلغت ستا وثلاثين الخ) أى بالى أخرجهما شدي عبارة سم أى بها كلى الروض أو غيرها بالاولى على من يختلفان فيها إذا تلف فتأمل اه أى كلى أى نغافى الحاشية (قوله لم يخرج تلك) أى ان كانت باقية فان تلفت لم يلزم إخراج بنت لبون لاننا لم نحصل المخرج كالباقي إذا وقع محصورا بمن الزكوا فلا بد من كفاف بعض المال قبل الحول ولا تجد بد لبنت المخاض لو وقعوا معهما قهرا نهاية زاد الاسنى فلو بلغت ستا وثلاثين غيرها وتلفت لم يلزم إخراج بنت لبون كقوله ظاهر اه قال الرشدى قوله لم يلزم إخراج بنت لبون أى نقص الذى يخرج عنه بتلف المخرج عن ستا وثلاثين اه (قوله وان صارت بنت لبون الخ) يقه ان محل ما ذكر من عدم الأجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى أن تقع حيث تدعى الزكاة أخذ من الحاشية السابقة فى الفصل الذى قبله على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وان نوى السلطان سم على ج اه عرش (قوله بل يستردها) أى ان كانت باقية شدي (قوله وأبغى الخ) عطف على إستردها (قوله قبل ولا ترد هذا الخ) حاصله ليس معنى قول المصنف وشروط أجزاء الخ أنه كلما وجد البقاء وجد الأجزاء حتى يردعاه ذلك لانه لا وجود للشرط وهو البقاء لا يستلزم وجود الشرط وهو الأجزاء بل معناه أنه شرط له فليكن له شرط آخر كرهى قوله للمتن (وكون القابض فى آخر الحول) أى وعند دخول شوال كرهى قوله للمتن (فى آخر الحول مستقفا) أى ان خرج الاستحقاق فى اثنا عشر عرش (قوله وفيه امر) أى انفا (قوله

وهو يستلزم أن المراد باهلية الوجوب هناك وهو شرطه ومنه ما عدم ردة متصلة بالموت إلى آخر الحول نعم بشرط مع بقائه ذلك أن لا يتغير الواجب ولا كان عمل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتسوّلت وبلفت ستا وثلاثين قبل الحول لم تجزئ تلك وان سارت بنت لبون بل إستردها ويعيدها أو يعطى غيرها قبل ولا ترد هذه على المتن لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود الشرط وأحسن منه حمل المتن على ما ذالم يتغير الواجب لانه الغالب وهذه تغيرها فلم ترد لذلك (وكون القابض فى آخر الحول) المراد به هنا وفيه وقت الوجوب

(قوله وهو يستلزم الخ) قد منع بان غاية ما يلزم من جواز التجهيل اجتماع الشرط عند التجهيل لأن المراد بالاهلية المشرط بقاؤه مادام كرهه فلتأمل جدا سم وأيضا يقال عليه أنه قد عطف قواؤه وقام على الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شروطه) أى الوجوب (قوله نعم) أى قوله انتهى إلى النهاية والمعنى الاتقوله قبل (قوله نعم بشرط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعير ليس فيها بنت مخاض ففعل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض فى آخر الحول فوجهان أحدهما الأجزاء كما اختاره الرواى بخلافه للقاضى بنه على أن الاعتبار بعدم بنت المخاض حال الأجزاء لاحتلال الوجوب وهو الأصح كما شرحه ر ه سم قال عرش قوله مر ففعل ابن لبون أى وأما لو أراد تجهيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم يأنه فجهرا نانا وجميع قواؤها وإذا وجدت بنت المخاض بهد فليس له اشتداد بنت لبون لانه بدفعها وقت الوقوع وهو من عوان أراد دفعها لطلب الجيران فينبغى أن لا يصح لانه لا حاجة إلى التجهيل وتغريم الجيران للمستحقين وتبذير العدة فلو وجدت بنت المخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون والجيران للمستحقين أم لا فإنه ينظر ولا يعدل الوجوب اه (قوله ان لا يتغير الواجب) أى صفة نهاية (قوله بلغت ستا وثلاثين الخ) أى بالى أخرجهما شدي عبارة سم أى بها كلى الروض أو غيرها بالاولى على من يختلفان فيها إذا تلف فتأمل اه أى كلى أى نغافى الحاشية (قوله لم يخرج تلك) أى ان كانت باقية فان تلفت لم يلزم إخراج بنت لبون لاننا لم نحصل المخرج كالباقي إذا وقع محصورا بمن الزكوا فلا بد من كفاف بعض المال قبل الحول ولا تجد بد لبنت المخاض لو وقعوا معهما قهرا نهاية زاد الاسنى فلو بلغت ستا وثلاثين غيرها وتلفت لم يلزم إخراج بنت لبون كقوله ظاهر اه (قوله ان لا يتغير الواجب) أى نقص الذى يخرج عنه بتلف المخرج عن ستا وثلاثين اه (قوله وان صارت بنت لبون الخ) يقه ان محل ما ذكر من عدم الأجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهى بيد المستحق فينبغى أن تقع حيث تدعى الزكاة أخذ من الحاشية السابقة فى الفصل الذى قبله على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وان نوى السلطان سم على ج اه عرش (قوله بل يستردها) أى ان كانت باقية شدي (قوله وأبغى الخ) عطف على إستردها (قوله قبل ولا ترد هذا الخ) حاصله ليس معنى قول المصنف وشروط أجزاء الخ أنه كلما وجد البقاء وجد الأجزاء حتى يردعاه ذلك لانه لا وجود للشرط وهو البقاء لا يستلزم وجود الشرط وهو الأجزاء بل معناه أنه شرط له فليكن له شرط آخر كرهى قوله للمتن (وكون القابض فى آخر الحول) أى وعند دخول شوال كرهى قوله للمتن (فى آخر الحول مستقفا) أى ان خرج الاستحقاق فى اثنا عشر عرش (قوله وفيه امر) أى انفا (قوله

الشامل لنحو بدو الصلاح وأثر لانا الحول أغلب من غيره (مستحقاً) فلوزال استحقاقه كان (rov) كل المال أو لاخذ آخر الحول بغير

الشامل لنحو بدو الصلاح يقتضى جواز التجمل قبل بدو الصلاح مع أنه قد تقدم استماع ذلك أى كان
المسألة أن يقول لنحو الجفاف (قوله فلوزال الخ) أى قبل آخر الحول نهاية (قوله) كان كل المال
أو لاخذ آخر الحول بغير بلده خلافاً للنهاية وانتهى عبارة ما قد يفهم أنه لا بد من العكس وأنه مستحقاً
فى آخر الحول أى يولى بالاستصحاب ولو كان عند آخر الحول أو قبله ولم يعلم بأنه أو لا يجب آخره الجمل كما
فى فتاوى الخناطى وهو أثر بالوجهين من الوجهين من ذلك لوصف المال عند الحول. المعتبر بلده
القابض فان المدفوع بجزء من الزكاة كما عتدها الشهاب الرملى اختلف بين غلبة القابض من بدو المال
وخرج المال عن بلد القابض بخلاف البعض المأخوذين أى يحصل قولهم بلده من الخراج الزكاة لغيره
بلد حولان الحول فى ذخير المحلحة وفى سبب بهد كره مثل ذلك عن الشهاب الرملى وهى بجزء ذلك فى
البدن فى القطر حتى لو عمل القطر ثم كان عند الوجوب بلده آخره أو لا بد من الانحراج لانيافيه
انما يقع من هذا الوقت نهاية ومعنى (قوله بغير بدو الخ) أى كان غالب المستحقين بالمال وعاد إلى
آخره بغير (قوله أى الجمل المال) يظهر أن اللفظ يقع الجبر والرفع تفسير للضمير المستتر والثاني
بالنصب تفسير للضمير المتعول (قوله كل ما يمكن) الى قوله وفارقت فى النهاية والمعنى (قوله فيما ذكر)
أى فى طرف الوجوب بدو الانهائه ومعنى (قوله وفارقت) أى الصورة المقتضية مالوازال الاستحقاق
فى أثناء الحول ثم عاد (قوله تان) أى الصورة المقتضى علمها وهى والى لم يستحق عند الاخذ ثم استحق آخر
الحول (قوله لم يجوز واعتمد الخ) الاوجه الاخره مره ا سمر وتقدم عن النهاية والمعنى مثله (قوله وفارقت
الخ) أى الخلاف المشار اليه بقوله واعتمد جمع متأخرون (قوله فى حياته) أى واجتبايه عند الوجوب
(قوله ثم حكى) أى ذلك البعض (فه) أى فما اذا علمت الخ (قوله وان الرواى الخ) أى وسكن أن الرواى
(و) (قوله وبه أفتى الخ) أى ضامن الحكى كرى (قوله ثم فرع) أى البعض المذكور (ذلك) أى ما ذكر من
الوجهين وترجع الرواى وافقها الخناطى ويحتمل أن الاشارة الى الترجيح والاداء فقط ورجحه قوله لا
وحينئذ يندفع الخ (قوله وفرض الخ) أى البعض المتقدم (قوله غير صحيح الخ) محل تأمل من وجوه عديدة
بصرى (قوله لا يحتاج الخ) قد غلبت على ما تقدم فى الحاشية من اعتماد الشهاب الرملى سبب أى ومن وافقه
كالنهاية والغنى ووجه المنع ما تقدم من الحنفى وباقى قول الشارح وزعم أن حضور الخ (قوله)
حال الوجوب متعلق بالغنية (قوله الى الشك الخ) متعلق بقوله لا يحتاج الخ (قوله بل وان علت)
أى بل لا يجوز وان علت حياته (قوله غير) أى ذخير البعض السابق (قوله وبان الخناطى الخ) كذا فى
النسخ باليهو يظهر أنه معطوف على قوله ان المارودى الخ على توهم أنه قال هناك ولان غيره صرح بان
المارودى الخ (قوله الى الشك المجرى) أى لا مع علم الغنية وقت الوجوب كرى (قوله وحيداً) أى حين
اعتمد شخصاً الشهاب الرملى انه لا يضر كون المال والقابض فى آخر الحول بلده آخره وهى بجزء
ذلك فى البدن فى القطر حتى لو عمل القطر ثم كان عند الوجوب بلده آخره أو لا بد من الانحراج
فانما اذا كان عند الوجوب بلده آخره نظر (قوله الشامل لنحو بدو الصلاح) يقتضى جواز التجمل
قبل بدو الصلاح مع أنه قد تقدم استماع ذلك فتأمله (قوله لنحو بدو الصلاح) أى الاصل هنا (قوله)
كان كل المال أو لاخذ آخر الحول بغير بلده الخ اعتمد شخصاً الشهاب الرملى الاجزاء فى مالوازال
المال عند آخر الحول بغير بلده كماله لا تخضع الحول بغير بلده الخ قال مر وجهه الى الاول اذا
انتقل المال بغير اختياره أو لمختاراً لا يجوز بخلاف الثانى لانه لا ينتقل اليه فى انتقال البدن اه فليراجع
(قوله لم يجوز واعتمد جمع متأخرون الخ) الاوجه بالاخره مر (قوله لا يحتاج الخ) قد غلبت على

صورة الخناطى أولى وجمع بعضهم

بين هذا وقول بغض شرح الوسيط (٣٥٨) اذ الركن الاخذ ببلد المال عند الوجوب لم يجزى لمنع النقل بحمل عدم الانزعاج على من علم

كون فرضه غير صحيح كروى بجوابه ان المراد حين كون الوجهين في الاخذ تحقق الخ واقفا لحناطى في الشك المجرد (قوله بين هذا) أى ما ذكر من ترجيح الرادى واقفا لحناطى (قوله بغضه الخ) متعلق بالاستحقاق بسبب تحقق غيبته (قوله وقت الوجوب) ظرف الغيبة (قوله وزعم أن حضوره الخ) تقدم عن الشباب الرادى وله والمغنى اعتمادوه (قوله بعد) خبر وزعم الخ (قوله وبحمل الانزعاج الخ) عطف على قوله بحمل عدم الانزعاج الخ كروى (قوله بحمل الصرف الخ) أى ولم يعلم غيبته عن بلد المال (قوله أنه لا بد من تحقق قيام مانع الخ) مثل اطلاق تحقق الغيبة بناء على منع النقل سم أى فى المحل على مرضى الشراح خلافا للنهاية والمغنى (قوله وفي اذا مات الخ) لعله عطف على قوله لا بد الخ ويحتمل أنه معطوف على قوله اشتراط تحقق اهليته الخ عبارة لنهاية والمغنى وقضية كلام المستفتى أنه لو مات القابض معسرا فى اثنته الحول لزم المال دفع الزكاة ثانيا للمستحقين وهو كذلك لوقوع المجموع عنه فنية كلام الجمهور اه قال عش قوله معسرا أى أو موسرا بالاولى اه (قوله اذا لم يلدن دفعه) شامل لونه موسرا سم (قوله موسرا) لعله يحرف عن معسرا العين (قوله مثلا) أى أو شرقة مستمرة كمال الوجوب قول المتن (ولا يضر غناه بالزكاة) كذا كذا الحول فيما ذكر كذا الفطر أسى ونهاية قال عش قوله مدر فيما ذكر كرى من أنه يعتبر كون المازكى وقت الوجوب بصفته والقابض بصفة الاستحقاق وأنه لو انتقل المخرج الزكاة الى غير بلد المستحق أسرته اه ولا يضر غناه من كذا الفطر المحلة ولو مع غيرها (قوله المحلة) الى قوله لم تظر فى النهاية الا قوله وقيد الاذرى والواستغنى وكذا فى المغنى الا قوله كما عند الاولى (قوله لتعذر كثرة الخ) عبارة للمغنى والنهاية كثر ثم أولئك والها ودرها أو الصبرة فيها أو تبرك اه أى كليلتها (قوله ولو جسام غيرها) لاحقة على لفظه (قوله وقيد) أى قولهم وأما غناه فغيره الخ (قوله انفرجه) أى التالف (قوله ولا) أى بان أدى تفرجه الى تفرجه (قوله بانه) أى التالف (قوله ومورثها) أى مسألة الاستغناء من زكاة أخرى (قوله بسد مناهل المحلة) أى بسد بعضها مناهل المحلة كروى (قوله ورج السبكي الخ) والواجبة ان لو أتمم محلتين هما وكل منهما فنم تغنى دفع أيهما شافان أخذها من تباستردت الاولى على ما قلناه كلام الفاروق والمعتد كجوى علم السبكي أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت الثانية خير من المحلة فالاولى هي المستردة وبكسر شرح مدر أى أو لطبيب وقوله مدر وبكسر أى كانت الثانية خير من المحلة ولعل صورته أنها ما تحول أن يخرج كانه ثم جعل للقول الذى بعده لانه يتعامل الاول افتتح الثاني سم عبارة الرشدى قوله مدر وبكسر أى بان كانت الثانية هي المحلة وقوله وبكسر أى فالتاينة هي المستردة وهي المحلة أيضا اه (قوله فيما لو اتفق حول محلتين الخ) أى ما لو اختلفا فبيني أن الجزى ما سبق تمام حولهما سواء أخرجهما

ما تقدم من الحساب عن اعتماد شذو الشهاب مدر (قوله أنه لا بد من تحقق قيام مانع به) مثل اطلاقه متعلق الغيبة بناء على منع النقل (قوله وفي اذا مات المسدوقه) مثل شامل لونه موسرا (قوله يلزم المال دفع ثانيا الخ) قال مدر فى شرحه وقضية كلام المستفتى أنه لو مات القابض معسرا فى اثنته الحول لزم المال دفع الزكاة ثانيا للمستحقين وهو كذلك لوقوع المجموع عنه فنية كلام الجمهور اه (قوله فى المتن ولا يضر غناه بالزكاة) كذا كذا الحول فيما ذكر كذا الفطر أسى ونهاية قال عش قوله مدر فيما ذكر كرى من أنه يعتبر كون المازكى وقت الوجوب بصفته والقابض بصفة الاستحقاق وأنه لو انتقل المخرج الزكاة الى غير بلد المستحق أسرته اه ولا يضر غناه من كذا الفطر المحلة ولو مع غيرها (قوله المحلة) الى قوله لم تظر فى النهاية الا قوله وقيد الاذرى والواستغنى وكذا فى المغنى الا قوله كما عند الاولى (قوله لتعذر كثرة الخ) عبارة للمغنى والنهاية كثر ثم أولئك والها ودرها أو الصبرة فيها أو تبرك اه أى كليلتها (قوله ولو جسام غيرها) لاحقة على لفظه (قوله وقيد) أى قولهم وأما غناه فغيره الخ (قوله انفرجه) أى التالف (قوله ولا) أى بان أدى تفرجه الى تفرجه (قوله بانه) أى التالف (قوله ومورثها) أى مسألة الاستغناء من زكاة أخرى (قوله بسد مناهل المحلة) أى بسد بعضها مناهل المحلة كروى (قوله ورج السبكي الخ) والواجبة ان لو أتمم محلتين هما وكل منهما فنم تغنى دفع أيهما شافان أخذها من تباستردت الاولى على ما قلناه كلام الفاروق والمعتد كجوى علم السبكي أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت الثانية خير من المحلة فالاولى هي المستردة وبكسر شرح مدر أى أو لطبيب وقوله مدر وبكسر أى كانت الثانية خير من المحلة ولعل صورته أنها ما تحول أن يخرج كانه ثم جعل للقول الذى بعده لانه يتعامل الاول افتتح الثاني سم عبارة الرشدى قوله مدر وبكسر أى بان كانت الثانية هي المحلة وقوله وبكسر أى فالتاينة هي المستردة وهي المحلة أيضا اه (قوله فيما لو اتفق حول محلتين الخ) أى ما لو اختلفا فبيني أن الجزى ما سبق تمام حولهما سواء أخرجهما

بين هذا وقول بغض شرح الوسيط (٣٥٨) اذ الركن الاخذ ببلد المال عند الوجوب لم يجزى لمنع النقل بحمل عدم الانزعاج على من علم عدم استحقاقه بغيبته عن بلد المال وقت الوجوب وزعم أن حضوره ببلد المال وقت القبض منزل لمنه حضوره وقت الوجوب بعيد كنه ظاهر ويجعل الاجزاء على غيبته عن محل الصرف وجهل حاله من الفقر والحضور وشدهما والحاصل أن المعتد بالواقع للمعقول أنه لا بد من تحقق قيام مانع عند الوجوب وأنه لا أثر للشك فى الأصل عدم المانع وفيما اذا مات المدفوع مثلا بزم المال المدفع ثانيا للمستحقين فخرج القابض عن الاهلية حالة الوجوب (ولا يضر غناه بالزكاة) المحلة لتعذر كثرة أو قول المدفوع جسام غير هالان القصد بالغنى اليه اغناؤه وأما غناه فغيره وحده فمؤيد وقيد الاذرى كالسبكي بماذا ثبت أو تلفت ولم يؤد نسر على فقره واللا يسترد منه مثلا لمع وحالة يستحقها وتظار فيه الغزى بانه قد فتمت وليس بركنة في شذو من وان انفعه ولو استغنى بركنة أخرى محلة أو غير محلة ضرر كما اعتمد الاذرى وصورتها ان تلف المحلة ثم تحصل له زكاة بسد منها بدل المحلة ثم يبقى منها ما فنيه أو يبقى ويكون حاله قبضها من محلتها ما لم يتغير حاله عند الحول قصار بكيفية أحد هاهما ويدورج السبكي فى القول حول محلتين أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت أحدهما واجبة

اولا بكيفية أحد هاهما ويدورج السبكي فى القول حول محلتين أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت أحدهما واجبة

أولا وأونيا وهم دافع ما أتى في الحاشية المتعلقة بقوله فالمرجع المجمل يظهر أنه يمكن جعل تعليم الاستثناء
 بغيرها البصري بقوله كز كلة أخرى واجبة وأرجله أخذها بعد الأولى على ما ذابح حول تلك الأخرى فليعبر
 سم (قوله فالمرجع المجمل) هذا ظاهر أن اختلاف حولهما يسبق حول الواجبة أما لو سبق حول المجمل بان
 على فوجب ما يتبع حوله في شعبان ثم أخرج واجبة في رمضان فبينت عدم استواء الواجبة لانه دفعها بعد تمام
 حول المجمل ووقعها الموقوع وأما اتفاق حولهما فيبقى عدم استواء الواجبة أيضا لانه بمجرد تمام الحول يتم
 أمر المجمل وتقع موقعا خارج الواجبة بهذا الخ لا غير مستحق لاستثنائها بالمجمل مع تمام أمرها فلنعبر
 سم (قوله بعد قبضها) أي الكلة الواجبة نهاية ومعنى قولنا انتهى (وإذا لم يقع المجمل زكاة) أي لغيره
 مانع وجبت ثانيا كغيره لم يلزم على شائين أو بعين تتلقت في بدا الغايض لم يجب التمسك بأي على المالك لأن
 الواجب القيمة ولا يصحكمل في الغالب الساعته في نهاية قال لا يرد أي والصورة أنه عرض مانع من
 وقوعها زكاة اه قولنا انتهى (استرد) أي المالك نهاية ومعنى قال عش ولا شيء عليه للقابض في مقابلة
 اه وفي الإيعاب ما يخالف معياره قال الزركشي وأذا رجع هل عليه غرامة النفقة الظاهر وفي كلام
 المجموع ما يؤيده ولا يقال إن القابض منبرغ لانه لم يتفق الا بطلن ملكه من ثم يظهر أنه لو اتفق بعد غلبه
 عود ملك المدافع لا يرجع لانه حيث لم يشرع غير رأيت بعضهم يفترون كره الزركشي وبعين حله على
 ما ذكره اه قولنا انتهى (أن كل شرط الاسترداد الخ) هل يتصور شرط الاسترداد لتصرع بالمجمل بان
 يقول هذو كذا فغان عرض مانع استردتها فان اعتمد ذلك كل قول المجمل أي وغيره في تقسيم مثبت
 الاسترداد وهو ذكر التجمل شامل للشرط الاسترداد باعتبار الغالب فمن تعين ذكر التجمل وقد يقال
 قوله ان عرض مانع لا يتصور إلا مع التجمل سم أي في نفسه قوله كما إذا عمل أو نحو اعتبارها بالنهي والغنى
 عملا كشرط لانه دفعها بحسب حقيقة القابض في المستقبل فإذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عمل الخ اه
 (قوله) أما قبل المانع المانع انقار ما عدا به وكتب عليه البصري ما منه يقتضي أن قول المصنف ان عرض مانع
 قد قبله استرد وقول الشارح وأما لو شرط ما الخ يقتضي أنه قد قبله ان كان الخ وقد يقال هو قد قبضها وأنه
 أعلم اه (قوله مطلقا) شرط الاسترداد أولا (قوله) وأما لو شرط من غير مانع الخ) لانه لا هذا الشرط
 فوجب علم القابض بالتجمل وسبب أن كاف في الاسترداد لا ناقول علم القابض بان في الاسترداد عند
 عرض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يعد جواز
 الاسترداد لو جرد علم القابض بالتجمل إذ قد بشرط الاسترداد ولا يكره أنها مجمل سم ولما ان غلب احباب

اختلفوا في أن الجزئ ماسبق تمام حولها سواء أخرجها أولا أو آخرا وله وجهان ما ذكرنا في الحاشية
 الأخرى المتعلقة بقوله فالمرجع المجمل يظهر أنه يمكن جعل تخاها الاستثناء بغيرها البصري بقوله كز كلة
 أخرى واجبة وأرجله أخذها بعد الأولى على ما ذابح حول تلك الأخرى فليعبر (قوله فالمرجع
 المجمل) هذا ظاهر أن اختلاف حولهما يسبق حول الواجبة لو سبق حول المجمل بان على فوجب ما يتبع حوله في شعبان ثم أخرج واجبة في رمضان فبينت عدم استواء الواجبة لانه دفعها بعد تمام الحول يتم
 أمر المجمل وتقع موقعا خارج الواجبة بهذا الخ لا غير مستحق لاستثنائها بالمجمل مع تمام أمرها فلنعبر
 سم (قوله بعد قبضها) أي الكلة الواجبة نهاية ومعنى قولنا انتهى (وإذا لم يقع المجمل زكاة) أي لغيره
 مانع وجبت ثانيا كغيره لم يلزم على شائين أو بعين تتلقت في بدا الغايض لم يجب التمسك بأي على المالك لأن
 الواجب القيمة ولا يصحكمل في الغالب الساعته في نهاية قال لا يرد أي والصورة أنه عرض مانع من
 وقوعها زكاة اه قولنا انتهى (استرد) أي المالك نهاية ومعنى قال عش ولا شيء عليه للقابض في مقابلة
 اه وفي الإيعاب ما يخالف معياره قال الزركشي وأذا رجع هل عليه غرامة النفقة الظاهر وفي كلام
 المجموع ما يؤيده ولا يقال إن القابض منبرغ لانه لم يتفق الا بطلن ملكه من ثم يظهر أنه لو اتفق بعد غلبه
 عود ملك المدافع لا يرجع لانه حيث لم يشرع غير رأيت بعضهم يفترون كره الزركشي وبعين حله على
 ما ذكره اه قولنا انتهى (أن كل شرط الاسترداد الخ) هل يتصور شرط الاسترداد لتصرع بالمجمل بان
 يقول هذو كذا فغان عرض مانع استردتها فان اعتمد ذلك كل قول المجمل أي وغيره في تقسيم مثبت
 الاسترداد وهو ذكر التجمل شامل للشرط الاسترداد باعتبار الغالب فمن تعين ذكر التجمل وقد يقال
 قوله ان عرض مانع لا يتصور إلا مع التجمل سم أي في نفسه قوله كما إذا عمل أو نحو اعتبارها بالنهي والغنى
 عملا كشرط لانه دفعها بحسب حقيقة القابض في المستقبل فإذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عمل الخ اه
 (قوله) أما قبل المانع المانع انقار ما عدا به وكتب عليه البصري ما منه يقتضي أن قول المصنف ان عرض مانع
 قد قبله استرد وقول الشارح وأما لو شرط ما الخ يقتضي أنه قد قبله ان كان الخ وقد يقال هو قد قبضها وأنه
 أعلم اه (قوله مطلقا) شرط الاسترداد أولا (قوله) وأما لو شرط من غير مانع الخ) لانه لا هذا الشرط
 فوجب علم القابض بالتجمل وسبب أن كاف في الاسترداد لا ناقول علم القابض بان في الاسترداد عند
 عرض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يعد جواز
 الاسترداد لو جرد علم القابض بالتجمل إذ قد بشرط الاسترداد ولا يكره أنها مجمل سم ولما ان غلب احباب

فالمسترجع المجمل لان
 الواجبة لا يصح عرض
 المانع بعد قبضها (وإذا لم
 يقع المجمل زكاة استردان
 كل شرط الاسترداد ان
 عرض مانع) كما إذا عمل
 أجزدار ثم انهدست في المدة
 أم قبل المانع فلا يسترد
 مطلقا كمنع تجمل دين
 مؤجل وأما لو شرط من غير
 مانع فلا يسترد

بلى نظار شارح في حصة القبض مع هذا الشرط (والاصح أنه لو قال هذو كلقى المجتهلة تقطع) أي ولم تدعى ذلك (استرد) لانه عن الجهة فاذا اطلب وجع كالاخر فهاذ كروكون الغالب (٣٦٠) عدم الاسترداد لا يترأى الا لو لم يصرح بأنه زكته تجمله أو لمعه فمكنا أنما هذا التبرع بالتجمل

يوصف كونه كذا فاذا اتفق الوصف اتفقت التبرع وهذا فارق قوله هذو عن مالى القبض فان التبايع صدقة لأنه لم يذ كرمشعرا باسترداد وعلم القابض بالتجمل كاف في الرجوع وان لم يذ كركا أو ناده فمقوله (و) الاصح (أنه ان لم يتعرض للتجمل ولم يعلمه القابض لم يسترد) الدافع لتغيره بعد العلم عند الاختلاف في ما ذكر بين الامام والمالك ولا أثر لعلم بالتجمل بعد القبض على أحد احتالين الا وجهه فلا بد من قبل تصرفه فيه (تنبيه) وهل يجري هذا التفصيل في غير الزكاة سماهو نظايرها بان كان له مدين فمجلس عن أحدهما كان ذبح متبع عقب فصرغ عنه ثم دفعه للمستحقين فيان أنه من لا يلزمه دم فقل ان شرط أرفال دى المجلل أو علم القابض بالتجمل يرجع والا فلا أو يخص هذا بالزكاة ويترك باقيا أصلها أو استأق فرق بمخرجها مجعلا لها بتوسيع طرق الرجوع على خلاف محوالم والكفارة فانه في أمه بدل جناية فخص عليه بمسدم وجوعه في تجمله مطلقا كل محتمل وفرضهم ذلك في

الزكوة لم يتعرضوا فيه ما قبل الثاني والميرك يعل الاول فتأمل (و) الاصح (انهم اوالا اختلاف في مثبت الاسترداد) وهو ذكر التجمل أو علم القابض به على ما فهمنا من خلاف أو شرط الاسترداد ولا خلا فيه كما اقتضاه صريح المتن وكان الشارح أشار لذلك بقوله

الشرط لذلك كورعلم القابض بالتجمل (قوله بلى نظار شارح الخ) وهو الاستدلال بكن الظاهر الصفة معنى زاد انما به ان كل عالما بفساد الشرط اه فاقبض فاسد عب عس وأطلق الشارح في الاعياب عدم الصحتول المتن (والاصح أنه لو قال الخ) أي عند دفعه ذلك وحصل اختلاف في دفع المالك بنفسه فان فرق الامام استرد قطعاً اذا ذكر التجمل ولا حاجة الى شرط الرجوع معنى ونهاية قول المتن (استرد) أي سواء أعلم بحكم التجمل أم لا نعم لو قال هذو كلقى المجتهلة فان لم تقع زكته فمقوله نافله لم يسترد كما صرح به الراعى نهاية وتاسى (قوله وكون الغالب الخ) وذلك دليل المقابل (قوله بالتجمل) متعلق بالتبرع (قوله بلى نظار شارح الخ) متعلق بقوله أنما الخ (قوله لانه لم يذ كرمشعرا الخ) قد يقال وصفه بالغائب مشعر باشتراط البقاء (قوله وعلم القابض بالتجمل الخ) أي علمه بمكان القبض المجلل أو بانه ماله كل حقه السيئ بما فيه ومعنى وبان في الشرح مثله زبادة قد (قوله وان لم يذ كرك) أي التجمل (قوله كأفاده) أي كفاية العلم بقول المتن (ان لم يتعرض للتجمل) أي بان اقتصر على ذكر الزكاة أو سكت ولم يذ كرك شأنها ومعنى (قوله لم يسترد الاصح) أي وان ادعى أنه ادعى فاصداه وصدة لا تحسد أو عيبا أو يكون فلو علمها به ومعنى (قوله لتغيره) أي قوله ان كان في النهاية والمغنى (قوله ان كان الخ) نظره في الاعياب كرى على بافضل (قوله قبل تصرفه) ينبى وقيل تمام الحول اذ لم يسترد الامر فلا أثر لاعتاده بعد ذلك ولا لزوم جواز الاسترداد مطلقا فمن لازم الاسترداد حصول هذا العلم سم (قوله فيان أنه من لا يلزم عدم) أي كان عاد الى الميثاق وأحم بالحج ممنوعان لا يحج في هذا العلم (قوله اهل شرط) أي الاسترداد ان عرض ما منع (قوله أو يخص هذا) أي التفصيل قول المتن (وانهم اوالا اختلاف في مثبت الاسترداد الخ) هذا شامل لما لو اختلفا في نقص المالك من النصاب أو تلقه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وان قال لا ذرى فموقوفه نهاية ومعنى قال الرشدى ونظايرها انما يختلف في هذين أي النص والتفصيل نبي العلم فليرجع اه (قوله وهو ذكر) أي قول المتن ومعنى في النهاية والمغنى الاولوه كما اقتضاه الى المتن (قوله وهو ذكر التجمل الخ) قال الحق المحلى وهو ذكر التجمل أو علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه) أي عدم اختلاف (قوله وكان الشارح أشار لذلك الخ) أقول بل أراد أن الشارح بقوله ذلك كروا مثبت الاسترداد مختص على مقابل الاصح في شرط الاسترداد وأما على الاصح فلا يختص به لان منه أيضا قوله هذو كلقى المجتهلة وعلم القابض فقوله وشرط الاسترداد على مقابل الاصح أي فقط وأما

لا تأت قول علم القابض انما يكفي في الاسترداد عند عدم وض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض ما منع فلا يبعد جواز الاسترداد لوجود علم القابض بالتجمل أو ذوق بشرط الاسترداد ولا يذ كركا بها المجتهلة (قوله بلى نظار شارح في حصة القبض الخ) اقتصر مر الصفة (قوله في المتن والاصح الخ) نعم لو قال هذو كلقى المجتهلة فان لم تقع زكته فمقوله نافله لم يسترد كما صرح به الراعى شرح مر (قوله وعلم القابض بالتجمل الخ) أي علمه بمكان القبض المجلل أو بانه ماله كل حقه السيئ بما فيه ومعنى وبان في الشرح مثله زبادة قد (قوله وان لم يذ كرك) أي التجمل (قوله كأفاده) أي كفاية العلم بقول المتن (ان لم يتعرض للتجمل) أي بان اقتصر على ذكر الزكاة أو سكت ولم يذ كرك شأنها ومعنى (قوله لم يسترد الاصح) أي وان ادعى أنه ادعى فاصداه وصدة لا تحسد أو عيبا أو يكون فلو علمها به ومعنى (قوله لتغيره) أي قوله ان كان في النهاية والمغنى (قوله ان كان الخ) نظره في الاعياب كرى على بافضل (قوله قبل تصرفه) ينبى وقيل تمام الحول اذ لم يسترد الامر فلا أثر لاعتاده بعد ذلك ولا لزوم جواز الاسترداد مطلقا فمن لازم الاسترداد حصول هذا العلم سم (قوله فيان أنه من لا يلزم عدم) أي كان عاد الى الميثاق وأحم بالحج ممنوعان لا يحج في هذا العلم (قوله اهل شرط) أي الاسترداد ان عرض ما منع (قوله أو يخص هذا) أي التفصيل قول المتن (وانهم اوالا اختلاف في مثبت الاسترداد الخ) هذا شامل لما لو اختلفا في نقص المالك من النصاب أو تلقه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وان قال لا ذرى فموقوفه نهاية ومعنى قال الرشدى ونظايرها انما يختلف في هذين أي النص والتفصيل نبي العلم فليرجع اه (قوله وهو ذكر) أي قول المتن ومعنى في النهاية والمغنى الاولوه كما اقتضاه الى المتن (قوله وهو ذكر التجمل الخ) قال الحق المحلى وهو ذكر التجمل أو علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح انتهى اه سم (قوله كما اقتضاه) أي عدم اختلاف (قوله وكان الشارح أشار لذلك الخ) أقول بل أراد أن الشارح بقوله ذلك كروا مثبت الاسترداد مختص على مقابل الاصح في شرط الاسترداد وأما على الاصح فلا يختص به لان منه أيضا قوله هذو كلقى المجتهلة وعلم القابض فقوله وشرط الاسترداد على مقابل الاصح أي فقط وأما

على الاصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر سم قول المتن (صدق القاض بيمينه) ولو ألقاها بيمين فبها
تقدم. بئذ لا يقع لان معها زاد فتمسك لكن قال مر محل ذلك ما إذا لم تجدنا وقتا واحدا ولو ألقاها وحدها فلو
شهدت أحدها به لشرط الاسترداد وقت كذا في محل كذا والآخرى به في ذلك الوقت والحال بل بشرط
ذلك ولو يتكلم به تعارضتان التي هنا محصور فليست سم قول المتن (يمينه) أي ويحلف القاض على
البت ووارثه على نفى العارية وبغنى (قوله عدمه) أي المبت (قوله يحلف) أي القاض بالاختلاف له
لا يعرف الامن جهته (قوله على نفى العارية) أي على الاصح نهاية وبغنى قال سم والظاهر ان هذان
الحلف على البت والالكان علفا أنه لا يعلم فليست اه (قوله يان) الى قوله ثم ختم في المغنى الى
قوله ولا يصعب على المتن وقوله وسقوط بدو الى قول المتن وبانخير الى كفى النهاية الا قوله وسقوط بد
أو بالفالح وفي معنى تلفه البيع ونحوه نهاية وبغنى وبقي ماله وحده مرهونا الاقر بفيه أخذ بيمينه
للمحاولة أو بصرا الى فكاه أخذنا بما في البيع عس (قوله بالمثل في المثل) أي كالبراهم (والتعيني
المقوم) أي كالتعني نهاية (قوله عاقله) أي مثلها ومتقوما عس (قوله ملك المجل) أي يملكه المشتق
العين المجلة زكاة ان لم يبق لوجوب ملكه كالمقرض اي باب يقول الشارح ملك المقرض مفعول ملان
يجازي لقوله ملك المجل قول المتن (اعتبر بيمينه يوم القبض) أي لا يوم التلف ولا يقضى القسم نهاية زاد
الاعباب فان مات القاض في تركه ذلك البدل من المثل أو القيمة فغيره وارثه فان فقدت التركة تركه ذلك
تأنيلا ولو استردها الامام أو بدلها من غيرها بلا ان تجد ديوان كل البدل القيمة اه قول المتن (يوم
القبض) أي وقت نهاية وبغنى (قوله يومئذ) كنه متعلق بغير ورعي لا يرد سم أقول وكان الاولى
اسقاطه لا بغنى عنه غير علمها (قوله حصل في ذلك القاض الخ) بشر بان القاض لو كان غير مستحق
حاله القبض أي أو وجوب سبب الرجوع قبل التلف أو مع لزمه فحينئذ التالف لعدم ملكه لزيادة تعذر
ما يأتي في الزيادة المنفصلة وارش النقص في هذه الحالة يجري أقول في الاعباب ما صرح بجميع ذلك الا قوله
أو معه فأنه هو في الشرح (قوله نقص صفة) أي حدث قبل وجود سبب الرجوع سم ونهاية وبغنى
(قوله وسقوط يد) كأنه لما كانت لا تقدر بالاعماله كانت من نقص الصفة سم (قوله كونا الخ) ولو
حدث قبل بعد التجبيل واستمر اتصال الاسترداد فهو له هو المالك تبعاً وهو المستحق كجول المبيع في بد
المشتري ثم رده يعيب سم وفي الجعيري قال شيخنا ان المجل من المصلحة كما تقدمت سم مر ونور غيبه

وشرط الاسترداد الخ) أقول بل أراد الشارح بقوله المذكور وان ثبت الاسترداد معصر على مقابل الاصح
في شرط الاسترداد وأما على الاصح فلا يتصور فيلزم منه انصاف قوله هذه كلى المجلة وعلم القاض بقوله
وشرط الاسترداد على مقابل الاصح أي فقط وأما على الاصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر ولعلمنا
انه في غاية الظهور فالعيب كعصفي عليه موقع فاقال (قوله صدق القاض) ومحل الخلاف في غير علم
القاض بالظهور اما في صدق القاض بالاختلاف لانه لا يضر لامن جهته ولا من لفته على نفى العارية والتجبل
على الاصح في الجموع لانه لو اعترف بمقالة الرافعي بيمين شرح مر والظاهر ان هذا من الحلف على البت
والالكان يحلف أنه لا يعلم أنه علم فليست اه (قوله صدق القاض بيمينه) ولو ألقاها بيمين فبها تقدم بيمينه بالذبح
لان معها زاد فتمسك لكن قال مر محل ذلك ما إذا لم تجدنا وقتا واحدا ولو ألقاها وحدها فلو شهدت أحدها به لشرط
الاسترداد وقت كذا في محل كذا والآخرى به في ذلك الوقت والحال بل بشرط ذلك ولو يتكلم به تعارضتان
لان التي هنا محصور فليست اه (قوله صدق القاض بيمينه) أي ويحلف القاض على البت ووارثه على نفى
العارية (قوله وفيما لو اختلفا في علم القاض يحلف على نفى العارية) قال في شرح العباب ولو اختلفا
في ذكر التجبيل فمن الماوردي انه يحلف على البت وهو متعبه اه ويشي ان الاختلاف في شرط
الاسترداد كذلك (قوله يومئذ) كأنه متعلق بغير ورعي لا يرد تأمله (قوله نقص صفة) أي حدث قبل
وجود سبب الرجوع (قوله وسقوط يد) كأنه لما كانت لا تقدر بالاعماله كانت من نقص الصفة (قوله

فلا يرجع قلبه في وادعه البرماوى أيضا اه (قوله وصوف الخ) أى بلغ أو أن الجزع فافيا يظهر كفى
 شرح العباب سم (قوله وان لم يجز) كذا خرم به أيضا اشار الى وضو ورايت تخط بعض الفضلاء نفلا
 عن الجواهر بقصد الصوف بالجز ورفليتأمل ولغير بصري أقول وكذا خرم ذلك النهاية والمغنى وشرح
 بافضل وأمكن أن المراد بالجز ورفى كلام الجواهر ما يشبه ما بالقوة وافق ما تقدم عن شرح العباب
 (قوله والرجوع الى ارفع العقدم حينه) له على حذف مضاف أى من حين سبب الرجوع عبارة العباب
 مع شرحه حيث أدى وحسن الاستدلال بشرطه لا يحتاج الى نقض الملك لفظ بك عليه كى جعل بل ينقض
 بنفسه كلى الجمهور عن الامام وبه يعلم أن ملك المجل ينقل الدافع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير لفظ
 وهو كذلك اه (قوله ومن لم يوان الخ) أى القابض سم أى والنافع عبارة العباب مع شرحه ان
 حدث الزيادة المنفصلة أو العيب قد وجد سبب الرجوع أو حدث أحدهما قبله أى قبل وجود ذلك
 ولكن بان عدم الاستحقاق أى عدم أهلية الملك أو القابض الزيادة وقت القبض يرجع معامع المجل اه
 (قوله تفتن) أى غنى وكفر العباب (قوله ما) أى بالزيادة المنفصلة (قوله مطلقا) أى سواء كان الناقص
 عيناً أو صفةً يستعمل لراجع لقوله بما أيضاً (قوله لاثنين عدم ملكه الخ) أى فيمن قبله التالف وقت
 التالف لا وقت القبض كالمعنى العبري (قوله وكذا بينهما الخ) ظاهره حدث النقص بلا تقصير
 كما في سببوه وهو ظاهر لان العين في ضمانه حتى يسلمها المالك لانه فيها الغرض بنفسه شدي (قوله
 لو وجد سبب الرجوع قبلهما) ظاهره وان تأخر الرجوع عن ذلك وحدث بسبب الضمان لان الرجوع
 انما يرجع العقدم حينه كما ذكره الآن يقال هو وان رفعه من حينه فثبتت الى السبب فكانه من حين
 السبب فراجع سم وقد قدم عن العباب التصريح بذلك (قوله قبلهما الخ) أى الزيادة والاراش (قوله
 كالن) أى والتعلم مغنى والكبر العباب (قوله وان كان) أى افرادها بفصل مغنى (قوله انحصاراً)
 راجع لقوله غير مترجم لها الخ عش (قوله اشارة الخ) بين المناسبة كانه قال فلها مناسبة بالتجمل
 وتلك المناسبة هي الاشارة الخ فهو بدل من المناسبة وشبهت المحذوف خلافاً لما وقع في سائفة النسخ عش
 من كونه له العتق لعدم محته كلاً حتى يرشده ويحوز كونه له المناسبة فكانه قال ذكرها هنا للاشارة
 الى الخ (قوله الخ) أى المالك (قوله يظهر لك الخ) جواب الامر (قوله ويندفع) فى تأويل
 المصدر عطفاً على قوله حسن الخ يستعمل أنه بالجزم عطفاً على ظاهر الخ عطف سبب على سبب (قوله
 ما اعترضه الاستوى الخ) عبارة الاستوى اعلم أن هذه المسئلة وجب مع ما بعدها لا تعلق له بالتجمل فكان
 ينبغي افرادها بفصل كما فعل في المحرر اه فان كان مبنى اعتراضه أن الفصل للتجمل وهذا ليس منه فوايه
 من أن الفصل للتجمل اذ لم يترجم به بل هو لجميع ما ذكره فيموان كان مبنياً أنه لا مناسبة بين هذا والتجمل
 فكيف جمعهم في فصل واحد فوايه أن المناسبة بينهما كناية على أن كل منهما يتعلق باداة أو كاة الواجبة
 وكيفية تبين حق المستحقين الواجب الادعاءى مناسبة بعدد ما الله أعلم سم (قوله وتأشير المالك) الى
 قوله اذ تأخر في النهاية والمغنى الا قوله كالصوم والصلوة الخ (قوله بجامر) أى فى أوائل الفصل الاول
 (وصوف) أى بلغ أو أن الجزع فافيا يظهر كفى شرح العباب (قوله ومن لم يوان الخ) أى القابض (قوله وكذا
 يضمهما لو وجد سبب الرجوع قبلهما) ظاهره وان تأخر الرجوع عن ذلك وحدث بسبب الضمان لان
 الرجوع انما يرجع العقدم حينه كما ذكره الآن يقال هو وان رفعه من حينه فثبتت الى السبب فكانه من
 حين السبب فراجع سم (قوله لو حدث حل بعد التجمل) واسم متصل الى الاستدلال فقول هو المالك تبعا
 هو المستحق كلى حل المبيع فى الماشى ثم رد بهيب (قوله غير مترجم لها بفصل وان كان فى أصله انحصاراً
 الخ) أقول لا يخفى باذن تأمل انه لا اشكال على المصنف بالنظر لهذا الفصل مطلقاً لانه لم يترجم به بالتجمل
 يجوز ان يكون جمع ما فيه مقصودا بجمع ظهور المناسبة بين جميع ما فيه (قوله تأمل يظهر لك حسن
 صنعه و يندفع ما اعترضه الاستوى وغيره) عبارة الاستوى اعلم ان هذه المسئلة وجب مع ما بعدها لا تعلق

وصوف وان لم يجز لغيرها
 فى ملكه والرجوع انما يرجع
 العقدم من حينه ومن لم يوان
 بان غير مستحق تفتن رجوع
 كلاً سببها وبارش النقص
 مطلقاً لثبوت عدم ملكه
 ولقسا دفعه وان صار عند
 الحلول مستحقاً وكذا
 رخصهما لو وجد سبب
 الرجوع قبلهما أو معهما
 أما المنفصلة كالنسخ فتنبع
 الاصل ثم ختم الباب بمسائل
 تتعلق به دون خصوص
 التجمل غير مترجم لها بفصل
 وان كان فى أصله انحصاراً
 أو اتركه لائى وضوح المراد
 صلى ان الخ ان لها تعلقاً
 واضحا بالتجمل اذ لا يخبر
 صدمه وذكر الصدى فى
 سائر الاحكام بتقديمها
 المقصود منها غير ميب
 بل حسن لما فيه من رعاية
 التضاد الذى هو من أظهر
 أنواع البدع وأما مسائل
 التعلق فله مناسبة بالتجمل
 أيضاً اشارة الى أنهم سوان
 كانوا شره كاله قطع تعلقتهم
 بالدفع لهم ولو قبلوا جواب
 ومن غير المال لانهم غير
 شركة حقيقة تأمله يظهر
 لك حسن صنعه ويندفع
 ما اعترضه الاستوى وغيره
 (وتأشير المالك انواع
 الى كاة بعد التمكن بجامر

(وجوب الضمان) أي
 الخراج قدر الزكاة المستحقة
 (وان تلف المال) نقصه
 بحسب الحق من مستحقه
 واختلوا هبل التحكّن
 شرط الوجوب كالصوم
 والصلاة والحج والأصحية
 شرط للضمان والوجوب
 انقضى تأخير الامكان بسدة
 فابتداء الحول الثاني من
 تمام الاول لتمام الامكان
 أي بالنسبة إلى ملكه
 المستحقون عند انقضاء قولهم
 في مسئلة العار السابقة
 اذا أُوجِبَ أربع سنين
 بمائة وقد أدى من غيرها
 فأول الحول الثاني قدر ربع
 المائة بملكه من حين أداه
 الزكاة لأن أول السنة لانه
 باق على ملكه من حين
 الاداء ثم رأيت لاسنوي
 قال هذا اذا قلنا الفقراء
 ثم كماله في قبضته أن
 يكون أول الثاني من الغني
 اذا كان نصيبا فقط وهو
 صريح فيما ذكرته ولو
 حدث نتائج بعد الحول
 وقيل الامكان ضم للاصل
 في الثاني دون الاول ويفرق
 بينهما ونحو الصلاة فإن
 هنا حكمه من متمايزين
 الضمان والوجوب وكل
 يرتب عليه أحكام تخصه
 وأما فليس بالوجوب
 والقول به عدم التمكّن
 متعذر

قوله المتن (وجوب الضمان) أي وان لم يأم كان أثره لطلب الاجح كمنع من ذمها (قوله) نقصه
 (الح) عبارة عن النهاية لحصول الامكان وانما أثره فرض نفسه في تقديره بشرط سلامة العاقبة اه (قوله
 والصلاة) ناقش فيه سم (قوله) اخذنا (الح) واجمع للتفسير (قوله) اذا أُوجِبَ (الح) يدل من قوله لم (الح)
 (قوله) وقد أدى (الح) أي بعد تمام الحول (قوله) أي بالنسبة إلى ملكه المستحقون أي وأما بالنسبة إلى
 ملكه وهو قدر الزكاة في حين الاداء (قوله) فأول الحول الثاني قدر ربع المائة بملكه (الح) كذا في شرح
 الروض وأقول هو ظاهر بالنسبة لقدرك الزكاة لانه الذي ملكه المستحقون لا يقبل اعداءه بشرط ربع المائة
 لانه لم يخرج من ملكه المالك ولم ينقص من النصاب فالقياس أن يكون ابتداء حوله الثاني من أول السنة
 الثانية بل لو نقص من النصاب حصاة السنة ان كان حصاة كل سنة نصيبا فقط لكان القياس فيما عدا ذلك
 الزكاة من حصاة السنة ما ذكر لانه مضموم إلى بقية الحصان لان جميعها لملكه وهذا الذي ذكرناه هو
 المناسب للتعليل بقوله لانه باق على ملكه من حين الاداء لانه لا يكون جميعه ربع بل قدر كانه فقط
 ولقول الشارح في المأخوذ من مسئلة الدار أي بالنسبة إلى ملكه المستحقون فتأمل وقد توعدوا بغيره ثم بان
 المراد أن ابتداء حوله مجموع الاربع من بين الاخراج ولا يخفى ما في فلتأمل والله أعلم سم عبارة السيد
 ثم الرصير في قوله ربع المائة بملكه كذا في أصله رحمه الله تعالى وهو محصل قوله لو تأخر الامكان اربع
 عشر ربع المائة ليقصر (الح) (قوله) ولو حدث (الح) دخل على قوله لو تأخر الامكان (الح) (قوله) بان
 حكمه من (الح) قد يقال وفي نحو الصلاة ما لم يكن الوجوب والاداء أي الفعل الذي هو نظير الضمان هل ان
 المراد به الاخراج كاستخدامه في حق المستحقين الوجوب الاداء وأي نسبة بعد ادائه أصل (قوله) بان
 وجوب عمله وقضاء (قوله) وأما (الح) أي في نحو الصلاة (قوله) والقول به أي بالوجوب في نحو الصلاة
 له بالتجمل فكان ينبغي ان يفرق فصل كقوله في المحرر اه فان كان ينبغي اعتبار ضمان الفصل للتجمل وهذا
 ليس منه فخواهيه مع ان الفصل للتجمل اذا لم يفرق به بل هو لجسمه ما ذكره في وان كان ضمانه لانه مناسبة
 بين هذا والتجمل فكيف جمعها في فصل واحد فخواهيه ان النسبة بينهما كاعتبار علم اذكر من حيث يتمايز
 باداء الزكاة الواجب وكيفية ثبوت حق المستحقين الوجوب الاداء وأي نسبة بعد ادائه أصل (قوله)
 والصلاة والحج) سم في اعتبار التمكن في وجوبهما فانظر هل في ذلك مخالفة لقوله لا في الحج في الجملة
 لا يحتاج لقطع أكثر من مرحلة شرعية ولو في يوم يوم واحد وله واحدة فان اتفقت لم يجب الحج أصلا
 فضلا عن ضمانه خلافا من الصلاة لان هذا غير فكيف يكون مسقطا عنها كونه السيرة في الاداء النسبة على العادة
 قبل مضي زمن يسرها الامكان تنصها بعده ولا كذلك هنا اه فان هذا الكلام يقتضي اعتبار التمكن
 في وجوب الحج دون الصلاة فلتأمل وليراجع (قوله) فأول الحول الثاني قدر ربع المائة بملكه من
 حين أداه (الح) كذا في شرح الروض وأقول هو ظاهر بالنسبة لقدرك الزكاة لانه الذي ملكه المستحقون
 لا يقبل اعداءه من بشرط ربع المائة لانه لم يخرج من ملكه المالك ولم ينقص من النصاب فالقياس ان يكون
 ابتداء حوله الثاني من أول السنة الثانية بل لو نقص من النصاب حصاة السنة ان كان حصاة كل سنة نصيبا
 فقط لكان القياس فيما عدا ذلك الزكاة من حصاة السنة ما ذكر لانه مضموم إلى بقية الحصان لان جميعها
 لملكه وهذا الذي ذكرناه هو المناسب للتعليل بقوله لانه باق على ملكه من حين الاداء لانه لا يكون
 جميعه ربع بل قدر كانه فقط ولقول الشارح في المأخوذ من مسئلة الدار أي بالنسبة إلى ملكه
 المستحقون فتأمل وقد توعدوا بغيره ثم بان المراد أن ابتداء حوله مجموع الاربع من بين الاخراج ولا يخفى ما في
 فلتأمل والله أعلم (قوله) ويرق بين هاهنا ونحو الصلاة ان هنا حكمه من (الح) قد يقال وفي نحو الصلاة
 الحكمين المذكورين ان الوجوب والاداء أي الفعل الذي هو نظير الضمان هل ان المراد به الاخراج كاستخدامه في حق
 قنأمله

و (قوله فنعين أنه الج) أي التمكن كرى (قوله قبل) إلى قوله وهذا يصح في النهاية (قوله قبل قوله
 وأن غير جسد الج) قال في المغني وفي جعله التلف غاية نظر فإن ذلك هو محل الضمان وأما قبل تلفه فقبل
 وجب الأداء ولا يحسن القول فيه بالضم لأن في إسقاط الواو انتهى وقد يقال الضمان الغرم بعد
 الانعدام والانداء قد يكون بحسب الظاهر مستندا إلى أحد كالمال العود لا يكون كان يكون باقية مسبوقة
 والمتبادر من قوله وإن تلف المال القسم الثاني فيقول الأول ولا شك أنه أولى بالضم من الثاني فيقول
 المعترض فإن ذلك هو محل الضمان فتأمل فإنه دقيق وبالتأمل تحقيق بصري و بدعي أنه فاعادة الغاية
 تقدّر بنقض اندكور ونقيضه ناعدم التلف لا الاتلاف (قوله اشتراك ما قبلها) أي المقدور وهو عدم
 التلف (قوله وما بعدها) أي المذكور وهو التلف (وقوله في الحكم) أي الضمان (قوله وأما قبله)
 الاستيعاب أما قبله (قوله وما بعدها) أي المذكور وهو التلف (وقوله في الحكم) أي الضمان (قوله وأما قبله)
 قبله أنه يلزم عليه أن لا يجوز للأخراج التأمير لا نفس التمكن وهو خلاف ما مرع أنه يلزم عليه
 التكرار في كلام المنصف وعدم تعرضه لمحك الضمان فالأمر في دفع الاعتراض بجعل الواو للحال اه
 ولا يخفى أن كلامه تلك الاجوبة انما يلاقي الاعتراض وقد قبله كان الاعتراض بعدم الاحتياط لعدم الجوده
 والحين كنهنا (قوله وهذا يصح الج) لا يقال بدعي أنه إذا كان الضمان بمعنى الأخراج لم يتجه تقسيمه
 بالتأخير لأنه بمجرد التمكن يجب الأخراج ولو لم يوجد تأخير لا نقول القيد بالتأخير وجوب الأخراج حالي
 التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان سم وفيه نظر (قوله وهو) أي المؤخر كانه بعد التمكن
 (قبله) أي التلف قبل المتن (ولو تلف قبل التمكن) خرج به المولم المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان
 بل يتعلق الواجب بتركته عش (قوله لا تفرط) إلى قوله وعلى الثاني في النهاية الاقوله ولو لم يخص إلى
 أو قصر وقوله ولو تألفه أجنبي إلى المتن وكذا في المغني الاقوله أم قبله إلى المتن وقوله وكله إلى وقيل التمكن
 وقوله أمألو تألف إلى المتن (قوله بعد الحول) اقتصر على المغني وهو الاحسن لأن ما قبل الحول قد علم حكمه
 من اشتراط حولان الحول وأيضاً كلام المان وسبقه كالمرعى السقوط بعد الحول وبهذا لا يتأني في
 التلف قبل الحول (قوله أم قبله) لكنه لا يتقدم قوله لا تفرط إلا فلا فرق سم (قوله فلا يلزمه الأخراج)
 الأولى فلا ضمان كلياً في النهاية والمغني (قوله لعدم تقصيره) فإن ذكره كان وضعه في غير حزمه كان
 ضامناً به ومغني قال الرشد في معنى قوله وما إذا كان التلف بعد الحول كالمولم ظاهر اه (قوله عن
 ذكره) يعني قوله بعد الحول لرشد في (قوله وقبل التمكن الج) عطف على قوله بعد الحول قول المتن (أنه
 يفرم الج) لوصف بالزوم بدل الغرم كان أولى وعبارته المحرر يبق قسط ما بق معنى قول المتن (قسط ما بق)
 أي بعد إسقاط الوقص من نهاية ومغني (قوله فإذا تألف) أي قبل التمكن نهاية (قوله واحد من خمسة أجرة
 الج) وكذا وتلف خمسة من تسعة أجرة منها به ومغني (قوله لا تدع له) أي على النصاب (قوله أيضاً)
 الأولى إسقاطه (قوله بعد ما على أنه) أي التمكن (قوله قد صدق الج) أي بأوجاع ضمير بهض إلى المال
 (قوله هذه) هي قوله لو تألف تأدعه الج (قوله بضمن) احتراز عن الحرفي (قوله لزومه بدل قدر الزكاة
 الج) عبارة والمغني والنهاية تشرح الروض انتقل الحق إلى القيمة كقول الرقيق الجاني وألزمه اه
 (قوله من قيمة التقوم ومثل المثل الج) وفي شرح العباب وعدل عن تعبيرها بوضوئها بالقيمة في الأجنبي

كذلك إذا تلف هو محصل
 الضمان وأما قبله فالواجب
 الاداء ويتحمل مع ذلك في
 ضمانه حتى يفرم ولو تلف
 المال اه وديعاً قرره
 ان معناه وتأخير اخراجها
 بعد التمكن وجب الاخراج
 وإن تلف المال وهذا يصح
 لا غير عليه لأن ما قبل
 التلف وما بعده مشترك
 في وجوب الاخراج وهو قبله
 أولى بالوجوب منه بعد لانه
 يتوهم أنه إذا تلف سقط
 فإذا لم يسقط مع التلف
 فأولى مع البقاء (ولو تلف)
 المال (قبل التمكن) بلا
 تفرط سواء كان لنفسه
 بعد الحول أم قبله ولهذا
 أطلق هنا في قبلي الاتلاف
 بعد الحول (فلا) يلزمه
 الاخراج لعدم تقصيره مع
 ان التمكن شرط في الضمان
 (ولو تلف بعضه) أي
 النصاب بعد الحول وإن كانه
 استغنى عن ذكره هنا
 بذكره فيما بعد وقيل
 التمكن لا تفرط (فالظاهر
 أنه يفرم قسط ما بق) فإذا
 تألف واحد من خمسة أجرة
 وجب أربعة أخماس
 شاة أم لو تلف وأدعه له
 كل بعينه تسعة فتمت خلاف
 والإصحح أنه يجب شاة أيضاً
 بناء على أنه شرط للضمان
 وإن الوقص عفو على ان
 المستن قد صدق بهذا لأن
 الشاة قسط الخمسة الباقية

(قوله فنعين أنه شرط الوجوب) يتأمل مع ما مر في الحاشية على قوله والصلاة والجمع اه (قوله وما بعدها)
 قرره الج) أقول ودأبنا جعل الواو للحال (قوله وهذا يصح لا غير عليه) لا يقال بدعي أنه إذا كان
 الضمان بمعنى الأخراج لم يتجه تقصيره بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الأخراج ولو لم يوجد تأخير لا نقول
 المتد بالتأخير وجود الأخراج حالي التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان (قوله لسواءه) كان تلفه بعد
 الحول أم قبله) أي كنهه قبله لا يتأني في التقيد بقوله لا تفرط إلا فلا فرق (قوله من قيمة التقوم ومثل المثل)
 إلى
 بمعنى أنها واجبة وإن تلفه) أي المالك ولو لم يخص وجب من كالمولم ظاهر أو قصر في دفع متلف عنه كان وضعه في غير حزمه
 (بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لتعديبه ولو تألفه أجنبي بضمن لزومه بدل قدر الزكاة من قيمة التقوم ومثل المثل

المستحقين بناء على الأصح أنهم شركاء في العيون وبأن ذلك في ركاه القطر فتسفر في ذمتهم بألانه المسألة قبل التمكن وبعده وكذا بالتلف بعد التمكن لإبلاغه كالنحو المجموع (وهي تتعلق بالمال) الذي تحب في عبته (تعلق شركة) (٣٦٥) بقدر هذا لما يجب بصفة المسألة حرة.

الباطل من كل وجه وسئل أميرهم بعثت فماذا أفترها زعم البائع قاذري عي يترها فانه مضى البلاء نفع الجهل بالمسح عند المسح
الذي هو منشأ الظلم في السلطان ثوب الثمرة كجمعة تتعرب بتعدي أو بالسأي أن يبالى عدم الضرر بالشيو وسواء المشاركة بمنوع أو لم
يترتب عليه ذلك الفساد فكيف فؤده لم يترتب عليه

نعم ان قلنا انه تعين واحدة قبل البيع لم يرد ذلك الا ان هذا لا ينافي الا عند تساوي السكك فيعود الفساد السابق وعلى الاول المالك تعين واحدة مع نية الترخاها من اومن (٣٦٦) غيرهما فظاهر فقهاه ولان الشركة غير حقيقة السكك فالحكم فيها باب الترتيق

قال الاسنوي وهما
منصوصان بالاشياء المتخو
التقود والحبوب فوجبها
شأنه اتفاقا على ما مر منه
جميع لكن ظاهر كلام
المصنف ونقله ان الرفعة
عن الجمهور انه لا فرق بين
أنها تتعلق بالدين وتعلق
بشركة أيضا (وفي قول تعلق
وهي) أي المثل ذلك وهذا
هو مرادهم على كل قول
فلا يشكك في فهمهم على
بعضها ما قد يخالف فيه
كقولهم على الاول يجوز
صحبنا بالدين مع انحصار
الضمان بالدين الا لم يفسد
يقطعوا النظر عن النسبة
وسبقي في الحوالة جواز
احالة المالك للشيء بها
وعكسه مما فيه وجوزوا
الاخراج من اوسط أنواع
الحب أو الترخا للصفة
ولو كانت حقيقة لا وجوبها
من شكل نوع والوارث
الاخراج من غير الشركة
المعلق بعينه كما هو على
الزمن فيكون الواجب
ذمة المالك والناصب
معهونه لانه لا يمنع من
الاداء ولم وجد الواجب
ماله باع الامام بعضه واشترى
به واجبه كبايع المهرن
في الدين (وفي قول بالنسبة)
ولا تعلق لها بالدين كلفظة
وفي قول تعلق بالدين تعلق
ادرس وقية الجاني لهما

تسقط هلاك النصب أي قبل التمكن كالتسقط الارش بموت العبد (فلو باعه) أي الجميع الذي تعلق به (قبل اخرجها) منه
فلا يظهر) سبانه على الاصح ان تعلقها تعلق شركة (بإلانه في قدرها) لان بيع ملك الغير من غير مسوقه باطل فيرده المشتري على البايع لانه

ولاية ائمه واجبه ولانه الاخراج من غيره وبجوابه ورد بنقطع تسليما الساي على ما بين يدي المشتري ويؤيده ما مر ان الشرع غير حقيقه فقول
قبض الساي لغرضه اتمته اخرج منه اومن غيره وعند اختيار ذلك ليس الساي معارضه فيه قبل ذلك البحث فادناه لامطالنه
على المشتري بعد اقراره بقدره وانما بيعه بالسبي كماله اذا عجل قبل الافراز وفيه نظر لما تقرر ان التسليم تسليما الساي انما هو قبض من له
ولاية الاخراج لغيره اتمته اخرج منه اذكره في رد اقرار المشتري ليس كذلك فادناه لا ينقطع (٣٦٧) به تسليما الساي ذلك اعني ما يحتمل

السبي هو ما لم يخلصه احد

منه فان تعذر المالك والامام والساي فبني اصيلها المستحقين (قوله وبؤيده) أي البحث (قوله مسر)
أي قبل قول المصنف في قول الخ (قوله منه) أي من المالك الزكوي (قوله قدرها) أي كشافه في مسئله
الاربعين (قوله وانما الخ) عطف على قوله انه لا يطالب بالخ (قوله بائع السبي) أي لا يبي (قوله اذا
باع) الاولى اذا عطل الآخر (قوله وفيه نظر) أي فيما قبل (قوله من له الاخراج الخ) أي المالك البائع
(قوله المنزل الخ) صفة القرض (قوله من له اذ كر) أي اخذ من المانع الاخراج منه الخ (قوله به) أي بمجرد
الافراز (قوله مطالبته) أي المؤخر (قوله على كل قول) أي من اقول التعلق (قوله ويرجع) أي الماخر
(قوله والساي الخ) قد يشك في انتفاء نسبة المالك ونائبه فيها لأن ينزل هذه منزلة الانتفاع فكيف ينسب
الساي أي الأوامر عند الأخذ سم (قوله فان تعذر) أي وصول من ذكر من الزارع والامام والساي
(قوله من ذكره) أي ذلك الطريق وكذا غيره اشاعته (قوله ويؤخذ) أي من المؤخر (قوله قد لا يطالبه)
أي المانع ومن قوله ويرجع كرد ويبيع زاردا المذكورة (قوله فلو حفظها الخ) يتناول مع فرض
السبي كلامه في التسعير أي تعذر المالك والساي بصري ويوجب بان المتأخر من كلام السبي التعذر
في الحال فلا ينافي التسعير في المستقبل (قوله أو الساي) أي أو الامام (قوله بشرطه السابق) أي قبل
الفصل كرد وهو ان لا يفيض أمران كل تغير القاضى (قوله الاول) خبر والذي الخ زير بدلا اول الأخذ
عشر مائة ما مؤخر فقط (قوله الذي يبيع الخ) وفاقا لانه يبيع والغنى (قوله منه) أي عن المبتدئ (قوله
ان المشتري الخ) جواب لما قال الخ والوجه خبر ان البائع الخ (قوله علمه) أي قوله أن الذي يبيع فيه البيع
هو قدره المبيع الخ ويحتمل أنه قوله ولانه اخرج من غيره (قوله ولما تخرج) أي كانه
(قوله منه) أي ما تخرج الخ وكذا خبر اكله وشرا الخ (قوله وفيه نظر) أي يظهر وجهه من قوله الآتي

شائع لامه سم وانته في بعين شافو بيع عسر كل واحدة ولهاذا قال في شرح العباب في جله كلام من ثم قال
القدمي وعلى الاول أي في كسبه الشركة من ان الواجب شائع متعلق بكل واحدة يبيع السبي في كل
خزم من كل شاة اه وقوله يبرده المشتري على البائع أي بان ودشاة في مسئله الاربعين دليل سابق كلامه
فانه ظاهر في ان المراد انه وقد مرهنا بغيره الا شاعني الجميع الا ترى الى قوله فنزل قبض البائع الخ اذا
اختار الاخراج انما يعتديه اذا كان في مبيعين متبرلين في شائع من كل واحد وقوله بعد اقراره قدرها اذا تقرر
ذلك فان كان المراد انه بعد رد المشتري قدرها بغيره يصح في جميع ما بين يديه فقبضه كماله لانه يلزم ان
يبيع البائع في خزم من كل شاة اذا اراد المشتري واحدة انقلب البيع صح في جميع كل واحدة بما عناه هذه
الواحدة وقد يجب التزام ذلك ووجهه بانه ما كانت شركة المشتق فيه حقيقة بغيره تضعف الحكم
ببطلان البيع في كل خزم يلزم ان يرتفع هذا الحكم رد المشتري واحدة الى البائع أو بان غاية البطلان بقاءه
ملك المشتق يلزم من كل شاة ولكن شركتهم المشتري بغيره شركتهم البائع لانه عرفي الملك فاذا رد واحدة
الى البائع انقطع تعلق المشتق من كل خزم فكلوا خرج البائع شاة فانه ينقطع تعلق المشتق من كل خزم مما
عدها مع ان تعلقه ذلك كان بائنا من قبل لكن قياس ان الذي يبيع فيه البائع خزم من كل شاة ثلاثان الذي
رد المشتري خزم من كل شاة مثلا (قوله أو الساي) قد يشك في انتفاء نسبة المالك ونائبه فيها ونسبة الساي

المتن وغيره ان الذي يبيع فيه البائع هو قدره المبيع سواء أكل كل المالك الزكوي أم بعضه او تقرر في بيع بعض النصاب الذي
يبيع في انما هو قدره المبيع لأن كل النصاب تم ما ذكرته من جميع الاول ثم قدرها الذي فات على المشتري يرجع على البائع بحصته
من الثمن ان قبضه كان المؤخر يرجع على الزارع عجل قدر الزكاه بما قبضه ونظير البائع والزارع أو مات أو نالاجي اذ ان كلفته ان
للمشتري والمؤخر حيثما اخرج قدره ماله وحيثما يطالبه رتبة قدره المبيع الاخر لانه في ملك مؤخره وماله كانه قد قطعت عنه
وأخذ بعضهم محارمان متعلق وجوبه كانه ولم يخرج وقد بقي بيد المالك قدره ماله يبيع اكله وشرا أو سواه أبقاه فاشاء لاه وفيه نظر

قبل التسمية أو أنه فعل الشركة الخ قول المتن (صحته في الباقي) أي لا يحق المسخفة من شائع فأي قدر باعه
 كأنه موقوف عليهم نهاية ومعنى (قوله فيختبر) أي قوله وبه يعلى في النهاية والمعنى (قوله فيختبر المشتري الخ)
 أو أن يخرجهم من محل آخر لأنه وان فعل ذلك فالعقد لا ينقلب صحته في قدرها. فغنى زاد النهاية فإن أجاز
 المشتري في الباقي فإنه موقوف من لئن اه (قوله باع على قول تفرق الصفقة) راجع إلى التثنية عبارة
 النهاية بناء على تفرق الصفقة اه وعبارة المعنى والثاني بطلان في الجميع والثالث صحته في الجميع
 والأولان قول تفرق الصفقة يأتين على تعاقب الشركة وتعلق الزهن الأول بشرط الزكاة اه و يعلم
 بذلك أن حق المقدم ما الفرق لا فرق ولما ذكر الثاني قبل قوله بنما الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الحكم
 هنا حكم تفرق الصفقة كرهى (قوله اشتراط العلم الخ) أي إمكان العلم بقدر الواجب ولو بعد البيع كيدل
 عليه قوله وذلك لا يمكن معرفته كرهى وفي سم ما وافقه (قوله العلم بقدر الواجب) أي علم المتابعين كما
 يصرح به قوله الآتي ثم الإجماع الخ يصري (قوله البطلان في الكل الخ) أي وتطهر إطلاق المتن البطلان في
 قدر الزكاة فقط سواء كان الواجب من الجنس أو غيره عرش (قوله إن هذا الخ) أي قولنا المصنف فلو باعه
 الخ (قوله أو مبيعهم) مطلق على شائع (قوله كاس) أي في شرح تعاقب شركة (قوله يلزم منه) أي من الأشاعة
 في بيع الأربعين شاة (قوله لاجل ذلك) أي الرقعة هذا أي زوم التشخيص (قوله ألو باع) أي قوله وكذا
 لو وهب في النهاية والمعنى (قوله ألو باع البعض الخ) عبارة التخصيص ببيع بعض مال الزكاة كبعض الكل
 وإن في قدرها وان قوى باقائه مال كذا يفارق الأهذه الشاة الآتي بان الاستثناء الغلطي أقوى من مجرد
 الإبقاء ولو ينقل كذا ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كذا ويظهر بله إخراج غيرها مر
 (فرع) لو تأتت الشاة في قوله الأهذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحته البيع وتنقل الزكاة إلى مضمته
 أو تبين بطلان في قدرها فانهظر ومال مر للثاني سم (قوله فكبيع الكل) أي فيسقط في قدر الزكاة
 من المبيع لآتي قدرها مطلقا كذا يظهر وكذا قوله الآتي في البطلان أي في قدرها أي من المبيع لا مطلقا
 كما صرح في شرح الرقعة بذلك سم عبارة المعنى وعلى الأول لو استثنى قدر الزكاة من غير الماشية كعجل
 هذا لا يقدّر الزكاة مع البيع كذا هو به الشيطان في بابه لكن بشرط ذكره أو عشر أم نصف أو مال الماشية
 لا تكفي عندنا لخذ (قوله ومن ثم اشترط العلم الخ) أن أريد العلم حال البيع فهو موقوف على الشرط
 في تفرق الصفقة إمكان العلم بالباطل ولو بعد البيع لأجل التقويم والتوزيع وإن أريد ولو بعد البيع
 فهذا يمكن فلا بد في الجزم بإطلاق البطلان عن قضية كلام الرافعي (قوله والافقضية كلام الرافعي البطلان)
 راجع (قوله ألو باع البعض) لم يبق قدرها فكبيع الكل الخ عبارة التخصيص ببيع بعض مال الزكاة
 كبعض الكل وإن في قدرها وان قوى باقائه مال كذا يفارق الأهذه الشاة الآتي بان الاستثناء الغلطي
 أقوى من مجرد الإبقاء ولو ينقل كذا هو به الشيطان قبل إخراجها جواب استحالة التصح الآتي مر (فرع) لو تلغشت الشاة
 في قوله الأهذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحته البيع وتنقل الزكاة إلى مضمته أو تبين بطلان في قدرها
 فيه نظر ومال مر للثاني على أقسى وجهين عندنا في الصباغ وأقرب الشيطان وغيرهما ونسب للحر أيضا
 زومواستثنى فقال بعجل ثم وهذا الحائط الأقدم والزكاة مع كل جزء منه في البيع لكن بشرط ذكره أو
 عشر أم نصف كائن على الماء ودي والرو وباني وقده مر محتاجين حمله أما الماشية فنقل ابن الرقعة وغيره
 عنهما أنه إن عين كقوله الأهذه الشاة مع في كل المبيع والأفلا في الظاهر والجعل بينهما من سابق عن ابن
 الصباغ والبحر وشكل ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كذا يظهر بله إخراج غيرها اه
 مر وأقول جواب استحالة أنه هنا بقوله الأهذه الشاة قد استثنى قدر الزكاة مع بيعها فكان بقية الأربعة بية
 الزكاة فصم البيع في جميع المبيع وإن قلنا أن الواجب شائع في كل شاة كذا هو قضية هذا الإطلاق كذا هو عزل
 قدر الزكاة بنيتها باع الباقي قبل الإخراج فإن الظاهر صحته البيع في الجميع ثم هذا واضح أن قوى الزكاة عند
 قوله الأهذه الشاة لا يفعل وقضية إطلاق الصفة أيضا بخلاف ما سبق من ابن الصباغ فإنه لم يستثن

(وصحته في الباقي) فيختبر
 المشتري إن جهل بناء على
 قول تفرق الصفقة ومن
 ثم اشترط العلم بقدر الواجب
 والافقضية كلام الرافعي
 البطلان في الكل وبه يعلم
 البطلان في الكل في نحو
 خمسة أبخرة فيها شاة ماسر
 انهم شركه بقدر قيمتها وذلك
 لا يمكن معرفته في شخص
 البطلان بمساعدة لان
 التقويم يتميز بظاهر المتن
 ان هذا يتفرع على الوجهين
 السابقين الأشاعة والايام
 لكن بحث السبكر أما
 ان قلنا الواجب مباح
 صم في قدر الزكاة كذا
 باع بعدد اه نصف أو مبيعهم
 بطل في الكل كذا لان
 المال لا يغير معين ويزعمه
 الرقعة ويبحث البطلان في
 الكل حتى على الأشاعة
 لأنه يلزم منه تشخيص
 الشاة على الغير وهو متنع
 ويجب بان هذا الزوم
 متعذر لأنه قضية القول
 يتعلق العين الذي فيه غايته
 الرقعة بالصفقة في ريال
 لاجل ذلك بهذا وقد اغتروا
 الضرري والفتية في مسائل
 من الزكاة على خلاف
 الاصل للضرورة فكنا
 هنا ألو باع البعض فإن لم
 يبق قدرها فكبيع الكل

فان عين كقولهم الالهة الشدة مع في كل المبيع والا فلا في الاظهر هذا كله في بيع الجميع كما أنشأ اليه بقوله فلا باع لما اذا باع بعضه فان لم يبق قدر الزكاة فهو كالمبيع باع الجميع وان بقي قدره انبسط المصروف فيها او بلانية يطل في قدره اهل آتيس الوجهين فان قيل يشكل هذا على ما سبق من جزم الشقين بالصحة اعجب بان الاستثناء المغلبي أقوى من القصد المجرده وفي النهاية مثله الى قوله على آتيس الوجهين الا أنه زاد مقتضى الاطلاق الاظهر ما مضى ولا يشكل ذلك على ما مر من بطلانه في قدره وان بقي ذلك القدر لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة على أنه عين الهواة انما باع ما عداها بخلاف ما مر اه قال عرش قوله مر والا فلا في الاظهر أي فيبطل في الجميع لان قدر الزكاة استثناء شاة منهم ما عداها وبقي الى الجمل بالبيع اه وقال سم قوله مر لان استثناء الشاة الخ أي كقولهم قدر الزكاة بنهاية باع الباقي قبل الانحراج فان الظاهر صحة البيع في الجميع نعم هذا واضح ان قوى الزكاة عند قوله الالهة الشاة والا فعمل وقفة وقصة الاطلاق للصحة أيضا وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالهذا الارب فبيع الجميع في جميع المبيع أيضا كالمظهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يصدق صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدره بالانتهى كالا قدر الزكاة فلا يصدق الا القطع فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتأمل اه (قوله وان أبقاه) أي قدر الزكاة بنية صرفته في الزكاة أو بلانية معنى ونهاية (قوله في قدره) أي من المبيع (قوله فيما عداها) أي ما عدا قدر الزكاة (قوله أي قطعا) أي بوجه يفرق بين الاستثناء وعدمه كما تقدم عن سم (قوله ثم الاخر) أي في صورة الاستثناء كردى (قوله أو ربه) أي ربع العشر في النقود (قوله لتحويل الخ) أي كالصوف (قوله حدث بعد الجواب) مع فهمه التعدي لم يحدث في نحو العين قبل الجواب ولو جه أنه لا فرق فتأمل سم أي فالتعدي بذلك لانه هو محل الترم (قوله لاسم) أي قبيل قول المصنف وفي قول الخ (قوله على ذلك) أي عدم التعدي (قوله هذا كله) أي ما ذكر من حكم البيع سم أي قبل انخرج الزكاة (قوله الا انتر بعد انخرص الخ) أي فانه يصح بيع جميعه قطعاً معنى ونهاية (قوله لان الخ) على ما قبل لكن الخ (قوله وكذا لو وهب الخ) عبارة العايب وادعيتها أي هو الى التفرقة وتعتيرتها بالحقايق في بيع عرضها فكسبح الماشية بعد الوجب يظهر الحق جعله عرضاً بضم الهية اه ومثله في الرض وشرحه فالتحرر عيباً لا شارح ويحتمل أن قوله وكذا لو وهب الخ غير مسموحه عقاباً باعها بما تالي وان أقر قدرها سم عبارة النهاية وانعسى شرح الرض وشرح العايب في كذا التفرقة ولو اعتق عبد التفرقة وهبه فكسبح الماشية بعد وجوب الزكاة ثم انهم ما يطلان متعلقون كذا التفرقة كمال البيع يدل متعلقون كذا العين وكذا جعله صدقاً وأصله انهم انهم هذا من مقابله ليس ملائقاً باعها بمائة قدرها كالموهوب فيبطل فيما قبله قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفرقة المصقة اه (قوله لو وهب أو اعتق قدر الزكاة فلم يكن منزلة عنهما مع النسيئة الامر انما يقام من غير استثناء ذلك لا يصدق وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالهذا الارب فبيع الجميع في جميع المبيع أيضا كالمظهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يصدق صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدره بالانتهى كالا قدر الزكاة فلا يصدق الا القطع بالصحة فيما عداه ولا فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتأمل (قوله فكسبح السك) أي فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لان قدره ما طاقا كالمظهر وكذا قوله الا في البطان في قدره أي من المبيع مطلقا كالمظهر وهذا المال في شرح الرض فاذا باع المصنف أو بعض أو رهنه صلا في قدره ما عدا بقية شاة منهم قوله من المبيع أو الموهون وان كان الباقي قدره في صورة ما به بعض الى ان قال والقدر الباقي بالبيع ورفق في صورة البعض قدر الزكاة كما منه باق بحاله للمستحقين اه (قوله لتحويل ونتاج حدث بعد الجواب) مع فهمه التعدي لم يحدث في نحو العين قبل الجواب ولو جه أنه لا فرق فتأمل (قوله هذا كله) أي ما ذكر من حكم البيع (قوله وكذا لو وهب أو اعتق قها هو

وان أبقاه فعلى الشركة في صحة البيع وجهان أنفسهم وأصحهما خلافاً لمن نازع فيه البطان أي في قدره لان مقتضى شائع فأى قدره كان حقه وحقتهم ثم ان قال بعد ذلك هذا الا قدره صرح فيما عداها أي قطعاً ما لا يرجع اشراط معرفة المتبايعين لتقديره من نحو وشراؤه نصفه أو ربعه (تبيين) لا توهم على تعليق الشركة تعدي التعلق لتحويل ونتاج حدث بعد الجواب وقيل الانحراج لما مر انها غير حقيقة ومن ثم انتضى كلام التهمة الاتفاق على ذلك والله يدور بل كاد بعضهم ينقل فيه الاجماع هذا كله في كذا الاعيان الا انتر بعد انخرص والتعدي بل من صحة تصرف المالك فيصحت كل كذا التفرقة فصح بيع الكل ولو بعد الجواب لكن بغير مائة لان متعلق هذه الزكاة التفرقة وهي لا تفرق بالبيع وكذا لو وهب أو اعتق قها هو غير موصور

فان باع عجا بطل البيع فبما قيمته قدر الزاكن من الهابة وان أقر زقد رها أو فنى الجلال البلقنى وغيره بانه لا يكلف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها (٢٧٠) أى على اعتبار ان به كاهو يظهر لغير جعها من الاقرب من الحليف عليه بل له التأخير الى ان تساوى قيمتا بيعيه

(الح) أى في سلطان في قدر الزاكن من الهابة كل من قبل الملك ولكن ينبغي سراه العتق لما في عند السواكلو أعق حراً من مشترك فانه يسرى الى حصصة شريكه عش (قوله فان باعاً بمعناه الخ) أى كان باع ماساوى أو به بدرهما بعشر من خيطل البيع في ربع عشر الهابة وهو ما قبل نصف مثقال من العشرين الناقصة من فنة ذكرنا وعضنا اه بيمرى (قوله من الهابة) أى من القدر الهابة به وهو بيان الموصول (قوله لا يكلف الخ) أى فيما اذا لم يكن عنده تقديعاب (قوله بدون قيمتها) أى التى اشترت بها وان كان ممن مثله فى ذلك الوقت أعنى تمام الحول بصرى وهذا ان كان نقلاً فها والا فالظاهر الذى يفيد التبعير بالقيمة دون الثمن والتعليل بالحيف العكس فليراجع (قوله ولا ينافسه) أى الاعتناء المذكور (قوله لأن محله الخ) على لعدم المنفعة (قوله لأن الشرع الخ) على العلة (قوله) والوقوف بتخصيصه الخ) حقه الموافق لما قدمه فى الخلطة ذكره عقبه بانه يرجع على شريكه مع عطفه لان الخلطة الخ على لأن الشرع فيه ومرفى بالخلطة عن النهاية رسم اعتمداً ههنا ذلك القول فيما اذا لم ياذن الشرع بل الخ فى الاخر من المشترك (قوله انه يرجع على شريكه) أى وان لم ياذن له فى الاخراج خلافاً للنهاية رسم والله أعلم

* (كتاب الصيام) *

(قوله هولة) أى قوله وينقص فى النهاية والمعنى الاقوله زاد جمع وقوله وهو ان وفرض (قوله هولة الاسالك) ومنه قوله تعالى حكمة عن مريم انى نذرت للرحن صوماً أى امسا كلوسكو ناعن الكلام نهاية ومعنى (قوله وشرا الاسالك الخ) أى امساك مسلم يميز بينه عن المفطرات مسلم من الحيض والنفس والوالدة في جميع النهار القابل الصوم ومن الاثماء والسكر وبعضه والا فصل في وجوبه قبل الاجماع ما يأتى آه كتب عليكم الصيام نهاية من زيادة من عش والرشدى (قوله وهو) أى عدا الصائم رظاً هنا (قوله كاهم) أى فى صفة الصلاة من انما هتلا وجودها فى الخارج وانما تتعطل بتعطل الفاعل بفعل رظاً لتكون باهتة بخلاف نحو الصلاة فوجدنا جافاً بمحقق النظر لفاصله (قوله وفرض رمضان فى شعبان الخ) لم يبين هل كان ذلك فى أوله أو آخره أو وسطه راجعه عش (قوله ويحله كاهو ظاهرى فى الفضل المترتب على رمضان الخ) قد يقال الفضل المترتب على رمضان ليس الاجماع الفضل المترتب على أيامه فليتناً مسل

ويخرج منها حديث فقال الجرجاني وغيره ولكل من الشريكين انواع ركاه المشترك بغير اذن الاخر وقضيته بل صريحه انية أحدهما تغشى عن نية الآخر ولا ينافسه قول الزاكن على حق يحتاج لنية لا يوجب فيه أحد الاذن لان محله فى غير الخلطين لاذن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالاجماع من المشترك مردوده بخلاف ظاهر كلامهم وانظر لان الخلطة تجعل الماهما كمال واحد وقصة قولهم لاذن الشرع فيه انه يرجع على شريكه ومرفى بالخلطة وركاة النبات ماله تعلق بذلك

* (كتاب الصيام) *

هولة الاسالك وشرا الاسالك الا بشروطه الاتية وأركانه النسبة والامساك عما يأتى زاد جمع والصائم وهو مبني على عداله الى المتوضى مثلاً كلوسك عمل عدم البناء والفرق كاهو وفرض رمضان شعبان نائى سنى الهجرة ويتقص ويكمل وقوابها واحد كلاً يخفى ويحله كاهو ظاهرى فى الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه أماما يترتب

جداً سم على جأ قول وقد عني الحصر ويقال ان رمضان فضلاً من حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كعقبة الذوق بل صامه اعماها واحساباً والنحول من باب الجنة الما لدصاعته وغير ذلك مما ورد أنه بكرمه صوام رمضان وهذا الفرق فيه بين كونه ناقصاً أو تاماً وما اذا التراب المترتب على كل يوم بخصوصه فامر آخر فلا مانع أن يثبت له كامل بسبب ما لا يثبت للناقص عش وبصرى وشيخنا (قوله يوق) أى السكامل (قوله لم يكمل له رمضان الخ) أى من تسع رمضان شيخنا (قوله الواحد) كذا وقع له هنا وقع له فى محبان آخر من الاستناوى جرى عليه النذرى فى سنة كاله شيخنا الشورى جرى عليه أيضاً البصرى وقال بعضهم صام أربعاً ناقصاً خمسة كلاً عش بخلاف جرى شيخنا على ما قاله الشارح هنا (قوله زيادة تظلمن) كذا فى أصله بخطه وفيتمنا جلة الصفة عن المائد الآن يقرأ تظلمن بصيغة المصدر بصرى أقول المعنى العباب واماهتها أى أموالها نحو روقها وانما باقى بيع عرضة فكسيع الماشية بعدالو جواب ونظير الحافى جعله عرض نحو يضع الهابة اه ومنه الى والوض وشرحه فلتجر وعياوة الشارح ويحتمل ان قوله وكذا لو وهب لغيره مؤسسه عقب فان باعته بجماعها الى وان أقر زقد رها

* (كتاب الصيام) *

(قوله ويحله كاهو ظاهرى فى الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لايامه) قد يقال الفضل المترتب على

على يوم الثلاثاء من ثواب واجبه ومنه به عند جهور ومفطره فهو زيادة يوق بها الناقص وكان حكمه انه صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان الا سنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تظلمن نفوسهم على مساواة الناقص للسكامل

هنا

هَذَا عَلَى الْأَضَافَةِ الْوَصْفِيَّةِ وَإِنْ تَكُنْ الْكَرْدِيُّ فِي تَصْصِهَا بِمَا أَحْصَاهُ لَهُ وَالْجَمْعُ تَتَعَضُّضًا لِلْبَهَاءِ وَلَا
بِالْحَدِّ بِلَا مَعْنَى لِلْأَنْزَارِ وَرَدَتْ فِي رَفَائِهِ مَصْدَرَاتُ الْمَصْدَرِ أَوَّلَى وَلَمْ يَجِبْ فِي شَيْءٍ أَنْفَالُ وَلِجَلِّ الْحَكْمِ فِي ذَلِكَ
نَطْمَعِينَ نَفْسٍ مِنْ يَوْمِهِ أَنْفَالُ مِنْهُ الْخ (قَوْلُهُ فَيُتَابَعُهُ) أَيْ مِنَ الثَّوَابِ الْمُرْتَبِ عَلَى أَهْلِ صَوْمِ
رَمَضَانَ مِنْ خَيْرِ نَظَائِمِهِ (قَوْلُهُ أَجْمَاعًا) أَيْ قَوْلُهُ وَبِحَبْصِ الْحَجِّ فِي الْنَهَايَةِ وَالْمَعْنَى الْآخِرَةُ كَذَا وَهُوَ أَفْضَلُ
وَقَوْلُهُ سَحَى مِنْ عَشْرِ أَجْزَاءٍ أَيْ عِلْسِهِ (قَوْلُهُ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرِّ وَرَمَضَانَ) أَيْ فِي حُدُودِهِ وَهُوَ مَقْرُومٌ
يَكُنْ قَرِيبٌ بِهَذَا الْإِسْلَامِ وَأَنْشَاءً بِدَعَايِ الْعِلْمِ وَمِنْ تَرْكِ صَوْمِهِ بِحُلْدَةٍ غَيْرِ عِزِّ كَرُوحٍ وَسُفَرٍ
حَبْسٍ وَمَنْعِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ نَهَارًا لِيَصِلَ صَوْرَةُ الصَّوْمِ بِذَلِكَ شَيْءٌ مَوْفَى زَادَ الْأَيْعَابُ وَلَا يَنْهَى بِمَا جَلَّ ذَلِكَ
عَلَى ابْنِ تَوْحِيدِهِ فَحَصَلَ لَهُ حَيْثُ حَقِيقَةُ اه (قَوْلُهُ لَنْ يَضْمَعْ الْحَجَّ) عِبَارَةٌ لَتَعْنِي وَالنَّهْيُ لَنْ الْعَرَبُ يُلْجَأُ
أَرَادَتْ أَنْ تَضْعَ أَجْمَاعَ الشُّهُورِ وَأَقْبَرُ أَنَّ الشُّهُورَ الْمَذْكُورَ كَانَتْ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فِي ذَلِكَ كَيْسِي أَيْ بِعَيْنِ
لِمَا وَاقْتَضَاهُ مِنَ الْبَيْعِ اه (قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الشُّهُورِ) عِبَارَةٌ لِأَصْبَحَ فِي مَادَّةِ ح م د وَتَحْتَرِكُ
الْعَرَبُ بِحِينَ وَضَعَتْ الشُّهُورَ وَأَقْبَرُ الْوَضْعَ الْأَزْمَنُ فَاتَّقِ الشُّهُورَ مَعْنَى تِلْكَ الْأَزْمَنَةِ ثُمَّ تَحْتَرِكُ
أَسْمَاءُهَا فِي الْأَهْلَاءِ وَإِنْ تَوَافَقَ ذَلِكَ الزَّمَانُ فَتَقَارِبُ رَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ فِي الْأَرْضِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ وَشَوَالِ الْمَشَارِقِ
الْأَيْلَ بِأَذْنَابِهَا الْأَطْرَافِ وَذَوِ الْعَقْدِ فَلِذَا ذُو الْعَقْدَانِ لِلرُّكُوبِ وَذَوِ الْخَيْلِ لِحُجْوِ الْحَرِّ وَالْمَحْرُومِ الْقَتْلِ أَوْ
الْخَيْرِ وَهُوَ الْعَرَبُ بِأَفْزَاقِهِ وَرَأْسُ كَوَادِمِهَا أَتَقَوْمُ مَفْرُوحٍ وَشُهُورُ بَيْعِ مِلَّاتِهِ بِهَذَا الْأَرْضِ فَاصْرَحَتْ وَجَدَّاهُ
جِدَّاهُ الْمَدِينَةُ وَجِبَالُ جِبْرِ الشَّجَرِ وَشُعْبَانُ لِبَأْشِعْبِهِ نَسْلُ الْعَوْدِ تَنْتَهَتْ اه عَشْر (قَوْلُهُ مَا عَلَى أَنَّهُمَا
تَوَافَقَ فِي الْحَجِّ) أَيْ وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ عَشْر (قَوْلُهُ فَلَا يَنْبَغِي ذَلِكَ) قَدْ بَقِيَ الْمَنْعُ مِنْ أَتْبَاعِهِ لَنْ وَضَعُ اللَّهُ حَدَّ
بِنَاءٍ عَلَى حَدِّهِ وَتَوَافَقَ فَيُجْزَى أَنْ يَكُونَ الْوَضْعُ وَأَقْبَرُ مَا ذَكَرْنَا لَمْ يَكُنْ أَفَادَهُ الْفَضْلُ الْحَشَى وَقَدْ وَفَّقَ
قَوْلُهُ لَنْ الْحَجَّ وَأَوْضَعَهَا بِأَنْبَاقِ حَضَرَةِ الْعَالِ وَالْأَلْفَاظِ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ لَيْسَتْ مَعْنَى قَدْ بَقِيَ الْمَنْعُ مِنْ أَتْبَاعِهِ لَنْ
الْعَرَبُ بِالْمَصْلَاحِ وَأَقْبَرُ مَا ذَكَرْنَا بِمَعْنَى أَقُولُ وَأَيْضًا أَنَّ الْعِلْمَ وَأَنْ كَانَ قَدْ عَمَّا بِسَبْعٍ لِلْمَعْلُومِ كَأَنْتَرَفِي بِحَلِّهِ
(قَوْلُهُ فِي الْأَسْتِدْلَالِ) أَيْ لَا يَزِيدُ عَمَّا (قَوْلُهُ وَتَقْضِي بَعْضُ أَهْوَائِهِ) أَيْ أَسْتَنْبَحُ عَلَى يَوْمِ
جَعْلِهِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى أَيَّامِ رَمَضَانَ لَيْسَتْ يَوْمُ جَمْعَةٍ (قَوْلُهُ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ) أَيْ لَا يَزِيدُ عَمَّا (قَوْلُهُ بَانَ
سِدِّدُهُ رَمَضَانَ مَخْصُوصَةٌ بِغَيْرِ يَوْمٍ عَرَفَةُ الْبَاءُ حَتَّى عَلَى الْقَصُورِ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ لَمْ يَضْمَعْ فِيهِ) أَيْ يَوْمٍ
عَرَفَةُ (قَوْلُهُ يَجِبُ بَانَ سِدِّدُهُ رَمَضَانَ) هَذَا الْجَوَابُ بَانَ عَلَى الْفَرْضِ الْأَوَّلِ أَيْضًا بِالْأَوَّلِ بِالْمُنَاسَبِ
لِالْفَرْضِ الثَّانِي أَنْ يَقَالَ بَانَ سِدِّدُهُ يَوْمٍ عَرَفَةُ مَخْصُوصَةٌ بِغَيْرِ أَيَّامِ رَمَضَانَ فَلْيَتَأَمَّلْ (قَوْلُهُ وَتَأْمَلْ نَقْلَ ذَلِكَ)
أَيْ بِمَا تَمَنَّى الْجَوَابُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي (قَوْلُهُ لَمْ يَضْمَعْ فِيهِ) كَأَنَّهُ أَرَادَ يَوْمَ الْعِيدِ الْمُنَاصِفِ لِيَوْمِ
الْجَمْعَةِ عَلَى مَا عَرَفَ الْيَوْمَ عَرَفَةُ يَوْمِ الْجَمْعَةِ عَلَى مَا عَرَفَ بَعْضُ الْأَهْوَائِ (قَوْلُهُ مِنْ ذَلِكَ الْعُمُومِ) أَيْ
عُمُومُ تَقْضِي رَمَضَانَ عَلَى غَيْرِهِ كَرْدِي (قَوْلُهُ فِي شَرْحِهِ) عِبَارَةٌ هُنَا فِي تَسْمِيَةِ الْخَيْرِ فِي الْأَوْجُوهِ (قَوْلُهُ
وَعَشْرُ رَمَضَانَ) عَاطِفَةٌ عَلَى صَوْمِ الْحَجِّ وَالْأَوَّلِ بِمَعْنَى مَعَ (قَوْلُهُ ذَلِكَ) أَيْ تَقْضِي رَمَضَانَ (قَوْلُهُ لَنْ
لَا يَكْرَاهِي) وَقَالَ الْهَنْبَلِيُّ وَالْمَنْعِيُّ (قَوْلُهُ عَاطِفَةٌ) أَيْ مَقْرُونَةٌ بِتَقَارُفَةِ الشُّهُورِ وَبَدَوْنَهَا (قَوْلُهُ لَا يَخْبَرُ
الْمَكْتُوبَ قَدْ مَعْلُومٌ) عِبَارَةٌ الْهَنْبَلِيُّ لِلْعَدَمِ تَقُوبُ الْهَنْبَلِيُّ فِي بِلْ تَشْدِيدِهِ بِدُونِ شَهْرِ فِي أَجْلِ جَمْعَةِ يَوْمٍ مِنْ صَامِ
رَمَضَانَ أَيْحَاءًا وَاحْتِسَابًا خَفَرَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ اه قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ مَرُّ بِشِدَّةِ الْحَرِّ لَمْ يَضْمَعْ فِيهِ
الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ كَرَاهِيَهُ بِدُونِ شَهْرِ أَمَّا مَنْ قَبِلَ كَرَاهِيَهُ بِاتِّفَاعِ الْقَرِينَةِ لِلَّهِ عَلَى أَنَّ أَرَادَهُ الشُّهُورَ فَلَا
رَمَضَانَ لَيْسَ الْأَجْمَعُ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْمُرْتَبِعَةِ إِلَى أَيَّامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ جَدَّ (قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الشُّهُورِ) أَنْظِرْ مَعْنَى هَذَا
فِي خُصُوصِ رَجَبٍ وَجَدَّاهُ (قَوْلُهُ فَلَا يَنْبَغِي ذَلِكَ) قَدْ بَقِيَ الْمَنْعُ مِنْ أَتْبَاعِهِ لَنْ وَضَعُ اللَّهُ حَدَّ بِهَذَا عَلَى
حُدُوثِ الْأَلْفَاظِ فَيُجْزَى أَنْ يَكُونَ الْوَضْعُ وَأَقْبَرُ مَا ذَكَرْنَا لَمْ يَكُنْ أَفَادَهُ الْفَضْلُ الْحَشَى وَقَدْ وَفَّقَ
لِلْأَشْيَاءِ الْكَثِيرَةِ (قَوْلُهُ) أَيْ كَثَرَتْ مِنْ قَامِ رَمَضَانَ لِقَالَ الْأَهْلَاءُ فِي تِلْكَ الْأَشْيَاءِ لَعَدَمِ الْكِرَامَةِ لَنْ أَسْتَعْمَلَ
الْأَشْيَاءَ لِقِيَاسِ عِلْمِهَا بِمَعْنَى غَيْرِ كَيْدٍ وَفِي مَوَاضِعَ لَا تَقُولُ لَهَا بِمَعْنَى ذَلِكَ لَوْ تَبَيَّنَتْ فِي ذَلِكَ عَشْرُ
الْأَجْزَاءِ مَا تَعْلَقَ بِذَلِكَ وَأَفْهَمُ الْمَنْعَانِ لَا يَكْرَهُ قَوْلُهُ رَمَضَانَ بِدُونِ شَهْرِ مَطَافِرِهِ وَكَذَلِكَ لِقَابُ الْكَبِيرَةِ بِغَيْرِ سِتْنَةٍ مِنْ كَرَاهِيَةِ لَيْسَ بِسِتْنَةٍ

الْأَجْزَاءِ مَا تَعْلَقَ بِذَلِكَ وَأَفْهَمُ الْمَنْعَانِ لَا يَكْرَهُ قَوْلُهُ رَمَضَانَ بِدُونِ شَهْرِ مَطَافِرِهِ وَكَذَلِكَ لِقَابُ الْكَبِيرَةِ بِغَيْرِ سِتْنَةٍ مِنْ كَرَاهِيَةِ لَيْسَ بِسِتْنَةٍ

بتم الرد عليه بما ذكره لو جرد القرينة الدالة على المراد اهـ (قوله وهو الخبر الضعيف) واستند أيضا إلى
 ورؤيته عن ذلك وأوجب بأنه لم يصح كإيتمام الحفظ سم (قوله لنفسه فقط) ينبغي وإن اعتقد صدقه
 سم وبصري ياتي في شرح وشروط الواحد الخ ما يفيد (قوله أو روية الهلال بعد الغروب الخ) لو
 رأه أحد البصريين غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم وحل يثبت حق نفسه مر وقد يقال إن كفي
 العلم لو رده بالروية يثبت مرؤ به تحديد البصر لا توقفه فيعرف ينسوي بين الجمعة بخوان الهبل لا يثبت
 لا يلزم سمع حديث السمع أحد احتج السامع كالمظهر كالمظهر وفيه نظر سم أقول قد يعرف بينه وبين
 الجمعة أن الصوم معلق في النصوص بالروية من غير فرق بين أفراد الرائي فينبغي الثبوت برؤيته حتى في حق
 غيره والمخاط في الجمعة كون الحمل قريبا بحيث يعدل عنه من محلي الجمعة فنظر في ضبط القمر بغيره فالتوسط
 السمع لأن حديثه قد يسمع من البعيدة فأوفي تركه فقط أو مع غيره حتى جاز بأهله بحسن الشر بغيره بصري
 وعش (قوله لا بواسطة) الأولى بلا واسطة (قوله لا بواسطة تحصر آية) قد توقف فيلزم تأخر روية ولو
 يتوسط آية بصري برؤيته ما ياتي عن سم في مسألة العليم وكفاية ظن دخول رمضان بالاجتماع كإيتمام
 (قوله تحصر آية) أي كالمواهب والو الذي يقر به البعيد ويذكر الصغير في النظر (قوله منه) أي من شعبان
 (قوله لنظر الخاري الخ) تعليل لقول المتن أو روية الهلال (قوله لنظر بهما) أي وجود الطلوع في
 سنده وقبوله منه التاويل (قوله لم تجز مراعاة الخ) اعلم محله ما يفتقد القائل به في ذلك عش أقول بل
 ذلك على إطلاقه لأن من شرط التقليد حكم أن لا يكون القائل به مخالفا لنص السنة كلها (قوله
 خلاصه موجب) وهو أحد في رواية وطائفة دلالة أعباء أي عند أطباق الغيم (قوله وكهذين) أي قوله
 وإن حصل غيم في النهاية أو قوله ولومن كفار إلى ظن وقوله ولا يجوز أن نعني وقوله ولكن إلى روية
 النبي وقوله وفيه مراد إلى فقد حكي وكذا في المعنى الآتية الخبر المتواتر إلى ظن دخوله (قوله وكهذين الخ)
 أي لا إلى كمال الروية فيجب الصوم رمضان لعموم الناس وجعل النهاية والأعباء الخبر المتواتر من جملة
 ما يثبت به الشهر للخبر فقط بفتح الباء عبارة الأولى في شرح وشروط الواحد الخ وقد علمت بحجرات ما تقرر
 بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس أما وجوبه على الرائي فلا توقف على كونه عدلا لأن رؤيته هلال
 رمضان وجب عليه الصوم ومثله من أخبره بعد التواتر اهـ قال الرشدي قوله مر ومثله من أخبره
 به عدد التواتر والشهاب بن جح أخذ هذا بالنسبة لعموم الناس أي فأخبار عدد التواتر من جملة
 ما يثبت به الشهر والجمهور على العموم وإن لم يكن عند قاض ومظاهر من هو والمسئلة أنهم أخبروا عن رؤيته
 أو عن رؤيته بعد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذي يفيد العلم فليس منه أخبارا هم عن واحد
 رآه أو أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما يقع كثيرا من الإشاعات فتنبه اهـ (قوله وظن دخوله الخ) أي
 عدلا أشبهه لخواجس شيئا (قوله كإيتمام) أي في المتن أو أوافق النية (قوله أو بالامارة الظاهر الخ)
 وهما شبه البولي تعليق القناديل لبله ثلاثي شعبان فتثبت التتابع إذا علمت أن زواله يعلم به من نوى
 ثم يتبين من رآه من رمضان وقد أفي الالوجه الله تعالى بصحته صومه بالنسبة إلى كونه قريبا من تعالى أصل
 صحيح ولا تضع عليه فان نوى عند الالاله تركه لم يفسد ما به وقوله مر ولا تضع عليه قال سم لم يعلم
 ما نها أو بليت الثلاثي دخوله رمضان أو لئيب عدم دخوله ووجهه بان علمه ذلك متعين في فرض النية السابقة
 حكول رفضه بالبريظها اهـ وأخذه شيئا فقال ولو طفت القناديل لغيره في الروية ثم أقدمت الجزم
 فيمكن حينئذ يثبت الكراهة في حقنا ولا رده عليها استعمال الشارع لما ذكر لكن لم يثبت من صحت
 ذلك والأصل فيما استعمله الشارع عوازمه مثلنا (قوله وهو الخبر الضعيف) استند أيضا إلى ورؤيته
 عن ذلك وأوجب بأنه لم يصح كإيتمام الحفظ سم (قوله لكن بالنسبة لنفسه فقط) ينبغي وإن اعتقد صدقه
 (قوله أو روية الهلال بعد الغروب) لو رأه أحد البصريين غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم
 وحل يثبت حق نفسه مر وقد يقال إن كفي العلم لو جرد القرينة الدالة على المراد اهـ (قوله وهو الخبر الضعيف) واستند أيضا إلى

وهو الخبر الضعيف انه من
 أسماء الله تعالى (ما كمال
 شعبان ثلاثين) وما هو
 واضح قال الدارمي ومن
 رأى هلال شعبان ولم
 يثبت بشهر رمضان باستكراه
 ثلاثين من رؤيته لكن
 بالنسبة لنفسه فقط
 (أو روية الهلال) بعد
 الغروب لا بواسطة تحصر
 آية كالمواهب والو الذي
 الثلاثين من رمضان
 برؤيته أطلق الغيم
 الخاري الذي لا يقبل
 تأويل ولا مطعن في سنده
 يعتمده خلافا لنظرهما
 صوموا رؤيته وأطروا
 لرؤيته فان غيم عليكم
 فامكوا عدة شعبان ثلاثين
 ومن ثم لم تجز مراعاة خلاف
 مو جبهه وكهذين الخبر
 المتواتر برؤيته لم يعلم من كفلو
 لأخذه العلم الضروري
 وظن دخوله بالاجتماع
 ياتي أو بالامارة الظاهرة
 الدالة السنية لا يخالف عادة

بها وجب تجديد النية على من علم بطلانها دون من لم يعلم به اه وكذا اعتدله الرشد في قتل قوله مر ويعلم
 بها أي بالانها - تتراعلوا الزواها بعد نومه أو نحوه فبدأ به ما يجتنبه الشهاب سم فيه اذا علم بسبب انزالها
 وأنه عدم ثبوت الشهر من أنه بضر لانه يضمن رفض النسبة فلا ما وقع في حاشية الشيخ وقوله مر فان
 قوى عند الازالة الخ يخرج به ما اذا حصل له تردد عند الازالة ولم ينزل قوله فلا يضره ذلك ما سأل في كلامه
 مر من ان النية بعد عقدها لا يملكها الا فرضها أو إزالته اه رشي (قوله كزوية القناديل) أي
 وضرب بالمدايق ونحو ذلك مما حزن به العادة فحشا (قوله لا قول منبم) بالجر عطف على الاجتهاد أو لأعدا البلاء
 ليظهر صطف قوله ولا برؤية التي الخ عليه كان أولى (قوله وما سأل) وفي فتاوى الشهاب الرمي مثل
 عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسبه في الصوم هل محله اذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم
 يجوز رؤيته فان أتمهم قد ذكر واللال ثلاث حالات حاله يقطع فيها وجوده بامتناع رؤيته وسهولة
 يقطع فيها وجوده ورؤيته حاله يقطع فيها وجوده ويجوز رؤيته بتغاييبان عمل الحاسب شامل
 للحالات الثلاث انتهى وهو على ما نمل بالنسبة للحالة الأولى بل والثالث والجب من الغالب المشي حيث
 نقل هذا الاختلاف وقره اه بصري عبارة الرشيدي قوله مر نعم له ان يعمل بحسبه الخ إلى الله تعالى
 وجود الشهر وان دل على عدم إمكان الرؤيه كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان
 الشارع أتمأى وجب علينا الصوم بالرؤيه بتلاو وجود الشهر ويازم عليه أنه اذا دخل الشهر في أثناء النهار أنه
 يجب الاسئلة من وقت دخوله ولا ظن الاحتياط بواقفون على ذلك وقد بسطنا القول على ذلك في غير هذا
 المحلل اه وياتي في شرح رؤيه الهلال ما مصرح بخلافه ما قاله الشهاب الرمي في الأولى والثالثة جميعا
 وعن النهاية في الأول الحاسب على كذب الشاهد ما تضمنه الشارع لم يعتد الحاسب بل الغالب الكمية
 أفتى به الولي رحمه الله تعالى اه وهذا بر بالاشكال أيضا بالجمله ينبغي الجزم بعدم جواز عمل الحاسب
 بحسبه في الحالة الأولى وأما الحالة الثالثة فبنيها مثل الأولى في عدم الجواز يلخص عن السيد البصري
 وسأى عن سم في مسألة الغني ما يؤيده (قوله ولا يجوز الخ) يأتي عن النهاية بتلاو (قوله لا يجوز ثمانين
 الخ) ذكر شخص الشهاب الرمي ووافقه الطللاوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل
 بالحساب والتقييم أيضا في الفطر آخر الشهر اذا اعتدنا له ما ذلك في أوله وأنه يجوز ثمانين رمضان وان
 قضية وجوب العمل بالظن أنه يجب عليهم ما ذلك وكذا من أخبر بما اذا ظن صدقهما اه وقياس الوجوب
 اذا ظن صدقهما الوجوب اذا لم يظن صدقوا لا كذا وما هما عدلان كلتي نظر ذلك أي ما لم يعتقد خطأ
 بموجب قلم عنده سم (قوله ولكن لا يجوز ثمانين الخ) والمعتد الاخر له معنى وإيعاب وانحاف ونهاية متعارفة
 الاخير ويجزئه عن فرضه على المعتد وان وقع في المجموع عدم آخره متوقفا على قولهم أن الظن يجب
 العمل أن يجب عليه الصوم وعلى من أخبره وتغلب على نفسه صدقه وأضافه جواز بعد حذر أي في صدق
 بالوجوب اه واعتدله شخصنا تقدم عن سم موافقه (قوله كما يصح في المجموع) أي هنا كذا قبل
 وكلامه المجموع عليس نصافي تصحيح ذلك وانما هو ظاهر فمقاله أخذ ذلك من كلام الزاقي وسكت عليه وكلمه
 انما لم يعترضه ما ليس به في الكلام على التبيين أنه يجوز ثمانين (قوله ولا برؤية الخ) عطف على

وتفرق بينه وبين الجملة فيكون لها بدلا لا يزم سماع حديث السمع أحد حتى السماع كما هو ظاهر
 كلامهم وفيه نظر (قوله وما سأل الخ) مثل الشهاب الرمي عن المرجح من جواز عمل الحاسب بحسبه
 في الصوم هل محله اذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان أتمهم قد ذكر واللال
 ثلاث حالات حاله يقطع فيها وجوده بامتناع رؤيته وسهولة يقطع فيها وجوده ويجوز رؤيته بتغاييبان عمل
 الحاسب شامل للحالات الثلاث اه (قوله نعم لهم العمل الخ) ذكر شخص الشهاب الرمي ووافقه الطللاوى الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل بالحساب
 والتقييم أيضا في الفطر آخر الشهر اذا اعتدنا له ما ذلك وأنه يجوز ثمانين رمضان وخلافه ما تضمنه ولنا

كروء بالقناديل المعلقة
 بالنار وخالفه ج. م. في
 هذه غير صحيحة لأنها أقوى
 من الاجتهاد المصرح فيه
 بوجوب العمل به لا قول
 منبم وهو من يعتد العمل
 وما سألوه من يعتد
 منازل القمر وتقديره
 ولا يجوز لأحد تقليدهما
 نعم لهم العمل به لهما
 وان كان لا يجوز ثمانين
 رمضان كما يصح في المجموع
 وان أحوال جمع في رد ولا
 برؤية النبي صلى الله عليه

وسلم

لا تقول منجم وكذا قوله ولا برؤى الهلال الخ تعطف عليه كرى أى على توهم أنه قال هناك لا يقول منجم بالباء
 (قوله فى النوم) أى وألما رأتوا الكشف (قوله فأنال الخ) أى من غير بيان غدا الخ (قوله بعد ضبط الرأى الخ)
 أى فيجزم الصوم وغيره مستنادا لذلك ولا دية بقطعه أنه سمع من تلك الصورة التى لا يمثل الشيطان به لأنه
 لا سبيل إلى هذا القطع وعلى الترتيل فليس هذا بما كان فيه العباد لان حكم الله لا يتلقى الا من لفظ واستبطا
 وهذا ليس واحدا منهم وعلى الترتيل فهذا من قبل تعارض الجلالين وعند تعارضهما يجب العمل بالارجح
 وهو مافى البقرة اعجاب (قوله قدسك عياض وغيره الاجماع على الاول) وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به
 من حيث انه أشد بر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كان له وجه جرح العمل به لكونه تقلامنذر جالست مأمر به
 الشارع أو جرحه بجاز العمل به والا فلا عرش عبارة لا يعاب وأما قول السبكي بحسن العمل بمسماعهما
 لم يتخالف شرعا ظاهره اذ هو لا يتأقضى على الاجماع أو الاصح السابق اللهم الا أن يقال سماعه لذلك من تلك
 الصورة التى لا يمثل الشيطان بها يجعله على التحرى والاحتياط والمبادر فلا مثال ذنبيه مراعاة ذلك
 حيث لم يتخالف ظاهر الشرع لاستناد المروية وحدها بل للدليل الدال على اجتناب الشهية والاستكثار
 من الطاعة كما أمكن فليس في ذلك على بالرؤى بقوا حاصل انما تخم كونه ما وكذا قوله على المبادر لا مثقال
 ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم بقوله اه (قوله ولا برؤى الهلال الخ) عبارة الاعجاب مع شرحه (فرع) *
 رؤى الهلال نهارا يوم الاثنين من آخر شعبان أو رمضان أو رهايا ولورؤى قبل الزوال والانه لله
 المستقبله ان رؤى بعد غروبها لا الماضية فلا تغط من رمضان ولا تحسب من شعبان واحترزوا يوم
 الثلاثين عز و به يوم التاسع والعشرين فانه لم يقل احدا من الماضين لئلا يزم أن يكون الشهر ثمانية
 وعشرين اه زاد المغنى أى والله المستقبله كفى شرح الارشاد لان رؤى شرب اه (قوله فى رمضان) أى فى
 ثلاثه رمضان نهاية (قوله سواء قبل الزوال الخ) وقيل ان رؤى قبل الزوال فالماضيه أو بعده المستقبله
 اعجاب (قوله بالنسبة للماضى والمستقبل) أى فلا تفرط ان كان رؤى رمضان ولا تحسب ان كان رؤى ثلاثين
 شعبان نهاية ومعنى (قوله لولاه) أى التيمم (رؤى قطعا) أى بعد الغروب واعجاب (قوله لان الشارع اعما
 أنماط الحكم بالرؤى بعد الغروب الخ) ينبغى فيما لولد القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتأقضى
 رؤىه لم يكن لم يوجد بالفعل أن يكفى ذلك فليتأمل سم وقوله بحيث يتأقضى أى لو لم يوجد نحو التيمم
 من الموانع وهذا يؤيد ما تقدم من استحسكال البصرى والرشيدى افناء الشهاب الرملى بجواز عمل الحساب
 بحسبه مطلقا (قوله وما يأتى أن المدار الخ) قال البصرى بعد سقوط عبارة الشارح فى رسالة المسماة
 بنو البراءة والعبون فى بيان حكم سيع ساعتين قرأوا العبون مانصه فان ظاهره الاكتفاء بالعلم وأنه المراد
 بالرؤى فى النصوص فاذا حصل العلم بوجوده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا اه وقوله بوجوده أى بعد
 الغروب بحيث يتأقضى به كما مر أنفعان سم قولنا المن (وتبوترو به بعدل) أى وان كانت
 السماء مغيمة ودل الحساب على عدم امكان الرؤى ويتواضع الى ذلك أن القمر غالب ليلة الثالث على مقتضى
 تلك الرؤى يعقب دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعدد حساب بل ألغاه وهو كذلك كما تفى به والالرجح
 الله تعالى خلافا للسبكي نايوم ومعنى جرى الشارح على ما قاله السبكي هنا كما يأتى وكذا فى شرح العجاب
 فقال المناصه وهو محيلان الكلام فيها اذا اتفق الحساب على الاستحالة وعلى أن مقدماتها قطعية فاذا فرض
 وقوع ذلك لم تقبل الشهادة بالرؤى بغير شرط المشهود به امكانه عقلا وعادة وشرا ولا نافية للشهادة بالنظر
 فى الجموع وان تفسر بتوجب العمل بالنظر انه يجب عليهم ذلك وكذا من أخبره اذا ظن صدقهما اه
 وقضيه عدم الوجوب اذا لم ينظر صدقهما ولا كذبهما وعاد على وفه ونظر وقباس الوجوب اذا ظن
 صدقهما والى وجوب اذا لم ينظر صدقه ولا كذبهما عدلان كفى نظائر ذلك فليتأمل (قوله لان الشارع اعما
 أنماط الحكم بالرؤى بعد الغروب الخ) ينبغى فيما لولد القطع على وجوده بعد الغروب بحيث يتأقضى
 رؤىه لم يكن لم يوجد بالفعل أن يكفى ذلك فليتأمل (قوله وتبوترو به بعدل) وكذا شير ندر صوم وكذا

فى النوم فأنال غدا من
 رمضان بعد ضبط الرأى
 لا للشك فى الرؤى وقه
 وجهه بالوجوب ككل
 ما يأمربه ولم يخالف ما استقر
 فى شرعه لكنه شاذ فقد
 حكى عياض وغيره الاجماع
 على الاول ولا برؤى الهلال
 فى رمضان وغيره قبل
 الغروب سواء قبل الزوال
 وما بعده بالنسبة للماضى
 والمستقبل وان حصل قيم
 وكان مرتفعاً قدرا لولاه
 لرؤى قطع خلافا لاسنوى
 لان الشارع اعما أنماط الحكم
 بالرؤى بعد الغروب ولما
 يأتى أن المدار عليها على
 الوجود (وتبوترو به)

وهو لا يعارض القطع وتنفيز الركنين فسمان الشرع علم بعد الحساب بل ألفه بالركعة ورواه عنه حماد بن
نظر البهنيان ورواه صام الحاسب اعتماداً على ما في بيان اختلاف المطالع وتقافتها في موافق الصلاة وغير
ذلك اهـ **(قوله في حق)** إلى قوله ولأني النهاية لأقوله على ما في المتن وقوله ورويع اللفظ وكذا في
اللفظ لأقوله حكم القاضي المتن **(قوله يحصل الخ)** خبر وثبتوه ونبه **(قوله حكم القاضي الخ)**
أي كان يقول ثبوتان فهذا السبيل من مضان وزعم الناس الصوم واجب **(قوله هـ)** الأولى التذكرة
(قوله بمله) أي حيث كان يقضي يعلمان كان مجتهداً كإكرام الشارح من قبله بالقضاء عمن أي
لا فاعلمنا بما في الحقيقة هناك **(قوله من نقد)** أي اعتراض **(ورد)** أي هذا النقد **(وتقيد)** أي
بان لا يكون القاضي حنبلياً ولا حنفياً أنه أراد الحساب أي مع رد هذا التقييد فلا يخوفه وروى عنه قوله
وتقيد كان أوفق بكلامه في شرح العباب عبارة بعد النقد وروى به بقال سيبتي أنه لا يكفي قولنا شاهد
جداً من مضان أن كان حنبلياً أو حنفياً أنه أراد الحساب فكذلك ما أتينا به في حكم القاضي المستدعيه
جداً بل يمكن حنبلياً ولا لا لا لا أنه أراد الحساب لا يقول ذلك في الشاهد والقاضي لا يقاس به لما يأتي أن
سبيل من شاهد جدياً أحد أن لا يعتمد على أقواله في نفسه بل يعتمد على أقواله في القاضي بل ينبغي
أن يشبل حكمه من أحسن أهل زمانه من حنابلة أو غيرهم **(قوله والدخ)** صفات يكتبه ينفذ
قوله شاهد بحسبه تامل **(قوله يحكم الخ)** أي أول شهادة شاهد واحد واجب **(قوله وشاهد تعدل)**
وكذا شهر نصير موكداً لجهة النسبة لا لوقوف ونحوه مره سم زائد الكرد على ما فضل وقال القليوبي
وكل عبادته ونحوه ثبت كافر شهد على أسلمة قبل موته بمسلى عليه بعد شدة وتكفوه بدفن في مقابر
المسلمين ولا يشهد بذلك إلا من شهد انتهى اهـ **(قوله ولوم الحياضيم)** اعتمد مره سم
بإظهار الخ كقوله لا في بين الخ متعلق بشهادة تعدل **(قوله خلافاً لما نزع فيه)** وهو رأي أبي الفرج
لا يجوز أن يقول ذلك أنه شهادة على فعل نفسه بل يرى بأن شاهد طابع الهلال أو على أن الليلة من رمضان
مثلاً ونحو ذلك وبل لا دلالة المتعدي بقول شاهدنا لم نعدنا ذلك أشهد أن أرضه مملوكة لفلان أو نحو ذلك
وإيجاب **(قوله ولا من يتقدم دعوى)** ظاهر من سوان الدعوى ولها ما يترتب من أي مسلم كان له مال
ومن الشاهد وعل من صورها رأى أنه قد روي الهلال سم **(قوله ولا من يخوفه ثبتت دعوى الخ)**
فعل أن الشاهد هنا غايتها الحكم وقاس ذلك أنه لا لا ترجع على الشاهد ورواه كلاً أنه بعد الحكم
بذلك قوله المذكور على أن مجرد الشهادة لا يرد على القاضي لا وجب على من علم ما علم أن اعتد صدق
الشاهد وجب عليه وقضى ذلك أن من أخبره عدل أو بغيره الهلال لا يجب عليه الصوم إلا أن اعتد صدق
لا مطلقاً إلا وجب عليه جميع الناس بمجرد الشهادة ينفذ على القاضي من سكونه داخلوا في الشاهد أن
يجب ذلك ممنوع وأن من أخبره عدل أو بغيره شهادة ينفذ على الحاكم ولا ينفذ على الحاكم بخلافه ينفذ
وجب عليه الصوم كله وقاس نظائره بما بعد الخطأ على ما جاء به من على ع أي كضعف صوره
أو ألبس فيه ع **(قوله وأحكمت فظاهر)** ولعله في القاضي فسق الشهود أو كذبهم فظاهر

الحجة بالنسبة للوقوف ونحوه **(قوله ولوم الحياضيم)** اعتمد مره سم **(قوله ولا من يتقدم دعوى)**
ظاهر من سوان الدعوى ولها ما يترتب من أي مسلم كان له مال من ومن الشاهد وعل من صورها رأى أنه قد
روي الهلال **(قوله ولا من يخوفه ثبتت دعوى الخ)** فعمل أن الشاهد هنا غايتها الحكم وقاس ذلك أنه
لا لا ترجع على الشاهد بعده كلاً أنه بعد الحكم مره سم **(قوله ولا من يخوفه ثبتت دعوى الخ)** هذا قد يدل على أن مجرد
الشهادة ينفذ على القاضي لا وجب الصوم على من علم ما علم أن اعتد صدق الشاهد وجب عليه وقضى
ذلك أن من أخبره عدل أو بغيره الهلال لا يجب عليه الصوم إلا أن اعتد صدق لا مطلقاً إلا وجب عليه جميع
الناس بمجرد الشهادة ينفذ على القاضي من سكونه داخلوا في الشاهد أن يجزى من صورها يخبر
من اعتد صدق لا يلزم الصوم إلا أن اعتد صدق فخر ببيان أخبار لا يترتب على الشهادة

عذر لم الصوم له اذ لا يتصور حزمه بالنية والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم
فسق القاضي المشهور عند من جعل حال العدول فالأقرب أنه كل يوم يشهدوا بنائه على أنه يتعزل بالفسق ولو لم
يكن القاضي أهلاً لكنه عدل فالأقرب لزوم الصوم تنفيذاً لحكمه حيث كان ممن يتخذ حكمه شرعاً عامية
وفي الآسني والغني مثله الا قوله ولوعلم فسق القاضي الخ قال عـش قوله هو ينهائى أنه يتعزل بالفسق
يعلم منه أن الكلام فيما اذ لم يعلم المولى بتسقيموه وليس له حينئذ لا يتعزل اهـ (قوله لكن ليس المراد هنا
حقيقة الحكم الخ) الذي حرمه في هذا الكتاب كالاتفاق خلافه وعبارة الاتفاق ومجمل الخلاف في
قبولها الاحداث لم يحكم بها كما كان حكمها كما هو واجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجزاء قاله
النووي في مجموعهم ومصرح في أن القاضي أن يتعزل يكون البسطة من رمضان وحديثه فيؤخذ منه رد قول
الزركشي ولا يحكم بكون البسطة من رمضان مثلاً لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام لعين وبما رده أيضاً
أن قولهم في تعزيف الحكم أنه الزام لعين مرادهم به غالباً فقد ذكره العلائي صواباً وحكم ولا يتصور فيها
الزام معين الاعلى نوع من التعسف انتهى المقصود نقله واطال فجددنا بغائس لاستغنى عنها فقلنا أنه هنا
تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما هو هناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتلل سم على
سج وقوله ولم ينقض الحكم ظاهره وان رجح الشاهد قبل الشرع وفي الصوم عـش وما ذكره الاتفاق
عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتمده (قوله ومن الخ) أي من أجل أنه غايب عن الحكم الخ (قوله
لو ترتب عليه حتى أدى ادعاء الخ) لكنه اذا ترتب على معين لا يكون الواحدي فيه والكل في أنه اذا حكم
الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً عـش (قوله لا يلفظ ان شدا الخ) اعتمده الآسني والابواب وكذا
النهاية بآثاره ولا يكتفي أن يقول غدا من رمضان عارياً بل يلفظ أشهد ولما ذكره هاهنا وجود رتبة
كاستعمال كونه قديماً قد دخله بسبب لا فواتقه المشهور قد صدق بان يكون أخذ من حساب أو يكون خفياً
يرى استحباب الصوم لبسلة الغيم أو نحو ذلك اهـ قال عـش قوله خفياً صوابه خفياً لا الذي يرى وجوب
الصوم له الغيم اهـ وفي الآسني والابواب ما وافقه (قوله وعلى الاول) أي من استراط الجمع بين لفظ
الشهادة وما يقيد الرتبة (قوله وان عدا الخ) وقاله الابواب والآسني وخلاف الظاهر ما تقدم عن النهاية بقا
من التقييد بوجود الرتبة (قوله وذلك) أي قوله ولا تتصور في النهاية والجنسي (قوله الخبر الصريح) أي ولان
الصوم عبادة تدب في كفي في الاستخبار بدخول وقتها واحداً كالصالح حتى لو نذر صوم شهر معين ولو اذا لم يجد
برؤ يهله عدل كفي كجمل جمع في الخبر وحزم به ان المقر في روضه يكتفي قول واحد في طلوع الغيم

بين يدي القاضي مع كونه بل لا يساو جهل هذا بل الظاهر ان جميع ذلك ممنوع عن من أخبره عدل أو سمع
شهادته بين يدي الحاكم ان لم يقل الحاكم ثبت عندى ولا يتعد ذلك وجب عليه الصوم كجهل قواس نظائر
ما لم يقتض خطاه وجوب قائم عنده وانما يحتاج الى قول الحاكم كما ذكر في جواز الصوم على العموم مطلقاً
بحيث يجب القضاء على من لم يعلم ثبوت الصوم عنده لا بعد فوائده هو (قوله لكن ليس المراد هنا حقيقة
الحكم الخ) الذي حرمه في هذا الكتاب كالاتفاق خلافه وعبارة الاتفاق ومجمل الخلاف في قول
الواحد اذ لم يحكم بها كما كان حكمها كما هو واجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجزاء قاله النووي
في مجموعهم الى ان قال وهو مصرح في أن القاضي ان يتعزل يكون البسطة من رمضان مثلاً لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام لعين وبما رده أيضاً
أن قال وما رده أيضاً ان قولهم في تعزيف الحكم أنه الزام لعين مرادهم به غالباً فقد ذكره العلائي صواباً وحكم ولا يتصور فيها
الزام معين الاعلى نوع من التعسف اهـ المقصود نقله واطال فجددنا بغائس لاستغنى عنها فقلنا أنه هنا
تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما هو هناك خصوصاً وكلام المجموع دال عليه كما تقرر فليتلل سم على
سج وقوله ولم ينقض الحكم ظاهره وان رجح الشاهد قبل الشرع وفي الصوم عـش وما ذكره الاتفاق
عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتمده (قوله ومن الخ) أي من أجل أنه غايب عن الحكم الخ (قوله
لو ترتب عليه حتى أدى ادعاء الخ) لكنه اذا ترتب على معين لا يكون الواحدي فيه والكل في أنه اذا حكم
الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً عـش (قوله لا يلفظ ان شدا الخ) اعتمده الآسني والابواب وكذا
النهاية بآثاره ولا يكتفي أن يقول غدا من رمضان عارياً بل يلفظ أشهد ولما ذكره هاهنا وجود رتبة
كاستعمال كونه قديماً قد دخله بسبب لا فواتقه المشهور قد صدق بان يكون أخذ من حساب أو يكون خفياً
يرى استحباب الصوم لبسلة الغيم أو نحو ذلك اهـ قال عـش قوله خفياً صوابه خفياً لا الذي يرى وجوب
الصوم له الغيم اهـ وفي الآسني والابواب ما وافقه (قوله وعلى الاول) أي من استراط الجمع بين لفظ
الشهادة وما يقيد الرتبة (قوله وان عدا الخ) وقاله الابواب والآسني وخلاف الظاهر ما تقدم عن النهاية بقا
من التقييد بوجود الرتبة (قوله وذلك) أي قوله ولا تتصور في النهاية والجنسي (قوله الخبر الصريح) أي ولان
الصوم عبادة تدب في كفي في الاستخبار بدخول وقتها واحداً كالصالح حتى لو نذر صوم شهر معين ولو اذا لم يجد
برؤ يهله عدل كفي كجمل جمع في الخبر وحزم به ان المقر في روضه يكتفي قول واحد في طلوع الغيم

لكن ليس المراد هنا حقيقة
الحكم لانه انما يكون على
معين مقصود ومن ثم لو
ترتب عليه حتى أدى ادعاء
كان حكمه حقيقياً باللفظ ان
غدا أو البسطة من رمضان
ليكن اخلق غير واحد
قبوله وعلى الاول لا يقبل
وان علم انه لا يرى الجواب
الابال رتبة أو كمن وافق
الذهب لما حكم على المعتد
لانه لا يتصل عن اتمام لفساد
الصيغة عدم التعرض
للرؤية وذلك الخبر الصريح
ان ابن عمر رضي الله عنهما
راه فآخبر النبي صلى الله
عليه وسلم به فقام وأمر
الناس بصيامه وضع أيضاً
ان ابن عباس شهد به عند
النبي صلى الله عليه وسلم
مرة أخرى فقال يا سائل
أذن في الناس فليصوموا
ولا تتصور زان لم ربه الشهادة
برؤ يشه أو عما يقيد بها
ككونه هل وان استفاض
عنده ذلك بل وان أخبره
بما عدا التواتر وعلم به
ضرورة

وغرو بها قبا ساعلى ما قالوه فى القبلة والوقت والاذان ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقتر بقوله وعما تقرر يعلم
أن أخبار العدل الموجب للاعتقاد الحازم بدخول سؤال وجوب الفطر وهو ظاهر نية وأعياب قال
الرشدى قوله فتشهد روية هلاله عدلى أى أو أخصم بها أنه وقال عش قوله مد بوجوب الفطر أى أن
كان صام تسعة وعشرين من فطره (قوله لا ينفى ما فى تقريبه) قوله كاتفر (ر) لى يحصل
تقرر ذلك مع لفظ أشهد سم وقد يقال قوله بلفظ أشهد أى رأيت الهلال مع قوله لا ينفى أن غدا
الحل المقيد بشرط الجمع بين لفظ الشهادة وما يقيد الروية ثم قوله لفساد الصفة لغيره لعدم كفاية
تلك الصفة ولو مع ذكر أشهد (قوله ولا ذكر ما يقيد أنه رآه) لا موقع له هنا ولو قال فلا يجوز له ذكره أيضا
الحل مع (قوله والذى يقفه الح) وفاة الصريح الأعياب وظاهر النهاية (قوله ذكر صفة الهلال ولا ينفى) أى
بأن يقول رأيت فى ناحية المغرب بذكر صفة وكبره ودوره وتقرره وأنه يحمله الشمس أو فى جانبها
وان ظهره إلى الجنوب أو الشمال لأن السماء مصيبة أو الأعياب معنى (قوله فان أمكن عادة الح) أى وان
كان الغالب خلافه أعياب (قوله قضاءه بلما أنطروه الح) عبارة فى الأعياب قضاء يوم بدل اليوم الأول الذى
صاموه مع عدم نية روية أنه وبنيت جملة على ما إذا كانت الشهادة المذكورة فى أول الشهر ثم نيت
بصومه مع عدم نية روية أنه وبنيت جملة على ما إذا كانت الشهادة المذكورة فى أول الشهر ثم نيت
الأعياب ولو شهدوا حذر روية بصفة ككونه بالجنوب وشهد آخر بخلافها ككونه فى الشمال لم يكن
تعارضا لا بتناقضهما على أصل الروية وقد ينقل وكذا قلت بنية بكفر ميت الح (قوله هل باقتفاء الح)
اعتمده عش وقال سم الذى فى شرح الارشاد الصغير والأوجه كإيتمه أن اختلاف شاهد من نحو محل
الهلال لا يؤثران تقرار بأباحت يمكن عادة الاتقال من أحدهما إلى الآخر انتهى أنه ومرارا فغلب الأعياب
ما وافقه (قوله فلا يعارضان الح) أى لا يمكن حل الأولى على سبيل الكفر والشائى على طر الإسلام وكان
الظاهر تأنيث الفعل (قوله وانصره جماعة الح) وأدى الأسوى أنه مذهب الشافعى رجوعه إلى السبق
الام قال الشافعى بعد لا يجوز زعمى هلال رمضان الأشاهدان وتقل البلقيى مع هذا النص فما خرص عنه
رجع الشافعى بعد فقال لا صام الأشاهدان لكن قال الزركشى قال الصبرى أن صم على أنه عليه وسلم
قبل شهادة الأعرابي وحده وأشهدا بن عمر قبل الواحد والا فلا قبل أقل من اثنين وقد صرح بكل منهما
وعزى أنه مذهب الشافعى قبول الواحد وانما رجوع إلى الاثنين القياس لما ثبت عنده فى المسئلة سنة فانه
تمسك للوحد بأثره على ولها ذلك فى المختصر ولو شهد برؤية عدلين أو ثلث أو ثمانية أو منهم من
قطع بالادول وهو الأصح ثم بابه ومعنى (قوله قبل أن يثبت) الأولى لم يثبت (قوله فلما ثبت الح) أى بعده عند
أصحابه (قوله على أنه علق القول به) أى بالمرعى على ثبوته أى ثبوت خبر فانه قال أن ثبت الخبر فهو قولى قاله
الكردى وإن أراد بذلك تعلا خاصا بخصى المسئلة المذكورة وكلفه ظاهر منيع السراح هنا فهو أن أراد
التعلق العام فى قول الشافعى إذ اصغع أخذ به مذهبى وأضر بواقف الحائط ونحوه فتنى عن هذه
العادة سابقا (قوله وحمل ثبوته) أى قوله قبل فى النهاية والمعنى (قوله وحمل ثبوته) الأولى التأنيت (قوله

لأنه لا ينفى قوله أشهد أن
غدا من رمضان كاتفر بل
لا ينفى التصريح بأنه رآه أو بما
يقيد منه ذلك وهذا لم
ولا ذكر ما يقيد أنه رآه
والذى يقفه أن الشاهد
لا ينفى ذكر صفة الهلال
ولا يحمله ثم إن ذكر صفة
مثلا بان السماء الثانية
يخالفه فان أمكن عادة
الانتقال لم يؤثر والاعلم
بأنه يجب قضاءه بدل
ما أنطروه برؤية ولو
تعرفنا على مثله مثلا على
بافتقارها على أصل الروية
كجوازها بنية بكفر ميت
وأخرى بإسلامه فانما
لا ينفى رمضان بالنسبة لنحو
الصلاة عليه نظر الحق أنه
تعلى (وفى قول) لا يثبت إلا
أن شهد بها (عدلان)
وانصره جماعة وأطالوا
بمجردته فى شرح الارشاد
ورجوع الشافعى إليه انما
هو قبل أن يثبت عند الغير
فلما ثبت قدم على صوته
بذلك على أنه علق القول به
على ثبوته وحمل ثبوته بدل
انما هو فى الصوم وتوابعه
كالتراخي

والاعتكاف (الح) أي كان نذرا لاعتكاف في رمضان سم عبارة النهاية والمنعنى والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان بالنسبة لغير ذلك كدس مؤجل وقوع طلاق وعق معلقة لا يقال هلا يثبت ضمنا كثبت شوق الشبوت ورمضان واحد والنسب والارت بشبوت الولادة بالنسبة لاقول المانع في هذه الامور لازم للعشود به بخلاف الطلاق وتحرر وبان الشيء اثبت ضمنا اذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والافطار فانهم من العبادات وكلوا لادفوا النسب والارت فانهم من المسائل الا لا يختلف ما هنا فان التابع من المال والا كليل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق للشهادة قبله يسبق الشبوت ذلك وحكم الحاكم بما عدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعدى حر ورجى طلاق وقعا وعمله كافاه الاسنوي ما لم يتعاق بالشاهد فان تعلق به ثبت لاعتقابه اه قال عس قوله مر ان ثبت رمضان المخرج به ما لو كانت صوموا وتعلق ان كان غدا من رمضان فعدى حر فلا يتعاق وهو ظاهر والفرق ان التعلق عليه فيما ذكره الشارح الشبوت وقد وجدوا ما تعلق عليه فيما ذكرناه الكون من رمضان وهو لم يعلم اه وفي سم ما وافقه (قوله) ثم ان تعلق بالراتي (الح) فلو كان تعلق الطلاق ثم رآه ثم نقل البلد لخالف المطلق فالوجه ان ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقر في باب الطلاق ان التعلق في الطلاق المعلق برؤية الهلال بالذات التعلق مر اه سم على ج و ب جمعة في مالوا رآه ان زوجة دون الزوج ولم يصد فهاه لم يحرم عليها نمكته ثم لا يمتظر والاقر بالاول فيجب عليها الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالمصائل على البضع ولا نظر لاعتقاده باخته كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غيره كغير هذا اظاهر حيث علق برؤيتها وان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لانه تعلق بصفة وهي الشبوت ولم توجد فيجب عليها نمكته لبقائه الزوجة طاهرا وبالطحا عس (قوله) هو له) أي مطلقا سم أي تأخر التعلق أولا (قوله) وكذا ان تأخر التعلق (الح) مفهومة انه اذا تقدم لا يعمل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاءه او دخل رمضان امالوا قال ان ثبت رمضان او حكمها حكم رمضان ثم ثبت بشهادة عدل او حكمها حكمها فيجب الوقوع علانه عاقبة على صفته الشبوت او حكم الحاكم به وقد وجدت سم بخلاف (قوله) وتثبت أي بدلو ثبوت و بمردي (قوله) لان ذكره ليس الا لكونه بمسئل الخلاف) فديقال كونه بمسئل الخلاف لا يقتضي ذكر الحصر كونه ليس من محصل الخلاف نعم قد يجب عن المصنف بان مشمل هذه الصيغة قد تستعمل في الحصر كالاختصاص بان الحصر اضافي على وجه المبالغة بان الحصر لغير العدل كالصبي والفاسق سم وقوله اضافي لعله من

والاعتكاف دون عقول طلاق
وجعل علق به نعم ان تعاق
بالرأى عومل به وكذا ان
تأخر التعلق عن ثبوته بعد
قبل صواب العبارة وتثبت
كبابا صله ولا ياتي بالمتدا
الشعر بالحصر او يجب
بان الحصر هنا العلم بما
هو مقرر في شرح الارشاد
اول الطهارة لا يحدو رقبه
لان ذكره ليس الا لكونه
محل الخلاف

ولا يثبت أي رمضان واحد لغير الصيام كالأول دين ووقوع طلاق وعق علقا بثبوته قبل الشهادة الا ان تعلقت بالشهادة في شرحه للشارح ان قضيه قوله لغير الصيام ان نواسع رمضان من نحو صلا التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لان ثبت تعاق رمضان وليس كذلك اه (قوله) والاعتكاف أي كان نذرا لاعتكاف في رمضان (قوله) ثم ان تعلق بالراتي (الح) فلو كان تعلق الطلاق ثم رآه ثم انتقل البلد لخالف في المطلق فالوجه ان ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقر في باب الطلاق ان التعلق في الطلاق المعلق برؤية الهلال بالذات التعلق مر (قوله) هو له) أي مطلقا سم أي تأخر التعلق أولا (قوله) وكذا ان تأخر التعلق (الح) مفهومة انه اذا تقدم لا يعمل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاءه او دخل رمضان امالوا قال ان ثبت رمضان او حكمها حكم رمضان ثم ثبت بشهادة عدل او حكمها حكمها فيجب الوقوع علانه عاقبة على صفته الشبوت وقد وجدت لان الشبوت صادق بثبوته بالعدل الواحد لانه ثبوت شرعا وقد يؤيد ذلك انه لو تعلق بالحكم كان حكمها حكم رمضان فحكمها حكمها ثم عدل كل البعد القول بعدم الوقوع ولا فرق بين التعلق بالشبوت والتعلق بالحكم اذ كل تعلق على صفة وجدت بل جعوا الشبوت هنا غيرة الحكم كما تقدم فليست أملا ولحرر (قوله) لان ذكره ليس الا لكونه بمسئل الخلاف) قد يقال كونه بمسئل الخلاف لا يقتضي ذكر الحصر كونه ليس من محصل الخلاف نعم قد يجب عن المصنف بان مثل هذه الصيغة قد تستعمل في الحصر كالاختصاص بان الحصر اضافي على وجه المبالغة بان الحصر لغير العدل

مع علم ما هو منه من باب أولى ويقع بثبوته بالعدل ولو في أنسائه وان قيل في كلام الزكشي بما خالفه في الأول فنقول وجوبه ضمنه
اليوم الأول الذي بانه من رمضان (شرط الواحد صفة العدل) في الشهادة (٣٨٩)

نحوه في الناس وأصله حقيقى بقرينة بعده (قوله ومع علم ما هو) أى لا كثر من عدل سم (قوله
ويقع بثبوته بالعدل في أنسائه) أى رمضان بانه يشهد بوثيق ليله قبل الإله التورق فيها العيب (قوله
فن فرائده) أى الثبوت في أنسائه رمضان (قوله الأول) الأولى ساقط لقولنا إن (شرط الواحد صفة
العدل) ولور أى فاسق جهل الحاكم فسمه في الهلال فهل الإقدام على الشهادة يقع الجواز بل الوجوب
ان توقف وجوب الصوم عليها مر وسياق نظير ذلك في الشهادات سم وعش (قوله لانه) الى
قوله كما يشتهر في النهاية والمعنى أقوله وهو التوقف (قوله لانه الخ) أى الثبوت بالوحد د ثم أية ومعنى
(قوله نعم يكفي بالمرور الخ) قضيت أنه لا يشترط هنا سلامة من حرام المر ووهو ظاهر عش (قوله
نعم ان علم الخ) عبارة النهاية بقوله علم أى غير القاضى فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم
أذ لا يصور حزمه بالنسبة والظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق
القاضى المشهود عنه و جهل حال العدل فلا تريبه أن يكلم يشهدوا بانه على أنه يعزل بالسق اه (قوله
ولا ينافيه) أى لا اكتشافه بل دور (كونه) أى الثبوت بالوحد (قوله وهو من ظاهر الخ) ونفسه الشارح
مر في الكناح بأنه الذى لم يعرفه فسق وان لم يه ذله تقوى ظاهرا عش (قوله ويلزم الفاسق الخ)
هل يدخل في الفاسق هذا الكفار حتى لو أحسن من اعتقد صدقه لم يحتج إليه كذلك مر اه سم عبارة
شحننا ويحب على سبيل الخصوص أضعاف من رآه أو أخبره بالزوبة موقوفة أو من اعتقد صدقه ولو امرأة
أو صبيا أو فاسقا أو كافرا اه (قوله وكذا من اعتقد صدقه الخ) وان لم يذكر عدو القاضى وثبته في المجموع
بزوجه جار يتو صدقه نهاية ومعنى قال سم هل يجرى نظير ذلك في الصلابة حتى ثبت دخول وثبته
بأخبار من اعتقد صدقه من نحو فاسق وصى يكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والصبي ولو قضا
طريقه الشهادة كالأخبار بطالع الغير أو الشمس وغر وماله اذ لم يعتد صدقه ولا يجزى ويرقبين
الصوم والصلابة من نظر ولعل المصنف الأول لم يكن في كلامهم ما خالفه فليجروا اه أقول كلام النهاية والفتى
والشارح في آخر الفصل لا ف صريح فيما مره (قوله بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى
(قوله اعتداله لإمام الخ) أى من اعتدال الرعلى الجبال وسمه ضرب الطول ونحوهما سمعت ادون فعله
لكل نهاية (قوله وزعم) أى المصنف (قوله عقبه عما بين المراءى الخ) أى فان اطلاق العدل كجاء الشرح
منصرف الى الشهادة فتهتبه إذا لم يفتى بخلاف اطلاق العدل فصدق بها وبالرواية اه قولنا لئن (ون كانت
السماء مصسقة) أى لا يغيرها أو أشار به الى أن الخلاف في حالى الصور والقيم وقال بعضهم بالانقطار في حال
الغيم دون الصحو نهاية قول المصنف (مصصة) من مصصت السماء انقسم منها الغيم فهى مصصة اه غنناز اه عش
(قوله والشئ تمديد ثبت كبره) قال الأصم القائل بانه لا يقطر لأن القطر يؤدى الى ثبوت دخول بقوله واحد
كأصم والقاسق (قوله ومع علم ما هو) أى لا كثر من عدل (قوله الواحد صفة العدل) ولور أى فاسق
جهل الحاكم فسمه في الهلال فهل الإقدام على الشهادة يقع الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها
مر وسياق نظير ذلك في الشهادات (قوله ويلزم الفاسق) هل يدخل في الفاسق هذا الكفار حتى لو أحسن
من اعتقد صدقه لم يحتج إليه كذلك مر (قوله وكذا من اعتقد صدقه) هل يجرى نظير ذلك في الصلابة
حتى ثبت دخول وثبته بأخبار من اعتقد صدقه من نحو فاسق وصى يكون جميع ما ذكره من عدم قبول
الفاسق والصبي ولو قضا طريقه الشهادة كالأخبار بطالع الغير أو الشمس وغر وماله اذ لم يعتد
صدقه ولا يجزى ويرقبين الصوم والصلابة من نظر ولعل المصنف الأول لم يكن في كلامهم ما خالفه فليجروا
(قوله ان له بل عليه الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى

قوله بعدل محتملا لكل منها متعنه بما بين المرامنه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة وفي عدالة الشهادة عن العواض وعن المرأة
باعتبار ما تقرر أنها لا تعطى حكم العدل في كل شهادة فتعنه اه لاعتبار على عبارته (إذا صحت بعدل) ولو مستورا لعدالة (ولم يهلل
بعدل لاثني) قولنا (أفطرنا) بوجوب (في الأصح وان كانت السماء مصصية) لا كمال العدد كجوهنا بعدلين والشئ تمديد ثبت ما بناه بقى لا يثبت

هو مجتمع غايه **(قوله فيها)** كذا في أصله وجه الله تعالى والانسب بمصرى **(قوله)** ولا يقبل جوع العدل
 (الخ) فلا يشهد الشاهد بالرؤية فقام الناس ثم حبه لزوم الصوم على أوجه الوجهين لأن الشرع يعمه غيرة
 الحكم بالشهادة وقال الأذرى انه الأقر به يفطر وإن أقام العدة وإن لم ير الهلال نهاية وقوله ويفطر وإن
 الخ يستلزم بيان قال عس يؤخذ من العلة أنه لو حجب بشأنه وجب الصوم وإن لم يشروعه فيه اه **(قوله)**
 وأطلق به (الخ) هو على حذف أي التفسيرية **(قوله)** يقول من اعتقد صدقه أي من نحو الفاسق سم **(قوله)**
 لا يفطر (الخ) خلافا لظاهر إطلاق النهاية **(قوله)** وهو متجه (الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فقد بان لك فيما لو
 صام يقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين أن الشارع استظهر في شرحه الأرشاد وجوب الصوم
 مع الصحو وترجيح أن يكون أقر بجمع الغيم واستوجبه في شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقصد
 لا بصحو ولا بغيره واستوجبه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا في مالور جمع العدل عن الشهادة بعد
 شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أولا فإن جري الانحاف وشرح الأرشاد
 منع الفطر هنا كمنعه في غالب كتبه فمن صام بأخباره فوافق اعتقده فم لم ير الهلال بعد ثلاثين قال
 لا تأمناعونا علمه رجوعه احتياطاً والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كذا ذكر وإن الرمي قال
 بالفطر هنا كماله في تلك المسئلة فلور جمع العدل عن الشهادة فإن كان بعد الحكم لم يتر كذا قبله وبعد
 الشرع وإن كان قبل الحكم والشرع جميعا المتع العمل بشأنه مبر وإذا كان جوع قبل الحكم
 وبعد الشرع لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء معصية فهل يفطر ظاهر كلامهم أن يفطر لأنهم سجدوا
 الأعضاء عليه وحري على ذلك مبر وخالفه شتاني الانحاف (الخ) اه والقبلي ما قاله الانحاف أميل عس
 وقوله أطلق (الخ) لكن سيأته كالصريح في الصوم قول المتن (واذا رأى بلد من حكمه البلد القريب) أي
 كضداد القول في غايه ومعنى **(قوله)** قطعاً (الخ) أي لم يقطع بالانحاف **(قوله)** الصوم (أي في أول الشهر
 أو أواخره) أي في آخر **(قوله)** وإن ثبت (الخ) عطف على أنه إذا ثبت (الخ) **(قوله)** يتوحيكم (أي كقوله) ثبت
 عندنا عندنا ومنه **(قوله)** عندنا (القرية) أي وعندكم كذا لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط
 كسمر **(قوله)** بالحكم (أي أو نحو **(قوله)** إثباته) ناسخا عن المقسود **(قوله)** (الخ) خبران **(قوله)** و
 بنحو استغاضا (الخ) هذا كالصريح في ان الاستغاضة تكفي في وجوب الصوم على عموم الناس فلا يجمع
(قوله) وهو متجه) عبارة شرح الأرشاد الكبير وتوقف الأذرى فيما لو صام يقول من يثق به لم ير الهلال بعد
 الثلاثين مع الصحو أي ليس بعدل كما صرح به الأذرى في توقفه صرح به الشارع في شرح العباب من جملة
 توقف الأذرى وصرح به أيضاً في شرح المنهاج فلا تنافي بين ما قاله في شرح الأرشاد هنا وبين قوله قبل
 ما حاصله ومن حصله اعتقاد لازم بدخول شوال من العلامات المذكورة قلزمه الفطر بالاعتقاد الحازم
 والخبر العدل الموجب للاعتقاد الحازم بدخول شوال وجوب الفطر اه وذلك لأن كلامه السابق في
 اخبار العدل كما صرح به وكل من العلامات المذكورة وأخبار غير العدل الذي الكلام فيه هنا ليس
 واحد من الشئين كما هو ظاهر والذي يظهر أنه يصوم لأن يجب الصوم عليه أولاً لما كان احتياطاً لأجل
 الصوم والاحتياط هنا في الفطر بل الاحتياط عدمه ولا يقال الصوم العبد حرام على حرمه فمن علم أنه
 يوم عید وظاهر تعييده بالصحو أنه يفطر الحادى والاحتياط ان كان غفيم وهو محتمل ويحتمل أنه يصوم
 نظراً للاحتياط أيضاً ولعل هذا أقرب بثبت وجزم في الأرشاد الصغير وجوب الصوم اه الصحو ولم
 يتعرض لحالة الغيم فقد بان لك فيما لو صام يقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارع
 استظهر في شرح الأرشاد الكبير وجوب الصوم مع الصحو وترجيح أن يكون أقر بجمع الغيم وجزم في الصريح
 بوجوبه مع الصحو وسكت عن الغيم واستوجبه في شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقصد لا بصحو
 ولا بغيره واستوجبه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا في مالور جمع العدل عن الشهادة بعد شروع
 الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أولا فإن جري الانحاف وشرح الأرشاد الكبير

هو مجتمع غايه **(قوله فيها)** كذا في أصله وجه الله تعالى والانسب بمصرى **(قوله)** ولا يقبل جوع العدل
 (الخ) فلا يشهد الشاهد بالرؤية فقام الناس ثم حبه لزوم الصوم على أوجه الوجهين لأن الشرع يعمه غيرة
 الحكم بالشهادة وقال الأذرى انه الأقر به يفطر وإن أقام العدة وإن لم ير الهلال نهاية وقوله ويفطر وإن
 الخ يستلزم بيان قال عس يؤخذ من العلة أنه لو حجب بشأنه وجب الصوم وإن لم يشروعه فيه اه **(قوله)**
 وأطلق به (الخ) هو على حذف أي التفسيرية **(قوله)** يقول من اعتقد صدقه أي من نحو الفاسق سم **(قوله)**
 لا يفطر (الخ) خلافا لظاهر إطلاق النهاية **(قوله)** وهو متجه (الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فقد بان لك فيما لو
 صام يقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين أن الشارع استظهر في شرحه الأرشاد وجوب الصوم
 مع الصحو وترجيح أن يكون أقر بجمع الغيم واستوجبه في شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقصد
 لا بصحو ولا بغيره واستوجبه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا في مالور جمع العدل عن الشهادة بعد
 شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أولا فإن جري الانحاف وشرح الأرشاد
 منع الفطر هنا كمنعه في غالب كتبه فمن صام بأخباره فوافق اعتقده فم لم ير الهلال بعد ثلاثين قال
 لا تأمناعونا علمه رجوعه احتياطاً والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كذا ذكر وإن الرمي قال
 بالفطر هنا كماله في تلك المسئلة فلور جمع العدل عن الشهادة فإن كان بعد الحكم لم يتر كذا قبله وبعد
 الشرع وإن كان قبل الحكم والشرع جميعا المتع العمل بشأنه مبر وإذا كان جوع قبل الحكم
 وبعد الشرع لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء معصية فهل يفطر ظاهر كلامهم أن يفطر لأنهم سجدوا
 الأعضاء عليه وحري على ذلك مبر وخالفه شتاني الانحاف (الخ) اه والقبلي ما قاله الانحاف أميل عس
 وقوله أطلق (الخ) لكن سيأته كالصريح في الصوم قول المتن (واذا رأى بلد من حكمه البلد القريب) أي
 كضداد القول في غايه ومعنى **(قوله)** قطعاً (الخ) أي لم يقطع بالانحاف **(قوله)** الصوم (أي في أول الشهر
 أو أواخره) أي في آخر **(قوله)** وإن ثبت (الخ) عطف على أنه إذا ثبت (الخ) **(قوله)** يتوحيكم (أي كقوله) ثبت
 عندنا عندنا ومنه **(قوله)** عندنا (القرية) أي وعندكم كذا لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط
 كسمر **(قوله)** بالحكم (أي أو نحو **(قوله)** إثباته) ناسخا عن المقسود **(قوله)** (الخ) خبران **(قوله)** و
 بنحو استغاضا (الخ) هذا كالصريح في ان الاستغاضة تكفي في وجوب الصوم على عموم الناس فلا يجمع
(قوله) وهو متجه) عبارة شرح الأرشاد الكبير وتوقف الأذرى فيما لو صام يقول من يثق به لم ير الهلال بعد
 الثلاثين مع الصحو أي ليس بعدل كما صرح به الأذرى في توقفه صرح به الشارع في شرح العباب من جملة
 توقف الأذرى وصرح به أيضاً في شرح المنهاج فلا تنافي بين ما قاله في شرح الأرشاد هنا وبين قوله قبل
 ما حاصله ومن حصله اعتقاد لازم بدخول شوال من العلامات المذكورة قلزمه الفطر بالاعتقاد الحازم
 والخبر العدل الموجب للاعتقاد الحازم بدخول شوال وجوب الفطر اه وذلك لأن كلامه السابق في
 اخبار العدل كما صرح به وكل من العلامات المذكورة وأخبار غير العدل الذي الكلام فيه هنا ليس
 واحد من الشئين كما هو ظاهر والذي يظهر أنه يصوم لأن يجب الصوم عليه أولاً لما كان احتياطاً لأجل
 الصوم والاحتياط هنا في الفطر بل الاحتياط عدمه ولا يقال الصوم العبد حرام على حرمه فمن علم أنه
 يوم عید وظاهر تعييده بالصحو أنه يفطر الحادى والاحتياط ان كان غفيم وهو محتمل ويحتمل أنه يصوم
 نظراً للاحتياط أيضاً ولعل هذا أقرب بثبت وجزم في الأرشاد الصغير وجوب الصوم اه الصحو ولم
 يتعرض لحالة الغيم فقد بان لك فيما لو صام يقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين ان الشارع
 استظهر في شرح الأرشاد الكبير وجوب الصوم مع الصحو وترجيح أن يكون أقر بجمع الغيم وجزم في الصريح
 بوجوبه مع الصحو وسكت عن الغيم واستوجبه في شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقصد لا بصحو
 ولا بغيره واستوجبه في شرح العباب وجوب الفطر مطلقا في مالور جمع العدل عن الشهادة بعد شروع
 الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أولا فإن جري الانحاف وشرح الأرشاد الكبير

ذلك فان لم يكن بالبلد

يسع الشهادة أو امتنع لم
ثبت عنده بالانسياق
صدق المحض بان أهل تلك
البلد ثبت عندهم ذلك فعلم
أنه لو وجد شرع الشهادة
على الشهادة فشهدا ثبت
على شهادة الزاوي ولو واحدا
كفي ان كان ثمن يسميها
والا فكفار ثم رأيت في
المجموع وغيره تكفي
الشهادة هاتين اثنتين على
شهادة واحد اه وهو يؤيد
ما ذكره آخر (دون
البلد في الأصح) الخبر مسلم
عن كرمي سهل على
رمضان وانا بالتم فرائت
الهلال ليلة الجمعة والناس
فصل معاوية ثم سلمت
المدينة في آخر الشهر
فأخبرني عن عباس ذلك
فقال لكأنا رأيت ليلة السبت
فلا تزال أقوم حتى تكمل
ثلاثين فقلت لا يستكفي
روية معاوية فقال لا تكذب
أمرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال التردى والعمل
عليه عند أكثر أهل العلم
(والبعد مسافة القصر)
لان الشريعة أبلغها كبرا
من الاحكام واعتبار المطالع
يجوز التحكيم التضمن
وقواعد الشرع تأباه
(وقيل باختلاف المطالع
قلت هذا أصح والله أعلم)
لان الهلال لا يتعلق به مسافة
القصر ولان المناظر تختلف
باختلاف المطالع والعروض
فكان اعتبارها أولى وتحكيم
التجديد انما يضر في الاصول دون التوابع كما هو المراد باختلافها ان يتبادر الخلاف بعين وروى في أحدهما وفي الآخر ما

(قوله لا شك) أي ان المقصود اثباته الخ (قوله فعل انه لو وجد الخ) مسئلة تبين رمضان بالشهادة على
السادة منصوص عليها في أصل الروضة مع خلاف وتعارف كثير فليراجع ثم يصرى (قوله كفي) أي
شهادة الاثنين فكان الظاهر انما ثبت (قوله كفا) أي ولا تكفي الا بالنسبة لصدق المحض ولو واحدا
(قوله يؤيد الخ) بل يصرح بذلك قول المدون البعد أي والخلاف والعراق نهاية ومعنى (قوله لم يمسلم)
أي قوله وقضيت في النهاية والمغني الا قوله والمراد في رواية التاج وقوله وكان مستند إلى والسنن (قوله فقام
الخ) عبارة لنهاية والمغني وصام ومعاوية الخ (قوله والعمل عليه) أي على عدم الاكتفاء بقول اثنين
(والبعد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم نهاية ومعنى (قوله إلى التحكيم المتجدين) أي الاخذ
بقوله لم يمسلم يصرى قول المتن (وقيل باختلاف المطالع) أي يحصل البعد باختلاف المطالع لا بمسافة القصر خلافا
للاصفي شرح المنهج قول المتن (قلت هذا أصح) في حقه ما حكى في اختلاف المطالع يقعان ان يكون تكلم
أدلة القبلية حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وقفا لم يسم على التمسك والتعبير
بالسفر والحضر جرى على الغالب والا فالدرا على محمل تكثير في الحاضر ون أو تقل كجذفة في استقبال
القبلة عش وقوله الحاضر ون صوابه المألوف (قوله لان الهلال الخ) ولم تقدم من خبر مسلم وقفا ما على
طالع القمر والشمس وخروجها نهاية ومعنى (قوله والعروض) اعلم ان عرض البلد في اصطلاح أهل
الهيئة عبارة عن بعد البلد عن خط الاستواء إلى جانب الجنوب أو الشمال وطول البلد باعرض بعينه من
مبدأ العوارض إلى جانب البلد عن خط الاستواء إلى جانب الجنوب أو الشمال وطول البلد باعرض بعينه من
على ما ينبغي الا ان يقال ذكر المطالع اشارة إلى الطوال وخط الاستواء معروض على الأرض بين المشرق
والغرب بين أقاليم الهند كدعى (قوله اعتبارها) الظاهر التذكير (قوله انما يضر في الاصول دون التوابع)
عبارة لنهاية والمغني والاعباد في الاصول والامور العامة دون التوابع والامور الخاصة اه قال الجعفي
والمصنف تفسيره كقوله شخصان قال والمراد بالاصول الوجوب بأصالة واستقلالاً بالتوابع والوجوب بتبعها
وهذا هو الظاهر اه (قوله والمراد باختلاف الخ) عبارة التكرار على ما فضل معنى اختلاف المطالع أن
يكون طلوع القمر أو الشمس أو الكواكب أو غيرها على متقدما على مثله في محل آخر أو متأخرا عنه
منه القطر هنا كمنعته في غالب كتبه فمن صام باخبار فوافق اعتقده صدقه فلم ير الهلال بعد ثلاثين
على ما مر قال لانما يقعنا على احتياط ولا احتياط علم القطر حين لم ير الهلال كذا كذا وراين
الزمي قال بالقطر هنا كقوله في تلك السنة فلور جمع الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤخر
وكذا قبله وبعد الشروع وان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مر واذا كان
وجوه قبل الحكم وبعد الشروع لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مصفحة لم يطر طاهر كلامهم بالقطر
لانهم يجوزوا الاحتياط على وجهي ذلك مر ونسأل شخصنا في الاحتياط الخ اه وعبارة شرح الارشاد
الكبير ولو رجع الشاهد بعد شروع الناس في الصوم أي وقبل الحكم كما صرح به مر وتصرح به
عبارة لا نسبة أضافا قائل لا يلزم كرجوع الشاهد قبل الحكم وقيل لا يلزم لان شرعهم فيه بمنزلة
الحكم بالشهادة ووجه الاذرى لكنه توقف في الاضطرار فيما لو اتكل العدة ولم ير الهلال والسماء مصفحة
والذي يظهر هنا نصا أنهم لا يظفرون ولا يمسلم ان العدة ما ذكر من ان شرعهم بالحكم بالشهادة غير
نظر للاحتياط بل للاحتياط هو السبب الموجب لتزيله بمنزلة الحكم بها وحديثه فقال منامه فما لو صام
بقول من يتق به انتهت وفي شرح العبدان ما نصه تردد الاذرى فمن صام بقول من يتق به وليس بعد هل
هو كالدليل هنا أيضاً ويومض ما قاله في بقائه انما أن وجدنا الصوم بقوله أولا وجدنا القطر بقوله آخر
أي وان كانت السماء مصفحة لان فرض توقف الاذرى انما هو مع الصوم كما مر في شرح الارشاد الكبير
ولان المنهج الذي أخذ الشرح منسباً لغيره في المحشى واستظهره على اعتبار شرح العبدان أخذ الصوابية
فلينأمل وان جاز زاده ولا يجوز ههنا انه لم يصره على جهة شرعية حتى يستمر على قضيتها يحصل ما اذا

وذلك مسبب عن اختلاف عرض البلاد أي بعدها عن خط الاستواء وطولها أي بعدها عن ساحل البحر
 المحيط بالقرية فيبقى ساوي طول البلد لزمن رؤيته في أحد همار وفيه في الآخر وانما يختلف عرضهما
 أو كان بينهما مسافة مشهورة في اختلاف طولهما المتبع في سواهما في الروية اه وتقدم عن الكردى
 بغير الكاف الفارسي ما وافقه **(قوله قاله في الانوار)** وفيه منظر في الجموع بعد بسطة الخلاف فحصل ستة
 أوجه يلزم أهل الأرض أهل اقليم بلد الروية وادواتها في المظلم وهو أجمعها كل بلد يتصور خطه عنهم
 بلا عوض من دون مسافة القصر بل للروية فقط اه فاني الانوار في ربع الزاوية وكان وجهه مغايرة
 للثالث انه أعم خيل يتصور الخفاء عنهم لزمن الصوم وانما يختلف المظلم بخلافه على الثالث قاله لا بد من
 اتفاق الملة يلزم أنه يلزم من رؤيته في أحد همار وفيه في الآخر كما يأتي عن السبكي الانواع اعجاب **(قوله)**
وقال التاج التبريزي نقل المعنى كلام التبريزي وأقره بصري **(قوله التبريزي)** بكسر أوله والراء وسكون
 الموحدة والفتحة نواز أي نسبة إلى تبريز بل يأنف ببيان اه بالسبكي وطى عرش **(قوله لا يمكن اختلافها في)**
أقل من أن يعقوب شمس بن الخ أفتي به الواو لوجه الله تعالى والوجه انما تعديدية كآفتي به أيضا نياه قال
 عرش وقدره ثلاثة أيام لكن يبقى الكلام في مبدأ الثلاثة في طريقه يفرض حتى لا يختلف المظلم بعده
 راجعه اه وفي الكردى على بافضل وقال القليوبي في حواشي الحلي انما قاله التبريزي غير مستقيم بل باطل
 وكذا قول شيخنا الرملي في النهاية انما تعديدية اه ويمكن أن يجاب عنه بأن ما دون الثلاث المراحل يكون
 المتفاوت فيه دون نحو جفت كما نال الفقهاء بل لا خلافه لقلته اه **(قوله ورويه عن)** أي بالاستعارة **(قوله)**
ومجمله أي عدم الجوب مع الشك في الاختلاف **(قوله ورويه السبكي الخ)** أقره النهاية في بلد الشرق أي حيث تحسبت
 يلزم الخ) أي إذا اختلف المظلم نهاية ومعنى **(قوله يلزم من الروية في البلد الشرق)** أي حيث تحسبت
 الجهة والعرض نياه أي يلزم من رؤيته في مكر وفيه في مصر لا عكس كردى على بافضل **(قوله اذ لا يلزم)**
يدخل الخ) أي من ثم لو مات متوارثان أحدهما بالشرق والآخر بالغرب وكل وقت زال بالبلد ورثا فغربي
 الشرق لتأخر زال بلده نهاية زاحلا ليعاب فاذابت هذا في الاوقات من مثله في الاهلة وأضفا لاهل البلد المبر
 بالشرق لتكون في اشباع عند الغروب أي يمكن أن يخرج منه قبل الغروب وبين المغرب تأخوه عن غروب
 الشرق فيخرج من الشاع في تلك المسافة اه قال الرشدي قوله مر لتأخر زال بلد الذي ذكره أهل
 هذا الشأن أن زال واليا ما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض في قصد العلل المتعددة وقت زال وال
 وانما يختلف العرض وإذا اختلف الطول اختلف زال وال وانما اختلف العرض خلافا لما هو عليه كلام الشارح
 مر اه وتقدم عن الكردين ما وافقه **(قوله وقضيت)** أي ما قاله السبكي ومن تبعه **(قوله وفيه الخ)** أي فيما
 اقتضاه كلام السبكي ومن تبعه **(قوله منفاة لظاهر كلامهم)** قديقال بالتأمل في كلامهم وجهه بآراء اتحاد
 المظلم على أنه لا منفاة وانما الحظ واحد قد قدر واما قوله ووجهه فلا فلو لم يرد على اعتبر واتحاد المظلم
 أيضا قلنا بل بصري **(قوله والمدار اعلال الوجود)** هذا يخالف ما تقدم أول الباب عن شيخنا الشهاب
 الرملي سم ومردفيه **(قوله اذ عني الخ)** قد يقال بالاستعارة لظاهر لزوم الروية في القرية في القرية في
 الشرق في كاف حصول الظن بما وان متع ما ع أرض شقي كسبى بر بخار بصري **(قوله لهؤلاء)** أي السبكي
 وتابعه كردى **(قوله وكان الخبر ومنه بذلك الخ)** مرد عليان اخبار عدالتنا في غاية القطع اذا كان
 الاخبار عن محسوس فتوقف على حصة تلك المقدمات سم وقد يجاب بأن مراد الشارح أن اخبار عدد
 التواريخ عن قطعية تلك المقدمات يسبق لظنا ما يقر بيمان القطع وهذا الظن كاف في رد الشاهد بخلافه
 أو جاب عليه الصوم به أو لانه صار محتملة في حصة فاستمر على اه وهذا وجهه ما ذكره هنا ونقل
 عن الأزدى اعتماد **(قوله شهادة عدل هنا)** أي في رمضان **(قوله بانه يروى ببلد كذا)** ينبى في الحق من
 اعتقده صدق تلك الروية وكذا به لفي قوله بأن أهل البلد كذا ام **(قوله والمدار على الوجود)** هذا
 بخلاف ما تقدم أول الباب عن شيخنا الشهاب الرملي **(قوله وكان الخبر ومنه بذلك عدد التواريخ)** يرد عليه

التبريزي ويؤيدوه لا يمكن
 اختلافها في أقل من أربعة
 وعشرين فسر سفا وكان
 مستنده الاستقراء وبه ان
 صبح يدفع قول الرافعي عن
 الامام يتصور واختلافها في
 دون مسافة القصر والشك
 في ان اختلافها كتحققه لان
 الاصل عدم الوجوب وبجمله
 ان لم يكن آخر اختلافها ولا
 وجب القضاء كما قاله الأزدى
 وبما للسبكي وبه انما استوى
 وغيره على أنه يلزم من
 الروية في البلد الشرق
 وفيه في البلد الغرب فيمن
 غير عكس اذ لا يلزم في
 البلاد الشرقية قبل وعلى
 ذلك سهل حديث كريب
 فان الشاهد غيرية بالنسبة
 للسبكية وقضيت نياه في
 رؤى في شرق في لم يغير
 بالنسبة اليه العمل تلك
 الروية وانما اختلف المظلم
 وفيه منفاة لظاهر كلامهم
 ووجه كلامهم بان اللازم
 انما هو الوجود للروية
 اذ قد عني من مانع والمدار
 عليها إلى الوجود ووقع
 تردد لهؤلاء وغيرهم فيما
 لودل الحساب على كذب
 الشاهد بالروية والذى ينفى
 منها الحساب انما اتفق
 أهله على ان مقدمية قطعية
 وكان الخبر ومنه بذلك
 عدد التواريخ واثبت الشهادة
 والا فلا وهذا إلى من اطلاق
 السبكي الغالب الشهادة اذا
 دل الحساب على عكس
 استحالة الروية

والطائفة غير قبولها أو طالع

كل ما طاله بما في بعضه نظائر

للمعاشير (تنبيه) * أثبت

تخالف الهلال مع اختلاف

الطالع لما لنا العمل يقتضي

أثره لأنه صار من رمضان

حتى على قواعد أخذ من

قول المجموع محل الخلاف

في قول الواحد ما لم يحكم

بشهادة الواحد ما حكم به

والواجب الصوم ولم يقتض

الحكم اجتماعا ومن يقتضي

أثباته أنه يجب قضاءه

ما أفطره إلا بما لا يخلو من

القضاء ويرى على ما طاله

المثولي وأقره المصنف

والاستوى وغيرهما أنه إذا

ثبت أثباته يوم الشك أي

ثلاث شعبان وإن لم يثبت

برؤيته أنه من رمضان لم

تضاؤله وأجاب (وإذا

لم توجب الصوم) (على

أهل البلاد التي لا تختلف

مطالعهما) (تفسير المصنف

بالدلالة) (الآن) (فالأصح

أنه لا يقتضي الصوم) (أو

إن أتم ثلاثين لأنه لا يتناول

البسم صار منهم وانصر

الأدري المقابل بأن تكفيه

صوم أحد وثلاثين بلا

توقيت لا معنى له وبأن

مار وى أن ابن عباس أمر

كربا بذلك لم يصح وتسلم

فعله إنما أمره ثلاثين

به الظن أنه وإنه في الثاني

سهل وأما الأول فليس كما

قاله إذا تقرر واعتبار

المطالع كانه معنى أي معنى

لكن ظاهره وأقيم قوله أخو

(قوله وأطالع غير الخ) أي كانهما بقية المعنى (قوله) أثبت تخالف الهلال الخ) كأن مراده حكم شرعية
استشهاده بكلام المجموع لأن الشك ليس بحكم والحكم هو الذي رفع الخلاف لكن يتردد النظر هل يكفي
قوله حكمت بأن أول رمضان يوم كذا وإن لم يكن حكمة حقا كما تقدم في كلام الشارح أو لا من حكم
حقيقي كان ترتب عليه حتى آدمي تأمل ثم جعل ما ذكره من صدور الحكم من متأهل أو غير متأهل نفسه
الامام عالم الجاهلية أما إذا صدر من غير متأهل مستخلف من قبل القاضي الكبير فلا يلزم حكمه منه على عدم
صحة استغلامه لا حتى في القضاء وإنما ثبت على ذلك لعدم البلوى بهذا زمانا نصري أقول تقدم عن سمان
الشارح حرر في الانحياز أن قول القاضي حكمت بأن غدا من رمضان حكم حقيقي وهو لو جددون ما هنا
أي في الحقيقة وتقدم عنه من مر أضاف أن الشك هنا أثره الحكم (قوله) ثم جعل ما ذكر الخ) تقدم عن
النهاية ما وافقه (قوله) بخلافه أي كالخفي (قوله) ولم ينقض حكمه) ظاهره وإن رجع الشاهد عن
(قوله) (الخ) متعلق بافطرنا (قوله) وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بان الفوراء واجب في مسألة الشك
لنسبهم إلى التفسير وأي تخصيصه هنا ذاتا تأخر إنبات الخلاف عن الأول لأن فرض ذلك فيما إذا تقدم
يعطيه الأبعد ذلك فليست سم قول المنت (أنه لو أقسم) أي جوبا معنى ونهاية قال عن قال سم على
المنهج فلو أقسم الصوم اليوم لا تخفى بل يزمه نضاه والكفاية إذا كان لا نسا دجما فيه فنظر ولعل الأقرب
عدم الزوم لأنه لا يجب صومه إلا بطريق الموافقة ويحتمل أن يفرض بين أن يكون هذا اليوم هو الحادي
والثلاثون من صومه فلا يزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين في لزمه فليحذر وقد يقال الوجوه الزوم لأنه صار
منهم أم عمر أثبت في أول باب الواجب ما نصر بعدم لزوم الكفاية أه أقول يأتى عن سم عن
قريب وجب زوم القضاء مطلقا (قوله) وإن أتم) أي قوله وانصرف في النهاية المعنى (قوله) وإن أتم ثلاثين
الخ) فرع على القول في البدر بثبوتهم ثم سار إلى بدخلفه المطلق مع الأول فوجد الشمس لم تقرب
فيها فهل يجب عليها إعادة المغرب بكل قطرة من الصوم أولا كالموسلي الصبي ثم لمنى الوقت لا يزمه إعادة
الصلاة وتكرر الأولى ما أتى به شخصنا الشهاب الميلي والثاني هو ما اعتمدته عطيف حاشي شرح الروض ووجه
الثاني بالفرق بين الصلاة والصوم بأن شأن الصلاة أن تكرر وتكرر فلو أوجبت إعادة كل مظنة الشبهة
أو كثرها وبأن من لازم الصلاة الصوم بأن شأن الصلاة أن تكرر وتكرر فلو أوجبت إعادة كل مظنة الشبهة
التقدم والتأخر في الأداة ولو عديف بالدم وأدى ركعة الفطر فيه ثم سارت سبعين ليلة أهلها صليما وأوجبت
عليه الامساك معهم ثم أصبح دما معهم فهل يزمه إعادة ركعة الفطر فيه نظر ويضعه عدم الزوم سم وقوله
ويوجه الثاني الخ تقدم في الشرع في أوائل الصلاة قيل قول المصنف يبادر بالقضاء ما وافقه ونقل
البحر عن الزبدي ما يخالفه وقوله وبوجه عدم الزوم تقدم عن عشرين نقاب عن الحقيقة أول باب
الواقف بما يؤيد (قوله) للمقابل أي القائل بوجوب الإفطار (قوله) بالترقيب أي بلا نص من الشارع
(قوله) بذلك أي الصوم (قوله) في الثاني) أي ما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أي أخرج (قوله)
كان معنى الخ) قد يقال اعتبار اطالع في الخلاف غير أهل البلاد فربما طاله لآتي عنه قواعد الشرع بخلاف
العكس الموجب لصوم أحد وثلاثين فتأتي عنه قواعد الشرع فاحتاج إلى التوقيف (قوله) في يومه) أي
المختص ببلده هو اليوم الأول (قوله) بغير الخ) وفي حواشي المعنى لم يفسر في اليوم الأول من صومه

إن الجواب عند التراجع بقية القطع إذا كان الجواب عن محسوس فتوقف على حصة تلك المقدسات
والكلام فيه (قوله) وإن القضاء فوري) قد ينظر فيه بان الفوراء واجب في مسألة الشك لنسبهم إلى التفسير
إذا تأخر إنبات الخلاف عن الأول لأن فرض ذلك فيما إذا تقدم ولم يلهو به إلا بعد ذلك فليست سم (قوله)
وأقيم قوله أخو له وصل ثالث البلد في يومه) كان المراد بالوصول في يومه الوصول في أي يوم بصومه وحيث
في الإلهام حازرة (قوله) بغير) قد يقال حازرة الفطر وقضاء يوم كذا في الآية في صيدهم وقضى يوما
بجماع أنه في كل صار حكمه حكم التنقل إليهم وإن كان هذا في الأول وذلك في الآخر فليست فان الوجه

أقول وصل ثالث البلد في يومه لم يفسر وهو جبه

الى بلدة بعده أهلها مغطون كان حكمه حكمهم اه وهذا هو الواقع لجميع الشخنة أن العبرة في المسافر بالحل المتعلق له ولا يصح وجوب الامساك الا في غير أيت الفاضل المحشي قال قد يقال هلا حازه لغيره وقضاء يوم كافي قوة الا في عدمهم وقضى يوما بحاجته أنه صار حكمه حكم المتعلق بهم وان كان هذا في الاول وذلك في الآخر فلتأمل فان الوجه المتصور بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل ينبغي أنه لا يجب قضاء يوم فطره اذا صار مع المتعلق بهم تسعة وعشرين فلتأمل انتهى اه بصري ونقل الجليل عن البخاري عن حاشية قل وضة السهو ودي مثل ما مر عن حواشي المفتي وكذا نقله الحاشي عن مخرج عبارته فلما انتقل في اليوم الاول لهم لا واقعهم عند حج وواقعهم عند شحنا مخرج ولو كان هو الرائي للهلل وعليه يا غزوة قال انسان رأى الهلال بالليل وأصبح مغطر بالاعذار اه وعلى هذا القول المصنف آخر ليس بقيد (قوله) كانه متعلق عباره هناك وبوجه بأنه امتد هذا الى حقيقة الرؤية ولم يعارضها في ذلك اليوم الاما هو أصعب منها وهو استحباب المتعلق بهم بخلاف ما لو أصبح آخر صاعدا فانتقل في ذلك اليوم للبلد بعد فانه يفتقر لانه عارض الاستحباب ما هو أقوى منه وهو الرؤية اه (قوله) الفطر أي آخر كرمي (قوله) لمخالج أي المسافر ذلك عند عدمه اما بسببه انه ان كان عادلا وأي الهلال أو بغيره آخر كرمي (قوله) لمخالج أي المسافر وكذا من اعتقد صدق اخباره بشيونه كحرم قول المتن (ومن سافر من البلد الاخر الى البلد الاول في فطره) فلو فرض رجوعه مناهي يوم عيدهم قبل تناوله فطره الى البلد الاول بان يبيت الصوم في الاول ثم أصبح في بلد الرؤية ثم رجع مناهي الاول فيجب قضاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه يفر وشي في الاول لم يمسكهم وتبين بقا صومه سم قول المتن (عند معصم) أي وجوب ما مضى ومن (قوله) الفطر (ينبغي وجوبه) سم (قوله) وان كان الى قوله ومورثي الى النهاية والمفتي (قوله) خلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثاء الى قوله لو كان في هذه الصورة أدرك أول يوم من صوم المتعلق عنهم لكنه أدخل به فالي مجموع بقضاء وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذركم وجب عليه صومه فاذا فطره استغفر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لانها استغفر في الماضي فلتأمل سم وكان حق هذه القولة ان تكتب على قول المصنف فاصح انه وافقهم اه وعلى قول الشارح هناك لانه بالانتقال اليهم الى (قوله) فانه لا قضاء له) ظاهره وان شهر المتعلق عنهم ووجهه بالاصار بالانتقال اليهم حكمهم صام الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في حقه سم (قوله) لانه يكون أي الشهر قول المتن (سقيته) أي ما انما يبقية قول المتن (الى بلدة بعده) وظاهره انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة أو الى مكان قريب أو بعيد منها حسب واقفه في المطالع بل قد يقال لاجتماع ذلك لان المراد بالبلد المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد ذلك ان لم يكن فيه ناس سم وقوله لان

التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل لا يجب قضاء يوم فطره اذا صار مع المتعلق بهم تسعة وعشرين فلتأمل (قوله) فليزوم أهل الحل المتعلق بهم الفطر) أي آخر (قوله) في المتن ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية فلو فرض رجوعه مناهي يوم عيدهم قبل تناوله فطره الى البلد الاول بان يبيت الصوم في الاول ثم أصبح في بلد الرؤية ثم رجع مناهي الاول لم يمسكهم وقضى يومه صومه (قوله) أي الفطر (ينبغي وجوبه) بالاقوله خلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثاء الى قوله لو كان في هذه الصورة أدرك أول يوم من صوم المتعلق عنهم لكنه أدخل به فالي مجموع بقضاء وان كان صام تسعة وعشرين غيره لانه باذركم وجب عليه صومه فاذا فطره استغفر في ذمته وان مجرد الانتقال انما يؤثر في المستقبل لانها استغفر في الماضي فلتأمل (قوله) فانه لا قضاء له) ظاهره وان شهر المتعلق عنهم ووجهه بالاصار بالانتقال اليهم حكمهم صام الشهر في حقه كانه ناقص بل صار ناقصا في حقه (قوله) في المتن الى بلدة بعده) وظاهره انه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة أو الى مكان قريب أو بعيد منها حسب واقفه في المطالع بل قد يقال لاجتماع ذلك لان المراد بالبلد المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد

كقصد منه بما فيه قبل قول المتن ويبدل بالغايات أما اذا أو جنبه لا تتفرق مطايعهما فليزوم أهل الحل المتعلق اليه الفطر ويقضون يوما ثابت ذلك عندهم والا ترسه الفطر كالرأي هلال شوال وحده (ومن سافر من البلد الاخر) الذي لم يربطه بالبلد الرؤية (عيد) أي أفطر (معهم) وان كان لم يصم الاثمانه وعشرين وما بالمرأه صار مثاهم (وقضى يوما) اذا عيدهم معهم في التاسع والعشرين من صومه كما يصح لان الشهر لا يكون ثمانية وعشرين بخلاف ما اذا عيدهم معهم يوم الثلاثاء فانه لا قضاء لانه يكون تسعة وعشرين (ومن أصبح معصدا فاسارت سقيته) الى بلدة بعده) من بلدان مخالفتها في المطالع (أهلها صيام) وصورتها تتغير مسئلة الاصح الا انه تم وصل اليهم قبل أن يبعد وهما بعد ان عيدهم بل ذلك

المراء الخ أي ولما عبر المنهج بالحل (قوله انه عبرتم بصام وهناباسك) لعله حكاية بالعنى والافتم بعبرتم بصام ولاهناباسك سم (قوله وقع لبعضهم الخ) عبارة انها يتوالم في وقتصو والمسئلة بان يكون ذلك يوم الثلاثاء من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه بان يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه يوم اه وفي الكردى عن الراقى في العز زيا وافتقروا بظاهر أن التصو والثاني يحتاج الى ما طاله الشارح والازم التكرار وان التصو الاول لا يناسب لفرض الكلام في اختلاف المطالع قول المتن (فلاصح انه عسك الخ) ينبغي أن يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكفي الامساك مع الغفلة او لفرض آخر مره اسم (قوله لما تقرر الخ) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثاء أخذ من التحليل فيه نظر وينبغي انه ان وصل اليهم ثم ارام يلزمه قضاءه لانه انما ثبت له حكمهم من حين الوصول وان وصل اليهم قبل المغرب لم يصوم ذلك اليوم وقضاءه ان لم يصمه بقي ما لو كان هذا اليوم أحدًا وثلاثين في حق وصل اليهم قبل غره وأقطره فهل يلزمه قضاءه في نظر وقاس أنه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن صومه أحدًا وثلاثين لانه بطريق العرض لم يقد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحدًا وثلاثين سم (قائده) «يسن عندرو» بهلاله أن يقول الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن والاعيان والسلامة والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى بنا و بك الله انه أكرم وأحلو ولا قوة الا بالله اللهم انا أسألكم هذا الشهر وأعوذ بكن شر القدر وشر الحشر وشرتين هالدين وشر دولانا أمنت بالله الذي خلقكم ثم المخلقه الذي ذهب شهر كذا ويا شهر كذا لا تتبع في كل ذلك ما يفتننا دافعي ويسن أن يقرأ بعد ذلك سورة تبارك لا ترفع يداها الى الخلق فواقيده اه قال عس قوله مر يسن عندرو بهلاله الخ هو ظاهر اذا رآه في أول ليلة أو رآه بعدها فالظاهر عدم سنون سم هالاهم انا لم تمض علمه ثلاث لساوان كل جمعة رؤيته له لضعف في صره ويشي أن المراء يقرنه العلم به كلامي اذا أخبر به بالصبر الذي لم يره لسانع اه

انه عبرتم بصام وهناباسك
ووقع له منهم تصويره بغير
ذلك بما فيه نظر (فلاصح
أنه عسك بقية اليوم) كما
تقرران صلاتهم

ذلك ان لم يكن في فاس (قوله انه عبرتم بصام وهناباسك) لعله حكاية بالعنى والافتم بعبرتم بصام ولاهناباسك (قوله في المتن فلاصح انه عسك بقية اليوم) ينبغي أن يشترط قصد الامساك الواجب فلا يكفي الامساك مع الغفلة او لفرض آخر مر (قوله فلاصح انه عسك بقية اليوم) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثاء أخذ من كونه صار منهم فيه نظر وينبغي أن يقال ان وصل اليهم نهار الم يلزمه قضاءه انما ثبت له حكمهم من حين الوصول فلم يدرك اليوم لتكن شغل فتمت بصوم وان وصل اليهم قبل المغرب لم يصوم ذلك اليوم وقضاءه ان لم يصمه لانه بالوصول اليهم ثبت له حكمهم وأترك الصوم الواجب عليهم فوجب عليه أيضا فليست أمثل ويحتمل أن يقال انه لو صوله اليهم تبين وجوب هذا اليوم في حقهم فليزمه قضاءه فليست أمثل بقي ما لو كان هذا اليوم أحدًا وثلاثين في حق وصل اليهم قبل غره وأقطره فهل يلزمه قضاءه فيه نظر وقد يقال قياس انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن يكون صومه أحدًا وثلاثين لانه بطريق العرض لم يقد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحدًا وثلاثين (فرغ) «يوصل في المغرب في الدفتر» ثم سمه سائر بلاد مختلفة الماطع مع الاولى فوجد الشمس لم تفر عنها قبل يجب عليه إعادة المغرب لانه لو صوله البصا له حكمها كما في نظير من الصوم أولا كجولسلي الصبي ثم بلغ في الوقت لا يلزمه إعادة الصلاة تردد الاول هو ما أتق به شيخنا الشهاب الزملي والى في هو ما اعتده بخطه في هامش شرح الروض وجوبه بالفرق بين الصوم بان من شأن الصلاة ان تتكرر وكثرة فلو أوجب الاعادة كل مظنة المشقة وأكثر ثم بان من لازم الصوم في المصل الواحد اتفاق فيه وقت أدائهم غير أن يتقدم أو يتأخر أحده في غير مختلف الصلاة فليس شأنها التقدم والتأخر في الاداء بل في وجوب مواصلة التمسك اليهم في الصوم تحتقت المظنة ولو لم فوجب واقفتهم في إعادة المغرب تحقق المظنة فليست أمثل ولو عديله وادى ركعة أقطر فيه ثم اوتى سفيته ببلده أهلها صيام وأوجبنا على الامساك معهم ثم أصبح معيدهم فهل يلزمه إعادة ركعة أقطر فيه نظر وينبغي عدم الزوم لان غاية الامر ان تأديتها ببلده وقع بجعلها وهو حائز وان كان المؤدى والمستحق في الوقت الوجوب ببلده

مال البهائم البصرى كإبراهيم بن علقمة (التيبت) أى خلافاً لما حقيقاً يعاب (قوله أدامه وقضاه) متعلق بمرضه ونور (قوله وكفارة الخ) عطف على رمضان سم (قوله أى فيما بين غروب الشمس الخ) فلو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يجز منها يومه فمضى (قوله وإن كان الخ) أى صوم المسبب (قوله كما) لأنه المكتوبة (قوله أى يجب القضاء فى صلاة المكتوب) يتلوا ذلك يعاب (قوله الفجر الصبح) لم يثبت الصيام الخ وهو محمول على الفرض بشرى يتأخرا إلى ما لم يثبت لم يقع عن رمضان بخلاف وهل يقع فغلا وجهان أو جهه ما صدمه ولو لم يكن جاهل ويرى بينه وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الأوجب من وجهين فيما لو نوى فى غير رمضان صوم نحو قضاء أو تذوق قبل الزوال انعقاد غلطان كان جاهلاً ويؤيد ذلك قوله لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجز عن القضاء ويصح تعلقاً بغير رمضان شرح مره سم (قوله لأنه عباد الخ) ولطفاً وانحيازاً بما يعنى (قوله أى أخذ هذا) أى اشتراط التثبيت لكل يوم (قوله لأن ذلك) أى قول المصنف لا حتى الخ (قوله والقاتل بالاكتماء الخ) هو الإمام مالك ولا بد من تقلد فى ذلك كفى فخرج الجواد وغيره وسنن أن نرى فى رمضان حتى طلعت الفجر أن نرى أول النهار لأنه يجزئ عنه عدائاً خفيفة قاتل الأيعاب هو ظاهر أن قلده والافهو تلبس بعبادة فاسدة فى عقيدته وهو حرام انتهى أى كرهى على ما فصل (قوله عتده) خبر مقدم والمصدر المأخوذ مما بعده والجهة خبر والقاتل الخ ولو قال الكائن عتده ذلك كان أنصر وأظهر (قوله وهذا) أى قوله لأن ذلك الخ (قوله إنما ذكره) أى المصنف القول الآخر (قوله ومن ثم) أى لأجل عدم حسن توجهه الأسوى (قوله رد عدم الفرق الخ) قد يقال عدم الفرق بحسب الواقع وكلام الأسوى بالنظر إلى ما قطع المبالغة فأنما صوره فى رمضان وليس غير معلوم وأنه لا يرى كجمله واضح ولا بأساً بواجب الاحتياط لثبوت الفرق أى رمضان حقيقى بأن يحتاط له بالاحتياط لغيره صرى وقد يقال ما ذكره إنما يلاقى الراد الذى كره لولاى صاحبه عدم محض توجهه الأسوى لعدم حسنة كجمله وقضية تساق كلام للشرح (قوله ولو شك الخ) أى قوله وإنما لم يؤثر فى النهاية والمغنى الأول وهو مضى إلى المتن (قوله ولو شك الخ) أى عند التبدل وقضية قبل الفجر أو بعده لم يصح عبارة شرح الإرشاد للشرح وأنه لو نوى مع الفجر لم يجز وماله ولو شك عند النية أى أنه لم يقدم على الفجر أو لأن الأصل عدم تقدمه بائناً بخلافه فالو نوى ثم شك أى كانت قبل الفجر أو بعده انتهى اه سم وقوله عبارة شرح الإرشاد الخ أى والنهاية والمغنى وشرح بافضل فإن لم يثبت لم يقع عن رمضان بخلاف وهل يقع فغلا وجهان أو جهه ما صدمه ولو لم يكن جاهل ويرى بينه وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الأوجب من وجهين فيما لو نوى فى غير رمضان صوم نحو قضاء أو تذوق قبل الزوال انعقاد غلطان كان جاهلاً ويؤيد ذلك قوله لم يثبت لم يقع عن رمضان بخلافه فخرج الجواد وغيره وسنن أن نرى فى رمضان حتى طلعت الفجر أن نرى أول النهار لأنه يجزئ عنه عدائاً خفيفة قاتل الأيعاب هو ظاهر أن قلده والافهو تلبس بعبادة فاسدة فى عقيدته وهو حرام انتهى أى كرهى على ما فصل (قوله عتده) خبر مقدم والمصدر المأخوذ مما بعده والجهة خبر والقاتل الخ ولو قال الكائن عتده ذلك كان أنصر وأظهر (قوله وهذا) أى قوله لأن ذلك الخ (قوله إنما ذكره) أى المصنف القول الآخر (قوله ومن ثم) أى لأجل عدم حسن توجهه الأسوى (قوله رد عدم الفرق الخ) قد يقال عدم الفرق بحسب الواقع وكلام الأسوى بالنظر إلى ما قطع المبالغة فأنما صوره فى رمضان وليس غير معلوم وأنه لا يرى كجمله واضح ولا بأساً بواجب الاحتياط لثبوت الفرق أى رمضان حقيقى بأن يحتاط له بالاحتياط لغيره صرى وقد يقال ما ذكره إنما يلاقى الراد الذى كره لولاى صاحبه عدم محض توجهه الأسوى لعدم حسنة كجمله وقضية تساق كلام للشرح (قوله ولو شك الخ) أى قوله وإنما لم يؤثر فى النهاية والمغنى الأول وهو مضى إلى المتن (قوله ولو شك الخ) أى عند التبدل وقضية قبل الفجر أو بعده لم يصح عبارة شرح الإرشاد للشرح وأنه لو نوى مع الفجر لم يجز وماله ولو شك عند النية أى أنه لم يقدم على الفجر أو لأن الأصل عدم تقدمه بائناً بخلافه فالو نوى ثم شك أى كانت قبل الفجر أو بعده انتهى اه سم وقوله عبارة شرح الإرشاد الخ أى والنهاية والمغنى وشرح بافضل

واعباب الشارح (قوله لان الأصل عدم وقوعه الخ) أي ولعدم الجزم في النسيء يؤخذ منه أن من شك في بقائه إلى الصبح ينوي طريقه ان يجتهد فاذن الاحتياط بقاءه صحيح ويتبع هذا اختلاف مالو أي كل مع الشك في بقائه إلى فلا يبطل صوم ادم الأصل بقاءه الا لا يبطل الصوم بالشك وانما أثر الشك في النسبة لانه ينفي الجزم المعتبر فيها فلا ركة في المقام مختلف سم (قوله يتخلف مالو في الخ) وقار فامر الصريح به في الجموع غير وض الشك هنا بعد النسبة اعاب (قوله هل طلع الخ) أي هل كان الغجر طالعاً عند النسبة أو لا سم (قوله ولو شئنا ان في النسخ) أي شك هل وجدته منه النسبة أو لم توجد أو لم أعلم أنها وجدت وشك هل وجدت في الليل أو النهار وهذه كانت متعارفة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نيته قبل الغجر الخ لان ذلك علم فيها وجود النسبة في وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل سم وقد يقال ان هذه الثانية من الثانية المتقدمة في قوله بخلاف مالو في شئنا الخ اذا استمر الشك هناك الى ما بعد طلوع الغجر فإو جأ طلاق انفسه هناك والتفصيل هنا بصري (قوله نهار الخ) خرج مالو شك بعد الغر وبقائه لا يؤثر كما في بعضه شكا الشهاب الرمل ويقار نظيره في الصلاة بأنهم أشق من الصوم وكلاهما لا يؤثر ويغض الشك بعد الغر انما يغني نيته كما في ذلك شخصاً المذكور أيضاً سم (قوله بعد ضحك كثره) كذا في أصله وجماعه تعالى في الاستصحاب وبعضه الخ نصري أي كافي بالمعنى (قوله وهو ضعيف الخ) خلافاً للهاية بالمعنى عبارة نهاراً ولو شك نهاراً هل في الصلاة تذكر ولو بعد الغروب كما في الصلاة الأدرى سم أيضاً لان ما خرج لا يؤثر فكيف يؤثر الشك في النسبة بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم يجب قضاءه ولو شك بعد الغروب هل في أو لا ولم يتذكر كم يؤثر أخذان قوله في السكافه قولوا سم شك بعد الغر و هل في أو لا جزأ من صرح به في الروضة في باب الحضي الفرق بينه وبين الصلاة في مالو في الشك في النسبة بعد الفراغ منها ولم يتذكر كحيث قلناه اعادة التصديق في نسبة الصلاة بدليل أنه لو نوى الغر وج منها بطلت في الحال اه قال ع ش قوله مر قبل قضاء ذلك اليوم أي ولو كان التذكير بعد سحر وقوله مر ولو صام ثم شاك الخ مثل الصوم بقاءه في نسيءه انفسه منظر والظاهر التسوية في قوله مر بطلت الخ أي بخلافه في الغرض من نية الغر وج منه اه ع ش (قوله أو لا فلا) جزم به في شرحه وافضل كاستدلاله كقولهم في النسخ في الشك في الاحتياط الامداد ونفع الجواهر ان الأدرى وأقره أن ذلك بعد الغروب كم هو في النهار وفي النسيء تأتلي كفي ان التيمم بعد الغر ونفع الجواهر ان التيمم التيمم بعد الأدرى ضعيف قرر اه أي فان نسخ الحققة هنا مختلفة (قوله أئمة النسبة) عبارة هنا بالنسبة والمعنى في التثبيت اه والمألو واحد (قوله لا لاطلاق التثبيت الخ) أي يكفي ولو من أوله معنى ونهاية (قوله وكما مضى) عبارة هنا في الغرض والغرض وغرضهم من نسيء الصوم اه (قوله وكما مضى) أي وكذا الجنون

لأن الأصل عدم وقوعه
ليلاذ الأصل في كحلادث
تقدمه باقر بزمن بخلاف
الوقوفى مشكك هل طلع
البحر أولا لأن الأصل عدم
طلوعه للأصل المذكور
أيضا ولولاشئنا في الثانية
والتيسير خاذل كبر بعد
مضى أكثره مع كل
المجموع قال الأذرى وكذا
لو ذكر بعد الغر وبذلك
يظهر أنه يقول الأقران
تد كقول أي أكثره صم ولا
فلا صم ولا الصم أنه
لا يشترط له النية
النصف الخ من الليل
أي وقوعه فيه لا لأن
التيسير في الخبر الأصل
لجميع أجزاءه (و) الصم
أنه لا يضر الكل ولا لمجا
كل مفطر

الارادة لانها تزيل التاهل للعبادة بكل وجه (بعدها) لانه تعالى اباح الاكل الى طلوع الفجر (٣٨٩) (د) الصحيح (انه لا يجب التمسك به

اذ انما تم تسمية لان النوم لا يتناول الصوم ولو استمر للصوم لم يضر بقطع النوم لقطع التمسك به احتياج التمسك بها قطع لانه احتياج التمسك بها خلاف نحو الاكل والاعتناء بوزن فاعلم انما اعلى التمسك لانهم وجدوا في وقتها من غير ما عرض فاحتجوا بها ولان التصد الامسالة بالنسبة للمقدور قد وجد به فارق بطلان نحو الصلاة بنية قطعها (وبه) انفسل بنية قبل الزوال) لخصم الصحيح انه صلى عليه وسلم دخل على عائشة ترضي الله عنها وما فقال هل عندكم من غذاء قالت لا قال فاني اذا صومم والغدا يرفع الفتن وبالمهمة والسد اسمها لم يؤكل قبل الزوال (وكذا بعد في قول) تسوية بين أجزاء النهار ورد بطلان معظم العبادات عنها وتنعطف الشاة على ما مضى فيكون شامسا من أول النهار لانه لا يمكن تبعضه (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار) بان يتخلون الصائم عن كل مفطر والام يحصل بمقتضى الصوم والمقابل ينبغي على التمسك ان الصوم انما احتجوا به من حيث النسبة فتكون ماقبله بمثابة من الليل فلا يضر قطعي مفطر فيه وأشاد المصنف الى قتاده وأن رواه يقاتلون له عن جمع

والنفاس شرح مرآة سم (قوله الا ردنا) عبارة انفي وانهاية تم ان رفض التمسك للصوم ضرر لانه ضد هذا وكذا لو ارد بعد ما زوى الاثم قبل الفجر اه وبأنفسه لرفض في قول الشرح لم يقطع النية الخ قول المتن (بعدها) أي التمسك بالصوم بمعنى قال سم ينبغي أو مععلان ذلك بانهاية خلاف نحو الرد اه وانظر ما دخل بالتمسك قول المتن (وأنه لا يجب التمسك به) وينبغي أن يسن خروجاً من الخلاف ع (قوله ولو استمر) أي النوم (قوله قبله) أي الفجر (قوله فاستحال الخ) يتملذ (قوله ولان التصد الخ) لم ذلك سم (قوله وبه فارق الخ) قد يقال والرفض من الصلاة أفعال ينشترط فيها أو لها فتن ان لا تضر بنية القضاء فالاولى الفرق بما ذكره من أنه يحتاج لهما لا يحتاج له لا يقال مقصوده أنه لا يشترط فيه عدم ما ينافي بالنية في الصوم بخلافها لاننا نقول هذا كما صارت على المطلوب بصرى (قوله بطلان نحو الصلاة) أي كل موضوع قول المتن (وبه) النفل الخ) أي لو نذر أو علمه بنية فقال بالصوم واجبا لا يجب فيه تيسر النية حلبي اه بصرى (قوله ادخل على عائشة) أي أنه تعالى عنها وما (الخ) ولو ما خول عندكم شيء قالت نعم قال اذا فطر وان كنت غرضاً للصوم نهاية ومعنى أي تدرت ع (قوله والغدا الخ) عبارة وانهاية وانفي واختص بما قبل الزوال والعبارة انما ادخل الخ والعشاء لما يترك بعده اه (قوله بضع الفتن الخ) أي أو ما يكسر الفتن والبالا المجهض فاسم لما يترك مطلقا ع (قوله لما يترك قبل الزوال) ظاهره وان قبل جدا لكن في الأيمان التمسك بما يسمى غدا في العرف فلا بحث بأ كل يوم يسرق من بطلان يتقدم ومنها التمسك بما يسمى به فلو واكتسب بالقهوة أو كل الشراب ع (قوله المتن والصحيح اشتراط حصول الخ) أي في التمسك الزوال أو بعده مغس في نهاية (قوله وتنعطف الخ) أي على القولين (قوله بان يحذف) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله والمقابل ابو سنان (قوله بأن تغا الخ) عبارة وانهاية وانفي بان لا يسبقها مناص اه زاد المغنى الصوم ككفر وجاعاً أو كل رجول وحض ونفاس اه (قوله عن كل مفطر) أهو ما ع ككفر وحض ككفر ظاهر وبه يعلم ما في مذهبه بصرى (قوله مقصود الصوم) وهو خلا النفس عن الموانع اليوم بالكلية بمعنى (قوله والمقابل الخ) عبارة والفني والثاني لا يشترط ويحل الخلاف اذا قلنا ما من وقت انما اذا قلنا ما من أول النهار وهو الاصح حتى ينال على جمعه انصوم اليوم لا يشعش كل في الكفة باخره الكوع فلا يدر اجتناب شرط الصوم من أول النهار حتما اه (قوله وأد المصنف) أي بقوله والصحيح (الى قتاده) أي المقابل كروي (قوله وأن دوا ينال الخ) أي وان الخ (قوله له) أي المقابل (قوله) رد عليهما الخ) أي على التوالي (قوله ويستثنى الخ) فائدة الاستثناء القطع لا غير بصرى عبارة سم قد يمنع الاحتياج الى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن سبق المذكور نعم يحتاج السمع على القول الضعيف بالنظر فالاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عاده صوم الاثنين مثلاً الى يوم غير الاثنين فأكل مثلاً تبين لم يصوم مثلاً أكل كتمعداوه ذمما لا ينبغي التوقف فيمنع خلافا لما نقل عن بعضهم اه (قوله فيمنع من الخ) أي أو استند معنى (قوله ويال الخ) أي فان بالغ ووصل للماء الى جوفه لم تصح نيته بعد وقد يتوقف فيه بانما فطر به في الصوم تولاه من مكره بخلافه فان المبالغة في حقه الا الرد في) في العباد وان اردت بعد اه أي النية تم قبل الفجر فهل تبطل وجهان وذكر في شرحه ان الارجح بطلان (قوله في المتن بعدها) ينبغي أو مععلان ذلك بانهاية خلاف نحو الرد (قوله فاستحال الخ) يتملذ (قوله ولان التصد الخ) لم ذلك (قوله ويستثنى على الأول الخ) قد عني الاحتياج الى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن سبق المذكور نعم يحتاج المعنى القول الضعيف بالنظر فالاستثناء باعتبار التعميم (فرع) لو ظن من عاده صوم الاثنين مثلاً الى يوم غير الاثنين فأكل مثلاً تبين لم يصوم مثلاً لانه أكل كتمعداوه ذمما لا ينبغي التوقف فيمنع خلافا لما نقل عن بعضهم انه نقل عن شيخنا الشهاب الريلي خلاف ذلك فهو وجه الصوم فلي تأمل

من المحققين من انهم لم يستحبوا غير ما ذكره عليه غير واحد بان ذلك من فقره ويستثنى على الاول ما أصبح ولم ينصوا من بعض ولم يبالغ في سبق الماء الى جوفه ثم يؤم قاطوع

أي التعيين وبعبارة الرضا وكيل النيف في رمضان (أن ينوي صوم غد) هذا واجب لا بد منه وكفى (٢٩١) عنه عموم يشمله كسنة أول ليلة من

رمضان صوم رمضان فيصح
لوم الأرواء ما قول شارح
يؤخذ من قول الرافعي لفظ
الغدا يشترط تفسيره بالتعيين
وهو الحقيقة ليس من
حدود وأما وقع من نظره
إلى التثبت أنه لا يجب نسبة
الغداً أن أراد ما قلناه أي
لا يجب فيه مخصوص بل
تكفي عنه نسبة الشهر كله
فصح أنه لا يجب هو ولا
ما يقوم مقامه فوافق
على أن أصل هذا لا يفتن
ذلك جنوع فأتأسله (عن
أدعيرض رمضان) بالجر
لاشأن رمضان ما بعده
(هذا السنة تعالى) لهجة
بنيها اتفاقاً حيث لا تميز
عن الله ما بعده كالقضاء
والفصل ونحو التروية
أخرى ولم يكف عنها إداؤه
لأنه قد رآه مطابق الفعل
واحتج لا بد من رمضان إلى
ما بعده لأن قطعها بصير
هذا السنة محتملاً لكونه
طرفاً لنوت فلا يبق له
معنى قائم له فانه مما يخفى
(وفي الأداء والقرضية
والإضافة إلى الله تعالى
الخلاف المذكور في الصلاة)
لكن الأصح في المجموع
تفصيل أكثر من أنه
لا يجب نسبة القرضية هنا
لأن صوم رمضان من البالغ
لا يقرضوا الظهور وقد
تكون معاد دورده السبكي
بوجوب تألف القرضية فيها
ورد بان وجوبها على

بمحصل ثواب النية إذ في غير ما حصل ثوابها حتى لو لم يكن ثواب النية شرطاً
لحصوله سم (قوله أي التعيين) أي قوله وأما قول شارح في النهاية والنفى (قوله وبعبارة الرضا) أي
وهي وإن كانت غير التعيين (سكن المراء منه واحد ع ش قول المتن (صوم غد) أي اليوم الذي يلي الليلة
التي ينوي فيها نية (قوله هذا) أي نية نية الصوم (قوله كسنة أول الخ) بالإضافة وتركها (قوله
صوم رمضان) مفقولة (قوله ليس فيه) أي ليس حرام من تعريف التعيين وتفسيره (قوله وبعبارة) أي
ذلك المشتهر (قوله أنه لا يجب نسبة الغد) أي ما قلناه (قوله فان أراد الخ) أي أن الشارح من قوله
الذكر (قوله أي لا يجب فيه بخصوصه) أي لمحصل التعيين بدونه نية أي كان يقول ليس مثلاً من
رمضان ع ش وفيه توقف لا يجب من عدمه في رمضان لأن يفرض كلامه في الجلب الأخير منه (قوله بل
يكفي عنه نسبة الشهر الخ) أي فحصل له اليوم الأول نهاية يومين (قوله على أن أصل هذا لا يفتن من ذلك
مجنوع) هو كذلك كسنة لا والتثبت الذي اقتضى النظر إليه من الغد بما لا يقدمه سم (قوله بالجر) أي
قوله ووقف في النهاية والغنى الإقوله واحتج إلى المتن (قوله بالجر) الأولى بالكسر (قوله لتب) أي نسبة
رمضان والمراد رمضان النوي وكذا ضمير (أدعيرض) يعني القود المذكور وفيها (قوله لم يكن الخ) عبارة
النهاية واحتج به ذكر الإداؤه من هذه السنة وإن ادعى غير ذلك فمفقود من غير هذه السنة لا يكون الاضطلاع
لفظ الإداؤه يطلق ورأيه العقل وقاسه أن نية الإداؤه في الصلاة لا تفتن عن ذكر اليوم وأنه ليس الجمع بينهما
أه قال الرشد في صواب الجواب وأحتج به ذكر السنة مع أي الإداؤه (قوله هنا) أي عن هذه السنة (قوله
لأنه قد رآه مطابق الفعل) يقال عليه وحديثه في البايع ذكر هذه السنة في نية ويكن أن يقال أنه
من إغناء المتن عن المتقدم وهو ليس بجيب (قوله لنوت) في بعض النسخ الفعل لا وجود في عزاء المصنف
ينوي لنوت فان أراد نية في عبارة النوي فبهي أن الدار في النية على القلب فان علق في القلب معنى
هذه السنة بمعنى رمضان تعاقب الطريقة كان لفظ النوي محمولاً على المعنى الذي هو فيكون نصب هذه السنة
للنفي في رمضان وإن علق معنى هذه السنة بمعنى نية تعلق الظرف فيفسد النية وإن تعلقها بعبارة
رمضان لم يبعد إلهامه لأن يكون أراد بنوي تكايف بنوي وفيه ما فيه ويحجب بأن المراد أن القطع هوهم
أن المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضي اعتبار معنى ذلك في النية سم (قوله فلا يبق له
معنى) أي صحيح سم (قوله لكن الأصح في المجموع تفصيل أكثر من أنه لا يجب الخ) وهو اللغة ودون
اقتضى كلامه هنا وضعتوا أصلها اشتراطها معنى ونهاية وشرح المنهج (قوله والظهور قد تكون معادة)
أي وكذا الجمعة فيملاها بعبارة أخرى بصلواتها فصلها معهم معنى سم (قوله وروى) أي
الفرق المذكور بين صوم رمضان والصلاة (قوله فيها) أي المعادة (قوله وروى الخ) فيلين سم (قوله ليس
المراد الخ) خبرنا (قوله وذلك) أي الحاشية (مفقود هنا) أي في الصوم ولا يخفى أن هذه الجملة تدرك
ما نحن فيه بخصوصه وإن لم يوجد تعيين فلا يكون التعيين شرطاً لحصوله (قوله على أن أصل هذا لا يفتن
ذلك مجنوع) هو كذلك كسنة لا والتثبت الذي اقتضى النظر إليه من الغد بما لا يقدمه سم (قوله لنوت) في
بعض النسخ الفعل لا يذكر في عبارة المصنف ليس نوت بل هو بنوي فان أراد نية في عبارة النوي فبهي
أن الدار في النية على القلب وإن حاشية فيصح بالتمسك بعلق معنى هذه السنة بمعنى رمضان تعاقب
الطريقة مثلاً كان لفظ النوي محمولاً على المعنى الذي هو فيكون نصب هذه السنة للظرف فيفسد النية مثلاً رمضان لأن
من أي لفظ ناوياً به معنى صحيحاً كان لفظه على حسب ما نوي فلا يحذور في لفظه وإن لم تحصل نية صحيحة
بالقلب كان لعلق معنى هذه السنة بمعنى نية تعلق الظرف فيفسد النية وإن تعلقها بعبارة رمضان لما
بعباده اللهم الآن يكون أراد بنوي تكايف بنوي وفيه ما فيه وتكامل فيه ويحجب بأن المراد أن القطع
هوهم أن المصنف علق هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضي اعتبار معنى ذلك في النية (قوله فلا يبق له
معنى) أي صحيح (قوله والظهور قد تكون معادة) أي وكذا الجمعة (قوله وروى الخ) فيلين (قوله ليس

ما لم يرس المراد حقيقة قبل التبع كما كانت الأولى كجروء للغة مفقود هنا

قوله وشدا الى جميع ما تقدم غلط ولم يبين وجعل ذلك اه (قوله أي لم يجز) الى قوله والذي يجبه في النهاية
والغنى الاقوله وقول الاسنوي الى لانه يفسد (قوله لانه يفيد الخ) عليه الاستشعار ولكن الاول لان الظن هنا
الخ عبارة عن الغنى والنهاية لان غلبة الظن هنا كاليمين كقبي أوقات الصلوات فنضع التثنية المنبذ عليه حتى لو تبين
لا يكون غدا من رمضان لم يتجوز الى ثبوت شيء اه (قوله وهو هنا كاف الخ) ثبته أنه يكفي ظن دخول وقت
الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الاتي الى أن هذا الظن انما يكفي في النية سم (قوله كهو في أوقات
العبادات) انظر هل هو مخالف لما يحكيه في أبواب الصلاة انه لا يقبل تحريم الصلوات في غير ما شاهد جميع
أنه قد يحصل به الظن سم وتقدم عنه مثله ولعل محل ذلك انما يفيد تقدمه أخذنا مما مر من النهاية والغنى
آ فغال كلامهما كلام الشارح صريح في أن ما يفيد الظن من تحريم الصلوات الرشيد يقبل في أبواب
الصلاة فما يحكيه ويحتمل على ما ذل من الظان الصدق (قوله لكن الذي رحمه السبكي والاسنوي الخ) اعني
شيخنا الشهاب الرمي سم وكذا اعني في النهاية والغنى عبارة عن قولهم انما قولهم الاخبار البار صوم غدا عن
رمضان ان كان منمو لا فطوع فبان منه صم كما يعتمد الاسنوي والاولى رحمه الله تعالى فلا خلاف ان المقر
لان النية معنى قائم بالغالب والقرود حاصل فمعنا ان لم يذكر الخ اه (قوله ما اقتضاه كلام المجموع الخ) لم
يبين على هذا أنه لو لم يبين منه هل يصح اتقوا بحيث حل ولا وكذا لو لم يبين على الاول سم وبأنه من
الايضاب آ فقاما يصح بالصحة (قوله من الصحة الخ) وهو أقوى لانه الثلاث من صوم رمضان فهل ينعى غيره
يفتح أن يقال انما اعتقد غيره أنه اعتقد في نية على ما لو حصل ذلك الغير لزمه الصوم كما يعتمد على خبر من
اعتقد صدقه ممن يعتقد ذلك الغير صدق لزمه الصوم والا فلا ولو أخبرنا فاسقا أخبرنا واعتقد صدقه قال
اعتقد ناصدقه عن ذلك لا فاق وقد ذكنا الفاسق مننا الصوم والا فلا فكذلك ينعى هذا تأمل مر اه سم
(قوله والذي يجبه الخ) عبارة في الايجاب هذا كلام نصه انما لم يخطئ به فان لم يكن ينعى فهو متطوع وأخطأ
ولم يلتفت اليه لم يخطئ عند التردد الحاصل في القلب لانه عارض الاستدلال خبر من ذكر وهو أقوى منه
فعمل به وأما اذا التفت اليه فقد صير التردد مقصودا ولم يعول على خبر من ذكر فارتاد لا معارض له اه (قوله
وان لم يذكر ذلك) أي ما يشعر بالتردد من بابة ومعنى (قوله قصد الصوم الخ) عطف على اسم ان ينعى (قوله
بذكر ذلك) أي فان لم يكن منه متطوع كرهى والاولى أي ما يشعر بالتردد (قوله وعلمه الخ) أي التفصيل
للكور (قوله ولا ينافي) الى المتن في النهاية (قوله هذا) أي ما ذكر في المتن من الاستثناء (قوله ما ينافي) أي
في فصل شروط الصوم من حيث التناول (قوله من هؤلاء) أي الاستثناء (قوله لان الكلام هنا الخ)
حاصل ذلك أن ظن صدق هؤلاء يصحح لانه فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة غيره صح صومه
اعتمادا على هذه النية وان لم يتبين فهو يوم شلت يحرم صومه هذا لم يعتقد صدقه فان اعتقد ذلك ن. وقع
الجزم بغيره صم الصوم بل وجب اعتمادا على ذلك رشدي أي ما تقدم في أول الباب في غير ما رواه
في الظن وكذا ما ينافي في يوم الشك حين الظن على التخصيص المذكور وقال الغنى انما في نفس الشك
عبارة في شرح تفسير يوم الشك الاتي نعم من اعتقد صدق قال انما ينعى من ذكر يجب عليه الصوم كما
تقدم عن النبوي في طائفة أول الباب وتقدم في آتائه بحجة معتقد ذلك ونوع الصوم عن رمضان اذا
تبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة أي لان يوم الشك الذي يحرم صومه
عن من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه واعتقد صدقه بحجة النية فهو وجب عليه الصوم وهذا ان
الجر وهو منوع فلي تأمل (قوله وهو هنا كاف كهو في أوقات العبادات الخ) قضية ذلك انه يكفي ظن دخول
وقت الصلاة بأذان المميز لكن آل الكلام الاتي الى أن هذا الظن انما كفي في النية (قوله كهو في أوقات
العبادات) انظر هل هو مخالف لما يحكيه في أبواب الصلاة انه لا يقبل تحريم الصلوات في غير ما شاهد جميع
أنه قد يحصل به الظن سم (قوله على ما في الروضة) أي عن الامام (قوله لكن الذي رحمه السبكي والاسنوي) أي
واعني شيخنا الشهاب الرمي (قوله ما اقتضاه كلام المجموع في موضع) لم يبين على هذا أنه لو لم يبين منه هل

أي لم يجز بعلم الكذب
أو صبي ميمر كذلك كافي
المجموع في موضعين
واعني السبكي وغيره
وقول الاسنوي المعتمد
اشراط الجمع لان الجهور
عليه رد الاخرى بان الجهور
على خلافه يؤيد ما ينافي
يقبل قوله في نحو اتصال
هذه ولو امتنع على قوله
اعتمادا على قوله لانه يفيد
الظن وهو هنا كاف كهو
في أوقات العبادات ومع
ظن ذلك لا بد أن ينافي بما
يشعر بالتردد والا كصوم
عن رمضان فان لم يكن منه
فتظن على صوم وان بان منه
على ما في الروضة لكن الذي
رحمه السبكي والاسنوي
ما اقتضاه كلام المجموع في
موضع من العبادات التردد
حاصل في القلب وان لم يذكر
ذلك وقصد الصوم انما هو
بتقدير كونه منه فهو كالتردد
بصدقه كما حكم والذي
يفتحه ان لا نزاع في المعنى وانه
مقيد بالذكر ذلك ظنه
لم يصح والاصح وانه يعمل
الكلامان ولا ينافي هذا
ما ينافي ان الكلام عددين
هو ولا يتحقق يوم الشك الذي
يحرم صومه لان الكلام
نهائي صحة النية اعني اذا
على خبرهم ثم ان بان قبل
الغير اياه من رمضان لم يتجوز
لا عاداته والا كان يوم شك
فلا يجوز له صومه

موضعا وفي هذا رد على قول الاسوي ان كلام الشيخين في الوضوء شرح المذهب متناقض من ثلاثة اوجه
 في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع اهـ وناقض سم ما وافقه وقوله المعتد الخ في القائل
 لذلك كما تفسره به في كلامه وبعبارة اخرى في الاتي واما من ظننا الخ وهو ان الذي يذفع به الثاني (عليه وعليه)
 أي على الجواب المذكور عن زعم الثاني بين ما ذهبن من الاعتناء بالحكمة ونقل الشارح في
 الا بعباء هذا الجواب عن السبكي وغيره واقر (قوله فظاهر ان قوله الخ) كذا في أصله بخطه رجاءه تعاف
 فكذا في الرد على القائل وان لم يتقدم مرجع مخصوص بصري وانما هو أن مرجع التعريف الشارح على
 سبيل التعريف (قوله تصوّر) يؤيد أنه كلامهما في أصل الروضة طلق وعبارتها فان لم يستندنا اعتقاده
 الى ما يشترطنا فلا اعتبار به وان استندنا اليه بان اعتقد قول من يتي به من حر أو عبد أو امرأة أو صبيان ذوي
 رشد وذوي صومه عن رمضان أخر ما إذا بان من رمضان انتهت اهـ بصري (قوله اهـ لانه ينبت لو بان منه ولو بعد
 الفجر) قد نبهنا قضية هذا المعنى جوازها كما على رياءه التين الى الفجر وبعبارة اخرى قوله السابق والا
 كان يوم شلت الخ أي بحسب الظاهر كما يأتي وفيه ما لا يخفى فاعلم الا في مرجعاً نفا عن المعنى (قوله ما إذا
 المن) أي الاستثناء المتقدم (قوله خلافه) أي خلاف الحكم المذكور وأخلاف الظاهر (قوله وفارقه) اهـ
 أي ما في المتن هنا من صـ ثالثه فقط بدون وجوب الصوم (ما من) أي في المتن في أول الباب (قوله كاشف)
 أي في تفسيره اعتد بقوله أي ظن (قوله وحذف) أي المتأخر (من أصله) أي من كلام الحرر (قوله أنه لا أثر
 لتردد في الخ) عبارة التوبة والاعتذار في نية على حكم الحياكم ولو بشهادة عدل ولا أثر لتردد الخ وذلك
 علم وما جرى عليه في الاسعاد وتبعه الشمس الجوزي من جعل حكمه من ذل العزم اهـ (قوله ولو بعدل)
 قال السبكي وهذا ظاهر فمن جعل حال الشاهد أمه العالم بفسقه وكذبه فالظاهر أنه لا يلزمه الصوم الا يشتر
 منه الجزم بالنسبة للاحول وله صوم محرم صومه كيوم الشك فني واتفق وتقدم عن النهاية مثله بزيادة
 (قوله لانه واضح) أي لوجهه من كلامه في قول المتن (ولو اشتبه الخ) وفي المجموع ولو طئ في صوم الاجتهاد
 وصادف رمضان كفر ولا فلا بعب اهـ سم (قوله رمضان) الى الفصل في المعنى الا قوله وان نوى به القضاء
 وكذا في النهاية الا قوله أو وافق رمضان السنن الى وأنه كان (قوله رمضان) وما به من ضرورة ما بعب
 (قوله على نحو سائر الخ) كقرب عهده بالاسلام قول المتن (صام شهر الخ) ولو تجرى شهر نذر فوافق
 رمضان لم يسقط شيء منهما لانه انما نوى النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى
 به فوافق رمضان فلا يصح أداءه ولا قضاءه ومعنى ايعاب زاد النهاية ولو صام يومين أحدهما من نفل ثمانية
 لم ينو في أحدهما ولم يدرك هو الغرض والنفسل لزمنا إعادة الغرض اهـ قول المتن (بالاجتهاد) أي بامارات
 كل يسع والخبر يفالحر والبرهه فني نهاية (قوله كالاجتهاد لـ) لا الخ ولو أداء اجتهاده الى فوات
 رمضان وأراد قضاءه فالوجه قضاءه ثلاثين لأن الأصل كمال رمضان نعم لو علم نقص رمضان الغائب فكيفه قضاءه
 تسعة وعشرين وكذا ان ظن نفسه بالاجتهاد فانظر بان أداء اجتهاده الى شهره من سابق وعلم نفسه
 فليست سم (قوله في نحو القبلة الخ) أي كسائر العورة (قوله وان بان) أي وافق نهاية ومعنى (قوله لم يلزمه
 شي) أي لم يحقق الوجوب فالحق لا بد وجب عليه وهاهنا كذا مضى علسه قطع بأنه معني فيها
 رمضان ولا بد فليراجع رضى أقول وبعبارة ولهم لعدم تيقن دخول الوقت (قوله لعدم تيقن الخ) عبارة
 المعنى والنهاية فان قبل يتيقن ان يلزمه الصوم ويعني كاشف في القبلة كاجب بأنه هنالك يصح في وجوبه
 يصح تطوعا عيشة بجزأ أو لا وكان من بين ذلك على الاول (فرع) قوي ليله الثلاثين صوم رمضان قول يده
 غير يتجه أن يقال ان اعتد غيره انه اعتد في نية على ما لو حصل لذلك لغير لزمه الصوم كان اعتد على خبرين
 اعتد صدقه من يعتقد ذلك الغير صدقه لما لم يصوم والا فلا ولو أخبر ان فاسقا أخبره واعتد صدقه فان
 اعتد ما يصدق من ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق لزما الصوم والا فلا هكذا يتجه فليست سم (قوله
 في المتن صام شهر بالاجتهاد) عبارة شرح العباب وفي المجموع ولو طئ في صوم الاجتهاد وصادف رمضان

وعليه فظاهر ان قوله قبل
 الفجر تصوّر وان معنى
 ما إذا بان من ووقعه عنه
 اهـ لانه ينبت لو بان منه ولو بعد
 الفجر وان حكمتا بأنه يوم
 شلت الخ ما هو باعتبار الظاهر
 فاذا بان خلافه من وقوع
 التية صححت وجوب وقوعه
 عن رمضان وفارق هذا ما من
 من وجوب الصوم على
 معتد صدقه في غير ذلك
 في الاعتقاد الجازم وهذا
 في المتن كما تقرر في روستان
 ما بينهما (ولو في ليلة
 الثلاثين من رمضان صوم
 فسدان كان من رمضان
 أخر ما ان كان منه) لان
 الأصل بقاءه وحذف من
 أصله أنه لا أثر لتردد في
 بعد حكم الحكم ولو بعدل
 لانه واضح (ولو اشتبه)
 رمضان على نحو سائر أو
 محسوس (صام شهره)
 بالاجتهاد كالاجتهاد للصلاة
 في نحو القبلة ولو في الصوم
 بالاجتهاد يجوز ثبوت بان
 رمضان لتردد ولو تصحى لم
 يلزمه شي لعدم تيقن
 دخول الوقت وبعبارة ما من

في القبلة

ينفذوا ما في القابلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فامر بالصلاة بحسب المكان لحكمة الوقت اه (قوله ولولم يعرف الابل الخ) أي واستمرت الظلمة ما يتوهم في وابعاب (قوله اذ لم يتبين الخ) أي بعد الصوم بالتحري (قوله ولا قضاء اذ لم يتبين شيء) أي وان نقص الشهر الذي صامه بالاجتهاد اذا انطبق صومه على أول الهلال لانه رمضان شرعا في حقه اختلاف ما لو صام من اثني عشر يوما كذا قال مرونيجه أنه لا فرق لانه رمضان شرعا في حقه فليشأمل سم أقول صنفه هذا كالصريح في ان قول الشارع ولا قضاء الخ راجع للجن أيضا وصنيع الابعاب والنهاية والمغني صريح في أنه راجع لما في الشرع فنعطو على كل منهما ما يعني عنه قول الشارع الا في ولولم يتبين الخ (قوله أنه واقف) أي صوم مغني (قوله وان كان نوي به القضاء) أي لعذوه بقلته خروجه عنها يقوم في فردا الشارع وان نوي بهذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها فان رمضان قول المتر (أجزاء) أي قطع وان نوي الاداء في الصلاة ما يتوهم مغني (قوله أو واقف رمضان السنة التالية) وقع عنه وان نوي الخ وفي سم به كلام ذكره عن الرض والعباب وشرحهما مانعه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غير مختلف لو طعن في ان رمضان سنة فنوي قضاءه فسادنه وإذا تقر ذلك ظهر اشكال قول الشارع ان نوي به القضاء ان أراد قضاء ما اجتهد به كما هو ظاهر سابقه كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد لم رمضان فاصدا في رمضان سنة أو بيع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها فان رمضان اجمع الفقه لا يعبأ بجهده فيجزئ عن رمضان ما ويمكن حمل كلامه عليه لكنه بعد جد من سابقه اه عبارة شرح المنهج تنبيه لو وقع في رمضان السنة التالية ووقع عنه الا عن القضاء اه قال العبري قوله وقع عنه الخ صرح به ما ينو بالصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل القضاء ان ينوي القضاء حلي وقوله ما ينو بالصوم القضاء أي والا فلا يجوز لأن القضاء لا ندم رمضان لا يقبل غير ولا عن الاداء لانه صرف عنه بالنيابة كونه عشا اه (قوله وأنه كان يصوم الليل الخ) ولولم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظن أنها ياخذ باليقين فما يتبين من صوم الايام أجزاء وفيه ما زاد عليه سم (قوله وفي عكس ذلك) أي بان كان صامه ما نوي رمضان ناقصا (قوله على ذلك) أي أنه قضاء وان كان الذي صامه رمضان تامين أو ناقصا في أجزاءه بالاجتهاد في ليلة كفر ولولم يعرف لاولها نهارا لاستمرار الظلمة عليه تحري صام وجوبه بالاقضاء ولو بان أنه صام الليل وأطفر النهار قضى اتفاقا انتهى اه ولولم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظن أنها ياخذ باليقين فما يتبين من صوم الايام أجزاء وفيه ما زاد عليه سم (قوله ولولم يعرف الابل من النهار لزمه الخ) قال مروني شرحه ولولم يعرف الابل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحري والصوم في كل المجموع الخ اه ولو اذاه اجتهد اذ في فوات رمضان وأراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لأن الأصل كمال رمضان ثم لولم يتبين رمضان الفئت كذا قضاء تسعة وعشرين يوما ان ظن نقصه بالاجتهاد فيما ظهر بان اذاه اجتهد اذ في شهر من سابق ولم ينقصه فليشأمل (قوله ولا قضاء اذ لم يتبين شيء) وان نقص الشهر الذي صامه بالاجتهاد اذا انطبق صومه على أول الهلال لانه رمضان شرعا في حقه اختلاف ما لو صام من اثني عشر يوما كذا قال مرونيجه انه لا فرق لانه رمضان شرعا في حقه فليشأمل (قوله أو واقف رمضان السنة التالية) وقع عنه وان نوي به القضاء اه قال في الرض ولولم يتبين لشيهر نذر رمضان لم يسقط ما قال في شرح لانه انما نوي النذر ورمضان لا يقبل غره قال ومثله ما لو كان صوم قضاء فاقى به في رمضان اه وفي العباب قيل لو اشترع رمضان وتحري وصام ما تنه أو ظهر في رمضان عامه أجزاء وكان اذاه في رمضان قابل ووقع عنه قضى الماضي قال في شرحه في الكفار وغيرهم قال في العباب ولولم يتبين لشيهر نذر رمضان فوافق رمضان أو لم يقضه فوافق رمضان القبل لم يصح اه قال في شرحه وأما الثانية فالتالي صرح به المبقو فلما ذكره في التي قبله أي من نذر رمضان لا يقبل غيره وما هو بخاطب به ما طناه ورمضان لم ينو به يقع عن واحد منهما اه وهذا كله صريح في ان رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرهما بخلاف ما لو طعن في فوات

ولولم يعرف الليل من النهار لزمه التحري والصوم ولا قضاء اذ لم يتبين شيء فان بان له الحال وأنه واقف ورمضان أجزاء ووقع اذاه وان كان نوي به القضاء أو واقف ما بعد رمضان أجزاء وغانبته أو وقع القضاء نية الاداء لعز ذلك جائز كعكس وهو قضاء على الاصح ولو وقع بعد الوقت أو واقف رمضان السنة التالية وقع عنه وان نوي به القضاء الا عن الماضي وأنه كان يصوم الليل لزمه القضاء قضاها (فلو نقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد وكان رمضان ما نازمه يوم آخر بناء على انه قضاء وفي عكس ذلك بفطار اليوم الاخير اذا صرف الحال بناء على ذلك أنشاوا ووافق صومه شيوا حسبه تسعة وعشرون اتم كل والا فمات في عشرين أو أواحدة

يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يقطر إلا بالذات كل الحشقة أو قدرها من فاقدها فلا يقطر بادخال بعضها بالنسبة للوطي وأما الموطوءة فقطر بادخال البعض لانه قد وصلت عين جوفه فهو من هذا القبيل لا من قبل الوطء فمختار قوله وبسترط أي في الاقطار بالجمع (كونه) أي الصائم قوله فلا أثر من حيث الجمع الخ أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة وتر كفه وظاهر ان الوطء بالانزال وفيه سمع الانزال لا يخطئ عن الانزال باللمس بخلافه لا يثبت الا ان أنزل من فرجه كما يعلم مما يأتي سم وعبارة السكردي لاهم حيث دخول عين الجوف فوتره زاد البصري وقال الفاضل المحشي أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فوتر كفه وظاهر اه والحاصل ان لا حشقة في التأتير بالنسبة للحنث كما يقضيه السياق كان محترماً ما أثرنا باليهون لاحظناه بالنسبة للرجل انجحه ما أفاة المحشي اه (قوله انيقوا المسالك) أي والصائم على ما تقدم من جمع قول المتن (والاستقاة) فرع شراب بالليل وأصبح صائمًا فرضا فقد تعارض واجبنا المسالك والتقير والذي يظهر مر أنه راعى حومة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقي على غير الصائم شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقي وان جاز محاذقة على حومة العبادة مر سم على اه عس (قوله اما اناس الخ) أي لا ذكر من الجمع والاستقاة عس (قوله لتقرب باسلامه الخ) ويدل في الخبر ان الجاهل يعذر مطلقا والاهم خلافه كقوله القاضي حسين بعد كرمي ونهيه (قوله عن علي ذلك) أي حكم ما كرم من الجمع والاستقاة وان لم يحسن غيره عس (قوله ومكره) أي يولي على الانزال المتعذر خلافه قال بالقطار حديثان الزنا باح بالكرام حفي وسلطان وعزى كن في عس على مر خلافه اه بجبري عبارة عس قوله مر ومكره ظاهره وان كان الكراه على الزنا مع أن الزنا باح بالكرام فلتأمل هل الامر كذلك وتعمل شرح الروض بقضى أن الامر ليس كذلك أي يقطر به وبساق ما وافقه فلا يرجع ويجوز مر على المنهج اه ومره من حيث اعتماد عدم الاقطار بالوطء مكره (قوله فلا يقطر من ذلك) أي بالاستقاة أو بما ذكرناه من هاون الجمع واعمل الخ على الثاني أولى له دم تبيينه في الجمع محترز القيد وتذكر كبر اسم الاشواذ بصري واقتصر عس على الثاني كما مر (قوله وكذا كل مظهر الخ) أي في التقيد بتلك القيد وعدم القطر عند عدم واحد من التقيد دعوا الجاهل بما ذكر (قوله ومن الائمة لغة نزع الخ) عبارة ما عني وشرح الروض فرع لو ابتلع باللسل طرف خطب فأصبح صائمًا فان ابتلع باقسه أو نزعته أقطر وان تركه بطلت صلاته وطريقه في محتمل معوصلانه أن نزعته آخر وهو نافل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النزاع أقطر لان النزاع موافق لغرض النفس فهو منسوب اليه عند تمكنه من الدفع وهذا فرق من طعنه بغير اذنه وعكس من دعيه قال الزركشي وقد لا يطلع عليه عارف بهذا الطريق ويربدهوا خلاص فطر بقه ان يجبره الحاكم على نزع ولا يقطر لانه كالمكره بل يولي انه لا يقطر بالنزع باختره لم يعد تنزلا لا يحجب الشرع عنه الا الكراه كالمخلف ليطأها في هذه الآية فوجدها عاضا لا بحث تركه الوطء اه هذا

فلا أثر من حيث الجمع أي بخلافه من حيث الانزال عن مباشرة فوتر كفه وظاهر ان الوطء بالانزال وفيه سمع الانزال لا يخطئ عن الانزال باللمس بخلافه لا يثبت الا ان أنزل من فرجه كما يعلم مما يأتي (قوله في المتن والاستقاة) فرع شراب بالليل وأصبح صائمًا فرضا فقد تعارض واجبنا المسالك والتقير والذي يظهر مر أنه راعى حومة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقي على غير الصائم اه شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقي وان جاز محاذقة على حومة العبادة مر (قوله لتقرب باسلامه أو بعد ما الخ) هذا التقيد هو الاصح خلافا لما دل عليه في الخبر مر (قوله ومن الائمة لغة نزع الخ) ينبغي ان منها أيضا الخراج ذبا ينزل الى جوفه نعم ان تضرر ببقائه فله ارجاهه لكن يقطر كجوتضرر بالجموع فكل مر شرأيت الشاوخ ذكر ذلك فيما يأتي (قوله ومن الائمة لغة نزع الخ) نخطب ابتاعه ليل) فرع قال في الروض لو ابتلع طرف خطب فأصبح صائمًا فان ابتلع باقسه أو نزعته أقطر وان

ويشترط هنا كونه وانحسا فلا يقطر به حنث الا ان وجب عليه الفسل بان يتقن كونه واطئا وموطوءا فلا أثر من حيث الجمع لا يلاجر رجل في قبله بخلاف دوره ولا يلاجر حنث في قبل حنثي أو دبره أو في امرأة أو رجل والمراد بالشرط ما لا بد منه لا الاصطلاح والألم يبق للصوم حقيقة لاذهي النية والامساك (والاستقاة) من عامد عالم مختار للغير الصائم من ذرعه النبي فليس عليه قضاء ومن استقام فليقض وذرعه المجهمة عليه أما ناس وجاهل عند لقرب اسلامه أو بعده من على ذلك ومكره فلا يقطرون بذلك وكذا كل مظهر مما يأتي ومن الاستقاة نزعته نخطب ابتاعه ليل ومرفي معين المستحضرة

القياس ممنوع لان الحضي لا مندوحة له الى الخلاص منه بخلاف ما ذكره زاد النهاية وجب ان ينقضي
 مما ذكر يجب عليه نزعها وبإتلافها على الصلاة لان حكمها أعظم من حكم الصوم لقتل ناركها فادبه
 قال ابن العلاء هذا كان له ان يأت قطع الخط من حشد الظاهر من القم فان تأني وجب القطع واتلافه ماني
 حشد الباطن واتلافه ماني حشد الظاهر وإذا رأى مصلحة الصلاة فينبغي أن يتلعه ولا يخرجه لئلا يؤدي الى
 تبعية فيه اه قال عرش قوله ان من نزع منه ما خرجه غافل أي فلا يكون هو سببا في نزع فلو امر غيره
 بقلعه فقامه منه بعد غفلة بطس صوم وقوله مردانه كاللكره طاهر وان ذهب الى الحاكم وأخبره بذلك
 فأكرهه وهو ظاهر لانه لم يأمر الحاكم بالحكم عليه وعلى هذا فقول الذهب الحاكم واجبته ولا فنية ظر
 والظاهر عدم الوجوب لان الحاكم فلا سباده اه عرش (قوله) تعلق بذلك عبارة هناك وان كانت
 صائغة تركت الحشونهارا واقتصرت على العصب بحاطقة على الصوم لا الصلاة عكس ما قلوه فمن ابتلع خطا
 لان الاستعانة عليه من نزع الظاهر واما ظاهره وصفت الصلاة بما تعذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم اه (قوله)
 لخطا لتعلقه بالعلم أي كالكافة المعروفه فتنها (قوله) وببحثنا (الح) اعتد هذا البحث مرد (قوله) من باطن
 احاطه أي وأذنه مره سم وبنفي ودره وقيلها كسر قبل الفصل عن سم (قوله) الغبر أي المار
 آتنا (قوله) أو الباطن صر في أن اقتصد العلم الباطن ولو تحسبه ليس من قبيل التي خلافا لما توهم
 قول المان (غضامة) هي الفضلة الغليظة التي يلقظها الشخص من فيه ويقال لها الغضامة باله بمعنى (قوله)
 أما إذا لم يقتله باله (الح) عبارة النهاية والغني وحسرتز بقوله اقلع عمال اغفلهم عزولوا بنفسها أو بغلة
 سباع فلا بأس به عزما وبلغها على حيث يخطها فلا يغير خبر ما عواوا ابتلعها بعد خروجهما للظاهر
 لا يغير خبرها (قوله) بان نزلت من قوله (الح) عبارة الرشيد يان قلها من محلها الاصل منه الى محل آخره
 اه (قوله) اله أي الى الباطن (قوله) أو تعلقه بأصل (الح) كذا في أصله رحمه الله تعالى والتعبير بقام لا يلزم
 لان هذه من بحر زمان اقلع كالأقلام فالانصب أمير الحق مع عزولها بنفسها أو غلبة سعال بصري وقوله مع
 نزلها (الح) الأولى بأوزن (قوله) لحد الظاهر (الح) وهل يلزمه تطهير ما وصلت اليه من حد الظاهر حيث
 حكمنا بتجاسها أو يعني عنه فية قال ولا بعد العفو مره سم على عرج وعاملو كان في الصلاة وحصل له ذلك
 لم تبطل به صلاته ولا صومه إذا ابتلع بقوله قبل بعدم العفو في هذه الحالة لم يكن بعد الان هذه مصورها نادر
 وهي شعبة بالقي وهو ولا يفي عن شيء منه اللهم إلا أن يقول ان كلامه مغر وض فمما لا يني بذلك كليم الله
 إذا ابتلى به عرش وقوله نادر (الح) عطفه قول الشارح لان الحاشية ذلك تكرر رقول المتن (قوله) نزلت من دماغه
 وحصلت (الح) أي بان أصيبت من دماغه في النقرة النافذة منه الى أقصى الفم فوق الحلقوم ثما بتومغني (قوله)
 وهو أي حد الظاهر يخرج الحاء المهملة هذا بشكل مع قوله من الفم صواب جعلت من بانية أو تبعية
 افترج الحاء خارج عن الفم كلا وبهذا الآن يجعل ابتدائية والمعنى ان الظاهر المستدام الفم أي الذي
 ابتدائه الفم حده أي خرجه من جهة ما يفرج الحاء المهملة وعلى هذا فالراد بقوله وحصلت (الح) أن
 حصلت في ذلك أو ما بعده الى جهة الخارج وليست سم (قوله) فابعد (الح) وهو يخرج الى احواله مرة فتنفي
 تركه بطلت صلاته وطهر به فان يتزعم منه وهو غافل اه قال في شرحه قال الزركشي وقد لا يبلغ عليه عار
 بهذا الطريق و مردوه الخلاص فطره بان يجبر الحاكم على نزعها ولا يسطر لانه كاللكره بل لو قيل انه
 لا يسطر بالزنج باعتباره لم بعد نزع بالاجاب الشرع بمنزلة الاكره كالمواضف طأن في هذه الحالة توجد
 حاشية لا يثبت ترك الوطه اه أما الذي يمكن غافلا وتكن من دفع النار عنه فبطلان الزعر عواقي لغرض
 النفس فهو ونسوبا له عند تمكن من الدفع و من سناق ومن طعنه بغير اذنه وتكن من دفعه اه قال
 الشارح في شرح العيب بعد نقله ما تقدم من الزركشي ورد بالان تسلل ان الشرع أو جب ذلك عند ما ياتي
 الباطن اعراض في حشد الامر ان قدم مصلحة الصلاة ثم ذاق ما ظار به فية اه (قوله) وببحثنا لا يلحق به
 (الح) اعتمد هذا البحث مرد (قوله) من باطن احاطه أي وأذنه مرد (قوله) أو باطن هل يلزمه تطهير

ما له تعسقه وببحث أنه لا
 يلحق به نزع قطعت من باطن
 احاطه لا أدخلها (بال) والصحيح
 انه لو بين انه لم يرد شيء
 الجوفه بان تقا من كسا
 (بطس) صومه بناء على
 الاصح ان الاستعانة مقطرة
 لتفها لا لاجوع شيء الى
 الجوف وان غلبه القه
 فلا بأس (الغبر) وكذا
 لا يغير (لواقلع غضامة)
 من السماغ أو الباطن
 (لقظها) أي مداها (الح)
 الاصح لان الحاشية ذلك
 تكرر فرض فية لكن
 ليس قضاء يوم ككل ماني
 الفطر به خلاف رأي كما
 هو ظاهر اما إذا لم يقتلها
 بان نزلت من محلها من
 الباطن اليه وأقاعها
 به الى أوعيه فأنظها فانه
 لا يسطر قفها وأدوا ابتاعها
 مع قدرته على لفظها بعد
 وصولها لحد الظاهر فانه
 يغير قطعا (قوله) نزلت من
 دماغه وحصلت في حشد
 الظاهر من الغسم) وهو
 يخرج الحاء المهملة
 بعده باطن

زاد النهاية ومعنى الحاق عند الفقهاء أخص به عند المتألفين بتأدية الجملة والمهمة من حروف الحاق
عندهم أى المتألفة وإن كان محرج المحجمة أدنى من مخرج المهمة ثم داخل الهم والافتقار انتهى
العلمة وانحسرت له حكم الظاهر فى الافتراض باستخراج الالبوا بتلاوة التمام وعدمه بدخول شئ
فيونان أسكس وذات تحس وجب غسله وله حكم الباطن فى عدم الافتراض بالتلاوة الرق منه فى سقوط غسله
من نحو الجب وفارق وجوب غسل التمام عنه بأن تحس البدن أدر من الجنابة فصدق فيه وبها أه وقوله
ثم داخل الهم الخ فى شرح بافضل مثله الآتية بذكر انتهى العلمة بتنتهى المهمة قال عن قوله أخص منه
أى هو بعضه عند اللغويين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لأنه ليس جزئياً من جزئيات مطلق
الحاق وانما هو جزء منه قال فى المصباح والعلمة أى بمجمة متفوحة فلام ما كتبه فلهذا رأس الحلقوم وهو
الموضع التاتى فى الحاق والجمع غلام وقوله مر ثم داخل الهم أى الى ما وراعى مخرج الحاق المهمة وداخل
الافتقار الى ما وراعى الخاشم اه وقال الكردى على بافضل فالتحريم جى عين الظاهر قال فى العباب والقصة
من الخشوم اه وهى فوق المارن وهو الان من الانف اه (قوله غيب يحتاج اليه) موجه بصري (قوله)
فى مختصرها) أى فى مختصر عبارة المنهاج وهو المنهج (قوله بل هو مرهـ م) محل تأمل لان حكم معاده معلوم
منه الاولى اللهم الآن يقال انهم بالنظر ليدأتى الرأى لكن قوله الآن يحصل الاضافة بناية يقتضى أن
الاجهام حقيقى لظاهر اذ مقتضاه أن الاجهام يرتفع بجعلها بانية والحال أن الاجسام الظاهر لا يرتفع
بذلك (قوله الآن يحصل الاضافة بانية) فيه نظر فان شرطها أن يكون بين المضاف والمضاف الية عموم
وتخصص وجهى وما هنا ليس كذلك (قوله تحديه) أى بيان آخر الظاهر من جهة الحروف وبمقتضى أن
الغنى بيان حد الظاهر وتعر يف (قوله ذكر الخلاف الخ) عطف على قوله تحديه (قوله اهو المهمة) أى
مخرجها (قوله وهو المعتمد) وقا القامية والمعنى (قوله دخل) أى فى الظاهر (قوله كل ما قبله) أى قبل
مخرج المهمة (قوله ان مكته) الى قوله بخلاف جوف الخ فى النهاية وكذا فى الغنى الاقوله ومثله الى بخلاف
الخ (قوله ان مكته الخ) فلو كان فى الصلاة وهى فرض لم يقدر على مجها الا بظهور حرفين أى أو أكثر لم
تصل صلاته بل يمين أى القلم مراعاة لمصلحةهما أى الصوم والصلاة كما يتضح لتعذر القراءة الواجبة كذا
أخيه بالوالد رحمه الله تعالى فله معز ياد من عرش قول المتن (وعن وصول العين) أى الذى من أعيان
الدين بخلاف عين من أعيان الجنة فلا يقطر بها الصائم شيئاً عبارة عرش (فائدة) قال شيخنا العلامة
الشو برى ان محل الافتراض بوصول العين اذا كانت من غير ثمار الجنة جعل الله تعالى من أهلها فان كانت
العين من ثمارها لم يقطر بها ثمر أى تبقى الاتخاف اه (قوله أى عين كانت الخ) ومن العين الثمن المشهور
وهو المسعى بالثمن ومثله التبتك فيقطر به الصائم لأنه أن يحس كإشاهد فى باطن العود شيئاً عبارة
الكردى على بافضل وفى التخصف وتوضع الجواد عدم ضرر الثمن وقال سم فى شرح أبى شعاع فيه فطر لان
الثمن عين اه وبعبارة بعض الهوامش المعتزلة بقطر الصائم بشرب التبتك لأنه بفعل فاعل ولم يمتنع لأن
وقد صرح بذلك الشيخ على بن الجلال المكي وغيره كالبرماوى على الغزوى والشيخ العلامة بتدليله من سعيد
بأذنيه وغيرهم اه (قوله وان كانت الخ) عبارة النهاية والغنى وان قلت كسمه ولم وكل لكاه اه
قال عرش (فائدة) لا يضر بلع ريقه ثمره المصلحة وان أمكنه جمعه ليعسر الفرض زنه اه ابن عبد الحاق

(تنبه) ذكر حديث
محتاج اليه فى عبارة
أقربه شيئاً فى مختصرها بل
هو موهم الا ان يحصل
الاضافة بناية وانما يحتاج
اليمين يريد تحديه وذكر
الخلاف فى الحداهو المهمة
وعليه الرافى وغيره أو
المهمة وهو المعتمد كما تقرر
فى بحث كل ما قبله ومنه
المهمة (فأقطعها من
مخرجها وليس بها) ان أمكنه
حق لا يصل منها شئ للباطن
(فان تركها مع القدرة)
على لفظها (فوصلت
الجوف) يعنى ما وراء الحد
المدكور (أطرق الى الصم)
لتقصيره بخلاف ما ظالم
تصل للظاهر وان قدر على
لفظها او ما واصلت اليه
وتجزئ ذلك (و) المسائل
(عن وصول العين أى عين
كانت وان كانت أقل ما يركل
من نحو حجر

فأصل ذلك لا يسمى محسكاً
تختلف وصولاً إلى كماله
وكل من بالشبه واصله وصول
ذات نحو الخور إلى الجوف
والقول بان اللسان عين
ليس المراد به العين هنا
وختلاف الوصول إلى ما يسمى
جوفاً كما داخل في الساق أو
لجه مختلف جوفاً آخر ولو
بأمر من طعنه فيه ولا يضر
سكونه مع تمكنه من دفعه
الذلا فله وإن لم يزلوا تمكن
المرء من الدفع عن الشعر
منزلة فعله لأنه فيه أمانة
فقرنه الدفع عنها بخلاف
ما هنا لم يشك عليه بما
يأتي في الأمان أنه لو حلف
لأكل ذاك الطعام غداً
فألقه من قدره على إنزاله
منه هو ما كتبت
أن يجب أن الحظم
تقويت السبر بآثاره
وسكونه مع قدرته يطلق
عليه عرفاً أنه قوي مهو
تأخره بقطره ولا يصدق
عليه عرفاً ولا شرعاً أنه تعاطاه
وامر فما الذنوب الخفاه
بنفسه مع قدرته على مجها
الآن يجب أن ثم فعلا
بالحال على الفعل فلم ينسب
لها كشيء بخلاف نزول
الخفاه أو يضاف شأن دفع
الطعن أن يرتب عليه
هلاك أو نحوه فليس بكلف
الدفع وإن قدر بخلاف
ما عداه فينبغي أن تكون
قدرته على دفعه كقدرته على
نشره مسألة الخفاه

وتقديمه عدم القطر بفعل العبر

أه قول المتن (الما يسمى جوفاً) أي مع العدم والعلم بالقرم والاختيار نهاية (قوله) لان فاعل ذلك الخ
عبارة النهاية اجتماعاً في الكل والشرب ولما صرح من خبره بأنه في الغرض والاستشفاء الآن تكون
صالحاً وليس بذلك بيقيناً يافى وضعه عن ابن عباس أنه القطر ما دخل وليس مما خرج أي الأصل ذلك أه
أي فلا ترد الاستقامة عرش (قوله) ومثله وصول ذنوب نحو الخور (الخ) أي وإن دفع فاه قصد ذلك عبارة
النهاية بعد كلامه ويؤخذ منه أن وصول اللسان الذي في أعماق الخور أو غير إلى الجوف لا يضر به ون
تعد دفعه فيما لجل ذلك وهو ظاهر وبأن في الشمس البري الذي لا يتقرر أن السبب هنا أي في ما إذا لدار
هنا عليه وإن كانت ملحقة بالعين في باب الأحرار وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصاله هنا
أه قال عرش قوله من لم يتقرر الخ ويؤخذ منه أن شرب ما هو المرء وفلان باللسان لا يضر لما ذكره أن
المدار على العرف هنا فله لا يسمى نفسه عينا كأن اللسان المسمى بالخور لا يسمى ما هو وقد نقل عن شيخنا
الزبائي أنه كان يفتي بذلك ألا ثم عرض عليه بعض تلامذه قصة مما شرب فيه وكسرهما بين يديه وأراه
ما تصد من أثر اللسان فيها وقال له هذا عين فرجع عن ذلك وقال يجب أن عينا بقطر ونافس في ذلك
بعض تلامذه أيضاً بأن ما في القصة إنما هو من الزاد الذي في من أثر الأثر لا من عين اللسان الذي يصل إلى
الدماع وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الشرح من عدم الاقطار به وهو الظاهر غير أن قول الشرح من
وأن عدم دفعه فيما لجل ذلك قد يقتضي أنه لو ابتلعه أقطر وعدم تسمية عينا يقتضي عدم الاقطار أه أقول
هذه المناقشة مع مخالفتها للعصموس ترد بأنه لو سلم أن ما في القصة من الزاد المذكور في التصق بالقصة
منه عشر أعشار ما وصل إلى الدماغ كغيره من ما في القصة من الزاد المذكور في التصق بالقصة من شجنا وسم وإن الحال
وغيرهم من الاقطار بذلك بأن من الزاد الذي ما وافقه (قوله) العين هنا) وهي ما يسمى عينا عرافاً
كردي (قوله) كذا حصل في الساق (الخ) وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو انصدد مشالي في الاثنين
ودخلت آلة الفصد إلى ما هنا عرش (قوله) بخلاف جوف آخر كذا في ما رواه من نسخ الشرح وعلقه
على حذف العاطف من الكتبة بيان لغز زالموصوف التي في المتن الواقعة على جزء الصائم (قوله) ولو بأمه
(الخ) راجع إلى المتن أي ولو كان وصول العين بأمه الخ فإنه يجب ألا مسالك عنه كروى عبارة تشرع بأفضل
للشرح وكوف وصل إلى طعنه من نفسه أو غيره وأنه لا يضر وصوله الخ مافة أنه ليس بجوف أه وبعبارة
العباب ولو طعن نفسه أو طعن ذاته لا يضره ولو بقدر دفعه يسكن فوصل جوفه لا يضره أقطر وإن بقي
بعض السكين خارجاً أه وبعبارة النهاية وانفخ ولو طعن نفسه أو طعنه غيره وأنه فوصل السكين جوفه أو
أدخل في أصله أو أذنه أو أذنه أو نحوه فوصل إلى الباطن أقطر أه (قوله) وإن لم يزلوا تمكن المرء من الدفع
(الخ) أي من دفعه خالق شره بل أذنه فانه كل خلق باذنه (قوله) بخلاف ما هنا) أي أن الاقطار به منوط بما
ينسب فعله إلى الصائم اعاب (قوله) بشكل علبه) أي على قولهم ولا يضر سكونه مده تمكنه (الخ) (قوله) فأتلفه
(الخ) أي لو قبل الغد (قوله) وما هنا) عطف على ما يأتي الخ (قوله) الآن يجب أن ثم فعلا (الخ) ينط هذا
الجواب كلامهم في مسئلة الخطط الدلو لا فإيراجع بصرى أي من قولهم فإن لم يكن غافلاً وتمكن من دفع
النازع أقطر أذنه عواقر ففرض النفس فهو منسوب إليه فله تمكن من دفعه وبما ذاق من طعنه
بغيره وأنه وتمكن من منعه أه ولك أن تمنع دعوى السبلان بأن كلامهم المذكور لا ينافي بثبوت فرق بين
مسئلة الطعن ومسئلة الخفاه غير الفرق الذي ذكره بزمسئلة الطعن ومسئلة الخطط (قوله) بخلاف ما عدا
أي ما عدا طعن الساكن المتمكن من دفعه كما ذكرنا في مسألة الخفاه وهو ما كتبت فادع على دفعه أو أدخل
نحو أسبغة الحماض وصول المطر إليه كذلك سم وكروى (قوله) وتقيدهم (الخ) عطف على مسئلة

مجمول على ما سبق عليه الرابطة من منفوق عند الفقهاء أنخص منه عند أئمة العربة أه أي فإن كلاً من خرج
الحاء المهملة وخرج الحاء المهملة من الخلق عند أئمة العرب ويدعون الفقهاء هذا الاقطار بالوصول لحد المهمة
نحو وجهه عن الباطن لرداهنا (قوله) بخلاف ما عدا) أي كل سبب إنسان ما عدا في حلقه وهو ما كتبت قادر

الخامة **(قوله المكره)** يفتح الراء **(قوله وكالمرزوقه)** الى المن في النهاية والمغنى **(قوله يعود لمثلها)** أى اذا لم يكن مبتدئ به كايأتي قول المن **(أن يكون فيه)** أى الجوف نهاية **(قوله بكسر غينها)** يطلق على المأكول والمشرى وبمعنى قول المن **(والدواء)** كذا في أسنله رحمه الله تعالى والوجوه في أكثر نسخ المن وفي نسخ الروضة وهى أسبب فيما يظهر اذا تظاهر ان هذا التقابل لا يشترط طهها معا يصير **(قوله لان ما لا يحل به)** أى ما ذكر من الغذاء والدواء يجوز ان الاقرا نظرا الى أن الواو بمعنى أو **(قوله للعائق)** تقدم أنه عند التفقه يخرج الهاء وما فوقه قول المن **(والامعاء)** أى الوصول الى الامعاء وان لم يصل الى باطنها على ما يأتي في قوله وان لم يصل باطن الامعاء عش **(قوله لم يوصلها)** أى فقوله بالاسعاط راجع للدماغ وقوله أو الاكل راجع للبلع وقوله أو المحقن راجع للامعاء ولثانيتها يتوقف **(قوله أى الاحتقان)** عبارة للغنى تنبيه كان الاولى التعبير بالاحتقان لان المحقن هو الادوية التي يحقن بها المريض اه **(قوله تعالج بها)** الثالثة علم اطلاق لغزى والا يعرف الأطباء بخلافه يصير **(قوله المثلثات)** عبارة للمغنى البول والغائط اه **(قوله أيضا)** أى كالمز قول المن **(أو الوصول من جائف ومأمومة)** قال الاستوى رحمه الله تعالى ان جلدة الرأس وهى المشاهدة عند خلق الرأس يليه اللحم ويل ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السحماق ويلها سحماق يسمى السحماق ويصلها من تحتها عظم يسمى عظم المشاهدة على ذلك الدهن يسمى الدهن وتلك الخرج رقيقة تسمى سحماق الدماغ وتسمى سحماق الدماغ وتسمى أيضا أم الرأس والجنابة الواسلة الى الخرج عظمها كذا ذكره المصنف **(قوله أى باطنها)** أى باطنها لا على الجوف **(قوله لا)** الى قوله لكن ضعفه في النهاية الا قوله نعم الى المن وقوله لونه الى المن وكذا في المغنى الا قوله كان التقيد الى قضيه وقوله اه **(قوله وكان التقيد بالباطن)** محل تأمل كجمله راجعة أصل الروضة فالاولى دفع بان مراد المصنف باطن الدماغ باطن التعفوب بعطف قوله والباطن والامعاء على باطنها لا على الدماغ فان قسم الروضة صريح في أن مرادهم باطن الدماغ كذا ذكره المصنف **(قوله أى باطنها)** أى باطنها لا على الجوف **(قوله قضيه)** أى قضيه فقوله المصنف باطن الدماغ الخفى **(قوله أى أن تظاهر الامعاء قضيه)** كذا دفع هذا ان الوصول لتظاهر الامعاء لا يقتر على الوجهين ورد قول المصنف والباطن لان الوصول لباطنهما هو وصول تظاهر الامعاء بل قياس ذلك الاكتفاء في القطر علم ما تظاهر الدماغ حيث كان داخل التعفوب يؤيد ان الوجه الثاني اكتفى بمجمل الدواء وداخله لتعف كذا قلنا تأمل سم **(قوله وليس كذلك)** أى وليس مراد بالصح أنه لو كان الخفى نفسى **(قوله أقطر وان لم يصل الخ)** أى كما خبره في الروضة من بابه **(قوله ولا)** الدماغ نفسه) أى بل الاعتبار بمجاوزة التعف سم قول المن **(والتقطير في باطن الاذن الخ)** أى وان لم يصل الى

المختص بعوده لثته وان صفا لم يبق فيه أو مطلقا لانه لما حرم ابتلاعه تعصب صار منزله عين اجنبية وقول يشترط مع هذا المذكور من كونه يسمى جوف (ان يكون فيه قوة تحمّل الغذاء) بكسر غينه ثم مجمعة (والدواء) لان الاحتقان لا ينتفع به البدن فكان الواصل اليه كالواصل لغير جوف ووردوه بان الواصل للعائق مقطر مع انه غير محبب فالخبر به كل جوف كذلك فعلى الوجهين باطن الدماغ والباطن والامعاء وهى الصارين جمع مع وزن رضا والثانية بالمثل وهى جمع البول مقطر بالاسعاط أو الاكل أو الحاقنة أى الاحتقان لف ونشر مر تبدا الحقتوهى أدوية معروفة تعالج بها الثالثة أيضا (أو الوصول من جائف ومأمومة ونحوهما) لانه جوف محبب وكان التقيد بالباطن لانه الذى أتى على الوجهين فاندفع ما قبل قضيتان ووصل عين تظاهر الدماغ أو الامعاء لا يفطر وليس كذلك بل لو كان رأسه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل خرطة الدماغ أقطر وان لم يصل باطن الخرج بطوقه بغيره ان باطن الدماغ ليس يشترط بل ولا الدماغ نفسه لانه في باطن الخرج قطرة كذا لو كان

على دفعه أو أدخل نحو أصعبه الى ما مضى وصول المقطر اليه كذلك **(قوله الى المن أو الوصول من جائف ومأمومة ونحوهما)** قال الاستوى رحمه الله تنبيه مستوفى في الجنبات ان جلدة الرأس وهى المشاهدة عند خلق الشعر يليه اللحم ويل ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السحماق ويلها عظم يسمى السحماق ويلها عظم يسمى عظم المشاهدة على ذلك الدهن يسمى الدهن وتلك الخرج رقيقة تسمى سحماق الدماغ وتسمى أيضا أم الرأس والجنابة الواسلة الى الخرج عظمها كذا ذكره المصنف **(قوله أى باطنها)** أى باطنها لا على الجوف **(قوله لا)** الى قوله لكن ضعفه في النهاية الا قوله نعم الى المن وقوله لونه الى المن وكذا في المغنى الا قوله كان التقيد الى قضيه وقوله اه **(قوله وكان التقيد بالباطن)** محل تأمل كجمله راجعة أصل الروضة فالاولى دفع بان مراد المصنف باطن الدماغ باطن التعفوب بعطف قوله والباطن والامعاء على باطنها لا على الدماغ فان قسم الروضة صريح في أن مرادهم باطن الدماغ كذا ذكره المصنف **(قوله أى باطنها)** أى باطنها لا على الجوف **(قوله قضيه)** أى قضيه فقوله المصنف باطن الدماغ الخفى **(قوله أى أن تظاهر الامعاء قضيه)** كذا دفع هذا ان الوصول لتظاهر الامعاء لا يقتر على الوجهين ورد قول المصنف والباطن لان الوصول لباطنهما هو وصول تظاهر الامعاء بل قياس ذلك الاكتفاء في القطر علم ما تظاهر الدماغ حيث كان داخل التعفوب يؤيد ان الوجه الثاني اكتفى بمجمل الدواء وداخله لتعف كذا قلنا تأمل سم **(قوله وليس كذلك)** أى وليس مراد بالصح أنه لو كان الخفى نفسى **(قوله أقطر وان لم يصل الخ)** أى كما خبره في الروضة من بابه **(قوله ولا)** الدماغ نفسه) أى بل الاعتبار بمجاوزة التعف سم قول المن **(والتقطير في باطن الاذن الخ)** أى وان لم يصل الى

بطلته بما تعلقه فوضع عليها دواء فوصل جوفه أقطر وان لم يصل باطن الامعاء اه **(والتقطير في باطن الاذن والاحليل)**

وعو غمر في قول بلين وان لم يحاور الحشفة أو الحلقة (مفطار في الاصم) يتناعل في الاصم ان الجوف لا يشترط كونه محلا وكذا يفطر بالاضال
أدنى جزء من أصبع في دبره أو له بان يحاور ما يجب غسله في الاستنجاء نعم قال السبكي قول (٤٠٣) القاضى يفطر بوصول رأس الخنثى

البراع يتها بها ففى قال في شرح المصحة انه اذا دخل الخنثى الراس وهو جوف اء عش (قوله يخرج
بول) أى من الذكر (ولبن) أى من الثدي نهاية ومعنى (قوله في دبره) أى الصم ذكر أو أنثى (قوله لانه
يؤمر بالرجل) فذلك ليعرف التأخير في الشائع من محل كلام القاضى بظاهره على هذا سم ولا يخفى بعده قول المتن
(في منفذ الخ) في معنى من كجابه أى موضع من الروضة بصري قول المتن (منفوح) أى عرقا أو فضا يدرك
سم (قوله جلو وجد الخ) أى كجابه يغسله بالماء البارد وان وجد له أترابا منه يحامى أن الوصل
اليه ليس من منفذ معنى (قوله لونه) أى السكل ولو أظهر هنا لاستغنى عن التفسير اللاحق (قوله اذا لم ينفذ
من عنده الخ) فيه ان أهل التشريع يثبتونه وقد يجب بان يغسل بالوصغره ملحق بالماء وله مذاق فهو
كل الوصل الخ بصري (قوله ومع ذلك قال) أى مع نفضه فما صنف ذلك الخ بصرى في المجموع قال غيبه (قوله
لا يكره) جزءه في النهاية والمعنى (قوله فلو جسه قول الحلة أنه خلاف الأولى) أقول قوة الخلاف لا تناسب
كونه خلاف الأولى بل في ذلك الكراهة اللهم الا أن يقال ان أراد بالكره في عدم الخروج من الخلاف أن
عدم المراجعة خلاف الأولى عش (قوله وقد يحمل عليه كلام المجموع) أى بأن واد بالكرهاته المنفذة
الكرهاته الشديدة قول المتن (وكونه) أى الوصل نهاية (قوله لم يعد جوازا أو لاجل الخ) أى كجابه كل أرض
أو جوع مضطر به سم على الحقيقة وينبغي أنه لو شغل غسل وصلته وصوله الى الجوف ألا فأنسجها
عامدا عالما بل يفرض بل قد يقال وجوب بالخراج في هذه الحالة اذا خشو تزولها الباطن كالخفاة لا سيما
عش قول المتن (أو غير الطريق الخ) هل يجوز مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيه نظر ولا يعد الجربان
سم وفي فتاوى ابن راد البصير بعد سب كلامه فيه فتلخص من ذلك أن الماشي لا يكفي طابق به إذا لم يقصد
بالفح دخول الخبار والتحقق جوفه ومثل ذلك الشأن المذكور في السؤال أى فلا يكف المصلي بطريقه بل
لا يضر تعديه لفح فملا اذا قصد به دخول الشئ جوفه لانه عين كذا وفي التماسا ما في حق البرامى
من أنه لا يفطر بوصول الشئ الى جوفه اذا احتوى على جرة الخجوة ويتبع من حله على ما ذكره بالغ فاقصدا
وصول الشئ الى جوفه فلو قلنا علمه أو تقدم عن سم وابن الجلال وشيئا وغيرهم ما وافقهم أن الشئ
عين يفطر قول المتن (وغير البلية في) الفرقة اداءه الى الجوف الفرقة يتجسسوه يتبع طيه وفي كلامنا
العرب من غير بل الناس تخلوا أى تشع عن أمورهم وأصولهم محاولا تخلفه معنى إذا جبرى والمزاياهم
الخنثى بدل اصل انما في الدقيق فلو قال تعود في نعماته سماه والواو فى المتن بمعنى أو كجابه بشرح المنهج قول
المتن (لم يفطر) أى وان أمكنه احتساب ذلك باطابق الهم وأخبره نهاية ومعنى (قوله كدم البراغيث) أى
المنقولة عن كدمه ومعنى (قوله وفرضته) أى التسمية بسم البراغيث (قوله لانه لا فرق بين غير الطريق الخ)
وهو الهمد مره سم خلافا لابن ج والزايدى حيث نذاه بالطاهر وعبارة سم على المصحة لاجسه
اشترط طهارته فان كان نجسا ففطر مره وهو ظاهر لا يفتى في العدول عنه لعلنا أمر النجاسة ولو قصوره
بالنسبة للطاهر عش عبارة السكردى على بانفل الذي اعتمد الشارع في الحقيقة أن الغبار النفس يضر
معلقا بالطاهر ان تعدد بان ففح ما حتى دخل عن قليله وان لم يتعمده في عنوانه كذا وأما الجلال الزملى

الوجه الثاني اكتفى بعمل الدعاء ودخل الخنثى كذلك فليست أمثل (قوله لانه يؤمر بتأخير الجلب) فلا يضر
التأخير في المانع من محل كلام القاضى بظاهره على هذا (قوله وهو يقبل طيفقا الخ) ففقه أى فى المتن
منفوح أى عرقا أو فضا يدرك (قوله في المتن أو غير الطريق الخ) هل يجوز مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به
فيه نظر ولا يعد الجربان (قوله وفرضته لانه لا فرق) اعتمد مر (قوله وفرضته لانه لا فرق بين غير الطريق
الطاهر والنفس الخ) والادجى لفطر في النفس (أقول) هذا يعارض معاد مر فيما قلناه عنه فربا لا يفرق

المجموع (وكونه يقصد فالوصل جوفه ذباب أو بعوضة لم يفطر لكن كثيرا اسمى الانسان في خارج ذبابا تعلق بالباطن وهو خطا لانه
حينئذ في فطره نعم ان خشى من امره رابع التيم لم يعد جوازا لخراجها وجوب القضاء أو غير الطريق وغير ذلك لا يفرق بل يفطر لان
التحريم عن غيبه فإنه ان يعبر بغيره فغيب كدم البراغيث وفرضته لانه لا فرق بين غير الطريق الطاهر والنفس

وفيه نظر لان الجنس لا يعسر على الصائم (٤٠١) فحينئذ لا ينقله وكثيره وهو كذلك لان الغرض انه لم يعتمد ما تيممه بان فتح فاه عدا

حتى يشغل لم يفتقر الى نقل
مرافق ونحوه حتى يشغل هو
صبارا فاشبع وقتئذ
اي لا فرق بين فعله يدخل
اولا وبه مخرج جمع
مستدرون ومتأخرون
فقالوا لو فتح فاه قصد ذلك لم
يفطر على الاصح فاستضاء
سلام الحار من ان يفتقر
يغسل على الكثير ولو
نحو حصة مذهبهم ولم
يفطر به وهو وكذا ان
أعادها كما قاله البهوي
واخوان زوى واعند جمع
متأخرون بل هو به غير
واحد منهم لا يفتقر اذ به
وليس هذا كالا كجوعا
الذي أخذته الاخرى قوله
الاخرى الى كلام النووي
وبغيره الفطر وان افطر
إليه كالا كجوعا لا يظهر
الفرق بينهما بان الصوم
شرح لي جعل المكشوفة
أجود المؤدى الى صفاء
نفسه ففطر جوعا يفتقر
المكشوفة الى الفطر مع
أكله آخر الليل لا يفتقر
داخر كالمزاج في الفطر
ولزم القضاء وأما خروج
المقعدة فهو من الماء
الغضائي الذي اذا وقع دام
فاقتضت الضرورة بعض
صنه وانه لا فطر بما يرتب
عليه وصرح قلم الغمل انه
انما يخص فيه لانا الحاجة
تكرر اليه وهذه أولى
بالحكم منها في ذلك فتأمل

وحي الساجدة انقول يجب غسلها على طهارة القدر لا يفر وجب صاها اجنبيا فضرعه معها بالطن ولا كمال استنائه
أخرج لسانه وعلو يقر لا يتبعه الحار به ههنا ما عليه بآية بقره معدية كل جسم والثاني أقرب والكلام يظهر ظاهره حيث لم يضره غسلها

المسئلة الجزم بوجود الفصل حيث لا ضرر اذا وجه له دم الجواب وجه وانما التردد في ضرر العود
والاقرب منه انه يضر لما تقرر من صيرورته كالجاني، صرى وطهر ان التردد فيما زول بالفصل بخلاف
الجم السائل من انما فلا يجب غسله عنه فانه لا ينقطع بالفصل (قوله قل الخ) واقفه اليه والمغنى (قوله جمع
الذباب الخ) وفي ذهاب السكتاب بن قتيبة ان الذباب مفرد وجمع ذبان كقربا وغر بان وعليه لا حاجة بل
لا وجه لما ذكره الشارح وعنه السيوطي في الايقاظ الذباب من الغيب لانه ذيب وجمعه ذوبان انتهت اه
رشدي (قوله تأسي بالفظ القرآن) اي لان البعوض قسما كانت اصغر حرم من الذباب بأسرع دخولا مع
أن جمع الذباب مع كبر جمعه ونزوله بالنسبة لها لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالاولى فافرد
البعوض وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى بما يقد يقال بعد تسليم قوله وأسرع دخولا وقوله
ونزوله دخوله الخ أن مقتضى هذا التعليل ان يتروك البعوض بالكتابة (قوله ان يخلق الخ) اي وهو قوله
تعالى ان يخلق ذبابا باقوته تعالى بعوضه فافرقه مغنى (قوله الحكمة تاتى هنا) قد قال هذا لا يمنع
التأني للترك مع عدم قوت المقصود وهما وهما أنه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنبين
في الحكم هاتفاً له سم (قوله من لا يصح الخ) اي بين معان لا يصح الخ (قوله فقها ايهام) هذا الايهام
مندفع بذكر الوصول باقوته سم (قوله وهو متبع الخ) لكن الوجه ان المراد بمبعده هنا جميع اقسام سم
ونهاية وشرح بافضل واي في الشرح ما يصرح بذلك (قوله انصر حريا) وفا لا هنا يعني المغنى (قوله لا يلى
لسانه) اي قوله وينبغي في النهاية الاقوله ثم ايت الى امالوا شرح وقوله ويظهر الى ومثل ذلك وكذا في المغنى
الاقوله وكذا دخوله الى المتن (قوله لا يلى لسانه) سيد كرميتره قول المتن (أول خطا الخ) اي كما عند
الغنى في ايهامه مغنى (قوله الطاهر كقهره تبا الشارح الحق يتأمل صرى ويظهر أن التفسير بذلك الجرد
القرض عن السكر مع قول المصنف أو متجسلا (قوله كصبغ الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل كان ذلك
خطا مصبوغا تغير به بقية اه زاد النهاية اي يلو بلون أو رج فيما يظهر من الاطلاق ان انفصلت عين منه
وخرج بذلك الملو يمكن على الخطا ما انفصل لقلته وعصره وأجفاه فانه لا يضر اه قال عن قوله مر فيما
يظهر الخ أقول ان قاعدة المماثلة بقوله يلو بلون أو رج مع قوله ان انفصلت الخ سم على وجه وقوله مر
ان انفصلت عين منه أفهم أنه لا يضر ابتلاعه متغيرا بلون أو رج حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبغ
لكن قضية قوله مر بعد وخرج بذلك الخ أن المراد بالعين هنا ما انفصل من الريق المتصل بالخطا وعليه بقي
ظهر فيه تغير ضرر وان لم يعلم انفصال شيء من الصبغ لكنه قد توقف فيه بالنسبة لارج اه عبارة الرشدي
قوله مر ان انفصلت الخ علم منه أن المراد بالعين العين لا على لون ولا على رجع فلا حاجة الى الغاية بل هي فهم
خلاف اراد على أن اللون في الريق لا يكون الاعضا كجواهر ظاهر اه وعبارة الكردي على بافضل وقع
الشارح في الامداد الضرر فيما اذا قل خطا مصبوغا تغير به ريقه بلون أو رج فيما يظهر من
اطلاقهم لا انفصال عينهما اه ونظرا في اذ جيبان ياد الجي في الراج عا ذكره مع ما يتعلق به في الاصل
وعبر في الهابة بنحو عبارة الامداد وقد سبقه قوله ان انفصلت عين منه اه وعليه يحصل ما في الامداد فرادها
قبل جمع الذباب أفرد البعوضه وقيل لان البعوض قسما كانت اصغر حرم من الذباب بأسرع دخولا مع ان
جمع الذباب مع كبر جمعه ونزوله بالنسبة لها لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالاولى فافرد البعوض
وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى شرح مر (قوله الحكمة تاتى هنا) قدية هذا لا يمنع التأني
للتبرك مع عدم قوت المقصود وهما وهما أنه لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور اتحاد الجنبين في الحكم هنا
فناهاه (قوله فقها ايهام) هذا الايهام مندفع بذكر الوصول ليجوفه (قوله وهو متبع تحت اللسان) لكن
الوجه ان المراد بمبعده هنا جميع اقسام السم (قوله كصبغ خطا) أي تغير به ريقه اي يلو بلون أو رج فيما يظهر من
الاطلاق ان انفصلت عين منه لسهولة الضرر عن ذلك ومثله كقلى الاقوام والواسك وقد قبل السواك
وبقيت فيمرطوبه تفصل وانما لعلها وخرج بذلك الملو يمكن على الخطا ما انفصل لقلته وعصره وأجفاه فانه

والاثنين الثاني قبل جمع
الذباب وأفرد البعوضه
تأسي بالفظ القرآن لن
يظفروا ذبابا بعوضه
فوقها اه ويرد بان ذلك
لحكمة لا تاتي هنا بالاولى
أن يجاب بان الغاية
مشتركة بين ما لا يصح هنا
بعضه كقبية الدين فنها
ايهم بخلاف الذباب فانه
المعروف والصل وغيرهما
بما يصح كعسار ولا يفسر
يلعب بضمين معسلة
اجتماعا وهو متبعه سم
السان (فلا) التلعز يقي
غيره أفطر حرم ما يلهه
على الله طمس مسلم كان
عص لسان عائشة وهو
صاحرا فعمل فعله كعسلة
له عيه ثم عهده وعصولا
ريقبه أو (خرج سر)
الغم) لا على لسانه ولوا
ظهر الشفة (ثم زد)
لسانه أو غيره (واتبعه)
أول خطا) أو سواها
(بريقه) أو جها (فرد هان)
فه وعليه رطوبه تفصل
وابتلعها (أو ابتلع ريقه)
شخاوطا بغيره الطاهر
كصبغ خطا قتله بغمه
(أو) ابتلعها (متجسلا)

بدم أو غيره وإن صفا (أفطر) لانه بانفصاله واختلاطه وتخصسه صوركين أجنبية ويظهر العقود بن بطن بدم لانه بحيث لا يمكن الاحتراز عنه قياسا على ما مضى من مقعدة الماسور ثم رأيت بعضهم يفتواؤا... لانه باده رفع الطرح عن الامتوالقياس على العنصر على شرط الصلاة ثم قال في ابتاعهم عليه وليس له عنه بدفعه صحيح أم لو أخرج لسانه وهو دليسه ثم رده وابتاع ما دليسه فإنه لا يفطر خلافا للشرح الصغير لانه لم ينصل عن القم اذا لسان كان خطه (ولو جرحه) يفتواؤا عنه لم يفطر في الأصح... كتابه متفرق من معدته أم لو اجتمع بلا فطر فلا يفطر قطعاً (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق في الجوف) الشامل للمعدة وأما البطن فأنذهب انه ان بالسقم مع تكرره للصوم وعلمه بعدم مشروعية ذلك (أفطر) لان السائم منهى عن المبالغة يكسر ويظهر ضبطه بان علاقه أو أفتنه ما بحيث يسبق غالباً إلى الجوف ومثل ذلك سبق للماء في غسل تبرؤ وتلف وكذا دخل الجوف منقص من نحوقه أو أفتنه لكرهية النفس فيه كالماء في التبرؤ ان لم يعددانه بسبقه والإثم وأفطر قطعاً (والا) يبالغ

نشأت تلك الرائعين عين وفي الاعباب بعد كلام قضيتهم أن الجوار ولا يحصل منه عين بل تروح أنه لا يضر التغيير به هنا مفصلاً الآن يفرق ثم ذكر كلام القمولى والمجموع ثم قال قضيتنا أنه لا يضر التغيير بالجوار وأنه يضر التغيير بالخطاطة فاتهم لم يفرقوا بين الجرم وذخيره الا في الجوار اه انتبهت أى وماهتان قبل الجوار فلا يضر تغييرا به (قوله بدم أو غيره) كمن أكل شمساً لم يغسل فيه أوديت لثته ولم يغسل وان أبصر بقمه ثم ابتلع صافياً مفتى ونهاية (قول المتن أفطر) أى وان كان نجساً طاهراً كافتقاره اطلاقهم خلافاً في الميمى عن الفارق مر اه سم وعش (قوله لانه بانفصاله) أى في المسئلة الاولى والثانية (واختلاطه) أى في الثالثة (وتخصسه) أى في الرابعة (قوله بحيث لا يمكن الخ) عبارة النهاية ولوعت بلوى شخص بدي لثته بحيث يجرى دائماً أو غلب السوس على ما يشق الاحتراز عن طريقه بمصقه يعنى عن أثره ولا سبيل الى تكليفه غسله جميع شهر ماذا لفرض أنه يجرى دائماً أو يترشحور بما اذا غسله زاد جرمه كذا قاله الاذرى وهو فقه ظاهر اه وكذا في المفتى الاقوله ولا سبيل الى كذا (قوله والقياس الخ) الجرح عطف على أوله رفع الخ (قوله أم لو أخرج لسانه الخ) محترز لا على لسانه سم على حج وبقي ما لو أخرج لسانه وعلمه نحو نصف ضمة وعلى النفس من ألامر يقى ثورده الى فقه فهل يفطر ابتلاعه أو لانه لا يفطر معدته فطره والا قرب الثاني ونقل بالدوس من شخص الى بادي ماوافق ماقله فقه الحد عش (قوله ولو جرحه) أى ولو بخصو مصطكى مغنى ونهاية قول المتن (ولو سبق ماء المضمضة الخ) ولولم يكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق الا بالسبق فلا يعد حدثاً الفطر بالسبق منهم ما ودم ندمهم سبيل حرمته ان مضطه الواجب مقدمة على تحصيل المندوب وقوع العشمع مر فوافق على ذلك سم (قوله أو ما يشق الخ) كذا في أصله ورحمته تعالى وكان الظاهر الا لاتبان بالواو بدل أو بصري (قوله يكسر) أى فى الوضوء (قوله) ويظهر ضبطه بان يجعل شفه أو أنفها الخ (قوله) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السبق بالمبالغة المعروفان علاقه أو أفتنه كذا كر سم على حج اه عش (قوله) بحيث يسبق غالباً الخ) أى لانه يترشحور بظهور أن مثله ما لو كان الماء فلا يمكنه بالغ في ادراكه في الفم وجذبه في الانفادار وجذباً يسبق معهم الماء غالباً بصري (قوله) وكذا ادخله جوف من نفس الخ (ولو في غسل واجبو) (قوله من نحوقه الخ) قياس ذلك أو أفتنه سم عبارة النهاية (قوله) كما قاله الاذرى أى لو عرف من عادته أنه يصل الماء منه الى جوفه أو دماغه أو انغماس ولا يمكنه التحرر عنه أنه يحرم الانغماس وفطر قطعاً ثم يحمله اذا تمكن من الغسل لاهلى تلك الحالة والا فلا يفطر فيما يظهر اه قال عش قوله مر أنه لو عرف من عادته الخ يؤخذ منه أن المدار على غلبة الفطن بحيث يغسل على طنه سبق الماء بالانغماس أفطر بوصول الماء الى جوفه والا فلا وقضيت قوله مر ويختلف سبق ماء غسل التبرؤ الخ بخلافه لان الانغماس غير مأمور به وبصر به قول حج وكذا ادخله جوف من نفس الخ اه (قوله) ويحمله الخ) أى يحمله قوله وكذا ادخله الخ (قوله والا) يبالغ (قوله) وفي الاعباب ولان وضع شيئاً بضمه على أى لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلعه ناساً أى لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كذا في الأورد وجهه بان الناس لا يفعل له يعتد به فلا تقصير ويجزى تدعى ملو ضعه في قبيله يعد تقصير لان اللسان لا يتسبب منه بخلاف سبق فانه يشأ عن الوضع أو النفس عادة اه وقضيتنا أن السابق يضر وان كان الوضع لغرض لكن قال مر لا يفطر

لا يضر شرح مر أقول أى فائدة للمبالغة بقوله ولو بان أو يجمع قوله ان انغمست (قوله في المتن أفطر) أى وان كان نجساً طاهراً كافتقاره اطلاقهم خلافاً لما في الميمى عن الفارق مر (قوله أم لو أخرج لسانه الخ) محترز لا على لسانه سم على حج وبقي ما لو أخرج لسانه وعلمه نحو نصف ضمة وعلى النفس من ألامر يقى ثورده الى فقه فهل يفطر ابتلاعه أو لانه لا يفطر معدته فطره والا قرب الثاني ونقل بالدوس من شخص الى بادي ماوافق ماقله فقه الحد عش (قوله ولو جرحه) أى ولو بخصو مصطكى مغنى ونهاية قول المتن (ولو سبق ماء المضمضة الخ) ولولم يكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق الا بالسبق فلا يعد حدثاً الفطر بالسبق منهم ما ودم ندمهم سبيل حرمته ان مضطه الواجب مقدمة على تحصيل المندوب وقوع العشمع مر فوافق على ذلك (قوله أو ما يشق الخ) كذا في أصله ورحمته تعالى وكان الظاهر الا لاتبان بالواو بدل أو بصري (قوله يكسر) أى فى الوضوء (قوله) ويظهر ضبطه بان يجعل شفه أو أنفها الخ (قوله) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السبق بالمبالغة المعروفان علاقه أو أفتنه كذا كر (قوله) وكذا ادخله جوف من نفس الخ (ولو في غسل واجبو) (قوله من نحوقه الخ) قياس ذلك أو أفتنه سم عبارة النهاية (قوله) كما قاله الاذرى أى لو عرف من عادته أنه يصل الماء منه الى جوفه أو دماغه أو انغماس ولا يمكنه التحرر عنه أنه يحرم الانغماس وفطر قطعاً ثم يحمله اذا تمكن من الغسل لاهلى تلك الحالة والا فلا يفطر فيما يظهر اه قال عش قوله مر أنه لو عرف من عادته الخ يؤخذ منه أن المدار على غلبة الفطن بحيث يغسل على طنه سبق الماء بالانغماس أفطر بوصول الماء الى جوفه والا فلا وقضيت قوله مر ويختلف سبق ماء غسل التبرؤ الخ بخلافه لان الانغماس غير مأمور به وبصر به قول حج وكذا ادخله جوف من نفس الخ اه (قوله) ويحمله الخ) أى يحمله قوله وكذا ادخله الخ (قوله والا) يبالغ (قوله) وفي الاعباب ولان وضع شيئاً بضمه على أى لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلعه ناساً أى لا يفطر بذلك قال الشارح في شرحه كذا في الأورد وجهه بان الناس لا يفعل له يعتد به فلا تقصير ويجزى تدعى ملو ضعه في قبيله يعد تقصير لان اللسان لا يتسبب منه بخلاف سبق فانه يشأ عن الوضع أو النفس عادة اه وقضيتنا أن السابق يضر وان كان الوضع لغرض لكن قال مر لا يفطر

السبق والحال ما ذكر ان كان الوضع لغرض فليحرم س (قوله فلا يفطر الخ) أي لانه لو لم يمتدح به بغير
اختياره أو ماسبق ما غير المشروع كان جعل الماسبق فيه أو أنفة لا لغرض أو سبق ما غسل التبرد أو انارة
الرجلين المضمضة والاستنشاق فانه يفطر لانه غير مأمور بذلك بل منى عنه في الرابعة معنى زاد النباهة
وخرج بما قرأنا من سبق ما غسل من حيث أو نفاس أو جنباً أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أفتى به
الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها سبق الماء إلى الجوف منهما لا يفطر ولا
نقار إلى إمكان إله الرأس بحيث لا يدخل شيء العسر مشرح مره س قال عرش قوله لا يفطر مأمور بذلك
ففيه تخصيص الغرض السورع لو منع في نفسه بحيث يمنع من الاضطرار بالمأمور به وعليه فلتأمل معنى الغرض
فيما نقله عن الاضطرار مما مر من قوله ولو لم يمتدح شيئاً في عهد أي لغرض بقرينة ما أتى ثم رأيت في س
على صج ربه أو نوى وضعه لنحو الحفظ وكان محالاً له أو نوى وضعه في القدم اه وبقى أن من التعمد والوضع
الخير في نفسه لنحو الطفل حيث احتاج الباء أو وضع شيئاً في فمها أو أدهن به حبله لم يقبل منى أو لدفع
عن شئ من نفسه إلى عاه (قوله من نحو رابعة) أي به باختلاف ما لو شغل أي بانتهى أو لثارت فإذا أخرى
فالتجسس اه لا يفطر منى لما فيها من على البهجة اه عرش أي كما يفيد قول الشارح للهي الخ (قوله
كلما بقية) ه فرع س أكل أو شرب لئلا كثيراً وعلم من عاذته أنه إذا أصبح حصل له جشاء يخرج بسبب معاني
جوفه هل عتبه كونه ما ذكر أم لا فإنه نظر والجواب عنه بأنه لا يمنع من كونه ذلك لئلا وإذا أصبح وحصل له
الجشاء المذكور لم يلفظ به فليس هو لا يفطر وإن تكرر منه ذلك مراراً كمن ذرعه إلى موبوء بعد ما ذكره
الشارح مر في قوله لا يفطر وجب عليه الحلال لئلا الخ عرش (قوله ثم لو تجسس فمالخ) لو لم يكن يظهره
الأعلى وجه يستلزم سبق إلى الجوف ووجب الصلاة فهل يصح صوم مع ذلك يقتصر السابق لانه يكره
شرعاً على الظاهر المأجوب السابق أو يصلح صومه كأي مسألة ترع الخطأ حيث يتقرب غيره فانه يجب
عليه ترعه وقد عارضه الصلاة فيحصل صوم مفيداً نظر قاله س ثم قال قوله لم يفطر ينيق ولو منع من سبق
بأنه لا يفطر في ذلك للضرر و مره س وقد منعنا في النهاية في مسألة الانغماس ما يفيد قول المن (ولو بقي
طعام من أسنانه الخ) ه فائدة ه ما يترجم من الاسنان أخرجه بالحلال كره أسنانه أو الأصابع فلا تقبل عن

العداب ولا أن وضع شيئاً بعد أي لغرض كما تقدم في الحاشية ثم ابتلع ما سبب أي لا يفطر بذلك قال الشارح
في شرحه كأي الاضطرار ووجه بان النسي لا يفعل له يعتد به فلا يقتصر بمجرد تدهن وضعه في فاه لا يعتد بصبره
لان النسيان لا يتسبب عنه اختلاف السابق اعتمد مر أنه لا يفطر السابق أيضاً فانه يشأ عن الوضع أو الغمس
عادة من هذا فارق ما مر سبق في الماسبق نحو التبرد والانغماس واتبع من خلاف أطلقه في المجموع جاتوا
وضع ما في فاه أو أنفة بلا غرض فسبق إلى الجوف أنه يفطر لتقصير الوضع بالأسبب عنه السابق اه
وقضى قوله لاختلاف السابق الخ أن السابق يفطر وإن كان الوضع لغرض خلاف قضية قوله لتقصيره بالوضع
العبث الخ ووافق الاول إطلاق قوله لا تقبل الفصل ولا يذرهنا بالسبق أيضاً والحال ما ذكر أي أن
كان الوضع لغرض فليحرم (قوله لم يزد على المشروع الخ) قال مر في شرحه خلاف سبق ما من غير
المشروع وعن كان جعل الماء في فاه أو أنفلاً لغرض وتختلف س ما غسل التبرد والمره الرابعة وتخرج بما
قرأنا من سبق ما غسل من حيث أو نفاس أو جنباً أو من غسل مسنون ولو بالانغماس لان الغسل مطلوب
في نفسه مكرهاً لا انغماس لا يخرج من كونه في نفسه مطلوباً مر فلا يفطر به كما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي
ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى الجوف منهما لا يفطر ولا نظر إلى إمكان إمالة
الرأس بحيث لا يدخل شيء العسر و يبقى كما قاله الأذرى انه لو عرف من عاذته أنه يصل الماسمنه إلى الجوف أو
دعاها بالانغماس ولا يمكنه القصر زرعها به يحرم الانغماس ويفطر قطعاً من مجله إذا تمكن من الغسل لا على
تلك الحالة والا فلا يفطر شرح مر (قوله ثم لو تجسس فمالخ) لو لم يكن يظهره فمالخ
وجه يستلزم سبق إلى الجوف ووجب الصلاة فهل يصح صوم مع ذلك يقتصر السابق لانه يكره شرعاً على

(فلا) يفطر ما لم يزد على
المشروع لغيره بخلاف ما
إذا سبق من نحو رابعة
وهو ذكر الصوم عالم بعدم
مشروعه فيها للهي عنها
كأب الغيبة لم يقتصر فيه
فبالخ في غسله فسقط الجوفه
لم يفطر لوجوب الماسقة
تدليس قبل كل ما في حد
الظاهر من الغم وبقية أن
الافت كذلك ولو بقي طعام
بين أسنانه فخر به وبقه
بطبعه لا يفطر

(مطران عزم) ثم اورد ان مكناه (لا) من غير وجه) لغزو خلافة اذ لم يعز وتبين ان فطر ولا افطر ويؤخذ منه تأكد نيب
 الفطر بعد الاكل الاخر واما هذا الخلاف فخرج بحري ابتلاعه فسدانه ففطر جزا (ولو أوجر) طعاما أي اسلم ففطر فيه (مكرها)
 فطر لا يتقاه فله (فان أكره) بما يحصل (٤٠٨) به الا كراه على الطلاق كله وظاهر (حتى أكل) أو شرب فطر (الطهر) لانه يغسله

دفع الضر ونفسه ككل أو كل دفع
 ضر والجوع (قلت الاطهر
 لا يفطر) ولأنه أعلم (رفع
 القلم عنه) كما في الطهر الصحيح
 فصار فله كالفعل وجب
 أشبه الناس وبه فارق من
 أكل ادفع الجوع قبل لم
 يصرح الرافعي في كتبه
 بترجيح الاول والتخالف معه
 المصنف من سياقه فانه شبه
 اليه بحسب ما فهمه وألحق
 بعضهم بالكره من فاحا قطع
 فانما الذهب من فاحه
 والذي يفصله وشرط
 عدم فطر المكره أن
 لا يتناول ما أكره عليه شهوة
 نفسه بل يداني الأكره
 لأغبر أشدنا مما يداني
 الطلاق (وان أكل ناسيا لم
 يفطر) للغير الصحيح من نسي
 وهو صائم فأكلى وشرب
 فليتم صومه فانما أطعمه
 الله وسقاه ولا قضاء عليه ولا
 كفارة (الا أن يكفر في
 الأصح) لنسوة النساء
 حينئذ من عم بال الكلام
 الكثير فاسما الصلاة وضبط
 في الأناول الكثير بثلاث
 لم وفيه نظر فقد ضلوا
 القليل ثم بثلاث كليات
 وأربع (قلت الأصح
 لا يفطر وإنه أعلم) لعدم
 الخبر وفارق المصلي بأن
 له حالة تذكر فكلان مقصرا
 بخلاف الصائم وكلاهما

فيما ذكر كل منافع الصوم فله ناسيا لا يفطر إلا الردوان أسلم فو راعى الوجه كالناسي جاهل بحرمه ما تعاطاه ان عذر
 بقى بإسلامه أو بعد من العلم بذلك وليس من لازم ذلك عدم صحة نيته للصوم نظر إلى أن الجهل بحرمه لا كلسنوم الجبل بحقيقة الصوم
 وما يحصل حقيقة لا تصح نية لان الكلام فحين جعل حمية شئ خاص من المفطر انما لا ندرون من غير علم شئ وجعل كونه مفطر لا بعد

[illegible]

ذلك في بطلان الصلاة (قوله) أي من الاعتناء عبارة المنهج واستعماله ونحوه لا محالة قال
شرح مختصره قال كان ذلك بحال اهـ وقضيه ان من جسد كرجائي أو لم يقطر وفيه نظر ظاهر
وفي شرحه وفي باب الاعتكاف عقب قوله الروض فرض به أي الاعتكاف التيسيل وليس بشهوة فإذا
أقول معهما أنسده لا يستأنه اهما منه بخلاف ما قال من ينزل معهما أو أقر معهما وكان بلاشهوة كأي الصوم اهـ
وفيه تصريح بما قرئ به من غير الازالة من مباشرة لا يبطل الصوم بل لا يمنع ذلك من أن يكون بالشهوة (قوله)
وكذا ما شكل من فرجه أي يتصلان أحداهما على أي من فرج الرجال عن مباشرة و رأى العلم
ذلك اليوم من فرج النساء و أرى أقل مدة الحيض بطل صوم ملاته أنظر بقينا لا إزالة وأحيض وبار
من ان خروج النوى من غير طهر يقلل اعتدائه وحين طهر يقلل اعتدائه لا أنسده الا لا يشرع (در
في المتن وكذا خروج النوى بلس وقوله ومضاجه) أي لا محال بخلافه لو كان بحال وان قوله بخلافه
كان بحال الوجه ان يحمل ذلك على مقصد البطلان من غير الحائل اخرج الى ما إذا أنسده ذلك خروج النوى فـ
استثناء مبطل وكذا لو لمس المحرم بقصد اخرج الى ما إذا أنسده ذلك بخلاف الوجه ان وجهه
الروض وشرحه (در كاهو فطره) إطلاقهم وله اس لا ينقضه كغيره قوله ولا ينقضه اس لا ينقضه
هذا ليس على إطلاقه بل يقتضي ذلك قوله في حقه فعل لا ينقض فطره ونحوه اس لا ينقضه
اس البقرة من واهو بمسحاً كتبت بعض النسخ ما من حتى في البقرة وكذلك ان قصد الاعتناء
خروج النوى في بطلان الصوم ونحو ذلك ما تقدم في الحسن بحال رقيق الآن يعرف بين الشعو
والحائل الذي لا يشترط في خروج البطل بالباشرة أن تكون المباشرة ونفس الذكر بدليل القابلة فتعوه
(در كاهو ظاهر فلا يقطر) بلس اهـ أو أن حدث فعل ذلك أخره شفقة أو كرم أو مخج بالولم يكن كذلك ومنه
بدن الامر (در كاهو فطره) كلام المجموع كل عضو البنية أو ان اتصل به جزء من الجسم بحال مخفف من
فعله محذور وهم ولا أنظر شرح (در قوله) ولو كان ذكر فطر على (في اسمه) أي بتلك شغنا الشهاب

فمن ينفي القضية كائندب الوضوء (١٠) من مسرعة بالوجوه ذلك لأنه أتى بمباشرة بخلاف ضم امرأ مع حامل أو وليا فلا بأس وأعرض

فمن عا طافهم ومثله لمس مالا ينقض لمسه كجعرم كجعرم يظهر فلا يغسل لمسه وإن أتى حيث فعل نحو ذلك
لنحو شقعة أو كرامة كما تنقضه كلام المجموع لكس العضو البان أي وإن اتسل بحرارة الميم حيث لم يتف
من طعمه مذكور وتيسم والأفطر أه قال سم بعد سده قوله مر بخلاف ما لو كان بمحائل الخ لو جأ بمحل
ذلك المالم بقصد الضم مع الحائل الخراج المني إذا ما قصد ذلك وخرج المني فهذا استنماء مطلق وكذا الوضوء
المحرم بقصد الخراج المني فإذا خرج بطل صومه هذا هو الوجه للمتعين خلاف ما لموهمة الرض وشرحه مر
وقوله مر وثله لمس مالا ينقض لمسه الخ ومثله أيضا بدن الآخر مر ودخل في كلامه لمسه الشعر لكن إذا
لمس البشرة من ورثه بحيث انكس تحت العضو الماس حتى أحس بالبشرة وكان ذلك لقصد الاستنماء
وخرج فالوجه بطلان الصوم وقد جالف ذلك ما تقدم من المس بمحائل رقيق الأ أن يفرق بين الشعر
والحائل وقوله مر حيث فصل ذلك لنحو شقعة الخ خرج به ما لو لم يكن كذلك أه كلام سم وقال عش قوله
مر وثله لمس مالا ينقض الخ ومنه الآخر مد به صرح أي حيث أراد به الشقعة والكبرامة والأفطر
مخذا لما أتى في الشارح مر ومنه أيضا الشعر والنس والظفر وقوله مر لكس العضو المبان خرج به ما زاد
عليه فني في أي يأتي نيماء إلى نفي الوضوء لمسه أه (قوله نعم ينفي الخ) أي بسن بصري (قوله ذلك الخ)
راجع لما في المتن (قوله بخلاف ضم امرأ الخ) أي فلا يغسل به قال سم ع لى وعلمه الم بقصد الاستنماء
وخرج مما أخرج إلى فان قصد ذلك أفطر لانه حيثما استنما محرم أه بالمعنى أه عش (قوله أو لا) عطف
على قوله مر محائل ولعل عدم الغطر بالخروج بالضم لا إذا لم يدرك من ضم امرأه والأفطر ففصل وقفة
واعلم لهذا أسقطناه هنا بقولنا في الجرح (قوله لم يغسل) ظاهره وإن كانت الشهوة مستعصية بالذكر قائما
وهو واضح والفرق بينهما بين ما يأتي لا في بصري قول المتن لا الفكر) وهو أفعال الخاطرة في الشيء بمعنى (قوله
ولا ينقض المباشرة الخ) هذا مكر رجع قوله السابق بخلاف ضم امرأ مع محائل وتقدم هنالك ع من وعش
وشحنان نحوه أذالم بقصدية الخراج المني والأفطر (قوله وبه يتبين الخ) عطف تفسير عش (قوله أفطر قطعاً)
مع منع عش (قوله وكذا العلم ذلك من عاده) وانما يظهر التردد إذا بدد بالأزوال ولم يعلم من عاده شرح مر
أه سم عبارة عش قوله مر وكذا العلم ذلك الخ معتمد وقوله مر وانما يظهر التردد الخ قال سم على الهيئة
وبني أن يجري ذلك في الضم محائل مر انتهت (قوله واعنه ده الخ) وكذا اعتمده النهاية والخ في وبني عن
سم تفصيل حسن (قوله يحرم تكررها) أي بشهوة نية بمعنى (قوله تكررها) أي المذكر وان شمل
المباشرة بمحائل سم قول المتن (وتكره القبلة الخ) قال الاسنوي والمراد بتكرهها أن يصير بحيث يتضاف
معهما الجاع أو الأزوال كما قاله في التمه وعلم من هذا أنها لا تحرم بمجرد التلذذ أه ولمسوا لا حتى أنه إذا لم تحرم
القبلة بمجرد التلذذ لا يحرم النظر والفكر بمجرد ذلك بالأولى حيث قيل بحرمة تكررها بشهوة تبين أن
رأبها الشهوة تخوف الوطء أو الأزوال سم (قوله في الفهم) أي قول المتن والاشطاط في المعنى الأقوق ولم تكرهه إلى
التي توفيه وبقي المتن وكذا في النهاية الأقوق بلا خلاف (قوله بلا محائل) قضياً يأتي من التعديل الإطلاق
قول المتن (ان حركت) كذا في أصله ورحمته تعالى والذي في نسخ الخ والمعنى والنهاية بدن حركت بصري
أقول مر بمحائل المصنف الآتي والأولى لغير الخ قول المتن (ان حركت شهوته) أي جردا كان أو امرأه أه كما
هو المتبع في الهامات بحيث يخاف معه الجاع أو الأزوال المعنى ونهاية قال عش قوله مر بحيث يتضاف معه
الخ أي فلا يضرب انتساب الفكر مر وان خرج منه معنى أه (قوله كما تأده) أي التقيد بالخال (قوله كما تأده
عده الخ) عبارة النهاية وقول الشارح وعده هنا وفي الروضة قول أصله ملتزم لحر كذا لا يتحقق
الزمي (قوله غير حس بدن أمرد) فيه نظار (قوله نعم بحيث لا نرى الخ) اعتمده مر (قوله وكذا العلم ذلك
من عاده) وانما يظهر التردد إذا بدد بالأزوال ولم يعلم من عاده شرح مر (قوله يحرم تكررها) أي
المذكر وان شمل المباشرة بمحائل (قوله في المتن وتكره القبلة بدن حركت شهوته) قال الاسنوي والمراد
بتكرهها أن يصير بحيث يتضاف معها الجاع أو الأزوال كما قاله في التمه ولها عاصري الروضة بقوله يكره لمن

قبل الغفرم أمي عقيل
يلطر ولو قبلها صاعنام
فارقاتم أول أفطر ان كانت
الشهوة مستعصية ولا ذكر
فالمأوالا فلا (لا) خوجه
بمحوس فرج بمحولا
بشهوة المباشرة بمحائل ولا
بغير (الفكر والنظر
بشهوة) وان كررها
واعتماد الأزوال بمحائل لا يمتنع
البشرى فأنشأه الاختلاف بهم
بشهوة الأذرى له لو أحس
بأنه أتى الخ وبشهوة الخروج
بسبب استنماء النظر
فاستداهم أفطر قطعاً وكذا
لو علم ذلك من عاده بوضو
فأقول بل لا يصح مع ترقيقهم
لأقول أنه ان اعتماد الأزوال
بالنظر أفطر وقد أطلقوا
حكاية الإجماع بان الأزوال
بالفكر لا يفطرون الهامات
من جسم واعتمده وغيره
يحرم تكررها ولو لم ينزل
وده الزكركش بان الذي
في كلامهم أنه لا يحرم إلا
ان أتى ولو بدد في
المجموع عن الحايوة إذا
كرر النظر قالوا ثم على أن
في الاتم مع الأزوال أفطر لأنه
لا مقتضى له لأن يقال أنه
محتمل مظنة لا تركب نحو
جاء (وتكره القبلة) في
الفهم وضيمه وهو مثال إذ
مثلا لمس لشي من
البدن بلا محائل (ان حركت
شهوته) بلا كما تأده عدوه
عن قول أصله تحرك لانه
صلى لله عليه وسلم شخص
نهي الشيخ دون الساب وعمل ذلك بان الشيخ علم أنه به بخلاف السابق فافهم التعديل

ان انتهى دارتم تغير تلك الشهوة التي يخاف منه الامناء والجماع وعدمه (والاولى اغيرة تركها) حصة الباب ولا نها فتعرك ولا الصائم
يسن له ترك الشهوات وتكره لضعف أدائها الى الانزال (قلت هي كراهة تغير) ان كان (١١١) الصوم فرضا (في الاصح والله اعلم) لان

اظهاره لان حركت ماض في فهم منه أنه قد حارب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تعرك فلا يفهم منها ذلك
لصلاحته للحال والاستقبال اه (قوله ان النبي) أي وجودا وعدما (قوله الذي يخاف الخ) هو ضابط
تغير تلك الشهوة نهاية (قوله وعدمه) أي عدم تغير تلك الشهوة قول المتن (والاولى اغيرة الخ) أي ان لم تعرك
فهي تعولوا ما معنى قول المتن (هي كراهة تغير الخ) والمعاتفة بالبشرة باليد كالتشيل نهاية (قوله ترك
الشهوات) أي مطلقا نهاية ومعنى (قوله ان كان الصوم فرضا) أي وما النفل فيجوز قطعه بجاشاء نهاية
(قوله والموت) فلو مات في أثناء النهار بطل صومه كالوفاة في أثناء صلاة وقيل لا كالموت في أثناء نكسمة نهاية
ومعنى قال غش قوله مر بطل صومه أي فلا يعمل معاملة الضام في الفسل والتسكين بل يستعمل الطبيب

وتحوى في كنفه شيئا يكره استعماله للصائم وقوله مر في أثناء صلاة أي فلا يشك على ما فعله منها أبواب الصلاة
ولكن يشك على ما يجزئ كقطع الواحدة عليه حسب أحرم وقد بقي من الوقت ما يسهلها اه غش (قوله وكذا
قطع النية) أي نهارا ولا انقطعها باللاؤثر سم أي يجب تجديدها (قوله لتأخره عنه) أي يستدبر زيادة
مضى (قوله بذلك) أي التأخر (قوله ثم الاولى تركها) هذا في حق غيره صلى الله عليه وسلم لأنه فعله لبيان
الحوار بل يشك على فعله فواب الواجب غش (لانهم يضعفانه) هذا في حقهم وأما الحاجر فمما فطر
أمره ولو شئ إلى حرقه لو استعس المجحمة وهذا هو المراد من الحديث شغفنا وهذا جواب أخ قوله المتن (لا
يقعدين) أي بل من الغلط وذلك ما نرى الشمس قد غربت شغف حال ينوبين الغروب سائل فظهور السبل

من المشرق نهاية (قوله دع ماريك الخ) بفتح أوله وهو الاصح الأقص الشهر من راب وضمه من أرباب ترك
ما تشك فيه من الشبهات الى ما لا تشك فيه من الحلال كتردى على بافضل (قوله وبالإحتياط) أي ما يغرب اجتهاد
فلا يجوز زولي بظن لان الأصل بقاءه النهار ومعنى قول المتن (في الاصح) ومحبب مسالك جزء من الليل ليتحقق
الغروب نهاية (قوله كوقت الصلاة) أي قوله ويشرق في النهاية والمعنى (وردوه بجامع الخ) وأجاب
الزكشي عن الرواية بأنه انما يفرض ما قاله في الشهادة التي يحكم بها القاضي ولا يلزم من ذلك عدم جواز
الاعتداد على اخبار الواحد اه وبفتح البكي والآخرى أنه لو أخبر من يثق به وصدقه في نفسه ما عرفت

هلال رمضان اعاب (قوله وبأنه قيس ما قاله في القبلة) هل تأتي تفاصيل التقليل في القبلة هل تجد ليل
عابه قوله ما قاله في القبلة سم (قوله ويشرق بين هلال الشوال) كل جملة اذ لم يقتض صغف العدل ولا
فقد تقدم للشارح أي كانهية والمغنى اعتضاد قول الواحد لا يعتد صدقه في شوال وان لم يكن عدلا فكيف
بالعدل بصرى قول المتن وكذا لو شك وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح كما
علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية سم أي اذ يعتبر فيها الجزم (قوله أي تردد
الخ) شمل ظن عدم البقاء وموقف سم عبارة البصرى هل هو على المطابقة بالنسبة لما اذا كان الطرف

حركت شهوة ولا يمان على نفسه قال ابن السنوي وقد علم من هذا انها لا تحرم بمجرد التلذذ ونقل الامام في
الظاهر عن بعضهم التحريم ومخطأ به اه بر ولا يخفى انه اذ لم تحرم القبلة بمجرد التلذذ لا يحرم النفل والفكر
بغير ذلك بالاولى حيث قيل بحزمة تكره الشهوة يتعين ان يراد بالشهوة تخوف الوطء الا في الاول فلا
يحرم من مجرد التلذذ بالاولى فتأمله قال مر في شرحه قول الشارح وعدل هنا وفي الرضة عن قول أسهلها
تغيرك الخ حركت الى ما يخفى لان حركت ماض في فهم منه انه قد حارب نفسه وعلم منها ذلك بخلاف تعرك فلا
يفهم منها ذلك لصلاحته للحال والاستقبال اه (قوله وكذا قطع النية) أي نهارا ولا انقطعها باللاؤثر
(قوله وبأنه قيس ما قاله في القبلة) هل تأتي تفاصيل التقليل في القبلة هنا كجدد عليه قوله ما قاله في
القبلة (قوله في المتن قلت وكذا لو شك) وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح كما
علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية (قوله أي تردد) شمل ظن عدم البقاء وموقف

الأكلي (اذ ان ظن بقاء الليل) باجتهاد أو تخيار (قلت وكذا لو شك) أي تردد وان لم يستو الطرفان كما هو ظاهر (قلت اعلم) لان الأصل بقاء الليل
وحتى في البحر وجهين في أي أجزأه جعل بطواع الغير هل يلزمه المسالك بنا على قبول الواحد في هلال رمضان وقضية ترجيح الزوم

القول طلع الفجر أو محله إذا لم يكن المترجمين على الاحتجام إذا كان متباعلي الاحتجام فعمل بعقده
ولعل الثاني قربها أقول ومقالة الشك هنا الظن قر ينقل أن المراد بالثلاث أساوي الطر فبن فقط (قوله
وهو متجه) وقفا للثانية والمغنى (قوله وقاس مامر) أي في هلال رمضان مبتدأ (قوله كذلك) أي في لزوم
الامساك بحريان والجله شهر المبتدأ (قوله في ظنه) تفسير مراد للاحتجام (قوله كذلك) أي في ظنه (قوله فان
لم يبن شيء) أي من الخطأ والأصايب أي بان الامر كما ظنه نهاية يقال عمن همل يصعب عليه السؤال عما يبن
غلطه أو ندعه ألم لا فقه نظر والاقرب الثاني لان الأصل جهة صومه اه (قوله وبأنه آخر الخ) أي من يوم
أو ظن بلا مسند في آخر النهار دون أوله (قوله عامر) أي من قول المصنف يحمل بالاحتجام في الأصح صومه
قلت الخ قول المتن (ان وقع) أي لا كل (في أوله) يعني آخر الليل (قوله في آخره) أي آخر النهار نهاية (قوله
علا) إلى قوله والمراد في النهاية (قوله وفارق القبلة الخ) أي حيث لا تصح صلاته (قوله والا فاما الخ) انظر
ما ترجمته (قوله الصادق) إلى قوله وقد سقي في النهاية تركه في المغنى الا قوله ولا يعذر إلى المتن قول المتن (لفظه)
خرج به ماله أو مسكه في فاته وان صوم صومه لكن لا يصح مع سبق شيء منه إلى جوفه كالجوفه - عفى فيه نهارا
فسبق منه شيء إلى جوفه كما علم عامر شرح الروض (قوله كجوفه بضمها) أي لانه وضعه بالعرض اذ
لا غرض في وضع الطعام في فيه نهارا فلا يلزم من الفطر بالسبق هنا القول بعشله فيعملوا وضع درهما بضمه
لفرض نحو حفظه فقل إلى جوفه بل يحتل الفرق سم عبرة قاله ياتولو أمسكه فيه فكأنه لفظ - ولكنه
لو سبق شيء منه إلى جوفه أو فطر كجوفه وضعه في فيه نهارا فسبق إلى جوفه بكسر - قاله عمن قوله مكر كسر
أي قوله مكر كان جعل المأخوذة أو أنفعا لم يظن به فبقيد ما هنا عمو وضعه في فيه بالعرض وحديثه
فلا تتألف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرحه لجلس ما يقصده على ماله وضعه بالعرض اه
(قوله ولا يعذر هنا بالسبق) أي يعذر بالنسيان أعذا مما تقدم عن العباب وشرحه فبن وضع بضمها ثم
ابتاعه ناس الكن الوجه أن النسيان هنا كالبسوق وبقرب بان الوضع ثم لفرض كما تقدم والامساك هنا بلا
غرض إذا لغير في امساك الطعام بضمه نهارا سم (قوله أي عطف طلوع الخ) أي ما علم به وأولى من ذلك
بالعامة أن يحس وهو مجامع تباشير الصبح فترغ بحيث وافي آخر الخ عر ابتداء الطلوع غنها بضمه مغنى (قوله
ان يقصده تركه) أي يقصد بترغ تركه الجماع لا التاذن به قاله عمن قضيه أنه لو لم يقصد شيئا لم يصح
وقفة (قوله في المتن وفي فقه طعام فلفظه) قال في شرح الروض وخرج بقوله فلفظه ماله أو أمسكه فيه فانه وان
صوم صومه لكن لا يصح مع سبق شيء منه إلى جوفه كجوفه وضعه في فيه نهارا فسبق منه شيء إلى جوفه كما علم عامر
اه وقوله كجوفه وضعه أي الطعام في فيه لانه وضع بالعرض في وضع الطعام في فيه نهارا فلا يلزم من
الفطر بالسبق هنا القول بعشله فيعملوا وضع درهما بضمه لفرض نحو حفظه فقل إلى جوفه بل يحتل الفرق
(قوله ولا يعذر هنا بالسبق الخ) تأمل مع قوله السابق فرى به ويقوله بضمها الخ عمن بقيد الشارح عمن
بقوله نهارا وان أمسكه لئلا الآن يفرق بين ما في الفم وبين ما في بين الأسنان وفيه نظر ولعل الأولى أن يقال
الكلام هناك في حريان إلى بقية هذا لاوافق ما تقدم عن فتوى شيخنا الشهاب الرمي أن المراد بالعرض حال
الجر بان قبل أن يغنى بعد الفجر ومن تمكن فيه من غير وجهه في سبق بعد مضى زمن بعد الفجر تمكن
فيمن لفظة لم يقبل (قوله ولا يعذر هنا بالسبق) قد يشكل مما تقدم فيما إلى بق طعام بين أسنانه فرى به
بقه وعمن عن غيره وجهه أي حال حياته كما تقدم عن فتوى شيخنا من أنه لا فطر بل عمن أنه من قبل سبق الا
أن يفرق بان العذر هناك أظهر لان تنقيب الأسنان من الطعام قد نشق وقد لا يشعر ببقاه الطعام بينهما ولا
كذلك الطعام في الفم أو بقيد الفطر بالسبق هنا عا إذا فطر حال السابق على تجزئه وجهه فلي تأمل (قوله ولا
يعذر هنا بالسبق) أي يعذر بالنسيان أعذا مما تقدم عن العباب وشرحه فبن وضع بضمها ثم
ابتاعه ناس الكن الوجه أن النسيان هنا كالسابق ويقرب بان الوضع ثم لفرض كما تقدم والامساك هنا بلا
غرض إذا لغير في امساك الطعام بضمه نهارا (قوله كجوفه وضعه بضمه نهارا) يحتمل أن يستثنى ماله وضعه

أَيُّ التَّيْسِرِ وَالْقَلَامِ
الْحَضْرَ وَالْفُتُوحَ أَجَاعَا
(جَمْعُ النَّهَارِ) قَسَدِي
الْأَرْبَعَةَ فَوَاطِرَ لِحَافَتِهِ
ضِدَّ وَاحِدِهِ بِإِطْلَاقِ حَسَبِ
وُلُودِهِ وَلَمْ تَرْتَدَّ أَوْ يَحْرَمِ
بِالْأَنْوَارِ حَاضِرٌ وَنَفْسُهُ
الْمَسَالِكُ أَيُّ بَيْتِ الْعَرَمِ فَلَا
يُحِبُّ عَلَيْهِمَا بَعْلِي مَقَرَّ
وَكُذِّبَتْ بِخَوِ الْعَبِيدِ خَلَا فَا
أَوْجِبَ فِيهِ وَذَلِكَ أَكْثَرُهُ
بِعَدَمِ النِّتَةِ (وَالْبَصِيرُ النَّوْمُ
السُّقْرُ) لَجَمْعِ النَّهَارِ
(عَلَى الْعَمِيمِ) لِبَيْتِ الْعَاطِلَةِ
الْخَطْبَاءُ فِيهِ بِفَارِقِ النَّهْمِ
عَلَيْهَا سَنَاقَطَ خَلْفَتُهُ
أَجَاعَا (وَالْأَطْهَرُ الْأَنْعَامُ
بِغَيْرِ خَلَا) بَعِي خَلَا
بِطَوْنِ لَوْ قَدْ جَاءَتْهُ
مَنْ كُنَ مَطْلُوعِ الْعَبْرِ وَجَاءَتْهُ
هُوَ بِغَيْرِهَا طَرِ الْأَنْعَامُ
إِسْمُ الْخَالِ الْغَرِ بِغَيْرِهَا
أَحْلَا الْأَقَا وَالْحَسْبُ وَاحِدُهَا
هُوَ وَاضِعُ (خَلْفَتُهُ نَهَارُهُ)
كُتِبَ بِالنِّتَةِ الْمَافَاةِ
نَهْرُهُ وَكَأَنَّهَا السُّكْرُ
قَوْلُ الْفَتَا لَوْ فِيهِ لَانَّ
سُقْرُ سَكْرُ الْيَوْمِ هُجْ
نَحْنُ خَطْبَاءُ لَا تَنْزِمُهُ
عَادَةً بِخَلَا الْفَتَا
لِيَسْتَعِزُّ بِغَيْرِهِمْ مِنْ زَمِ
بَعِي كَلَامُهُ فِي شَيْءٍ لَتَعْدِي
هُوَ صَرَحَ بِأَنَّهُ فِي التَّعْدِي
(تَشْبِيهُ) بِمَقَرِّ وَفَتْحِ الْغَابِرِ
ثَانِيَةً فِي بَيْنِ شَرْبِهِ وَدَلِيلًا
إِلَى عَزَمِ نَهَارِ أَرْبَعِينَ بِهَا
مَا فِيهَا فِي شَرْبِ الْعَبَابِ

أى فلا يصح صرح الجنون والعقل لفقدان النيتو ويصح من نفسى به معنى (قوله أى البر) الأول أن يقسر العقل هنا بالفرق وتوانا فسر بالخيرين أو فاض الوضع عن عبارة سم قد ورد عليه أى التفسير بالخير ما يأتي من صحت استسراق النور ووجود دعوى الانغماء والسكر فيما عدا لحظة ثم أنه لا يترى شئ من ذلك في جميع النهار فإن أراد الاحتراز عن الجنون فقط فلاحاجة للتفسير بالخير مع إجماعهم فلتأمل اه (قوله ضد واحد منها) أى ردة أو جنون أو حوض أو نفسا بها يؤتمه بنى قال عى قوله مر ردة أى ولو ناسا كما تقدم اه وقال سم ومن النار ذو ظاهروان عاد لا لإسلام بقية النهار اه أقول بل صرح بذلك قول شارح حى لحظتنا الخ (قوله كل والد الخ) أى خلا فالحال قد يفهم منه معنى (قوله لم ترد) أى كما يخص فى المجموع والعقيق نية أو واسى والد الخ لانه لا يحل لوص بنى أو قال اه عبارة سم وقد وجبه البطان بان الولادة مظنة العلم فأثبت المخنة بمقام العلم اه (قوله أى بنيتا الصوم) بنى أن يقال على فسد التعبد به وأن لم يقصد صفة الصوم الشرعى لأن الامساك قد شرع على تارك النية ففسده تلبس بعبادة فاسدة ثم رأيت الفاضل المحشى نبه على ذلك فقال بنى تحريم الامساك ولو بدون نية مطلقا إذا كان على وجه كونه عبادة اه ويحتمل بقائه عبارة الأول على أصل قولها ان فيه منافية للشرع حيث أمرها بالافطول لئلا يفتقر من الضرر ومنه الضعف ثم رأيت بخط بعض الفضلاء تعلقان بالمجموع ولو أسكت لانية الصوم تأمرا وأما تأمرا إذا نوه وان كان لانية فقد انتهى اه بصريح بنى جمل كلام المجموع على ما مر منه ومن سم (قوله خلا فلان أو بعبه) أى أو جبال التعاطى بنى نحو يوم العيد (قوله وذلك) أى عديم وجوب التعاطى (قوله فان استيقظ الخ) أى النائم قول المتن لا يضر إذا أفاق الخ أى فان لم يقضه معنى قول المتن (إذا أفاق لحظة) طاهره ولو كان الانغماء بغيره على وجه قيد عدم الضرر به إذا لم يكن بفعله فان كان بفعله بطل صومه عى وقوله بفعله أى بغير فعله (قوله يعنى بخل) ثم (قوله فهذا) كذا فى أصله اه الله تعالى يحفظ الأول باللفظ والثانية بالنظر ما وجد ذلك بصريح (قوله أو كالغنا السكر) فلو شر بسكر الباقى سكره جميع النهار لزمه القضاء وان صحاحى به بعض فهو كالأغصافى بعض النهار قاله فى التتبع وتؤخذ بمراتب عقله هالم برل نية أى بل تقضى فقط قال عى قوله مر و بنى سكر الخ طاهره الصوم تعدى بسكره أو لا بمره صرح سم على المبهج صرح بمثله أيضا فى الانغماء فليراجع اه عبارة الترتيبى شمل إذا كان بمره ولو بمره صرح الشهاب سم فى غير موضع خلافا للشهاب ج اه (قوله لوروى الخ) أى السكران (قوله صم) أى صوماء والعاب و غرة الصائم لزم الإعادة كما يأتى عدم اتم الترك وان يجوز وتغيران بطعمه (قوله لا يضر صم الخ) أى بدليل تعليل بقوله لا يضر ما طلب كرى ذاد سم ولان غير المتعدى لا يضر صوم مع استسراق سكر اليوم اه (قوله وقع بنهاراوات متنافية الخ) الذى نظره فى الجمع من مناقق البغوى والمتوفى عما أشار المصباح النباهية من أن كلام الأول صرح بوض فى زوال العقل شرب الدواء مثل شراب الدواء حيث ذاك السكر والحاصل أن كلان السكر وشرب الدواء وان زال العقل الحق الجنون أو غر وألق بالانغماء ثم رأيت الفاضل المحشى نبه على ما فى التبيين من خلل وتنافى فى لم يتحقق

ذلك فعليه بمراجعة الحاشية سم بصري وقوله الاول اهل صوابه الثاني والا فلا يصح مع الحاصل الثاني
 كلامه وعبارته السكرى على بافضل عند قول شرحه لا ينظر الاغماء والسكر الذي لم يذهب ان آفاق لحظة
 في النهار نفسها اما اذا تعدى فيه اثم وبطل صوم يومه لقضاءه وان كان في لحظ من النهار وكذا ان شرب
 دواء من لا للعقل لبلاتعدى فان كان لحظته في الاغماء فان اسفر في النهار بطل صوم يومه لقضاءه ولا اثم
 وان لم يستفرغ من العقل النهار صوم يومه وقضاءه واما الجنون من غير تبين في طرأ لحظ من
 النهار أو في جميعه بطل صوم وقضاءه ولا اثم عليه هذا المخلص ما عهده الشارح اولاً في القصة ثم لخصه من
 شرح العبدية ثم اضطرب كلامه اضطراباً عجيباً وتناقض تناقضاً شديداً وقد بينت ذلك في الاصل واوجعته
 بما لم أعلم من سبقني اليه اه **(قوله ان شرب الدواء) أي ليلامع زوال التمييز سم وتردى (قوله والسكر**
وقوله والاغماء) أي سم التعدى في الاول وعدمه في الثاني كما يفقده كلامه لا في آفاق وجلا ليعمل ما هو
الغالب فيها (قوله ليل) الاولى تأخير عن الغناء لظاهر وجوه لكل من الثلاثة المذكورة (قوله ان
استفرغت) أي زوال التمييز شرب الدواء والسكر والاغماء (قوله اثم في السكر) فضته ان الكلام في
سكر تعدى مع ظهور اثم ما لم يتعد به كذلك في البطلان وجوب القضاء كالاغماء فلا قال في اثم في السكر
ان تعدى به ليقى ما لم يتعد به داخل في عبارته وظاهر عبارته ان التمييز في الاغماء لغير حاجته لا اثم فيه سم
وقوله ظاهر عبارته انه في نظر فان قول الشارح الا اثم فان كان تعدى بطل الصوم واثم صريح في الاثم (قوله
في السكر) أي في شرب الدواء لحاجة أو غيرها والسكر والاغماء (قوله وان وجد واحد منها) الخ شامل للاغماء
وفيه نظر ظاهر اذا لوجه البطلان في وجوده في بعض النهار ولو تعدى بطل ظاهر اثمهم عدم الاثم. حيث أيضاً
وهو مقيد بـ ثم لم يكن مع التعدى ما يفوت صلاة حضرت أو يورث من رابل لوجه البطلان في شرب
الدواء والسكر ولو تعدى فيهما اثم لم يلزمهما العقل الحقيقي بل التمييز كغيره صريح بعبارته وجد في بعض
النهار فقط اذا افترض ان تناولهما كان ليلاً سم وقوله وهو متجه في ما سار غير انما يشتمل على ما في
الكردي في حاشيته قول الشارح وعدم حصة في الاول (قوله منها) أي زوال التمييز بانه دواء والاغماء والسكر
(قوله فان كان تعدى به بطل الصوم) الخ هذا لا يأتي في شرب الدواء لحاجة لان الحاجة تمنع التعدى سم ولك
دفعه عما الظاهر من جعل التعدى في شرب الدواء على ما كان لغير حاجته وغير التعدى في شربه (قوله
وقول المتن وغيره المتداوى) الخ أي فيما اذا استفرغ من العقل وقوله في بافضل (قوله لا في
عدم القضاء) لئلا مع قوله الا في وقضاءه ولا اثم بصري (اه وفي المجمع عز وال العقل) الخ أي التمييز

والحاصل ان شرب الدواء
 لحاجة أو غيرها والسكر
 للدواء استفرغت
 النهار اثم في السكر والدواء
 لغير حاجته وبطل الصوم
 وجوب القضاء في سكر
 وان وجد واحد منها في
 بعض النهار فان كان تعدى
 به بطل الصوم واثم أو غير
 متعدده فلا اثم ولا بطلان
 وقول المتن وغيره المتداوى
 كالجنون معناه انه متلف
 عدم الاثم لا في عدم القضاء
 لان الجنون لا يصنع تخلاف
 استداوى وفي المجمع
 زوال العقل يعمم لوجوب
 القضاء

صوم مع استفرغ سكره اليوم **(قوله والحاصل ان شرب) أي مع زوال التمييز (قوله اثم في السكر) فضته**
ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور اثم ما لم يتعد به كذلك في البطلان وجوب القضاء كالاغماء فلا قال
واثم في السكر ان تعدى به ليقى ما لم يتعد به داخل في عبارته وظاهر عبارته ان التمييز في الاغماء لغير حاجته
لا اثم فيه (قوله وان وجد واحد منها) الخ شامل للاغماء وفيه نظر ظاهر اذا لوجه البطلان في وجوده في بعض
النهار ولو تعدى بطل ظاهر اثمهم عدم الاثم حيث أيضاً هو متجه حيث لم يكن مع التعدى ما يفوت صلاة
حضرت أو يورث من رابل لوجه البطلان في شرب الدواء والسكر ولو تعدى فيهما اثم لم يلزمهما العقل
الحقيقي بل التمييز كغيره صريح بعبارته وجد في بعض النهار فقط اذا افترض ان تناولهما كان ليلاً فتشتمل
(قوله وان وجد واحد منها في بعض النهار) ان كان الغرض ان شرب الدواء والسكر وقع في الليل فالوجه
الصوم حيث آفاق لحظ من ليلته وان تعدى فلا يصح تفصيله في البطلان او وقع في النهار فالوجه البطلان
مطلقاً كما تناولوا الخطر فلا يصح التفصيل المذكور أيضاً قلتم اهل (قوله في بعض النهار) أي وللغرض ان تناول
الدواء والسكر كان ليلاً كغيره صريح بعبارته والا يصح قوله أو غير متعد به الخ فتأمل (قوله فان كان تعدى
به بطل الصوم) الخ هذا لا يأتي في شرب الدواء لحاجة لان الحاجة تمنع التعدى (قوله وفي المجمع عز وال العقل)
أي التمييز بدليل وبمرض الخ وانزوال العقل الحقيقي بانرض لأقضاءه مع كفايته لاقضاءه على الجنون (قوله

بدليل وبمرض أفتر وال العقل الحقيق بالمرض لا قضاء معه لما يأتي أنه لا قضاء على الجنون سم (قوله وال العقل) أي في جميع النهار (قوله واتم الترك) أي ترك الصوم بسبب زوال العقل كردى (قوله فيلزمه قضاء الصوم) أي نعم إذا استغرق الزوال جميع النهار بدليل قوله كالأغصاء فلا يلزم القضاء فيه إلا عند كردى على باضلف (قوله وبه) أي بغير من المجموع وقال الكردى أي بالحاصل اه (قوله بغير من التشبيه الخ) قد يقال إذا صرح الصوم مع اتفاقية خلطه في المتعدي بالاستعمال فينبى المحقق فيه أنه إذا أتى خلطه بالأولى وأيضاهو مناف لما قدم في قوله وإن وجد واحد منهما في بعض النهار فإن كان متعدبا به الخ فلينأمل بصرى ويأتى عن سم أغصاء وافقه (قوله وعدم محض في الأول الخ) هذا ينأى ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وإن وجد واحد منهما إلى قوله وأغيره متعدبه فلا ثم ولا بطلان فإن هذا راجع أيضا قطعاً لشرب الدواء لحاجة فتأمل ثم أقول ما مانع من حمل قول الرافى المذكور على ما أزال العقل الحقيقى فإن كان الشر بالتدأوى فلا قضاء كالجنون أى بغير سبب إلا أنه هذا أيضا جنون وإن كان سببها وجب القضاء لأن الحاصل جنون متعدبه بحيث لا يجيب القضاء بالسكر المتعدي به المستغرق فلينأمل سم عبارة الكردى على باضلف وما ذكره فى معنى كلام الرافى نفسه نظرا من وجوبه أنها منافض لما نقله عن حاصل ما فى شرح العباب أما فى الشق الثانى فقد قدم فى ذلك الحاصل أنه عند التعدى فى الدواء أو الأغصاء أو السكر يطل صومه وإن وجد أحد الثلاثة فى بعض النهار وفى كلام الرافى ذكر شرب الدواء سببها أيضا أنه إذا أتى خلطه صم صومه وأما فى الشق الأول فقد قدم فى ذلك الحاصل أنه إن لم يتعدى شرب الدواء أو الأغصاء أو السكر ووجد ذلك فى بعض النهار فلا ثم ولا بطلان فيما به هنا حكم بعدم محض الصوم وإن وجد فى خلطه منه ومنها أنه فى الشق الثانى من كلام المجموع قال أنه كالأغصاء فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا يأتى بالتارك أى ترك أداها الصوم أولا فيما به هنا صار كالجنون وأنه لا قضاء ومنها أن قوله وبه يعلم أن التشبيه الخ يقاله بما لا يعلم هذا المعنى وهو منافض لجميع ما سبق فكيف يعلم به والمعتدات الجنون بطل وفى خلطه من النهار يطل الصوم فتعسب استغراقه الأول كإصراره فى المتن فضلا عن غيرهما ولا فقهيم يقتضى أنه لا فرق بين أن يكون ذلك بفعله أولا أو بالأغصاء والسكر فإن أتى منهما خلطه فى النهار صم صومه ولا فلا وهذا أيضا قد مر حواه وأما القضاء فيلزم فى الأغصاء والسكر أن استغرق النهار مطلقا ولا يلزم فى الجنون حدث من يسبب فيه دما وأما أن يسبب فيه فيظهر أنه يلحق شرب الدواء بل هو قسم منه وسبب أتى بما مر وأما لا ثم فظاهر وجوده حدث يسبب فى شق من ذلك بل لا حاجة إلا فلا وإذا علمت ذلك فاعلم أن شرب الدواء لحاجة فيه ثلاثة أراء مبنية مأخوذة من كلامهم فصرحوا بتأويلها واحد هازم القضاء أن استغرق النهار فقط ونائبها زوم ومطلقا والنائب عدم لزوم مطلقا وإن شرب به سببها فمعه ذلك أراء الثلاثة أيضا لأن الأخير منها ضعيف والبقية قوية من حيث النقل اه (قوله أى أن كان لحاجة) الوجه أنه كالأغصاء وإن لم يكن لحاجة فى أنه أن استغرق ضرر والا فلينأمل يصح الصوم وإن كان من هذا التقيد سار على ما ذكره بقوله السابق وإن وجد واحد منهما فى بعض النهار الخ وقد تقدم فيه أنه لا وجه لبطلان حدث وجد فى البعض فلينأمل سم (قوله لحاجة) قدس كلامه المتقدم أن يقول بغير حاجة ثم راجعت أصالة فراءيت بخطه جملة الله تعالى بغير حاجة ثم ضرب على لغزو و قد لم قبل

وعدم محض الأول وإن وجد فى الخلطة هذا ينأى ما قرره فى الحاصل المذكور بقوله وإن وجد واحد منهما فى بعض النهار إلى قوله وأغيره متعدبه فلا ثم ولا بطلان فإن هذا راجع أيضا قطعاً لشرب الدواء لحاجة فتأمل المذكور رأت بقوله وإن وجد واحد منهما فتأمل ثم أقول ما مانع من حمل قول الرافى المذكور على ما أزال العقل الحقيقى فإن كان الشر بالتدأوى فلا قضاء كالجنون أى بغير سبب إلا أنه هذا أيضا جنون وإن كان سببها وجب القضاء لأن الحاصل جنون متعدبه بحيث لا يجيب القضاء بالسكر المتعدي به المستغرق فلينأمل سم عبارة الكردى على باضلف وما ذكره فى معنى كلام الرافى نفسه نظرا من وجوبه أنها منافض لما نقله عن حاصل ما فى شرح العباب أما فى الشق الثانى فقد قدم فى ذلك الحاصل أنه عند التعدى فى الدواء أو الأغصاء أو السكر يطل صومه وإن وجد أحد الثلاثة فى بعض النهار وفى كلام الرافى ذكر شرب الدواء سببها أيضا أنه إذا أتى خلطه صم صومه وأما فى الشق الأول فقد قدم فى ذلك الحاصل أنه إن لم يتعدى شرب الدواء أو الأغصاء أو السكر ووجد ذلك فى بعض النهار فلا ثم ولا بطلان فيما به هنا حكم بعدم محض الصوم وإن وجد فى خلطه منه ومنها أنه فى الشق الثانى من كلام المجموع قال أنه كالأغصاء فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا يأتى بالتارك أى ترك أداها الصوم أولا فيما به هنا صار كالجنون وأنه لا قضاء ومنها أن قوله وبه يعلم أن التشبيه الخ يقاله بما لا يعلم هذا المعنى وهو منافض لجميع ما سبق فكيف يعلم به والمعتدات الجنون بطل وفى خلطه من النهار يطل الصوم فتعسب استغراقه الأول كإصراره فى المتن فضلا عن غيرهما ولا فقهيم يقتضى أنه لا فرق بين أن يكون ذلك بفعله أولا أو بالأغصاء والسكر فإن أتى منهما خلطه فى النهار صم صومه ولا فلا وهذا أيضا قد مر حواه وأما القضاء فيلزم فى الأغصاء والسكر أن استغرق النهار مطلقا ولا يلزم فى الجنون حدث من يسبب فيه دما وأما أن يسبب فيه فيظهر أنه يلحق شرب الدواء بل هو قسم منه وسبب أتى بما مر وأما لا ثم فظاهر وجوده حدث يسبب فى شق من ذلك بل لا حاجة إلا فلا وإذا علمت ذلك فاعلم أن شرب الدواء لحاجة فيه ثلاثة أراء مبنية مأخوذة من كلامهم فصرحوا بتأويلها واحد هازم القضاء أن استغرق النهار فقط ونائبها زوم ومطلقا والنائب عدم لزوم مطلقا وإن شرب به سببها فمعه ذلك أراء الثلاثة أيضا لأن الأخير منها ضعيف والبقية قوية من حيث النقل اه (قوله أى أن كان لحاجة) الوجه أنه كالأغصاء وإن لم يكن لحاجة فى أنه أن استغرق ضرر والا فلينأمل يصح الصوم وإن كان من هذا التقيد سار على ما ذكره بقوله السابق وإن وجد واحد منهما فى بعض النهار الخ وقد تقدم فيه

واتم الترك وبمرض أو دواء
لحاجة كالأغصاء فيلزمه
قضاء الصوم دون الصلاة
ولا يأتى بالتارك اه وبه
يعلم أن التشبيه فى قول
الرافى شرب الدواء للتدأوى
كالجنون وسببها كالسكر
انما هو فى محض الصوم
الثانى إذا أتى خلطه ولا
فلا يلزمه القضاء وعدم
محض فى الأول وإن وجد فى
خلطه لا قضاء ولا ثم وعلى
هذا يحصل أيضا حاصل ما فى
المجموع عن البغوى أن
شرب الدواء كالأغصاء أى
أن كان لحاجة

(ولا يجوز ولا يصح)

صوم في رمضان عن غيره.

وان أبغض فطرته لم يفسد

لأنه لا يقبل غيره بوجه ولا

(صوم العبد) الفطر

والأخفى انشاؤه رواه

الشيخان (وكذا التبريق)

ولو لم يفتح (في الجسد)

وهي ثلاثة بعد يوم الفطر

تهبى الصبح عن صياحه

(لا يكمل) أي لا يجوز

(ان يطلع) يوم شك بلا

سبب لما صرح به عمار

رضي الله عنه من صام يوم

الشك فقد صام بالتمام

من الله تعالى وسلم ولا يخص

الحر منه بل يحرم صوم

ما بعد نصف شعبان ما لم

يصله بماله أو يكن لسبب

مما في ولو أفطر بعد صومه

النفل بالصف امتنع عليه

الصوم بعدة بالابن بما

ياتي زال الاتصال بالقرن

لصومه فلو صام لم يصح في

الأصح كروم العبد جامع

الحر من الأذن أولاً زها

(وله) من غير كراهة (صمة

عن القضاء) ولو نفل كان

شرع في نفل فافسد

(والسنن) كان نذر صوم

يوم كذا فوافق يوم الشك

أما نذر صوم يوم الشك فلا

ينفذ والكفارة مسطرة

لبرائة ذمته وإن لم يصب

خيار كفايته من الصلاة في

الوقت المذكور

ما حقه فعل هذان إصلاح غير بصري قوله وقيل كونهما التقدمة إلى الله أراد به الحاصل المار و يظهر أن
 ما أخذ الشارع في هذا التفسير أتدفعه عن المجموع و ظاهر أن قيامه مقام لفظة غير (قوله ولا يجوز ولا
 يصح صوم في رمضان الخ) تقدم في شرح ولو لم يكن من شعبان ما يقضي بذلك سم وقد يقال إنما
 أعاده الشارع لاستدراكه أقسام الوقت الذي لا يقبل الصوم (قوله ولا يصح صوم العبد الخ) ولو عن وجوبه ولو نذر
 صومه لم ينفذ نذر مغيثه (قوله الفطر الخ) قوله قال بعضهم في التوبة الآتية للذان أولاهما وقوله
 كان نذرا إلى ما نذر وكذا في المتن لا قوله ولو أفطر إلى المتن (قوله) فتفارقوا (الشيخان) في هذا التعبير تصور
 عبارة النهاية إلى ما عني خبر الصحيحين زاد المتن ولا جماع اه قول المتن (في الجديد) وفي التقديم يجوز
 صومه العتق إذا عزم الهدى عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج فصار الحج في يومه إنما يترادف المتن وإنزاه
 المصنف اه (قوله) أي لا يجوز أي يحرم ولا يصح معنى قول المتن (لا يجب) أي يقتضي صومه أو فهم كلامه
 أنه لا يجوز صومه احتياطاً لمضات الألفاظ له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط نهاية زاد المتن فإن قيل فلا
 استحباب صومها فطبق الغريم خبر وجهاً خلافه الإمام أحمد حدث قال بوجوب صومهم مع جسد أحببنا
 لأننا في خلاف إذا خالفه من غير محتوي هنا خبرنا فم عكسها كالأربعة شعبان ثلاثين اه وتقدم في
 الشرح أول الباب ما وافق هذه رافة (قوله) ما يله به بماله بماله يظهر أن جملة بالنسبة إلى اليوم الأنعم منه
 عالم يكن يوم شك كان حرم مطلقاً لا الاستثناء من رد فيه من حيث كونه يوم شك فتأمل بصري وبأقرب
 سم عند قول الشارع احتياطاً عن عرش قبيل قول المصنف بسن تجل الفطر ما يصح بخلافه (قوله
 ولو أفطر بعد صومه الخ) أي فلو صام أياماً من عشره أو ثمانية أو ثمانية عشر حرم عليه الثمان عشر لأنه
 صوم يوم بعد النصيب فوصل بماله بها بماله يتقال عرش أي بشرط الجواز أن يصل المصل إلى آخر الشهر في
 أفطر يومين النصف الثاني حرم ما لم يصوم ولم ينفذ ما وافق عاذله كالمظهر وبق ما لو صام شعبان
 بقصد أن لا يصوم يوم الأخير والنصف الأخير من ذلك الصمت عند آخر الشهر من له صيامه ففعل يصح صومه
 نظر الاتصال بالصوم بما قبله أو لا يصح نظراً للصدوق الأقرب (قوله) أي لا يجوز (قوله) أي لا يجوز ذلك الصوم
 وهو الأخير إرضاه عن ضيقه فإنه تعالى (قوله) كان شرعاً الخ) أي وكالغالب أثبت كصوم عرفت عاشر رافعه
 بسبب قضاءه ما قبله شرعي (قوله) كان نذر صوم يوم الخ) أي ونذر يوم يوم ثم أراد صوم يوم
 الشك عنه سم ونهاية (قوله) أما نذر صوم يوم الشك فلا ينفذ أي كنه نذر أيام التشريق والبدن لأنه
 معصية نهاية قال عرش قوله مر أما نذر صوم يوم الشك أي بما يصدق عليه أنه يوم الشك وإن لم يعلم بذلك
 أنه لا وجه لبطال حديث وجد في البعض فتأمل (قوله) ولا يجوز ولا يصح صوم رمضان عن غيره الخ) تقدم في
 شرح ولو لم يكن من هذا الثلاثين من شعبان ما يقضي بذلك (قوله) في المتن أنه صوم من القضاء الذرا الخ) وأفهم
 كلام المصنف أنه لا يجوز صومه احتياطاً لمضات الألفاظ له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط شرح مر أقول
 بتأمل في قال في الرض قال يعني الإنسان فلو أخر صوماً وقعه يوم الشك ففقد نذر الكفارة لأنه إذا في هذا
 عن غير صومه اه كلام شرح الرض فان قلت هذا ما أرفق نحو القضاء دون نحو الكفارة لأنه إذا في هذا
 الوقت أعني يوم الشك أضاف وقت الفطر العصر إذا قصد تأخيرها لا صفر أوقاته ينفذ لأنه صاحب الوقت قلت
 يفرق بقوة العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم يوقت بخصوص يوم الشك والحاصل أن العصر
 إنما ينفذ وقت الإفطار من غير تأخير الصلاة من جهة ما يناله بخصوصه ونحو الكفارة لم ينعزل وقت
 بخصوصه لا يوم الشك ولا غيره (فرع) عت إلى كذا يثبت هلال ذي الحجة يوم الجمعة فلا يصدق
 الناس برؤية الهلال الجبس وظن صدقه ولم يثبت فصل يندب صوم يوم السبت الذي هو التاسع من يوم الجمعة
 لكونه يوم عرفة في تقدير كمال ذي القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد ونقصان القعدة أفتى شيخنا
 الشهاب الزملي بالثاني لأن دفع مفسد الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة نذر (قوله) كان نذر صوم يوم كذا
 فوافق يوم الشك) أي وأنذر صوم يوم ثم أراد صوم يوم الشك عنه

وقت النذر وعليه فلو نذر صوم يوم بعينه كالتيسر الاستسلام ثم أشك في ذلك اليوم تبين عدم اعتقائه نذره فلا يصح صومه اهـ وهذا يخالف لقول الشارح الماراً نفاً كان نذر صوم يوم كذا الخ ولعله لم يطلع عليه فإبراجع (قوله) ومن ثم يأتى في القصر هنا الخ) قال الأستاذ فلو أن نذر صوم يوم السبت فقياساً كلامهم في الأوقات المنهي عنها كغيرها يمتنع وتؤاخذ به معنى قال عـش قوله مر فلو أن نذر صوماً أي ولو واجبا وقوله مر فقياساً كلامهم الخ لمعنى قبل وقياس ذلك أيضاً أنه لو تجرى تأخير به لوقع في النصف الثاني من شعبان حرم عليه أيضاً لم ينعقد عـش وقال سم فان قلت هذا أي ما مر عن الاستسنى ظاهر في نحو القضاء دون نحو الكفارة لأنه أداؤه في هذا الوقت أي يوم السبت أيضاً فهو ظاهر العصر اذا قصد تأخير به للاصغر ارفاهه فيعتقد لانه صاحب الوقت قلت يفرق بتوقيت العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لم توقع بخصوص يوم السبت اهـ قول المتن (وكذا لو وافق عادة الخ) ولو صام يوم السبت فخصه من صوم يستحب قضاءه لم يحسب ذلك ورد له حتى يصوم من القابل يعاب قال سم لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام آخر العادات وأطن شيخنا الشهاب الرمل أفتى بذلك اهـ وقال عـش وكتب سم على شرح المسحوق وقد شكل تصور الرجاء ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب متعين فصحتا لعدم ثبوت القيل الكلام الهابط لنسب وجب بأن يصور ذلك عاماً لأصام الاثنى عشر مثلاً قبل النصف فالظاهر أنه صومه بعد دلالة صار عادته له ولو اختلفت عادته كان اعتنا الاثنى عشر عاماً والخمس في آخر قول به لا تأخير وتقول كل صار عادته فيه نظر ولا بعد الشافعي من عزم على هجر أحدهما والاعراض عنه فيمتثل ان لا يعتبر اهـ وهو ظاهر ويمكن أن يحمل عليه ما نقل عن افتاء والده الشارح مر ان العبرة بعادته في السنة الثانية الماضية لا القديمة اهـ (قوله) كان اعتنا صوم الصوم) انظر ما قصروه الخ من اعتبار الاتصال بالنصف الاول (قوله) قال به عندهم الخ) عبارة النهاية وثبتت عادته المذكورة وتجرى آثاره في الوالد رحمه الله تعالى اهـ (قوله) عـش وتعلمه فلو صام في أول شعبان فومين متفرقين ثم أظفر بأهـ فوافق يوم السبت يوم والدم على حاله الاول من صوم يوم فطر يوم لوقع يوم السبت في وقت يوم الصوم صوم صومه مثله ولو صام يوم قبل النصف في عامه لم يوافق آخر شعبان وانفق ان آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادته عـش وفي الكرد على بافضل من فتاوى الشارح ما نصه الذي يظهر انه يكتفي فيه بالعادة فان لم يتقال فطر مثل ذلك اليوم الذي اعتاده فاذا اعتاد صوم يوم الاثنين في أكثر أسابه ماله صومه بعد النصف يوم السبت وان كان أظفر قبل ذلك لان هذا يصدق عليه عرفاً انه معتاده وان تقلل بين عادته وصومه بعد النصف فطره وأما اذا اعتاده مرة قبل النصف ثم أظفر من الأسبوع الذي بعده ثم دخل النصف فالظاهر انه لا يجوز له صومه لان العادة حينئذ بطلت بطول اليوم الثاني بخلاف ما إذا صام الاثنى عشر الذي قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنى عشر بينهما فانه يجوز صوم يوم الاثنين الواقع بعد النصف لانه اعتاده ولم يتخلل ما يطل به دة فاذا صامه ثم أظفر من أسبوعه ان ثم صادف الاثنى عشر الثالث يوم

(قوله) في المتن وكذا لو وافق عادة قومه) لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام آخر له عادات وأطن شيخنا أفتى به (قوله) قال بعضهم وثبتت العادة مرة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمل وقد سبب شكل تصور الرجاء فلا يجوز صوم يوم السبت ابتداء بلا سبب والمراد بالاولى التي ثبتت به العادة لا سبب لها فيمتنع وجب بصورها بان يصوم قبل النصف وما بعينها كالاثنى عشر اذا وافق يوم السبت الاثنى عشر صومه ثم اشتهى شرح العباب اشار الى ذلك حيث قال وقد عبر العباب بدل العادة الى ورد ما تصوهر لثبت الوردية حتى لو صام الاثنى عشر قبل نصف شعبان متأخره حاله صوم يوم السبت اذا وافق ذلك فيه فنظر وقياس كلامهم في الحضي وغيره نعم الا ان يفرق ثم رأيت الزركشي قال لم يترع ضوابط العادة ثم أبدى احتجائهم بتدريجهم أو بالعرف اهـ بقي انه لو اعتاد صوم شعبان أو نصفه الشافعي مع اليوم الذي قبله فهل له الاقتصاف على صوم يوم السبت لانه من جملة العادة فيه نظر فان صح ذلك صح التصريح به أيضاً فليتأمل فان الظاهر ان ذلك صحيح اذ كل يوم من نصفه الثاني صار عادته له ولو تقدمت هذه المسئلة واختلفت عادته اعتبر عام آخر له عادات

ومن ثم يأتى في القصر هنا ما مر ثم (وكذا لو وافق عادة قومه) كان اعتنا صوم الصوم أو صوم يوم الاثنين أو صوم يوم فطر يوم فوافق يوم السبت يوم صومه تخبر البعض بذلك قال بعضهم وثبتت العادة هنا مرة (وهو) أي يوم السبت الذي يحرم صومه بسبب كونه يوم شلو وكونه يعد النصف من شعبان (يوم الاثنين من شعبان اذا تحدث الناس) أي جمع منهم

يحب نوافل من صومهم
 الشك في لزومه فيها يظهر
 وأما قول الرضا الذي
 يحب فيه بالزومه من
 بطن صدقه فهو بخلاف
 عبارة أصله ويجب كون
 شيء منه على ذلك وهي
 إذا وقع في الإنسان أنه روى
 ولم يقل عدل أو أنه أو
 قاله ولم يقل الواء أو قاله
 صدقه من النساء أو العبد
 أو الفاسق وبن صدقه
 انتهت فطن الصدق عما
 اشترط في قول غير الأهل
 لا في التحدث قال رحمه الله
 لا يشترط فطن صدق بل
 في قولك كذا كونه (رويت)
 أي بان الهلال روى له
 وأن أطلق الغيم على الأوجه
 ولم يعلم من رآه (أو شهد)
 أي أخبر إذا اشترط ذكر
 ذلك عندنا حكم ومن ثم عبر
 أصله بقال (جماعة أو
 عبيد أو أسرة) أو أنه فطن
 صدقه أو عدل وردو بكفي
 اثنان من كل على ما نحن من
 كلام الرضا وشرط
 العدد بخلاف ما عرفت في
 النسبة احتياط فيها فان
 فقد ذلك حكم صوم لم يكن
 بعد الانفصال كونه يوم
 شك وروى أول البائين من
 اعتقد صدق من أخبر به من
 هؤلاء لزومه الصوم ويقع
 عن رمضان وقد جري بين
 ما أوجهه كلام من التناقض
 ثم في النسبة وهما ورد
 كثير ذكرهما مع ما فيها
 شرح العباد ومن أحسنها

الشك في الظاهر أنه يجوز له صومه ولا يضره فقال له سئل له صومه بعد الصفر وذلك كغير ذلك ما ظهر
 في الآن ولعلنا أن زاد فيه علما أو تقلنا شهودا وهذا أيضا ما كان من غير عيش وفي سم ما وقع هذا
 الإطلاق (قوله) بحيث يؤول من يتحرم من الشك (الخ) هل يعتبر بالشك هنا أو الفان فيما يأتي بالنسبة لكل أحد
 حتى لا يحرم صوم من حيث أنه يوم شك على الإطلاق عنه ما الظاهر نعم وإن أضافه كلام الأخرى المتروكة في
 التباين بخلافه بصري أو قول بل وجود ما ذكر من الشك والفان بالنسبة لكل أحد من المحال العادي كجمله
 ظاهر (قوله) أو ما قول الرضا (الخ) أي بل قول الصنف إذا تحدث (الخ) (قوله) من فطن صدقه) معناه من
 شأنه أن فطن صدقه بأن يكون له ما يصلح فطن صدقه لكن لم يطن لاحتراز الجماليس كذلك فإن تحدثه
 لا يترشدا ولا شكوا وحديث فلا إشكال على الرضا ولا يجب في سكوت شرحه فلا تأمل سم (قوله) وهي أي
 عبارة في روضة (قوله) وبن صدقه من أنت) وقول الرضا وبن صدقه من أنت عوده في الجميع بل هو الظاهر
 بناء على ما سرحوا به في الوقت من أن القيد الأخير يعود على جميع الجمل المتقدمة عليه فليتنامل ثم رأيت
 الفاضل المسمى قال في قول الرضا وبن صدقه معناه ما شأنه (الخ) بصري (قوله) على الأوجه) أي خلافا
 لأصحاب البهجة حيث قبله بعدم إطلاقه بينه ومعنى (قوله) أو النساء) إلى قوله وقد جرحوا فيها بغير ما عرفت
 لا قوله واشترط العبد والحر (قوله) أي على المرجوح السابق عيش أي أو لا مراً (قوله) يكفي
 اثنان (الخ) ومثلهما الواحد كأي شيء عيش (قوله) احتياط فيهما) يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا كونه
 أن وجد المجرور لصحة ما بعد التصديق نحو وصل بمائة أو أعددنا الصوم مطلقا واللام يجوز مطلقا سم ولك
 أن يجيب بأن المراد تكبير به غير احتياط العباد وتجر بها (قوله) وقد جرحوا (الخ) قال الأخرى يجوز أن
 يكون الكلام في يوم الشك في يوم الناس لا في أفرادهم فيكون شك بالنسبة إلى غير من فطن صدقه وهو
 أكثر الناس دون أفراد من اعتقد صدقه الاترى أنه ليس بشك بالنسبة إلى من رآه من الفاسق والعبد
 والنساء بل هو رمضان في صدقه قطعاً هو وحسن جدا سم وقوله اعتقد أراد به ما يشك فطن بل بل أول
 كلامه واقعة أي الأخرى المعنى فقال نحن من اعتقد صدق من قال أنه رآه من هذا كرجب عليه الصوم كما تقدم
 من البغوي في طائفة أول الباب وتقدم في أثنائه صحة الاعتقاد أي الظان ذلك وقوع الصوم عن رمضان
 إذا تبين كونه منه قال الشارح فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة اه أي لأن يوم الشك الذي يحرم
 صومه هو الذي لم يطن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقده صحته النية ووجب عليه الصوم
 وهذا موضع فإن هذا راجع إلى قول الأسوي أن كلام الشيعين في الرضا وشراح المذهب متناقض من ثلاثة
 أوجه في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع اه (قوله) ما قد منع من حيث النية) حاصل ذلك هو
 اختاره الشارح مر أن فطن صدقه هو لا يصحح للنية فقط ثم إن تبين كونه من رمضان يشبه أدلة معتبره مع
 صوم ما عرفت داعي هذا النسبة وإن لم تبين فهو يوم شك حكم صومه هذا إذا لم يعتد صدقه فان اعتقد ذلك بأن
 وقع الحزم بغيره مع الصوم) بناء على ذلك يشد (قوله) لا تأخذنا إلى قوله ونضيق في النهاية والمعنى
 (قوله) لا تأخذنا فيه (الخ) أي فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لشعبان المثل ولا تزلنا نأثر ولا تسقط
 الحساب بعده عن الشمس ولو كانت السماء معه فتراه أي الناس فلم يعتد بربو بتفليس يوم شك وقيل

ما قد منع من حيث النية وليس أطباق الغير بشك) لا تأخذنا فيه ما كمال العدد كجمله

هو يوم تلتدلو كان في السماء قطع سحاب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يتحقق جهاد لم يتحدث برونه
 فقبل هو يوم منك وقيل لا قال في الروضة الاصح ليس بشك نهاية قال عرش قوله مر وقيل هو يوم منك انظر
 ما فائدة الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير فرض انه ليس بشك هو يوم من اصف الثاني من
 شعبان وهو محرم حرأت سم على شرح البهجة قال مائة قوله واذا نصف شعبان حرم الصوم الخ هذا
 قد وجب انه لا خصوص بليوم الشك لانه مع الوصل بجماعة يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل
 منع صوم كل واحد منهما الا ان جعل الخصوص به انه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين
 بخلاف غيره فليتأمل اه وقد يقال ايضا ثمة الخلاف يظهر في التعارض فيكول قال ان كان اليوم الغلاف يوم
 شك فعدي خواتمه وفيه انخذ بذلك حيث قلنا انه شك عرش قول المتن (و يسن تجبيل الفطر) أي يتناول
 شئ يكمل الجواهر وقضية عدم حصول سنة التجبيل بالجماع وهو محتمل لما قسم من اضعاف القوة والضرر
 شرح مر اه سم قال عرش قوله مر وهو محتمل معتمدا اه وقال الرشدي وقضية أي ما في الجواهر أيضا
 عدم حصولها بالاستقاء أو انزال نحو عود في أذنه أو لطلبه أو نحو ذلك وان كان ذكره من التعديل
 يأتي بذلك اه وقال الشرح في الاعراب ما نصه وعبر أي المصنف كالتمويل يتناول الفطر لانه فطر بالغرب
 وقضية حصول أصل السنة سائر المنفيات للصوم كالجماع اه وجمع شعبان مائة فان لم يجد إلا الجماع افطر
 عليه وتول بعضه ولا يسن الفطر عليه محمول على ما ذكره وجذبه اه قول المتن (تجبيل الفطر) ينبغي من ذلك
 ولوم ارباطه بقوله لا تخزم مروه به اخذا بما ذكره من طلب الاكل يوم عيد الفطر قبل الصلاة وما را
 بالاطر بق عرش (قوله اذا ترقن الغرب) خرج به ظنه باجتهاد فلا يسن تجبيل الفطر به وظنه باجتهاد
 وشكه يحرم ما كابر ذلك معني واعيا بآسي وشرح بانفضل وقال في النهاية وبحمل الذنب اذا تحقق
 الغريب أو ظنه بأداه اه قال عرش قوله مر أو ظنه بأداه قيد بخلاف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر
 اذا قلن الغرب وبالأجتهاد وهو مقتضى النسخ اه عبارة الكرد على بانفضل هذا أي عدم سن
 التجبيل مع عدم يقين الغريب والمهر وف في كلامهم وعبارة شرح ظم ان لا بد للجماع الرئي وشرح بحمل
 الغرب وبظنه فلا يسن اسراع الفطر به ولكنه يجوز الخ وتوجه في النهاية وبحمل الذنب اذا تحقق الغرب أو
 ظنه بأداه اه (قوله) وتقدم على الصلاة) ينبغي أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأجر الامام أو قرب
 احرامه وكان يجب لو افطر على نحو الامر بقى بين أسنانه وخشى سبقة الى جوفه ولو اشتغل بتطيف فغفاته
 الجماعة أو فضله أول الوقت وتكبير الاحرام مع الامام فحجته هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا
 لا ينافي أن المطلوب من الامم والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً لانه رضى في حق
 الواحد منهم مثلاً ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافي كراهة الصلاة بحضرة طعم تنوق نفسه الا لان التوقان غير
 لازم هناك لا مناعه عنده سم (قوله الغير الصبي لا زال الناس الخ) زاد الامام أحد وأخر والسحور ولما
 في ذلك من مخالفة المهور والنسارى وكثير من المتبعة كالشعبة يؤثرونه الى ظهر النجم اعاب وكذا في الغدير
 الا قوله وبشير الخ (قوله ويسن الخ) ويكره ان يؤثروا تصد ذلك وراى نفيه فضيلة والا فلا بأس به نقله

(ويسن تجبيل الفطر)
 اذ يقين الغروب وتقدمه
 على الصلاة الغير الصبي
 لا زال الناس غير ما عدا
 الفطر ويسن كونه وان
 تأخر كفافه صلوته
 (على غير)

والاستساع هو رمضان فحقه قطعاً اه وهو حسن جداً (قوله في المتن ويسن تجبيل الفطر) أي يتناول شئ
 يكمل الجواهر وقضية عدم حصول سنة التجبيل بالجماع وهو محتمل لما قسم من اضعاف القوة والضرر شرح
 مر ويكره تأخير الفطر ان قصد ذلك وراى ان فيه فضلة والا فلا بأس به كافي المجموع عن نص الام شرح مر
 (قوله) وتقدم على الصلاة) ينبغي أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأجر الامام أو قرب باحرامه وكونه محتمل
 لو افطر على نحو الامر بقى بين أسنانه وخشى سبقة الى جوفه ولو اشتغل بتطيف فغفاته الجماعة أو فضله أول
 الوقت وتكبير الاحرام مع الامام فحجته هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا لا ينافي أن المطلوب
 من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الافضل مثلاً لانه رضى في حق الواحد منهم مثلاً
 ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافي كراهة الصلاة بحضرة طعم تنوق نفسه اليه لان التوقان غير لازم هناك ولا مناعه

وهذه شبهة قوية، أي ولا يباحه قولهم إلا في الاحياء أنه لا يصبر بشر كما يعود للتمزق اتفاقا لا تسلم ذلك ومع ذلك نقول أنه باق على ما كان
وهو الخلفا المشهور بفرضان الشذوذ (٤٢٣) من غير ذلك في جفلة له من حيث شاع ما به تقديم المباح مطلقا ومصرح كلامهم كالحبرين بدب

الكم، فقبل المباح حتى يكة
وقول الحب الطبري بسن
له القطر على ما فهم ولو
جميع بينه وبين الترمذي
مردود بأن أوجه فيمثلة
لنقص المذكور وأخوه فيه
استدراك ما ذكره في السنة
الواردة وهو ما يقتضيه أن لا
يذليل وبرأ أيضا بأنه صلى
الله عليه وسلم صام بمكة عام
الفتح أياما من رمضان ولم
ينقل عن ذلك ما يخالف
عاده المستقرة من تقديم
التمر قبل كل عمل به حيث
ولا لنقل وحكمته أنه لم
تسببه ما عزمه من أن لا يضعف
البصر الحاصل من الصوم
لأنه أوجه فصالات العادات
كانت والأدلة به لا الأعضاء
الرئيسية وقول الأطباء أنه
يضعف أي عند المداومة
عليه والتي قد ينفع قلبه
ويضر كثيره ومصرحهما
أيضا أنه لا بعد التمر غير
الماء فقول الروافد أن
فقد التمر فلا يخرصع
والاذري إلى سبب آخر التمر
ذافا ذكره كثيره غالبا
بالمسبة كذلك ليس
السجور كما يصله ما صرح
أنه من سنن المرسلين
*(تنبيه) هـ اجماع على أن
الصوم ينقض ويتم بثلث
التمر وعلى أنه يفسد
فيه الفجر لثاني ما نقل

الزركشي أنهما يتألف على القول بأن كراهة السواك لا تزل بالغر وبالاكثر وعلى خلافه رديان
الظاهر تأنيته مطلقا لوضوح الفرق بينهما، كذا في شرح مرقه وقد وضع الرديان الخلاف بعد الغروب وبما كان
من آثار الصوم كراهة مظنة أن التمسك بالاعمال بالاعمال في طهارة وهو المضطربة وهذا ينافر السواك لأنه
مطلوب في كل وقت إلا الصائم بهد الزوال فاذا غرت الشمس رجع السواك إلى أصله من الطلب والمضطرة
غير مطلوب بهنوا لا يحتاج إلى ما هو مظنة إزالة أثر الصوم فكرهت وقضية هذا كراهة التضعضض وإن لم يمس
بل يتلف وهو محتمل وهل يحل الكراهة في مضطرة مظنة أن الخلاف في أن شاة على أن يفسد بها المأقي
الشم أو ما كراهته ثم تقرر، فيمكن أن وجهه فيه اضعا فالصائم والمطلوب تقرر به (قوله وهو مخطأ
الشبهة) قد يقال لا اعتبار بمثل هذه الشبهة القطع بطيب خاطر ما كرهه وضاع بأخذ فليتأمل على أنه يقطع
عادة في الغالب بأن من يأخذ من خالص المباح (قوله ولو جمع بينه وبين التمر الخ) لعل المراد الجمع على وجه
يخلخل به الباطن معافيتا لم (قوله وحكمته أنه لم يمس ما عزمه من أن لا يضعف البصر الخ) لا يقال هذا المعنى

من بعض السالفه لا باعترا أو طلع الشمس له فمصلحة أن المصنف نازع في صحة الثاني عن فائده قال أصحابنا
وعبب السالفه من الليل بعد الغروب ليحقق به استكمال النهار أي فليس يصوم شرعي ويعتبر بحل بطلوع فخره وغرب شمس فيما
يظهر لنا في نفس الأمر قال العلماء في خبره مسلم إذا غابت الشمس من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد

انظر

أفطر الصائم أي حمة، ثم أخذ ذكر هذين البيتين غروهما من العيون لا يكفي لأنه أفطر بمعبود لا يكون غرو بتخصيف فلا بد من إقبال اللب على
دخوله (وتأخير السجود) لأن الامتثال بالنون بغيره المتروك واحد حتى يسكن كونه بغيره بقرينة (٤٣) وهو يضم السين إلى الكاف في المعر
وقد فيها اسم للمأكل

أفطر الصائم) معناه انقض صومك ولا نومك الآن فإنه صائم لا يفتر وبالله التمس خروج النهار ودخول الليل والليل ليس بحال للصوم شرح مسلم (قوله انما افطر الخ) مقول قال (قوله انما افطر كرهه الخ) أي مع أن كلاهما سائر في الآخر (قوله ليس أن أفتر وبها عن العيون لا يكتفي الخ) عبارة شرح مسلم أنه قد يكون في أداء ونحوه بحيث لا يشاهد غير وبالله التمس فبعد تعديل الظاهر وأدبار الضمة اه (قوله لان الامنة الخ) أي ولأنه أفتر بالي التقوى على العبادة ومع تسخير نام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قتالي الصلاة فكان قدروا بينهما محاسن يفوقه ضبطه لقدر ما يحصل به سقاة أخسرين نهاية في قوله (تسخر) عبارة شريفا بما يوجب الغفر طه اه (قوله وهو بضم السين) الحقوه واسطره في المني الاولوه وهو بدولي التثنية قوله وقد قد في التثنية اه قوله وجعل في ثمانين وقوله وللهام في المثنى (قوله بضم السين الا الخ) وهو المراد هنا وان قل ان كثر الواب الفتح فذكر في الصواب الضمة والاذن والبركة في الفعل حقيقة وانما كسر بجاء العباب (قوله حسنت) أي في وقت السحر (قوله أصل سته) أي السحر ومعنى (قوله ولو يجزعه) اه قوله وبالله بما قبله محمل تأمل عبارة النهاية وبالله ما قبله معلوم وكثير غير تسخر وأولو يجزعه اه (قوله والذي يجعاهم الخ) وقد يقال انه للمعنى (قوله التقوى) يعني وتختصم انفسها سم (قوله وبه في وداع) أي هذا الجمع (قوله قول جمع مقدم الخ) وانفهم النهاية بغير الجمع لئلا يحسنه اذ لا يحسنه ما قبله اه قال الرازي في قوله وبالله استجاب الخ انظر مع ما مر وما في حصول السنة بالقلوب كالكبر اه (قوله وللهام) بروايد الخ) اه هذا ليس نصافي الراد عليهم لا يكتفي سم وقد بين (قوله تركه) أي السحر (قوله يحرم علينا الا لا يصلي الله عليه وسلم الخ) ولم ير ان لا يبرؤني الله تعالى عن عثمائه لا خصوصه اه صلى الله عليه وسلم فكان واصل واصل مره بضع عشر يوما ثم أفطر على ما قبلين ايضا وهو صبر على الصوم ولان لانه انما صغره اه ايضا قال الرازي ولو قل بخصه الغير يفسر به بخلافه غدا والظاهر ان الله لم يعد العباب (قوله بين صومين) أي فرض بين اثنين أو ثلثين أو أكثر بينها وبينه ومعنى (قوله تسعين) قال الاسنوي تفسيره ان في غيره أي غيره من يوم يصوم يومين يقضى في المأمور بالامساك كل السنة لا يكون امتناعا لان تعاطي الفطر وصلاته ليس بين صومين لأن الظاهر اه أخرى على الغالب انتهى اه نهاية زادنا في هذا وهذا ظاهر لان تسير الصوم للضعفين والصيام والصلاة وسائر الطاعات وهو حاصل في هذه الحالة اه قال عرش قوله مر نه أخرى على الغالب أي فلا فرق في حرمته للصومين كونه بين صومين أو اه عبارة العباب وعبري المصروع باليومين تارة بالصومين أخرى لبيان أن المراد بهما وجوب وصوم رسوم فهمما وحقه حقيقة موجبة فلا يحتاج لقول الاسنوي الخ اه (قوله قال جمع مقدمون الخ) معذرة عرش (قوله فبزول جماع الخ) وهذا هو الظاهر ومعنى العباب وظاهر كلام النهاية بتاعته اه ايضا (قوله في الاول) أي التعليل بالضعف (قوله ندبا) أي الحقوه فان انقص في المني الاولوه حتى لم يباحث الى وجيع حواشيه قوله كما دلت الى وخبر الخ (قوله بين الصومين) أي كالذين لم يحضروا اصلاح الدين وغيره والغلبة لغزوهم نظم كردى على بافضل (قوله وجيع حواشيه) أي قوله فان انقص في النهاية لا قوله كملت الى نوع نحو الشتم (قوله

الاصحاب كالصبر على الاول (وايه من) ندبنا من حب الصوم فلا ينافي وجوبه من جهة اخرى (لانه عن الكذب والغيبة) حتى للمباحين بخلاف الواجبين ككذب لا تقتضيه ايام ولا كرمع نحو مخاطب

بِخِلَافِ الْوَاجِبِينَ كَمَا كَذَبَ لَنَا قَانِطُ الْمَوْتِ وَذَكَرَ عَيْبَ نَحْوِ خَاطِبِ

وجميع جوارحه من كل محرم (١٢٤) نحر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه ونحو الغيبة

وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه سم (قوله ونحو الغيبة المحرمة الخ) أي دون الباس من ذلك فلا يجمع أبواب الصوم وإن نذب تركه كرى على بافضل (قوله يعطل أبواب الصوم الخ) ولو اغتاب أي لم يأتوا باب ثم أقرهم في الجموع وفي رفع الأثم فقط قاله السبكي فقها وجرى عليه الخادم وكذلك المحرم لو رقت ثيابا لم يكن ثأنا لله ولا لغيره ولا في رفع الأثم فقط قاله السبكي فقها وجرى عليه الخادم وكذلك المحرم إن اصاب في عيش عن غير مثله (قوله يرد الخ) أي بما ذكر من التجار والصوم (قوله حصوله أي الثواب (قوله مساواة الحقون الخ) وهو حصول الثواب المصلي في الغصوب لكن يأتي في الرد بما خلفه والتظاهر أنه خلق كرى (قوله يعطل أي ارتكاب الصائم محرمًا (قوله ونحو خمس الخ) مبدأ أخره قوله باطل (قوله ومن هنا) أي بطلان أبواب الصوم ونحو الغيبة (قوله وإن كان الخ) أي الاحتراز عن ذلك (قوله مطلقا) أي على الصائم ونحوه (قوله وعن نحو الشتم) عطف على قول المتن عن الكذب (قوله تذكير الخ) أي لتصور ولا تشام فتذهب بركتصومها أسنى وأبوابها ما خلفي فائدة مثل أكرم من صفي كم وجدني ابن آدم من عيب فقال هي أكرم من أن تحصى والذي أحصته منها ثمانية آلاف عيب ويسترجع ذلك حفظه لسانه اه (قوله ولسانه الخ) وهو أي الجمع بين قليم ولسانه (قوله فائدة) قال ج في فتاوى أبي الحديديتي جواب هل الذكر الكبر الساني أفضل أو غير ما نصه والذكر الخفي قد يطلق ورأيه ما ولا بالقلب فقط وقد مراده ما حو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه من غير الذكر الخفي أي لا يطرأ إلى البال أو ما يحول لم يسمع نفسه فلا يعتد بجره لسانه وإنما العبرة بما في قلبه من أن جامع من أئمتنا وغيرهم يقولون أن ثوبه ذكر كرا القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه بنبي جله دلي لا أبواب عليه من حيث الذكر المخصوص أما اشتغال القلب بذلك ونامله لعانيه واستغرق قلبه في شهوده تعالى فلا شك أنه يقتضي الأدلة ثواب عليه من هذه الحية الثواب الجزيل ويؤيد من غير البير في الذكر الذي لا تسمعه له حفظة يزيد على الذكر الذي تسمعه له حفظة سبعين ضعفا انتهى اه عيش عبارة الشارح في فتاوى أبي الحديديتي الصغرى وسئل عن أبيه تعالى عنه عن قول النووي في آخر مجلس الذكر من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب أفضل من ذكر القلب اه فويل يؤخذ من كلامه أنه إذا ذكر الله لم يدون لسانه أنه ينال الفضلة إذا كان معذورا أم لا وهل إذا قرأ بقلبه دون لسانه من نذر ينال الفضلة أم لا فأجاب بقوله الذكر بالقلب لأفضله فيه من حيث كونه ذكر امتعدا بالفنم والنجاة فيه من حيث استحضاره له من تزيه الله تعالى وإجلاله بقلبه وجمعه بين قول النووي المذكور وقولهم ذكر القلب لأواب فيمن في صفة أبواب أراد من حيث لفظه ومن أثبت فيه أبواب أراد من حيث حضوره بقلبه كذا كراهة فتأمل ذلك فانه مهم ولا فرق في جميع ذلك بين المعذور وغيره والله أعلم اه (قوله فالأولى بلسانه) فيه تأمل (قوله المباحة) أي قول المتن والقلبية في الغنى إنما تنسبه عليه وكذا في النهاية الأقوله كنظر ويحتمل أن كان ذلك (قوله من مسمى الخ) أي ولموس مسمى (قوله كنظر ويحتمل الخ) أي وسماع الغناء مسمى (قوله ولبوس) ويكره ذلك كراهة شرح ما يتصل ومضى (قوله فان ذلك الخ) أي كف جوارحه من تعاطي ما تشتهيه نهاية وأبواب (قوله لا يفرغ الخ) أي لا تنكسر نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى أي على ما يشتهيه (قوله على وجهه الخ) قالوا في قوله ويكره أن يقول بحق الحتم الذي على في نهاية ما يعيب قال عيش ومثله الحاتم الذي على في غم العاجل وجدا الكراهة أنه حاف بغير الله تعالى بوجهه اه قول المتن (و يستحب الخ) ولو طهرت الحائض أدلتها على لا توفت الصوم وصاعت أو صام الجانب بلا غسل صغر ورض ومضى (قوله لا يتصل بالماء الخ) أي ولو أدى العباد على المأهارة أو لخرج من خلاف أبي هريرة حيث قال لا يصح صومه قال الاستنوى وقياس المعنى الأول استحباب المبادرة في الاغتسال عقب الاحتلام لم لا أسنى ومغفره إذا نهاية ونقل عن أبي هريرة قال جوع عن ذلك اه

الرد عليهم كالجاني (قوله وجميع جوارحه) عطف على قول المتن لسانه

المحرمة يعطل أبواب الصوم كما دلت عليه الأخبار ونص عليه الشافعي والاحباب وأقرهم في الجموع وفي رفع الأثم فقط قاله السبكي فقها وجرى عليه الخادم وكذلك المحرم لو رقت ثيابا لم يكن ثأنا لله ولا لغيره ولا في رفع الأثم فقط قاله السبكي فقها وجرى عليه الخادم وكذلك المحرم إن اصاب في عيش عن غير مثله (قوله يرد الخ) أي بما ذكر من التجار والصوم (قوله حصوله أي الثواب (قوله مساواة الحقون الخ) وهو حصول الثواب المصلي في الغصوب لكن يأتي في الرد بما خلفه والتظاهر أنه خلق كرى (قوله يعطل أي ارتكاب الصائم محرمًا (قوله ونحو خمس الخ) مبدأ أخره قوله باطل (قوله ومن هنا) أي بطلان أبواب الصوم ونحو الغيبة (قوله وإن كان الخ) أي الاحتراز عن ذلك (قوله مطلقا) أي على الصائم ونحوه (قوله وعن نحو الشتم) عطف على قول المتن عن الكذب (قوله تذكير الخ) أي لتصور ولا تشام فتذهب بركتصومها أسنى وأبوابها ما خلفي فائدة مثل أكرم من صفي كم وجدني ابن آدم من عيب فقال هي أكرم من أن تحصى والذي أحصته منها ثمانية آلاف عيب ويسترجع ذلك حفظه لسانه اه (قوله ولسانه الخ) وهو أي الجمع بين قليم ولسانه (قوله فائدة) قال ج في فتاوى أبي الحديديتي جواب هل الذكر الكبر الساني أفضل أو غير ما نصه والذكر الخفي قد يطلق ورأيه ما ولا بالقلب فقط وقد مراده ما حو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه من غير الذكر الخفي أي لا يطرأ إلى البال أو ما يحول لم يسمع نفسه فلا يعتد بجره لسانه وإنما العبرة بما في قلبه من أن جامع من أئمتنا وغيرهم يقولون أن ثوبه ذكر كرا القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه بنبي جله دلي لا أبواب عليه من حيث الذكر المخصوص أما اشتغال القلب بذلك ونامله لعانيه واستغرق قلبه في شهوده تعالى فلا شك أنه يقتضي الأدلة ثواب عليه من هذه الحية الثواب الجزيل ويؤيد من غير البير في الذكر الذي لا تسمعه له حفظة يزيد على الذكر الذي تسمعه له حفظة سبعين ضعفا انتهى اه عيش عبارة الشارح في فتاوى أبي الحديديتي الصغرى وسئل عن أبيه تعالى عنه عن قول النووي في آخر مجلس الذكر من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب أفضل من ذكر القلب اه فويل يؤخذ من كلامه أنه إذا ذكر الله لم يدون لسانه أنه ينال الفضلة إذا كان معذورا أم لا وهل إذا قرأ بقلبه دون لسانه من نذر ينال الفضلة أم لا فأجاب بقوله الذكر بالقلب لأفضله فيه من حيث كونه ذكر امتعدا بالفنم والنجاة فيه من حيث استحضاره له من تزيه الله تعالى وإجلاله بقلبه وجمعه بين قول النووي المذكور وقولهم ذكر القلب لأواب فيمن في صفة أبواب أراد من حيث لفظه ومن أثبت فيه أبواب أراد من حيث حضوره بقلبه كذا كراهة فتأمل ذلك فانه مهم ولا فرق في جميع ذلك بين المعذور وغيره والله أعلم اه (قوله فالأولى بلسانه) فيه تأمل (قوله المباحة) أي قول المتن والقلبية في الغنى إنما تنسبه عليه وكذا في النهاية الأقوله كنظر ويحتمل أن كان ذلك (قوله من مسمى الخ) أي ولموس مسمى (قوله كنظر ويحتمل الخ) أي وسماع الغناء مسمى (قوله ولبوس) ويكره ذلك كراهة شرح ما يتصل ومضى (قوله فان ذلك الخ) أي كف جوارحه من تعاطي ما تشتهيه نهاية وأبواب (قوله لا يفرغ الخ) أي لا تنكسر نفسه عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى أي على ما يشتهيه (قوله على وجهه الخ) قالوا في قوله ويكره أن يقول بحق الحتم الذي على في نهاية ما يعيب قال عيش ومثله الحاتم الذي على في غم العاجل وجدا الكراهة أنه حاف بغير الله تعالى بوجهه اه قول المتن (و يستحب الخ) ولو طهرت الحائض أدلتها على لا توفت الصوم وصاعت أو صام الجانب بلا غسل صغر ورض ومضى (قوله لا يتصل بالماء الخ) أي ولو أدى العباد على المأهارة أو لخرج من خلاف أبي هريرة حيث قال لا يصح صومه قال الاستنوى وقياس المعنى الأول استحباب المبادرة في الاغتسال عقب الاحتلام لم لا أسنى ومغفره إذا نهاية ونقل عن أبي هريرة قال جوع عن ذلك اه

(قوله)

ظاهره وباطنه) ويستحب أن يغتسل عن الجنابة والحض والنفس (قبل الفجر) لتلاصيل الماء

الى باطن نحو اذنه اوردوه وقضيت ان وصوله لذلك مقرر وليس عومه مراداً كما هو ظاهر (٢٢٥) أخذ المصنف ان سبق ما نحو المفتحة

المشروع أو غسل القدم

الخص لا يغسل لغيره

فليجمل هذا على ما نقلت

منه عنهما في نحو ما يكره

له دخول الحمام من غير

حاجب لانه قد يضره في غطر

ومن ثم لو اعتاده من غير

تأذبه بالنسبة لم يكره على

ما هو الاخرى (د) بسن

(أن يحترق من الحياصة)

والفصل في سببها (د) عن

(القبيل) المكره وهو سائر

انها تفصيلها وأعادها

اعتناء بشأنها للصحة

الابتلاء (د) عن (د) خوف

الطعام وغيره بل يكره

وقام وصوله الى حلقه

(د) عن (العلل) بفتح العين

بل يكره أيضاً لانه يعطش

ويغتر على قول أما كسرهما

فهو الجاهل وتصح ايرادنه

لكن يتقدم موضع والكاسم

في عالم تفصل منه عن

بان ضيق قبل ذلك حتى

ذهب رطوبته أو وضع

دفعه لكن لم يمنع من

دفعه لعموم (د) بسن

(أن يقول عند فطره) أي

عقبه اللهم لك قد باد

لكن الانحلاص أي

لا يفرض ولا واحد شهر

(صحيح على رزق) أي

الواصل الى من تفصل لا يحوي

وقوف (أفطر) لا يتابع

ولا يضر إرساله لانه في

الفضائل صلى الله عليه وسلم في

رواية زوري أبو داود ذهب

الطعام في شرح الرضا اللهم ذهب الطعام ولم أره في أي داود وابنت
الرفق وثبت الاجران شاء الله تعالى في غيره وأوسع الغنى اغفر لي

(٥٤ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث)

(قوله الى باطن نحو اذنه الخ) وفيه في أن يغسل هذه لم يتبعه الغسل الكامل نهاية ومعنى أي قبل الغسل
بنيء رفع الجنبه عن (قوله على ما يحتمل الاخرى) عبرة الغنى وتقول الاخرى هذا من شذذ به بدونه من
اعتدوا من غير لانه من الرقة الذي لا ياسب حكمه الصوم اه وفي الاسنى والاعراب والنهاية ع وعاقول (ان
عن الحياصة) أي منه لغيره وعكس شرح بافضل أي من غيره (قوله عن الحياصة والغنى) أي ونحوهما
لان ذلك يضعفه فهو خلاف الاول كفي المجموع وان حرم في أصل الر وضه بكرهته وقال المحامي يكره أن
يضمه غيره أيضاً معنى (قوله ما سرفهما) أي من أنهما يضعفانه (قوله بل يكره الخ) نعم ان احتاج الى مضغ
نحو غير طفل لم يكرهها وتوايها قال ع شرح قوله نعم ان احتاج الخ قصة اقتصر على ذلك كراهة ذوق
الطعام لغرض اصلاحه متاعبه وينفي عدم كراهته للعلة وان كان عند عدمه فغيره لانه تدل على يعرف
اصلاحه مثل الصائم اه (قوله الى حلقه) قضيت ان وصوله فها عليه فطر ولا يعد فيه اذا احتج الى الذوق
ان لا يضر سبغها الى الجوف كما لو خذ ما تقدم في الحياصة في الانوار سم (قوله بفتح العين) الى قوله والكلام
في الغنى والى المتن في النهاية (قوله والكلام الخ) عيار النهاية ومحل في غير ما يفتق ما هو فان تيقن وصول
بعض حرمه عند الجوفه فطر وجبت بحرم مضغه بخلاف ما اذا شل أو وصل لمعنه أو بعمله بمجاور
وكالعلل في ذلك التفصيل البان الايض فان لو أصابه الماء عيس واشتد كرم مضغه والاحرم قاله القاضي
اه قال ع شرح قوله مر البان الايض وهو المسمى بالشاي وقوله مر لو أصابه الماء أي ما لم يقم وهو الرق
أو ما يدخله فلا ياسب وقوله مر واشتد أي بحيث لا يغفل عنه شيء اه (قوله أي عقبه) كذا في التباين والافق
وعبار الا يعاقب عقب تناول الفطر كالسليم وأمر المقدس بسن أن يعتقد في الصوم حديثه لا توقفه
الاخرى مر قال وكان وجوبه من مخالفة اه (قوله لا يتابع) ر واه أبو داود اسناد حسن لكنه مرسل وزاد
الدارقطني فقبل مني أن أت السمع العام ومن ثم قال المقدس يزيد بعد افطر سبغت ولا يحسد قبل
من انك أنت السمع العلم اللهم انك تغضب العفو عاقبته قال المتن و بسن أن يزيد بل آمن
وعلمنا ذلك من سبغت وجوب والبلأ ثبت يعاقب (قوله وري) الى قوله وغيره في النهاية والغنى الاقوله
وفي شرح الرضا الى وابنت (قوله في شرح الرضا) أي والنهاية والغنى وشرح بافضل اللهم ذهب الخ
أي في زيادة اللهم (قوله ولم أره في أي داود) عبرة شرح الرضا وضو روى يضافه عمل أي بقرا يصطف
المجهول فلا يلزم كون الرأوى أبا داود صري أقول متبع شرح الرضا والنهاية والغنى حيث قالوا عقب
قول المصنف وعلي رقة افطر متابعاً وبنت العرفان شاء الله تعالى اه كالمرج في أن روى بينه
والفعل ويمكن أن يجاب بأن أبا داود روى ذلك في غير سنه أو فيه ونحوه متعلق (قوله وغيره) أي غير أبي داود
(قوله بأوسع الفضل اغفر لي) ورواهه صلى الله عليه وسلم كان يقول الحمد لله الذي أعانني فميت و رزقي

(قوله ثم أخذ المصنف الخ) يمكن الفرق بان الماء اوقع على فوق الاذن نزل بطبعه الى باطنها ولم يأت عادة
دفعه عن النزول ولا كذلك اذا وضع الم في نحو القدم ويمكن أن لا يغسل فليترن الفطر يلزمه لاذ كركا
تقدم بحث ذلك عن نحو الاخرى في بحث المبالغة (قوله الى حلقه) قضيت ان وصوله فها عليه فطر
ولا يعد فيه اذا احتج الى الذوق أن لا يضر سبغها الى الجوف كما لو خذ ما تقدم في الحياصة في الانوار
(قوله في المسن وذوق الطعام والعلل) ومحل في غير ما يفتق ما هو فان تيقن وصول بعض حرمه عند
الى جوفه افطر وجبت بحرم مضغه بخلاف ما اذا شل أو وصل لمعنه أو بعمله بمجاور وكالعلل في
ذلك البان الايض فان كان لو أصابه الماء عيس واشتد كرم مضغ فمواجره قاله القاضي شرح مر وقول
قوله أو وصل لمعنه أي آخر فلا تشكل بقولهم في الحياصة بدل على العين لان ذلك لا يضره غير قطعة
ولهذا اذا تلف القدم بالماء من المراكس يبق الطعام مع رالي العير وانما كتبه بام هذه التلافة في

فاظطرنا بعباد (قوله) وسنالح) ويستحب له ان يفعل الصائم بان يعشهم لغير من فطر صائما فله احواسا
ولا ينقص من احوال الصائم شي ورواه الترمذي وصححه فان عجز عن عشايتهم فطرهم على شر بقاء أو غيره أو
نحوهما المار وروى ان بعض الصحابة قال يا رسول الله ليس كنا نجد ما يظفر به الصائم فقال يعطى الله تعالى
هذا الثواب من فطر صائما على غيره أو شر بقاءه أو مذقة لبن مغني وشرح الروض ونهاية زاد الايعاب وأكله
معهم أفضل لما فيه من مجاورتهم ومن يدرهم ولو كان الصائم قد تعاطى ما يظفر لثوبه فهل يحصل له فطر موثقل
أجر ولو لم يصوم فيه نظر والألحق بسعة الفضل الحصول اه وفي الكردى على ما يفضل وبن المقطر عند
الغيران يقول ما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا فطر عند قوم وهو اكل طعامكم الا برار وصلت عليكم
الملائكة فو فطر عندكم الصائجون اه قول المتن (ان يكثر الصدقة) أي والجودون بادة التوسعة على العيال
والاحسان الى ذوي الارحام والجيران وغير الصالحين انه صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان
أجود ما يكون في رمضان بلقاء نبي بل والمعنى في ذلك تشرية في قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع
حاجتهم (قوله وتلاوة القرآن) أي في كل مكان غير نحو الحش حتى الحام والطريق ان لم يلقه بها بان أمكنه
تدبرها والتلاوة في المصنف أفضل وبن استقبال القبلة والجيران أم من اياهم بشوش على نحو مسلسل أو
نام نهاية قال عرش قوله هر والتلاوة في المصنف الح أي وان قوى فقله لانه يجمع فيه بن النظر في المصنف
وبن القراءة وبنفي ان ياكله ما يذهب خشوعه وتدبره بقراءة في المصنف والا فلا يكون أفضل اه قول المتن
(وتلاوة القرآن) أي ومداومته أي بقرأ على غيره وقرأ غيره عما ينهيه ومعنى زاد الايعاب ما قرأه أو
غيره كما اقتضاه اطلاعه اه عبارة عرش قوله وقرأ غيره الح أي ولو غير ما قرأه الاول فمما يسمى بالدارسة
الا ان وهي المبرهنة على كلامهم بالادارة اه (قوله يعرض الح) وفي رواية فبدروسه القرآن ويؤخذ من
ظاهر هذه مع ما قبلها أنه كان مرة يدارس سورة يعرضه عليها بعباد (قوله نظير الترمذي) الى قوله ومن ثم في
المعنى قول المتن (وان يعتكف لوقال ولا اعتكاف كان أولى لان الاعتكاف مستحب مطلقا لكنه يتأكد
في موضعين فصار كاصدقة وتلاوة القرآن معنى (قوله فيه) الى قوله ومن ثم في النهاية (قوله فيه) أي في رمضان
وان يكثر من ذلك لا يتابع واما الشيطان نهاية لكن سبب كلام الشارح صريح في أن مرجع الضمير
العشر الاخير قول المتن (لا سيما) هي من سبب منزلة مثل وزنا معنى وعصية في الاصل والاولا انها قلت باه
لاستعماها سببها كتنوع الاله المتأخر وفي الرضى أن الاول التي تدخل على سببها بعض المواضع اعتراضا إذ
ما بعدها يتقد برجله مستقلة فعسى له في القوم ولا سيما بدأى ولا مثل في يدعو جود دين القوم الذين لا يؤمن
أي هو كان أنص به وأشد اخلاصا في الحق وخبر لا يحدف انتهى اه سم (قوله الجري) أي على الاضافة
ومازائدة تأتي في وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لاسي يدرع ابن هشام الحضرة في الاول وفسد سببه
على الثاني ويجوز ان تكون مانكرة لمسة والجرور به دهايل منها أو عطف بيان مسان (قوله)
وقسم اه أي الرغف على انه خبر مبتدأ محذوف وجوب او ما موصولة أو نكر موصوفة بالجله والنصب على التمييز
الخاصة للتحقق في الاول وفيه نظر لما قاله في حكمة المصنفة (قوله في المتن لا سيما) هي من سبب اسم منزلة
مثل وزنا معنى وينبغي في الاصل لوالوا انها قلت باه لا استعماها سببها كتنوع الاله المتأخره قال العلامة
في شرح التسهيل ودخول الواو على الواو حسب قال تلعب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله
* ولا سيما يوم بدأه لجل * فهو محط في هذا كلامه وسأني في الاصل خلاف هذا اه وقوله وسأني الى آخره
اشارة لقول التسهيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف أي وحذف الواو اه وفي الرضى واعلم ان الواو التي تدخل
على لا سيما في بعض المواضع اعتراضا فلما بعدها يتقد برجله مستقلة والى معنى المثل ففي طاعة القوم ولا
سيما بدأى ولا مثل في يدعو جود دين القوم الذين لا يؤمن أي هو كان أنص به وأشد اخلاصا في الحق وخبر لا
محذوف اه وقوله ويجوز في الاسم بعدها الجري قال في التسهيل بالاضافة فعمل ائدة وقوله وقسم اه الى رفع
على أن خبر مبتدأ محذوف كقلى التسهيل قال العلامة بنو ينبغي أن يكون الخذف واجباله كذلك مسموع

(و) يسن أي بنا كعب
سبب الصوم والافضل
سنة في كل زمن (أن يكثر
الصدقة وتلاوة القرآن
في رمضان) نظير الترمذي
وقال غريب أي الصدقة
أفضل فالصدقة في رمضان
ولان الحسنات تضاعف
فيه ونظير الصالحين ان
يجب بل كان بلقي النبي صلى
الله عليه وسلم في كل سنة في
رمضان حتى يسلم فيعرض
صلى الله عليه وسلم القرآن
عليه (وان يعتكف) فيه
كثيرا لانه أقرب لموت
النفس وتفرغها للعبادة
(لا سيما) بشديد الاله وقد
تخفف ويجوز في الاسم
بعدها الجر وهو الارج
وقسم اه وهي دالة على ان
ما بعدها أولى بالحكم مما
قبلها

(في العشر الاواخر منه) فيها كلمة اكثر من الثلاثين كورة لا يتابع ورياحه صادقة ليلة (٤٢٧) القدر افعى مختصرة فبعدنا كذا

عليه الاحاديث الصحيحة

التصحيح: ومن ثم قوله

ازرحته أنت طالق ليله

القدر فان كان قاله اول ليلة

احدى وعشرين أو قبلها

طلقت في ليلة الاخرة من

رمضان أو في يوم احدى

وعشرين مثلاً تطلق الا في

ليلة احدى وعشرين من

السنات لا تمتد ولو اذها في

ليلة ثلاث وعشرين من مثلاً

من سنة التتابع فعمل بحث

لان كلامهم طالع بانهم لم يروا

وتعلم فهو نظم مامر فحين

انفردوا به الهلابل

قياس ذلك لو اخره من

يعتقد مسدقاً به اراها

هذا : اولاً لا علامتها

جدا ومنعاً عن شذوذه

بعضها او كلها لا تقتضي

الاحتياط لاحتياط بالشك

كل يحمل والاول أقرب ان

حصل عند من العلامات

ما يغلب على اظن وجودها

وقد أوقع الاطلاق بنظم

ذلك في مسائل تعرف من

كلامهم في باب

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾

أو يفعل محذور اذا كان نكرة وأما اذا كان معرفة فالجهو وعلى امتناع انصابه وجوز بعضهم باختيار

فعل أو على أنها كفاؤان لاسمات منزلة الا لاستثناء فتصحب في الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد

توصل نظرف أو جملة فعلة اه أي كفي عبارة المصنف فان الظاهر أنه أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور

سم عبارة الشدي حد كلامه وان جمع ذلك في ضمير ما في عبارة انصب ما فيها فظاهر أنه يعين كون

ما موصولة الجار والمجرور وصحتها فلا خلاف من الاعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذي في العشر الاواخر

اه قول المن (في العشر الاواخر) وبين أن يكتمه كفاً الصلاة له ديوانه يكف في دخول العشر

نهيابة عبادة العباد وينبغي انصاف العشر الاخير أن يدخل المسجد قبل غروب الحادي والعشرين ويخرج

منه بعد الغروب ليلة العبد ومكثه إلى أن يصلي أو يخرج منه إلى المصلي أولى اه قال الشارح في شرحه وبين

انصاف يوم قبل العشر لا احتمال النقص فيحصل له فضل ذلك اليوم اه (قوله عندنا) أي انا في الشافعية

وأما بالنسبة إلى اختلاف أئمتنا لسلام فهو خلاف طويل ينتظر فانه في الأصل وفي نهاية امر العلماء فيها

نحو ثلاثين قولاً في بلوغ المرام الحافظان حج اختلف في تعيينه على أو بعين قولاً وأوردتها في فتح الباري

كر دعى في بافضل (قوله اول ليلة الخ) أي حاشا لفظ أول سم (قوله وفي يوم احدى وعشرين من مثلاً الخ)

هذا انما يظهر في قول لزوم ليلة القدر ليلة في العشر الاخير وعدم دورتها في لياليها ليوصل اتفاق اصحابنا

على الزم هو انصاف الجميع (قوله بحث) خبرنا و (قوله لا) تصح على قوله بحث وعدل له

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾ (قوله في شروط) أي قوله ومن الحلق في النهاية والقاضي

الاقوله ويحب إلى الاسلام وقوله وأخذ في المتن وقوله وقيل إلى ويحتمل رد (قوله ومريضاته) أي ما يبيع

تركه صوره منان نهاية ومعنى أي وما يبيع ذلك من الامساك والقدية عش (قوله على السكان المتعدى

الخ) يؤخذ من قوله أن يوجب باقرار الخ أن الوجب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد بسبب بعض

وجوب بالقضاء عليه في غير المتعدى كذلك كالغنى عليه فيما وجبه الله بالتعدي ولو تأمل والحاصل

أن كلان السكر والاشياء بعد أدونه ان استغرق النهار وجب القضاء كسبائي والا قد نوى في اجزاء كما

على ما تقدم سم (قوله وأخذ من تكلفه) أي الكافر الاصل (قوله حرمة طعام المسلم الخ) أي في الحرمة

أخذ ما ذكره شخنا الشهاب المسمى لكن يحتاج إلى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان

كان جنباً سم وقد يقال ان الفرق بين الاذن في المعصية والاعانة عليها واضح غنى عن البيان (قوله

والمصبول يتعرض له في التسهيل وتارة يكون الاسم نكرة فتصحب على الخبر أو يفعل محذور وتارة يكون

معرفة فالجهو وعلى امتناع انصابه وجوز بعضهم باختيار فعل أو على أنها كفاؤان لاسمات منزلة الا لاستثناء

للاستثناء فتصحب في الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توصل نظرف أو جملة فعلة اه أي كقولك

يذهب الاحتكاك ولا سيما عند الكعبة أي وكفي عبارة المصنف فان الظاهر أنه أراد بالظرف ما يشمل الجار

والمجرور وكقولك يذهب كلامك بدل اسماء طاعة في التسويل وحار أي الاسم بدل اسماء في الاضافة

وبار أن دونان رفع خبر مبتدأ محذوف وما يحتمل الذي أي أنك ترمي موصوفة اه قال الدمامي وعلى كل من

وجهي الرفع والجر فتعده أي سائر ارباؤه مناصف ثم قال في وجهه انصاف ما كفتوا الغيبة بنصائهم إلى

لا رجل (قوله كان قاله اول ليلة احدى وعشرين) أي حاشا لفظ أول اه

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾ (قوله ويحب على السكان المتعدى الخ) يؤخذ من قوله

الاقوى بما تقرر علم أن الوجب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد بسبب بعض وجوب بالقضاء عليه

وحديث غير المتعدى كذلك كالغنى عليه فيما وجبه الله بالتعدي ولو تأمل والحاصل أن كلان السكر

والاشياء بعد أدونه ان استغرق النهار وجب القضاء كسبائي والا قد نوى في اجزاء كما على ما تقدم (قوله

وأخذ من تكلفه حرمة ما الخ) أي بالحرمة أخذ ما ذكره شخنا الشهاب المسمى لكن يحتاج إلى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان

كان جنباً سم وقد يقال ان الفرق بين الاذن في المعصية والاعانة عليها واضح غنى عن البيان (قوله

والمصبول يتعرض له في التسهيل وتارة يكون الاسم نكرة فتصحب على الخبر أو يفعل محذور وتارة يكون

معرفة فالجهو وعلى امتناع انصابه وجوز بعضهم باختيار فعل أو على أنها كفاؤان لاسمات منزلة الا لاستثناء

للاستثناء فتصحب في الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توصل نظرف أو جملة فعلة اه أي كقولك

يذهب الاحتكاك ولا سيما عند الكعبة أي وكفي عبارة المصنف فان الظاهر أنه أراد بالظرف ما يشمل الجار

والمجرور وكقولك يذهب كلامك بدل اسماء طاعة في التسويل وحار أي الاسم بدل اسماء في الاضافة

وبار أن دونان رفع خبر مبتدأ محذوف وما يحتمل الذي أي أنك ترمي موصوفة اه قال الدمامي وعلى كل من

وجهي الرفع والجر فتعده أي سائر ارباؤه مناصف ثم قال في وجهه انصاف ما كفتوا الغيبة بنصائهم إلى

لا رجل (قوله كان قاله اول ليلة احدى وعشرين) أي حاشا لفظ أول اه

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاته﴾ (قوله ويحب على السكان المتعدى الخ) يؤخذ من قوله

الاقوى بما تقرر علم أن الوجب على المتعدى بسكره وجوب انعقاد بسبب بعض وجوب بالقضاء عليه

وحديث غير المتعدى كذلك كالغنى عليه فيما وجبه الله بالتعدي ولو تأمل والحاصل أن كلان السكر

والاشياء بعد أدونه ان استغرق النهار وجب القضاء كسبائي والا قد نوى في اجزاء كما على ما تقدم (قوله

وأخذ من تكلفه حرمة ما الخ) أي بالحرمة أخذ ما ذكره شخنا الشهاب المسمى لكن يحتاج إلى الفرق بين هذا وجواز الاذن له في دخول المسجد وان

يعاقب عليه في الاخرة نظير ما مر في الصلاة فخذ من تكلفه حرمة طعام المسلم في نهار رمضان لانه اعانة على معصية نافية

لانه ليس مكلفا بالنسبة الاحكام الدنياوية) لا يتحقق ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به غير مخاطب في الدنيا
بالاحكام فليس صحيح ومما يبطئه عقابه في الاحتجاج عليه فانه فرغ مخاطبته في الدنيا لا يعاقب أحد على
ما لم يخاطبه وان اراد بذلك انه لا يؤمر من جهة الامام وغيره بادائها كونه مخاطب بها فهو هذا لا يعارض
ان ترك الصوم تلبس بمصيبة وانما عاتقه ما عاتى مصيبة سم قول المتن (وما عاتقه) أي الصوم والصحة
والأمانة أخذنا مجازيا بمعنى ونهاية (قوله ولا حاشا الخ) أي ولا سافرا كماله بما عاتى نهايه وبمعنى (قوله)
لا يطيقه) التذكري هنا وفيما أخذنا ويل الشخصين (قوله عليهما) أي وعلى المريض والمسافر والسكران
والغنى عليه نهاية وبمعنى (قوله وعليهما) أي على كل من هذين الوجهين (قوله على الاول) الاول
أن يوجه عن قوله خلافا لابن الرفعة (قوله وما تقر) أي بقوله ولا حاشا أو نفع ساعلا تهما لا يطيقه شرعا
الخ (قوله ان مراده وجوب الاعتقاد سبب) وهو دخول الوقت المراد باعتقاده وجوده ووافقه وجوب بمن
اضافة السبب السبب أو بيانه هذا على أن القضاء بالامر الاول بالامر جدي يجري وقال سم قوله هادع
قوله السابق انما هو بالمرجدين بقيد أن وجوب الاعتقاد السبب لكون القضاء في ما مر جدي لانه ذكر
فيما سبق أن وجوب القضاء على الحاض والنفساء بالمرجدين وذكر هنا أن وجوب عليهما وجوب
الاعتقاد سبب اه (قوله وصرالخ) أي أنقلا (قوله ومن الخصال) الحق الشارح المحلى وحكم سبهو بذلك في
شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه أي لا وجوب باعتقاد سبب والام يعاقب في الاحتجاج
ما نعتلى رده كلاً يعاقبه ولا اذا ما تواعلى حالهم سم وحكم سبهو أيضا الغنى وكذا النهاية ثم قال نعم يمكن
الجواب عن كلام الشارح بأن وجوب الاعتقاد سبب حتم لا ينافي القول بكون الخطاب في خطاب تكليف
اه (قوله لذلك) أي الخطابية بالصوم (قوله لا اعتقاد السبب من هذه الحاشية) أي من حيث مخاطبة
بالاسلام صالخ (قوله يكتفى منه ببذل الجزية) فيه بحث فظهر ان الاكتفاء بمبذل الخاهو عن تعرضنا
له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضي عدم مخاطبة مطلقا حتى يرض عليه عدم الاستسلام المذكور وكف
يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن في دخول المسجد وان كان جنباً (قوله لانه ليس مكلفا بالنسبة
لاحكام الدنياوية به الخ) لا يتحقق ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد بكونه ليس مكلفا بالنسبة لا ذكره غير
مخاطب في الدنيا بالاحكام فليس صحيح ومما يبطئه عقابه في الاحتجاج عليه فانه فرغ مخاطبته في الدنيا لا يعاقب أحد على
ما لم يخاطبه وان اراد بذلك انه لا يؤمر من جهة الامام وغيره بادائها كونه مخاطب بها فهو هذا لا يعارض
ان ترك الصوم تلبس بمصيبة وانما عاتقه ما عاتى مصيبة سم قول المتن (وما عاتقه) أي الصوم والصحة
والأمانة أخذنا مجازيا بمعنى ونهاية (قوله ولا حاشا الخ) أي ولا سافرا كماله بما عاتى نهايه وبمعنى (قوله)
لا يطيقه) التذكري هنا وفيما أخذنا ويل الشخصين (قوله عليهما) أي وعلى المريض والمسافر والسكران
والغنى عليه نهاية وبمعنى (قوله وعليهما) أي على كل من هذين الوجهين (قوله على الاول) الاول
أن يوجه عن قوله خلافا لابن الرفعة (قوله وما تقر) أي بقوله ولا حاشا أو نفع ساعلا تهما لا يطيقه شرعا
الخ (قوله ان مراده وجوب الاعتقاد سبب) وهو دخول الوقت المراد باعتقاده وجوده ووافقه وجوب بمن
اضافة السبب السبب أو بيانه هذا على أن القضاء بالامر الاول بالامر جدي يجري وقال سم قوله هادع
قوله السابق انما هو بالمرجدين بقيد أن وجوب الاعتقاد السبب لكون القضاء في ما مر جدي لانه ذكر
فيما سبق أن وجوب القضاء على الحاض والنفساء بالمرجدين وذكر هنا أن وجوب عليهما وجوب
الاعتقاد سبب اه (قوله وصرالخ) أي أنقلا (قوله ومن الخصال) الحق الشارح المحلى وحكم سبهو بذلك في
شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه أي لا وجوب باعتقاد سبب والام يعاقب في الاحتجاج
ما نعتلى رده كلاً يعاقبه ولا اذا ما تواعلى حالهم سم وحكم سبهو أيضا الغنى وكذا النهاية ثم قال نعم يمكن
الجواب عن كلام الشارح بأن وجوب الاعتقاد سبب حتم لا ينافي القول بكون الخطاب في خطاب تكليف
اه (قوله لذلك) أي الخطابية بالصوم (قوله لا اعتقاد السبب من هذه الحاشية) أي من حيث مخاطبة
بالاسلام صالخ (قوله يكتفى منه ببذل الجزية) فيه بحث فظهر ان الاكتفاء بمبذل الخاهو عن تعرضنا
له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضي عدم مخاطبة مطلقا حتى يرض عليه عدم الاستسلام المذكور وكف

لانه ليس مكلفا بالنسبة الاحكام الدنياوية) لا يتحقق ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به غير مخاطب في الدنيا
بالاحكام فليس صحيح ومما يبطئه عقابه في الاحتجاج عليه فانه فرغ مخاطبته في الدنيا لا يعاقب أحد على
ما لم يخاطبه وان اراد بذلك انه لا يؤمر من جهة الامام وغيره بادائها كونه مخاطب بها فهو هذا لا يعارض
ان ترك الصوم تلبس بمصيبة وانما عاتقه ما عاتى مصيبة سم قول المتن (وما عاتقه) أي الصوم والصحة
والأمانة أخذنا مجازيا بمعنى ونهاية (قوله ولا حاشا الخ) أي ولا سافرا كماله بما عاتى نهايه وبمعنى (قوله)
لا يطيقه) التذكري هنا وفيما أخذنا ويل الشخصين (قوله عليهما) أي وعلى المريض والمسافر والسكران
والغنى عليه نهاية وبمعنى (قوله وعليهما) أي على كل من هذين الوجهين (قوله على الاول) الاول
أن يوجه عن قوله خلافا لابن الرفعة (قوله وما تقر) أي بقوله ولا حاشا أو نفع ساعلا تهما لا يطيقه شرعا
الخ (قوله ان مراده وجوب الاعتقاد سبب) وهو دخول الوقت المراد باعتقاده وجوده ووافقه وجوب بمن
اضافة السبب السبب أو بيانه هذا على أن القضاء بالامر الاول بالامر جدي يجري وقال سم قوله هادع
قوله السابق انما هو بالمرجدين بقيد أن وجوب الاعتقاد السبب لكون القضاء في ما مر جدي لانه ذكر
فيما سبق أن وجوب القضاء على الحاض والنفساء بالمرجدين وذكر هنا أن وجوب عليهما وجوب
الاعتقاد سبب اه (قوله وصرالخ) أي أنقلا (قوله ومن الخصال) الحق الشارح المحلى وحكم سبهو بذلك في
شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه أي لا وجوب باعتقاد سبب والام يعاقب في الاحتجاج
ما نعتلى رده كلاً يعاقبه ولا اذا ما تواعلى حالهم سم وحكم سبهو أيضا الغنى وكذا النهاية ثم قال نعم يمكن
الجواب عن كلام الشارح بأن وجوب الاعتقاد سبب حتم لا ينافي القول بكون الخطاب في خطاب تكليف
اه (قوله لذلك) أي الخطابية بالصوم (قوله لا اعتقاد السبب من هذه الحاشية) أي من حيث مخاطبة
بالاسلام صالخ (قوله يكتفى منه ببذل الجزية) فيه بحث فظهر ان الاكتفاء بمبذل الخاهو عن تعرضنا
له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضي عدم مخاطبة مطلقا حتى يرض عليه عدم الاستسلام المذكور وكف

بصرف في المحاسبة أصالة وتبعام عقابه في الآخرة على ذلك فأناله سم (قوله فم يستلزم) أي خطبه بالاسلام
 (قوله اذ لم يعتقد السبب) قد بناه تعليل عدم وجوب القضاء أو السبب بالترتيب بل الوجه يستدل بتعليله
 بعدم الخطأ وعدم اعتقاد السبب سم (قوله الشامل) أي قوله والتظهير في الغنى (قوله الشامل الخ)
 عبارة النهائية والاصية كالصبي اهـ (قوله اذ هو الجنس) أي الشامل للذكر والذكر على رأي ابن حزم
 مفتى (قوله أي بأمره) أي قوله والتظهير في النهاية (قوله والتظهير الخ) أي في القياس المذكور عبارة
 النهائية وان فرق الحب الطهر بينهما اهـ زادنا في أنه انما ضرب على الصلاة للحدث والصوم فبمسئلة
 ومكابدة تختلف الصلاة فلا يصح الاحتاق اهـ (قوله فها) الاولى اسقاطه (قوله ردأ بالاسلام الخ) لا يخفى
 ما في منع كونه عقوبة فمن التمس مع أنه يكفي في الرفع امتناع القياس في العقوبة فانه استغنى عن جمع
 الجوامع انما يجوز ازالة اس في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة سم قولنا من (وبياض تركه) أي بنية
 الترخص مفتى (قوله أي بمرضه) أي في الترخص في النهاية قولنا من (للمريض الخ) ولأن غلبة الجوع والعطش
 حكم المرض فبني على ما في ذلك بحيث يخاف منه فيجوز لهم في الصوم فيضطر بها بزيادة الايعاب والحق
 للمريض اليسير كصداق وجع الاذن والسن الاذن يخاف الزيادة في الصوم فيضطر بها بزيادة الايعاب والحق
 بخوف زيادة الارض خوف هجوم علة اهـ (قوله أي يجب الخ) لا ينافي التعبير بالاحتياط لا بد منها
 مطلق الجواز للشامل الوجوب اي يجب عليه (قوله أي يجب عليه) بخلافه في الغلب وبنيته النهائية في الغنى عبارة أي
 العتبات بياض الفطر من العرض شدة جوع أو عطش يخاف منه مع التيمم بيبان خاف هلكه ومرض
 ولو تسببه اذا أجهد الصوم معه اهـ قال الشارح في شرحه وبناؤه صانع الصنف صورة زيادة
 فيه صورة الوجوب بغية صحيح التي بنية أنه مخاف مع تيمم زمة الفطر أخذاً من كلامهم في باب التيمم
 ثم رأيت في الجوامع صرح به ويجب أيضاً على حامل حثيث الاسقاط ان صامت اهـ وعبارة الكردى على
 بافضل الذي اعتد الشارح في كتبه أنه: مخاف مع تيمم زمة الفطر وظاهر كلام شيخ الاسلام والخطيب
 الشريفي والجاللي أن جميع التيمم مع الفطر وان خوف الهلاك موجب له اهـ قولنا من (اذا وجد
 به ضرر الخ) وهو مع التيمم مع الفطر والضرر الذي يصعب عليه أو ياله به ضرر شديد فاقضى
 الاكتفاء أحدهما هو كإزالة السنوي الصواب مفتى (قوله بحث) أي قوله ولو لم يفي بالنسي والى قوله
 و بياض: النهاية (قوله بحث بيع التيمم) أي بأن يخشى أو صام على نفس أو عضو أو منفعته أو من غيره
 كان رأى شراً مالا فيمكن من انقضاء أو صلا لا يزمه دفعه ولا يمكن من دفعه الا فطره لشدة ضيقه من جوع
 أو عطش أو تعب (قوله وان تعدي بسببه) أي بأن تعاطى ليلنا من ضيقها اقتداً وشمل الضرر ولو زاد مرضه
 أو خشي منه طول البرء نهاية (قوله لأنه لا ينسب أي المرض) أي إلى المرض (قوله فواضع) أي فله قوله
 النية بالاسهل (والا) أي كان يتم وقادون وقت (قوله قبل الفجر) أي وقت الشروع في الصوم مفتى
 (قوله قبل الفجر الخ) ظاهره أن ما قبل القبول لا اعتبار به وقد وجه أنه لا يجب تقديم الشريعة سم (قوله
 والا زنته) أي وان علم أنه سيعدوه عن تركه بنهاية (قوله ولو لم يظفر الخ) عبارة الغنى ويجب الفطر اذا
 خشي الهلاك كما صرح به الفراء وغيره ووجهه لا أثر اهـ زادنا في بيان صام في اعتقاده احتمالان
 لا يقتضي عدم خطابه مطلقاً يفرع عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف يصح في المطابقة أصالة وتبعام
 مع عقابه في الآخرة على ذلك فأناله سم (قوله اذ لم يعتقد السبب) قد بناه تعليل عدم وجوب القضاء أو السبب
 بالترتيب بل الوجه يستدل بتعليله بعدم الخطأ وعدم اعتقاد السبب (قوله ردأ بالاسلام الخ) لا يخفى
 ما في منع كونه عقوبة فمن التمس مع أنه يكفي في الرفع امتناع القياس في العقوبة فانه استغنى عن جمع
 الجوامع انما يجوز ازالة اس في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة سم قولنا من (وبياض تركه) أي بنية
 الترخص مفتى (قوله أي بمرضه) أي في الترخص في النهاية قولنا من (للمريض الخ) ولأن غلبة الجوع والعطش
 حكم المرض فبني على ما في ذلك بحيث يخاف منه فيجوز لهم في الصوم فيضطر بها بزيادة الايعاب والحق
 للمريض اليسير كصداق وجع الاذن والسن الاذن يخاف الزيادة في الصوم فيضطر بها بزيادة الايعاب والحق
 بخوف زيادة الارض خوف هجوم علة اهـ (قوله أي يجب الخ) لا ينافي التعبير بالاحتياط لا بد منها
 مطلق الجواز للشامل الوجوب اي يجب عليه (قوله أي يجب عليه) بخلافه في الغلب وبنيته النهائية في الغنى عبارة أي
 العتبات بياض الفطر من العرض شدة جوع أو عطش يخاف منه مع التيمم بيبان خاف هلكه ومرض
 ولو تسببه اذا أجهد الصوم معه اهـ قال الشارح في شرحه وبناؤه صانع الصنف صورة زيادة
 فيه صورة الوجوب بغية صحيح التي بنية أنه مخاف مع تيمم زمة الفطر أخذاً من كلامهم في باب التيمم
 ثم رأيت في الجوامع صرح به ويجب أيضاً على حامل حثيث الاسقاط ان صامت اهـ وعبارة الكردى على
 بافضل الذي اعتد الشارح في كتبه أنه: مخاف مع تيمم زمة الفطر وظاهر كلام شيخ الاسلام والخطيب
 الشريفي والجاللي أن جميع التيمم مع الفطر وان خوف الهلاك موجب له اهـ قولنا من (اذا وجد
 به ضرر الخ) وهو مع التيمم مع الفطر والضرر الذي يصعب عليه أو ياله به ضرر شديد فاقضى
 الاكتفاء أحدهما هو كإزالة السنوي الصواب مفتى (قوله بحث) أي قوله ولو لم يفي بالنسي والى قوله
 و بياض: النهاية (قوله بحث بيع التيمم) أي بأن يخشى أو صام على نفس أو عضو أو منفعته أو من غيره
 كان رأى شراً مالا فيمكن من انقضاء أو صلا لا يزمه دفعه ولا يمكن من دفعه الا فطره لشدة ضيقه من جوع
 أو عطش أو تعب (قوله وان تعدي بسببه) أي بأن تعاطى ليلنا من ضيقها اقتداً وشمل الضرر ولو زاد مرضه
 أو خشي منه طول البرء نهاية (قوله لأنه لا ينسب أي المرض) أي إلى المرض (قوله فواضع) أي فله قوله
 النية بالاسهل (والا) أي كان يتم وقادون وقت (قوله قبل الفجر) أي وقت الشروع في الصوم مفتى
 (قوله قبل الفجر الخ) ظاهره أن ما قبل القبول لا اعتبار به وقد وجه أنه لا يجب تقديم الشريعة سم (قوله
 والا زنته) أي وان علم أنه سيعدوه عن تركه بنهاية (قوله ولو لم يظفر الخ) عبارة الغنى ويجب الفطر اذا
 خشي الهلاك كما صرح به الفراء وغيره ووجهه لا أثر اهـ زادنا في بيان صام في اعتقاده احتمالان

فلم يستلزم خطابه بالصوم
 أصالة ولا تبعام في لم يزمه
 قضاء اذ لم يعتقد السبب
 حق (ويزم به الصبي)
 الشامل لا في آخره لعرض
 أي بأمره وله وجوب
 (السبع اذا طاق) ويزم
 ويضربه وجوباً على تركه
 لضرره اذا طاقه فغير مأمور
 بالصلاة فيها والتظهير
 بأن الضرب بحق بغيره
 فمما على حمل وردّها وزم
 بالانسان كونه عقوبة
 لتقدير التكليف والمصلحة
 وأما القصد مجرد الاصلاح
 بالعبادة لفشأ عليها
 (وبياض تركه) أي رمضان
 وشبهه بالاولى كل صوم واجب
 (للمريض) أي يجب عليه
 (اذا وجد به ضرر شديد)
 بحيث يبيع التيمم لنفس
 والاجاع وان قد نسي سببه
 لأنه لا ينسب اليه من ان يطبق
 مرضه واضع والا لان وجد
 المرض ليعتبر قبل الفجر
 لزومه بالنسي ولا فطره
 فويروا فطر ولو لم يسه
 الفطر فصام مع لان مصيبته
 ليست لذات الصوم

(و) يباح تركه لحوصله
أو بناء نفسه أو لغيره تبرعا
أو بجزء وان لم ينقص الأمر
قيمة أخذ ما يأتي في المراجعة
تأخذه على المال انصام
وتعدر على لبلا أول يفته
فيؤدي لنفسه أو ينقصه
نقصه لا يتعين به هذا هو
الظاهر من كلامهم وسيأتي
في انقاذ المحترم ما يؤيد هذا خلافا
من أطلق في نحو الحصاد المنع
وان أطلق الجواز ولو توقف
كسبه لنحو قوله المظفر اليه
هو أو يؤيده في فطره فظاهر
أنه الفطر لكن بقدر
الضرورة (و) للمسافر سفر
طو نسيلا محال للكتاب
والاستسنة والاجماع يأتى
هنا جميع ما مر في القصر
لحين طار جاز الفطر وحيث
لا تفرغ من سبيل من كلاءه أن
شرط الفطر في أول أيام
سفره أن يفارق ما تشترط
بحاوزه القصر قبل طلوع
الغدير والآن يفطر ذلك اليوم
وشرائه أن تقصر بالصوم
فالفطر أفضل والأفضل الصوم
أفضل ولا يباح الفطر حيث
لم يقتر مبيع تمهين لم قصد
بسفره محض الترخيص
سلكه الطريق لا بعدد القصر
ولا بتأخيره قوله لم يوافق
لطان في نهار رمضان
فطر يقضى أن يسافر لان
السفر هنا ليس مجرد
الترخيص بل التقاض من
الحسن ولان صام قضاء له
الغرضه قال السبكي بحثا

أوجهها انتقاده مع الائم اه قال عرش قوله مر اذا خشي الهلاك مفرمه أه لم يفتت الهلاك لكن
خاف بيطا إليه أو الشين الفاحش أو زاد المرض لم يحرم لكن في حاشية شيخنا الزايدى أنه متى خاف مريضا
ببيع النهم وجب الفطر وصرح به قول ع أي يجب عليه ما وجد به ضرر واشد بحيث يبيع النهم ويبقى
أن مثل خوف المرض أو زواجه ما لو قدم الكفار باليمن بلاد المسلمين مثلا واحتاجوا في دفعهم إلى الفطر ولم
يقدر وعلى القتال إلا بهما لم يمس بل قد يجب ان تحققوا أسلحا الكفار على المسلمين حديثا بقا لوجه اه
(قوله يباح) إلى قوله ولو توقف ذكره عرش عن الشارع وأقره (قوله يباح تركه) لنحو حصاد (الح) أفتى
الأذرى بأنه يجب على الحصادين تبييت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقهم منهم مشقة شديدة أفتل والأفلا
نها يتزاد لا يجب وظاهر أنه يلحق بالحصادين في ذلك سائر أرباب الصنائع المشقة فبسيطة طلاقه أنه لا فرق
بين المالك والاجر الفتي وغيره والمتبرع وشهله اطلاقهم أه في في المراجعة لاجبره أو المتبرع وان لم تعين
ثم يتبعه أخذ ما يأتي فيها تقيد ذلك اه اذا احتج لفعل كذا الصنعة بان شيعين تركها انهار او ان سأل له
رفع عرفا اه قال الزندى قوله مر ثم من لحقهم منهم مشقة شديدة الح طاهره وان لم يبيع النهم ولو لم يذرى
وى ما رأه الشهاب ع وفاس طر بقا الشارح مر المتقدمة أنه لا بد من أنها تبيع النهم اه عبارة عرش
وظاهره وان لم يبيع النهم كما يفهم من قول ع ان تأخذه على المال انصام ويحتمل وهو الظاهر تقيد ذلك بمبيع
النهم فليراجع اه (قوله انصام) أي فيلحقه على العمل نهار (قوله على فطر) متعلق بقوله توقف ولما لم يأت
(ولمسافر) الح) أي يباح تركه له سواء أكل من رمضان أم من غير رمضان ولو تعين أو كفارة أو قضاء نهاية
(قوله وبأن) إلى قوله ولا يباح في المغني والنهاية (قوله ما يشترط يحاوزه) الح) أي من العمر ان لم يكن ثم
سواء أو السور وان كان نهاية (قوله قبل طلوع) الح) متعلق بقوله بفارق (قوله والا) أي وان لم يفارق حين
طلوع الغدير (قوله لم يفطر ذلك) الح) طو نوى ليلا ثم سافر ولم يعلم لم يفسر قبل الغدير أو بعده امتنع الفطر
أيضا للشافعي في محض نهاية ويحكم اذرا بسفي كلام الشارح (قوله ومر) أي في صلاة المسافر (أه) الح) أي
للمسافر (قوله محض الترخيص) يفسر: أن يباح الفطر لمن شق عليه الصوم حضر الخوض بدو فاسفر
ليترخص بالفطر لضعف مشقة الصوم حضره وقصد القضاء اذا اعتدل الزمن مر اه سمى كأي يؤيده ما يأتي نفا
في مسئلة الخلاف وقوله ان شق عليه الصوم حضره أي بحيث لا يبيع النهم والافساح له الفطر حضره كحضر من
المغني وشرح بأفضل والنهاية وقال يعاب وبفسحه كلام الشارح فان المسافر لم يجره الترخيص حكمه حكم
الحاضر (قوله لان المسافر) الح) علة لعدم المنافاة (قوله ولان صام قضاءه) الح) عطف على قوله لن قصد بسفره
الح) زمن واقعت على المسافر (قوله ولان صام قضاءه) الح) وفا قال المغني قال سبكي وفارق الاداء بان الله تعالى خير
في علم بحجته القضاء والنذر بأنه لا تريد على واجب أصل الشرع مر وجزم بعدم الاباحة في الرخص في
باب الصوم المتعلق لكن الذي في الأثر بخلافه اه (قوله قال السبكي) الح) اعاده النهاية فقال وبحت السبكي
غيره تقيد الفطر به بن يجره أو اتمه يقضى فيها بخلاف مذهب السبكي ليدل على تجوز الفطر له تغيير حقيقة
الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزكوى وماله فيها يظهر كجعله الأذرى ما لو كان المسافر
يطبق الصوم وغلبت عليه لئنه لا يعيش إلى أن يقضيها مر فخره أو غيره اه ونظر الشارح في الأولى هنا
بما يأتي في كتبهم في الاعياب والامداد وقال عرش قوله مر تغيير حقيقة الوجوب قد يقال لا يلزم من فطره
وبيع تركه لنحو حصاد (الح) أفتى الأذرى بأنه يجب على الحصادين تبييت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقهم
منهم مشقة شديدة أفتل والأفلا شرح مر (قوله محض الترخيص) يفتى: أن يباح الفطر لمن شق عليه الصوم
حضر الخوض بدو فاسفر ليترخص بالفطر لضعف مشقة الصوم حضره وقصد القضاء اذا اعتدل الزمن مر
(قوله ولان صام قضاءه) الح) وفارق الاداء بان الله خير في علم بحجته القضاء والنذر بأنه لا تريد على
واجب أصل الشرع مر (قوله ولان صام قضاءه) الح) جزم بعدم الاباحة في الرخص في باب الصوم المتعلق لكن
الذي في الأثر بخلافه (قوله قال السبكي) الح) لان لا يجره (الح) وهو أجمع بمذهب السبكي فظاهر وان نازع فيه

ولان لا يرجو زمانا يقضي فيه لاداء السفر ايا وقت نظر ظاهر فلا وجب له ان يوليئ (١٣١) صوم شهر معين كرجب أو قال أصومه

ذلك بلو از اختلاف أحوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة توجب كشدن فطره وقضيه في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء وقوله مرد وهو ظاهر الخ وظاهر أن يحمل الوجوب عليه حمل يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم والاحالة الفطر بل وجب اه عش وهذا ما عرفت في طر بقا الشارح والنا بادي دون طر بقة النهاية والمعنى (قوله ولا ان لا يرجو زمانا يقضي فيه) ينبغي أن يكون في معنى الزمن المذكور أن يفطر رمضان بقصد القضاء بعد السفر فيجوز مرد اه سم (قوله وفيه نظر ظاهر) تقدم عن عش بيانه (قوله فلا وجب خلافه) وقال للمعنى عبارة ولا فرق في ذلك بين من يدم السفر ولا خلافه لبعض المتأخرين اه (قوله أو قال أصومه من الآن) كل المراد أنه قال بته على صوم شهر أصومه من الآن سم (قوله سأل الفطر الخ) اعتمد مرد اه سم (قوله الأول أوجه) وقال النهاية خلافا للمعنى (قوله امتناع الفطر) أي في غير رمضان كما يأتي (قوله في سفر التزها الخ) أي بخلاف سفر غير التزها فينبغي جواز الفطر وعليه الأغلبية أنه لا يتصور القضاء هنا مرد وقد شك كل على ما تقدم عن السبكي سم قولنا لمن (ولو أصبح) أي المتبرئ بها يتوهمنى (قوله ويشترط الخ) وقال النهاية في المعنى (قوله في حمل الفطر الخ) ينبغي وكذا الترخيص في حمل ترك التقبيل الغير لحوال المرض فان تركها بدون قصد الترخيص حتى طلع الغيم ثم أراد الفطر فالوجه أنه لا بد من قصد الترخيص ليجوز له ترك الامسالك مرد اه سم (قوله قصد الترخيص) مفهوما الاثم اذا لم ينو ذلك عش (قوله وليشترط الخ) عطف على قوله كمصير الخ (قوله مرد والا ذرى مقابلة الخ) أي فقال لا يشترط فماله نسبة كذا لا يشترط في حمل الصلاة كردى (قوله في قولنا لمن الخ) أي في شرحه (قوله وكذا في غيرها) مقول القول (قوله أنه الخ) فاعل سألوا عنه - ير لقول المتن المذكور (قوله سر ع في الوجوب) أي جوب بقصد الترخيص كردى (قوله فلا يفطر) أي بعد السفر بخلاف ما اذا قبله ما لم يوجأ أو اعطش كيجوز ظاهر في قولنا لمن (يجز) أي بشرط نية الترخيص معنى (قوله بلا كراهة الخ) وقال النهاية والمعنى (قوله قال والمالروا في الخ) اعتمد النهاية في المعنى أيضا وقال سم قال في شرح الارشاد وفيه نظر وفيه ما يأتي في التزها أنه حدث من الصوم أو القصر أو الانعام فتدبره انعقد ندوم لم يجز الخ وجب مسألان تضرر وفارق جواز آخر ويمن الواجب أصالة بأنه ثم خصه وهنات في بما ينابها وهو التزام الامام للسندوبه انتهى اه (قوله لهما ذلك) أي يجوز للمريض والمسافر الفطر فيما يلائم فلاتم عليه سم (قوله وان نذرا التام) أي انعام رمضان وبقي ما يوزن المسافر صوم طلع في السفر هل ينعقد ندبره أو لا ينعقد نظر (قوله وان ينيئ) أنه ان كان صومه أفضل بأن لم يحصل فيه مشقة أصلا انعقد ندبره والا فلا عش وقوله انعام رمضان

الزركشى ومثله فيما يظهر كما يحتمل الا ذرى ما لو كان المسافر يطبق الصوم ويقلب على نفسه أنه لا يعيش الى أن يقضيه من خوف أو غيره شرح مرد (قوله ولا ان لا يرجو زمانا يقضي فيه) ينبغي أن يكون في معنى الزمن المذكور أن يفطر رمضان بقصد القضاء بعد السفر فيجوز مرد اه سم (قوله أو قال أصومه من الآن) كل المراد أنه قال بته على صوم شهر أصومه من الآن سم (قوله سأل الفطر الخ) اعتمد مرد اه سم (قوله الأول أوجه) وقال النهاية خلافا للمعنى (قوله امتناع الفطر) أي في غير رمضان كما يأتي (قوله في سفر التزها الخ) أي بخلاف سفر غير التزها فينبغي جواز الفطر وعليه الأغلبية أنه لا يتصور القضاء هنا مرد وقد شك كل على ما تقدم عن السبكي (قوله ويشترط في حمل الفطر) ينبغي وكذا في حمل ترك التقبيل الغير لحوال المرض فان تركها بدون قصد الترخيص حتى طلع الغيم ثم أراد الفطر فالوجه أنه لا بد من قصد الترخيص ليجوز له ترك الامسالك مرد (قوله على الوجه) اعتمد مرد (قوله قال والمالروا في الخ) قال في شرح الارشاد وفيه نظر وفيه ما يأتي في التزها أنه حدث من الصوم أو القصر أو الانعام فتدبره انعقد ندوم لم يجز الخ ونظر وفارق جواز آخر وجب من الواجب أصالة بأنه ثم خصه وهنات في بما ينابها وهو التزام الامام للسندوبه اه (قوله ولهما ذلك) أي فلاتم عليه مرد

كراهة لوجوبه بسبب الترخيص وانما امتنع القصر مدعيه الانعام لأنه يكون نارا لا لانعام الذي التزها لا لا بد له من ترك الصوم بدله هو القضاء قال والمالروا في ولهما ذلك وان نذرا الانعام لأن ايجاب الشرع أقوى منه فلو لم يوجز مسافر القصر أو الانعام

فانه لا يتغير الحكم أي من حيث الاجزاء (٤٣٢) على ما يعلم مما يأتي في النذر (فلو غام) المسافر الذي نوى (وشى) المرض كذلك قبل أن

يتناول مفطرا (حرم الفطر
على الصحيح) لا تتغير المبيع
(واذا أفطر المسافر والمرضى
قضايا) لا لأنه (وكذا
الخاصة) والنساء جانا
ودكرهما استعجابا لا قسما
من يقضى وإن تقدمه في
الحض لأنهم من أحكامه
فلا تكرار (والنظر بلا
عذر) لأنه أولى بالإيجاب
من المذنبين ومن غلبه
الكفر العظمى عند
كسبرين (ونال الثانية)
الواجبة وهو أنه لم يصح
وإنما يؤثر ألا كل نسائي
لأنه منهن ومنه والنسائي
يؤثر فيه بخلاف النية فإنها
مأمورة بها والنسائي لا يؤثر
فيه ويسن تتبع قضاءه
ومضان ولا يجب فوري
قضائه إلا أن ضاق الوقت
أو تعدي بالظن كما يأتي
(ويجب قضاءهما) من
رمضان (بالإجماع) لأنه نوع
مرض وفارق الصلاة بمقتضى
تكررها (والزدة) لأنه
الترم الوجوب بالإسلام
(هو الكفر الأصلي)
اجتماعا وتقسما في الإسلام
(والصواب الجنون) لرفع
العلم عنه ثم لو ارتد من جن
قضى جميع أيام الجنون أو
سكر ثم قضى أيام السكر
فقط لما روى الصلاة (ولو
بلغ الصبي) بالنهار في
حال كونه (صائغا) بأن
نوى شيئا (وجب انتماءه
بالقضاء) لأنه صار من أهل

أي انتم صوم رمضان (قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا في القوت سم (قوله من حيث الاجزاء) وراجع ثم
انرجح أيضا قاله والدالو وبأن فيه نظر بل ظاهره والحل أيضا مراده سم (قوله كذلك) أي الذي
نوى شيئا (قوله قبل أن يتناول) تناز عنه الفعلان (تأه لا لأنه) أي لقوله تعالى ومن كان منكم مرضا أو
على سفر أو على ما فطر فعدة من أيام أخر عوفي وأسن (قوله وان قدمه المالح) و (قوله لاها) أي قضاء الحائض
على حذف المضاف (قوله ولو سورا) كذا في النهاية والمغني (قوله لا يجب) أي قوله كذا في النهاية والمغني
(قوله ولا يجب فورا) أي وان نسي النية اتفاقا كما في شرح المهذب بخلاف يوم الشك سم (قوله كيانا)
أي في آخر يوم الصوم النطق بقول المتن (بالإجماع) أي وان لم يتعده بخلاف الجنون عش أي وانما يجب
القضاء به إذا تعدي به فقط كيمسح به النهاية وغيره (قوله لانه نوع) أي الفصل في النهاية والقوله وكذلك لو نزل
إلى المنزل وقوله ومن أفطر إلى المتن وقوله وهنا يلزمه أن يشترط كذا في المغني والقوله ويؤخذ إلى المتن (قوله
لانه نوع عرض) أي فانه يخرج تحت قوله تعالى ومن كان منكم مرضا أو على سفر أو على ما فطر فعدة من أيام أخر
أي يجب قضاء ما فات من الفاعدا إلى الإسلام وكذا يجب على السكران قضاء ما فات من مغسبي قول المتن (دون
الكفر الأصلي) أي فلو خالف وقضاه لم ينقضه إسنادا لمقدمه الشارح حر في الصلاة من أنه لو قضاه
لا تتبعه فمذمورا يثبت في سم على ما وافقه عش قول المتن (والجنون) يثبت الآن أن يكون تعدي به سم
وبجمه النهاية كما تقدم (قوله وأسكر ثم جن المالح) قال سم بعد ذلك كرام شرح الرض مناص وهو مصرح كما
تري قضاء جميع أيام السكر إذا تخللها جنون المتضمن لقضاء أيام الجنون الواقع فيه هو بعدم قضاء أيام
الجنون الحاصل عقب السكر والكلام في المتعدي بالسكر إذا يتأني وجوب قضاء الجنون الواقع في السكر
الذي لم يتعده بكموع معلوم من كلام الشارح في شرح الإرشاد وغيره هذا المرض قول الشارح وأسكر ثم
جن المالح لأنه في الجنون عقب السكر اه (قوله ولو ارتد من جن) بق قولنا الجنون الرد بأنه فان قوله المكفر
الجنون فهل يغلب الجنون أو الردة ولا يحكم عليه بالردة لأنه نظر كذا ما جرح من بعضهم أوله والظاهر
بل المتعين الثالث اه عش بحذف (قوله الصبي) أي ما بين السالم للصبي كيمسح به بقوله عوفي (قوله لانه
صار من أهل الوجوب) وهل يثبت على جمعه ثواب الواجب أو يثبت على ما فعله في زمن الصبا أو بالندوب
وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه فطر والاقرب الثاني لأن الصوم وإن كان خالصا واحدة لا تتبع لكن

(قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا في القوت (قوله أي من حيث الاجزاء) راجع ثم انرجع أيضا لما

الواب

الوجوب ومن غلب جامع بعد البلوغ

لزم الكفارة (ولو بلغ فيه) أي النهار (مقطراً أو فافاً أو سماً فلا قضاء في الأصح) لعدم تمكنه من بيع الأداة والتكليف عليه لا يمكن فهو كن أدرك من أول الوقت: ورخصة ثمن (ولا يلزمهم) أي هؤلاء الثلاثة (مسألة بقية (٤٣٣) النهار في الأصح) لأنهم أظفر والعذر

فأنهوا المسافر والمريض

(ويلزم) المسألة (من

تعذر بالقطر) ولو شرعاً

كل من يشعرونه (أو نسي

النية) من الليل لأن نسائه

يشعر بترك الإهتنام بأمر

العبادة فهو نوع قصير

وكذا لو نسي قضاء السبيل

فأكل ثم بان خلافه (لا

مسافر أو مريض) ومثلها

حائض ونساء من أظفر

أعطن أو جوع غشيت منه

مبج تبم فقل بعضهم

بعض شروح الحواشي أنه

يلزمه المسألة وسره ليس

في محله لأن كمالهم كاتري

مصرح بخلافه بنعام عدم

التصدى بالقطر مع عدم

التصير (والصحة هما

بعد القطر) لأن وال

العذر بعد التمسك لأن

له كالأقلام بعد القصر

والوقت باق نعم من حرمة

أوقته ومن لهما أيضاً

أخفاء القطر وفالتهمة

أو العفو بتوخيذه أنه

محله فمن يتخفى عليه ذلك

دون من ظهر سفره أو

فرضه الزائل بحيث

لا يخشى عليه ذلك (ولو زال)

عذرهما قبل أن يأكل

أي يتناول مقطراً (ولم

ينوب بالاكفاد) لا يلزمهما

مسألة (في الذهب) لأن

تارك النعمة مقرر حقيقة

الزوايا المثلثية على ما كان تبع ضمه عش (قوله لزمه الكفارة) أي مع القضاء سم قول المتن (ولا يلزمهم
مسألة بقية النهار الخ) لكنه يستحب حرمة الوقت وضرب الفضل ومقتضى زاد النهاية وبنين زال هذا
أخفاء القطر عند من يجعل حاله للعرض للتهمة والعقوبة وعلم من ذهب المسألة أنه لا جناح عليه في
جاءه مقطراً كصغيره ويحجزه وتكافره وحائضاً غسلاً اه قال الرشد في الأصوب اغسلت أي الحائض اه
وقد يفيد بعد ما ذكر قول الشارح فأنه للمسافر والمريض (قوله ولم يلزمهم ما حائض ونفساء) وقيل
ما بان في المسافر ذهب المسألة عش (قوله أنه يلزمه الخ) أي من ذكر من الحائض والنفساء ومن أظفر
الخ ويصح أن يرجع الضمير من أظفر الخ هو أقرب (قوله ليس الخ) خسر فنقل الخ (قوله كاتري) فيه
تأمل الآن يريد بكلامهم قوله ولم يلزمه الخ (قوله نعم من حرمة الوقت) ويستحب المسألة أيضاً أن
ظهرت من تفحصها وإن أفاق أو أسلم في أثناء النهار ويندب لهذين القضاء وهو من الخلاف شرح
بأفضل عبارة سم صرح في شرح الأثر ما يستحسنه الحائض ونفساء طهراً أثناء النهار اه وعبرة بأعش
والخاص أن من جازله القطر طهراً أو باطناً فلا يجب عليه المسألة بل يسن ومن حرم عليه طهراً أو باطناً
أو باطناً فقط وجب عليه المسألة اه والحق الأول يشتمل من أظفر لعش أو جوع غشيت منه المسألة
اه (قوله ويسن لهما الخ) أي للمسافر والمريض المذكورين أي ومثلهما ذبحهما من زوال العذر في أثناء
النهار كسنة النهار بتغيره (قوله يؤخذ منه) أي من التعليق (قوله كاتري) أي في قول المصنف فلما قام
ونسي الخ (قوله من ترك النية) لا مكر مع قول المصنف يلزم من تعذر بالقطر أو نسي النية (قوله ومن
أكل يوم السلت الخ) أي وهو من أهل الوجوب بها يتوعدن (قوله فاولى من لم يأكل) ويندب له نية الصيام
عبارة زاد النهاية أي المسألة اه قال الشارح في شرح العباب الخروج من الخلاف ويحل ذلك ما ذكبت
كونه من رمضان وأوائل النهار اه وقال الرشد في قوله م أي المسألة فربما إذا كان المراد بذلك الصوم
نية المسألة فواجبه بعد استحباب النية بكون التوبة قبل نواكل هذا المشهور رابعا في الصوم على
ظواهره والخروج من خلافه أي حقيقة لقال تلوج جو بها حدث إذا كان قبل الزوال وظاهره لا يجوز
عن صيام ذلك اليوم إلا أن قلده فإرجاع اه وفي عش ما أوقفه (قوله وبه الخ) أي بقوله وأنه إنما كل
والقضاء مع الكفارة ولو جامع لأنه لو صار من أهل الوجوب وانما لم يلزمه شيء كإبائي اه (قوله في المتن أو
أفاق أو أسلم فلا قضاء) عبارة قال وضرب يلزمه المسألة والقضاء بل يستحب اه وفيه تصريح باستحباب
مسألة الكفار إذا أسلم وقضاه لكن أفتى شيخنا الشهاب الرمي بعدم استحباب قضائه ترغيباً في الإسلام
ويجب بعدم المنافاة لأن كل يوم الرض في يوم الإسلام وكلام شيخنا في قضاء ما كانه في الكفر والفرق بينهما لا
فاه في مسألة الرض صار في أثناء اليوم من أهل التكليف على الإطلاق وهل يصح منه قضاء ما كان في الكفر
لأنه كان مخاطباً به وانما سقط الطلب تخفيفاً ولا يصح لأن الأصل في العبادة حيث لم يكن معطوياً بغيره
لا تصح القضاء غير معطوياً بغيره معطوياً بغيره وعلى الثاني يفرق بحجة قضاء الحائض الصلاة بناء على محض
منها بناء على كراهته بأن الحائض من أهل خطاب المطالبة بعبادة الجلالة بل هي مخاطبة بعبادة
بأفضل حال الحيض بأمر وكثيرة وفيه قطر فلي تأمل ثم نقل أن شيخنا الشهاب الرمي أفتى بأن الصلوات الغائبة
في الكفر لا يجب قضاءها ولا يصح اه وقياسه عدم صحة قضاء ما كان من الصوم في الكفر وتقدم
في الحاشية في فصل انما تصب الصلاة عن فتاوى السيد علي حجة قضاء الكفار الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم
(قوله نعم من حرمة الوقت) صرح في الأثر ما يستحسنه الحائض ونفساء طهراً أثناء النهار اه وانظر هل يسن

(٥٥ - شرافى وابن قاسم - ثالث) فهو كن أي ما إذا نوب إلى الإفطار بهما أو صوماهما كما
والأطهر أنه أي المسألة لا يلزم من تركه التمسك لأن (أكل يوم السلت) فاولى من لم يأكل وهو نائم ثلاث شعبان وإن لم يصدق فيه
برؤية يكلمه وأصح ثبوت كونه من رمضان لتبين وجوبه عليه وأنه إنما كل جهله به وبه فاقول

ما حرم في المسافر لانه يباح له
الاكل مع العسل بكونه من
رمضان وهذا يلزمه القضاء
على الفور وان تأخر عنه
جسع لانهم مقتصرون
بعد الاطلاع على الهلال
محرور في غيرهم له فهو
كتبهم بأسى النية تقصير
حتى يلزمه القضاء بل أولى
وما ذكره من وجوب
الفور مع عدم القصد
هو ما دل عليه كلام المجموع
وبغيره بل تعليل الاصحاب
وجوب الفور به وجوب
الامساك صريحة وانما
خالفا ذلك في ناسي النية
لان عذرهم اعم وظهور من
نسبته للعصر كفي في
مقابلة وجوب القضاء
عليه فوجب ان يأمور
بالامساك عليه ولئن يكن
في صوم شرقى (وامساك
بقية اليوم من خواص
رمضان بخلاف التسذو
والقضاء) لثلاثة شرف
الوقت فهو والذم تعسفي
افسادها كفارة

(فضل) في بيان فدية
الصوم الواجب وانها تارة
تتعامم القضاء تارة تنفرد
بصنعه (من فاته شيء من
رمضان فان قبل امكان
القضاء) بان مات في رمضان
او قبل غروب ناسي العداو
استمر به نحو حوض أو
مرضه ن قبل غروبه ايضا

الح (قوله ما حرم) أي أن نافي قول المصنف لا مسافر الخ (قوله وهذا يلزمه القضاء على الفور) أي على
المعتمد لكنه يخالف القاعدة وكان وجهه أن فطره بما كان فيه نوع تقصير لعدم الاحتياط في الرؤية وطردا
للبيان في بقية الصور شرح بافضل قال الكردبي عليه قوله يخالف القاعدة هي ان المعتمد ولا يلزمه الفور
في القضاء وقوله وطردا للبيان الخ أي في صور ما اذا قبل جهده في طلب الهلال اه (قوله على الفور) وقافدا
لانهما يولغني (قوله وانما لا ينفذ ذلك الخ) صريح في عدم وجوب الفور على الناسي يؤيده عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتركة تسبانا سم (قوله في ناسي النية) يشعر بوجوب الفور بدعي تاركها بعد
والا لقال في تارك النية لكن في حاشية الفاضل عبرة على الهل مأنه (فرع) في الحاد من شرح المؤلف أن
تارك النية لو لم يفسد فضاءه على التراخي بالاختلاف واعترض السبكي مسألة العمد اه انتهى بصري عبارة
الاعباب ونقضته أي كلام المجموع وبغيره ان من ترك النية عمدا يلزمه الفور وهو كذلك وتقول الزركشي
الشيخي في المجموع أنه على التراخي بالاختلاف فهو منه اه وكلام الشارح والنهاية والغني في آخر الباب
الآتي كالصريح ثم صرح إضافي أنه على الفور (قوله وباب ما مور بالامساك عليه) أي على الامساك
لا نواب الصائم ونسبتي أن بشره ما ينشره للصائم من السنن والاقياب اعاب (قوله وإن لم يكن في صوم
شرقي) فلما تركت فيه يحظر والاشي على مسوى الاثم نهاية مغني واعاب قال ع وش مع ذلك فالظاهر أنه
تثبت له أحكام الصائمين ذكره له شمر باحسن ونحوها وبؤيده كراهة السوال في حقه بعد الزوال على
المعتمده اه وتقدم عن الاعباب ما وافقه

(فضل في بيان فدية الصوم) (قوله في بيان فدية الصوم الخ) أي وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة
والاعتكاف عن مائة عش (قوله الواجب) لبيان الواقع لا للاحتراز ع ش قول المتن (من فاته) أي من
الاحرام مغني وشرح المنهج في سم بعد كلام طويل عن الناسي ما نصه وقضيت ذلك عدم وجوب الفدية على
العبد قبل العتق ولا بعده لا في مسألة الهجر لغيرهم ولا في مسألة التأخير في رمضان أو غير ذلك ولا في مسألة
الموت قبل امكان القضاء ولا في مسألة المرض عدا كاشرة فقة نعم في مسألة الموت لا بعد ان تسد به بل واه
الصوم والا طعه فقهه فلتأمل مر اه وقوله قبل امكان القضاء له من غير التأخير ولا ينفع وأصله بعد امكان
الخ قول المتن (من رمضان) أي وأغيره من نذر أو كفارة نهاية أي كما يأتي في المتن (قوله بان مات) التي قوله أو
صوم في الغني والنهاية (قوله نحو حوض) أي كالجلل والأرضاع نهاية (قوله من قبل غروبه) في التقيد
بقيل نظر بل يكفي مطلق القبلة سم أي كما عبر به المغني وقد يجب بان ما قبل القبيل مفهوم منه بالاولى

القضاء له ما (قوله وانما لا ينفذ ذلك الخ) صريح في عدم وجوب الفور على الناسي يؤيده عدم وجوب
الفور في قضاء الصلاة المتركة تسبانا
(فضل في بيان فدية الصوم الواجب الخ) (قوله في المتن من فاته) قال في شرح المنهجين الاحرار وفي
الناسي في فدية التأخير لا يتسبأه تنبيهه في الحرام العدا فدية صوم أول زمه فضاء رمضان وأسر
القضاء في رمضان أو غير ذلك كفارة مع القضاء أم لا فان تأتمت تأخره من أين يكفر وان قاتل لا تلزمه فهل
يكون قيا بالعبدا اذا جامع في غير رمضان فانه يكفر بالصيام دون العتق والاطعام قال الاصمعي هذه
فدية ماله لا يدخل للصوم فيها بحال والعبد ليس من أهلها فلا تقبيل عليه قبل العتق نص عليه الشافعي
في شرحه في نظيره فان عتق العبد في وجوبه اعلم بخلاف مرتب على الشيخ اذا عزم عن الصوم وقتل تأخره
الفدية وكان عسرا فأسر وأولى بان لا تقبل العبد له لم يكن من أهل الفدية عند الاطعام اه أي
بخلاف المعسر فان قدم ما قد يقال العبرة في الكفارة وقت الاداء لان ذلك كان من أهل الوجوب وقته لكن
اختلافه فقامه وقضيت ذلك عدم الوجوب عليه لا قبل العتق ولا بعده لا في مسألة الهجر لغيرهم ولا في
مسألة التأخير في رمضان أو غير ذلك ولا في مسألة قبل امكان القضاء ولا في مسألة المرض عدا كاشرة فقة
نعم في مسألة الموت لا بعد ان تسد به بل واه الصوم والاطعام عنه فلتأمل مر (قوله من قبل غروبه) في

أومره المباح من قبل غيره

الى مونه (فلان دارك) أي لغد بقية ولا تضاه لعدم تقصيره (ولا ثم) كقولهم يتمكن من الحج الى اوث هذا ان كان بعذر والا ثم ودارك عنه وليه بغدبه أو صوم (وان مان) الحرومته الف في الان كما هو ظاهر لا التدارك لانه لا علة بينه وبين آثاره حتى ينو راعته ثم لو قيل في صوته له قريب رقيقه الصوم نعم لم يعد لان الميت أهل للانابة عنه (بعد النكح) وقد فات بعدد أو غيره كما أفهمه المستن وصرح به جسع متأخرون وأجروا ذلك في كل عبادة وحب قضاءها فأشروع المتكمن الى ان مات قبل الفعل وان نزل السلامة فبعض من يجوز من الامكان كالخبر لانه لا يعلم الاحو كان التأخير له مشروء بسلامة العاقبة بخلاف الوقت العاوم الطرف لانهم فيه التأخير عن زمن امكان أدانوا (لم يصم عنه ولو في الجديد) لان الصوم عادة بذنية لا تقبل تباه في الحاة فكذلك بعد الموت كالصلاة ويخرج بمان من غير حياته بعرض أو غيره فانه لا يصام عنه مادام حيا بل يخرج من تركه تسلك يوم مدطعام مما يجوز فطرة لتعريفه موقوف على ابن عررضي الله عنه ما وقضيه قوله من تركه ان لا يجوز ولا اجنبى

الاطعام عنه

(قوله أومره المباح) فالمراد بالامكان هنا عدم العذر شرح الر وض سم (قوله من قبل غيره) ينفق وكذا بعده بالنسبة لتغير ذلك اليوم سم (قوله بعد يتولا قضاه) هذا بخلاف ما يأتي من ان من أظفر لهم أو عجز عن صوم زمانه أو مرضا رجي روزه وجب عليه مدسلك يوم لانه فين لارحو البرء وما هنا بخلافه ثم رأيت في سم على التبعين ما نصلا بشكل على ما تقرر الشيخ اللهم اذا مات قبل المتكمن لان واجبه أصالة الغد يتخلف هذا ذكر الفرق القاضي اه انتهى عس (قوله والا ثم) أي ولو رقيقا كما هو ظاهر سم (قوله ودارك عنه) أي في الحردون غيره، أخذا مما يأتي آتفا سم أي وياتي ما قبله (قوله أو صوم) أي على القديم لا في حردى (قوله ومله الفن) يتردد النظر في البعض وينبغي أن يكون كالحر لانه تركه وبينه وبين آثاره صلة فلا ثم سم برؤن مامله بعضه المبرى في الجبرى عن عس ما وقضاه (قوله لا التدارك) لا بعد ان عمل الاثم بكن بعد عتقوا الا فبني التدارك قد يقال خلاصا لقرية أن تدارك عنه بنفسه أو ماله سبوا الرق والباوت والوجه أنه يجوز ذلك سم عبارة شيخنا والرقى اذا مات وعليه صام فليس به وغيره الفداء عنه ماله الا تركه لارقق اه وعبارة الجبرى على شرح المتبع قال شيخنا وانما قيد بالحر لاجل قوله في ما أخرج من تركه الا تركه في ذلك يخرج عنه قريبه أو سيده أو يوم عنه واحد منهما أو يوم عنه لاجنبى فانه هو وأذن قريبه أو يخرج عنه جني ولو يغير اذنه على ادوجه كقضاء الدين بغير اذن المدين انتهى ثم رأيت مشه في الزبادى اه (قوله وقد فات) الى التذكرة عس عن الشارح وأقر (قوله اثم) قضيت الان اذ تمكن وقد فات بعذر سم وقوله قضيت الان الاولى صرحه (قوله كما أفهمه المتن) أي حيث قيد عدم الاثم فلو قيل لمكان القضاء (قوله وصرح به) أي بالانام (قوله لم يصم) (الح) عطف على قوله اثم أي لم يصم صوم عنه (قوله لان الصوم) الى قوله لتعريفه في النهاية والمتنى (قوله يخرج بمان) وكان المناسب ان يؤخر هذا عن حكاية القديم ثم يقول يخرج بضرر خلاف في الميت من غير الخ رسيدي (قوله عجز في حياته بمرض) (الح) أي ولو أيس من تركه نهاية قال عس ظاهر وان أخرجه معصوم اه أي بل يجب عليه اخراج مدسلك يوم كما يأتي في المتن (قوله لا يصام عنه) أي بخلاف كالأز والارضة وقال في شرح مسلم تعاملوا وروى وغيره اجماع معنى ونهاية قال عس قوله مر انه اجماع معتد اه (قوله مادام حيا) قال في العباب فرع لا يصام عن حي وان أيس منه وقال الشارح في شرحه قال الزكشي ولا ينافي ذلك فالجس قول الامام وتبعه الشافعي في نذر صوم الدهر وأظفر متعبدا بالظاهر أن وليه يصوم عنه في حياته سم وعش قول المتن (مدطعام) وهو رطل وثلاث بالرطل البغدادي كلسه وبالكيل المصري نصف قدح من غالب قوت بلده معنى (قوله وقضيه قوله من تركه) (الح) قد يتوقف فيما يجوز أن يكون التقيد بمبدأ كركلبن يعمل الجوب على الولي لا لبيان الفعل الذي يتعين منه الاخراج فليتناصل بصرى عبارة شيخنا قوله من تركه ان كان تركه ولا جلا للولي بل ولا جاني فلو من غير اذن الاطعام ماله عن الميت لا ثم من قبل وفاء دين الغير وهو صحيح اه وقضيه بالتعليل جواز اخراج الولي أو الاجنبى من ماله وان كان للميت تركه (قوله لا يجوز لاجنبى الاطعام) (الح) أي استقلا كما قبله قوله الا في ما هنا كذلك عبارة النهاية وويل له أي لاجنبى أن يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدن أو يفرق بأنه هنا بدل عما لا يستقل به الاقر بلسكلامهم وجزم به الرزكى الثاني اه عبارة العباب يوم من له الصام فله الاطعام عنه اه وفي سم

التقيد بقيل فظير بل يكفي مطلق القريب (قوله أومره المباح من قبل غيره) قال في شرح الر وض فالمراد بالامكان هنا عدم العذر (قوله من قبل غيره) ينفق وكذا بعده بالنسبة لتغير ذلك اليوم (قوله والا ثم) أي ولو رقيقا كظهر ظاهر (قوله ودارك عنه) أي في الحردون غيره، أخذا مما يأتي آتفا (قوله لا التدارك) لا بعد ان عمل الاثم بكن بعد عتقوا الا فبني التدارك لانه من أهل الوجوب في الوقت وعلية على أنه في النسخ الاول قد يقال خلاصا لقرية أن تدارك عنه بنفسه أو ماله سبوا الرق والباوت والوجه أنه يجوز ذلك (قوله اثم) قضيت الان اذ تمكن وقد فات بعذر قال في العباب فرع لا يصام عن حي وان أيس منه قال في شرحه قال

بعد ذكر عبارة شرح العباب والأشاد ما نصه وقضيه ذلك أن لا يجزئ الأ طعام بالاذن كالصيام بالاذن وإن
 له الاستقلال بالأطعام عن الميت في كفارة العين اهـ **(قوله وهو محتبه)** رفا لا تامة وشرح العباب والأشاد
(قوله) لا بد من بدني أي محض حتى تظهر مفارقة الحج لأنه بدني أي أن الأذن فيه شائبة تعالى سم وكردى
(قوله) وسر لا يجوز الحج أي لا يجزئ أي لا يجزئ **(قوله)** وبأى ذلك أي مثل ذلك **(قوله)** فها هنا كذلك أي يجوز
 أطعام الأجنبي بالذن لولي لا باستقلال **(قوله)** المحل الذي هو فم الحج قد يقال له لا يتخاطب بالأطعام عند أول
 مخاطبته بالمقابلة لا يتخاطب به مطلقا لو اتى بالمخاطبة وله بدنه وهو بدني أي أن يعتبر المحل الذي هو فم الحج
 الموت فالفرق بينه وبين الفطر واضح بصري قوله المتن **(وكذا النذر والكفارة)** أي في نذر كلهما والقولان
 في رمضان نهاية ومغني **(قوله)** باؤها أي وتقيد الحادى الصغير بكفارة القتل غير بمبهاية ومغني **(قوله)**
 قبل تمكن من قضاء الحج لا يقال القضاء إن تصور في النذر بان نذر الصوم في وقت معين في وقت لا يتصور
 في الكفارة لا ناقل بل يتصور فيها في نحو كفارة المجتمع ولهذا قال في المتن في صومها لا في الحج ولو فات
 الثلاثة في الحج فلا يظهر أنه يفرق في قضاء بينهما وبين السبعة وسبعين ثم إن صوم المجتمع لا يتخاطب أطعام
 سم **(قوله)** فإن باعد أي والأثم وتدارك عنه وهو بقية أو صوم تكمل عبارة سم قوله أو بعده الحج
 ينبغي أخذا مما تقدم أو قبله وفات باعد اهـ **(قوله)** والقديم أي قوله ونماهر قول الحج في النهاية والمتن
(قوله) والقديم الحج وسأني ترجيعه مناه **(قوله)** أنه لا يتعين الحج أي قالوا يجب على الولي مع وجود التركة
 أحسد الأمر من الصوم أو الأ طعام سم عبارة النهاية أما إذا لم يتلف تركة فلا يلزم الوارث أطعام ولا صوم
 بل يسن له ذلك ويبدى فيه بل عد الورثتين بقية لأقارب إذا لم يخلف تركة أو نكاحا أو تسمى الوارث بترك
 ذلك اهـ **(قوله)** فمن مات مسلما أي فان ارثه مات لم يصم عنه وبين الأ طعام قطعنا به زاد الأعباء كما
 قيل وهو مشكل بما يأتي من أن من مات مرتدا لا يصح عنه نذر ولا يلزم وقوع الحج له وهو متبع أي أي الأ طعام
 بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم له وهو متبع سم وقد فرق بين الأ طعام فصحت العبادة وهو الغالب فيه
 بخلاف الصوم والحج قال ع ش قوله لم يصم عنه أي لأنه ليس من أهـ ل العبادة الآن وقوله مر
 وبين الأ طعام أي ما خلفه اهـ **(قوله)** والأندب أي أحدهما **(قوله)** وظاهر قول شرح مسلم الحج أي

الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لحسم قول الامام وتبعه الشيخان في نذر صوم الدهر وأقرب مقابلة الغاهرات
 وله بصوم عنه في حياته اهـ **(قوله)** لأنه بدني بدني أي محض حتى تظهر مفارقة الحج لأنه بدني أي أن الأذن
 فيه شائبة تعالى وأما إن لم اذ ان هذا بدل بدني والحج ليس بذلك بل هو نفس البدني فلا يصح لأنه إذا امتنع
 العمل لا يكون بدني فامتناع البدني الأصلي أولى **(قوله)** فها هنا كذلك قال في شرح العباب وقول القاضي
 للأجنبي الاستقلال بالأطعام من على الضعيفاته الاستقلال بالصيام اهـ وفي شرح الأشاد وهل له أن
 يستقل بالأطعام لا محض حال كذا في وي فرق بأنه هابل عما يستقل به الأقرب لكل منهم الثاني اهـ
 وقضيه ذلك أن لا يجزئ الأ طعام بالذن كالصيام بالذن وإن له الاستقلال بالأطعام عن الميت في كفارة العين
(قوله) فإذا مات قبل تمكن من قضاءه لا يقال القضاء تصور في النذر بان نذر الصوم في وقت معين في وقت
 لا يتصور في الكفارة لا ناقل بل يتصور فيها في نحو كفارة المجتمع ولهذا قال في المتن في صومها لا في الحج
 ولو فات الثلاثة في الحج فلا يظهر أنه يفرق في قضاء بينهما وبين السبعة وسبعين ثم إن صوم المجتمع لا يتلفه
 أطعام ثم رأيت في شرح العباب في فصل الكفارة هاتين تصور القضاء في كفارة لا كفارة الظاهر إذا فعلت
 بعد العود ولو طهوان وقت أدائها بينهما ذكره البندنجي والرواني اهـ كلام شرح العباب وفسه نظار
(قوله) وبعد هذا الحج ينبغي أخذا مما تقدم أو قبله وفات باعد اهـ **(قوله)** والقديم أنه لا يتعين الأ طعام فمن
 مات مسلما خرج من مات مرتدا قال النشري وهذا فبين مات مسلما أو من ارثه مات فلا يصم عنه بل
 يتعين الأ طعام اهـ **(قوله)** والقديم أنه لا يتعين الأ طعام أي قالوا يجب على الولي مع وجود التركة أحد

المسألة (قوله فلو جله الخ) وقوله فلو انتصرت عليه (قوله) وقد نص عليه (قوله) فلو امتنع في النهاية الا قوله وبه يندفع
 الحق في الرخصة وقوله وانتصر الى المتن وقوله وسبقنا الى المتن (قوله فقال الخ) في هذه المسئلة تخصوصها بالعباب
 فالفقه تعبير به (قوله) وبه يندفع الخ) عبارة في العباب قال الذرعي كان الصواب للذوي أن يقول المختار
 دليل الصوم والجلد الشافعي وجوب عدم التصويب عليه وبذنبه لم يصوب عليه بل صوب له لانه على بوضائه
 التي أكد على العمل بها المسألة أنه قال في هذه المسئلة تخصوصها من صحيح الحديث قلت به وقد قدمت أول
 الصلاة قبل منه أنه حيث قلت في شيء يعني إذا صح الحديث في هذا قلت به وجوب تشييد وصيته من غير توقف
 على النظر في وجوب معارض لانه رضى الله تعالى عنه لا يقول ذلك الا اذا لم يبق عنده احتمال معارض للاصحة
 الحديث بخلاف ما اذا رتبنا حد ما قاله فلا يجوز لنا ترك ما قاله حتى ننظر في جميع القواعد
 والوانع فان انتفت كلها عمل بوصا يتسجد والا فلا وهذا رد على الزركشي ما وقع له هنالك من أن يجرح صحة
 الحديث لا يقتضي العمل بوصيته وجموده أن لم يعمل هنا بغير وجه من بقره في هذه المسئلة تخصوصها من
 صحيح الحديث قلت به فتعطل لذلك اه (قوله وفي الرخصة الخ) تأييد للمتن (قوله وهو الصواب) أي
 القديم (قوله الجزم به) أي بالقديم (قوله ضعيف) أي ومع ضعفه فلا طعام لا يمنع عند القائل بالصوم معنى
 واسن وانعاب (قوله وانتصر له) أي للعديد (قوله في الخبر) أي المار عن شرح مسلم (قوله) (قوله لكونه)
 أي التراب (قوله) أي العمل المذكور (قوله وراثته) أي حديث الصوم (قوله وقبه) أي في انتصار
 الجديد بما ذكر (ما فيه) لعله أراد به ما مر نفعان العباب وغيره أن الطعام لا يمنع عند القائل بالصوم
 قول المتن (والو) أي الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي المصتب بأي قرابة كان وان لم يكن فارتداد لا يلزم
 مال ولا عاصم معنى زاد النهاية والوجه كما قاله الزركشي اشتراط بلوغه اه زاد العباب لكونه عاقلا وكان
 قنا اه قال عرش قوله مدر باب ربا الخ أي بشرط أن يعرف نسبه منسوع بعد في العادة قريبه
 شو برى وظاهره ولو رقيقا اه قول المتن (على المختار) ظاهر كلام المصنف أنه لا يلزم الوقي سياتر بموجبه ان
 كان غير وارث أو حيث لا تركه فان كان وارثا تركت تركه ما لا طعام وما الصوم بنفسه أو ما ذكره باوة
 أو غيرها والو في الأذن باوة قد تقدم من التركة من انزاع في القدي اعتبر وضالو رثته في الزائد لعدم تعيين
 الصوم ولو قال بعض الوثقة أنا الصوم وأخصنا الحرة فماذا رضى بقية الوثقة يصوموا سائرهم وأوصى
 لذلك وان كشاحوا نسبت الامداد بينهم على قدر ما فهم اذ لم يكن هناك من الأقارب الا الوثقة وأمتنع غير

الامر من الصوم أو الاطعام (قوله قلت القديم هنا أظهر) وبحمل الخلاف فيمن مات مسلما أو أمنا من مات متدا
 فتبعنا الاطعام عنه قطعاً كذا قيل وهو مشكل بما يأتي ان من مات متدا لا يجزئ عنه لثلاثين وقوع الخ لجه
 وهو يمنع كذا في شرح العباب أي والاطعام بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم وهو يمنع (قوله قلت القديم
 هنا أظهر الخ) في شرح الارشاد لو تعدد الوثقة ولم يصم عنه قرىب وزعت عليهم الامداد على قدر ما فهم
 من خصه شيء له اخرجوا الصوم عنه وسجوا الكسبر اه وفيه أمران الاول أنه سأل عنه لا يجوز استخراج
 مدو بعض مدله الغير فينبى اذا أراد أحدهم استخراج ما زعمه فيه كسر ان يضم الى كسره كسر آخر منهم لبعض
 الخراج والثاني أنه لو صام أحدهم وجرا الكسبر فينبى أن يسقط عن رقبته مقابل كسره فتأمل (قوله
 فتعين حل الصيام) التبعين ممنوع ولو قال بعض الوثقة أنا الصوم وأخذ الحرة جزئ مدر ولو قال بعض
 الوثقة نطق وبه فهم الصوم أعجب الاولون كل جملة الزركشي وان العمدان اجزاء الاطعام يجمع عليه
 ولو تعدد الوثقة ولم يصم عنه قرىب وزعت عليهم الامداد على قدر ما فهم من خصه شيء له اخرجوا الصوم
 عنه ويبر الكسبر لو لم كان الواجب لو لم يجز تبعيض واجبه بل انتصو وضوا طعاما لانه بمنزلة كثرة
 واحدة وقد يقال بل كثرة واحدة لا بمنزلة تناول أو ذوق الخ وكفر ورجع عليهم فذهب رجوع أوصام تأتي
 فيه الوجهان قوله لانه بمنزلة كثرة تناول واحد الخ يؤخذ منه ان نحو كذا قاله لا يجوز تبعيضها بصوم بعض
 واطعام بعض لانها كثرة واحدة فيقال كفر المحوف عليه بالصوم وقلناه الرجوع على الخالف فقبل

فالوجه ان الاطعام أفضل
 منه قلت القديم هنا أظهر
 وقد نص عليه في الجديد
 أيضا فقال ان ثبت الحديث
 قلته وقد ثبت من فسر
 معارض وبه يندفع
 الاعتراض على المصنف بأنه
 كان ينبغي اختياره من
 جهة الدليل فان المذهب هو
 الجديد وفي الرخصة المشوهد
 في المذهب تصح الجديد
 وذهب جماعة من محققى
 أصحابنا إلى تصح القديم
 وهو الصواب بل ينبغي الجزم
 به للاخبارات المصنفون ليس
 للعديد تخمين السنن وانما
 الموارد الاطعام ضعيف ا
 وإن نصرت جماعة بأنه القياس
 وبه أفتى أصحابنا فتعين حل
 الصيام في الخبرين بل وهو
 الاطعام كما ينبغي في التفسير
 التراب ويشو الكونه بدله
 وبدله ان عاشتة فأنه
 بالاطعام مع كونها وارثه
 وفيما قدم والو في كل قريب
 على المختار خبر مسلم صحيح
 عن أم سلمة ان قالته أي
 ماتت وعليها صوم مدبر

الورثة من الصوم ولو كان الواجب يوماً لم يجز تبعض واجبهم صوماً طعاماً لأنه بمنزلة كفارة واحد ولو قال بعضهم تصومون بعينهم تطعم أجيب من دعائهم الأكل ونهاية زاد الأول ولو أخذوا بعضهم من أكل بعضهم أن يفرج عليهم فالتأطير يرجع على كل حصته وانما فقهه نظر والذي يجهل أنه لا رجوع له بشئ أهـ
 وزاد الثاني في مسئلة تقسيم الامداد فمن خصه شيئاً أو أخرجه والصوم عنه أهـ قال عرش قوله هر لم يجز تبعض الخ أي فالمرئى أن يتفقوا على صوم واحد أو غير واحد طعاماً لم يفعلوا شيئاً من ذلك وجب على الحاكم إجبارهم على الغدبة أو أخذ من تركته وإخراجها وقوله هر أجيب من دعائهم أي بالنسبة لقدر حصته فقط أهـ عرش (قوله وهو يطال الخ) أي فإن علم استقصاه عن إرتهاؤه عدمه يدل على العموم
 نهاية (قوله أجزاء الخ) وسواء في جواز فعل الصوم كذلك أو كان قد وجب فيه التتابع أم لا لأن التتابع إنما وجب في حق الميت المعنى لم يوجف في حق القريب ولأنه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسلطت بموجبه نهاية وأمداداً وباع (قوله كجسده في المجموع الخ) اعتمد النهاية والمنفى أيضاً (قوله واستأجر) أي الولي (قوله في سنة واحدة) أي في صوم سنة واحدة أو في قول المتن (ولو صام أجني باذن الولي) ولا يشترط في الآذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لأن القن من أهل القرض بخلاف الصبي بنهاية وشرح الإرشاد عبارة لا يعاب أي القريب بأن يكون بالغاً فلا وإن كان قنفاً ينافيها أهـ وبعبارة عرش قول المصنف ولو صام أجني خرج به ما لو أذن لأجني المأذون له لأجني آخر فلا يبعد باذنه وقوله باذن الولي أي السابق الذي يصوم على القديم واللام فيه العهد فيصنف بكل قريب وان بعدولم يكن وارثاً أو عبارة سم قول المصنف باذن الولي شامل لغير الوارث أهـ (قوله باذن الميت الخ) وقضية كلام الرافعي استواء ما دون الميت والقرى يبغى يقدم أحدهما على الآخر نهاية ويعاب أي لأن القريب قائم مقام الميت فكأنه أذن لهما وعليه فالصامان المتقدّم والمأذون وقوله ذلك من يتلوه الأول عن الثاني فلا يصح ولو وقع ما حصل أن يقال وقع واحد من الميت لا بعينه ولا نحوه الصائم عرش (قوله ولو باجر) وهي عند استئجار الوارث من زوايا المال نهاية قال عرش ويحصل ذلك حيث كان سائر الوارثين واستأجر من الوارثين أو كان ما زاد على ما يخصه تبرعاً عنه فلا يتعلق بشئ منه بالتركة أهـ عبارة سم خلافي شرح الإرشاد عن الزركشي أن الوارثين غير بين استخراج الغدبة والصوم والاستئجار والولي غير الوارثين غير بين الأخيرين فقط أهـ قول المتن (مستقلاً) أي بلا ذن سم (قوله ولو امتنع الولي الخ) أي ولم يصم ولم يطعم سم (قوله ولم يتأهل الخ) أي

وهو يبطل احتمال أن يراد به ولي المال أو ولي العصبية ولو كان عليه ثلاثون يوماً أو أكثر فصامها أقاربه أي أو مأذوناً وليت أو تبرع به في يوم واحد أجزاء كجسده في المجموع وقاسم غيره على ما لو كان عليه حجاً اسلام وعر نذروا قضاء فاستأجره سنة ثلاثة كل واحد سنة في سنة واحدة (ولو صام أجني) على هذا (باذن) الميت بأن يكون أو صامه أو باذن (الولي) ولو سقياً فيما يظهر لأنه أهل العسادة (صم) ولو باجره كالحج (لا) انصام عنه (مستقلاً) فلا يجزئ (في) الأصح لأنه لم يرد وفارق الحج بأن للمال فيه دخلاً فاشبهه فضاءه وإن ولو امتنع الولي من الآذن ولم يتأهل لخصه صاماً باذن الحاكم

يرجع عليه بما قابل الامداد من الصوم وقيل لا شرع الإرشاد (قوله أجزاء) قال في شرح الإرشاد قيل ويحل الجواز في صوم لم يجز فيه التتابع وروى أن التتابع إنما وجب في حق الميت المعنى لم يوجف في حق القريب هو التزامه زائدة على أصل الصوم فسلطت بموجبه أهـ قلنا مثل قال في شرح الإرشاد عن الزركشي أن الوارثين تخيير بين استخراج الغدبة والصوم والاستئجار والولي غير الوارثين تخيير بين الأخيرين فقط أهـ وفي شرح العباب وظاهر قول المصنف والقريب أنه لا يلزم للولي صيام وهو ما نقل ابن الرقعة الاتفاق عليه ومجمله أن كان غير وارث أو حيث لا تركته كان وارثاً ثم تركته ما لم يأكل طعاماً وما الصوم بنفسه أو مأذونه باجره أو غيرها أهـ وقضية كلام الرافعي استواء ما دون الميت والقرى يبغى يقدم أحدهما على الآخر نهاية (قوله فاستأجره سنة ثلاثة كل واحد سنة) بقى ما لو وجب التفرغ في الصوم التمتع فهو يجب التفرغ في على الولي أو يسقط فيه نظر (قوله في المتن باذن الولي) شامل لغير الوارث (قوله ولو باجر) قال في شرح العباب قد دفع من التركة تم أن زادت على الغدبة اعتبر رضا الورثة أي في الزائد لعدم تعين الصوم أهـ (قوله مستقلاً) أي بلا ذن (قوله ولو امتنع الولي) أي ولم يصم ولم يطعم (قوله ولم يتأهل) أي لا ذن لخصه صاماً الخ في شرحه للإرشاد الذي يظهر أنه يشترط في الآذن والمأذون البلوغ لا الحرية بلان القن من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي يؤيد بما بين من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وإنما اشترط حرية لأن القن ليس

على الأوجه لئلا كانت تركته تعين الإطعام والام بعبثي (رومان وعليه صلاة أو اعتكاف (٢٣٩) ثم يعسل عنه ولا فدية) فخر في منه لعدم ورود ذلك (وقد

أول يكن قريب معنى وإيعاب (قوله على الأوجه) بوقا فالأولى والمعنى وخلقا فلها نهاية عبارة هو لولم بالقرى
 ما عني الأذن كصبا وجنوت واستمع الأهل من الأذن والصوم أو لم يكن قرى بياض الحاكم فيما يظهر خلافا
 لمن استوحى صممه اه قال عرش قوله مر اذنا الحاء كراى وجوبه بالان فيه مصلحة للميت والحا ليرجع عليه
 وعائنه والى السلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يعلم عن الميت اه عبارة سم قوله على الأوجه كذا في شرح
 الروض وقد يقال المتجه أنه مأذون بل ويستأجر من التركة مر اه (قوله تعين الإطعام) صريح في امتناع
 الاستحجار وقد يقال بوجه جواز سم (قوله لعدم ورود ذلك) وهل بسن أم لانه نظر والإقرب الأول خروجا
 من خلافة من أوجه في الصلاة الآتي عن جفر بيا عرش عبارة خضا وقيل صلى عنه وقيل يعصى عنه لكل
 صلاة مدعو عن اعتكاف كل يوم وليلة ومد ولا بأس بتقليد ذلك فان قلد الحنفية في إسقاط الصلاة المشهورة وكان
 حسنا اه (قوله وفي الصلاة) الى قوله وقد تفعل أقره عرش (قوله إنما تفعل) أي جازا لولي ولغيره بأذنه ان
 يفعلها عن الميت (قوله حكماء العبادي عن الشافعي الخ) واذا نوا من ذنبي العبد والسبي ومال إلى تركه
 ابن أبي عمير وعن غيره من نقل الأثر عن شرح التنبية للمعجب العلوي أنه يصل للميت ثواب كل عبادة تفعل
 عنه من وجبة كانت أو متطوعة ما عني انتهى وكتب الحنفية ناصت على أن للأنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة
 أو صوما أو صدقة أو شرح المختار أو فقه منهم مذهب أهل السنة والجماعة أن للأنسان أن يجعل ثواب عمله
 وصلاة لغيره وبصله وعلمنا بعد أنه الصلاة فغيرها عنه وصح في البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما أنه أمر من مات أمه أو عليها صلاة أن تصلي عنها والظاهر أنه لا يقوله إلا توقيفا يعاب (قوله أن يصلي
 الخ) يظهر أن المراد بنفسه أو مأذونه بأمره أو من غيرا لولي المراد بالولي هنا مطلق الغير بغير ما في الصوم
 فلا يرجع (قوله وجب الخ) عطف على قوله قول الخ أي وجبه قائل بأنه يجوز للولي أن يعلم الخ وقباس
 ما عني في الصوم عن خضا وغيره أن لا يجزي ولون غيرا ذن لولي الإطعام من ماله عن الميت (قوله الأول) أي
 أن الصلاة تفعل عنه عرش وكردى (قوله وفعل به السبي الخ) عبارة في الانعاب قال ابن أبي عمير ون ليس
 في الحديث ولا القياس ما عني وصول ثواب الصلاة للميت وروى فيها أخبار غير مشهورة واستظهر السبي
 ما قاله حديث مرسل من روى الذين أن تصلي لهم مع صلواتك قبل تدعولهم أو لا مانع من جملة على طاهره قال
 ومات في قبر بصله خمس صلوات ففعلتها عنه قبا سأل في الصوم اه (قوله عن بعض آثاره) عبارة خضا
 في أمه اه (قوله وقد تفعل) عبارة غيره ويستثنى من منع الصلاة والاعتكاف عن الميت على العبد وكفنا
 الطواف الخ (قوله وقد تفعل) الى قوله واعتزته في النهاية والمعنى الا قوله لا تطاق عادة (قوله كـ) معني
 الطواف الخ أي من الحاج عن غير مومن أو لولي المحرم عن غير محرم بهاب (قوله فيعتكف لولي أو مأذونه
 صائغا) أي وان كانت النية بالتحرير في الاعتكاف أي المفرد خضا (قوله أو نذر) أي نذر سال فدونه اذ
 لا يصح نذر سال بجزء المذكور وبها ومعنى (قوله لا يرجي برؤه) أي يقول أهل الحيرة خضا (قوله مشقة
 شديدة) لم يبين ضابط المشقة هنا بل جعله لغيره وقباس ما عني في الرض التي يتجنى منها بخذو رتبهم عرش
 عبارة خضا أي بحيث يلحقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة عند الذي يادى أو يتبع التهم عندا لولي اه وكلام
 الشارح هنا موافق لما نقله عن الزادى وفي ما عني في الحامل والمرضع موافق لما نقله عن الرضى ولعله هو
 الظاهر فربما أن يجعل ما عني في ما عني (قوله لا ذلك) أي وجوب المد أو إخراجها بلاقضاء (قوله ولا يخالف
 لهم) أي فكان اجبا ساكنا (قوله فهو ترك جوارحه) أي فيسأل ما يقاعه فيما يطيقه فيه ما عني (قوله فلا
 فدية الخ) أي كولو تكلف من سقط عنه الجعة فعلها بحيث أجزأه عن وجبه فلا بد عليه قول لا يستوى

الاعتكاف قول) الله يفعل
 عنه كالصوم (وايه أعلم) وفي
 الصلاة لا يطيقون ما عني
 عنه أوصى بها أم لأحكام
 العبادي عن الشافعي وغيره
 عن أبي بصير وعطاء الخريزي
 لكنهم معاول بل نقول ابن
 وهبان عن الصدوق أنه يلزم
 الأولى أي أن خلف تركه
 أن يصلي عنه كالصوم ووجه
 عليه كثير ومنهم أصحابنا
 أنه يعلم عن كل صلاة مدا
 واختار جمع من محققى
 المتأخرين الأول وقيل به
 السبي عن بعض آثاره
 وبما تقر به يعلم أن نقل
 جمع شافعية وغيرهم الإجماع
 على المنع المراد به إجماع
 الأكثر وقد تفعل هي
 والاعتكاف عن ميت
 كركعتي الطواف فأنما تفعل
 عنه بعد العمل به ولا يذون
 يعتكف بصلوات
 فاعتكف لولي أو مأذونه
 منه صاعا والأظهر وجوب
 المد أو قضاءه عن كل مومن
 ومضنا أو نذر أو قضاءه أو
 كفارة (على من أظفر للكبر)
 أو الرض الذي لا يرجي برؤه
 إن يطقه بالصوم مشقة
 شديدة لا تطاق عادة لان ذلك
 جاء عن جمع من أصحابنا
 رضى الله عنهم ولا يخالف
 لهم وقار الرض الرض الرض
 السيرة والمأقر بانهم
 يتوعدان والسنه هما
 آمان بقدر على الصوم في
 زمن العزوه أو قصره فهو ترك جوارحه وهو يخرج باقرا مالتو تكلف وصام فلا فدية كفى الكفاية عن البنديجي

قياس الخ نهاية (قوله بان قياس الخ) أي قضيته (قوله وهو أنه) أي نحو الشيخ الهرم (قوله ابتداء) أي لا بد
 عن الصوم بها يتوهم (قوله وقد يجب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجب بأنه يكفي لا كقوله بالصوم أنه
 الأصل والخامسة سقط للعدو وما سقط للعدو يجوز الرجوع إليه فيما لم يقدح فيه وجب الكمالين عن
 غيرهم كقوله لم يفتحت أجزاء من لم يجب عليه من نحو الاثنين والرقيق سم وتقدم جوابه الثاني عن النهاية
 (قوله لم يفتحت) أي حين أرادته الصوم (قوله يكون هو الخاطب الخ) أي ابتداءه فيما يظهر حتى لا يرد عليه أن
 مقضاه إذا أراد الصوم امتنع إلا طعام يجرد هذه الإرادة بصري (قوله فتستقر في ذمته) أعده الاسنى
 والمغنى والنهاية وكذا شخضنا ثم قال وهذا في الحر وأما الرقيق فلا فدية عليه إذا أنظر لكبراً أو مرضاً ومات رقيقاً
 ويجوز لسيده أن يغدي عنه ولقريبه أن يشدي أو يصوم عنه وليس لسيده أن يصوم عنه إلا بأذن لانه
 أحجب اه وقوله وليس لسيده الخ تقدم من سم والجبري ما خلفه (قوله لكنه صح في المجموع سقوطها)
 أي في تجنب إذا أسير بعد وقت الوجوب وهذا في الحر وكذا في الرقيق والأولى وإن عتق وأسر به - دوقت
 الوجوب بدوامه وهما في الرقيق يحتتمل جوارحه في مسئلة الحامل والمرضع إلا أنه لا يجب عليه الفدية
 وإن عتق بعد أو أسر لانه ليس من أهل وجوب المبالوت الوجوب بخلافه في العباب تبعاً للقتال
 سم (قوله بنائية) أي ما صححه في المجموع (قوله والألزام الفدية الخ) قد يجب بأنه فطره بشرط الجز
 و (قوله انما هو عجز ما يقتضي لفطره) قد يستدل على أن السبيل ليس العجز المذكور بأنه لو كان ذلك لزم
 للفدية بمن تكلف وصام لتحقيق عجزه المقتضي لفطره مع ذلك لا يخفى سم (قوله ولو قدر) إلى قول المتن
 والأصح في النهاية لا قوله لانه وقع تعاوقوله وإن لم تتعن إلى المتن وقوله وفي نسخ الخ والفدية وقوله وأيضاً
 اما الرضعة فتوقد في المقتضى الأقوله وليس إلى المتن وقوله لانه وقع إلى المتن وقوله وكذا إن كانت إلى المتن
 (قوله ولو قدر الخ) ولو أخر نحو الهرم الفدية عن السنة الأولى لم يلزمه شيء للتأخير وليس له ولا للعامل أو
 المرضع إلا أن يعجل فدية يومين فأكثر ولهم تجعيل فدية يومه أو في النهاية قال ع ش قوله مر
 وليس له ولا للعامل الخ ولو أخذنا بعدم الاعتدال بما عليه - له أن يستردهم لأنه نظر والأقرب الأول وإن لم
 يعلم إلا تخديكهم بما عليه أخذنا بما في الخارج غير الجنس فانه يسير ذمته ما عدا الفساد القبض وتقدم
 أمثل ذلك كل ما لم يقع وكان قبضه فاسداً وكذا لو عمل ليلاً لفطر لكبراً أو المرض ثم تحمل المشقة وصام
 صبيحت له التحجيل فثبت عدم وقوع عاقله الموضع ويسترده على ما مر اه ع ش ونظيره وان علم الأخذ
 بكونه بمجمل (قوله ولو قدر بعد) أي لو قدر من ذكر بعد الفطر مغنى ونهاية (قوله لم يلزمه قضاء الخ) أي
 وإن كانت الفدية بأقسى ذمته ع ش صبيحة شخضنا سواء كانت الفدية بعد إخراج الفدية أو قبله اه (قوله
 وفارق نظيره الخ) هذا الفرق لا ينفك بين أراد الصوم لم أقاده مع أن ظاهر كلامهم عدم لزوم
 القضاء بصري (قوله بأنه هنا مخاطب بالقضية الخ) وقد يقال كل الخطاب ابتداء هنا بالقضية دون الصوم

(قوله وقد يجب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجب بأنه يكفي لا كقوله بالصوم أنه الأصل والخامسة سقط
 للعدو وما سقط للعدو يجوز الرجوع إليه فيما لم يقدح فيه وجب الكمالين عن غيرهم كقوله لم يفتحت
 أجزاء من لم يجب عليه من نحو الاثنين والرقيق (قوله فتستقر في ذمته) أعده مر (قوله
 لكنه صح في المجموع سقوطها عنه) فلا يجب إذا أسير بعد وقت الوجوب وهذا في الحر وكذا في الرقيق
 بالأولى وإن عتق وأسر بعد وقت الوجوب بل يقال الصبر وقت الإذلاله لأن اعتبار وقت الأداء انما هو في
 المؤدى بعد ثبوت الوجوب وقتها ولم يثبت هنا كذلك وما تقرر به في الرقيق يحتتمل جوارحه في مسئلة
 الحامل والمرضع إلا أنه لا يجب عليه الفدية وإن عتق بعد أو أسر لانه ليس من أهل وجوب المبال
 وقت الوجوب بخلافه في العباب تبعاً للقتال (قوله والألزام الفدية الخ) قد يجب بأنه فطره بشرط
 العجز (قوله انما هو عجز ما يقتضي لفطره) قد يستدل على أن السبيل ليس العجز المذكور بأنه لو كان ذلك
 لزم للفدية بمن تكلف وصام لتحقيق عجزه المقتضي لفطره مع ذلك لا يخفى فان قلت المراد ان

واعترضه الاسنى بان
 قياس ما صححه وهو سواه
 مخاطب بالذمة ابتداء عدم
 الا كقوله بالصوم وقد
 يجب بان يحمل مخاطبته
 بها ابتداء علم برد الصوم
 فينبذ يكون هو الخطاب
 به وقضية كلام المتر وغيره
 وجوبها ولو على تفسير
 تستقر في ذمته لكنه صح
 في المجموع سقوطها عنه
 كقوله فطره لانه عاجز حال
 التكليف بها لو استقر
 مقابلة بجنايته نحو ما كان
 قالت بنائية قوله حق الله
 المال إذا ع ر عنه العبد
 يتلوجوب ثبت في ذمته
 وإن لم يكن على وجه التبدل
 إذا كان بسببه فهو هنا
 كذلك إذ فيه فطره فقامت
 كونه السبب فطره فهو
 والألزام الفدية لا تقدر
 فعلنا أن السبب انما هو
 عجزه المقتضي لفطره وهو
 ليس من فعله فاقصم ما في
 المجموع فقامه ولو قدر
 بعد على الصوم لم يلزمه قضاء
 كقوله لا كسرتون وفارق
 نظيره الخ الخ في المعصوب
 بأنه هنا مخاطب بالقضية
 ابتداء فخر انته

وهو حاصل قوله مر والأفلاحة الخ اه قول المتن (لزمهما القدية) أي من الماهام القضاء معني زاد
 النهاية والفطر فيماد كرجا بل واجب ان يخيف نحو هلاك الولد ولا تعدد القدية بتعدد الاولاد لان ما يدل
 عن الصوم بخلاف العقيقة لانها قلة عن كل واحد اه قول المتن (لزمهما القدية الخ) أي مع القدية ولا
 تعدد القدية بتعدد الاولاد ناشى روض الظاهر اختصاص ذلك أي لزوم القدية بوضان كيدل عليه
 تعبير العباب بقوله الثانية أي من طرق القدية قنات فضيلة رمضان سم (قوله انهما نسخة الخ) أي
 والناسخ له قوله تعالى في شهد منكم الشهر فليصمه القول بنسخه قول أكثر العلماء معني (قوله وفارقت
 كون عدم التمتع الخ) يتأمل هذا الكلام فان الارضاع هنا نظير الاتيان باعمال الحج اه سم بحذف (قوله
 بان فعل ذلك) أي وهو فطرهما كجعله به في شرح الروض أي والنهاية والمعنى اه سم (قوله الواجب الخ)
 يخرج المتطوع بخلاف قوله الاتي وأيضا الخ سم (قوله وفعل هذا) أي القم أسنى ومعني (قوله وأيضا
 فالعبادة الخ) لعسل المراد بالعبادة هنا الفطر وفي اطلاق أنهم عبادته وأنه إلهام أن نفعه للطفل بأضال هو
 المقصود بنفعه نظر ثم يأتي بما يأتي قري بما يحصله تصويبا لطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقا اه
 سم بحذف (قوله أما الموضع الخ) وكذا الحاملة للمخيرة يتبعه على أن الحامل تحيض عنها ومعني وشرح
 بأفضل (قوله للشك) أي في أنهم حائض أو لا معني (قوله فلا بد بفعله الخ) هذا ظاهره فماذا أفطرت ستة
 عشر يوما فأقل فان أفطرت أثر من ذلك وجبت القدية لما زاد لان أكثر ما يحتمل فساد ما لحض حتى
 لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما به ومعني (قوله للاح) أي السفر أو المرض
 نهاية (قوله وترخصنا) أي وان خيف على الولد سم (قوله أو أطلقنا) أي قصد الترخيص لكن لم يقصد
 لاجل السفر أو المرض أو لاجل الرضيع أو لاجل ويقي إذا لم يقصد أو تخصا مطلقا سم وقوله ويقي ماذا
 لم يقصد الخ والظاهر أنهم احسنه فمفطره فلا بد من دخول في قول المفسر الا في حال التعدي بفطر رمضان
 بغير جماع عبادة شرع بأفضل ولو أفطرت المرضة أو المسافرة بنية الترخيص أي لاجل السفر أو المرض لم
 يزل لزمتهما القدية في الظاهر) أي مع القضاء قال الناشى ولا تعدد القدية بتعدد الاولاد كذا رضعه في
 الاصح اه عبارة الروض ولا تعدد بتعدد الاولاد اه قال في البه او بقر في فمنا العسر وقال في قنات
 البسار اه (قوله لزمهما القدية) الظاهر اختصاص هذا بوضان كيدل عليه تعبير العباب بقوله الثانية أي
 من طرق القدية قنات فضيلة رمضان (قوله وفارقت كون عدم التمتع على المستأجر الخ) يتأمل هذا الكلام
 فان الارضاع هنا نظير الاتيان باعمال الحج فان أو بدو وجوب أيسال المنفعة عليها الذي هو الارضاع وجوبه
 بمقتضى الاجرة قالان باعمال الحج كذلك فانه واجب على الاجير بمقتضى اجارة وان أو بدو وجوب ذلك
 بمقتضى التكليف فكان أعمال الحج واجبة على المستأجر فبالا للين واجب على ولي الصبي فانه المكلف به
 وان لم يباشره بنفسه على ان الحاكم مرام مكان مباشره بنفسه بان يكون الولي يومين أم وان علت لها
 لين فامعني الفرق (قوله بان فعل ذلك) أي وهو فطرهما كجعله به في شرح الروض (قوله الواجب عليها)
 يخرج المتطوع بخلاف وأيضا الاتي أي بخلاف قول الشارح بعدد وأيضا فالعبادة الخ (قوله وأيضا
 فالعبادة هنا) يحتمل ان المراد بالعبادة هنا الصوم وأن المراد بوقوعها وقوعها ولو بقضاءها يكون حاصل
 الفرق ان القدية هنا لغير الصوم حيث فائت فضيلة وقدم الصوم واقع لها والقضية في الحج لغيره وهو واقع
 للمستأجر ويحتمل ان المراد بها الفطر وفي اطلاق أنها عبادة وأنه إلهام أن نفعه للطفل أي يتأمل هو المقصود
 بنفعه نظر ثم يأتي بما يأتي قري بما يحصله تصويبا لطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة مطلقا (قوله أما
 المرضة المخيرة فلا فدية عليها الخ) يحتمل ما ذكر في المخيرة اذا أفطرت ستة عشر يوما فأقل فان أفطرت أثر
 من ذلك وجبت القدية لما زاد لانه أكثر ما يحتمل قضاءه ما لحض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء
 فدية أربعة عشر يوما نبحه لاجل البقنى شرح مر (قوله وكذلك ان كانتا في سفر الخ) هذا التفصيل في
 الفتوى (قوله وترخصنا الخ) أي وان خيف على الولد (قوله أو أطلقنا) أي قصد الترخيص لكن لم يقصد

(لزمهما القدية في الظاهر)
 لقول ابن عباس رضى الله
 عنهما في قوله تعالى وعلى
 الذين يطبقونه فدينها
 منسوخة الا في حقهما ولو
 نسخ لزمهما القضاء وكذا
 القدية في الظاهر قال الاثرى
 وأصحبه من اصلاح ابن
 جبروان والقديته هنا على
 الاحية وفارقت كون عدم
 التمتع على المستأجر فان فعل
 لا يمن تمتعا به لا المنفعة
 احب عليها وفعل هذا

من تمام الحج الواجب على
 المستأجر وأيضا فالعبادة
 هنا وقعت لها ولم يقصد
 أما المرضة المخيرة فلا فدية
 عليها للشك وكذا ان كانتا
 في سفر أو مرض أو رخصتا
 لاجله أو أطلقنا

خلاف ما اذا ترخصنا للرضع والجل (والاصح انه يلحق بالمرض) فبما ذكره ضمن الفصل (من) افاذ قوله يلحق ان المنقذ الصغير او الماسافر
 اول الرضعة بين هاتين امر (افطر لا نقذ) ادى محرم او قبحه (ولغيره) (شرف على هلاك) (٤٤٣) بغرق أو غيره ولم يتمكن من تخليصه

الابا الفطر بجميع انى كل
 اظفارا بسبب الغرير
 * (تنبيه) * ما ذكره من
 ان الاذى باقسامه
 المذكورة يصير فيه تفصيل
 المرض هو ما يصح به اطلاق
 القفال في الاذى المحترم
 وجوب القدية لانه وفق
 بالفطر لا جله شخصان
 واطلاق القاضى وجوبها
 في كل فطر دون في الجاحل
 الغير والاوار وجوبها في
 الحيوان والمجموع وجوبها
 في المشرف على الهلاك ولا
 ينافي هذه الاطلاقات
 ما افاده المتن ان هذا يصير
 فيما تفصيل السابق فيما
 اتفق به لان مراد المطلقين
 الوجه وبهذا الوجه يبنى
 بعض احوال المطلقين كلوه
 واضح من نص المتن صلى
 ج بان ذلك التفصيل هنا
 يخرج بالادى باقسامه
 الحيوان المحترم والمال
 المحترم العلى لا روح فيه
 ولا ي افاده قول القفال
 لو افسر لخصص ماله لم تزمه
 قسيدة لانه لم يرتق به الا
 شخص واحدان كالانثى
 ان كان له فلا ذية اولغيره
 فالقسدية وكلام القاضى
 يفهم هذا ايضا هو محبة
 في الجاحل لانه لم يصر فيه
 نفسه ارتفاق تاما الفرق
 في بين ما للمنفذ فلا ذية

بما هو مفيدة وكذا ان لم تقصد ذلك ولا الخوف على الوابى فقصدا لا امرين اه وهى شاملة لما اذا لم تقصد
 ترخصا أصلا (قوله) بخلاف ما اذا ترخصنا (الخ) وفاقا لنها يتوخى خلافا لالاسنى والمغنى (قوله) فبما ذكره من
 هذا جمل تامل عبارة لنهاية والمغنى أى يجب القدية مع القضاء اه وهى الظاهر (قوله) من الفصل أى
 في فصل بين ان يفطر خوفا على نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده سم (قوله) افاد ما (الخ) حق
 المزاج ان يؤخر ويدكره قبل التنبيه (قوله) قوله يلحق أى (الخ) (قوله) ان المنقذ الى التنبيه الى لنهاية
 (قوله) ادى الى التنبيه الى المغنى (قوله) ادى محترم) وكذلك حيوان آخر محترم بخلاف المال لنفسه أولغيره
 تهاية ومعنى وياتى في الشرح ما وافقهما في الاولين دون الاخير قول المتن (مشرف على هلاك) أى أو على
 اتلاف عضو أو منفعة شرح بافضل زائد النهاية وبجمله في منقذ لا يباح الفطر ولا الانقاذ اما من يباحه الفطر
 لعذر كسفر أو غيره فافطر فيه لا نقذ ولو بلا نية الترخص قال الاخرى فالظاهر انه لا ذية بقية تقصده بما
 مرأ تنافي الجاحل والمرضى نهاية قال الرشيدى قوله مر فافطر فيه لا نقذ لاس في كلام الاخرى فيجب حذره
 لذلك وليأتى قوله بعد وبعده بجمعه تقصده بمساره وقال عرش قوله بجمعه نفاى بان فطر لغيره لا
 لا نقذ عليه فقله أولا لا نقذ ما عنده اه (قوله) لغيره (السفر) أى أو اطلق (قوله) لم يتمكن تخليصه
 (الخ) يبنى وان أمكن غيره تخليصه بالفطر سم (قوله) المذكور (قوله) ادى محترم (الخ) (قوله) انه
 يرتفق بالفطر لا جله شخصان وهو حصول الفطر للمفطر والخلص لغيره معنى عبارة القليوبى على المعنى
 وهما الفرقين والفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الفرقين كلنى المرض اه (قوله) واطلاق القاضى
 عطف على قوله اطلاق القفال (قوله) والاوار (الخ) عطف على قول القاضى وجوبها في الحيوان فويل ما كل
 سودا عمره ولا يبيده جسمه وكذلك قوله والمجموع وجوبها (قوله) هذه الاطلاقات أى الاربع (قوله)
 ان هذا (الخ) بيان لما افاد المتن والمشار اليه من فطر لا نقذ (قوله) فيما الحق به) أى فى المرض الذى الحق
 به من فطر لا نقذ فقوله الحق به صله جاز به على غير معنى له فكان الاولى الامراز (قوله) لان (الخ) منطبق
 بعدم المناقاة وله (قوله) بعض احوال (الخ) وهو ان يكون الانفطار لا نقذا للمشرف المحترم وحده (قوله)
 الذى (الخ) مبتدأ محرم قوله ان كلاما كرسى (قوله) لو فطر (الخ) بدلى من قول القفال (قوله) ان كلاما
 أى من الحيوان والمال الجاد المحترم (قوله) وكلام القاضى (قوله) تقدم نفا (قوله) وهو معناه (الخ) والذى
 اعتده الاسنى ونهاية والمغنى في وم القدية في الحيوان المحترم مطلقا آدميا أولا أو لغيره وعدم زومها في
 غيره مطلقا أولغيره (قوله) نفسه) تأكيد لغيره المحرم ورد (قوله) لما ذكره) أى من أنه لم يرتق به الا شخص
 واحد (الخ) (قوله) وأما الحيوان (الخ) وفاقا لالاسنى ونهاية والمغنى كلاما تنافا (قوله) فى الاول) أى اذا كان
 الحيوان للمنفذ (قوله) الثانى) أى اذا كان لغيره (قوله) وما لا المنقذ) بفتح القاف (قوله) بعد المدرك)

لاجل السفر والمرض ولاجل الرضيع والجل ويبقى اذا لم يقصد ترخصا مطلقا (قوله) بخلاف ما اذا ترخصنا
 للرضع والجل) وفاق على ذلك مر (قوله) التزم ان فطر لا نقذ (الخ) أى في فصل بين أن يفطر خوفا على
 نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده (قوله) ادى (قوله) وكذلك حيوان آخر محترم رضى (قوله) ادى
 محترم) أى بخلاف المال لنفسه أولغيره وان ارتق به شخصان مر وقدية الى المراد بالانفطار شخصين المنقذ
 والمنقذ (قوله) ولم يتمكن من تخليصه الا بالفطر) يبنى وان أمكن غيره تخليصه بالفطر (قوله) ولم يتمكن
 من تخليصه الا بالفطر بجميع (الخ) وبجمله في منقذ لا يباح الفطر ولا الانقاذ اما من يباحه الفطر لعذر كسفر
 أو غيره فافطر فيه لا نقذ ولو بلا نية الترخص قال الاخرى فالظاهر انه لا ذية بشرح مر يتامل هذا مع
 ما تقدم من التفصيل في الجاحل والمرضى اذا كانتا سفرا أو مرضا فالوجوب بان ذلك التفصيل هنا وظاهره

لما ذكره صوابه فيه القدية لانه ارتق به شخصان لما لا للمنفذ وأما الحيوان فالذى بجمعه فيه ان لفرق بين ماله ولغيره لانه في الاول ارتق
 به اثنتان للمنفذ والمنقذ في الثانى ارتق به ثلاثهما وبذلك المنقذ وأما الحلقا للمجموع روى القدي بجمعه بالمشرف الا مع من الحيوان
 والجاحل أو لغيره فهو وان وافق اطلاق المتن بعد المدرك وكان شيخنا في شرح المنهج رأى بهذا المدرك نفس الوجوب بالادى وقد علمت

ان صرح بكلام القاضي ومفهوم كلام الفقهاء ينزع الشك في تعميمه بطريق المفهوم انه لا قد بدى في غير الاذى من حيوان وجماده اول غيره
وعما ينزعه ايضا المصلحة الانوار (٤٤) وجوبها في الحيوان وعدم وجوبها في غير هو اخلاص الاول موافق لما رجحتوه كذا في الاقي

مال الغيرة والادوية ما ذكره
فيه كما تقرر كان اختلاف
هذه العبارات هو سبب
اختلاف نسخ شرح الروض
وقد عرفت ان مقتضى ما قررته
فانفقده واخذ بعضهم من
ذلك ان لم ينفه فقد شفى
عليه ان يتلوه وان لم يتلوه
لبالغ منه اى من فيه
نهار لم يقطر ولا يطبق ادخله
الارضى الى شروجه بالاستشفاء
والفطر المتوقف عليه
التخلص من الحيوان المحترم
واجب كما اطلقوه وتقيده
بعضهم بما اذا تعين عليه
رد ما تقرر في المصلحة الغير
المتعمدة السببى بانه
يؤذى الى التواكل (لا
للمتدعي بغير مضان بغير
جناح) فانه لا يلحق بالمرضع
في وجوب الفدية بقى الاصح
لانه لم يردع ان الفدية
حكمة تعالى نأواه تعالى
بها ومن لم يتجرب في الردة
في مضان مع انها لغش من
الوطء بهز زرع يراد بها
لا ثباتا تعليم جرمت وقره
فان قلت لم يجب تعمد ترك
البعض بسجود السووكا
مروا والقتل العمد بالكفارة
مع ان ذلك لم يرد ايضا فأت
أما الاول فسلان الجور به
من جنس المتروك والصلاة
قد عرفت فيها التدارك نحو
ذلك بخلاف الفدية هنا
فانها اجنبية بكل وجه

والغنى كفى فتاوى الفقهاء عدم لزوم ذلك اى الفدية في المسئلة مال غيره ان لم يكن حيوانا كان القتل
فرضه في مال نفسه لانه ارتفع به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فانه ارتفع به شخص نهاية
(قوله ومفهوم كلام الفقهاء) اى الثاني (قوله واطلوه) اى الانوار الاول وهو وجوبها في الحيوان موافق
لما رجحتوه وهو ما ذكره بقوله والما الحيوان قال في بعضه ما لا يوافق الثاني وهو عدم وجوبها في غير الحيوان
كردى (قوله والاوجاه) تقدم ما فيه (قوله ما ذكرته) اى من انه ان كان المنفذ فلا فدية اول غيره ففسه
الفدية (قوله بما تقرر) اى من الاتجاهين كرى (قوله من ذلك) اى من اطلاق المجموع والمقتضى (قوله
وجوبها في الحيوان) اى بالاطرف (وعدم وجوبها الخ) اى بالمفهوم (قوله ان يتلوه) اى في النهار (قوله
والفطر المتوقف عليه الخ) وفاقا لنهاية والمقتضى (قوله الحيوان المحترم واجب) اى بخلاف المال المحترم
لا يجب الفطر لاحاله هو جائز مقتضى (قوله يرد ما تقرر في المصلحة) قد بدى هذا على وجوب فطر المصلحة
وعبارة شرح الروض اى والمقتضى اى فطر تا اى الحامل والمرضع ولو مستأجرة ومتلوه بغيره الخافئان على الاولاد
جوازا بل وجوب بالشافع اهلاهم اه وبنى ان يلحق بالهلاك تلف عضو او مضعقة سم وتقدم عن النهاية
ما وافق جميع ما ذكره فلا وجه ما عدا عبارة العباب ويجب اى الاضرار اهلكه اى الولا الصوم اه قال
الشرح في شرحه تبين في ذلك شفا ولا يس بشرط فلو قل ان اضره الصوم كما عهده وانه كان اولى اه (قوله
ورده السببى الخ) اى التقيد المذكور (قوله في وجوب الفدية الخ) اى مع القضاء يلزمه بل القضاء فقط مقتضى
(قوله لانه لم يرد الخ) اى ولان فطر نحو المرضع ارتفع به شخصان دون المتدعي بالفطر مقتضى قوله (قوله مع
ان الفدية الخ) عبارة النهاية والمقتضى مع ان الفدية غير متقدمة بالاثم بل انما هي حكمة استأثر الله تعالى الخ
(قوله ثم يرد الخ) اى المتدعي بالفطر عمن (قوله والقتل الخ) اى او البين الغنوم نهاية (قوله فقصرت
الخ) قد روي عليه لحاق المنفذ بالمرضع قول المتن (ومن احوال الخ) اى من الاحوال كذا وبعض الاراء في الثاني
بين ان يكون ينمو بين سيده مهابا وان لا تكون عمن عبارة النهاية نعموا الفتن كالتزمية الفدية بقتل العتق
بناشئة القضاء كما اخذه بعض المتأخرين من كلام الراغب في تفسيره لان هذه قد يقابلها لا مدخل للصوم فيها
والعبد ليس من اهلها لكن هل يجب عليه بعد عتقه الاوجه عدم الوجوب اه قول المتن (فقتله مضان) اى

بعد قوله ولو بلانته الترخص ان جواز الفطر هنالكا يتوقف على نية الترخص من توقفه عليها في نحو المرض
فان كان الامر كذلك لزم الفرق بين الفطر اصلية تنفسه في المرض والسافر والمصلحة غيرهما في كونهما في الحامل
والمرضع وكان توجهه ان احتياج الغير صارف عن كون الفطر عينيا بل يقتضيه اذ اضر الصوم المرض
ان لا يحتاج لنية الترخص بل وجوب الفطر والامتناع مع وجوبه لنية الترخص حر (قوله ودمما تقرر في
المرضع الخ) قد بدى هذا على وجوب فطر المرضعة بعبارة شرح الروض اى الحامل والمرضع ولو
مستأجرة ومتلوه بغيره الخافئان على الاولاد جوازا بل وجوب بالشافع اهلاهم اه وبنى ان يلحق
بالهلاك تلف عضو او مضعقة (قوله في المتن ومن احوال الخ) اى من الاحوال كذا وبعض الاراء في الثاني
بين ان يكون ينمو بين سيده مهابا وان لا تكون عمن عبارة النهاية نعموا الفتن كالتزمية الفدية بقتل العتق
بناشئة القضاء كما اخذه بعض المتأخرين من كلام الراغب في تفسيره لان هذه قد يقابلها لا مدخل للصوم فيها
والعبد ليس من اهلها لكن هل يجب عليه بعد عتقه الاوجه عدم الوجوب وقيل نعم اخذ من قولهم وولدت
ذمت عاجر وما فرقه به البغوى من انه لم يكن من اهل الفدية بوقت الفطر بخلاف الفطر بمحض وان زعم بعضهم
انه كان الجواب بنسبة بان العبرة في الكفارة وقت الاداء لوقت الوجوب فانها في الفطر وهو ان الكفارة
من اهل الوجوب في جلتها وانما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فانه غير اه لالتزام الفدية بوقت الوجوب
شرح حر قال في شرح الروض وانهم كلامه كما صله انه لو فاته شي بلا عذر وخرق ضاعه بسفر او نحوه لم يلزمه
الفدية بقوله صرح بالتزوي وسليم الرازي لكن سائى في صوم المتلوع تبعا لما نقله الاصل عن التهذيب واقره

فقصرت على الولود فقط واما الثاني فلا نهى ادى هو محتاط في الخلطة فيه أكثر ومن ثم لم يجب في الرضع انها اغلظ
منه ومن ثم قصره مضان

أوشأمتنها بوقته في قول المتن (مع امكانه) ينبغي اعتبار هذا القيد المتكرر بشكر السنين سم (قوله) بان خلا) الى قوله ومراده في التهايد بتولفتي (قوله) عن السفر) أي وعن الجبل والارضاع عش أي وعن الانقاذ (قوله) قد مر ما عالج) عبارة انها متوقفة كلاهما أنه لو شئ أو أقام مدة تمكن فهما من القضاء ثم عا في شعبان ولم يقض فسمزم والقيد وهو ظاهر وان نظرقه الاسنوي اه قول المتن (لزمه) الخ وبأنهم هذا التامسير كافي المجموع معني ومنها يتوابعوا وبقي الشرح ما عنيده قول المتن (لزمه) الخ قال في العباب ان لم يوجب فطره كفارة وقال الشافعي في شرحه أم إذا أوجب فطره كفارة كالجماع فلا فدية بكل جمعه القاضي من أحد الدين والذي بعده هو الثاني ومن ثم أطلق الشافعي وغيرهما إلزامهم ولم يعدوا ويرجع القاضي المذكور انتهى اه سم (قوله) ولا يعرف لهم مخالفت أي ضاروا إجماعا كقولنا (قوله) أم إذا لم يجل كذلك الخ) أي كان استمر مسافرا أو مرضا أو ألبا أو مرضعا حتى دخل رمضان القابل بمعنى ونهاية وإيجاب قال عث وينبغي أن من التأخير بعذر ما لو تفرصوم شعبان في كل حنفو فانه شئ من رمضان ولم يتمكن من قضاءه حتى دخل شعبان فعذر في تأخير قضاء رمضان الى شوال المشلان الصوم شعبان استحق عليه بالانزول قبل استحقاق صوم معنى القضاء اه وهو ظاهر فمما إذا سبق النذر على الفوات كأيضه التعليل والافقية وقفه فليأجمع (قوله) بعذر السفر) أي ونحوه إيجاب (قوله) فجب القدية) اعتمد المعنى وبالميل الاسنوي وإيجاب (قوله) وخالف جمع الخ) اعتمد التهايد قال الكردعي على بافضل واليه عيل الامداد لم يصح القضية بشر جمع اه أي وبه الى الاول (قوله) ثم قال الاذري الخ) عبارة المعنى قال الاذري وينبغي أن يستثنى من الكتاب ما إذا نسي القضاء أو جهله حتى دخل رمضان أو فرقه فلا فدية عليه كآفتهم كلامهم اه والظاهر أنه انما يسقط بذلك الاثم لا الفسدية اه وعبارة التهايد بتوسيعه أي الاذري لذلك أي الاستثناء الى وبلى لكن خصه بمن أفطر بعذر والاوجه عدم الفرق وبحث بعضهم سقوط الاثم به دون القدية ومنه لا اله الاكره اكلي فاعا وذلك وموته اثنته يوم تمتع تمكنه اه قال عث قوله مر والاوجه عدم الفرق أي بين من أفطر بعذر وغيره فكل من الجهل والنسيان عذر مطاؤفه مر وموته اثنته يوم أي ولو كان عذرا فوفقه عني تمكنه في أي فلا يكون سببا في تكرار الفسدية اه عث (قوله) أو جهل) أي بغير من التأخير سم وبأن في الشرح مثله وظاهر ما مر من المعنى حله على ظاهره وهو الجهل بوجوب القضاء (قوله) أو جهل) أي أو أكره بكله ظاهر إيجاب (قوله) كما آفتهم كلامهم) ودفا قال إيجاب والتهايد بتوخلا فالمعنى كاسر (قوله) ومراده) الى قوله وأفهم الخ ذكر عث مثله عن الزيادي عن الشارح وأقره (قوله) لا بالفدية) أي بوجوب القضاء كما مر من المعنى (قوله) وأفهم) الى المتن في المعنى (قوله) انها) أي الفدية (قوله) وفي الكبر) أي ونحوه

ان التأخير لقضاء الفاتت بلاعذر للسفر حرام وقضيت لزومها اه خضغ ذلك أنه على انه ليس بحرام لازم وم (قوله) في المتن مع امكانه) ينبغي اعتبار هذا القيد المتكرر بشكر السنين (قوله) في المتن لزمه الخ) قال في العباب ان لم يوجب فطره كفارة قال في شرحه أم إذا أوجب فطره كفارة فلا فدية بكل جمعه القاضي حيث قال هنا اذا لم يتمكن فطره مرجحا كفارة فان كان كالجماع ولم يقض حتى دخل رمضان أخرجه بلزومه للتأخير فدية فيمحو بان الظاهر انه لا يلزمه انه قد لم في هذا اليوم كفارة فلا يجتمع اثنتا والثاني يلزمه ان الفسدية للتأخير والكفارة للهتلت اه والذي بعده هو الثاني الخ اه (قوله) لزمه مع القضاء لكل يوم مد) أي وهو آثم شرح مر (قوله) ونالف جمع فقال الاذري) واقضاه كلامهما كغيرهما شرح مر (قوله) ثم قال الاذري أو أخرجه الخ) وسبقه ذلك الزواياني لكن خصه بمن أفطر بعذر والاوجه عدم الفرق وبحث بعضهم سقوط الاثم به دون القدية بقوله ما لا كرا وموته اثنته يوم تمتع تمكنه شرح مر (قوله) أو جهل) أي بغير من التأخير (قوله) انها) للتأخير الخ) ولو جعل فدية بالتأخير لا يؤثر القضاء مع الامكان أو جازأنوات عر عليه للتأخير شرح مر وله تعجيل فدية كل يوم عنه فقط لان كل يوم عبادا مستقلة اه مر فراجع اه (قوله) في المتن ولا مع تكرره الخ) ينبغي اعتبار كون التأخير مع الامكان في بقية الاعلام أيضا (قوله)

مع امكانه) بان حصل ان السفر والمرض قد مر ما عليه بعد يوم عيد الفطر في غير يوم النحر وأيام التشرير (حتى دخل رمضان) أخرجه مع القضاء لكل يوم مد) لان ستمن العباد يرضى الله عنهم أقر بذلك ولا يعرف لهم مخالفت ما إذا لم يحصل كذلك فلا فدية ببلان تأخير الأداء بذلك جائز فالقضاء أولى ثم تستلان البغوى وأقر ما دام ما عدى بفطره يحرم تأخيراه بعذر السفر وأذا حرم كانه به مر عذر فجب القدية ونالف جمع فقالوا الاذري بسين المتعدي به وغيره ثم قال الاذري لأخوه لتسلف أو جهل فلا فدية كآفتهم كلامهم ومراده الجهل بحكمة التأخير وان كان مخالطا للعلماء لخلاف ذلك لا بالقسدية فلا يلزم بعينه بها فغير ما روي الوصل حرمه نحو التخص وجعل البطان وأقهم المتن انها هنا للتأخير وفي الكبر لاصل الصوم والحامل والمرضع لفسدية الوقت (والاصح تكرره)

أي المدعى كل يوم (يشكر والسنين) لان (٤٤١) الحقوق المالية لا تتداخل ولو آخر جماعت كل عام تكرر قطعاً (و) الاصح (انه لو أخر

مغنى (قوله أي المدعى) أي قوله ويجوز في المغنى والنهاية (قوله أي المدعى) أي أدام يخبر جمعتها ومعنى قول
 المتن (يشكر والسنين) أي بقية المار في كلام المصنف وهو الامكان فلا يكتفى بشكره في القدر بتوجده الامكان
 في العام الاول فقط بل يعتبر الامكان في كل عام عرش وسم قول المتن (مع امكانه) ولا يمنع من الامكان ما لو
 حلف على الطلاق الثلاث أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره بالعين فتقومه القدية اذا عرش (قوله حتى دخل
 رمضان آخر) أي ولو حاكم عياراً للمغنى يجب فيه التأخير بتحقق الفوت ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه
 عشرة أيام فأتى بالوفاق خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مداعشرة لاصل الصوم اذ لم يصم عنه ولله وخمسة
 للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة اه زاد الا لعاب والنهاية ولو لم يبق ينص بين رمضان الثاني ما يسمع
 قضاء جميع الفوائت فهل يلزم في اخذها القدية بعمله ام لا حتى يدخل رمضان وجهاً والمعتد
 ماصوبه لا وكفى من لزومه اه (قوله ويقرق بدمنا) (تنبيه) بتجديد فدية التأخير قبل دخول
 رمضان الثاني لئلا يؤثر القضاء مع الامكان الثاني في الاصح كتجديد الكفارة قبل الحنف المجرم ويجزم التأخير
 ولا يثنى على المهر ولا الزمن ولا من اشدت مشقة الصوم عليه للتأخير القدية اذا اذروها عن السنة الاولى وليس
 لهم ولا للعامل ولا للمرض تجدد فدية يومين فاكثر ولا يجوز تجديد اكثر من عامين بخلاف ما لو عمل من ذكر
 فدية يومه أو في السنة فانه حازر مغنى عنها يتوابع (قوله كسر) أي تقابل قول المصنف والاصح
 تكرر الخ (قوله هذا ان آخر الخ) راجع للمتن س (قوله دون بقية الاصناف) أي الثانية لا تيسر في
 قسم الصدقات مغنى (قوله كسر) أي تنافي المتن (قوله وهو شامل للفقير الخ) ولا يباح بيع بنهماية
 ومعنى قول المتن (له صرف امداد الخ) أي من القدي يتوله نقلها ايضاً لثرومة النقل خاصة بال كاذب بخلاف
 الكفول والتعويض بذلك يشعر بان صرفه لا يختص بمسكين أو في وهو كذلك عبارة شرح المنار على
 منظومة الا كل لابن العباد فالتدبير مدعو عسك من عشرة أيام هل أجز كل من مدعو عشرة مسكين
 قال ابن عبد السلام لا قد يكون في التدبير في كل واحد من المساكين لئلا يتحقق في واحد
 ولانه يرجى من دعاء الجمع مد لا يرجى من دعاء الواحد انتهى اه عرش (قوله فلا يجوز) لعله في الثانية بالنسبة
 لبعض المدققين عبارة عرش أي في اللون وفيما زاد على الواحد اه (قوله لان كل مد الخ) عبارة النهاية
 وشرح بافضل لانه يدل عن صوم يوم وهو لا يذهب اه (قوله فلا ينقص عنها) لعل المغنى لا ينقص المصروف
 الواحد عن القدي بقا لانه لا يذهب اه (قوله كسر فكا من الخ) أي قياساً عليه (قوله لانه) أي صاع الفطرة (قوله فيها) أي
 حواء الصدو والثالث بناءً على القدية (قوله وايضاً) انته فيها جمع المسكين الخ) قد يقال لانه هنا فجمع
 المسكين على قرأته فاقم وابن عامر وهي سبع مائة فساوت آتي حواء الصدو وال كاذب فمقتنع صرف الكفارة
 هنالك تعدد الجواب عن ذلك ما لا يليح لعل في شرح الشاطبية قوله وبوجه جمع مسكين مناسباً على
 الذين لان الواجب على جماعة طعام جماعة وأما وجه التوحيد في بيان أن الواجب على كل واحد طعام واحد
 انتهى اه بصري (قوله قال الفقهاء الخ) يتأمل هذا مع كون الفرض اتمات وأن الواجب تعلقي بالتركة
 وبعد التعلق بالتركة كفاي شيء عليه بعد موته يحتاج في احوال الكفارة أو في اداء ما يخرج حجه عنه بل القياس
 أن يقال يعتبر لوجوب الانواع فضل ما يخرج حصص مؤنفة تجهيزه بتقديم ذلك على دين الاكديان فرض أن
 على الميت ديناً مما ذكره ظاهره فماله أقطر لكثيراً ومريض لا يرجى روعه عرش أقول الكلام في مطلق فدية
 الصوم الشامل لماعلى الهرم والمريض والحامل والمرضع وللمتقصد ومؤخر القضاء عبارة للمغنى ويعتبر
 ولو آخر جماعت كل عام تكرر قطعاً عبارة الاسنوي ويحل هذا الخلاف فيما اذا لم يكن قد أخرج القدية
 فان أخر جماعت لم يقض حتى يدخل رمضان آخر وجب تأنيلاً بخلاف وهكذا حكم العام الثالث والرابع
 فاضاً الخ اه (قوله هذا ان آخر الخ) راجع للمتن (قوله فلا يجوز) لعله في الثانية بالنسبة لبعض المدققين

القضاء مع امكانه) حتى
 دخل رمضان آخر (فإن)
 أخرجه من تركه لكل يوم
 مدان مد الفوت) ان لم يصم
 عنه وأعلى الجسد (ومد)
 للتأخير) لان كلامه
 موجب عند الافتراق كذا
 عند الاجتماع ويقرق بينه
 وبين المهر اذ المهر يخرج القدية
 أو لموافاتها لا تكرر بان
 المدفوع لفوات كسر وهو
 لم يشكر وهذا للتأخير
 وهو غير الفوت هذان
 أحسنه قطعاً ولا تكرر
 التأخير كسر (ومصرف)
 القدية الفقير أو المسكين)
 دون بقية الاصناف لقوله
 تعالى طعام مسكين وهو
 شامل للفقير والفقير سراً
 حاله فيكون أولى (وله)
 صرف امداد الى شخص
 واحد) بخلاف مدواحد
 لشخصين ومدو بعض مد
 آخر لو اذ فلا يجوز لان كل
 مد فدية نامتوقد أو جب
 تعالى صرف القدية فواحد
 فلا ينقص عنها وانما جاز
 صرف فدينين اليه كصرف
 زكاتين السو ويجوز بل
 يجب صرف صاع الفطرة
 الى اثنين وعشرين ثلاثة
 من كل صنف والعامل لانه
 زكاته متفلة وهي بالنص
 يجب مصرفها لهؤلاء لان
 تعلقي لا طماع بها أشد
 وانما جاز مصرف حواء الصد
 متعدد دن لانه قد يجب

التعدد فدية لانه بان ألتف جميع صدقاتها فهو غير وهو يتسامح فيما لا يتسامح في الرتب وايضاً انته فيها جمع المسكين في
 كانه لا يكتف في الثانية (وجسها من الفطرة) في الثاني فيما أمر ثم قال الفقهاء ويعتبر فضلها بما يعتبر ثم

في المأذون وجهه هنا في الكفارات أن يكون فاضلا عن قوته كزكاة الفطر قاله الفقهاء في فتاوه وكذا عينا
يحتاج اليمن مسكن وملبوس وخادم كإعلاء من كتاب الكفارات اهـ (قوله هنا) أي في الصوم
(فصل في بيان كفارة جاع رمضان)

قول المتن (يجب الخ) أي فور اشتغاف أو بآث في الشرب مثله (قوله على والحق الخ) وهو مكاتب الصوم
وخرج به الصفي فلا كفارة عليه بجماعه شيخنا ومغني واسني وبآث في الشرب ما يفيد قول المتن (الكفارة)
أي والتعزير مغني وشيخنا وشرح بإضـ ل قال الكردى عليه ومحل التعزير غير من جهة تأنيبا مستغنا ما إذا
يلزمه ما هو فلا يعزرها (قوله أو منع انعقاد الخ) كذا في النهاية والمغني قول المتن (من رمضان) أي
يقينا ونحن به الوجه في أوله إذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه أو في صوم يوم الشلح حيث جاز فإن من
رمضان نهاية قال الرشيدى قوله مر يقينا يعني أننا مستند إلى رؤية الهلال فصام اعتقادا على ذلك اهـ وقال الجبيري أي
قوله مر حيثما أي بأن أخبرهم أو ثبت به رؤية الهلال فصام اعتقادا على ذلك اهـ وقال الجبيري أي
بأن صامه عن قضاء أو تزويج من رمضان مر اهـ وفي الرشيدى ما وافقه عبارة سم يشترط في لزوم
الكفارة الضامتين كون اليوم من رمضان والاعتماد في العباب بقوله من رمضان يقينا ثم لا يخرج باليقين
الوطه في أول رمضان إذا صامه بالاجتهاد لم يفسر بالجماع فان تحقق أنه صادف رمضان لم ينسأ الكفارة
صبارته أي نحو المحبوس إذا صام بالاجتهاد لم يفسر بالجماع فان تحقق أنه صادف رمضان لم ينسأ الكفارة
وان لم يصادف أو شمله صادف أو لالم تلزمها انتهت بهم أهل أن قول المصنف أول رمضان لأحاجة البولك
ان تقول هذا لوجوب قولهم يومان رمضان ولا ينصرف إلا اليوم الذي في علمنا اهـ لكن اعتبره التيقن قد
يشكل فان الصوم باختيار عدل واحد لا يتيقن به من أن الظاهر وجوب الكفارة بإفساده بالوطه على
بأثر ذلك أيضا فبالأصام باختيار نحو فاسق اعتد صدقه وجواب بأن الشارع أقال خبر العدل مقام اليقين
أي إذا أخبر القاضي بلفظ الشهادة قاله إنما يجب الصوم باختيار على العموم إذا كان كذلك اهـ قوله أي إذا
أخبر القاضي الخ بآث في الشرب خلافة قول المتن (يجماع) قد يتبادر منه أن المراد بجماع وحده حتى لو قرأت
الجماع مفطر آخر لم يجب الكفارة وهو محتمل مقبه إذا سناد الأفساد إلى الجماع ليس أولى من إسناده إلى الفطر
الآخر والأصل براءة التهمة وعدم الوجوب سم وشيخنا (قوله تام) سأتى ما فيه (قوله في قبل الخ) أي
لا بد كزائد أو في فخرج زائد مر اهـ سم (قوله ولو لم يجب الخ) أي أوميت وان لم ينزل نهاية (قوله خبر
الخضاري الخ) ارجع للمتن (قوله شرط من ذلك) أي الشرط العشرة وتقدم عن سم اشتراط كون
الأفساد بالجماع وحده وكون الجماع بدكر أصلي وفي فخرج أصلي وكون اليوم من رمضان يقينا يأتي عن
عش اشتراط كون الفرج متصلا فنصير خمسة عشر (قوله نحو ناس) أي للصوم أول ليلة لا كركدي على
بافضل عبارة والمغني ومن نسي النسوة أو أمر بالامساك لخماع لا كفارة عليه قطعا اهـ (قوله ويكفر) إلى
قوله نعم في النهاية وما يغني (قوله ويحمله) أي تعزير الجماع ولو علم التعزير وجوب الكفارة وجبت
قطعا نهاية قال عـش قوله مر ولو علم التعزير لم يحتمل ما لو علم بالتعزير وجوب الكفارة (قوله
عذر) أي بأن قرب إسلامه أو ثبوت بعبادة بعدة عن العلماء شرح بإفضل وعـش (قوله وان قلنا الخ) أي
على الضعيف قول المتن (أو بغير جماع) أي كالأكل والشرب والاستبراء والمباشرة فمبادون الفرج المقتضية

(فصل في بيان كفارة جاع شهر رمضان) (قوله بجماع) أي لا بد كزائد أو في فخرج زائد مر (تبسبه) *
قوله في الضابط بجماع الخ قد يتبادر منه أن المراد بجماع وحده حتى لو قرأت الجماع مفطر آخر لم يجب
الكفارة وهو محتمل مقبه إذا سناد الأفساد إلى الجماع ليس أولى من إسناده إلى الفطر الآخر والأصل براءة
التهمة وعدم الوجوب (تبسبه آخر) بشرط في أن زوم الكفارة أيضا يتيقن كون اليوم من رمضان ولهذا
صبر في العباب بقوله من رمضان يقينا ثم لا يخرج باليقين الوطه في أول رمضان إذا صامه
بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على ما في المجموع وحاصل عبارته أن نحو المحبوس إذا صام

*(فصل) في بيان كفارة
جماع رمضان (تجب على
والحق يشبهه أن لا يترك أو
زنا (الكفارة بإفساد) و
منع انعقاد (صوم يوم
من رمضان) على نفسه
(بجماع) تام في قبل أو دور
ولو لم يسمه ولو لم يوجد
خوفه لفعله في ذكره (أنتم
به بسبب الصوم) المذكور
وهو صوم رمضان ولا شبهة
له لخبر الخضاري بذلك (ولا
كفارة على) من فقد فيه
شرط من ذلك نحو (ناس)
ومكره جاهل عذر لا تتفاه
الافساد لا كفارة وان
قلنا بالافساد لا تتفاه انه
(ولا) على (مفسد صو)
(غير رمضان) من نذر أو
قضاء وكفارة لأن النص
ورد في رمضان وهو
لاخصاصه بقضايا لا
يقاس به غيره ولا على
مفسد صوم غيره كسافر
جامع حائض فافسد صومها
(أو) ففسد صوم نفسه
لكن (غير جماع) لأن
الجماع أعظم فغلب الحق به
غيره ولا على مفسد صومه
بجماع غير تام وهو المرأة

لأنهم انظفروا من الفكر (٢٤٨) قبل تمام الحقة كذا قيد بالتمام احسن تراعى هذه لكنه وهم أنهم الوجوه وهي قائمة أو

مكرهة أو ناسئة ثم زال نحو

النوم بعد غمام دخول

الحقيقة وأدامته أحبنا إليه

ما نزلناكم به الا حقا

یازمہا دھارہ لانصوبہا

فسر ریجیماع تام لکن

المنقول - لافيه لنقص

صومها بتعرضه کثیرا

للشباب انهم الحاضر، فر

بقیہ احوال و کفایت

يَهْوِي عَلَى اجْتَابِ لِقَارِهِ

وحيث أنك فلا يحتاج له - هذا

القيد ومن ثم حذفه هنا وان

ذكر اه في الروضة وأصلها انهم

قد يحتاج الله بالنسبة

للحبيب طوبى في دهره فان الذي

بظاہر انہوں نے اپنے نفس پر قابو نہ لیا

يُفَاهِرُهُ لَوَادِجُ قَيْدٍ مَائِدَةٍ

۴. سلام استیقامت و ادام نرمه

الكفارة لمصدق الضابط

بہ کیا اشاریہ الاذرعیوان

قبل فتنه محبت اذقضا

تَعْلَمُ بِنَقْصِ رِسْوَةِ الْأُمَمِ

المسألة الأولى: ما هو الفرق بين المصالح والمفاسد؟

ان الرجل مني ليس متاهيا في

ذلك يقول ابن الرقعة انه

مثالها بحمل ۵-لی انه مثلها

في بطلان صومهما قبل

مجاورة الحشفة اذا كانا

عالمین مختلفوں میں (ولایت)

من لہذا ہے کہ

من يوم الجمعة ١٠/١١/١٤٤١هـ

(مسافر) اور مریض صائم

(بجامع بنية الترخيص) لأنه

يحل له ذلك (وكذا) من أم

ولكن لا من جهة الصوم

كانت ايامه في المصايف

(بفرضه) آنچه را که می‌خواهد

الى الاثر المعنى زاد شرحه باذلى بان جامع بعده اه **قوله** لانها تقطر الخ) أى والتمام يحصل بالبقاء والخاتمة بنهاية **قوله** كذا قد اختلف الخ) أى فى الرخصة وأصلها **قوله** لكنه يوم الخ) أى التقيد بالتمام **قوله** ثم زال نحو النوم) أى بان تستيقظ أو تترك أو تقصر على الدفع بنهاية **قوله** لكن المنقول الخ) وهو أنه لا يجب الكفارة على الموطأ مطلقا **قوله** لنقص صومه الخ) أى لانه لم يؤمر بهانى الخبر إلا بالرجل المجمع مع المحتاجة الى البيان ولانها غرامى متعلق بالجامع فيقتصر بالرجل الواحى كالمهر فلا يجب على الموطأ أى القبل أو الذر ولا على الرجل الموطأ كقفل ابن الرقة لا اتفاق عليه بها يؤسرى ومغنى وشيخنا **قوله** فلا يحتاج الخ) أى بل يضر لما من الأهم **قوله** بالنسبة للموطأ الخ) أى لأخرجه ممن الضابطا **قوله** فان الذى يظهر الخ) تعطل لصفة الأهم السابق بالنسبة اليه **قوله** فان الذى يظهر الخ) خلافا لانه يتوالى والمغنى عبارة الكردى على شرح بافضل وكلامه فى هذا الكتاب صريح فى خلاف ما فى النسخة وكلامه فى بقية كتبه ظاهر فى خلافه لا يخفى والامداد دفع الجواب والى ما يعاب وكذلك شيخ الاسلام ذكر بانواطعيا الشريين والجالل الرملى وغيرهم فباحثنى فى النسخة فقال طلاقا لمائة فتنبه فان الظاهر خلاف ما فى اوراق الاعيان ثم بينى نيب التكفير غير حرجا من خلاف من أوجبه اه **قوله** انفقته الخ) تعطل المستظهر من لزوم التكفارة على الموطأ المذكور والذى أشار اليه بالاذى وشارته الى خبر الدليل المذكور **قوله** فى ذلك الخ) أى فى عدم وجوب الكفارة **قوله** فنقول ابن الرقة أنه مثلهما يحصل الخ) عبارة شرح الرضى بعد كلام مذهب فلا يجب على الموطأ أو لأعلى الرجل الموطأ كقفل ابن الرقة اه وهو صريح فى أن ابن الرقة نفع لى عدم وجوب التكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الجلى المذكور فليأمل وليراجع سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما فى شرح الرضى **قوله** بطلان صومهما) الاولى افراد الصومين بكه **قوله** لكن لا من جهة الصوم) أى وحد بل لاجله مع عدم نية الترخص شرح بافضل وشيخنا بذلك فندفع قول سم فدفعنا ادولوا الصوم بل بأثم والابحتم نية الترخص لا تنافي أن الامن من جهة الصوم فلا تأمل جدا اه **قوله** قبل الخ) واقفة النهاية يقال وقد اختلفت رغبته بقوله أنهم اذا كلامه فى آثم لا يباحه الفطر بحال ويصح أن يحجز به عن جماع الصى اه لكن عظم الشريدى بما صنفه قوله مردا كلامه فى آثم الخ يقال عليه لا دليل عليه اه **قوله** يصح أن يحجز به عن جماع الصى) امر صريح فى شرح الرضى بعدم وجوب الكفارة فى جماع الصى سم **قوله** عن جماع الصى) عبارة سم على شرح النجعة فيمثل أن يخرج به أى بقوله أنهم له للصوم ما وجامع يعتقد أنه صى ثم بان

بالاجتهاد ثم فطر بالجامع فان تحقق ان صادف رمضان لم يمه الكفارة وان لم يصادف أو شك هل صادف أو لا لم يلزمه التمسح بها فمثل ان قول المصنف أو ليرضاه لاجبة اليه بل وهو مذهب فلو أبل أول يوم لكان أولى وأما ان تقول هذا خبر يروى عنهم فلو كان رمضان اذلا ينصرف الى اليوم الذى فى علنا اه فكأنه هنا ترك التعرض لهذا التقيد الأخير لكن اعتباره التيقن قد يشكك فان الصوم باخبار عدل واحد لا يثق معه أن الظاهر وجوب الكفارة بصادف بلوط بل قد ياترهم ذلك أيضا فإذا اصاب باخبار نحو فاسق اعتقد صدقه ويجلب عن هذا الاشكال بان الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أى اذا أخبر القاضى بافظ الشهادة فانه انما يجب الصوم باخباره على العموم اذا كان كذلك وأما من أخبر بمن اعتقد صدقه فمثل ان تلزمه الكفارة كما أتى فى كلام الشارع فى شرح قول الملتزم وتلزم من انشردو به الهلال لجامع فى يومه فيمثل خلافة كما فى مسألة الاجتهاد المذكورة عن الجمهور اه **قوله** فنقول ابن الرقة أنه مثلهما يحصل على أنه مثلهما بطلان صومهما) عبارة شرح الرضى بعد كلام مذهب فلا يجب على الموطأ أو لأعلى الرجل الموطأ كقفل ابن الرقة اه وهو صريح فى ان ابن الرقة نفع لعدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الجلى المذكور فليأمل وليراجع اه **قوله** لا من جهة الصوم) فدفعنا ادولوا الصوم بل بأثم والابحتم نية الترخص لا تنافي أن الامن من جهة الصوم فلا تأمل جدا **قوله** نهم ان يصح أن يحجز به عن جماع الصى) امر صريح فى شرح الرضى بعدم

قبل هذا محترز قوله أتمه وفيه نظر فإنه أتم أدام ينو الترخص فترده على الضابط نعم نعم أن يحترز به عن جماع الصي اه

وجبه الدفاع انما قبل كذا بغير رأيه وما بعدها بغيره بسبب الصوم ومن بغير رأيه بغيره أيضا (ولاعلى من ظن الليل) أى بقائه مفاع
 (فبان لها) وكذلك ان لم يظن شيئا لم يجرى والا كل مع الشك آخر الليل بل لا كفارة هناك ان كان ظن الغر وبلا مارة أو شك فيه
 جامع فبان غير الاله لم يتصدق لهلك والكفارة تنظر بالشبهة كالخندق لا ينظر لا بمسار (٤٤٩) اه لا يجوز الفطر آخر النهار بالاجتهاد

وكذا لا كفارة كذا كره

شارح لكن فطر غيره فعلى
 شك أقوى أم لا بجامع ثم
 بان انه قوى وان قد صدومه
 وأتم بالجامع وهاتان قد
 تردان على الضابط لان
 الاثم فيهما من جهة الصوم
 فان بدفعه ولا شبهة كما
 قدمه لم تردا على من
 قوى يوم الشك قضاء مثل
 جامع ثم ثبت انه من رمضان
 وان صدق عليه الضابط لولا
 ما ينبت به مراد ان يقوى
 المذكور لانه هنا ما من
 حيث كونه من رمضان
 لجهله بحال الوطء بل من
 حيث غيره وهو هو القضاء
 في ظنه وما قبل ان يهتد
 تقصر لوقائع رمضان
 لانه منه غير مجمع اذ
 القضاء عنه لا منه انه
 لا كفارة فيه نعم تخرج
 باسد الصوم يوم من رمضان
 لانه اذا ثبت كونه من رمضان
 بان انه ليس في صوم أهلا
 لاسمائه لا يقبل غيره ومر
 وجوب الكفارة فبقا
 طلع الفجر وهو مجمع فعلم
 واستدام مع العلم بقدر
 تنزيلا عن الاعتقاد فانه
 الفساد (ولاعلى من جامع
 بعدا كل ناسيا) للصوم
 متعلق بالاكل (وظن انه
 أفطر به) باعتقاده انه غير

انه كان بالغاعد الجاع لعدم اتمه يحتمل خلافه لتقصيره بعدم معرفته وقديروا بالاداء لمسئلة ظن به
 الليل اه وكتبه بمسئله شيخنا الشوسري اعتقاد الصبي لا يوجب الجوع في رمضان وسقوط الاثم لعدم
 التكليف لا يقتضى الإباحة فهو ممنوع كمنع من الزنا فالجوع وجوب الكفارة لا تأيد فبما ذكره الفرق
 الظاهر من ابحاثه لا قدمه اه أقول نظر أماً ولا فلان الصبي حاشا لم يعلم بلوغه الاثم عليه ظن من
 بقاء الليل بل هذا أولى لمعرفه البلوغ عليه خلافه معرفة بقاء الليل أسهولة الجمع عنها وأما ناسية مرة
 الفطر لا تستلزم الكفارة كما بان في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه
 للشبهة وان جمع جماعه عش (قوله بغيره بسبب الصوم) أى اذا لم يدر منه ان أراد بسبب الصوم وحده
 والا ثم ناسية مع عدم تقا لخص عرارة سم كان جع ذلك ان المراد بكونه بسبب الصوم كونه بغير
 الصوم ولو كان الاثم هنا بغير الصوم حصل وان قوى الشخص اه (قوله وكذا ان لم يظن) الى قوله لولا ما
 بينت الخ في المتن الا قوله كذا كره الى أوله وكذا في النهاية الا قوله أو شك فيه (قوله هنا) أى في الجامع
 (قوله بالشمه) وهو علم يفتق المر جع عند الجوع المعتد باصل براءة الذمة نهاية عبارة سم كان المراد
 بالشبهة هنا احتساب دخول الليل اه (قوله لاسمائه) تعليل للاثم (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمدته النهاية
 والتمنى أيضا (قوله وهاتان) أى مسئلة الفطر وبلا مارة أو شك في مسئلة الشك في النية (قوله على
 الضابط) أى طرفه معنى (قوله كذا كره) أى شرح الضابط (قوله ولا على من قوى الخ) عطف بالمعنى على
 قوله لو شك أنوى الخ (قوله بلا) أى أو نذر أو كفارة (قوله وان صدق عليه الخ) ويحجب عنه ما به فطر
 حقيقة قبلتين عدم صومه من غير رمضان وعنه أيضا لا تنقضاء له هنا يأتى في شرحه (قوله
 ثم جامع ثم ثبت الخ) وكذا الكفارة في كسبه بان ثبت أنه من رمضان ثم جامع لانه غير آثم ان لم يعلم وجوب
 الاسماء والاعتماد بسبب الاسماء لا الصوم (قوله بقوى الخ) أى عقب بسبب الصوم سم ولعل قوله بقوى
 يدل من قوله به وكان الواضح الاضطرار يقال لو ثبت مراد المتن الخ (قوله هذه) أى مسئلة يوم الشك
 (قوله تخرج) أى عن الضابط (قوله لانه) أى يوم الشك الذى نواه فضله (قوله من الخ) أى رمضان (قوله
 اذ القضاء) أى قضاء رمضان سم (قوله مع أنه لا كفارة الخ) أى فلا يكفي في الاحراز مجرد من رمضان
 بل يحتاج الى زيادة أداء معنى (قوله لاسمائه الخ) أى واتفى نيتة نهاية (قوله ومر) أى فى أو آخر فصل
 ان فطر الخ (قوله فعل الخ) أى لا عقب الطلوع (قوله تنظر الخ) لعله وجوب الكفارة قول المتن (ولاعلى
 من جامع) أى علمد معنى قول المتن (بعدا لكل الخ) أى أو الجاع ناسيا (قوله متعلق) أى قوله ناسيا (وقوله
 بالاكل) أى لا يجمع سم (قوله لا اعتقاد الخ) لتعليل لقول المتن (ولاعلى من جامع الخ) (قوله فعليه الكفارة)
 أى جزاء ما يتزعمه (قوله وهذا) أى من جامع بعدا لكل الخ (قوله هذا) أى يعلم الوجوب على من زنى

وجوب الكفارة في جامع الصبي (قوله وما بعدها بغيره بسبب الصوم) كان وجهه ذلك ان المراد بكونه
 بسبب الصوم كونه بغير الصوم ولو كان الاثم هنا بغير الصوم حصل وان قوى الشخص (قوله والكفارة تنظر
 بالشبهة) كان المراد بالشبهة احتساب دخول الليل (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعتمدته مر (قوله ثم
 جامع ثم ثبت انه من رمضان) ويحجب عنه بانه مفسر حقيقة قبلتين عدم صومه من غير رمضان شرح مر
 (قوله بقوى) أى عقب بسبب الصوم (قوله اذ القضاء) أى قضاء رمضان (قوله مع أنه لا كفارة فيه) أى فلا
 تخرج هذه بالنسبة لقضاء رمضان وقول عنه (قوله متعلق) أى قوله ناسيا وقوله بالاكل أى لا يجمع (قوله

صائم (وان كان الاصح بطلان صومه) هذا الجامع كذا جامع طناها
 الليل فبان خلافه أما اذا لم يظن ذلك فظن الكفارة اذ لا عذر له بوجه هذا ان علم وجوبه بالاسماء بعدا فطر شرح بسبب الصوم ولا تأخير
 (ولا على من زنى ناسيا) للصوم لانه لم يأت بسبب الصوم مصرح به جامع قوله السابق على ناس

ناسيا (قوله لانه مما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعد ذلك ما سبق سم (قوله وحديث لا تكراروا على أن
 ما سبق مبنى على أن الناسي لا يفسد صومه وهذا مبنى على أنه يفسد صومه سم (قوله ثالث) أي التنبه على
 أن تجعله لا لا الصوم (قوله مشاركتها الخ) أي لانه ما في رواية هلك وأهلك ولو وجب عليها لينة
 نهاية (قوله كبر) أي أوائل الفصل قول المتن (وفي قول عنه عنها) أي يلزمهما كفارة واحدة وتعملها
 الزوج وعلى هذا قيل يجب كمال الحمل على كل منهما تصفها ثم تجعل الزوج بما وجب عليها وقتل يجب كمال
 قاله المتن على كل منهما كفارة تاممستقلة ولكن بعملها الزوج عنها ثم يتخلان وهذا مقتضى كلام
 الرافعي وجعل هذا القول إذا كانت زوجة كما وشده قوله على الزوج ما لموطأ بالشبهة أو الزنى بها فلا
 يعمل عنها قطعاً بما يغنى قول المتن (وفي قول عليها كفارة أخرى) وجعل هذا في غير الفجيرة أمأه فلا
 كفارة عليها وجعل هذا القول أيضاً الذي قبله إذا مكنته طاعة عالمه فلا كانت مغيرة أو نائمة صائمة فلا كفارة
 عليها قطعاً ولا يسلط صومها وجعل القول الأول منها من أسماها إذا لم يكونا من أهل الصيام فإن كانا من أهل
 الصوم فكل منهما مفسر أو عا ولا كين لازم كل واحد صوم شهر لأن العادة البدنية لا تقبل وإن كانا من أهل
 العتق أو الأطعام وهي من أهل الصيام فاعتق أو أطعم فلا صوم له بجزء منهما إلا أن كانت أمه فله لا يجزئ
 عنها على الصحيح ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الأول ويلزمها على الثاني لأن الزوج نسبه أمه
 فعمل هذا المذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مما قلناه أي رواية زوجة وفجيرة أو نسبه أمه على قول
 المتن (وتزمن من انفراد برة الهلال) خرج به الحاحب والمخيم إذا دل الحساب عندنا على ذلك ولعل رمضان
 فلا كفارة عليها ما وجبنا من ثبوتها بذلك دخول الشهر فاشهد على أحد من الصبي علم رمضان فاشهد
 الجهاد على شهر فصامه وجعل فيه فانه لا كفارة عليه عن أي إذا لم يتحقق أنه من رمضان أخذاً مما تقدم عن
 التباينة والعلب أي أوائل الفصل قول المتن (برؤى الهلال الخ) عبارة عن الوضوء وشهره عن من رأى الهلال أي
 هلال رمضان وحده صام وجوباً وإن دلت شهادته فإن جامع الزمان الكفارة وفي رأي من قالوا بوجوبه من الفطر
 فإن شهد ثم أفطر لم يعزروا ودلت شهادته إلا بان أفطر ثم شهد برؤى يتسقط شهادته وعز رجوعه إذا
 أفطر إن يخفى أي الإفطار والظاهر أنه على وجه النداء انتهت باختصار اسم وفي النهاية والمغنى
 ماوافق ذلك الفرع عزاد الأول صفة قوله وعزروا تشككاً لا فرعي بان صدقه بمحل والعقوبة تشددون
 هذا قال ولم لا يفرق بين من علم بدنه وأمانته ومن يعلم من ذلك وبحجاب بان الاحتياط لرمضان مع وجود

لانه مما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعد ذلك ما سبق سم (قوله وحديث لا تكراروا على أن
 ما سبق مبنى على أن الناسي لا يفسد صومه وهذا مبنى على أنه يفسد صومه سم (قوله ثالث) أي التنبه على
 أن تجعله لا لا الصوم (قوله مشاركتها الخ) أي لانه ما في رواية هلك وأهلك ولو وجب عليها لينة
 نهاية (قوله كبر) أي أوائل الفصل قول المتن (وفي قول عنه عنها) أي يلزمهما كفارة واحدة وتعملها
 الزوج وعلى هذا قيل يجب كمال الحمل على كل منهما تصفها ثم تجعل الزوج بما وجب عليها وقتل يجب كمال
 قاله المتن على كل منهما كفارة تاممستقلة ولكن بعملها الزوج عنها ثم يتخلان وهذا مقتضى كلام
 الرافعي وجعل هذا القول إذا كانت زوجة كما وشده قوله على الزوج ما لموطأ بالشبهة أو الزنى بها فلا
 يعمل عنها قطعاً بما يغنى قول المتن (وفي قول عليها كفارة أخرى) وجعل هذا في غير الفجيرة أمأه فلا
 كفارة عليها وجعل هذا القول أيضاً الذي قبله إذا مكنته طاعة عالمه فلا كانت مغيرة أو نائمة صائمة فلا كفارة
 عليها قطعاً ولا يسلط صومها وجعل القول الأول منها من أسماها إذا لم يكونا من أهل الصيام فإن كانا من أهل
 الصوم فكل منهما مفسر أو عا ولا كين لازم كل واحد صوم شهر لأن العادة البدنية لا تقبل وإن كانا من أهل
 العتق أو الأطعام وهي من أهل الصيام فاعتق أو أطعم فلا صوم له بجزء منهما إلا أن كانت أمه فله لا يجزئ
 عنها على الصحيح ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الأول ويلزمها على الثاني لأن الزوج نسبه أمه
 فعمل هذا المذهب عدم وجوب شيء عليها من ذلك مما قلناه أي رواية زوجة وفجيرة أو نسبه أمه على قول
 المتن (وتزمن من انفراد برة الهلال) خرج به الحاحب والمخيم إذا دل الحساب عندنا على ذلك ولعل رمضان
 فلا كفارة عليها ما وجبنا من ثبوتها بذلك دخول الشهر فاشهد على أحد من الصبي علم رمضان فاشهد
 الجهاد على شهر فصامه وجعل فيه فانه لا كفارة عليه عن أي إذا لم يتحقق أنه من رمضان أخذاً مما تقدم عن
 التباينة والعلب أي أوائل الفصل قول المتن (برؤى الهلال الخ) عبارة عن الوضوء وشهره عن من رأى الهلال أي
 هلال رمضان وحده صام وجوباً وإن دلت شهادته فإن جامع الزمان الكفارة وفي رأي من قالوا بوجوبه من الفطر
 فإن شهد ثم أفطر لم يعزروا ودلت شهادته إلا بان أفطر ثم شهد برؤى يتسقط شهادته وعز رجوعه إذا
 أفطر إن يخفى أي الإفطار والظاهر أنه على وجه النداء انتهت باختصار اسم وفي النهاية والمغنى
 ماوافق ذلك الفرع عزاد الأول صفة قوله وعزروا تشككاً لا فرعي بان صدقه بمحل والعقوبة تشددون
 هذا قال ولم لا يفرق بين من علم بدنه وأمانته ومن يعلم من ذلك وبحجاب بان الاحتياط لرمضان مع وجود

لانه مما يخفى ويصح كماله
 أن يكون هذا مفرغاً على
 الضعيفان الناسي يفسد
 صومه وحديث لا تكرار فيه
 بوجه (ولا مشارقة فطر بالزنا
 مترخص) لأن فطر ما زله
 وأمه لئلا لا الصوم فذكر
 الترخص بذلك ولا نفوس
 لا كفارة عليه وإن لم ينو
 الترخص فاعلم ما في قوله
 وكذا بقية (والكفارة
 على الزوج عن) دلتها
 على الله عليه وسلم بامر
 بهل زوجة للصبي مع
 مشاركتها في السبب ولها
 صومها ناقص كبر (وفي
 قول) تلزمه كفارة واحدة
 لكنها تكون (عنه عنها)
 مشاركتها في السبب ولها
 القول تفرع وتقييد ليس
 من غير ضمان كره (وفي
 قول عليها كفارة أخرى)
 قياساً على الرجل (وتلزم)
 الكفارة (من انفراد برة
 الهلال جامع في بومه)

قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد في عدم الفرق بين الصالح وغيره اهـ (قوله الصلابة) أي قوله
 وعدم ذكره في النهاية وكذا في المغنى الا قوله و يلحق بالصلابة لا يكفره عليه كما تقدم سم على سبيل القسم الآن
 عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع أنه لا كفارة عليه كما تقدم سم على سبيل القسم الآن
 يقال ان تصديق الرأي أقوى من الاجتهاد لانه يتصد به تلمذة الرائي والرأي مشفق في صدقته لا يحاكم
 كذلك المجتهد عس قول المتن (وحدوث السفر الخ) أي ولو طو بلائها وبغنى (قوله والدة) ينبغي وان
 اصلها الجنون سم ويخالفه إطلاق قول الشارح التي بخلاف حدوث الجنون (قوله بخلاف حدوث
 الجنون الخ) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم للمخالف مطالع مطلع بداره فو حدهم معدن في عدمهم كما
 أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزلي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز انتهى ولو عاقد بل
 الغر وبالي البلد الاول فيجب وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين أنه لم يخرج عن حكمه ولو لم يعد اليه لكن
 ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند أهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبين أنه حال الجماع كان في شوال
 حقيقة شراوا وان مقتضاه يوم فجمادى كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاء ليس عن هذا اليوم لتبين أنه لم
 يكن بالاصوم في أوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو أصبح صائما يوم الثلاثاء ثم قبل التلبس بقطر انتقل
 محل مختلف ما لم يجدهم صائما فيضام تبين ثبوت شوال في محل الاول فهل يجوز هذا الصوم أولا فسه
 نظر ولا يعد الاول سم على شرح البهجة اهـ عس (قوله والموت) أي ولو بقتل نفسه بكله فظاهر لانه بان
 أنه لم يدرك زمن الصوم قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر أيضا سقوط
 الام قاله الناصري ينبغي أن لا يسقط عنه ثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه ثم عدم الاتيان بها كما إذا وطئ
 زوجته طائفا ثم لا يجدني وما ذكره فظاهر انتهى اهـ سم (قوله لانه تبين بهما الخ) بقى ما لوشرب الدواء ليلاءه
 عبارة في وضو وشربه عن مر رأى الهلال أي لادخل رمضان وحدهم وجوب أو ان ردت شهادته فان جامع
 لزمته الكفارة فمضى رأى شوال الاود حذره القطر فان شهد ثم انظر لم يعز روات شهادته والا بان أفطر ثم
 شهد برؤيته سقطت شهادته وعزروا فمضى إذا فطر ان يخفها أي الاقطار والظاهر انه على جهة التنبه اهـ
 باختصار (قوله لم يزلهم يلزمه الصوم) وعليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه
 لا كفارة عليه كما تقدم في الحاشية (قوله في المتن وحدث السفر الخ) بخلاف حدوث الموت كما يأتي أي ولو
 بقتل نفسه بكله فظاهر لانه بان أنه لم يدرك زمن الصوم بخلاف نظره في لا كان ذا الرغيف غدا التمام اليه
 ثم وقوفه بنما التزمه باختباره بخلاف حدوث الجنون ثم لوشرب الدواء يعلم أنه يجتمع في النهار ثم أصبح
 صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لانه لا كفارة لانه تبين نفسه
 بمنزلة المتعدي به نهارا فنه نظر وقد يقال لا ثم لا تعدى في الوجوب وقد بدع بان الليل وقت الوجوب في
 الجملة بدليل الحاشية به بالنية قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر
 أيضا سقوط الام قاله الناصري ينبغي أن لا يسقط عنه ثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه ثم عدم الاتيان بها كما
 إذا وطئ زوجته طائفا ثم لا يجدني وما ذكره فظاهر انتهى اهـ سم (قوله والدة) ينبغي وان اتصل بها الجنون (قوله
 بخلاف حدوث الجنون والموت) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم للمخالف مطالع مطلع بداره فو حدهم
 معدن في عدمهم كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزلي لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز
 اهـ ولو عاقد قبل الغر وبالي البلد الاول فيجب وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين أنه لم يخرج عن حكمه وقد
 أقصد صومه بالجماع ولو لم يعد اليه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند أهله فالوجه عدم وجوب الكفارة
 لانه تبين أنه حال الجماع كان في شوال حقيقة شراوا وان مقتضاه يوم فجمادى كان ثمانية وعشرين فقط لان
 قضاء ليس عن هذا اليوم لتبين أنه لم يكن قابلا للصوم في أوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو أصبح صائما
 يوم الثلاثاء ثم قبل التلبس بقطر انتقل محل مختلف ما لم يجدهم صائما فيضام تبين ثبوت شوال في محل
 الاول فهل يجوز هذا الصوم أولا فسه نظر مر (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) بقى الحضي ولا يعد

لصدق الضابط عليه باعتبار
 ما عنده وبقوله في ظاهر
 من أحد من اعتقد صدقه
 لم يزلهم يلزمه الصوم
 كل رأي (ومن جامع في يومين
 لزمه كفارتان) لان كل يوم
 عبادة مستقلة كسنتين أو
 سمان جامع في كل اجماع
 ثانياً أو أكثر يوم واحد
 فلا شيء فسه وان اختلفت
 الموطأ ثلاث الانقسام
 يتكرر (وحدث السفر)
 والدة (بعد الجماع لا يسقط
 الكفارة لانه كان من أهل
 الوجوب حال الجماع) وكذا
 المرض أي حدوثه بعده
 لا يسقطها (على المذهب)
 لذلك فحقق منه ما هنك
 الحرمة بخلاف حدوث
 الجنون والموت لانه تبين
 جهاز وال أهلية الوجوب
 من أولها اليوم

ليكفر به فلما أخبره بغيره أذن له في صرفه لاهله اعلاما بان الكفارة لا تحجب الغافل عن الكفاية وأنه تطوع بالكفر عنه وسوغ له صرفها لاهله اعلاما بان المكفر المتطوع يجوز له صرفها لمون المكفر عنه يوم ذاك أخذ أصحابنا قولوا (٤٥٢) يجوز للمطوع بالكفر عن الغير

صرفها لمون المكفر عنه واحترز عنه المتن بقوله كفارة لها على عباده

(باب صوم التطوع)

وهو ما لم يفرض بالصوم من الفضائل والثبوت مالا يحصىه الله تعالى ومن ثم أضافه تعالى اليه دون غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه وأنا أجزاؤه وأيضا فهو مع كونه من أعظم قواعد الاسلام بل أعظمها

شعنا (قوله بالكفر به) أي وأمره بالتصدق به نية تواسي ومعنى (قوله وأنه تطوع بالكفر عنه) ويحتمل أنه أذن له أن يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج الى إذن سم وانقصر النهي بقول النبي والاسنى على الاول (قوله وسوغ له صرفها لاهله) رأي مع كون أهله مستين مسكننا شعنا عبارة النهاية نبيق الكلام على ما قرأ في العدد اصر وف اليه يجوز كون عدد الاهل مستين مسكنها قال عس قوله مرفوعا كون عدد الاهل أي لا يقدح كونهم ممن تلزمهم منهم أو به يندفع قولهم قوله وسوغ له صرفها لاهله فيه أن كون أهله مستين من بعد ابداه (قوله اعلاما الخ) وبعضهم أجاب بأنه خصوصية صلى الله عليه وسلم شعنا (قوله بان المكفر الخ) عبارة الاسنى والنهاية والخ أي بان لغير المكفر التطوع بالكفر عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي أولاً كل يوم وهم منها كما صرح به الشيخ ابو علي السجزي والقاضي زحلا عن الأصحاب ومما وصل الاحتمالان الاول أنه صرفه ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب اه (قوله واحترز عنه الخ) أي عن المكفر التطوع لان الصارف فيما عداها الاجنبى المكفر معني ونهاية (قوله بقوله كفارة الخ) عبارة النهاية بقوله الخ أي بكفره صرفه كفارة له على عباده اه وهي تقتضي أن الاحتراز بقوله للغير الخ لا بقوله كفارة الخ والاول اعلمنا بقدر صري

(باب صوم التطوع)

(قوله وهو ما لم يفرض) عبارة غيره التطوع اقرب الى الله تعالى على عيسى بفرض من العبادات اه (قوله لا يمكن أن يطالع الخ) ان أراد القطع به فسلم لانه يتوقف على التوجه الى امر تلي الا ان هذا مشترك بين مومني كل عبادة تتوقف على النية كالصلاة وان أراد بمطالعنا فممنوع لانا اذا رأينا شخصا تناول شيئا عند الصبرم أمسكنا الى الغروب ثم تناول شيئا آخر فظن كونه صائما بصري وذلك ان مختار الشك الثاني وتحمل كلام الشارع على الشأن والغالب انما هو ما لم يفرض من التناول بل يدعى امتناع الإطلاع على امساكه من الخطرات الباطنية (قوله وما قبل الخ) أي في توجب الاضافة في الحديث المذكور (قوله ان التبعات) أي حقوق العباد (قوله برده الخ) أقروا الخ أي اهتمدوا النهاية فقالوا والصحيح تعلق الغرامة بكسائر الاعمال لغير الصعيين وحديثنا فخصم بكونه لانه لا بعد عن الرابعم غيره اه (قوله أنه يؤخذ) أي الصوم (قوله جمع الجاهل الاعمال) أي فرضها وسنها وما ضعف منها عس (قوله فيها) أي التبعات (قوله ويؤخذ الخ) أي عبارة النهاية والخ واختلاف معناه على أقوال تزيد على خمسين قولاه (قوله لا يؤخذ) أي في التبعات (قوله من الصادق) أي الشارع (قوله جاري الاصل أيضا) يعني أن الاصل أيضا محض الفضل كدري قول المتن (يسن صوم الاثنين والخميس) ويسن أيضا لما نقله على صومها مناهية قال عس رأيت بها مش أن الشيخ الزلي أفتى بان صوم الاثنين أفضل من صوم الخميس اه ولعل وجهان فيه بعتمنى الله عليه وسلم ومناهية وسائر أطواره اه (قوله وكذا تعرض في ليلة تصف شعبان الخ) قد يقال بعرض في ليلة النصف ما يقع من ليلة القدر الهاو في ليلة القدر ما يقع من ليلة النصف الهاو لا تكرار بين الثاني والثالث وأما أصل التكرار فلا بد منه بصري (قوله فالاول عرض اجاب الخ) مقتضى منعه أن الثاني والثالث لا يجان ولا تفصيلي

أواه تطوع بالكفر عنه) لا رد عليه قوله قبله أو لمكبه ياه الخ بان يقال اذا ملكه اياه ملك ذلك بعد ذلك أن يطوع بالكفر عنه فلا ن قوله أو لمكبه اياه ليس معقولا عليه بل هو احتمال أو أراد أنه ملكه بل يقطع بانه لم يوجبه الا قوله تصدق بهذا من غير اجباض له قبل قوله أطعمه اهلك فليأكل (قوله وأنه تطوع بالكفر عنه) ويحتمل أنه أذن له أن يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج الى إذن (قوله وسوغ له صرفها لاهله) فيما كون أهله مستين من بعد العبد

(باب صوم التطوع)

الاثنين والخميس) للغيرا حسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يعمرى صومهما ويقول انهما تعرض فيهما الاعمال فاجب أن يعرض على وأما ما أي تعض على الله تعالى وكذا تعرض في ليلة القدر ما يقع من ليلة القدر فالاول عرض اجابى باعتبار الاسبوع

والثاني باعتبار السنة كذا الثالث (٤٥٤) وفائدة تكرير ذلك اظهار شرف العاملين بين الملائكة وأما عرضها تفصيلا فهو رفع الملائكة كلها

فلتأمل بصري وقد يقال المتبادر من صناعه أن قوله باعتبار السنة المراد به عرضها بجاني باعتبار السنة فلا إشكال (قوله وفائدة تكرير ذلك الخ) حكى المعنى والنهاية من الثالث وما لا يرفع أعمال الأسبوع مفصلة وأعمال العام جملة وسكانه كقيمتهم رفع الأعمال بالليل مرتو بالنهار مرة (قوله وعدا لحلي) الى المتفرق النهاية والنهي (قوله شاذ) أي ومنافيا لقوله السهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يليل لا يقبل صيام الاثنين فاني قلت خيمو بعثت خيمو أموت خيمو أيضا نهاية ومعنى (قوله بذلك) أي بالاثنتين والخميس (قوله ان أول السبت) وهو الأصح أنها يوموعنى (قوله ويسن) الى قوله وأخر الأولى في النهاية والمعنى الا قوله المقضى الى أو كدها (قوله ويسن بل يتأكد الخ) لكن صوم ما قبل يوم عرفته الثمانية أيام بسن الحاج وغيره نهاية ومعنى فشرح بأفضل (قوله المقضى لأفضليتها الخ) الذي يفيد كلام النهاية والمعنى وكلام الشارح ههنا مع مقدمه أول كتاب الصوم أن يوم عرفة أفضل الأيام الصادقة بكل يوم من رمضان لأن جميع رمضان ولأنه العشر الأخير منه بل العشر الأخير منه أفضل من عشر ذي الحجة (قوله لكنه غير صحيح الخ) وافق والدرجته الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سبب الشهور ربهانية (قوله لهذه) أي للعشر الأخير من رمضان (قوله لتلك) أي لتسع الحجة (قوله لانه) أي ما استدله (المقتنع الخ) أي لا يقبله الظن (قوله ومسافر) أي مريض منها يتومعنى وباقى الشرح مثله (قوله التي هو فيها) وهي المراد قوله في الحديث التي قبله فكون وصفها بكونها قبله باعتبار معمله سم (قوله أو خوالد) أي التي هو فيها (قوله صلح الحجة) أي آخرها (قوله وأول الثانية) أي التي بعدها (قوله ذلك) أي سلمى الحجة (قوله على عرفة) أي الشارع كرى (قوله والكفر الصغار) معقد عشر (قوله الصغار الواقعة الخ) قاله الامام واعدته الشواوح في كتبه وأما الجليل الرمي فانه ذكر كلام الامام ثم ذكر في الرد عليه كلام جنى ثم كلام ابن المنذر وسكت عليه فكأنه وقع في قوله ولهذا قال القليوبى في معجمه من المنزوى في الكبار أضوا شى عليه صاحب الشواوح وماله شغفنا الرمي وقد فرغ من التمهيد اه وقد اشاعت الكلام على ذلك في الاصل ونبئت اختلاف العلماء فيه والذي يظهر أن ما صرح به الحاج في أنه شرط التكفير باحتساب الكبار لا للاشبهية فعدم تكفير الكبار وما صرح الاحاديث فيه بأنه يكفر الكبار لا ينبغي التوقف فيه بأنه يكفر بهايق الكلام فيما أطلقت الاحاديث التكفير فيه وولت في الاصل الى أن الاطلاق يشمل الكبار والفضل واسع كرى على أفضل وفي المعنى مثل ما صرح به النهاية لكن ذكر النهاية آخرها بعد ما تقدم منها فهداها بختار ما قاله الامام كانه غا على الردى ثم قضية قول الشواوح وحديث تكفير الحج الخ أنه ما ثبت حديث به الاستدلال به يصح تكفير الكبار فليراجع (قوله أو وفي الخ) فيه بالنسبة الى السنة الماضية فظهر (قوله بانه) أي التخصيص (قوله المستند) بكسر التون نعمت لاسم الاشارة الى الجاع (قوله لتصرع الاحاديث الخ) لما قال أن يقول هذا لا يقتضى التمسيد فيما نحن فيه ونحوه لأن حمل المطلق على المقيد انما هو بطريق القياس كما تقرر في الاصول والقياس

(قوله فرغم أن هذا أفضل من حيث البياى الخ) أفق أيضا الشهاب الرمي بان عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لان رمضان سبب الشهور وشرح مر (قوله وهو يوم عرفة) سابق في بيان الشواوح ان صوم الحاج خلاف الاولى وقبل مكره ووطاهر كالمهم عدم انتفاء خلاف الاولى أو الكراهة بصوم ما قبله لكن بنافسه بما أتى في صوم الجمعة مع اتحاد العلة فهما بل هذا أولى لانه يغفر في خلاف الاولى لا لا يغفر في المكر وقد يفرق بان القوة الحاصلة بالنظر ههنا من تكلمات الخضر الحاصلة بالحج لجسم ما مضى من العمر وليس في ضم صوم ما قبله البياى بخلاف الفطر ثم فانه من تكلمات مغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم يوم ما قبله قبل تخضة ذلك ان صوم هذا أولى بالكراهة من صوم يوم الجمعة قلنا صدق ذلك ورواها انتهى على محضه ثم بخلافهنا شرح مر (قوله التي هو فيها) وهي المراد بقوله في الحديث التي قبله يكون وصفها بكونها قبله باعتبار معمله (قوله لتصرع الاحاديث

بالسبل مرة وبالنهار مرة وهذا لحلي اعتبار صومها مكر وهما شاذ وتبينهما بذلك يقتضى أن أول الأسبوع الواحد ونقله ابن عسكنا عن الأكبر بن واقفه السهلي فنقل عن العلماء الا ابن جرير أن أول السبت وساق يسبق ذلك في النذر (و) بسن بل يتأكد كدصوم تسع الحجة فغير المصح فيها المقضى لأفضليتها على عشر رمضان الأخير ولما قبل به لكنه غير صحيح المراد أفضلها على ما عدا رمضان لعدم تأثيره سبب الشهور مع ما قبله من فضائل أخرى وأيضا فاختار الغرض لهذه والقيل لتلك الأولى دليل على تميزه فرغم أن هذه أفضل من حيث البياى لان فيها البلية والقدر وتلك أفضل من حيث الأيام لان فيها يوم صر فقير صحيح وان أظن قائله في الاستدلال لانه بما لا يقتضى فيه فضلان مما احتجوا كدها تساعا وهو يوم (عرفة) فغير حاج ومسافر لانه يكفر السناتين هو فيها والتي بعدهما كحلي بنجر مسلم وآخر الاولى صلح الحجة وأول الثانية أول الحرم الذى على ذلك جليل خطاطب الشارح على عرفته السنة وهو ما ذكره والمكفر الصغار الواقعة في السنيتين فان لم تكن له صغار فغبت

درجته أو في افتراءها أو استكثارها أو توليها على تخصيص الصغار ثم كرم ودون سبقه الى نحو ما بن المنذر بانه أجمع أهل السننوكذا يقال خيمو وفي الحج وغيره تلك المستند لتصرع الاحاديث

لأنه دخل له في الثواب سم هذا وسلم بحججه في مستند الاجماع والافادته ثبوت الاجماع لا يستلزم انما قلته
وان لم نعلم مستنده **(قوله بذلك)** ثبت للأحاديات والمشار إليه التأكيد **(قوله في كثير الخ)** و **(قوله بأنه الخ)**
متعلقان بالنصر محججه على أن المشار إليه التخصيص وأن قوله بأنه بشرط الحد بل من قوله بذلك **(قوله)**
وحدث الخ **(قوله)** جواب سؤال المقدر **(قوله)** بل أشار بعضهم الخ أي فلا يجوز الاستدلال به أصلاً حتى في الفضائل
(قوله) أما الحاج **(قوله)** له في قوله لكن أن أجده في النهاية والمعنى الاقوله وهو محتمل إلى نعم **(قوله)** فهو متخالف الأولى
الخ ظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولى أو الكراهة بصوم ما قبله لكن يناقض ما في في صوم الجمعية اتحاد
العلة فهما وقد يفرق بان القوة الحاصلة بالفطر هناك من مكملة المتغرة بالحج لجميع ما مضى من العمر بخلاف
الفطر ثم فانه من مكملة متغرة تلك الجمعية فقط شرح مرادهم بعبارة الكردى على ما فضل ومال الامداد
والنهاية في عدمه وال كونه خلاف الأولى أو مكرها بصوم ما قبله اه **(قوله)** وهو متغرة أي كونه مكرها
(قوله) بل أنعم وقوفه إلى الليل الخ أي بان كان مع قيامه كونه متغرة أو غير متغرة فانه لا بد من العبد وسار بعد
الغروب بحججه **(قوله)** ولم يكن مسافراً أي بالناهار وقصد عرفة ليل عرش قوله للمسافر والأجابه
لا فرق بين طول السفر وقصيره منها يتوابع ما قال سم قوله للمسافر أي أن أجده الصوم كائنه الأذرى
ونقله الشارح في اختلافه من فلا يخالف المسافر والمساكن أي أن الصوم للمسافر أفضل ان لم يتضرر به سم
وغيرنا ما يقوله الاسنى والمعنى وشرح ما فضل وأما المسافر والمريض فليس لهما فطر مطلقاً بل يصح عليه
الشافعي في المسألة اه قال عرش قوله هو مطلقاً كان معناه سواء كان ساجداً أو فلا يناقض قول الأذرى
ان النص محمول على مسافر أجده الصوم اه **(قوله)** في هذا بين كلام التفتي كلام الجمع المذكور
ثم قضية صنيح سم ان قول الشارح ان كونه له ان أجده الصوم الخ ليس في نصه من الشارح وال
فالشارح هنا مصرح بما قد ورد ما سلكه من الاختلاف لان قوله لكن الخ جامع للمسافر أيضاً **(قوله)** لكن
بعله أي النص **(قوله)** فاه أي قوله لكن بعله ان أجده الصوم **(قوله)** من جل الزكشي اه أي النص
(قوله) وليس صوم ناس الخ أي فالثامن مطلقاً بمن جهة الاحتياط لفرقة من جهة تنويعه في العشر
غير العبد كان صوم يوم عرفة مطلقاً بمن جهتين أسنى وشرح ما فضل أي كونه من عشر ذي الحجة وكونه يوم
عرفة كوردى قول المتن **(وعاشوا راه)** ولا بأس بأفاده شرح ما فضل ونم ابغوسم **(قوله)** بالمد في قوله وحديث
يقع الخ في النية والمعنى الاقوله وشذ إلى انه وقوله أو يوماً بعده **(قوله)** وهو عاشوا الحرم و بسن التوسعة
على الحال في يوم عاشوا راهل يوم عليه السنة كلها كافي لحدث الحسن وقد ذكر غير واحد من رواة
الحدث أنه حر به فوجده كذلك كوردى على ما فضل عبارة المذائى في شرح الشهابي وروى من وسع على
عاله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها وطرقه وان كانت كلها ضعفة لكن اكتسبت قوة بضم بعضها
لبعض بل يصح ببعضها أن العراقي كابن ناصر الدين وخطي ابن الجوزي في حرمه موضعاً وأما ما شاع من
الصلاة والائتاق والخضاب والادهان والاكتمال وما لم يجز ذلك فقال شارح موضوعه مقرر قالوا
الاكتمال فيه بدعيته عاقلة الحسين ورضي الله تعالى عنه اه **(قوله)** لانه يكفر السنة الماضية هل المراد
بذلك الخ نقول أن يقول هذا لا يقتضي التفسير فيما نحن فيه من قوله لان جل المطلق على القيد انما
هو بغير نقي القياس كاتفر في الأصول والقاس لا يدخل له في الثواب مع أنه يتوقف على معرفة العلة
وهي غير معتادة فلا يناسب قوله في بعض الأحاديث اجتنبت الكبائر وهل معناه انما اذا لم يجتنب
لا يكفر بشئ مطلقاً ومعناه انه لا يكفر الكبائر بل يكفر الصغائر **(قوله)** على الله بسن فطره للمسافر
أي ان أجده الصوم كائنه الأذرى ونقله الشارح في احتجافه عنه فلا يخالف ما رواه الاصحاب من ان الصوم
للمسافر أفضل ان لم يتضرر به **(قوله)** للمسافر قال في شرح العباب ويظهر انه لا فرق في المسافر بتقصيره
المذكور بين ذي السفر الطويل والتقصير اه **(قوله)** في المتن وعاشوا راه كلامهم كالصريح في عدم كراهة
افراذه وهو الوجه والوجه الحكمة المذكورة لاننا في ذلك فليست أملاً **(قوله)** لانه يكفر السنة الماضية هل

بذلك في كثير من الاعمال
المكفرة به بشرط في
تكفيرها اجتناب الكبائر
وحديث تكفير الحج
للتعبات ضيف عند الحفاظ
بل أشار بعضهم إلى شدة
ضعفه أما الحاج فليس له
فطره وان لم يضعف الصوم
عن الدعاء تأساه على أنه
عليه وسلم فانه تركه مفطراً
وتقوى بأعلى الدعاء فوصوه
بخلاف الأولى وقيل مكره
وحرم عليه في نكث
التيه وهو متغرة لعمدة
النهي عنه نعم ليس صومه
لمن أخر وقوفه إلى الليل
أو لم يكن مسافر النص
الاملاء على الله سن فطر
للمسافر وشبهه المرء
لكن محله أن أجده
الصوم أي أتبعه وان لم
يتضرر به فاه الأذرى وهو
أولى من جل الزكشي له
على من يضعف الصوم
ويسن صوم ثامن الحجة
احتياطاً **(وعاشوا راه)**
بإد وعاشوا الحرم وشذ
من قال انه تأساه لانه يكفر
السنة الماضية راهل وسلم
ولكون أجراً

ضعف أحوال الكلاب كان ثوابها ضعيفا وهو غير فضيع لما شار كاهم فيسوهو هذا (واسوعاء) بالمد وهو تاسعة عشر مسلم التي بقيت إلى
قال بلا صوم التاسع فأتى فيه والحكم عقبة مختلفة اليهود بين صوم الحادي عشر (أض) (وأيام) الثاني (البض) وهي الثالث عشر وتاليا
لصحة الأمر بصومها والاحتياط (407) صوم الثاني عشر معهما ثم الأوجه خلا للجلال البليغي أنه في الحجة يصوم السادس عشر أو يوما بعده

بالسنة الماضية ستموه وصغها بالماضية باعتبار بعضها الذي هو التسعة الأيام قبل عاشوراء أو المراد بهامسة
كلمة قبله وعلمه فهل المراد سنة آخرها تاسعة أو سنة آخرها الحجة فمطر سم ولعل الأقرب أن المراد
بهامسة كلمة قبله آخرها عاشوراء (قوله أهل الكتاب) يعني آمنتموه صلى الله تعالى على نبينا وعلمه
(قوله خصصا) بناء المفعول من التخصيص (قوله هذا) أي عاشوراء (قوله بخلاف اليهود) عبارة عن المغنى
الاحتياط له لاحتمال الغلط في أول الشهر والمخالفة لليهود فانهم يصومون العاشرة فقط ولاحترا من
افرادها الصوم كقوله يوم الجمعة اه زاد النهاية وانما لم يسن هذا صوم الثامن احتياطا لحصوله بالتاسع ويكونه
كل سنة له العاشرة فثبتنا كدأمر حتى يطالب له احتياط بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله فليعلم ما رمى
الحجة ذكره الغزالي اه وأقره سم (قوله وبين صوم الحادي عشر الخ) أي ينظر فيه راء أحد حصول
الاحتياط به وإن سلم التسام لان الغلط قد يكون بالتقديم أو بالتأخير شرح بافضل وأسنى ومنها يتوغمى
(قوله والاحتياط صوم الثاني عشر الخ) أي لغرض من خلافه أن أول الثلاثين بهامسة ومغنى وسم
(قوله أنه) أي مريد التلوع (قوله السادس عشر) اقتصر على النهاية والمغنى (قوله بدل الثالث عشر)
أي لان يومين من ذلك حرام فيها يتوغمى (قوله وذلك حصل أصل السنة الخ) والحاصل كإثباته السبكي
وغيره أنه يسن أن يصوم ثلاثة من كل شهر وأن تكون أيام البيض فإن صامها في السنتين فيها يتوغمى أي
سنة صوم الثلاثين صوم أيام البيض (قوله واستكر على ذلك) أي وليقرم شكر على ذلك لأنه ينوب به
ذلك أذ ليس لنا يوم يسمى بذلك الاسم كأنه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ع ش (قوله خوف الخ) أي
وطلب الكسوف السوادنها يتوغمى (قوله أولها السابع) أي والعشرون (قوله فخرج من صوم الأربعة
الخ) وقافة لها يتوغمى (قوله علمها) أي القولين قول المتن (وسنة) بأشياء التامع حذف الحمد دافعة
والاصح حذفها كجورد في الحديث فيها يتوغمى (قوله لانها مع صيام رمضان الخ) أي في كل سنة أملا وصام
ثمان شوال في بعض السنين دون بعض فاستأنى صام الست فيها يكون صومها كسنة أو التي لم يصمها فيها
تكون كعشرة أشهر ع ش وسم (قوله الفضل الآتي) أي ثواب صيام الدهر فشاها مضاعفة (قوله
والمراد الخ) كذا في النهاية للمغنى (قوله ثواب الفرض) هذا لخاص بجم صام رمضان وستين شوال في قاته
رمضان قضاء في شوال وصم السنة في القعدة أو غيرها لا يحصل له ثواب الستة فرضا كما في شبه بعض الشهاب

المراد بالسنة الماضية ستموه وصغها بالماضية باعتبار بعضها الذي هو التسعة الأيام قبل عاشوراء أو المراد
بهامسة كلمة قبله وعلمه فهل المراد سنة آخرها تاسعة أو سنة آخرها الحجة فمطر سم (قوله وبين صوم
الحادي عشر الخ) أي ينظر فيه راء أحد حصول
الاحتياط به وإن سلم التسام لان الغلط قد يكون بالتقديم أو بالتأخير شرح بافضل وأسنى ومنها يتوغمى
(قوله والاحتياط صوم الثاني عشر الخ) أي لغرض من خلافه أن أول الثلاثين بهامسة ومغنى وسم
(قوله أنه) أي مريد التلوع (قوله السادس عشر) اقتصر على النهاية والمغنى (قوله بدل الثالث عشر)
أي لان يومين من ذلك حرام فيها يتوغمى (قوله وذلك حصل أصل السنة الخ) والحاصل كإثباته السبكي
وغيره أنه يسن أن يصوم ثلاثة من كل شهر وأن تكون أيام البيض فإن صامها في السنتين فيها يتوغمى أي
سنة صوم الثلاثين صوم أيام البيض (قوله واستكر على ذلك) أي وليقرم شكر على ذلك لأنه ينوب به
ذلك أذ ليس لنا يوم يسمى بذلك الاسم كأنه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ع ش (قوله خوف الخ) أي
وطلب الكسوف السوادنها يتوغمى (قوله أولها السابع) أي والعشرون (قوله فخرج من صوم الأربعة
الخ) وقافة لها يتوغمى (قوله علمها) أي القولين قول المتن (وسنة) بأشياء التامع حذف الحمد دافعة
والاصح حذفها كجورد في الحديث فيها يتوغمى (قوله لانها مع صيام رمضان الخ) أي في كل سنة أملا وصام
ثمان شوال في بعض السنين دون بعض فاستأنى صام الست فيها يكون صومها كسنة أو التي لم يصمها فيها
تكون كعشرة أشهر ع ش وسم (قوله الفضل الآتي) أي ثواب صيام الدهر فشاها مضاعفة (قوله
والمراد الخ) كذا في النهاية للمغنى (قوله ثواب الفرض) هذا لخاص بجم صام رمضان وستين شوال في قاته
رمضان قضاء في شوال وصم السنة في القعدة أو غيرها لا يحصل له ثواب الستة فرضا كما في شبه بعض الشهاب

بذل الثالث عشر وحكمة
كونها ثلاثة أن السنة
يعشر أمثاله فصومها
كصوم الشهر كله وذلك
حصل أصل السنة يصوم
ثلاثين أي أيام الشهر
ونقص هذه لتعظيم ليالها
بالسنة والمناسبات لعبادة
والشكر على ذلك وتيسر
تقسيم اليوم بعبادة قدير
الصوم ويسن صوم أيام
السود خوفًا ووهب من
ظلمة الليل وبهي السابع
أو الثامن والعشرون
وتاليا فان بدأ بالثامن
ونقص الشهر صام أول
"اليه" سخر الخالعة
يلبس أيضا وجب أن يقع
صومه عن ~~صومه~~ أول
الشهر أيضا فانه يسن صوم
ثلاثة أول ~~كل~~ شهر
(تنبيه) من الواضح أن
من قال أولها السابع ينبغي
أن يقول أدام الشهر يسن
صوم الآخر وجمان
خلاف الثاني ومن قال
الثامن يسن صوم السابع
احتياطًا فخرج من صوم
الأربعة الأخيرة إذا تم الشهر
عاشرها (وسنة) في نسخة
سب لا ما كافي الحديث
وعلمها فسوق حذفها حذف
المعهود (من شوال) لانها
مع صام رمضان أي جمعه
والإم يحصل الفضل الآتي بان أقصر لعدد صيام الدهر وراه مسلم أي لان الحسنه عشر أمثاله كما مفسر في رواية
سنة واحد من لفظها صيام رمضان بعشرة أشهر وصام ستة أيام أي من شوال بشهر من ذلك صيام السنة أي مثل ما بها بمضاعفة فظاهر
ما لا يوفق بشرق قوله أنه أحد تعدل ثلث القرآن وأشباهها والمراد ثواب الفرض والام يمكن لخصوصية شوال المعنى اذ من صام رمضان سنة

والإم يحصل الفضل الآتي بان أقصر لعدد صيام الدهر وراه مسلم أي لان الحسنه عشر أمثاله كما مفسر في رواية
سنة واحد من لفظها صيام رمضان بعشرة أشهر وصام ستة أيام أي من شوال بشهر من ذلك صيام السنة أي مثل ما بها بمضاعفة فظاهر
ما لا يوفق بشرق قوله أنه أحد تعدل ثلث القرآن وأشباهها والمراد ثواب الفرض والام يمكن لخصوصية شوال المعنى اذ من صام رمضان سنة

الرملي سم أقول ويصدق أيضا كلام الشارح والألم يكن الخ ويصرح بذلك قول النهاية ولو صام في شوال الغضاض
أؤذنرا أو غيرهما أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كأقني به ولو لم يرجع الله تعالى تعالى بها للبرزى
والاصقوف والناسري والفقهاء على من صالح الحصري وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب الكامل لما تنبأ على
المطلوب لا سيما من فاته رمضان وصام عنه شوالا لأنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم اه وفي المغني ما وافق قوله
غيرها صفته من الصبر المستشاور (قوله يحصل له ثواب الدهر) أي نفلا (قوله يستغفرها) أي غير سنة
شواله (قوله كذلك) أي مع رمضان كل سنة (قوله يحصل له الخ) أي ثواب صيام الدهر نفلا بلا مضاعفة (قوله
كصيامه نفلا) هلا كان كصيام خمسة أسداسه فرضا وسدسه نفلا سم وتقدم عنه وعن عرش ما يقتضيه
(قوله وقضية) إلى قوله الأخ في الخ المغني وفي قوله ولو فاته في النهاية (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) قد يقال
هذا لا يمنع ندبه لو حصل في ضمن القضاء الغوري في ثواب عليها إذا قصدها أيضاً أو أطلق وكذا يقال بالاولى
إذا كان فطر رمضان بعذر وما ياتي من الجمع يمكن جملة على أن المراد أنه بكرة وتقدم التطوع على قضاء
رمضان فلا ينافي حصوله معه وفي النهاية وفي المغني ما وافقه قال الرشد في معنى يحصل له أصل سنة الصوم من
حيث كونه مستشاوراً وإن لم يحصل له الثواب الكامل اه (قوله أي من غير تعد) أي أمام تعدى فيجرم
لوجوب القضاء فوراً ولو طوع بنافعه أي استقلاً سم (قوله من صوم ست من ذي القعدة) أي في ذلك
شعبان الشهاب الرملي واعترض عليه في بانه لا ياتي على ما اعتده كغيره من أن الصوم في شوال القضاء أو غيره
يحصل به ما توامع مستشاوراً أيضاً قد يجاب بحمل ما أقني به على ما إذا صرف الصوم في من سببه بخلافه إذا
قصدها أيضاً أو أطلق ويحتمل أن مراده أن لا يكل ذلك لا يقال لا يصدق على حصول مستشاوراً إذا قصدها أو
أطلق قوله في الحديث أتبعه سم من شوال لأن ذكر التبعية إنما هو باعتبار صوم رمضان في زمنه
لما قلنا سم وفي النهاية مثله الأول ولا يتحمل الخ (قوله لأن فاته صوم راتب الخ) أي في ذلك شعبان الشهاب
الرملي ولا يخفى أن قضيتيه بل صريحاً من فاته صوم يوم الخميس والاثني عشر من فاته صوم وهو ظاهر لكنه أقني
بانه لا بأس وهو منافق لافتقار الأول فينبغي الاختصاص بآقائه الأول سم ونهاية (قوله وتتابعها تعاقب العبد
أفضل) أي تحصل السنة بصومه متفرق ولكن تتابعها أو اتصالها بيوم العدا أفضل نهاية (قوله عقبها أي يد
كذا في المغني والنهاية (قوله على أنه لا يؤخر الخ) يظهر أن مراد الخالف أن اعتقاداً مندوباً واجباً مختصاً وفي
كصيام الدهر بدليل رواية صام رمضان بعشرة أشهر إلى قوله فذلك صيام السنة فالحاصل أن كل مرة سنة
(قوله وإلا أدان الفرض) هذا لخاص من صام رمضان وستة من شوال في فاته رمضان فقضاء في شوال
وصام السنة في القعدة أو غيرها لا يحصل له ثواب التفقضا كما أقني به شعبان الشهاب الرملي (قوله كصيامه
نفلا) هلا كان كصيام خمسة أسداسه فرضا وسدسه نفلا اه (قوله وقضية ما ندب الخ) وقضية قول
الحاملي كشخصا لم يأت بكر من عليه قضاء رمضان إن تطوع بالصوم كراهتصومها لمن أظفر بعذر
في نفيها على أن الجميع بان فوجهه أو يحتمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على
من عليه قضاء عرش مر (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) قد يقال هذا لا يمنع ندبه لو حصل في ضمن القضاء
الغوري في ثواب عليها أيضاً إذا قصدها أيضاً أو أطلق ولو لا ندبها ما أثبت عليها فليست تأمل وكذا يقال بالاولى إذا
كان فطر رمضان بعذر وما ياتي الحاشية الأخرى عن الحاملي يمكن جملة على أن المراد أنه بكرة وتقدم التطوع على
قضاء رمضان فلا ينافي حصوله معه (قوله أي من غير تعد) أي أمام تعدى فيجرم لوجوب القضاء فوراً
والتطوع بنافعه أي استقلاً سم (قوله من صوم ست من القعدة) أي في ذلك شعبان الشهاب الرملي واعترض
عليه بانه لا بأس على ما اعتده كغيره من أن الصوم في شوال القضاء أو غيره يحصل به ما توامع مستشاوراً
أي أيضاً وقد يجاب بحمل ما أقني به على ما إذا صرف الصوم فيه سنة بخلاف ما إذا قصدها أيضاً أو أطلق
ويحتمل أن مراده أن لا يكل ذلك (قوله من صوم ست من القعدة) لأن من فاته صوم راتب سم له
قضاؤه أي في ذلك شعبان الشهاب الرملي حكاهما ولا ياتي أن قضية هذا التعديل بل صريحاً من فاته صوم

غيرها يحصل له ثواب الدهر
لما تقرر فلا تبغير تلك الا
بذلك وحاصله أن من صامها
مع رمضان كل سنة تكون
كصيام الدهر فرضاً بلا
مضاعفة ومن صام ستغيرها
كذلك تكون كصيامه نفلا
بلا مضاعفة كل من صوم ثلاثة
من كل شهر تحصله أيضاً
وقضية ما ندبها حتى إن
أظفر رمضان وهو كذلك الا
فإن تعدى بفطره لأنه يلزمه
القضاء فوراً بل قال جيع
متقدمون بكونه عليه
قضاء رمضان أي من غير
تعد تطوع بصوم ولو فاته
رمضان فقام عنه شوالا
سم من صوم ست من القعدة
لأن من فاته صوم راتب
يسن له قضاءه ومرفى بجث
النية عن المجموع وغيره في
اشتراط التعيين في هذه
الروايات ينبغي مراجعتها
(وتتابعها) عاقب العبد
(أفضل) مباداة للعبادة
واجماع العائني ووجهها
ممنوع على أنه لا يؤخر إذا
اعتقاد الوجوب بالندب
لا يقصد بل يؤكده

(ويكره افراد الجمعة) يوم الخميس (٤٥٨) العجيب بالنهي عنه الآن بصوم يومه أو يوم بعده وعلمه الضعيف بما يتميز به من العبادات الكثيرة الغدالة مع كونه

يوم عيد ونظر إلى الضعف فتأمل إلى سبب ونقل عن النص أنه لا يكره أن لا يصعبه عن شيء من وظائفه لكن رد ما من من يذهب فطره ويستعملون لم يصعب به ووجهه بان من شأن الصوم التضعيف وانما زالت الكراهة بضم غيره الذي جامع به انفسه وبصومه اذا وافق عادة أو نذر أو قضاء كما صرح به الخبر في العدة هنا وفي الفرض في السبت لان الصوم المعظم اليه وهو ما يقع فيه بغير ما قلناه من قولنا اذا عتكافه من صومه على أحد احتمالين حكاهما المشهور وحاشا لخلافه من أجل اعتكاف الفطر وقولنا لا يكره بغيره بالاعتكاف كالصوم وملا لئلا يتسليمه لا رد لان كلامنا في غير التخصيص (وافراد السبت) بغيره ما ذكر في الجمعة للغير المذكور وعلمه أن الصوم امسكاً وتخصيصه بالامسك أي عن الاشتغال والكسب من عادة اليهود أو قطع عظم فيه شبه تعظيم اليهود ولو بالفطر ومن كرهه افراد الاحد الاسباء انزال النضار تعظيمه بخلاف ما لو جمعهم لان أحد لم يقل بتعظيم الجميع ومن ثم روى السائي أنه صلى الله عليه وسلم كان يكره الصوم

حسدانه وان يؤخر في حقه بصري (قوله بالصوم) الى قوله ولو أراد اعتكافه في النهاية والمغني (قوله) وعلمه الضعيف بان يؤخر من ذلك أن كراهته موصولة بلبس ذات قبل لا مطلقاً عارض وبؤده اعتكاف نذر كما يعلم بما يأتي في النذور ويقاس به اليونان الاخران اذا لم يتخص كراهته الا في افراد الجمعة (قوله) أي يوم الجمعة (قوله) وانما زالت الكراهة (الخ) أي كراهة افراد كل من الایام الثلاثة بجماعتها (قوله) أي يوم غير الایام المتبادر المراد الضم على وجه الاتصال سم (قوله) اذا وافق عادة أي أن كان كان الصوم وما يقطر وما وافق يوم صومه يوم الجمعة يوم مغني وابعاد (قوله) أو نذر (الخ) وكذا اذا وافق وطالب الصوم في نفسه كعاشوراء وأربع ففوت نصف شعبان فما يتوهم (قوله) أو قضاء (قوله) أو كفارة فما يتوهم بغيره (قوله) أي في الجمعة (قوله) وفي الفرض أي الشامل للقسمة والنذر والكفارة (قوله) ما يقع فيه أي في يوم الجمعة نحو موافقة العدة (قوله) من صومه (الخ) قال النهاية بعد كلامه عن ذلك أنه لا يفرق في كراهة افراد بين من يبدأ اعتكافه بغيره كما أتى بذلك في وجه الله تعالى ولا رأي خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لان شرط وعاية بخلاف أن يقع في مخالفة سنة صحبة اه وفي الامداد والايام والفتح والاتفاق مثله وهذا لا يخالفنا في التخصيص بغيره كرهى على افضل (قوله) لان كلامنا في غير التخصيص قضية بان الافراد هنا لا يستلزم التخصيص سم وفيه نظر اذا التباين مراد الشارح أن كلامنا في اعتكاف أيام مثله على يوم الجمعة (قوله) بغيره مراد كره في الجمعة أي ما وافق عادة له وأيضاً عاشوراء أو نذر أو قضاء (قوله) للغير المذكور أي بقوله السابق نقلاً وفي الفرض في السبت عارداً للمغني بغيره بل بالصوم يوم السبت الا في الاعتكاف (قوله) أي عن الاشتغال (الخ) في وجه نظرنا فلا يكره رد الاوسط على هذا التفسير (قوله) أو تعظيم (الخ) صطف على امسك (قوله) ومن ثم في قوله انتهى في المغني الا قوله قبل (قوله) كرهه افراد الاحد (الخ) في ما عزم على صوم الجمعة السبت معاً والسبب والاحد معاً صام لا يوسع له ترك اليوم الثاني قول بتزني الكراهة أو لا ينعقد الاقرار بالثاني اذا بشرط كراهة الافراد قد عده قبل الصوم وانما المعنى أنه اذا صام السبت كرهه الاقتصار على ما عاقده اولاً عس وهذا يخالفنا في ابعاب عن المجموع عبارة قال في المجموع وبنى أن العزم على وصله بما بعد يدفع كراهة افراده اذا طهر له عدم صوم ما بعده ولو لغيره عذر والازم الحكم بكرهه الفعل بعدداته متناهية لئلا يتقاسم حال التلبس به مادام عازماً على صوم ما بعده وهو بعد اه (قوله) ومن ثم روى السائي (الخ) عبارة المغني وحمل على هـ اما روى السائي (الخ) أي على الجمع (قوله) يوم الخميس والاثنيين من له قضاء وهو ظاهر ويؤيده نظره من راتب نفل الصلاة لكن أتى شيخنا الشهاب الرمي بأنه لا يسن صومه كما سألني عنه في الحاشية وهو منافق لا قنائه الاول نحو صام اذا كره فيمن التعليل فينبغي الأخذ بافتان الاول ثم محل صوم مستثنى القعدة من ستة شوال اذا صرف صوم شوال عنها بالقدرها به أيضاً وأطلق انها اتصل كافي نظيره من التخصة يقال لا يصح على حصول ستة شوال اذا قصدها أو أطلق قوله في الحديث اتبعه ستان شوال لاند كره التبعة أيها هو باعتبار من صام رمضان في زمنه لا مطلقاً (قوله) في المتن ويكره افراد الجمعة أي وان أراد اعتكافه كما أتى به شيخنا الشهاب الرمي ولا رأي خلاف مانع الاعتكاف مع الفطر لان من شرط وعاية الخلاف أن يقع في مخالفة سنة صحبة شرح به (قوله) وانما زالت الكراهة بضم غيره (اليه) المتبادر المراد الضم على وجه الاتصال وقوله وافق عادة (الخ) ينبغي انتمثل موافقة العدة وما ذكره ههنا ما اذا طلب صومه في نفسه كيوم النصف من شعبان فاذا وافق يوم جمعة ينبغي أن لا يكره بل يطلب ويخصص النهي عن صوم الجمعة بالامر بصوم يوم النصف وقد يقال بن الامرين المذكورين عموم وخصوص من وجه فاذا تبين عموم كل بخصوص لا يتعارضان في يوم الجمعة اذا وافق يوم النصف فتحتاج للترجيح وقد روي الجمع في الاحتياط وقد روي خلافه لان الاتصال في العبادة طلبها وهو مع التبع (قوله) لان كلامنا في غير التخصيص قضية بان الافراد هنا لا يستلزم التخصيص

وذكر العلامين هما بينهما الأولى (فله قطعهما) التبر الصريح الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء عصام وإن شاء أظفر وقيس به الصلاة وغيره حافظه
 تعالى ولا تطأوا أعاليكم فيه في الغرض (٤٦٠) ثم إن قطع لغيره ذكره والا كان شق على الضيف أو الأضيف صومهم بذكره ليس وثواب

على ماضي كمثل قطع
 لغرض أو غفل بعذر (ولا
 قضاء) لقطعها على لا يلزمه
 والأحرم الخروج من بين
 خروج من خلاف من أوجبه
 وروى أبو داود أن أم هانئ
 كانت صائمة صوم تطوع
 غير هانئ صلى الله عليه
 وسلم بين أن تقطر بلانضاه
 وبين أن تم صومها (ومن
 تلبس بقضاء واجب حرم
 عليه قطعها كان على الفور
 وهو صوم من تعدي بالقطر)
 وأظفر يوم الشك كسار
 فلا يجوز له التأخير ولو
 بعذر كسفر نهار كالوطء
 الأثم والأثم مير الذي ارتكبه
 وكذا إن لم يكن على الفور
 في الأصح بأن لم يكن تعدي
 بالقطر لأنه قد تلبس
 بالفرض كن شرع في أداء
 فرض أوله أو تم مرانه
 متى ضاق الوقت بأن لم يبق
 من شعبان إلا ما يسع الفرض
 وجب الفور وإن فات بعذر
 وانما لم يجز هنا ظاهر وجبه
 في الصلاة أنه يجب الفور في
 قضائها مطلقا لأن قضاءه
 الصوم ينتهي إلى حالة
 يتحقق فيها وجب فعله فيها
 فوراً كما تقرر وقصار موقتها
 كالإدخال بخلاف قضاء الصلاة
 فإنه لا أمده وأيضاً الصلاة
 لا يسقط فعلها أداء به - فذر
 نحو مرض وسفر بخلاف
 الصوم فيتقضى في قضاءها مالم

وان فسد أو الكفاة بالجماع نهاية والمغنى قال ع ش قوله مدر أم المتطوع بالخارج إلخ أي بان كان الغافل
 لهم مبدءاً أو صيداً أو غلباً وجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولي اه (قوله وذكر) أي خص تطوع الصوم
 وتطوع الصلاة بالذكر (قوله أمير نفسه) هو باربعه وروى بالتون أيضاً شيخنا الشوري (قوله إن شاء
 صام) أي أي صومهم سم على الجمعية ع ش (قوله ثم إن قطع) إلى قوله وروى أبو داود في النهاية والمغنى
 (قوله ثم إن قطع إلخ) هو ظاهر في الصوم والصلاة لا ارتباط بعض أحوالها ببعض وأما قوله وسر ذلك كنهف
 والتسبب وتحوهم أنفول المراد بقطعه الأعراض عنه والاشتغال بغيره وترك أعماله والمراد ما يشتمل قطعه
 بكلامه وإن لم يطل ثم العود على مذهبنا والاقتراب الثاني مالم يكن الكلام مطلوباً بترك السلام وإجابة المذن
 ع ش (قوله كان شق على الضيف إلخ) أي وعلى أحد أهله ومن العذر ما لو احتاج للصبي في أمر ديني ولا
 يتركه كاله الألقط فلا يعد أنه أفضل حيث دون اعتاد صوم تطوع فزف السهم امرأة سن له تركه أيام
 الزفاف كما ذكره الماوردي أعاب (قوله على الضيف إلخ) أي الإسلام شوري اه بجري (قوله لم يكره) أي
 أماداً لم يشق ذلك على أحد منهما فالأفضل عدم القطع كفي المجموع أعاب ومغنى ونهاية (قوله ويشاب على
 ماضي) أي ثواب بعض العبادة التي بطلت ع ش (قوله ليس خروجه إلخ) أمام فانه وله عادة يصومه
 كالأثنين فلا يسب له قضاءه لقد العله المذكورة على ما أفق به شيخنا الشهاب الوصل لكنه معاوض بمصار
 من افتائه بقضاءه من من القسعة عن من شوال معلاله بأنه يجب قضاء الصوم إلا تبو هذا أي ماصر
 من افتائه باستعجال القضاء هو الوجه نهاية ومن تقدم في الشرح اعتاده وقال ع ش وهو انه جازاه
 لكن المغنى اعتاده بعد من القضاء (قوله وروى أبو داود إلخ) الأنسب تقدم على قوله نعم ليس إلخ
 (قوله أن أم هانئ) بكسر النون وبالهمزة أخوه مع التثنية وهي هانئ بنت مراءى اه بجري (قوله
 لواجب) إلى قوله وانما لم يجز في النهاية والمغنى (قوله وأظفر يوم الشك إلخ) بخلاف من شق النسبة
 المصرح به في المجموع أن قضاءه على التراخي بخلاف نهاية ومغنى وتقدمه في شرح ثبت كونه من
 رمضان (قوله نذر كالوطء إلخ) أي وبه يفارق جواز قطع أداء رمضان بالسفر ومثله أداء النذر كالوطء
 ظاهر سم (قوله أو التخصير إلخ) راجع ليوم الشك (قوله وإن فات بعذر) أي فيستثنى بمحال طه مقول
 المصنف بأن لم يكن إلخ من أن مالم يتعد بقطره لا يجب بالقوى سم (قوله هنا) أي في الصوم (قوله مطلقاً)
 أي تعدي قوتها أولاً (قوله كما تقرر) أي بقوله نعم إلخ (قوله كل فرض إلخ) أي كالصلاة والسجدة ع ش
 (قوله أو يفوت وجوبه إلخ) أي كاعتكاف مندو في زمن من زمن وقد قال إن هذا أدخل فيما نهى (قوله
 بخلاف تصور قراءة إلخ) فبأنه داخل في قوله كل فرض ع ش إلخ (قوله وكذا فرض كفاية إلخ) أي يحرم قطعه
 (قوله وأصله متجاوز) قال في الإسداء على الأرض عنهن هنك حرمة البيت ويؤخذ منه أن تبر الصلاة
 يتعلق به حكمه ودفنه يجب بالشروع يعم غنى الأعراض عنه بعده وهو ظاهر ثم يتبعه جواز الأعراض
 بعذر وتعب الحامل أو الخافتر تركه لغيره ونحو تركه لغيره بذلك من المقادير المحرمة للترك من

نم يسر خروج من خلاف من أوجبه) أمام فانه وله عادة يصومه كالأثنين فلا يسب له قضاءه لقد العله
 المذكورة كما أفق بذلك شيخنا الشهاب الوصل وهو غير أن السالم تقدم عنه في استئصال فله تأمل وقوله لقد
 العله المذكورة أي قوله خروج من خلاف من أوجبه لأن خلافه حين قطعه بعد التلبس به لا فحين تركه
 ابتداء أيضاً (قوله وأظفر يوم الشك إلخ) بخلاف من نسي النسيان المصرح به في المجموع أن قضاءه على
 التراخي لا بخلاف شرح مدر (قوله وبعد ذكر سفر) كذا في الرض لكن في الأوزار خلافه وقد تقدم في
 الحاشية عند قوله وللصافر سفر أمار ولا سيما (قوله نذر كالوطء إلخ) به يفارق جواز قطع أداء رمضان
 بالسفر ومثله أداء النذر كالوطء ظاهر (قوله وإن فات بعذر) أي فيستثنى بمحال عليه بأن لم يكن تعدي

٥٠ الحرام فتأمل شو برى اه بحررى (قوله قطع) أى فرض الكفارة (قوله وهو ضعيف) أى محرى عليه الجسم (قوله يجرم) الى الكذب فى النها بقوامنى الا قوله أوفضا موعها (قوله ويجرم على الزوجة الخ) فلا صامت بخبراذنه مع وان كان حراما كالصلاة فى دار معصية توسأنى فى النفقات عدم حرمة تصوم نحو عاشوراء عليه المصومها فى شمسوز وجهان يلد ها خاتو قطعها وانما يميز صومها بغيره مع حضوره نظرا لجواز انفساده لعلم ان الصوم يجب عادة فبقية التمتع ولا يطق بالصوم صلاة التطوع لقصر زمنها والامة لمباحة للسيد كالز وجنوشير المباحة كلختها والعباد انصروا بصوم التطوع لضعف أولغيره بجزا اباذن السيد والاجاز ذكره فى المجموع وغيره ثم يافى معنى رايه بقال عى قوله هر مع أى وثاب عليه وقوله هر عدم حرمة صوم الخ أى بغيره وقوله هر نحو عاشوراء أى مما لا يكثر وقوعه كعرفه وقوله هر مع حضوره أى ولو جرت عادته بان يقرب منها من أول النهار الى آخره لاحتمال ان يطرأه فضا موطر فى بعض الاوقات على خلاف عادته وقوله هر صلاته تطوع يظهره وان ثرمانو ته لان الصلاة من شأنها قصر زمنها وقوله هر والامة لمباحة الخ أى التى أعدها للتمتع بان تسرى بم المأمة الخ لخدمة الخ لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يعلق على ظاهر اذنه مافلا يثبى معهما من الصوم اه عى (قوله أوفضا موعها) سكت عنه النهاية والمفسر وقال عى قوله هر ان تصوم تطوعا وجب به الفرض فلا يجرم وليس للز وج قطعها وظاهره ولو لم يذم مطلقا ياذن فيه اه (قوله وزوجها الخ) أى الذى يتأق به استمتاعا ولو بغير وطع ومراة الامام اذا أمر بصوم الاستسقاء وجب ظاهر كلامهم وجوبه حتى على النساء وعلى فليس للزوج المنع حيثئذ اعاب (قوله كيات) أى فى النفقات * (خاتمة) * أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الاشهر الحرم وهى ذوالقعدة وذوالحجة والحرم ورجب وأفضل الحرم شهر جبر ورجب من خلاف من فضله على الاشهر الحرم ثم يافى وظاهر الاستواء مع شعبان فغير كان صلى الله عليه وسلم بصوم شعبان كل موعصيه كان يصوم شعبان الا قد لا قال العلماء اللفظ الثانى مفسرا للاول فايراد بكه غالبة وانما كثر صلى الله عليه وسلم من الصوم فى شعبان مع كون الحرم أفضل مثله كانت تعرض له فيه أعذوا فتمتع من كثار الصوم فيه اوله لم يعلم فضل الحرم الا فى آخر حياته فقبل التحكى من صومه وفى المصنفين عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر رطل الارمضان قال العلماء وانما لم يستكمل ذلك لثلاثين وجوبه نهاية معنى وكذا فى الاعاب لأنه مال الى تقديم ذى الحجة على رجب وفيه أضرار رأى أبو داود وغيره صوم الحرم وانما أمر الخاطب بالترك لأنه كان ينش على كثار الصوم كليا لاعتباره بجه فى أول الحديث أما من لا يثق عليه فصوم جبهاته فضيلة ومن ثم قال الجرجاني وغيره يندب صوم الاشهر الحرم كلها اه

(كتاب الاعتكاف)

(قوله هولة) الى قول المتن وانما يصح فى النهاية الا قوله وفى رواية وما تناخرو قوله واختار الى بسن وقوله وشذ الى وعلا متها وما عليه كذا فى المعنى الا قوله والذى يفرق الى وعلا متها (قوله لم زم الشئ)

بافطر من انما لم يتعد بغيره لا يجب فيه الفور (قوله لان كل مسألة مستقلة برأسها) فتمتع بغيره قطع المسئلة الواحدة وقصبة كلام فى حاشية جمع المواقع للكمال فراجع (قوله ويجرم على الزوجة ان تصوم تطوعا) عبارة شرح الروض ويجرم على امرأ تصوم تغل مطلق ثم قال يطق به فى ذلك صلاة تغل مطلق ويحتمل خلافه لقصر زمنها وسأنى فى النفقات أنه لا يجرم عليها صوم عرفه عاشوراء اه وبعبارة شرح العباب وسأنى فى النفقات حكم صوم الخ لعله ومنه أنه يجرم عليها صوم تطوع غير نحو عرفه عاشوراء بغير اذن حليها الخاص بالبدن الى أن قال ولا يطق به فى ذلك صلاة التطوع لقصر زمنها اه (قوله ويجرم على الزوجة) قال فى شرح الروض والامة لمباحة للسيد كالز وجنوشير المباحة كلختها والعباد انصروا بصوم التطوع لضعف أولغيره بجزا اباذن السيد والاجاز ذكره فى المجموع وغيره اه والله أعلم

(كتاب الاعتكاف)

قطع مطلقا الا لاستئنة ال
بالعلم لان كل مسألة مستقلة
برأسها صلا للجماعة لانها
وقعت مصفة بابعثه
ضعيف وان أطال الناح
السبكي فى الانتصاره والا
لزم حرمة قطع الحرف
والصانع ولا قائل به يجرم
على الزوجة ان تصوم
تطوعا أوفضا موعها
ور وجه حاضر الأباذه
أولهم رضا كيات
(كتاب الاعتكاف)
هو لغزوم الشئ ولو شرا
وشرا

أي بلزمت نهاية رمعني **(قوله مكث خصوصاً الخ)** أي لبث في مسجد بقصد الفجر، بمن مسلم غير عاقل
 طاهر من الجنابوات لحضر والناس مع كافة نفسه من شهوة الفرج جمع الذكر والعلم بالخير بمن نهاية
(قوله وهو من الغفلة) أي لقره تعالى ومعهذا إلى إبراهيم واسماعيل بن طهراينين الطائفتين
 والعالمين نهاية رمعني قول الله تعالى (مستحب) أي استمروا كدتمانية قول المتن (كل وقت) أي في رمضان
 وغيره نهاية رمعني أي بقي في أوقات الكراهة وإن تعرها عش وشغنا **(قوله اداوم عليه الخ)** أي ثم
 اعتكف أزواجه من بعده نهاية رمعني **(قوله قلوا)** أي العلماء وحكمته أي حكمته أفضلة الاعتكاف
 في العشر المذكور رمعني ونهاية قول المتن (اطلب ليلة القدر) أي فصبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء
 ويسبق أن يذكر فيها من قول اللهم الله: هو عجب العجوب عجب عجب رمعني **(قوله والفصل)** عطف تفسير
(قوله أو الشرف) عطف على الحكم وإشارة إلى وجه آخر له. نهايات القدر **(قوله المختصة الخ)** مقالة الآية
(قوله به) أي بالعشر الأخيرة رمعني **(قوله والي الخ)** عطف على المختصة **(قوله فهي أفضل ليلي السنة)**
 أي في هذا نكاح بعد ليلة الموالي العشر يغزو لي ليلة القدر ليلة الأسرار ثم ليلة رقة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة
 النصف من شعبان وأما ليلة الباقى فهي مستورة قال: أفضل من النهار وأما في حصص الله عليه وسلم
 فلا فضل ليلة الأسرار والعراج لأنه رأى به فيها شغنا **(قوله تصد بقاها)** أي بانها حق وطاعة
 (واحسانا) أي طلبا لرضا الله ورواه لا يراه وهو عتق نفسه على المفعول أو التخيير أو الحالب بأنزل المصدر
 باسم الفاعل وعليه فهم إلا أن متداخلاً أن أمرت أذان شغنا إلى بادي أم عش **(قوله هي بقدر شهر)**
 ومضان الخ) أي لانه ذلك العلامة جمع الشهر عش **(قوله وقدم هذا)** أي نبأ ليلة فكيف في العشر
 الأواخر **(قوله وهاتين الخ)** أي ود كرهانهما الخ فلا تترك راقال ليلتي وأعاد هذا كرحمة الله كجافي
 العشر المذكور اه وقال النهاية وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه أفضل من غيره اه **(قوله وإن أفتقر)**
 لعذر لعل التقديس لأخبر غيره بل ادفع قوم عدم السبب عند الأطفال لعذر لكان السبب مسموح **(قوله)**
 والمذهب الخ وفي القديم أو جلاله الآية أي أو ثلث أو سبع وعشر ثم بقية الأوقات ثم شفع العشر
 الأواخر قال ابن عر وجبها هنا في جميع الشهر ونصها بعض العلماء بأواخر العشر الأواخر وبعضهم
 باشفاقه وقال ابن عباس وأما هي ليلة سبع وعشر وهو مذهب أكثر أهل العلم وقدم أصحابنا الاثنين قولاً
 رمعني **(قوله أنها تلي ليلة بعينها)** ثم يمتثل أنها تكون عند كل قوم بحسب إلهام فإذا كانت ليلة
 القدر عندنا تهاز القدر تليها في الألباب والروابي أن يدخل الليل عندهم ويمتلئ زوجه الوقت واحدون
 كل نهار باليسرة تقوم وليلة بالنسبة لأكثر من في الظاهر الأول ليلتي عليه سمي الليل عند كل منهما أخذاً
 مما قبل في ساعة الأمانة في يوم الجمعة هنا المختص: اختلاف أوقات الخطب عش قول المتن (ليلة الحادي
 والعشر من أول النسا الخ) هذا من المختصر والأكثر ومن على أن يسميه إلى أنها ليلة الحادي والعشر من
 لأخر نهاية رمعني قال خضنوا بن عباس أم: ليلة السابع والعشرين أن أخذ من قوله تعالى أن أنزلنا في
 ليلة القدر إلى سلامه فان كتمت في الساعات العشر ومن من كتمان السورة وفي كتابه عن ليلة القدر
 وعلمه العمل في الاعتصام والأمان وهو مذهب أكثر أهل العلم اه **(قوله أربا)** أي في المنام **(قوله وأنه)**
 سبحانه أي يورى أنه الخ **(قوله واختار)** إلى قوله ومن في المتن **(قوله إنما لا تقزم بعينها)** وعليه جرى
 الصوفية ذكره والظاهر ما لو قد تغمض بعضهم بقوله

وأناجعنا أنصم يوم خمسة * ففي ناسم العشر من خذ ليلة القدر
 وإن كان يوم السبت أو صومنا * لحادي وعشر من أعينهم بالعدد

(قوله أي تصد بقاها) هل المراد التصديق بثبوته في نفسها أو أراد التصديق بأن تلك الليلة التي فيها هاجى
 ليلة القدر فيمنظر **(قوله وإن أفتقر)** لعذر لعل التقيد بالعباسين لأخبر غيره بل ادفع قوم عدم السبب

لأنه صلى الله عليه وسلم أُرِجَ في العشر الأواخر في ليلة ذرئته وأنه بعد صحتها ما عاين فكان ذلك ليلة الحادي والعشرين وإن
 يخالف المصنفين وليلة الثالث والعشرين كإحدى مسائل واختار جسم ابن الأثير ليلة ثمانين العشر الأواخر

وان هل يوم الصوم في أحد في ٣٠ سابع العشر من ماوت فاستقر
وان هل في الاثنين فاعلم بأنه * وايفك نيل الوصل في تاسع العشري
ويوم الثلاثاء بدأ الشهر فاعتد * على خامس العشر من تحطى من القادر
وفي الاربعاء كان يومها * وقد وثقنا طلب جعلها سابع العشري
ويوم الخميس ان بدأ الشهر فاحتجده * وايفك بعد العشري في ليلة التور

شيتا في العبري من البرماوي والقوي قال الغزالي وشيهره ان كان أول الشهر يوم الأحد أو الاربعاء
فهو ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهو ليلة إحدى وعشرين أو يوم الثلاثاء أو يوم الجمعة فهو ليلة
سبع وعشرين أو يوم الخميس فهو ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهو ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ
أبراهيم ومذاهبنا من الرجال ما يقتضي ليلة القدر هذه القاعدة اه (قوله إحدى أو الثلاثاء أو غيرها) أي
وعشرين (قوله اثنين أو أربع أو غيرها) أي عشرين (قوله قالوا ولا تجمع الا حديث المتعلوثة فيها الخ)
قال في الروضة وهو قوي ويؤلف في المجموع عن الظاهر المختار لكن المذهب الاول معنى أي أنها تؤلف ليلة بعينها
من ليالي العشر الاخير (قوله ويسن زرايتها كلها) أي لانها كالكرامته في سبب كلها عرش (قوله)
اجزاء جميع الخ) أي بالعبادة والاعمال بها (قوله وباقيته يوم القيام) أي اجزاء قوى حقيقة والاراد
برفعها في خير ففت وعسى ان يكون خير السمك فرفع علم عنها والآن يؤمر فيه بالناس بما يوجب عسى ان يكون
خير السمك في طام والاحتماد في كل الليالي وكثير فيها في يومها من العبادة باخلاص وجمعة يقين
ومن قوله اللهم انك عفو عتوب العفو عتوب عتوبنا (قوله والآن يفرق فيها الخ) أي واما ما يقع ليلة نصف
شعبان ان جميع فعمد على ان ابتداء الكائنة بها وتنام الكائنة بتوسيم النصف لاربابها المتأهون في ليلة
القدر عرش عبارة شيتا فغيره فبالاجماع الى ليلة القدر عند الجمهور من المفسرين وبعضهم يرجع
للسنة النصف من شعبان فتقدر الاشياء وتشت في النصف فيها وتسلم لاربابها من الملائكة في ليلة القدر اه
(قوله معتدلة) أي لاحول قولاً باردة سم (قوله وليس لها كبير شعاع) ويستدل ذلك الى ان ترفع كرم في رأى
العين عرش (قوله لعظم الخ) عبارة انها تكثر وتختلف الملائكة وتزولها ووسعها فهاهنا فاستقرت
باجتماعها واحسانها المطلعة ضوء الشمس وشعاعها اه قال عرش قوله مر فسترن الخ بالقبال ليلة تنقضي
بطلوع الغير فكيف تستمر بعد طوارق زوالها في الليل ضوء الشمس لا تقول لمجوز ان ذلك لا ينتهي بطولع
الغبر بل كما يكون في ليلتها يكون في يومها بتقد رآته ينتهي زوالها بطولع الغير فيجوز ان الصعود متأخر
وبتقد ركونه ليسا فيصير زان اذا صعدت يكون محلها في الشمس وقت حمر وهما مقابلتها لاربابها اه (قوله)
وفائدة ذلك الخ) عبارة انها في الغنى وفائدة معرفتها بعد فوئها بعد طولع الغير أنه بسن اجتماعه في
يومها كاجتماعه فيها ولتحتدق من طلعها من قابل بناء على عدم انتة لهما اه (قوله اذ بسن الاجتماع فيها الخ)
وهو العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها صبغة ليلة القدر قياها على الليلة فظاهر التشبيه أنه
كذلك الا أنه يتوقف على نقل صريح فلا يرجع عرش (قوله كليلتها) الاوضح كهي ولعل الاضافة بابتسابة
سم قول المتن (وانما يصح الاعتكاف الخ) ولا يقتضي من العبادات الى المسجد الا اعتكاف الاعتكاف
والطواف نهاية وبغنى (قوله او ما اعتمد عليه فقط) مر محيى أنه لو اعتمد على الغاشية من وجليها والخلو لوجه
منهم ما عارض وهو ما قال في شرح الارشاد انه الاوضح في شرح الروض انه الاقرب بيان ما يعمل عند عدم
آخر في شرح ولا يضربا في بعض الاعضاء وفي الحاشية يجعل ذلك ومينان ذلك لا يضرب مر اه سم قول المتن
عند الافطار لعذر لكان العذر (قوله ولا ينال فضلها أي كماله الامن: اطعمه الله عليها) قد ثبت كمال هذا في قوله
في الحديث فرفعته أي رفع علم عنها وعسى ان يكون خير السمك فلتأمل الا ان يجاب بان ما يعمل عند عدم
عليها بالاجتهاد في ليالي العشر وآياهم بروكيه على ما فات من كمال فضلها (قوله مهـ) أي لاحول ولا
بارد (قوله كليلتها) الاوضح كهي ولعل الاضافة بابتسابة (قوله او ما اعتمد عليه فقط) صريح في أنه لو اعتمد

بل تنقل في ليلة السبع فاعلم
أعواماً تكون وتراحدى
أولنا أو غيرها أو عاماً
أعواماً تكون شعاعاً اثنين
او اربعاً أو غيرها أو عاماً
تتبع الاحاديث المتعلوثة
فيها الا بذلك وكلام الشافعي
رضي الله عنه في الجمع بين
الاحاديث يقتضيه ويسن
زرايتها كلها ولا ينال
فضلها أي كماله الامن اطعمه
الله عليها وبحكمه اجملها
في العشر ما جعله عليه
وهي من خصائصنا باقية
الى يوم القيامة والتي يفرق
فها كل أمر حكيم وشذ
وأعسر من زعمها ليلة
النصف من شعبان وعلاقتها
انها معتدلة وان الشمس
تطلع مصبحتها وليس لها
كثير شعاع لعظم افوار
الملائكة الصاعدين
والنازلين فيها فائدة ذلك
معرفة يومها اذ بسن
الاجتهاد فيه كليلتها وانما
يصح الاعتكاف ان هو
انما اعتمد عليه فقط من
بدنه
٢ قوله سابع العشر من
لا يفتي ماني وزنه على من له
النام عن العرض وقوله
في تاسع العشري وكذلك
قوله سابع العشري
وتوافقك بعد العشري
كذلك ذلك بكسر العين
أي العشر من اه من
بعض الهوامش

(في المسجد) أي ولو لمناخيا يظهر وعبرة الشارح مر في باب الغسل بعد قول المصنف واليه بالمسجد الخ والاستفاضة كافية مالم يعلم أصله كالسجدة الحديثة بنى انتهت اه عش أقول ويصرح بما استعمله أربنا قول النهاية لا تقبل قول المصنف والجامع أولى قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فبما طه من مسجدان كان كذلك في الباب من ذلك الحرف صدقه واعتكافه لا يقصده فقط اه (قوله ان كانت) أي قوله ويؤخذ في النهاية والمغني (قوله سواء عليه الخ) (فرع) شجرة أصابها المسجد وانما وجهه لضعف الاعتكاف على الأغصان أولاً والذي يتبعه المصنف ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة قطعاً وجواً غصانها داخله فيه انظر ويخبر العدة أيضاً أن من صرح بصلواتهم على بي في باب الحج بعد قول المصنف واجب الوقوف حضوهم بمن أرض صرقت حيث ذكر ما يشهد التسوية في الاعتكاف بين الصور وبين عرش واعتكفه شيخنا وقوله والذي يتبعه العدة ظاهر الحلقه ولو كان الأغصان في حرمه ذلك غير ووقفه فليراجع (قوله) وروشته وكذا هو أو شخنا (قوله مثلاً) لعله أدخل به نحو الموات بخلاف ذلك الغير فراجع (قوله) المعدومة من حيث به التي تبين حدودها بعد المسجد فانه غير مسجد ولا يكون لها حكم المسجد ورجبه ما خرج عليه لأجل المسجد كرى على بافضل وشخنا وقوله التي تبين حدودها الخ أي ولم يعلم وقفها مسجد (قوله) لأن أنعمان فرض الخ سائياً في الحاشية على قول المصنف في باب الوقوف وأنه أشرط في وقفها المسجد اختصاصه بطلانها الخ عن فتاوى السيوطي والذي يترجم التفصيل بأن كان موقعاً على أشخاص معينة كز يد وعمر و بكر مثلاً أو ذرية فلان جاز الخ ولولا الاعتكاف بما ذنبهم وإن كان موقعاً على أشخاص معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز وإن أذنوا فراجعهم (قوله فلا يصح فيه) أي بيان يكون في أرضه بخلاف ما لو كان على نحو حدارهم عبارة المغني والنهاية يقولان في الأرض مستأجرة ووقف بناء أو مسجد أو على القول بصفة الوقف وهو الأصح والجلية في الاعتكاف في أن الاعتكاف في بني في مسطبة أو صفة أو نحو ذلك ووقفها مسجداً فيصع الاعتكاف فيها كما يصح على مسطبه وحدارته ولا يفتقر بما وقع للزركشي من أنه يصح الاعتكاف فيه وإن كان بين فيه نحو مسطبة وقد علمنا أنه لا يصح وقف المنقول لمجدد اه قال عرش قوله مر لا يصح وقف المنقول الظاهر وإن أنشئ نقل عن فتاوى شيخ الإسلام بخلافه فراجعهم وهو موافق لما يأتي من سم على بي اه أي من جهة وقف المنقول إذا ثبت بنحو التسمية وقوله ظاهره وإن أثبت ظاهره فإنه يخرج بنحو التسمية عن المنقولة (قوله) لأن بني نفسه) أي في المسجد الذي أرضه بمسكرة عرش (قوله مسطبة) أي أو صفة فذكره من خشب أو نحو = مادة مر سم على بي مثله ما لو فعل ذلك في ملكه عرش وفي السكر دي بعد مسطبة

(في المسجد) ان كانت أرضه غير بمسكرة لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه حتى نساءه لم يعتكفوا إلا في مسطبة أو روضتان كان كل في هواه شارع مثلاً ورجبه المعدومة = هو ان شخص بطلانها فيسببهم لأن أنعمان فرض لأرض خارج أما أرض بمسكرة فلا يصح فيه إلا أن بني فيه مسطبة

على الدخالة من وجوه الخ والملاحظة من ماعاصر وهو ما قال في شرح الزشاد أنه الأوجه وفي شرح الروض أنه الأقرب بسبب أن في ذلك كلام آخر في شرح قول المصنف ولا يضر إخراج بعض الأعضاء وفي الحاشية على ذلك ومنه أن ذلك لا يضر مر (قوله) لأن أنعمان فرض الخ) سائياً في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وأنه أشرط في وقفها المسجد اختصاصه بطلانها الخ عن فتاوى السيوطي ما منه المسجد أو وقفه على معين على هو لغيرهم بدخولهم والصلوة = موا = كاف بائناً الموقوف عليهم نقل الاستسوى إلى الألفاظان كلام القفال في فتاوى به يوم المنع ثم قال الاستسوى من عنده والقياس جواز وأقول الذي يترجم التفصيل بأن كان موقعاً على أشخاص معينة كز يد وعمر و بكر مثلاً أو ذرية فلان جاز الخ ولولا الاعتكاف بما ذنبهم وإن كان موقعاً على أشخاص معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز وإن أذنوا فراجعهم (قوله فلا يصح فيه) أي بيان يكون في أرضه بخلاف ما لو كان على نحو حدارهم عبارة المغني والنهاية يقولان في الأرض مستأجرة ووقف بناء أو مسجد أو على القول بصفة الوقف وهو الأصح والجلية في الاعتكاف في أن الاعتكاف في بني في مسطبة أو صفة أو نحو ذلك ووقفها مسجداً فيصع الاعتكاف فيها كما يصح على مسطبه وحدارته ولا يفتقر بما وقع للزركشي من أنه يصح الاعتكاف فيه وإن كان بين فيه نحو مسطبة وقد علمنا أنه لا يصح وقف المنقول لمجدد اه قال عرش قوله مر لا يصح وقف المنقول الظاهر وإن أنشئ نقل عن فتاوى شيخ الإسلام بخلافه فراجعهم وهو موافق لما يأتي من سم على بي اه أي من جهة وقف المنقول إذا ثبت بنحو التسمية وقوله ظاهره وإن أثبت ظاهره فإنه يخرج بنحو التسمية عن المنقولة (قوله) لأن بني نفسه) أي في المسجد الذي أرضه بمسكرة عرش (قوله مسطبة) أي أو صفة فذكره من خشب أو نحو = مادة مر سم على بي مثله ما لو فعل ذلك في ملكه عرش وفي السكر دي بعد مسطبة

ذكر كلام طو يل عن فتاوى الشارح وعن النهاية في الوقف في عدم جواز وقف المقبول مسجداً مانصه
والقياس على تسخير الخشب أنه لو سحر السجادة صم وقفها مسجد أو هو ظاهر ثم رأيت الغنائى في مسأله على
شرح الغفر ير الشيخ الاسلام قال وإذا سحر خصر الأوفر وفي فرض اوسطية ووقفها مسجد أصح ذلك وحوى
عليها أحكام المساجد يصح الاعتكاف فيها ما يحرم على الخشب لما كنت فهم ما ورد ذلك اه وهو ظاهر
واذا أنزلت الدكة المذكورة وأوصوا بالبلاط أو الخشب المذنب في المحل الوقف كمنقلبه سم في حواشى التحقيق
الوقف عن فتاوى السبوى ثم قال سم ولينظر لو أعاد بناءه ثالثة الألات في ذلك المحل أو وجه صحيح أو في غيره
كذلك هل يوصح للمسجد بشرط الثبوت فيه نظر انتهى اه ومانقله عن فتاوى السبوى من زوال المحل
المسجد بقعن نحو الدكة باز التمهيد الظاهر الواقع لا خلاف ما مر من نفاغن المغنى والنهاية خلافاً لما جرى عليه
بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزوع وقد طال عليه بعض المتأخرين من بقاءه بعد النزوع وقد طال الكردى
على بأفضل في ردّه وان وافق ذلك المصنفين فقال ولو وقف انسان نحو قرية مسجداً مسجداً فان لم
يثبت حال الوقفة بنحو سحر لم يصح وان انبها حال الوقفة بذلك صم وان رأيت بعد ذلك لان الوقفة اذا
ثبتت لا تزول وهذا بغزوة يقال لخاص يصح جعل مسجد على ظهره موصح اعتكافه عليه احسنه اه ولا يخفى
انه نظير القول بصحة الوقف على حجر مقبول من عرفات الشارح (قوله) صم وقف السفلى دون العلوى
ومنه لا يلز ولا يثبت الوقف على حجر مقبول من عرفات الشارح (قوله) صم وقف السفلى دون العلوى
فان علم أن الوقف وقف ما عداها مسجداً أو المحل فمهم الحاض والخائب والجماع فها هو الاصل لان الأصل
المسجودية عرش قول المنن والجامع) (قوله) صم وقف ما لم يمتنع من وجه الجمعية فيها يتوقف على ما يعاب (قوله) به يعلم
من أولي بقا للجامع ما عدا غيره فالعين اولى ان لم يمتنع من وجه الجمعية فيها يتوقف على ما يعاب (قوله) به يعلم
الح) أى بقوله وشروا من خلاف عرش (قوله) وان قلت جماعة خرج به لوانتف الجماعة منه المارة كان
مخرجاً من غيره أولى عرش (قوله) ويجب الخ) أى الجامع فيها يتوقف (قوله) لانه (قوله) لانه
(قوله) لتفسير الخ) أى عليه فلا تفرق اعتكاف تلك المذهب ل تبطل نيته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج
لأجل الجمعية بعدوان انقطع المتابع فيصه نظر والاقرب الثانى عرش (قوله) به فإرخ الخ) أى بقوله تقصيره
الخ (قوله) واعتكاف الخ) عطف على قوله حمله الخ (قوله) وحديثنا ندفع ما يقال الخ) أى لانه كان متمسكاً
الاحتراز عن هذا الاكرام باسقاط الخرج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بقى ما الاعتكاف في الجامع
لكون رضى بعد اعتكافه تعطيل الجمعية بدون غيره فهل يفتقر الخرج لها قياساً على ما يحسنه الاذرى في
احداث الجامع أو يفرق فيه نظر ولعل الاوجه الاول سم (قوله) واجتبا الخ) عطف على اندفع الخ (قوله) في
غير جامع) أى بين ان يفتقر فيها يتوقف (قوله) واحداث الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله الا ان يجعل خبر
انها لقصة للجمعية عبارة والنهاية والغنى ومثله ما لو كانت القرية صغيرة لا تعتقد الجمعية اهلها فاحد رتبها
جامع وجماعة تبعه بذنره واعتكافه اه وهى ظاهر وهو ان تنسب التسكف (قوله) بل يضر الخرج والجامع
و يبنى ان يفتقره بعد فعلها ولو دألت على طلبة من الفاتحة والاحلاص والمؤذنين دون ما زاد على ذلك
كالسنة بعد بقا التسيجات وصلا الظاهر وما زاد على ذلك فانه يقطع المتابع و يبنى ان يكون خروجه من
يصل على السفلى لاحت اه (قوله) أو بلاطه) أى أو سحر فيمكن من خشب أو نحو مسجد مر (قوله) على
الوجه استوجبه مر أيضاً (قوله) في المنن والجامع (قوله) قال في شرح العائى يستثنى أيضاً من اوليه
الجامع ما عدا غيره فهو أولى ما لم يمتنع للخر ورج للجمعية اه شرح مر (قوله) به يعلم الخ) كذا
مر (قوله) وحديثنا ندفع ما يقال الاكرام التشرى كالمضى) أى لانه كان متمسكاً بالاحتراز عن هذا
الاكرام باسقاط الخرج أو الاعتكاف في الجامع فقد قصر بقى ما الاعتكاف في الجامع لكن يرض بعد
اعتكافه تعطيل الجمعية بدون غيره فهل يفتقر الخرج لها قياساً على ما يحسنه الاذرى في احداث الجامع
أو يفرق فيه نظر ولعل الوجه الاول (قوله) لعدم تقصيره وجهه في الاولى انه مضطر للخر ورج للجمعية فلا

أو بلاطه ووقف ذلك مسجداً
لقولهم بصم وقف السفلى
دون العلوى وكهذا وهذا
منه ما وقف بعضه مسجداً
شاماً ما يحرم المك فيه على
الجنب ولا يصح الاعتكاف
فيه على الوجه السابق
فيهما (والجامع أولى)
للكثرة بجماعه غالباً
والاستغناء عن الخروج
للجمعية خوفاً من خلاف
من اشترطه به يعلم انه أولى
وان قلت بجماعه ولم يمتنع
الخر ورج بمسألة كونها
اعتكافاً ويجب ان نذكر
اعتكافاً دفناً بمسألة تغلها
جمعة وهو من اهلها ولم
يشترط الخروج لاهلها
لها بالشرط يقطع المتابع
أى لتقصيره بعدم شرطه
الخر ورج له مع علمه بحسينها
واعتكافه في غير الجامع
وبه فإرخ ما أتى في الخرج ورج
لغو شهادة تعينت عليه أو
لاكرام وحديثنا ندفع ما يقال
الاكرام التشرى كالمضى
واجته بحث الاذرى انه لو
كانت مقام في غير جامع أو
أحدث الجامع بعد اعتكافه
لا يضر الخرج له لعدم
تقصيره واذا خرج لها تعين
أخر بجامع البستان اتعد
وقف صلاة للجامع عين

والأجزاء الذهبية الأسبق ولو أبعد (١٦٦) أي أن يسبقه من غيره ويؤخذ منه أن مثله بالأدنى ما يتحقق حل مال بأنيوار شعله دون مثله (والجديد

بأنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المنزل للمهاجرة الصلاة) فيحصل تغير، والمكث فيه الجنب وقضاء الحاجة والجماع فيه ولا له أن يني عن المسجد اعتكاف أمهات المؤمنين إلا فيه لأنه أسعتر من المسجد وأنحنى كالرجل وحديث كراهه الخروج إلى الجماعة ومروقه كراهه الاعتكاف في غير المسجد الحرام في نزه الاعتكاف تعين ولم يعم غيره مقام زيادة فضله والمضاعة فيه إذا الصلاة فيه جماعة ألف ألف ألف ثلثا فيمساوي المسجدين الاتيين كالأشجار من الأحاديث وسقطت في حاشية الأيضاح وسقاني الإشارة إليه والرابعة الصحيحة والمسجد رسولها ولو بعثنا أسوأ عباقرة المسجد لتقرر من يقول المضاعة للسكوت وقال كثير من تعين هي لأنها أفضل (وكذا) يعين (مسجد المدينة) وهو مسجد علي الله عليه وسلم دون ما زاد فيه كحججه المصنف واعترض عليه بما هو مردود كاهو مبسوط في الحاشية والفرق أنه في الخبر أشار فقال صلاة في مسجد ذي هذا في يتناول ما حدث بعدها وفي الأول عبر بالمسجد الحرام والزائدة تعني بذلك (والأخفى في الإلهام)

بأنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المنزل للمهاجرة الصلاة) فيحصل تغير، والمكث فيه الجنب وقضاء الحاجة والجماع فيه ولا له أن يني عن المسجد اعتكاف أمهات المؤمنين إلا فيه لأنه أسعتر من المسجد وأنحنى كالرجل وحديث كراهه الخروج إلى الجماعة ومروقه كراهه الاعتكاف في غير المسجد الحرام في نزه الاعتكاف تعين ولم يعم غيره مقام زيادة فضله والمضاعة فيه إذا الصلاة فيه جماعة ألف ألف ألف ثلثا فيمساوي المسجدين الاتيين كالأشجار من الأحاديث وسقطت في حاشية الأيضاح وسقاني الإشارة إليه والرابعة الصحيحة والمسجد رسولها ولو بعثنا أسوأ عباقرة المسجد لتقرر من يقول المضاعة للسكوت وقال كثير من تعين هي لأنها أفضل (وكذا) يعين (مسجد المدينة) وهو مسجد علي الله عليه وسلم دون ما زاد فيه كحججه المصنف واعترض عليه بما هو مردود كاهو مبسوط في الحاشية والفرق أنه في الخبر أشار فقال صلاة في مسجد ذي هذا في يتناول ما حدث بعدها وفي الأول عبر بالمسجد الحرام والزائدة تعني بذلك (والأخفى في الإلهام)

بأنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المنزل للمهاجرة الصلاة) فيحصل تغير، والمكث فيه الجنب وقضاء الحاجة والجماع فيه ولا له أن يني عن المسجد اعتكاف أمهات المؤمنين إلا فيه لأنه أسعتر من المسجد وأنحنى كالرجل وحديث كراهه الخروج إلى الجماعة ومروقه كراهه الاعتكاف في غير المسجد الحرام في نزه الاعتكاف تعين ولم يعم غيره مقام زيادة فضله والمضاعة فيه إذا الصلاة فيه جماعة ألف ألف ألف ثلثا فيمساوي المسجدين الاتيين كالأشجار من الأحاديث وسقطت في حاشية الأيضاح وسقاني الإشارة إليه والرابعة الصحيحة والمسجد رسولها ولو بعثنا أسوأ عباقرة المسجد لتقرر من يقول المضاعة للسكوت وقال كثير من تعين هي لأنها أفضل (وكذا) يعين (مسجد المدينة) وهو مسجد علي الله عليه وسلم دون ما زاد فيه كحججه المصنف واعترض عليه بما هو مردود كاهو مبسوط في الحاشية والفرق أنه في الخبر أشار فقال صلاة في مسجد ذي هذا في يتناول ما حدث بعدها وفي الأول عبر بالمسجد الحرام والزائدة تعني بذلك (والأخفى في الإلهام)

ويبحث تعين مسجد ذهابه لان

وكتبتين فيه كمرة كالحديث (و يقوم المسجد الحرام مقامهما) لانه افضل منهما (ولاعكس) لذلك (و يقوم مسجد المدينة مقام الاقصى) لانه افضل منه (ولاعكس) لذلك اذا الصلاة فيه بخمس مائة فرواية وبالف في أخرى قياسا بسورة الشاة ترقى مسجد المدينة بالف في الاقصى وفي مسجد مكة بمائة ألف في مسجد المدينة لخصم امر على رواية الا في الاقصى ويتعين زمن الاحتكاك ان عين له زمانا لو قد مضى لم يحسب وان آخره كان قبله وأتم ان تعمد (والاصح انه يشترط في الاحتكاك لبت قدر يسمى عكوفاً) لان مادة لفظ الاحتكاك تقتضيه بان ينحلي أقل طعائنة الصلاة ولا يكفي قدرها ويكفي عند التردد وقيل كالوقوف بعرفة قال المصنف وسن للمارئة الاحتكاك تحصيله على هذا الوجه اه وانما يقع ان قلنا فانه وقتنا بعل تقليد أصحاب الوجوه والا كان متبايناً بعبادة فاسدة وهو حرام (وقيل يشترط مكث نحو يوم) أي قريب منه وقيل يشترط مكث يوم (ويطيل بالاجماع)

وقد نص عليها الشافعي والاصحاب معنى (قوله ويبحث الخ) عبارة النهاية والحاقي الغوري بمسجد المدينة سائر مساجد صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بأبانه وبه يعلم إلحاق بعضهم بمسجده بانه بالاثنتان صريحاً صلاته فيه كمرة ولو شرع في اعتكاف متناً في مسجد غير الثلاثة تعين لثلاث قطعاً التابيع لم يعد إلحاقاً لقضاء الحاجة في مسجد آخر مثل مسافته فاقبل إلحاقاً لثلاثة تعين لثلاث (قوله لذلك) أي لانه مادونه في الفضل بها يتوقف معنى قول المتن (و يقوم مسجد المدينة الخ) أي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم سم (قوله الصلاة الخ) تعليل لسلك من قوله لانه افضل منهما وقوله لذلك في موضعين (قوله وبالف في أخرى) وعليها فهمه لنسبوا بان نهاية ومغنى قال عرش قوله مر فهماً متساوياً بان ضعف اه (قوله وأتم ان تعمد) ظاهره انه لو فاته بعد ذلك لم يقرب فيه وجب القضاء عليه فلو عين في نذره أحد المساجد الثلاثة لم يقم غيره امامه قبل ينظر إمكان الذهاب الباقي أمكنه فعله ثم ان لم يكن عين في نذره زماناً فظاهر وان كان عين ولم يمكنه الاحتكاك في صلاته وجب فعله متى أمكن عرش (قوله فحصل ما مر) أي ان الصلاة في المسجد الحرام عامة ألف ألف ثلاثاً في مساجد الثلاثة في اذا كانت فيه بمائة ألف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الاقصى وكانت في الاقصى بالف في غير الاقصى كانت فيه بمائة ألف ألف ثلاثاً في غير الثلاثة سم قول المتن (والاصح انه يشترط الخ) وعليه يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافاً مطلقاً كفاه لحظة نعم سن يوم كالمس في نية الاحتكاك كلما دخل المسجد فيها ومغنى وشرع بأفضل قال عرش قوله مر ساعة والأقرب أنها محتمل عند الاطلاق على الساعة لا على نية فحين من عهد ذلك لحظة فيما يظهر وقوله مر كفاه لحظة أي فلو كنت زيادة عليها وقع كالموجب وقياس ما قبل فيما لو طول الركوع وضوءاً باده على قدر الواجب وهو قدر الطعائنة ان ما زاد يكون مندوباً بانه هنا كذلك عرش وباني عنده استقرب الاول والآخر بين هاتين بين نحو الركوع وما لم اليه شيئاً فقال وجه بعضهم الاول بالوقوف انه لا يقع جميعه فرض الاحتكاك الزاوي الذي ينحلي بقوله وبالف بخلاف الركوع ومع الرأس مثلاً اه وقال السكودي على افضل قوله كلما دخل المسجد اه اذ لم يكن عند نحو وجهه عازماً على العود والا كفاه العزم كل مرة عن اعادة النية اذا عاد اه قول المتن (لست قدر يسمى عكوفاً) وعليه فدخل المسجد فاصد الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاحتكاك تاخير النية الى موضع جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوفاً لتكون نية متعارفة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر لم يدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فابرجع أقول وينبغي الصحة مطلقاً لغيرهم ذلك على الخب بحث جعلوا مكثاً أو غير ذلك ثم أين في الاعمال لان جماعتهم وبشترط مقارنة الحال ليعلم أثر دخول المسجد بقصد البت قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط النية ان تقترب بالولادة أو بالاعتكاف البت أو نحو التردد لا ما قبلهما كالحول ظاهر اه وهو مرجح في الاول وبانه يصح في الاعتكاف التردد وان لم يكن فكتفص التعميمه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد الصلاة معناه بحث مجرم على الجانب المر واليه عرش أقول ولك أيضاً ان تعمد قول الاعمال وأول الاعتكاف البت أو نحو التردد لا ما قبلهما بان نسبته اليهما كنسبة التعميمه المسجد الى موضع الرأس الى موضعهم (قوله بان يزيد) الى المتن في النهاية الخ (قوله قول المصنف) الى قوله وقتنا في شرحه بأفضل مثله (قوله وقتنا بعل تقليد أصحاب السائق) آداب القضاة جواز تقليدهم للعمل كردى (قوله والا الخ) أي وان لم يقلده أو لم تقل به تقليد (قوله

باز يادة الى حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيه نظر (قوله ويبحث تعين مسجد ذهابه الخ) والحاقي الغوري بمسجد المدينة سائر مساجد صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بأبانه وبه يعلم إلحاق بعضهم بمسجده بانه بالاثنتان صريحاً صلاته فيه كمرة ولو شرع في اعتكاف متناً في مسجد غير الثلاثة تعين لثلاث قطعاً التابيع لم يعد إلحاقاً لقضاء الحاجة في مسجد آخر مثل مسافته فاقبل إلحاقاً لثلاثة تعين لثلاث (قوله لذلك) أي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بادل الاحتكاك بقوله وفي مسجد المدينة بالف في الاقصى (قوله فحصل ما مر) أي ان الصلاة في المسجد الحرام عامة ألف ألف ثلاثاً في مساجد الثلاثة

من عاهد إلى قوله أو توضيحه في النهاية والمغنى الاقوله بان قال الى المتن (قوله من عاهد عالم الخ) أى واضح ولو أخرج في حديثي بطل اعتكافه أى أو أوجب قبله أو أو أوجب الخ في رجل أو امرأه أو خشي في بطلان اعتكافه بخلاف المذكور في قوله أى المصنف وأظهر الاقوال الخ في نهاية قال عرش قوله هر أو أوجب الخ الخ سيأتي في كلامه ما صرح به بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجه فيحمل ما هنا على ما لو نزل من فرجه اه (قوله في طريق) بلا توين (قوله مطلقاً) أى سواء كان معتكفاً أو لا نهاية (قوله الا ان كان مندوراً) أى أو مندوباً بقصد المحافظة على الاعتكاف والا فلا يحرم لجواز قطع النفل عرش وكتب عليه سم أيضاً فانه ظاهر وان لم يجب التتابع وفيه شبهة نظراً لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه اه أقول ويمكن حل كلام الشارح على ما إذا قصد المحافظة على الاعتكاف ثم قال سم وظاهره البطلان حينئذ أساقب سقط الثواب

ولا يتقلب بغيره فيوقف في ذلك اه ويأتي في الشرح في مسكر المصنف أن المراد ببطلان الماضي عسدم وقوعه عن التتابع لا عدم نوبه وعبرة الكردى على أفضل هناهو فوه بطلان ما اعتكفه قبل وليس مراداً كما ويصح في الأصل اه وعبرة النهاية أما الماضي فيبطل حكمه ان كان متتابعاً ويسقط عنه ولا فلا سواء كان فرضاً أو نفلاً اه (قوله وفي الأتوار) يبطل نوبه الخ يتأمل ما في الأتوار فانه قد يعتكف شهر امتواً عاماً لا ثم يقع في شئ مما ذكره في آخر يوم مثلاً فيل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك سم على أي قول ينبغي ان يبطل نوبه ما يقع فيه ذلك قياساً على ما لو قارن الاعمال في صلاة الجماعة عرش عبرة العصري نقل في المغنى والنهابة كلام الأتوار وأقره ثم ظهره أن الحال الثواب شخص بما ذكره في قوله اه ويطبق به غير من المعاصي ينبغي أن يتأمل فان الحمل من محال التوقيف اه أقول الظاهر الثاني وان ما ذكره انما هو على وجه التمثيل (قوله يبطل نوبه) أى لا تنفسه سم عبرة عرش يحتمل أن المراد في كمال الثواب والاصل كمال نوبه أو نوبه الكمال ويكون حينئذ كالمصلاة في الحام أو الدار المصرية على ما عهده الشارح هر من أن الغاشق فيها كمال الثواب لأصله اه قول المتن (وأظهر الاقوال الخ) وعلى كل قول لى حرام في المسجد واحتز بالبشارة إذا نظر أو تفكر فأنزل فانه لا يبطل بالشهوة عاذا قبل بقصد الاكرام ومغفوه أو لا بقصد فلا يبطل اذا أنزل لمخالاة أو سنة كالبشارة وقد علم من التفصيل استنبته انه من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن بشرط فيما ي في بطلان اعتكافه الا نزال من فرجه نهاية وكذا في المغنى الآية قال حرام في المسجد ان لم يمتها كمن فسده وهو جنب وكذا أخرجه ان كان الاعتكاف واجباً بخلاف ما إذا كان نفلاً اه عبرة سم قول المتن ان البشارة الخ أى ولو في غير المسجد أخذنا مما تقدم اه وعبرة عرش قوله هر في المسجد أى أما أخرجه ان كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك والا فلا يحرم لجواز قطع النفل وقوله هر والاستثناء الخ أى ولو تحائل اه وقوله هر فانه لا يبطل قال شيخنا أى ما لم يكن عادة الا نزال اذا نظر أو تفكر اه (قوله بسائر وجوه الزينة) أى باغتسال وقص نحو شارب وتوسيع شعره وليس ثياب حسنة نحو ذلك من دولى الجماع نهاية ومعنى (قوله أنه أن تزوج الخ) أى بخلاف الحرم ولا يكره للمعتكف الصنعة في المسجد كلباطة الا ان كثرت ولم تكن كتابة علم له الامر باصلاح معاشه

لانه اذا كانت في جماعة ألف ألف ثلاثاً في غير الثلاثة (قوله من عالم الخ) وأوضح شرح هر (قوله الا ان كان مندوراً) ظاهره وان لم يجب التتابع وفيه شبهة نظراً لأنه على هذا التقدير يجوز قطعه (قوله الا ان نذر التتابع) ظاهره البطلان حينئذ أساقب سقط الثواب ولا يتقلب بغيره ولا يتوقف في ذلك ويقرب بغيره من تعدد ابطال الصلاة بان لا يجوز بخلافه ومعلوم ان ثواب القصد لا يستقطعا فلجهر (قوله) وفي الأتوار يبطل نوبه بستم الخ يتأمل ما في الأتوار فانه قد يعتكف شهر امتواً عاماً لا ثم يقع في شئ مما ذكره في آخر يوم مثلاً فيل يبطل نوبه جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك (قوله وفي الأتوار) يبطل نوبه) أى لا تنفسه (قوله في المتن ان البشارة) أى ولو في غير المسجد أخذنا مما تقدم

من عالم عاهد مختار ولو في غير المسجد كان كان في طريق أو محل قضاء الحاجة لكنه فيه ولو في حاته يحرم مطلقاً ونزوجه لا يحرم الا ان كان مندوراً ولا يبطل ماضى الا ان نذر التتابع وفي الأتوار يبطل نوبه بستم أو غيبة أو كسر حرام (وأظهر الاقوال ان البشارة بشهوة كسر وقبلة تبطله ان أنزلوا فلا) كالصوم فيأتى هنا جميع ما صرح به (و) من ثم (و) جامعاً ثابته (ف) هو (ك) جامعاً الصائم فلا يبطل (و) لا يضركه تطيب والتزين (ب) سائر وجوه الزينة وله ان يتزوج

و ز و ج (د) لا يضر (الفاعل بل يضر اعتكاف السبل وحده) الخبر الصحيح ليس على المعتكف صمام إلا أن يجعله على نفسه ولو شذ اعتكاف يومه فهو فيه صمام، بأن قال على أن اعتكف يوماً أو اثنين صماماً أو ثلاثة صماماً، ولا وأو أو كون فيه صمماً (نفسه) اعتكاف اليوم في حال الصوم لأنه أفضل فاذا التزم بالنذر لزمه كالتابع فليس له أفراد (٤٦٩) أحدهما يجوز كون اليوم عن

ومضان وغيره من أيام الترم
صوما بل اعتكافا فاصفة
وقد وجبت (ولو نزلت
بعتكف صائما) أو صوم
(أو أو صوم بعتكف) أو
باعتكاف (لزمه) أي
اعتكاف والصوم لانه
الترم كلا على حسنة فلا
يكفه -ه- أن يعتكف وهو
صائم عن رمضان أو نزل آخر
مثلا ولأن الصوم في يوم
اعتكافه عن نزل آخر تخويل
أو بعد عكفه عن نزل ما قبله
من الحال وصفي الله
بأنها وإن كانت كذلك
لكنها تحزن عن مطلق
الصيغة جله كانت تحلما أو
مفرا بأنها تفيدي عاملها
بمبينة ليست صاحبها
ومقتضى ذلك التزامها مع
الصيغة فإنها تقتضي
وموصوفها عن غير كنهها أو
وضعه والقضية يحصل
مع كون اليوم موصوفا
وقوع صوم فيه وهذا
يقضي التزم ذلك الصوم
لأنه يقرر أنه ذكر مجرد
لصوم وبوجه ذلك
توضيحي آخر من غاية
بعدد وانخرج من القواعد
أحد ههنا قوله اعتكف
سواء التزم صوم أو

فصاعق أخبار عن حالة يكون علمها في المستقبل والأخبار عن الحالة المستقبلية لا يصح تظلمها بالندرك كونها أصلية وتقصيل الحاصل بحال وانما
هو جملة وهي لا تكون معجولة المصدر. بخلاف صاعق أو صوم فإنه ليس أخبارا عن حالة مستقبلية فهو الشاعص تقديروا ان اعتسكف بوماوان
أصوم في هذه البطر دق ان أصلي صاعقا أو صاععاوان أنجركا بكتا بمانان أنافصصاعم حال من بوماوه مقبول في نقد بومه

هو ماصوم و ماصوم الخبر ليس بصفة (٤٧٠) التزام و صاعداً حال من الفاصل و الحال مقيدة لفعل الفاعل الذي هو الاعتكاف فكان معناه

أي ما ذكره في أن اعتكاف صاعداً أو بصوم من لزوم مضمون العامل والعمل معاً (قوله و ماصوم) أي ماصوم مقبضه كرى (قوله بصفة التزام) الإضافة للبيان (قوله ما ذكر الخ) أي من عدم وجوب الصوم فيه بل الاعتكاف في ماله الصوم كرى (قوله مفاده واحد) الجمله خبر كان ولو ذهب واحد كان أحسن (أما يستمالج) متعلق بنفي الأشكال وعله له (قوله غير مستقلة الخ) أي فتنجب الجمله المتضمنة لعلمها لاشتهاء و أخباره و يذوق ما في سم خاصه قوله ذلك على التزام الخ في بحث ظاهره و ما للدليل على أن غير المستقل يدل على الالتزام و المستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك أن غير المستقل لا يغيد لا يحصل على الأخبار فيجمل على الاشتاء و الالتزام خلاف المستقل لا نأقول هذا ممنوع إذ غير المستقل قد يكون في الأخبار كقوله جاء زيدا كفافه صحيح قطعاً وهو محض الخبر اهـ (قوله ذلك قد لا اعتكاف الخ) في هذه التفريجه بحث ظاهره لأن الحال مطلقاً فسد العمل فهي قد لا اعتكاف مطلقاً لانه العامل فليدبر ثم قضية هذا الفرق أن الحال الجمله في نحو على أن اعتكف أو أوصاهم كلفه في خلاف الذي قبله فلا يرجع الحكم في هذه سم (قوله صوم يقيد) المناسب لما قبله اعتكاف يقيد به (قوله وهذه) أي حال الجمله (قوله انتهى) أي ما في شرح الإرشاد (قوله و يفرق أيضاً) أي بين الحال المفردة و الحال الجمله (قوله و الحال الجمله الخ) لانه حال الوصف في قوله بخلاف الوصف الخ يجوز حمل أنه معطوف على قوله المصريح به الخ (قوله انقلب الخ) هذا لا يقتضي مشابهة الوصف في عدم التقيد للعامل لا يسلم مع مائص عليه كلامهم أن الحال مطلقاً تقيد سم (قوله الالتزام) أي التقييد و قد أن التزام التقيد لا يتوقف على كون الصوم ملتزماً بما في النذر فتأمله سم (قوله فانه غير مقصود) أن أراد أن التقيد غير مقصود مطلقاً فهو ممنوع و لا يجب للمقارن أن يتولى الصوم آخر بل و منافق لهم الحال و لوجه قد لا العامل و إن أراد أن غير مقصود بالثبات بل بمنعاً ممنوع أيضاً زاد كلام النسخة أقص على خلافه و التمسك أن الغالبه مشابهة الوصفان سلم لا يشهد فهم على أن الحال مطلقاً للتقيد سم قول المتن (و الأصح وجوب جميعهما) ولو نذر القرآن بين جوعه قوله تقر بقومها و هو أفضل نهاية و معنى أي ولا يلزمه دم عيش قال الرشدى مثل أي قوله هو تقر بقومها المتعبر فانظر هو كذلك أو أثار اختصاص الأفراد اهـ و الظاهر الأول (قوله ما بينهما) أي قول المتن و لوى في النهاية و المعنى إلا قوله أروغ غير (قوله ما بينهما الخ) عبارة المعنى و النهاية بانه قرينة بالنذر و الثاني لا لانهما عبادات مختلفتان فافهم ما لو نذر أن يعتكف مصلباً أو اعتكف مصلباً يلزمه جميعهما و فرق الأول بأن الصوم مناسب الاعتكاف الخ (قوله و به الخ) أي التعليل (قوله أن أصلي صاعداً الخ) يجوز حمل أن الوضوء كالصلاة يتجامع أن

(قوله ذلك قد لا اعتكاف الخ) في هذا التفريجه بحث ظاهره لأن الحال مطلقاً للعامل فهي قد لا اعتكاف مطلقاً لانه العامل فليدبر ثم قضية هذا الفرق أن الحال الجمله في نحو على أن اعتكف أو أوصاهم كلفه في خلاف الذي قبله فلا يرجع الحكم في هذه سم (قوله فقلت الخ) فيه بحث ظاهره و ما للدليل على أن غير المستقل يدل على الالتزام و المستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك أن غير المستقل لا يغيد لا يحصل على الأخبار كقوله جاء زيدا كفافه صحيح قطعاً وهو محض الخبر اهـ (قوله ذلك قد لا اعتكاف الخ) في هذه التفريجه بحث ظاهره لأن الحال مطلقاً فسد العمل فهي قد لا اعتكاف مطلقاً لانه العامل فليدبر ثم قضية هذا الفرق أن الحال الجمله في نحو على أن اعتكف أو أوصاهم كلفه في خلاف الذي قبله فلا يرجع الحكم في هذه سم (قوله انقلب الخ) هذا لا يقتضي مشابهة الوصف في عدم التقيد للعامل لا يسلم مع مائص عليه كلامهم أن الحال مطلقاً تقيد سم (قوله الالتزام) أي التقييد و قد أن التزام التقيد لا يتوقف على كون الصوم ملتزماً بما في النذر فتأمله سم (قوله فانه غير مقصود) أن أراد أن التقيد غير مقصود مطلقاً فهو ممنوع و لا يجب للمقارن أن يتولى الصوم آخر بل و منافق لهم الحال و لوجه قد لا العامل و إن أراد أن غير مقصود بالثبات بل بمنعاً ممنوع أيضاً زاد كلام النسخة أقص على خلافه و التمسك أن الغالبه مشابهة الوصفان سلم لا يشهد فهم على أن الحال مطلقاً للتقيد سم قول المتن (و الأصح وجوب جميعهما) ولو نذر القرآن بين جوعه قوله تقر بقومها و هو أفضل شرح مدر (قوله أن أصلي صاعداً الخ) يجوز حمل أن الوضوء كالصلاة يتجامع أن

أن أنشئ اعتكافاً و صوماً
(تنبه) ما ذكر في رواية
صائم هو ما جرى عليه سفير
واحد ولا يشك عليه ما
في صاعداً و كان الحال
مقادها و اجده مفردة و لوجه
لما ينشئ في شرح الإرشاد
أن المفردة غير مستقلة
قدلت على التزام إنشاء
موم بخلاف الجمله و أيضاً
فتلك قيد للاعتكاف
قدلت على إنشاء صوم تقيد
وهذه قيد اليوم الظرف
لا للاعتكاف الظرف و فيه
و تقيد اليوم يصدق
بأن يقع اعتكاف فيه وهو
مصوم عن نحو رمضان اهـ
و يفرق أيضاً بأن المصريح
به في كلام أئمة العون تبين
الهيئة المقيدة لتقيد العامل
و قد بالغ في قصد الإختصاص
بخصائص الوصف في أو أبت
رجلاً ككافاته أنما يقيد به
تقيد المنعوت لا تقيد
العامل لكنه يستلزمه إذ يلزم
من نعتيه بالركوب بيان
هيئة حاله الزية له و الحال
الجمله الغالب فيها مشابهة
الوصف بدليل استسقاط
كونه خبر به قالوا لأنها
نعت في المعنى و من ثم قدر
في الطائفة حالاً ما يقدر فيها
صفته القول و أقر بقر
ذلك اتضع التفسير بين
الحال لأنه لا معنى لكون
التقيد في المفردة هو
المقصود الالتزام بخلافه

في الجمله فانه غير مقصود فكان غير ملتزم فاحر اعتكاف مقارن الصوم يلزمه فتأمله (و الأصح وجوب جميعهما) أما بينهما من المذهب إذ كل كسوفه فارق أن أصليهما

كلا فعل سم **(قوله)** ويحث الاسنوي **(الح)** وهو الواجب معنى ونهاية **(قوله)** أنه يكفي **(الح)** أي فيما لو نذر أن يعتكف صائما **(الح)** عرش عبارة سم ينبغي الاحتياط بما في كل من أصوم معتكفا وأعتكف صائما **(الح)** **(قوله)** الاعتكاف لحظة **(الح)** أي فلو كنت زادة عليها هل تقع الزادة واجبة أو مندوبة بقية نظر والأقرب الأول ويرى يشهدون بأن يوم جميع الرأس أو طول الركوع فان ما ادعى أقل مجزئ يقع مندوب بان ذلك هو طيب بقدر معلوم بمقدار العلم ينتفي الركوع فان ادعى مقدارها حتى شاب عليه ثوب المندوب وما هنا هو طيب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق في السير يفتق فيما زاد فليتمل عرش ولذا قالوا هنا واللفظ يصدق بالقليل والكثير وقوله بان ذلك هو طيب فيما **(الح)** أي خطاب يجب **(قوله)** ولا يلزم معا ستفرقه **(الح)** نعم بسن خرو وجلس بخلاف من جعل اليوم شرط للصحة الاعتكاف نهاية قول المتن **(و)** بشرط **(الح)** أي سواء المندوب وغيره تعينه زمانه أم لا نهاية ومعنى **(قوله)** كالمس أي في أول الباب **(قوله)** أو غيره زيادة هذا الانتساب السبقي وان مع الحكم سم **(قوله)** النذر **(الح)** مفعل بنوى **(قوله)** ولا يشترط ان يعين **(الح)** هذا الاطلاق لا يناسب قوله وغيره سم **(قوله)** ان يعين سببا **(الح)** ولو كان عليه اعتكاف مندوب فاقامت ومندوب غير فاقامت قال الأذري يشبه ان يعين في التعرض لاداء القضاء بخلاف المذكور في الصلاة ولو دخل في الاعتكاف ثم نوى اخر وجسم منه لم يطل في الأصح معنى ونهاية **(قوله)** بخلاف الصوم والصلاة أي فلا بد فهم من تعيين سبب الوجوب وهو النذر ولو قال في نيت الصلاة المفروضة لم يكف معنى وقوله لانه لا يجب الا به أنه لو نذر الضحى أو العبد مثلا ثم قال في نيت فريضة صلاة العبد أو الضحى المفروضة كف ذلك لان فريضة الصلاة المذكورة لا تكون الا بالنذر عرش **(قوله)** وماذا أطلق الاعتكاف شامل للواجب كان نذرا يعتكف أو طلق ثم أطلق نيت سم **(قوله)** الاعتكاف أي نية الاعتكاف نهاية ومعنى **(قوله)** أي الاعتكاف أي مطلق الاعتكاف قول المتن **(وان طالع مكته)** ويخرج عن عبادة النذر لمصلحة نذر ادائها في وقوعه وجوبا أو مندوبا ما قامته والاحوط في حقه ان يقول في نذره أنه على ان يعتكف في هذا المسجد مادامت في ثم بنوى الاعتكاف المندوب فكون متعلق النية بجميع المدة التي عكها عرش أقول قولهم لشمول النية المطلق لذلك كالمصرح في الأول **(قوله)** ولو قضاهما للحاجة كان الأولى تقديمه على قول المتن وان عاد **(الح)** **(قوله)** اما اذا خرج عازما **(الح)** ولو نوى بدخو وجسمه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وان لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا يعتكف حال خروجه بنية الانقطاع ثم تدكرت ان ترفض نية الصوم قبل الغير بطلان وهذا يدل على الانقطاع هنا بجماع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التمس بها سم **(قوله)** على العود أي من أجل الاعتكاف نهاية أي بخلاف العزم على العود بدون ملاحظة الاعتكاف فلا بجماع أن كلا فعل **(قوله)** وأعتكف صائما أي حيث لا يلزم جمعهما **(قوله)** انه يكفي يوم الصوم اعتكاف لحظة ينبغي الاحتياط بما في كل من أصوم معتكفا وأعتكف صائما **(قوله)** أو غيره زيادة هذا الانتساب السبقي وان مع الحكم **(قوله)** ولا يشترط ان يعين سببا **(الح)** هذا الاطلاق لا يناسب قوله أو غيره **(قوله)** الاعتكاف شامل للواجب كان نذرا يعتكف أو طلق ثم أطلق نيت سم **(قوله)** اما اذا خرج عازما على العود لو نوى بدخو وجسمه والحالة هذه قطع الاعتكاف فهل ينقطع وان لم ينقطع الاعتكاف بنية القطع لانه هنا يعتكف حال خروجه بنية الانقطاع ثم تدكرت ان ترفض نية الصوم قبل الغير بطلان وهذا يدل على الانقطاع هنا بجماع تقدم النية على العبادة فهما ورفضها قبل التمس بها أو الاعتكاف بغير الصوم فان كلا لا ينقطع بنية القطع **(قوله)** اما اذا خرج عازما على العود أي الاعتكاف كالمظهر وكما يشعر به قوله الا في لان نيتا زادة وجدت قبل الخرج **(الح)** اذا لم تكون الزادة مندوبة قبل الخرج ولا يكون كالمظهر فحين نوى في النقل المطلق **(الح)** اذا اذعن على العود فلا الاعتكاف بخلاف العزم على مجرد العود بدون ملاحظة الاعتكاف فتأمل ثم رأيت مر واقف على ذلك **(قوله)** عازما على العود أي من أجل الاعتكاف شرح مر

وأعتكف صائما فلو شرع في الاعتكاف صائما ثم أظفر لزمه استئنافها ولو قال ان أعتكف يوم العبد صائما وجبا اعتكافه وانقل قوله صائما ويحث الاسنوي انه يكفي يوم الصوم اعتكافه لحظته ولا يلزم استغراقه بالاعتكاف لا مكان تبعضه واللفظ صادق بالقليل والكثير بخلاف الصوم **(و)** بشرط في استبداء الاعتكاف لاداء ما لا يأتي في مسألة الخرج مع عزم العود **(نسخة الاعتكاف)** لانه عبادة وأراد بالشر لا مالا منه اذ هو ركن فيه كالمس **(و)** بنوى وجوبا **(في)** الاعتكاف وغيره **(النذر)** أي المندوب والمندوب أو **(القرض)** ليعبر عن التطوع ولا يشترط ان يعين سببا وهو النذر لانه لا يجب الا به بخلاف الصوم والصلاة **(واذا أطلق)** الاعتكاف بان لم يعينه مدة **(كفته نيت)** أي الاعتكاف **(وان طالع مكته)** لشمول النية لمطابقة ذلك **(لكن لو خرج)** غير عازم على العود **(وجاء احتجاج الى استئناف)** اللينة حتى يصير معتكفا بعد عوده لان ماضى عبادة قانتت بالخرجه ولو لقضاء الحاجة اما اذا خرج عازما على العود

يكفي سم **(قوله فلا يحتاج إلخ)** أي وإن وجد منه منافي الاعتكاف حال خروجه كإظهار ظاهر وصريح به شرح المنهج أمامنا في النية كالردقة الوجه أنه لا بد من انتفاء فليأتمل سم عبارة الكردي على بافضل قوله إن طال الخ وفي شرح الأيضاح للجمال الرملي وابن علان وإن صدر من غير ما ينافي الاعتكاف لا بما ينافي النية انتهى اه
وعبارة البصري قد يقال ظاهرا أطلافاً أنه يجوز ثبوت العود وإن كان غافلاً عن حقيقة الاعتكاف بأن أطلق نية العود بل أطلافاً لهم صادق بالذات في العود ولو أخذ من منع به أي فحيز منه هذه النية أيضاً وقيل إن الزيادة في صلاة النفل أنه لا بد في نية العود من استحضار حقيقة الاعتكاف فليأتمل اه **(قوله لأن نية الزيادة إلخ)** مع قوله كقوله إلى المتن كالصريح في أنه لا يشترط مقارنة للخروج بل يكفي تقديمه عليه سم **(قوله)** كانت كنية الدت تيمناً قد بدلت على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه متلاب جامع نية مؤمنين معتقدين وقد يفرق فليأتمل سم عبارة عرش قوله كنية الدت أي مدة ما قبل الخروج وما بعده العود وهذا بقوله لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صغ فلا يحتاج إذا خرج من المسجد لئلا ينعكف على الاعتكاف يوم الجمعة إذا رجع إلى المسجد اه **(قوله)** كقوله فبين نوى في النفل المطلق إلخ ولا نظر لكون الصلاة بقتل فبينها الزيد والمزيد عليه ما يتأهل به هنا فليأتمل الخروج المنافي لمطلق الاعتكاف لأن النافي هنا متفرج حيث استثنى زمنه في النية ونية العود في ما نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد استثنى زمن المنافي في موهو الخروج نهاية قول المتن **(ولو نوى مدة)** قال الاسنوي أي للاعتكاف تطوعاً أو كان قد قدر أياماً غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وقام فيه ما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة في نفسها كهذا العشر فسبأى حكمه اه ثم قال في قوله لزومه الاستئناف وتغييره بالزوم أو أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو أم لا أصل في عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح حر فأنظر مع قوله أياماً غير معينة قول الشارح أو بمعنى ما إلخ الآن يقال كلام الاسنوي في المنذور وكلام الشارح في النوى وفيه شئ فليجرو سم **(قوله مطلقاً)** أي كيوم أو شهر **(قوله أو معينة)** يتأمل سم أي فإن **(قوله فلا يحتاج)** لا يقال لا بد من عدم المنافي حال خروجه كإظهار ظاهر ولهذا قال في المنهج فيما سبأى ونه طام أي الاعتكاف كتاباً بعد مرة وسكر ونحو حوض تخلو منه اعتكاف عنه غالباً وبجانبه مقطرة اه قال في شرح حرمون طرأ شئ من ذلك خارج المسجد لئلا يزاد أو نحو ذلك اه كل منهما العبادة البدنية اه وكتب شيخنا الشهاب البرلمسي بهامش ما نصه قوله وإن طرأ شئ إلخ قال في المهمات سواء قلناه حال خروجه معتكف أم لا اه لا نأقول لا لنسأل أنه لا بد من ذلك وكلام المنهج وشرحه لا يدل أنه لا يلزم من انقطاع الاعتكاف انقطاع النسبة المتعلقة بالمستقبل وما يدل على أنه لا يشترط انتفاء المنافي حال الخروج اه الزركشي وابن العباد نازعا على الاكتفاء بنسبة العود عند الخروج وإن ذلك بمنزلة المدة التي أبداه إن قضيتها حرمه جاء في خروجه لانه معتكف وهو بعد واجب الشارح في شرح العباب يمنع أن قضيت ذلك إذا استحباب الاعتكاف عليه من جهة النية لا يقتضي استحبابه مطلقاً اه فتأمل نعم هذا في منافي الاعتكاف أمامنا في النية كالردقة الوجه أنه لا بد من انتفاء فليأتمل **(قوله لأن نية الزيادة قد جرت قبل الخ)** مع قوله كقوله إلى قوله ثم نوى قبل السلام وكعتين كالصريح في أنه لا يشترط مقارنة للخروج بل يكفي تقديمه عليه وقوله فكانت كنية الدت تيمناً قد بدلت على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم وثالثه متلاب جامع نية مؤمنين معتقدين وقد يفرق فليأتمل **(قوله)** إلى المتن **(ولو نوى مدة)** قال الاسنوي أي للاعتكاف تطوعاً أو كان قد قدر أياماً غير معينة ولم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وقام فيه ما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة متتابعة في نفسها كهذا العشر فسبأى حكمه اه ثم قال في قوله لزومه الاستئناف وتغييره بالزوم أو أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أو أم لا أصل في عوده فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح حر فأنظر مع قوله أياماً غير معينة قول الشارح أو بمعنى ما إلخ الآن يقال كلام الاسنوي في المنذور وكلام الشارح في النوى وفيه شئ فليجرو سم **(قوله مطلقاً)** أي كيوم أو شهر **(قوله أو معينة)** يتأمل **(قوله في المتن)**

فلا يحتاج وإن طال الزمن
خروجه كإقتضاه أطلافاً
لنية عند العود لقضاء هذا
العزم مقامها لأن نسبة
الزيادة وجدت قبل الخروج
فكانت كنية الدت تيمناً
كقوله فبين نوى في النفل
المطلق وكعتين ثم نوى قبل
السلام وكعتين **(ولو نوى)**
في اعتكاف تطوعاً أو نذر
(مدة) مطلقاً أو معينة

التعين مستلزم للتتابع فلا يناسب قولهم ولم بشرط التتابع وإنما انقصر الاستوى والنهاية والمغني وشرح
بافضل على أيام غير معينة (قوله) ولم بشرط تنابع او اعتكاف (الح) يتأمل سيكعم مابله (قوله) في صورة
أى النذر (قوله) فخرج فيها (الح) أى غير عازم على العود وشرح بافضل قال البكرى هذا الذى ذكره الشارح
هنا فى غير هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام والخليط الشريفي والجمال الرملى وغيرهم واتخذوا وفى
القسم الاول اتم ذكره القليوبى على المحلى وقال كاتى قبلها بل أولى اذ هنا قول بعدم الاجتماع مطلقا ونحن
مردم لم يوافق في هذه على ذلك وفى الحاشية على المنهج قوله جدد النية أى عند دخوله وان كان عزم عند خروجه

على العود للاعتكاف كالموقوف من منعه موقوفى كلام بعضهم أنه يصح كفى فيها بذلك بالاولى اه وفى
الشورى على المنهج ظاهره أنه لا يكتفى بالعزم هنا كاتى قبلها وهو ما يقتضى أن شخصنا الرملى أفتى به وما عينا
الفرق بينهما تأمل انتهى وقال ابن عبدالحق أنه يكتفى بالعزم هنا بالاولى فليخرج راتى اه ووافقه شيخنا
فقال وجدد النية اذا عزم على العود فهما أى المطلق والتقدير عزم غير تابع أو كان خروجه لم يزل
الثانى اه قول المتن (لزوم الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم بشرط تنابع مع قول الرضى
آخر الباب ولو عين مدة لم يتعرض للتتابع فجامع أخرجه بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية اه فان
مفهومه أنه لو خرج بعد زوال جدد النية ولم يلزم عدم الاستئناف وذلك بناق لزم الاستئناف المستلزم لعدم
النية فان العذر أعظم من قضاء الحاجة سم أى وتقدم عن الاستوى أن المدة العينة كعزم الشهر فى حكم
المشروطة للتتابع (قوله للاعتكاف) عبارة بالنهاية والمغني وشرح الارشاد وشرح بافضل لنية
وقال البكرى وهو ما عزم وفى غير اعتبار اعتبار وهم تغيير الخفة بالاعتكاف بطلان ما اعتكفه قبل خروجه
وليس مرادا وفى الرضى لو نذر اعتكاف شهر معين تعين فان أقصد بعضهم بأن نفى شرحه بل يجب
قضاء ما أقصد فقط اه وفى الخفة فى شرحه وبطلان الجماع ما عزمه ولا يبطل ما مضى الا ان نذر التتابع فتعتبر
غير الخفة أو وضع أو أحسن اه كروى أى فكلامه على حذف مضاف أى لنية الاعتكاف كابدل عاه قوله
قطعه دون تأمله (قوله للاعتكاف فى الصور) قال الثانية (الح) عبارة بالمغني لنية الصلة بالاعتكاف ان أراد به
العود وان لم يطل الزمان لقطع الاول بالخر وج غير قضاء الحاجة وأما العود فلا يلزمه فى النقل بل هو انطوى
منه اه (قوله أى الحاجة) بقى ما لشرحه مع الحاجة غير هاهل يلزمه الاستئناف أولا فيه نظر والاقر ب
الثانى قياسا على ما قصد الجانب بالقرعة المذكور والاعلام عزم (قوله) وهى البول والغاطم أى فقط
فليس منها غسل الجنابة على الاعتماد (قوله) أن يطبق بها (الح) جزم به فى شرحه بافضل لكن عقبه
البكرى بأن المدة دخلت فى قوله فاذ لم يتغير وأعلى الرابطة فى هذا القسم غير قضاء الحاجة مما لا يمتنع كقول
الجانبين ونحوه فعدم الاعتقاد فى الرجم من باب أولى اه (قوله) فلا يلزم ذلك أى استئناف النسبة وان طال
زمن قضاء الحاجة معنى ونحوه (قوله) كاتاه أى التعميم (قوله) أى لان عوده (الح) عبارة بالنهاية والمغني
لان النية شملت جميع المدة بالتحسين اه (قوله) وإن كان أى قوله قال الأذرى فى النهاية والمغني (قوله)
كلا كل أى فانه مع إمكانه فى المسجد وخارج له لانه قد يستحب منه وشق عليه فى بخلاف الشرب
فلا يجوز والخروج له مع امكانه فانه لا يستحب منه فى المسجد معنى ونحوه قال عزم قوله لا يمتنع منه
الح أخذ منه أن المصحف الذى يندم ما روى به كل فى من يادى أى فلو خرج للأكل فى غير قطع تنابعه
ومتقضى العلة أيضا أن أهل المسجد كانوا يجاورون به اعتمادا لا كلى يجمع اجتماع بعضهم ببعض لم يجر

فان خرج لغرض قضاء الحاجة لزمه الاستئناف يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة ولم بشرط تنابع مع قول
الردى آخر الباب ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع أخرجه بلا عذر ثم عاد ليتم الباقي جدد النية اه
فان مفهومه أنه لو خرج بعد زوال جدد النية ولم يلزم عدم الاستئناف وذلك بناق لزم الاستئناف المستلزم
لعدم النية فان العذر أعظم من قضاء الحاجة فان قل بعمل النية فى كلام الشارح على التعيين بالتحص
كهذا الأسبق وفى كلام الرضى على التعيين بالقدر كاسوع احترازا عن اطلاق الاعتكاف قلنا هذا

وقضاه للحاجة والحض والخروج (٤٧٤) ناسيا (يجب استئذانها) عند العود لشيء لها جميع المدة ويجب المبادرة بالعود عقب زوال

الغزوات أخرها ماذا كرا
تغشوا انقطع التتابع
وتعذر البناء (وقيل ان خرج
لغير الحاجة وغسل الجنابة)
وتجوهما (استئناف
النية نظر وجهه من العبادة
بحاشته بدخول ما لا بد منه
أما ما يتقدمه فيجب استئذانها
سوما (وشرط الاعتكاف
الاسلام والعقل) فلا يصح
من كافر وجنون وسكران
ومعنى عليه وتجوهما اذا
نبت لهم ولو طرا نحو اعماه
على معتكف فسيأتي
(والنشاء عن الحض)
والنقاس (والجانبه) لحرمة
المكث بالمسجد حيث
أخذ منه ان مثله من به
تجوهما وح ثبوت المسجد
ولا يمكن الفرز هناك
الاذرى وهذا موضع نظر
اه أى لان الحرمه متعنا
لعلوا للاثبات البت
تخلها ثم فلا تاس ومن
ثم مع اعتكاف وجتوق
بالاذن خروج وسيدع الاتم
ومران من اعتكف فيها
وقف على غيره صحيح ولا
يشكل على ما قرر في فتوى
الحائض خصالا في زعمه
لان حرمه ما لم تكن عليها من
سحب كونه مكثا على ذلك
من حيث كونه في حق الغير
والاول ذاتي والثاني عارض
ونظيره الخف المغصوب
وخف الحرمه في الاول
لمطلق الاستعمال في الثاني

الخروج منه لاجل الاكل لانتفاء العلة الآن يقال ان من شأن الاكل يحضو والناس الاستغناء فلا فرق بين
كون أهل المسجد يحضرون أم لا وهذا أثر ب عش ونظير أخذ من التعليل المذكور أيضا ان مشكل
المسجد المحضو الخ ما اذا كان المعتكف في نحو حجة شتر من الناظرين والناظرين (قوله) وقضاء الحاجة
(الخ) ومثله في هذا القسم الخ في ما يظهر شري وشتر وكذا روى في بافضل (قوله) وتجوهما أى عملا بد
منتهيا ومعنى (قوله) أما ما يتقدمه فيجب استئذانها أى اذا خرج من غير عزم على العود شرح بافضل قال
الكردى هذا المعنى في الوقوف على من ذكره في هذا المثل غير المخرج في هذا الكتاب خاصة به مع على العود عن إعادة
عادى المسجد يكون عودا بتداعى الاعتكاف من غير نية اعتكافا كقضاء بعضه على العود عن إعادة
النية اه أى ولا يجب ما سوى من انشور (قوله) من كافر (قوله) أى كبر سم ومن لا غير
له معنى (قوله) وأخذ من الخ (قوله) اعتكافا لغيره أى لا يؤخذ من غير اعتكافا لغيره أى كبر سم ومن لا غير
المكث في المسجد كذا في خروج وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك وان
قال الاذرى الخ اه (قوله) ومن ثم أى من أجل عدم تأثيرا لحرمة العوض (قوله) صرح فى قوله ولا يشك
في النهاية والخ (قوله) ومرا أن (قوله) صرح الخ عبارة الثانية بالخ (قوله) ويصح من الميز والبسدر والمرآتوان
كرهات الوات الهيئة تكرو وجه الجماعة وحرم غير اذن سيد وزج نعم ان وقت بد منقطع كان يحضر
المسجد باذنهم فافرو باسار ولونرا اعتكاف من معين بالاذن ثم انتقل العبد لا نحو شوبع أو وصيه
أوارث أو مطلق تزوجت آخر حالها بغير اذن الثاني لانه صار مستحقا قبل وجوده لكن للمشتري ان يغير
ان جعل ذلك ولهما الخراجهما لو لم ينذرهما بالاذن فاعلى الشرع وعينه وان لم يكن منعه عن الاذنين
أوفى أحدهما وزنه من غير ذلك اذا انقضى الشرع عقبه فقط وهو متتابع وان لم يكن منعه عن الاذنين فاجوز لهما
الخارجهما في الجميع لاذنهما في الشرع وبعبارة أو بواسطة لان الاذن في النذر الممنون في الشرع وعينه
وللعين لا يجوز تأخيرها والمتتابع لا يجوز والخروج من متتابعه من ابطال العبادة الواجبة بلا عذر ويجوز من
المكاتب بالاذن ان امكن كسب في المسجد أو كان لا يخل به ومن بعضهم ولا نهاية كائن ولا كان في فوته
كرو في فوته سيده كفن اه قال عش قوله هو لذات الهيئة فهو لغيره من الخشب فيكره
الخروج أم لا فيسقط نظر والاقرب الاول احتياط وقوله هو بغير اذن الثاني ومثل ذلك ما للزوت صوما وحى
خليفة أومر وجهه ثم لقتن تزوجت باخوفها ان تصوم بحضور واج وليس له منعهم ذلك وقوله هو
ولهما الخراجهما الخ أى ولا ثم علمهما حيث نذر في مالوا اختياره اعتقاد السبد والعبد هل العبرة باعتقاد الاول
أو الثاني فيه نظر والاقرب الاول أخذ ما قالوه في ستره تامل من أن العبرة باعتقاد الفاعل وقوله هو
أو كان لا يخل به أى بالكسب أى أو كان مع ما يبنى بالتصوم وقوله هو في فوته سيده الخ نظر لو أراد اعتكافا
منذورا متتابعا ولا ينعونه وكل من نذر قبل المأبأة أو بعد هاتى فوته بالسداد وفى وقته نفسه وهى لاسعه
ويجب حيث لا يمنع بغير اذن السيد ثم ان لم يكن متتابعه فاعله اعتكاف قدر فوته نفسه كماله ظاهر سم على
البسيطة عش (قوله) ومرا الخ أى في شرح فى المسجد (قوله) ونظيره أى ما ذكر من جهة الاعتكاف
لثاني وعندهم الاول لا ذكر (قوله) لمطلق الاستعمال أى متى الغير (قوله) سكران (قوله) الخ أى قول المثل ولو طرأ
الغنى والنهاية الاقوله في غير الضدين الى ذلك (قوله) سكران (قوله) أى ما غير المتعدي فيه كقوله
الاذرى اه كالمعنى عليه نهاية ومعنى (قوله) بغير داخل وج الخ) أى من الخروج من المسجد بلا عذر
لا يظهر به الفرق لان عدم التجديد في المعين بالشخص ان لم يكن أولى كان مساويا فليتأمل (قوله) وأخذ منه
ان مثله الخ كذا هو (قوله) صرح كذا هو (قوله) سكران (قوله) أى ما غير المتعدي فيه كقوله

وهو

خصوصا ليس فاحر أسمه ذاك لاهذا (ولو انما لكف أو سكر) سكر تعدي به (بطل) اعتكافه من الزد والسكر وهو
لا نفعه أهله من والذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) فيجب استئذانها فلا بد أن يخرج من مجرد ناظر وجن المسجد

وهو يقطع المتابع نهايتومعنى **(قوله ومنه الخ)** أى من التعبد **(قوله لا عدم ثوابه الخ)** لا ينافى هذا ما يأتى
أول الخ من حيث وجوب الثواب بالرد دون أن تتصل بالثواب بتعبد على أن المراد ان عدم المذكور ليس مراد من
هذا الكلام وان كان متحققا سم **(قوله اذا سلم الخ)** عبارة النهاية المراد بالبطان عدم البناء عليه لاحوطه
بالكية اه زاد المعنى وهذا في السران وإما الرد فقد نص الشافعى على ان الرد تحبط الثواب ان لم تتصل
بالثواب وان اعتكافه فمضى بحسب العمل بنص القرآن اه قال عرش الاقرب ان غير المراد ثواب على ما مضى
ثواب الغفل مطلقا لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب والواقع عنه اه **(قوله اذا اعتكف بالواخ)** فيه نظر
ظاهر وينابعض الواعش ما يتعلق بذلك سم أى من أن المصوف بأول المنوعة الاولى فيه ثبوت الصبر
(قوله فلم يرجع الصبر على معطوف بأو) أى بل على الرد والسران المفهومين من لفظة الغفل وقد تقدم
ما يدل عليها فصح عود الصبر عليها نهايتومعنى قول المتن **(أوانغماء)** ومثله السكر بلا تعدد كل من عن النهاية
والمنفى **(قوله من اعتكافه)** أى المتتابع نهاية ومعنى قول المتن **(ان لم يخرج)** لم ترد الاسنوى في بيان
مفهومه على قوله تنبيه مسكت المصنف عاذا أخرجه وحكمه كما قال الرافعى انه ان لم يمكن حفظه في المسجد فلا
يبطل أيضا اعتكافه كالوجس العاقل مكرها فخرج وان أمكن بمسقة فكار بض والصحيح فيه أيضا أنه
لا ينقطع تنبيه اه ما ذكره الاسنوى ومثله في شرح مر ومفهوم قوله بمسقة أنه لو أمكن سلا مسقة يبطل وهو
صريح قول الرافعى بطل تنبيه ان أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان أخرجه مسددا ينقصه
عن أخرجه العاقل مكرها ثم اى يتفق شرح الرافعى بعد ان ذكر ان الجوهر را طلقوا عدم البطان وكذا
المجموع أيضا لا يطلق بمسلة الا كراهه قال يجمع ان كلامه يخرج باختاره وقول الشارح كالمكره اشارة أيضا
الى ذلك سم وفى المعنى بعد مثل ما تقدم عن الاسنوى ما نصه فكان ينبغي ترك التقييد بعدم الخرج ولا سواه
حكمهما اه **(قوله يؤخذ منه)** أى من القياس على المكره **(قوله ان يحمله)** أى عدمه من الأخرى **(قوله)**
وأخذ ابن الرافعى الخ عبارة المعنى ما لو طرأ ذلك بسبب لا يعذر فيه كالمكره فانه ينقطع اعتكافه كما نشأ في
السكاة عن البندنجي في الجنون ويحتمل الأخرى في الأغماء اه **(قوله بالمرحاض طاعة)** فبقوله اذا حصل
الجنون بسببه فيبقى ان ينقطع وان لم يخرج لا تنفاه أهليه مع تعديه كالمكره ان التهذى مصرى ويجرى
وقدم عن المعنى ما نصده ويقيده اضا قول شرح بافضل ويبطل بالجنون والأغماء ان طرأ سبب تعديه
لانهم ما حيد ذلك السكران اه قال الكردى قوله ان طرأ الخ أى الجنون والأغماء يبطل اعتكافه في حال طرأ
مع ما مضى ان كان متتابعا وظاهر الخلافه البطان في ذلك مطلقا وهو التحقيق كما يشتهى في الاصل فقله في العفة
بأخرجه ليس بقصد اه قول المتن **(ويعسب من الأغماء)** أى مادام ما اكتفى بالمسجد على وكردى عبارة
سم أى وان لم يقع لحظة في كل يوم لان جلته مدة الاعتكاف فظاهر الوحد في الصوم وشرط الحسبان كما هو
ظاهر ان لا يخرج وان أوهم الصنيع خلاه اه قول المتن **(من الاعتكاف)** أى المتتابع نهايتومعنى **(قوله)**
انه كالقضى عليه شرح مر **(قوله لا عدم ثوابه اذا سلم المرتد)** لا ينافى هذا ما يأتى أول الخ من حيث وجوب الثواب
بالرد دون أن تتصل بالثواب بناء على ان المراد ان عدم المذكور ليس مراد من هذا الكلام وان كان متحققا
(قوله اذا اعتكف بالواخ) فيه نظر ظاهر وينابعض الواعش ما يتعلق بذلك اه **(قوله فى المتن ان لم يخرج)**
لم ترد الاسنوى في بيان مفهومه على قوله تنبيه مسكت المصنف عاذا أخرجه وحكمه كما قال الرافعى انه ان لم يمكن
حفظه في المسجد فلا يبطل أيضا اعتكافه كالوجس العاقل مكرها فخرج وان أمكن بمسقة فكار بض والصحيح
فيه أيضا أنه لا ينقطع تنبيه اه ما ذكره الاسنوى ومثله في شرح مر ومفهوم قوله بمسقة أنه لو أمكن سلا
مشقة يبطل مر وهو صريح قول الرافعى بطل تنبيه ان أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة وقد ينظر فيه بان
أخرجه مسددا ينقصه عن أخرجه العاقل مكرها ثم اى يتفق شرح الرافعى بعد ان ذكر ان الجوهر را طلقوا
عدم البطان وكذا المجموع أيضا لا يطلق بمسلة الا كراهه قال يجمع ان كلامه يخرج باختاره وقول الشارح
كالمكره اشارة أيضا الى ذلك **(قوله فى المتن)** ويعسب من الأغماء أى وان لم يقع لحظة في كل يوم لان جلته

ومنه يؤخذ ان المراد ببطان
الحاضى عدم وقوعه عن
التتابع لا عدم ثوابه اذا
أسلم المرتد لكن الموصوف
عليه في الامم بطلان ثواب
جميع أعماله وان أسلم كما
يأتى في ريبا وكذا يقال في
التتابع حيث يبطل وثنى
الصبر مع العطف بأو في غير
الصدق من ثوابه لا يلاهما
مقتلما على ان ذلك لا رد
عليه من أصله اذا عطف بأو
في الفعل لا لفعل فلم
يرجع الصبر على معطوف
بأو ولو طرأ جنون أو
اغشاء على المعتكف لم
يبطل ما مضى من اعتكافه
(ان لم يخرج) بضم زاله
وكذا أن أخرجه شق حفظه
في المسجد أولا كما يصرح
به كلام المجموع لعدمه
كالمكره ويؤخذ منه ان
محله حيث طرأ اذ تعق
المسجد والا كان أخرجه
لاجل ذلك كالمكره المكره
بحق وعلى هذا جعل
ما اقتضاه كلام الروضة
وأصلها انه يضرا أخرجه اذا
شق حفظه في المسجد أى
بان حرم ابقا فليسوا أشد
ابن الرفعة والأخرى من
التعليل بالعدوان لو طرأ
نحو الجنون بسببه لنقطع
بأخرجه مطلقا **(ويحسب)**
زمن الأغماء من الاعتكاف
دون الجنون

كَمَالِ الصَّوْمِ فِيهِمَا (أَوْ) طَرَأَ (الْحَيْضُ) (١٧٦) أَوِ النَّفَاسُ أَوْ نَجَسٌ غَيْرُهُمَا لَا يُمْكِنُ مَعَ الْمَكْتَبَةِ بِالْمَغْتَبَةِ (وَجِبَ الْخُرُوجُ) لِتَجْرِيمِ مَكْتَبِهِم

كل في الصوم) في الفصل في النهاية والتأني لقوله واستشكل الى تم وقوله بان كل الى والا وما عليه (قوله
كل في الصوم) أي اذا أتى عليه بعض أهلها بنوع من أي أو جن فحبث يهطل الصوم في الثاني دون
الاول (قوله أو نجس الخ) عبارة عنها هنا وتوالت في الاستحالة فكان أمست التواني ثم خرج من اعتكاف
فان خرجت هطل (قوله أو نجس الخ) أي ما يهطل الاستحالة كقول الله ما شروا جفاح
اس أو جاهدل أو كره (قوله أو لم تنهيم) أي لفقد الماء وتغيروه (قوله أو مكن التيمم الخ) أي والواجب
الخروج لاجل التيمم (قوله أو هو رافيه) أي من غير مكن ولا زهدنا يعني (قوله لم يجز الخ) (ج
عبارة عنها هنا وتوالت في الاستحالة) أي من غير وجه اه قال عرش فضته جواز الخروج لذلك فلتأمل ولعبارة جرح مجز
الخروج الى القياس ما ذكره المصنف في الغسل من جواز الخروج وان أمكن في المسجد بلا مكن جواز ههنا
الان يقر به عدم لزوم التيمم عادة فانتج الخروج لاجله اه (قوله المبادر فيه) أي بالغسل يعني
(قوله واستشكل) أي قول المصنف ولا يلزمه (قوله حرام) تقدم من هنا يعني بخلافه (قوله
بان هذا) أي الغسل و(قوله اذهو) أي انضرو (قوله أو ما هذا) أي الغسل في السجود (قوله على
جواز) أي الوضوء في السجود (قوله تم محل جواز) أي الغسل في السجود نهاية (قوله قال الأذري الخ)
عبارة النهاية والغنى نعم لو كان الخبث مستحجرا بالخروج وجب وجه وتعمر إزالة الخبث في السجود
وكذا يجب عليه الخروج الى الغسل بالغسل ضرر للمسجد أو الصلحان كما تقدم بعض المتأخرين اه قال
عرش قوله مر وجب وجه اه يعني قل خرجوا احتراماً من وصول الماء المستعمل في الغسل للمسجد
اه (قوله أو يهمل الخ) أي على قل قوله مستحجرا الخ قول الثاني (من الحيض) أي أو النفاس (قوله حكم
البناء الخ) أي على ما مضى من اعتكافها معق ونهاية
﴿فصل في اعتكاف المذنب والماتم﴾ قول المتن (اذا نذر المذنب الخ) قال في الرض وشرحه فصل نذر
اعتكاف شهر مثلاً نقول الثاني منه لا عبارة عن الجسد لا التائب اه وصرح هذا الاطلاق والتعليل
المذكور وجوبه لانه الاولي وجب البالي الخلة اذ نذر مطلقاً ما نذرهم بعض الطلبيون قال فيه اضافو
نذر اعتكاف يومين وعشرين وما لم يجر البالي الخلة الا انشأ شرط أو فاه كعكسه وهو المعتمد في
الرض أنما نذر قائم في نذر أيام وأشهر انهاراً لم تنزهه البالي حتى ينو به اه فعمل دخوله البالي في
تخوضه أيام ودخول الايام في تخوضه البالي بشرط التتابع وينتوي بهذا البالي في الايام ونسبة الايام في
الثاني واذ نذر البالي في نذر ما قل عند الاطلاق أمه بالساعة عليه وطارق فمذا الذي التتابع أو شهر أمه
في تخوضه أيام لا لقب لانه اليوم الاول سمح حذف في النهاية واتفق ما قل في قوله (مد متناهية) أي
كقوله لله على عشرة أيام متتابعه (قوله لانه التتابع) أي ان صرح به لفظاً ولا يلزم في هذه الايام
اعتكاف البالي الخلة فيها الآن من بها فانه لم لا يدخل في معنى الايام معق ونهاية فو تقدم عن سم

مدة الاعتكاف نظير اليوم الواحد في الصوم فشرط الحسبان كغيره طهاران ان يخرج وان اوشم الصنيع
 خلافة (قوله ولو كان نسيه) كان كالماله مقعودا (قوله وهو ما فيه) أي يخلط مع الكت والبرد
 (قوله وتزله المبادرة) لانها قول المتز ولا يلزم فأنه لم (قوله انهم يحملوا زواج) كذا هو (قوله قال
 الاخرى) كذا هو (قوله أو يحصل بفاسداتشعر والمسجد) كذا هو

﴿فصل في الاشكال المذكور والمتتابع﴾ ﴿قوله في المتن اذا ندمت قال﴾ قال في الرض وشرحه فحصل نذر الاشكال فيه مثلاً يشاؤنا ان السائل مثلاً عبارة عن الجسم لا المتتابع اه وصريح هذا الاطلاق والتعليل المذكور وجوب البلية الاولى معطاة وجوبه اليها اذا نذر فحصلنا ان وجهه الطلبة وقوله اه يضالون نذر اشكال متتابعين واوعشرين ويوم يجب اليها الخطأ الا ان شرط المتتابع اذناه كعكسه اهو هو المتعدي فعلى وجوب دخول الثاني في نحو عشرة ايام من المائة وعشرين ويوماً والنحو ثمانية ايام على اه يضالون وجوب دخول الالام في نحو عشرة ايام من المائة وعشرين ايام وفي الرض اضبال ذلك وان قال في النذر ايام الشهر او شهر ايام لم تغز

(وكذلك الجنب) إذا طهر
 بنحو احتلام يجب الخروج
 للفعل (إن تعذر الفسل
 في المسجد) للضرورة اليه
 ولو كان نيم وأمكنه التيمم
 بغير تراب وهو ما قد يميز
 الخروج فيهما بفطره إذا
 صرورة المحتبذ (فلا
 أمكن) الفسل فيه جاز
 الحسروج (لأنه أقرب
 للمروءة وإن كان المسجد
 بترابها) (ولا يلزمه)
 بقاء الفسل في المسجد
 رعاية للتتابع واستشكل
 بأن يضع المسجد بالماء
 المستعمل حرام وورد أن
 هذا لا يضع في ذواته
 وشبهه وإما إذا فهو لا يؤمن
 فيه وقفاً فقوا على جوازه
 نعم محل جوازه في كفاها
 السبكي حيث لا مكنته
 بأن كان فيه نهر يتوضه
 وهو خارج والأوجب
 الخروج قال الأذري وكذا
 لو كان مسجراً حرمة
 إزالة الخساق في المسجد
 وإن لم يكن بحكم خاصة الفسالة
 أو يحصل بغسله ضرر
 المسجد أو الصلبي (ولا
 يجب زمن الحضر ولا
 الجنب) من الاعتكاف
 إذا طفق للمسكن أعدهما
 المسجد لعذر أو غير ملانه
 حرام وإنما أجمع للضرورة
 سباني حكم البناء للحضر
 (وفصل) في الاعتكاف
 لنذور المتتابع (إذا نذر
 قمتا متتابعاً) (التاسع

لأنه ومبف مقصود لما فيه من المبادرة بالعبادة والمسئقة على النفس

مثله (قوله التتابع) الى قوله فلو دخل في النهاية والمغنى اذ قوله وقدمنا الى المتن قول المتن (والصحيح انه لا يجب التتابع) لكن بسن معنى ونهاية (قوله وانما لم تؤثر النسخ) عبارة بالمغنى والنهاية وقضية كلامه انه اذا لم يشتر التتابع لا يجب ان تؤاموهوا الاصح كقوله تعالى بغوى كل مسلم السدر وان اخذنا السبكي لزوم وصورة الاسوي فان قيل انه اذا قرى اعتكاف الليالي المتخللة في هذه الايام انها تلي مع ان في وقتها اذا فوجوب التتابع اولى لا مجرد وصف واجب بان التتابع ليس من جنس الزمن المسدوك وبخلاف الليالي بالنسبة للايام اى وبالعكس ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره بها اه وفي سبب بعد ذكر مثله عن شيخ الاسلام ما مضى فعمل ان بنية التتابع فوجب الليالي المتخللة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة ايام ونوى تباعها ازان بانها متفرقة فليست اه قال عرش قوله مردنية التتابع قضية وجوب الليالي بنية التتابع للايام وان لم يخطر بباله الليالي وقوله مرد قبل لم تليها الليالي حتى ينوبها طاهر في خلافه فاعل المراد بقوله ههنا بنية التتابع التتابع الا ان بنية الليالي لا التتابع المعنوي بغيره اه ولعل الاقرب ما قاله سم اذ كلامهم كالصريح في عدم لزوم التتابع فيما لو نذر عشرة ايام مع لياليها (قوله كالاتوا في الخ) اى قاسا عليه (قوله وانما عين الخ) لدليله المقابل (قوله مع كونه من جنسه) لم يظهر في وجهه وقد تقدم ان نفعان النهاية والمغنى وشيخ الاسلام في رد ذكر خلافه (قوله بما ياتي فيه) اى من ان الصوم يجب في التفرق في صلاة وهي صوم التمتع فكان مطالوبه التفرق بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفرق اى صلا مغنى ونهاية (قوله عند التضرع) اى تضرع الاجتهاد في قول المتن (لم يفرق بين ساعته) ظاهر وان نوى تضرع اليوم وينبغي خلافه وانما ذكره لمجمل على ما لو اطلق فان نوى يوما كاملا وجب بخلاف وان نوى قدس اليوم اكتفي به ولو من ايام وفي ما لو نذر يوما من ايام الفبال هل يخرج من عهده التندر بان يقوله يوما من الايام التي قبل خروجه كالتدرج او يجمل على اليوم الحقيقي من ايامه يخرج من العهد ولو بآخر يوم من ايامه فيسبب نظرا والاقرب الاول عرش (قوله لم يفرق بين الخ) وعند الاكثرين يجوز الحصول للتتابع بالنيوثة في المسجد وهذا هو المعنى فيها بقومنى وسبب (قوله لم يفرق بين الخ) اى قوله روح غيره في النهاية والمغنى الا قوله ووجهه الى احوال شرط (قوله فان قال الخ) الاولى الواو بدل القاء (قوله نذرته من الاث) ليس هذا التصو بر بقيد بل ونذر اعتكاف يوم اقله اظهر مثلا كان كذلك انما (قوله لزمه الخ) لعل هذا اذا قال نذرت يوما من الاث كاهو المتبادر من كلامه بخلاف ما اذا قال نذرت هذا اليوم والنهاية من الاث فالظاهر جئنا انه يلزمه الى المغرب فليس براحم (قوله لزمه من الخ) اى امتنع عليه الخروج ليليا اتفاق الاصحاب نهائية ومعنى (قوله ولو نذر اعتكاف يوم الخ) ولو نذر اعتكاف يوم قدوم يذهبهم ليلام يلزمه شي وبسبب كفى الليالي حتى ينوبها كن نذرا اعتكاف يوم اى لا يلزمه ضم الاله اليه الا ان ينوبها اه فعلم دخول الليالي بشرط التتابع وبنية بنية الليالي واذا قرى السبكي في نذر يوم فالحق هو ما لا خلاف انها السابقة على مظهر فيما اذا نوى التتابع او شرطه في نحو عشرة ايام انه لا تجب سلة الاول (قوله وان نواه) كذا مرد (قوله وان نزرع فيه) من جملة التراجع قبله اذا كان الرجاء ايجاب الليالي بنية التتابع فيما لو نذر اعتكاف عشرة ايام مشلما مع ان فيه وقتها اذا فوجوب التتابع بالنسبة لا مجرد وصف واجب شيخ الاسلام بان التتابع ليس من جنس الزمن المنسدر بخلاف الليالي بالنسبة للايام ولا يلزم من ايجاب الجنس بنية التتابع ايجاب غيره بها اه فعلم ان بنية التتابع فوجب الليالي المتخللة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة ايام ونوى تباعها ازان بانها متفرقة فليست اه (قوله ولو لوسط التفرق بين احواله التتابع لانه افضل الخ) قال في شرح اثره ونعم ان نوى اياما معينة كسبعة ايام متفرقة او اياما معين التفرق بق ذكره الغزالي وهو متعين لتعيين زمن الاعتكاف بالتعيين وما قاله انما ياتي على طر يقتضيه ان النذر في كلفه وقدره ما فيه اه قال مرد المعتمد ما قاله (قوله لم يفرق بين الخ) عبارة شرح المنهج فمن الاكثرين الاجزاء وعن أبي اسحق في خلافه قال الشيخان وهو الوجه فعليه لا استثناء اه والعلم بما قاله الاكثر من مرد (قوله ولو نذر اعتكاف يوم) من

(والصحيح انه) (اي الشأن)
(لا يجب التتابع بلا شرط)
وان نواه لان طلاق الزمن
كسبوع او عشرة ايام صادق
بالتفرق ايضا وانما لم تؤثر
البنية فيه كذا تؤثر في اصل
النذر وان نزرعه وانما
تعيين التواتر في الاكله
شهر الا ان قصد من العين
الهجر ولا يتحقق بدون
التتابع ولو شرط التفرق
أجزأ عنه التتابع لانه افضل
منه مع كونه من جنسه
وفارق نذر التفرق في
الصوم عما ياتي فيه (و) الصحيح
وفي الوضوء الاصح وقدم
ان مثل هذا مشهور في خلاف
الاجتهاد في الار حقيقه فخذ
التعارض ورجع الى نامل
المذرك (انه لو نذر يوما لم يفرق
تفرق بين ساعته) من ايام
بل يلزمه الحصول قبل الغبر
اى بحيث يقارن بشبه اول
الغبر ويخرج منه بعد
الغبر وبأى عقبه لان
المفهوم من لفظ اليوم هو
الاصول فلو دخل الظاهر
ومكث الى الظاهر لم يخرج
لسلام يفرق بكل جهاد وان
نزرع فيه لانه لم يات يوم
متواصل الساعات والليالي
ليست من اليوم فان قال
نهارا نذره من الاث لزمه
منه اى مثله ونهاية الليالي
تبعا قال في المجموع عدلو
نذرا اعتكاف يوم فاعتكف
ليلا وعكسه فان عين

تظهر من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكرًا كما أفاده الشيخ فإن قدمه أو أخره ما بقي من يومه لا يلزم قضاء ما مضى منه نعم يسن قضاء يوم كامل ويجعل ما ذكرنا قديمًا مختارًا فلا يقدم به ميتا أو مكرهًا ما يلزمه شيء ولو نذر اعتكاف الشهر الأخير دخلت إلى البيت أو إلى ليلة منتهى يجوز ثموان نقص الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة أيام من آخره وكان ناصلاً يجوز له التحديد بقصد لها فقلها اعتكاف يوم بعد ويسن في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لا احتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم دخلاً في نذره أذهب أو أوال والعشرة من آخره أو قبل ذلك ثم بان النقص آخره من قضاء يوم كقطع به بغوى وقال في المجموع يحتمل أن يكون قسماً بخلافه فين يتعين ظهور أو شئ في ضده فوضاً محتاطاً فإن محدثاً أي فلا يجوز فيه نهاية ومعنى قال عرش قوله مر اعتكاف يوم شكرًا أي بنية القضاء ويقع شكر الله تعالى لأنه يتعين أن يقول شكرًا وقوله مر ما بقي منه أي ويعتبر ذلك من وصوفاً ما ينقطع به صغره وقوله مر كقطع به الخ معناه عرش (قوله زماناً) عبارة النهاية والمغنى وما ثم فلا خلاف اليوم المعلق لتمكنه من الوفاء بنذره على صفة المترتبة ولا كذلك المعلن اهـ (قوله أن كان ما أتى به قدر الخ) أي واللام بكيفية نهاية أي فصاح إلى مكث ما يتم به مقدار اليوم عرش زاد الرشدي وناظره كانت أطول لمنهل يكتفي بمقدار اليوم منها أو لا بمن استيعامها والقاس الأول (قوله والآخر) يدخل فيه ما دالم يعين زماناً وهو كذلك لتمكنه من الوفاء بنذره على صفة المترتبة ولا كذلك المعلن وما إذا عني ولم يقسم (قوله مع الخ) ولولم يعين الأسبوع لم يتصور فيه فوات لأنه على التراخي معني (قوله لأنه) أي التابع (حيث ذكر) أي حين عدم تعرض التابع (قوله لمن مَرَّ وروا الوقت) أي من ضرورة تعين الوقت فاشبه التابع في شهر رمضان بنهاية ومعني (قوله وإذا ذكر النذر الخ) أي في نذره انقطاعها ومعني قول المتن (وشرط انحر وج لعروض) شرح به ما لشرط قطع الاعتكاف لعرض فانه وإن صح لا يجب عليه العود عند زوال العرض

رمضان فانه يجوز قضاءه في يوم أقصر منه قوله أن كان ما أتى به قدره الخ ليس في عبارة المجموع تصريح بهذا وبإقراره فرع قال المتن لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف به فأن لم يكن عين الزمان يجوز له لأنه دخل على الوفاء بنذره على الصفة المترتبة من كان عين الزمان في نذره فاعتكف بدله اليوم له أجزاً كما لا فاته مسألة نهاراً اقتضاه في الليل فانه يجوز وسيدان الليل صالح للاعتكاف كالنهار وقد فاق الوقت وجب قضاءه القدر الفائت عاماً الوقت فيسقط حكمه بالقوات اهـ ثم ما ذكره الشارح وجهه فان الاعتكاف يتبع بعض أماكن مراعاة نذر الفائت بخلاف الصوم حيث أجزأ يوم قصير عن طويل لأنه لا يتبع بعض وقد يشهر قول المجموع فوجب قضاءه القدر الفائت بما قاله الشارح (قوله والآخر) يدخل فيه ما دالم به من زماناً وهو كذلك لتمكنه من الوفاء بنذره على صفة المترتبة ولا كذلك المعلن وما إذا عني ولم يقته (قوله في المتن) وشرط انحر وج لعروض) شرح به ما لشرط قطع الاعتكاف لعرض فانه وإن صح لا يجب عليه العود عند زوال العرض بخلاف شرط انحر وج له فيجب عليه العود شرح مر قال في الروض ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرة أو عشرين يوماً لم يجب اليلالي المتخللة إلا أن شرط التابع أو فاءه كعكسه أي وإن لم يجب هو أي التابع فنية التابع فوجب اليلالي دون التابع قوله إلا أن شرط الخ أي فوجب اليلالي المتخللة ونخرج بالمتخللة السابقة على اليوم الأول وهو ظاهر وإن قال العشر الأخير دخلت في الباقي ويجوز أن ينقص الشهر بخلاف قوله عشرة أيام من آخره اهـ وقوله بخلاف الخ أي فإذا كان ناقصاً لزمه أن يعتكف به يوماً قال في المجموع ويسن في هذه أن يعتكف يوماً أي نواياه الغرض أو لنذر كما هو ظاهر واللام يمكن أجزأه ولا ينصرف التردد في النسبة ويكتفي بصحة احتمال دخوله قبل العشر لا احتمال نقص الشهر فيكون ذلك اليوم دخلاً في نذره لكونه أول العشرة من آخر الشهر فلو فعل ذلك ثم بان النقص فهل يجوز من قضاء يوم قطع بغوى باخراؤه ويحتمل أن يكون فيه خلاف فين يتعين ظهور أو شئ في ضده فوضاً محتاطاً فإن محدثاً اهـ والمعتكف ما قطع به بغوى (تبييناً) الأول على محامقته وأنه لو نذر اعتكاف عشرة أيام ونوى التابع جاز التبريق فله أن يأتي باليوم الأول وحده بل لأنه لأن الواجب اليلالي المتخللة بل لأنه الأول غير مقتلة ولا يعدان يجوز اعتكاف

زماناً وفاته كفي أن كان ما أتى به قدره أو أجزأه فلا (و) المصباح (أنه لو عين مدة كالصوم) معني كهذا الأسبوع (وتعرض للتابع وفاته) تلك المدة (زمنه التابع في القضاء) لتصر بجمعه فيصير مقصوداً لذاته (وإن لم يتعرض له لم يلزم في القضاء) لأنه حيث ذكر من ضرورة الوقت فليس مقصوداً لذاته (وإذا ذكر) الناذر (التابع) وشرط انحر وج لعروض

مباح مقصود لا يشاق
الاعتكاف (مع الشرط

في الظاهر) لانه انما لم
بالترامه فوجب ان يكون
بحسبه فان عندنا لم
يقارزه والاخر ح لسل
غرض ولودنو مباحا
سقطه الامير للتحوزه
ويوجهها بالاسمى غرضا
مقصودا في مثل ذلك عرفا
فلا ينافي ما سرق السفر انها
غرض مقصودا مالم شرط
الخروج فخرج كسر بخبر
او لما في حكمه فبطل نذره
نعم لو كان المنافي لا يطمع
التتابع كسب لا يتابعه
مدة الاعتكاف غالبا صاع
شرط الخروج وله مالم شرط
الخروج والعارض كان
قال الا ان يدون فهو باطل
لانه علقه وهل يعلق به
نذره وجهان على الشرح
الصغير البطلان وهو الوجه
ووجهه صغيره ولم يندفع
صلاة او صوم او حج شرط
الخروج لعروض فكما تقررو
ويأتي في النذر انه يعلق
بذلك بخلاف نحو الوقت
لا يجوز فيه شرط احتياج
مثلا لا يقتضي الاشتكاف
عن اختصاص الآدي به
فلم يقبل ذلك الشرط كالتعلق
(والزمان والمصر وفيه)
أي لذلك العارض لا يحب
تداركه ان عين المدة كنهذا
الشهر) لان من المندور
من الشهر انما هو اعتكاف
ماعد العارض (والا بعين
مدة كسهر (فجب)
تداركه انتم المدة المترتبة تكون فائدة الشرط تنزل بل ذلك العارض منزلة قضاء الحائض في ان التتابع لا ينقطع به

بمختلف شرط الخروج فيجب عليه العود فيها وتومئني وسم (قوله مباح مقصود الخ) ظاهر فمما اذا
أطلق العارض صحة الشرط وانصرف المذاكر بل قديدي انهم ادا الشارح (قوله فان عين شيا) أي نوعا
أوفر كما داة المرضي أو زبد (قوله لم يتجاوز) أي خرج له دون غيره وان كان غيره أهم منه نهاية
ومعنى (قوله مباحا) أي لا مكرها كما يفيد قوله بالتحوزه (قوله كقائه أمير) أي الحاجة اقتضت خروجه
للقائه لاجد التخرج عن عصابة القليل في التحوزه عليه بل ليعودا أو منصب ومثل السلطان الحاج
هـ (قوله مباح غرض مقصود) أي للعدول عن أصغر العارفين إلى أطولهما بحسبى (قوله لم يلف الخ)
أي أو لغرض مقصود كنهضة فلا يتعدى بها وتومئني (قوله الا ان يدون) أي الخروج ولم يقبل العارض فان
قاله صعب بحسبى (قوله وهو الوجه) وفاقا لنهاية والمغنى (قوله فكما تقررو) فدينو تخلفه من جوع نظيره قوله
الا حتى والزمان المصر وفي الخ إلى هذا الإضافات شرط الخروج لعروض في نذر المذ كورات وخرج منها بعد
التسليم بها للعروض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا أو كصوم يوم كذا أو عجم كذا لم يبق
الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزمه التدارك وان كانت غير معينة كعلي صلافة كعتين وصوم يوم وخرج
أو معتقو في الوقت كان بقي منه ما سم تلك الصلاة وبق من ذلك العام ما يمكن فيه ما لم يلزم التدارك وليس
بعيد سم (قوله فكما تقررو) وعليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في نذر آخر جنمنا ان عرض
في كذا وان لم يصح به ينهجه عليه في عرض له ما استأنه لعله الخروج وان كان في تشهد الصلاة
وجاز له الخروج من الصوم وان كان في ريب الفرب فلا يرجع عن (قوله بخلاف نحو الوقت) هل يطل
بهذا الشرط سم أي قوله فلم يقبل ذلك الشرط الخ كالصريح في صحة الوقت وطلان الشرط وعدم تأثيره
ولله اعلم (قوله أي لكانت) إلى قول المتن وعودا في أنها يتوالف في الاقوله على ما اقتضاه المتن قول المتن (والا
فجب) ينبغي وكذا لو عين المدة كهد الشهر لكن مخرج لغير ما شرط الخروج له عملا بقطع التتابع أما
ما يفعله عام بشرط الخروج له فوجب الاحتشاف سم (قوله والا بعين الخ) قد بقا لوقته حتى هذه
الصورة استأنه الخروج والعارض المذ كور من المدة الغير المعتق فعمل بقصده أو ليجل تأمل والارتب

تسعا لا يام بل باليهما متابعه أو متفرقة فتم اعتكاف يوم بعد هلاله لانه الطاهر ان الترتيب بان يبدأ باليوم
الخطي من ليلة لا يجب فليست أعمل الثاني وقع السؤال على قال في أثناء يوم السبت مشا لله على اعتكاف
عشرة أيام أو ليلها هذا اليوم فهل يكفه تسعة بعد هذا اليوم وتحسب بقية يومه على وجهه التقييم أو لا بد من
اعتكاف قدر ما مضى من من من الحادي عشرة لانه التزم عشرة فلا تحصل الا ذلك فمن بعض الناس الأول والوجه
هو الثاني وفاقا لم الم الثالث نذر اعتكاف ليلة القدر من سنة معتقو نذر اعتكاف العشر الاخير من
رمضان تلك السنة أو نذر بعضه فهل يكفه اعتكاف ليلة من شوال أو لا بد من اعتكاف العشر الاخير من
رمضان بعد ذلك فظاهر وأوجه موقفا لم هو الاول كقول نذر اعتكاف يوم من رمضان بعينه ففاته ذلك
الرمضان فانه يكفه اعتكاف يوم في غير رمضان كمن رمضان أفضل من غيره أو نذر اعتكاف يوم جمعة بعينه
ففاته يكفه اعتكاف يوم بعده ولو غير جمعة لم كان يوم الجمعة أفضل أيام الاسبوع بخلاف القول بعض
الناس انه لا يكفه اعتكاف ليلة في شوال مثلا بحسبى فيما لو نذر اعتكاف يوم عرفه سنة معينة ففاته
واعتكاف يوم بعده لم يعبر عنه (قوله بالتحوزه هو وجه الخ) لم يصح في مسئلة غير المقصود كالنذر بان شرطه
يبطل النذر أو لصار عرش المنهج كالصحة يبطله (قوله فكما تقررو) فدينو تخلفه من جوع نظيره قوله
الا حتى والزمان المصر وفي الخ إلى هذا الإضافات شرط الخروج لعروض في نذر المذ كورات وخرج
منها بعد التسليم بها للعروض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا أو كصوم يوم كذا أو عجم كذا لم يبق
الوقت المعين بعد فراغ العارض لم يلزمه التدارك وان كانت غير معينة كعلي صلافة كعتين وصوم يوم وخرج
أو معتقو في الوقت كان بقي منه ما سم تلك الصلاة وبق من ذلك العام ما يمكن فيه ما لم يلزم التدارك
وليس بعيد فليراجع (قوله بخلاف نحو الوقت) هل يطل بهذا الشرط (قوله في المتن والا فجب) ينبغي

الاول صري قول المتن (و ينقطع التسامع) ينفى ان تجري هذه المسائل المتعلقة بالتتابع انقطاعا وعدمه وقضاه زمن الخروج وعدمه في التسامع في القضاء بحيث وجب سم (قوله على ما يدعى ماض) أى في نحو قوله فالحديث بطلان ماضى من اعتكافهما بالتتابع أى من حيث التسامع سم عبارة الصبر على الخرج والحاصل أن الطلوع على الاعتكاف بالتتابع إما أن يقطع تنابعه أولا والذي لا يقطع تنابعه إما أن يحبس من المدة ولا يقضى أولا فذكر كمر المصنف أن الذى يقطع التسامع الرجوع للسكر ونحو الحضي الذى يقضى عنه المدة قالوا لا يجنبه المصنف الرجوع بالظهر والمرض والجثون والحضي الذى لا يخرج عنه المدة قالوا بالعدة ويقضى كالجناية غير المغطى فان يادى بالظهر والمرض والجثون والحضي الذى لا يخرج عنه المدة لا يقضى كزمن الانحما والتميز والا كل غسل الجناية وأذان الراتبين من العارض الذى شرط الخروج له في نذر وإن عين مده أو قول المتن (بالخروج) أى من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد عليه من نحو بدنه أو رجله أو رأسه قائما أو متخذا أو ن الحز فاعدا أو من الجنب مضطجعا بها يتومئى (قوله بما يأتى) أى من الاعتذار نهاية (قوله لانها للثب) أى اذ هو في مدة الخروج للذكر وكوثره من مكثف وصل ذلك حيث كان عادما على ما يخرج من ختارنا يتومئى (قوله بخلاف ما لو اعتكف لهما) أى لم يضرا لاصل عدم الخروج مغنى زاتها به وسم ويؤيدهما فى به الشهاب الرملى فى ما لحق به داخل هذه الدار فادخل احدى رجله واعتكف عليه عامن أنه لا يعتكف أى لان الاصل الخروج وعدم النحول فعملنا بما لا يصل اه (قوله على ما اقتضاه كلام البغوى) اعتمد المفسر والنهاية سم (قوله) يؤيدهما فى ما لو وقف الخ قد يفرق البغوى بأنه في السامع لم يستقر شئ من أجزائه في محض المسجد اذ من جزء الا وفي غير المسجد بقو يتم أن الاعتكاف على الخارج جمع الاعتكاف على الداخل والداخله أيضا مانع سم قول المتن (قضاء الحاجة) أى من قول أو غا طاعا ومثلهما الرجوع إلى يتوشور ويختار (قوله لانه من روى الخ) أى لو كثر عارضها يتومئى (قوله فان تأتى الخ) ورجوع في ذلك الصلاة أمين على عبادته ع (قوله والاعتكاف) أى كراهة مفسر ونهاية (قوله والاعتكاف) ظاهر الخلاف وان كان معقرا عنه (قوله الخ) فنية التعليل ان شر بنحو الشورية كالأكل فليراجع وكذا قضيتهم مثل المسجد المصحوب وما إذا كان الاعتكاف في نحو حجة في المسجد تسبته عن الناطق من (قوله ان المصحور الخ) أى والخصص نهاية (قوله لانه لا يستحق الخ) أى بخلاف ما إذا وجدته فيه أو من ياتيه لانه الخ (قوله وله الوضوء) أى واجبا كان أو مندوبا بها به ومفسر (قوله ولا يغسل الخ) والظاهر كقوله الشيخ أن الوضوء المندوب يغسل الاحتلام معتقرا كالتبليط في الوضوء الواجب نهاية ومعنى قول المتن (في غير ذراه) أى الذى يستحق منعها منه ومعنى (قوله للحجاء) أى فيها نهاية (قوله مع النسبة

(و ينقطع التسامع) بإشياء أخرى يادة على ماض بالخروج بلا عذر) مما يأتى وان قل زعمنا فانها للثب (ولا يضرب) انوار بعض الاعتكاف لانه صلى الله عليه وسلم كان يخرج من رأسه الشرب وهو معتكف إلى عاتقة ففسره رواء الشخان ثم انخرج رجلا أى مثلا أو تعدلها فقط بحيث لو زالت سقط من بخلاف ما لو اعتكفها على ما اقتضاه كلام البغوى واستظهره غيره وقال شيخنا الأقرب بانه ضر ويؤيده ماض ومما لو وقف في شاة مسجد اه ويؤيده أيضا ان المانع مقدم على المتقضى (ولا انخرج قضاء الحاجة) اجماعا لانه ضرورى ولا تشترط شدة ولا كيف المص على غير سببته فان تأتى أكثر منها ضر ومثل غسل جناية وإزالة النجس وأكل لانه يسفي منه في المسجد وأخذ منه أن المصحور الذى يسد طارقه به كل فيه وشر با إذا لم يجد فيه ولا من ياتيه به لانه لا يستحق منه فيه وله الوضوء بعد قضاء الحاجة تبعا إذا تجاوز الخروج له قضاء إذا تفرق في المسجد ولا يغسل سنون ولا النوم (ولا يجنب فعلها في غير ذراه) كسنة فيه المسجد وذراه مودة جنب المسجد للجامع المتقى الثانية

وأخذ من أن من لا يستحي من السقاية يكفها (ولا يضرب بعدها إلا أن) يكون له دار أقرب منها أو (بمعنى) البعد (فيضرب الأهم) لأنه قد يحتاج في عودته إلى ما لا يول بعضه يومه في التردد ثم لو لم يجد غيرها أو وجد غير لا تق به لم يضرب. يؤخذ من التعليل أن مناط التحسين أن يذهب أكثر الوقت المتدور في التردد به صرح البغوي (ولو عارض بضاً) أو زار قادماً (١٨١) في طريقة (لحق قضاء الحاجة) (لم يضرب ما لم يعطل وقوفه) فان طال بان زاد على قدر صلاة الجنزة أي أقل جزء منها فما يظهر ضراً ما قدرها فاحتصل لجميع الأغراض (أو) لم يعدل عن طريقه) فان عدل ضرراً نصراً الزمن لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالريض وهو معتكف فيركلوه يسأل عنه ولا يرجع رواه صلاة على جنازة إن لم ينظر ولا يرجع إليها وهل تنكر برهذه كالعيادة على موفى أو مرضى من مرضى طريقه بالشربين المذكورين أخذ من جعلهم قدر صلاة الجنزة معفو عنه لكل غرض في حق من خرج لقضاء الحاجة أولاً بفعل الواحد منهم علواً فاعله لتعصية صلاة الجنزة بأنه يسير وقوع تأهلاً المقصوداً كل محتمل وكذا يقال في الجمع بين تعصية العبادة وصلاة الجنزة وزيارة القدام والذي يقصه أنه ذلك ومعنى التعليل المذكوران

(الح) الأولى ومع الخ لاوا (قوله) وأخذ من أن من لا يستحي من السقاية بالخ) وكذا إذا نكث السقاية معصية مخصوصة بالمسجد لا يدخلها الأهل ذلك المكان كجنته بعض الأشخاص نهاية ومعنى قول المتن (ولا يضرب بعدها) أي داره المذكورة عن الاستحسان ومعنى (قوله) إلا أن يكون له دار أقرب (الح) هل يستثنى ما لو كانت الأقرب إلى وجه آخر غير ذات الوم وقد يقال في ذلك لقضاء الحاجة كهل موضع متاع ونحوه فيجوز رسم (قوله) أن يذهب أكثر الوقت أي الذي نداهم كذا في بادي أه عش ورشيدى عبارة متجسنان يكون وقت الاعتكاف وما ذهب ثلثاه يبقى ثلثه أه (قوله) أو زار قادماً) إلى قوله وهل له في النهاية والمغنى الآية (قوله) أي أقل جزء من أي ضر وقوله أو ما قدرها إلى المتن (قوله) لحق قضاء الحاجة) أي كغسل الجنابة يقول المتن (الح) أي بان لم يقف أصلاً أو وقف بسيراً كان اقتصر على السلام والسؤال نهاية ومعنى قول المتن (وقوفه) هل الرادحة يقال توقف أو عرش أو وض ما لم يعطل مكثه سم عبادة العبيد والمراد بالوقوف المكث ولو كان قادماً أه (قوله) بان زاد (الح) عبارة شرح في قوله وفوقه عرافه أه (قوله) بان زاد) إلى المتن نقله عش عنه وأقره (قوله) أي أقل جزء منها) عبارة شرح بفضل صلاة الجنزة باعتداله قال الكردى وكذلك الامداد وغيره في النجاسة بقل جزء من الخ وأطلق شيخ الاسلام والخليل الشربيني والجال والى أنه صلاة الجنزة أه قول المتن (أو لم يعدل الخ) أو بمعنى الواو بصري أي كالجاء به المنهج وبفضل ويشده أيضاً قول الشارح لا تق بالشرطين بالتشبيه قول المتن (عن طريقه) أي بان كان المريض أو القادم فيها نهاية ومعنى (قوله) فان عدل) أي بان يدل بمعطاف غير نافذ لاحتياجه إلى العود معناه على طريقه فان كان نافذا لم يضرب قايوم ولعله إذا لم يكن الطريق الشاف أطول من الأول فليراجع (قوله) وله (الح) أي أن يخرج لحق قضاء الحاجة (قوله) وله) إلى المتن نقله عش عنه وأقره (قوله) كالعبادة) الأولى وآله ادة (قوله) بالشربين (الح) وهذا عدم طول الوقوف وعدم العدول (قوله) والذي يقصه (الح) حزم به شيئاً وقال القليوبى في حاله شيئاً أه (قوله) أنه ذلك) أي كل من التسكر والجمع (قوله) فبين حتى يذهب دم قلل (الح) أن كان الكلام في غير الإحني فالجميع العقوقون الكبرياء اجتماع أو تقرق دم قول المتن (عوض الخ) أي غير وجهه نهاية ومعنى (قوله) أو أغماله) الأولى التعدير بالواو بصري (قوله) بان نحشى) إلى الفرع في النهاية ونقلني الآية قوله فان أخرج إلى المتن وما أنبه عليه (قوله) بان نحشى) تعبس المسعد) أي بحواسه والادوار (قوله) إلى فرس الخ) أي ويرد طيب منها ومعنى (قوله) تعبس المسعد) أي أو استقذار مخرج بفضل (قوله) وله) أي الرض المذكور (خوف خرق الخ) أي فان زال المخونه تامل مكانه وبني عليه الماوردى ولعله فين لم يجد مسجداً قريباً من فيه من ذلك نهاية وظاهرنا محله في غير المسجد التي تعين بالتعين أما هي فلا يكتفى اعتكافه في غير ما يقوم مقامه كمدى على بفضل (قوله) بخلاف خصوصاً) أي فيقطع التابع بالخر وجع نهايتها ومعنى (قوله) الخفيفة) لراجع خصوصاً أيضاً (قوله)

الآن يكون له دار أقرب منها) هل يستثنى ما لو كانت الأقرب إلى وجه آخر غير ذات الوم وقد يقال في ذلك لقضاء الحاجة كهل موضع متاع ونحوه فيجوز رسم (قوله) أن يذهب أكثر الوقت أي الذي نداهم كذا في بادي أه عش ورشيدى عبارة متجسنان يكون وقت الاعتكاف وما ذهب ثلثاه يبقى ثلثه أه (قوله) أو زار قادماً) إلى قوله وهل له في النهاية والمغنى الآية (قوله) أي أقل جزء من أي ضر وقوله أو ما قدرها إلى المتن (قوله) لحق قضاء الحاجة) أي كغسل الجنابة يقول المتن (الح) أي بان لم يقف أصلاً أو وقف بسيراً كان اقتصر على السلام والسؤال نهاية ومعنى قول المتن (وقوفه) هل الرادحة يقال توقف أو عرش أو وض ما لم يعطل مكثه سم عبادة العبيد والمراد بالوقوف المكث ولو كان قادماً أه (قوله) بان زاد (الح) عبارة شرح في قوله وفوقه عرافه أه (قوله) بان زاد) إلى المتن نقله عش عنه وأقره (قوله) أي أقل جزء منها) عبارة شرح بفضل صلاة الجنزة باعتداله قال الكردى وكذلك الامداد وغيره في النجاسة بقل جزء من الخ وأطلق شيخ الاسلام والخليل الشربيني والجال والى أنه صلاة الجنزة أه قول المتن (أو لم يعدل الخ) أو بمعنى الواو بصري أي كالجاء به المنهج وبفضل ويشده أيضاً قول الشارح لا تق بالشرطين بالتشبيه قول المتن (عن طريقه) أي بان كان المريض أو القادم فيها نهاية ومعنى (قوله) فان عدل) أي بان يدل بمعطاف غير نافذ لاحتياجه إلى العود معناه على طريقه فان كان نافذا لم يضرب قايوم ولعله إذا لم يكن الطريق الشاف أطول من الأول فليراجع (قوله) وله (الح) أي أن يخرج لحق قضاء الحاجة (قوله) وله) إلى المتن نقله عش عنه وأقره (قوله) كالعبادة) الأولى وآله ادة (قوله) بالشربين (الح) وهذا عدم طول الوقوف وعدم العدول (قوله) والذي يقصه (الح) حزم به شيئاً وقال القليوبى في حاله شيئاً أه (قوله) أنه ذلك) أي كل من التسكر والجمع (قوله) فبين حتى يذهب دم قلل (الح) أن كان الكلام في غير الإحني فالجميع العقوقون الكبرياء اجتماع أو تقرق دم قول المتن (عوض الخ) أي غير وجهه نهاية ومعنى (قوله) أو أغماله) الأولى التعدير بالواو بصري (قوله) بان نحشى) تعبس المسعد) أي بحواسه والادوار (قوله) إلى فرس الخ) أي ويرد طيب منها ومعنى (قوله) تعبس المسعد) أي أو استقذار مخرج بفضل (قوله) وله) أي الرض المذكور (خوف خرق الخ) أي فان زال المخونه تامل مكانه وبني عليه الماوردى ولعله فين لم يجد مسجداً قريباً من فيه من ذلك نهاية وظاهرنا محله في غير المسجد التي تعين بالتعين أما هي فلا يكتفى اعتكافه في غير ما يقوم مقامه كمدى على بفضل (قوله) بخلاف خصوصاً) أي فيقطع التابع بالخر وجع نهايتها ومعنى (قوله) الخفيفة) لراجع خصوصاً أيضاً (قوله)

(١١ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) الاجتماع حتى يضراً ولا حتى يستمر العقوقه خلاف لا بد وحسنه هنا وإن أمكن الفرق بأنه محتاط للصلاة بالنجاسة مما احتاط هنا أو يضافها في التابع وهو يتقصر عملاً لا يتقصر في المقصود (ولا ينظم التابع عرض) ومنه من أن أغماله (يحوج إلى الخروج) بان نحشى تعبس المسعد أو احتياج إلى فرس يؤاد منه خوف خرق وسارق بخلاف خصوصاً

فقد مر الخ (أي قبل قول المصنف وبحسب زمن الانحياز الخ) **(قوله)** لشهادة تعينت عبارة أنها يقولوا بخي
ولخرج لاداء شهادة تعينت عليه حملها أو أوالها ينقطع تبعاً لاضطراره إلى الخروج وإلى سببه اختلاف
ما إذا لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما فقط لأنه لم يتعين عليه الأداء فهو مستغن عن الخ خروجاً ولا
فحصه لها إنما يكون للاداء فهو باختيار وقيد الشئ بحثاً عما إذا جعل بعد الشرع في الاعتكاف والا فلا
ينقطع الولاء كما لو نصوص الدهر ففوت له صوم كفاراً لم يعقل التدولاً يلزمه القضاء اه وفي سببه يذهب كره
عن الرضه مثل ذلك إلى وقيد الشئ ما نصه فقول الشارح لشهادة تعينت أن أراد تعينت أداءه وتعملاً
وإن لم يتبادر وفاق ذلك اه وقوله أن أراد تعينت الخ أي كما عرّفه في شرحه بأفضل **(قوله)** أو الأخذ بالخ عبارة
النهاية ولو خرج لأقامة أحد أو تعز برئت بالنية لم ينقطع بقطع أو اختلاف ما إذا ثبت باقراده ومحل ما تقر إذا أتى
بوجوب المسد قبل الاعتكاف فإن أتى به حال الاعتكاف كما لو تذف مثلاً فإنه يقطع الولاء ولا يقطع له خروج
أمر الأجل قضاء عدة حجاباً أو وفاة وإن كانت مختارة للفسخ كانه لا يقصد للعدة اختلافاً في تحمل الشهادة
لم تكن سبباً كان طاعت نفسه بايقين ذلك لها أو على الإطلاق بحيث يتفاوتت وهي مع كفايته
في قطع لاختيارها والخروج فإن أدت لها الخ وجب في اعتكاف مدته ما عتق طاعة فيها وأملت قبل انقضائها
في قطع التسامع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها وجهاً فلا يجب عليها الخروج قبل انقضائها
في هذه الصورة وكذا لو اعتكفت بغیر اذنه ثم قطعها وأذن لها في إتمام اعتكافها فنقطع التسامع بخروجها
وهو الخ في مثلها إلا قوله ومحل ما تقر إلى ولا يقطع وقوله وكذا لو اعتكفت الخ **(قوله)** وإن كانت لا تخرج عن
الحض (غالباً) أي كسهر كمثل به الرضه في معنى وقال شيخنا إن كانت تزيد على خمسة عشر يوماً في الحض
وعلى تسعة أشهر في النفاص لا احتل طرّاً في هذه المدة اه وبأن في النهاية والامام وافق **(قوله)**
ومثلاً أي المدة التي لا تخرج عن الحض (غالباً) **(قوله)** واستشكله الأسنوي الخ ويجب عنه بان المراد
بالغالب هنا أن لا يسع زمن أقل الطهور الاعتكاف لا الغالب المقوم بمحار في باب الحض ووجهه بأنه متى
زاد من الاعتكاف على أقل الطهور كانت معرضة لطر والحض فعزرت لاجل ذلك وإن كانت تحض
وتطهر غالباً بالحض والطهور لأن ذلك الغالب قد يغتفر أي يتولد ما قال عرش قوله مر قد يغتفر أي بأن
يوجد نارة في شهر قدر مخصوص وفي آخر دونه أو أكثر منه اه وفي الكسرى على بأفضل بعد ذكر كلام
النهاية والامداد المذكر وما نصه وقد أقر الشارح إشكال الأسنوي في التحف وتوالها باب قال في الإعراب
والحاصل أن لادة ثلاثة أقسام خمسة عشر فاقل تخلو يمين والخمس والعشرون فأكبر لا تخلو غائباً وبأيتهما
يخلو بالفا لا يقطعها الحض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحة بالاولي الخ اه **(قوله)** والامام كالحضر
ولا يخرج لاستعانة بل تحترق من تأويله عدد يفي في محله أن سهل احترازها والاخر جرت ولا انقطاع
ثم أیه **(قوله)** مكرها بغير حق (بمنه ما لو حل وأخرج بغير اذنه أي إذا لم يكن له التخصص فإن أخرج مكرها بحق
مسجد أو بيابان فمن ذلك شرح مر **(قوله)** ولا ينقطع بالخروج لشهادة تعينت الخ) عبارة إلى وض
أخرج لاداء شهادة تعينت عليها أو أوالها أو تعينت من أحد هادون لا تخلو إن لم يتعين عليه الأداء فهو مستغن
عن الخروج والاختصم لها إنما يكون للاداء فهو باختيار وظاهر أن محل هذه إذا جعل بعد الشرع في
الاعتكاف والا فلا ينقطع التسامع أي أن تعينت الأداء كما لو نصوص الدهر ففوت له صوم كفاراً لم يعقل التدولاً يلزمه القضاء اه وفي سببه يذهب كره
لا يلزمه القضاء اه فقول الشارح لشهادة تعينت أي أن أراد تعينت أداءه وتعملاً وإن لم يتبادر وفاق
ذلك مر **(قوله)** واستشكله الأسنوي الخ أعجب بان المراد بالغالب هنا أن لا يسع أقل الطهور الاعتكاف
لأنه ذكر في باب الحض ووجهه أنه إذا زاد من الاعتكاف على أقل الطهور كانت معرضة لطر والحض
فعزرت شرح مر **(قوله)** ولا بالخروج مكرها بغير حق وكلاهما ما لو حل وأخرج بغير اذنه وإن لم يكن
التخصص على ما تضاء اطلاقهم ومحل تقييده إذا لم يكن ذلك ولعله الأقرب فإن أخرج مكرها بحق
كأن وجهه البعد بغير تكليف بل اذن أو أخرجه الحاكم لحق لزومه أو أخرج خوف غير ماله وهو غنى بما طل أو

وحي خفيضة فإن أخرج
لاجل ذلك فقد مر بما فيه
(و) لا ينقطع بالخروج
لشهادة تعينت أو لم تدب
بالنية أو (بعض) ان طالت
مدة الاعتكاف) بان كانت
لا تخرج عن الحض غالباً
فتنبى على ما سبق إذا ظهرت
لأنه غير اختيارها ومثلاً
في المجموع بان تزيد على
خمس عشر يوماً واستشكله
الاسنوي بان الثلاثة
والأشهر من تخلو عنه غالباً
غالبه ست أو سبع وبقية
الشهر طرّاً فهو غالباً
لا يكون فيه إلا الحض واحد
وطهر واحد والنفاص
كله (فإن كانت بحيث
تخلو عنه انقطع في الأظهر)
لا مكان الموالاة بشرعها
عقب الطهر (ولا بالخروج)
مكرها بغير حق أو (نابياً
على المذهب) كما يقال
الصوم بالكل نابياً ولا تسلم
أنه هيئة تدرك بغير
العام ومثله جاهل

يعذر بمجهله (ولا يضر وج

الزئذن الراتب إلى منارة

منع صلة عن المسجد) لكنها

قرب منة مبنية (لا ذات

في الأصح) لا منة لامة

شعائر المسجد معزومة من

قواعده وقد أئنف الناس

صوته فعذر وجعل زمن

أذانه كسكني من الاعتكاف

وهما تقرر في المنارة فارت

الخلوة الخارجة عن المسجد

التي يأم فيها فينقطع

بدخولها قطعاً عما غير راتب

فرض صعوده لفصله لا تنفاه

مأذ كوفي الراتب وأما عبدة

عن المسجد أي بحيث

لاتنسب إليه رافعيها يظهر

ثرواً يمتس من ضبطه أن

تكون خارجة عن جوار

المسجد ويأمر أن يعزوا داراً

من كل جانب وبعض ضبطه

بما يواز حرم المسجد أو

مبنية له الذي ليس صلا

به فيضرحه هوذا متعلقاً

بمختلف المتصل به لأن

المشاهد المتلاصقة حكمها

حكم المسجد لحدوما

متصلة بأن يكون بأهافي

المسجد وأرحته فلا يضر

صعودها مطلقاً (ويجب

قضاء أوقات الحصر وج

بالأعذار) السابقة لا غنة

مع تكف فيها (الأو

قضاء الحاجة لأن

الاعتكاف منسحب

ولهذا لا جامع في زمة

غيره كسبيل والأزع

في هذا الحصر والمحر

تقلان الشيخ أبي عـ

كلز وجوه العبد بعد تكفان بلاذن أو آخر جمالحاكم لحي لزمه أو خرج خوف غيره وهو غني مما ملأ أو
معسره وينبغي أن يمشى كما قبلها كما ظهر ظاهر انقطع متابعه قصيره غنياً يوشى وقوله ما وثما كم قبلها
أي بلاحس (قوله يعذر بمجهله) عبارة النهاية والتي يخفى عليها ذكر اه قال عرشه قولي يخفى عليها
ظاهره أنه لا فرق بين كونه قرب عهده بالسلام أم لا لتسايد تبعه من العله أم لا وهي ظاهرة اه قول
المنن (الراتب) ومثل الراتب نائباً عن استبداد العذر على محموله وينبغي أنه لا فرق حيث كان النائب
لا كلاً في مطالب منه عرش قول المنن (إلى المنارة) بفعل الميم ويبحث الأذرى امتناع الخروج للمنارة فيما إذا
حصل الشعائر بالأذان يظهر السهل لعدم الحاجة إليه وكان لا يحمل على بقرب المسجد اعتد الأذان عليه
وكذا أن لم يكن عالماً بالكن توقف الأعلام عليه لكون المسجد في منقطع من الأشرع موزان يبحث الأذرى
مع ان مقابل الأصح للاستغناء بالسطح سم (قوله مبنية) إضافة المنارة إلى المسجد لا اختصاص وان لم
تبن له كان خرب معجود بقيت منارة في فرد مسجد قريب منها واعتد الأذان عليها له حكمها حكم المبنية
له كالمظهر وقول المجموع ان صورة المسئلة في منارة مبنية جرى على الغالب فلا يقوم له شرح موز
وهل نائب الراتب كالراتب مطلقاً وأن استبداد يعذر أو لا في مطلقاً في غير الثاني قريب سم قول المنن
(الأذان) وينبغي أن يمثل الأذان ما يستبد من التسبيح للعزوف لأن من أولى الجمعون نائبها بالاعتد الأذان
التي وصلها الأصح أو بالجمعة بذلك فيبقى بالأذان عرش عبادة وشعائر ومثل الأذان التسبيح آخر الليل المعنى
بالأولى والثانية لا بدوا يفعل قبل أذان الجمعين قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لاجل التهور
لصلوات الأصح وصلاً لجمعة اه (قوله ما غير راتب) عبارة النهاية والتي يختلف خروج غير الراتب للأذان
وخروج الراتب لغير الأذان ولو بمجرة بأهافي المسجد والأذان لكن عبارة ليست بالمعصدة أنه لكن
بعدد وعن رجبته اه (قوله فيما يظهر) اعتد النهاية والتي (قوله ثم رأيت بعضهم ضبطها) عبارة
النهاية والتي وان ضله بعضهم (قوله مطلقاً) أي لو كانت قريباً من الزئذن راتباً (قوله فلا يضر صعودها
الح) قال في الكبرياء تعذر منه وبمع الاعتكاف فيها اه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن بيت
المسجد أم لا انتهى اه سم (قوله مطلقاً) أي ولو لم يبر الأذان وخروجت عن بيت بناء المسجد كرجاء
وترتبه ما ذهبي في حكم المسجد كمنار مبنية في مالمات إلى الشارع فيهم الاعتكاف فيها وان كان الله تكفي في
هو ما الشارع وأخذ الزكشي منه أنه لو اتخذ المسجد جناح إلى الشارع فاعتكف فيه صح لأنه تابع له
صح وان زعم بعضهم أنه ممدودان بالفرق بين الجناح والمنارة لاغى أي لكون المنارة تنسب إلى المسجد
ويحتاج إليها إلى إقامة شعائر بخلاف الجناح فيها نهاية وكذا في الغنى الآية وجواز عهده البعض من عدم
الصح في الجناح وتقدم في الشرح وعن شيخنا ووافي ما في النهاية قول المنن (ويجب قضاء أوقاتها لخروج
أي من المسجد من نزع اعتكاف متتابع (بالأعذار) أي التي لا ينقطع من المتتابع كوقت كل أو حوض
ونفاس واغتسال جنباً منغى ونهاية (قوله نزع جمع الح) اعتد النهاية والتي نقلاً وانتصاره على قضاء

الحاجته مثلاً إذا وجب عليه الاستوى بما جلع متقدمين جربانه في كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كما كل وغسل جنباً وأذن مؤذن راتب بخلاف ما يطلو الخ (قوله وغيرهما ما يطلب الخروج له) وعلم بمسار عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد عودته أن خرج لما لا بد منه وإن طال زمنه كثيراً وغسل واجب وأذن ما زاد الخروج له أو لم يمتد لشمول النية لجميع المدة ولو عين مسدة ولم يتعرض للتتابع بالغام أخرج بلا عذر ثم عاد لنتيم الباقي جدد النية ولو أحرم معتكف بنسك فإن لم ينسك القوافل انتهى ثم خرج له والخروج له ولا يبيّن بعد فرائضه على اعتكافه الأول وإن نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انتصاؤه قبل نذره لم يلزمه شيء لأن اعتكاف شهر فمضى بحال نهاية وقوله مدر ولو أحرم الخ في المغنى مثله (قوله فرغ) إلى الكتاب في المغنى (قوله سو والخ) عبارة النهاية وهل عيادة المريض ونحوها له أي لا معتكف أفضل أوتركها أو هما سواه وجوه أو جهها أولها اه قال سم قال الشارح في شرح العباب أن جهها الأخير فقد تعلقه في الجموع عن الأصحاب قال البلقيني والأذرى ومجمله في عيادة الأجانب أما الأقارب وذوو الرحم والأصدقاء والجيران فالظاهر أن الخروج لعيادتهم أفضل لاسمياً إذا علم أنه يشق عليهم تخلفه انتهى اه (قوله أفضل) لاسمياً إذا علم أنه يشق عليهم وعبارة القاضى حسين مصرحة بذلك وهذا هو الظاهر من

شرح المنهج في اعتكاف من ذور متتابع (قوله سو) وبين ادامة الاعتكاف وتعبادة المريض إلى آخره) قال في شرح العباب عن الجموع لانهم طاعتان مندوب اليهما فاستويا اه وعبارة العباب وله الخروج من تطوع لعيادة مريض وتشيع جنداره وهل هو أفضل أوتركه أو هو سواه وجوه اه قال الشارح في شرحه أو جهها الأخير فقد تعلقه في الجموع عن الأصحاب إلى أن قال قال البلقيني والأذرى ومجمله في عيادة الأجانب أما الأقارب وذوو الرحم والأصدقاء والجيران فالظاهر أن الخروج لعيادتهم أفضل لاسمياً إذا علم أنه يشق عليهم

اه

(تم الجزء الثالث ويلي به الجزء الرابع أوله كتاب الحج)

وغيره خروج مؤذن لاذان
وجنب لا نساء وغيرهما
ما يطلب الخروج له ويقل
زمنه عادة بخلاف ما يطلو
زمنه كغيره وعدة مريض
(فرغ) سو وبين ادامة
الاعتكاف ونحو عيادة
المريض واعتكاف ابن
الصلاح بأنه صلى الله عليه
لم كان معتكف فلا ولا
رج لذلك ويصح البلقيني
ن الخروج لعيادة مريض
رحم وجار وصديق أفضل
وليه أعلم

*) فهرست الجزء الثالث من حاشيتي العلامة تين الشيخ عبد الجواد الشرواني والسلامة تين قاسم العبادي على
تحقيق المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى *)

صفحة

باب صلاة الخوف	٢
فصل في لباس	١٨
باب صلاة العدين	٣٩
فصل في تدبير التكبير	٥١
باب صلاة الكسوفين	٥٦
باب صلاة الاستسقاء	٦٥
باب في حكم تارك الصلاة	٨٣
كتاب الجنائز	٨٩
فصل في تكفين الميت	١١٣
فصل في الصلاة على الميت	١٣١
فصل في الدفن وما يتبعه	١٦٧
كتاب الزكاة	٢٠٨
باب زكاة الحيوان	٢٠٩
فصل في بيان كيفية الانواع	٢٢٢
باب زكاة النبات	٢٣٩
باب زكاة النقد	٢٦٣
باب زكاة المدين والكرز والقضارة	٢٨٢
فصل في زكاة التجارة	٢٩٢
باب زكاة الفطر	٣٠٤
باب من تازمه الزكاة	٣٢٧
فصل في أدائها الزكاة	٣٤٢
فصل في التجهيل وتوابعه	٣٥٢
كتاب الصيام	٣٧٠
فصل في النيوت وتوابعها	٣٨٦
فصل في بيان المفطرات	٣٩٧
فصل في شروط الصوم من حيث الغايل والوقت وكذا من سنه ومكرهه	٤١٢
فصل في شروط وجوب الصوم ومخصصاته	٤٢٧
فصل في بيان فدية الصوم والواجب	٤٣٤
فصل في بيان كفارة جماع رمضان	٤٤٧
باب صوم التطوع	٤٥٣
كتاب الاعتكاف	٤٦١
فصل في الاعتكاف المنذور والمتتابع	٤٧٦

